

نَجَاحُ الْقِتَارِيِّ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أكبر موسوعة شاححة لصحيح البخاري حديثاً وفقهياً ولغوياً وتفسيرياً

لإمام المحدث المفسر

أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الرُّومِي الحَقِّي المعروف بـ "يوسف أفندي زاده"

المتوفى سنة 1167 هجرية

اعتنى به مجموعة من الصقبين والراصين بإشراف

عبد الحفيظ محمد علي بن يمين

وإسناد إسلامية / كلية الشريعة - جامعة بيروت الإسلامية

اعتمدنا لترقيم الكتب والأبواب والأحاديث ترقيم

محمد فؤاد عبد الباقي

المجلد التاسع والعشرون

المحتوى:

- القدر - الأيمان والنذور - كفارات الأيمان -
- الفرائض - الحدود - المحاربين من أهل الكفر والردة -
- الديات - استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم



دار الكتب العلمية

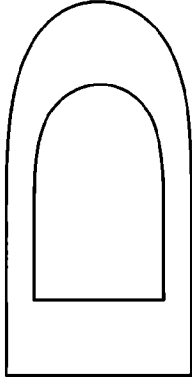
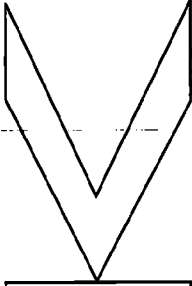
Bar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

DKI

أسستها من كتابات بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



sales@al-ilmiyah

info@al-ilmiyah.com

http://www.al-ilmiyah.com

الكتاب: نجاح القاري لصحيح البخاري

Title: NAJĀḤ AL-QĀRĪ LIṢAḤĪḤ AL-BUḤĀRĪ

التصنيف: شروح - حديث

Classification: Explanations - Prophetic Hadith

المؤلف: الإمام يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ)

Author: Al-Imam Yousuf Afandi Zada (D. 1167 H.)

المحقق: عبدالحفيظ محمد علي بيضون

Editor: Abdulhafiz Mohammed Ali Baydoun

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (٣١ جزءاً / ٣١ مجلدًا) 23280 (31 Parts/31 Vols.)

قياس الصفحات 17 x 24 cm

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1443 H.

بلد الطباعة لبنان

الطبعة الأولى (لونان) 1st (2 Colors)

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon No Part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, or to post it on Internet in any form without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنسيق الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً.

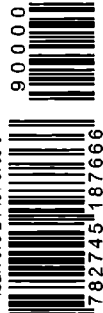
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel: +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN 978-2-7451-8766-6



9

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

82 - كِتَابُ الْقَدَرِ (1)

1 - باب فِي الْقَدَرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقَدَرِ

1 - باب فِي الْقَدَرِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابُ الْقَدَرِ) وكذا في رواية الأكثرين زاد أبو ذر عن المستملي: (بَاب فِي الْقَدَرِ)، وهو بفتح القاف والذال المهملة وقد تسكن، قَالَ الراغب: القدر هو التقدير والقضاء هو التفصيل والقطع فالقضاء أخص من القدر، لأنه الفصل بين التقدير والقدر كالأساس والقضاء هو التفصيل، وذكر بعضهم: أن القدر بمنزلة المعدل للكيل والقضاء بمنزلة الكيل ولهذا لما قَالَ أبو عبيدة لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما أراد الفرار من الطاعون بالشام: أَتَفَرُّ مِنْ

(1) في «شرح السنة»: الإيمان بالقدر فرض لازم، وهو أن يعتقد أن الله خالق أعمال العباد خيرها وشرها، وكتبها في اللوح المحفوظ قبل أن خلقهم، والكل بقضائه وقدره وإرادته ومشئته، غير أنه يرضى الإيمان والطاعة، ووعد عليهما بالثواب، ولا يرضى الكفر والمعصية وأوعد عليهما العقاب، والقدر سر من أسرار الله تعالى، لم يطلع عليها ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلًا، ولا يجوز الخوض فيه والبحث عنه بطريق العقل، بل يجب أن يعتقد أن الله تعالى خلق الخلق فجعلهم فرقتين: فرقة خلقهم للنعيم فضلاً، وفرقة للجحيم عدلاً، وسأل رجل علياً - رضي الله عنه - فقال: أخبرني عن القدر؟ قال: «طريق مظلم لا تسلكه»، وأعاد السؤال، فقال: «بحر عميق لا تلجه»، وأعاد السؤال، فقال: «سر الله خفي عليك فلا تفتشه»، اهـ.

وذكر فيه أيضاً تقريراً أُنِيقاً عن القطب الكنكوهي قدس سره نقلاً عن «الإرشاد الرضي» بلسان اردو، وأجمل الكلام على هذا الباب بنوع من البسط في «الأوجز»، وذكر فيه اختلاف العلماء في القضاء والقدر، والفرق بينهما من أن القدر إجمال كلي في الأزل والقضاء تفاصيله أو عكسه.

القضاء؟ قَالَ: أفرّ من قضاء الله إلى قدر الله تنبيهاً على أن القدر ما لم يكن قضاء فمرجو أن يدفعه الله فإذا قضى فلا يدفع له ويشهد لذلك قوله تَعَالَى: ﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: 71] تنبيهاً على أنه صار بحيث لا يمكن تلافيه.

وَقَالَ الراغب أَيْضًا: القدر بوضعه يدل على القدرة وعلى المقدور الكائن بالعلم ويتضمن الإرادة عقلاً والقول نقلاً، وحاصله شيء في وقت وعلى حال توافق العلم والإرادة والقول وقدر الله الشيء بالتشديد قضاء ويجوز بالتخفيف.

وَقَالَ ابن القطاع: قدر الله الشيء جعله بقدر والوزن صنعه وعلى الشيء ملكه.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: المراد بالقدر حكم الله وقالوا أي: العلماء القضاء وهو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفصيله، ويذكر أن عَبْدَ اللَّهِ بن طاهر أمير فرسان للمأمون دعا الحسين بن الفضل فَقَالَ: أَشْكَلَ عَلَيَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: 29] وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «جفت القلم بما أنت لاق» فقال: هو شؤون يديها لا شؤون يبتدئها فقام إليه وقبل رأسه.

وَقَالَ أهل السنة: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَ الْأَشْيَاءَ أَي: علم مقاديرها وأحوالها وأزمانها قبل إيجادها ثم أوجد منها ما سبق في علمه تَعَالَى فلا محدث في العالم العلوي والسفلي إِلَّا وهو صادر عن علمه تَعَالَى وقدرته وإراداته وخلقه وإن الخلق ليس لهم فيه إِلَّا نوع اكتساب ومحاولة ونسبة وإضافة وإن ذلك كله إنما حصل بتيسير الله وبقدرة الله وإلهامه لا إله إِلَّا هو ولا خالق غيره كما نصّ عليه القرآن والسنة.

وَقَالَ أَبُو الْمُظَفَّرِ ابن السمعاني: سبيل معرفة هذا الباب التوقيف من الكتاب والسنة دون محض القياس والعقل فمن عدل عن التوقيف فيه ضلّ وتاه في بحار الحيرة ولم يبلغ شفاء ولا يطمئن به القلب لأن القدر سرّ من أسرار الله تَعَالَى اختص العليم الخبير به وضرب دونه الأستار وحجبه عن عقول الخلق ومعارفهم لما علمه من الحكمة ولم يعلمه نبيّ مرسل ولا ملك مقرّب، وقيل: إن سر القدر ينكشف لهم إذا دخلوا الجنة ولا ينكشف قبل دخولها، انتهى.

6594 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَنْبَأَنِي سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

وقد أخرج الطبراني بسند حسن من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «إذا ذكر القدر فأمسكوا».

وأخرج مسلم من طريق طاوس أدركت أناسًا من أصحاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقالوا عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس».

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: والكيس: بفتح الكاف ضد العجز، ومعناه: الحذق في الأمور وتناول أمور الدنيا والآخرة، ومعناه: أن كل شيء لا يقع في الوجود إلا وقد سبق به علم اللَّهِ تَعَالَى ومشيته وإنما جعلها في الحديث غاية لذلك للإشارة إلى أن أفعالنا وإن كانت معلومة لنا ومرادة فلا تقع منا مع ذلك إلا بمشيئة اللَّهِ تَعَالَى وهذا الذي ذكره طاوس مَرْفُوعًا وَمَوْفُوقًا مطابق لقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ۖ﴾ [القمر: 49] فإن هذه الآية نص في أن اللَّه تَعَالَى خالق كل شيء ومقدره وهو أنص من قوله تَعَالَى: ﴿خَلَقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 102].

قوله تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: 96]، واشتهر على ألسنة السلف والخلف أن هذه الآية نزلت في القدرية.

وأخرج مسلم من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جاء مشركو قريش يخاصمون النَّبِيَّ ﷺ في القدر فنزلت، وثبت أن الإيمان بالقدر من أركان الإيمان وقد قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: 21].

والحاصل: أن مذهب أهل الحق أن الأمور كلها من الإيمان والكفر والخير والشر والنفع والضرر بقضاء اللَّهِ وقدره ولا تجري في ملكه إلا مقدراته.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ) الطيالسي، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قَالَ: (أَنْبَأَنِي) بالافراد من الإنباء (سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ) الكوفي، (قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ) أَبُو سليمان الهمداني الكوفي الجهني من قضاة خرج إلى النَّبِيِّ ﷺ فقبض النَّبِيُّ ﷺ وهو في الطريق.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه (قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ

وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ) أي: الصادق في نفسه والمصدوق من جهة غيره، قَالَ الطَّبَّيِّ: يحتمل أن تكون الجملة حالية، ويحتمل أن تكون اعتراضية وهو أولى ليعم الأحوال كلها إن ذلك من دأبه وعادته والصادق معناه المخبر بالقول الحق ويطلق على الفعل يقال صدق القتال وهو صادق فيه والمصدوق معناه الذي يصدق له في القول يقال صدقه الحديث إذا أخبر به إخباراً جازماً أو معناه الذي صدقه الله وعده.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لما كان مضمون الخبر أمراً مخالفاً لما عليه الأطباء أشار بذلك إلى بطلان ما ادعوه، ويحتمل أنه قَالَ ذلك تلذذاً به وتبركاً وافتخاراً، قَالَ الأطباء: إنما يتصور الجنين فيما بين ثلاثين يوماً إلى أربعين والمفهوم من حديث أن خلقه إنما يكون بعد أربعة أشهر، انتهى.

وقال الحَافِظُ العسقلاني: ويؤيده وقوع هذا اللفظ بعينه في حديث آخر ليس فيه إشارة إلى بطلان شيء يخالف ما ذكر وهو ما أَخْرَجَهُ أَبُو داود من حديث المغيرة بن شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمعت الصادق المصدوق يقول: «لا تنزع الرحمة إِلَّا من شقي»، ومضى في علامات النبوة من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمعت الصادق المصدوق يقول: «هلاك أمتي على يدي أغيلمة من قريش».

(قَالَ: إِنَّ أَحَدَكُمْ) قَالَ أَبُو البقاء في إعراب المسند: لا يجوز في أنْ إِلَّا الفتح لأنه مفعول حَدَّثْنَا فلو كسر لكان منقطعاً عن قوله حَدَّثْنَا، وجزم النَّوَوِيُّ في شرح مسلم بأنه بالكسر على الحكاية، وجوّز الفتح، وحجة أبي البقاء أن الكسر على خلاف الظاهر ولا يجوز العدول عنه إِلَّا لمانع ولو جاز من غير أن يثبت به النقل لجاز في مثل قوله تَعَالَى: ﴿يَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ [المؤمنون: 35] وقد اتفق القراء على أنها بالفتح، وتعبه الجوني بأن الرواية جاءت بالفتح والكسر⁽¹⁾ فلا معنى للرد، قَالَ ولو لم تجئ به الرواية لما امتنع جوازاً على طريق الرواية لمعنى، وأجاب عن الآية بأن الوعد المضمون الجملة وليس بخصوص لفظها فلذلك اتفقوا على الفتح وأما هنا فالتحديث يجوز أن يكون بلفظه ومعناه كذا.

(1) وفي نسخة: جاءت بالكسر فقط.

يُجْمَعُ⁽¹⁾ فِي بَطْنِ أُمِّهِ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي : وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى حَذْفِ قَالٍ وَعَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِهَا فِي الرِّوَايَةِ فَهِيَ مَقْدَرَةٌ إِذْ لَا يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، قَالَ الْعُيَيْنِيُّ : وَلَفْظَةُ قَالٍ مَوْجُودَةٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ هَكَذَا حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ قَالَ : «إِنْ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ» بَضَمَ أَوَّلَهُ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ «فِي بَطْنِ أُمِّهِ» ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشَمِينِيِّ : إِنْ خَلَقَ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ ، وَكَذَا هُوَ فِي رِوَايَةٍ فِي التَّوْحِيدِ ، وَكَذَا هُوَ فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْهُ : أَنْ أَحَدَكُمْ (يُجْمَعُ) خَلَقَهُ (فِي بَطْنِ أُمِّهِ) ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ أَنَّهُ يَجْمَعُ

(1) قَالَ الْقَارِي فِي الْمَرْقَاةِ : قَوْلُهُ : «يَجْمَعُ» ؛ أَيُ : يَقْرُرُ وَيَحْرُزُ فِي رَحِمِهَا ، وَقَالَ فِي «الْنَهَايَةِ» : وَيَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِالْجَمْعِ مَكَثَ النُّطْفَةِ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا يَتَخَمَّرُ فِيهَا حَتَّى يَتَهَيَّأَ لِلْخَلْقِ ، قَالَ الطَّبِيُّ : وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ : إِنْ النُّطْفَةُ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ فَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ مِنْهَا بَشَرًا ، طَارَتْ فِي بَشَرَةِ الْمَرْأَةِ تَحْتَ كُلِّ ظَفَرٍ وَشَعْرٍ ، ثُمَّ تَمَكَّتْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ، ثُمَّ تَنْزَلُ دَمًا فِي الرَّحِمِ فَذَلِكَ جَمْعُهَا ، وَالصَّحَابَةُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِتَفْسِيرِ مَا سَمِعُوهُ ، وَأَحْقَهُمْ بِتَأْوِيلِهِ وَأَكْثَرُهُمْ احْتِيَاطًا ، فَلَيْسَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ ، وَصَحَّ تَفْسِيرُ الْجَمْعِ بِمَعْنَى آخَرٍ ، وَهُوَ مَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ خَلْقَ عِيدٍ فَجَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ ، طَارَ مَاؤُهُ فِي كُلِّ عِرْقٍ وَعُضْوٍ مِنْهَا ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ السَّابِعِ جَمَعَهُ اللَّهُ ثُمَّ أَحْضَرَهُ كُلَّ عِرْقٍ لَهُ دُونَ آدَمَ : ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾» [الانقِطَارُ : 8] ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ ﷺ لِمَنْ قَالَ لَهُ : وَلَدْتُ امْرَأَتِي غُلَامًا أَسْوَدَ لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ ، وَأَصْلُ النُّطْفَةِ : الْمَاءُ الْقَلِيلُ سَمِيَ بِهَا الْمَنِي لِقِلَّتِهِ ، وَقِيلَ : لِنُطْفَاتِهِ ؛ أَيُ : سَيْلَانِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْطَفِ نُطْفًا ؛ أَيُ : يَسِيلُ ، قَالَهُ الصُّوفِيَّةُ : خُصُوصِيَّةُ الْأَرْبَعِينَ لِمُوَافَقَتِهِ تَخْمِيرَ طِينَةِ آدَمَ وَمِيقَاتِ مُوسَى ، ثُمَّ إِنَّهُ يَعْجَنُ النُّطْفَةَ بِتَرَابِ قَبْرِهِ ، كَمَا وَرَدَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ﴾ [طه : 55] إِنْ الْمَلِكُ يَأْخُذُ مِنْ تَرَابٍ مَدْفَنِهِ فَيَبْدِدهَا عَلَى النُّطْفَةِ ، وَلِكُونِهِ سَلَالَةً مِنَ الطِّينِ جَاءَ مُخْتَلَفُ الْأَلْوَانِ وَالْأَخْلَاقِ حَسَبَ اخْتِلَافِ أَجْزَاءِ الطِّينِ ، بَلْ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمَرْكَبَاتِ مِنَ الطِّينِ فِيهِ حَرَصُ النَّمْلَةِ وَالْفَأْرَةِ ، وَشَهْوَةُ الْعَصْفُورِ ، وَغَضَبُ الْفَهْدِ ، وَكِبَرُ النَّمْرِ ، وَبِخْلُ الْكَلْبِ ، وَشَرُّ الْخَنْزِيرِ ، وَحَقْدُ الْحَيَّةِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ ذِمَائِمِ الصِّفَاتِ ، وَفِيهِ شَجَاعَةُ الْأَسَدِ ، وَسَخَاوَةُ الدِّيكِ ، وَقَنَاعَةُ الْبُومِ ، وَحِلْمُ الْجَمَلِ ، وَتَوَاضَعُ الْهَرَّةِ ، وَوَفَاءُ الْكَلْبِ ، وَبُكُورُ الْغَرَابِ ، وَهَمَةُ الْبَازِي ، وَنَحْوُهَا مِنْ مَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ إِلَى أَنْ قَالَ : «ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ» ؛ أَيُ : إِلَى خَلْقِ أَحَدِكُمْ أَوْ إِلَى أَحَدِكُمْ ؛ يَعْنِي : فِي الطُّورِ الرَّابِعِ حِينَ مَا يَتَكَامَلُ بِنْيَانُهُ وَيَتَشَكَّلُ أَعْضَاؤُهُ ، " مَلَكًا " وَفِي الْأَرْبَعِينَ ثُمَّ يَرْسِلُ إِلَيْهِ الْمَلِكَ ، وَالْمُرَادُ بِالْإِرْسَالِ أَمْرُهُ بِهَا وَالتَّصَرُّفُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِينَ» أَنَّهُ مُوَكَّلٌ بِالرَّحِمِ حِينَ كَانَ نُطْفَةً أَوْ ذَاكَ مَلِكٌ آخَرُ غَيْرُ مَلِكِ الْحَفَظِ ، فَإِنْ قُلْتُ : قَدْ وَرَدَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» بِرِوَايَةِ حَذِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ خِلَافَ ابْنِ مَسْعُودٍ ، كَمَا فِي «الْمَشَارِقِ» أَنَّهُ إِذَا أَمَرَ بِالنُّطْفَةِ ثَتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللَّهُ =

خلق أحدكم في بطن أمه، والمراد بالجمع ضم بعضه إلى بعض بعد الانتشار والخلق بمعنى المخلوق من قبيل قولهم هذا ضرب الأمير أي: مضروبه، أو على حذف مضاف أي: ما يقوم به خلق أحدكم، أو أطلق مبالغة كقوله: --

وإنما هي إقبال وإدبار

وقال ابن الأثير: في النهاية يجوز أن يريد بالجمع مكث النطفة في الرحم

ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها وعظامها، ثم يقول يا رب أذكر أم أنثى؟ فيقضي ربك ما شاء، ثم يكتب أجله ورزقه، فعلم منه أن التصوير بعد الأربعين الأولى هو مناف لهذه الرواية، فجوابه أن لتصرف الملك أوقاتا، أحدها حين يكون نطفة ثم ينقلب علقه، وهو أول علم الملك بأنه ولد، وذلك عقيب الأربعين الأولى. وحينئذ يبعث إليه ربه يكتب رزقه وأجله وعمله وخلقه وصورته، ثم يتصرف فيه بتصويره وخلق أعضائه، وذلك في الأربعين الثالثة، ثم ينفخ فيه الروح، فالمراد بتصويرها بعده أنه يكتب ذلك ثم يفعل في وقت آخر؛ لأن التصوير الأول بعد الأربعين الأولى غير موجود عادة، كذا في شرح «مسلم»، ولا يخفى ما فيه، وقد استفاض بين النساء أن النطفة إذ قدرت ذكرًا تتصور بعد الأربعين الأولى بحيث يشاهد منه كل شيء حتى السوء، فتحمل رواية ابن مسعود على البنات أو الغالب، اهـ.

قلت: وبسط الكلام على ذلك الحافظ أشد البسط، ولهذا الاختلاف أكد الراوي قوله ﷺ بقوله: «الصادق المصدق»، وفي «الدر المختار»: ولا يستبين خلقه إلا بعد مائة وعشرين يوما، قال ابن عابدين: قال في البحر: المراد نفخ الروح، وإلا فالمشاهد ظهور خلقه قبلها، اهـ. وكون المراد به ما ذكر ممنوع، وقد وجهه في البدائع وغيرها بأنه يكون أربعين يوما نطفة، وأربعين علقه، وأربعين مضغة، وعبارته في عقد الفرائد قالوا: يباح لها أن تعالج في استئزال الدم ما دام الحمل مضغة أو علقه ولم يخلق لها عضو، وقدرت تلك المدة بمائة وعشرين يوما، وإنما أباحوا ذلك لأنه ليس بآدمي، اهـ. كذا في النهر، أقول: لكن يشكل على ذلك قول البحر: إن المشاهد ظهور خلقه قبل هذه المدة وهو موافق لما في بعض روايات الصحيح إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها، وأيضا هو موافق لما ذكره الأطباء، فقد ذكر الشيخ داود في تذكروته أنه يتحول عظاما مخططة في اثنين وثلاثين يوما إلى خمسين، ثم يجتذب الغذاء ويكتسي اللحم إلى خمس وسبعين، ثم تظهر فيه الغاذية والنامية، ويكون كالنبات إلى نحو المائة، ثم يكون كالحيوان النائم إلى عشرين بعدها، فتنفخ فيه الروح الحقيقية الإنسانية، انتهى ملخصا. نعم نقل بعضهم أنه اتفق العلماء على نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر وعشرة أيام، وبه أخذ أحمد، ولا ينافي ذلك ظهور الخلق قبل ذلك؛ لأن نفخ الروح إنما يكون بعد الخلق، وتمام الكلام في ذلك مبسوط في شرح الحديث الرابع من «الأربعين النووية» فراجع، انتهى ما في الشامي.

أَرْبَعِينَ يَوْمًا ،

أي : تمكث النطفة أربعين يومًا تتخمر فيها حتى تهياً للتصوير ثم تخلق بعد ذلك .

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : المراد أن المني يقع في الرحم حين انزعاجه بالقوة الشهوانية الدافعة مبثوثاً متفرقاً فيجمعه الله عز وجل في محل الولادة من الرحم .

(أَرْبَعِينَ يَوْمًا) ، زاد في رِوَايَةِ آدم : وأربعين ليلة بالشك ، وكذا لأكثر الرواة عن شُعْبَةَ بالشك ، وفي رِوَايَةِ يَحْيَى القُطَان ووكيع وجريز وعيسى بن يُونُس : أربعين يومًا بغير شك ، وفي رِوَايَةِ سلمة بن كهيل : أربعين ليلة بغير شك ، ويجمع بأن المراد يوم بليته أو ليلة بيومها ، ووقع عند أبي عوانة من رواية وهب بن جريز ، عن شُعْبَةَ مثل رواية آدم لكن زاد نطفة بين قوله : أحكم وبين قوله : أربعين فبيّن أنّ الذي يجمع هو النطفة ، والمراد بالنطفة المني وأصله الماء الصافي القليل ، والأصل في ذلك : أن ماء الرجل إذا لاقى ماء المرأة بالجمع وأراد الله تعالى أن يخلق من ذلك جنيناً هياً أسباب ذلك لأنّ في رحم المرأة قوتين : قوة انبساط عند ورود مني الرجل حتى ينتشر في جسد المرأة ، وقوة انقباض بحيث لا يسيل من فرجها مع كونه منكوساً ومع كون المني ثقيلاً بطبعه ، وفي مني الرجل قوة الفعل وفي مني المرأة قوة الانفعال فعند الامتزاج يصير مني الرجل كالإنفحة للبن وقيل : في كل منهما قوة فعل وانفعال لكن الأولى في الرجل أكثر وبالعكس ، وزعم كثير من أهل التشريح : أنّ مني الرجل لا أثر له في الولد إلّا في عقده وإنه إنما يتكون من دم الحيض وأحاديث الباب تبطل ذلك ، وما ذكر أولاً أقرب إلى موافقة الحديث ، وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره من رواية الأعمش ، عن خيثمة بن عبد الرحمن ، عن ابن مسعود رَضِيَ الله عَنْهُ : أن النطفة إذا وقعت في الرحم فأراد الله أن يخلق منها بشراً طارت في جسد المرأة تحت كل ظفر وشعر ثم تمكث أربعين ثم تنزل دمًا في الرحم ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ بعدما نقله فذلك جمعها ، وقد رجح الطَّيْبِيُّ هذا التفسير فَقَالَ الصحابي : أعلم بتفسير ما سمع وأحقّ بتأويله وأولى بقبول ما يتحدث به وأكثر احتياطاً في ذلك من غيره فليس لمن بعده أن يتعقب كلامه انتهى .

وفيه : أن ابتداء جمعه من ابتداء الأربعين ، وعند أبي عوانة : ثنتان

ثُمَّ عُلِقَتْ مِثْلَ ذَلِكَ،

وأربعون، وعند مسلم من رواية عمرو بن الحارث، عن أبي الزبير أبي الطفيل : ثلاث وأربعون، وفي رواية ربيعة بن كلثوم، عن أبي الطفيل : أربعون أو خمس وأربعون، وعند الفريابي من طريق مُحَمَّد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن الحارث : خمس وأربعون ليلة فجزم بذلك، فحاصل الاختلاف : أنَّ حديث ابن مَسْعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يختلف في ذكر الأربعين، إلا أن بعضهم زاد : ثنتين وبعضهم ثلاثاً وبعضهم خمساً، ثم منهم من جزم، ومنهم من تردد، وقد جمع القاضي عياض بينها بأنه ليس في رواية ابن مَسْعُود أن ذلك يقع عند انتهاء الأربعين الأولى وانتهاء وابتداء الأربعين الثانية، بل أطلق الأربعين واحتمل أن يريد أن ذلك يقع في أوائل الأربعين الثانية، ويحتمل أن يقع الاختلاف في الزيادة على أنه بحسب اختلاف الأجنة .

نعم، لا يدفع ذلك الزيادة التي في حديث مالك بن الحويرث ولفظه : إذا أراد الله خلق عبد فجامع الرجل المرأة طار ماؤه في كل عرق وعضو منها فإذا كان يوم السابع جمعه الله إلا أنه حديث معضل على شرط الترمذي والنسائي، وقد قيل : إن اختلاف الألفاظ لكونه في البطن بل لكونه في الرحم حقيقة والرحم في ظلمة البطن فإن المشيمة في الرحم، والرحم في البطن، والله تعالى أعلم.

(ثُمَّ عُلِقَتْ مِثْلَ ذَلِكَ) الزمان وهو الأربعون، وفي رواية آدم : ثم يكون علقه، وفي رواية مسلم : ثم يكون في ذلك علقه، ويكون هنا بمعنى يصير، ومعناه : أنه يكون بتلك الصفة مدة الأربعين ثم ينقلب إلى الصفة التي تليها، ويحتمل أن يكون المراد هنا : يصير شيئاً فشيئاً فيخالط الدم النطفة في الأربعين الأولى بعد انعقادها وامتدادها وتجري في أجزائها شيئاً فشيئاً حتى تتكامل علقه في أثناء الأربعين ثم يخالطها اللحم شيئاً فشيئاً إلى أن يشتد فيصير مضغة ولا تسمى علقه قبل ذلك ما دامت نطفة وكذا ما بعد ذلك في زمان المضغة .

وأما ما أخرجه أحمد من طريق أبي عبيدة قال : قال عبد الله رفعه : إن النطفة تكون في الرحم أربعين يوماً على حالها لا تغير ففي سنده ضعف وانقطاع فإن كان ثابتاً حمل نفي التغير على تمامه أي : لا تنتقل إلى وصف العلقه إلا بعد

ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا

تمام الأربعين ولا ينتفي أن المني يستحيل في الأربعين الأولى دماً إلى أن يصير علقة، والعلقه: دم غليظ جامد تحوّل من النطفة البيضاء إلى العلقه الحمراء، وسمي بذلك للرطوبة التي فيه وتعلّقه بما مرّ به.

(ثُمَّ يَكُونُ⁽¹⁾ مُضْغَةً) بضم الميم وسكون المعجمة أي: قطعة لحم قدر ما يمضغ سميت بذلك لذلك.

(مِثْلَ ذَلِكَ) الزمان وهو الأربعون، (ثُمَّ) في الطور الرابع (يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا)، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيْنِيّ: ثم يبعث إليه ملك، وَفِي رِوَايَةِ آدَمَ كَالْكُشْمِيْنِيّ: لكن قَالَ الْمَلِكُ، ومثله لمسلم بلفظ: ثم يرسل الله، واللام فيه للعهد والمراد به: جنس الملائكة الموكلين بالأرحام كما ثبت فِي رِوَايَةِ حذيفة بن أسيد من رواية ربيعة بن كئثوم ملكاً موكلاً بالرحم، ومن رواية عكرمة بن خالد: ثم يتسوّر عليها الملك الذي يخلّقها، وهو بتشديد اللام أي: لتصويره وتخليقه وكتابة ما يتعلق به فينفخ فيه الروح، وفي حديث علي رضي الله عنه عند ابن أبي حاتم: إذا تمت النطفة أربعة أشهر بعث الله إليها ملكاً فينفخ فيها الروح، وإسناد النفخ إلى الملك مجاز عقلي، لأن ذلك من أفعال الله تعالى كالخلق.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إذا ثبت أن المراد بالملك من جعل إليه أمر تلك الرحم فكيف يبعث أو يرسل، وأجاب: بأن المراد يبعث بالكلمات عند الملك الموكل بالرحم ثم قَالَ: ويحتمل أن يكون المراد بالبعث أنه يؤمر بذلك، وبه جزم القاضي عياض وغيره، قد وقع فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بن زكريا بن أبي زائدة، عن الْأَعْمَش: إذا استقرت النطفة في الرحم أخذها الملك بكفه، فَقَالَ: أي رب أذكر أو أنسى.

وفيه: فيقال انطلق إلى أم الكتاب فإنك تجد قصة هذه النطفة فينطلق فيجد ذلك، فينبغي أن يفسر الإرسال المذكور بذلك.

(و) اختلف في أول ما يتشكل من أعضاء الجنين، فقليل: قلبه لأنه الأساس وهو معدن الحركة الغريزية، وقيل: الدماغ لأنه مجمع الحواس ومنه

(1) أي: يصير.

فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعٍ: بِرِزْقِهِ وَأَجَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ،

يبعث إلى القلب، وقيل: الكبد لأن فيه النمو والاعتناء الذي هو قوام البدن، ورجحه بعضهم: بأنه مقتضى النظام الطبيعي لأن النمو هو المطلوب أولاً ولا حاجة له حينئذ إلى حس ولا حركة إرادية، لأنه جسد بمنزلة النبات وإنما تكون له قوة الحس والإرادة عند تعلق الشهوة فيقدم الكبد ثم القلب ثم الدماغ والله تعالى أعلم.

(فَيُؤْمَرُ) على البناء للمفعول (بِأَرْبَعٍ) كذا في رواية الكُشَمِيهَنِيِّ، وفي رواية الحموي والمستملي: بأربعة، والمعدود إذا أبهم جاز تذكيره وتأنثه، والمعنى: أنه يؤمر بكتب أربعة أشياء من أحوال الجنين، وفي رواية آدم: فيؤمر بأربع كلمات وكذا للأكثر، والمراد بالكلمات القضايا المقدرة وكل قضية تسمى كلمة. (بِرِزْقِهِ) بدل من أربع وما بعده عطف عليه داخل في حكمه، والمراد بكتب الرزق: تقديره قليلاً أو كثيراً، وصفته حلاًلاً أو حراماً وكل ما ساقه إليه تعالى فيتناول العلم وغيره.

(وَأَجَلِهِ) طويلاً أو قصيراً، (وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ) وكل من اللفظين مرفوع مصحح عليه في الفرع كأصله خبر مبتدأ محذوف، وكذا قال الحافظ العسقلاني، وتعقبه العَيْنِيُّ: بأنه ليس كذلك لأنه معطوف على ما قبله الذي هو بدل عن أربع فيكون مجزئاً، لأن تقدير قوله: فيؤمر بأربع أربع كلمات: كلمة تتعلق برزقه.

وكلمة تتعلق بأجله.

وكلمة تتعلق بسعادته أو شقاوته.

وكان ظاهر السياق أن يقال ويكتب سعادته أو شقاوته فعدل عن ذلك حكاية لصورة ما يكتبه، لأن الكلام مسوق إليهما والتفصيل وارد عليهما ذكره الطَّبِيبِيُّ، وكذا وقع في هذه الرواية ونقص منها ذكر العمل وبه يتم الأربع وثبت قوله وعمله في رواية آدم، وفي رواية أبي الأحوص، عن الأَعْمَشِ: فيؤمر بأربع كلمات يكتب رزقه إلى آخره، وقيل: هو كونه ذكراً أو أنثى كما صرح في الحديث الذي بعده ولعله لم يذكره، لأنه يلزم من المذكور أو اختصره اعتماداً على شهرته

وضبط يكتب بوجهين :

أحدهما : بموحدة مكسورة وكاف مفتوحة ومثناة ساكنة ، ثم موحدة على البدل .

والآخر : بتحتانية مفتوحة بصيغة الفعل المضارع وهو أوجه ، لأنه وقع في رِوَايَةِ آدَمَ فَيُؤَذِّنُ له بأربع كلمات فيكتب ، وكذا في رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وغيره ، ووقع في غير هذه الرواية أَيْضًا زيادة على الأربع ، ففي رواية عَبْدِ اللَّهِ بن ربيعة عن ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيقول : اكتب رزقه وأثره وخلقه وأجله وشقي أو سَعِيدَ ثم معنى قوله : شقي أو سعيد أن يكتب إحدى الكلمتين بأن يكتب هو شقي باعتبار ما يختتم له ، وسعيد باعتبار ما يختتم له كما دلَّ عليه بقية الخبر ، وَفِي رِوَايَةِ خَصِيفٍ عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ ، عن جابر من الزيادة فيقول : أي رب مصيبته فيقول كذا وكذا ، وفي حديث أَبِي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أَحْمَدَ والفريابي : فرغ الله إلى كل عبد من خمس من عمله وأجله ورزقه وأثره ومضجعه ، وأما صفة الكتاب : ظاهر الحديث أنها الكتابة المعهودة في صحيفته ، ووقع ذلك صريحًا في رِوَايَةِ لِمَسْلَمٍ في حديث حذيفة بن أسيد ثم تطوى الصحيفة فلا يزداد فيها ولا ينقص ، وَفِي رِوَايَةِ الْفَرِيَابِيِّ : ثم تطوى تلك الصحيفة إلى يوم القيامة ، ووقع في حديث أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فيقضي الله ما هو قاض فيكتب ما هو لاق بين عينيه ، وتلا أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خمس آيات من فاتحة سورة التغابن ، ونحوه في حديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في صحيح ابن حبان دون تلاوة الآيات ، وزاد حتى النكتة ينكتها ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ في كتاب القدر المنفرد ، ثم إن حديث ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بجميع طرقه يدل على أن الجنين يتقلب في مائة وعشرين يومًا في ثلاثة أطوار في كل طور منها أربعين ، ثم بعد جملتها ينفخ فيه الروح ، وقد ذكر الله تَعَالَى هذه الأحوال الثلاث من غير تقييد بعدة في عدة سورة منها في الحج ، ودلَّت الآية المذكورة في الحج على أن التخليق يكون للمضغة وبين الحديث أن ذلك يكون فيها إذا تكاملت الأربعين وهي المدة التي إذا انتهت سميت مضغة .

وذكر الله النطفة ، ثم العلقة ، ثم المضغة في سورة أخرى وزاد في

سورة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ بعد المضغة ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: 14] الآية فيؤخذ منها ومن حديث الباب تصيير المضغة عظاماً بعد الروح، ووقع في آخر رواية أبي عبيدة بعد ذكر المضغة: ثم يكون عظاماً أربعين ليلة ثم يكسو الله العظام لحماً، وقد رتب الأطوار في الآية بالفاء، لأن المراد أنه لا يتخلل بين الطورين طور آخر، وفي الحديث وكذا في آية الحج رتبها بثم إشارة إلى أن المدة التي تتخلل بين الطورين يتكامل فيها الطور، وإنما أتى بثم بين النطفة والعلقة لأن النطفة قد لا تتكون إنساناً، وأتى بثم في آخر آية قد أفلح عند قوله: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ ليدل على ما يتجدد له بعد الخروج من بطن أمه، وأما الإتيان بثم في أول القصة بين السلالة والنطفة فللإشارة إلى ما تخلل بين خلق آدم وخلق ولده، وقد ثبت في رواية آدم عن شعبة في التوحيد.

(ثم ينفخ فيه الروح) وسقط في هذه الرواية، ووقع في رواية مسلم من طريق أبي معاوية وغيره، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات، وظاهره: أن النفخ قبل الكتابة، ويجمع بأن رواية آدم صريحة في تأخير النفخ للتعبير بقوله: ثم والرواية الأخرى محتملة فترد إلى صريحة لأن الواو لا تدل على الترتيب، فيجوز أن تكون معطوفة على الجملة التي تليها وأن تكون معطوفة على جملة الكلام المتقدم، أي: يجمع خلقه في هذه الأطوار ويؤمر الملك بالكتب وتوسط قوله: ينفخ فيه الروح بين الجمل فيكون من ترتيب الخبر على الخبر لا من ترتيب الأفعال المخبر بها، ونقل ابن الزمكاني عن ابن الحاجب في الجواب عن ذلك: أن العرب إذا عبّرت عن أمر بعده أمور متعدّدة ولبعضها تعلّق بالأول حُسن تقديمه لفظاً على البقية وإن كان بعضها مقدماً عليه وجوداً وحُسن هنا لأن القضاء ترتيب الخلق الذي سيق الكلام لأجله.

وقال القاضي عياض: اختلفت ألفاظ هذا الحديث في مواضع ولم يختلف أن نفخ الروح فيه بعد مائة وعشرين يوماً وذلك تمام أربعة أشهر، وبعد دخوله في الخامس وهذا موجود بالمشاهدة بحركة الجنين في الجوف، وقد قيل: إنه

فَوَاللَّهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ - أَوْ: الرَّجُلَ -

الحكمة في عدّة المرأة من الوفاة بأربعة أشهر وعشر وهو الدخول في الخامس، وما أشار إليه من عدة الوفاة جاء صريحًا عن سَعِيد بن المسيّب فأخرج الطَّبْرِيُّ عنه: أنه سئل عن عدّة الوفاة ف قيل له: ما بال العشر بعد الأربعة أشهر فَقَالَ: ينفخ فيها الروح فيكون معنى قوله: ثم يرسل إليه الملك أي: لتصويره وتخليقه وكتابة ما يتعلق به فينفخ فيه الروح أثر ذلك كما دلت عليه رواية البُخَارِيِّ وغيره، ووقع في حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن أبي حاتم: إذا تمت النطفة أربعة أشهر بعث الله إليها ملكًا فينفخ فيها الروح فذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: 14] وسنده منقطع، وهذا لا ينافي التقييد بالعشر الزائدة، ومعنى إسناد النفخ إلى الملك أنه يفعله بأمر الله تَعَالَى.

والنفخ في الأصل: إخراج ربح من جوف النافخ ليدخل في المنفوخ فيه، والمراد بإسناده إلى الله تَعَالَى: أن يقال له كن فيكون، وجمع بعضهم: بأن الكتابة تقع مرتين:

والكتابة الأولى: في السماء.

والثانية: في بطن المرأة.

ويحتمل أن تكون إحداهما في صحيفة، والأخرى على جبين المولود، وقيل: تختلف باختلاف الأجنة فبعضها كذا وبعضها كذا والأولى أولى، والله تَعَالَى أعلم.

(فَوَاللَّهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ - أَوْ: الرَّجُلَ -) بالشك من الراوي، ووقع في رواية آدم: فإن أحدكم بغير شك وقدم ذكر الجنة على النار، وكذا وقع للأكثر، وهو كذا عند مسلم وأبي داود وَالتِّرْمِذِيُّ وابن ماجه، وَفِي رِوَايَةِ حَفْص: فإن الرجل وآخر ذكر النار كآدم، وعكس أبو الأحوص ولفظه: فإن الرجل منكم، وَفِي رِوَايَةِ ابن ماجه: فوالذي نفسي بيده، وَفِي رِوَايَةِ مسلم وَالتِّرْمِذِيِّ: فوالذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل، لكن وقع عَنْ أَبِي عَوَانَةَ وأبي نعيم في مستخرجيهما من طريق يَحْيَى القطان، عن الأَعْمَش قَالَ: فوالذي لا إله غيره، وهذه محتملة لأن يكون القائل النَّبِيُّ ﷺ فيكون الخبر كله مَرْفُوعًا، ويحتمل أن يكون بعض رُواته.

يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونَ

ووقع في رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ مَدْرَجٌ فِي الْخَبَرِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَكِنِ الْإِدْرَاجُ لَا يَثْبِتُ بِالْإِحْتِمَالِ وَأَكْثَرُ تَقْتَضِي الرِّفْعِ إِلَّا رِوَايَةَ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ فَبَعِيدَةٌ مِنَ الْإِدْرَاجِ، فَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَلْمَةَ ابْنِ كَهِيلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَ حَدِيثِ الْبَابِ وَقَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: وَابْتَدَأَ شَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ عَبْدِ اللَّهِ بِيَدِهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ»، وَكَذَا وَقَعَ مَفْصَلًا فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ عَنِ الْأَعْمَشِ مِنْهُمْ: الْمَسْعُودِي، وَزَائِدَةُ، وَزُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، وَآخَرُونَ، وَقَدْ رَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَصْلَ الْحَدِيثِ بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَكَذَا اقْتَصَرَ حَبِيبُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، وَكَذَا وَقَعَ فِي مَعْظَمِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ كَأَنَّ فِي ثَانِي حَدِيثِي الْبَابِ وَحَدِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ وَابْنَ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَكَذَا اقْتَصَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمِيدٍ الرُّوَاسِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ.

نعم، وقعت هذه الزيادة مرفوعة في حديث سهل بن سعد الآتي بعد أبواب، وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فِي الْبَزَارِ وَأَكْثَرُ ابْنِ الْجَوْنِ فِي الطَّبْرَانِيِّ فَتَقَوَّى أَنَّ الْجَمِيعَ مَرْفُوعٌ وَبِذَلِكَ جَزَمَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ، وَحِينَئِذٍ فَتَحْمَلُ رِوَايَةُ سَلْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَلَى أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَتَحَقِّقَ الْخَبَرَ فِي نَفْسِهِ أَقْسَمَ عَلَيْهِ وَيَكُونُ الْإِدْرَاجُ فِي الْقِسْمِ لَا فِي الْمَقْسَمِ عَلَيْهِ، يُؤَيِّدُ الرِّفْعَ أَيْضًا أَنَّهُ مِمَّا لَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهِ فَيَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرِّفْعِ، وَقَدْ اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنَ التَّأْكِيدِ، مِنْهَا: التَّأْكِيدُ أَنَّ يَكُونُ لِمَخَاطَبَةِ الْمُنْكَرِ أَوِ الْمُسْتَبْعِدِ أَوِ الْمَتَوَهَّمِ أَنَّ فِيهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَهَذَا لَمَّا كَانَ الْحُكْمُ مُسْتَبْعِدًا وَهُوَ دُخُولُ مِنْ عَمَلِ الطَّاعَةِ غَالِبَ عَمَرِهِ النَّارِ وَالْعَكْسُ حُكْمُ الْمُبَالَغَةِ فِي تَأْكِيدِ الْخَبَرِ بِذَلِكَ.

(يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ) مِنَ الْمَعَاصِي وَالْبَاءِ فِي يَعْمَلُ زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ أَيْ: يَعْمَلُ عَمَلُ أَهْلِ النَّارِ أَوْ ضَمَّنَ مَعْنَى يَتَلَبَّسُ (حَتَّى مَا يَكُونَ) نَصَبٌ بِحَتَّى وَمَا نَافِيَةٌ غَيْرُ مَانِعَةٍ لَهَا مِنَ الْعَمَلِ كَذَا قَالَ الطَّبْرِيُّ، وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ أَنَّ تَكُونَ حَتَّى ابْتِدَائِيَّةٌ وَيَكُونُ عَلَى هَذَا بِالرِّفْعِ وَهُوَ الَّذِي فِي الْيُونَنِيَّةِ.

بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ بَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذِرَاعٍ أَوْ ذِرَاعَيْنِ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا». قَالَ آدَمُ: «إِلَّا ذِرَاعٌ»⁽¹⁾.

(بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ بَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ) برفع غير هكذا رواية الكُشْمِينِيِّ، وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِهِ: غير ذراع أو باع، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَحْوَصِ: إلا ذراع بغير شك، وقد علقها المصنف لآدم في آخر هذا الحديث، والتعبير بالذراع تمثيل بقرب حاله من الموت فيحال بينه وبين المكان بمقدار ذراع أو باع من المسافة، وضابط ذلك الغرغرة التي جعلت علامة لعدم قبول التوبة.

(فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَحْوَصِ كتابه، وفي الفاء فِي قَوْلِهِ فيسبق إشارة إلى تعقب ذلك بلا مهملة وضمن يسبق معنى يغلب قاله الطَّبِيبِي، أي: يغلب عليه الكتاب، وقوله: عليه في موضع نصب على الحال، أي: يسبق المكتوب واقعاً عليه سبقاً بلا مهملة، والمراد بسبق الكتاب سبق ما تضمنه على حذف مضاف أو المراد بالكتاب ما قدر عليه.

(فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا) والمعنى أنه يتعارض عمله في اقتضاء الشقاوة والمكتوب في اقتضاء السعادة، فيتحقق مقتضى المكتوب فعبر عن ذلك بالسبق، لأن السابق يحصل مراده دون المسبوق.

(وَإِنَّ الرَّجُلَ) ولم يقل: إن أحدكم أو الرجل على الشك كما سبق.
(لَيَعْمَلُ) بلام التأكيد (بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ) من الطاعات (حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذِرَاعٍ أَوْ ذِرَاعَيْنِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: أو باع بدل ذراعين، والباع: قدر مدّ اليدين.

(فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ) أي: القضاء الأزلي، (فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا. قَالَ آدَمُ) هو ابن أبي إياس: «(إِلَّا ذِرَاعٌ)» فلم يشك، كذا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ، وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي وَالْحَمَوِيِّ: إلا باع بدل ذراع، وقد ذكر في هذا الحديث أهل الخير صرفاً إلى الموت، وأهل الشر صرفاً إلى الموت ولم يذكر الذين خلطوا أو ماتوا على الإسلام، لأنه لم يقصد تعميم أحوال المكلفين وإنما

سيق لبيان أنَّ الاعتبار بالخاتمة ختم الله أعمالنا بالصالحات بمنه وكرمه .
 ووقع في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم : « وإن الرجل يعمل
 الزمان الطويل بعمل أهل النار ، ثم يختم له بعمل أهل الجنة » .
 زاد أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه : سبعين سنة .

وفي حديث أنس رضي الله عنه عند أحمد وصححه ابن حبان : « لا عليكم
 أن لا تعجبوا بعمل أحد حتى تنظروا بما يختم له ، فإن العامل يعمل زماناً من
 عمره بعمل صالح لو مات عليه دخل الجنة ، ثم يتحول فيعمل عملاً سيئاً ،
 الحديث وأما ما وقع في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً :
 « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة »
 فهو محمول على كتابة ذلك في اللوح المحفوظ على وفق ما في علم الله تعالى .
 وفي حديث عائشة رضي الله عنها عند أحمد مرفوعاً : « إن الرجل يعمل
 بعمل أهل الجنة وهو مكتوب في الكتاب الأول من أهل النار فإذا كان قبل موته
 تحوّل فعمل عمل أهل النار فمات فدخلها » .

وفيه : أن في تقدير الأعمال ما هو سابق ولا حق فالسابق ما في علم الله
 تعالى ، واللاحق ما يقدر على الجنين في بطن أمه كما في هذا الحديث وهذا هو
 الذي يقبل النسخ ، وفي الحديث : « أن الأعمال حسننها وسيئها أمارات وليست
 موجبات ، وأن مصير الأمور في العاقبة إلى ما سبق به القضاء وجرى به القدر في
 الابتداء » قاله الخطابي .

وفيه : القسم على الخبر الصدق تأكيداً في نفس السامع .
 وفيه : إشارة إلى علم المبدأ والمعاد وما يتعلّق ببدن الإنسان وحاله في
 الشقاء والسعادة .

وفيه : أن السعيد قد يشقى وأن الشقي قد يسعد لكن بالنسبة إلى الأعمال ،
 وأما ما في علم الله لا يتغير .

وفيه : أن الاعتبار بالخاتمة ، قال ابن أبي حمزة : هذه التي قطعت أعناق
 الرجال مع ما هم فيه من حسن الحال لأنهم لا يدرون بماذا يختم لهم .

وفيه : أن عموم قوله تَعَالَى : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ﴾ [النحل : 97] الآية مخصوص بمن مات على ذلك .

وفيه : أن من عمل عمل السعادة وختم له بالشقاوة فهو في طول عمره عند الله شقي وبالعكس وما ورد فيما يخالفه يؤول إلى أن يؤول إلى هذا ، وقد اشتهر الخلاف في هذا بين الأشعرية والحنفية وتمسك الأشاعرة بمثل هذا الحديث وتمسك الحنفية بقوله تَعَالَى : ﴿يَمُحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْثِي﴾ [الرعد : 39] ، والحق أن النزاع لفظي ، وأن الذي سبق في علم الله لا يتغير ولا يتبدل ، وأن الذي يجري عليه التغيير والتبديل ما يبدو للناس من عمل العامل كالزيادة في العمر والنقص ، وأما ما في علم الله تَعَالَى فلا محو فيه ولا إثبات والعلم عند الله تَعَالَى .

وفيه : التنبيه على صدق البعثة بعد الموت ، لأن في من قدر على خلق الشخص من ماء مهين ، ثم نقله إلى العلقة ، ثم إلى المضغة ، ثم ينفخ الروح فيه قادر على نفخ الروح بعد أن يصير تراباً ويجمع أجزائها بعد أن يفرقها ، ولقد كان قادراً على أن يخلقه في لمحة ولكن اقتضت الحكمة أن يحول الإنسان في بطن أمه حالة بعد حالة وطوراً بعد طور رفقا للأم فإنه لو خلقه دفعة لشق على الأم ، لأنها لم تكن معتادة لذلك فكانت المشقة تعظم عليها فهيأه في بطنها بالتدريج فجعل أولاً : نطفة لتعتاد بها مدة ، ثم علقه مدة وهلم جرأ إلى الولادة .

ومن تأمل أصل خلقه من نطفة وتنقله في تلك الأطوار إلى أن يتكامل ويصير إنساناً جميل الصورة متحلياً بالعقل والشهامة ، ومتزیناً بالفهم والفتانة ، ومفضلاً بالنطق كان حقاً عليه أن يشكر من أنشأه وهيأه ويعبده حق عبادته ، ويطيعه ولا يعصيه ، واستدل به على أن السقط بعد أربعة أشهر يصلّي عليه لأنه وقت نفخ الروح فيه وهو منقول عن القديم للشافعي والمشهور عن أحمد وإسحاق ، وعن أحمد : إذا بلغ أربعة أشهر وعشراً ففي تلك العشر ينفخ فيه الروح وهو الجديد ، وقد قالوا : إذا بكى واختلج أو تنفس ثم بطل ذلك يصلّي عليه وإلا فلا .

والأصل في ذلك ما أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وصححه ابن حبان والحاكم عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: إذا استهلَّ الصبي وِثْرَ وصَلَّى عليه، وقد ضَعَفَهُ النَّوَوِيُّ في شرح المذهب، والصواب: أنه صحيح الإسناد لكن المَرِجُوح عند الحَافِظ وقفه، قالوا: وإذا بلغ مائة وعشرين يومًا غسل وكَفَّنَ ودفن بغير صلاة وما قبل ذلك لا يشرع له غسل ولا غيره.

وفي الحديث أيضًا: الحث القوي على القناعة والزجر الشديد عن الحرص، لأن الرزق إذا كان قد سبق تقديره لم يَعْنِ المتعني في طلبه وإنما شرع الاكتساب، لأنه من جملة الأسباب التي اقتضتها الحكمة في دار الدنيا.

وفيه: أن الأعمال سبب دخول الجنة أو النار ولا يعارضه حديث: لن يدخل أحدًا منكم الجنة عمله لما تقدم من الجمع في باب القصد والمداومة على العمل من كتاب الرقاق.

وفيه: أن من كتب شقيًّا لا يعلم حاله في الدنيا وكذا عكسه واحتج من أثبت ذلك بما سيأتي قريبًا من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أما من كان من أهل السعادة فإنه ميسر لعمل أهل السعادة»، الحديث، والتحقيق أن يقال: إن أريد أنه لا يعلم أصلًا ورأسًا فمردود، وإن أريد أنه يعلم بطريق العلامة المثبتة للظن الغالب فنعم ويقوى ذلك في حق من اشتهر له لسان صدق بالخير والصلاح ومات على ذلك لقوله في الحديث الصحيح الماضي في الجنائز: «أنتم شهداء الله في الأرض» وإن أريد أنه يعلم قطعًا لمن شاء الله أن يطلع عليه ذلك فهو من جملة الغيب الذي استأثر الله بعلمه وأطلع من شاء وارتضى من رسله عليه.

وفيه: الحث على الاستعاذة بالله من سوء الخاتمة، وقد عمل به جمع جم من السلف وأئمة الخلف، وأما ما قاله عبد الحق في كتاب العافية: أن سوء الخاتمة لا يقع لمن استقام باطنه وصلح ظاهره، وإنما يقع لمن في طويته فساد وارتياب ويكثر وقوعه للمصرّ على الكبائر والمجترئ على الجرائم فيهجم عليه الموت بغتة فيصطلمه الشيطان عند تلك الصدمة، فقد يكون ذلك سببا لسوء الخاتمة نسأل الله السلامة فإنه محمول على الأكثر الأغلب.

6595 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَكُلَّ اللَّهُ بِالرَّحِمِ مَلَكًا،

وفيه : أنه لم يجعل الجماع علة الولد لأن الجماع قد يحصل ولا يكون الولد حتى يشاء الله ذلك ، واستدل الداودي بقوله : فيدخل النار على أن الخبر خاص بالكفار ، واحتج بأن الإيمان لا يحبطه إلا الكفر .

وتعقب : بأنه ليس في الحديث تعرض للإحباط وحمله على المعنى الأعم أولى فيتناول المؤمن حتى يختم له بعمل الكافر مثلاً فيرتد فيموت على ذلك نستعيد بالله من ذلك ، ويتناول المطيع حتى يختم له بعمل العاصي فيموت على ذلك ولا يلزم من إطلاق دخول النار أنه يخلد فيها أبداً بل مجرد الدخول صادق على الطائفتين ، واستدل به على أن لا يجب على الله عَزَّ وَجَلَّ رعاية الأصلح خلافاً لمن قال به من المعتزلة ، لأن فيه أن بعض الناس يذهب جميع عمره في طاعة الله ثم يختم له بالكفر والعياذ بالله تعالى فيموت على ذلك فيدخل النار ، فلو كان يجب عليه رعاية الأصلح لم يحبط جميع عمله الصالح بكلمة الكفر التي مات عليها ولا سيما إن طال عمره وقرب موته من كفره ، واستدل به بعض المعتزلة على أن من عمل عمل أهل النار وجب أن يدخلها لترتب دخولها في الخبر على العمل وترتب الحكم على الشيء يشعر بعليته ، وأجيب : بأنه علامة لا علة والعلامة قد تتخلف سلمنا أنه علة لكنه في حق الكفار ، وأما العصاة فخرجوا بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : 48] فهو داخل في المشيئة .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة في معناه ، وقد أخرجهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّوْحِيدِ أَيْضًا ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْقَدْرِ ، وَأَخْرَجَهُ بَقِيَّةُ الْجَمَاعَةِ .

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الإمام أبو أيوب الواسحي البصري قاضي مكة ، قَالَ : (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (ابن أبي بكر ابن أنس ، عَنْ) جده (أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ : وَكُلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِتَشْدِيدِ الْكَافِ بِالرَّحِمِ مَلَكًا) وفي الحديث السابق : ثم يبعث الله ملكاً ، فيكون المراد بالبعث الحكم عليه بالتصرف فيها .

فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ نُطْفَةٍ، أَيُّ رَبِّ عَلَقَةٍ، أَيُّ رَبِّ مُضْغَةٍ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهَا، قَالَ: أَيُّ رَبِّ، ذَكَرَ أَمْ أُنْثَى،

(فَيَقُولُ) عند نزول النطفة في الرحم التماسًا لإتمام الخلقة، (أَيُّ) بسكون الياء أي: يا (رَبِّ) هذه (نُطْفَةٌ، أَيُّ رَبِّ) هذه (عَلَقَةٌ، أَيُّ رَبِّ) هذه (مُضْغَةٌ) ويجوز النصب فيها على إضمار فعل أي: خلقت أو صار، والمراد أنه يقول كل كلمة من ذلك في الوقت الذي يصير فيه كذلك فبين قوله: أَيُّ رَبِّ نُطْفَةٍ، وقوله: علقه أربعون يومًا كقوله: أَيُّ رَبِّ مُضْغَةٍ لا في وقت واحد وإلا تكون النطفة علقه مضغ في ساعة واحدة، وحديث ابن مسعود السابق يدل على أن الجنين يتقلب في مائة وعشرين يومًا في ثلاثة أطوار كل طور منها في أربعين.

(فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ (أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهَا) أي: يتمه.

(قَالَ: أَيُّ) وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَيْثِقِ: يا (رَبِّ، ذَكَرٌ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: أَذَكَرٌ (أَمْ أُنْثَى) وَفِي حَدِيثِ حَزِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثَلَاثَ وَأَرْبَعُونَ، وَفِي نَسْخَةٍ: ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعَظْمَهَا، ثُمَّ قَالَ: أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا يَشَاءُ وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ، وَعِنْدَ الْفَرَبِيَّاتِ عَنْ حَزِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ: إِذَا وَقَعَتِ النُّطْفَةُ فِي الرَّحِمِ ثُمَّ اسْتَقَرَّتْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَقَالَ: فَيَجِيءُ مَلِكُ الرَّحِمِ فَيَدْخُلُ فَيَصَوِّرُ لَهُ عَظْمَهُ وَلَحْمَهُ وَشَعْرَهُ وَبَشْرَهُ وَسَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى، الْحَدِيثُ، وَهَذَا كَمَا قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، لِأَنَّ التَّصَوِيرَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي آخِرِ الْأَرْبَعِينَ الثَّلَاثَةِ فَالْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ: فَصَوَّرَهَا كَتَبَ ذَلِكَ ثُمَّ يَفْعَلُهُ بَعْدَ بَدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، ثُمَّ إِنَّ خَلْقَ السَّمْعِ وَالبَصَرِ يَقَعُ وَالجَنِينَ دَاخِلٍ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُعْطَى ذَلِكَ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ [النحل: 78]، وَتَعَقَّبَ: بِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَفِيدُ التَّرْتِيبَ، وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ خَلْقَ السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَهُوَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ مُحْمُولٌ جُزْمًا عَلَى الْأَعْضَاءِ ثُمَّ عَلَى الْقُوَّةِ الْبَاصِرَةِ وَالسَّامِعَةِ، لِأَنَّهَا مُودَعَةٌ فِيهَا، وَأَمَّا الْإِدْرَاكُ بِالْفِعْلِ فَهُوَ مُوَضَّوعُ النِّزَاعِ، وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى زَوَالِ الْحِجَابِ الْمَانِعِ.

أَشَقِيَّ أُمَّ سَعِيدٍ، فَمَا الرِّزْقُ، فَمَا الْأَجَلُ، فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ⁽¹⁾.

2 - بَابُ جَفِّ الْقَلَمِ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ

(أَشَقِيَّ أُمَّ سَعِيدٍ، فَمَا الرِّزْقُ، فَمَا الْأَجَلُ، فَيُكْتَبُ) على البناء للمفعول أي : فيكتب الملك (كَذَلِكَ) أي : من الشقاء أو السعادة والرزق والأجل (فِي بَطْنِ أُمِّهِ) ليس ظرفاً للكتابة بل هو مكتوب على العجبة أو على الرأس مثلاً وهو في بطن أمه. ومطابقة الحديث للترجمة كسابقه، وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْحَيْضِ، وَفِي خَلْقِ آدَمَ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْقَدَرِ.

2 - بَابُ جَفِّ الْقَلَمِ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ

(بَاب) بالتونين في فرع اليونينية كأصله، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي : خبر مبتدأ محذوف أي : هذا باب، وتعقبه الْعَيْنِيُّ فَقَالَ : هذا من لم يمسَّ شَيْئًا من الإعراب والتونين يكون في المعرب ولفظ باب هنا مفرد فكيف ينون والتقدير هذا باب يذكر فيه.

(جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ) عَزَّ وَجَلَّ، والجواب : أن الْكِرْمَانِيَّ قد جَوَّزَ كل ما لم يكن مضافاً للتونين والجزم على قصد السكون لأنه للتعداد، وقد أكثر المصنفون من الفقهاء والعلماء حتى النحويون في تصانيفهم ذكر باب بغير إضافة وكذا ذكر فصل وفرع وتنبية ونحو ذلك وكله يحتاج إلى تقدير، وقد قال خبر مبتدأ محذوف، وقول الْحَافِظِ الْعَسْقَلَانِي : باب هو بالتونين لا يستلزم نفي التقدير، وقد سَلَّمَ الْعَيْنِيُّ هذا المقدر فَقَالَ في باب المحاربيين قول باب بالتونين لا يكون إلا بالتقدير لأن المعرب هو جزء المركب والمفرد وحده لا ينون فليتأمل، وقوله : (جَفَّ الْقَلَمُ) أي : فرغ من الكتابة إشارة إلى أن الذي كتب في اللوح المحفوظ لا يتغير حكمه، وهو كناية عن الفراغ من الكتابة لأن الصحيفة حال كتابتها تكون رطبة أو بعضها وكذلك القلم فإذا انتهت الكتابة جف الكتاب والقلم.

وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ : هو من إطلاق اللازم على الملزوم، لأن الفراغ من الكتابة

﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [العجائية : 23].

يستلزم جفاف القلم عن مداده مخاطبة لنا بما نعهد، وفيه : إشارة إلى أن الكتابة ذلك انقضت من أمد بعيد.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ : معنى جف القلم أي : لم يكتب بعد ذلك شيئاً وكتاب الله وقلمه ولوحه من غيبه ومن علمه الذي يلزمنا الإيمان به ولا يلزمنا معرفة صفته وإنما خوطبنا بما عهدنا فيما فرغنا من كتابته إذ القلم يصير جافاً للاستغناء عنه.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : وجفاف القلم عبارة عن عدم تغيير حكمه لأن الكاتب لما انجف قلمه عن المداد لا يبقى له الكتابة، وتعقبه الْعَيْنِيُّ : بأن الله تعالى يمحو ما يشاء ويثبت فإن كان مراده من عدم تغيير حكمه هو الذي في الأزل فمسلّم وإن كان الذي في اللوح فلا، والأوجه أن يقال : جف القلم فرغ من الكتابة التي أمر بها حين خلقه، وأمره بأن يكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة فإذا أراد بعد ذلك تغيير شيء مما كتبه محاه كما قَالَ تَعَالَى : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد : 39]، وهنا كلام طويل طوينا على غره.

(و) قوله : (عَلَىٰ عِلْمِ اللَّهِ) على حكمه لأن معلومه لا بد أن يقع فعله يستلزم الحكم بوقوعه وهذا لفظ حديث أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَقَالَ : سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظِلْمَةٍ ، ثُمَّ أَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ فَمِنْ أَصَابِهِ مِنْ نُورِهِ يَوْمَئِذٍ اهْتَدَى وَمِنْ أَخْطَآءِ ضَلَّ ، فَلِذَلِكَ أَقُولُ جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ» ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ حِبَّانٍ مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى عَنْ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ نَحْوَهُ ، وَفِي آخِرِ أَنَّ الْقَائِلَ : فَلِذَلِكَ أَقُولُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَلَفْظُهُ : قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو : بَلِّغْنِي أَنْكَ تَقُولُ إِنْ الْقَلَمُ قَدْ جَفَّ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ : فَلِذَلِكَ أَقُولُ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ ، وَيُقَالُ : إِنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاهِرٍ أَمِيرُ خُرَاسَانَ لِلْمَأْمُونِ سَأَلَ الْحُسَيْنَ بْنَ الْفَضْلِ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن : 29] مع هذا الحديث فأجاب : هي شؤون يديها لا شؤون يبتدئ بها فقام إليه وقبل رأسه.

(﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾) حال من الجلالة أي : كائناً على علم منه أو حال من المفعول أي : أضله وهو عالم وهذا أشنع له فعلى الأول : المعنى أضله الله على

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ».
 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَهَا سَيِّقُونَ﴾ [المؤمنون: 61]: «سَبَقَتْ لَهُمُ السَّعَادَةُ».

علمه في الأزل وهو حكمه عند ظهوره، وعلى الثاني: أضلّه بعد أن أعلمه ويبيّن له فلم يقبل ذكره البُخَارِيُّ إشارة إلى أن علم الله حكمه كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [الجنّة: 23] فافهم.

(وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ): «جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ» هو طرف من حديث ذكر أصله المصنف في أوائل النكاح من طريق ابن شهاب، عَنْ أَبِي سلمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طريق ابن شهاب، عَنْ أَبِي سلمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قلت يا رَسُولَ اللَّهِ إني رجل شاب وإني أخاف على نفسي العنت ولا أجد ما أتزوَّج به النساء فسكت عني، الحديث، وفيه: «يا أبا هُرَيْرَةَ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ» فاختص على ذلك أبو ذر، ووصله الإِسْمَاعِيلِيُّ الجوزقي والفريابي في كتاب القدر كلهم من طريق اصبغ به وقالوا بعد قوله: العنت فأذن لي أن اختصي، ووقع لفظ: جَفَّ الْقَلَمُ أَيْضًا في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم قَالَ سَرَّاقَةُ: يا رَسُولَ اللَّهِ فيم العمل فيما جَفَّتْ به الأفلام وجرت به المقادير، وفي آخر حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي فيه: «احفظ الله يحفظك» ففي بعض طرقه: جَفَّتْ الأفلام وطويت الصحف، وفي حديث عَبْدِ اللَّهِ بن جعفر عند الطبراني: «واعلم أن القلم قد جَفَّ بما هو كائن»، وفي حديث الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند الفريابي: «دفع الكتاب وجف القلم».

(قَالَ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: وَقَالَ: (ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير قوله تَعَالَى: ﴿لَهَا سَيِّقُونَ﴾ من قوله تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَيِّقُونَ﴾.

(«سَبَقَتْ لَهُمُ السَّعَادَةُ») أي: يرغبون في الطاعات فيبادرونها بما سبق لهم من السعادة بتقدير الله تَعَالَى، وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ونقل عن الحسن: أن اللام في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهَا سَيِّقُونَ﴾ [المؤمنون: 61]

6596 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّشْكُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، يُحَدِّثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ:

بمعنى الباء فَقَالَ: معناه سابقون بها قَالَ الطَّبْرِيُّ، وتأولها بعضهم أي: اللام أنها بمعنى إلى، وبعضهم أن المعنى وهم من أجلها، ونقل عن عبد الرحمن بن زيد: أن الضمير للخيرات وأجاز غيره أنها السعادة.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فإن قلت تفسير ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يدل على أن السعادة سابقة، والآية على أن السعادة مسبوقة وأجاب: بأن معنى الآية أنهم سبقوا لأجل السعادة لا أنهم سبقوا السعادة.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن إياس، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من الزيادة (الرَّشْكُ) بكسر الراء وسكون المعجمة وبالكاف كنيته أبو الأزهر رفع صفة ليزيد، وحكى الكلاباذي: أن اسم أبيه سنان بكسر المهملة ونونين بصري، تابعي، ثقة، قيل: كان كبير اللحية، ويقال إنه بلغ من طول لحيته أنه دخلت فيها عقرب ومكثت ثلاثة أيام ولم يدر بها فلقب بالرشك وهو بالفارسية فيما قَالَ الغساني وجزم ابن الجوزي: أنه الكبير اللحية.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: كان غيورًا فقليل له: أرشك فمضى عليه الرشك.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: بالفارسية القمل الصغير الملتصق بأصول شعر اللحية وذكر الكلاباذي الرشك: القسام، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بل كان يزيد يتعانى مساحة الأرض قيل له: القسام وكان يلقب بالرشك لأن مدلول الرشك القسام، قَالَ: والمعتمد في أمره ما قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وما ليزيد في الْبُخَارِيِّ إِلَّا هذا الحديث أورده هنا وفي كتاب الاعتصام.

(قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بكسر الراء المشددة اسم فاعل من التطريف (ابن الشَّخِيرِ) بكسر الشين والخاء المشددة المعجمتين (يُحَدِّثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ) بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين أنه (قَالَ: قَالَ رَجُلٌ) هو عمران بن حصين راوي الحديث بيّنه عبد الوارث بن سَعِيد، عن يزيد الرشك، عن عمران بن حصين قَالَ: قلت يا رَسُولَ اللَّهِ فذكره، وسيأتي موصولاً في أواخر كتاب التوحيد وسأل عن ذلك آخرون.

يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُعَرَفُ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَلِمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟ قَالَ: «كُلُّ يَعْمَلُ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَوْ: لِمَا يُسَّرُّ لَهُ»⁽¹⁾.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُعَرَفُ) بفتح الهمزة وضم التحتية وفتح الراء (أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ) أي: أُمَيِّزُ ويفرق بينهما بحسب قضاء الله وقدره، وَفِي رِوَايَةٍ حماد بن زيد، عن يزيد عند مسلم: أُعْلِمَ بضم العين، والمراد بالسؤال: معرفة الملائكة أو من أطلعه الله تَعَالَى على ذلك، فهي قبل العمل، وأما معرفة العامل أو من شاهده فإنما تعرف بالعمل الذي هو أمانة.

(قَالَ) ﷺ: («نَعَمْ» قَالَ) عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ (فَلِمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟) وَفِي رِوَايَةٍ حماد: ففيم؟ وهو استفهام والمعنى إذا سبق القلم بذلك فلا يحتاج العامل إلى العمل لأنه سيصير إلى ما قَدَّرَ له.

(قَالَ) ﷺ: (كُلُّ يَعْمَلُ لِمَا) أي: للذي (خُلِقَ لَهُ) بضم الخاء وكسر اللام. وَلِمَا بالواو وفي فتح (أَوْ: لِمَا) بكلمة: أَوْ (يُسَّرُّ لَهُ) بضم أوله وكسر السين المهملة المشددة كذا في رواية الكشميهني، وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي ذَرٍّ، عن الحموي والمستملي: ييسر له بتحتيتين وفتح السين، وَفِي رِوَايَةٍ حماد: كل ميسر لما خلق له، وقد جاء هذا الكلام الأخير عن جماعة من الصحابة بهذا اللفظ يزيدون على العشرة، منها: حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أَحْمَدَ بسند حسن بلفظ: كل امرئ مهياً لما خلق له، وفي الحديث إشارة إلى أَنَّ الأمل محجوب عن المكلف فعليه أَنْ يدأب في الأعمال الصالحة ويجتهد في عمل ما أمر به فإن عمله أمانة إلى ما يؤول إليه أمره غَالِبًا، وإن كان بعضهم يختم له بغير ذلك كما في حديث ابن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره لكن لا اطلاع له على ذلك، فعليه أَنْ يبذل جهده ويجاهد نفسه في عمل الطاعة ولا يترك وكولا إلى ما يؤول إليه أمره لئلا يلام على ترك المأمور به ويستحق العقوبة، واللَّهُ تَعَالَى يفعل ما يشاء فالعبد ملكه يتصرف فيه بما يشاء لا يعترض عليه إذا تصرّف في ملكه بما يشاء ولا يسأل عما يفعل لا إله إلا هو، وقد ترجم ابن حبان ما يجب على المرء من التشمير في الطاعات وإن جرى قبلها ما يكره الله من المحظورات عليه توكلت وبوجهه الكريم أستجير من

3 - باب اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ

6597 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»⁽¹⁾.

عذابه الأليم، وأسأله جنات النعيم إنه الجواد الرحيم وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم.
ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجهُ البُخَارِيُّ في التوحيد أيضًا، وأخرجهُ مُسْلِمٌ في القدر، وأبو داود في السنة، والنسائي في التفسير.

3 - باب اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ

(باب اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا) أي: أولاد المشركين.

(عَامِلِينَ) فالضمير لأولاد المشركين لأن صدر الحديث السؤال عنهم.
(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بNDAR الْعَبْدِي، قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة جعفر بن أبي وحشية إياس الشكري الواسطي، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ) أي: أيدخلون الجنة، (فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»)⁽¹⁾ قيل: فيه إشعار بالتوقف أي: أنه علم أنهم لا يعملون ما يقتضي تعذيبهم ضرورة أنهم غير مكلفين.
وَقَالَ النَّوَوِيُّ: أطفال المشركين فيهم ثلاثة مذاهب، فالأكثر: أنهم في النار، وتوقفت طائفة، والثالث وهو الصحيح: أنهم من أهل الجنة، وقيل: قَالَ ﷺ ذلك قبل أن يعلم أنهم من أهل الجنة.

وَقَالَ الْبَيْضاوي: الثواب والعقاب ليسا بسبب الأعمال، والإلزام أن لا يكون الذراري لا في الجنة ولا في النار بل الموجب لهما اللطف الرباني والخذلان الإلهي المقدر لهم في الأزل، فالأولى فيهم التوقف وعدم الجزم بشيء فإن أعمالهم موكولة إلى علم الله تعالى فيما يعود إلى أمر الآخرة من

6598 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ زَيْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»⁽¹⁾.

الثواب والعقاب وسيجيء ما يتعلق بذلك، وفي حديث عائشة رضي الله عنها عند أبي داود وأحمد أنها قالت: قلت يا رسول الله ذراري المسلمين، الحديث، وعند عبد الرزاق بسند فيه ضعف عن عائشة رضي الله عنها: أنها سألت خديجة النبي ﷺ عن أولاد المشركين ففيه التصريح بالسائل. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى في آخر الجنائز.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) نسبه لجده واسم أبيه عبد الله المخزومي مولاهم البَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي) بالافراد والعطف على محذوف كأنه حدث قبل ذلك بشيء ثم قَالَ: وَأَخْبَرَنِي (عَطَاءُ بْنُ زَيْدٍ) اللَّيْثِيُّ: (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ) بفتح الذال المعجمة والراء وبعد الألف راء أخرى مكسورة وتحتية مشددة وتخفف، أي: أولادهم الذين لم يبلغوا الحلم.

(فَقَالَ) ﷺ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ» أي: أن الله يعلم ما لا يكون إن لو كان كيف يكون، فأحرى أن يعلم ما يكون وما قدره وما قضاه في كونه، وهذا يقوي ما ذهب إليه أهل السنة أن القدر هو علم الله وغيبه الذي استأثر به فلم يطلع عليه ملكًا مقربًا ولا نبيًا مرسلًا.

وَقَالَ الدَّاوُودِي: لا أعلم لهذا الحديث وجهًا إلا أن الله أعلم بما يعمل بهم، لأنه سبحانه علم أن هؤلاء لا يتأخرون عن آجالهم ولا يعملون شيئًا، وقد أخبر أنهم ولدوا على الفطرة، وأن آباءهم يهودونهم وينصرونهم كما أن البهيمة تولد سليمة من الجذع والخصاء وغير ذلك مما يعمل الناس بها حتى يصنع ذلك وكذلك الولدان.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى في أواخر كتاب الجنائز.

6599 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ، كَمَا تُنْتَبِهُونَ الْبَهِيمَةَ،»

(حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (إِسْحَاقُ) وفي رواية أبي ذر: إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هُوَ ابْنُ رَاهُوِيَه، وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّهُ جَوَّزَ الْكِلَابَاضِي أَنْ يَكُونَ هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ نَصْرِ السَّعْدِيِّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكُوسَجِ فَالْجُزْمُ بِأَنَّهُ ابْنُ رَاهُوِيَه مِنْ أَيْنَ؟ وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُ مِنَ الْقَرِينَةِ الظَّاهِرَةِ فِي قَوْلِهِ: أَخْبَرَنَا فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ حَدَّثَنَا كَمَا أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ مَنْصُورٍ يَقُولُ: حَدَّثَنَا، وَلَا يَقُولُ: أَخْبَرَنَا وَهَذَا يَعْرِفُ بِالِاسْتِقْرَاءِ وَقَدْ بَيَّنَّهُ فِي الْمَقْدَمَةِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) هُوَ ابْنُ هَمَّامٍ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ، (عَنْ هَمَّامٍ) بَفَتْحِ الْهَاءِ وَالْمِيمِ الْمَشْدُودَةِ ابْنِ مَنبِهِ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» الْإِسْلَامِيَّةِ فِيهِهِ الْقَابِلِيَّةُ لِلدِّينِ الْحَقِّ فَلَوْ تَرَكَ وَطْبِعَهُ لَمَا اخْتَارَ دِينًا غَيْرَهُ، وَمَا مِنْ مَوْلُودٍ مُبْتَدَأٌ وَإِلَّا يُولَدُ خَبْرُهُ لِأَنَّ مِنَ الْاسْتِغْرَاقِيَّةِ فِي سِتْيَاقِ التَّفْخِي تَغْيِيدِ الْعُمُومِ كَقَوْلِكَ: مَا أَحَدٌ خَيْرُ مِنْكَ، وَالتَّقْدِيرُ هُنَا: مَا مِنْ مَوْلُودٍ يَوْجَدُ عَلَى أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْأَمْرِ وَهُوَ الْفِطْرَةُ، أَيْ: الْإِسْلَامُ وَقِيلَ: الْفِطْرَةُ الْخَلْقَةُ وَالْمَرَادُ هُنَا: الْقَابِلِيَّةُ.

(فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ) أَيْ: يَجْعَلَانِهِ يَهُودِيًّا إِذَا كَانَ مِنَ الْيَهُودِ، (وَيُنَصِّرَانِهِ) أَيْ: يَجْعَلَانِهِ نَصْرَانِيًّا إِذَا كَانَ مِنَ النَّصَارَى وَالْفَاءُ فِي فَأَبَوَاهُ لِلتَّعْقِيبِ أَوْ لِلتَّسْبِيبِ، أَيْ: إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ مِنْ تَغْيِيرِ كَانَ بِسَبَبِ أَبَوَيْهِ.

(كَمَا) حَالُ مِنَ الضَّمِيرِ فِي يَهُودٌ أَنَّهُ مِثْلًا، أَيْ: يَهُودَانِ الْمَوْلُودُ بَعْدَ أَنْ خُلِقَ عَلَى الْفِطْرَةِ كَمَا (تُنْتَبِهُونَ الْبَهِيمَةَ) سَلِيمَةً بَضْمِ الْفَوْقِيَّةِ الْأُولَى وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ بَيْنَهُمَا نُونٌ سَاكِنَةٌ مِنَ الْإِنْتِاجِ يَقَالُ: أُنْتَجَتِ النَّاقَةُ إِذَا أَعْتَمَّتْهَا عَلَى النَّتَاجِ، وَفِي الْمَغْرِبِ: نَتَجَ النَّاقَةُ يَنْتَجِهَا نَتَجًا إِذَا وَلِيَ نَتَاجَهَا حَتَّى وَضَعَتْ فَهُوَ نَاتِجٌ وَهُوَ لِلْبَهَائِمِ كَالْقَابِلَةِ لِلنِّسَاءِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَمَا صَفَتْهُ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ، أَيْ: يَغْيِرَانَهُ تَغْيِيرًا مِثْلَ تَغْيِيرِهِمُ الْبَهِيمَةَ السَّلِيمَةَ فِيَهُودَانَهُ وَيُنَصِّرَانَهُ تَنَازَعًا فِي كَمَا عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ.

هَلْ تَجِدُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ، حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ تَجِدَعُونَهَا؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَرَأَيْتَ مَنْ يَمُوتُ وَهُوَ صَغِيرٌ؟ قَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»⁽¹⁾.

(هَلْ تَجِدُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ)⁽²⁾ بفتح الجيم وسكون الدال المهملة والمد مقطوعة الأطراف أو أحدها، وهو في موضع الحال، أي: تنتجون البهيمة مقولاً في حقها هل تجدون فيها من جدعاء، وفيه: نوع من التأكيد يعني: أن كل من نظر إليها قَالَ هذا القول لسلامتها.

(حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ تَجِدَعُونَهَا) بفتح الفوقية والدال المهملة بينهما جيم ساكنة، أي: تقطعون أطرافها أو شيئاً منها، وشبه بالمحسوس المشاهد ليفيد أن ظهوره بلغ في الكشف والبيان مبلغ هذا المحسوس المشاهد ومحصله أن العالم إما عالم الغيب أو عالم الشهادة فإن أنزل الحديث على عالم الغيب أشكل معناه وإذا صرف إلى عالم الشهادة سهل تعاطيه وأنه ولد على الفطرة من الاستعداد للمعرفة وقبول الحق والتأني عن الباطل والتمييز بين الخطأ والصواب حكم بأنه لو ترك على ما هو عليه ولم يقترن من الخارج ما يصدّه استمر على ما هو عليه من الفطرة السليمة، وانظر قتل الخضر الغلام إذا كان باعتبار النظر إلى عالم الغيب وإنكار موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ كان باعتبار عالم الشهادة والشرع فلما اعتذر الخضر بالعلم الخفي امسك موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الإنكار فلا عبرة بالإيمان الفطري في أحكام الدنيا وإنما يعتبر الإيمان الشرعي المكتسب بالإرادة والفعل كذا في شرح المشكاة للطبي.

(قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَرَأَيْتَ) أي: أخبرنا من إطلاق السبب على المسبب، لأن مشاهدة الأشياء طريق إلى الإخبار عنها، والهمزة فيه مقرّرة، أي: قد رأيت ذلك فأخبرنا (مَنْ يَمُوتُ وَهُوَ صَغِيرٌ) لم يبلغ الحلم أيدخل الجنة؟ (قَالَ) ﷺ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» (قَالَ النَّوَوِي: أجمع من يعتد به من علماء المسلمين: أن من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة، لأنه ليس مكلفاً وتوقف فيه بعض من لا يعتد به لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في

(1) أطرافه 1358، 1359، 1385، 4775 - تحفة 14709.

(2) من الجدع وهو قطع الأنف وقطع الأذن أيضاً وقطع اليد والشفة.

4 - باب: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: 38]

6600، 6601 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ،

عَنِ الْأَعْرَجِ،

مسلم أنه ﷺ دُعي لجنائز صبي من الأنصار فقلت: طوبى لهذا عصفور من عصفير الجنة لم يعمل السوء ولم يدركه، فَقَالَ: «أو غير ذلك يا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ»، وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ لَعَلَّه ﷺ نَهَانَا عَنْ الْمَسَارَعَةِ إِلَى الْقَطْعِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَنَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ أَوْ أَنَّهُ ﷺ قَالَ هَذَا قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ أَطْفَالَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْجَنَّةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ فِي آخِرِ الْجَنَائِزِ فِي بَابٍ: مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَبَعْدَهُ فِي بَابٍ: مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ.

4 - باب: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: 38]

(باب: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾) القدر بالفتح والسكون ما يقدره الله من القضاء، وبالفتح اسم لما صدر عن فعل القادر كالهدم لما صدر عن فعل الهادم يقال: قدرت الشيء بالتشديد والتخفيف بمعنى فهو قدر، أي: مقدور، والتقدير: تبين الشيء، والمعنى: وكان أمر الله الذي يريد أن يكونه قدرًا مقدورًا، أي: قضاء مقضيًا وحكمًا مقطوعًا بوقوعه لا محيد عنه فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالمراد بالأمر واحد الأمور المقدرة، ويحتمل أن يكون واحد الأوامر.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: غرضه في الباب: أن يبين أن جميع مخلوقات الله عَزَّ وَجَلَّ بأمره وإرادته من حيوان أو غيره وحركات العباد واختلاف إراداتهم وأعمالهم من الطاعات والمعاصي كل مقدر بالأزمان والأوقات لا مزيد في شيء منها ولا نقصان عنها ولا تأخير لشيء منها عن وقته، ولا تقديم قبل وقته.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عَبْدُ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَرْمَزٍ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا، وَلْتَنْكِحَ، فَإِنَّ لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا»⁽¹⁾.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ) وَفِي بَاب: الشُّرُوطُ الَّتِي لَا تَحِلُّ فِي النِّكَاحِ مِنْ كِتَاب: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسْأَلُ (طَلَاقَ أُخْتِهَا) مِنْ نَسَبٍ، أَوْ رِضَاعٍ، أَوْ دِينٍ، أَوْ فِي الْبَشَرِيَّةِ فَتَعْمَلُ لَكِنْ عِنْدَ ابْنِ حِبَّانٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا فَإِنَّ الْمُسْلِمَةَ أُخْتُ الْمُسْلِمَةِ.

(لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا) أَي: تَجْعَلُهَا فَارِغَةً لِتَفُوزَ بِحَظِّهَا، (وَلْتَنْكِحَ) بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَالْجُزْمِ، أَي: وَلْتَنْكِحْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ مِنْ خُطْبِهَا.

وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: وَلْتَنْكِحْ عَطْفَ عَلَى لِتَسْتَفْرِغَ وَكِلَاهُمَا عِلَّةُ النَّهْيِ، أَي: لَا تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا وَتَنْكِحَ زَوْجَهَا نَهْيُ الْمَرْأَةِ أَنْ تَسْأَلَ الرَّجُلَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ لِیَنْكِحَهَا وَيَصِيرَ إِلَيْهَا مِنْ نَفَقَتِهِ وَمَعَاشَرَتِهِ مَا كَانَ لِلْمُطَلَّاقَةِ فَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِاسْتِفْرَاغِ الصَّحْفَةِ مُجَازًا وَلْتَنْكِحَ الزَّوْجَ الْمَذْكُورَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَشْتَرِطَ طَلَاقَ الَّتِي قَبْلُهَا.

(فَإِنَّ لَهَا) أَي: لِلَّتِي تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتِهَا (مَا قُدِّرَ لَهَا) أَي: لَنْ تَعْدُو ذَلِكَ مَا قَسَمَ لَهَا وَلَنْ تَسْتَزِيدَ بِهِ شَيْئًا.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ السُّلُوكُ فِي مُجَارِي الْقَدَرِ وَذَلِكَ لَا يَنَاقِضُ الْعَمَلَ فِي الطَّاعَاتِ، وَلَا يَمْنَعُ التَّحَرُّفَ فِي الْاِكْتِسَابِ وَالنَّظَرَ لِقَوْتِ غَدٍ وَإِنْ كَانَ لَا يَتَحَقَّقُ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ.

وَقَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحْسَنِ أَحَادِيثِ الْقَدَرِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ أَجَابَهَا وَطَلَّقَ مِنْ يَظُنُّ أَنَّهَا تَزَاحِمُهَا فِي رِزْقِهَا، فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ لَهَا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا سِوَاءِ أَجَابَهَا أَمْ لَا وَهُوَ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: 51].

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ: فَإِنَّ لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ.

6602 - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَسُولُ إِحْدَى بَنَاتِهِ، وَعِنْدَهُ سَعْدٌ وَأَبِي بْنُ كَعْبٍ وَمُعَاذٌ، أَنَّ ابْنَهَا يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهَا: «لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلِلَّهِ مَا أُعْطِيَ، كُلُّ بِأَجَلٍ، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو غَسَّانِ النُّهْدِيُّ الْحَافِظُ، قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) هُوَ ابْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، (عَنْ عَاصِمٍ) هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ الْأَحُولِ، (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ النُّهْدِيِّ، (عَنْ أُسَامَةَ) أَيُّ: ابْنِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ (قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَسُولُ إِحْدَى بَنَاتِهِ) هِيَ زَيْنَبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَلَمْ يَسْمِ الرُّسُولَ. (وَعِنْدَهُ سَعْدٌ) هُوَ ابْنُ عِبَادَةَ، (وَأَبِي بْنُ كَعْبٍ وَمُعَاذٌ) هُوَ ابْنُ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (أَنَّ ابْنَهَا) عَلِيُّ بْنُ الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ (يَجُودُ بِنَفْسِهِ) أَيُّ: فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ يُقَالُ: جَادَ بِنَفْسِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ يَجُودُ جَوَادًا وَاسْتَشْكَلَ كَوْنَهُ عَلِيُّ بْنُ الْعَاصِ مَعَ قَوْلِهِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ كَمَا فِي الْجَنَائِزِ فَرَفَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّبِيَّ بَأَنَّ الْمَذْكُورَ عَاشَ إِلَى أَنْ نَاهَزَ الْحِلْمَ، فَلَا يُقَالُ فِيهِ صَبِيٌّ عَرَفًا، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ مِنْ رَقِيَّةِ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ فَعِنْدَ الْبِلَادِيِّ فِي الْأَنْسَابِ: أَنَّهُ لَمَّا تَوَفَّى وَضَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَرِهِ وَقَالَ: إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ عِبَادَهُ الرَّحَمَاءُ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ هُنَا ابْنَهَا وَكَذَلِكَ ذَكَرَ فِي الْجَنَائِزِ، وَذَكَرَ فِي كِتَابِ الْمَرْضَى الْبِنْتَ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَضْبُطْهُ الرَّاوِي فَأَخْبَرَ مَرَّةً عَنْ صَبِيٍّ وَمَرَّةً عَنْ صَبِيَّةٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(فَبَعَثَ) ﷺ (إِلَيْهَا) يَقْرئُهَا السَّلَامُ وَيَقُولُ: (لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلِلَّهِ مَا أُعْطِيَ) أَيُّ: الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ هُوَ الَّذِي كَانَ أُعْطَاهُ، فَإِنْ أَخَذَهُ أَخَذَ مَا هُوَ لَهُ وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ، أَيُّ: لِلَّهِ الْأَخْذُ وَالْإِعْطَاءُ، (كُلُّ بِأَجَلٍ، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ)، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَمْرُ الْغَائِبِ الْمُؤَنَّثِ أَوْ الْحَاضِرِ عَلَى قَرَارِهِ مِنْ قَرَأَ بِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا بِالْمُنْثَاةِ الْفَوْقِيَّةِ عَلَى الْخَطَابِ وَهِيَ قِرَاءَةُ رُوَيْسَ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَهُوَ الْأَصْلُ وَالْقِيَاسُ. وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: إِنَّهَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ يَعْنِي: أَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ يُؤْمَرَ الْمُخَاطَبُ بِصِغَةِ

6603 - حَدَّثَنَا جِبَّانُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَيْرِيزٍ الْجُمَحِيُّ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ،

أَفْعَلَ وبهذا الأصل قرأ أبي: فافرحوا موافقة لمصحفه وهذه قاعدة كلية وهي أن الأمر باللام يكثر في الغائب والمخاطب المبني للمفعول، مثال الأول: ليقم زيد وكالآية الكريمة.

ومثال الثاني: لتعن بحاجتي فإن كان مبنياً للفاعل كقراءة رويس هذه فهي لغة قليلة بل الكثير في هذا النوع الأمر بصيغة أفعل نحو: قم يا زيد وقوموا وكذلك الأمر باللام للمتكلم وحده، أو معه غيره نحو: لَأَقُمْ تأمر نفسك بالقيام، ولنقم، أي: نحن وكذلك النهي هذا، والظاهر في الحديث: أنه أمر الغائب المؤنث لأنها كانت غائبة وإلا لقال: فلتبصري.

وَقَالَ الدَّاوودي: إنما خاطب الرسول ولو خاطب المأمور بالصبر لقال: فاصبري واحتسبي، والمراد بالاحتساب: أن تجعل الولد في حسابه لله فيقول: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، وهو معنى قوله السابق: لله ما أخذ ولله ما أعطى.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: كل بأجل لأن كونه بأجل من الأمر المقدور. وقد مضى الحديث في الجناز.

(حَدَّثَنَا جِبَّانُ بْنُ مُوسَى) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة المروزي وهو شيخ مسلم أيضاً، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، قَالَ: حَدَّثَنَا وفي اليونينية: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَيْرِيزٍ) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وسكون التحتية بعدها راء فتحتية أخرى فزاي.

(الْجُمَحِيُّ) بضم الجيم وفتح الميم وكسر الحاء المهملة بعدها تحتية مشددة: (أَنَّ) بفتح الهمزة (أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَيْنَمَا) بالميم وفي رواية أبي ذر عن الكُشْمِيْنِيَّ: بينا (هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) قيل: إنه أبو صرمة بن قيس أو هو أبو سعيد كما عند المصنف في المغازي، أو محوي بن عمرو الضمري كما عند ابن منده في المعرفة،

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُصِيبُ سَبِيًّا وَنُحِبُّ الْمَالَ، كَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْإِنْكُمْ لَتَفْعَلُونَ ذَلِكَ، لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا،

وأبو صرمة بكسر المهملة وسكون الراء مختلف في صحبته وقد وقع في صحيح مسلم من طريق مسلم من محيريز: دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فَقَالَ: يا أبا سعيد هل سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ في العزل، فالثابت: أن أبا صرمة إنما سأل أبا سعيد، وقد تقدم في غزوة المريسيع وفي عشرة النساء من كتاب النكاح عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحِيرِيزٍ: أَنَّ أبا سَعِيدٍ وَأبا صَرْمَةَ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمْ أَصَابُوا سَبَايَا قَالَ: فَتَرَجَعْنَا فِي الْعَزْلِ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَعَلَ أبا سَعِيدٍ بَاشَرَ السُّؤَالَ وَإِنْ كَانَ الَّذِينَ تَرَجَعُوا فِي ذَلِكَ جَمَاعَةً، وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي تَارِيخِهِ وَابْنِ السَّكَنِ وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ عَدِي بْنِ عَمْرٍو الضَّمَرِيِّ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَرِيسِيْعَ فَأَصْبَنَا سَبَايَا فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ، الْحَدِيثُ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ السَّائِلَ مُخْتَلَفٌ فِي تَعْيِينِهِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُصِيبُ) أَي: فِي الْمَغَازِي (سَبِيًّا) أَي: جَوَارِي مَسِيَّاتٍ (وَنُحِبُّ الْمَالَ، كَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ؟) وَهُوَ أَنْ يَجَامَعَ إِذَا قَارَبَ الْإِنْزَالَ نَزَعَ الذَّكَرَ وَأَنْزَلَ خَارِجَ الْفَرْجِ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى قَطْعِ النَّسْلِ وَلِذَا وَرَدَ: الْعَزْلُ الْوَادُ الْخَفِيُّ.

نعم، قالوا: لا يحرم في مملوكته ولا زوجته الأمة سواء رضيت أم لا، لأن عليه ضرراً في مملوكته بأن يصيرها أم ولد لا يجوز بيعها، وفي زوجته الرقيقة لأنه يصير ولده رقيقاً تبعاً لأمه أما زوجته الحرة فإن أذنت فيه لم يحرم وإلا فوجهان: أصحهما: لا يحرم.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوْإِنْكُمْ) بفتح الواو وكسر الهمزة بعدها تَفْعَلُونَ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: (لَتَفْعَلُونَ ذَلِكَ) أَي: الْعَزْلُ (لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ أَنْ لَا تَفْعَلُوا أَي: لَا بِأَسْ عَلَيْكُمْ أَنْ تَفْعَلُوا وَلَا مَزِيدَةٌ فَجَوَزَ الْعَزْلُ أَوْ غَيْرَ زَائِدَةٌ فَهُوَ نَهْيٌ عَنْهُ وَقِيلَ: لَا لَمَّا سَأَلُوهُ وَقَوْلُهُ: عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ مُؤَكَّدٌ لَهُ.

فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَسَمَةٌ كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ»⁽¹⁾.

6604 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «لَقَدْ خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ خُطْبَةً، مَا تَرَكَ فِيهَا شَيْئًا إِلَى يَوْمِ السَّاعَةِ إِلَّا ذَكَرَهُ، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ، إِنْ كُنْتُ لَا أَرَى الشَّيْءَ قَدْ نَسِيتُ، فَأَعْرِفُ مَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ إِذَا غَابَ عَنْهُ فَرَأَهُ فَعَرَفَهُ»⁽²⁾.

(فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَسَمَةٌ) بفتح النون والمهملة والميم، أي: نفس (كَتَبَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ، أي: قدر (أَنْ تَخْرُجَ) من العدم إلى الوجود.
(إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ) ومطابقة الحديث للترجمة في آخر الحديث، وقد أخرجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَيُوعِ، وَالنِّكَاحِ، وَالْعَتَقِ، وَالتَّوْحِيدِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي النِّكَاحِ، وَأَبُو دَاوُدَ فِيهِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْعَتَقِ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ) هُوَ أَبُو حَذِيفَةَ النَّهْدِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ، (عَنْ حُذَيْفَةَ) أَي: ابْنِ الْيَمَانِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ⁽³⁾ خُطْبَةً، مَا تَرَكَ فِيهَا) أَي: فِي الْخُطْبَةِ (شَيْئًا) هُوَ كَائِنٌ مِنَ الْأُمُورِ الْمَقْدَرَةِ (إِلَى يَوْمِ السَّاعَةِ إِلَّا ذَكَرَهُ) وَفِي رِوَايَةٍ: إِلَّا حَدَّثَ بِهِ (عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ) وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ جَرِيرٍ: حَفَظَهُ مَنْ حَفَظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ، وَزَادَ: قَدْ عَلِمَهُ أَصْحَابِي، أَي: عَلِمُوا وَقَوَّعَ ذَلِكَ الْمَقَامَ وَمَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ.

(إِنْ كُنْتُ) هِيَ الْمَخْفُفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ (لَأَرَى الشَّيْءَ قَدْ نَسِيتُ) بفتح همزة أرى وحذف المفعول من نسيت، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِينِيِّ: نَسِيْتَهُ (فَأَعْرِفُ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: فَأَعْرِفُهُ أَي: ثُمَّ أَتَذَكَّرُهُ فَأَعْرِفُهُ (مَا) وَفِي نَسْخَةٍ: كَمَا (يَعْرِفُ الرَّجُلُ) أَي: الرَّجُلُ فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ وَفِي رِوَايَةِ بَاثِبَاتِهِ.

(إِذَا غَابَ عَنْهُ فَرَأَهُ فَعَرَفَهُ)، وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّينَ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ كَمَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ وَجْهَ الرَّجُلِ غَابَ عَنْهُ، ثُمَّ رَأَاهُ فَعَرَفَهُ، أَي: الَّذِي

(1) أطرافه 2229، 2542، 4138، 5210، 7409 - تحفة 4111 - 8/154.

(2) تحفة 3340.

(3) وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم: قام فينا رسول الله ﷺ.

6605 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَهُ عُودٌ يَنْكُثُ فِي الْأَرْضِ،

كان غاب عنه فنسي صورته ثم إذا رآه عرفه، وَفِي رِوَايَةٍ جَرِيرٌ: وَإِنَّهُ لَيَكُونُ مِنْهُ الشَّيْءُ قَدْ نَسِيْتَهُ فَأَرَاهُ فَأَذْكُرُهُ كَمَا يَذْكُرُ الرَّجُلُ وَجْهَ الرَّجُلِ إِذَا غَابَ عَنْهُ، ثُمَّ إِذَا رَأَاهُ عَرَفَهُ.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: ما ترك فيها شيئاً إلى قيام الساعة، وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْفَتَنِ، وكذا أَبُو دَاوُدَ.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو لقب عَبْدَ اللَّهِ بن عثمان بن جبلة العتكي المروزي، (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي مُحَمَّدُ بن ميمون السكري، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان، (عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ) بسكون العين في الأول وضمها في الثاني السلمي الكوفي وهو صهر أبي عبد الرحمن شيخه في هذا الحديث.

(عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ) عَبْدَ اللَّهِ بن حبيب (السُّلَمِيِّ) ⁽¹⁾ من كبار التابعين، (عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمُ الْبَطِينِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ: أَخَذَ بِيَدِي عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَانْطَلَقْنَا نَمْشِي حَتَّى جَلَسْنَا عَلَى شَاطِئِ الْفَرَاتِ فَقَالَ عَلِيٌّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ مُخْتَصَرًا.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (كُنَّا جُلُوسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) أَي: جَالِسِينَ، وَيُرْوَى عَنْ الْأَعْمَشِ قَعُودًا أَي: قَاعِدِينَ، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ الْأَعْمَشِ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَالْقَافِ بَيْنَهُمَا رَاءَ سَاكِنَةٍ وَهِيَ مَقْبَرَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي جَنَازَةِ وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُمْ كَانُوا جَمِيعًا شَهِدُوا الْجَنَازَةَ، وَفِي الْجَنَائِزِ فِي مَوْعِظَةِ الْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْقَبْرِ مِنْ طَرِيقِ مَنْصُورٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ: كُنَّا فِي جَنَازَةِ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ (وَمَعَهُ عُودٌ يَنْكُثُ) بَفَتْحِ التَّحْتِيَةِ وَسَكُونِ النُّونِ وَضَمِ الْكَافِ بَعْدَهَا مِثْنَاةٌ فَوْقِيَّةٌ أَي: يَضْرِبُ بِهِ (فِي الْأَرْضِ) كَمَا هِيَ عَادَةٌ مَنْ يَتَفَكَّرُ فِي شَيْءٍ يَهْمُهُ، وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ: وَبِيَدِهِ عُودٌ فَجَعَلَ يَنْكُثُ بِهِ فِي الْأَرْضِ، وَفِي رِوَايَةِ مَنْصُورٍ: وَمَعَهُ مَخْصَرَةٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ

وَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا قَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَلَا نَتَكَلَّى.....

وسكون المعجزة وفتح الصاد المهملة هي عصا أو قضيب يمسكه الرئيس ليتوكأ عليه، ويدفع به عنه، ويشير به لما يريد، وسميت بذلك لأنها تحمل تحت الخصر غالبًا للاتكاء عليها، وفي اللغة: اختصر الرجل إذا أمسك المخرصة.

(وَقَالَ) بالواو وسقطت في رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وكذا في الجناز: (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ) وزاد في رِوَايَةِ منصور: ما من نفس منفوسة، أي: مصنوعة مخلوقة (إِلَّا قَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ) أي: موضع قعوده (مِنَ النَّارِ أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ) فأو للتنويع أو بمعنى الواو ويؤيده رواية منصور: إلَّا كتب مكانها من الجنة والنار، وزاد فيها: وإلَّا قد كتبت شقية أو سعيدة وإعادة إلَّا يحتمل أن يكون من نفس بدل ما منكم، وإلَّا الثانية بدل الأولى، وأن يكون في باب: اللف والنشر، فيكون فيه تعميم بعد تخصيص، أو الثاني: في كل منهما أعم من الأول، وفي رِوَايَةِ سُفْيَانَ: إلَّا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار، وفي حديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند البُخَارِيِّ الدلالة على أن لكل أحد مقعدين.

(فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ) وفي حديث جابر عند مسلم: أنه سراقه بن مالك جعشم: (أَلَا) بالتخفيف (نَتَكَلَّى) أي: نعتمد، زاد منصور على كتابنا وندع العمل، وفي رِوَايَةِ سُفْيَانَ: أفلا نتكل والفاء معقبة لشيء محذوف تقديره: فإذا كان أفلا نتكل، وفي رِوَايَةِ منصور: فمن كان منا من أهل السعادة فسيصير إلى عمل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة مثله، وفي رِوَايَةِ سُفْيَانَ وشعبة فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُنْعَمُ اليوم فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير أو فيما يستقبل قَالَ: بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير، فَقَالَ: ففيم العمل؟ قَالَ: اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أَخْرَجَهُ الطبراني وابن مردويه نحوه، وزاد: وقرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾ [الليل: 5] إلى قوله: ﴿لَلْعُسْرَى﴾ [الليل: 10]، وَأَخْرَجَهُ ابن ماجه من حديث سراقه نفسه ولكن دون تلاوة الآية، وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ من حديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ مَا نَعْمَلُ فيه أمر مبتدع أو أمر قد فرغ منه فذكر نحوه، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ والبخاري

يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لا، اَعْمَلُوا فَكُلُّ مَيْسَرٍ. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ (٥) ﴿الليل: 5﴾ الآية»⁽¹⁾.

والطبراني من حديث أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ نَعْمَلُ مَا فَرَّغَ مِنْهُ الْحَدِيثُ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا تَعَدُّ السَّائِلِينَ عَنْ ذَلِكَ فَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ السَّائِلَ عَنْ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ وَلَفْظُهُ: فَقَالَ أَصْحَابُهُ فَفِيمَ الْعَمَلِ إِنْ كَانَ قَدْ فَرَّغَ مِنْهُ؟ فَقَالَ: سَدُّوا وَقَارِبُوا فَإِنْ صَاحِبَ الْجَنَّةِ يَخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْفَرْيَابِيُّ.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ) ﷺ: (لا) أي: لا تتركوا العمل بل (اعملوا) امتثالاً لأمر المولى وعبودية له فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥٦) [الذاريات: 56].

(فَكُلُّ مَيْسَرٍ) بفتح السين المشددة وزاد فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ عَنِ الْأَعْمَشِ السَّابِقَةَ فِي سُورَةِ اللَّيْلِ لَمَّا خَلَقَ لَهُ، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ مَنْصُورٍ: أَمَا مِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيَسِّرُونَ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ الْحَدِيثِ، وَحَاصِلُ السُّؤَالِ: أَلَا نَتْرُكُ مَشَقَّةَ الْعَمَلِ فَإِنَّا نَسْصِرُ إِلَى مَا قَدَّرَ عَلَيْنَا، وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: لَا مَشَقَّةَ لِأَنَّ كُلَّ مَيْسَرٍ لَمَّا خَلَقَ لَهُ وَهُوَ يَسِيرُ عَلَى مَنْ يَسِّرُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ.

قَالَ الطَّبْيِيُّ: الْجَوَابُ مِنَ الْأَسْلُوبِ الْحَكِيمِ مَنْعُهُمْ عَنْ تَرْكِ الْعَمَلِ وَأَمْرُهُمْ بِالتَّزَامِ مَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ مِنَ الْعِبَادَةِ وَزَجْرُهُمْ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْأُمُورِ الْغَيْبِيَةِ فَلَا تَجْعَلُوا الْعِبَادَةَ وَتَرْكُهَا سَبِيلاً لِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ بَلْ هِيَ عَلَامَاتٌ فَقَطْ.

(ثُمَّ قَرَأَ) ﷺ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ (٥) الآية) وساق فِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ وَوَكَيْعٍ الْآيَاتِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: 10]، وَفِي آخِرِ حَدِيثِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْفَرْيَابِيِّ، فَقَالَ عَمْرٍو: فَفِيمَ الْعَمَلِ إِذَا؟ قَالَ: كُلٌّ لَا يَنَالُ إِلَّا بِالْعَمَلِ قَالَ عَمْرٍو: إِذَنْ نَجْتَهُدُ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ هَذَا مَطَالِبَةٌ بِأَمْرٍ يَوْجِبُ تَعْطِيلَ الْعِبَادَةِ فَلَمْ يَرْخَصْ ﷺ لَهُ لِأَنَّ إِخْبَارَ الرَّسُولِ ﷺ عَنْ سَبْقِ الْكِتَابِ إِخْبَارٌ عَنْ غَيْبِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِمْ وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ فَرَامَ مَنْ تَمَسَّكَ بِالْقَدَرِ أَنْ يَتَّخِذَهُ حُجَّةً لِنَفْسِهِ فِي تَرْكِ

العمل فأعلمه ﷺ أَنَّ ههنا أمرين محكمين لا يبطل أحدهما بالآخر :

باطن وهو الحكمة الموجبة في حكم الربوبية .

وظاهر وهو الصحة اللازمة في حق العبودية وإنما هي أمانة مخيلة في مطالعة علم العواقب غير مفيدة حقيقة العلم ، ويشبه أن يكون ﷺ واللّه أعلم بيّن لهم أنهم عوملوا بهذه المعاملة وتعبّدوا بهذا التعبد ليتعلق خوفهم ورجاؤهم بالباطن وذلك من صفة الإيمان وبيّن ﷺ أن كلاً ميسّر لما خلق له ، وأن عمله في العاجل دليل على مصيره في الآجل ولذلك مثّل بالآيات ومن وراء ذلك حكم الله تعالى وهو الحكيم الخبير لا يسأل عما يفعل ونظير ذلك الرزق المقسوم مع الأمر بالكسب والأجل المضروب مع الإذن في المعالجة الطيبة ، والحاصل : أن العمل علامة وأمانة فيحكم بظاهر الأمر وأمر الباطن إلى الله تعالى .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : هذا الحديث إذا تأملته وجدت فيه الشفاء فيما يتخالج في الضمير من أمر القدر وذلك أن القائل : أفلا نتكل وندع العمل لم يعمل شيئاً يدخل في أبواب المطالبات والأسئلة إلّا وقد طالَبَ فيه وسأل عنه فأعلمه رسول الله ﷺ أن القياس في هذا متروك والمطالبة ساقطة ، وأنه لا يشبه الأمور التي عقلت معانيها وجرت معاملة البشر فيما بينهم عليها ، بل طوى الله عزَّ وجلَّ علم غيبه عن خلقه وحجبهم عن دركه كما أخفى عنهم أمر الساعة فلا يعلم أحد متى حين قيامها ، انتهى .

فالواجب علينا متابعة الشريعة لا تحقيق الحقيقة والظاهر لا يترك للباطن .

وفي الحديث : ردّ على الجبرية ، لأن التيسير ضد الجبر لأن الجبر لا يكون إلّا عن كره ولا يأتي الإنسان الشيء بطريق التيسير إلّا وهو غير كاره ، وهو أيضًا : أصل لأهل السنة في أن السعادة والشقاوة بتقدير الله تعالى القديم .

وفي الحديث أيضًا : جواز القعود عند القبور والتحدث عندها بالعلم والموعظة .

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله : ألا نتكل لأن معناه نعتد على ما قدره الله تعالى ، وقد مضى الحديث في الجنائز في باب : موعظة الرجل عند القبر .

5 - باب الْعَمَلِ بِالْخَوَاتِيمِ

6606 - حَدَّثَنَا جَبَّانُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ مِمَّنْ مَعَهُ يَدْعِي الْإِسْلَامَ: «هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ» فَلَمَّا حَضَرَ الْقِتَالُ قَاتَلَ الرَّجُلُ مِنْ أَشَدِّ الْقِتَالِ، وَكَثُرَتْ بِهِ الْجِرَاحُ فَأُتْبِتَتْهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الَّذِي تَحَدَّثُ.....

5 - باب الْعَمَلِ بِالْخَوَاتِيمِ

(باب الْعَمَلِ بِالْخَوَاتِيمِ) جمع: خاتمة يعني: أن الاعتبار بحال الشخص عند الموت قبل المعاينة لملائكة العذاب.

(حَدَّثَنَا جَبَّانُ بْنُ مُوسَى) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة المروزي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ) أَي: فَتَحَ مَعْظَمَهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْ وَقْتُهَا.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ) أَي: عَنْ رَجُلٍ مُنَافِقٍ (مِمَّنْ مَعَهُ يَدْعِي الْإِسْلَامَ) اسْمُهُ قَزَمَانُ بَضُمَ الْقَافُ وَسَكُونُ الزَّايِ الظَّفَرِيُّ بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءُ: («هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ») لِنَفَاقِهِ، وَلِأَنَّهُ سِيرَتَهُ وَيَقْتُلُ نَفْسَهُ مُسْتَحِلًّا لِذَلِكَ.

(فَلَمَّا حَضَرَ الْقِتَالُ) لَمْ يَضْبُطِ اللَّامُ فِي الْيُونِنِيَّةِ، نَعَمْ ضَبَطَهَا فِي الْمَغَازِي بِالرَّفْعِ مُصَحَّحًا عَلَيْهَا وَهُوَ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَيَجُوزُ النِّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، أَي: فَلَمَّا حَضَرَ الرَّجُلُ الْقِتَالَ (قَاتَلَ الرَّجُلُ مِنْ أَشَدِّ الْقِتَالِ) وَلَفْظُ: مِنْ سَاقِطٌ فِي الْمَغَازِي.

(وَكَثُرَتْ) بِالْوَاوِ وَضُمِ الْمَثَلَةُ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ: فَكَثُرَتْ (بِهِ الْجِرَاحُ) بِكَسْرِ الْجِيمِ (فَأُتْبِتَتْهُ) أَي: فَأُتْبِتَتْهُ وَجَعَلَتْهُ سَاكِنًا غَيْرَ مُتَحَرِّكٍ.

(فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ) الرَّجُلَ الَّذِي وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ (الَّذِي تَحَدَّثُ) بِفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ وَالْدَّالِ بَعْدَهَا مَثَلَةٌ سَاكِنَةٌ فَوْقِيَّةٌ.

أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، قَدْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ أَشَدِّ الْقِتَالِ، فَكَثُرَتْ بِهِ الْجِرَاحُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» فَكَادَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ يَرْتَابُ، فَبَيْنَمَا هُوَ عَلَى ذَلِكَ إِذْ وَجَدَ الرَّجُلُ أَلَمَ الْجِرَاحِ، فَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى كِنَانَتِهِ فَاَنْتَزَعَ مِنْهَا سَهْمًا فَاَنْتَحَرَ بِهَا، فَاشْتَدَّ رِجَالٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَدَّقَ اللَّهُ حَدِيثَكَ، قَدْ اَنْتَحَرَ فُلَانٌ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، قُمْ فَأَذِّنْ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ»⁽¹⁾.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: تَحَدَّثَ بَضَمُ الْفَوْقِيَّةِ وَكَسْرُ الدَّالِ وَاسْقَاطُ الْفَوْقِيَّةِ بَعْدَ الْمَثَلَةِ.

(أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، قَدْ قَاتَلَ) وَفِي نَسْخَةٍ: لَفْظٌ قَدْ.

(فِي سَبِيلِ اللَّهِ) عَزَّ وَجَلَّ (مِنْ أَشَدِّ الْقِتَالِ، فَكَثُرَتْ بِهِ الْجِرَاحُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمَّا) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ (إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَكَادَ) أَي: قَارِبَ (بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ يَرْتَابُ) أَي: يَشْكُ فِيمَا قَالَهُ ﷺ.

(فَبَيْنَمَا) بِالْمِيمِ (هُوَ عَلَى ذَلِكَ إِذْ وَجَدَ الرَّجُلُ) قَرْمَانَ الْمَذْكُورِ.

(أَلَمَ الْجِرَاحِ، فَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى كِنَانَتِهِ فَاَنْتَزَعَ⁽²⁾ مِنْهَا) فَأَخْرَجَ وَفِي رِوَايَةٍ: فَاَنْتَزَعَ مِنْهَا (سَهْمًا) نَشَابَةٌ (فَاَنْتَحَرَ بِهَا) أَي: نَحَرَ بِهَا نَفْسَهُ، (فَاشْتَدَّ) أَي: أَسْرَعَ (رِجَالٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) الْمَشِي (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَدَّقَ اللَّهُ حَدِيثَكَ، قَدْ اَنْتَحَرَ فُلَانٌ) الَّذِي قُلْتُ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، (فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بِلَالُ، قُمْ فَأَذِّنْ) بِتَشْدِيدِ الْمَعْجَمَةِ الْمَكْسُورَةِ أَي: أَعْلَمِ النَّاسَ، وَفِي نَسْخَةٍ: فَأَذِّنْ فِي النَّاسِ أَنَّهُ (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ) بِلَامِ التَّأْكِيدِ (هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ) وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ فَيَعْمُ كُلَّ فَاجِرٍ، أَوِ الْمُرَادُ الرَّجُلُ الَّذِي قَتَلَ نَفْسَهُ وَهُوَ قَرْمَانٌ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلرَّجُلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الرَّجُلَ الْمَذْكُورَ فِيهِ خَتَمَ عَمَلَهُ بِالسُّوءِ وَإِنَّمَا الْعَمَلُ بِالْخَاتَمَةِ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي الْجِهَادِ فِي بَابٍ: أَنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ.

(1) أطرافه 3062، 4203، 4204 - تحفة 13277 - 8/155.

(2) أي: مدها.

6607 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَسَّانَ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ غَنَاءً عَنِ الْمُسْلِمِينَ، فِي غَزْوَةِ غَزَاهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا» فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، حَتَّى جُرِحَ، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتُ، فَجَعَلَ ذُبَابَةٌ سَيْفِهِ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ،

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ الجمحي مولا هم، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَسَّانَ) بفتح الغين المعجمة والسين المهملة المشددة وبعد الألف نون مُحَمَّدُ بْنُ مَطْرَفِ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَبُو حَازِمٍ) سلمة بن دينار، (عَنْ سَهْلٍ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَيْ: السَّاعِدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَجُلًا) اسمه قُزَمان أو غيره إن كان قضيتان: (مِنْ أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ غَنَاءً) بفتح الغين المعجمة والنون وبالمد، أَيْ: إِجْزَاءً وَنِيَابَةً يُقَالُ: أَغْنَى عَنْهُ غَنَاءٌ، أَيْ: نَابَ عَنْهُ وَأَجْرَى مَجْرَاهُ وَمَا فِيهِ غَنَاءٌ ذَاكَ، أَيْ: الْقِيَامُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ ابْنُ وَلاَدٍ: الْغَنَاءُ بِالْفَتْحِ وَالْمَدِ النَّفْعُ، وَالْغِنَى بِالْكَسْرِ، وَالْقَصْرُ ضِدُّ الْفَقْرِ وَبِالْمَدِ الصَّوْتُ.

(فِي غَزْوَةِ غَزَاهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) هِيَ غَزْوَةُ خَيْبَرَ، (فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ) إِلَيْهِ (فَقَالَ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الرَّجُلِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: إِلَى رَجُلٍ (مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا) الرَّجُلُ أَيْ: قُزَمان (فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ) اسمه أَكْثَمُ بْنُ أَبِي الْجَوْنِ الْخَزَاعِيُّ، (وَهُوَ) أَيْ: الرَّجُلُ (عَلَى تِلْكَ الْحَالِ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، حَتَّى جُرِحَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ.

(فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتُ، فَجَعَلَ ذُبَابَةٌ سَيْفِهِ) بِضَمِّ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ أَيْ: طَرَفِهِ (بَيْنَ ثَدْيَيْهِ) بِالتَّشْدِيدِ، (حَتَّى خَرَجَ) السَّيْفُ (مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ)، وَاسْتَشْكَلَ قَوْلُهُ هُنَا: فَجَعَلَ ذُبَابَةٌ سَيْفِهِ مَعَ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ: أَنَّهُ نَحَرَ نَفْسَهُ بِالسَّهْمِ، فَقِيلَ بِالتَّعَدُّدِ وَأَنَّهُمَا قَضِيَّتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ فِي مَوْطِنَيْنِ لِرَجُلَيْنِ أَوْ أَنَّهُمَا قِصَّةٌ وَاحِدَةٌ وَنَحَرَ نَفْسَهُ بِهِمَا مَعًا.

فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُسْرِعًا، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ» قَالَ: قُلْتُ لِفُلَانٍ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَيْهِ» وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِنَا غَنَاءً عَنِ الْمُسْلِمِينَ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمَّا جُرِحَ اسْتَعْجَلَ الْمَوْتُ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ عَمَلًا أَهْلُ النَّارِ وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَيَعْمَلُ عَمَلًا أَهْلُ الْجَنَّةِ وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ»⁽¹⁾.

6 - بَابُ إِلْقَاءِ النَّذْرِ الْعَبْدَ إِلَى الْقَدْرِ

(فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ) أي: أكرم بن أبي الجون (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُسْرِعًا، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ) ﷺ: «(وَمَا ذَاكَ) قَالَ: قُلْتُ) بفتح التاء (لِفُلَانٍ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَيْهِ» وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِنَا غَنَاءً عَنِ الْمُسْلِمِينَ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمَّا جُرِحَ اسْتَعْجَلَ الْمَوْتُ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ عَمَلًا أَهْلُ النَّارِ وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَيَعْمَلُ عَمَلًا أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ) أي: اعتبار الأعمال (بِالْخَوَاتِيمِ) وفيه: حجة قاطعة على القدرية في قولهم: إن الإنسان يملك أمر نفسه ويختار لها الخير والشر.

ومطابقة الحديث للترجمة في آخر الحديث، وقد مضى في الجهاد في باب: لا تقول فلان شهيد.

ووقع في حديث أنس عند الترمذي وصححه إذا أراد الله بعبد خيراً استعمله فوفقه لعمل صالح ثم يقبضه عليه، وأخرجهُ أَحْمَدُ مطولاً وأوله لا تعجبوا لعمل عامل حتى تنظروا بم يختم له، وأخرج البزار من حديث ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حديثاً فيه ذكر الكاتبين وفي آخره العمل بخواتيمه العمل بخواتيمه.

6 - بَابُ إِلْقَاءِ النَّذْرِ الْعَبْدَ إِلَى الْقَدْرِ

(بَابُ إِلْقَاءِ النَّذْرِ الْعَبْدَ إِلَى الْقَدْرِ) الإلقاء: مصدر مضاف إلى فاعله وهو النذر والعبد منصوب على المفعولية هكذا في رواية الكُشْمِينِي، وفي رواية

6608 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ، قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ»⁽¹⁾.

غيره: إلقاء العبد النذر فأعرا به بعكس ذلك، وسيأتي في باب: الوفاء بالنذر من كتاب الأيمان والنذور من وجه آخر عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى وَفْقِ رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَذَرَ لِدَفْعِ شَرٍّ أَوْ طَلَبِ خَيْرٍ فَإِنْ نَذَرَهُ يَلْقَاهُ إِلَى الْقَدْرِ الَّذِي فَرَّغَ اللَّهُ مِنْهُ وَأَحْكَمَهُ لَا أَنَّهُ شَيْءٌ يَخْتَارُهُ فَمَا قَدَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يَقَعُ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ فِي حَدِيثِ الْبَابِ: «أَنَّ النَّذْرَ لَا يَرُدُّ شَيْئًا» وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ وَمَتَى اعْتَقَدَ خِلَافَ ذَلِكَ قَدْ جَعَلَ نَفْسَهُ مِشَارِكًا لِلَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ وَمَجُورًا عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقْدِرْهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ) بَضْمُ الْمِيمِ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ الْهَمْدَانِيُّ الْخَارِفِيُّ بَخَاءٌ مَعْجَمَةٌ وَرَاءَ مَكْسُورَةٍ، ثُمَّ فَاءُ الْكُوفِيِّ تَابِعِي كَبِيرٌ، وَلَهُمْ كُوفِي شَيْخٌ آخَرُ يَقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُرَّةَ الزُّوْفِيُّ بَزَائِي وَوَاوٍ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ فَاءٌ مِصْرِي وَيَقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُرَّةَ وَهُوَ بِهَا أَشْهُرُ.

(عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ) نَهَى تَنْزِيهِه لَا تَحْرِيمَ (عَنِ النَّذْرِ) أَي: عَنْ عَقْدِ النَّذْرِ أَوْ التَّزَامِ النَّذْرِ.

(قَالَ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ: وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا» أَي: مِنَ الْقَدْرِ وَلِمُسْلَمٍ: لَا تَنْذَرُوا فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يَغْنِي مِنَ الْقَدْرِ شَيْئًا، وَالْمَعْنَى: لَا تَنْذَرُوا عَلَى أَنْكُمْ تَصْرَفُونَ بِهِ مَا قَدَرَ عَلَيْكُمْ أَوْ تَدْرِكُونَ بِهِ شَيْئًا لَمْ يَقْدِرْهُ اللَّهُ لَكُمْ.

(وَإِنَّمَا) وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: وَإِنَّمَا (يُسْتَخْرَجُ بِهِ) أَي: بِالنَّذْرِ (مِنَ الْبَخِيلِ) لِأَنَّهُ لَا يَتَصَدَّقُ إِلَّا بِعَوَضٍ يَسْتَوْفِيهِ أَوَّلًا، وَالنَّذْرُ: قَدْ يُوَافِقُ الْقَدْرَ فَيُخْرِجُ مِنَ الْبَخِيلِ مَا لَوْلَاهُ لَمْ يَكُنْ يَرِيدُ أَنْ يُخْرِجَهُ، قِيلَ: النَّذْرُ التَّزَامُ قَرِيبَةٌ فَلَمْ يَكُنْ مِنْهُيًّا، وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْقَرِيبَةَ غَيْرَ مَنْهِيَةٍ وَإِنَّمَا الْمَنْهِيُّ عَنْهُ هُوَ التَّزَامُهَا إِذْ رُبَّمَا لَا يَقْدَرُ عَلَى الْوَفَاءِ بِهِ.

6609 - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ قَدْ قَدَرْتُهُ، وَلَكِنْ يُلْقِيهِ الْقَدَرُ.....»

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هذا باب غريب من العلم وهو أن ينهى عن الشيء أن يفعل حتى إذا فعل وقع واجباً، وفي وقوله: يستخرج دلالة على وجوب الوفاء عند الحصول، وأجيب: بأن المنهي عنه النذر الذي يعتقد أنه يغني عن القدر بنفسه كما زعموا وكم من جماعة يعتقدون ذلك لما شاهدوا من غالب الأحوال حصول المطالب بالنذر، وأما إذا نذر واعتقد أن الله تعالى هو الضار والنافع والنذر كالوسائل والذرائع فالوفاء به طاعة وهو غير منهي عنه.

وفي التوضيح: النذر ابتداء جائز والمنهي عنه المعلق كأنه لا يقول لا أفعل خيراً يا رب حتى تفعل بي خيراً، فإذا دخل فيه مغليه الوفاء.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن النذر يلقي العبد إلى القدر ولا يرد شيئاً والقدر يعمل عمله، وقد أخرجهُ الْبُخَارِيُّ في النذور أَيْضاً، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ في النذور وابن ماجة في الكفارات.

(حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة أَبُو مُحَمَّدٍ السخيتاني المروزي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ) بضم الميم وفتح النون وكسر الموحدة المشددة، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ قَدْ قَدَرْتُهُ) صفة لقوله بشيء قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قدرته بصيغة المتكلم ويروى: قَدَّرَ به بلفظ المجهول الغائب والجار والمجرور وقوله: لا يأت المتكلم ويروى: قَدَّرَ به بلفظ المجهول الغائب والجار والمجرور وقوله: لا يأت بغير تحتية بعد الفوقية في الفرع على الوصل كقوله تعالى: ﴿سَنَعُ الرِّبَانَةَ﴾ [العلق: 18] بغير واو، وفي غيره بإثباتها على الأصل وهو من أتى بمعنى جاء يتعدى لواحد بخلاف أتى.

(وَلَكِنْ) بالتخفيف (يُلْقِيهِ) من الإلقاء (الْقَدَرُ) أي: إلى المنذر، قيل: لا مطابقة بين الحديث والترجمة، والمطابق أن يقول: إلقاء القدر العبد إلى النذير لأن لفظ الحديث: يلقيه القدر.

وَقَدْ قَدَّرْتُهُ لَهُ، أَسْتَخْرِجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ⁽¹⁾.

7 - بَاب لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

6610 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ

الْحَدَّاءُ،
.....

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ تَبَعًا لِلْحَافِظِ الْعَسْقَلَانِيِّ فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ: يَلْقِيهِ النَّذْرُ
بِالنُّونِ وَالذَّالِ وَمِنْ عَادَةِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ يَتْرَجِمُ بِمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ وَإِنْ
لَمْ يَسْقِ ذَلِكَ اللَّفْظَ بَعِينَهُ، وَكَانَ الْقَائِلُ لَمْ يَشْعُرْ بِرِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ فِي مَتْنِ
الْحَدِيثِ، فَلِذَلِكَ ادَّعَى عَدَمَ الْمَطَابَقَةِ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ التَّرْجُمَةُ مَقْلُوبَةٌ إِذِ الْقَدْرُ يَلْقِي الْعَبْدَ إِلَى النَّذْرِ لِقَوْلِهِ
يَلْقِيهِ الْقَدْرُ قُلْتَ هُمَا صَادِقَانِ مُتَرَادِفَانِ إِذْ بِالْحَقِيقَةِ الْقَدْرُ هُوَ الْمَوْصِلُ وَبِالظَّاهِرِ
هُوَ النَّذْرُ لَكِنْ كَانَ الْأَوَّلَى فِي التَّرْجُمَةِ الْعَكْسَ لِيُوَافِقَ الْحَدِيثَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا
مُتَلَازِمَانِ.

وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنْ لَوْ وَقَفَ أَيْضًا عَلَى رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ لَا سَتَغْنِي عَنْ هَذَا
التَّكْلُفِ، وَنِسْبَةِ الْإِلْقَاءِ إِلَى النَّذْرِ مُجَازِيَةٌ وَسَوْغَ ذَلِكَ كَوْنُهُ سَبَبًا إِلَى الْإِلْقَاءِ فَنَسَبَ
الْإِلْقَاءَ إِلَيْهِ، فَافْهَمُ.

(وَقَدْ قَدَّرْتُهُ لَهُ، أَسْتَخْرِجُ) بِلَفْظِ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْمَضَارِعِ.

(بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ) الْبَاءُ فِي بِهِ بَاءُ الْآلَةِ قَالَهُ ابْنُ فَرَحُونَ فِي إِعْرَابِ الْعَمْدَةِ،
وَالْحَدِيثُ مِنْ إِفْرَادِهِ.

7 - بَاب لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

(بَاب لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) وَلَفْظُ: بَابٌ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ فِي الْفَرْعِ كَأَصْلِهِ

لِلْإِضَافَةِ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ بِالتَّنْوِينِ.

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ)

الْكِسَائِيُّ نَزِيلُ بَغْدَادَ ثُمَّ مَكَّةَ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ:
(أَخْبَرَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الدَّعَوَاتِ

عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَجَعَلْنَا لَا نَضَعُ شَرْفًا، وَلَا نَعْلُو شَرْفًا، وَلَا نَهْبِطُ فِي وَادٍ إِلَّا رَفَعْنَا أَصْوَاتَنَا بِالتَّكْبِيرِ، قَالَ: فَدَنَا مِنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبُعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا» ثُمَّ قَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ، أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَةً.....»

بهذا الإسناد بعينه سليمان التيمي بدل الحذاء هنا وهو محمول على أن لعبد الله فيه شيخين.

(عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عبد الرحمن بن ملّ (النَّهْدِيِّ) بفتح النون وسكون الهاء، (عَنْ أَبِي مُوسَى) عَبْدَ اللَّهِ بن قيس الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ) غزوة خيبر ما في المغازي، (فَجَعَلْنَا لَا نَضَعُ شَرْفًا) بفتح الشين المعجمة والراء والفاء، أي: موضعًا عاليًا.

(وَلَا نَعْلُو شَرْفًا، وَلَا نَهْبِطُ فِي وَادٍ إِلَّا رَفَعْنَا أَصْوَاتَنَا بِالتَّكْبِيرِ) وَفِي رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ المذكور فلما علا عليها رجل نادى بأعلى صوته لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ هَذَا الرَّجُلِ، وَيَجْمَعُ بَأْنَ الْكُلِّ كَبَرُوا، وَزَادَ هَذَا الرَّجُلُ عَلَيْهِمُ بِالتَّهْلِيلِ، وَتَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَاحِدِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّكْبِيرِ قَوْلَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

(قَالَ) أَي: أَبُو مُوسَى: (فَدَنَا) أَي: قَرَبَ (مِنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبُعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ) بهمزة وصل وفتح الموحدة وضم العين المهملة، أَي: اِرْفُقُوا بِأَنْفُسِكُمْ وَأَخْفِضُوا أَصْوَاتَكُمْ، قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ السَّكَيْتِ يَقَالُ: رِبَعَ الرَّجُلُ يَرِبِعُ إِذَا وَقَفَ وَكَفَّتْ.

(فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وَتَبِعَهُ الْعَيْنِيُّ: وَيُرْوَى أَصَمًّا وَلَعَلَّهُ بِاعْتِبَارِ التَّنَاسُبِ وَأُطْلِقَ عَلَى التَّكْبِيرِ دَعَاءٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الدَّعَاءِ إِذِ الذَّاكِرُ يَرِيدُ إِسْمَاعَ مَنْ ذَكَرَهُ وَالشَّهَادَةَ لَهُ.

(إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ، أَلَا) بِالتَّخْفِيفِ (أُعَلِّمُكَ كَلِمَةً) مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْكَلِمَةِ عَلَى الْكَلَامِ.

هِيَ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»⁽¹⁾.

(هِيَ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ) يعني : أن له ثواباً نفيساً مدخراً لصاحبه في الجنة وأنه من نفائس مدخراتهم : (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) أي : لا تحويل للعبد عن معصية الله إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بتوفيق الله تعالى ، وقيل : معنى لا حول لا حيلة.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : هي كلمة استسلام وتفويض يشير إلى أن العبد لا يملك من أمره شيئاً وليس له حيلة في دفع شرّ ولا قوة إلى جلب خير إلا بإرادة الله تعالى .

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : كَانَ ﷺ معلماً لأمته فلا يراهم على حالة من الخير إلا أحب لهم الزيادة فأحب للذين رفعوا أصواتهم بكلمة الإخلاص والتكبير أن يضيفوا إليها التبرؤ من الحول والقوة، فيجمعوا بين التوحيد والإيمان بالقدر .

وقد جاء في الحديث : «إِذَا قَالَ الْعَبْدُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : أَسْلَمَ عَبْدِي وَاسْتَسْلَمَ» انتهى ، أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسند قوي .

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ قَالَ : «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَلَا أَدْلِكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ، قُلْتُ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : تَقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَيَقُولُ اللَّهُ : أَسْلَمَ عَبْدِي وَاسْتَسْلَمَ» .

وزاد في رواية له : «وَلَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ» ، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ مَرَّ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ : أَيُّ مُحَمَّدٍ مُرْأَمَتِكَ أَنْ يَكْثُرُوا مِنْ غَرَّاسِ الْجَنَّةِ قَالُوا : وَمَا غَرَّاسُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى في كتاب الدعوات في باب : الدعاء إذا علا عقبة، ومضى أيضاً في الجهاد في باب : ما يكره من رفع الصوت في التكبير.

8 - بَابُ الْمَعْصُومِ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ

﴿عَاصِمٌ﴾ [هود: 43]: مَانِعٌ.

قَالَ مُجَاهِدٌ: سُدًّا عَنِ الْحَقِّ، ﴿يَرْدَدُونَ﴾ [التوبة: 45] فِي الضَّلَالَةِ.

8 - بَابُ الْمَعْصُومِ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ

(بَاب) أَي: بَابُ يَذْكُرُ فِيهِ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (الْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ) أَي: مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ بِأَنْ حَمَاهُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْهَلَاكِ أَوْ مَا يَجْرُ إِلَيْهِ يُقَالُ: عَصَمَهُ اللَّهُ مِنَ الْمَكْرُوهِ، وَقَاهُ وَحَفَظَهُ، وَاعْتَصَمْتُ بِاللَّهِ لَجَأْتُ إِلَيْهِ، وَعَصَمَةُ الْأَنْبِيَاءِ حَفَظَتُهُمْ مِنَ النَّقَائِصِ وَتَحْصِينُهُمْ بِالْكَمَالَاتِ النَّفِيسَةِ وَالنَّصْرَةِ وَالثَّبَاتِ فِي الْأَمْرِ وَإِزَالِ السَّكِينَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ أَنَّ الْعَصَمَةَ فِي حَقِّهِ بِطَرِيقِ الْوُجُوبِ وَفِي حَقِّ غَيْرِهِمْ بِطَرِيقِ الْجَوَازِ.

﴿عَاصِمٌ﴾ مَانِعٌ) أَشَارَ بِهِ إِلَى تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي قِصَّةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَابْنُهُ قَالَ: ﴿قَالَ سَتَأْتِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ أَي: لَا مَانِعَ مِنْهُ وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ عِكْرِمَةُ فِيمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ عَنْهُ.

وَقَالَ الرَّائِغُ: الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ أَي: لَا شَيْءَ وَفَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ: بِمَعْصُومٍ وَلَمْ يَرِدْ أَنَّ الْعَاصِمَ بِمَعْنَى مَعْصُومٍ وَإِنَّمَا نَبِهَ عَلَى أَنَّهُمَا مُتَلَازِمَانِ فَأَيُّهُمَا حَصَلَ حَصَلَ الْآخَرِ.

(قَالَ مُجَاهِدٌ) هُوَ ابْنُ جَبْرِ: (سُدًّا) بِأَلْفٍ بَعْدَ الدَّالِ الْمُنُونَةِ مِنْ غَيْرِ تَشْدِيدٍ فِي الْفَرْعِ كَأَصْلِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: سُدًّا بِتَشْدِيدِ الدَّالِ بَعْدَهَا أَلْفٌ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ وَرْقَاءَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا﴾ [يس: 9] قَالَ: (عَنِ الْحَقِّ، ﴿يَرْدَدُونَ﴾ فِي الضَّلَالَةِ) وَوَصَلَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ مِنْ طَرِيقِ شَبْلِ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: سُدًّا قَالَ: عَنْ الْحَقِّ وَقَدْ يَتَرَدَّدُونَ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَرَأَيْتُهُ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْبُخَارِيِّ سَدًى بِتَخْفِيفِ الدَّالِ مَقْصُورًا وَعَلَيْهَا شَرَحَ الْكِرْمَانِيُّ فزعم: أَنَّهُ وَقَعَ هُنَا أَيْحَسَبُ الْإِنْسَانُ أَنَّ

﴿دَسَّهَا﴾ [الشمس : 10]: أَغْوَاهَا.

يترك سد، أي: مهملاً متردداً في الضلالة ولم أر في شيء من نسخ البُخَارِيِّ إِلَّا اللفظ الذي أوردته قَالَ مجاهد سداً إلى آخره، ولم أر في شيء من التفاسير التي تساق بالأسانيد لمجاهد في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ (٣٦) [القيامة : 36] كلاماً، ولم أر قوله في الضلالة في شيء من المنقولات عن مجاهد بالسند انتهى.

وتعقبه العُيَيْنِيُّ: بأن هذا كلام ينقض آخره أوله، لأنه قَالَ أولاً ورأيته في بعض نسخ البُخَارِيِّ: سدى بتخفيف الدال ثم قَالَ: ولم أر في شيء من نسخ البُخَارِيِّ إِلَّا الذي أوردته ومع هذا فإنه لم يطلع على جميع النسخ إذ لم يطلع إِلَّا على النسخ التي في مدينته، وأما النسخ التي في كرمان وبلخ وخراسان فلا، ويمكن أن يجاب عن الاعتراض بأن الذي نفى رؤيته قول الْكِرْمَانِيِّ وَقَالَ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ (٣٦) أي: مهملاً متردداً في الضلالة، وأما الذي ذكر أنه رآه في بعض النسخ فهو مجرد لفظ: سدى بالتخفيف وبالتحتية آخره فأين التناقض؟ فليتأمل.

﴿دَسَّهَا﴾: أَغْوَاهَا) أشار بهذا إلى تفسير قوله تَعَالَى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا﴾ (١٠) بقوله: أَغْوَاهَا، وصله الْفَرِيَابِيُّ عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قَوْلِهِ: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا﴾ (١٠) قَالَ: من أَغْوَاهَا، وأخرج الطَّبْرِيُّ بسند صحيح عن حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد وسعيد بن جُبَيْر في قَوْلِهِ: ﴿دَسَّهَا﴾ قَالَ أحدهما أَغْوَاهَا وَقَالَ الآخر أَضَلَّهَا وَقَالَ أبو عبيدة دَسَّاهَا أصله دَسَّسَهَا من التدسيس قَالَ:

وأنت الذي دَسَّست عمراً فأصبحت حلائله من أرامل ضيِّعا
لكن العرب نقلت الحرف المضعف إلى الياء مثل: نطنت من الطنّ فيقولون
نطّنت بتحتانية بدل النون، والتدسية: الإخفاء يعني: أخفاها بالفجور.

وَقَالَ ابن الأعرابي: وقد خاب من دَسَّاهَا، أي: دس نفسه في جملة الصالحين وليس منهم، ومناسبة هذا التفسير للترجمة تؤخذ من المراد بفاعل دَسَّاهَا، وَقَالَ قوم: هو الله، أي: قد أفلح صاحب النفس التي زكياها وخاب

6611 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا اسْتُخْلِِفَ خَلِيفَةٌ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْخَيْرِ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ»⁽¹⁾.

صاحب النفس التي أغواها، وَقَالَ آخرون: هو صاحب النفس الذي إذا فعل الطاعات فقد زكّاها، وإذا فعل المعاصي فقد أغواها، والأول هو المناسب للترجمة، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: مناسبة الآيتين بالترجمة بيان أنّ من لم يعصمه الله كان سدى ومغوى.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو لقب عَبْدُ اللَّهِ بن عثمان بن جبلة المروزي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو سَلَمَةَ) أي: ابن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: مَا اسْتُخْلِِفَ) بضم الفوقية وسكون المعجمة وكسر اللام. (خَلِيفَةً إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ) البطانة بكسر الموحدة: اسم جنس يشمل الواحد والجماعة، وبطانة الرجل: خاصته الذي يباطنهم في الأمور ولا يظهر غيرهم عليها، مشتقة من البطن والباطن دون الظاهر، وهذا كما استعاروا الشعار والدثار في ذلك ويقال: بطن فلان بفلان بطوناً وبطانة قَالَ:

أولئك خلصاني نعم ويطانتي وهم عيبتني من دون كل قريب
(بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْخَيْرِ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ) بضم الحاء المهملة والضاد المعجمة قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وفي لفظ يأمره دليل على أنه لا يشترط في الأمر العلول ولا الاستعلاء.

(وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ) بإسقاط ضمير المفعول أي: من عصمه الله.

ومطابقة الحديث للترجمة في آخره وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ في الأحكام وَالنِّسَائِيُّ في البيعة والسير.

9- باب: ﴿وَحَرَّمَ عَلَى قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُوْنَ﴾ ﴿٩٥﴾ [الأنبياء: 95]

9- باب: ﴿وَحَرَّمَ عَلَى قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُوْنَ﴾ ﴿٩٥﴾ [الأنبياء: 95]

(باب) يذكر فيه قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ﴾ ولأبي ذر وأبي الوقت وابن عساكر: وحرم بكسر الحاء وسكون الراء، وهي قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر بن عياش وهما لغتان كالحلّ والحلال وزناً وضده معنى، وجاء في الشواذ عن ابن عباس رضي الله عنهما قراءة أخرى بفتح أوله وتثنية الراء وبالضم وبضم أوله وتشديد الراء المكسورة قال الراغب في قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ﴾ [القصص: 12]: وهو تحريم تسخير، وحمل بعضهم عليه قوله: ﴿وَحَرَّمَ عَلَى قَرِيْبَةٍ﴾، أي: وممتنع.

(﴿عَلَى قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُوْنَ﴾) وفي الكشف: استعير الحرام للممتنع وجوده، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف: 50] أي: منعها منهم وأبى أن يكون لهم، ومعنى أهلكناها: عزمنا على إهلاكها أو قدرنا إهلاكها، ومعنى الرجوع الرجوع من الكفر إلى الإسلام والإنابة ومجاز الآية أنّ قومًا عزم الله على إهلاكهم غير متصور أن يرجعوا وينبوا إلى أن تقوم القيامة فحينئذ يرجعون، انتهى.

والظاهر كما قاله بعضهم أن المعنى ﴿وَحَرَّمَ عَلَى قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَهَا﴾ [الأنبياء: 95] عدم رجوعهم إلينا في القيامة فتكون الآية واردة في تقرير أمر البعث والتفخيم لشأنه وهذا يتعين المصير إليه لا وجه، أحدها: أنه ليس فيه مخالفة للأصول بخلاف غيره فإنه يدّعي فيه زيادة لا، وكونه في طائفة مخصوصة، وكون حرام بمعنى ممتنع أو بمعنى واجب كما قيل في قوله:

وإن حرامًا لا أرى الدهر باكيا على شجوه إلا بكيت على عمرو
الثاني: أنّ سياق الآية قبلها وبعدها وارد في أمر البعث وهو قوله: ﴿كُلُّ

إِنْسَانٌ رَّجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 93] وقوله: ﴿حَتَّى إِذَا فُزِحَتْ﴾ [الأنبياء: 96].

الثالث: أنّ حملها على الرجوع إلى الدنيا لا كبير فائدة فيه فإنه معلوم عند المخاطبين من الموافقين والمخالفين وحملها على الرجوع إلى القيامة أكثر فائدة

﴿أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود: 36] ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاِجْرًا كَفَّارًا﴾
[نوح: 27]. وَقَالَ مَنْصُورُ بْنُ النُّعْمَانِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «(وَجَرَمٌ)
بِالْحَبَشِيَّةِ وَجَبَ».

فَإِنَّ الْكُفَّارَ يَنْكُرُونَهُ فَأَكَّدَ وَفَحَّمْ تَهْدِيدًا لَهُمْ وَزَجَرَهَا وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ هُودٍ: ﴿أَنَّهُ
لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ﴾ (إِقْنَاطٌ مِنْ إِيْمَانِهِمْ وَأَنَّهُ غَيْرُ مَتَوَقَّعٍ مِنْهُمْ وَقَوْلُهُ
تَعَالَى فِي سُورَةِ نُوحٍ: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاِجْرًا كَفَّارًا﴾) أَي: إِلَّا مَنْ إِذَا بَلَغَ فُجْرًا
وَكُفْرًا كَذَا جُمِعَ بَيْنَ كُلِّ بَعْضٍ مِنْ الْآيَتَيْنِ وَهُمَا فِي سَوْرَتَيْنِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا
وَرَدَ فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ، وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
أَبِي عُرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: مَا ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ إِلَى
قَوْلِهِ: ﴿كَفَّارًا﴾ [نوح: 27] إِلَّا بَعْدَ أَنْ نَزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ نُوحٌ أَنَّهُ لَنْ
يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ﴾.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَدُخُولُ ذَلِكَ فِي أَبْوَابِ الْقَدْرِ ظَاهِرٌ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي
سَبْقَ عِلْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا يَقَعُ مِنْ عِبِيدِهِ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الْغَرَضُ مِنْ هَذِهِ
الْآيَاتِ أَنَّ الْإِيْمَانَ وَالْكَفْرَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى.

(وَقَالَ مَنْصُورُ بْنُ النُّعْمَانِ) هُوَ الْيَشْكُرِيُّ بِفَتْحِ التَّحْتِيَّةِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ
الْمَعْجَمَةِ وَضَمِّ الْكَافِ بَصْرِيٍّ سَكَنَ مَرُوْثٌ بِخَارِيٍّ، وَمَا لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى
هَذَا الْمَوْضِعِ، وَفِي حَاشِيَةِ الْفَرْعِ كَأَصْلِهِ صَوَابُهُ مَنْصُورُ بْنُ الْمَعْتَمِرِ، قَالَ: وَفِي
حَاشِيَةِ أَصْلِ أَبِي ذَرٍّ صَوَابُهُ: مَنْصُورُ بْنُ النُّعْمَانِ بْنِ النُّعْمَانِ وَكَذَا فِي أَصْلِ
الْأَصِيلِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ الصَّوَابَ مَنْصُورُ بْنُ
الْمَعْتَمِرِ وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

(عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَجَرَمٌ) بِكَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ
الرَّاءِ (بِالْحَبَشِيَّةِ وَجَبَ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا التَّعْلِيْقِ
مَوْصُولًا وَقَرَأْتُ بِخَطِّ مُغَلْطَايَ، وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا ابْنُ الْمَلْفَنِّ صَاحِبُ التَّوْضِيْحِ وَغَيْرُهُ
فَقَالُوا: أَخْرَجَهُ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ فَهزَادٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى ذَلِكَ فِي
تَفْسِيرِ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّبْرِيِّ وَإِنَّمَا فِيهِ وَفِي تَفْسِيرِ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ جَمِيعًا

6612 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَشْبَهَ بِاللَّمَمِ،

من طريق داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمْ عَلَى قَرِينِهِ أَهْلَكْنَهَا﴾ قَالَ: -وجب، ومن طريق سعيد بن جببر عن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: حرم عزم، ومن طريق عطاء عن عكرمة: وحرم وجب بالحبشية وبالسند الأول قَالَ: وقوله: ﴿أَنْتُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 95] أي: لا يتوب منهم تائب قال الطبري: معناه أنهم أهلكوا بالطبع على قلوبهم فهم لا يرجعون عن الكفر، وقيل: معناه يمتنع على الكفرة الهالكين أنهم لا يرجعون إلى عذاب الله، وقيل فيه أقوال آخر والأولى أقوى وهو مراد المصنف بالترجمة والمطابق لما ذكر معه والحديث انتهى.

وتعقبه العيني: بأن هذا مجرد تشنيع وعدم وقوفه على هذا لا يستلزم عدم وقوف غيره ونسخ الطبري كثيرة فلا تخلو عن زيادة ونقصان.

(حَدَّثَنِي) بالافراد، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ) بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية أَبُو أَحْمَدَ المروزي الحافظ، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) أي: ابن همام، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد (عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ) عَبْدُ اللَّهِ، (عَنْ أَبِيهِ) طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَشْبَهَ بِاللَّمَمِ) بفتحتين وهو مقارفة صغار الذنوب.

وَقَالَ الرَّاعِبُ: اللَّمَمُ مقارفة المعصية ويعبر به عن الصغيرة، وأصله: ما يلَمُّ به الشخص من شهوات النفس، وقيل: أصله ما قلَّ وصغر ومنه اللمم وهو المس من الجنون، وألَمَ بالمكان: قلَّ لبثه فيه، وألَمَ بالطعام: قلَّ أكله منه.

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: أصل اللمم أن يلَمَّ بالشيء من غير أن يرتكبه يقال: أَلَمَ بكذا إذا قاربه ولم يخالطه وَقَالَ جرير:

بنفسي من تجنّبه عزيز عليّ ومن زيارته لمام
وقال آخر:

متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا وناراً تأججا

مِمَّا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزَّنا، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَزَنَا الْعَيْنَ النَّظْرُ، وَزَنَا اللِّسَانَ الْمَنْطِقُ، وَالنَّفْسُ تَمْنَى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ وَيُكَذِّبُهُ».

(مِمَّا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ) عَزَّ وَجَلَّ (كَتَبَ) أَي: قَدَّرَ (عَلَى ابْنِ آدَمَ) وَأَمَرَ الْمَلِكَ بِكِتَابِهِ (حَظَّهُ مِنَ الزَّنا) بِالْقَصْرِ، أَي: نَصِيْبِهِ مِنْهُ وَمِنْ بَيَانِيَةِ.

(أَدْرَكَ) أَي: أَصَابَ (ذَلِكَ) الْمَكْتُوبُ الْمَقْدَّرُ (لَا مَحَالَةَ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، أَي: لَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ عَمَلٍ ذَلِكَ وَلَا تَحْوِلُ لَهُ عَنْهُ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: كُلُّ مَا كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى الْآدَمِيِّ فَهُوَ قَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَدُّ أَنْ يَدْرِكَهُ الْمَكْتُوبُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعَ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ يَلَامُ إِذَا وَقَعَ مَا نَهَى عَنْهُ لَتَمَكُّنِهِ مِنَ التَّمَسُّكِ بِالطَّاعَةِ فَبِذَلِكَ قَالَ الْقَدْرِيَّةُ وَالْمَجْبِرَةُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ أَثْبَتَ أَي: أَثْبَتَ فِيهِ الشَّهْوَةَ وَالْمِيلَ إِلَى النِّسَاءِ وَخَلَقَ فِيهِ الْعَيْنَيْنِ وَالْأَذْنَيْنِ وَالْقَلْبَ وَهِيَ الَّتِي تَجْدِلُ لَذَّةَ الزَّنى.

(فَزَنَا الْعَيْنَ النَّظْرُ) إِلَى مَا لَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ، (وَزَنَا اللِّسَانَ الْمَنْطِقُ) بِمِيمٍ مَفْتُوحَةٍ سَاكِنَةٍ فِطَاءٍ مَهْمَلَةٍ مَكْسُورَةٍ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيْنِيَّةِ: النَّطْقُ بِلَا مِيمٍ وَضَمُّ النُّونِ وَسُكُونُ الطَّاءِ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ بِالنَّظَرِ، وَالشَّفَتَانِ تَزْنِيَانِ وَزَنَاهُمَا التَّقْبِيلُ، وَالْيَدَانِ تَزْنِيَانِ وَزَنَاهُمَا اللَّمَسُ، وَالرِّجْلَانِ تَزْنِيَانِ وَزَنَاهُمَا الْمَشْيُ.

(وَالنَّفْسُ تَمْنَى) فَعَلَ مُضَارِعَ أَصْلِهِ تَمَنَّى حَذَفَتْ مِنْهُ إِحْدَى التَّائِينَ، (وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ) النَّظَرُ وَالتَّمْنَى بِأَنْ يَقَعَ فِي الزَّنا بِالْوُطْءِ.

(وَيُكَذِّبُهُ) بِأَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ ذَلِكَ خَوْفًا مِنْ رَبِّهِ تَعَالَى، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: أَوْ يُكَذِّبُهُ وَإِنْ أَمْتَنَعَ وَخَافَ رَبَّهُ يَكْتُبُ لَهُ حَسَنَةً، وَسَمِيَّ مَا ذَكَرَ مِنْ نَظَرِ الْعَيْنِ وَغَيْرِهِ زَنَى؛ لِأَنَّهَا مِنْ دَوَاعِيهِ وَمَقْدَمَاتِهِ مُؤَذِّنَةٌ بِوُقُوعِهِ فَهُوَ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ مَجَازًا وَنَسَبَ التَّصْدِيقِ الَّذِي هُوَ الْحُكْمُ بِمُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْوَاقِعِ وَالتَّكْذِيبِ الَّذِي هُوَ عَكْسُهُ لِلْفَرْجِ؛ لِأَنَّهُ مَنْشُؤُهُ وَمَكَانُهُ فَكَانَ الْفَرْجُ هُوَ

الموقع فيكون تشبيهاً ويحتمل أن يريد أن الاتباع مستلزم للحكيم بها عادة فيكون كناية.

وَقَالَ الطَّبِيبُ: شَبَّهَ صُورَةَ حَالِ الْإِنْسَانِ مِنْ إِسْرَافِ الطَّرْفِ الَّذِي هُوَ رَائِدُ الْقَلْبِ إِلَى النَّظَرِ إِلَى الْمَحَارِمِ وَإِصْغَائِهِ بِالْإِذْنِ إِلَى السَّمَاعِ، ثُمَّ انْبَعَاثِ الْقَلْبِ إِلَى الْإِشْتِهَاءِ وَالْتِمَنِ، ثُمَّ اسْتِدْعَائِهِ مِنْهُ فَصَارَ مَا يَتَمَنَّى وَيَشْتَهِي بِاسْتِعْمَالِ الرَّجُلَيْنِ فِي الْمَشْيِ وَالْيَدِينِ فِي الْبَطْشِ وَالْفَرْجِ فِي تَحْقِيقِ مَشْتِهَائِهِ، فَإِذَا مَضَى الْإِنْسَانُ عَلَى مَا اسْتَدْعَاهُ الْقَلْبُ حَقَّقَ مَتَمَنَاءَهُ فَإِذَا امْتَنَعَ عَنْ ذَلِكَ خَيَّبَهُ فِيهِ بِحَالَةِ رَجُلٍ يَخْبِرُهُ صَاحِبُهُ بِمَا يَزِينُهُ لَهُ وَيُغْرِيه عَلَيْهِ فَهُوَ إِمَّا يَصْدَقُهُ وَيَمْضِي عَلَى مَا أَرَادَهُ مِنْهُ أَوْ يَكْذِبُهُ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي حَالِ الْمَشْبَهَةِ مَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِي جَانِبِ الْمَشْبَهَةِ مِنْ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ لِيَكُونَ قَرِينَةً لِلتَّمْثِيلِ هَذَا، وَالْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ اللَّمَمَ هُوَ النَّظَرُ وَالْمَنْطِقُ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمُرَادُ بِاللَّمَمِ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كَثِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [النجم: 32] وهو المعفو عنه، قَالَ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكَفِّرْ عَنْكُمْ مَكِّاتِكُمْ﴾ [النساء: 31] فَيُؤْخَذُ مِنَ الْآيَتَيْنِ أَنَّ اللَّمَمَ مِنَ الصَّغَارِ وَأَنَّهُ يَكْفُرُ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ.

وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على حديث من هم بحسنة، ومن هم بسيئة وسط كتاب الرقاق.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: تَفَضَّلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عِبَادِهِ بِغُفْرَانِ اللَّمَمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْفَرْجِ تَصْدِيقٌ بِهَا، فَإِذَا صَدَّقَهَا الْفَرْجُ كَانَ كَبِيرَةً.

ونقل الفراء: أَنَّ بَعْضَهُمْ زَعَمَ أَنَّ إِلَّا فِي قَوْلِهِ: إِلَّا اللَّمَمَ بِمَعْنَى الْوَاوِ وَأُنْكَرَهُ، وَقَالَ: إِلَّا صَغَائِرُ الذُّنُوبِ فَإِنَّهَا تَكْفُرُ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ.

وفي قوله: وَالنَّفْسُ تَشْتَهِي وَالْفَرْجُ يَصَدِّقُ أَوْ يَكْذِبُ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَخْلُقُ شَيْئًا مِنْ أَعْمَالِ نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَرِيدُ الزُّنَى مِثْلًا وَيَشْتَهِيهِ وَلَا يَطَاوِعُهُ الْعَضْوُ الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَزْنِيَ بِهِ وَيَعْجِزُهُ الْحِيلَةُ فِيهِ وَلَا يَدْرِي لَذَلِكَ سَبَبًا

وَقَالَ شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

ولو كان خالفاً لفعله لما عجز عن فعل ما يريده مع وجود الطوعية واستحكام الشهوة فدل على أن ذلك فعل مقدر يقدرها إذا شاء ويعطلها إذا شاء.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الزنى ودواعيه كل ذلك مكتوب مقدر على العبد غير خارج من سابق قدره كما أن الآيات المذكورة تدلّ على أن كل شيء غير خارج عن سابق قدره.

(وَقَالَ شَبَابَةُ) بفتح الشين المعجمة وتخفيف الباء الموحدة الأولى هو ابن سوار بفتح المهملة والواو المشددة الفزاري روى عنه محمود.

(حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ) بفتح الواو والقاف بينهما راء ساكنة آخره قاف ممدودة مؤنث الأورق ابن عمر أبو بشر الحافظ الخوارزمي سكن المدينة.

(عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ كَانَ طَاوُسًا سَمِعَ الْقِصَّةَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَكَانَ سَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَعْدَ أَنْ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَوَصَلَ هَذَا التَّعْلِيقُ صَاحِبَ التَّلْوِيحِ فَقَالَ: رَوَيْنَاهُ فِي مُعْجَمِ الطَّبْرَانِيِّ الْأَوْسَطِ فَقَالَ: ثَنَا عُمَرُ بْنُ عَثْمَانَ، نَا ابْنُ الْمُنَادَى عَنْهُ فَذَكَرَهُ وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ صَاحِبُ التَّوَضِيحِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَمْ أَقِفْ عَلَى رِوَايَةِ شَبَابَةَ هَذِهِ مَوْصُولَةً وَكُنْتُ قَرَأْتُ بِخَطِّ مَغْلَطَايَ وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا ابْنُ الْمَلْقَنَ: أَنَّ الطَّبْرَانِيَّ وَصَلَهَا فِي الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ فَلَمْ أَجِدْهَا.

وتعقبه العينيّ بأن صاحب التلويح صرح بأنه رواه وتبعه أيضاً صاحب التوضيح الذي هو شيخ هذا القائل مع علمه بأن المثبت مقدم على النافي ولكن عرق العصبية ينبض فيؤدي صاحبها إلى حط من هو أكبر منه في العلم والسن والقدم فليتأمل.

10 - باب: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: 60]

6613 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ،

10 - باب: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: 60]

(باب) قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ⁽¹⁾ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ (أي: اختبار وامتحان، قَالَ الثعلبي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا﴾ الآية قَالَ قوم: هي رؤيا عين ما أرى النَّبِيَّ ﷺ ليلة المعراج من العجائب والآيات فكان ذلك فتنة للناس فقوم أنكروا وكذبوا، وقوم ارتدوا، وقوم حدثوا.

وقيل: إنما فتن الناس بالرؤيا والشجرة لأن جماعة ارتدوا وقالوا: كيف أسري به إلى بيت المقدس في ليلة واحدة؟ وقالوا لما أنزل الله شجرة الزقوم: كيف تكون في النار شجرة لا تأكلها؟ فكان فتنة لقوم واستبصاراً لقوم منهم أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويقال: إنه إنما سمّي صديقاً ذلك اليوم.

وأصل الفتنة الاختبار ثم استعملت في الاختبار المكروه، فتارة في الكفر كقوله: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: 191]، وتارة في الإثم كقوله: ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: 49]، وتارة في الإحراق كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [البروج: 10]، وتارة في الإزالة عن الشيء كقوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: 73]، وتارة في غير ذلك، والمراد بها في هذا الموضع: الاختبار حيث ارتد من استعظم ذلك، وبه تعلق من قَالَ: كان الإسراء في المنام، ومن قَالَ كان في اليقظة فسر الرؤيا بالرؤية ويمكن أن يكون ههنا من باب المشاكلة وإنما سماها على قول المكذبين حيث قالوا: لعلها رؤيا رأيتها استبعاداً منهم.

وقيل: المراد بالرؤيا أنه سيدخل مكة والفتنة الصد بالحديبية، أو أراد مصارع القوم بوقعة بدر في منامه فكان يقول حين ورد ماء بدر: «والله لكأنني أنظر إلى مصارع وهو يومئ إلى الأرض ويقول هذا مصارع فلان».

(حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم عَبْدُ اللَّهِ بن الزبير نسبة إلى أحد أجداده حميد مصغر حمد، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَمْرُو) بفتح العين هو ابن دينار، (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عَبَّاسٍ، (عَنْ

ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ ، قَالَ : «هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ ، أَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ» قَالَ : ﴿وَالشَّجَرَةُ الْمَلْعُونَةُ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء : 60] قَالَ : «هِيَ شَجَرَةُ الرَّقُومِ»⁽¹⁾.

ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ قَالَ : هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ ، أَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بضم الهمزة وكسر الراء من الإراءة (لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ) أَي : فِي طَرِيقِهِ (إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ) كَمَا عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ ، أَي : فِي الْبِقِظَةِ لَا فِي الْمَنَامِ.

(قَالَ) أَي : ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : ﴿وَالشَّجَرَةُ الْمَلْعُونَةُ فِي الْقُرْآنِ﴾ قَالَ : «هِيَ شَجَرَةُ الرَّقُومِ» وَإِنَّمَا ذَكَرَ الشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ لِأَنَّهَا مِثْلُ الرُّيَا كَانَتْ فِتْنَةً ، فَإِنْ قِيلَ قَالَ تَعَالَى : ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ ۖ طَعَامُ الْأَيْمِ ۚ﴾ [الدخان : 43 و 44] وَلَمْ يَذْكُرْ لَعْنَهَا فِيهِ فَكَيْفَ قَالَ تَعَالَى : ﴿وَالشَّجَرَةُ الْمَلْعُونَةُ فِي الْقُرْآنِ﴾ ، فَالْجَوَابُ : أَنَّ مَعْنَى وَالشَّجَرَةُ الْمَلْعُونَةُ أَكَلُوهَا وَهُمْ الْكُفْرَةُ لِأَنَّهُ قَالَ : ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكُونُونَ مِنْهَا فَاكِلُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ۖ﴾ [الصافات : 66] فَوُصِفَتْ بِلَعْنٍ أَكَلَهَا عَلَى الْمَجَازِ ، وَلِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : لِكُلِّ طَعَامٍ مَكْرُوهٍ وَضَارٍ مَلْعُونٌ ، وَلِأَنَّ اللَّعْنَ هُوَ الْإِبْعَادُ مِنَ الرَّحْمَةِ . وَهِيَ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ فِي أَبْعَدِ مَكَانٍ مِنَ الرَّحْمَةِ .

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ خَفِيَّةٌ لَكِنْ قَالَ ابْنُ التِّينِ السِّفَاكْسِيُّ : وَجْهٌ دَخُولُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْقَدْرِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ التَّكْذِيبَ لِرُؤْيَا نَبِيِّهِ ﷺ فَكَانَ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي طُغْيَانِهِمْ حَيْثُ قَالُوا : كَيْفَ يَسِيرُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا ، وَكَذَلِكَ جَعَلَ الشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ زِيَادَةً فِي طُغْيَانِهِمْ حَيْثُ قَالُوا : كَيْفَ يَكُونُ فِي النَّارِ شَجَرَةٌ وَالنَّارُ تَحْرِقُ الشَّجَرَ وَالْجَوَابُ عَنْ شُبْهِهِمْ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الشَّجَرَةَ الْمَذْكُورَةَ مِنْ جَوْهَرٍ لَا تَأْكُلُهُ النَّارُ وَمِثْلُهَا سِلَاسِلُ أَهْلِ النَّارِ وَأَغْلَالُهَا وَخِزْنَةُ النَّارِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَحَيَاتِهَا وَعِقَارُهَا وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ جِنْسٍ مَا فِي الدُّنْيَا وَأَكْثَرُ مَا وَقَعَ الْغُلْطُ لِمَنْ قَاسَ أَحْوَالَ الْآخِرَةِ عَلَى أَحْوَالَ الدُّنْيَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ فِيهِ أَيْضًا .

11 - باب تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى عِنْدَ اللَّهِ

11 - باب تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى عِنْدَ اللَّهِ

(باب تَحَاجَّ) بفتح الفوقية والمهملة وتشديد الجيم، وأصله: تحاجج بجيمين أدغمت أولاهما في الأخرى.

(آدَمُ وَمُوسَى) عليهما السلام (عِنْدَ اللَّهِ) عَزَّ وَجَلَّ.

قال الحافظ العسقلاني: زعم بعض شيوخنا أنه أراد أن ذلك يقع بينهما يوم القيامة ثم رده بما وقع في بعض طرقه، وذلك فيما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال موسى: يا رب أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة فأراه الله آدم فقال: أنت أبونا، الحديث، وهذا ظاهر أنه وقع في الدنيا انتهى.

وقد اختلف في وقت المحاجة، فقيل: يحتمل أنه في زمن موسى عليه السلام فأحى الله تعالى له آدم معجزة له بكله أو كشف له عن قبره فتحدثا أو أراه الله روحه كما أرى النبي ﷺ ليلة المعراج أرواح الأنبياء عليهم السلام، أو أراه الله له في المنام ورؤيا الأنبياء وحى ولو كان يقع في بعضها ما يقبل التعبير كما في قصة الذبيح، وكان بعد وفاة موسى عليه السلام فالتقى في البرزخ أول ما مات موسى عليه السلام فالتقت أرواحهما في السماء وبذلك جزم ابن عبد البر والقاسبي وقد وقع في حديث عمر رضي الله عنه لما قال موسى: أنت آدم، قال له من أنت؟ قال: أنا موسى، وأن ذلك لم يقع بعد وإنما يقع في الآخرة والتعبير عنه في الحديث بلفظ الماضي لتحقيق وقوعه، وليس قول البخاري صريحا في أن ذلك يقع يوم القيامة فإن العندية عندية اختصاص وتشريف لا عندية مكان فيحتمل أن وقوع ذلك في كل من الدارين، وقد وردت العندية في القيامة بقوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقَدِّرٍ ۝﴾ [القمر: 55] وفي الدنيا بقوله ﷺ: «أبيت عند ربي فيطعمني ويسقيني»، قال الحافظ العسقلاني: والذي ظهر لي أن البخاري لمح في الترجمة بما وقع في بعض طرق الحديث وهو ما أخرجه أحمد من طريق يزيد بن هارون عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: احتج موسى وآدم عند ربهما، الحديث.

6614 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اِخْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُوْنَا خَيِّبْنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ،

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (قَالَ: حَفِظْنَاهُ) أي: الحديث (عَنْ عَمْرٍو) بفتح العين هو ابن دينار، وعند الحُمَيْدِيِّ في مسنده عن مفضل: حَدَّثَنَا عَمْرٍو بن دينار، (عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كيسان الإمام أَبُو عبد الرحمن أنه قَالَ: (سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: اِخْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى) عليهما الصلاة والسلام، وفي رواية همام عند مسلم: تحاج كما في الترجمة وهي أوضح، وَفِي رِوَايَةِ أَيُّوبَ بن النجار ويحيى بن أبي كثير: حجَّ آدم وموسى وعليهما شرح الطَّبِيبِ فَقَالَ: معنى قوله حجَّ غلبه بالحجة وقوله بعد ذلك أَنْتَ آدَمُ إلى آخره توضيح لذلك، وَفِي رِوَايَةِ يَزِيدَ بن هرمز عند ربهما، وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بن سيرين: التقى آدم وموسى، وَفِي رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ وعَمَّارٍ: لقي آدم موسى، وفي حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لقي موسى آدم كذا عند أبي عوانة، وأما أَبُو داود فلفظه كما تقدم قَالَ مُوسَى: يا رب أرني آدم، وقد ذكرنا اختلاف العلماء في وقت هذا اللقاء، وذكر ابن الجوزي احتمال لقائهما في البرزخ واحتمال أن يكون ذلك ضرب مثل والمعنى لو اجتماعا لقالا ذلك، وخصَّ موسى بالذكر لأنه أوَّل نبي بعث بالتكاليف الشديدة، قَالَ: وهذا وإن احتمل لكن الأول أولى، قَالَ: وهذا مما يجب الإيمان به وإن لم نقف على حقيقة معناه كعذاب القبر ونعيمه ومتى ضاقت الحيل في كشف المشكلات لم يبق إلَّا التسليم.

وَقَالَ ابن عبد البر: مثل هذا عندي يجب فيه التسليم ولا يوقف فيه على التحقيق لأنَّا لم نؤت من جنس هذا العلم إلَّا قليلاً.

(فَقَالَ لَهُ) أي: لآدم (مُوسَى يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُوْنَا) وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى بن أبي كثير: أَنْتَ أَبُو البشر، كذا في حديث عَمْرٍو، وَفِي رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو البشر.

(خَيِّبْنَا) أي: أوقعتنا في الخيبة وهي الحرمان، (وَأَخْرَجْتَنَا) أي: كنت سبباً لإخراجنا (مِنَ الْجَنَّةِ) دار النعيم والخلود إلى دار البؤس والعناء، والجملة مفسرة للسابقة ومفسرة لما أجمل، وَفِي رِوَايَةِ حميد بن عبد الرحمن: أَنْتَ آدَمُ الذي

أخرجتك خطيئتك من الجنة هكذا في أحاديث الأنبياء عنه ، وفي التوحيد : أخرجت ذريتك ، وَفِي رِوَايَةٍ مَالِك : أنت الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة ، ومثله فِي رِوَايَةٍ هَمَام وكذا فِي رِوَايَةٍ أَبِي صَالِح ، وَفِي رِوَايَةٍ مُحَمَّد بن سيرين : أشفيت بدل أغويت كنت سبباً لغواية من غَوِيَ منهم وهو سبب بعيد إذ لم يقع الأكل من الشجرة لم يقع الإخراج من الجنة ولو لم يقع الإخراج ما سلط عليهم الشهوات والشیطان المسبب عنهما الإغواء ، والغى ضد الرشد وهو الانهماك في غير الطاعة ، ويطلق أَيْضاً على مجرد الخطأ يقال : غوى أي : أخطأ صواب ما أمر به .

وفي تفسير طه من رواية أبي سلمة : أنت الذي أخرجت الناس من الجنة بذنبك ، وعند أَحْمَد من طريقه : أنت أدخلت ذريتك النار والقول فيه كالقول في أغويت ، وزاد همام : إلى الأرض وَفِي رِوَايَةٍ يَزِيد بن هرمرز : وأهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض وأوله عنده وأنت الذي خلقت الله بيده وأسجد لك ملائكته ومثله فِي رِوَايَةٍ أَبِي صَالِح لَكِن قَالَ : ونفخ فيك من روحه ولم يقل وأسجد لك ملائكته ، ومثله فِي رِوَايَةٍ مُحَمَّد بن عَمْرٍو وزاد : وأسكنك جنته ، ومثله فِي رِوَايَةٍ ابن سيرين وزاد : ثم صنعت ما صنعت .

وَفِي رِوَايَةٍ عَمْرٍو بن أَبِي عَمْرٍو عن الأعرج : يا آدم خلقت الله بيده ثم نفخ فيك من روحه ثم قَالَ لك : كن فكننت ، ثم أمر الملائكة فسجدوا لك ثم قَالَ لك : ﴿ أَتَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾ [البقرة: 35] فنهاك عن شجرة واحدة فعصيت ، زاد الْفَرِيَابِيُّ : وأكلت منها .

وَفِي رِوَايَةٍ عِكْرِمَةَ عَنْ أَبِي سلمة : أنت آدم الذي خلقت الله بيده ، وأعاد الضمير فِي قَوْلِهِ خلقتك إلى قوله أنت والأكثر عوده إلى الموصول كان يقول خلقه الله ، ونحو ذلك ما وقع فِي رِوَايَةٍ الأكثر : أنت الذي أخرجتك خطيئتك .

وفي حديث عمر رَضِيَ الله عَنْهُ بعد قوله : أنت آدم؟ قَالَ : نعم قَالَ : أنت الذي نفخ الله فيك من روحه وعلمك الأسماء كلها وأمر الملائكة فسجدوا لك ،

قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى اضْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ،

قَالَ: نعم، قَالَ: فلم أخرجتنا ونفسك من الجنة، وفي لفظ لأبي عوانة: فوالله لولا ما فعلت ما دخل أحد من ذريتك النار.

ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن أبي شيبة: فأهلكتنا وأغويتنا وذكر ما شاء الله أن يذكر من هذا، وهذا يشعر بأن ما ذكره في هذه الرواية محفوظ وأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر، وقوله: أنت آدم استفهام تقرير، وإضافة خلق آدم إلى يده في الآية إضافة تشريف، وكذا إضافة روحه إلى الله، ومن في قَوْلِهِ من روحه زائدة على رأي، والنسخ بمعنى الخلق، أي: خلق فيك الروح، ومعنى قوله: أخرجتنا كنت سبباً لإخراجنا كما تقدم.

وقوله: أغويتنا وأهلكتنا من إطلاق اسم الكل على البعض بخلاف أخرجتنا فهو على عمومته، ومعنى قوله: أخطأت وعصيت ونحوهما فعلت خلاف ما أمرت به، وأما قوله: خيبتنا بالخاء المعجمة والموحدة من الخيبة والمراد به الحرمان كما أشرنا إليه، وقيل: هي كأغويتنا من إطلاق اسم الكل على البعض والمراد من يجوز منه وقوع المعصية ولا مانع من حمله على عمومته، والمعنى: أنه لو استمر على ترك الأكل من الشجرة لم يخرج منها، ولو استمر فيها لولد له فيها وكان ولده سكان الجنة على الدوام فلما وقع الإخراج فأت أهل الطاعة من ولده استمرار الدوام في الجنة وإن كانوا إليها ينتقلون، وفات أهل المعصية تأخر الكون في الجنة مدة الدنيا أو ما شاء الله من مدة العذاب في الآخرة إما مؤقتاً في حق الموحدين وإما مستمراً في حق الكفار فهو حرمان نسبي.

(فَقَالَ لَهُ) أي: لموسى (آدَمُ: يَا مُوسَى اضْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ) أي: جعلك خالصاً صافياً عن شائبة ما لا يليق بك وقوله بكلامه تلميح إلى قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164] وقوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا﴾ [البقرة: 253].

(وَخَطَّ لَكَ) ألواح التوراة (بِيَدِهِ) من المتشابهات فيما أن يفوض إلى الله تعالى، وإما أن يؤول بالقدر، وفي رواية الأعرج: أنت موسى الذي أعطاك الله علم كل شيء واصطفاك على الناس برسالته، وفي رواية همام نحوه لكن بلفظ: اصطفاه وأعطاه، وفي رواية يزيد بن هارون: وقربك نجياً وأعطاك الألواح فيها

أَتْلُوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟

بيان كل شيء، وفي رواية ابن سيرين: اصطفاك الله برسالته واصطفاك لنفسه وأنزل عليك التوراة، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ: اصطفاك الله برسالته وبكلامه، ووقع في رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ، فَقَالَ: نعم، وفي حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أنا موسى، قَالَ: نبي بني إسرائيل؟ قَالَ: نعم، قَالَ: أنت الذي كلمك الله من وراء حجاب ولم يجعل بينك وبينه رسولا من خلقه؟ قَالَ: نعم.

(أَتْلُوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيَّ) بتشديد الياء وحذف ضمير المفعول، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ: قَدَّرَهُ اللَّهُ بِالْضَّمِيرِ (قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً) فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: فكيف تلومني على أمر كتبه الله أو قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ ولم يذكر المدة وثبت ذكرها من رواية طاوس.

وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَلَفْظُهُ: تجد في التوراة أنه كتب عليّ العمل الذي عملته قبل أن أخلق قَالَ: بأربعين سنة، وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ فكيف تلومني.

وَفِي رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ نحوه وزاد: فهل وجدت فيها ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ [طه: 121] قَالَ: نعم، وكلام ابن عبد البر قد يوهم تفرد ابن عيينة عن أبي الزناد بزيادتها لكنه بالنسبة لأبي الزناد وإلا فقد ذكر التقييد بالأربعين عن ابن عيينة.

وَفِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ: فهل وجدت فيها يعني الألواح أو التوراة أنني أهبط.

وَفِي رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ: أفليس تجد فيما أنزل الله عليك أنه سيخرجني منها بعد أن يدخلها؟ قَالَ: بلى.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عِمَارٍ قَالَ: أنا أقدم أم الذكر؟ قَالَ: بل الذكر. وَفِي رِوَايَةِ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْأَعْرَجِ: ألم تعلم أن الله قَدَّرَ هذا عليّ قبل أن يخلقني.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ سِيرِينَ: فوجدته كتب عليّ أن يخلقني؟ قَالَ: نعم. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي صَالِحٍ: فتلومني في شيء كتبه الله عليّ قبل خلقي.

وفي حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : فلم تلومني في شيء سبق من أمر الله فيه القضاء؟ ووقع في حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أتلومني على أمر قدره الله عليّ قبل أن يخلق السماوات والأرض؟ والجمع بينه وبين الرواية المقيدة بأربعين سنة حملها على ما يتعلق بالكتابة، وحمل الأخرى على ما يتعلق بالعلم.

وَقَالَ ابن التين : يحتمل أن يكون المراد بالأربعين سنة ما بين قوله تَعَالَى : ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30] إلى نفخ الروح فيه، وأجاب غيره: بأن ابتداء المدة وقت الكتابة في الألواح وآخرها ابتداء خلق آدم.

وَقَالَ ابن الجوزي : المعلومات كلها قد أحاط بها علم الله القديم قبل وجود المخلوقات كلها، ولكن كتابتها وقعت في أوقات متفاوتة وقد ثبت في الصحيح، ففي صحيح مسلم : أن الله عَزَّ وَجَلَّ قَدَّرَ المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، فيجوز أن يكون قصة آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ بخصوصها كتبت قبل خلقه بأربعين سنة، ويجوز أن يكون ذلك القدر مدة لبثه طيناً إلى أن نفخت فيه الروح فقد ثبت في صحيح مسلم أن بين تصويره طيناً ونفخ الروح فيه كان مدة أربعين سنة ولا يخالف ذلك كتابة المقادير عموماً قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة.

وَقَالَ المازري : الأظهر أن المراد أنه كتبه قبل خلق آدم بأربعين عاماً، ويحتمل أن يكون المراد أظهره للملائكة أو فعل فعلاً ما أضاف إليه التاريخ وإلا فمشيئة الله وتقديره قديم، والأشبه : أنه أراد بقوله : قدره الله عليّ قبل أن أخلق، أي : كتبه في التوراة لقوله في الرواية المشار إليها : فبكم وجدته في التوراة قبل أن أخلق.

وَقَالَ النَّوَوِي : المراد أنه كتبه في اللوح المحفوظ أو في التوراة أو في الألواح ولا يجوز أن يراد أصل القدر؛ لأنه أزلي ولم يزل الله عَزَّ وَجَلَّ يريد ويقدر ما يقع من خلقه .

قَالَ الْحَافِظُ العسقلاني : وكان بعض شيوخنا يزعم : أن المراد إظهار ذلك عند تصوير آدم طيناً، فإن آدم أقام في طينه أربعين سنة والمراد على هذا بخلقه

فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى «ثلاثاً.

نفخ الروح فيه ، قَالَ : وقد يعكر على رواية الأعمش ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَكِنَّهُ يَحْمِلُ قَوْلَهُ فِيهِ : كَتَبَهُ عَلَيَّ عَلَى أَنَّهُ قَدَرَهُ أَوْ عَلَى تَعَدُّدِ الْقِصَّةِ لَتَعَدُّدِ الْمَكْتُوبِ وَالْعِلْمِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

فَحَجَّ آدَمُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ مُوسَى فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.
(فَحَجَّ⁽¹⁾ آدَمُ مُوسَى فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى «ثلاثاً) أَي : قَالَهَا ثَلَاثًا⁽²⁾ كَذَا فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ وَلَمْ يَكْرَرْ فِي أَكْثَرِ الطَّرِيقِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي رِوَايَةِ أَيُّوبَ ابْنِ النُّجَّارِ كَالَّذِي هُنَا لَكِنْ بَدُونَ قَوْلُهُ ثَلَاثًا ، وَكَذَا لِمُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ سِيرِينَ وَكَذَا فِي حَدِيثِ خَبِيبٍ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ وَثَبِتَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ : فَاحْتَجَّا إِلَى اللَّهِ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَفِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍ ، عَنْ الْأَعْرَجِ : لَقَدْ حَجَّ آدَمُ مُوسَى ، لَقَدْ حَجَّ آدَمُ مُوسَى ، وَفِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ : فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى ثَلَاثًا .

وَفِي رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ عِنْدَ النَّسَائِيِّ : فَخَصِمَ آدَمُ مُوسَى ، فَخَصِمَ آدَمُ مُوسَى ، وَاتَّفَقَ الرِّوَاةُ وَالنَّقْلَةُ وَالشَّرَاحُ عَلَى أَنَّ آدَمَ بِالرَّفْعِ وَشَذَّ بَعْضُ النَّاسِ فَقَرَأَهُ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ وَمُوسَى فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ نَقَلَهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْحَاضِنَةِ عَنْ مَسْعُودِ بْنِ نَاصِرِ الشَّجَرِيِّ الْحَافِظِ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى بِالنَّصْبِ قَالَ : وَكَانَ قَدَرِيًّا ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : هُوَ مُحْجُوجٌ بِالِاتِّفَاقِ قَبْلَهُ عَلَى أَنَّ آدَمَ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ الْفَاعِلُ ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ : فَحَجَّهُ آدَمُ .

وهذا يرفع الإشكال فإن رواته أئمة حفاظ ، فالزهري من كبار الفقهاء الحفاظ فروايته هي المعتمدة في ذلك ، ومعنى حجّه : غلبه بالحجة يقال

(1) ومعنى حجّه : غلبه بالحجة بأن ألزمه ، أي : ما صدر عنه لم يكن هو مستقلاً به متمكناً من تركه ، بل كان قدراً من الله تعالى لا بدّ من إمضائه ، والجملة مقررة لما سبق وتأكيده له وتثبيت للأنفس على توطين هذا الاعتقاد ، أي : أن الله تعالى أثبت في أم الكتاب قبل كوني وحكم بأنه كائن لا محالة ، فكيف تغفل عن العلم السابق وتذكر الكسب الذي هو السبب وتنسى الأصل الذي هو القدر وأنت من المصطفين الأخيار الذين يشاهدون سر الله من وراء الأستار .

(2) والملفوظ به هنا ثنتان .

حاجبت فلانا فحججه مثل فخصمته، قَالَ ابن عبد البر: هذا الحديث أصل لأهل الحق في إثبات القدر فإن الله سبحانه وتعالى قضى أعمال العباد، قَالَ: وليس فيه حجة للجبرية وإن كان في بادي الرأي يساعدهم.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي معالِم السنن: يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر يستلزم الجبر وقهر العبد ويتوهم أن غلبة آدم كانت من هذا الوجه وليس كذلك، وإنما معناه الإخبار عن إثبات علم الله تعالى بما يكون من أفعال العباد وصدورها عن تقدير سابق منه، فإنَّ القدر اسم لما صدر عن القادر فإذا كان كذلك يكون أفعالهم وأكسابهم ومباشرتهم تلك الأمور عن قصد وتعمد واختيار، فالحجة إنما تلزمهم بها واللائمة إنما تتوجه عليها، وإجماع القول في ذلك أنهما أمران لا ينفك أحدهما عن الآخر أحدهما: بمنزلة الأساس، والآخر: بمنزلة البناء وأما الفاصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه وإنما جهة حجة آدم أن الله علم منه أنه يتناول من الشجرة، فكيف يمكنه أن يرد علم الله فيه؟ وأنه خلق للأرض وأنه لا يترك في الجنة بل ينقل منها إلى الأرض كما قَالَ تَعَالَى قَبْلَ خَلْقِهِ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30] قَالَ: فَلَمَّا لَامَهُ مُوسَى عَنْ نَفْسِهِ قَالَ لَهُ: أَتُلَوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ فَالِلُّومِ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِكَ سَاقِطٌ عَنِّي لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْيِّرَ أَحَدًا بِذَنْبٍ كَانَ مِنْهُ، لِأَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ تَحْتَ الْعِبُودِيَةِ سِوَاءٍ وَإِنَّمَا يَتَجَهَّ اللُّومُ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِذَا كَانَ نِهَاهُ فَبَاشَرَ مَا نِهَاهُ عَنْهُ، قَالَ: وَقَوْلُ مُوسَى وَإِنْ كَانَ فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَبْهَةٌ وَفِي ظَاهِرِهِ تَعْلُقُ بِاحْتِجَاجِهِ بِالسَّبَبِ لَكِنْ تَعْلُقُ آدَمُ بِالْقَدْرِ أَرْجَحُ فَلِهَذَا غَلَبَهُ وَالْغَلْبَةُ تَقَعُ مَعَ الْمَعَارِضَةِ كَمَا تَقَعُ مَعَ الْبَرَهَانِ.

وَقَالَ فِي إِعْلَامِ الْحَدِيثِ نحوه ملخصًا، وزاد: ومعنى قوله فحجج موسى دفع حجته التي ألزمه اللوم بها قَالَ: ولم يقع من آدم إنكار لما صدر منه بل عارضه بأمر دفع به عنه اللوم.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم يتلخص من كلامه مع تطويل في الموضعين دفع الشبهة إلا في دعواه أنه ليس للآدمي أن يلوم آخر مثله على فعل ما قَدَّرَهُ اللَّهُ

عليه ، وإنما يكون ذلك لله تَعَالَى لأنه هو الذي أمره ونهاه وللمعترض أن يقول وما المانع إذا كان ذلك لله أن يباشره من تلقى عن الله من رسله ومن تلقى عن رسله ممن أمر بالتبليغ عنهم.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : إنما غلبه بالحجة لأنه علم من التوراة أن الله تاب عليه ، فكان لومه له على ذلك نوع جفاء كما يقال ذكر الجفاء بعد حصول الصفاء جفاء ؛ ولأن أثر المخالفة بعد الصفح ينمحي حتى كأنه لم يكن فلا يصادف اللوم من اللائم حينئذ محلاً ، انتهى .

وهو محصل ما أجاب به المازري وغيره من المحققين وهو المعتمد ، وقد أنكر القدوري هذا الحديث لأنه صريح في إثبات القدر السابق وتقرير النبي ﷺ لآدم على الاحتجاج به وشهادته بأنه غلب موسى فَقَالَ : لا يصح لأن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يلوم على أمر قد تاب عنه صاحبه وقد قتل هو نفساً لم يؤمر بقتلها ثم قَالَ : رب اغفر لي فغفر له فكيف يلزم آدم على أمر قد غفر له؟ وهو يقتضي أن الاعتذار عن الذنب بالقدر الذي تقدمت كتابته على العبد لا يقبح وكان من عوتب على معصية قد ارتكبها يحتج بالقدر السابق ولو سأنح ذلك لانسد باب القصاص والحدود ولاحتج به كل على ما يرتكبه من الفواحش . هذا يفضي إلى لوازم فظيعة فدل ذلك على أن هذا الحديث لا أصل له ، والجواب من وجوه :

أحدها : أن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ إنما احتج بالقدر على المعصية والظاهر أنه إنما احتج بالقدر على الإخراج لا المخالفة ، فإن محصل لوم موسى إنما هو على الإخراج فكأنه قَالَ : أنا لم أخرجكم وإنما أخرجكم الذي رتب الإخراج على الأكل من الشجرة والذي رتب ذلك قدره قبل أن أخلق فكيف تلومني على أمر ليس لي فيه نسبة إلا الأكل من الشجرة؟ والإخراج المرتب عليه ليس من فعلي كذا قيل ، وهذا الجواب لا يدفع شبهة الجبرية .

ثانيها : أنه ليس لمخلوق أن يلوم مخلوقاً في وقوع ما قدر عليه إلا بإذن من الله ، فيكون الشارع هو اللائم فلما أخذ موسى في لومه من غير إذن من الله له في ذلك عارضه بالقدر فأسكته .

ثالثها: أن الذي فعله آدم اجتمع فيه القدر والكسب والتوبة تمحو أثر الكسب وقد كان الله تاب عليه فلم يبق إلا القدر والقدر لا يتوجه عليه لو؛ لأنه فعل الله ولا يسأل عما يفعل .

ورابعها: ما قال ابن عبد البر أن هذا مخصوص بآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لأن المناظرة وقعت بينهما بعد أن تاب الله عَزَّ وَجَلَّ كما قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَقَّحْءَ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 37] فحسن منه أن ينكر على مُوسَى لومه على الأكل من الشجرة لأنه قد تيب عليه من ذلك وإلا فلا يجوز لأحد أن يقول لمن لومه على ارتكاب معصية كما لو قتل أو زنى أو سرق هذا سبق قلم وقدره الله عليّ قبل أن يخلقني فليس لك أن تلومني عليه فإن الأمة أجمعت على جواز لوم من وقع ذلك منه بل على استحباب ذلك كما أجمعوا على استحباب محمّدة من واطب على الطاعة، قَالَ: وقد حكى ابن وهب في كتاب القدر عن مالك عن يَحْيَى بن سَعِيد أن ذلك كان من آدم بعد أن تيب عليه .

وخامسها: أنه إنما توجّهت الحجة لآدم على مُوسَى؛ لأن مُوسَى لومه بعد أن مات واللوم إنما يتوجه على المكلف ما دام في دار التكليف، فإن الأحكام حينئذ جارية عليه فيلام العاصي ويقام عليه الحد والقصاص وغير ذلك، وأما بعد أن يموت فقد ثبت النهي عن سب الأموات وأن لا تذكروا أمواتكم إلا بخير؛ لأن مرجع أمرهم إلى الله تَعَالَى، وقد ثبت أنه لا تشن العقوبة على من أقيم عليها الحد بل ورد النهي عن التشريب على الأمة إذا زنت وأقيم عليها الحد وإذا كان كذلك فلوم مُوسَى لآدم إنما وقع بعد انتقاله عن دار التكليف، وثبت أن الله تَعَالَى أسقط عنه اللوم فلذلك غلبه بالحجة، وقيل: إن آدم أب وموسى ابن وليس للابن أن يلوم أباه حكاه الْقُرْطُبِيُّ وغيره، ومنهم: من عبّر عنه بأن آدم أكبر منه .

وتعقبه: بأنه بعيد من معنى الحديث ثم هو ليس على عمومه بل يجوز للابن أن يلوم أباه في عدة مواطن، بالجملة أصح الأجوبة الثالث والخامس ولا تنافي بينهما فيمكن أن يمتزج منها جواب واحد وهو أن التائب لا يلام على ما يتوب عليه منه ولا سيما إذا انتقل عن دار التكليف، وقد سلك النَّوَوِيُّ هذا المسلك

فَقَالَ: معنى كلامه آدم أنك يا مُوسَى تعلم أن هذا كتب عليّ قبل أن أخلق فلا بد من وقوعه ولو حرصت أنا والخلّص أجمعون على رد مثقال ذرة منه لم نقدر فلا تلمني فإن اللوم على المخالفة شرعي لا عقلي، وإذا تاب الله عليّ وغفر لي زال اللوم فمن لامني كان محجوجاً بالشرع، لا يقال هذا على العاصي اليوم لو قَالَ هذه المعصية قَدَّرت عليّ فينبغي أن يسقط عني اللوم، لأن هذا العاصي باق في دار التكليف جارية عليه الأحكام من العقوبة واللوم وفي ذلك له ولغيره زجر وعظة ولم يعلم أنه تاب وتيب عليه، فأما آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ فخارج عن دار التكليف مستغن عن الزجر، وقد تيب عليه فلم يكن للومه فائدة، بل فيه إيذاء وتخجيل فلذلك كانت الغلبة له.

وَقَالَ فضل الله التوربشتي: ليس معنى قوله كتبه الله عليّ ألزمني به وإنما معناه أثبته في أم الكتاب قبل أن يخلق آدم، وحكم أن ذلك كائن ثم إن هذه المحاجة إنما وقعت في العالم العلوي عند ملتقى الأرواح ولم تقع في عالم الأسباب، والفرق بينهما أن عالم الأسباب لا يجوز قطع النظر فيه عن الوسائط والاكْتِسَاب بخلاف العالم العلوي فإنه انقطع فيه الاكْتِسَاب وارتفعت الأحكام التكليفية، فلذلك احتج آدم بالقدر السابق، انتهى.

وهو محصل بعض الأجوبة التي تقدم ذكرها، وفي هذا الحديث عدة من الفوائد:

منها: ما قَالَ القاضي عياض: إن فيه حجة لأهل السنة في أن الجنة التي أخرج منها آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ هي جنة الخلد التي وعد المتقون يدخلونها في الآخرة خلافاً لمن قَالَ من المعتزلة وغيرهم: إنها جنة أخرى، ومنهم: من زاد على ذلك فزعم أنها كانت في الأرض، ومنها إطلاق العموم وإرادة الخصوص في قَوْلِهِ: أعطاه علم كل شيء والمراد به كتابه المنزل عليه وكل شيء يتعلق به وليس المراد عمومته؛ لأنه قد أقر للخضر على قوله: وإني على علم من علم الله علّميهِ الله لا تعلمه أنت وقد مضى واضحاً في تفسير سورة الكهف.

ومنها: مشروعية الاحتجاج في المناظرة لإظهار الصواب وطلب الحق

قَالَ سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ⁽¹⁾.

وإباحة التعريض والتوبيخ في أثناء المناظرة ليتوصل إلى ظهور الحجة وأن اللوم على من أيقن وهذا أشد من اللوم على من لم يحصل له ذلك.

ومنها: مناظرة العالم من هو أكبر منه والابن أباه ومحلّ مشروعية ذلك إذا كان لإظهار الحق والازدياد من العلم والوقوف على حقائق الأمور.

ومنها: الاحتجاج لأهل السنة في إثبات القدر وخلق أفعال العباد.

ومنها: أنه يغتفر للشخص في بعض من الأحوال ما لا يغتفر في بعض كحالة الغضب والأسف وخصوصاً ممن طبع على حدّة الخلق وشدة الغضب فإن مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لما غلبت عليه حالة الإنكار في المناظرة خاطب آدم مع كونه والده باسمه مجرداً وخاطبه بأشياء لم يكن ليخاطبه بها في غير تلك الحالة ومع ذلك فأقرّه على ذلك وعدل إلى معارضته فيما أبداه من الحجة في دفع شبهته واللّه تَعَالَى أعلم.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرج مسلم في القدر أيضاً، وأبو داود في السنة، والنسائي في التفسير، وابن ماجة في السنة.

(قَالَ سُفْيَانُ) هو ابن عيينة وفي رواية أبي الوقت وَقَالَ بَوَاو العطف على قوله: حفظناه من عمرو فهو موصول.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية الحُمَيْدِيّ: وحدثنا بالواو (أَبُو الزِّنَادِ) عَبْدُ اللَّهِ بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ)، قيل: أخطأ من زعم أن هذا الطريق معلق، وقد أخرجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ منفرداً بعد أن ساق طريق طاوس عن جماعة سردها الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ عَنْ سُفْيَانَ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي الْقَاسِمُ يَعْنِي ابْنَ زَكْرِيَّا نَا إِسْحَاقَ بْنَ حَاتِمِ الْعَلَّافِ، نَا سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرٍو مِثْلَهُ سَوَاءٌ سَوَاءٌ، وَزَادَ: قَالَ: وَحَدَّثَنِي سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهِ.

12 - باب لا مانع لما أعطى الله

6615 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ، إِلَى الْمُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ مَا سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ خَلْفَ الصَّلَاةِ، فَأَمَلَى عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ خَلْفَ الصَّلَاةِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ،»

12 - باب لا مانع لما أعطى الله

(باب لا مانع لما أعطى الله) ويروى: لما أعطاه الله، وهذا اللفظ منتزع من معنى الحديث الذي أورده وأما لفظه فهو طرف من حديث معاوية أخرجه مالك ولمح المصنف بذلك إلى أنه بعض حديث الباب.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) بكسر السين المهملة وبالنونين العوفي، قَالَ: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضم الفاء عبد الملك بن سليمان وفليح لقبه، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدَةُ) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة (ابْنُ أَبِي لُبَابَةَ) بضم اللام وتخفيف الموحدة الأسدي الكوفي سكن دمشق (عَنْ وَرَادٍ) بفتح الواو وتشديد الراء (مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ) وكاتبه أنه (قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ) أي: ابن أبي سفيان (إِلَى الْمُغِيرَةِ) أي: ابن شُعْبَةَ: (اَكْتُبْ إِلَيَّ) بتشديد الياء (مَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: بما (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ خَلْفَ الصَّلَاةِ) المكتوبة، (فَأَمَلَى عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ) بفتح الهمزة واللام بينهما ميم ساكنة وعليّ بتشديد الياء.

(قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ خَلْفَ الصَّلَاةِ) المكتوبة: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ) ذكره بعد استفادة الحصر من الذي قبله وهو لا إله إلا الله تأكيداً مع ما فيه من تكثير حسنات الذاكِر.

(اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ) أي: لما أردت إعطائه وإلا فبعد الإعطاء من كل أحد لا مانع له إذ الواقع لا يرتفع.

(وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ) ما: موصولة، وجملة أعطيت: صلتها، والعائد: محذوف، أي: لما أعطيته، وَقَالَ فِي الْعِدَّة: ولا مانع: اسم نكرة مبني مع لا

وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُهُ: أَنَّ وَرَّادًا، أَخْبَرَهُ بِهَذَا ثُمَّ وَقَدْتُ بَعْدُ إِلَى مُعَاوِيَةَ، فَسَمِعْتُهُ: يَأْمُرُ النَّاسَ بِذَلِكَ الْقَوْلِ⁽¹⁾.

وخبر لا لاستقرار المتعلق به المجرور، والخبر محذوف وجوبًا على لغة بني تميم ووافقهم كثير من الحجازيين فيتعلق حرف الجر بمانع.

(وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ) بفتح الجيم فيهما على المشهور وهو ما جعل الله للإنسان من الحظوظ الدنيوية، ومنك: يتعلق بينفع، أي: لا ينفع صاحب الحظ من عذابك حظه وإنما ينفعه عمله الصالح، وكلمة من تسمى بدلية كقوله تَعَالَى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: 38] أي: بدل الآخرة والمعنى هنا: المحظوظ لا ينفعه حظه بذلك، أي: بدل طاعتك. وَقَالَ الرَّاعِبُ: قيل أراد بالجدّ أبا الأب، أي: لا ينفع أحدًا نسبه.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: منهم من رواه بالكسر وهو الاجتهاد، أي: لا ينفع ذا الاجتهاد منك اجتهاده إنما ينفعه رحمتك.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى في الصلاة في باب: الذكر بعد الصلاة، وقد أَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي الاعتصام، وفي الرقاق، والدعوات وغيرها.

(وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج: (أَخْبَرَنِي عَبْدُهُ⁽²⁾) أي: ابن أبي لبابة: (أَنَّ وَرَّادًا) مولى المغيرة، (أَخْبَرَهُ بِهَذَا) الحديث قَالَ عبدة (ثُمَّ وَقَدْتُ) من الوفود وهو قصد الأمراء بالزيارة يقال: وفد يفد فهو وافد.

(بَعْدُ) مبني على الضم، أي: بعد أن سمعته من وراذ.

(إِلَى مُعَاوِيَةَ) هو ابن أبي سُفْيَانَ لما كان في الشام حاكمًا.

(فَسَمِعْتُهُ: يَأْمُرُ النَّاسَ بِذَلِكَ الْقَوْلِ) وهو لا إله إلا الله إلى آخره.

وهذا التعليق وصله أَحْمَدُ ومسلم من طريق ابن جريج، والمقصود من هذا التعليق: التصريح بأن وراذ أخبر به عبدة؛ لأنه وقع في الرواية الأولى بالعننة.

(1) أطرافه 844، 1477، 2408، 5975، 6330، 6473، 7292 - تحفة 11535.

(2) بالإنفراد.

13 - باب مَنْ تَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنْ دَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ (١) مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴿٢﴾ [الفلق: 1-2]

6616 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ،»

13 - باب مَنْ تَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنْ دَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ

(باب من تَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنْ دَرَكِ الشَّقَاءِ) الدرك بفتح الدال والراء: التبعة، والشقاء بالفتح والمد الشدة: والعسر وهو يتناول الدينية والدنيوية.

(وَسُوءِ الْقَضَاءِ) أي: المقضي إذ حكم الله كله حسن.

(وقوله تَعَالَى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ (١)) أي: الصبح أو الخلق، أو هو

واد في جهنم، أو جب فيها.

(﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ (٢)) أي: الشيطان خاصة؛ لأن الله تَعَالَى لم يخلق

خلقاً أشَرَّ منه، وقيل: جهنم وما خلق فيها، وقيل: عام، أي: من شر كل ذي شر خلقه الله، وما: موصولة، والعائد: محذوف، أو: مصدرية ويكون الخلق بمعنى المخلوق، وقرأ بعض المعتزلة الذين يرون: أن الله لم يخلق الشر من شر بالتنوين ما خلق على النفي وهي قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل.

وهذه السورة دالة على أن الله تَعَالَى خلق كل شيء ففي ذكرها الرد على من زعم أن العبد يخلق فعل نفسه، لأنه لو كان الشر المأمور بالاستعاذة منه مخلوقاً لفاعله لما كان للاستعاذة بالله منه معنى؛ لأنه لا يصح التعوذ إلا بمن قدر على إزالة ما استعيذ به منه.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ

سُمَيٍّ) بضم السين المهملة وفتح الميم وتشديد التحتية مولى أبي بكر المخزومي، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السمان، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ») بفتح الجيم وسكون الهاء وهو الحالة التي يختار عليها الموت، وقيل: هو قلة المال وكثرة العيال.

وفي التوضيح: جهد البلاء أقصى ما يبلغ.

وَدَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءَ الْقَضَاءِ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ⁽¹⁾.

14 - باب: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: 24]

6617 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ،

(وَدَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءَ الْقَضَاءِ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ) وهي فرح العدو ببلية تنزل بمن يعاديه.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى في كتاب الدعوات في باب: التعوذ من جهد البلاء.

14 - باب: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: 24]

(باب: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾) وأوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

قال الواحدي: حكاية عن ابن عباس والضحاك: يحول بين المرء الكافر وطاعته ويحول بين المطيع ومعصيته، وعن سعيد بن جبير معناه: يحول بين الكافر وأن يؤمن وبين المؤمن وأن يكفر، وعن مجاهد: يحول بين المرء وقلبه فلا يعقل ولا يدري ما يعمل، وقيل: السعيد من أسعده الله والشقي من أضله الله والقلوب بيد الله يقلبها كيف شاء.

وَقَالَ السُّدِّيُّ: يحول بين الإنسان وقلبه فلا يستطيع أن يؤمن ولا أن يكفر.

وَقَالَ الرَّاعِبُ: المراد أنه يلقي في قلب الإنسان ما يصرفه عن مراده بحكمة تقتضي ذلك، والغرض من هذه الترجمة الإشارة إلى أن الله خالق لجميع كسب العباد من الخير والشر، وأنه قادر على أن يحول بين الكافر والإيمان ولم يقدره إلا على ضده وهو الكفر، وعلى أن يحول بين المؤمن والكفر وأقدره على ضده وهو الإيمان، وفعل الله عدل فيمن أضله؛ لأنه لم يمنعه حقاً وجب عليه وخلقهم على إرادته لا على إرادتهم وكان ما خلق فيهم من قوة الهداية والتوفيق على وجه التفضل.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ) المروزي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو

أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَثِيرًا مِمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ: «لَا وَمَقْلَبِ الْقُلُوبِ»⁽¹⁾.

6618 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ، وَبِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنِ صَيَّادٍ: «حَبَّأْتُ لَكَ خَبِيئًا»

ابن المبارك المروزي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف، (عَنْ سَالِمٍ) هو المحفوظ وهو سالم ابن ابن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكذا قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ: وشذ النزيل فَقَالَ: عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ بَدَلَ سَالِمٍ، (عَنْ أَبِيهِ، (عَبْدُ اللَّهِ) أَي: ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: كَثِيرًا مِمَّا) نَصَبَ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَي: يَحْلِفُ كَثِيرًا مَا (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ) مِنْ أَلْفَاظِ الْحَلْفِ: (لَا) فِيهِ حَذْفٌ نَحْوُ: لَا أَفْعَلُ وَلَا أَتْرَكَ (وَمَقْلَبِ الْقُلُوبِ) أَي: وَحَقِّ مَقْلَبِ الْقُلُوبِ وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، أَي: مَقْلَبُ أَعْرَاضِهَا وَأَحْوَالِهَا مِنَ الْإِرَادَةِ وَغَيْرِهَا إِذْ حَقِيقَةُ الْقَلْبِ لَا تَنْقَلِبُ، وَفِيهِ: دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَعْمَالَ الْقُلُوبِ مِنَ الْإِرَادَاتِ وَالِدَوَاعِي وَسَائِرِ الْأَعْرَاضِ بَخَلَقِ اللَّهِ تَعَالَى كَأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّوْحِيدِ، وَالْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْإِيمَانِ، وَالنَّسَائِيُّ فِيهِ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْكُفَرَاتِ.

و(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ) الْمُرُوزِيُّ سَكَنَ عَسْقَلَانَ، (وَبِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بِكسر الموحدة وسكون المعجمة السخيتاني المروزي، (قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ الْمُرُوزِيُّ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابْنُ شَهَابٍ، (عَنْ سَالِمٍ) هُوَ ابْنُ عُمَرَ، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنِ صَيَّادٍ) اسْمُهُ صَافٍ: («حَبَّأْتُ لَكَ خَبِيئًا») بفتح المعجمة وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: خَبَأَ بِسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ مِنْ غَيْرِ تَحْتِيَّةٍ.

قَالَ: الدُّخُّ، قَالَ: «اِخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ» قَالَ عُمَرُ: ائْذَنْ لِي فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، قَالَ: «دَعُهُ، إِنْ يَكُنْ هُوَ فَلَا تُطِيقُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»⁽¹⁾.

(قَالَ) أي: ابن الصياد: هو (الدُّخُّ) بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة أراد أن يقول: الدخان فلم يستطع أن يقول ذلك تأملاً على عادة الكهان من اختطاف بعض الكلمات من أوليائهم من الجن.

(قَالَ) ﷺ له خطاب زجر وإهانة: (اِخْسَأْ) بالخاء المعجمة والهمزة الساكنة بينهما سين مهملة مفتوحة أي: اسكت صاغراً مطروداً، ويقال: خسأ الكلب إذا بعد واخسأ أمر منه.

(فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ) بالعين المهملة، ويروى بحذف الواو تخفيفاً أو بتأويل لن بلم، والجزم بلن لغة حكاها الكسائي.

(قَالَ عُمَرُ) أي: ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ (ائْذَنْ لِي فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، قَالَ) ﷺ: (دَعُهُ) أي: اتركه، (إِنْ يَكُنْ هُوَ) أي: الدجال وهي رواية الكُشْمِينِيِّ وهو المختار عند أهل العربية، وَفِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ: إِنْ يَكُنْ بِهِاءٍ ضَمِيرٌ مُتَصِلٌ وَفِيهِ رَدٌ عَلَى مَنْ بَالِغٌ فِي مَنَعِهِ فِي خَبَرِ كَانَ.

(فَلَا تُطِيقُهُ) أي: لا تطيق قتله؛ لأنه إِنْ كَانَ سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ يَخْرُجُ وَيَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ فَإِنَّهُ تَعَالَى لَا يَقْدِرُ عَلَى قَتْلِ مَنْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ سَيَحْيِي إِلَى أَنْ يَفْعَلَ مَا يَفْعَلُ إِذْ لَوْ أَقْدَرُكَ عَلَى ذَلِكَ لَكَانَ فِيهِ انْقِلَابٌ عِلْمِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مَنْزَهُ عَنِ ذَلِكَ قَالَه ابْنُ بَطَالٍ، وَفِي الْجَنَائِزِ فَلَنْ تَسَلِّطَ عَلَيْهِ بِالْجَزْمِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَجْزَمُ بِلْنٍ. (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ) قِيلَ: كَانَ يَدْعِي النُّبُوَّةَ فَلَمْ لَا يَكُنْ قَتْلُهُ خَيْرًا.

وأجيب: بأنه كان غير بالغ أو كان في مهادته أيام اليهود وكان من حلفائهم، وأما امتحانه ﷺ بالخبيء فلاظهار بطلان حاله للصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَنْ مَرَّتَبَتُهُ لَا تَتَجَاوَزُ عَنِ الْكُهَانَةِ.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: إِنْ يَكُنْ هُوَ إِلَى آخِرِهِ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ فِي بَابٍ: إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ هَلْ يَصَلِّي عَلَيْهِ.

15 - باب: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: 51]: قَضَى

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يَقْتَنِينَ﴾ [الصفات: 162]: بِمُضِلِّينَ إِلَّا مَنْ كَتَبَ اللَّهُ.....

15 - باب: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: 51]: قَضَى

(باب) يذكر فيه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ (أي: قَضَى) لنا وهو أحد معانيه، وبه جزم الطَّبْرِيُّ في تفسيره.

قَالَ الرَّاعِبُ: ويعبر بالكتابة عن القضاء والمعنى كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: 68] أي: ما قدره، ومنه: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ [الأنعام: 12] وقوله: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ يعني: ما قدره وقضاه، أي: من خير أو شر كما قدر في الأزل وكتب في اللوح المحفوظ، ولنا مفيدة معنى الاختصاص كأنه قيل: لن يصيبنا إِلَّا ما اختصنا الله بإثباته وإيجابه.

وَقَالَ الرَّاعِبُ: وعبر بقوله لنا ولم يعبر بقوله علينا تنبيها على أن الذي يصيبنا نَعْدَهُ نعمة لا نقمة، ويؤيده الآية التي تليها حيث قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبُّصُوكُمْ إِنَّا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: 52] وقد تقدم في تفسيره أن المراد الفتح أو الشهادة وكل منهما نعمة، وأشار بهذه الآية إلى أن الله تعالى أعلم عباده أن ما يصيبهم في الدنيا من الشدائد والمحن والضيق والخصب والجذب أن ذلك كله فعل الله تعالى يفعل من ذلك ما يشاء لعباده وابتليهم بالخير والشر، وذلك كله مكتوب في اللوح المحفوظ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وقد قيل إن هذه الآية وردت فيما أصاب العباد من أفعال الله التي اختص بها دون خلقه ولم يقدرهم على كسبها دون ما أصابوه مكتسبين له مختارين.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والصواب التعميم وأن ما يصيبهم باكتسابهم واختيارهم هو مقدور لله تعالى وعن إرادته وقع، والله تعالى أعلم.

(قَالَ مُجَاهِدٌ) هو ابن جبر في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا آتَاكَ عَلَيْهِ بَقَتَيْنِ﴾ [١٦٦] إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ [١٦٦] [الصفات: 162-163].

(﴿بَقَتَيْنِ﴾) أي: ما آتاه عليه (بِمُضِلِّينَ إِلَّا مَنْ كَتَبَ اللَّهُ) عليه في السابقة.

أَنَّهُ يَصْلَى الْجَحِيمَ ﴿قَدَّرَ فَهْدَى﴾ [الأعلى : 3]: «قَدَّرَ الشَّقَاءَ وَالسَّعَادَةَ، وَهَدَى الْأَنْعَامَ لِمَرَاتِعِهَا».

(أَنَّهُ يَصْلَى الْجَحِيمَ) أي: يدخل النار، وهذا التعليق وصله عبد بن حميد بمعناه من طريق إسرائيل، عن منصور في هذه الآية قَالَ: لا تفتنون إلّا من كتب عليه الضلالة، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ من تفسير ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من رواية علي بن أبي طلحة عنه بلفظ: لا تَضَلُّونَ أَنْتُمْ ولا أَضِلُّ مِنْكُمْ إلّا من قضيت عليه أنه صالي الجحيم، ومن طريق حميد سألت الحسن فَقَالَ: ما أَنْتُمْ عليه بمضللين إلّا من قضيت عليه أنه صالي الجحيم، ومن طريق عمر بن عبد العزيز قَالَ في تفسير هذه الآية: أَنْكَ والآلهة التي تعبدونها لستم بالذي تفتنون عليها إلّا من قضيت أنه سيصلى الجحيم.

وَقَالَ مجاهد أيضًا في تفسير قوله تَعَالَى: ﴿الَّذِي﴾ [الأعلى : 2].

(﴿قَدَّرَ فَهْدَى﴾) أي: «قَدَّرَ الشَّقَاءَ وَالسَّعَادَةَ، وَهَدَى الْأَنْعَامَ لِمَرَاتِعِهَا» وصله الفُريَّابِيُّ عن ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدَّرَ فَهْدَى﴾ قَدَّرَ لِلْإِنْسَانِ الشَّقَاةَ وَالسَّعَادَةَ وَهَدَى الْأَنْعَامَ لِمَرَاتِعِهَا وتفسير مجاهد هذا للمعنى لا لللفظ وهو كقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾، وقيل: قَدَّرَ أَقْوَاتَهُمْ وَأَرْزَاقَهُمْ وَهَدَاهُمْ لِمَعَاشِهِمْ إِنْ كَانُوا أَنْسَاءً، وَلِمَرَاعِيهِمْ إِنْ كَانُوا وَحْشًا، وعن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والسدي ومقاتل والكلبي في قَوْلِهِ: ﴿قَدَّرَ فَهْدَى﴾ قَالَ: عَرَفَ خَلْقَهُ كَيْفَ يَأْتِي الذِّكْرَ الْأُنْثَى كَمَا قَالَ فِي طه: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه : 50] أي: الذِّكْرَ لِلْأُنْثَى.

وَقَالَ عطاء: جعل لكل دابة ما يصلحها وهداها إليه، وقيل: قَدَّرَ فَهْدَى قَدَّرَ لكل حيوان ما يصلحها فهداه إليه فعرفه وجه الانتفاع به.

يقال: إِنْ الْأَفْعَى إِذَا أَتَتْ عَلَيْهَا أَلْفُ سَنَةٍ عَمِيتَ وَقَدْ أَلْهَمَهَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ مَسَحَ الْعَيْنَيْنِ بَوْرَقَ الرَّازِيَانِجِ الْغُضْ يَرُدُّ إِلَيْهَا بَصَرَهَا فربما كانت في برية بينها وبين الريف مسيرة أيام فتطوي تلك المسافة على طولها وعمائها حتى تهجم في بعض البساتين على الرَازِيَانِجِ لا تخطئها فتحكّ بها عينيها فترجع باصرة بإذن الله تَعَالَى. وهدايات الإنسان إلى مصالحه من أغذيته وأدويته وأمور دنياه ودينه،

6619 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ،

وإلهامات البهائم والطيور وهوام الأرض ثابتة واسعة، فسبحان ربي الأعلى وبحمده، قَالَ الراغب: هداية الله عَزَّ وَجَلَّ لِلْخَلْقِ أَرْبَعَةٌ أَضْرِبُ:

الأولى: إنعامه لكل أحد بحسب احتماله وإليها أشار بقوله تَعَالَى: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: 50].

والثانية: الدعاء على السنة الأنبياء وإليها أشار بقوله تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: 73].

والثالثة: التوفيق الذي يختص به من اهتدى وإليها أشار بقوله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: 11] وقوله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ أَهْدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [مُحَمَّد: 17].

والرابعة: الهداية في الآخرة إلى الجنة وإليها أشار بقوله تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: 43].

وَقَالَ: وهذه الهدايات الأربع مرتبة فإن من لا تحصل له الأولى لا تحصل له الثانية، ومن لا تحصل له الثانية لا تحصل له الثالثة، ومن لا تحصل له الثالثة لا تحصل له الرابعة، ولا تحصل الرابعة إلا لمن حصلت له الثالثة، ولا تحصل الثالثة إلا لمن حصلت له الثنتان قبلها، وقد تحصل الأولى دون الثانية، والثانية دون الثالثة، الإنسان لا يهدي أحداً إلا بالدعاء وتعريف الطرق دون بقية الأنواع المذكورة وإلى ذلك أشار بقوله جل ذكره: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: 52] وإلى بقية الهدايات أشار بقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: 56].

(حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) أي: ابن راهويه (الْحَنْظَلِيُّ) بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة بينهما نون ساكنة نسبة إلى حنظلة بن مالك بن زيد منات بن تميم بطن عامتهم بالبصرة: (أَخْبَرَنَا النَّضْرُ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة هو ابن شميل بضم الشين المعجمة قَالَ: (حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ) بضم الفاء وتخفيف الراء وبعد الألف فوقية المروزي، ثم البَصْرِيُّ واسم أبي الفرات:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الطَّاعُونَ، فَقَالَ: «كَانَ عَذَابًا يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، فَجَعَلَهُ اللَّهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، مَا مِنْ عَبْدٍ يَكُونُ فِي بَلَدٍ يَكُونُ فِيهِ، وَيَمْكُثُ فِيهِ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَلَدِ، صَابِرًا مُحْتَسِبًا، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُصِيبُهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ»⁽¹⁾.

عَمَرُو، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ) بضم الموحدة وفتح الراء مصغر الأسلمي قاضي مرو، (عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ) بفتح التحتية والميم بينهما عين ساكنة قاضي مرو أَيْضًا، (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الطَّاعُونَ) قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هُوَ الْوَبَاءُ.

وَقَالَ الدَّاوُودِي: إِنَّهُ حَبِ نَبْتٍ فِي الْأَرْفَاعِ.

وقيل: هو بثر مؤلم جدًا يخرج غَالِبًا فِي الْآبَاطِ مع اسوداد حواليه وخفقان القلب.

(فَقَالَ) ﷺ: (كَانَ) أَي: الطَّاعُونَ (عَذَابًا يَبْعَثُهُ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ (عَلَى مَنْ يَشَاءُ) مِنْ عِبَادِهِ، (فَجَعَلَهُ اللَّهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ) أَي: سبب الرحمة لهم لتضمنه مثل أجر الشهداء.

(مَا مِنْ عَبْدٍ يَكُونُ فِي بَلَدٍ) بفتح اللام، وفي اليونينية: بلدة يسكونها وهاء تأنيث آخره (يَكُونُ فِيهِ) أَي: فِي الْبَلَدِ أَوْ فِيهَا، (وَيَمْكُثُ فِيهِ) أَوْ فِيهَا (لَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِينِيِّ: فَلَا (يَخْرُجُ مِنَ) الْبَلَدِ وَ(الْبَلَدِ) حال كونه (صَابِرًا) عَلَى مَا يُصِيبُهُ (مُحْتَسِبًا) أَجْرَهُ عِنْدَ اللَّهِ.

(يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُصِيبُهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ) وَقَدَّرَهُ فِي الْأَزْلِ (إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ) وَإِنْ لَمْ يَصِبْهُ طَعَن.

ومطابقة الحديث للترجمة في آخره، ورجال الحديث كلهم مروزيون إلا طرفيه البُخَارِيُّ وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقد مضى الحديث في التفسير، وفي ذكر بني إسرائيل، وفي الطب، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الطَّب.

16 - باب: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: 43]،
﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [الزمر: 57]

16 - باب: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: 43]،
﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [الزمر: 57]

(باب) يذكر فيه : ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ﴾ (اللام في نهدي لتأكيد النفي، وأن وما في حيزها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف، وجواب لولا مدلول عليه بقوله : ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْدِيَ﴾ تقديره : لولا هداية الله لنا موجودة لشقينا أو ما كنا مهتدين، وقد دلت على أن المهتدي من هداه الله وأن من لم يهده الله لم يهتد، ومذهب المعتزلة أن كل ما فعله الله في حق الأنبياء والأولياء من أنواع الهداية والإرشاد فقد فعله في حق جميع الكفار والفساق وإنما حصل الامتياز بين المؤمن والكافر والمحق والمبطل بسعي نفسه واختيار نفسه فكان يجب عليه أن يحمد نفسه ؛ لأنه هو الذي حصل لنفسه الإيمان وهو الذي أوصل نفسه إلى درجات الجنة خلّصها من دركات النيران فلما لم يحمد نفسه البتة إنما حمد الله تَعَالَى علمنا أن الهادي ليس إلا الله تَعَالَى، وقوله تَعَالَى : ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ أي : أعطاني الهداية ﴿لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ أي : من الذين يتقون الشرك وهاتان الآيتان وكذا حديث الباب نص على أن الله تَعَالَى انفرد بخلق الهدى والضلال وأنه أقدر العباد على اكتساب ما أراد منهم من إيمان وكفر وأن ذلك ليس بخلق للعباد كما زعمت القدرية.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ : وَهَذَا الْكَافِرُ أَعْرَفَ بِالْهُدَايَةِ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ وَكَذَا أُولَئِكَ الْكَفَرَةُ الَّذِينَ قَالُوا لِأَتْبَاعِهِمْ : ﴿لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهْدَيْنَكُمُ﴾ [إِبْرَاهِيم : 21] يَقُولُونَ : لَوْ وَفَقْنَا اللَّهَ لِلْهُدَايَةِ وَأَعْطَانَا الْهُدَى لَدَعَوْنَاكُمْ إِلَيْهِ وَلَكِنْ عَلِمْنَا مِنْ اخْتِيَارِ الضَّلَالَةِ وَالْغَوَايَةِ فَخَذَلْنَا وَلَمْ يَوْفَقْنَا وَالْمَعْتَزَلَةُ يَقُولُونَ بَلْ هَدَاهُمْ وَأَعْطَاهُمْ التَّوْفِيقَ لَكِنْهُمْ لَمْ يَهْتَدُوا .

والحاصل : أَنَّ عِنْدَ اللَّهِ لَطْفًا مَنْ أَعْطَى ذَلِكَ اهْتَدَى وَهُوَ التَّوْفِيقُ وَالْعَصْمَةُ، وَمَنْ لَمْ يَعْطِهِ ضَلَّ وَغَوَى وَكَانَ اسْتِجَابَهُ وَتَضْيِيعَهُ الْحَقَّ بَعْدَمَا مَكَّنَ مِنْ تَحْصِيلِهِ

6620 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ هُوَ ابْنُ حَارِثٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدَقِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ، وَهُوَ يَقُولُ:
 وَاللَّهِ لَوْ لَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا ضُمْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
 فَأَنْزَلَنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَا قَيْنَا
 وَالْمُشْرِكُونَ قَدْ بَعَّغُوا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةَ أَبِينَا»⁽¹⁾

لذلك، والحاصل من مذهب أهل السنة: أنه تعالى أقدر العباد على اكتساب ما أراد منهم كما تقدم.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم (هُوَ ابْنُ حَارِثٍ) بالحاء المهملة والزاي، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِي، (عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدَقِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ) من حفر الخندق، (وَهُوَ يَقُولُ) رجز من كلام عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ.

(وَاللَّهِ لَوْ لَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا ضُمْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
 فَأَنْزَلَنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَا قَيْنَا)
 أي: العدو.

(وَالْمُشْرِكُونَ قَدْ بَعَّغُوا عَلَيْنَا) أي: ظلموا.

(إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةَ أَبِينَا) بالموحدة أي: الفرار، ويروى: أتينا من الإتيان والصحيح هو الأول.

ومطابقة الحديث للترجمة في قَوْلِهِ: وَاللَّهُ لَوْ لَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا، وقد مضى الحديث في الجهاد في باب: حفر الخندق.

خاتمة:

قد اشتمل كتاب القدر من الأحاديث المرفوعة على تسعة وعشرين حديثاً، المعلق منها: ثلاثة، والبقية: موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى: اثنان

وعشرون والخالص سبعة، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي سعيد: ما استخلف من خليفة.

وحديث ابن عُمر: لا ومقلب القلوب.

وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خمسة آثار، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قد وقع الفراغ من تنميق القطعة السابعة والعشرين من شرح صحيح الإمام البُخَارِيِّ، عليه رحمة ربه الباري، على يد جامعها الفقير إلى عناية ربه القدير، أبي مُحَمَّد عَبْدَ اللَّهِ بن مُحَمَّد المدعو بيوسف أفندي زاده، جعل الله الهدى والتقى زاده، يوم الأربعاء غرة شهر رمضان المبارك المنتظم في سلك شهور السنة الستين بعد المائة والألف من تاريخ الهجرة من يأخذ العفو ويأمر بالعرف، عليه من الصلوات أزكاها، ومن التحيات أوفأها، ورضي الله عن آله وأصحابه أجمعين، ويتلوه القطعة الثامنة والعشرون المبتدأة بكتاب الأيمان والنذور يسر الله تعالى إتمامها وإتمام ما يتلوها إلى آخر الكتاب بحرمة النبي والآل والأصحاب.

83 - كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ

الْإِيمَانُ: بفتح الهمزة، جمع: يمين، واليمين خلاف اليسار، وهو القوة

(1) الْإِيمَانُ بفتح الهمزة، جمع: يمين، وأصل اليمين في اللغة: اليد، وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه، وعرفت شرعاً بأنها تأكيد الشيء بذكر اسم أو صفة لله تعالى، وهذا أخصر التعاريف وأقربها كذا في الفتح، وفي «الدر المختار»: اليمين لغة القوة، وشرعاً: عبارة عن عقد قوي به عزم الحالف على الفعل أو الترك، فدخل التعليق، فإنه يمين شرعاً، اهـ. وقال الموفق: الإيمان تنقسم خمسة أقسام:

أحدها: واجب، وهي التي ينجي بها إنساناً معصوماً من الهلكة، والثاني: مندوب، وهو الذي تتعلق به مصلحة من إصلاح بين متخاصمين، أو إزالة حقد عن قلب مسلم عن الحالف أو غيره، أو دفع شر، الثالث: المباح مثل الحلف على فعل مباح أو تركه، الرابع: المكروه، وهو الحلف على فعل مكروه أو ترك مندوب، الخامس: المحرم، وهو الحلف الكاذب، ومن هذا القسم الحلف على فعل معصية أو ترك واجب، اهـ.

والنذور جمع نذر، مصدر نذر بفتح الذال ينذر بضمها وكسرهما، وهو لغة الوعد بخير أو شر، قال الراغب: النذر أن توجب على نفسك ما ليس بواجب لحدوث الأمر، وقال الحافظ: أصله الإنذار بمعنى التخويف، وعرفه بأنه إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر، اهـ. وقال الموفق: النذر سبعة أقسام:

أحدها: نذر اللجاج والغضب، وهو الذي يخرج مخرج اليمين للحث على فعل شيء أو المنع منه غير قاصد به النذر ولا القرية، وحكمه حكم اليمين، والثاني: نذر طاعة وتبرر، فهذا يلزم الوفاء به، وهو على ثلاثة أنواع كما بسط في «الأوجز»، وعندنا الحنفية يصح النذر، بما له أصل في الواجبات، والثالث: النذر المبهم، وهو أن يقول: لله عليّ نذر تجب فيه الكفارة عند أكثر أهل العلم، ولا أعلم فيه مخالفاً إلا الشافعي، قال: لا ينعقد نذره ولا كفارة فيه، وحكى الباجي: فيه الاختلاف عند الشافعية، الرابع: نذر المعصية، فلا يحل الوفاء به إجمالاً، ويجب على الناذر كفارة بيمين، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وروي عن أحمد ما يدل على أنه لا كفارة عليه، وهو مذهب مالك والشافعي، والخامس: نذر المباح كلبس الثوب، فهذا يتخير الناذر فيه بين فعله فيبر بذلك وإن شاء تركه وعليه كفارة يمين، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة لا ينعقد نذره، السادس: نذر الواجب كالصلاة، فقال أصحابنا لا ينعقد نذره، وهو قول أصحاب الشافعي والحنفية والمالكية، وقال الموفق: ويحتمل أن يكون =

أيضًا، قال الله تعالى: ﴿لَا خَذَنًا مِنْهُ يَأْمِينٌ﴾ [الحاقة: 45] أي: بالقوة والقدرة، وأطلقت على الحلف في الشرع وهو تقوية أحد طرفي الخبر بالمقسم به، وقال الكرمانى: اليمين تحقيق ما لم يجب وجوده بذكر الله تعالى، وإنما أطلقت عليه؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه.

وقيل: لأن اليد اليمنى من شأنها حفظ الشيء فسمى الحلف بذلك لحفظ المحلوف عليه، ويسمى المحلوف عليه يمينًا لتلبسه بها، ويجمع اليمين أيضًا على أيمن كرغيف وأرغف، ويسمى النية أيضًا، وقد تعرف بأنه تحقيق الأمر المحتمل أو توكيده بذكر اسم أو صفة لله، قيل وهذا خص التعاريف وأقربها هذا أن قصد اليمين الموجبة للكفارة، وإلا فيزاد أو ما أقيم مقامه ليدخل نحو الحلف بالطلاق والعتاق وهو فيه حث أو منع أو تصديق وخرج بالتحقيق لغو اليمين بأن سبق لسانه إلى ما لم يقصده بها أو إلى لفظها، كقوله حال غضبه أو صلة كلامه: لا والله تارة، وبلى والله أخرى، وبالمحتمل غيره كقوله: والله لأموتن أو لأصعد السماء، فليس بيمين لامتناع الحسن فيه بذاته بخلاف والله لأصعدن السماء فإنه يمين تلزم به الكفارة.

والنذور: جمع نذر وأصله الإنذار بمعنى التخويف وهو الوعد بخير أو شر، وشرعًا: التزام قرينة غير لازمة بأصل الشرع، وزاد بعضهم مقصودة.

وقال الراغب: إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر، ومنهم قال: أن يلزم نفسه بشيء تبرعًا من عبادة أو صدقة، أو نحوهما.

وأما قوله ﷺ: «من نذر أن يعصي الله فلا يعصه» فإنما سماه نذرًا باعتبار الصورة، كما قال في الخمر وبائعها مع بطلان البيع، ولذا قال في الحديث الآخر: «لا نذر في معصية».

= يمينًا؛ لأن النبي ﷺ سمي النذر يمينًا.

السابع: نذر المستحيل، فهذا لا ينعقد، ولا يوجب شيئًا كندرم الصوم الأمس، وعقد الباب في صحيح المذهب أن النذر كاليمين وموجه موجهها إلا في لزوم الوفاء به إذا كان قرينة وأمكنه فعله، انتهى ما في «الأوجز» ملخصًا. وبسط فيه أيضًا في موضع آخر الكلام على النذر المعلق وأنواعه واختلاف الأئمة فيها.

1 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ⁽¹⁾:

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: 89]

1 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: 89]

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ﴾) وفي بعض النسخ: قول الله تعالى بدون ذكر لفظ: باب ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ مصدر لغا يلغو، والباء فيه متعلقة بـيؤاخذكم، ومعناه السببية، واللغو الساقط الذي لا يعتد به في الإيمان، كقول الرجل في عرض حديثه: لا والله، وبلى والله من غير قصد إليها، وهو مذهب الشافعي قال الراغب: المراد به في الإيمان ما يورد من غير روية فيجري مجرى اللف وهو صوت العصافير، وقيل: هو أن يحلف على شيء يظن أنه صادق، ثم يظهر أنه خلاف ذلك، وبه قال أبو حنيفة، وقيل: هو في الزل، وقيل: في المعصية، وقيل: في الغضب، وقيل: في النسيان، والمعنى لا يعاقبكم بلغو اليمين الذي يحلفه أحدكم، ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾، أي: بتعقيدكم الإيمان، وبما صمتم عليها وهو توثيقها، وقرئ بتشديد وقصدتموها القاف وتخفيفها، والعقد في الأصل: الجمع بين أطراف الشيء، ويستعمل في الأجسام، ويستعار للمعاني نحو: عقد البيع، وعن عطاء: معنى

(1) قال الكاندهلوي: ترجم البخاري بهذه الآية التي في سورة (المائدة)، وسيعيد الترجمة بعد اثني =

عقدتم الأيمان أكّدتم، والمعنى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم إذا حنثتم فحذف وقت المؤاخذه؛ لأنه كان معلوماً عندهم أو نكثت ما عقدتم فحذف المضاف.

(﴿فَكَفَّرْتُمُوهُ﴾) أي: فكفارة الحنث الدال عليه سياق الكلام، وإن لم يجر له ذكر أو فكفارة نكثته فتكون ما: موصولة اسمية وهو على حذف مضاف كما قدره الزمخشري، والكفارة الفعل التي من شأنها أن تستر الخطيئة.

(﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾) محاويع من الفقراء، وإطعام مصدر مضاف إلى مفعوله، وهو أن يملك كل واحد منهم مدّاً، من حب من غالب قوت بلده عند الشافعي. (﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾) قال ابن عباس، وسعيد بن جبير، وعكرمة:

عشر باباً بآية سورة (البقرة)، ومؤدى الآيتين واحد فيوهم تكرار الترجمة، ولا يخرج عن التكرار اختلاف الآيتين إذ مؤداهما واحد، والجواب أن مقصود البابين مختلف، فالمقصود من الباب الأول أن ظاهر الآية يدل على أن إيراد القسم واجب، ولا يجوز الحنث بحال لأجل المؤاخذه، لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ﴾ [البقرة: 225]، فبه المؤلف بإيراد الروايات الواردة في الباب على أن الحنث قد يكون أهم من الإبراز وأؤكد منه، بل قد يكون اللج بيمينه أتم من الحنث، ومقصود الباب الآتي الإشارة إلى اختلافهم في تفسير يمين اللغو، كما يدل عليه الرواية الواردة فيه، والمسألة خلافية شهيرة، بسطت في «الأوجز» أشد البسط، وكثر فيه ثمانية أقوال للعلماء، وفيه عن الصاوي: اختلف العلماء في معنى اللغو، فقال الشافعي: هو ما سبق إليه اللسان من غير قصد عقد اليمين، وقال أبو حنيفة ومالك: هو أن يحلف على ما يعتقد فتبين خلافه، اهـ. وقول الإمام أحمد يجمعهما كما حكى الموفق عن نص الإمام أحمد أنه قال: اللغو عندي أن يحلف على اليمين يرى أنها كذلك، والرجل يحلف ولا يعقد قلبه على شيء، اهـ. وجعل ابن الهمام مذهب أحمد موافقاً للحنفية، ورواية له أخرى موافقة للشافعي، انتهى مختصراً من «الأوجز».

ثم اختلفت الشراح في معنى قوله: «ليس تغني الكفارة»، والأوجه عندي في معناه أنها ليست بجملة واحدة، بل هما جملتان، إحداها قوله: (ليس)، والمعنى ليس الإتيان بالمحلف بجائز، وقوله: «تغني الكفارة» جملة مستأنفة؛ أي: تغني الكفارة عن الحنث، ونظير ذلك ما تقدم في صلح الحديبية من قول سهيل: لا تتحدث العرب أنا أخذنا ضغطة، وأيضاً تقدم قوله ﷺ في جواب استئذان عمر لقتل عبد الله بن أبي «لا»، يتحدث الناس أنه كان يقتل أصحابه»، وقوله ﷺ في إنشاد الضالة في المسجد: «لا ردها الله عليك» معروف، وتقدم في باب: ما يكره من التشديد في العبادة لأحلو، وفي تقرير المكي قوله: «في أهله»؛ يعني: من حلف أن لا يتكلم أهله ثم أصر على يمينه فهو أعظم إثماً منه إذا حنث؛ لأن الإصرار لا تغنيه الكفارة، وليس له كفارة أصلاً، بخلاف الحنث، فإنه تغني الكفارة وتزيل إثم الكفارة، ولك أن تقول: فهو؛ أي: إصراره أعظم إثماً من الحنث، اهـ.

من أعدل ما تطعمون أهليكم، وقال عطاء الخراساني: من أمثل ما تطعمون أهليكم، وقال ابن أبي حاتم بإسناده، عن علي رضي الله عنه قال: خبز ولبن، وسمن، وإسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: من أوسط ما تطعمون أهليكم، قال: الخبز واللحم والسمن، والخبز واللبن، والخبز والزيت، والخبز والخل، واختلفوا في مقدار ما يطعمهم، فقال ابن أبي حاتم بإسناده عن علي رضي الله عنه قال: يغديهم ويعشيهم، وقال الحسن، ومحمد بن سيرين: يكفيه أن يطعم عشرة مساكين أكلة واحدة، خبزاً ولحماً، وزاد الحسن: فإن لم يجد فخبزاً، وسمناً ولبناً، فإن لم يجد فخبزاً وزيتاً وخبلاً حتى يشبعوا، وقال قوم: يطعم كل واحد في العشرة نصف صاع من بر أو تمر ونحوهما، وهذا قول عمر وعلي، وعائشة رضي الله عنهم، ومجاهد، والشعبي، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، ومنصور بن مهران، وأبي مالك، والضحاك، والحكم، ومكحول، وأبي قلابه، ومقاتل بن حبان، وقال أبو حنيفة: نصف صاع من بر أو صاع من غيره وهو قول مجاهد، ومحمد بن سيرين، والشعبي، والثوري، والنخعي، وأحمد، وروى ذلك عن علي، وعائشة رضي الله عنهما.

وقال الشافعي: الواجب في كفارة اليمين مَدَّ بِمَدِّ النَّبِيِّ ﷺ.

(﴿أَوْ كَسَوْتُهُمْ﴾) عطف على إطعام، قال الشافعي: أو دفع إلى كل واحد من العشرة ما يصدق عليه اسم الكسوة من قميص أو سراويل أو إزار أو عمامة، أو مقنعة، أجزأه ذلك، واختلف أصحابه في القلنسوة، هل يجرى أم لا؟ على وجهين، وقيل: المراد ما يسمى كسوة مما يعتاد لبسه كعرقية ومنديل، ولو ملبوساً لم تذهب قوته ولو لم يصلح للمدفع إليه، كقميص صغير وعمامته وإزاره وسراويل كبير وكحير لرجل، لا نحو خفٍّ مما لا يسمى كسوة كدرع من حديد ونحوه وحكى الشيخ أبو حامد الإسفرائيني في الخف وجهين أيضاً، والصحيح عدم الإجزاء، وقال مالك، وأحمد: لا بد أن يدفع إلى كل واحد منهم ما يصح أن يصلي فيه إن كان رجلاً أو امرأة كل بحسبه، وقال العوفي: عن ابن عباس رضي الله عنهما لكل مسكين عباءة أو شملة، وقال مجاهد: أدناه ثوب وأعلاه ما شئت، وعن سعيد بن المسيب عباءة يلف بها رأسه، وعباءة يلتف بها.

(﴿أَوْ تَحَرِيرُ رَقَبَةٍ﴾) عطف على ما قبله وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، أي: أو

6621 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَبُو الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمْ يَكُنْ يَحْنُثُ فِي يَمِينٍ قَطُّ،

إعتاق رقبة أخذ أبو حنيفة رحمه الله بإطلاقها فجوز الكافرة، وقال الشافعي رحمه الله وآخرون: لا يجوز إلا مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل والكسب وأو للتخيير، (﴿فَمَنْ لَمْ يَحِدْ﴾) أي: إحدى الثلاث ولم يقدر على واحدة منها، (﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾) أي: فعليه صيام ثلاثة أيام، واختلفوا فيه هل يجب التتابع أو يستحب، فالمنصوص عن الشافعي أنه لا يجب التتابع وهو قول مالك، وقال أبو حنيفة وأحمد: يجب التتابع ودلائلهم مذكورة في كتب الفقه.

(﴿ذَلِكَ﴾) إشارة إلى المذكور قبله (﴿كَثْرَةُ آمِنَتِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾) وحنثتم (﴿وَأَحْفَظُوا آمِنَتَكُمْ﴾) عن الحنث فبرؤا فيها ولا تحنثوا إذا لم يكن الحنث خيراً، وإذا حنثتم فاحفظوا بالكفارة أو فلا تحلفوا أصلاً.

(﴿كَذَلِكَ﴾) أي مثل ذلك البيان (﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَةَ﴾) أعلام شريعته وأحكامه (﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾) نعمته فيما يعلمكم ويسهل عليكم المخرج منه، وسقط في رواية أبي ذر قوله: (﴿وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ﴾) إلى آخره، وقال الآية، وفي نسخة بدل الآية إلى قوله: (﴿تَشْكُرُونَ﴾) وساق في رواية كريمة الآية كلها.

قال الحافظ العسقلاني: والأول أولى فإن المذكور في الآية هنا إلى قوله: (﴿بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾) فقال لقوله: (﴿فَكَثْرَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾) نعم، يحتمل أن يكون ساق الآية كلها أولاً ثم ساق بعضها حيث احتاج إليه.

حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ بكسر الفوقية (أَبُو الْحَسَنِ) المروزي المجاور، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها: (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وفي رواية عبد الله بن نمير، عن هشام بسنده، عن أبي بكر الصديق، (لَمْ يَكُنْ يَحْنُثُ) أي: لم يكن من شأنه أن يحنث، ولذلك زادت لفظ الكون للمبالغة فيه.

(في يَمِينٍ قَطُّ) أصله: قطط فأدغمت الطاء في الطاء، ومنهم من يقول: قط بضم القاف تبعاً لضم الطاء، ومنهم من يخففه، وقد سبق في تفسير المائدة، حديث ابن حبان، كان رسول الله ﷺ: «إذا حلف على يمين لم يحنث» فرفعه

حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ، وَقَالَ: «لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتُ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي»⁽¹⁾.

إلى النبي ﷺ، وذكره الترمذي في العمل المفرد، وقال: سألت محمداً يعني البخاري عنه فقال: هذا خطأ والصحيح كان أبو بكر وكذلك رواه سفيان، ووکیع، عن هشام بن عروة.

(حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ) عز وجل في كتابه العزيز (كَفَّارَةَ الْيَمِينِ) أي: آيتها وهي قوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ﴾ إلى آخره، وقيل: إن قول أبي بكر رضي الله عنه وقع عند حلفه أن لا ينفع مسطحاً خاض في حديث الإفك بشيء بعد ما قال في عائشة رضي الله عنها، قال: فلما أنزل الله براءتها، وطابت النفوس المؤمنة، وتاب إلى الله من كان من المؤمنين، وأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ [النور: 22] الآية، أي: لا يحلف ﴿أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ﴾ أن لا يصلوا قرباباتهم المساكين المهاجرين وقال تعالى: ﴿أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ قال: بلى يا رب إنا لنحب ذلك، فرجع الصديق رضي الله عنه إلى مسطح ما كان يصله في النفقة، وقد تقدم بيان ذلك في شرح حديث الإفك في تفسير سورة النور. قال الحافظ العسقلاني: ولم أقف على النقل المذكور مسنداً.

(وَقَالَ: لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ) أي: محلوف يمين، فسماه يميناً مجازاً للملابسة بينهما، والمراد ما شأنه أن يكون محلوفاً عليه، وإلا فهو قبل اليمين ليس محلوفاً عليه فيكون من مجاز الاستعارة، وفي مسلم لا أحلف على أمر.

(فَرَأَيْتُ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا) الرؤية هنا علمية، وغيرها مفعولها الأول، وخيراً الثاني، ومنها متعلق بخيراً، وأعاد الضمير مؤنثاً مع كون المحلوف عليه مذكراً باعتبار أن المذكور هو اليمين، وهو مؤنث أو باعتبار الخصلة المفعولة أو المتروكة إذ لا معنى لقوله: لا أحلف على الحلف، والمعنى لا أحلف على أمر فيظهر لي بالعلم أو بغلبة الظن أن غير المحلوف عليه خير منه.

(إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي) أي: عن حكمها وما يترتب عليها في الإثم.

ومطابقة الحديث للآية التي هي ترجمة ظاهرة، والحديث في إفراده.

6622 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِمٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنِ أُوتِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِّلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوتِيَتْهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا،»

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ) عارم السدوسي، قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِمٍ) الأزدي، قال: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ) هو ابن أبي الحسن البصري، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ) بفتح السين المهملة، والراء بينهما ميم مضمومة هو ابن حبيب بن عبد شمس من ربيعة، وكنيته: عبد الرحمن أبو سعيد، وهو من مسلمة الفتح، وقيل كان اسمه قبل الإسلام عبد كلال بضم أوله فغيره النبي ﷺ وقد شهد فتوح العراق، وكان فتح سجستان على يديه أرسله عبد الله بن عامر أمير البصرة لعثمان رضي الله عنه على سرية ففتحها وفتح غيرها، قال البخاري: له صحبة، وشهد غزوة تبوك، ثم نزل البصرة، قال ابن سعد: مات سنة خمسين، وقيل بعدها بسنة، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث.

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ) بكسر الهمزة مصدر أمر ولا: ناهية وتَسْأَلُ: مجزوم بالنهي، والإمارة: مفعول به والفاعل مستتر يعود إلى عبد الرحمن كسرت اللام لالتقاء الساكنين، أي: لا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، (فَإِنَّكَ إِنِ أُوتِيَتْهَا) الفاء للعطف أي: أعطيتها (عَنْ مَسْأَلَةٍ) وجواب الشرط قوله: (وُكِّلْتَ إِلَيْهَا) بضم الواو وكسر الكاف، وسكون اللام يقال: وكله إلى نفسه، وكلًا ووكلًا، وهذا الأمر موكل إلىي، ومنه قول النابغة:

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب

أي: أن الإمارة أمر شاق لا يخرج عن عهدها إلا أفراد الرجال فلا تسألها عن تشوف نفسي، فإنك إن سألتها تركت معها فلا يعينك الله عليها، وحينئذٍ فلا يكون فيه كفارة لها، ومن كان هذا شأنه لا يولى.

(وَإِنْ أُوتِيَتْهَا مِنْ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: وَإِنَّكَ أُوتِيَتْهَا مِنْ (غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا) بضم الهمزة على صيغة المجهول، وعن يحمّل أن تكون بمعنى الباء أي: بسبب مسألة.

وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ⁽¹⁾.

قال امرؤ القيس :

تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي بِنَازِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ مَظْفَلٍ
أَي : بِأَسِيلٍ.

(وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ) وفي الحديث كراهة سؤال ما يتعلق بالحكومة نحو : القضاء والإمارة، والحسبة ونحوها، وأن من سأل لا يكون معه إعانة من الله فلا يكون له كفاية لهذا العمل فينبغي أن لا يؤتى.

قال العيني : إذا كان ذلك عن مجرد السؤال، فما يكون حال من يسأل بالرشوة، ويجتهد فيه خصوصاً في غالب قضاة مصر فلا يتولون إلا بالبراطيل والرشى، ولا يخاف من استحقاق اللعن من الله تعالى في ذلك، وقد روى عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ : «لعن الله الراشي والمرتشي» أقول : وكذا حال قضاة الروم في زماننا وإلى الله المشتكى.

وفيه : أن من حلف على فعل أو ترك ورأى الحنث خيراً التماساً عليه استحباب له الحنث، بل يجب نظراً إلى ظاهر الأمر ويجب التكفير، وظاهر هذا الحديث جواز التكفير قبل الحنث، وبه أخذ الشافعي ومالك في رواية لكن يستحب كونه بعده، واستثنى الشافعي التكفير بالصوم؛ لأنه عبادة بدنية فلا يقدم قبل وقتها كصوم رمضان، واستثنى بعض أصحابه حنث المعصية كأن حلف لا يزني لما في التقديم من الإعانة على المعصية، والجمهور على الإجزاء؛ لأن اليمين لا تحرم ولا تحلل ومنع أبو حنيفة وأصحابه، وأشهب من المالكية التقديم؛ لأن الكفارة لستر الجناية ولا جناية قبل الحنث، فلا يجوز، وحكم الحديث يعارض رواية مسلم أخرجه عن أبي هريرة رضي الله عنه : «من حلف

(1) أطرافه 6722، 7146، 7147 - تحفة 9695.

أخرجه مسلم في الإيمان باب : ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير. وفي الإمارة باب : النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها رقم 1652.

6623 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ أَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أُحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ» قَالَ: ثُمَّ لَيْشْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ نَلْبَثَ، ثُمَّ أُتِيَ

على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت بالذي هو خير وليكفر عن يمينه» وكذلك في حديث عبد الرحمن بن سمرة غير أن البخاري انفرد بتقديم الحنث على الكفارة، وكذلك في رواية أبي داود في سننه تقديم الكفارة على الحنث، وجاء تقديم الحنث على الكفارة في حديث أبي موسى الذي أخرجه البخاري ومسلم، وفي لفظ: لهما تقديم الكفارة فإذا كان الأمر كذلك فالأخذ برواية تقديم الحنث على الكفارة أولى لما ذكر.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «وإذا حلفت على يمين» إلى آخره، وأما مناسبة الجملة السابقة فقد تكلف فيه بعضهم، فقال: إن الممتنع من الإمارة قد يؤدي به الحال إلى الحلف في عدم القبول مع كون المصلحة في ولايته. والحديث قد أخرجه البخاري في الأحكام، وفي الكفارات، وأخرجه مسلم في الأيمان، وأبو داود في الخراج، والترمذي في الأيمان، وأخرج النسائي قصة الإمارة في القضاء، والسير وقصة اليمين في الأيمان.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمد عارم الفضل، قال: (حدثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهم الأزدي الأزرق أحد الاعلام، (عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ) بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية، وفتح جيم جرير الأزدي البصري من صغار التابعين، (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة اسمه الحارث، أو عامر، (عَنْ أَبِيهِ) أي موسى عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه أنه (قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ) رجال دون العشرة (مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ) جمع: أشعري نسبة إلى الأشعر نبت بن أدد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان، وإنما قيل له الأشعر؛ لأن أمه ولدت أشعر.

(أَسْتَحْمِلُهُ) أي: اطلب منه ما يحملنا من الإبل ويحمل أثقالنا، وذلك كان في غزوة تبوك، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ [التوبة: 92] الآية، (فَقَالَ ﷺ): «وَاللَّهِ لَا أُحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ» قال أبو موسى رضي الله عنه: (ثُمَّ لَيْشْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ نَلْبَثَ، ثُمَّ أُتِيَ) على

بِثَلَاثِ ذَوْدٍ غُرِّ الذَّرَى، فَحَمَلْنَا عَلَيْهَا، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا، أَوْ قَالَ بَعْضُنَا: وَاللَّهِ لَا يُبَارَكُ لَنَا، أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا، فَارْجِعُوا بِنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَنَذْكُرُهُ، فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ: «مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، بَلِ اللَّهُ حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ - أَوْ: أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي»⁽¹⁾.

البناء للمفعول أي: النبي ﷺ (بِثَلَاثِ ذَوْدٍ) بفتح الذال المعجمة وسكون الواو بعدها دال مهملة ما بين الثلاث إلى العشر، وقال أبو عبيد: هي من الإناث فلذا قال: بثلاث ذود، ولم يقل: بثلاثة ذود، ليس لها واحد من لفظها، والكثير: أذواد، وقيل: الذود الواحد من الإبل، قوله: ليس فيما دون خمس ذود صدقة، وقال القزاز: العرب تقول الذود من الثلاثة إلى التسعة.

(غُرِّ الذَّرَى) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء جمع: أغر وهو الأبيض الحسن، والذرى بضم الذال المعجمة، وفتح الراء جمع: ذروة بالكسر والضم وذروة كل شيء أعلاه، والمراد هنا الأسنمة، وقد تقدم في كتاب الجهاد في باب: الخمس في غزوة تبوك أنه بستة أبعرة، ولا منافاة بينهما إذ ليس في ذكر الثلاث نفي الست.

(فَحَمَلْنَا) بفتح اللام أي: حملنا رسول الله ﷺ (عَلَيْهَا، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا، أَوْ قَالَ بَعْضُنَا: وَاللَّهِ لَا يُبَارَكُ لَنَا) فيها (أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا) بفتح اللام (فَارْجِعُوا بِنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَنَذْكُرُهُ) بضم النون، وكسر الكاف مشددة بيمينه، (فَأَتَيْنَاهُ) فذكرنا له (فَقَالَ: مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، بَلِ اللَّهُ) عز وجل (حَمَلَكُمْ) يعني لا معطي إلا الله، وإنما أعطيتكم من مال الله، أو بأمر الله؛ لأنه كان يعطي بالوحي.

(وَإِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ -) منها، (أَوْ: أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي) شك من الراوي في تقديم أتيت على كفرت وبالعكس،

(1) أطرافه 3133، 4385، 4415، 5517، 5518، 6649، 6678، 6680، 6718، 6719،

6624 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽¹⁾.

وأما تنويع من الشارع ﷺ إشارة إلى جواز تقديم الكفارة على الحنث، وتأخيرها، والمعنى: لا أحلف على موجب يمين؛ لأن اليمين موجبة والموجب هو الذي انعقد عليه الحلف، وخبر إن جملة لا أحلف، وجواب القسم محذوف سد مسده خبر إن، ويحتمل أن يكون لا أحلف جواب القسم، وخبر إن القسم وجوابه، وإن شاء الله جملة معترضة لا محل لها، وقدم استثناء المشيئة، وكان موضعها عقب جواب القسم، وذلك أن جواب القسم جاء بل وعقبه الاستثناء بإلا فلو تأخر استثناء المشيئة حتى يجيء الكلام، «والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير إن شاء الله» لا حتمل أن يرجع إلى قوله: أتيت أو إلى قوله: هو خير، فلما قدمه انتفى بهذا التخييل وأيضاً ففي تقديمه اهتمام به؛ لأنه استثناء مأمور به شرعاً، وينبغي أن يبادر بالمأمور به، والتعليق بالمشيئة هنا الظاهر أنه للتبرك وإلا فحقيقته ترفع القسم المقصود هنا لتأكيد الحكم وتقريره فتأمل.

ومطابقة الحديث للترجمة تفهم من معنى الحديث، وقد أخرجه البخاري أيضاً في كفارات الأيمان، وسبق مطولاً في كتاب الخمس، وأخرجه مسلم في الأيمان، وكذا أبو داود، والنسائي، وأخرجه ابن ماجة في الكفارات.

(حَدَّثَنِي) بالإفراد وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في مستخرجه، أو هو ابن نصر لأن كلا منهما روى عن عبد الرزاق، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) أي: ابن همام بن نافع أحد الأعلام، قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ) الصنعاني أنه (قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا) بِهِ (أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، وفي رواية: أتى به أبو هريرة، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: نَحْنُ الْآخِرُونَ) أي: المتأخرون وجوداً في الدنيا (السَّابِقُونَ) الأمم (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) في الحساب ودخول الجنة.

(1) أطرافه 238، 876، 896، 2956، 3486، 6887، 7036، 7495 تحفة 14707 -

6625 - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ، لَأَنْ يَلْجَأَ أَحَدُكُمْ بِمِيمِنِهِ فِي أَهْلِهِ، أَثَمُّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ»⁽¹⁾.

(فَقَالَ) بالفاء، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: وقال، بالواو (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): وَاللَّهِ، (لَأَنْ يَلْجَأَ) بفتح اللام وهي لتأكيد القسم، ويلج بفتح التحتية واللام والجيم المشددة من اللجاج وهو الإصرار على الشيء مطلقاً وفي الصحاح لججت بالكسر يلج لجاجاً ولجاجة ولججت بالفتح أي: لأن يتمادى (أَحَدُكُمْ بِمِيمِنِهِ) الذي حلفه (في أَهْلِهِ) أي: في أمر بسبب أهله يعني إذا حلف يميناً تتعلق بأهله ويتضررون بعدم حنثه ولا يكون في الحنث معصية وأقام عليها ولا يكفر بها، فقال: لا أحنث وأخاف الإثم فهو مخطئ بل هو (أَثَمٌ) بفتح الهمزة ممدودة والمثلثة أشد إثماً (عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ)⁽²⁾، فينبغي له أن يحنث ويفعل ذلك ويكفر فإن تورع عن ارتكاب الحنث خشية الإثم، فهو مخطئ بهذا القول بل استمراره على عدم الحنث أو إدامة الضرر لأهله أكثر إثماً من الحنث، وأما قوله: أثم بصيغة التفضيل فهو لقصد مقابلة اللفظ على زعم الحالف أو توهمه فإنه يتوهم أن عليه إثماً في الحنث مع أنه لا إثم عليه، فيقال له: الإثم من اللجاج أكثر من الإثم في الحنث.

وقال البيضاوي رحمه الله: المراد أن الرجل إذا حلف على شيء تتعلق بأهله وأصر عليه كان أدخل في الوزر، وأفضى إلى الإثم من الحنث؛ لأنه جعل الله عريضة لأيمانه وقد نهى عن ذلك.

قال: وأثم اسم تفضيل وأصله أن يطلق على اللّاج في الإثم فأطلق في موجب الإثم وهو اللجاج اتساعاً، قال: وقيل معناه إن كان يتخرج من الحنث خشية الإثم، ويرى ذلك فاللجاج أيضاً إثم على زعمه وحسابه.

وقال الطيبي: لا يبعد أن يخرج أفعل في أبواب إعطاء الكفارة من بابه، وأجاب الكرمانى: بأن نفس الحنث فيه إثم؛ لأنه يستلزم عدم تعظيم اسم الله تعالى وبين إعطاء الكفارة وبين الحنث ملازمة عادة.

(1) طرفه 6626 - تحفة 14712.

أخرجه مسلم في الإيمان باب النهي عن الإصرار على اليمين رقم 1655.

(2) قال النووي: إن من حلف يميناً تتعلق بأهله بحيث يتضررون بعدم حنثه فيه.

قال الطيبي : وفائدة ذكر الأهل في هذا المقام للمبالغة إذا تعذر في حقهم أشد. وقال القاضي عياض في الحديث : إن الكفارة على الحانث فرض ، قال ومعنى أن يلج أن يقيم على ترك الكفارة ، وقال الحافظ العسقلاني : كذا قال ، والصواب على ترك الحنث ؛ لأنه بذلك يقع اعتمادا على حكم اليمين ، وبه يقع الضرر على المحلوف عليه انتهى فتذكر.

وقال ابن المنير : وهذا من جوامع الكلم وبديعه ، ووجهه أنه إنما تخرجوا من الحنث ، والحلف بعد الوعد المؤكد باليمين ، وكان القياس يقتضي أن يقال لجأ أحدهم آثم له من الحنث ، ولكن النبي ﷺ عدل عن ذلك إلى ما هو لازم الحنث وهو الكفارة ؛ لأن المقابلة بينها وبين اللجأ أفحم للخصم وأدل على سوء نظر المتنطع الذي اعتقد أنه تخرج من الإثم وإنما تخرج من الطاعة ، والصدقة والإحسان ، وكلها تجتمع في الكفارة ، ولهذا عظم شأنها بقوله التي فرض الله عليه ، وإذا صح أن الكفارة خير له ، ومن لوازمها الحنث صح أن الحنث خير له من أن يقيم في قطيعة أهله ورحمه بسبب يمينه التي حلفها على ترك برهم ولجأه إثم له عند الله من الكفارة التي من لوازمها الحنث انتهى.

وفي الحديث إن الحنث في اليمين أفضل من التماذي إذا كان في الحنث مصلحة ، ويختلف باختلاف حكم المحلوف عليه فإن حلف على ارتكاب معصية كترك واجب عيني أو فعل حرام لزم حنث وكفارة إذا لم يكن له طريق سواه ، وإلا فلا كما لو حلف لا ينفق على زوجته فإن له طريقاً بأن يقرضها ثم يبرئها ؛ لأن الفرض حاصل مع بقاء التعظيم ولو حلف على ترك مباح أو فعله كدخول دار وأكل طعام ، ولبس ثوب سنّ ترك حنثه ، لما فيه من تعظيم اسم الله ، نعم إن تعلق بفعله أو تركه غرض ديني كان حلف أن لا يأكل طيباً ولا يلبس ناعماً فليل يمين مكروهة.

وقيل : يمين طاعة اتباعاً للسلف في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف أحوال الناس وقصورهم ، قال الرافعي والنووي : وهو إلى صوب ولو حلف على

6626 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى،

ترك مندوب كسنة ظهر أو فعل كمروه فالحنث مستحب والتمادي مكروه وعليه بالحنث كفارة.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «لأن يلج أحدكم إلى آخره».

تنبيه:

قوله: نحن الآخرون السابقون طرف من حديث آخر من غير هذا الوجه عن أبي هريرة رضي الله عنه في أول كتاب الجمعة، وقد كرر البخاري هذا القدر في بعض الأحاديث التي أخرجها في صحيفة همام من رواية معمر عنه، والسبب فيه أن حديث نحن الآخرون وهو أول حديث في النسخة وكان همام يعطف عليه بقية الأحاديث بقوله، وقال رسول الله ﷺ: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية أبي ذر: حدثنا (إِسْحَاقُ يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ) وسقط في رواية أبي ذر: يعني ابن إبراهيم.

قال الحافظ العسقلاني: جزم أبو علي الغساني بأنه ابن منصور، والظاهر أنه هو الصواب؛ لأن في كثير من النسخ ذكر إسحاق مجرداً حتى قال جامع رجال الصحيحين في ترجمة يحيى بن صالح الحمصي روى عنه إسحاق غير منصوب وهو ابن منصور وصنيع أبي نعيم في مستخرجه يقتضي أنه إسحاق بن إبراهيم المذكور قبله.

وقال العيني: وأما النسخة التي فيها يعني ابن إبراهيم، فما أزالته الإبهام؛ لأن في مشايخ البخاري إسحاق بن إبراهيم بن نصر، وإسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن، وإسحاق بن إبراهيم الصواف، وإسحاق بن إبراهيم المعروف بـ «ابن راهويه» فالصواب أنه ابن منصور، قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ) الوحاظي بتخفيف الحاء المهملة وبعد الألف ظاء مشالة معجمة، وقد حدث عنه البخاري بلا واسطة في كتاب الصلاة، وبواسطة في الحج وغيره، قال: (حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ) هو ابن سلام بتشديد اللام الحبشي الأسود، (عَنْ يَحْيَى)

عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَلَجَّ فِي أَهْلِهِ بِيَمِينٍ، فَهُوَ أَعْظَمُ إِثْمًا، لِيَبْرَّ يَغْنِي الْكُفَّارَةَ⁽¹⁾».

هو ابن أبي كثير بالمثلثة، (عَنْ عِكْرَمَةَ) مولى ابن عباس رضي الله عنهما، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه كذا أسنده معاوية وخالفه معمر فروى عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة، فأرسله ولم يذكر فيه أبا هريرة، وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن معمر لكنّه ساقه بلفظ رواية همام عن أبي هريرة وهو خطأ من معمر فإذا كان لم يضبط المتن فلا يتعجب من كونه لم يضبط الإسناد.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اسْتَلَجَّ) استفعل من اللجاج وذكر ابن الأثير أنه وقع في رواية: «استلجج» بإظهار الإدغام وهي لغة قریش، أي: في استدام (فِي أَهْلِهِ بِيَمِينٍ) حلفه في أمر يتعلق بهم ويضرهم، (فَهُوَ) أي: استلججاه واستدامته على اليمين مع تضرر أهله (أَعْظَمُ إِثْمًا) في حثه (لِيَبْرَّ) بكسر اللام، وفتح التحتية بعدها موحدة مفتوحة، ثم راء مشددة كذا وقع في رواية ابن السكن، وكذا في رواية أبي ذر عن الكشميهني، واللام لام الأمر بلفظ أمر الغائب، أي: يترك اللجاج ويفعل المحلوف عليه إذ الإضرار بالأهل أعظم إثمًا من حنث اليمين، وذكر الأهل في الحديثين خرج مخرج الغالب، وإلا فالحكم يتناول غير الأهل إذا وجدت العلة، ووقع في رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي، وكذا في رواية النسفي.

(ليس) بفتح اللام وسكون التحتية بعدها سين مهملة.

(يَغْنِي الْكُفَّارَةَ) بضم الفوقية وسكون الغين المعجمة بعدها نون مكسورة، والكفارة رفع، والمعنى أن الكفارة لا تغني عن ذلك وهو خلاف المراد، فالأولى أوضح، ومنهم من وجه بأن المفضل عليه محذوف، والمعنى أن الاستلجاج أعظم إثمًا من الحنث، والجملة استثنائية أو صفة للإثم، والمراد أن ذلك الإثم لا تغني عنه كفارة.

وقال ابن الأثير في «النهاية»: وفيه إذا استلج أحدكم بيمينه فإنه آثم له

عند الله من الكفارة، ومعناه أن من حلف على شيء، ويرى أن غيره خير منه فيقيم على يمينه ولا يحث فيكفر فذلك آثم له .

وقيل : هو أن يرى أنه صادق فيها مصيب، فيلج ولا يكفرها انتهى .

وذكر القرطبي في «مختصر البخاري» أنه ضبط في بعض الأصول يغني بالياء المضمومة والغين المعجمة، وليس بشيء، وفي الأصل المعتمد عليه بالتاء الفوقية المفتوحة، والعين المهملة وعليه علامة الأصيلي، وفيه بعد وعند ابن السكن يعني ليس الكفارة.

قال الحافظ العسقلاني : وهو عندي أشبهها إذا كانت ليس استثناء وبمعنى إلا أي إذا لجّ في يمينه كان أعظم إثماً إلا أن يكفر قال، وهذا أحسن لو ساعدته الرواية، وإنما الذي في النسخ كلها بتقديم ليس على يغني، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن يحيى بن صالح بحذف الجملة الأخيرة، وآخر الحديث عنده فهو أعظم إثماً.

قال ابن حزم : لا جائز أن يحمل على اليمين الغموس ؛ لأن الحالف بها لا يسمى مستلجاً في أهله بل صورته أن يحلف أن يحسن في أهله ولا يضرهم ثم يريد أن يحث ويلج في ذلك فيضرهم ولا يحسن إليهم، ويكفر عن يمينه فهذا مستلج بيمينه في أهله آثم، ومعنى قوله لا تغني الكفارة أن الكفارة لا تحبط عند إثم إساءته إلى أهله، ولو كانت واجبة عليه، وإنما هي متعلقة باليمين التي حلفها.

قال ابن الجوزي في معنى قوله : ليس تغني الكفارة كان أشار إلى أن إثمه في قصده أن لا يبر ولا يفعل الخير، فلو كفر لم ترفع الكفارة سبق ذلك القصد، وبعضهم ضبطه بفتح نون تغني وهو بمعنى تترك أي : أن الكفارة لا ينبغي أن تترك.

وقال ابن التين : قوله ليس تغني الكفارة بالمعجمة أي : ليس تغني مع تعدد الكذب في الإيمان.

ومطابقة الحديث للترجمة كسابقه.

2 - باب قَوْل النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَيْمُ اللَّهِ»

2 - باب قَوْل النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَيْمُ اللَّهِ»

بكسر الهمزة وافتحها والميم مضمومة، وحكى الأخفش كسرها مع كسر الهمزة وهو اسم عند الجمهور، وحرف عند الزجاج وهمزته همزة وصل عند الأكثر، وقطع عند الكوفيين ومن وافقهم؛ لأنه عندهم جمع يمين، وعند سيبويه ومن وافقه أنه اسم مفرد واحتجوا بجواز كسر همزته وفتح ميمه.

قال ابن مالك: ولو كان جمعاً لم تحذف همزته، واحتج بقول عروة بن الزبير لما أصيب بولده وبرجله، ليمنك لئن ابتليت فقد عافيت، قال ولو كان جمعاً لم يتصرف فيه بحذف بعضهم، قال وفيه اثنتا عشرة لغة وجمعهما في بيتين وهما:

هو أيمٌ وأيمنٌ فافتح واكسر أومٌ، وقل أو من فذلك بالثلاثين وقد شمالا
وأيمن اختم به واللّه كلا أضف إليه في قسم تستوف ما نقلا
وقيل: قالوا عند القسم وايمن واللّه ثم كثر فحذفوها النون كما حذفوها من
لم يكن فقالوا: لم يك ثم حذفوا الياء، فقالوا: أم اللّه ثم حذفوا الألف
واقترضوا على الميم مفتوحة ومضمومة ومكسورة، وقالوا أيضاً: من اللّه بكسر
الميم وضمها، وقد بسط القول في ذلك الحافظ العسقلاني: («وَأَيْمُ اللَّهِ») من
ألفاظ القسم كقولك: لعمر اللّه، وعهد اللّه، وهو مرفوع بالابتداء وخبره
محذوف أي: قسمي أو يميني أو لازم لي.

وحكى ابن التين عن الداوودي قال: أيم اللّه، معناه اسم اللّه أبدل السين
ياء وهو غلط فاحش؛ لأن السين لا تبدل ياء، ونقل عن ابن عباس رضي اللّه
عنهما: أن يمين اللّه من أسماء اللّه، ومنه قول امرئ القيس:

فقلت يمين اللّه أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
ومن ثمة قال المالكية والحنفية: إنها يمين، وعند الشافعية: إن نوى اليمين
انعقد وإن نوى غير اليمين لم تنعقد يميناً، وإن أطلق فوجهان:
أصحهما: لا تنعقد إلا إن نوى، وعند أحمد، وإتيان أصحهما الانعقاد،

6627 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَطَعَنَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِمْرَتِهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ فِي إِمْرَتِهِ، فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ فِي إِمْرَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ».

وحكى الغزالي في معناه وجهين :

أحدهما : أنه كقوله بالله .

والثاني : وهو الراجح أنه كقوله أحلف بالله ، ومنهم من سوى بينه وبين لعمر الله ، وفرق الماوردي بأن لعمر الله شاع في استعمالهم عرفًا بخلاف ايم الله ، واحتج بعض من قال منهم بالانعقاد ، ومطلقًا بأن معناه يمين الله ، ويمين الله من صفاته ، وصفاته قديمة ، وجزم البغوي في «التهذيب» أن قوله : وايم الله كقوله : وحق الله ، وقال : إنه تنعقد به اليمين عند الإطلاق ، وقد استغربه ، ووقع في الباب الذي بعده ما يقويه وهو قوله في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة سليمان بن داود عليهما السلام ، وايم الذي نفس محمد بيده لو قال : إن شاء الله لجاهدوا ، والله تعالى أعلم.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أَبُو رَجَاءِ الْبَلْخِي ، (عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ) وفي نسخة اليونينية : حدثنا إسماعيل بن جعفر المدني ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) المدني ، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثًا) أي : سرية وهو البعث الذي أمر بتجهيزه عند موته ﷺ وأنفذه أبو بكر رضي الله عنه بعده ، (وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ) بتشديد الميم أي : جعله عليهم أميرًا ، (فَطَعَنَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِمْرَتِهِ) بكسر الهمزة وسكون الميم ، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني : في إمارته ، وكان أشدهم في ذلك كلامًا عياش بن أبي ربيعة المخزومي فقال : يستعمل هذا الغلام على المهاجرين ، وكان فيهم أبو بكر وعمر ، فسمع عمر ذلك فأخبر النبي ﷺ بذلك (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ) بضم العين وفتحها في الفرع كأصله قيل : وهما لغتان .

وقال ابن فارس عن بعضهم : طعن بالرمح يطعن بالضم ، وطعن بالقول يطعن بالفتح : (في إِمْرَتِهِ ، فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعُنُونَ فِي إِمْرَةِ أَبِيهِ) زيد بن حارثة (مِنْ قَبْلُ)

وَإِمْ اللَّهُ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنَّ هَذَا لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ»⁽¹⁾.

3 - باب: كَيْفَ كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ

وَقَالَ سَعْدُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»: وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ، عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا هَا اللَّهُ إِذَا».

في غزوة مؤتة (وَإِمْ اللَّهُ) أي: أحلف بالله، وروى عن ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم: أنهما كانا يحلفان بأيم الله، وأبى الحلف بها الحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وقد مر الكلام فيه آنفاً.

(إِنْ كَانَ) أي: زيد وكلمة إن مخففة من الثقيلة (لَخَلِيقًا) بفتح اللام والخاء المعجمة، وبالقاف أي: لجديرًا (لِلْإِمَارَةِ) بكسر الهمزة.

(وَإِنْ كَانَ لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ) بتشديد الياء، (وَإِنَّ هَذَا) أي: أسامة ابنه (لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ).

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: وإيم الله، وقد مضى الحديث في باب: مناقب زيد بن حارثة مولى النبي ﷺ.

3 - باب: كَيْفَ كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ

أي: التي كان يواظب على القسم بها، أو يكثر.

(وَقَالَ سَعْدُ) بسكون العين هو ابن أبي وقاص رضي الله عنه: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ): وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ وصله البخاري في مناقب عمر⁽²⁾ رضي الله عنه أيها يا ابن الخطاب، والذي نفسي بيده، أي: بيد قدرته وتصريفه: «ما لفيك الشيطان سالكا فجأ إلا سلك فجأ غير فجك».

(وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ) الحارث بن ربعي الأنصاري الخزرجي فارس رسول الله ﷺ، (قَالَ أَبُو بَكْرٍ) الصديق رضي الله عنه، (عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ): لَا هَا اللَّهُ بالوصل أي: لا والله (إِذَا) بالتثنية جواب وجزاء قاله عام حنين، وقد مضى الحديث موصولاً

(1) أطرافه 3730، 4250، 4468، 4469، 7187 - تحفة 7124.

(2) أوله استأذن عمر على النبي ﷺ وعنده نسوة الحديث وفيه.

يُقَالُ: وَاللَّهُ وَبِاللَّهِ وَتَاللَّهِ.

في كتاب الخمس في باب: من لم يخمس الأسلاب، وتمامه إذاً يعمد يعني النبي ﷺ إلى أسد من أسد الله، يقاتل عن الله ورسوله ﷺ فيعطيك سلبه، فقال النبي ﷺ: «صدق فأعطاه»، الحديث، وقوله: لاها الله، قال ابن الأثير: هكذا جاء الحديث: لاها الله إذا والصواب: لها الله ذا بحذف الهمزة ومعناه: لا والله لا يكون ذا أولاً والله ما الأمر ذا فحذف تخفيفاً ولك في ألف ها مذهبان:

أحدهما: تثبت ألفها في الوصل؛ لأن الذي بعدها مدغم مثل دابة.

والثاني: تحذفها لالتقاء الساكنين.

وقال صاحب المطالع: لاها الله كذا، رويناه بقصرها، وإذا قال إسماعيل القاضي عن المازني: إن الرواية خطأ وصوابه لاها الله وذا صلة في الكلام قال: وليس في كلامهم لاها الله إذا، وقال أبو زيد: وقال أبو حاتم: يقال في القسم لاها الله إذ، والعرب تقول: لاها الله ذا بالهمزة، والقياس ترك الهمزة والمعنى لا والله هذا ما أقسم به فأدخل اسم الله بين هذا وذا، وقال الكرمانى: إذا جواب وجزاء أي: ولا والله إذا صدق لا يكون كذا، ويروى ذا اسم إشارة أي: والله لا يكون هذا.

قال البخاري: (يُقَالُ: وَاللَّهِ) بالواو (وَبِاللَّهِ) بالموحدة (وَتَاللَّهِ) بالفوقية أشار به إلى أن هذه الثلاثة: حروف القسم، ففي القرآن القسم بالواو وبالموحدة في عدة أشياء، وبالمثناة في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: 91]، وقال: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: 57] وغير ذلك، وهذا قول الجمهور وهو المشهور عن الشافعي.

ونقل عن الشافعي: أن القسم بالمثناة ليس صريحاً؛ لأن أكثر الناس لا يعرفون معناه، والإيمان مختصة بالعرف، وتأوّل ذلك أصحابه، وأجابوا عنه بأجوبته بأن الأولين يدخلان على كل ما يقسم به من أسمائه، ولا تدخل المثناة إلا على لفظ الجلالة نعم سمع شأداً: تربّ الكعبة.

ونقل الماوردي أن أصل حروف القسم الواو ثم الموحدة، ثم المثناة.

ونقل ابن الصباغ: عن أهل اللغة أن الموحدة هي الأصل وأن الواو بدل

6628 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ»⁽¹⁾.

منها، وأن المثناة بدل من الواو، وقواه ابن الرفعة بأن الباء تعمل في الضمير بخلاف الواو، وكان المصنف أشار بإيراد هذا إلى أن أصل لاها الله، لا والله، فالهاء عوض عن الواو، وقد صرح بذلك جمع من أهل اللغة، وقيل الهاء نفسها حرف قسم هذا، ولو قال: الله مثلاً بتثليث آخره أو تسكينه لأفعلن كذا، فكناية تفقد بها اليمين فيهن وإلا فلا واللعن لا يمنع الانعقاد، ولو قال: أقسمت، أو أقسم، أو حلفت، أو أحلف بالله لأفعلن كذا، فيمين لأنه عرف الشرع، قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ [النور: 53] إلا أن ينوي خبراً ماضياً بصيغة الماضي، أو مستقبلاً في المضارع فلا يكون يميناً لاحتمال ما نواه.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ) ابن واقد الفريابي، (عَنْ سُفْيَانَ) هو الثوري، وقد أخرج البخاري عن محمد بن يوسف الكندي، عن سفيان وهو ابن عيينة وليس هو المراد هنا.

وقد أخرج أبو نعيم في المستخرج هذا الحديث من طريق محمد بن يوسف الفريابي، قال: حدثنا سفيان هو الثوري وأخرجه الإسماعيلي وابن ماجة من رواية وكيع والنسائي من رواية محمد بن بشر كلاهما عن سفيان الثوري أيضاً.

(عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف، (عَنْ سَالِمٍ) هو ابن عمر، (عَنْ) أبيه (ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما أنه (قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ) التي يحلف بها: «(لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ)» أي: بالأغراض والأحوال، وأخرجه ابن ماجة من وجه آخر عن الزهري بلفظ: كانت أكثر أيمان رسول الله ﷺ: «لَا وَمَصْرَفِ الْقُلُوبِ»، وقوله لا: نفي للكلام السابق، ومقلب القلوب: هو المقسم به وليس المراد تقلب ذات القلب.

قال الراغب: تقلب الله القلوب، والأبصار صرفها عن رأي إلى رأي، والتقلب: التصرف، وسمي قلب الإنسان لكثرة تقلبه ويعبر بالقلب عن المعاني التي تختص به من الروح، والشجاعة ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَلَغَتْ الْقُلُوبُ

﴿الْحَسَّاجِرَ﴾ [الأحزاب: 10] أي: الأرواح وقوله عز وجل: ﴿لَمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: 37] أي: علم وفهم، وقوله تعالى: ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ﴾ أي: تثبت به شجاعتكم.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: القلب جزء من البدن خلقه الله، وجعله الإنسان محل العلم، والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنة، وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية، ووكل به ملكاً يأمر بالخير وشيطاناً يأمر بالشر، فالعقل بنوره يهديه والهوى بظلمته يغويه والقضاء، والقدر مسيطر على الكل والقلب يتقلب بين الخواطر الحسنة والسيئة والمحفوظ من حفظه الله، وقد تمسك بهذا الحديث من أوجب الكفارة على من حلف بصفة من صفات الله تعالى فحنث ولا نزاع في أصل ذلك، وإنما اختلف في أي صفة تنعقد بها اليمين، والتحقيق أنها مختصة بصفة لا يشاركه فيها غيره كمقلب القلوب.

وجملة ما ذكر في الباب من يمين النبي ﷺ أربعة ألفاظ:

أحدها: والذي نفسي بيده، وكذا نفس محمد بيده فبعضها مصدر بلفظ: لا وبعضها بلفظ: أما، وبعضها بلفظ: أي.

ثانيها: لا ومقلب القلوب.

ثالثها: والله.

رابعها: ورب الكعبة، وأما قوله: لاها الله فيؤخذ مشروعيتها في تقريره لا من لفظه والأولى أكثرها وروداً وقد وقع في حديث رفاعة بن عرابة عند ابن ماجه، والطبراني كان النبي ﷺ: إذا حلف قال: «والذي نفسي بيده» ولا بن أبي شيبه، عن أبي سعيد رضي الله عنه كان النبي ﷺ إذا اجتهد في اليمين قال: «لا والذي نفسي أبي القاسم بيده» ولا بن ماجه من وجه آخر في هذا الحديث: كانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها «أشهد عند الله»، «والذي نفسي بيده»، ودل ما سوى الثالث من الأربعة على أن النهي عن الحلف بغير الله لا يراد به اختصاص لفظ الجلالة بذلك بل يتناول كل اسم أو صفة يختص به سبحانه وتعالى⁽¹⁾.

(1) وفرق الحنفية بين القدرة والعلم فقالوا: إن حلف بقدرة الله تعالى انعقدت بيمينه، وإن حلف بعلم الله تعالى لم تنعقد؛ لأن العلم يعبر به عن المعلوم كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ

6629 - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ،

وقد جزم ابن حزم وهو ظاهر كلام المالكية والحنفية بأن جميع الأسماء الواردة في القرآن والسُّنَّة الصحيحة، وكذا الصفات صريح في اليمين تنعقد به وتجب بمخالفته الكفارة وهو وجه غريب عند الشافعية، وعندهم وجه أغرب من ذلك، وهو أنه ليس في شيء من ذلك صريح إلا لفظ الجلالة، وأحاديث الباب ترده، والمشهور عندهم وعند الحنابلة أنها تنقسم ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يختص به كالرحمن ورب العالمين، وخالق الخلق، فهو صريح تنعقد به اليمين سواء قصد الله أم أطلق.

ثانيها: ما يطلق عليه، وقد يقال لغيره لكن يقيد كالرب والحق فتنعقد به اليمين إلا إن قصد به غير الله، وأطلق فليس بيمين وإن نوى به الله انعقد على الصحيح، وإذا تقرر هذا فمثل والذي نفسي بيده ينصرف عند الإطلاق إلى الله جزماً فإن نوى به غيره كملك الموت مثلاً لم يخرج عن الصراحة على الصحيح وفيه وجه عند بعض الشافعية، ويلتحق به والذي فلق الحبة، ومقلب القلوب، وأما مثل والذي أعبد، أو أسجد له فصريح جزماً.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث عن قريب في باب: يحول بين المرء وقلبه.

(حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح العين المهملة الواضحة اليشكري، (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) هو ابن عمير الكوفي، (عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ) بفتح المهملة وضم الميم رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: إِذَا هَلَكَ) أي: مات (قَيْصَرٌ) وهو هرقل ملك الروم (فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ) يملك مثل ما ملك.

قال الكرمانى: اسم لا إذا كان معرفة وجب التكرير، ثم قال: هو علم نكر أو كلمة لا بمعنى ليس أو مؤول نحو: قضيته ولا أبا حسن لها أو تكرر إذ

عَلَيْهِ فَتُخْرَجُهُ لَنَا ﴿[الأنعام: 148] وأجاب القائل بانعقاده بأنه هنا مجازان إن سلم أن المراد به المعلوم والكلام في الحقيقة، فافهم.

وَإِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»⁽¹⁾.

6630 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَتَنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»⁽²⁾.

حاصله : لا قيصر ولا كسرى فتفطن.

(وَإِذَا هَلَكَ) أي : مات (كِسْرَى) بكسر الكاف وفتحها لقلب ملوك الفرس والمراد هنا : أنوشروان بن هرمز، (فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) أي : بقدرته يصرفها كيف يشاء، (لَتَنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) عز وجل، وفيه علم من أعلام النبوة إذ وقع كل ما أخبر به ﷺ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله : «والذي نفسي بيده» وقد مضى الحديث في الجهاد.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قال : (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب أنه قال : (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ) في العراق (وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ) في الشام، وهذا قاله ﷺ تطييباً لقلوب أصحابه من قريش وتبشيراً لهم بأن ملكهما سيزول عن الإقليمين المذكورين؛ لأنهم كانوا يأتونهما للتجارة، فلما أسلموا خافوا انقطاع سفرهم إليهما، فأما كسرى فقد مزق الله ملكه بدعائه ﷺ لما مزق كتابه ولم يبق له بقية، وزال ملكه من جميع الأرض، وأما قيصر فإنه لما ورد عليه كتاب النبي ﷺ فإنه أكرم الكتاب ووضع في المسك فدعا له ﷺ أن يثبت الله ملكه، فثبت ملكه بالروم، وانقطع عن الشام.

(وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَتَنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) بفتح تنفق، أي :

(1) طرفاه 3121، 3619 - تحفة 2204.

(2) أطرافه 3027، 3120، 3618 - تحفة 13165.

6631 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا وَلَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا»⁽¹⁾.

مالهما المبدفون، أو الذي جمع وادخر، وقد وقع ذلك كما أخبر الصادق ﷺ. قال أهل التاريخ: كان في القصر الأبيض لكسرى ثلاثة آلاف، ألف ألف ألف ثلاث مرات غير أن رستمًا لما مرّ منهزمًا حمل معه نصف ما كان في بيوت الأموال، وترك النصف فنقله المسلمون فأصاب الفارس اثني عشر ألفًا.

ومطابقة الحديث للترجمة كسابقه، وقد مضى الحديث في علامات النبوة. (حَدَّثَنِي) بالإنفراد⁽²⁾ (مُحَمَّدٌ) هو ابن سلام، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة وبعد المهملة هاء تأنيث ابن سليمان، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ) من أمور الآخرة وشدة أهوالها وما أعد في النار لمن دخلها وما في الجنة من الثواب (لَبَكَيْتُمْ) لذلك بكاء (كَثِيرًا وَلَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا) جواب القسم السادّ مسدّد جواب لو قال الحافظ العسقلاني: وفيه دلالة على اختصاصه ﷺ بمعارف بصيرية وقلبية، وقد يطلع الله عليها غيره من المخلصين من أمته لكن بطريق الإجمال، وأما تفاصيلها فمما اختص بهما النبي ﷺ فقد جمع الله له بين علم اليقين، وعين اليقين مع الخشية القلبية واستحضار العظمة الإلهية على وجه لم يكن لغيره، ويشير إلى ذلك قوله في الحديث الماضي في كتاب الايمان من حديث عائشة رضي الله عنها: «إني أتقاكم لله وأعلمكم بالله» فإن قيل: الخطاب إما أن يكون للمؤمنين خاصة أو عامًا، فإن كان الأول فليس ثمة موجب لتقليل الضحك وتكثير البكاء؛ لأن المؤمن وإن دخل النار فعاقبته الجنة لا محالة مخلدًا فيها فمدة ما يوجب البكاء بالنسبة إلى ما يوجب الضحك والسرور نسبة لشيء يسير إلى شيء لا يتناهى وذلك يوجب العكس وإن كان الثاني فليس للكافر ما يوجب الضحك أصلًا

(1) أطرافه 1044، 1046، 1047، 1050، 1056، 1058، 1064، 1065، 1066، 1212،

3203، 4624، 5221 - تحفة 17078 - 8/161.

(2) وفي رواية أبي ذر حدثنا.

6632 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَبِوَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ بْنُ مَعْبُدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ هِشَامٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ» فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَإِنَّهُ الْآنَ، وَاللَّهِ، لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي،

فالجواب: أن الخطاب للمؤمنين وخرج في مقام ترجيح الخوف على الرجاء إضافة على الخاتمة.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «والله لو تعلمون»، وقد مضى الحديث في الرقاق.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) الجعفي، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد وأيضا (حَبِوَةُ) بفتح الحاء المهملة وسكون الياء وفتح الواو وهو ابن شريح، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو عَقِيلٍ) بفتح المهملة وكسر القاف (زُهْرَةُ بْنُ مَعْبُدٍ) بضم الزاي وسكون الهاء بعدها راء مفتوحة، ومعبد بفتح الميم والموحدة بينهما عين مهملة ساكنة، (أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ هِشَامٍ) ابن زهرة بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم بن مرة ذهبت به أمه إلى رسول الله ﷺ وهو صغير فمسح رأسه ودعا له، شهد فتح مصر وله بها خطة، وله في البخاري حديثان.

(قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) رضي الله عنه، (فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) والله (لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ) بتشديد الياء واللام لتأكيد القسم المقدر (مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي) ذكر حبه لنفسه بحسب الطبع.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) له: (لَا) أي: لا يكمل إيمانك (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ) وقيل: لا يكفي وذلك لبلوغ الرتبة العليا حتى يضاف إليها ما ذكر وعن بعض الزهاد تقدير الكلام لا تصدق في حبي حتى تؤثر رضاي على هواك، وإن كان فيه الهلاك.

(فَقَالَ لَهُ عُمَرُ) رضي الله عنه لما علم أن النبي ﷺ هو السبب في نجاة نفسه من المهلكات: (فَإِنَّهُ الْآنَ، وَاللَّهِ) يا رسول الله (لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي،

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الآنَ يَا عُمَرُ»⁽¹⁾.

6633 - 6634 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّهِمَا أَخْبَرَاهُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الآنَ يَا عُمَرُ» عرفت فنطقت بما يجب عليك .

قال الداودي: وقوف عمر رضي الله عنه أول مرة واستثناؤه نفسه إنما اتفق حتى لا يبلغ ذلك منه فيحلف بالله كاذبًا، فلما قال له ما قال تقرر في نفسه أنه أحب إليه من نفسه فحلف كذا، قال: وقال الخطابي: حب الإنسان نفسه طبع وحب غيره اختيار بتوسط الأسباب، وإنما أراد ﷺ حب الاختيار إذ لا سبيل إلى قلب الطباع وتغييرها عما جبلت عليه.

قال الحافظ العسقلاني: فعلى هذا فجواب عمر رضي الله عنه أولاً كان بحسب الطبع، ثم تأمل فعرف بالاستدلال أن النبي ﷺ أحب إليه من نفسه لكونه السبب في نجاتها من المهلكات في الدنيا والأخرى، فأخبر بما اقتضاه الاختيار فذلك حصل الجواب بقوله الآن يا عمر أي: الآن عرفت فنطقت بما يجب عليك، وقد أشرنا إلى ذلك آنفًا.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «والذي نفسي بيده»، وقد ذكر هذا السند بعينه في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وذكر من متن الحديث قوله: كنا مع النبي ﷺ وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) بضم العين وسكون الفوقية وفتح الموحدة (ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ) الجهني أبو عبد الرحمن المدني من جهينة بن زيد ابن ليث بن سود بن أسلم بن لحاف بن قضاة من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم مات بالمدينة، وقيل: بالكوفة سنة ثمان وسبعين وهو ابن خمس وثمانين، (أَنَّهِمَا أَخْبَرَاهُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ) لم يسميا (اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ

أَحَدُهُمَا : أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَقَالَ الْآخَرُ ، وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا : أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَائْذَنْ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ ، قَالَ : « تَكَلَّمْ » قَالَ : إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا - قَالَ مَالِكُ : وَالْعَسِيفُ الْأَجِيرُ - زَنَى بِامْرَأَتِهِ ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ ، فَأَقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَجَارِيَةٍ لِي ، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ

أَحَدُهُمَا : أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ (تعالى ، (وَقَالَ الْآخَرُ ، وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا) جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ، وإنما كان أفقه لحسن أدبه باستئذانه أولاً أو أفقه في هذه القصة لوضعهما على وجهها أو أكثر فقهاً في ذاته : (أَجَلْ) بفتح الهمزة والجيم وسكون اللام مخففة ، أي : نعم ، قال الأخفش : أجل جواب مثل نعم إلا أنه أحسن منه في التصديق ونعم أحسن من الاستفهام.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ) عز وجل (وَائْذَنْ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ ، قَالَ ﷺ) : « تَكَلَّمْ » بما في نفسك (قَالَ : إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا) بفتح العين وكسر السين المهملتين وبالفاء فعيل بمعنى مفعول (عَلَى هَذَا) على بمعنى اللام ، أي : أجيراً لهذا أو بمعنى عند ، أي : أجيراً عند هذا ، أو أجيراً على خدمة هذا فحذف المضاف.

(قَالَ مَالِكُ) الإمام : (وَالْعَسِيفُ : الْأَجِيرُ زَنَى بِامْرَأَتِهِ ، فَأَخْبَرُونِي) أي : العلماء (أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ ، فَأَقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَجَارِيَةٍ) فمن : للبدلية زاد أبو ذر عن الكشميهني : (لِي ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ ، فَأَخْبَرُونِي) فيه فتيا العلم مع وجود من هو أعلم منه قال أبو القاسم العذري : كان يفتي في الزمن النبوي من الصحابة رضي الله عنهم فيما بلغني الخلفاء الأربعة وأبي ، ومعاذ ، وزيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنهم.

(أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي) ما : موصولة بمعنى الذي ، والصلة على ابني أي : الذي استقر على ابني أي : ثبت على ابني (جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ) ولو لمسافة القصر ؛ لأن المقصود إيحاشه بالبعد عن الأهل والوطن.

(وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمَا) بتخفيف الميم وسقط في رواية الكشميهني (وَالَّذِي) أي : وحق الذي (نَفْسِي بِيَدِهِ) فالذي مع صلته

لأَقْضَيْنَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرُدَّ عَلَيْكَ». وَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةً وَعَرَّبَهُ عَامًّا، وَأَمَرَ أُتَيْسَ الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الْآخَرِ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا، فَأَعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا⁽¹⁾.

وعائده مقسم به وجواب القسم قوله: (لأَقْضَيْنَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ) أي: بما تضمنه كتاب الله أو بحكم الله؛ لأن الحكم فيه التغريب، والتغريب ليس هو مذكوراً في القرآن، وقيل هو قوله تعالى: ﴿وَيَذُرُّهَا عَنْهَا الْعَذَابُ﴾ [النور: 8]، والعذاب الذي يدرأ للزوجة عن نفسها هو الرجم، وأهل السنة مجمعون على أن الرجم في حكم الله، وقال قوم: إنه ليس في كتاب الله، وإنما هو في السنة وأن السنة تنسخ القرآن فزعموا أن معنى قوله: «لأَقْضَيْنَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ» أي: بوحى الله تعالى لا بالمتلو، وقيل: يريد بقضاء الله وحكمه كقوله: ﴿يَكْتَبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: 24] أي: حكمه فيكم وقضاؤه عليكم.

(أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرُدَّ عَلَيْكَ) أي: فمردودة عليك فأطلق المصدر على المفعول نحو: ثوب نسج اليمن، أي: منسوج اليمن. وفيه: أن الصلح الفاسد ينتقض إذا وقع.

(وَجَلَدَ ابْنَهُ) بالنصب على المفعولية، وفي نسخة: بضم الجيم على البناء للمفعول وابنه: بالرفع نائب عن الفاعل.

(مِائَةً وَعَرَّبَهُ عَامًّا، وَأَمَرَ) بضم الهمزة (أُنَيْسَ) بضم الهمزة وفتح النون وبالرفع نائب عن الفاعل هو ابن الضحاك (الْأَسْلَمِيُّ) نسبة إلى أسلم بن أفصى بالفاء ابن حارثة بن عمرو، والأسلمي أيضاً نسبة إلى أسلم بن جمح، وفي رواية أبي ذر: وأمر بفتح الهمزة أنيساً نصب على المفعولية الأسلمي بالنصب.

(أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الْآخَرِ) بفتح الفخاء فيعلمها بأن هذا الرجل قذفها بابنه، فلها حد القذف فتطالبه به أو تعفو، (فَإِنْ اعْتَرَفَتْ) بالزنا فَرَجَمَهَا لأنها محصنة كذا في رواية الكشميهني، وفي رواية: (رَجَمَهَا، فَأَعْتَرَفَتْ) فأخبر النبي ﷺ بذلك (فَرَجَمَهَا) أي: أمر برجمها فرجمت.

(1) أطرافه 2315، 2695، 2724، 6827، 6833، 6835، 6842، 6859، 7193، 7258،

7260، 7278- تحفة 14106 حديث 6634 أطرافه 2314، 2649، 2696، 2725،

6828، 6831، 6836، 6843، 6860، 7194، 7259، 7279- تحفة 3755.

6635 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ،

قال صاحب «التوضيح»: فيه أن مطلق الاعتراف يوجب الحد ولا يحتاج إلى تكراره، وبه قال مالك والشافعي لقوله ﷺ لأنس: «إذا اعترفت فارجمها» فعلق الرجم على مجرد الاعتراف، وإنما كرره على ما عزم كما في حديثه لأنه شك في عقله، ولهذا قال له: «أبك جنون؟» وقال أحمد: لا يجب إلا باعتراف أربعة مرات في مجلس أو أربعة مجالس.

وقال أبو حنيفة: لا يجب إلا باعتراف في أربعة مجالس، فإن اعترف في مجلس واحد ألف مرة، فهو اعتراف واحد واحتج أبو حنيفة بما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه فلما شهد على نفسه أربع مرات، الحديث أخرجاه في الصحيحين، وكذا في حديث جابر بن سمرة رضي الله عنهما أخرجه مسلم «حتى شهد على نفسه أربع شهادات».

والجواب عن حديث العسيف: أن معناه اغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت الاعتراف المعهود بالتردد أربع مرات، وجاء في بعض طرق حديث الغامدية: أنه ردها أربع مرات أخرجه البزار في مسنده، فإن قيل: سلمنا اشتراط الاعتراف أربع مرات، ومن أين اشتراط اختلاف المجالس، فالجواب: أنه أخرج مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن ما عزا أتى النبي ﷺ فرده ثم أتاه الثانية من الغد فرده، الحديث.

وفيه: فأناه الثالثة إلى أن قال: فلما كان الرابعة حفر ورجمه.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «أما والذي نفسي بيده» وذكر البخاري هذا الحديث في مواضع كثيرة مختصراً ومطولاً في الصلح والأحكام، وفي المحاربين، والوكالة، والشروط، والاعتصام، وفي خبر الواحد، والشهادات، وأخرجه بقية الجماعة.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية أبي ذكر: حَدَّثَنَا (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) هو الجعفي المسندي، وفي شيوخ البخاري: عبد الله بن محمد وهو أبو بكر بن أبي شيبة لكنه لم يسم أباه في شيء من الأحاديث التي أخرجهما وإنما يكنيه، ويكني أباه أو يسمي به، ويكني أباه بخلاف الجعفي فإنه يسميه تارة، وأخرى لا

حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ أَسْلَمٌ، وَغِفَارٌ، وَمُزَيْنَةُ، وَجُهِينَةُ خَيْرًا مِنْ تَمِيمٍ، وَعَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ، وَعَظْفَانَ، وَأَسَدٍ خَابُوا وَخَسِرُوا؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ»⁽¹⁾.

ينسبه كهذا الموضع، قال (حَدَّثَنَا وَهْبٌ) بفتح الواو وسكون الهاء ابن جرير بن حازم الأزدي الحافظ، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج أبو بسطام العتكي أمير المؤمنين في الحديث، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ) هو محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب الضبي نسبه لجدّه، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ) بفتح الموحدة وسكون الكاف وبعد الراء تاء تأنيث الثقفي، (عَنْ أَبِيهِ) أي بكرة نفيح بن الحارث بضم النون وفتح الفاء وسكون التحتية بعدها عين مهملة ابن كلدة بفتحتين أسلم بالطائف، ثم نزل البصرة رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: أَرَأَيْتُمْ) أي: أخبروني (إِنْ كَانَ أَسْلَمٌ) أي: ابن أفصى، والمراد بأسلم ومن ذكر معها قبائل مشهورة (وَغِفَارٌ) بكسر الغين المعجمة وتخفيف الفاء، (وَمُزَيْنَةُ) بضم الميم وفتح الزاي، (وَجُهِينَةُ) بضم الجيم وفتح الهاء وبعد التحتية الساكنة نون.

(خَيْرًا مِنْ تَمِيمٍ، وَعَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ) وفي أوائل المبعث من بني تميم وبني عامر، (وَعَظْفَانَ) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة والفاء (وَأَسَدٍ خَابُوا) بالخاء المعجمة والموحدة من الخيبة (وَوَخَسِرُوا) الضمير في خابوا وخسروا راجع إلى الأربعة الأقرب وهم: تميم إلى آخره، وتقدم صريحاً في المناقب أن الأربعة خير، وأن الأربعة الأخرى خائبون.

(قَالُوا) أي: (نَعَمْ) وهو مقدر ومرّ مصرحاً به في المناقب، وفي أوائل المبعث أن القائل هو: الأقرع بن حابس.

(فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُمْ) أي: أسلم وغفار ومزينة وجهينة (خَيْرٌ مِنْهُمْ) أي: من تميم ومن بعدهم والعبارة تحتل وجهين التوزيع بأن يكون أسلم خيراً من تميم وغفار من عامر، وهكذا والجمع بأن يكون أسلم خير الأربعة، وكذا غفار وغيره، ووجهاً ثالثاً وهو أن يكون الأربعة من حيث المجموع خيراً

6636 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ عَامِلًا، فَجَاءَهُ الْعَامِلُ حِينَ فَرَغَ مِنْ عَمَلِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي. فَقَالَ لَهُ: «أَفَلَا قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ، فَنَظَرْتَ أَيُّهُدَى لَكَ أَمْ لَا؟» ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَتَشَهَّدَ وَأَتْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ الْعَامِلِ نَسْتَعْمِلُهُ، فَيَأْتِينَا فَيَقُولُ: هَذَا مِنْ عَمَلِكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَنَظَرَ: هَلْ يُهْدَى لَهُ أَمْ لَا، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَغُلُّ.....

من الأربعة من حيث المجموع، وإن جاز أن يكون في المفصولين فرد أفضل من فرد الأفضلين.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد سبق الحديث في المبعث.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُرْوَةُ) أي: ابن الزبير بن العوام، (عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم (السَّاعِدِيِّ) الأنصاري، قيل: اسمه عبد الرحمن، وقيل: المنذر، وقيل: إنه عم سهل بن سعد رضي الله عنهما، (أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ عَامِلًا) هو عبد الله بن اللتبية بضم اللام وسكون الفوقية وكسر الموحدة وتشديد التحتية، وتقدم في باب: الهبة استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزدي يقال له: ابن اللتبية على الصدقة، (فَجَاءَهُ) ﷺ (الْعَامِلُ) أي: ابن اللتبية (حِينَ فَرَغَ مِنْ عَمَلِهِ) فحاسبه ﷺ، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي. فَقَالَ) ﷺ (لَهُ: أَفَلَا قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ، فَنَظَرْتَ أَيُّهُدَى لَكَ) بهمزة الاستفهام وضم التحتية وفتح الدال المهملة.

(أَمْ لَا؟) ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَتَشَهَّدَ وَأَتْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ الْعَامِلِ نَسْتَعْمِلُهُ، فَيَأْتِينَا فَيَقُولُ: هَذَا مِنْ عَمَلِكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَنَظَرَ: هَلْ يُهْدَى لَهُ أَمْ لَا، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَغُلُّ) بضم الغين المعجمة وتشديد اللام، أي: لا يكون من الغلول.

أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا جَاءَ بِهِ لَهُ رُغَاءٌ، وَإِنْ كَانَتْ بَقَرَةً جَاءَ بِهَا لَهَا خُورًا، وَإِنْ كَانَتْ شَاةً جَاءَ بِهَا تَيْعَرٌ، فَقَدْ بَلَغْتُ». فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: ثُمَّ رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ، حَتَّى إِنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى عُفْرَةِ إِنْطِيهِ، قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: وَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ مَعِيَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَلُوهُ⁽¹⁾.

(أَحَدُكُمْ مِنْهَا) أي: من الصدقة (شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) حال كونه (يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ، إِنْ كَانَ) الذي غلّه (بَعِيرًا جَاءَ بِهِ) حال كونه (لَهُ رُغَاءٌ) بضم الراء وبالغين المعجمة وبالمد، قال الكرمانى: الرغاء: الصوت، وقال العيني: هو صوت البعير خاصة لا مطلق الصوت.

(وَإِنْ كَانَتْ) أي: المغلولة (بَقَرَةً جَاءَ بِهَا) يوم القيامة يحملها على عنقه (لَهَا خُورًا) بضم الخاء المعجمة وتخفيف الواو صوت البقرة، وقال ابن التين: ورويناه بالجيم والهمزة وهو رفع الصوت.

(وَإِنْ كَانَتْ شَاةً جَاءَ بِهَا) يوم القيامة يحملها على عنقه (تَيْعَرٌ) بفتح الفوقية وسكون التحتية وفتح العين المهملة بعدها راء أي: تصيح وتصنوت، وقال ابن التين: قرأناه بفتح العين، وقال: الجوهري: يعرت العنز تيعر بالكسر يعارًا بالضم: صاحت، وقال ابن فارس: اليعار: صوت الشاة. — (فَقَدْ بَلَغْتُ) أي: ما أمرت به.

(فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ) الساعدي رضي الله عنه: (ثُمَّ رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ) بالإنفراد (حَتَّى إِنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى عُفْرَةِ إِنْطِيهِ) بضم العين المهملة وسكون الفاء، وبالراء وهو البياض الذي فيه شيء كلون الأرض.

وقال الجوهري: الأعر الأبيض، وليس بالشديد البياض، وشاة عفراء يعلو بياضها حمرة، وقيل: هي البياض المشوب بالسمر.

(قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ) الساعدي هو موصول بالسند المذكور: (وَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ) الحديث (مَعِيَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ) أبو سعيد الأنصاري كاتب الوحي رضي الله عنه، (مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَلُوهُ) بفتح السين من غير همز.

(1) أطرافه 925، 1500، 2597، 6979، 7174، 7197 - تحفة 11895 - 162/8.

أخرجه مسلم في الإمارة باب تحريم هدايا العمال رقم 1832.

6637 - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ هُوَ ابْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا وَلَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا» (١).

6638 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمَعْرُورِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ.....

قال الحافظ العسقلاني: وقد فتشت مسند زيد بن ثابت فلم أجد لهذه القصة فيه ذكر، وفي الحديث: أن هدية العامل مردودة إلى بيت المال، وقال صاحب التوضيح: وما أحسن قول صاحب «الحاوي الصغير»: وهديته سحت ولا تملك. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة أيضًا، وقد مضى الحديث في الهبة في باب: من لم يقبل الهدية لعله.

(حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) ابن يزيد الفراء أبو إسحاق الرازي المعروف بـ «الصغير» قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ هُوَ ابْنُ يُوسُفَ) أبو عبد الرحمن الصنعاني اليماني قاضيا، (عَنْ مَعْمَرٍ) هو ابن رشد، (عَنْ هَمَّامٍ) هو ابن منبه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنه (قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ» من أهوال يوم القيامة (لَبَكَيْتُمْ) بفتح الكاف (كَثِيرًا وَلَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا) وكل من كان به أعرف كان أخوف، وسبق متن الحديث عن عائشة رضي الله عنها في هذا الباب.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث النخعي الكوفي، قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران الكوفي، (عَنِ الْمَعْرُورِ)، بفتح الميم وسكون العين المهملة وراءين مهملتين بينهما واو ساكنة ابن سويد الأسدي عاش مائة وعشرين سنة، وكان أسود الرأس واللحية.

(عَنْ أَبِي ذَرٍّ) جندب بن جنادة الأنصاري رضي الله عنه أنه (قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ) أي: إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصرح به في الزكاة.

وَهُوَ يَقُولُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ: «هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ» قُلْتُ: مَا شَأْنِي أُرَى فِي شَيْءٍ، مَا شَأْنِي؟ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ، فَمَا اسْتَطَعْتُ أَنْ أَسْكُتَ، وَتَغَشَّانِي مَا شَاءَ اللَّهُ، فَقُلْتُ: مَنْ هُمْ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا»⁽¹⁾.

6639 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(وَهُوَ يَقُولُ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ) كذا في اليونينية، وفي نسخة: وهو في ظل الكعبة يقول: «هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ» مرتين. قال أبو ذر: (قُلْتُ: مَا شَأْنِي) أي: ما حالي (أُرَى) بضم التحتية (فِي) بتشديد الياء (شَيْءٍ) مرفوع به أي: أبطن في نفسي شيء يوجب الأخسرية، وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: أُرَى بفتح التحتية يعني النبي ﷺ في بتشديد الياء وشيئًا بالنصب.

(مَا شَأْنِي؟ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ) ﷺ (وَهُوَ يَقُولُ، فَمَا اسْتَطَعْتُ أَنْ أَسْكُتَ، وَتَغَشَّانِي) بالغين والشين المعجمتين (مَا شَاءَ اللَّهُ، فَقُلْتُ: مَنْ هُمْ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي) مفعول (يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ) ﷺ: «الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا، وَهَكَذَا» ثلاث مرات، أي: إلا من أنفق ماله أمامًا ويمينًا وشمالًا على المستحقين فعبّر عن الفعل بالقول، والحديث أخرجه البخاري منقطعًا في الزكاة بلفظ: انتهيت إلى النبي ﷺ قال: «والذي نفسي بيده أو والذي لا إله غيره»، أو كما حلف: «ما من رجل يكون له إبل أو بقرة أو غنم لا يؤدي حقها إلا أتى به يوم القيامة» الحديث.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: ورب الكعبة، وأخرجه مسلم في الزكاة، والترمذي، وقال: حسن صحيح.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ) بالزاي والنون عبد الله بن ذكوان، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ) ابن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنه (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ):

«قَالَ سُلَيْمَانُ: لَأُطَوِّفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِفَارِسٍ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ، فَلَمْ يَقُلْ إِنَّ شَاءَ اللَّهِ، فَطَافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً، جَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَائِمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ قَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ، لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ»⁽¹⁾.

قَالَ سُلَيْمَانُ أَي: ابن داود نبي الله عليهما الصلاة والسلام: (لَأُطَوِّفَنَّ) أَي: والله لأطوفن الطوف كناية عن الجماع (اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً) أَي: لأجامعهن وتسعين بفوقية قبل السين، وفي رواية في كتاب الأنبياء وسبعين بموحدة بعد السين، وفي مسلم: ستين، ويروى: مائة ولا منافاة؛ لأنه مفهوم عدد.

(كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِفَارِسٍ يُجَاهِدُ) ويروى: يجاهد (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) عز وجل، وفي رواية أخرى: فتحمل كل واحدة وتلد غلامًا فارسًا يقاتل في سبيل الله، وحينئذ فيكون في هذه الرواية حذف أو لا حذف فيها ويكون قوله: تأتي مسببًا عن الحمل، وجزم بذلك لغلبة رجائه لقصد الأجر.

(فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ) قرينه أو الملك: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ وفي رواية أبي ذر: (قُلْ: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ، فَلَمْ يَقُلْ إِنَّ شَاءَ اللَّهِ) نسيانًا (فَطَافَ عَلَيْهِنَّ) أَي: جامعهن (جَمِيعًا فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً، جَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ) بكسر الشين، أَي: بنصف ولد إطلاق الرجل باعتبار ما يؤول إليه قيل: إنه الجسد الذي ذكره الله أنه ألقى على كرسیه، (وَائِمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ) واستدل بما وقع في هذا الموضع على جواز إضافة ايم إلى غير لفظ الجلالة، وأجيب: بأنه نادر، ومنه قول عروة: ليمنك لئن ابتليت فقد عافيت فأضافها إلى الضمير.

(لَوْ قَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ، لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) عز وجل حال كونهم (فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ) تأكيد الضمير الجمع في قوله: لجاهدوا، وهذا من باب الوحي لأنه من باب علم الغيب، وقد أنسى الله تعالى سليمان عليه السلام الاستثناء ولمضى قدره السابق.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: وايم الذي نفس محمد بيده وقد مضى الحديث في الجهاد في باب طلب الولد للجهاد، وباب قول الله: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ

6640 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: أَهْدَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَرَقَةً مِنْ حَرِيرٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَدَاوُلُونَهَا بَيْنَهُمْ وَيَعْجَبُونَ مِنْ حُسْنِهَا وَلِينِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْهَا؟» قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَمَنَادِيلُ سَعْدٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْهَا»

سُئِلَتْ ﴿ص: 30﴾ فِي كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن سلام قال الغساني، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ) بالحاء الساكنة والصاد المهملتين بينهما واو مفتوحة سلام بالتشديد ابن سليم، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عبيد الله بن عبد الله السبيعي، (عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ) رضي الله عنهما أنه (قَالَ: أَهْدَيْتُ) بضم الهمزة (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَرَقَةً) بفتح السين المهملة، والراء والقاف وبالرفع مفعول ناب عن الفاعل: اسم لقطعة من الحرير، (مِنْ حَرِيرٍ) أبيض جيد، وفي المناقب من طريق شعبة، عن أبي إسحاق: أهديت للنبي ﷺ حلة حرير، وفي حديث أنس في الهبة: أهداها له أكيدر دومة (فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَدَاوُلُونَهَا بَيْنَهُمْ وَيَعْجَبُونَ مِنْ حُسْنِهَا وَلِينِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) لهم: «أَتَعْجَبُونَ مِنْهَا؟» قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَمَنَادِيلُ سَعْدٍ بسكون العين ابن معاذ بن النعمان الأشهلي سيد الأوس رضي الله عنه.

(فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْهَا) ⁽¹⁾ يحتمل وجهين: أن يريد في الصفة، وأنها لا تفنى بخلاف هذه وتخصيص سعد بهذا إما أن منديل سعد كان من جنس تلك السرقة، وإما كان الحال اقتضى استمالة قلبه، وإما كان اللابسون المتعجبون من الأنصار، فقال: منديل سيدكم خير منه.

وإما كان سعد يحب ذلك الجنس من الثوب أو ذلك اللون، وفيه منقبة عظيمة لسعد رضي الله عنه وأن أدنى ثيابه في الجنة كذلك؛ لأن المنديل أدنى الثياب معد للوسخ والامتهان.

والمناديل: جمع منديل بكسر الميم وهو ما يمسح به ما يتعلق باليد من الطعام تقول: منه تمندلت بالمنديل، وتندلت، وأنكر الكسائي تمندلت.

(1) أي: من السرقة الحرير وفي رواية الكشميهني من هذا.

لَمْ يَقُلْ شُعْبَةُ، وَإِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»⁽¹⁾.

6641 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ بِنِ رِبِيعَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كَانَ مِمَّا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ أَخْبَاءٍ، أَوْ خِبَاءٍ.....

(لَمْ يَقُلْ شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج (و) كذا (إِسْرَائِيلُ) هو ابن يونس، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو السبيعي: ((وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ)) يعني أنهما رواياه، عن أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه كما رواه أبو الأحوص، وأن أبا الأحوص انفرد عنه بهذه الزيادة، وقد تقدم حديث شعبة في المناقب، وحديث إسرائيل في اللباس موصولاً، قال الإسماعيلي: وكذلك رواه الحسين بن أبي وقاد عن أبي إسحاق، وكذا قال ابن أبي عاصم بن حواس بفتح الجيم وتشديد الواو، ثم بالمهملة عن أبي الأحوص أخرجه الإسماعيلي من طريقه، وقال هو في المتخصصين بأبي الأحوص، وشيخ البخاري الذي رواها عن أبي الأحوص أخرجه ابن ماجة في السنة.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله «والذي نفسي بيده».

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة وفتح الكاف اسم جده واسم أبيه عبد الله المخزومي مولا هم المصري، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، (عَنْ يُونُسَ) أي: ابن يزيد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري أنه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد، (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) أي: ابن العوام، (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنَّ هِنْدَ) منصرف وغير منصرف (بِنْتُ عُتْبَةَ بِنِ رِبِيعَةَ) بضم عين عتبة، وسكون الفوقية القرشية أم معاوية بن أبي سفيان أسلمت يوم الفتح رضي الله عنها (قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كَانَ مِمَّا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ أَخْبَاءٍ) بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة تخفيف الموحدة ممدود، (أَوْ خِبَاءٍ) بكسر الخاء المعجمة كذا فيه بالشك، هل هو بصيغة الجمع أو الافراد، وقد تقدم في النفقات من رواية ابن المبارك، عن يونس بن يزيد: أهل خباء بالافراد ولم يشك وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق عيينة عن يونس، والخباء: أحد بيوت العرب من

أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَذِلُّوا مِنْ أَهْلِ أَخْبَائِكَ، أَوْ خِبَائِكَ شَكَ يَحْيَى، ثُمَّ مَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ أَهْلُ أَخْبَاءٍ، أَوْ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَعِزُّوا مِنْ أَهْلِ أَخْبَائِكَ، أَوْ خِبَائِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَيْضًا، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ» قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ،

وبر أو صوف ولا يكون من الشعر ويكون على عمودين أو ثلاثة، ويجمع على أخبية وجمع هنا على أخباء على غير قياس.

وقال ابن بطال: المعروف في جمع خباء أخبية؛ لأن فعلاً في القليل يجمع على أفعلة كسقاء وأسقية، ومثال وأمثلة.

(أَحَبَّ) نصب خبر كان (إِلَيَّ) بتشديد الياء (أَنْ) مَنْ (يَذِلُّوا) بفتح التحتية وكسر الذال المعجمة وأن مصدرية أي: من ذلهم وكذلك في قوله: من أن يعزوا، أي: من عزهم وسقط لفظ: من في نسخة وعليها ضرب في اليونانية.

(مِنْ أَهْلِ أَخْبَائِكَ) بفتح الهمزة، (أَوْ خِبَائِكَ) بإسقاطها.

(شَكَ يَحْيَى) هو ابن بكير شيخ البخاري، (ثُمَّ مَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ أَهْلُ أَخْبَاءٍ، أَوْ خِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: من أن (يعزوا) بفتح التحتية وكسر العين (مِنْ أَهْلِ أَخْبَائِكَ) بالحاء المعجمة والموحدة كالسابق، وفي اليونانية هذه بالمهملة وال التحتية، (أَوْ خِبَائِكَ) بالشك كذلك.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَأَيْضًا) أي: وستزيدون ذلك إذ يتمكن الإيمان في قلبك فيزيد حبك لرسول الله ﷺ وأصحابه كما قال ﷺ: «وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» يريد لا يبلغ حقيقة الإيمان وأعلى درجاته حتى أكون أحب إليه إلى آخره، وقيل: معناه وأنا أيضاً بالنسبة إليك مثل ذلك والأولى أولى كما لا يخفى.

(وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ» قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ) هو ابن حرب زوجها والد معاوية.

(رَجُلٌ مَسِيكٌ) بكسر الميم وتشديد السين المهملة كذا المحفوظ، وقال ابن التين: حفظناه بفتح الميم وتخفيف المهملة وهو البخيل؛ لأنه يمسك ما في يديه ولا يخرج له لأحد.

فَهَلْ عَلَيَّ حَرْجٌ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ؟ قَالَ: «لا، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ»⁽¹⁾.

6642 - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ، حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضِيفٌ ظَهْرَهُ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ يَمَانٍ،

قال القرطبي: وبخله إنما هو بالنسبة لامراته وولده لا مطلقاً؛ لأن الإنسان قد يفعل هذا مع أهل بيته؛ لأنه يرى غيرهم أحوج وأولى، وإلا فأبو سفيان لم يكن معروفاً بالبخل فلا دلالة في هذا الحديث على بخله مطلقاً.

(فَهَلْ عَلَيَّ) بتشديد الياء (حَرْجٌ) أي: إثم (أَنْ أُطْعِمَ) بضم الهمزة وكسر العين (مِنَ الَّذِي لَهُ، قَالَ) ﷺ: (لا) أي: لا حرج عليك (إِلَّا) بالتشديد أن تطعم من ماله (بِالْمَعْرُوفِ) أي: القدر الذي عرف بالعادة أنه كفاية، وتفسير المعروف في كل موضع بحسبه، وفي رواية أبي ذر: لا بالمعروف فتكون الباء متعلقة بالإنفاق لا بالنفي.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «والذي نفس محمد بيده»، وقد مضى الحديث مختصراً في النفقات في باب: نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها.

(حَدَّثَنِي) بالافراد، وفي رواية أبي ذر: حدثنا (أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ) ابن حكيم الأودي الكوفي وهو شيخ مسلم أيضاً، قال: (حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ) بضم الشين المعجمة وفتح الراء بعدها تحتية ساكنة فمهملة، ومسلمة بفتح الميم واللام الكوفي، قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) هو ابن يوسف، (عَنْ أَبِيهِ) يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، (عَنْ) جده (أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السبيعي أنه قال: (سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ) بفتح العين، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضِيفٌ) بضم الميم وكسر الضاد المعجمة بعدها تحتية ساكنة ففاء، أي: مسند ومميل (ظَهْرَهُ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ) أي: جلد (يَمَانٍ) أصله يماني، فقدم إحدى الياءين على النون وقلب ألفاً فصار مثل قاضي، وفي رواية أبي ذر: يمانني على الأصل.

(1) أطرافه 2211، 2460، 3825، 5359، 5364، 5370، 7161، 7180 تحفة 16715.

إِذْ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «اتَرَضُونَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «أَفَلَمْ تَرْضَوْا أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ»⁽¹⁾.

6643 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) يُرَدِّدُهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، وَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَقَالُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»⁽²⁾.

إِذْ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «اتَرَضُونَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» قَالُوا: بَلَى (فيه: أن بلى يجاب بها في الاستفهام كما في مسلم أنت الذي لقيتني بمكة، فقال له المجيب: بلى، ولكن هذا عندهم قليل فلا يقاس عليه).

(قَالَ: أَفَلَمْ تَرْضَوْا) وفي رواية أبي ذر: أفلا ترضون (أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَالُوا: بَلَى، قَالَ) ﷺ: (فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: في يده أي: في تصرفه (إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ) ذكر ذلك بالتدرج ليكون أعظم لسرورهم.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» وقد سبق الحديث بآتم منه في الرقاق في باب: كيف الحشر.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الخدري رضي الله عنه، (أَنَّ رَجُلًا) هو أبو سعيد نفسه (سَمِعَ رَجُلًا) هو قتادة بن النعمان (يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) يُرَدِّدُهَا) أي: يكررها، (فَلَمَّا أَصْبَحَ) أي: أبو سعيد (جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ) أي: الذي سمعه من قتادة (لَهُ، وَكَأَنَّ الرَّجُلَ) بالتشديد (يَقَالُهَا) بتشديد اللام، أي: يعتقد أنها قليلة في العمل، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»⁽²⁾) لأن القرآن إما متعلق بالمبدأ أو بالمعاش أو بالمعاد، وقيل:

(1) طرفه 6528 - تحفة 9483.

(2) طرفه 5013، 7374 - تحفة 4104 - 8/164.

6644 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَتِمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي إِذَا مَا رَكَعْتُمْ، وَإِذَا مَا سَجَدْتُمْ»⁽¹⁾.

لأنه على ثلاثة أقسام: قصص، وأحكام، وصفات الله تعالى، وسورة الإخلاص متمحضة لله تعالى وصفاته فهي ثلثه، فقراءتها لها ثواب قراءة ثلث القرآن، وقراءة الثلث لها عشر أمثالها.

قال الكرمانى: فإن قلت: كيف يكون معادلاً للثلث، ولا شك أن المشقة في قراءة ثلث القرآن أكثر من قراءتها بكثير، والأجر بقدر النصب، قلت: الفضل منه تعالى.

وظاهر الأحاديث أن من قرأها حصل له ثواب مثل من قرأ ثلث القرآن وفي باب فضل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ في التفسير الإشارة إلى ذلك.

ومطابقة الحديث في قوله: «والذي نفسي بيده» وقد مضى الحديث في «فضائل القرآن».

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية أبي ذر: حدثنا (إِسْحَاقُ) هو ابن راهويه، وقال الغساني: لعله ابن منصور، قال: (أَخْبَرَنَا حَبَّانُ) بفتح الحاء المهملة والموحدة المشددة ابن هلال الباهلي، قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى العوذى، قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) هو ابن دعامة، قال: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: أَتِمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَرَاكُمْ) بفتح الهمزة (مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي) أي: من وراء ظهري (إِذَا مَا رَكَعْتُمْ، وَإِذَا مَا سَجَدْتُمْ) أي: إذا ركعتم، وإذا سجدتم فالميم زائدة، والرؤية هنا رؤية إدراك وهي لا تتوقف على وجود ألتها التي هي العين والإشعاع، ولا مقابلة، وهذا بالنسبة إلى القديم العالي، أما المخلوق فتتوقف صفة الرؤية في حقه على الحاسة والمقابلة والشعاع، ومن ثمة كان خرق عادة في حقه ﷺ وخالق البصر في العين قادر على خلقه في غيرها حتى جوّز الأشعرية رؤية الأعمى في الصين بقة أندلس [والبقة: نوع من الحشرات].

6645 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ مَعَهَا أَوْلَادُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ» قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ⁽¹⁾.

4 - باب: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»

6646 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ،

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في الصلاة وهو من إفراده.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن رَاهَوِيَه أَيْضًا، قال: (حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ) الأزدی الحافظ، قال: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ) أي: ابن أنس، (عَنْ) جده (أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه: (أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ) قال الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسمها وأسماء أولادها (أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ) حال كونها (مَعَهَا أَوْلَادُهَا) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: أولادها، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ): «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ» بتشديد الياء، (قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) قال الكرمانی: الخطاب في قوله: إنكم لجنس المرأة وأولادها يعني الأنصار وهو عام مخصص بدلائل آخر فلا يلزم منه أن يكون الأنصار أفضل من المهاجرين عمومًا، ومن العمرين خصوصًا رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في فضل الأنصار، وفي النكاح.

4 - باب قوله ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»

مثل قوله: بأبي أفعل أو لا أفعل وهذه الترجمة لفظ رواية ابن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما في الباب لكنها مختصرة، وقد أخرج النسائي، وأبو داود في رواية ابن داسته عنه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مثله بزيادة ولفظه: «لا تحلفوا بآبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد ولا تحلفوا إلا بالله».

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام ابن أنس الأصبحي،

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ، يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ،»

(عَنْ نَافِعٍ) أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَقِيه مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، (عَنْ) مَوْلَاهُ (عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي مُسْنَدِ يَعْقُوبَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيْنَا أَنَا فِي رَكْبٍ أُسِيرُ فِي غَزَاةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا الْخَبَرُ يُنْبِئُ بِأَنَّ الْخَبَرَ فِي مُسْنَدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي.

(وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ) رَاكِبِي الْإِبِلِ عَشْرَةَ فِصَاعِدًا حَالُ كَوْنِهِ (يَحْلِفُ بِأَبِيهِ) الْخَطَّابِ، وَفِي رِوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْلِفُ وَهُوَ يَقُولُ: «وَأَبِي وَأَبِي»، وَفِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ الزِّيَادَةِ، وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِآبَائِهَا، (فَقَالَ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ) وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفُظٍ: بَيْنَا أَنَا فِي رَكْبٍ أُسِيرُ فِي غَزَاةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: لَا وَأَبِي، فَهَتَفَ بِي رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي، «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» فَالْتَفْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَوَقَعَ فِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عِكْرَمَةَ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثْتُ قَوْمًا حَدِيثًا فَقُلْتُ: لَا وَأَبِي، فَقَالَ: رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» فَالْتَفْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ حَلَفَ بِالْمَسِيحِ هَلَكَ، وَالْمَسِيحُ خَيْرٌ مِنْ آبَائِكُمْ» قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَهَذَا مَرْسَلٌ يَتَقَوَّى بِشَوَاهِدٍ، وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَا، وَالْكَعْبَةُ فَقَالَ: لَا تَحْلِفْ بَغَيْرِ اللَّهِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بَغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ وَأَشْرَكَ»، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَالتَّعْبِيرُ بِقَوْلِهِ: هَلَكَ أَوْ كَفَرَ، وَأَشْرَكَ لِلْمَبَالِغَةِ وَالتَّغْلِيظِ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهِ مَنْ قَالَ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»، فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ

منكرة غير محفوظة تردها الآثار الصحاح، وقيل: إنها مصحفة من قوله: والله وهو محتمل ولكن مثل هذا لا يثبت بالاحتمال لا سيما، وقد ثبت مثل ذلك من لفظ أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قصة السارق الذي سرق حلي ابنته، فقال: وأبيك ما لي لك بليل سارق أخرجه في «الموطأ»، وفي غيره وفي مسلم مرفوعاً: أن رجلاً سأله أي الصدقة أفضل؟ فقال: «وأبيك لأبئتك أو لأحدثتك» وإذا ثبت ذلك فيجواب بأجوبة:

الأول: أن هذا اللفظ كان يجري على ألسنتهم من غير أن يقصدوا به القسم، والنهي إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف وإلى هذا جنح البيهقي، وقال النووي: إنه الجواب المرضي.

الثاني: إنه كان يقع في كلامهم على وجهين: أحدهما: للتعظيم، والآخر: للتأكيد، والنهي إنما وقع عن الأول، فمن أمثلة ما وقع في كلامهم للتأكيد لا للتعظيم قول الشاعر:

لعمر أبي الواشين إني أحبها

وقول الآخر:

فإن تك ليلى استودعتني أمانة فلا وأبي أعدائها لا أذيعها
فلا يظن أن قائل ذلك قصد تعظيم والدي أعدائها كما لم يقصد الأول تعظيم والد من وشى به، فدل على أن القصد بذلك تأكيد الكلام لا التعظيم.

قال البيضاوي: هذا من جملة ما يراد في الكلام لمجرد التقرير والتأكيد ولا يراد به القسم كما يراد بصيغة النداء مجرد الاختصاص دون القصد إلى النداء، وقد تعقب: بأن ظاهر سياق حديث عمر رضي الله عنه يدل على أنه كان يحلف؛ لأن في بعض طرقه إن كان يقول لا وأبي لا وأبي فليل له: «لا تحلفوا» فلو لا أنه أتى بصيغة الحلف ما صادف النهي محلاً.

الثالث: إن هذا كان جائزاً فنسخ قاله الماوردي وحكاه البيهقي، وقال السهيلي: أكثر الشراح عليه حتى قال ابن العربي روي أنه ﷺ كان يحلف بأبيه حتى نهى عن ذلك، ثم أورد الحديث المرفوع الذي فيه أفلح وأبيه إن صدق،

مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ»⁽¹⁾.

قال السهيلي: ولا يصح لأنه لا يظن بالنبي ﷺ إن كان يحلف بغير الله أن ذلك لبعيد عن شيمه، وقال المنذري: ودعوى النسخ ضعيفة لإمكان الجمع ولعدم تحقيق التاريخ.

الرابع: إن في الكلام حذفًا والتقدير: أفلح ورب أيه إن صدق قاله البيهقي.
الخامس: إنه للتعجب، قاله السهيلي، قال: ويدل على أنه لم يرد بلفظ: وأبي، وإنما ورد بلفظ: وأبيه وأبيك بالإضافة إلى ضمير الغائب والمخاطب.
السادس: أن ذلك خاص بالشارع دون غيره من أمته، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال.

(مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ) بضم الميم ومن شرطية في موضع رفع بالابتداء، وكان اسمها وخبرها في محل الخبر والمعنى ومن كان مريدًا للحلف فليحلف بالله، قال العلماء: السر في النهي عن الحلف بغير الله أن الحلف بالشيء يقتضي تعظيمه والعظمة في الحقيقة إنما هي لله جلّت عظمته وحده فلا يضاهى به غيره، وظاهر الحديث: تخصيص الحلف بالله خاصة لكن اتفق الفقهاء على أن اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلية مما اختص الله به ولو من غير أسمائه الحسنى كوالله ورب العالمين والحي الذي لا يموت ومن نفسي بيده إلا أن يريد غير اليمين فيقبل منه كما في الروضة، ومما هو فيه تعالى أغلب كالرحيم والخالق، والرازق، والرب ما لم يرد غيره تعالى؛ لأنها تستعمل في غيره تعالى مقيدة كرحيم القلب، وخالق الإفك ورازق الجيش، ورب الإبل، أو مما هو فيه تعالى وغيره سواء كالوجود والعالم، والحي إن أرادته تعالى بها بخلاف ما إذا أراد بها غيره تعالى أو أطلق لأنها لما أطلقت عليهما سواء أشبهت الكنايات، وتنعقد بصفته الذاتية كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه ومشيتته وعلمه وقدرته، وحقه إلا أن يريد بالحق العبادات أو بعلمه وقدرته المعلوم والمقدور.

وظاهر قوله: «فليحلف بالله» الإذن في الحلف لكن قال الشافعية: يكره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: 224] إلا في طاعة من

6647 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،

قَالَ: قَالَ سَالِمٌ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: سَمِعْتُ

فعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه فطاعة وفي دعوى عند حاكم، وفي حاجة لتوكيد كلام كقوله: «فوالله لا يمل الله حتى تملوا» أو تعظيم له كقوله: «والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً فلا تكره فيهما» ثم إنهم اختلفوا في انعقادها ببعض الصفات كما سبق، وكان المراد بقوله: بالله الذات لا خصوص لفظ الله.

وأما اليمين بغير ذلك فقد ثبت المنع فيها، وهل المنع للتحريم قولان عند المالكية كذا قال ابن دقيق العيد: والمشهور عندهم الكراهة والخلاف أيضاً عند الحنابلة لكن المشهور عنهم التحريم وبه جزم الظاهرية.

وقال ابن عبد البر: لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع، ومراده بنفي الجواز الكراهة أعظم من التحريم والتنزيه فإنه قال في موضع آخر أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروه منهى عنها لا يجوز لأحد الحلف بها، والخلاف موجود عند الشافعية من أجل قول الشافعي أخشى أن يكون الحلف بغيره عز وجل معصية فأشعر بالتردد، وجمهور أصحابه على أنه للتنزيه.

وقال إمام الحرمين: المذهب القطعي الكراهة، وجزم غيره بالتفضيل فإن اعتقد في المحلوف به من التعظيم ما يعتقد في الله حرم الحلف به، وكان بذلك الاعتقاد كافراً وعليه يتنزل الحديث المذكور، وأما إذا حلف بغير الله لا اعتقاده تعظيم المحلوف به على ما يليق به من التعظيم فلا يكفر بذلك ولا تنعقد يمينه، وقال الماوردي: لا يجوز لأحد أن يحلف أحداً بغير الله لا بطلاق ولا عتاق، ولا نذر، وإذا حلف الحاكم أحداً بشيء من ذلك وجب عزله لجهله.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ) هو سعيد بن كثير بن عفير بضم العين المهملة وفتح الفاء، وبالإراء مولى الأنصار المصري، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري أنه (قَالَ: قَالَ سَالِمٌ) هو ابن عبد الله بن عمر: (قَالَ ابْنُ عُمَرَ) رضي الله عنهما: (سَمِعْتُ

عُمَرُ، يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُم أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مِنْذُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا.

عُمَرُ رضي الله عنه، (يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية معمر عن ابن شهاب بهذا السند عن عمر رضي الله عنه سمعني رسول الله ﷺ: وأنا أحلف بأبي، فقال: («إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُم أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ») جملة ينهاكم: في محل خبر إن، وأن: مصدرية في محل نصب أو جر بتقدير حرف الجر، أي: ينهاكم عن أن تحلفوا، الأول: للخليل والكسائي، والثاني: لسيبويه: وحكم غير الآباء من سائر الخلق كحكم الآباء في النهي.

(قَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه: (فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا) أي: بأبي (مِنْذُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ) زاد مسلم في رواية: ينهى عنها ومنذ: ظرف زمان مضاف إلى الجملة بتقدير زمان، أي: ما حلفت بها منذ زمن سماعي ينهى عنها حال كوني (ذَاكِرًا) أي: عامدًا (وَلَا آثِرًا) بمد الهمزة وكسر المثلثة فاعل من الأثر، أي: حاكيا عن الغير أي: ما حلفت بها ولا حكيت وذلك عن غيري ناقلًا عنه، ومنه حديث مأثور عن فلان أي: يحدث به عنه والأثر الرواية ونقل كلام الغير ويدل على ذلك ما وقع في رواية عقيل عن ابن شهاب، عند مسلم: ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنها، ولا تكلمت بها.

وقد استشكل أهل التفسير لتصدير الكلام بحلفت، والحاكي عن غيره لا يسمى حالًا، وأجيب باحتمال أن يكون العامل فيه محذوفًا، أي: ولا ذكرتها آثِرًا عن غيري أو يكون ضمن حلفت معنى تكلمت ويقويه رواية عقيل، وجوز الشيخ زين الدين العراقي في شرح الترمذي لقوله آثِرًا معنى آخر أي: مختارًا يقال أثر الشيء اختاره فكأنه قال: ولا حلفت بها مؤثرًا لها على غيرها، وقال: ويحتمل أن يرجع قوله: آثِرًا إلى معنى التفاخر بالآباء والإكرام لهم ومنه قولهم مآثرة ومآثر ومنه ما يروى من المفاخر فكأنه قال: ما حلفت بآبائي ذاكِرًا لمآثرهم، وجوز في قوله ذاكِرًا أن لا يكون من الذكر بضم المعجمة كأنه احترز عن أن يكون نطق بها ناسيًا وهو يناسب تفسير آثِرًا بالاختيار كأنه قال: لا عامدًا ولا مختارًا، وجزم ابن التين في شرحه: بأنه من الذكر بالكسر لا بالضم، قال: وإنما هو لم أقله من قبل

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿أَوْ أَثَرٌ مِّنْ عَلِيٍّ﴾ [الأحقاف: 4]: يَأْتُرُ عِلْمًا. تَابَعَهُ عُقَيْلٌ،
وَالزُّبَيْدِيُّ، وَإِسْحَاقُ الْكَلْبِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

نفسى ولا حدثت به عن غيري أنه حلف به، وقال الداوودي: يريد ما حلفت بها
ولا ذكرت حلف غيري بها كقوله: إِنْ فَلَانًا قَاتَلَ وَحَقَّ أَبِي مَثَلًا واستشكل أيضًا أن
كلام عمر المذكور يقتضي أنه تورع عن النطق بذلك مطلقًا فكيف نطق به في هذه
القصة وأجيب: بأنه اغتفر ذلك لضرورة التبليغ.

(قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿أَوْ أَثَرٌ مِّنْ عَلِيٍّ﴾: يَأْتُرُ) بضم المثلثة (عِلْمًا) وفي نسخة:
أو أثره بإسقاط الألف بعد المثلثة وفي هامش الفرع كأصله، وقرئ بضم الهمزة
وسكون المثلثة وفتحها، وهذا الأثر وصله الفريابي في تفسيره عن ورقاء عن
ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿أَتَتُونِي يَكْتُمُونَ مِنِّي لَئِنْ شِئْتُ لَأَعْلَمَنَّ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾
مِّنْ عَلِيٍّ قال: أحد يَأْتُرُ علمًا فكأنه سقط لفظ: أحد من أصل البخاري وذكر
الصغاني وغيره أنه قرئ إثارة بكسر أوله وأثره بفتحتين، وسكون ثانيه مع فتح
أوله، ومع كسره.

وقال الراغب: قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ أَثَرٌ مِّنْ عَلِيٍّ﴾ وقرئ: (أو أثره
من علم) بفتحتين وهو ما يروى أي: يكتب فيبقى له أثر، نقول أثرت العلم رويته
أثره أثرًا، وأثره، والأصل في أثر الشيء حصول ما يدل على وجوده، ومحصل
ما ذكر في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها: البقية، وأصله أثرت الشيء أثره إثارة كأنها بقية تستخرج فتثار.

الثاني: من الأثر وهو الرواية.

والثالث: من الإثر وهو العلامة.

(تَابَعَهُ) أي: تابع يونس (عُقَيْلٌ) بضم العين وفتح القاف ابن خالد،
(وَالزُّبَيْدِيُّ) بضم الزاي وفتح الموحدة محمد بن الوليد، (وَإِسْحَاقُ الْكَلْبِيُّ) هو
ابن يحيى الحمصي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) أما متابعة عقيل فوصلها مسلم، فقال: حدثنا
عبد الملك بن شعيب، قال: حدثني أبي، عن جدي، حدثني عقيل بن خالد، عن
الزهري، عن سالم، عن أبيه أنه أخبره عن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ
قال: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بآبَائِكُمْ» قال عمر رضي الله عنه: فوالله ما حلفت

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَمَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ
عُمَرَ⁽¹⁾.

بها ذاكراً ولا آثراً، وأما متابعة الزبيدي فوصلها النسائي في مختصره من طريق
محمد بن حرب، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه
الحديث.

وأما متابعة إسحاق الكلبي فهي في نسخته المروية من طريق أبي بكر بن
أحمد بن إبراهيم بن شاذان عن عبد القدوس بن موسى الحمصي عن سليمان بن
عبد الحميد، عن يحيى بن صالح الوحاظي، عن إسحاق، ولفظه عن الزهري
أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أنه أخبره أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكر مثل وآية يونس عن مسلم
لكن قال بعد قوله: «ينهى عنها ولا تكلمت بها ذاكراً ولا آثراً»، فجمع بين لفظ
يونس، ولفظ عقيل، وقد صرح مسلم بأن عقيلاً لم يقل في روايته ذاكراً ولا آثراً.
(وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان، (وَمَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ،
عَنْ ابْنِ عُمَرَ) أنه (سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ) أما رواية ابن عينة، عن الزهري فوصلها
الحميدي في مسنده، وأما رواية معمر فوصلها الإمام أحمد عن عبد الرزاق،
وأخرجها أبو داود عن أحمد بن حنبل، عن عبد الرزاق، عنه والترمذي عن
قتيبة، وقال حسن صحيح، وفي الحديث الزجر عن الحلف بغير الله، وإنما
خص في حديث عمر بالآباء لوروده على سببه المذكور أو خص لكونه غالباً
عليهم لقوله في الرواية الأخرى، وكانت قريش تحلف بأبائهم ويدل على التعميم
قوله: «من كان حالفاً فلا يلحف إلا بالله»، وأما ما ورد في القرآن من القسم بغير
الله فعنه جوابان:

أحدهما: أن فيه حذفاً والتقدير، ورب الشمس، ونحوه.

والثاني: إن ذلك يختص بالله تعالى فإذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته
أقسم به، وليس لغيره ذلك وسيجيء ما يتعلق به.
وقال أبو عمر: لا ينبغي لأحد أن يحلف بغير الله تعالى لا بهذه الأقسام،

أي : التي في القرآن ولا غيرها لإجماع العلماء أن من وجب له يمين على آخر في حق قبله أنه لا يحلف له إلا بالله ولو حلف له بالنجم والسماء، وقال: نويت رب ذلك لم يكن عندهم يمينًا، ولو حلف بغير الله مطلقًا لم تنعقد يمينه سواء كان المحلوف به يستحق التعظيم؛ كالأنبياء والملائكة والعلماء والصلحاء، والملوك والآباء، والكعبة أو كان لا يستحق التعظيم كالآحاد، أو يستحق التحقير والإذلال كالشياطين، والأصنام وسائر من عبد من دون الله.

قال الطبري: من حلف بالكعبة أو آدم أو جبريل ونحو ذلك لم تنعقد يمينه، ولزمه الاستغفار لإقدامه على ما نهى عنه، ولا كفارة في ذلك، واستثنى بعض الحنابلة من ذلك الحلف بنبينا ﷺ فقال: تنعقد به الأيمان وتجب به الكفارة بالحنث واعتلّ بكونه ﷺ أحد ركني الشهادة التي لا تتم إلا به وأطلق ابن العربي نسبته لمذهب أحمد.

وفيه الرد على من قال إن فعل⁽¹⁾ كذا فهو يهودي أو نصراني أو كافر أنه ينعقد يمينًا، ومتى فعل تجب عليه الكفارة، وقد نقل عن الحنفية والحنابلة، ووجه الدلالة من الخبر أنه لم يحلف بالله ولا بما يقوم مقامه.

وفيه أن من قال: أقسمت لأفعلن كذا لا ينعقد يمينًا، وعند الحنفية يكون يمينًا، وكذا قال مالك وأحمد لكن بشرط أن ينوي بذلك الحلف بالله وهو متجه، وقد قال الشافعية: من قال عليّ أمانة أمن لأفعلن كذا أو أراد اليمين انعقد يمينًا.

وقال ابن المنذر: اختلف أهل العلم في معنى الحلف بغير الله، فقال طائفة: هو خاص بالأيمان التي كان أهل الجاهلية يحلفون بها تعظيمًا لغير الله تعالى كاللات والعزى، فهذه يأثم الحالف بها، ولا كفارة فيها، وأما ما كان يؤول إلى تعظيم الله تعالى كقوله، وحق النبي والإسلام والحجة، والعمرة، والهدي والصدقة، والعتق ونحوها فيما يراد به تعظيم الله تعالى والقربة إليه فليس داخلًا في النهي، وممن قال بذلك أبو عبيد، وطائفة واحتجوا بما جاء عن

(1) وقال الشافعي ومالك وأبو عبيد وأبو ثور: يستغفر الله عز وجل، وقال طاووس والحسن والشعبي والنخعي والثوري والأوزاعي وأصحاب الرأي عليه كفارة يمين وبه قال أحمد وإسحاق إذا أراد اليمين.

الصحابه رضي الله عنهم من إيجابهم على الحالف بالعتق والصدقة والهدي ما أوجبه مع كونهم رَووا النهي المذكور فدل على أن ذلك عندهم ليس على عمومهم، إذ لو كان عامًّا لنهوا عن ذلك ولم يوجبوا فيه شيئًا انتهى.

وتعقبه ابن عبد البر: بأن ذكر هذه الأشياء وإن كان كصورة الحلف فليست يمينًا في الحقيقة، وإنما خرج على الاتساع ولا يمين في الحقيقة إلا بالله، وروى ابن جريج، عن ابن أبي مليكة أنه سمع ابن الزبير يقول: سمعني عمر رضي الله عنه أحلف بالكعبة فنهاني وقال: لو تقدمت إليك لعاقبتك.

وقال قتادة: ويكره الحلف بالمصحف والعتق، والطلاق وفي العتبية أن من حلف بالمصحف لا ينعقد واستنكر بعضهم ثم أولها على أن المراد جسم المصحف.

وقال أبو عمر: الحلف بالطلاق والعتق ليس بيمين وإنما هو طلاق بصفة وعتق بصفة.

وقال ابن المنذر: واختلفوا فيما على من حلف بالقرآن العظيم، وحنث، فكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول: لكل آية يمين، وبه قال الحسن. وقال النعمان: لا كفارة عليه.

وقال أبو يوسف: من حلف بالرحمن فحنث إن أراد بالرحمن الله فعليه كفارة يمين، وإن أراد سورة الرحمن فلا كفارة.

وقال الأوزاعي وربيعة إذا قال: أشهد لا أفعل كذا، ثم فعل فهي يمين فإن قال: حلفت ولم يحلف، فقال الحسن، والنخعي: لزمته يمين.

وقال حماد بن أبي سليمان: فهي كذبة، وقال أبو ثور: إذا قال عليّ يمين، ولم يكن حلف فهذا باطل.

وقال أصحاب الرأي: هي يمين، واختلفوا في الرجل يدعو على نفسه بالخزي والهلاك، أو قطع اليدين إن فعل كذا، فقال عطاء: لا شيء عليه وهو قول الثوري، وأبي عبيد، وأصحاب الرأي، وقال طاوس عليه كفارة يمين وبه قال الليث.

6648 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»⁽¹⁾.

وقال الأوزاعي: إذا قال عليه لعنة الله إن لم يفعل كذا فلم يفعل، فعليه كفارة يمين.

وقال القاضي عياض: لا خلاف بين فقهاء الأمصار أن الحلف بأسمائه وصفاته لازم إلا ما جاء عن الشافعي من اشتراط نية اليمين في الحلف بالصفات وإلا فلا كفارة، وتعقب إطلاقه عن الشافعي، وإنما يحتاج إلى النية عند ما يصح إطلاقه عليه سبحانه وتعالى على غيره، وأما ما لا يطلق في معرض التعظيم شرعاً إلا عليه فتعتقد اليمين به عليه، وتجب الكفارة إذا حث كمقلب القلوب، وخالق الخلق، ورازق كل شيء ورب العالمين، وفالق الحب، وبارئ النسمة، فهذا في حكم التصريح بقوله: والله.

تتمة:

ما وقع في القرآن من القسم بشيء من المخلوقات، فقال الشعبي: الخالق يحلف بما شاء من خلقه كالليل والنهار، والمخلوق لا يقسم إلا بالخالق، قال: والآن أقسم بالله فأحنت أحب إليّ من أن أقسم بغيره فأبر وجاء مثله عن ابن عباس رضي الله عنهما وكذا عن ابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهما، وكذا عن ابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهم، ثم أسند عن مطرف بن عبد الله، قال: إنما أقسم الله بهذه الأشياء ليعجب بها المخلوقين، ويعرفهم قدرته لعظم شأنها عندهم ولدالاتها على خالقها، قال:

ويقبح من سواك الشيء عندي وتفعله ويحسن منك إذاكا
(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أبو سلمة التبوذكي، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ) الْقَسْمَلِيُّ، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ) مولى ابن عمر أنه (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، قَالَ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ: (يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»)) قال المهلب: كانت

6649 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدَمٍ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرْمٍ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّينَ وَدَّ وَإِخَاءَ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فِيهِ لَحْمٌ دَجَاجٍ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ، أَحْمَرُ كَأَنَّهُ مِنَ الْمَوَالِي، فَدَعَاهُ إِلَى الطَّعَامِ، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَدِرْتُهُ،

العرب في الجاهلية تحلف بأبائهم وآلهتهم فأراد الله أن ينسخ من قلوبهم وألستهم ذكر كل شيء سواه، ويبقى ذكره تعالى؛ لأن الحق المعبود فالسنة اليمين بالله عز وجل.

ومطابقة الحديث للترجمة أظهر من أن تخفى.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد الثقفي البصري، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله ابن زيد الجرمي، (وَالْقَاسِمِ) هو ابن عاصم (التَّمِيمِيِّ) التابعي البصري وهو من صغار شيوخ أيوب، (عَنْ زَهْدَمٍ) بفتح الزاي وسكون الهاء بعدها دال مهملة مفتوحة ابن مضرب على وزن اسم الفاعل من التصريب بالضاد المعجمة الجرمي بفتح الجيم وسكون الراء، أبو مسلم الأزدي البصري أنه (قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرْمٍ) بفتح الجيم وسكون الراء قبيلة من قضاة، وهو جرم بن زيان، وبطن آخر في طَيِّئ، (وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّينَ) ويروى: الأشعرين بحذف ياء النسبة.

(وَدَّ) بضم الواو وتشديد المهملة، أي: محبة (وَإِخَاءَ) بكسر الهمزة وتخفيف المعجمة وبالمدة تقول آخاه مواخاة، وإخاء، والعامية تقول واخاه.

(فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ) رضي الله عنه، ويروى: فكان أي: فكان زهدم عنده، (فَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فِيهِ لَحْمٌ دَجَاجٍ) ليأكل منه، والدجاج: مثلث الدال جمع: دجاجة للذكر والأنثى؛ لأن الهاء إنما دخلت على أنه أحد من جنسه.

(وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ) بفتح الفوقية وسكون التحتية وهي حي من بكر وثبت لفظ: بني في رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي.

(أَحْمَرُ) أي: أحمر اللون (كَأَنَّهُ مِنَ الْمَوَالِي، فَدَعَاهُ) أي: أبو موسى (إِلَى الطَّعَامِ، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ) يعني: جنس الدجاج (يَأْكُلُ شَيْئًا) قَدَرًا (فَقَدِرْتُهُ) بكسر الذال المعجمة، أي: كرهت أكله ويروى بفتحها.

فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَكُلَّهُ، فَقَالَ: قُمْ فَلَا حَدَّثَنَّكَ عَنْ ذَاكَ، إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ» فَأَتَيْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِنَهَبٍ إِبِلٍ فَسَأَلَ عَنَّا، فَقَالَ: «أَيْنَ النَّفَرُ الْأَشْعَرِيُّونَ» فَأَمَرَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غُرِّ الذَّرَى، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا: مَا صَنَعْنَا؟ حَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَحْمِلُنَا وَمَا عِنْدَهُ مَا يَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلْنَا، تَعَفَّلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ، وَاللَّهِ لَا نُفْلِحُ أَبَدًا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقُلْنَا لَهُ:

(فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَكُلَّهُ) وفي الترمذي، عن قتادة، عن زهدم، قال: دخلت على أبي موسى وهو يأكل دجاجًا، فقال: ادن فكل فإنني رأيت رسول الله ﷺ يأكله ففيه أن الرجل المبهم هو زهدم نفسه.

(فَقَالَ) له أبو موسى: (قُمْ فَلَا حَدَّثَنَّكَ) بنون التأكيد أي: فوالله لأحدثنك ويروى: بلا نون.

(عَنْ ذَاكَ) وفي رواية أبي ذر: عن ذلك باللام، (إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية أبي ذر: أتيت النبي ﷺ (فِي نَفَرٍ) هو رهط الإنسان وعشيرته وهو اسم جمع يقع على جماعة من الرجال خاصة ما بين الثلاثة إلى العشرة، وقيل: إلى الأربعين ولا يكون فيهم امرأة ولا واحد له من لفظه، وفي الرواية التي تقدمت في رهط (مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ) أي: نطلب منه إبلًا تحملنا وأنقلنا (فَقَالَ) ﷺ: (وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ) زاد أبو ذر: (عَلَيْهِ، فَأَتَيْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) بضم همزة فأتي (بِنَهَبٍ إِبِلٍ) بإضافة نهب لتاليه، أي: من غنيمته، (فَسَأَلَ) ﷺ (عَنَّا، فَقَالَ: «أَيْنَ النَّفَرُ الْأَشْعَرِيُّونَ»؟) فحضرنا، (فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ) بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة مجرور بالإضافة والذود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة.

(غُرِّ الذَّرَى) بضم الذال المعجمة وفتح الراء والغر بضم الغين المعجمة وتشديد الراء أي: بيض الأسنمة، (فَلَمَّا انْطَلَقْنَا) من عنده (قُلْنَا: مَا صَنَعْنَا؟ حَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَحْمِلُنَا) وفي رواية الكشميهني: أن لا يحلمنا، (وَمَا عِنْدَهُ مَا يَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلْنَا) بفتحات، (تَعَفَّلْنَا) بسكون اللام (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ) أي: طلبنا غفلته في يمينه الذي حلف لا يحملنا.

(وَاللَّهِ لَا نُفْلِحُ أَبَدًا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ) ﷺ (فَقُلْنَا لَهُ): يا رسول الله وسقط في

إِنَّا أَتَيْنَاكَ لِتَحْمِلَنَا، فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا، وَمَا عِنْدَكَ مَا تَحْمِلُنَا، فَقَالَ: «إِنِّي لَسْتُ أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ، وَاللَّهُ لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا»⁽¹⁾.

رواية أبي ذر: له (إِنَّا أَتَيْنَاكَ لِتَحْمِلَنَا، فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا، وَمَا عِنْدَكَ مَا تَحْمِلُنَا، فَقَالَ: «إِنِّي لَسْتُ أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ، وَاللَّهُ لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ) أي: على محلوف يمين، (فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ) من الذي حلفت عليه (وَتَحَلَّلْتُهَا) بالكفارة في المصاييح الظاهر أنه ﷺ لم يحلف على عدم حملانهم مطلقاً؛ لأن مكارم أخلاقه ورأفته ورحمته بالمؤمنين تأبى ذلك، والذي يظهر لي أن قوله وما عندي ما أحملكم جملة حالية من فاعل الفعل المنفي بلا أو مفعوله أي: لا أحملكم في حالة عدم وجداني لشيء أحملكم عليه، أي: لا يتكلف حملهم بقرض أو غيره لما رآه من المصلحة المقتضية لذلك فحملهم على ما جاءه من مال الله لا يكون مقتضياً لحثه فحملة لهم، فيكون قوله: والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها، تأسيس قاعدة في الإيمان لا أنه ذكر ذلك لبيان أنه حث في يمينه وأنه يكفرها انتهى. وفيه: بحث يأتي إن شاء الله تعالى في باب: اليمين فيما لا يملك.

ومطابقة الحديث للترجمة على ما قال الكرمانى من حيث إنه ﷺ حلف في هذه القصة مرتين أولاً عند الغضب ومرة عند الرضى، ولم يحلف إلا بالله فدل أن الحلف إنما هو بالله على الحالتين.

وتعقبه العيني: بأن هذا الذي ذكره ليس فيه بيان المطابقة بين الحديث والترجمة؛ لأن الترجمة لا تحلفوا بأبائكم وليست الترجمة في بيان أن الحلف على ضربين عند الغضب، وعند الرضا، وإنما هو بالله في الحالين، ويمكن أن يوجه المطابقة وإن كان فيه بعض التعسف بأن الترجمة لما كانت في معنى الحلف بالآباء وذكر حديثين مطابقين لها ذكر هذا الحديث تنبيهاً على أن الحلف إذا لم يكن بالآباء، ونحو ذلك لا يكون إلا بالله فذكره؛ لأن فيه الحلف بالله في الموضوعين، والله تعالى أعلم.

(1) أطرافه 3133، 4385، 4415، 5517، 5518، 6623، 6678، 6680، 6718، 6719،

5 - باب لا يُحْلَفُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى وَلَا بِالطَّوَاغِيتِ

5 - باب لا يُحْلَفُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى وَلَا بِالطَّوَاغِيتِ

لا يحلف⁽¹⁾ باللات : بتشديد اللام، والعُزَّى : بضم العين المهملة، وتشديد الزاي المفتوحة، ولا يحلف بالطَّوَاغِيتِ بالمشناة الفوقية جمع طَاغُوت صنم⁽²⁾، وقيل : شيطان وقيل : كل رأس ضلال وعن جابر وسعيد بن جبير الكاهن، وأصله : طَغْيُوت قدم الياء على الطاء فصار طَغْيُوت، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والألف واللام في اللات زائدة لازمة، فأما قوله إلى لاتها فحذفت للإضافة.

قال الثعلبي : أخذ اللات من لفظة : الله فألحقت بها تاء التأنيث، كما قيل للمذكر عمرو، ثم قيل : للأنثى عمرة، وقال العيني : أرادوا أن يسموا آلهتهم بلفظة الله فصرفها الله إلى اللات صيانة لهذا الاسم الشريف، وقيل : اختلف في تاء اللات، فقيل : أصل وأصله من لات يليت فألفها عن ياء، وقيل : زائدة، وهي من لوى يلوي ؛ لأنهم كانوا يلوون أعناقهم إليها، أو يلتون أي : يعتكفون عليها وأصله لوية فحذفت لامها فألفها على هذا من واو... —

وقيل : إنها والعزى علمان بالوضع أو صفتان غالبتان ويترتب على ذلك جواز حذف أل وعدمه فإن قلنا : إنهما ليسا وصفين في الأصل فلا تحذف منهما أل، وإن قلنا : إنهما صفتان وإن أل للمح الوصفية جاز وبالتقديرين فال زائدة، وعن قتادة اللات صخرة بالطائف، وعن ابن زيد اللات بيت بنخلة كانت قریش تعبده، وقيل كان رجل يلت السويق للحاج فلما مات عكفوا على قبره فعبدوه وعلى هذا يكون من اللت بتشديد التاء وقد قرأ يعقوب من رواية رويس اللات بالتشديد، وعن الكلبي كان رجل من ثقيف يسمى صرمة بن تميم كان يلت السمن

(1) بضم أوله وفتح ثالثة.

(2) وفي رواية مسلم وابن ماجة بالطواغي وهو جمع طاغية سمي باسم المصدر لطغيان الكفار بعبادته، ويحتمل أن يكون الطواغي مرخماً من الطواغيت بدون حرف النداء على أحد الآراء ويدل عليه مجيء أحد اللفظين موضع الآخر في حديث واحد ولذلك اقتصر المصنف على لفظ الطواغيت لكونه الأصل.

6650 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى،»

فيصنعه على صخرة، ثم يأتي العرب فيلت به أسوقتهم فلما مات الرجل حولتها ثقيف إلى منازلها فيعبدونها وهي اسم صنم لثقيف بالطائف، وقيل: بعكاظ، والعزى فعلى من العز وهي تأنيث الأعز كالفضلى والأفضل، وقد اختلف فيها أيضاً فعن مجاهد هي شجرة لغطفان يعبدونها وهي التي بعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد رضي الله عنه فقطعها فجعل يضربها بالفاس، ويقول: يا عز كفر بك لا سبحانك، إني رأيت الله قد أهانك فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها فجعل خالد يضربها بالسيف حتى قتلها فأخبر رسول الله ﷺ فقال: تلك العزى ولن تعبد أبداً.

وعن الضحاك: حي من صنم لغطفان وضعها لهم سعد بن ظالم الغطفاني وذلك أنه لما قدم مكة، ورأى أن أهلها يطوفون بين الصفا والمروة أخذ حجراً من الصفا، وحجراً من المروة فنقلهما إلى نخلة ثم أخذ ثلاثة أحجار فأسندها إلى صخرة، وقال: هذا ربكم فاعبدوه، فجعلوا يطوفون بين الحجرين ويعبدون الحجارة حتى افتتح رسول الله ﷺ مكة فأمر بهدمها، وعن ابن زيد العزى بيت بالطائف كانت تعبده ثقيف، ومن أصنامهم المناة، قال قتادة: كانت لخزاعة، وكانت بقديدة، وعن ابن زيد كان بالمشلل تعبده بنو كعب.

وقال الضحاك: مناة صنم لهذيل وخزاعة يعبدها أهل مكة، وقال: اللات والعزى ومناة أصنام من حجارة كانت في جوف الكعبة يعبدونها.

(حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية أبي ذر: حدثنا (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسندي، قال: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) أبو عبد الرحمن الصنعاني قاضي صنعاء، قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: مَنْ حَلَفَ) بغير الله، (فَقَالَ فِي حَلْفِهِ) بكسر اللام: (بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى) بالموحدة في الأولى والواو في الثانية، وفي رواية أبي ذر: بواو بدل الموحدة أي: كيمين المشركين،

فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرْكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ⁽¹⁾.

(فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وإنما أمر الحالف بذلك بقول: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لكونه تعاطي صورة تعظيم الصنم حيث حلف به، قال جمهور العلماء: من حلف باللات والعزى أو غيرهما من الأصنام أو قال: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فهو يهودي أو نصراني، أو بريء من الإسلام، أو من النبي ﷺ لم تعتد يمينه وعليه أن يستغفر ولا كفارة عليه ويستحب أن يقول: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وعن الحنفية تجب الكفارة إلا في مثل قوله: أنا مبتدع أو بريء من النبي ﷺ.

وقال النووي في الأذكار: الحلف بما ذكر حرام يجب التوبة عنه وسبقه إلى ذلك الماوردي وغيره. ولم يتعرضوا لوجوب قول: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وهو ظاهر الخبر وبه جزم ابن درياس في «شرح المذهب».

وقال البغوي في «شرح السنة»: تبعاً للخطابي في هذا الحديث دليل على أن لا كفارة على من حلف بغير الإسلام، وإن أثم به لكنه تلزمه التوبة؛ لأنه ﷺ أمر بكلمة التوحيد.

وفي «شرح المشارق»: إن الحلف إنما هو بالله فإذا حلف باللات والعزى فقد ساوى الكفار في ذلك فأمر أن يتدارك ذلك بكلمة التوحيد كذا في بعض الشروح ومقتضاه أنه يكفر بذلك وهو كذلك إن كان حلفه به لكونه معبوداً ويكون الأمر للوجوب، وإن كان لغير ذلك كما يقول الرجل وحياتك لأفعلن كذا، فأمره ﷺ يكون لتشبهه بمن يعبدها، وهل يكفر بذلك فيباح دمه، وتبين امرأته ويبطل حجه فيه كلام، انتهى.

(وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ) بفتح اللام، (أَقَامِرْكَ) بالجزم جواب الأمر، (فَلْيَتَصَدَّقْ) أي: ندباً تكفيراً للخطيئة التي قالها ودعا إليها، قال الطيبي في ذكر

(1) أطرافه 4860، 6107، 6301 - تحفة 12276.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على حكيمين:

أحدهما: أمره ﷺ أن من قال في حلفه باللات والعزى أن تكفير ذلك أن يقول: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

والثاني: أن من قال لصاحبه: تعال أقامرك؛ فليصدق فذلك كفارته.

والكلام عليه من وجوه:

منها: هل أمره عليه السلام لمن حلف باللات والعزى أن يقول لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ هل هذا خاص =

القمار بعد الحلف باللات والعزى : أن من حلف باللات وافق الكفار في حلفهم

بهذه اللفظة أو عام في كل من حلف بصنم من الأصنام أو شيء من الطواغيت وما في معناها وكذلك لمن قال لصاحبه تعال أقامرك هل الأمر بالصدقة لقائل هذا اللفظ ليس إلا هو هذا هو الحكم في كل ما هو في معنى هذا وطريقه وهل هذا تعبد أو لحكمة في ذلك معقولة المعنى وهل الأمر بهذين عام فيمن قالها معتقداً أو غضباناً أو خطأ على حد سواء أو بينهما فرق.

أما قولنا : هل هذا خاص بمن ذكر في يمينه اللات والعزى أو هو عام في كل من حلف بشيء من الطواغيت أو ما في معناها ظاهر اللفظ يقتضي أنه خاص به وما يفهم في معناه وما جاء عنه عليه السلام في غير هذا الحديث يقتضي تعدي الحكم إلى أن من كان حلفه بشيء من الطواغيت أو الأصنام التي تعبد من دون الله أو ما في معنى ذلك أن يقول صاحب هذا القول لا إله إلا الله فإن ذلك كفارة لما قال له لأنه من جهة المعنى قد تلفظ بما يشبه الردة فإن الحالف بشيء هو معظم له فهذا قد عظم شيئاً سوى الله على نحو ما يفعله الكفار بالله تعالى فينبغي له أن يظهر إبطال ما قاله ويحتقر ما عظم بأن يعلن بقوله لا إله إلا الله فكأن إعلانه بها رجوعاً إلى الإسلام وتوبة من ذلك الخلل الذي ظهر منه وما في معناه كذلك ينبغي الحكم فيه وقد جاء ذلك نصاً عنه عليه السلام وهو قوله عليه السلام : «من قال هو يهودي أو نصراني فليقل لا إله إلا الله» أو كما قال عليه السلام وكذلك يلزم في كل من قال عن نفسه أنه على غير دين الإسلام الحكم كالحكم سواء مثل أن يقول هو مجوسي أو غير ذلك مما يشبهه لأنها ردة في الظاهر فينبغي الرجوع عنها بإظهار كلمة الإخلاص وكذلك البحث على قولنا هل أمره بالصدقة خاص بمن قال لصاحبه تعال أقامرك فأما ظاهر اللفظ فيقتضي أن هذا حكم هذا القائل وإن نظرنا إلى المعنى عدينا الحكم حيث وجدنا العلة لأن قول الشخص لصاحبه تعال أقامرك أي : نأكل أموالنا بيننا بالباطل على وجه حرام فحيث ما وجدنا هذه العلة عدينا الحكم على المعروف من عادة الفقهاء في ذلك وبقي (بحث) وهو هل هذا الأمر بالصدقة هنا على طريق الندب أو على طريق الوجوب أما على مذهب مالك ومن تبعه فإن الصدقة هنا على طريق الندب لأن قاعدة مذهبه أن كل أمر أمر به لم يكن محدوداً بالكتاب والسنة فإنه من باب الندب مثل الأمر بالمتعة لما أمر بها مولانا سبحانه في كتابه ولم نجد لها ولا وجد في سنة نبيه عليه السلام لها حداً حملها مالك ومن تبعه على الندب وكذلك كل ما أمر به ولم يحد فيه شيء مثل هذه الصدقة وما في معناها ومذهب الشافعي ومن تبعه في ذلك حمله على الوجوب على قاعدة مذهبهم وكذلك قالوا في المتعة أنها على الوجوب وبجزي فيها أقل الأشياء لأن ذلك قاعدة مذهبهم.

وأما قولنا : هل الأمر عام فيمن قالها متعمداً أو حرجاً أو غالطاً فاللفظ يقتضي العموم لكن بينهم فرقاً أما من قالها متعمداً معتقداً لذلك فيجب عليه أن يدخل في الإسلام لخروجه منه بما جرى ويجدد التوبة من ذلك على ما قد بينا من حدود التوبة قبل في غير ما حديث فإن كان غضباناً أو غالطاً فينبغي له قول ما أمر به أو فعله هذا هو الظاهر ولا ينبغي تخصيص لفظ الحديث بغير مخصص.

وفيه دليل : على الأخذ بسد الذريعة في غلق باب الشيء بالجملة الكافية حتى لا يقع من =

6 - بَابُ مَنْ حَلَفَ عَلَى الشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يُحَلِّفْ

6651 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا :
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اضْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ وَكَانَ يَلْبَسُهُ، فَيَجْعَلُ فَصَّهُ

فأمر بالتوحيد ومن دعا إلى المقامرة وافقهم في لعبهم فأمر بكفارة ذلك بالتصدق، قال : وفي الحديث إن من دعا إلى اللعب فكفارته أن يتصدق ويتأكد ذلك في حق من لعب بطريق الأولى.

وقال النووي فيه : إن من عزم على المعصية حتى استقر ذلك في قلبه أو تكلم بلسانه أنه يكتب عليه الحفظه كذا، قال : وفي أخذ هذا الحكم من هذا الدليل توقف.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في تفسير سورة «والنجم».

6 - بَابُ مَنْ حَلَفَ عَلَى الشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يُحَلِّفْ

يفعله أو لا يفعله حلف على ذلك.

(وَإِنْ لَمْ يُحَلِّفْ) بضم التحتية، وفتح اللام المشددة على البناء للمفعول وهو معطوف على مقدر هو حلف.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد، قال : (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اضْطَنَعَ) أي : أمر أن يصنع له (خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ وَكَانَ يَلْبَسُهُ، فَيَجْعَلُ) وفي رواية أبي ذر : فجعل (فَصَّهُ) بفتح الفاء وكسرهما قاله الكرمانى : وبالفتح أفصح، وقال الجوهري : العامة تقول بالكسر.

= المؤمن شيء ينافي الإيمان والإسلام لا بقول ولا بفعل ولا بإسماح في ذلك بشيء ومما يؤيد هذا قوله ﷺ : « لا تشبهوا بأهل الكتاب » وقوله عليه السلام : « إن الرجل ليتكلم بالكلمة من الشر لا يبالي بها يهوي بها في النار سبعين خريفاً » والأثر في ذلك كثير ومجموع ذلك يدل على حفظ المؤمن نفسه مما يخالف دينه وقع ذلك منه جذاً أو هزلاً.

وفي هذا دليل لأهل السلوك لأنهم منعوا أنفسهم من الأخذ في المباح وجعلوا ذلك حماية بينهم وبين المكروه، قد اتهموا النفوس، ما أعرفهم بها، أكبر اهتمامهم بالدين، وطرق النجاة، وقد قيل نفسك فرضها وعلى الخير فاحملها ولا تغفل عن سياستها فالغدر من شأنها.

فِي بَاطِنِ كَفِّهِ، فَصَنَعَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ، ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَتَزَعَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الْخَاتِمَ، وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلٍ» فَرَمَى بِهِ ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا» فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ⁽¹⁾.

(فِي بَاطِنِ كَفِّهِ⁽²⁾ فَصَنَعَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ) كَذَا رَوَاةُ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكَشْمِيهَنِيِّ، وَفِي رَوَاةٍ غَيْرِهِ: سَقَطَ لَفْظُ خَوَاتِيمَ، أَيْ: مِنْ ذَهَبٍ.
(ثُمَّ إِنَّهُ) ﷺ (جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَتَزَعَهُ) جُمْلَةٌ جَلَسَ فِي مَوْضِعٍ خَبِرَ إِنْ، وَجُمْلَةٌ فَتَزَعَهُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الَّتِي قَبْلَهَا.

(فَقَالَ) وَيُرْوَى: وَقَالَ عَطْفًا: أَوْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَيْ: جَلَسَ، وَقَدْ قَالَ، وَفِي نَسْخَةٍ ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الْخَاتِمَ، وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلٍ» أَيْ: مِنْ دَاخِلِ كَفِّي.

(فَرَمَى) ﷺ (بِهِ) أَيْ: بِالْخَاتِمِ وَلَمْ يَسْتَعْمَلْهُ لَا أَنَّهُ أَتْلَفَهُ لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، (ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا) لِأَنَّهُ حَرَّمَ يَوْمئِذٍ وَأَرَادَ بِذَلِكَ تَأْكِيدَ الْكَرَاهَةِ فِي نَفُوسِ النَّفُوسِ مِنْ أَصْحَابِهِ بِهِ وَغَيْرِهِمْ فَمِنْ بَعْدِهِمْ بِيَمِينِهِ لَثَلَا يَتَوَهَّمُوا أَنَّ كِرَاهَتَهُ لِمَعْنَى فَإِذَا زَالَ ذَلِكَ الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ يَلْبِسُهُ بِأَسْ، وَأَكَّدَ بِالْحَلْفِ أَنَّ لَا يَلْبِسُهُ عَلَى جَمِيعِ وَجُوهِهِ.

(فَنَبَذَ النَّاسُ) أَيْ: طَرَحُوا (خَوَاتِيمَهُمْ) وَقَالَ الْمَهْلَبُ: إِنَّمَا كَانَ ﷺ يَحْلِفُ فِي تَضَاعِيفِ كَلَامِهِ، وَكَثِيرٍ مِنْ فَتَوَاهِ مَتَبَرِّعًا بِذَلِكَ لِنَسْخِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَاهِلِيَّةُ فِي الْحَلْفِ بِأَبَائِهِمْ وَأَلْهَتِهِمْ لِيَعْرِفَهُمْ أَنَّ لَا مُحْلُوفَ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى؛ وَلِيَتَذَكَّرُوا عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَنْسُوا مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْحَلْفِ بِغَيْرِهِ تَعَالَى.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: مَقْصُودُ التَّرْجُمَةِ أَنْ يَخْرُجَ مِثْلُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: 224] يَعْنِي عَلَى أَحَدِ التَّأْوِيلَاتِ فِيهَا لَثَلَا يَتَخِيلُ أَنَّ الْحَالِفَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَحْلِفَ يَرْتَكِبُ النِّهْيَ، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ النِّهْيَ يَخْتَصُّ بِمَا لَيْسَ فِيهِ قَصْدٌ صَحِيحٌ كَتَأْكِيدِ الْحُكْمِ كَالَّذِي وَرَدَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ فِي مَنَعِ لِبَسِ الْخَاتِمِ الذَّهَبِ انْتَهَى.

(1) أطرافه 5865، 5866، 5867، 5873، 5876، 7298 - تحفة 8281 - 8/166.

(2) أي: ليس كذلك لبيان أنه لم يكن للزينة بل للختم ومصالح أخرى.

7 - بَاب مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ سِوَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَلَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى الْكُفْرِ.

6652 - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ،

وإطلاق بعض الشافعية كراهية الحلف من غير استحلاف فيما لم يكن طاعة ينبغي أن يقال: فيما لم يكن مصلحة بدل قوله طاعة لما لا يخفى.
وفي الحديث: «أنه لا بأس بالحلف على ما يحب المرء تركه» وعلى ما يجب فعله.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن النبي ﷺ حلف أن لا يلبس الخاتم الذهب، ولم يستحلف، وقد مضى الحديث في اللباس في باب: خواتيم الذهب، وفي باب: خاتم الفضة.

7 - بَاب مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ سِوَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ

(بَاب مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ) بكسر الميم وتشديد اللام، أي: دين وشرعية.
وقال ابن الأثير: المِلَّة الدين كملة الإسلام، واليهودية، والنصرانية، وقيل: هي معظم الدين وجملة ما يجيء به الرسل.
سِوَى الْإِسْلَامِ، وفي رواية أبي ذر: (سِوَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ).

قال الحافظ العسقلاني: وهي نكرة في سياق الشرط فتعم جميع الملل؛ كاليهودية والنصرانية ومن لحق بهم من المجوسية، والصابئة، وأهل الأوثان، والدهرية، والمعتلة، وعبداء الشياطين، والملائكة وغيرهم، ولم يجزم المصنف بالحكم هل يكفر الحالف بذلك، أو لا لكن تصرفه يقتضي أن لا يكفر بذلك؛ لأنه علق حديث من حلف باللات حيث قال: (وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) في الحديث السابق قبل: («مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَلَمْ يَنْسُبْهُ ﷺ إِلَى الْكُفْرِ) لأنه اقتصر على الأمر بقول: لا إله إلا الله، ولو كان ذلك يقتضي الكفر لأمره بتمام الشهادتين، والتحقيق في المسألة التفصيل الآتي:

(حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) بضم الميم وفتح العين المهملة واللام المشددة

حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مِلَّةٍ إِلَّا سَلَامَ فَهُوَ كَمَا قَالَ،

أبو الهيثم الحافظ، قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وهو ابن خالد البصري، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (عَنْ أَبِي قَلَابَةَ) بكسر القاف وتخفيف اللام وبالموحدة عبد الله بن زيد الجرهمي، (عَنْ ثَابِتٍ) بالمثلثة (ابْنِ الضَّحَّاكِ) الأنصاري كان ممن بايع تحت الشجرة رضي الله عنه أنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مِلَّةٍ إِلَّا سَلَامَ) كان يقول: إن فعلت كذا فهو يهودي أو نصراني، أو بريء من الإسلام، أو من النبي ﷺ، وفي رواية مسلم: «من حلف على يمين بملة غير الإسلام كاذباً متعمداً» أو على بمعنى الباء أو التقدير: «من حلف على شيء يمين» فحذف المجرور وعدي الفعل بعلى بعد حذف الباء، وفي كتاب الجنائز من البخاري من طريق خالد الحذاء، عن أبي قلابة: «من حلف بملة غير الإسلام كاذباً متعمداً» وجواب الشرط قوله: (فَهُوَ كَمَا قَالَ) أي: فهو كائن كما قال: قال ابن دقيق العيد: الحلف بالشيء حقيقته هو القسم به وإدخال حروف القسم كقوله: واللّه، والرحمن، وقد يطلق على التعليق بالشيء يمين كقولهم: من حلف بالطلاق، فالمراد تعليق الطلاق، وإطلاق عليه الحلف لمشابهته باليمين في اقتضاء الحنث أو المنع، وإذا تقرر هذا فيحتمل أن يكون المراد المعنى الثاني لقوله كاذباً متعمداً، والكذب يدخل القصة الإخبارية التي يقع مقتضاها تارة، ولا يقع أخرى، وهذا بخلاف قولنا واللّه وما أشبهه فليس الإخبار بها عن أمر خارجي، بل هي لإنشاء القسم فيكون صورة الحلف هنا على وجهين:

أحدهما: أن يتعلق بالمستقبل كقوله إن فعل كذا فهو كذا.

والثاني: أن يتعلق بالماضي كقوله: إن كان فعل كذا، فهو كذا، وقد يتعلق بهذا من لم ير فيه الكفارة لكونه لم يذكر فيه الكفارة بل جعل المرتب على كذب قوله: فهو كما قال ثم قال ابن دقيق العيد: ولا يكفر في صورة الماضي إلا إن قصد التعظيم وفيه خلاف عند الحنفية لكونه يتخير معنى فصار كما لو قال هو يهودي، ومنهم من قال: إن كان يعلم أنه يمين لم يكفر وإن كان يعلم أنه يكفر بالحنث به كفر؛ لكونه رضي بالكفر حيث أقدم على الفعل.

قَالَ: وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَذَّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ،

وقال بعض الشافعية: ظاهر الحديث أنه يحكم عليه بالكفر، ويحتمل أن يكون المراد التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم، كأنه قال وهو مستحقّ مثل عذاب من اعتقد ما قال ونظيره من ترك الصلاة فقد كفر أي: استوجب عقوبة من كفر، والتحقيق التفصيل فإن اعتقد تعظيم ما ذكر كفر، وإن قصد حقيقة التعليق فينظر فإن كان أراد أن يكون متصفاً بذلك كفر في الحال؛ لأن إرادة الكفر كفر، وإن أراد البعد عن ذلك الفعل أو أطلق لم يكفر لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيهاً المشهور.

الثاني: وقوله: «كاذباً متعمداً» قال القاضي عياض: تفرد بزيادتها سفيان الثوري، وهي زيادة حسنة يستفاد منها أن الحالف المتعمد إن كان مطمئن القلب بالإيمان وهو كاذب في تعظيم ما لا يعتقد تعظيمه لم يكفر، وإن قاله معتقد اليمين بتلك الملة لكونها حقاً كفر وإن قالها لمجرد التعظيم لها احتمل.

قال الحافظ العسقلاني: وينقدح أن يقال إن أراد تعظيمها باعتبار ما كانت قبل النسخ لم يكفر أيضاً، ودعواه أن سفيان تفرد بها إن أراد بالنسبة لرواية مسلم فمسلم فإنه أخرجه من طريق شعبة، عن أيوب، وسفيان، عن خالد الحذاء جميعاً عن أبي قلابة، وبين أن لفظ متعمداً لسفيان، وإلا فلم ينفرد بها سفيان، فقد تقدمت في كتاب الجنائز من طريق يزيد بن زريع، عن خالد، وكذا أخرجه النسائي من طريق محمد بن أبي عدي، عن خالد، وكذا لغيره هذا، وقال ابن المنير قوله فهو كما قال ليس على إطلاقه في نسبته إلى الكفر، بل المراد به كاذب كذب المعظم لتلك الجهة. وقال ابن القصار: معناه النهي عن موافقة ذلك اللفظ والتحذير منه لا أن يكون كافراً بالله.

(قَالَ: وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ) وفي رواية مسلم: بحديدة (عُذَّبَ بِهِ) أي: بذلك الذي قتل نفسه به.

(فِي نَارِ جَهَنَّمَ)⁽¹⁾ قال ابن دقيق العيد: هذا من باب مجانسة العقوبات الأخروية للجنايات الدنيوية ويؤخذ منه أن جناية الإنسان على نفسه؛ كجناية على

(1) وفي رواية علي بن المبارك: ومن قتل نفسه بشيء في الدنيا عذب به يوم القيامة.

وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ،

غيره في الإثم؛ لأن نفسه ليست ملكاً له مطلقاً، بل هي لله فلا يتصرف فيها إلا فيما أذن له، وفيه حجة لمن أوجب المماثلة في القصاص خلافاً لمن خصّه بالمحدود.

(وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ) بأن يدعو عليه باللعن (كَقَتْلِهِ) في التحريم أو العقاب، وأبدى الشيخ تقي الدين في ذلك سؤالاً وهو أن يقال: إما أن يكون قتله في أحكام الدنيا أو في أحكام الآخرة لا سبيل إلى الأول؛ لأن قتله يوجب القصاص، ولعنه لا يوجب ذلك، وأما أحكام الآخرة فإما أن يراد التساوي في الإثم، أو في العقاب وكلاهما مشكل؛ لأن الإثم يتفاوت بتفاوت مفسدة الفعل، وليس إذهاب في المفسدة كمفسدة الأذى باللعن، وكذلك العقاب يتفاوت بحسب تفاوت الجرائم.

وقال المازري: فيما نقله القاضي عياض عنه الظاهر من الحديث تشبيهه في الإثم وهو تشبيه واقع؛ لأن اللعنة قطع عن الرحمة والموت قطع عن التصرف.

قال القاضي عياض: وقيل لعنه يقتضي قصد إخراجه من المسلمين، ومنعهم منفعه كما لو قتله، وقيل: لعنه يقتضي قطع منفعه الأخروية عنه، وبعده بإجابة لعنه وهو كمن قتل في الدنيا، وقطعت عنه منفعه فيه، وقيل معناه استواؤها في التحريم.

قال في «المصابيح»: هذا يحتاج إلى تلخيص ونظر فأما ما حكاه عن المازري من أن الظاهر من الحديث تشبيهه في الإثم وكذلك ما حكاه من أن معناه استواؤهما في التحريم فهذا يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يقع التشبيه والاستواء في أصل التحريم، والإثم.

والثاني: أن يقع في مقدار الإثم، فأما الأول: فلا ينبغي أن يحمل عليه؛ لأن كل معصية قلت أو عظمت فهي مشابهة ومساوية للقتل في أصل التحريم، فلا تبقى في الحديث كثير فائدة مع أن المفهوم منه تعظيم أمر اللعنة بتشبيهها بالقتل، وأما الثاني: ففيه ما ذكر من أن التفاوت في المفسدة بين إزهاق الروح وبين الأذى باللغة ظاهر، وأما ما حكاه عن الإمام المازري من أن اللغة قطع

الرحمة والموت قطع التصرف فالكلام عليه من وجهين :

أحدهما : أن نقول اللعنة قد تطلق على نفس الإبعاد الذي هو فعل الله ، وعلى هذا يقع فيه التشبيه.

والثاني : أن تطلق اللعنة على فعل اللاعن وهو طلبه لذلك الإبعاد فقوله مثلاً لعنه الله ليس بقطع عن الرحمة بنفسه ما لم تتصل به إجابة فيكون حينئذ سبباً إلى قطع التصرف ويكون نظيره التسبب إلى القتل غير أنهما يفترقان في أن التسبب إلى القتل بمباشرة مقدمات تفضي إلى الموت بمطرده العادة ، فلو كانت مباشرة اللعنة إلى الإبعاد الذي هو اللعن دائماً لاستوى اللعن مع مباشرة مقدمات القتل وزاد عليه ، وبهذا يتبين لك الإيراد على ما حكاه القاضي من أن لعنه له يقتضي قصد إخراجه عن جماعة المسلمين ، كما لو قتله فإن قصد إخراجه لا يستلزم إخراجه كما تستلزم مقدمات القتل إزهاق الروح وكذلك أيضاً ما حكاه من أن لعنه يقتضي قطع منافعه الأخروية ، وإنما يحصل ذلك بإجابة الدعوة وقد لا تجاب في كثير من الأوقات ، فلا يحصل انقطاعه عن منافعه كما يحصل بقتله ولا استوى القصد إلى القطع بطلب الإجابة مع مباشرة مقدمات القتل المفضية إليه في مطرده العادة ، والذي يمكن أن يقرر به ظاهر الحديث في استوائهما في الإثم أن نقول لا نسلم أن مفسدة اللعنة مجرد أذاه ؛ بل فيها مع ذلك تعريضه لإجابة الدعوة فيه بموافقة ساعة لا يسأل الله تعالى فيه شيئاً إلا أعطاه كما دل عليه الحديث من قوله ﷺ : « لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أموالكم ، ولا تدعوا على أولادكم لا توافقوا ساعة » الحديث .

وإذا عرض به باللعنة كذلك ووقعت الإجابة وإبعاده من رحمة الله كان ذلك أعظم من قتله ؛ لأن القتل تفويت الحياة الفانية قطعاً والإبعاد من رحمة الله أعظم ضرراً بما لا يحصى ، وقد يكون أعظم الضررين على سبيل الاحتمال مساوياً أو مقارناً لأحقهما على سبيل التحقيق ، ومقادير المصالح والمفاسد وأعدادهما أمر لا سبيل للبشر إلى الاطلاع على حقائقه ، انتهى.

وزاد في الأدب من البخاري من طريق علي بن المبارك ، عن يحيى بن أبي

وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ»⁽¹⁾.

8 - بَابُ لَا يَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، وَهَلْ يَقُولُ: أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ؟

كثير، عن أبي قلابة، وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك ولمسلم، ومن حلف على يمين صبر فاجرة، ومن ادعى دعوى كاذبة ليتكثر بها لم يزد الله إلا قلة .
(وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ) يعني في الحرمة، وقيل لأن نسبته إلى الكفر الموجب لقتله كالقتل؛ لأن المتسبب للشيء كفاعله.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في الجناز، وفي باب: ما جاء في قاتل النفس.

8 - بَابُ لَا يَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، وَهَلْ يَقُولُ: أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ؟

(بَابُ لَا يَقُولُ) الشخص في كلامه: (مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ) بفتح التاء في الفرع كأصله وفي غيرها بالضم على صيغة المتكلم من الماضي.

قال الكرمانى: يعني لا يجمع بينهما لجواز كل واحد منهما منفردًا، وإنما منع من ذلك لأن فيه تشريكًا في مشيئة الله تعالى وهي منفردة بالله سبحانه بالحقيقة، وإذا نسبت فبطريق المجاز، وقيل لأن الواو تجمع بين المعنيين وليس هذا من الأدب، وفي حديث النسائي، وابن ماجة من رواية يزيد بن الأصم، عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه: «إذا حلف أحدكم فلا يقل ما شاء الله وشئت، ولكن ليقُل ما شاء الله ثم شئت» ولكن يقول ما شاء الله ثم شئت، وفي أول حديث النسائي قصة وهي عند أحمد، ولفظه أن رجلاً قال للنبي ﷺ ما شاء الله وشئت، فقال: «أجلعتني والله عدلاً لا بل ما شاء الله وحده»، وأخرج أحمد، والنسائي، وابن ماجة أيضًا عن حذيفة رضي الله عنه أن رجلاً من المسلمين رأى رجلاً من أهل الكتاب في المنام، فقال له: نعم القوم أنتم، فقال: قولوا ما شاء الله ثم محمد، وفي رواية النسائي: أن الراي لذلك هو حذيفة الراوي، وقد أخرج النسائي أيضًا في الإيمان والنذور، وصححه من طريق عبد الله بن يسار بتحتية ومهمله عن قتيلة بقات ومثناة فوقانية بالتصغير امرأة من جهينة، أن يهوديًا أتى النبي ﷺ

(1) أطرافه 1363، 4171، 4843، 6047، 6105 - تحفة 2062.

6653 - وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ مَلَكًا، فَأَتَى الْأَبْرَصَ، فَقَالَ: نَقَطْتُ بِِي الْجِبَالَ،

فقال: تشركون، تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: «ورب الكعبة»، وأن يقولوا: «ما شاء الله ثم شئت» قال الخطابي: أرشدهم ﷺ إلى الأدب في تقديم مشيئته تعالى على مشيئة من سواه واختارها بشم التي هي للنسق والتراخي بخلاف الواو التي هي للشريك.

(وَهَلْ يَقُولُ) الشخص: (أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ؟) بت الحكم في الصورة الأولى، وتوقف في الصورة الثانية؛ لأنها وإن كانت وقعت في حديث الباب الذي أورده مختصرًا وساقه مطولاً فيما مضى لكن إنما وقع ذلك من كلام الملك على سبيل الامتحان للمقول له فيتطرق إليه الاحتمال.

(وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ) بفتح العين وسكون الميم وهو من شيوخ البخاري روى عنه في الصلاة وغير موضع، وهنا علق عنه وقد وصله في كتاب الأنبياء في ذكر بني إسرائيل فقال: حدثنا أحمد بن إسحاق، حدثنا عمرو بن عاصم، قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) بتشديد الميم هو ابن يحيى العوزي البصر، قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ اسمه زيد الأنصاري ابن أخي أنس بن مالك، وثبت ابن أبي طلحة في رواية غير أبي ذر، وسقط في روايته قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ) بفتح المهملة وسكون الميم، واسمه عمرو الأنصاري قاضي أهل المدينة، (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ ثَلَاثَةً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ) أبرص، وأقرع، وأعمى لم يسموا (أَرَادَ اللَّهُ) عز وجل (أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ) أي: يختبرهم، (فَبَعَثَ مَلَكًا، فَأَتَى الْأَبْرَصَ) الذي ابيض جسده بعد مسحه الملك وذهب عنه البصر، وأعطى لونًا حسنًا، وجلدًا وإبلاً وبقرًا.

(فَقَالَ) له: إني رجل مسكين (تَقَطَّعَتْ بِي الْجِبَالُ) بحاء مهملة مكسورة، ثم موحدة مخففة جمع: جبل، أي: الأسباب التي نتوسل بها في طلب الرزق، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: الجبال بالجيم وهو تصحيف.

فَلَا بَلَاغَ لِي إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ⁽¹⁾.

(فَلَا بَلَاغَ) أي : فلا كفاية (لي إِلَّا بِاللَّهِ) الذي أعطاك اللون الحسن والجلد الحسن ، والمال (ثُمَّ بِكَ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ) السابق بتمامه قيل : ليس في الحديث ما يطابق الترجمة ، وقال المهلب : إنما أراد البخاري أن قول ما شاء الله ، ثم شئت ، جائز استدلالاً بقوله إِنَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ ، وقد جاء هذا المعنى عن النبي ﷺ وإنما جاز بدخول ثم لأن مشيئة الله سابقة على مشيئة خلقه ، ولما لم يكن الحديث المذكور على شرطه استنبط من الحديث الصحيح الذي على شرطه ما يوافقه ، وقد أخرج عبد الرزاق عن إبراهيم النخعي أنه كان لا يرى بأساً أن يقول : ما شاء الله ثم شئت ، وكان يكره أعوذ بالله وبك ، ويجيز أعوذ بالله ثم بك ، وهو مطابق لحديث ابن عباس رضي الله عنهما وغيره.

وقال الكرمانى : يروى عن أبي إسحاق المستملى أنه قال : انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند الفربري فرأيته لم يتم بعد وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة فيها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم عليها فأضفنا بعض ذلك إلى البعض قالوا ، وقد وقع في النسخ كثير من التقديم والتأخير ، والزيادة والنقصان ؛ لأن أبا الهيثم والحموي نسخا منه أيضاً فبحسب ما قدر كل واحد منهم ما كان في رقعة أو حاشية أو مضافة أنه من الموضع الفلاني إضافة إليه انتهى.

تنبيه:

مناسبة إدخال هذه الترجمة في كتاب الإيمان من جهة ذكر الحلف في بعض طرق حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، ومن جهة أنه قد يتخيل جواز اليمين بالله ، ثم بغيره على وزن ما وقع في قوله : إِنَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ فأشار إلى أن النهي ثبت عن التشريك وورد بصورة الترتيب على لسان الملك وذلك فيما عدا الإيمان ، أما اليمين بغير ذلك فثبت النهي عنها صريحاً فلا يلحق بها ما ورد في غيرها والله تعالى أعلم.

9 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ [الأنعام: 109]

9 - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ [الأنعام: 109]

قال الراغب وغيره: القسم بفتحيتين الحلف وأصله من القسامة وهي الأيمان التي على أولياء المقتول، ثم استعمل في كل حلف فأتوا به على أبلغ ما في وسعهم انتهى.

وقال أهل اللغة: القسامة مأخوذة من القسمة، وأن الأيمان تقسم على أولياء القتيل.

وقال المهلب: قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ دليل على أن الحلف بالله أكبر الأيمان؛ لأن الجهد شدة المشقة وهذه الآية في الأنعام وبعدها: ﴿لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ الآية، وفي سورة النور وبعدها: ﴿لَئِنْ أَمَرَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: 53] الآية.

قال الثعلبي: الآية الأولى نزلت في قريش، قالوا: «يا محمد، تخبرنا عن موسى أنه كان معه العصا يضرب بها الحجر فينفجر منه اثنتا عشر عينا، وتخبرنا عن عيسى أنه يحيي الموتى، وتخبرنا أن ثمود كانت لهم ناقه فائتتا بشيء من الآيات حتى نصدقك» الحديث بطوله، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾⁽¹⁾ يعني بكل ما قدروا عليه من الأيمان، وأشدّها ﴿لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ﴾ كما جاءت من قبله من الأمم ﴿لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾، والآية الثانية نزلت في المنافقين كانوا يقولون لرسول الله ﷺ: أينما كنت نكن معك، إن أقمت أقمنا، وإن خرجت خرجنا، وإن جاهدت جاهدنا معك، فقال الله تعالى قل لهم: ﴿لَا تَقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً﴾ [النور: 53] بالقول واللسان دون الاعتقاد فهي معروفة منكم بالكذب أنكم تكذبون فيها، قاله مجاهد.

(1) أي: حلفوا بالله جهد أيمانهم، أي: بجهد أيمانهم.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَوْلَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ فِي الرُّؤْيَا، قَالَ: «لَا تُقْسِمُ».

وقيل: أي حلفوا بالله وهو جهد اليمين؛ لأنهم بذلوا فيها مجهودهم وجهد يمينه مستعار من جهد نفسه أي: إذا بلغ أقصى وسعها، وذلك إذا بالغ في اليمين وبلغ غاية شدتها ووكادتها، وعن ابن عباس رضي الله عنهما من قال: بالله فقد جهد يمينه، وأصل أقسم جهد اليمين، أقسم بجهد اليمين جهداً فحذف الفعل وقدم المصدر فوضع موضعه مضافاً إلى المفعول كقوله: ﴿فَضَرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: 4]، وحكم هذا المنصوب حكم الحال كأنه قال: جاهدن أيما نهم.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، وقد وصله البخاري في كتاب التعبير في باب من لم ير الرؤيا لأول عابر والمستقل وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فالحق الذي أنت فيه يأخذ به رجل آخر فيعلو به، ثم يأخذ به رجل فينقطع به ثم يوصل له فيعلو به فأخبرني رسول الله ﷺ أصبت أم أخطأت من طريق الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: «إني رأيت الليلة ظلة ينطف منه السمن والعسل» الحديث⁽¹⁾.

وفيه: تعبير أبي بكر لها، وقوله للنبي ﷺ فأخبرني يا رسول الله، أصبت أم أخطأت؟ قال: «أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً».

(قَالَ أَبُو بَكْرٍ) الصديق رضي الله عنه: (قَوْلَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ فِي) تعبير (الرُّؤْيَا، قَالَ) ﷺ: «(لَا تُقْسِمُ)» وقوله: هنا في الرؤيا من كلام البخاري إشارة إلى ما اختصره من الحديث، والغرض منه هنا قوله: «لَا تُقْسِمُ» موضع قوله: «لا تحلف»، وأشار إلى الرد على من قال: أقسمت انعقدت يميناً؛ لأنه لو قال بدل أقسمت حلفت لم تنعقد اتفاقاً إلا إن نوى اليمين أو قصد

(1) قوله الحديث آخره فأرى الناس يتكفون منها بأيديهم فالمستكثر والمستقل وأرى سبباً واصلًا من السماء إلى الأرض، فأراك أخذت به فعلت ثم أخذ به رجل من بعدك فعلا ثم أخذ به رجل آخر فانقطع به، ثم وصل له فعلا قال أبو بكر يا رسول الله بأبي أنت وأمي والله لتدعني فلا عبرتها، قال عليه السلام: اعبرها، قال أبو بكر: أما الظلة فظلة الإسلام وأما الذي ينطف منه السمن والعسل فالقرآن حلاوته ولينه، وأما ما يتكفف الناس فالمستكثر من القرآن.

6654 - حَدَّثَنَا قَيْصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَشْعَثَ،

الإخبار بأنه سبق منه حلف، وأيضًا فقد أمر النبي ﷺ بإبرار المقسم فلو كانت أقسمت يمينًا لأبرّ أبا بكر حين قالها كذا قيل وفي تلك الإشارة خفاء.

وقال العيني: مطابقته للترجمة من حيث إن فيها إنكار قسم قريش أو المنافقين لكذبهم في أيمانهم، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما: إنكار للقسم الذي أقسم به أبو بكر رضي الله عنه، ولكن الفرق ظاهر بين القسمين فإن قيل أمر ﷺ بإبرار المقسم كما يجيء فلم ما أبره فالجواب أن ذلك مندوب عند عدم المانع، وإنما كان له ﷺ مانع منه.

وقال ابن المنذر: أمر الشارع بإبرار المقسم أمر ندب لا وجوب؛ لأن الصديق رضي الله عنه أقسم على رسول الله ﷺ فلم يبر قسمه، ولو كان ذلك واجبًا لأبره.

وقال المهلب: إبرار المقسم إنما يستحب إذا لم يكن في ذلك ضرر على المحلوف عليه أو على جماعة أهل الدين والذي سكت عنه رسول الله ﷺ من بيان موضع الخطأ في تعبير الصديق هو عائد على المسلمين وسيجيء إيضاح ذلك في التعبير إن شاء الله تعالى.

فائدة:

قالت الشافعية: لو قال أقسمت، لو قال أقسمت أو أقسم، أو حلفت، أو أحلف بالله لأفعلن يكون يمينًا كما عند الحنفية بشرط أن ينوي بذلك الحلف بالله لأنه عرف الشرع، قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ إلا أن ينوي خبرًا ماضيًا في صيغة الماضي، أو مستقبلًا في صيغة المضارع، فلا يكون يمينًا لاحتمال ما نواه، وأما قوله لغيره: أقسم عليك بالله، أو أسألك بالله لتفعلن كذا يمين إن أراد يمين نفسه فليس للمخاطب إبراره فيها بخلاف ما إذا لم يردّها وتحمل على الشفاعة في فعله.

(حَدَّثَنَا قَيْصَةُ) بفتح القاف وكسر الموحدة وبعد التحتية الساكنة صاد مهملة هو ابن عتبة العامري السوائي الكوفي، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري، (عَنْ أَشْعَثَ) بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة، وفتح العين المهملة بعدها مثلثة،

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُؤَيْدٍ بْنِ مُقَرَّرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُؤَيْدٍ بْنِ مُقَرَّرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ»⁽¹⁾.

6655 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ، سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ، يُحَدِّثُ: عَنْ أُسَامَةَ: أَنَّ ابْنَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِ، وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ،

هو ابن أبي الشعثاء سليمان بن الأسود الكوفي، (عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُؤَيْدٍ) بضم السين المهملة وفتح الواو (ابن مِقَرَّرٍ) بضم الميم وفتح القاف وكسر الراء المشددة بعدها نون الكوفي، (عَنِ الْبَرَاءِ) أي: ابن عازب رضي الله عنهما، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قال البخاري: (وَحَدَّثَنِي) بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) الملقب بـ«بندار»، قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) محمد بن جعفر، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُؤَيْدٍ بْنِ مُقَرَّرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: «أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ» (اختلف في ضبط السين فالمشهور أنها بالكسر وضم أوله على أنه اسم فاعل من الإقسام وقيل بفتحها أي: الأقسام والمصدر قد يأتي على لفظ المفعول مثل: أدخلته مدخلا بمعنى الإدخال، وكذا أخرجه.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن فيه لفظ المقسم وهو طرف من حديث أخرجه البخاري في الجنائز، والمظالم، واللباس، والطب، والنذور، والأدب، والنكاح، والاستئذان والأشربة.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) الحوضي، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) قال: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية أبي ذر: أخبرني بالافراد (عَاصِمُ الْأَحْوَلُ) هو ابن سليمان أبو عبد الرحمن البصري الحافظ، قال: (سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ) هو عبد الرحمن بن ملّ الهندي، (يُحَدِّثُ: عَنْ أُسَامَةَ) أي: ابن زيد رضي الله عنهما: (أَنَّ ابْنَةَ) اسمها زينب، وفي رواية أبي ذر، عن الكشميهني: أن بنتاً (لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَرْسَلَتْ إِلَيْهِ، وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ) وسقط في رواية أبي ذر بن زيد، وكان الأصل أن

(1) أطرافه 1239، 2445، 5175، 5635، 5650، 5838، 5849، 5863، 6222، 6235

وَسَعْدٌ، وَأَبِيٌّ، أَنَّ ابْنِي قَدْ اخْتَضِرَ فَاشْهَدْنَا، فَأَرْسَلَ يَقْرَأُ السَّلَامَ وَيَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَمَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ مُسَمًّى، فَلْتَضِرُّ وَتَحْتَسِبْ» فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ، فَقَامَ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَلَمَّا قَعَدَ رُفِعَ إِلَيْهِ، فَأَقْعَدَهُ فِي حَجَرِهِ، وَنَفْسُ الصَّبِيِّ تَقَعَّقُ فَقَاضَتْ عَيْنَا

يقول: وأنا معه لكنه من باب التجريد، وتقدم في الطلب بلفظ: أرسلت إليه وهو معه، (وَسَعْدٌ) عطف على أسامة، ومضى في الجنائز بلفظ: ومعه سعد بن عبادة، (وَأَبِيٌّ) بضم الهمزة وفتح الموحدة وتشديد التحتية هو ابن كعب الأنصاري، ويروى، وأبي بفتح الهمزة وكسر الموحدة المضافة إلى ياء المتكلم، وفي نسخة: أو أبي بضم الهمزة وفتح الموحدة على الشك في قول أسامة والأول هو المعتمد.

والثاني: وإن أقلّ لكنه خلاف الواقع، وفي أول كتاب القدر وأبي بن كعب جزماً بلا شك، وفي الجنائز بلفظ: ومعه سعد بن عبادة، ومعاذ بن جبل، وأبي ابن كعب، وزيد بن ثابت ورجال، وهذا الشك من شعبة فإنه لم يقع في رواية غيره ممن رواه عن عاصم.

(أَنَّ ابْنِي) هو علي بن أبي العاص بن الربيع، أو عبد الله بن عثمان بن عفان من رقية بنته ﷺ أو هو محسن ابن فاطمة الزهراء، أو هي أمامة بنت زينب لأبي العاص بن الربيع.

(قَدْ اخْتَضِرَ) بضم الفوقية، أي: حضره الموت، وسقط في رواية أبي ذر لفظ: قد (فَاشْهَدْنَا) بهمزة وصل وفتح الهاء، (فَأَرْسَلَ) ﷺ (يَقْرَأُ) بفتح الياء عليها (السَّلَامَ وَيَقُولُ: إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ) أي: الذي أراد أن يأخذه، (وَمَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ مُسَمًّى) أي: بأجل مسمى، أي: مقدر مؤجل، (فَلْتَضِرُّ وَتَحْتَسِبْ) أي: تنوي بصبرها طلب الثواب من ربها ليحسب لها ذلك من عملها الصالح، (فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ) أي: تأتيها، (فَقَامَ) ﷺ (وَقُمْنَا مَعَهُ، فَلَمَّا قَعَدَ رُفِعَ إِلَيْهِ) الصبي أو الصبية، (فَأَقْعَدَهُ) ﷺ (فِي حَجَرِهِ) بفتح الحاء المهملة وكسرها، (وَنَفْسُ الصَّبِيِّ) أو الصبية (تَقَعَّقُ) بحذف إحدى التائين من التفعع وهو حكاية صوت صدره من شدة النزع، أي: تتحرك وتضطرب، وقيل: معناه كلما صار إلى حال لم يثبت أن يصير إلى غيرها وتلك حالة المحتضر، (فَقَاضَتْ عَيْنَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هَذَا رَحْمَةٌ يَضَعُهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحَمَاءَ»⁽¹⁾.

6656 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ تَمْسُهُ النَّارُ، إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ»⁽²⁾.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بالبكاء، (فَقَالَ سَعْدٌ) أي: ابن عبادة (مَا هَذَا) البكاء (يَا رَسُولَ اللَّهِ) أي: وأنت تنهى عنه وهو استفهام عن الحكمة لا إنكار، ولعله سمعه ينهى عن البكاء الذي فيه الصياح والعيول، فظن أنه نهى عن البكاء كله، (قَالَ) ﷺ: (هَذَا) أي: البكاء، وفي رواية أبي ذر: هذه، أي: الدمعة (رَحْمَةٌ يَضَعُهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ) عز وجل (مِنْ عِبَادِهِ الرَّحَمَاءَ) نصب على أن ما: كافة.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: تقسم عليه، وقد مضى الحديث في الجنائز.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ) سعيد، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ) زاد في الجنائز من حديث أنس: لم يبلغوا الحنث (تَمْسُهُ النَّارُ، إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ) بفتح المثناة الفوقية وكسر المهملة، وتشديد اللام المفتوحة أي: تحليلها، والمعنى أن النار لا تمس من مات له ثلاثة من الولد فصبر إلا بقدر الورود، وقال ابن التين وغيره: الإشارة بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مریم: 71] وقد قيل: إن القسم فيه مقدر⁽³⁾، وقيل: هو مذكور عطفًا على ما بعد قوله: فوربك.

ومطابقة الحديث للترجمة في آخره، وقد مضى الحديث في الجنائز في باب: «فضل من مات له ولد فاحتسب».

(1) أطرافه 1284، 5655، 6602، 7377، 7448 - تحفة 98 - 167/8.

(2) طرفه 1251 - تحفة 13234.

(3) أي: والله ما منكم.

6657 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي عُندَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَعْبَدِ بْنِ خَالِدٍ، سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ، وَأَهْلِ النَّارِ: كُلُّ جَوَاطِ عَتَلٍ مُسْتَكْبِرٍ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) العنزي، قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (عُندَرٌ) محمد بن جعفر، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ مَعْبَدِ بْنِ خَالِدٍ) بفتح الميم والموحدة بينهما عين مهملة ساكنة الجدلي القيسي الكوفي القاص أنه قال: (سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ) بالحاء المهملة والمثلثة الخزاعي رضي الله عنه، (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: أَلَا) بالتخفيف، (أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ) هم (كُلُّ ضَعِيفٍ) فقير (مُتَضَعِّفٍ) بكسر العين أي: متواضع، وقيل: بالفتح وغلطوا من كسرهما وبالفتح فبسطها الدمياطي، وقال النووي: إنه رواية الأكثرين، أي: الذي يستضعفه الناس ويحتقرونه لضعف حاله في الدنيا، وقال الكرمانلي: يجوز الكسر ويراد به المتواضع المتذل، ولم يضبطه في اليونانية ولا في الفرع وكتب فوقه كذا، وذكر الحاكم في علوم الحديث أن ابن خزيمة سئل عن المراد بالضعيف هنا فقال الذي يبرئ نفسه من الحول والقوة في اليوم عشرين مرة إلى خمسين مرة.

(لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ) أي: لو حلف على شيء أن يقع طمعاً في كرم الله بإبراره لأبرته وأوقعه لأجله، (وَأَهْلِ النَّارِ) هم (كُلُّ جَوَاطِ) بفتح الجيم والواو المشددة وبعد الألف ظاء معجمة الكثير اللحم الغليظ الرقبة المختال في مشيته، وقيل: هو الجَمُوع المَنُوع، وقيل: القصير البطن، (عَتَلٍ) بضم العين المهملة والفوقية، وتشديد اللام: فظ غليظ أو شديد الخصومة أو الجموع المَنُوع (مُسْتَكْبِرٍ) أي: عن الحق، قال الداوودي: المراد أن كلاً من الصنفين في محله المذكور لا أن كلاً من الدارين لا يدخلها إلا من كان من الصنفين فكأنه قال: كل ضعيف في الجنة، وكل جواظ في النار، ولا يلزم أن لا يدخلهما غيرهما.

وقيل: المراد أن أغلب أهل الجنة هؤلاء كما أن أغلب أهل النار هؤلاء.

10 - بَابُ إِذَا قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ، أَوْ شَهِدْتُ بِاللَّهِ

6658 - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ

عَبِيدَةَ،

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «لو أقسم على الله»، وقد مضى الحديث في تفسير سورة (ن والقلم).

10 - بَابُ إِذَا قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ، أَوْ شَهِدْتُ بِاللَّهِ

(بَابُ إِذَا قَالَ) الشخص، (أَشْهَدُ بِاللَّهِ، أَوْ شَهِدْتُ بِاللَّهِ) لأفعلن كذا، ولم يبين جواب هذا هل يكون يمينًا أو لا، ولا في حديث الباب صرح بذلك فكأنه اعتمد على من يفحص عن ذلك في موضعه وللعلماء في هذا الباب أقوال:

أحدها: أن أشهد وأحلف، وأعزم كلها يمين عند الحنفية، والحنابلة، وهو قول النخعي والثوري، والراجح عند الحنابلة ولو لم يقل بالله، وقال ربعة والأوزاعي: إذا قال أشهد لا أفعل فهي يمين لقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: 1]، ثم قال: ﴿أَتُخَذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً﴾ [المنافقون: 2] فدل على أنهم استعملوا ذلك في اليمين.

ثانيها: أن لا يكون يمينًا إلا إن أضاف إليه بالله، ومع ذلك فالراجح أنه كناية فيحتاج إلى القصد، وهو نص الشافعي في المختصر؛ لأنها تحتمل أشهد بأمر الله أو بوجدانيته، وهذا قول الجمهور، والمشهور عند الشافعية إذا لم يرد بالمضارع الوعد بالحلف، وبالماضي الإخبار عن حلف ماض فإن أراد ذلك لم يكن يمينًا فإن لم يذكر الله تعالى يعني اسمه أو صفته فليس بيمين لفقد المحلوف به، وأجيب عن آية المنافقين بأنه ليس صريحًا لاحتمال أن يكونوا حلفوا مع ذلك.

ثالثها: أن أبا عبيد أنكر أن يكون أشهد يمينًا، وقال الحالف غير الشاهدة.

رابعها: إذا قال: أشهد بالكعبة أو بالنبي فلا يكون يمينًا.

(حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ) بسكون العين أبو محمد الطلحي الكوفي يقال له:

الضخم، قال: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بفتح المعجمة هو ابن عبد الرحمن النحوي، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عن عبيدة) بفتح العين وكسر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ: تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ» قَالَ إِبْرَاهِيمُ: «وَكَانَ أَصْحَابُنَا يَنْهَوْنَ - وَنَحْنُ غِلْمَانٌ - أَنْ نَحْلِفَ بِالشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ»⁽¹⁾.

الموحدة السلماني، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رضي الله عنه أنه (قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ) بضم السين وكسر الهمزة ولم يعين السائل: (أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: قَرْنِي) أي: أهل قرني الذي أنا فيه، (ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ) أي: أهل القرن الذين يلونهم، (ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ) مرتين، (ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ: تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ) برفع شهادة على الفاعلية.

(يَمِينُهُ) نصب على المفعولية.

(و) تسبق (يَمِينُهُ) بالرفع (شَهَادَتُهُ) بالنصب.

قال القاضي البيضاوي: أي يحرصون على الشهادات مشغوفين بترويجها يحلفون على ما يشهدون فتارة يحلفون قبل أن يأتوا بالشهادة، وتارة يغلسون ويحتمل أن يكون مثلاً في سرعة الشهادة واليمين، وحرص الرجل عليها، والتسرع فيهما حتى لا يدري بأيهما يبتدئ، وكأنهما يتسابقان لقلة مبالايتها بالدين وقال الطحاوي: أي يكثرون الأيمان في كل شيء حتى يصير لهم عادة فيحلف أحدهم حيث لا يراد منه اليمين، ومن قبل أن يستحلف، وقال بعضهم: أي يحلف على تصديق شهادته.

وقال النووي: واحتج به المالكية في رد شهادة من حلف معها، والجمهور على أنها لا ترد.

ومطابقة الحديث للترجمة: لا تأتي إلا من قول إبراهيم حيث قال: (قَالَ إِبْرَاهِيمُ) أي: النخعي بالسند السابق: (وَكَانَ أَصْحَابُنَا) أي: مشايخنا (يَنْهَوْنَ)، وفي رواية أبي ذر: ينهوننا بنونين بعد الواو، (وَنَحْنُ غِلْمَانٌ) وفي الفضائل: ونحن صغار (أَنْ نَحْلِفَ بِالشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ) أي: عن أن يقول أحداً أشهد بالله أو علي عهد الله ما كان كذا حتى لا يكون لهم ذلك عادة في كل ما يصلح ولا يصلح لهم، وقد مضى الحديث في الشهادات، وفي الفضائل، وفي الرقاق.

11 - بَابُ عَهْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

6659 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، وَمَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ، لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ - أَوْ قَالَ: أَخِيهِ - لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 77]⁽¹⁾.

11 - بَابُ عَهْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

(بَابُ عَهْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) أي: قول الرجل عليَّ عهد الله لأفعلن كذا. (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة المشددة ابن عثمان، أبو بكر العبدى مولا هم الحافظ بندار، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) محمد واسم ابن أبي عدي إبراهيم البصري، (عَنْ شُعْبَةَ) أي: ابن الحجاج (عَنْ سُلَيْمَانَ) أي: ابن مهران الأعمش، (وَمَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر كلاهما، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ) أي: على محلوف يمين، ويحتمل أن يكون على بمعنى الباء كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى﴾ [الأعراف: 105] بتشديد الياء.

(كَاذِبَةٍ) صفة ليمين، (لِيَقْتَطَعَ) أي: ليأخذ (بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ) أو ذمي أو معاهد ونحوه، أو امرأة (أَوْ قَالَ: أَخِيهِ) في الإسلام والبشرية والشك من الراوي بغير حق بل بمجرد يمينه المحكوم بها في ظاهر الشرع، وجواب من قوله: (لَقِيَ اللَّهَ) عز وجل (وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ) لا ينصرف للصفة وزيادة الألف والنون وهو اسم فاعل من غضب يقال: رجل غضبان، وامرأة غضبي أو غضابي والغضب من المخلوقين هو شيء يتداخل قلوبهم ويكون محمودًا كالغضب لله ومذمومًا وهو ما يكون لغير الله وإطلاقه على الله يحتمل أن يراد به آثاره ولوازمه كالعذاب فيكون من صفات الأفعال أو إرادة الانتقام فيكون من صفات الذات.

(فَأَنْزَلَ اللَّهُ) عز وجل (تَصْدِيقَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾) المصدر

(1) أطرافه 2356، 2416، 2515، 2666، 2669، 2673، 2676، 4549، 6676، 7183،

6660 - قَالَ سُلَيْمَانُ فِي حَدِيثِهِ: فَمَرَّ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ؟ قَالُوا لَهُ، فَقَالَ الْأَشْعَثُ: نَزَلْتُ فِيَّ وَفِي صَاحِبٍ لِي، فِي بَثْرِ كَانَتْ بَيْنَنَا⁽¹⁾.

مضاف إلى الفاعل أي: بما عهد الله إليهم أو إلى المفعول أي: إن الذين يستبدلون ما عاهدوا عليه من الأيمان إلى آخر الآية.

(قَالَ سُلَيْمَانُ) هو ابن مهران الأعمش (فِي حَدِيثِهِ: فَمَرَّ الْأَشْعَثُ) بالثاء المثلثة (ابْنُ قَيْسٍ) الكندي وعبد الله يحدثهم، (فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ؟) أي: ابن مسعود رضي الله عنه (قَالُوا لَهُ): كان يحدِّثنا بكذا وكذا، (فَقَالَ الْأَشْعَثُ: نَزَلْتُ فِيَّ) بتشديد الياء هذه الآية.

(وَفِي صَاحِبٍ لِي، فِي بَثْرِ كَانَتْ بَيْنَنَا) وفي رواية الشرب: كانت لي بثر في أرض ابن عم لي، وفي حديث الأشعث بن قيس قال: كان بيني وبين رجل خصومة في بثر فاخترصنا إلى رسول الله ﷺ.

وفي مسلم: في أرض باليمن ولا يمتنع أن تكون المخاصمة في المجموع فمرة ذكرت الأرض؛ لأن البثر داخله فيها ومرة ذكرت البثر؛ لأن البثر هي المقصودة لسقي الأرض.

قال ابن المنذر: من حلف بالعهد، فقال: علي عهد الله فحنث لزمته الكفارة سواء نوى أم لا عند مالك والأوزاعي، وأبي حنيفة وبه.

قال الحسن، والشعبي، وطاوس وغيرهم: وبه قال أحمد أيضًا.

وقال عطاء والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد: لا يكون يمينًا إلا إن نوى. وقد تقدم في أوائل الأيمان النقل عن الشافعي فيمن قال: أمانة الله مثله، وأغرب إمام الحرمين فادعى إجماع العلماء على ذلك، ولعله أراد من الشافعية ومع ذلك فالخلاف ثابت عندهم كما حكاه الماوردي وغيره عن أبي إسحاق الرازي.

قال ابن المنذر: قد قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ نَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَئِ عَادَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا

(1) أطرافه 2357، 2417، 2516، 2667، 2670، 2677، 4550، 6677، 7184

الْشَّيْطَانُ ﴿[يس : 60] فمن قال : عليّ عهد الله صدق ؛ لأن الله عز وجل أخبر أنه أخذ علينا العهد فلا يكون ذلك يمينًا إلا إن نواه.

واحتج القائلون بأنه يمين نوى أو لم ينو بأن العرف قد صار جاريًا به فيحمل على اليمين.

وقال ابن التين السفاقي : هذا اللفظ يستعمل على خمسة أوجه :

الأول : على عهد الله .

الثاني : وعهد الله .

الثالث : عهد الله .

الرابع : أعاهد الله .

الخامس : عليّ لعهد ، وقد طرد بعضهم ذلك .

وقد فصل بعضهم ، فقال : فإن قال عليّ عهد الله كفر إن حنث ، وإن قال : وعهد الله كفر عند مالك ، وأبي حنيفة .

وقال الشافعي : إن أراد به يمينًا كفر ، وإلا فلا .

وقال الدمياطي : كفارة عليه ، إذا قال وعهد الله حتى يقول : عليّ عهد الله أو أعطيتك عهد الله ، وإن قال : أعاهد الله ، فقال ابن حبيب : عليه كفارة يمين .

وقال ابن شعبان : لا كفارة عليه .

وقال مالك : إذا قال عليّ عهد الله وميثاقه فعليه كفارتان إلا أن ينوي التأكيد فيكون يمينًا واحدة .

وقال الشافعي : عليه كفارة واحدة وبه قال مطرف ، وابن الماجشون ، وعيسى بن دينار ، وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما إذا قال عليّ عهد الله فحنث يعتق رقبة .

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله : بعهد الله ، وقد مضى الحديث في الشرب في باب الخصومة في البئر .

12 - باب الحَلِفِ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَكَلِمَاتِهِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ»

12 - باب الحَلِفِ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَكَلِمَاتِهِ

(باب الحَلِفِ بِعِزَّةِ اللَّهِ) عز وجل (وَصِفَاتِهِ) كالخالق، والسميع، والبصير، والعليم، (وَكَلِمَاتِهِ)، وفي رواية أبي ذر: وكلامه كالقرآن، أو بما أنزل الله، وفيه عطف العام على الخاص، والخاص على العام؛ لأن الصفات أعم من العزة والكلام، والأيمان تنقسم إلى: صريح، وكناية، ومتعدد بينهما وهو الصفات، وهل يلتحق الكناية بالصريح، فلا يحتاج إلى قصد أم لا، والراجح أن صفات الذات منها ما يلتحق بالصريح فلا تنفع معها التورية إذا تعلق بها حق الآدمي، وصفات الفعل تلتحق بالكناية فعزة الله من صفات الذات، وكذا جلاله وعظمته، والقدرة تحتمل أن تكون من صفات الذات فتكون اليمين بها صريحة، وتحتمل إرادة المقدور فتكون كناية كقول من يتعجب في الشيء: انظر إلى قدرة الله سبحانه، وكذا العلم كقوله: اللهم اغفر لنا علمك فينا أي: معلومك، وقال ابن بطال: اختلف العلماء في اليمين بصفات الله، فقال مالك في «المدونة»: الحلف بجميع صفات الله وأسمائه لازم كقوله: والسميع والبصير، والعليم، والخبير، واللطيف، أو قال: وعزة الله تعالى وكبريائه وقدرته، وأمانته وحقه فهي أيمان كلها تكفر.

وذكر ابن المنذر مثله عن الكوفيين: أنه إذا قال وعظمة الله وجلال الله وكبرياء الله، وأمانة الله، وحنث عليه الكفارة وكذلك في كل اسم من أسماء الله تعالى، وقال الشافعي في جلال الله وعظمة الله، وقدرة الله، وحق الله، وأمانة الله، إن نوى بها اليمين فذاك وإلا فلا، وقال أبو بكر الرازي: عن أبي حنيفة أن قول الرجل، وحق الله، وأمانة الله ليست بيمين؛ لأنه ﷺ قال: «من كان حالفًا فليحلف بالله» واختلفوا فيمن حلف بالقرآن أو المصحف أو بما أنزل الله، فروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن عليه لكل آية كفارة يمين، وبه قال الحسن البصري، وأحمد بن حنبل، وقيل: كلام ابن مسعود محمول على التغليظ، ولا دليل على صحته، وقال ابن القاسم: إذا حلف بالمصحف عليه كفارة يمين، وهو قول الشافعي: فيمن حلف بالقرآن وبه قال أبو عبيد، وقال عطاء: لا كفارة عليه.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ»)

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ اضْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا» وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ» وَقَالَ أَيُّوبُ: «وَعِزَّتِكَ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ».

هذا طرف من حديث وصله البخاري في التوحيد من طريق يحيى بن يعمر، عن ابن عباس رضي الله عنهما، ووجه الاستدلال به على الحلف بعزة الله أنه وإن كان بلفظ الدعاء لكنه لا يستعاذ إلا بالله أو بصفة من صفات ذاته، وخفي هذا على ابن التين، فقال: ليس فيه جواب⁽¹⁾ الحلف بالصفة كما بَوَّبَ عليه، وقال ابن المنير في حاشيته: ما نصه قوله: أعوذ بعزتك دعاء وليس بقسم ولكنه لما كان المقرر أنه لا يستعاذ إلا بالقديم ثبت بهذا أن العزة من الصفات القديمة لا من صفات الفعل فتتعدد اليمين بها.

(وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عن النبي ﷺ): عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ اضْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا» وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ) رضي الله عنه: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ): قَالَ اللَّهُ) عز وجل: (لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ) هو مختصر من حديث طويل مضى في صفة الحشر من كتاب الرقاق.

والغرض منه: قول الرجل: لا وعزتك ذكره ﷺ مقررًا له فيكون حجة في الحلف به.

(وَقَالَ أَيُّوبُ) عليه السلام: ((وَعِزَّتِكَ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ)) بكسر الغين المعجمة وفتح النون مقصورًا أي: لا استغناء أو لا بد، وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: لإغناء بفتح المعجمة والمد والأول أولى فإن معنى الغناء بالمد الكفاية يقال: ما عند فلان غناء أي: لا يغتني به وهو أيضًا طرف من حديث مضى في كتاب الطهارة في باب: من اغتسل عريانًا وحده، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينا أيوب يغتسل عريانًا فخر عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يجتني في ثوبه فناده ربه: يا أيوب ألم أكن أغنيك عما ترى؟ قال: بلى،

6661 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ،

وعزتك ولكن لا غنى بي عن بركتك، ووجه الدلالة منه أن أيوب عليه السلام: لا يحلف إلا بالله، وقد ذكر النبي ﷺ ذلك عنه، وأقره.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس واسمه عبد الرحمن أصله من خراسان، سكن عسقلان، قال: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) هو ابن عبد الرحمن النحوي، قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) هو ابن دعامة، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه، وسقط في رواية أبي ذر ابن مالك أنه قال: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ) بلسان القال مستفهمة (هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟) قال الثعلبي: يحتمل أن يكون هذا مجازاً مجازه هل مزيد، ويحتمل أن يكون الاستفهام بمعنى الاستزادة، وإنما صلح للوجهين؛ لأن في الاستفهام ضرباً من الحجة وطرفاً من النفي فالمعنى هل من مزيد فيّ لأسع غير ما امتلأت به، أو هل من زيادة فأزاد كذا قيل: وحكى الداودي عن بعض المفسرين أنه قال في قول جهنم هل من مزيد معناه ليس في مزيد وقال ابن التين: وحديث الباب يرد عليه ومزيد اسم من الزيادة.

(حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ جُلَّ وَعِلَا (فِيهَا قَدَمَهُ) هو من المتشابه، وقال المهلب: أي: ما قدم لها من خلقه وسبق لها به مشيئته ووعدته ممن يدخلها من شرار خلقه فهم قدم الله للنار كما أن المسلمين قدمه للجنة، والقدم: كل ما قدم من خير أو شر، ويقال: تقدمت لفلان فيه قدم أي: تقدم من خير أو شر.

قال النضر بن شميل: معنى القدم هنا الكفار الذين سبق في علم الله تعالى أنهم من أهل النار وحمل القدم على أنه المتقدم؛ لأن العرب تقول للشيء المتقدم قدم.

وقيل: القدم خلق يخلقه الله يوم القيام فيسميه قدماً، ويضيف إليه من طريق الفعل والملك يضعه في النار فتمتلئ النار منه.

وقيل: المراد به قدم بعض خلقه فأضيف إليه كما تقول: ضرب الأمير اللص على معنى أنه أمره، وسئل الخليل عن معنى هذا الخبر، فقال: هم قوم قدمهم الله تعالى إلى النار، وعن عبد الله بن المبارك من قد سبق في علمه أنهم من أهل

فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ وَعَزَّتْكَ، وَيُزَوَّى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ». رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ⁽¹⁾.

النار، وكل ما تقدم فهو قدم قال الله تعالى إن لهم قدم صدق عن ربهم يعني أعمالاً صالحة قدموها، وروي عن حسان بن عطية حتى يضع الجبار قدمه بكسر القاف، وكذلك روي عن وهب بن منبه، وقال: إن الله تعالى قد كان خلق قومًا قبل آدم عليه السلام يقال لهم القدم رؤوسهم كرؤوس الكلاب، والدواب وسائر أعضائهم كأعضاء بني آدم فعصوا ربهم فأهلكهم الله يملأ الله عز وجل بهم جهنم حين تستزيد.

وقيل: وضع القدم على الشيء مثل للردع والقمع فكأنه قال: يأتيها أمر الله فيكفها من طلب المزيد.

وقيل: أراد به تسكين فورتها، كما يقال للأمر تريد إبطاله وضعته تحت قدمي، وقد وقع في مسلم: «حتى يضع تبارك وتعالى فيها رجله فتقول: قط قط فهناك تملأ والرجل العدد الكثير من الناس وغيرهم» والإضافة من طريق الملك. (فَتَقُولُ) أي: جهنم إذا وضع فيها قدمه (قَطُّ قَطُّ) بسكون الطاءين وكسرهما مع التخفيف فيهما والتكرار للتأكيد، ومعناه حسبي حسبي اكتفيت وامتألت، وقيل: إن ذلك حكاية صوت جنهم، وقال الجوهري: إذا كان بمعنى حسبي وهو الاكتفاء فهو مفتوحة القاف ساكنة الطاء.

وقال ابن التين: رويناه بكسرهما، وفي رواية أبي: ذكر بكسر القاف.

(وَعَزَّتْكَ، وَيُزَوَّى) بضم التحتية وسكون الزاي وفتح الواو بمعنى: يجمع ويقبض (بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ. رَوَاهُ) أي: الحديث (شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامة.

قال الحافظ العسقلاني: وصل روايته في تفسير سورة (ق)، وأشار بذلك إلى أن الرواية الموصولة عن أنس بالعننة لكن شعبة ما كان يأخذ عن شيوخه الذين ذكر عنهم التدليس إلا ما صرحوا فيه بالتحديث.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: وعزتك، وقد أخرجه مسلم في صفة النار، والترمذي في التفسير، والنسائي في النعوت.

13 - باب قَوْلِ الرَّجُلِ: لَعَمْرُ اللَّهِ

قال الحافظ العسقلاني: لَمَحَ المصنف بهذه الترجمة إلى رد ما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه من الزجر عن الحلف بعزة الله، ففي ترجمة عون بن عبد الله بن عتبة من الحلية لأبي نعيم من طريق عبد الله بن رجاء، عن المسعودي، عن عون قال: قال عبد الله: لا تحلفوا بحلف الشيطان أن يقول: أحذكم وعزة الله، ولكن قولوا كما قال الله تعالى رب العزة، انتهى. وفي المسعودي ضعف، وعون بن عبد الله منقطع.

13 - باب قَوْلِ الرَّجُلِ: لَعَمْرُ اللَّهِ

لأفعلن كذا لعمر ك مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، ومثله لأيمن الله ولأفعلن جواب القسم تقديره لعمر ك قسمي، أو يميني والعمر والعمر بالفتح والضم هو البقاء إلا أنهم التزموا الفتح في القسم.

قال الزجاج: لأنه أخف عليهم وهم يكثرون القسم بعمرى ولعمر ك وله أحكام منها: أنه متى اقترن بلام الابتداء التزم فيه الرفع بالابتداء وحذف خبره لسد جواب القسم مسده.

ومنها: أنه يصير صريحاً في القسم أي: يتعين فيه بخلاف غيره نحو عهد الله وميثاقه.

ومنها: أنه يلزم فتح عينه، فإن لم تقترن به لام الابتداء جاز نفسه بفعل مقدر نحو عمر الله لأفعلن ويجوز حينئذ في الجلالة الشريفة وجهان: النصب والرفع. فالنصب على أنه مصدر مضاف لفاعله وفي ذلك معنيان:

أحدهما: أن الأصل أسألك بتعميرك الله أي: بوصفك الله تعالى بالبقاء ثم حذف زائدة المصدر.

والثاني: أن المعنى عبادتك الله والعمر العبادة، وأما الرفع فعلى أنه مضاف لمفعوله قال الفارسي: معناه عمر ك الله تعميراً وجاز أيضاً ضم عينه وينشد بالوجهين قوله:

أيها المنكح الثريا سهيلاً عمر ك الله كيف يلتقيان

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: 72]: «لَعَيْشُكَ».

6662 - حَدَّثَنَا الْأَوْسِيُّ،

أي: سألتك الله أن يطيل عمرك.

ويجوز دخول باء الجر عليه بنحو: بعمرك لأفعلن قال:

رُقِيَّ بعمركم لا تَهْجُرِينَا وَمَنْيْنَا الْمُنَى ثُمَّ امْطَلِينَا

وهو من الأسماء اللازمة الإضافة فلا يقطع عنها، وزعم بعضهم إضافته لياء المتكلم؛ لأنه حلف بحياة المقسم، وقد ورد ذلك.

قال النابعة:

لعمري وما عمري عليَّ بهين لقد نطقت بطلا على الأقارع

وقد اختلف هل ينعقد بها اليمين، فقال المالكية والحنفية: تنعقد لأن بقاء الله من صفات ذاته، وعن مالك لا يعجبني اليمين بذلك، وقد أخرج إسحاق بن راهويه في مصنفه عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، قال: كانت يمين عثمان بن أبي العاص لعمرك، وقال الشافعي وإسحاق: لا يكون يميناً إلا بالنية؛ لأنه يطلق على العلم وعلى الحق، وقد يراد بالعلم المعلوم، وبالحق ما أوجبه الله تعالى، وعن أحمد كالمذهبين، والراجح عنه كالشافعي، وأجابوا عن الآية بأن الله تعالى أن يقسم من خلقه بما يشاء، وليس لهم ذلك لثبوت النهي عن الحلف بغير الله وقد عد الأئمة ذلك في فضائل النبي ﷺ، وأيضاً فإن اللام ليست من أدوات القسم؛ لأنها محصورة في الواو والباء والتاء كما تقدم بيانه في باب كيف كان يمين النبي ﷺ، وإذا قال لعمري، فقال الحسن البصري: عليه الكفارة إذا حث فيها وسائر الفقهاء لا يرون فيها كفارة؛ لأنها ليست بيمين عندهم، والله تعالى أعلم.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (﴿لَعَمْرُكَ﴾) أي: («لَعَيْشُكَ») أي:

حياتك، والحياة، والعيش واحد وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي الجوزاء عنه.

(حَدَّثَنَا الْأَوْسِيُّ) بضم الهمزة وفتح الواو وسكون التحتية وكسر السين

المهملة بعدها تحتية مشددة نسبة إلى أويس مصغر أوس بفتح الهمزة وسكون الواو وأويس هو: ابن سعد بن أبي سرح ينسب إليه جماعة منهم:

أبو القاسم عبد العزيز ابن عبد الله بن يحيى بن عمرو بن أويس شيخ

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، ح وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ، وَعُيَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللَّهُ، - وَكُلُّ حَدَّثَنِي طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ - «فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَعَذَرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي» فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ، فَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: لَعَمْرُ اللَّهِ لَنَقُتْلَنَّهُ⁽¹⁾.

البخاري وهو مدني صدوق، قاله ابن أبي حاتم.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (ح) تحويل من مسند إلى آخر، قال البخاري: (وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ) ابْنُ مِنْهَالٍ وفي نسخة سقط بن منهل الأنماطي البصري، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ التَّمِيمِيُّ) بضم النون وفتح الميم مصغراً، قال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ) أي: ابن العوام رضي الله عنه، (وَسَعِيدَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ) الليثي، (وَعُيَيْدَ اللَّهِ) بضم العين (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن عتبة بن مسعود الأربعة يحدثون (عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ) رضي الله عنها (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ) بكسر الهمزة (مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللَّهُ) تعالى بما أنزل في سورة النور.

(وَكُلُّ) من الأربعة عروة ومن بعده (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ) المروي طويلاً في المغازي.

(فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَعَذَرَ) أي: طلب من يعذره (مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي) بضم الهمزة وفتح الموحدة وتشديد التحتية: ابن سلول أي: من ينصف وينتقم منه. (فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ) بالتصغير فيهما، (فَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ) سيد الخزرج: (لَعَمْرُ اللَّهِ لَنَقُتْلَنَّهُ) بالنون المفتوحة وسكون القاف ولام التأكيد والنون المشددة.

ومطابقة الحديث للترجمة: في قوله: لعمر الله لنقتلنه، وقد مضى الحديث

(1) أطرافه 2593، 2637، 2661، 2688، 2879، 4025، 4141، 4690، 4749، 4750،

4757، 5212، 6679، 7369، 7370، 7500، 7545 - تحفة 16494، 16708،

16126، 17409، 16311.

14 - باب: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾

وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾ [البقرة: 225]

6663 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى،

مطوّلًا في مواضع في قضية الإفك في الشهادات، والمغازي، والتفسير،
وسيجيء أيضًا في التوحيد والاعتصام.

14 - باب: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾

وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾ [البقرة: 225]

(باب: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾) أي: ما يجري على اللسان من غير قصد للحلف نحو لا والله، وبلى والله، ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾) يعاقبكم بما اقترفته قلوبكم من إثم القصد إلى الكذب في اليمين، وهو أن يحلف على ما يعلم أنه خلاف ما يقوله وهو اليمين الغموس، وقيل: بما كسبت قلوبكم أي: عزمتم وقصدتم وتعمدتم؛ لأن كسب القلب القصد والنية وتمسك الشافعي بهذا النص على وجوب الكفارة في الغموس؛ لأن كسب القلب العزم والقصد فذكر المؤاخظة بكسب القلب، وقال في آية المائدة: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: 89] وعقد اليمين محتمل لأن يكون المراد منه عقد القلب به، ولأن يكون العقد الذي يضاده الحل فلما ذكر هنا قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ علمنا أن المراد من ذلك العقد هو عقد القلب وأيضًا ذكر المؤاخظة هنا ولم يبين تلك المؤاخظة ما هي وبينها في آية المائدة بقوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُكُمْ﴾ إلى آخرها، فبين أن المؤاخظة هي الكفارة فكل مؤاخظة في هاتين الآيتين مجملة من وجه مبينة من آخر فصارت كل واحدة منها مفسرة للأخرى من وجه وحصل من كل واحدة منهما أن كل يمين ذكر على سبيل الجدل وربط القلب به، فالكفارة فيها ويمين الغموس كذلك فكانت الكفارة واجبة فيها وسيجيء البحث فيها هل يجب فيها الكفارة أو لا في باب اليمين الغموس؟ ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيمٌ﴾) حيث لم يؤاخذكم باللغو في أيمانكم وسقط في رواية أبي ذر حَدَّثَنَا.

(حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) العنزي الحافظ، قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد

عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ﴾ [البقرة: 225] قَالَ: قَالَتْ: «أُنْزِلَتْ فِي قَوْلِهِ: لَا وَاللَّهِ، بَلَى وَاللَّهِ»⁽¹⁾.

القطان، (عَنْ هِشَامٍ) أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبِي) عروة بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها قَالَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ﴾ (زاد أبو ذر: ﴿فِي آيَتِنَا﴾) (قَالَ: قَالَتْ: «أُنْزِلَتْ فِي قَوْلِهِ: لَا وَاللَّهِ، بَلَى وَاللَّهِ») وبه تمسك الشافعي لكونها شهدت التنزيل فهي أعلم من غيرها وقد جازمت بأنها نزلت في قوله: لا والله، وبلى والله، وقد صرح برفعه عن عائشة رضي الله عنها في حديثها المروي في سنن أبي داود من طريق إبراهيم الصائغ، عن عطاء عنها أن رسول الله ﷺ قال: «لغو اليمين هو كلام الرجل في يمينه لا والله، وبلى والله» وأشار أبو داود إلى أنه اختلف على عطاء وعلى إبراهيم في رفعه وقفه، وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري مرفوعاً في قصة الرماة لغو لا كفارة لها ولا عقوبة وهذا لا يثبت؛ لأنهم كانوا لا يعتمدون مراسيل الحسن؛ لأنه كان يأخذ عن كل واحد، وعن أبي حنيفة وجماعة لغو اليمين أن يحلف على الشيء ظناً منه أنه واقع ثم يظهر خلافه فيختص بالماضي.

وقيل: يكون أيضاً في المستقبل بأن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر بخلاف ما حلف به، وبه قال ربيعة ومالك ومكحول، والأوزاعي والليث، وعن أحمد روايتان، ونقل ابن المنذر وغيره عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم، وعن القاسم، وعطاء، والشعبي، وطاوس، والحسن نحو ما دل عليه حديث عائشة رضي الله عنها، وعن أبي قلابة لا والله، وبلى والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من صلة الكلام، ونقل إسماعيل القاضي عن طاوس لغو اليمين أن يحلف وهو غضبان، وذكر أقوالاً أخرى عن بعض التابعين وجملة ما يتحصل من ذلك ثمانية أقوال من جملتها قول إبراهيم النخعي أن يحلف على الشيء لا يفعله ثم ينسى فيفعله أخرجه الطبري، وأخرجه عبد الرزاق عن الحسن مثله، وعنه هو كقول الرجل: والله إنه لكذا وهو يظن أنه صادق ولا يكون كذلك، وأخرج الطبري من طريق طاوس، عن

15 - بَابُ إِذَا حَنَثَ نَاسِيًّا فِي الْإِيمَانِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [الأحزاب: 5]

ابن عباس رضي الله عنهما أن يحلف وهو غضبان ومن طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن يحرم ما أحل الله له، وهذا يعارضه الخبر الثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه يجب فيه كفارة يمين.

وقيل: هو أن يدعو على نفسه إن فعل كذا ثم يفعله وهذا هو عين المعصية وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب.

قال ابن العربي: القول بأن لغو اليمين هو المعصية باطل؛ لأن الحالف على ترك المعصية تنعقد يمينه الظاهر على المعصية، ويقال له لا تفعل وكفر يمينك فإن خالف وأقدم على الفعل أثم وبر في يمينه.

قال الحافظ العسقلاني: الذي قال ذلك قال إنها في الثانية لا تنعقد أصلاً فلذلك قال إنها لغو اليمين.

قال ابن العربي: ومن قال إنها عين المعصية يرد ما ثبت في الأحاديث يعني مما ذكر في الباب وغيرها.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

15 - بَابُ إِذَا حَنَثَ نَاسِيًّا فِي الْإِيمَانِ

(بَابُ إِذَا حَنَثَ) بكسر النون وبالمثلثة الحالف حال كونه (نَاسِيًّا فِي الْإِيمَانِ) هل تجب عليه الكفارة أو لا.

(وَقَوْلِ اللَّهِ) عز وجل: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ وسقطت الواو في وليس في رواية أبي ذر، أي: ليس عليكم إثم فيما فعلتموه مخطئين، ولكن الإثم فيما تعمدتموه، وذلك أنهم كانوا ينسبون زيد بن حارثة إلى النبي ﷺ ويقولون: زيد بن محمد، فنهاهم عن ذلك، وأمرهم أن ينسبوهم لآبائهم الذين ولدوهم، ثم قال: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ قبل النهي.

ويقال: إن هذا على العموم فيدخل فيه كل مخطئ وغرض البخاري هذا يدل عليه حديث الباب، وقد تمسك بهذه الآية من قال بعدم حنث من لم يتعمد وفعل

وَقَالَ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: 73].

6664 - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا زُرَّارَةُ بْنُ

أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَرْفَعُهُ.....

المحلول عليه ناسياً أو مكرها ووجهه بأنه لا ينسب إليه فعله شرعاً لرفع حكمه عنه بهذه الآية فكأنه لم يفعله (وَقَالَ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾) هذه في آية أخرى في سورة الكهف يخاطب موسى عليه السلام الخضر عليه السلام وذلك بعد ما جرى من أمر السفينة فإن قيل الخطأ نقيض الصواب والنسيان خلاف الذكر ولم يذكر في الترجمة إلا النسيان فلا يطابقها إلا الآية الثانية وكذلك لا يناسب الترجمة من أحاديث الباب إلا الذي فيه تصريح بالنسيان والآية الأولى مطابقة لها في الذكر هنا ألا يرى أن الدية تجب في القتل خطأ وإذا أتلّف مال الغير خطأ فإنه يغرم.

فالجواب: أنه إنما ذكر الآية الأولى وأحاديث الباب على الاختلاف إشارة إلى أنها أصول الفريقين ليستنبط كل أحد منها ما يوافق مذهبه، ولهذا ألم يذكر الحكم في الترجمة وإنما ذكر ما هو أصول الأحكام ومواد الاستنباط التي تصلح أن يقاس عليها فتيقظ ووجوب الدية في الخطأ وغرامة المال بإتلافه خطأ من خطاب الوضع فإنه موضع دقيق وليس الكلام فيه.

(حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى) بفتح الخاء وتشديد اللام السلمي بضم السين المهملة، قال: (حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بكسر الميم وسكون السين وفتح العين المهملتين ابن كدام بكسر الكاف وتخفيف المهملة، قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أي: ابن دعامة، قال: (حَدَّثَنَا زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى) بضم الزاي وتخفيف وأوفى بالفاء وفتح الهمزة العامري قاضي البصرة مات وهو ساجد أوردته الترمذي وكان ذلك سنة 93.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (يَرْفَعُهُ) إلى النبي ﷺ سبق في العتق من رواية سفيان عن مسعر بلفظ عن النبي ﷺ بدل قوله هنا يرفعه وكذا في رواية مسلم من طريق وكيع، وفي رواية النسائي والإسماعيل من طريق عبد الله بن إدريس كلاهما عن مسعر بلفظ: قال رسول الله ﷺ، وقال الكرمانى: إنما قال يرفعه ليكون أعم من أن يكون سمعه منه أو من صحابي آخر سمعه منه، انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: ولا اختصاص لذلك بهذه الصفة بل مثله في قوله

قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأُمْتِي عَمَّا وَسَّوَسَتْ، أَوْ حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلَّمْ»⁽¹⁾.

قال : وعن وإنما يرتفع الاحتمال إذا قال سمعت ونحوه .

وتعقبه العيني : بأن غرض هذا القائل تحريشه على الكرمانى ، وإلا فلا حاجة إلى هذا الكلام لأنه ما ادعى الاختصاص ولا قوله ذلك يناهى غيره وذكر الإسماعيلي أن وكيعاً رواه عن مسعر فلم يرفعه ، قال : والذي رفعه ثقة فوجب المصير إليه .

وقال الحافظ العسقلاني : لم أقف على التصريح بسماع زرارة هذا الحديث من أبي هريرة رضي الله عنه لكنه لم يوصف بالتدليس فيحمل على السماع ، وذكر الإسماعيلي أن الفرات بن خالد أدخل بين زرارة وبين أبي هريرة رجلاً من بني عامر وهو خطأ فإن زرارة من بني عامر ، وكأنه كان فيه عن زرارة رجل من بني عامر فظنه آخر منهم وليس كذلك .

(قَالَ : إِنَّ اللَّهَ) عز وجل (تَجَاوَزَ لَأُمْتِي) وفي رواية هشام ، عن قتادة تجاوز عن أمتي (عَمَّا وَسَّوَسَتْ، أَوْ) قال : (حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا) بالنصب عند الأكثرين ، وعند بعضهم بالرفع ، وقال الطحاوي بالثاني ، أي : بغير اختيارها كقوله تعالى : ﴿وَلَعَلَّكُمْ مَا تُوَسَّوُسُ بِهِ أَنْفُسُكُمْ﴾ [ق : 16] ، وفي رواية هشام ما حدثت به أنفسها من غير تردد وكذا في رواية مسلم .

(مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ) أي : بالذي وسوست أو حدثت (أَوْ تَكَلَّمْ) بفتح الميم بلفظ الماضي ، وقال الكرمانى : وتبعه العيني بالجزم ، وفي رواية عبد الله بن إدريس : أو تتكلم به ، قال الإسماعيلي : ليس في هذا الحديث ذكر النسيان ، وإنما فيه ذكر ما خطر على قلب الإنسان .

وقال الحافظ العسقلاني : مراد البخاري إلحاق ما يترتب على النسيان بالتجاوز ، وأن النسيان من متعلقات عمل القلب ، وقال الكرمانى : قاس الخطأ والنسيان على الوسوسة فكما أنها لا اعتبار بها عند عدم التوطن فكذلك المخطئ والناسي لا توطن لهما ، وقد وقع في رواية هشام بن عمار ، عن ابن عيينة عن

مسعر في هذا الحديث بعد قوله أو تكلم به، وما استكروها عليه، وهذه الزيادة منكورة من هذا الوجه، وإنما تعرف من رواية الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكروها عليه»، وقد أخرجه ابن ماجة عقب حديث أبي هريرة رضي الله عنه من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، والحديث عند هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، والحديث عند هشام بن عمار، عن الوليد فلعله دخل له بعض حديث في حديث، وقد رواه عن ابن عيينة الحميدي وهو أعرف أصحاب ابن عيينة بحديثه، وتقدم في العتق أنه بدون الزيادة، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية زياد بن أيوب، وابن المقري سعيد بن عبد الرحمن المخزومي كلهم عن سفيان بدون هذه الزيادة.

قال الكرمانى: أراد أن الوجود الذهني لا أثر له وإنما الاعتبار بالوجود القولي في القوليّات والعمليّات في العمليّات، وقد احتج به من لا يرى المؤاخاة بما وقع في النفس ولو عزم عليه وانفصل من قال: يؤاخذ بالعزم، وقال: لو أصرّ على العزم على المعصية يعاقب عليه لا عليها وأجاب عن الحديث بأن ذلك لا يسمى وسوسة، ولا حديث نفس بل هو نوع من عمل القلب.

وقال الحافظ العسقلاني: وظاهر الحديث أن المراد بالعمل عمل الجوارح؛ لأن المفهوم من لفظ ما لم تعمل يشعر بأن كل شيء في الصدر لا يؤاخذ به سواء توطن أو لم يتوطن وقد تقدم البحث في ذلك في آخر الرقاق في الكلام على حديث من هم بسيئة لا يكتب عليه.

وفي الحديث إشارة إلى عظم قدر الأمة المحمدية لأجل نبينا لقوله تجاوز لي، وفيه: إشعار باختصاصها بذلك من الأمر الذي كان على من قبلنا ويؤيده ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما نزلت: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: 284] اشتد ذلك على الصحابة رضي الله عنهم، فذكر الحديث في شكاوهم ذلك وقوله ﷺ لهم: «تريدون أن تقولوا مثل ما قال أهل الكتاب: سمعنا وعصينا بل قولوا سمعنا وأطعنا» فقالوها

6665 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، أَوْ مُحَمَّدٌ عَنْهُ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ، إِذْ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ - كَذًّا وَكَذَا قَبْلَ كَذًّا وَكَذَا، ثُمَّ قَامَ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنْتُ أَحْسِبُ كَذًّا وَكَذَا، لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ» لَهُنَّ كُلُّهُنَّ يَوْمَئِذٍ،

فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [البقرة: 285] إلى آخر السورة، وفيه قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّبِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: 286]، قال: نعم وأخرجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بنحوه وفيه قال: قد فعلت.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الوسوسة من متعلقات عمل القلب كالنسيان كما تقدم، وقد مضى الحديث في الطلاق والعتاق.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ) بتفتح الهاء والمثلثة بينهما ياء ساكنة أبو عمر المؤذن البصري، (أَوْ) حَدَّثَنَا (مُحَمَّدٌ) هو ابن يحيى الذهلي (عَنْهُ) أي: عن عثمان بن الهيثم وكل واحد من عثمان ومحمد الذهلي من شيوخ البخاري، وكذا وقع مثله في باب: الذريرة في أواخر كتاب اللباس، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن ابن الهيثم، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أنه (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ) الزهري، (يَقُولُ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ) ابن عبيد الله بضم العين التيمي القرشي، (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ) رضي الله عنهما، (حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ) بمعنى على ناقته (إِذْ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ) لم يسم (فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ - كَذًّا وَكَذَا قَبْلَ كَذًّا وَكَذَا) أي: حلقت قبل أن أنحر، نحررت قبل أن أرمي كما في مسلم من رواية يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن جريج، وقيل: أي كنت أحسب الطواف قبل الذبح أو الذبح قبل الحلق، (ثُمَّ قَامَ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنْتُ أَحْسِبُ كَذًّا وَكَذَا، لِهَؤُلَاءِ) أي: لأجل هؤلاء (الثَّلَاثِ) النحر والحلق، والرمي، وقيل: الذبح، والحلق، والطواف، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) لكل من الرجلين: «(أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ)» أي: لا إثم ولا فدية في التقديم والتأخير (لَهُنَّ) أي: لأجل هؤلاء الثلاث (كُلُّهُنَّ يَوْمَئِذٍ،

فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلُ وَلَا حَرَجَ»⁽¹⁾.

6666 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ قَالَ: «لَا حَرَجَ».....

فَمَا سُئِلَ) ﷺ (يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ) من الرمي والنحر قدم أو آخر (إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلُ وَلَا حَرَجَ») وفي رواية أبي ذر عن الحموي: افعل افعل بال تكرار أي: افعل ذلك التقديم والتأخير، ولا حرج عليك مطلقاً، وقد سبق الحديث في العلم بلفظ: أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه فجاءه رجل، فقال: لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح، فقال: اذبح ولا حرج فجاء آخر، فقال: لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي قال: ارم ولا حرج، وكذا هو في باب الفتيا على الدابة عند الجمرة من كتاب الحج.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن البخاري ألحق الحسابان بالنسيان لكون كل منهما من عمل القلب.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس الحافظ، أبو عبد الله الليربوعي الكوفي، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ) وفي رواية أبي ذر أبو بكر بن عَيَّاشٍ بالمشاة التحتية والشين المعجمة ابن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنات بالحاء المهملة والنون المشددة مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح.

(عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ) بضم الراء وفتح الفاء بعدها تحتية ساكنة فعين مهملة أبي عبد الله الأسدي المكي، سكن الكوفة وسمع أنس بن مالك، وعن جرير: أتى عليه نيف وتسعون سنة وكان يتزوج ولا يمكث حتى تقول المرأة فارقني من كثرة جماعه.

(عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: قَالَ رَجُلٌ) لم يسم (لِلنَّبِيِّ ﷺ: زُرْتُ) أي: طُفْتُ طواف الزيارة (قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ) الجمرة (قَالَ) ﷺ: («لَا حَرَجَ») أي: لا إثم عليك.

قَالَ آخَرُ: حَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ؟ قَالَ: «لَا حَرَجَ» قَالَ آخَرُ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ قَالَ: «لَا حَرَجَ»⁽¹⁾.

6667 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يُصَلِّي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»

(قَالَ آخَرُ) لَمْ يَسْمُ أَيضًا: (حَلَفْتُ) شَعْرَ رَأْسِي (قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ) هَدْيِي (قَالَ: «لَا حَرَجَ») عَلَيْكَ.

(قَالَ آخَرُ) ثَالِثٌ لَمْ يَسْمُ أَيضًا: (ذَبَحْتُ) هَدْيِي (قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ) الْجُمُرَةَ (قَالَ: «لَا حَرَجَ») عَلَيْكَ.

ومطابقة الحديث للترجمة مع أنه ليس فيه ذكر اليمين، هي بيان رفع القلم عن الناسي، والمخطئ، ونحوهما وعدم الجناح فيه، وعدم المؤاخذه قاله الكرمانى، وقد مضى الحديث في الحج.

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا (إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) أَبُو يَعْقُوبَ الْكُوسَجِ الْمُرُوزِي، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) هُوَ حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْإِسْتِثْنَانِ بِهَذَا السَّنَدِ سِوَاءَ لَكِنْ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَمِيرٍ بَدَلَ أَبِي أُسَامَةَ فَكَانَ لِإِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ فِيهِ شَيْخَانِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ وَحْدَهُ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ جَمِيعًا.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ (ابْنُ عُمَرَ) الْعُمَرِيُّ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ) كَيْسَانَ الْمُقْبَرِيِّ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَجُلًا) اسْمُهُ خِلَادُ بْنُ رَافِعٍ (دَخَلَ الْمَسْجِدَ يُصَلِّي) فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: فَصَلَّى بِالْفَاءِ بَدَلَ التَّحْتِيةِ (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ) ﷺ، (فَقَالَ لَهُ) بَعْدَ مَا رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: («ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ») نَفْيٌ لِلْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا شَكَّ فِي انْتِفَائِهَا بَانْتِفَاءِ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ مِنْهَا، وَفِي رِوَايَةٍ: أَعَدَّ صَلَاتَكَ.

فَرَجَعَ فَصَلَّى ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَالَ: «وَعَلَيْكَ، ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: فَأَعْلِمْنِي، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَسْبِغِ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ وَأَقْرَأْ بِمَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَظْمِنَ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ وَتَظْمِنَ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»⁽¹⁾.

(فَرَجَعَ) الرجل (فَصَلَّى ثُمَّ سَلَّمَ) عليه ﷺ، (فَقَالَ) له: (وَعَلَيْكَ) السلام، (ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ) فرجع فصلي ثم (قَالَ) الرجل (فِي الثَّالِثَةِ: فَأَعْلِمْنِي) بقطع الهمزة، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: في الثانية أو الثالثة فأعلمني يا رسول الله، (قَالَ) ﷺ: (إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَسْبِغِ الوُضُوءَ) بهمزة قطع مفتوحة، (ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ) تكبيرة الإحرام (وَأَقْرَأْ بِمَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ) ما موصولة، ومعك متعلق بتيسر أو بحال من القرآن، ومن تبعيضية، ويبعد أن يتعلق من القرآن بأقرأ؛ لأنه لا يجب عليه ولا يستحب له أن يقرأ جميع ما تيسر له من القرآن، وفي رواية أحمد، وابن حبان: ثم أقرأ بأَم القرآن، ثم أقرأ بما شئت، (ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَظْمِنَ) أي: إلى أن تظمن أي: تسكن حال كونك (رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَعْتَدِلَ) حال كونك (قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ) حال كونك (سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ) رأسك (حَتَّى تَسْتَوِيَ وَتَظْمِنَ) حال كونك (جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ) حال كونك (سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ) حال كونك (قَائِمًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ) المذكور من التكبير وما بعده (فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا) فرضًا ونفلاً على اختلاف أوقاتها وأسمائها أوكد الصلاة بكل لأنها أركان متعددة.

وفي الحديث: حجة قاطعة في جواز القراءة في الصلاة بما تيسر، وقد سبق الحديث في باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم.

وفيه: وقال: والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فيدخل في الباب من هذه الحثيثة وأورد المصنف هذه الرواية هنا العارية عن هذه الزيادة تشجيعاً للأذهان كذا قيل.

6668 - حَدَّثَنَا قُرُوبُ بْنُ أَبِي الْمَعْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «هَزِمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ هَزِيمَةً تُعْرَفُ فِيهِمْ، فَصَرَخَ إِبْلِيسُ: أَيُّ عِبَادَ اللَّهِ أُخْرَاكُمْ، فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأَخْرَاهُمْ، فَنَظَرَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: أَبِي أَبِي»، قَالَتْ: «فَوَاللَّهِ مَا انْحَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ» قَالَ عُرْوَةُ: قَالَ اللَّهُ مَا زَالَتْ فِي حُذَيْفَةَ مِنْهَا

(حَدَّثَنَا قُرُوبُ) بفتح الفاء وسكون الراء وبالواو (ابن أَبِي الْمَعْرَاءِ) بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وبالراء والمد أبو القاسم الكندي الكوفي، قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء أبو الحسن القرشي الكوفي تولى قضاء نواحي الموصل مات سنة تسع وثمانين ومائة.

(عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير، (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: هَزِمَ) بضم الهاء وكسر الزاي (الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ) وقعة (أُحُدٍ) هَزِيمَةً تُعْرَفُ فِيهِمْ) على البناء للمفعول، (فَصَرَخَ إِبْلِيسُ) يخاطب المسلمين، (أَيُّ عِبَادَ اللَّهِ أُخْرَاكُمْ) أي: احذروا الذين من ورائكم فاقتلوهم، أراد أن يقتل المسلمون بعضهم بعضاً، فرجعت الطائفة المتقدمة قاصدين لقتال الأخرى ظانين أنهم في المشركين فتجادل الطائفتان، ويحتمل أن يكون الخطاب للكافرين، وفي رواية أبي ذر: آخركم، (فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ) لقتال أخراهم (فَاجْتَلَدَتْ) بالجيـم فاقتلت، (هِيَ وَأَخْرَاهُمْ، فَنَظَرَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ) اليمان يقتله المسلمون يظنونونه من المشركين، (فَقَالَ) حذيفة لهم: هذا (أَبِي أَبِي) وقع مكرراً يعني: يا قوم، هذا أبي لا تقتلوه.

(قَالَتْ) عائشة رضي الله عنها: (فَوَاللَّهِ مَا انْحَجَزُوا) بالنون الساكنة والحاء المهملة، والجيم المفتوحين والزاي المضمومة كذا في اليونينية، وفي نسخة: ما احتجزوا بفوقية بين الحاء والجيم من غير نون يقال حجزه يحجزه حجزاً إذا منعه، أي: ما امتنعوا، ما انفصلوا عنه (حَتَّى قَتَلُوهُ) وعند أبي إسحاق وأما اليمان فاختلف أسياف المسلمين فقتلوه ولا يعرفونه فقال حذيفة: قتلتم أبي قالوا: واللَّهِ ما عرفناه، (فَقَالَ حُذَيْفَةُ) معتذراً عنهم: (غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ قَالَ عُرْوَةُ) أي: ابن الزبير: (فَوَاللَّهِ مَا زَالَتْ فِي حُذَيْفَةَ مِنْهَا) أي: من قتله أبيه.

بَقِيَّةٌ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ⁽¹⁾.

6669 - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْفٌ، عَنْ خِلَاسٍ، وَمُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا،

(بَقِيَّةٌ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ) عز وجل، وقوله: بقية مرفوع بقوله: ما زالت.

قال الكرمانى: أي بقية من حزن وتحسر من قتل أبيه بذلك الوجه، وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: بقية خير، بالإضافة إلى خير الساقط في الرواية الأخرى التي هي أي: رواية الكشميهني استمر الخير فيه من الدعاء والاستغفار لقاتل أبيه، واعترض الحافظ العسقلاني على الكرمانى في تفسيره: بقية بالحزن والتحسر، فقال: إنه وهم، والصواب: أن المراد أنه حصل له خير بقوله للمسلمين الذين قتلوا أباه خطأ عفا الله عنكم، واستمر ذلك الخير فيه إلى أن مات.

وتعقبه العيني: بأن نسبته الكرمانى إلى الوهم وهم؛ لأن الكرمانى إنما فسره على رواية الكشميهني والأقرب فيها ما فسره؛ لأنه متحسر على قتل أبيه على يد المسلمين غاية التحسر، ويجاب بأنه لم ينكر أنه تحسر، وإنما أنكر تفسير خير بالتحسر.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن النبي ﷺ لم ينكر على الذين قتلوا الإيمان لجهلهم، فجعل الجهل هنا كالنسيان، فبهذا الوجه دخل الحديث في الباب مع أن فيه ذكر اليمين وهو قول حذيفة فوالله، وقد مضى الحديث في آخر المناقب في باب: ذكر حذيفة.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (يُونُسُ بْنُ مُوسَى) أي ابن راشد القطان الكوفي سكن بغداد، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَوْفٌ) بفتح العين المهملة وسكون الواو بعدها فاء هو المشهور بالأعرابي، (عَنْ خِلَاسٍ) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام وبالسين المهملة ابن عمرو البحري، (وَمُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين كلاهما، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا

وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ⁽¹⁾.

وَهُوَ) والحال أنه (صَائِمٌ، فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ) الفاء جواب الشرط، واللام لام الأمر، وهي بعد الواو والفاء ساكنة ويتم من أتم مضاعف الآخر مفتوح، ويجوز كسره على التقاء الساكنين وتسميته صومًا، والأصل الحقيقة الشرعية دليل على عدم القضاء.

(فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ) عز وجل (وَسَقَاهُ) فليس له مدخل بوجه بخلاف المتعمد

(1) طرفه 1933 - تحفة 12303، 14479.

قال ابن جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن الأكل ناسيا وهو صائم أنه لا شيء عليه في ذلك ويمسك بقية يومه وصومه مجزئ عنه.

والكلام عليه من وجوه:

أن يقال هل هذا على العموم في الفرض والنفل أو في النفل فقط؟ وهل يقصر ذلك على الأكل وحده أو يتعدى إلى غيره من مفسدات الصوم إذا فعلها ناسيا؟ وهل يكون ذلك في المرة الواحدة في اليوم الواحد وإن تكرر الفعل منه مرارا في اليوم الواحد ينتقل الحكم إلى حكم ثان أو الحكم واحد وأن يكون ذلك منه مرارا في اليوم الواحد وهل هذا أيضا لمن ينذر منه النسيان ولمن هو مستكبح بالنسيان على حد واحد وهل هذا خاص لمن ينذر منه النسيان لا غير؟

أما قولنا: هل ذلك على العموم في صوم الفرض والنافلة أو لا؟ فقد اختلف العلماء في ذلك فمذهب الشافعي ومن تبعه أن ذلك على العموم في الفرض والنفل ومذهب مالك ومن تبعه أن ذلك في النفل لا غير وتعليقه في ذلك والله أعلم الأخذ في الجمع بين الآية والحديث فأما الآية فقولته عز وجل: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184] فأوجب الله عز وجل القضاء على المريض والمسافر والناسي في معنى المريض لأن النسيان من جملة الأمراض إذ أنه عاهة تلحق الذهن الذي هو المقصود من الشخص حتى ينسى ما هو مشروع له ومكلف به فتقع منه المخالفة في ذلك النسيان من جملة ما امتحن به بنو آدم وقد قال عز وجل في حقه: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٥﴾ [التين: 4، 5] قال أهل العلم في ذلك: سلط عليه النوم والنسيان فكانا عاهة تلحقه في حسن خلقه لحكمة اقتضتها حكمة من لا يشبهه شيء وأما الحديث فهو الاحتمال الذي يتطرق للحديث الذي نحن بسبيله عند قوله عليه السلام: «فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه» هل هذا الإتمام لا يكون معه إعادة لعدم قصده الأكل والشرب أو هذا الأمر من أجل حرمة الصوم لا يستبيح الأكل لكونه قد أكل ناسيا وانقطع عليه صومه فيتم اليوم مستصحبا للأكل والشرب فأمره عليه السلام باستصحاب الإمساك؟ وإن كان قد أكل لحرمة الصوم ولعدم قصده الأكل ويبقى الأمر بالقضاء لذلك اليوم بالقاعدة المتقدمة وأصل مذهبه «سد الذريعة» وهي الأخذ بالأحوط في التوازل وهو أبرأ للزمة واستعمل الحديث على ظاهره في النافلة فوقع له الجمع بين الآية والحديث.

وأما قولنا: هل يقصر ذلك على الأكل وحده أو يتعدى إلى غيره من مفسدات الصوم إذا =

وفيه دلالة على عدم تكليف الناسي .

فعلت نسيانا؟ فالكلام على هذا يحتاج إلى تقسيم المفسدات للصوم والمتفق فيها والمختلف فيها فاعلم أن مفسدات الصوم ثلاثة الأكل - وما في معناها من الشرب أو ما يجري مجراها وهذا قد يقع بالقصد وقد يقع بالنسيان وأما الجماع فهو يفسد الصوم بذاته وهل يقع ذلك على طريق النسيان أم لا قولان وذلك للخلاف في أسبابه هل حكمها حكم الجماع نفسه أم لا قولان والثالث الغيبة وهذا مختلف فيه فالجمهور على أنها ليست تفطر الصائم بل هي من جملة الكبائر وهي في حق الصائم أشد ومن العلماء من يقول إنها مفسدة للصوم وإن كانت من المفسدات للصوم فليس الواقع فيها معذور بالنسيان فلا يدخل تحت ما نحن بسبيله وبقي الكلام على الأكل والجماع لا غير فمن يقول إن الجماع يقع بالنسيان كما يقع بالأكل والشرب فيلزمه تعدي الحكم وهو مذهب مالك رحمه الله ومن تبعه فإنه يجعل في عمده وعمد الأكل والشرب القضاء والكفارة وفي نسيانه ونسيان الأكل والشرب والقضاء لا غير ومن قال إن النسيان لا يمكن في الجماع وهو مذهب الشافعي رحمه الله ومن تبعه فلا يجري فيه هذا الحكم ويكون حكمه كله عنده حكم العمد فيلزمه القضاء والكفارة.

وأما قولنا: هل ذلك لمن وقع منه في اليوم الواحد مرارا أو ليس إلا لمن وقع ذلك منه مرة واحدة في اليوم الواحد اللفظ يقتضي العموم مهما وقع ذلك منه على وجه النسيان حقيقة فالعلة بعينها موجودة فالحكم كالحكم على حد واحد.

وأما قولنا: هل ذلك على العموم أيضا يتناول كل إنسان النسيان يندر منه أو كان مستنكحا به؟ ظاهر اللفظ يقتضي العموم وما يعترف من قواعد الشرع من الأحكام خلاف ذلك لأن الأحكام لم تأت إلا على الغالب من أحوال الناس وعاداتهم الجارية والعادة من الناس في أمر النسيان إنما يندر من الشخص مرات يسيرة وأما الذي هو مستنكح به فنادر فينبغي أن يحتاط لذلك لأن ذلك بنفسها (ولو جه آخر) وهو مما عرف من فعله ﷺ أنه لما سحر وكان يظن أنه فعل الشيء ولم يكن فعله جعل يسأل أهله له فعلت كذا أم لا فيعمل بحسب ما يقولون له في ذلك فدل بهذا أن هذا هو حكم الذي يستنكحه السهو فبين عليه السلام بما فعله هنا هذا الحكم كما بين عليه السلام بقوله في الذي يندر منه السهو ولذلك قال الفقهاء في الذي لا يمكن أن يعقل من طهارته أو صلاته شيئا يبني عليه لكثرة استيلاء السهو عليه أنه يجعل شاهدين عند تلبسه بالعبادة ويعمل على حسب ما يقولون له.

وأما قولنا: هل هذا على وجه الندب أو الوجوب؟ فهذا موضع بحث والخلاف فيه محتمل. وفيه دليل: على أن المتكلم ينبغي له مراعاة من يفهم ومن فهمه بطيء ليجتمع للكل الفائدة المقصودة يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام أول الحديث: «من أكل وهو صائم» ثم قال في آخره: «فإنما أطعمه الله وسقاه» واللفظ بحكم الأكل والشرب حكم الشرب كله أكل ومما بين ذلك ما روى في الحديث أنه كان ﷺ إذا أكل طعاما وفرغ منه حمد الله وقال: «اللهم أبدلنا خيرا منه» وإذا أكل لبنا وفرغ منه قال: «اللهم زدنا منه» واللبن مما يشرب فسمي شربه أكلا لكن لما كان الأكل يحمل على ظاهره فيما يؤكل دون ما يشرب أتى في الحديث بقوله: «فإنما أطعمه الله» =

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله ناسياً بمجرد ذكره من غير قيد بشيء من اليمين أو غيرها، وقد مضى الحديث في كتاب الصوم في باب الصائم إذا أكل أو شرب.

تنبيه:

قال ابن المنير في الحاشية: أوجب مالك الحنث على الناسي ولم يخالف ذلك في ظاهر الأمر إلا في مسألة واحدة، وهي من حلف بالطلاق ليصوم من غداً

وسقاه» ولهذا وقع الخلاف بين العلماء في الحديث الذي ذكر فيه أنه أتى ﷺ بصبي لم يأكل الطعام فبال على ثوبه فقال بعضهم لم يكن شرب من لبن أمه شيئاً وأتى به ليكون أول ما يدخل جوفه ريق رسول الله ﷺ وقال بعضهم معنى لم يأكل أنه كان يرضع اللبن ولم يأكل الطعام الذي هو خلاف اللبن فأزال عليه السلام بقوله فإنما أطعمه الله وسقاه الخلاف في ذلك حتى اجتمعوا في فهم الفائدة جميعاً فسبحان من أيده بالفصاحة والبلاغة.

وهنا إشارة: في النظر في هذا الحديث وما هو في معناه وفي المعارض له وما يترتب على ذلك من الفائدة لمن له فهم وعقل راجح النظر كيف عذرنا بالنسيان في هذه العبادة العظمى وأبقى لنا حكمها وما فيها من الخير والأجر مع وقوع المخالفة منا بالفعل لذلك وكذلك إذا تبعت قواعد الشريعة تجدنا بفضل الله قد عذرنا في النسيان وما عليه استكرهنا بمثل قوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أو كما قال عليه السلام وقال الله سبحانه في شأن الإيمان الذي هو أصل الدين: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: 106] وهذا كله تجده في الأمور التي بين العبد وبين مولاه وأما المعارض لهذا فهو ما جاء في عدم العذر بالنسيان في الأمور التي بين العبيد فتجدنا قد أخذنا فيها بالنسيان والخطأ من غرم العاقلة دية المقتول وما جعل في حرج الخطأ من عدم أرشه بدلاً من القصاص فيه وما جعل في الغيبة من الإثم في الخطأ والعمد سواء فلم يسامح في الحقوق التي بيننا كما سومحن في الحقوق التي بيننا وبين مولانا جل جلاله على ما فسرنا قبل وترتب على ذلك من الفائدة المحافظة على حقوق الغير لأن تبقى ذمته منها خلية فيكون القصاص أهون عليه فإن وافق مع ذلك لتوفية حقوق مولاه فتلك الدرجة العليا وإن نقصه منها شيء على طريق النسيان أو ما غلب عليه بالاستكره فالعذر له عند مولاه قائم وإن أن ذلك بالقصد فالخروج منه يسير بفضل الله وهو وقوع التوبة ولو عند آخر نفس بخلاف حقوق الغير فإن الخلاص منها إذا تربت في الذمة عسير جداً أعاذنا الله من ذلك بمنه ولهذا كان أهم ما عند أهل السلوك التحفظ على براءة الذمة وحينئذ يأخذون في العبادة والترقي وإلا عسر عليهم الأمر من هذا الباب وفيما ذكرناه دليل على استغناء الله عز وجل عن عبادة العابدين وتنزيهه عن الضرر بمعصية العاصين لأنه لو كان محتاجاً لشيء من ذلك أو يتضرر بشيء منه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً لكان الأمر بالعكس فيكون الذي بين العبد وربّه الحكم فيه أشد من الذي بين العباد بعضهم مع بعض فسبحان من بذاته تنزه عن الغير وبها جل وتعالى.

6670 - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ، قَالَ: «صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ، فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ انْتَبَهَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، وَسَجَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَسَلَّم»⁽¹⁾.

6671 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، سَمِعَ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ

فأكل ناسياً بعد أن بيت الصيام من الليل، فقال مالك: لا شيء عليه فاختلف عنه فقيل: لا قضاء عليه، وقيل: لا حنث ولا قضاء وهو الراجح، أما القضاء فإنه لم يتعمد إبطال العبادة، وأما عدم الحنث فهو على تقدير صحة الصوم؛ لأنه المحلوف عليه، وقد صحح الشارع صومه فإذا صح صومه لم يقع عليه حنث.

(حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) بكسر الهمزة وتخفيف التحتية عبد الرحمن العسقلاني في الخراساني الأصل، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي ذئب، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ) بضم الموحدة وسكون الحاء المهملة وسكون التحتية بعدها نون فيها تأنيث اسم أمه، واسم أبيه مالك بن القشب بكسر القاف وسكون الشين المعجمة وبالموحدة الأزدي حليف بني المطلب رضي الله عنه أنه (قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ) الظهر، (فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ) أي: قام في جلوس الركعتين، (فَمَضَى) ﷺ (فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ) أي: قارب ذلك وإلا فالتسليم الأولى من الصلاة عند الجمهور، وكذا الثانية على المرجح عند الشافعية وقرينة المجاز قوله: (انْتَبَهَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ)، فَكَبَّرَ (وَسَجَدَ) بالواو، وفي رواية أبي ذر: فسجد بالفاء للسهو (قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ) من السجود، (ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ) ثانياً، (ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ) من السجود (وَسَلَّمَ) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن فيه ترك القعدة الأولى ناسياً فيدخل في الباب من هذه الحيثية، وقد مضى الحديث في أبواب: سجود السهو من أواخر كتاب الصلاة.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هو ابن راهويه أنه (سَمِعَ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ

عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الظُّهْرِ، فَزَادَ أَوْ نَقَصَ مِنْهَا، قَالَ مَنْصُورٌ: لَا أَذْرِي إِبْرَاهِيمَ وَهُمْ أَمْ عَلْقَمَةُ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَسَجَدَ بِهِمْ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «هَاتَانِ السَّجْدَتَانِ لِمَنْ لَا يَذْرِي: زَادَ فِي صَلَاتِهِ أَمْ نَقَصَ، فَيَتَحَرَّى الصَّوَابَ، فَيُتَمُّ»

عَبْدُ الصَّمَدِ) العمي بفتح العين المهملة وتشديد الميم المكسورة، وسقط لفظ: أنه اختصاراً فإنهم يسقطونه في الخط أحياناً، قال: (حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ) هو ابن المعتمر، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنْ عَلْقَمَةَ) أي: ابن قيس، (عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الظُّهْرِ، فَزَادَ أَوْ نَقَصَ مِنْهَا) شك من الراوي.

(قَالَ مَنْصُورٌ) أي: ابن المعتمر المذكور: (لَا أَذْرِي إِبْرَاهِيمَ) النخعي (وَهُمْ) بفتح الواو وكسر الهاء أي: غلط وسها في الزيادة والنقصان قال الجوهري: وهمت في الحساب أو هم أي: غلطت وسهوت ووهمت في الشيء بالفتح أو هم وهما إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره.

(أَمْ عَلْقَمَةُ) بن قيس وهم وجزم في رواية جرير، عن منصور المذكورة في أبواب القبلة بأن إبراهيم هو الذي تردد ولفظه، قال: قال إبراهيم: لا أدري زاد أو نقص، وهذا يدل على أن منصور حين حدث عن عبد العزيز كان متردد أهل علقمة قال ذلك أو إبراهيم، وحين حدث جريراً كان جازماً بإبراهيم.

(قَالَ: قِيلَ) له: لما سلم: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟) بهمزة الاستفهام الاستخباري (قَالَ) ﷺ: («وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا) كناية عما وقع إما زائداً على المعهود أو ناقصاً منه.

(قَالَ): أي ابن مسعود رضي الله عنه: (فَسَجَدَ بِهِمْ سَجْدَتَيْنِ) لما تذكر أنه نسي، (ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (هَاتَانِ السَّجْدَتَانِ لِمَنْ لَا يَذْرِي: زَادَ فِي صَلَاتِهِ أَمْ نَقَصَ فَيَتَحَرَّى) بإثبات الياء خطأ وفي رواية أبي ذر: فيتحرر (الصَّوَابَ) بإسقاطها أي: يجتهد في تحقيق الحق بأن يأخذ بالأقل.

(فَيُتَمُّ) بضم الميم مشددة، وفي رواية أبي ذر مفتوحة، وفي رواية

مَا بَقِيَ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ»⁽¹⁾.

6672 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ: لَابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ﴿لَا تُؤَاخِذُنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾ [٧٦] [الكهف: 73]

أبي الوقت: ثم يتم (مَا بَقِيَ) عليه (ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ) للسهو ندبًا، قال الكرمانى: فإن قلت لفظ أقصرت صريح في أنه نقص، قلت: هذا خلط من الراوي وجمع بين الحديثين، وقد فرق بينهما على الصواب في كتاب الصلاة في استقبال القبلة، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال إبراهيم: لا أدري زاد أو نقص فلما سلم، قيل له: يا رسول الله، عن أحدث في الصلاة شيء؟ قال: «وما ذاك» قالوا: صليت كذا إلى آخره، وقال في باب: سجود السهو عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين فقال له ذو اليمين: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ ويحتمل أن يجاب بأن المراد من القصر لازمه وهو التغير فكأنه قال: أغيرت الصلاة عن وضعها.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: أم نسيت ولكن بالتعسف والأحسن أن يقال: ذكر الحديث على طريق الاستطراد للحديث السابق.

(حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزبير، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) بفتح العين، قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ: لَابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما فيه حذف تقديره قلت لابن عباس: حَدَّثَنَا مِنْ مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ، أَوْ حَدَّثَنَا مُطْلَقًا، (فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ) رضي الله عنه، وفي تفسير سورة الكهف وغيرها قلت لابن عباس: إن نوحًا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى صاحب بني إسرائيل فقال ابن عباس رضي الله عنهما: كذب عدو الله، حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ: (أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) قَالَ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْكَشْمِيرِيِّ: يَقُولُ: ﴿لَا تُؤَاخِذُنِي﴾ فِيهِ حَذْفٌ أَيْضًا يَطُولُ ذِكْرُهُ وَتَقْدِيرُهُ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُؤَاخِذُنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ (من وصيتك، ﴿وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾) لا

قَالَ: «كَانَتْ الْأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا»⁽¹⁾.

6673 - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَتَبَ إِلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ

تضايقني بهذا القدر فتعسر مصاحبتك.

(قَالَ) وفي رواية أبي ذر، فقال: أي النبي ﷺ: («كَانَتْ الْأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا») أي: عن إنكار خرق السفينة كان ناسيًا لما شرط عليه الخضر في قوله: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: 70] وإنما واخذه بالنسيان مع عدم المؤاخذه به شرعًا عملاً لعموم شرطه فلما اعتذر بالنسيان علم أنه خارج بحكم الشرع من عموم الشرط، وبهذا القدر يطابق الحديث الترجمة يعني من حيث إن فيه ذكر النسيان من غير تقييده بشيء، وقد مضى الحديث بهذا السند في تفسير سورة الكهف، وفي كتاب العلم في باب الخروج في طلب العلم.

تتمة: قد سبق أن الأولى كانت من موسى عليه السلام نسيانًا؛ لأنه كان في الأولى يتوقع هلاك أهل السفينة فبادر إلى الإنكار فكان ما كان، واعتذر بالنسيان وقدر الله سلامتهم، وفي الثانية كان قتل الغلام فيها محققًا فلم يصبر عن الإنكار فأنكر ذاكرًا للشرط عامدًا لإخلافه تقديمًا لحكم الشرع ولذلك لم يعتذر بالنسيان، وإنما أراد أن يجرب نفسه في الثالثة؛ لأنها الحد البين غالبًا لما يخفى من الأمور فإن قيل: فهل كانت الثالثة عمدًا أو نسيانًا؟ قلنا: يظهر أنها كانت نسيانًا، وإنما واخذه صاحبه بشرطه الذي شرطه على نفسه بالمفارقة في الثالثة، وبذلك جزم ابن التين وإنما لم يقل إنها كانت عمدًا استبعادًا لأن يقع من موسى عليه السلام إنكار أمر مشروع وهو الإحسان لمن أساء والله تعالى أعلم.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو البخاري نفسه وسقط ذلك في رواية أبي ذر.

(كَتَبَ إِلَيَّ) بتشديد الياء (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالشين المعجمة المشددة المعروف بـ«بندار»، وفي رواية أبي ذر: كتب إلي من محمد بن بشار فزاد لفظة: من، وقد أورده بصيغة المكاتبة ولعله لم يسمع منه هذا الحديث فرواه عنه بالمكاتبة، وقد أخرج أصل الحديث من طرق أخرى موصولة كما تقدم في

(1) أطرافه 74، 78، 122، 2267، 2728، 3278، 3400، 3401، 4725، 4726، 4727،

حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: قَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: «وَكَانَ عِنْدَهُمْ صَيِّفٌ لَهُمْ، فَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يَذْبَحُوا قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ، لِيَأْكُلَ صَيِّفُهُمْ، فَذَبَحُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الذَّبْحَ»

العبيدين وغيره، وقد أخرج الإسماعيلي عن عبد الله بن محمد بن سنان قال: قال: قرأت على بندار فذكره وأخرجه أبو نعيم من رواية الحسن بن محمد وحماد قالوا: حَدَّثَنِي ابْنُ بَشَارٍ بِنْدَارٍ وَلَمْ تَقَعْ هَذِهِ الصِّيغَةُ لِلْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُ مَشَايِخِهِ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَقَدْ أَخْرَجَ بِصِيغَةِ الْمَكَاتِبَةِ فِيهِ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ، لَكِنْ مِنْ رِوَايَةِ التَّابِعِيِّ عَنِ الصَّحَابِيِّ أَوْ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِ التَّابِعِيِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَقَالَ الْمُحَدِّثُونَ: الْمَكَاتِبَةُ أَنْ يَكْتُبَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ قِيلَ هِيَ كَالْمَنَاوِلَةِ الْمُقْرُونَةِ بِالْإِجَازَةِ فَإِنَّهَا كَالسَّمَاعِ عِنْدَ الْكَثِيرِ، وَجُوزَ بَعْضُهُمْ فِيهَا أَنْ يَقُولَ أَخْبَرْنَا وَحَدَّثْنَا مُطْلَقًا، وَالْأَحْسَنُ تَقْيِيدُهُ بِالْمَكَاتِبَةِ.

(حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ) هُوَ الْمَكْتُوبُ لَهُ وَمُعَاذُ بَضْمِ الْمِيمِ فِيهِمَا هُوَ التَّمِيمِيُّ الْعَنْبَرِيُّ الْحَافِظُ قَاضِي الْبَصْرَةِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَوْنٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْنُّونِ، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ أَنَّهُ (قَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَكَانَ عِنْدَهُمْ صَيِّفٌ لَهُمْ) بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ قَبْلَ كَانٍ، وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ بِإِسْقَاطِهَا.

(فَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يَذْبَحُوا قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحُمَوِيِّ، وَالْمُسْتَمْلِيِّ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَهُمْ بَفَتْحِ الْيَاءِ، أَي: قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ وَظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّ الْقِصَّةَ وَقَعَتْ لِلْبَرَاءِ وَلَكِنْ الْمَشْهُورُ أَنَّهَا وَقَتْ لَخَالِهِ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ بِكُسْرِ النُّونِ وَتَخْفِيفِ التَّحْتِيَّةِ، وَبِالْبَرَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ مِنْ طَرِيقِ زَبِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ فَقَامَ أَبُو بَرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ، وَقَدْ ذَبَحَ، فَقَالَ: إِنْ عِنْدِي جَذْعَةُ الْحَدِيثِ. وَمِنْ طَرِيقِ مَطْرَفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: ضَحَى خَالَ لِي يَقَالُ لَهُ: أَبُو بَرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أَبُو بَرْدَةَ هُوَ خَالَهُ وَكَانُوا أَهْلَ بَيْتٍ وَاحِدٍ فَتَارَةً نَسَبَ إِلَى نَفْسِهِ وَأُخْرَى إِلَى خَالِهِ.

(لِيَأْكُلَ صَيِّفُهُمْ، فَذَبَحُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ) أَي: قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ، (فَذَكَرُوا ذَلِكَ) أَي: الذَّبْحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ (لِلنَّبِيِّ ﷺ)، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الذَّبْحَ قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: رَوَيْنَاهُ

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي عَنَاقُ جَذَعٍ، عَنَاقُ لَبَنٍ، هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ فَكَانَ ابْنُ عَوْنٍ، يَقِفُ فِي هَذَا الْمَكَانِ عَنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ، وَيُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَيَقِفُ فِي هَذَا الْمَكَانِ، وَيَقُولُ: «لَا أَذْرِي أَبْلَغَتِ الرُّخْصَةُ غَيْرَهُ أَمْ لَا» رَوَاهُ أَبُو بَرٍّ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

بكسر الذال وهو ما يذبح، وبالفتح وهو مصدر ذبحت.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي عَنَاقُ) بفتح العين المهملة وتخفيف النون أنثى من أولاد المعز.

(جَذَعٌ) بفتح الجيم والمعجمة طعنت في السنة الثالثة صفة لعناق، قال ابن الأثير: الجذع من الإبل ما دخل في السنة الخامسة ومن البقر والمعز ما دخل في السنة الثانية وقيل: البقر في الثالثة ومن الضأن ما تمت له سنة وقيل: أقل منها (عَنَاقُ لَبَنٍ) بالإضافة بدل من عناق الأول.

(هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ) بالتثنية وزاد في رواية فرخص له، وفي رواية الإسماعيلي فقال البراء: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وهذا صريح في أن القصة وقعت للبراء. قال الحافظ العسقلاني: فلولا اتحاد المخرج لأمكنني التعدد لكن القصة متحدة والسند متحد في رواية الشعبي عن البراء، والاختلاف من الرواة عن الشعبي فكأنه وقع في هذه الرواية اختصار وحذف، ويحتمل أن يكون البراء شارك خاله في سؤال النبي ﷺ عن القصة فنسبت إليه تجوزاً.

(فَكَانَ ابْنُ عَوْنٍ) محمد الراوي (يَقِفُ فِي هَذَا الْمَكَانِ عَنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ)، أي: يترك تكلمته (وَيُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَيَقِفُ فِي هَذَا الْمَكَانِ) أي: حديث الشعبي عن البراء، أي: في حديث ابن سيرين أيضاً. (وَيَقُولُ) وفي رواية أبي ذر: يقول بدون الواو: (لَا أَذْرِي أَبْلَغَتِ الرُّخْصَةُ) وهي قوله ﷺ ضح العناق الذي عندك.

(غَيْرُهُ) بالنصب أي: غير البراء (أَمْ لَا؟ رَوَاهُ) أي: روى الحديث المذكور (أَبُو بَرٍّ) السخيتاني، (عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)،

(1) أطرافه 951، 955، 965، 968، 976، 983، 5545، 5556، 5557، 5560، 5563

6674 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا، قَالَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ عِيدٍ، ثُمَّ حَظَبَ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ فَلْيُبَدِّلْ مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»⁽¹⁾.

16 - باب اليمين الغموس

وقد وصله البخاري في أوائل الأضاحي من رواية إسماعيل وهو المعروف بـ«ابن علي»، عن أيوب بهذا السند ولفظه: «من ذبح قبل الصلاة فليعد فقام رجل، فقال: يا رسول الله، إن هذا يوم نشتهي فيه اللحم»، الحديث.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي البصري قاضي مكة، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ) العبدي أبو قيس الكوفي أنه (قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا) بضم الجيم وفتح الدال المهملة وبالموحدة هو ابن عبد الله البجلي رضي الله عنه، (قَالَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ عِيدٍ) أي: عيد الأضحي، (ثُمَّ حَظَبَ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ ذَبَحَ) أي: قبل الصلاة (فَلْيُبَدِّلْ مَكَانَهَا) بضم التحتية وفتح الموحدة وتشديد الدال كذا في اليونينية، وفي نسخة: فليبدل بسكون الموحدة وتخفيف الدال أي: فليذبح غيرها.

(وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ) قبل الصلاة، (فَلْيَذْبَحْ) بعدها (بِاسْمِ اللَّهِ) ومطابقة هذا الحديث للذي قبله ظاهرة، وأما مناسبتهما للترجمة فهي التسوية بين الجاهل بالحكم والناسي، كما قال الكرمانى: فليتأمل.

وقد مضى الحديث في العيدين، وفي الأضاحي، وسيأتي في التوحيد إن شاء الله تعالى.

16 - باب اليمين الغموس

حكم (اليمين الغموس) الغموس: بفتح المعجمة وضم الميم وبعد الواو الساكنة سين مهملة فعول بمعنى فاعل قيل: سميت بذلك لأنها تخمس صاحبها في الإثم، ثم في النار.

﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا الشَّوْءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: 94] «دَخَلًا: مَكْرًا وَخِيَانَةً».

وقال ابن الأثير: وهو على وزن فَعُول للمبالغة، وقيل: الأصل في ذلك أنهم كانوا إذا أرادوا أن يتعاهدوا أحضروا جفنة وجعلوا فيها طيبًا أو دمًا ثم يحلفون عندما يدخلون أيديهم فيها ليتم لهم بذلك المراد من تأكيد ما أرادوا فسميت تلك اليمين إذا غدر حالفها غموسًا لكونه بالغ في نقض العهد. قال الحافظ العسقلاني: وكأنها على هذا بمعنى مفعول؛ لأنها مأخوذة من اليد المغموسة.

وقال ابن التين: اليمين الغموس التي تغمس صاحبها في الإثم، ولذلك قال مالك: لا كفارة فيها، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: 89] فهذه يمين غير منعقدة؛ لأن المنعقد يمكن حله ولا يتأتى في اليمين الغموس البر أصلًا.

﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ﴾ (مفعول ثانٍ لتتخذوا، أي: مكرًا وخيانة وهو من تفسير قتادة، وسعيد بن جبير أخرجه عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، قال: خيانة وغدرًا، وأخرج ابن أبي حاتم، من طريق سعيد بن جبير قال: يعني مكرًا وخديعة، وقال الفراء: يعني خيانة. وقال أبو عبيد: الدَّخَلُ كل أمر كان على فساد.

قال الطبري: معنى الآية لا تجعلوا أيمانكم التي يحلفون بها على أنكم توفون بالعهد لمن عاهدتموه دخلاً أي: خديعة وغدرًا ليطمئنوا إليكم وأنتم تضمرون الغدر انتهى.

﴿فَتَزِلَّ قَدَمٌ﴾ (أي: فتزل أقدامكم عن محجة الإسلام) ﴿بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا الشَّوْءَ﴾ (في الدنيا) ﴿بِمَا صَدَدْتُمْ﴾ (أي: بصدودكم) ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (وخروجكم عنها) ﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (في الآخرة).

قال في الكشاف: وحدت القدم ونكرت لاستفهام أن تزل قدم واحدة عن طريق الحق بعد أن ثبتت عليه فكيف بأقدام كثيرة.

وقال أبو حيان: الجمع تارة يلحظ فيه المجموع من حيث هو مجموع،

6675 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ،

وتارة يلحظ فيه اعتبار كل فرد فر فإذا لوحظ فيه المجموع كان الإسناد معتبراً فيه لجمعيته وإذا لوحظ فيه كل فرد فرد كان الإسناد مطابقاً للفظ الجمع كثيراً فيجمع ما أسند إليه ومطابقاً، لكل فرد فرد فيفرد كقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدَتْ لِمَنْ مُتَّكَأً وَءَاتَتْ﴾ [يوسف: 31] أفرد متكأ لما كان لوحظ في قوله لهن معنى لكل واحدة ولو جاء مراداً به الجمعية، أو الكثير في الوجه الثاني لجمع المتكأ، وعلى هذا المعنى يحمل قول الشاعر:

فإنني رأيت الضامرين متاعهم يموت ويفنى فارضحني من وعائنا
أي: رأيت كل ضامر، ولذلك أفرد الضمير في يموت، ويفنى، ولما كان المعنى لا يتخذ كل واحد واحداً منكم جاء فتزل قدم مراعاة لهذا المعنى، ثم قال: وقد وفق مراعاة للمجموع، أو للفظ الجمع على الوجه الكثير إذا قلنا إن الإسناد لكل فرد فرد فتكون الآية قد تعرضت للنهي عن اتخاذ الأيمان دخلاً باعتبار المجموع، وباعتبار كل فرد فرد، ودل على ذلك بإفراد قدم ويجمع الضمير في وتذوقوا.

وتعقبه تلميذه شهاب الدين السمين فقال: بهذا التقدير الذي ذكره يفوت المعنى الجزل الذي اقتنصه الزمخشري من تنكير قدم وإفرادها، وأما البيت المذكور فإن النحويين خرجوه على أن المعنى يموت من ثمة، ومن ذكر فأفرد الضمير لذلك لا لما ذكر انتهى.

ومناسبة ذكر هذه الآية لليمين الغموس، ورود الوعيد على من حلف كاذباً متعمداً، وهذه الآية كلها سقت في رواية كريمة، وفي رواية أبي ذر إلى قوله: بعد ثبوتها وكذا في الفرع، وأصله.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) أبو الحسن المروزي المجاور بمكة، قال: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (النَّضْرُ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة ابن شميل بالمعجمة مصغر شمل، وقد وقع منسوباً في رواية النسائي، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من رواية جعفر بن إسماعيل، عن محمد بن مقاتل شيخ البخاري فيه، فقال: عن عبد الله بن المبارك، عن شعبة فكأن لابن مقاتل فيه

أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا فِرَاسٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكَبَائِرُ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ».

شيخين إن كان حفظه، قال: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قال: (حَدَّثَنَا فِرَاسٌ) بكسر الفاء وتخفيف الراء وبالسین المهملة ابن يحيى المكتب، (قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ) عامراً يحدث، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) بفتح العين أي: ابن العاص رضي الله عنهما، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: الْكَبَائِرُ) جمع: كبيرة وهي التي أوعد الشارع عليها بخصوصها.

(الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ) بالاتحاد إلهاً غير الله.

(وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ) بعصيان أمرهما وترك خدمتهما.

(وَقَتْلُ النَّفْسِ) التي حرم الله إلا بالحق.

(وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ) هي أن يحلف على أمر ماض متعمداً للكذب كأن يقول: والله ما فعلت كذا، أو فعلت كذا نفيًا أو إثباتًا وهو يعلم أنه ما فعله أو فعله ويقال: هي أن يحلف وهو يعلم أنه كاذب ليرضي بذلك أحدًا أو ليعتذر أو ليقطع بها مالا بغير حق.

واختلفوا في حكمها، فقال ابن عبد البر: أكثر أهل العلم لا يرون في الغموس كفارة، وإنما كفارتها التوبة منها.

ونقله ابن بطال أيضًا عن جمهور العلماء، وبه قال النخعي، والحسن البصري، ومالك، ومن تبعه من أهل المدينة، والأوزاعي من أهل الشام، والثوري، وسائر أهل الكوفة، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو عبيد، وأصحاب الحديث.

واستدل بعضهم لذلك بهذا الحديث فإنهم اتفقوا على أن الشرك والعقوق والقتل لا كفارة فيها، فكذلك اليمين الغموس حكمها حكم ما ذكر معها، وفيه ضعف؛ لأن الجمع بين مختلف الأحكام جائز كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ. يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141] فإن الإيتاء واجب والأكل غير واجب.

نعم، أخرج ابن الجوزي في التحقيق من طريق ابن شاهين بسنده إلى خالد ابن معدان عن أبي المتوكل عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ليس فيها كفارة يمين» صبر يقطع بها ما لا بغير حق .

وعند أحمد: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً؛ دخل الجنة وفيه وخمس ليس فيها كفارة الشرك بالله» وذكر في آخره يمين صابرة يقطع بها ما لا بغير حق .

وروى آدم بن أبي إياس في مسند شعبة، وإسماعيل القاضي في الأحكام، عن ابن مسعود رضي الله عنه: كنا نعد الذنب الذي لا كفارة فيه اليمين الغموس أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذباً ليقطعه، قال: ولا مخالف له من الصحابة، واحتجوا بأنها أعظم من أن تكفر .

وأجاب: من قال بالكفارة كالحكم، وعطاء، ومعمر، والشافعي بأنها أحوج إلى الكفارة من غيرها وبأن الكفارة لا تزيدها إلا خيراً، والذي يجب عليه الرجوع إلى الحق ورد المظلمة فإن لم يفعل وكفر بالكفارة لا ترفع عنه حكم التعدي بل تنفعه في الجملة، وقد طعن ابن حزم في صحة الأثر، عن ابن مسعود رضي الله عنه، واحتج بإيجاب الكفارة فيمن تعمد الجماع في صوم رمضان، وفيمن أفسد حجه، قال: ولعلهما أعظم إثماً من بعض من حلف اليمين الغموس .

ثم قال: وقد أوجب المالكية الكفارة على من حلف أنه لا يزني فزني، ونحو ذلك .

ومن حجة الشافعي قوله في الحديث الماضي أول كتاب الأيمان: فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه فيؤخذ منه مشروع الكفارة لمن حلف حائثاً، وقد مر الكلام فيه .

وسياتي إن شاء الله تعالى عد الكبائر ومباحثها في كتاب الحدود .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه البخاري أيضاً في الديات، واستتابة المرتدين، وأخرجه الترمذي في التفسير، والنسائي فيه، وفي القصاص والمحاربة.

17 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: 77]

17 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: 77]

(بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ): عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ﴾ (أي: يستبدلون، ﴿بِعَهْدِ اللَّهِ﴾) أي: بما عاهدوا عليه من الإيمان بالرسول.

(﴿وَأَيْمَانِهِمْ﴾) وبما حلفوا به من قولهم لنؤمنن به ولننصرنه ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ (متاع الدنيا) ﴿أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ﴾ (أي: لا نصيب لهم ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾) ونعيمها وهذا مشروط بالإجماع بعدم التوبة فإن تاب سقط الوعيد.

(﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾) كلامًا يسرهم، ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ (نظر رحمة ولا ينيلهم خيرًا وليس المراد منه النظر بتقلب الحديقة إلى المرئي تعالى الله عن ذلك).

(﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾) ولا يطهرهم من دنس العيوب بالمغفرة أو لا يشني عليهم كما يشني على أوليائه كثناء المزكي للشاهد، والتزكية من أن الله قد تكون على ألسنة الملائكة كما قال تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ [سَلَامٌ عَلَيْكُمْ] [الرعد: 23، 24] وقد تكون بغير واسطة، أما في الدنيا، كما قال تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَمَدُونَ﴾ [التوبة: 112] الآية، وأما في الآخرة، كما قال تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: 58] ثم لما بين تعالى حرمانهم مما ذكر من الثواب بين كونهم في العقاب، فقال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ مؤلم كذا سقت الآية بتمامها في رواية كريمة وقال في رواية أبي ذر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ﴾ [آل عمران: 77] الآية، ويستفاد من الآية أن العهد غير اليمين لعطف اليمين عليه ففيه حجة على من احتج بها بأن العهد يمين، واحتج بعض المالكية بأن العرف جرى على أن العهد والميثاق

وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْدِيكُمْ أَنَّ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾

والكفالة والأمانة أيمان؛ لأنها من صفات الذات ولا يخفى ما فيه، وقال ابن بطال: وجه الدلالة أن الله عز وجل خص العهد بالتقدمة على سائر الأيمان فدل على تأكيد الحلف به؛ لأن عهد الله ما أخذه على عباده، وما أعطاه عباده كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ [التوبة: 75] فذم على ترك الوفاء به.

(وَقَوْلُهُ) وفي رواية أبي ذر: وقول الله: (جَلَّ ذِكْرُهُ): ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْدِيكُمْ﴾ فعله بمعنى المفعول كالقبضة والغرفة، أي: لا تجعلوه معرضاً للحلف من قولهم فلان عرضة لكذا أي: معرض. قال الراغب: العرضة ما يجعل معرضاً لشيء آخر كما قالوا: بغير عرضة للسفر، ومنه قول الشاعر:

ولا تجعلني عرضة للوائم

ويقولون: فلان عرضة للناس أي: يقعون فيه، وفلانة عرضة للنكاح إذا صلحت له، وقويت عليه، وجعلت فلاناً عرضة لكذا، أي: أقمته فيه، وتطلق العرضة أيضاً على الهمة كقول حسان رضي الله عنه:

هم الأنصار عرضتها للقاء

ويقال: هو اسم لما تعرضه على الشيء فيكون من عرض العود على الإناء فيعترض دونه ويصير حاجزاً أو مانعاً، والمعنى على هذا النهي أن يحلفوا بالله على أنهم لا يبرون ولا يتقون ويقولون لا نقدر أن نفعل ذلك لأجل حلفنا، وقد تطلق على القوة والشدة، وقال الزبير:

فهذي لأيام الحروب وهذه للهوى وهذي عرضة لارتحالنا

أي: قوة وعدة، أي: لا تجعلوا اليمين بالله قوة لأنفسكم في الامتناع من البر، وقوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ عطف بيان لأيمانكم أي: للأمر المحلوف عليها التي هي البر والتقوى، والإصلاح بين الناس، واللام تتعلق بالفعل، أي: لا تجعلوا الله لأيمانكم برزخاً، ويجوز أن يكون اللام تعليلية ويتعلق أن تبروا بالفعل أو بالعرضة أي: لا تجعلوا الله لأجل أيمانكم عرضة؛ لأن تبروا، وفي ذلك نهى عن الجراءة على الله بكثرة الحلف به، وذلك لأن من أكثر ذكر شيء في معنى من المعاني؛ فقد جعله

وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٤﴾ [البقرة: 224].

وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ حَيَّرَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٩٥﴾ [النحل: 95] ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: 91].

عرضة له، وقال ابن التين وغيره: واختلف في معناه فعن زيد بن أسلم لا تكثرُوا الحلف بالله، وإن كنتم بررة.

وفائدة ذلك: إثبات الهيبة في القلوب، وقد ذم الله تعالى من أكثر الحلف بقوله: ﴿وَلَا تُطْعِ كُلَّ حَلَّافٍ مِّمِّينَ﴾ ﴿١٠﴾ [القلم: 10] وقال تعالى: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: 89] وكانوا يمدحون بالإقلال من الحلف، وعن سعيد بن جبير هو أن يحلف الرجل أن لا يصل رحمه مثلاً فيقال له: صل، فيقول: قد حلفت، وعلى هذا فمعنى قوله: أن تبروا: كراهية أن تبروا، فينبغي أن يأتي الذي هو خير ويكفر انتهى.

وقال النسفي: نزلت هذه الآية في أبي بكر رضي الله عنه حين حلف أن لا يصل ابنه عبد الرحمن حتى يسلم، وقيل: نزلت في عبد الله بن رواحة، وذلك أنه حلف أن لا يدخل على ختنه ولا يكلمه. قال الإمام القسطلاني: والحكمة في الأمر بتقليل الأيمان أن من حلف في كل قليل وكثير بالله انطلق لسانه بذلك، ولا يبقى لليمين في قلبه وقع فلا يؤمنه من إقدامه على الأيمان الكاذبة، فيختل ما هو الغرض الأصلي من اليمين، وأيضاً كلما كان الإنسان أكثر تعظيماً لله تعالى كان أكمل في العبودية، ومن كمال التعظيم أن يكون ذكر الله تعالى أجلاً وأعلى من أن يستشهد به في غرض من الأغراض الدنيوية ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لايمانكم ﴿عَلِيمٌ﴾ بنياتكم، وسقط في رواية أبي ذر من قوله: ﴿أَنْ تَبْرُوا﴾ إلى آخر الآية.

(وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾) عرضاً من الدنيا يسيراً.

(﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ حَيَّرَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾) وقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ هي البيعة لرسول الله ﷺ على الإسلام أن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ أي: بعد توثيقها باسم الله ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾) شاهداً ورفيقاً هكذا وقع في رواية

6676 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ،

أَبِي ذَرٍّ، وَسَقَطَ ذَلِكَ لَجْمِيعِهِمْ وَوَقَعَ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ وَالصَّوَابُ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا نَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [النحل: 95] الْآيَةِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ النَّسْفِيِّ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: 224] مَا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الْآيَةِ وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: 91] الْآيَةِ.

وقد مشى ابن بطلال على ما وقع عند أبي ذر، فقال: في هذا دليل على تأكيد الوفاء بالعهد؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَلَا نَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ﴾ بعد توكيدها ولم يتقدم غير ذلك العهد فعلم أنه يمين قال ابن بطلال: وبهذه الآيات والحديث احتج الجمهور في أن اليمين الغموس لا كفارة فيها لأنه ﷺ ذكر في هذه اليمين العصيان والعقوبة والإثم ولم يذكر فيها كفارة ولو كانت كما ذكرت في اليمين المعقودة قال فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير وقال ابن المنذر لا نعلم سنة تدل على قول من أوجب فيها الكفارة بل هي دالة على قول من لم يوجبها وقال العيني كل هذا حجة على الشافعية.

قال الحافظ العسقلاني: ثم ظهر لي أنه أراد ما وقع قبل قوله: ﴿وَلَا نَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ﴾ وهو قوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ ولكن لا يلزم من عطف الأيمان على العهد أن يكون يميناً بل هو كالأية السابقة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ﴾ [آل عمران: 77] والآيات كلها دالة على تأكيد الوفاء بالعهد، وأما كونه يميناً فشيء آخر، ولعل البخاري أشار إلى ذلك والله تعالى أعلم.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو سلمة التبوذكي، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح اليشكري، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران الكوفي، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ حَلَفَ عَلَى) موجب (يَمِينٍ صَبْرٍ) بفتح الصاد المهملة وسكون الباء بإضافة يمين إليه مصححاً عليه في الفرع كأصله لما بينهما من الملازمة،

يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ»

وهي التي تلزم ويجب عليها حالفها يقال: أصبره اليمين أحلفه بها، في مقاطع الحق، وقيل: هي أن يحبس السلطان رجلاً على يمين حتى يحلف بها، يقال: صبرت يميني أي: حلفت بالله، وأصل الصبر الحبس، ومعناه ما يجبر عليها، وقال الداوددي: معناه أن يوقف حتى يحلف على رؤوس الناس، قال الإمام القسطلاني: والأكثر على تنوين يمين فيكون صبر صفة له مصدر بمعنى المفعول أي: مصبورة كما في الرواية الأخرى على يمين مصبورة فيكون على التجوز بوصف اليمين بذلك؛ لأن اليمين الصبر هي التي يلزم الحاكم الخصم بها، والمصبور في الحقيقة الحالف لا اليمين، أو المراد أن الحالف هو الذي صبر نفسه وحبسها على هذا الأمر العظيم الذي لا يصبر أحد عليه، فالحالف هو الصابر واليمين مصبورة أي: مصبور عليها، زاد المؤلف في الأشخاص من رواية أبي معاوية، وفي الشرب من رواية أبي حمزة كلاهما عن الأعمش هو فيها فاجر، لكن رواية أبي معاوية هو عليها فاجر وكان فيها حذفاً تقديره هو في الإقدام عليها فاجر، والمراد بالفجور لازمه وهو الكذب، وقد وقع في رواية شعبة على يمين كاذباً.

(يَقْتَطِعُ بِهَا) أي: بسبب اليمين (مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ) أو ذمي، وفي صحيح مسلم: حق امرئ مسلم بيمينه، وفي رواية حجاج بن منهال ليقطع بزيادة لام التعليل ويقطع يفتعل من القطع كأنه يقطعه عن صاحبه أو يأخذ قطعة من ماله بالحلف المذكور.

(لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ) الواو للحال جواب من، وغضبان لا ينصرف لزيادة الألف والنون أي: فيعامله معاملة المغضوب عليه فيعذبه، وفي حديث وائل بن حجر عند مسلم وهو عنه معرض، وفي رواية كردوس، عن الأشعث عند أبي داود لقي الله، وهو أجذم.

وفي حديث أبي أمامة، عن ثعلبة، عند مسلم، والنسائي في نحو هذا الحديث فقد أوجب الله له النار، وحرم عليه الجنة، وفي حديث عمران عند أبي داود «فليتبوا بوجهه مقعده من النار».

فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: 77] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

6677 - فَدَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، فَقَالَ: مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالُوا: كَذًا وَكَذًا، قَالَ: فِيَّ أَنْزَلْتُ،

(فَأَنْزَلَ اللَّهُ) عز وجل (تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ) ليس في رواية أبي ذر إلى آخر الآية، وفي مسلم، والترمذي، عن أبي وائل، عن عبد الله من طريق جامع بن أبي راشد، وعبد الملك بن أعين «من حلف على مال امرئ مسلم بغير حق» الحديث.

ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ فظاهره أن الآية نزلت قبل، وسبق في تفسير سورة آل عمران أنها نزلت فيمن أقام سلعته بعد العصر فحلف كاذباً فيحتمل أنها نزلت في الأمرين معاً، وقال الكرمانى: لعل الآية لم تبلغ إلى ابن أبي أوفى إلا عند إقامة السلعة فظن أنها نزلت في ذلك أو القصتان وقعتا في وقت واحد، فنزلت الآية واللفظ عام متناول لهما ولغيرهما.

(فَدَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ) المكان الذي كانوا فيه، (فَقَالَ: مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟) كذا وقع عند مسلم من رواية وكيع عن الأعمش، وأبو عبد الرحمن هو كنية ابن مسعود، وفي رواية جرير في الرهن، ثم إن الأشعث بن قيس خرج إلينا، فقال: ما يحدثكم أبو عبد الرحمن، والجمع بينهما أنه خرج عليهم من مكان كان فيه فدخل المكان الذي كانوا فيه، وفي رواية الثوري، عن الأعمش، ومنصور جميعاً كما سيأتي في الأحكام، فجاء الأشعث، وعبد الله يحدثهم، وجمع بأن خروجه من المكان الذي كان فيه إلى المكان الذي كان فيه عبد الله، وعبد الله يحدثهم، وقد تشاغل الأشعث بشيء فلم يدرك تحديث عبد الله فسأل أصحابه عما حدثهم به.

(فَقَالُوا) وفي رواية أبي ذر: قالوا: (كَذًا وَكَذًا) وفي رواية جرير: فَحَدَّثَنَاهُ، (قَالَ) أي الأشعث: (فِيَّ) بتشديد الياء (أَنْزَلْتُ) هذه الآية، وفي رواية جرير قال: فقال: صدق، لفي والله، أنزلت واللام لتأكيد القسم دخلت على في، وفي رواية أبي معاوية في والله كان ذلك وزاد جرير عن منصور فقال: صدق،

كَانَتْ لِي بَثْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمِّ لِي، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «بَيِّنْكَ أَوْ يَمِينَهُ»

قال ابن مالك في قوله: لفيَّ واللَّهِ، نزلت شاهد على جواز توسط القسم بين جزئي الجواب، وعلى أن اللام يجب وصلها بمعمول الفعل الجوابي المقدم، وبين شعبة في روايته أن الذي حدثه بما حدثهم به ابن مسعود رضي الله عنه هو أبو وائل الراوي ولفظه في الأشخاص، قال: فلقيني وبين قوله في الرواية خرج إلينا، فقال: ما يحدثكم منافاة، وإنما أفردته في هذه الرواية لكونه المجيب.

(كَانَتْ) وفي رواية الحموي والمستملي: كان (لي بَثْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمِّ لِي) كذا في رواية الأكثر أن الخصومة كانت في بثر يدها الأشعث في أرض لخصمه، وفي رواية أبي معاوية: كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجحدني ويجمع بأن المراد أرض البثر لا جميع الأرض التي هي أرض البثر، والبثر من جملتها ولا منافاة بين قوله ابن عم لي وبين قوله من اليهود؛ لأن جماعة من أهل اليمن كانوا يهودوا لما غلب يوسف ذو نواس على اليمن وطرد عنها الحبشة، فجاء الإسلام وهم على ذلك، وقد ذكر أنه أسلم فيقال: إنما وصفه الأشعث بذلك باعتبار ما كان عليه أولاً ويؤيد إسلامه أنه وقع في رواية كردوس عن الأشعث في آخر القصة أنه لما سمع الوعيد المذكور قال: هي أرضه فترك اليمين تورعا ففيه إشعار بإسلامه ويؤيده أيضا أنه لو كان يهوديا ما بالي بذلك لأنهم يستحلون أموال المسلمين وإلى ذلك وقعت الإشارة بقوله تعالى حكاية عنهم ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ فِي الْأُمِّيْنِ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران: 75] أي: حرج، واسم ابن عمه معدان، وقيل جرير بن الأسود، ولقبه الجفشيش بفتح الجيم وسكون الفاء وبالشينين المعجمتين بينهما تحتية ساكنة.

(فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أي: فادعيت عليه، وفي رواية الثوري خاصمته، وفي رواية جرير عن منصور: فاختصمنا إلى رسول الله ﷺ، (فَقَالَ) لي ﷺ («بَيِّنْكَ أَوْ يَمِينَهُ») بالرفع فيهما، إما فاعل لفعل مقدر أي: تحضر بينتك تشهد لك أو حقلك يمينه فيمينه خبر مبتدأ محذوف أو لك يمينه فيكون مبتدأ والخبر هو الجار والمجرور، ويحتمل أن تكون بينتك خبر مبتدأ محذوف أي: الواجب بينتك أو يمينه إن لم تكن لك بيعة.

قُلْتُ: إِذَا يَحْلِفُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ،

وفي رواية أبي معاوية فقال: ألك بينة؟ قلت: لا، فقال لليهودي: احلف.

وفي رواية أبي حمزة، وقال لي: شهودك، قلت: ما لي شهود، قال:

فيمينه.

وفي رواية جرير، عن منصور شاهدك أو يمينه، وتقدم في الشهادات توجيه الرفع وأنه يجوز النصب وتوجيه الرفع لك إقامة شاهدك أو طلب يمينه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فرفع والأصل في هذا التقدير قول سيبويه المثبت ما تدعيه شاهدك، وتأويله المثبت لك هو شهادة شاهدك إلى آخره.

(قُلْتُ: إِذَا يَحْلِفُ عَلَيْهَا) أي: على البئر (يَا رَسُولَ اللَّهِ) لم يقع في رواية

أبي حمزة ما بعد قوله: يحلف وإذا صرف جواب ينصب الفعل المضارع بشروط ثلاثة:

أن تكون أولاً: فلا يعتمد ما قبلها على ما بعدها كما تقول في جواب من قال: أزورك إذا أكرمك بالنصب فإن اعتمد ما بعدها على ما قبلها رفعت، نحو قولك: أنا إذن أكرمك.

الثاني: أن يكون مستقبلاً فلو كان حالاً وجب الرفع، نحو قولك لمن قال: جاء الحاج إذا أفرح، تريد الحالة التي أنت فيها.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل ما عدا القسم، والنداء، أو لا فإن دخل عليها حرف عطف جاز في الفعل الرفع والنصب، والرفع أكثر كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلِكُثُوبَ خَلَفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 76] والفعل هنا في الحديث إن أريد به الحال فهو مرفوع، وإن أريد به الاستقبال فهو منصوب، وكلاهما في الفرع كأصله، والرفع رواية غير أبي ذر، وزاد في رواية أبي معاوية: إذا يحلف ويذهب بمالي، ووقع في رواية الشعبي عن الأشعث أرضي أعظم شأنًا من أن يحلف عليها قال: إن يمين المسلم أعظم من ذلك، ووقع في حديث أبي وائل من الزيادة بعد قوله: ألك بينة؟ قال: لا، قال: فلك يمينه، قال: إنه فاجر ليس ببالي ما حلف عليه وليس يتورع من شيء، قال: ليس لك منه إلا ذلك.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ، وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، يَفْتَتِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ».

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ) بالإضافة أو بالتنوين كما

مر.

(وَهُوَ) أي والحال أنه (فِيهَا فَاجِرٌ) أي: كاذب وقيد به فيخرج الجاهل والناسي والمكره (يَفْتَتِعُ بِهَا) أي: بسبب يمينه (مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ) ويقتطع يفتعل من القطع كأنه قطعه عن صاحبه، أو أخذ قطعة من ماله (لَقِيَ اللَّهَ) تعالى (يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ) في رواية كردوس، عن الأشعث فتهاياً الكندي لليمين، وفي حديث وائل: فانطلق للحلف فلما أدبر، قال رسول الله ﷺ الحديث.

ووقع في رواية الشعبي عن الأشعث، فقال النبي ﷺ: «إِنْ هُوَ حَلَفَ كَاذِبًا أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ» فذهب الأشعث فأخبره، فقال: أصلح بيني وبينه، قال: فأصلح بينهما، وفي حديث عدي بن عميرة، فقال له امرؤ القيس: مال من تركها يا رسول الله، قال: «الجنة»، قال: أشهد أنني قد تركتها له كلها.

وفي الحديث سماع الحاكم الدعوى فيما لم يره إذا وصف وحدد وعرفه المتداعيان لكن لم يقع في الحديث تصريح بوصف ولا تحديد، فاستدل به القرطبي على أن الوصف والتحديد ليس بلازم لذاته، بل يكفي في صحة الدعوى تمييز المدعى به تمييزاً أن ينضبط.

قال الحافظ العسقلاني: ولا يلزم من ترك ذكر التحديد والوصف في الحديث أن لا يكون ذلك وقع ولا يستدل بسكوت الراوي عنه بأنه لم يقع بل يطالب من جعل ذلك شرطاً بدليله، فإذا ثبت حمل على أنه ذكر في الحديث، ولم ينقله الراوي وفيه بناء الأحكام على الظاهر، وإن كان المحكوم له في نفس الأمر مبطلاً وفيه دليل للجمهور على أن حكم الحاكم لا يبيح للإنسان ما لم يكن له حلالاً خلافاً لأبي حنيفة كذا أطلقه النووي.

وتعقب: بأن عبد البر نقل الإجماع على أن الحكم لا يحل حراماً في الباطن في الأموال، قال: واختلفوا في حل عصمة النكاح نكاح من عقد عليها بظاهر الحكم وهو في الباطن بخلافه، فقال الجمهور: الفروج كالأموال.

18 - باب الْيَمِينِ فِيْمَا لَا يَمْلِكُ، وَفِي الْمَعْصِيَةِ وَفِي الْغَضَبِ

6678 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: أَرْسَلَنِي أَصْحَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَسْأَلُهُ الْحُمْلَانَ، فَقَالَ: « وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ »

وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف: وبعض المالكية أن ذلك إنما هو في الأموال دون الفروج وحجتهم في ذلك اللعان، وقد طرد ذلك بعض الحنفية في الأموال، والله تعالى أعلم.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد سبق في الشرب والأشخاص، ويأتي في الأحكام إن شاء الله تعالى.

18 - باب الْيَمِينِ فِيْمَا لَا يَمْلِكُ، وَفِي الْمَعْصِيَةِ وَفِي الْغَضَبِ

حكم (باب الْيَمِينِ فِيْمَا لَا يَمْلِكُ) الحالف واليمين (وَفِي الْمَعْصِيَةِ وَ) اليمين (فِي) حالة (الْغَضَبِ) سقط في رواية أبي ذر لفظه: في وذكر فيه ثلاثة أحاديث يؤخذ منها حكم ما في الترجمة على الترتيب، وقد يؤخذ الأحكام الثلاثة في كل منها، ولو بضرب من التأويل، وقد ورد في الأمور الثلاثة على غير شرط حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: « لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم » أخرجه أبو داود، والنسائي، ورواية: « لا بأس بهم » لكن اختلف في سنده على عمر وفي بعض طرقه عند أبي داود ولا في معصية وللطبراني في الأوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه « لا يمين في غضب » الحديث وسنده ضعيف.

حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) بفتح العين المهملة والمد ابن كريب أبو كريب الهمداني الكوفي، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (عَنْ بُرَيْدٍ) بضم الموحدة وفتح الراء ابن عبد الله، (عَنْ) جده (أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء عامر أو الحارث، (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) عبد الله ابن قيس الأشعري رضي الله عنه أنه (قَالَ: أَرْسَلَنِي أَصْحَابِي) الأشعريون (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) عند إرادة غزوة تبوك (أَسْأَلُهُ الْحُمْلَانَ) بضم الحاء المهملة وسكون الميم، وهو ما يحمل عليه من الإبل، (فَقَالَ: « وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ ») وزاد في باب الكفارة: وما عندي ما أحملكم، وكذا هو في باب لا تحلفوا بأبائكم كما سبق.

وَوَافَّقْتُهُ وَهُوَ غَضَبَانُ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ، قَالَ: «انْطَلِقْ إِلَى أَصْحَابِكَ فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ، أَوْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُكُمْ».

(وَوَافَّقْتُهُ) أي: النبي ﷺ (وَهُوَ غَضَبَانُ) أي: والحال أنه غضبان، وفي غزوة تبوك، وهو غضبان ولا أشعر ورجعت حزينا من منع النبي ﷺ ومن مخافة أن يكون النبي ﷺ وجد في نفسه عليّ فرجعت إلى أصحابي فأخبرتهم الذي قال النبي ﷺ فلم ألبث إلا سويعة إذ سمعت بلالاً أبي عبد الله بن قيس فأجبتة، فقال: أجب رسول الله ﷺ يدعوك، (فَلَمَّا أَتَيْتُهُ) أي: النبي ﷺ، (قَالَ: انْطَلِقْ إِلَى أَصْحَابِكَ فَقُلْ) لهم: (إِنَّ اللَّهَ) عز وجل (أَوْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُكُمْ) وحاصل الكلام: أن النبي ﷺ حلف أن لا يحملهم، ولم يكن في ذلك الوقت مالكا لما سألوه، ثم أرسل بلالاً وراء أبي موسى، وأعطاه ستة أبعرة ابتاعهن حينئذٍ من سعد، ثم إنه ﷺ حلل عن يمينه فدل هذا على انعقاد يمينه.

قال ابن المنير: فهم ابن بطال عن البخاري أنه نحا بهذه الترجمة لجهة تعليق الطلاق قبل ملك العصمة أو الحرية قبل ملك الرقبة ونحو ذلك، فقال: ومثال هذا أن يحلف رجل على أن لا يهب أو لا يتصدق أو لا يعتق وهو في هذه الحالة لا يملك شيئا من ذلك ثم حصل له فوهب أو تصدق أو أعتق فعند جماعة الفقهاء تلزمه الكفارة، كما فعل الشارع في قصة الأشعريين أنه حلل عن يمينه، وأتى بالذي هو خير، ولو حلف أن لا يهب أو لا يتصدق ما دام معدما، وجعل العدم علة لامتناعه من ذلك، ثم حصل له مال بعد ذلك لم تلزمه كفارة إن وهب أو تصدق؛ لأنه إنما أوقع يمينه على حالة العدم لا على حالة الوجود ولو حلف بعق ما لا يملكه إن ملكه في المستقبل، فقال مالك: إن عين أحداً أو قبيلة أو جنساً لزمه العتق، وإن قال: كل مملوك أملكه أبداً حر لم يلزمه عتق، وكذلك في الطلاق إن عين قبيلة أو بلدة أو صفة ما لزمه الحنث وإن لم يعين لم يلزمه، وقال أبو حنيفة: وأصحابه يلزمه الطلاق والعتاق سواء عمم أو خصص.

وقال الشافعي: لا يلزمه لا ما خص ولا ما عم.

قال ابن المنير: والذي يظهر أن البخاري قصد غير هذا وهو أن النبي ﷺ حلف أن لا يحملهم فلما حملهم راجعوه في يمينه، فقال: «ما أنا حملتكم ولكن

6679 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، ح وَحَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ الْأَيْلِيُّ،

اللَّهُ حَمْلَكُمْ» فبين أن يمينه إنما انعقدت فيما يملك فلو حملهم على ما يملك لحنث وكفر، ولكنه حملهم على ما لا يملكه ملكًا خاصًا وهو مال الله، وبهذا لا يكون قد حنث في يمينه، وأما قوله عقب ذلك لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرًا منها فهو تأسيس قاعدة مبتدأة كأنه يقول: ولو كنت حلفت ثم رأيت ترك ما حلفت عليه خيرًا منه لحنثت نفسي وكفرت عن يميني قال: وهم إنما سألوه ظنًا أنه يملك حملانًا فحلف لا يحملهم على شيء يملكه لكونه كان حنث ولا يملك شيئًا من ذلك قال: ولا خلاف أنه من حلف على شيء وهو في ملكه أنه لا يفعل فعلًا معلقًا بذلك الشيء مثل قوله: واللَّه لئن ركبنا هذا البعير لأفعلن كذا، والبعير لا يملكه أنه لو ملكه وركب حنث، وليس هذا من تعليق اليمين على الملك.

قال الحافظ العسقلاني: وما قاله محتمل، وليس ما قاله ابن بطال أيضًا ببعيد بل هو أظهر، وذلك أن الصحابة الذين سألوا الحملان فهموا أنه حلف وأنه فعل خلاف ما حلف أنه لا يفعله فلذلك لما أمر لهم بالحملان بعد، قالوا: تغفلنا رسول الله ﷺ يمينه وظنوا أنه نسي حلفه الماضي فأجابهم بأنه لم ينس ولكن الذي فعله خير مما حلف عليه، وأنه إذا حلف فرأى خيرًا في يمينه فعل الذي حلف أن لا يفعله وكفر عن يمينه.

ومطابقة الحديث للترجمة: باعتبار جزئها الأول وهو اليمين فيما لا يملك، وقد سبق هذا الحديث بعين هذا الإسناد في أول باب غزوة تبوك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) هو ابن عبد الله الأويسى، قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري. (ح) تحويل من سند إلى آخر.

(وَحَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ) هو ابن منهال، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ) بضم النون وفتح الميم وسكون التحتية، قال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ الْأَيْلِيُّ) بفتح الهمزة وسكون التحتية وكسر اللام نسبته إلى مدينة أيلة على ساحل بحر القلزم،

قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ ابْنَ وَقَّاصٍ، وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللَّهُ مِمَّا قَالُوا، كُلُّ حَدَّثَنِي طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾ [النور: 11] الْعَشْرَ الْآيَاتِ كُلَّهَا فِي بَرَاءَتِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ: وَاللَّهِ لَا أَنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ شَيْئًا أَبَدًا، بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ [النور: 22] قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي لأَحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي،

(قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ) أي: ابن شهاب، (قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ) أي: ابن العوام، (وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ) المخزومي، (وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ) الليثي، (وَعُبَيْدَ اللَّهِ) بضم العين (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) بضم العين وسكون الفوقية ابن مسعود الفقيه الأعمى، (عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ) رضي الله عنها (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ)، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللَّهُ) عز وجل (مِمَّا قَالُوا) بما أنزله في التنزيل، (كُلُّ) أي: من الأربعة (حَدَّثَنِي طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ) أي: قطعة منه، (فَأَنْزَلَ اللَّهُ) عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾ [النور: 11] أبلغ ما يكون من الكذب والافتراء، والمراد ما أفك به على عائشة رضي الله عنها، والعصبة: الجماعة من العشرة إلى الأربعين، يقال: واعصوبوا اجتمعوا، وقوله: منكم أي: من المسلمين.

(الْعَشْرَ الْآيَاتِ كُلَّهَا فِي بَرَاءَتِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ) رضي الله عنه: (وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ) وكان ابن خالته: (وَاللَّهِ لَا أَنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ شَيْئًا أَبَدًا) سقط لفظ: أَبَدًا في رواية غير أبي ذر.

(بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ) أي: عن عائشة من الإفك، (فَأَنْزَلَ اللَّهُ) عز وجل: ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ (أي: ولا يحلف من اتلى إذا حلف افتعال من الإلية) ﴿أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ﴾ (في الدين) ﴿وَالسَّعَةِ﴾ (في الدنيا) ﴿أَنْ يَأْتُوا﴾ أي: أن لا يؤتوا ﴿أُولَى الْقُرْبَى﴾ (وفي الفرع أولى القرية وفي هامشه ما نصه، وفي اليونانية مكتوب القرية وليس عليها تمرير ولا ضبة ومضبوطة بضم التاء المنقلبة عن الهاء فالله أعلم أنه سهو وهو مخالف للتلاوة، وفي كثير من الأصول القريبى؛ كالتنزيل وهو الصواب.

(الآيَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه: «بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي لأَحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي،

فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَحِ النَّفَقَةِ الَّتِي كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَنْزِعُهَا عَنْهُ أَبَدًا.

6680 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ زُهْدَمَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ

فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَحِ النَّفَقَةِ الَّتِي كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَنْزِعُهَا عَنْهُ أَبَدًا»
ومطابقة الحديث للترجمة باعتبار جزئها الثاني في قوله: واللَّهِ لَا أَنْفَقُ عَلَى مِسْطَحٍ أَبَدًا، وهو مطابق لترك اليمين في المعصية؛ لأنه حلف أن لا ينفع مسطحًا لكلامه في عائشة رضي الله عنها فكان حالفًا على ترك طاعة فنهى عن الاستمرار على ما حلف عليه فيكون النهي عن الحلف على فعل المعصية والظاهر من حاله عند الحلف أن يكون قد غضب على مسطح من أجل خوضه فيه.

وقال الكرمانى: لا مناسبة لهذا الحديث بالجزئين الأولين إلا أن يكون قاسهما على الغضب أو أراد بقوله في المعصية في شأن المعصية فإن الصديق رضي الله عنه حلف بسبب إفك مسطح على عائشة رضي الله عنها وإفكه كان من المعاصي وكذا أكل لا يملكه الشخص فالحلف عليه موجب للتصرف فيما يملك فعل ذلك أي: ليس له أن يفعله شرعًا انتهى.

ولا يخفى تكلفه والأولى أن لا يلزم أن يكون كل خبر في الباب يطابق جميع ما في الترجمة.

ثم قال الكرمانى: والظاهر أنه من تصرفات النقلة من أصل البخاري فإنه مات وفيه مواضع مبيضة من تراجم بلا أحاديث، وأحاديث بلا تراجم فأضافوا بعضًا إلى بعض انتهى.

وهذا إنما يصار إليه إذا لم تتجه المناسبة، وقد بين توجيهها.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين وسكون العين بينهما عبد الله بن عمر والمقعد التميمي المنقري مولا هم البصري، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعيد التنوري، قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السخثياني، (عَنِ الْقَاسِمِ) هو ابن عاصم التميمي ويقال: الكليني بنون بعد التحتية، (عَنْ زُهْدَمَ) بفتح الزاي وسكون الهاء، وفتح الدال المهملة ابن مضرب الجرمي أنه (قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ) رضي الله عنه، (قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ

الْأَشْعَرِيِّينَ، فَوَافَقْتُهُ وَهُوَ غَضْبَانٌ، فَاسْتَحْمَلْنَاهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَتَحَلَّلْتُهَا».

الْأَشْعَرِيِّينَ، فَوَافَقْتُهُ) بالقاف بعد الفاء أي: صادفته (وَهُوَ غَضْبَانٌ، فَاسْتَحْمَلْنَاهُ) أي: طلبنا منه أن يحملنا وأثقالنا على إيل لغزو تبرك، (فَحَلَفَ) ﷺ (أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ قَالَ) أي: بعد أن أتى بنهب أي: إيل من غنيمة وأمر لهم بخمس ذود وانطلقوا فقالوا: تغفلنا رسول الله ﷺ يمينه فرجعوا إليه وذكروا له ذلك وقال: «إني لست أنا أحملكم ولكن الله حملكم».

(وَاللَّهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ) أي: على محلوف يمين.
(فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ) من الذي حلفت عليه.
(وَتَحَلَّلْتُهَا) بالكفارة.

ومطابقة الحديث للترجمة باعتبار جزئها، الثالث وهو الغضب وجمهور الفقهاء يلزمون الغاضب الكفارة، ويجعلون غضبه مؤكداً ليمينه وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الغضبان يمينه لغو لا كفارة فيها، وروي عن مسروق، والشعبي، وجماعة أن الغضبان لا يلزمه شيء ولا طلاق ولا عتاق، واحتجوا بقوله ﷺ: «لا طلاق في إغلاق ولا عتق قبل ملك»، وفي حديث الأشعريين رد لهذه المقالة؛ لأن الشارع حلف وهو غاضب ثم قال: «والله لا أحلف على يمين» الحديث، وأما حديث: «لا طلاق في إغلاق» فليس بثابت ولا هو مما يعارض به مثل حديث الأشعريين ونحوه كذا قيل، والحديث أخرجه أبو داود، وابن ماجه، واستدركه الحاكم، وقال صحيح على شرط مسلم: أخرجه من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال أبو داود: أظنه في الغضب، وقال غيره: الإغلاق الإكراه والمحفوظ إغلاق كما هو لفظ ابن ماجه والحاكم ولفظ أبي داود غلاق، وأما حديث لا عتق قبل ملك فهو من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: «لا طلاق إلا فيما يملك» رواه الأربعة والحاكم، ورواه أبو داود بإسناد صحيح، وقال الترمذي: حديث حسن، وتأوله المدنيون والكوفيون الإغلاق على الإكراه، والله تعالى أعلم.

19 - باب إِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَتَكَلَّمُ الْيَوْمَ، فَصَلَّى،
أَوْ قَرَأَ، أَوْ سَبَّحَ، أَوْ كَبَّرَ، أَوْ حَمِدَ، أَوْ هَلَّلَ، فَهُوَ عَلَى نِيَّتِهِ

19 - باب إِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَتَكَلَّمُ الْيَوْمَ، فَصَلَّى،
أَوْ قَرَأَ، أَوْ سَبَّحَ، أَوْ كَبَّرَ، أَوْ حَمِدَ، أَوْ هَلَّلَ، فَهُوَ عَلَى نِيَّتِهِ

(باب إِذَا قَالَ) شخص: (وَاللَّهِ لَا أَتَكَلَّمُ الْيَوْمَ) مثلاً، (فَصَلَّى) فرضاً أو نفلاً، (أَوْ قَرَأَ) القرآن، (أَوْ سَبَّحَ، أَوْ كَبَّرَ، أَوْ حَمِدَ، أَوْ هَلَّلَ) أي قال: لا إله إلا اله (فَهُوَ عَلَى نِيَّتِهِ) يعني: إن قصد الكلام العرفي لا يحنث، وإن قصد التعميم حنث، فإن لم ينو فالجمهور على عدم الحنث، قال في الروضة: حلف لا يتكلم حنث بترديد الشعر مع نفسه؛ لأن الشعر كلام ولا يحنث بالتسبيح، والتهليل على الصحيح؛ لأن اسم الكلام عند الإطلاق ينصرف إلى كلام الآدميين ومحاوراتهم.

وقيل: يحنث؛ لأنه مباح للجنب فهو كسائر الكلام ولا يحنث بقراءة القرآن، وقال القفال في شرح «التلخيص»: لو قرأ التوراة الموجودة اليوم لم يحنث لأننا نشك في أن الذي قرأه مبدل أم لا انتهى. وعند الحنفية يحنث.

وقال العيني: وقال أصحابنا: حلف لا يكلم فقرأ القرآن في صلاته أو سبح لم يحنث، وإن قرأ في غير الصلاة يحنث خلافاً للشافعي والقياس أن يحنث فيهما.

وقال الفقيه أبو الليث: إن عقد اليمين بالعربية فكذلك وإن عقدها بالفارسية لا يحنث إذا قرأ القرآن، أو سبح في غير صلاته.

وقال ابن المنير: معنى قول البخاري فهو على نيته أي: العرفية قال ويحتمل أن يكون مراده أنه لا يحنث بذلك إلا إن نوى إدخاله في نيته فيؤخذ منه حكم الإطلاق، قال: ومن فروع المسألة لو حلف لا كلمت زيداً ولا سلمت عليه فصلى خلفه فسلم الإمام فسلم المأموم التسليمة التي يخرج بها من الصلاة فلا يحنث بها جزماً بخلاف التسليمة التي يرد بها على الإمام فلا يحنث بها أيضاً؛ لأنها ليست مما ينويه الناس عرفاً وفيه الخلاف انتهى.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ» قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هِرْقُلَ: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ﴾ [آل عمران: 64]،

وقال النووي: لو صَلَّى الحالف خلف المحلوف عليه فسبق لسهوه أو فتح عليه القراءة لم يحنث، ولو قرأ آية فهم المحلوف عليه منها مقصوده فإن قصد القراءة لم يحنث وإلا فيحنث.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ») قال الحافظ العسقلاني: هذا من الأحاديث التي لم يصلها البخاري في موضع آخر، وقد وصله النسائي من طريق ضرار بن مرة، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، وأبي بريرة رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظه، وخرجه مسلم من حديث سمرة بن جندب لكن بلفظ: «أحب» بدل أفضل، وأخرجه ابن حبان من هذا الطريق بلفظ أفضل، ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه طريق أخرى أخرجها النسائي، وصححها ابن حبان من طريق أبي حمزة الإشكري عن الأعمش، عن أبي صالح عنه بلفظ: «خير الكلام أربع لا يضرك بأيهن بدأت» فذكره، وأخرجه أحمد عن وكيع، عن الأعمش، فأبهم الصحابي، وأخرجه النسائي من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن كعب الأحبار من قوله: ووجه أفضليته أن فيه إشارة إلى جميع صفات الله السلبية والثبوتية إجمالاً؛ لأن التسييح إشارة إلى تنزيه الله تعالى عن النقائص، والتحميد إلى وصفه بالكمال.

فالأول: فيه نفي النقصان.

والثاني: فيه إثبات الكمال.

والثالث: إلى تخصيص ما هو أصل الدين، وأساس الإيمان يعني التوحيد.

والرابع: إلى أنه أكبر مما عرفناه سبحانه ما عرفناك حق معرفتك.

ومطابقته للترجمة من حيث إن غرض البخاري بيان أن الأذكار ونحوها كلام وكلمة فيحنث بها.

(قَالَ أَبُو سُفْيَانَ) هو صخر بن حرب بن أمية أبو معاوية رضي الله عنهما: (كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هِرْقُلَ: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ﴾)

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿كَلِمَةُ النَّفْوَى﴾ [الفتح: 26]: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

6681 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَحَاجُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ».

هذا طرف من حديث طويل أخرجه في أول الكتاب، وفي تفسير سورة آل عمران وأراد به هنا الإشارة إلى أن لفظ الكلمة قد تطلق على الكلام من باب إطلاق البعض على الكل مثلاً إذا أطلق لفظ كلمة على مثل سبحان الله، والحمد لله إلى آخره يكون المراد منها الكلام، كما قال كلمة التوحيد وهي تشتمل على كلمات.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿كَلِمَةُ النَّفْوَى﴾: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ») أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ النَّفْوَى﴾ أي: لا إله إلا الله، فإن لا إله إلا الله كلام أطلق على الكلمة ووصله عبد بن حميد من طريق منصور بن المعتمر، عن مجاهد موقوفاً على مجاهد، وقد جاء مرفوعاً من أحاديث جماعة من الصحابة منهم أبي بن كعب، وأبو هريرة، وابن عباس، وسلمة بن الأكوع، وابن عمير أخرجهما كلها أبو بكر ابن مردويه في تفسيره وحديث أبي عند الترمذي، وذكر بأنه سأل أبا زرعة عنه فلم يعرفه مرفوعاً: «إلا من هذا الوجه» وأخرجه العباس الربيعي في حظه المشهور موقوفاً عن جماعة من الصحابة والتابعين.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ) المسيب بن حزن بفتح المهملة، وسكون الزاي المخزومي أنه (قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ) له: (قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً) بالنصب من موضع لا إله إلا الله، ويجوز الرفع بتقدير: هي.

(أَحَاجُ) بضم الهمزة وفتح الحاء المهملة وبعد الألف جيم مشددة أصله: أحاجج أي: أظهر (لَكَ بِهَا) الحجة (عِنْدَ اللَّهِ) عز وجل يوم القيامة وفيه أيضاً

6682 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

إطلاق الكلمة على الكلام.

وقد سبق الحديث في قصة أبي طالب في آخر كتاب «فضائل الصحابة».

قال الكرمانى: قالوا: هذا مما يبطل القاعدة القائلة بأن من شرط البخارى أن لا يروى عن شخص حتى يكون له راويان وليس للمسيب إلا راو واحد وهو ابنه فقط.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثَّقَفِيُّ البَعْلَانِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ) بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة هو ابن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي، قَالَ: (حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ) بضم العين المهملة وتخفيف الميم والقَعْقَاعُ بقافين مفتوحتين وعينين مهملتين أولاهما ساكنة هو ابن شبرمة بضم الشين المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة الضبي بالمعجمة والموحدة المشددة الكوفي، (عَنْ أَبِي زُرْعَةَ) هرم البجلي، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ» للين حروفهما (ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ) حقيقة إذ الأعمال عند أهل السنة تجسّم حينئذٍ وفيه تحريض وتعرّض بأن سائر التكاليف صعبة شاقة على النفس ثقيلة، وهذه خفيفة سهلة عليها مع أنها تثقل في الميزان ثقل غيرها من التكاليف فلا تتركها.

(حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ) محبوبتان أي: يحب قائلهما فيجزل له من الثواب ما يليق بكرمه، (سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ) أي: أنزه الله تعالى تنزيهاً مما لا يليق به تعالى ملتبساً بحمدي له من أجل توفيقه لي للتسبيح.

(سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ) ذكر أولاً لفظ الجلالة التي هي اسم للذات المقدسة

6683 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَةً وَقُلْتُ أُخْرَى: «مَنْ مَاتَ يَجْعَلُ لِلَّهِ نَدًا أُدْخِلَ النَّارَ» وَقُلْتُ أُخْرَى: «مَنْ مَاتَ لَا يَجْعَلُ لِلَّهِ نَدًا أُدْخِلَ الْجَنَّةَ».

الجامعة لجميع الصفات العليا والأسماء الحسنى، ثم وصفه بالعظيم الذي هو شامل لسلب ما لا يليق به وإثبات ما يليق به إذ العظمة المطلقة الكاملة مستلزمة لعدم الشريك والتجسم ونحوه، وللعلم بكل المعلومات والقدرة على كل المقدورات إلى غير ذلك، وإلا لم يكن عظيمًا مطلقًا، وكرر التسبيح للإشعار بتنزيهه على الإطلاق، وقد سبق الحديث في كتاب الدعوات في باب: فضل التسبيح وسيجيء في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

ومطابقته للترجمة كسابقه.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أبو سلمة المنقري البصري التبوذكي، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد، قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (عَنْ شَقِيقٍ) هو أبو وائل ابن سلمة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَةً وَقُلْتُ) أنا (أُخْرَى) هو من كلام ابن مسعود رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: (مَنْ مَاتَ يَجْعَلُ لِلَّهِ نَدًا) بكسر النون وتشديد الدال المهملة مثيلًا ونظيرًا وشريكًا (أُدْخِلَ النَّارَ) بضم الهمزة وكسر الخاء المعجمة وخذل فيها.

(وَقُلْتُ) أنا كلمة (أُخْرَى): «مَنْ مَاتَ لَا يَجْعَلُ لِلَّهِ نَدًا أُدْخِلَ الْجَنَّةَ» وإن دخل النار لذنب فدخله الجنة محقق لا بد منه، وإنما قال ابن مسعود رضي الله عنه: ذلك لأنه إذا انتفى الشرك انتفى دخول النار بسببه.

وقال الكرمانى: المتجه أن يقول من مات لا يجعل الله نداء لا يدخل النار، لكن لما كان دخول الجنة محققًا للموحد جزم به ولو كان آخرًا.

ومطابقته كسابقه أيضًا، وقد سبق في أول باب الجنائز.

20 - بَابُ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى أَهْلِهِ شَهْرًا، وَكَانَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ

6684 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ، وَكَانَتْ انْفَكَّتْ رِجْلُهُ، فَأَقَامَ فِي مَشْرَبَةٍ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آلَيْتَ شَهْرًا؟ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ».

20 - بَابُ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى أَهْلِهِ شَهْرًا، وَكَانَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ

حكم (بَابُ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى أَهْلِهِ) زوجته أو أعم (شَهْرًا، وَكَانَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ) أي: واتفق أن الشهر كان تسعًا وعشرين يومًا يعني جاء ناقصًا، ثم دخل عليهم فلا يحث؛ لأن الشهر قد يكون تسعًا وعشرين، وهذا لا خلاف فيه إذا حلف في أول جزء من الشهر، وأما إذا حلف في أثناء الشهر ونقص هل يتعين أن يلفق ثلاثين يومًا أو يكتفي بتسع وعشرين؟، فالأول قول الجمهور، وقال طائفة من المالكية: منهم ابن عبد الحكم يكتفي بتسع وعشرين. (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن يحيى بن عمرو بن أويس، قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ) المدني، (عَنْ حُمَيْدٍ) الطويل البصري مولى طلحة الطلحات، (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه أنه (قَالَ: أَلَى) بمد الهمزة المفتوحة وفتح اللام مخففة (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ) أي: حلف لا يدخل عليهن شهرًا وليس المراد منه الإيلاء الفقهي.

(وَكَانَتْ انْفَكَّتْ رِجْلُهُ) الكريمة، (فَأَقَامَ فِي مَشْرَبَةٍ) بفتح الميم وسكون الشين المعجمة وضم الراء بعدها موحدة مفتوحة غرفة (تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً) بأيامها (ثُمَّ نَزَلَ) ﷺ من المشربة، وفي حديث أم سلمة في الصوم: فلما مضى تسعة وعشرون يومًا غدا وهو بالمعجمة، أي: ذهب أول النهار.

(فَقَالُوا) وفي مسلم: فقالت عائشة رضي الله عنها: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، آلَيْتَ) أي: حلفت أن لا تدخل علينا (شَهْرًا؟ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ» يومًا).

21 - بَابُ إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ نَبِيذًا، فَشَرِبَ طَلَاءً، أَوْ سَكْرًا، أَوْ عَصِيرًا لَمْ يَحْنُثْ فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ بِأَنْبِذَةٍ عِنْدَهُ

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في الصوم والنكاح والطلاق.

21 - بَابُ إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ نَبِيذًا، فَشَرِبَ طَلَاءً، أَوْ سَكْرًا، أَوْ عَصِيرًا لَمْ يَحْنُثْ فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ بِأَنْبِذَةٍ عِنْدَهُ

النبيذ: فعيل بمعنى مفعول وهو الذي يعمل من الأشربة من التمر والزبيب، والعسل، والحنطة، والشعير والذرة، والأرز ونحو ذلك من نبذت التمر إذا ألقيت عليه الماء ليخرج عن حلاوته سواء كان مسكرًا أو غير مسكر فإنه يقال له: نبيذ، ويقال للخمر: المعتصر من العنب: نبيذ كما يقال للنبيذ خمر.

(فَشَرِبَ طَلَاءً) بكسر الطاء المهملة والمد وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني الطلاء بالألف واللام، قال ابن الأثير: هو الشراب المطبوخ من العنب وهو الرب، وأصله القطران الخاطر الذي يطلى به الإبل.

وقالت الحنفية: الطلاء الذي يذهب ثلثه، وإن ذهب نصفه فهو المنصف وإن طبخ أدنى طبخة فهو الباذق، والكل حرام إذا غلا واشتد وقذف بالزبد.

(أَوْ) شرب (سَكْرًا) بفتحتين وهو نقيع الرطب وهو أيضًا حرام إذا غلا واشتد وقذف بالزبد.

وقال الكرمانى: السكر نبيذ يتخذ من التمر.

وقال القسطلاني: سكرًا بفتح المهملة والكاف خمراً معتصراً من العنب بكذا روى الإثبات، ومنهم من يرويه بضم السين وسكون الكاف يريد حالة السكر، فيجعلون التحريم للسكر لا لنفس السكر فيبيحون قليله الذي لا يسكر، والمشهور هو الأول (أَوْ) شرب (عَصِيرًا) ما عصر من العنب (لَمْ يَحْنُثْ فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ) قال ابن بطال: مراد البخاري ببعض الناس أبو حنيفة رحمه الله ومن تبعه فإنهم قالوا: إن الطلاء والعصير ليسا نبيذاً لأن النبيذ في الحقيقة ما نبذ

في الماء ونقع فيه ، ومنه سمي المنبوذ منبوذًا ؛ لأنه ينبذ وي طرح فأراد البخاري الرد عليهم ، ورد عليه من ليس له تعصب⁽¹⁾ ، فقال : الذي قاله هذا الشارح بمعزل عن مقصود البخاري وإنما أراد تصويب قول أبي حنيفة ، ومن قال : لم يحنث ولا يضره قوله بعده في قول بعض الناس فإنه لو أراد خلافه لترجم على أنه يحنث وكيف يترجم على وفق مذهبه ويخالفه؟ انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني : والذي فهمه ابن بطال أوجه وأقرب إلى مراد البخاري ، والحاصل أن كل شيء يسمى في العرف نبيذًا يحنث به إلا إن نوى شيئًا بعينه فيختص به ، والطلا يطلق على المطبوخ من عصير العنب ، وهذا قد ينعقد فيكون دبسًا وربًا فلا يسمى نبيذًا أصلًا ، وقد يبقى مائعًا ويسكر كثيره فيسمى في العرف نبيذًا بل نقل ذلك ابن التين عن أهل اللغة أن الطلا جنس من الشراب ، وعن ابن فارس أن الطلا من أسماء الخمر ، وكذلك السكر يطلق على العصير قبل أن يتخمر. وقيل هو ما أسكر منه ، ومن غيره ، ونقل الجوهري أنه نبيذ التمر والعصير ما يعصر من العنب فيسمى بذلك ولو تخمر هذا.

وقال العيني : ما وجه الأوجهية والأقربية وأبو حنيفة رحمه الله ما رأى من شرب الطلاء إلا الطلاء الذي كان يشربه أنس بن مالك رضي الله عنه ، وروى ابن أبي شيبه.

فقال : حَدَّثَنَا عبد الرحيم بن سليمان ، وو كيع ، عن عبيدة ، عن خيثمة ، عن أنس رضي الله عنه أنه كان يشرب الطلاء على النصف ، وكذا روى البراء ، وأبي جحيفة ، وجريز بن عبد الله ، وابن الحنفية ، وشريح القاضي ، وقيس بن سعد ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي.

وقال الطحاوي : حَدَّثَنَا فهد قال : حَدَّثَنَا أحمد بن يونس ، قال : حَدَّثَنَا أبو شهاب ، عن ابن أبي ليلى ، عن عيسى أن أباه بعثه إلى أنس بن مالك رضي الله عنه في حاجة فأبصر عنده طلاءً شديدًا ، واسم أبي شهاب عبد ربه بن نافع الحنات بالنون الكوفي ، وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى

(1) قال : أعني ابن المنير.

6685 - حَدَّثَنِي عَلِيُّ، سَمِعَ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ أَبِي حَازِمٍ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ أَغْرَسَ، فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِعُرْسِهِ، فَكَانَتْ الْعُرُوسُ خَادِمَهُمْ، فَقَالَ سَهْلٌ لِلْقَوْمِ: «هَلْ تَذَرُونَ مَا سَقَتْهُ؟»

القاضي الكوفي، وهو يروى عن أخيه عيسى بن عبد الرحمن.

(وَلَيْسَتْ) بالفوقية بعد السين، وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: وليس (هذه) المذكورات الطلاء والسكر والعصير (بِأَنْبِذَةٍ عِنْدَهُ) أي: عند أبي حنيفة وأصحابه، وفيه نظر؛ لأنه يحتاج إلى دليل ظاهر أنه نقل هكذا عن أبي حنيفة ولئن سلمنا ذلك فمعناه أن كل واحد من الثلاثة يسمى باسم خاص، وإن كان يطلق عليها اسم النبيذ في الأصل فإن قيل فعلى هذا من حلف على أنه لا يشرب نبيذاً فشرّب شيئاً من هذه الثلاثة ينبغي أن لا يحنث.

فالجواب: أنه إن نوى تعيين أحد هذه الثلاثة ينبغي أن لا يحنث وإن أطلق يحنث بالنظر إلى أصل المعنى كما مرّ.

(حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (عَلِيُّ) هو ابن عبد الله المديني أنه (سَمِعَ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي يقول: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبِي) أبو حازم سلمة ابن دينار الأعرج. (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بسكون الهاء والعين فيهما الساعدي الأنصاري وكان اسمه حزناً فسماه النبي ﷺ سهلاً: (أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ) بضم الهمزة وفتح السين مصغراً مالك بن ربيعة الساعدي البصري (صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ) ذكر لفظ: صاحب إما استلذاذاً، وإما افتخاراً، وإما تعظيماً له، وإما تفهيماً لمن لا يعرفه.

(أَغْرَسَ) بفتح الهمزة وسكون المهملة وبعد الراء سين مهملة أيضاً أي: لما اتخذ عروساً وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: عرس بتشديد الراء من غير همز. (فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ) أي: وأصحابه (لِعُرْسِهِ، فَكَانَتْ الْعُرُوسُ) على وزن فعول يستوي فيه الذكر والأنثى والمراد به هنا الزوجة.

(خَادِمَهُمْ) بالتذكير بغير مثناة فوقية يطلق على الذكر والأنثى والعروس هي أم أسيد بنت وهب بن سلامة.

(فَقَالَ سَهْلٌ) الساعدي: (لِلْقَوْمِ) الذين حدثهم: («هَلْ تَذَرُونَ مَا سَقَتْهُ؟»)،

قَالَ: «أَنْقَعَتْ لَهُ تَمْرًا فِي تَوْرِ مِنَ اللَّيْلِ، حَتَّى أَصْبَحَ عَلَيْهِ، فَسَقَتْهُ إِيَّاهُ»⁽¹⁾.

6686 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ سَوْدَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: «مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ، فَدَبَغْنَا مَسْكَهَا،

وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: ماذا سفته، (قَالَ: أَنْقَعَتْ لَهُ تَمْرًا فِي تَوْرِ) بفتح المثناة الفوقية وسكون الواو وبالراء هو إناء من صفر أو حجر كالإجانة وقد يتوضأ منه.

(مِنَ اللَّيْلِ، حَتَّى أَصْبَحَ عَلَيْهِ، فَسَقَتْهُ إِيَّاهُ) أي: نقيع التمر، قال الكرمانى: مناسبة الحديث للباب مفهوم بنبيذ إذ المتبادر إلى الذين منه أن العروس المذكورة فيه سقت المتخذ من التمر ففيه الرد على بعض الناس، وقال صاحب «التوضيح»: وجه تعلق البخاري من حديث سهل في الرد على أبي حنيفة هو أن سهلاً إنما عرف أصحابه أنه لم يسق الشارع إلا نبيذاً قريب العهد بالانتباز مما يحل شربه ألا ترى إلى قوله أنقعت له تمرًا في تور من الليل حتى أصبح عليه فسقته إياه، وهكذا ينبذ له ﷺ ليلاً ويشربه غدوة وينبذ له غدوة ويشربه عشية انتهى.

كذلك روي عن عائشة رضي الله عنها، وقد تقدم في الأشربة، وقال العيني: ليس في حديث سهل رد قط على أبي حنيفة رحمه الله؛ لأنه لم ينف اسم النبيذ عن المتخذ من التمر وإنما قال الطلاء، والسكر، والعصير، ليست بأنبيذة على تقدير صحة النقل عنه بذلك؛ لأن كلاً منها سمي باسم خاص كما مر. وقد مضى الحديث في كتاب الأشربة في باب الانتباز في الأوعية.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ) واسم أبي خالد سعد، أو هرمز البجلي، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر، (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس رضي الله عنهما، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ سَوْدَةَ) بنت زمعة بن قيس رضي الله عنها (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) أنها (قَالَتْ: مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ، فَدَبَغْنَا مَسْكَهَا) بفتح الميم وسكون السين المهملة وهو الجلد.

ثُمَّ مَا زِلْنَا نَنْبِذُ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَتًّا⁽¹⁾.

(ثُمَّ مَا زِلْنَا نَنْبِذُ فِيهِ) أي: التمر (حَتَّى صَارَتْ) وفي رواية أبي ذر: حتى صار (شَتًّا) بفتح الشين المعجمة وتشديد النون قرابة خلقة بالية، ولم يكونوا ينبذون إلا

(1) أطرافه 2356، 2416، 2515، 2666، 2669، 2673، 2676، 4549، 6659، 7183، 7445 - تحفة 9244.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن الدباغ يظهر جلد الميتة ويجوز استعماله والانتفاع به. والكلام عليه من وجوه:

أن يقال هل هذا التطهير عام في وجوه مخصوصة وهل الانتفاع به عام أيضا أو خاص. أما قولنا: هل الطهارة فيه عامة أو خاصة ففيه خلاف بين العلماء وإن كان اللفظ محتملا لذلك فمذهب مالك ومن تبعه أنها خاصة ومذهب الشافعي ومن تبعه أنها عامة ويقوي مذهبه في ذلك بقوله ﷺ في حديث غيره: «أَيُّمَا إِهَابٍ دَبِغَ فَقَدْ طُهِرَ».

وأما قولنا: هل الانتفاع عام في كل الوجوه أو خاص ففي ذلك خلاف فمذهب الشافعي ومن تبعه أن الانتفاع به عام في كل الوجوه وبيعه جائز ومذهب مالك ومن تبعه أن الانتفاع به خاص في اليابسات ولا يستعمل في المائعات إلا في الماء وحده ومن أجل هذا الحديث جعل قولها فننبذ فيه مبينا ومخصصا للوجه الذي يستعمل فيه وعند الشافعي كونهم استعملوه لأن ينبذوا فيه حكم الوفاق وأن ذلك لا يعتبر.

وفيه دليل: على أن تملك المال واقتناء الماشية لا يخرج عن الزهد لأن سيدنا ﷺ قدوتهم وقد كانت الشاة عندهم حتى ماتت حتفت أنفها وفيه رد على من يزعم أن الزهد إنما هو بالخروج عن جميع ما يملك وهذا يحكم بغير دليل وقد بين ﷺ هذا أتم بيان بقوله: «ليس الزهد بتحريم الحلال وإنما الزهد بأن تقطع إياك مما في أيدي الناس وأن تكون بما في يد الله أوثق منك بما في يدك» أو كما قال عليه السلام فحقيقة الزهد أمر قلبي والإشارة في ذلك حتى لا يكون في القلب ميل إلى الدنيا ولا إلى حطامها وإن كان في يدك منها شيء كما قيل في وصف القوم استوى عندهم بذرها وزهبا وفضتها وجميع متاعها أي: أنهم لا يبالون بشيء من ذلك وإن تصرفوا فيها فيحسب امتثال الأمر كما ذكر عن بعض السادة أنه كان له غنم وبقر فسمع بعض الناس عنه فأتى لزيارته فدخل عليه والغنم التي كانت له والبقر قد خرج بها الرعاة وهو مشمر يجعل العجاجيل في بيت ويغلق عليها ومحال الغنم في بيت ويغلق عليها وهو يرمي بدجاج كانت عنده علفها فقال الشخص في نفسه هذا الذي يوصف بالزهد وهو يحرص على الدنيا بمثل هذا الحرص فرفع إليه رأسه وقال يا بني ليس هذا هو الحرص وإنما أنا أرفق بهؤلاء الضعاف فإن أمهاتهم قد خرجوا وهم لا يطيقون المشي معهم وهؤلاء أعطيهم قوتهم فإني عنهم مسؤول وأخبره بأشياء كانت في خاطره فاستحى ذلك الشخص وحصل له حال مبارك وإنما هرب من هرب من رؤية حطامها وتملكه لأنه رأى نفسه أنه لا يقدر أن يعرض عما في يديه فتركه من أجل تلك العلة هذا حال غير المتمكنين وأما من تركه وهو يظن أن ذلك عين الزهد فليس الكلام عليه وقد أقمنا عليه الحجة قبل.

ما يحل شربه، ومع ذلك كان يطلق عليه اسم النبيذ قال ابن أبي حمزة: في

وفيه دليل: على أن من السنة تنمية المال يؤخذ ذلك من أخذهم جلد الشاة ودبغه ولم يتنزهاوا عنه مع كثرة كلاهم ﷺ ورضي عنهم أجمعين وقد جاء هذا نصا منه ﷺ بقوله: «إِنَّ اللَّهَ نَهَاكَمَ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ وَالْقِيلِ وَالْقَالَ» أو كما قال عليه السلام.

وفيه دليل: على أن من السنة استعمال أثر الحكمة إذا قدر عليها يؤخذ ذلك من قولها (ننبذ فيه) فإن ذلك مما يوافق هواهم فهذا استعمال أثر الحكمة وقد كان ﷺ في وقت غير هذا يقعد الشهر والشهرين وليس لهم طعام إلا الأسودين التمر والماء ويترتب على هذا الآثار المختلفة عنه عليه الصلاة والسلام في تطوير أحواله المباركة أن السنة إذا وجد العبد بما يفعل به أثر الحكمة أن يستعمل من الأطعمة والأشربة ما يصلح به مزاجه لأن يكون ذلك عوناً له على عبادة الله لأن ذلك الأقرب إلى الله عز وجل وهو في ذلك متبع للسنة وإذا لم يجد على ذلك قدرة لا يشغل نفسه بطلب ذلك والاهتمام به إلا أنه يرضى بما تيسر له في الوقت من رخاء وشدة ويوافق في ذلك القدر بالتسليم والرضا ويعلم أن القدرة له أو مثل ذلك أو أقل لا تتوقف قدرة القادر عن شيء عجزاً ولا بخلاً.

وفي هذا دليل لأهل السلوك في اقتدائهم العجيب الذي لا يقدر أحد أن يضاهيهم فيه ومما يحكي في ذلك أن بعضهم مرض من إنزال الدم فعجز عن محاولة أمر نفسه وكان له أخ في الله مبارك وكان قادراً على وقته فوقع له أن يمر إليه ويكون مرضه عنده فلما دخل عليه فرح به فأول طعام قدم له لحماً بخل فقال في نفسه وكيف يوافق هذا المثل هذه الشكاية من طريق أثر الحكمة ثم قال لنفسه القدرة صالحة لما شئت وأنت قد أتيت إليه من أجل الله فلا ترد عليه ولا تمتنع عما يسوق لك فهو أبصر فأكل ذلك الطعام وبقي أياماً متواليات لا يأتيه إلا بذلك الطعام أو مثله مما هو مخالف لشكايته وشكايته كل يوم تنقص حتى برئت في أقرب زمان وحينئذ رفع عنه أكل طعام الخل.

وفيه دليل: على جواز دوام أكل الطيب من الطعام إذا وجد وليس بمناف للزهد ولا للعبادة يؤخذ ذلك من قولها (ما زلنا ننبذ فيه) فدل ذلك على دوامهم ذلك لانتباذ وهو من أطيب شربهم بحسب أهوية بلادهم وقد جاء عنه ﷺ أنه كان يأكل الطيب من الطعام في وقته والغليظ منه ولم يذم قط طعاماً.

وفيه دليل: على جواز تخصيص بعض الأواني ببعض الأطعمة إذا رأى صاحبها في ذلك مصلحة يؤخذ ذلك من قولها ما زلنا ننبذ فيه حتى صار شئنا أي: بالياً فدل ذلك على اتخاذهم ذلك الجلد للانتباذ وتخصيصه به ودوام ذلك حتى صار بالياً.

وفيه دليل: على جواز إضافة الشيء إلى الشخص بأدنى ملابس ما يؤخذ ذلك من قولها (شاة لنا) وما زلنا ننبذ فيه بصيغة الجمع والشاة إنما كانت لصاحب البيت أولها فلما كان كل ما يكون في البيت وإن كان الذي يملكه واحد لكن تعود المنفعة فيه على الكل حصل فيه بلازم جرى العادة اشتراك ما فجاز أن يضيفه الشخص إلى نفسه مع الذي هو مالك له.

وفيه دليل: على أن المصائب تصيب الرفيع والوضيع في المال والنفس يؤخذ ذلك من موت =

22 - بَاب إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتِدِمَ، فَأَكَلَ تَمْرًا بِخُبْرٍ، وَمَا يَكُونُ مِنَ الْأَدَمِ

حديث ستودة الرد على من زعم أن الزهد لا يتم إلا بالخروج عن جميع ما يملك لأن موت الشاة يتضمن سبق ملكها واقتناءها، وفي الحديث جواز تنمية المال، لأنهم أخذوا جلد الشاة فدبغوه فانتفعوا به، بعد أن كان مطروحاً، وفيه جواز تناول ما يهضم الطعام لما دل عليه الانتباز، وفيه إضافة الفعل إلى المالك، وإن جاء من غيره كالخادم انتهى.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: ما زلنا ننبد فيه، وأنهم دبغوا مسك الشاة للانتباز فيه، والحديث من إفراده.

22 - بَاب إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتِدِمَ، فَأَكَلَ تَمْرًا بِخُبْرٍ، وَمَا يَكُونُ مِنَ الْأَدَمِ

(بَاب إِذَا حَلَفَ) شخص (أَنْ لَا يَأْتِدِمَ، فَأَكَلَ تَمْرًا بِخُبْرٍ) أي: ملتبساً به، ومقارناً له، وجواب إذا محذوف تقديره هل يكون بذلك مؤتمداً فيحدث أم لا؟ (وَمَا يَكُونُ مِنَ الْأَدَمِ) بضم الهمزة وسكون المهملة وفي رواية غير أبي ذر من الأدم أي: أي شيء يكون من الأدم، وهي جملة معطوفة على جملة الشرط والجزاء، ولم يذكر حكم هذين المذكورين اعتماداً على مستنبط الأحكام من النصوص، أما الفصل الأول: فقد روي فيه عن حفص بن غياث، عن محمد بن

هذه الشاة وهي في ملك سيد الأولين والآخرين فإن ذلك إصابة في المال وقد كان ﷺ يصاب في بدنه باعتراض الأمراض وهذا ترفيع له في الدرجات وقد قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْغِضُ الْعَفْرِيَّتَ الَّذِي لَمْ يَرْزَأْ فِي بَدَنِهِ وَمَالِهِ» أو كما قال عليه السلام قد قال الله عز وجل في كتابه: ﴿وَلْيَبْلُوكُمْ حَتَّى تَمْلَأَ الْمُجْهِدِينَ مِنْكُمْ وَالضُّعْفَانَ وَيَلْعَبُوا بَأَمْوَالِكُمْ﴾ [محمد: 31] وقال عز وجل: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ﴾ [آل عمران: 157، 156] فقد بات فائدة الامتحان في الأموال والأبدان بالكتاب والسنة والحكمة في ذلك ليميز الله الخبيث من الطيب وقد كان بعض الرجال يقول نحب المرض تكفير سيئاتي ونحب الموت من أجل لقاء ربي فانتبه إلى حال القوم كيف هي من حال الغير يبين لك الخير ويتضح جعلنا الله من هداه في سرائه وضرائه إلى الطريق المبلغ إلى رضاه بمنه وكرمه لا رب سواه.

6687 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ خُبْزٍ بَرٍّ مَأْدُومٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ».

يحيى الأسلمي، عن زيد الأعور، عن ابن أبي أمية، عن يوسف، عن عبد الله بن سلام قال: رأيت النبي ﷺ أخذ كسرة من خبز شعير فوضع عليها تمرًا، وقال: هذا إدام هذه فأكلها وبهذا يحتج أن كل ما يوجد في البيت غير الخبز فهو إدام سواء كان رطبًا أو يابسًا فعلى هذا أن من حلف أن لا يأتمد فأكل خبزًا بتمر فإنه يحنث، ولكن قالوا: إن هذا محمول على أن الغالب في تلك الأيام أنهم كانوا يقوتون بالتمر لشطف⁽¹⁾ عيشهم ولعدم قدرتهم على غيره إلا نادرًا، وأما الفصل الثاني ففيه خلاف بين العلماء، فقال أبو حنيفة، وأبو يوسف: الإدام ما يصطبغ به بالصاد والطاء المهملتين والموحدة والغين المعجمة من الصبغ مثل: الزيت، والعسل، والخل، والملح، وأما ما لا يصطبغ به مثل اللحم المشوي، والجبن، والبيض، فليس بإدام، وقال محمد: هذه كلها إدام، وبه قال مالك والشافعي، وأحمد وهو رواية عن أبي يوسف، فإن قيل: معنى ما يصطبغ به ما يختلط به الخبز فكيف يختلط الخبز بالملح فالجواب: أنه يذوب في الفم فيحصل الاختلاط، وفي التوضيح، وعند المالكية يحنث بكل ما هو عند الحالف إدام ولكل قوم عادة. (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) أبو أحمد البخاري البيكندي، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ) بالعين المهملة والموحدة المكسورة والسين المهملة، (عَنْ أَبِيهِ) عابس بن ربيعة النخعي، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ خُبْزٍ بَرٍّ مَأْدُومٍ) مأكول بالأدم (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) متوالية (حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ) أي: توفي ﷺ.

قال الكرمانى: فإن قلت: كيف دل الحديث على الترجمة؟

وأجاب: بأنه لما كان التمر غالب الأوقات موجودًا في بيت رسول الله ﷺ، وكانوا شباعى منه علم أنه ليس أكل الخبز به ائتمامًا، أو ذكر هذا الحديث في هذا الباب بأدنى ملابسة وهو لفظ المأدوم ولم يذكر غيره؛ لأنه لم يجد حديثًا على

(1) قال: أي خشونة عيشهم.

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ: بِهَذَا⁽¹⁾.

6688 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ

شرط يدل على الترجمة أو يكون من جملة تصرفات النقلة على الوجه الذي ذكره فهي ثلاثة .

وتعقبه الحافظ العسقلاني: بأن الأول: مباين لمراد البخاري، والثاني: هو المراد، ولكن بأن ينضم إليه ما ذكره ابن المنير والذي ذكره ابن المنير هو أنه قال: مقصود البخاري الرد على من زعم أنه لا يقال: اتدم إلا إذا أكل ما يصطبغ به، والثالث: بعيد جداً، وقال: ومناسبتة لحديث عائشة رضي الله عنها أن المعلوم أنها أرادت نفي الإدام مطلقاً بقريته ما هو معروف من شطف عيشهم فدخل فيه التمر وغيره انتهى.

وتعقبه العيني: بأنه لم يبين ما هو المراد وأن الحديث لا يدل أصلاً على رد الزاعم لهذا؛ لأن لفظ مأدوم أعم من أن يكون الإدام فيه مما يصطبغ به أو لا، وقد مضى الحديث في الأطعمة مطولاً، وهنا ذكر قطعة منه:

(وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة هو محمد أبو عبد الله العبدى البصري شيخ المؤلف، (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ) عابس المذكور، (أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ) رضي الله عنها: (بِهَذَا) وإنما ذكره البخاري هذا مذاكرة عن ابن كثير إشارة إلى دفع ما يتوهم في العنونة المذكورة في الطريق التي قبلها من الانقطاع، وقد صرح في هذا الطريق بقوله: إنه قال لعائشة: أي أن عابساً والد عبد الرحمن قال لعائشة رضي الله عنها بهذا يعني أسألها بعد أن لقيها عن هذا الحديث.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ) زيد بن سهل

(1) أطرافه 2357، 2417، 2516، 2667، 2670، 2677، 4550، 6660، 7184 تحفة

لَأُمِّ سُلَيْمٍ: لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ضَعِيفًا، أَعْرِفُ فِيهِ الْجُوعَ، فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَخْرَجَتْ أَقْرَاصًا مِنْ شَعِيرٍ، ثُمَّ أَخَذَتْ خِمَارًا لَهَا، فَلَقَّتِ الْخُبْزَ بِبَعْضِهِ، ثُمَّ أَرْسَلَتْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَهَبْتُ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ النَّاسُ، فَقُمْتُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلَكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ مَعَهُ: «قُومُوا» فَانْطَلَقُوا وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، حَتَّى جِئْتُ أَبَا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمَّ سُلَيْمٍ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ الطَّعَامِ مَا نُطْعِمُهُمْ، فَقَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَانْطَلَقَ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو طَلْحَةَ حَتَّى دَخَلَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلُمِّي»

الأنصاري، (لَأُمِّ سُلَيْمٍ) زوجته أم أنس: (لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ضَعِيفًا، أَعْرِفُ فِيهِ الْجُوعَ) وفي مسلم: فوجدته قد عصب بطنه بعصاة فسألت بعض أصحابه فقالوا: من الجوع (فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ) و يروى: قالت: (نَعَمْ)، فَأَخْرَجَتْ أَقْرَاصًا مِنْ شَعِيرٍ، ثُمَّ أَخَذَتْ خِمَارًا) بكسر الخاء المعجمة أي: نصيفًا (لَهَا)، فَلَقَّتِ الْخُبْزَ بِبَعْضِهِ أي: ببعض الخمار (ثُمَّ أَرْسَلَتْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، فَذَهَبْتُ بِالْخُبْزِ (فَذَهَبْتُ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ النَّاسُ، فَقُمْتُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ) لي (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): «أَرْسَلَكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» بهزمة الاستفهام الاستخباري.

(فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ مَعَهُ: «قُومُوا» فَانْطَلَقُوا) وفي رواية أبي الوقت: قال - أي: أنس - : فانطلقوا (وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، حَتَّى جِئْتُ أَبَا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ) بمجئهم، (فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ) لأمي: (يَا أُمَّ سُلَيْمٍ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) والناس وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: والناس: (وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ الطَّعَامِ مَا نُطْعِمُهُمْ) أي: قدر ما يكفيهم.

(فَقَالَتْ) أم سليم: (اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) بقدر الطعام فهو أعلم بالمصلحة فلو لم يعلم بالمصلحة ما فعل ذلك.

(فَانْطَلَقَ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو طَلْحَةَ) معه (حَتَّى دَخَلَا) على أم سليم، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) لها: (هَلُمِّي) بفتح الهاء

يَا أُمَّ سُلَيْمٍ مَا عِنْدَكَ» فَأَتَتْ بِذَلِكَ الْخُبْزِ، قَالَ: فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ الْخُبْزِ فُقْتُ، وَعَصَرَتْ أُمَّ سُلَيْمٍ عُكَّةً لَهَا فَأَدَمَتْهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ قَالَ: «إِثْنُ لِعَشْرَةٍ» فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «إِثْنُ لِعَشْرَةٍ» فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا، وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ أَوْ ثَمَانُونَ رَجُلًا⁽¹⁾.

وضم اللام وكسر الميم مشددة هات (يَا أُمَّ سُلَيْمٍ مَا عِنْدَكَ فَأَتَتْ بِذَلِكَ الْخُبْزِ) الذي كانت أرسلته مع أنس.

(قَالَ) أنس رضي الله عنه: (فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ الْخُبْزِ فُقْتُ) بفتح الفاء الأولى وضم الثانية وتشديد الفوقية.

(وَعَصَرَتْ أُمَّ سُلَيْمٍ عُكَّةً لَهَا) بضم العين المهلمة وتشديد الكاف وهي إناء من جلد فيه سمن (فَأَدَمَتْهُ) بمد الهمزة المفتوحة جعلته، أو ما للمفتوت بأن خلطت ما حصل من السمن بالخبز المفتوت.

(ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ) وعند أحمد قال: باسم الله اللهم أعظم فيها البركة. (ثُمَّ قَالَ) لأبي طلحة: (إِثْنُ لِعَشْرَةٍ) أي: من أصحابه بالدخول؛ لأن الإناء الذي فيه الطعام لا يتحلق عليه أكثر من عشرة إلا بعسر وضرر، (فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «إِثْنُ لِعَشْرَةٍ» فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلَ الْقَوْمُ) وفي رواية أبي ذر: فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال: ائذن لعشرة فأكل القوم (كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا، وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ أَوْ ثَمَانُونَ رَجُلًا) بالشك من الراوي وعند مسلم من رواية سعد بن سعيد ثم أخذ ما بقي فجمعه، ثم دعا فيه بالبركة فعاد كما كان.

ومطابقة الحديث للجزء الثاني من الترجمة تؤخذ من في قوله فأدمته، قال ابن المنير: قصة أم سليم هذه ظاهرة المناسبة؛ لأن السمن اليسير الذي فضل في قعر العكة لا يصطبغ به الأقراص التي فتتها وإنما غايته أن يصير في الخبز من طعم السمن فأشبه ما إذا خالط التمر عند الأكل، ويؤخذ منه أن كل شيء يسمى

(1) أطرافه 3133، 4385، 4415، 5517، 5518، 6623، 6649، 6680، 6718، 6719،

23 - بَابُ النِّيَّةِ فِي الْإِيمَانِ

6689 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ،

عند الإطلاق إدامًا فإن الحالف أن لا يأتدم يحنث إذا أكله مع الخبز وهذا قول الجمهور قال ابن القصار: لا خلاف بين أهل اللسان أن من أكل خبزًا بلحم مشوي أنه ائتمم به فلو قال: أكلت خبزي بلا إدام كذب، ومن قال: أكلت خبزي بإدام صدق، وأما قول الكوفيين الإدام اسم للجمع بين الشيئين، فدل على أن المراد أن يستهلك الخبز فيه بحيث يكون تابعًا له بأن تتداخل أجزاؤه في أجزائه، وهذا لا يحصل إلا بما يصطبغ به فقد أجاب من خالفهم بأن الكلام الأول مسلم لكن دعوى التداخل لا دليل عليها قبل تناول وإنما المراد الجمع ثم الاستهلاك بالأكل فيتداخلان حينئذ، وقد مضى الحديث في علامات النبوة بطوله، وفي الصلاة مختصرًا وهو علم من علامات النبوة وفيه منقبة لأم سليم.

23 - بَابُ النِّيَّةِ فِي الْإِيمَانِ

بفتح الهمزة لا بالكسر في النسخ، وحكى الكرمانى في بعض النسخ كسر الهمزة وجهه بأن الأعمال عند البخاري داخله في الإيمان، وتعبه الحافظ العسقلاني: بأن قرينة ترجمة الإيمان والتدور كافية في توهين الكسر.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء البلخي، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد الثقفي، (قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) التيمي، (أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ) بالإنفراد، وأفرد لأن المصدر المفرد يقوم مقام الجمع وإنما يجمع لاختلاف الأنواع وأصلها نوية فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت في الياء، وجملة إنما الأعمال كم في محل مفعول يقول وجملة سمعت مثلها ليقول وسمع من

وَأِنَّمَا لَامَرِيٌّ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ،

الأفعال الصوتية أن تعلق بالأصوات تعدى إلى مفعول واحد وإن تعلق بالذوات تعدى إلى اثنين الثاني جملة مصدرية بفعل مضارع من الأفعال الصوتية هذا اختيار الفارسي ومن وافقه، واختار ابن مالك، ومن وافقه أن يكون الجملة الفعلية في محل حال إن كان المتقدم معرفة كما وقع هنا أو صفة إن كان المتقدم نكرة، قالوا: ولا يجوز سمعت زيدا يضرب أخاك، وإن تعدى إلى ذات لعدم المسموع نعم قد يجوز بتقدير سمعت صوت ضرب زيد، واللام في الأعمال للعهد في العبادات المفتقرة إلى نية فيخرج من ذلك نحو إزالة النجاسة والمتروكات كلها، والأعمال مبتدأ بتقدير مضاف أي: إنما صحة الأعمال والخبر الاستقرار الذي يتعلق به حرف الجر والباء في بالنية للتسبب أي: إنما الأعمال ثابت ثوابها بسبب النيات، ويحتمل أن تكون للإلصاق؛ لأن كل عمل تلتصق به نية.

(وَأِنَّمَا لَامَرِيٌّ) رجل أو امرأة (مَا نَوَى) وفي رواية: لكل امرئ، وما: موصولة بمعنى الذي، وجملة نوى: لا محل لها، والعائد: ضمير مفعول محذوف تقديره: ما نواه، وإنما حذف؛ لأنه ضمير منصوب متصل بالفعل ليس في الصلة غيره، ويجوز أن تكون ما موصوفة فيكون التقدير وإنما لامرئ جواز شيء نواه فترجع الصلة صفة والعائد على حاله، ويجوز أن تكون مصدرية حرفاً على المختار، فلا تحتاج إلى عائد على الصحيح، والتقدير ولكل امرئ جزاء نية، والفاعل المقدر في نوى: ضمير مرفوع متصل مستتر تقديره لكل امرئ الذي نواه وهو.

(فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ) وفي رواية أبي ذر: وإلى رسوله، فمن شرطية موضعها رفع بالابتداء وبنيت لتضمنها معنى حرف الشرط وخبرها في فعلها، وقيل: في جوابها، وقيل: حيث كان الضمير العائد، وقيل: في فعلها وجوابها معاً، وكان ناقصة اسمها هجرته أي: من تبين وظهر في الوجود أن هجرته لله، وإلى لانتها الغاية أي: إلى رضى الله ورسوله.

(فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ) وفي رواية أبي ذر: وإلى رسوله، الفاء سببية، وهي جواب الشرط جملة اسمية فلا بد من الفاء أو إذا كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْطِفُونَ﴾ [الروم: 36] وقاعدة الشرط وجوابها

وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةً يَتَزَوَّجُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»⁽¹⁾.

اختلافهما فيكون الجزاء غير الشرط نحو من أطاع أثيب ومن عصى عوقب، ووقع هنا جملة الشرط هي جملة الجزاء بعينه فهي بمثابة قولك: من أكل أكل، ومن شرب شرب، وذلك غير مفيد؛ لأنه من تحصيل الحاصل.

وأجيب: بأنه وإن اتحد في اللفظ فلم يتحد في المعنى، والتقدير: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله» قصد فهجرته إلى الله ثواباً وأجرًا.

قال ابن مالك: من ذلك قوله ﷺ في حديث حذيفة: «لو متّ متّ على غير الفطرة» وجاز ذلك لتوقف الفائدة على الفضيلة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: 7] فلولا قوله في الأول: على غير الفطرة، وفي الثاني: لأنفسكم ما صح ولم يكن في الكلام فائدة.

(وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةً يَتَزَوَّجُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ) فهجرته جواب الشرط ولم يقل فهجرته إلى دنيا، كما قال في الشرط والجزاء الأول إشارة إلى تحقير الدنيا.

قال الحافظ العسقلاني: ومناسبة الحديث للترجمة أن اليمين من جملة الأعمال فيستدل به على تخصيص الألفاظ بالنية زمانًا أو مكانًا، وإن لم يكن في اللفظ ما يقتضي ذلك كمن حلف أن لا يدخل دار زيد وأراد في شهر أو سنة مثلاً أو حلف لا يكلم زيداً وأراد في منزلة دون غيره فلا يحث إذا دخل بعد شهر أو سنة في الأولى، ولا إذا كلمه في دار أخرى في الثانية، ولو أحلفه الحاكم على حق ادعى عليه انعقدت يمينه على ما نواه الحاكم ولا تنفعه التورية اتفاقاً فإن حلف بغير استحلاف حاكم نفعته التورية، لكنه إن أبطل بها حق غير يآثم وإن لم يحث ولو حلف بالطلاق نفعته التورية، وإن حلف الحاكم؛ لأن الحاكم ليس له أن يحلفه بذلك قاله النووي، واستدل به الشافعي، ومن تبعه فيمن قال: إن فعلت كذا فأنّ طالق ونوى عددًا أنه يعتبر العدد المذكور، وإن

(1) أطرافه 2593، 2637، 2661، 2688، 2879، 4025، 4141، 4690، 4749، 4750،

4757، 5212، 6662، 7369، 7370، 7500، 7545 تحفة 16494، 16708،

16126، 17409، 16311.

24 - بَابُ إِذَا أَهْدَى مَالَهُ عَلَى وَجْهِ النَّذْرِ وَالتَّوْبَةِ

لم يلفظ به، وكذا من قال: إن فعلت كذا فأنت بائن إن نوى ثلاثاً بانت، وإن نوى دونها وقع ما نوى رجعيًا، وخالف الحنفية في الصورتين، واستدل به على أن اليمين على نية الحالف لكن فيما عدا حقوق الأدميين فهي على نية المستحلف ولا ينتفع بالتورية في ذلك إذا اقتطع بها حقًا لغيره، وهذا إذا تحاكما، وأما في غير المحاكمة، فقال: الأكثر نية الحالف، وقال مالك وطائفة نية المحلوف له، وقد سبق أيضًا، وقد مضى الحديث في أول الكتاب، وقدم الكلام فيه مستقصى.

24 - بَابُ إِذَا أَهْدَى مَالَهُ عَلَى وَجْهِ النَّذْرِ وَالتَّوْبَةِ

(بَابُ إِذَا أَهْدَى) شخص (مَالَهُ) أي: تصدق به (عَلَى وَجْهِ النَّذْرِ وَالتَّوْبَةِ) بالمشاة الفوقية والموحدة المفتوحتين بينهما واو ساكنة كذا هو في رواية الجميع إلا الكشميهني فعنده والقربة بالقاف المضمومة والراء الساكنة بدل الفوقية والواو، وكذا في مستخرج الإسماعيلي.

وقال الكرمانى: أهدى، أي: تصدق بماله أو جعله هدية للمسلمين، وجواب إذا محذوف تقديره: هل ينجز ذلك إذا نجّزه أو علّقه وهذا الباب أول أبواب النذور لأن الكتاب كان في الأيمان والنذور وفرغ من أبواب الأيمان وشرع في أبواب النذور، والنذر بالذال المعجمة في اللغة الوعد بشرط أو التزام ما ليس بلامم أو الوعد بخير أو شر.

وشرعًا: التزام قربة لم تتعين وقيل هو التزام المكلف شيئًا لم يكن عليه منجزًا أو معلقًا من عبادة أو صدقة أو نحوهما يقال: نذرت الشيء أنذر، وأنذر بالكسر والضم نذرًا، وأركانها صيغة ومنذور، وناذر، وشرط في الناذر إسلام واختيار، ونفوذ تصرف فيما ينذره فيصح من السكران لا من الكافر لعدم أهليته للقربة ولا من مكره ولا ممن لا ينفذ تصرفه، وفي الصيغة لفظ يشعر بالالتزام كَلَّه عَلَيَّ كذا، أو عَلَيَّ كذا كعتق، وصوم، وصلاة فلا يصح إلا بالنية كسائر العقود، وفي المنذور كونه قربة لم تتعين نفل كانت أو فرض كفاية لم يتعين كعتق

6690 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ

وعبادة فلو نذر غير قربة من واجب عيني كصلاة الظهر مثلاً أو معصية كشرب الخمر أو مكروه كصوم الدهر لمن خاف به الضرر أو فوت حق أو مباح كقيام وقعود سواء نذر فعله أو تركه لم يصح نذره، ولم تلزمه بمخالفته كفارة، والنذر ضربان: نذر تبرر، ونذر لجاج. ونذر التبرر قسمان:

ما يتقرب به ابتداء من غير تعليق بشيء كليله عليّ أن أصوم كذا، ويلتحق به ما إذا قال لله عليّ صوم كذا، شكرًا عليّ ما أنعم به عليّ من شفاء مرضي مثلاً، وقد نقل بعضهم الاتفاق على صحته واستحبابه، وفي وجه شاذ لبعض الشافعية أنه لا ينعقد.

والثاني: ما يتقرب به معلقًا بشيء ينتفع به إذا حصل كان قدم غائبٍ أو كفاني شر عدوي فعليّ صوم كذا مثلاً والمعلق لازم اتفاقًا، وكذا المنجز في الراجح. ونذر اللجاج: قسمان:

أحدهما: تعلقه على فعل حرام أو ترك واجب، فلا ينعقد في الراجح إلا إذا كان فرض كفاية، وكان في فعله مشقة فيلزم ويلتحق ما تلعبه على فعل مكروه. والثاني: ما تعلقه على فعل خلاف الأولى أو مباح أو ترك مستحب، وفيه ثلاثة أقوال للعلماء: الوفاء، أو كفارة يمين، أو التخيير بينهما، واختلف الترجيح عند الشافعية، وكذا عند الحنابلة، وجزم الحنفية بكفارة اليمين في الجميع. والمالكية بأنه لا ينعقد أصلًا.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أَبُو جَعْفَرٍ الْمَصْرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِـ «ابْنِ الطَّبْرَانِيِّ» كَانَ أَبُوهُ مِنْ طَبْرِسْتَانَ، قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عَبْدُ اللَّهِ الْمَصْرِيُّ، قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (يُونُسُ) هُوَ ابْنُ يَزِيدِ الْأَيْلِيِّ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزَّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ) ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ أَبُو الْخَطَّابِ الْمَدَنِيُّ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ مِمَّا فِي الْيُونِنِيَّةِ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، (عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ) ابْنِ مَالِكٍ (وَكَانَ) عَبْدُ اللَّهِ (قَائِدَ) أَبِيهِ (كَعْبٍ)

مِنْ بَنِيهِ حِينَ عَمِي، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ، فِي حَدِيثِهِ: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلْفُوا﴾ [التوبة: 118] فَقَالَ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ: إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنِّي أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»⁽¹⁾.

(مِنْ) بَيْنَ (بَنِيهِ حِينَ عَمِي) وَكَانَ بَنُوهُ أَرْبَعَةً: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَمُحَمَّدٌ، وَعَبِيدُ اللَّهِ.

(قَالَ: سَمِعْتُ) أَبِي (كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ، فِي حَدِيثِهِ) أَي: حَدِيثُهُ الطَوِيلُ فِي قِصَّةِ تَخَلُّفِهِ عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَلَامِهِ، وَكَلَامِ رَفِيقِيهِ وَهُمَا مُرَادَةٌ وَهَلَالٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَطُولُهُ وَشَرَحَهُ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي لَكِنْ بَوَّجَهُ آخِرُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ (﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلْفُوا﴾ فَقَالَ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ: إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنِّي أَنْخَلِعَ) بَنُونَ وَخَاءٌ مَعْجَمَةٌ مِنَ الْإِنْخِلَاعِ أَي: أَنْ أُعْرَى (مِنْ مَالِي) كَمَا يَعْرِى الْإِنْسَانُ إِذَا خَلَعَ ثَوْبَهُ وَكَلِمَةٌ أَنْ مُصَدَّرَةٌ.

(صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ) إِلَى بِمَعْنَى اللَّامِ أَي: صَدَقَةٌ خَالِصَةٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أَوْ تَتَعَلَّقُ بِصِفَةِ مُقَدَّرَةِ أَي: صَدَقَةٌ وَأَصْلُهُ إِلَى اللَّهِ، أَي: إِلَى ثَوَابِهِ وَجَزَائِهِ وَإِلَى رَسُولِهِ أَي: إِلَى رِضَاهُ وَحُكْمِهِ وَتَصَرُّفِهِ.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمْسِكْ) بِكُسْرِ الْمُهْمَلَةِ (عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ) أَي: إِمْسَاكَ بَعْضَ مَالِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَتَضَرَّرَ بِالْفَقْرِ، وَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَمِنْ تَوْبَتِي إِلَى اللَّهِ أَنْ أُخْرَجَ مِنْ مَالِي كُلِّهِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ صَدَقَةٌ، قَالَ: لَا، قُلْتُ فَنَصَفَهُ، قَالَ: لَا قُلْتُ: فَثَلَاثَةَ، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَإِنِّي أَمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْرٍ. وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: يَجْزِي عَنْكَ الثَّلَاثُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فَيَمْنُ نَذَرُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ عَلَى أَقْوَالٍ:

الأول: أَنَّهُ يَلْزِمُهُ ثَلَاثُ مَالِهِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ.

والثاني: أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَالِيًّا فَكَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا فَكَفَّارَةٌ يَمِينٍ، وَبِهِ قَالَ اللَّيْثُ وَابْنُ وَهْبٍ.

الثالث: إِنْ كَانَ مُتَوَسِّطًا يَخْرُجُ قَدْرُ زَكَاةِ مَالِهِ يَرُودُ ذَلِكَ عَنْ رُبْعَةٍ، وَالْأَخِيرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

(1) أطرافه 3133، 4385، 4415، 5517، 5518، 6623، 6649، 6678، 6718، 6719،

الرابع: يخرج ما لا يضر به وهو قول سحنون من المالكية.

الخامس: يخرج جميع ماله وهو قول إبراهيم النخعي.

السادس: إن علقه بشرط كقوله: إن شفى الله مريضى أو إن دخلت الدار فالقياس أن يلزمه إخراج كل ماله، وهو قول أبي حنيفة.

السابع: إن أخرج نذره مخرج التبرر مثل إن شفى الله مريضى فيلزمه جميع ماله وإن كان لجأً وغضباً فيقصد منع نفسه من فعل مباح كإن دخلت الدار فهو بالخيار إن شاء يفي بذلك، وإن شاء يكفر كفارة يمين، وهو قول الشافعي.

الثامن: لا يلزمه شيء أصلاً، وهو قول ابن أبي ليلى، وطاوس، والشعبي.

التاسع: يحبس لنفسه من ماله قوت شهرين، ثم يتصدق، وهو قول زفر، وعن قتادة يلزم الغنى العشر، والمتوسط السبع، والمملق الخمس، وعن الثوري، والأوزاعي، وجماعة يلزمه كفارة يمين بغير تفصيل.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن كعب بن مالك جعل من توبته انخلاءه من ماله صدقة إلى الله ورسوله قيل فيه نظر؛ لأنه ليس في الانخلاء المذكور ما يدل على النذر منه، والترجمة فيها النذر، وإنما الظاهر أنه يؤكد توبته بالتصدق بجميع ماله شكراً لله على ما أنعم به عليه ويمكن الجواب بأن يقال: إن في الانخلاء معنى الإلزام، وفي الالتزام معنى النذر كذا قال العيني.

وقال الحافظ العسقلاني: ومناسبة حديث كعب للترجمة أن معنى الترجمة أن من أهدى أو تصدق من ذنب أو إذا نذر هل ينفذ ذلك إذا أنجزه أو علقه، وقصة كعب منطبعة على الأول، وهو التخبير لكن لم يصدر منه تنجيز كما تقرر وإنما استشار فأشير عليه بإمسك البعض فيكون الأولى لمن أراد أن ينجز التصديق بجميع ماله أو يعلقه أن يمسك بعضه ولا يلزم من ذلك أنه لو أنجزه لم ينفذ. وقد تقدمت الإشارة في كتاب الزكاة إلى أن التصديق بجميع المال يختلف باختلاف الأحوال، فمن كان قوياً على ذلك يعلم من نفسه الصبر لم يمنع وعليه يتنزل فعل أبي بكر رضي الله عنه وإيثار الأنصار على أنفسهم المهاجرين ولو كان بهم خصاصة، ومن لم يكن كذلك فلا، وعليه يتنزل لا صدقة إلا عن ظهر غنى،

25 - باب إِذَا حَرَّمَ طَعَامَهُ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْلِغِي مَرْضَاتَ أَرْوَاهُكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

وفي لفظ أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى.

قال ابن دقيق العيد في حديث كعب: إن للصدقة أثراً في محو الذنب ومن ثمة شرعت الكفارة المالية ونازعه الفاكهاني فقال: التوبة تجب ما قبلها، وظاهر حال كعب أنه أراد فعل ذلك على جهة الشكر، وقال الحافظ العسقلاني: مراد الشيخ أنه يؤخذ من قول كعب: أن من توبتي إلى آخره، أن للصدقة أثراً في قبول التوبة التي يتحقق بحصولها محو الذنب، والحجة فيه تقرير النبي ﷺ له على القول المذكور، وقد مضى الحديث بطوله في كتاب المغازي.

25 - باب إِذَا حَرَّمَ طَعَامَهُ

(إِذَا حَرَّمَ) الشخص (طَعَامَهُ) وفي رواية أبي ذر: طعاماً، وكذا شرباً كان يقول مثلاً طعام كذا أو شراب كذا عليّ حرام، أو نذرت أو لله عليّ أن لا أكل كذا أو لا أشرب كذا، وهذا من نذر اللجاج ولم يذكر الجواب على عادته، والراجح من أقوال العلماء أن ذلك لا ينعقد إلا أن يحلف فيلزمه كفارة يمين إذا استباحه وهو الذي ذهب إليه البخاري فلذلك أورد حديث الباب؛ لأن فيه قد حلفت، وعند أبي حنيفة، والأوزاعي كذلك، ولكن لا يشترط لفظ الحلف. وقال الشافعي: لا شيء عليه في ذلك، وقال مالك: لا يكون الحرام يميناً في طعام ولا شراب إلا في المرأة فإنه يكون طلاقاً يحرمها عليه، وروي عن الشافعي كذلك رواه الربيع عنه، وقال إسماعيل القاضي: الفرق بين المرأة والأمة أنه لو قال: امرأتي عليّ حرام فهو فراق الذمة فتطلق، فلو قال لأمته من قبل أن يحلف فإنه ألزم نفسه ما لم يلزمه فلا تحرم عليه، وعن الشافعي لا يقع عليه شيء إلا إذا نوى الطلاق فتطلق أو العتق فتعتق، وروي عن بعض التابعين أن التحريم ليس بشيء سواء حرم عليه زوجته أو شيئاً من ذلك لا يلزمه كفارة في شيء من ذلك، وبه قال أبو سلمة، ومسروق، والشعبي.

(وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾) نزلت الآية في تحريم مارية التي أهداها إليه المقوقس صاحب إسكندرية أو في تحريم شرب العسل ﴿تَبْلِغِي مَرْضَاتَ أَرْوَاهُكَ﴾ أي: تطلب رضاها بتحريم ذلك ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمُ نَحْلَةً أَيْمَنِيكُمْ ﴿﴾ [التحریم: 1، 2] وَقَوْلُهُ: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: 87].

قال الطيبي: تبتغي إما تفسير لتحريم أو حال أو استثناء، والفرق أنه على التفسير ابتغاء مرضاتهن عين التحريم ويكون هو المنكر، وإنما ذكر التحريم للإبهام تفخيماً وتهويلاً فإن ابتغاء مرضاتهن من أعظم الشؤون، وعلى الحال الإنكار وارد على المجموع دفعة واحدة ويكون هذا التقييد مثل التقييد في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَرْبَابًا أَصْعَفًا مُضْعَفَةً﴾ [آل عمران: 130] وعلى الاستثناء لا يكون الثاني عين الأول؛ لأنه سؤال عن كيفية التحريم كأنه لما قيل: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ قال: كيف أحرم فأجيب ﴿تَبْنِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ﴾ وفيه تكرير الإنكار، والتفسير الأول أعني التفسير هو التفسير لما جمع من التفخيم، والتعظيم، ولذلك أردفه بقوله: ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ جبراً لما ناله فإن قيل تحريم ما أحل الله غير ممكن فكيف قال: لم تحرم ما أحل الله لك، فالجواب أن المراد بهذا التحريم هو الامتناع من الانتفاع لا اعتقاد كونه حراماً بعد ما أحل الله تعالى ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمُ نَحْلَةً أَيْمَنِيكُمْ﴾ أي: قد قدر الله وبين لكم ما تحللون به أيما نكم بالكفارة، أو شرع لكم الاستثناء في أيما نكم، وذلك أن يقول: إن شاء الله عقيها حتى لا يحث وأصل تحلة تحلة على وزن تفعلة فأدغمت اللام في اللام وهي من المصادر كالتوصية والتسمية، وسقط في رواية أبي من قوله: ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ إلى آخره.

(وَقَوْلُهُ) تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ أي: ما طاب ولذ من الحلال أي: لا تمنعوا أنفسكم كمنع التحريم أو لا تقولوا حرمانها على أنفسنا مبالغة منكم في العزم على تركها تزهداً منكم وتقشفاً وهذا توبيخ لمن فعل ذلك فلذلك قال: ولا تعتدوا فجعل ذلك من الاعتداء.

قال الحافظ العسقلاني: كأنه يشير إلى ما أخرجه الثوري في جامعه، وابن المنذر من طريقه بسند صحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه جيء عنده بطعام فتحنى رجل فقال: إني حرمت ألا أكله فقال: أدن: الهمزة همزة وصل فكله وكفر عن يمينك ثم تلا هذه الآية إلى قوله: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ وقد ثبت في بعض

6691 - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: زَعَمَ عَطَاءٌ، أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ: تَزْعُمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ: أَنَّ أَتَيْنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَايِرٍ،

طرقه الصحيحة أن الرجل قال: حلفت أن ألا أكل وقد أخرجه الشيخان في الصحيحين.

(حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ) أي: ابن الصباح الزعفراني، قال: (حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ) هو ابن محمد المصيصي، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز أنه (قَالَ: زَعَمَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح، أي قال: وكذا معنى تزعم أي تقول: (أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ) بالتصغير فيهما الليثي، (يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ) رضي الله عنها، (تَزْعُمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ) أم المؤمنين (زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ) أم المؤمنين بنت عمر رضي الله عنهما: (أَنَّ أَتَيْنَا) وفي رواية أبي ذر: أن بتخفيف النون أَتَيْنَا بالرفع.

(دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ) له (إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَايِرٍ) بفتح الميم وبالغين المعجمة والفاء جمع مغفور، وهو نوع من الضمغ يتحلب عن بعض الشجر حلو كالعسل وله رائحة كريهة، ويقال أيضًا: مغائير بالمثلثة بدل الفاء جمع مغثور، ويقال: المفغور شيء ينضحه شجر العرفط كريحه الرائحة، وهو حلو كالناطف يحل بالماء ويشرب.

وقال أبو عمرو: يقال رباعي همزته همزة قطع الرمث إذا ظهر ذلك فيه .

وقال الكسائي: خرج الناس يتمغفرون إذا خرجوا يجتنون من ثمره، وكان النبي ﷺ يكره أن يؤخذ منه الرائحة لأجل مناجاة الملائكة فحرم على نفسه بظن صدقهما.

قال الكرمانى: كيف جاز على أزواجه ﷺ أمثال ذلك ثم أجاب بقوله هو من مقتضيات الغيرة الطبيعية للنساء أو هو صغيرة معفو عنها، ثم قال: فإن قلت تقدم في كتاب الطلاق أنه ﷺ شرب في بيت حفصة والمتظاهرات هن: عائشة، وسودة، وزينب رضي الله عنهن قلت لعل الشرب كان مرتين.

أَكَلْتُ مَغَافِيرَ، فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لَا، بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ» فَتَزَلَّتْ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: 1] ﴿إِنْ نُبُوًّا إِلَى اللَّهِ﴾ [التحریم: 4] لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ ﴿وَإِذْ أَسَرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ [التحریم: 3] لِقَوْلِهِ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا»، وَقَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: عَنْ هِشَامٍ: «وَلَنْ أَعُودَ لَهُ، وَقَدْ حَلَفْتُ، فَلَا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا»⁽¹⁾.

(أَكَلْتُ مَغَافِيرَ) استفهام محذوف الأداة.

(فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا) قال الحافظ العسقلاني: لم أقف على تعيينهما ويحتمل أن تكون حفصة.

(فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ) أي: إني أجد منك ربح مغاير أكلت مغاير.

(فَقَالَ ﷺ: (لَا) مَا أَكَلْتُ مَغَافِيرَ وَكَانَ يَكْرَهُ الرَّائِحَةَ الْخَبِيثَةَ.

(بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ) أي قال: واللّه لا أعود له فلذلك كفره، (فَتَزَلَّتْ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾) إلى: ﴿إِنْ نُبُوًّا إِلَى اللَّهِ﴾) الخطاب (لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ) رضي الله عنهما على طريق الالتفات ليكون أبلغ في معاتبتهما وجواب الشرط محذوف والتقدير ﴿إِنْ نُبُوًّا إِلَى اللَّهِ﴾ فهو الواجب.

(﴿وَإِذْ أَسَرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ﴾) حفصة رضي الله عنها (﴿حَدِيثًا﴾) سقط قوله: حديثاً في اليونانية وثبت في غيرها.

(لِقَوْلِهِ ﷺ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا») أي: الحديث المسر كان ذلك القول، وقال البخاري: بالسند.

(وَقَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) أبو إسحاق الرازي يعرف بـ «الصغير» وسبق في التفسير بلفظ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن يوسف، عن ابن جريج بالسند المذكور إلى قوله: (وَلَنْ أَعُودَ لَهُ) أي: للشرب فزاد قوله: (وَقَدْ حَلَفْتُ) على ترك شرب العسل (فَلَا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا) ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد سبق الحديث في كتاب الطلاق بعين هذا الإسناد والتمتن.

(1) أطرافه 4912، 5216، 5267، 5268، 5431، 5599، 5614، 5682، 6972 تحفة

26 - باب الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ

وَقَوْلِهِ: ﴿يُؤْتُونَ بِالَّذَرِّ﴾ [الإنسان: 7].

6692 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ

الْحَارِثِ،

26 - باب الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ

حكم (باب الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ) وفضله.

(وَقَوْلِهِ) تعالى: ﴿يُؤْتُونَ بِالَّذَرِّ﴾ أي: بما أوجبوا على أنفسهم مبالغة في وصفهم بالتوفر على أداء الواجبات؛ لأن من وفى بما أوجبه على نفسه لوجه الله كان بما أوجبه الله عليه أوفى، وأورد هذه الآية إشارة إلى أن الوفاء بالنذر مما يجلب الثناء على فاعله، ولكن المراد هو نذر الطاعة لا نذر المعصية، وقد أخرج الطبري من طريق مجاهد في قوله تعالى: ﴿يُؤْتُونَ بِالَّذَرِّ﴾، وقال: إذا نذر في طاعة الله، وقال الإجماع على وجوب الوفاء، إذا كان النذر بطاعة الله، وقد قال الله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1] وقال: ﴿يُؤْتُونَ بِالَّذَرِّ﴾ فمدحهم بذلك، وقال القرطبي: النذر من العقود المأمور بالوفاء بها المثني على فاعلها، وأعلى أنواعها ما كان غير معلق على شيء كمن عوفي من مرض، فقال: لله عليّ أن أصوم كذا، وأتصدق بكذا، شكرًا لله تعالى، ويلي المعلق على فعل طاعة كأن شفى الله مريض صمت كذا، أو صليت كذا، وما عدا هذا من أنواعه كنذر اللجاج كمن يستثقل عبده فينذر أن يعتقه ليتخلص من صحبته لا يقصد القربة بذلك أو يحمل على نفسه فينذر صلاة كثيرة أو صومًا مما يشق عليه فعله ويتضرر بفعله فإن ذلك يكره، وقد يبلغ بعضه التحريم انتهى.

واختلف في ابتداء النذر ف قيل: إنه مستحب، وقيل: مكروه، وبه جزم النووي، ونص الشافعي على أنه خلاف الأولى، وحمل بعض المتأخرين النهي على نذر اللجاج، واستحب نذر التبرر وسيأتي مزيد بحث في ذلك.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ) هو الوحاظي بضم الواو وتخفيف الحاء المهملة وبعد الألف ظاء معجمة، قال: (حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بضم الفاء وفتح اللام وآخره حاء مهملة، قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْحَارِثِ) الأنصاري قاضي المدينة،

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: أَوْلَمْ يُنْهَوْا عَنِ النَّذْرِ،

(أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: أَوْلَمْ يُنْهَوْا عَنِ النَّذْرِ) بضم التحتية وفتح الهاء على البناء للمفعول، وفيه حذف واختصار، واقتصار على الجواب، وقد بينه الحاكم في المستدرک من طريق المعافى بن سليمان، والإسماعيلي من طريق أبي عامر العقدي، ومن طريق أبي داود، واللفظ له قال: حَدَّثَنَا فليح، عن سعيد بن الحارث، قال: كنت عند ابن عمر رضي الله عنهما فأتاه مسعود بن عمر أحد بني عمرو بن كعب، فقال: يا أبا عبد الرحمن إن ابني كان مع عمر بن عبيد الله بن معمر بأرض فارس فوق وقع فيها وباء وطاعون شديد فجعلت على نفسي لئن سلم الله ابني ليمشين إلى بيت الله تعالى فقدم علينا وهو مريض، ثم مات فما تقول: فقال ابن عمر رضي الله عنهما: «أولم تنهوا عن النذر»، إن النبي ﷺ فذكر الحديث المرفوع وزاد: «أوف بنذرک» وقال أبو عامر، فقال: يا أبا عبد الرحمن، إنما نذرت أن يمشي ابني، فقال: أوف بنذرک، قال سعيد بن الحارث: فقلت له: أتعرف سعيد بن المسيب؟ قال: نعم، فقلت له: اذهب إليه، ثم أخبرني ما قال لك، قال: فأخبرني أنه قال له: امش عن ابنك، قلت: يا أبا محمد، وترى ذلك مقبولا، قال: نعم أرايت لو كان على ابنك دين لا قضاء له فقضيته أكان ذلك مقبولا؟ قال: نعم، فهذا مثل هذا انتهى.

وفي رواية ابن حبان من طريق زيد بن أنيسة: أن ابن عمر رضي الله عنهما لما قال له: أوف بنذرک، قال له الرجل: إنما نذرت أن يمشي ابني وأن ابني قد مات، فقال له: أوف بنذرک ثلاثاً فغضب عبد الله، وقال: «أولم ينهوا»، سمعت رسول الله ﷺ فذكر الحديث المرفوع، وقال سعيد: فلما رأيت ذلك، قلت له: انطلق إلى سعيد بن المسيب الخ، وأبو عبد الرحمن كنيته عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وأبو محمد كنيته سعيد بن المسيب، ثم هذا الفرع غريب وهو أن ينذر عن غيره فيلزم الغير الوفاء بذلك، ثم إذا تعذر لزم الناذر.

قال الحافظ العسقلاني: وقد استشكل ذلك ثم ظهر لي أن الابن أقر بذلك والتزمه، ثم لما مات أمره ابن عمر رضي الله عنهما، وسعيد أن يفعل ذلك عن ابنه كما يفعل سائر القرب عنه كالصوم، والحج، والصدقة، ويحتمل أن يكون

إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّذْرَ لَا يُقَدَّمُ شَيْئًا وَلَا يُؤَخَّرُ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِالنَّذْرِ مِنَ الْبَخِيلِ» (1).

ذلك مختصاً عندهما بما يقع من الوالد في حق ولده فينعتد لوجوب بر الوالد على الولد بخلاف الأجنبي. قال، وفي قول ابن عمر رضي الله عنهما في هذه الرواية أولم ينهوا عن النذر نظر وإن المرفوع الذي ذكره ليس فيه تصريح بالنهي لكن جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما التصريح، ففي الرواية التي بعدها من طريق عبد الله ابن مرة هو الهمداني بسكون الميم، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى النبي ﷺ عن النذر، وفي لفظ مسلم: من هذا الوجه أخذ رسول الله ﷺ ينهى عن النذور، وجاء بصيغة النذر الصريح في رواية العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم «لا تنذروا» (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّذْرَ لَا يُقَدَّمُ شَيْئًا») مما قدره الله وشاء («ولا يؤخر») ويروى: ولا يؤخره بالضمير المنصوب، وفي رواية عبد الله بن مرة لا يرد شيئاً وهو أعم، وكذا يأتي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لا يأتي ابن آدم النذر بشيء لم يكن الله قدره له»، وفي رواية العلاء: «فإن النذر لا يغني من القدر شيئاً»، وفي لفظ عنه عند مسلم: «لا يرد القدر»، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «عنده لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره» ومعاني هذه الألفاظ المختلفة متقاربة، وفيها إشارة إلى تعليل النهي عن النذور.

(وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِالنَّذْرِ مِنَ الْبَخِيلِ) يعني أن من الناس من لا يسمح

(1) طرفاه 6608، 6693 - تحفة 7071.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على حكيمين:

أحدهما: النهي عن النذر.

والآخر: إخباره ﷺ أن النذر لا يرد شيئاً من القدر وإنما يستخرج به من البخيل.

والكلام عليه من وجوه:

أن يقال هل النهي على الوجوب أو الكراهية وقوله هذا على عموم النذر أو من النذر المعين وما معنى يستخرج به من مال البخيل ومن المستخرج له ومن هو البخيل وأي شيء العلامة التي نعرفها بها وما معنى لا يرد شيئاً وما الشيء الذي لا يرد.

أما قولنا: هل النهي على التحريم أو الكراهية؟ اللفظ يحتمل لكن ما جاء في الشرع بالزام النذر لمن نذره والوفاء به يدل على أن ذلك ليس بحرام لأنه لو كان حراماً ما لزم صاحبه الوفاء به لأن الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿يُؤْتِرُ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: 7] فمدحهم بالوفاء بالنذر.

بالصدقة والصوم إلا إذا نذر شيئاً لخوف أو طمع فكأنه لو لم يكن ذلك الشيء

وأما قولنا : هل هذا على العموم في جميع وجوه النذر أو على الخصوص في وجه من وجوهه ؟ فاعلم أن النذر على خمسة وجوه منه حرام لا يجوز وما لا يجوز فعله لا يجوز نذره ولا الوفاء به وقد جاء « لا نذر في معصية » ومن نذره هل يلزمه كفارة يمين أم لا ؟ قولان للفقهاء ومنه نذر لا يلزم الوفاء به ولا على قائله شيء وهو نذر ما لا يملكه لقوله ﷺ : « لا نذر فيما لا يملك » أو كما قال عليه السلام ومنه نذر مباح إن شئت فعلت وإن شئت لم تفعل ولا شيء عليك وهو ما نذرت من الأفعال المباحات من أن تنذر أن تمشي اليوم للسوق أو تلبس الثوب الفلاني أو ما في معناه ومنه نذر مستحب وهو أن تنذر لله طاعة ولا تعلقها بشيء تطلبه من الله تعالى بفعله لك فيلزم الوفاء به والدليل على لزوم ما كان من طاعة بغير عوض تطلبه وترك ما هو غير طاعة لله ما جاء عنه ﷺ : « أنه مر على ناس مجتمعين على شخص قائم في الشمس فقال ما بال هذا فقالوا إنه نذر أن لا يتكلم ولا يستظل ولا يجلس ويصوم فقال مروه فليتكلم وليستظل وليجلس وليتم صومه » أو كما قال عليه السلام وكل ما كان من طريق المباح وكان عليه فيه مشقة لم يلزمه منه شيء والذي كان لله فيه طاعة وهو الصوم أمره بإتمامه وأما المكروه منه فهو الذي الإشارة إليه في هذا الحديث وهو الذي ينذر النذر وهو يعتقد أنه يرد عن شيئاً يخافه أو يجلب إليه شيئاً يحبه ويعتقد أن ذلك يؤثر على زعمه فهذا لا يرد عنه شيئاً يكرهه ولا يقرب إليه شيئاً فأمّا إن كان نذره ذلك على طريق الشكر لله وهو أن يقول إن قدر لي بكذا وكذا الشيء يحبه أو يدفع عني شيء يكرهه فله عليّ شكر هذه النعمة كذا وكذا لشيء يسميه من أنواع البر فذلك من قبيل الحسن وقد فعله علي وفاطمة رضي الله عنهما فإنه مرض الحسن والحسين فقالا إن شفاهما الله تعالى نصوم شكراً لله تعالى ثلاثة أيام فلما شفاهما الله وأخذوا في صوم نذرهما فعند فطرهما جاء مسكين إلى الباب فأخرجنا له جملة طعامهما وطويلا ليلتهما وأصبحا صائمين فعند فطرهما أيضاً جاءهما يتيم فأخرجنا له جميع طعامهما وطويلا الليلة الثانية فأصبحا صائمين فعند فطرهما جاءهما أسير فأعطياه أيضاً جميع طعامهما وطويلا الليلة الثالثة فأنزل الله عز وجل في حقهما : ﴿ يَوْمَئِذٍ بِالنَّذْرِ وَيَحْفَاوْنَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ۖ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ وَبِسَاتِهَا وَيَأْتِيهِمْ الْإِيمَانُ ۖ يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ لَا تُرِيدُ مَسْرَئِيلَهُمْ وَلَا شُكُورًا ۚ إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا غَيْرًا ۖ قَطَرًا ۚ وَفَقَّهَهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّهْنَهُمْ نَصْرَهُ وَزُمُرًا ۚ ﴾ [الإنسان : 7 - 11].

وأما قولنا : ما معنى يستخرج به من البخيل ومن المستخرج له ومن هو البخيل وما علامته فأمّا البخيل شرعاً فهو الذي يبخل بركاة ماله وما فرض عليه هذا قول فقهاء الدين وأئمتهم وأما من المستخرج له فالقدر المحتوم عليه بوساطة الشيطان وتسويله لأن الله عز وجل جعله واسطة لكل شر مقدور كما جعل الرسل عليهم الصلاة والسلام الوسائط إلى كل خير مقدور وكذلك متبعوهم بإحسان إلى يوم الدين.

(وأما قولنا) : ما معنى استخراجه فهو ذهابه عن يده.

(وهنا إشارة) : إلى أنه من كان على السنن المباركة والطريقة المرضية فلا يخرج ماله إلا فيما يرضى ربه ويعود عليه نفعه في الدارين ومن كان غير ممثّل لأمر ربه يخرج ماله إما فيما لا =

6693 - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

مُرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: نَهَى

الذي طمع فيه، أو خافه لم يسمح بإخراج ما قدره الله تعالى ما لم يكن يفعله فهو بخيل، وقال النووي: أي لا يأتي بهذه القرية تطوعاً ابتداءً بل مقابلة لشفاء المريض ونحوه.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، والحديث من إفراده.

(حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى) أي: ابن صفوان الكوفي سكن مكة، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر أنه قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُرَّةٍ) بضم الميم وتشديد الراء الخارفي بالخاء المعجمة والراء والفاء الهمداني بسكون الميم الكوفي، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما أنه قال: (نَهَى

يرضى ربه أو فيما لا ينفعه حتى تكون النفقة بحسب الحال: ﴿الْحَبِثْتُ الْخَبِيثِينَ﴾ [النور: 26] الآية بكما لها يشهد لذلك قوله ﷺ: «من جمع مالا من تهاوش أذهب الله نهاير» أو كما قال عليه السلام.

(وأما قولنا): لا يرد شيئا ما معناه فهو بمعنى أنه لا يرد عنه شيئا قدر عليه وكما لا يرد عنه شيئا قدر عليه كذلك لا يوصل إليه شيئا لم يقدر عليه بخلاف الصدقة لأنه قال ﷺ: «ادفعوا البلاء بالصدقة واستعينوا على قضاء حوائجكم بالصدقة».

وهنا بحث هذه الصدقة تدفع البلاء وتأتي بالحوائج والنذر صدقة أيضا ولا يرد شيئا من البلاء ولا يأتي بشيء من الخير لأن تيسير الحوائج من أعلى وجوه الخير، والجواب من وجهين: أحدهما: أن الأحكام لله سبحانه يجعل ما يشاء كيف يشاء وليس ذلك لغيره فمن جعل لشيء حكما من الأحكام من تلقاء نفسه أو رأيته لم يصح من ذلك شيئا فشاء الحكيم أن جعل للصدقة هذه المنزلة المباركة ولا يلهم إليها إلا من سبقت له سابقة خير ولم يجعل للنذر الذي هو من قبيل المكروه كما تقدم في الفائدة شيئا غير الاستخراج من البخيل.

والوجه الثاني: من طريق النظر وكيف يجب أن يكون أدب العبودية مع الربوبية وهو أنه لما أمر الله عز وجل بالصدقة وأخبر أنها ترد البلاء فجاد هذا العبد بما له الذي هو معلق بقلبه تصديقا لوعده مولاه ورجاء في فضله في دفع ما يخلفه أو تيسير ما يرجوه فجاد الله تعالى عليه بما أمله من ذلك بفضله وجاء صاحب النذر المكروه وأساء الأدب مع مولاه وقال إن أنت دفعت عني ما أخافه من كذا أو بلغتنى ما أريد من كذا لشيء يسميه فإنني أعطيك من مالك الذي خولتني وقد حبست منه الحقوق التي أمرتني بها كذا فلسوء أدبه لم ينفعه نذره شيئا وأخرج ماله عن يده ولم يبلغ به ما أمله عقابا على سوء أدبه وتعديه في منع ما أمر به وترتب على هذا من الفائدة أنه لا ينال ما عند الله إلا بما أمر به ونهى عنه وحد وشرع من الواجبات والمندوبات والمستحبات لا بغير ذلك جعلنا الله ممن هدى إلى ما به أمر وجنبنا البعد والآثام بمنه.

النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا،

النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ) أَي: عَنْ عَقْدِ النَّذْرِ، (وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا) تَعْلِيلٌ لِلنَّهْيِ وَصَرَحَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِالنَّهْيِ بِخِلَافِ السَّابِقِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا النَّهْيِ، هَلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ عَلَى الْأَصْلِ أَمْ لَا، فَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهُ عَلَى الْكِرَاهَةِ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْنَهَايَةِ»: تَكَرَّرَ النَّهْيُ عَنِ النَّذْرِ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ تَأَكِيدٌ لِأَمْرِهِ وَتَحْذِيرٌ عَنِ التَّهَاقُوتِ بِهِ بَعْدَ إِجْبَابِهِ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَاهُ الزَّجْرُ عَنْهُ حَتَّى لَا يَفْعَلَ لَكَانَ فِي ذَلِكَ إِبْطَالُ حُكْمِهِ، وَإِسْقَاطُ لَزُومِ الْوَفَاءِ بِهِ فَبِالنَّهْيِ يَصِيرُ مَعْصِيَةٌ فَلَا يُلْزَمُ، وَإِنَّمَا وَجْهُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ لَا يَجْرُ لَهُمْ فِي الْعَاجِلِ نَفْعًا، وَلَا يَصْرِفُ عَنْهُمْ ضَرًّا، وَلَا يَغْيِرُ قَضَاءً، فَقَالَ: لَا تَنْذَرُوا عَلَى أَنْكُمْ تَدْرِكُونَ بِالنَّذْرِ شَيْئًا لَمْ يَقْدَرِ اللَّهُ، أَوْ تَصْرِفُوا بِهِ مَا قَدَرَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، فَإِذَا نَذَرْتُمْ فَأَخْرَجُوا بِالْوَفَاءِ، فَإِنَّ الَّذِي نَذَرْتُمُوهُ لَا زَمَ لَكُمْ أَنْتَهَى كَلَامُهُ.

وَنَسَبَهُ بَعْضُ شُرَاحِ «الْمَصَابِيحِ» إِلَى الْخَطَّابِيِّ، وَأَصْلُهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي عُبَيْدٍ فِيمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ، كَانَ أَبُو عُبَيْدٍ يَقُولُ: وَجْهُ النَّهْيِ عَنِ النَّذُورِ وَالتَّشْدِيدِ فِيهِ لَيْسَ هُوَ أَنْ يَكُونَ مَأْثَمًا، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ مَا أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يَوْفَى بِهِ، وَلَا حَمْدٌ عَلَيْهِ فَاعِلُهُ وَلَكِنْ وَجْهُهُ عِنْدِي تَعْظِيمُ النَّذْرِ وَتَغْلِيظُ أَمْرِهِ لئَلَّا يَسْتَهَانُ بِهِ فَيَفْطِرُ فِي الْوَفَاءِ بِهِ، وَتَرْكُ الْقِيَامِ بِهِ، ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى الْحَثِّ عَلَى الْوَفَاءِ بِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْمَازَرِيُّ بِقَوْلِهِ: ذَهَبَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا إِلَى أَنَّ الْغَرَضَ بِهَذَا الْحَدِيثِ التَّحْفِظُ فِي النَّذْرِ، وَالْحُضُّ عَلَى الْوَفَاءِ بِهِ، قَالَ: وَهَذَا عِنْدِي بَعِيدٌ مِنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّاذِرَ يَأْتِي بِالْقُرْبَةِ مُسْتَتَقِلًا لَمَّا صَارَتْ لَهُ ضَرْبَةٌ لَا زَبَّ فَإِنَّهُ لَا يَبْسُطُ لِلْفِعْلِ، بِسَاطَ مَطْلُوقٍ الْإِخْتِيَارَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ أَنَّ النَّاذِرَ لَمَّا لَمْ يَبْذُلِ الْقُرْبَةَ إِلَّا بِشَرَطٍ أَنْ يَفْعَلَ لَهُ مَا يَرِيدُ صَارَ كَالْمُعَاوِضَةِ الَّتِي تَقْدَحُ فِي نِيَةِ الْمُتَقَرِّبِ قَالَ: وَيَشِيرُ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَقَوْلُهُ لَا يَقْرُبُ مِنْ ابْنِ آدَمَ شَيْئًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ قَدْرَهُ لَهُ، وَهَذَا كَالنَّصِّ فِي التَّعْلِيلِ أَنْتَهَى.

وَالْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ: يَعْمُ أَنْوَاعُ النَّذْرِ، وَالثَّانِي: يَخْصُ نَذْرَ الْمَجَازَاةِ، وَزَادَ الْقَاضِي عِيَاضٌ، فَقَالَ: إِنَّ الْإِخْبَارَ بِذَلِكَ وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ الْإِعْلَامِ بِأَنَّهُ لَا يَغَالِبُ

وَلَكِنَّهُ يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ⁽¹⁾.

القدر ولا يأتي الخير بسببه، والنهي عن اعتقاد خلاف ذلك خشية أن يقع ذلك في ظن بعض الجهلة، قال: ومحصل مذهب مالك أنه مباح إلا إذا كان مكرراً وهو ما إذا نذر صوم كل خميس أو كل اثنين، أو نحو ذلك فهو مكرره، فإنه قال في المدونة: مخافة التفريط في الوفاء به فإنه قد يثقل عليه فعله فيفعله بالتكلف من غير طيب نفس، وغير خلوص نية، فحينئذ يكرهه قال، وهذا أحد محتملات قوله لا يأتي بخير أي: أن عقباه لا تحمد، وقد يتعذر الوفاء به، وقد يكون معناه لا يكون سبباً لخير لم يقدر، كما في الحديث، وبهذا الاحتمال الأخير صدر ابن دقيق العيد كلامه، فقال: يحتمل أن يكون الباء للسببية كأنه قال: لا يأتي بسببه خير في نفس الناذر، وطبعه في طلب القرية والطاعة من غير عوض يحصل له وإن كان يترتب عليه خير وهو فعل الطاعة التي نذرها لكن سبب ذلك الخير حصول غرضه. وقال النووي: معنى قوله إنه لا يأتي بخير إنه لا يرد شيئاً من القدر كما بينته الروايات الأخرى.

(وَلَكِنَّهُ يُسْتَخْرَجُ بِهِ) أي: بالنذر (مِنَ الْبَخِيلِ) ما لم يكن يريد أن يخرج، وسيأتي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي بعده بيان المراد بالاستخراج المذكور وقوله من البخيل كذا في أكثر الروايات ووقع في رواية مسلم فس حديث ابن عمر رضي الله عنهما من الصحيح وكذا النسائي وفي رواية ابن ماجه من اللئيم ومدار الجمع على منصور بن المعتمر عن عبد الله بن مرة والاختلاف في اللفظ المذكور من الرواة عن منصور والمعاني متقاربة لأن الشح أخص واللؤم أعم قال الراغب البخل إمساك ما بقي عمن يستحق والشح بخل مع حرص واللؤم فعل ما يلام عليه.

وقال الخطابي: هذا باب من العلم غريب وهو أن ينهى عن فعل شيء حتى إذا فعل كان شيئاً واجباً، وقد ذهب أكثر الشافعية ونقله أبو علي السحري عن الشافعي إلى أنه مكروه لثبوت النهي عنه، وكذا نقل عن المالكية وجزم به عنهم ابن دقيق العيد: وأشار ابن العربي إلى الخلاف عنهم والجزم عن الشافعية

بالكراهة، قال: واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة؛ لأنه لم يقصد به خالص القربة، وإنما قصد أن ينفع نفسه أو يدفع عنها ضرراً بما التزم، وجزم الحنابلة بالكراهة وعندهم رواية في أنها كراهة تحريم وتوقف بعضهم في صحتها، وقال الترمذي: بعد أن ترجم كراهة النذور أو رد حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ثم قال: وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما ونعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم كرهوا النذر.

وقال ابن المبارك: معنى الكراهة في النذر في الطاعة، وفي المعصية فإن نذر الرجل في الطاعة فوفى به فله فيه أجر ويكره له النذر.

قال ابن دقيق العيد: وفيه إشكال على القواعد فإنها تقتضي أن الوسيلة إلى الطاعة طاعة كما أن الوسيلة إلى المعصية معصية، والنذر وسيلة إلى التزام القربة فيلزم أن يكون قربة إلا أن الحديث دل على الكراهة، ثم أشار إلى التفرقة بين نذر المجازاة فحمل النهي عليه وبين نذر الابتداء فهو قربة محضة.

وقال ابن أبي الدم في شرح «الوسيط»: القياس استحبابه، والمختار أنه خلاف الأولى، وليس بمكروه كذا قال، ونوزع بأن خلاف الأولى ما اندرج في عموم نهى والمكروه ما نهى عنه بخصوصه وقد ثبت النهي عن النذر بخصوصه فيكون مكروهاً، ويتعجب ممن انطلق لسانه بأنه ليس بمكروه مع ثبوت النهي الصريح عنه فأقل درجاته أن يكون مكروهاً كراهة تنزيه، وممن بنى على استحبابه النووي في «شرح المذهب» فقال: إن الأصح في التلفظ بالنذر في الصلاة ألا يبطلها؛ لأنه مناجاة لله تعالى فأشبه الدعاء انتهى. وإذا ثبت النهي عن الشيء مطلقاً يترك فعله داخل الصلاة من باب الأولى فكيف يكون مستحباً وأحسن ما يحمل عليه كلام هؤلاء نذر التبرر المحض بأن يقول لله عليّ أن أفعل كذا، ولا يفعله على المجازاة، وقد حمل بعضهم النهي على من علم من حاله عدم القيام بما التزمه حكاه الشيخ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: ولما نقل ابن الرفعة عن أكثر الشافعية كراهة النذر، وعن القاضي حسين والمتولي بعده، والغزالي، والرافعي أنه مستحب؛ لأن الله عز وجل أثنى على من وفى به، ولأنه

وسيلة إلى القربة فيكون قربة، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾ [البقرة: 270] الآية.

قال: ويمكن أن يتوسط فيقال: الذي دل عليه الخبر كراهية نذر المجازاة، وأما نذر التبرر فهو قربة محضة؛ لأن للناذر فيه غرضاً صحيحاً، وهو أن يثاب عليه ثواب الواجب، وهو فوق ثواب التطوع انتهى.

وجزم القرطبي في المفهوم بحمل ما ورد من الأحاديث في النهي على أن محله أن يقول مثلاً أن يشفي الله مريضاً، فعليّ صدقة كذا، ووجه الكراهة بأنه لما وقف فعل القربة المذكورة على حصول الغرض المذكور ظهر أنه لم تتمحض له نية التقرب إلى الله تعالى بما صدر عنه بل سلك فيه مسلك المعاوضة، ويوضحه أنه لو لم يشف مريضه لم يتصدق بما علقه على شفائه وهذه حالة البخيل فإنه لا يخرج من ماله شيئاً إلا بعوض عاجل يزيد على ما أخرج غالباً، وهذا المعنى هو المشار إليه في الحديث بقوله: وإنما يستخرج به من البخيل ما لم يكن البخيل يخرج به، قال: وقد ينضم إلى هذا اعتقاد جاهل يظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض، أو أن الله يفعل معه ذلك الغرض لأجل ذلك النذر، وإليهما الإشارة بقوله في الحديث أيضاً فإن النذر لا يرد في قدر الله شيئاً، والحالة الأولى تقارب الكفر، والثانية خطأ صريح.

وقال الحافظ العسقلاني: بل تقرب من الكفر أيضاً، ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهي الوارد في الخبر على الكراهة، وقال الذي يظهر لي أنه على التحريم في حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون إقدامه على ذلك محرماً، والكراهة في حق من لم يعتقد ذلك انتهى.

وهو تفصيل حسن وتؤيده قصة ابن عمر رضي الله عنهما راوي الحديث في النهي عن النذر فإنها في نذر المجازاة، وقد أخرج الطبري بسند صحيح، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿يُؤْتُونَ بِالْذِّكْرِ﴾ [الإنسان: 7] قال: كانوا يندرون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة، والحج، والعمرة، وما فرض عليهم فسماهم الله أبراراً، وهذا صريح في أن الثناء وقع في غير نذر المجازاة، وكان البخاري

6694 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ قُدَّرَ لَهُ،.....»

رحمه الله رمز في الترجمة إلى الجمع بين الآية، والحديث بذلك، وقد يشعر التعبير بالبخل أن النهي عن النذر ما فيه مال فيكون أخص من المجازاة، لكن قد يوصف بالبخل من تكاسل عن الطاعات كما في الحديث المشهور «البخل من ذكرت عنده فلم يصل علي» أخرجه النسائي، وصححه ابن حبان أشار إلى ذلك الشيخ زين الدين في شرح الترمذي، ثم نقل القرطبي الاتفاق على وجوب الوفاء بنذر المجازاة لقوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله؛ فليطعه» ولم يفرق بين المعلق وغيره انتهى.

والاتفاق المذكور ذكره مسلم لكن في الاستدلال بالحديث المذكور لوجوب الوفاء بالنذر المعلق نظر، وسيأتي بيانه بعد باب.

ومطابقة الحديث للترجمة كسابقة، وقد مضى الحديث في القدر.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قال: حَدَّثَنَا وَيُروى: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) بالزاي والنون عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَأْتِي) كذا في رواية الأكثر، وفي بعض النسخ: لَا يَأْتِ بِغَيْرِ بَاءٍ، وليس بلحن؛ لأنه قد سمع نظيره من كلام العرب.

(ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ) بنصب ابن مفعول مقدم ورفع النذر على أنه فاعل.

(لَمْ يَكُنْ قُدَّرَ لَهُ) بضم القاف على البناء للمفعول والجملة صفة لشيء وفي نسخة غير الفرع عليها شرح الحافظ العسقلاني، وهي في اليونينية لأبي ذر: لم أكن قدرته.

قال الحافظ العسقلاني: وهذا من الأحاديث القدسية لكن سقط منه التصريح بنسبته إلى الله تعالى، وتقدم في أواخر كتاب القدر من رواية همام، عن أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه: «لم أكن قدرته»، وفي رواية النسائي لم أقدره عليه، وفي رواية مالك: «بشيء لم يكن قدر له»، وفي رواية مسلم: «لم يكن الله قدره له»، وكذا وقع الاختلاف في قوله يستخرج الله من

وَلَكِنْ يُلْقِيهِ النَّذْرُ إِلَى الْقَدَرِ قَدْ قُدِّرَ لَهُ، فَيَسْتَخْرِجُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ، فَيُؤْتِي عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ يُؤْتِي عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ»⁽¹⁾.

البخيل، ففي رواية مالك يستخرج به على البناء للمفعول، وفي رواية همام ولكن يلقيه وقد قدرته له استخرج به من البخيل، وفي رواية مسلم، ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخيل لما لم يكن البخيل يريد أن يخرج (وَلَكِنْ يُلْقِيهِ النَّذْرُ إِلَى الْقَدَرِ قَدْ قُدِّرَ لَهُ) بضم القاف وكسر المهملة المشددة على البناء للمفعول، وفي رواية أبي: قدرته له، وقد تقدم البحث فيه في باب إلقاء العبد النذر إلى القدر، قال الكرمانى: فإن قيل القدر هو الذي يلقيه إلى النذر، قلت: تقدير النذر غير تقدير الإلقاء فالأول يلجئه إلى النذر، والنذر يواصله إلى الإيتاء والإخراج.

(فَيَسْتَخْرِجُ اللَّهُ بِهِ) أي: بالنذر (مِنَ الْبَخِيلِ) فيه التفات على رواية قدرته له ونسق الكلام أن يقال: فاستخرج ليوافق قوله: قدرته فيؤتينى.

(فَيُؤْتِي عَلَيْهِ) بكسر المثناة الفوقية، وفي رواية أبي ذر: فيؤتينى، وفي رواية عن الحموي والمستملى: يؤتينى بحذف الفاء، وفي رواية الكشميهني: يؤتنى بالجزم، ووجهت بأنه من كلام العرب أي: فيطيعني على ذلك الأمر الذي بسببه نذر كالشفاء (مَا لَمْ يَكُنْ يُؤْتِي عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ) أي: من قبل النذر، وفي رواية الكشميهني يؤتنى بالجزم، ووجهها أن يكون بدلاً من قوله: يكن فجزمت بلم، وفي رواية مالك يؤتى في الموضعين، وفي رواية ابن ماجه: فييسر عليه ما لم يكن ييسر عليه من قبل ذلك.

قال البيضاوي: عادة الناس تعليق النذر على تحصيل منفعة أو دفع مضرة فنهى عنه؛ لأنه فعل البخلاء إذ السخي إذا أراد أن يتقرب إلى الله تعالى بادر إليه، والبخيل لا تطاوعه نفسه بإخراج شيء من يده إلا في مقابلة عوض يستوفيه أولاً فيلزمه في مقابلة ما يحصل له، وذلك لا يغني من القدر شيئاً ولا يسوق إليه خيراً لم يقدر له ولا يرد عنه شراً قضى عليه لكن النذر قد يوافق القدر فيخرج من البخيل ما لولاه لم يكن ليخرجه.

قال ابن العربي: فيه حجة على وجوب الوفاء بما التزمه الناذر؛ لأن

الحديث نص على ذلك بقوله فإنه يستخرج إذ لو لم يلزمه إخراجه لما تم المراد من وصفه بالبخل من صدور النذر عنه إذ لو كان مخيرًا في الوفاء ولا مستمر لبخله على عدم الإخراج.

وفي الحديث الرد على القدرية كما تقدم تقريره، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث أنس رضي الله عنه أن الصدقة تدفع ميتة السوء فظاهره يعارض قوله: إن النذر لا يرد القدر ويجمع بينهما بأن الصدقة تكون سببًا لدفع ميتة السوء والأسباب مقدره كالمسببات، وقد قال ﷺ لمن سأله عن الرقى «هل ترد من قدر الله شيئًا» قال: «هي من قدر الله» أخرجه أبو داود، والحاكم، ونحوه قول عمر رضي الله عنه نفر من قدر الله إلى قدر الله، ومن ذلك مشروعيته الطب والتداوي.

وقال ابن العربي: النذر شبيه بالدعاء فإنه لا يرد القدر ولكنه من القدر أيضًا ومع ذلك قد نهى عنه وندب إلى الدعاء، والسبب فيه أن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر التوجه إلى الله تعالى والتضرع له والخضوع وهذا بخلاف النذر فإن فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك العمل إلى حين الضرورة والله أعلم.

وفي الحديث: «أن كل شيء يبتدي به المكلف من وجوه البر أفضل مما يلتزمه بالنذر» وقال الماوردي: وفيه الحث على الإخلاص في عمل الخير ودم البخل، وإن من اتبع المأمورات، واجتنب المنهيات لا يعد بخيلًا.

تنبيه:

قال ابن المنير: مناسبة أحاديث الباب لترجمة الوفاء بالنذر قوله يستخرج به من البخيل وإنما يخرج البخل ما تعين عليه إذ لو أخرج ما يتبرع به لكان جوادًا، وقال الكرمانى: يؤخذ معنى الترجمة من لفظ يستخرج، وقال الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن يكون البخاري أشار إلى تخصيص النذر المنهي عنه بنذر المعاوضة واللجاج بدليل الآية فإن الثناء الذي تضمنه محمول على نذر القرية كما تقدم في أول الباب فيجمع بين الآية والحديث بتخصيص كل منهما بصورة من صور النذر، والله سبحانه أعلم.

27 - باب إِثْمَ مَنْ لَا يَفِي بِالنَّذْرِ

6695 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ، حَدَّثَنَا زَهْدَمُ بْنُ مُضَرَّبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» - قَالَ عِمْرَانُ: لَا أَذْرِي ذَكَرَ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا بَعْدَ قَرْنِهِ - ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ، يَنْذَرُونَ وَلَا يَقُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ،

27 - باب إِثْمَ مَنْ لَا يَفِي بِالنَّذْرِ

وسقط لفظ: (باب إِثْمَ مَنْ لَا يَفِي بِالنَّذْرِ) في رواية غير أبي ذر.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، وفي رواية أبي ذر: عن يحيى بن سعيد، (عَنْ شُعْبَةَ) أي: ابن الحجاج أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبُو جَمْرَةَ) بالجيم والراء المفتوحتين بينهما ميم ساكنة واسمه نصر بن عمران صاحب ابن عباس رضي الله عنهما، قال: (حَدَّثَنَا زَهْدَمُ بْنُ مُضَرَّبٍ) بفتح الزاي وسكون الهاء وفتح الدال المهملة بعدها ميم، على وزن جعفر ومضرب بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وكسر الراء المشددة بعدها موحدة. (قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ) الخزاعي أسلم مع أبي هريرة رضي الله عنهما وكانت الملائكة تسلم عليه.

(يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: خَيْرُكُمْ قَرْنِي) أي: أهل قرني الذي أنا فيهم وهم الصحابة رضي الله عنهم، (ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ) وهم التابعون رحمهم الله تعالى، (ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ) وهم أتباع التابعين.

(قَالَ عِمْرَانُ) أي: ابن حصين رضي الله عنه: (لَا أَذْرِي ذَكَرَ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا) وفي رواية أبي ذر: أو ثلاثة (بَعْدَ قَرْنِهِ - ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ، يَنْذَرُونَ) بفتح أوله وكسر الدال وضمها (وَلَا يَقُونَ) بفتح التحتية، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: يوفون بضم أوله، وهي رواية مسلم، وفي أخرى له كالأولى وهما لغتان.

(وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ) أي: خيانة ظاهرة بحيث لا يأمنهم أحد بعد ذلك، ولا يعتقدونهم أمانة، قال ابن بطلال: ما ملخصه أنه سوى بين من يخون أمانته، ومن لا يفي بنذره، والخيانة مذمومة فيكون ترك الوفاء بالنذر مذمومًا.

(وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ) أي: يتحملون الشهادة بدون التحميل أو

وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمْنُ»⁽¹⁾.

28 - بَابُ النَّذْرِ فِي الطَّاعَةِ

﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ. وَمَا لِلظَّالِمِينَ

يُؤَدُّونَهَا بِدُونِ الطَّلَبِ وَشَهَادَةِ الْحِسْبَةِ فِي التَّحْمِلِ خَارِجَةً عَنْهُ بِدَلِيلٍ آخِرٍ.

(وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمْنُ) بكسر السين المهملة وفتح الميم أي: يتكثرون بما ليس فيهم من الشرف، أو يجمعون الأموال أو يغفلون عن أمر الدين؛ لأن الغالب على السمين ألا يهتم بالرياضة، أو هو على حقيقته في معناه لكن إذا كان مكتسباً لا خلقياً، ويقال: معنى ويظهر فيهم السمن أنه كناية عن رغبتهم في الدنيا وإيثارهم شهواتها على الآخرة، وما أعد الله فيها لأوليائه من الشهوات التي لا تنفذ والنعيم الذي لا يبید يأكلون في الدنيا كما تأكل الأنعام ولا يقتدون بمن كان قبلهم من السلف الذين كانت همتهم في الدنيا في أخذ القوت والبلغة وتوفير الشهوات في الآخرة.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: ينذرون ولا يفون، وقد مضى الحديث في الشهادات، وفي فضائل الصحابة، وفي كتاب الرقاق.

28 - بَابُ النَّذْرِ فِي الطَّاعَةِ⁽²⁾

وقوله تعالى: ﴿﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ﴾﴾ في سبيل الله أو في سبيل الشيطان ﴿﴿أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾﴾ في طاعة الله أو في معصيته ﴿﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾﴾ لا يخفى عليه وهو مجازيكم عليه، والجملة جواب الشرط إن كانت ما شرطية، والفاء زائدة في الخبر إن كانت موصولة، ووحد الضمير في قوله يعلمه، والسابق شيان: النفقة والنذر؛ لأن العطف باد وهي لأحد الشيئين تقول زيداً وعمراً أكرمته ولا يجوز أكرمتهما بل يجوز أن يراعى الأول فتقول زيد أو هند منطلق، أو الثاني نحو زيد أو هند منطلقة والآية من هذا، ولا يجوز أن يقال منطلقان ﴿﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ﴾﴾ الذين يمنعون الصدقات أو ينفقون أموالهم في المعاصي أو

(1) أطرافه 2651، 3650، 6428 - تحفة 10827.

(2) ويحتمل أن يكون باب التورين ويريد بقوله النذر حصر المبتدأ في الخبر فلا يكون نذر المعصية نذراً شرعياً.

مِنْ أَنْصَارٍ ﴿٢٧﴾ [البقرة: 270].

6696 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ،

ينذرون في المعاصي أو لا يفون بالنذور ﴿مِنْ أَنْصَارٍ﴾) ممن ينصرونهم من الله ويمنعونهم من عقابه، وذكر هذه الآية إشارة إلى أن النذر الذي وقع الثناء على فاعله هو نذر الطاعة؛ لأن النذر في الطاعة واجب الوفاء به عند الجمهور ولمن قدر عليه قالوا النذر على أربعة أقسام أحدها طاعة كالصلاة والصيام، الثاني معصية كالزنا الثالث مكروه كنذر ترك التطوع، الرابع مباح كنذر أكل بعض المباحات ولبسه، واللازم الطاعة والقربة عملاً بحديث الباب ولا يلزم العمل بما عداه عملاً ببقية الحديث، ثم إنه ساق الآية بتمامها غير أبي ذر وسقط في رواية أبي ذر قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ إلى آخر الآية.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، قال: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ طَلْحَةَ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ) الأيلي بفتح الهمزة وسكون التحتية نزيل المدينة ثقة من طبقة ابن جريج، (عَنِ الْقَاسِمِ) أي: ابن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم قال أبو عمر، قال قوم من أهل الحديث إن طلحة تفرد برواية هذا الحديث عن القاسم، وليس كذلك فقد تابعه أيوب، ويحيى بن أبي كثير عن محمد بن أبان، عند ابن حبان، وعبد الله بن عمر عند الطحاوي، ولكن أخرجه الترمذي من رواية عبيد الله بن عمر، عن طلحة، عن القاسم، فرجعت رواية عبيد الله إلى طلحة، ورواية يحيى إلى محمد بن أبان، وسلمت رواية أيوب من الاختلاف وهي كافية في رد دعوى انفراد طلحة به وقد رواه أيضاً عبد الرحمن بن مجبر بضم الميم وفتح الجيم وتشديد الموحدة عن القاسم أخرجه الطحاوي.

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ) عز وجل كان يصلي الظهر في أول وقتها أو يصوم نفلاً كيوم الخميس ونحوه من المستحب من العبادات البدنية والمالية (فَلْيُطِعهُ) بالجزم جواب الشرط، والأمر للوجوب ومقتضاه أن المستحب ينقلب بالنذر واجباً ويتقيد بما قيده الناذر.

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيهِ»⁽¹⁾.

29 - بَابُ إِذَا نَذَرَ، أَوْ حَلَفَ: أَنْ لَا يُكَلِّمَ إِنْسَانًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ أَسْلَمَ

(وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ) وفي رواية أبي ذر: أن يعصي الله كشرب الخمر (فَلَا يَعْصِيَهُ) والمعنى أن من نذر طاعة الله وجب عليه الوفاء بنذره، ومن نذر أن يعصيه حرم عليه الوفاء بنذره؛ لأن النذر مفهومه الشرعي إيجاب المباح وهو إنما يتحقق في الطاعات، وأما المعاصي فليس فيها شيء مباح حتى يجب بالنذر فلا يتحقق فيها النذر.

وقال الحافظ العسقلاني: والخبر صحيح صريح في الأمر بوفاء النذر إذا كان في طاعة وفي النهي عن ترك الوفاء به إذا كان في معصية، وهل يجب في الثاني كفارة يمين أو لا قولان للعلماء: سيأتي بيانهما بعد بابين، وسيأتي أيضاً بيان الحكم فيما سكت عنه الحديث وهو نذر المباح وقد قسم بعض الشافعية الطاعة إلى قسمين: واجب عيناً فلا ينعقد به النذر صلاة الظهر مثلاً وصفة فيه فينعقد كإيقاعها أول الوقت وواجب على الكفاية وينعقد ومندوب عيناً، كان أو كفاية ومندوب لا يسمى عبادة كعيادة المريض وزيارة القادم ففي انعقاده وجهان، والأرجح انعقاده وهو قول الجمهور والحديث يتناوله فلا يخص من عموم الخبر إلا القسم الأول؛ لأنه تحصيل الحاصل.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه أبو داود في النذر، وكذا الترمذي فيه، وكذا النسائي، وأخرجه ابن ماجة في الكفارات.

29 - بَابُ إِذَا نَذَرَ، أَوْ حَلَفَ: أَنْ لَا يُكَلِّمَ إِنْسَانًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ أَسْلَمَ

(إذا نذر) شخص (باب: إذا نذر، أو حلف: أَنْ لَا يُكَلِّمَ إِنْسَانًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ) قبل الإسلام وهي زمان فترة النبوات قبل بعثة نبينا ﷺ قال الكرمانى: (ثُمَّ أَسْلَمَ)

6697 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَبُو الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ
ابْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ.....

أي: الناظر ولم يبين حكمه وهو جواب إذا فإن نقل أحد عن البخاري أنه ممن
يوجب ذلك فجواب إذا يجب ذلك ولا يكون جوابه يندب، وقال ابن بطال: قاس
البخاري اليمين على النذر وترك الكلام على الاعتكاف وقد ذكر فيه حديث عمر
رضي الله عنه في نذره في الجاهلية أن يعتكف، فقال له النبي ﷺ: «أوف بنذر»
فمن نذر وحلف قبل أن يسلم على شيء يجب الوفاء به لو كان مسلماً فإنه إذا أسلم
يجب عليه على ظاهر قصة عمر رضي الله عنه، قال: وبه يقول الشافعي، وأبو ثور
كذا قال، وكذا نقله ابن حزم عن الشافعي والمشهور عند الشافعية أنه وجه
لبعضهم، وأن الشافعي وجل أصحابه على أنه لا يجب بل يستحب، وكذا قال
المالكية والحنفية، وعن أحمد في رواية يجب وبه جزم الطبري، والمغيرة بن عبد
الرحمن من المالكية، والبخاري، وداود الظاهري، وأتباعه.

قال الحافظ العسقلاني: إن وجد عن البخاري التصريح بالوجوب قبل، وإلا
فبمجرد الترجمة لا يثبت وجوبه عنده؛ لأنه يحتمل أن يقول بالنذر ليكون تقدير
الاستفهام يندب له ذلك، وقد مر، وقال القاسبي: لم يؤمر عمر رضي الله عنه
على جهة الإيجاب، بل على جهة المشورة كذا قال، وقيل: أراد أن يعلمهم أن
الوفاء بالنذر من أكد الأمور فغلظ أمره بأن أمر عمر رضي الله عنه بالوفاء، واحتج
الطحاوي بأن الذي يجب الوفاء ما يتقرب به إلى الله تعالى، والكافر لا يصح منه
التقرب بالعبادة، وأجاب عن قصة عمر رضي الله عنه باحتمال أنه ﷺ فهم من
عمر أنه سمح بأن يفعل ما كان نذره فأمره به؛ لأن فعله حينئذ يكون طاعة لله
تعالى، وكان ذلك خلاف ما أوجبه على نفسه؛ لأن الإسلام يهدم أمر الجاهلية.

قال ابن دقيق العيد: ظاهر الحديث بخلاف هذا فإن دل دليل أقوى من هذا
على أنه لا يصح من الكافر قوي هذا التأويل وإلا فلا.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَبُو الْحَسَنِ) المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو
ابن المبارك المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) بضم العين فيهما
العمري، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما (أَنَّ) أباه

عُمَرُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»⁽¹⁾.

(عُمَرُ) رضي الله عنه، (قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) أي: الحال التي كنت عليها قبل الإسلام من الجهل بالله ورسوله، وشرائع الدين وغير ذلك؛ لأن جاهلية كل أحد بحسبه.

قال الحافظ العسقلاني: ووهم من قال الجاهلية في كلامه من فترة النبوة، والمراد بها ما هنا ما قبل بعثة نبينا ﷺ فإن هذا يتوقف على نقل وقد تقدم أنه نذر قبل أن يسلم وبين البعثة وإسلامه مدة.

(أَنْ أَعْتَكِفَ) أي: الاعتكاف (لَيْلَةً) لا تعارضه رواية يومًا؛ لأن اليوم يطلق على مطلق الزمان ليلاً كان أو نهاراً أو أن النذر كان ليوم وليلة، ولكن يكفي بأحدهما عن ذكر الآخر، فرواية يومًا أي: بليلته، ورواية ليلة أي: مع يومها، ففي الأول يكون حجة على من شرط الصوم في الاعتكاف؛ لأن الليل ليس محلاً للصوم، قال الكرمانى: وفي الحديث: أن الصوم ليس شرطاً لصحة الاعتكاف وهو حجة على الحنفية وتعقبه العيني بأنه ذهل عن قوله ﷺ لا اعتكاف إلا بالصوم فليتأمل.

(فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) حول الكعبة، ولم يكن إذ ذاك جدار يحوط عليها.

(قَالَ) ﷺ له: ((«أَوْفِ بِنَذْرِكَ»)) بفتح الهمزة ولم يذكر في هذه الرواية متى سأل ذلك عمر رضي الله عنه، وقد تقدم في غزوة حنين التصريح بأن سؤاله كان بعد قسم النبي ﷺ غنائم حنين بالطائف ولفظه لما قفلنا من حنين سأل عمر النبي ﷺ عن نذر كان نذره في الجاهلية أن يعتكف، وفي فرض الخمس أن في رواية سفيان بن عيينة، عن أيوب من الزيادة، قال عمر رضي الله عنه: فلم أعتكف حتى كان بعد حنين. وفي الحديث: لزوم النذر للقربة من كل أحد حتى قبل الإسلام، وأجاب ابن العربي بأن عمر رضي الله عنه لما نذر في الجاهلية، ثم أسلم أراد أن يكفر ذلك بمثله في الإسلام، فلما أَرَادَهُ ونواه سأل النبي ﷺ فأعلمه أنه لزمه قال: وكل عبادة ينفرد بها العبد عن غيره تنعقد بمجرد النية

العازمة الدائمة كالنذر في العبادة، والطلاق في الأحكام، وإن لم يتلفظ بشيء من ذلك كذا قال: ولم يوافق على ذلك، بل نقل بعض المالكية الاتفاق على أن العبادة لا تلزم إلا بالنية مع القول أو الشروع فظاهر كلام عمر رضي الله عنه مجرد الإخبار بما وقع مع الاستخبار عن حكمه هل لزم أو لا، وليس فيه ما يدل على ما ادعاه من تجريد نيته في الإسلام، وقال الباجي: قصة عمر رضي الله عنه هي كمن نذر أن يتصدق نذرًا إن قدم فلان بعد شهر فمات فلان قبل قدومه فإنه لا يلزمه قضاؤه فإن فعله فحسن فلما نذر عمر رضي الله عنه، قبل أن يسلم وسأل النبي ﷺ أمره بوفائه استحبابًا، وأن لا يلزمه ما التزمه في حالة لا يتعقد بها. ونقل الشيخ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: أنه استدل به على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، وإن كان لا يصح منهم إلا أن يسلموا لأمر عمر رضي الله عنه بوفاء ما التزمه في الشرك، ونقل أنه لا يصح الاستدلال به؛ لأن الواجب بأصل الشرع كالصلاة لا يجب عليهم قضاؤها فكيف يكلفون بقضاء ما ليس واجبًا بأصل الشرع عليهم قال: ويمكن أن يجاب أن الواجب بأصل الشرع مؤقت بوقت وقد خرج قبل أن يسلم الكافر ففات وقت أدائه فلم يؤمر بقضائه؛ لأن الإسلام يجب ما قبله، وما إذا لم يؤقت نذره فلم يتعين له وقت حتى أسلم فإيقاعه له بعد إسلامه يكون أداء لاتساع ذلك باتساع العمر.

وقال الحافظ العسقلاني: يقوي ما ذهب إليه أبو ثور، ومن قال: بقوله وإن ثبت النقل عن الشافعي بذلك فلعله كان يقوله أولاً فأخذه عن أبي ثور ويمكن أن يؤخذ من الفرق المذكور وجوب الحج على من أسلم لاتساع وقته بخلاف ما فات وقته والله تعالى أعلم.

والحاصل: أن منهم من تمسك به، وقال بصحة نذر الكافر ومنهم من منع وهو الصحيح وهم يحملون الحديث على أنه ﷺ لم يأمره بالاعتكاف إلا تشبيهًا بما نذر لا عين ما نذر وتسميته بالنذر من مجاز التشبيه أو من مجاز الحذف.

تتمة:

وقد مضى الحديث في آخر الاعتكاف، ورواه الطحاوي من ثلاث طرق ثم

30 - بَابُ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ

وَأَمَرَ ابْنُ عُمَرَ، امْرَأَةً، جَعَلَتْ أُمُّهَا عَلَى نَفْسِهَا صَلَاةً بِقُبَاءٍ، فَقَالَ: «صَلِّي عَنْهَا»

قال فذهب قوم إلى أن الرجل إذا أوجب على نفسه شيئاً في حال شركه من اعتكاف أو صدقة، أو شيء مما يوجبه المسلمون من ثم أسلم أن ذلك واجب عليه واحتجوا في ذلك بهذه الآثار.

قال العيني: أراد بالقوم هؤلاء طاوساً، وقتادة، والحسن البصري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وجماعة الظاهرية، وبه قال ابن حزم: ثم قال الطحاوي: وخالفهم في ذلك آخرون، وقالوا: لا يجب عليه في ذلك شيء. قال العيني: أراد بالآخرين إبراهيم النخعي والثوري، وأبا حنيفة، وأبا يوسف، ومحمداً، مالكا، والشافعي في قول وأحمد في رواية، واحتجوا في ذلك بحديث عائشة رضي الله عنها المذكور قبل هذا الباب، وبحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما النذر ما ابتغى به وجه الله» رواه الطحاوي، وعبد الله بن وهب في مسنده، فدل على أن فعل الكافر لم يكن تقرباً إلى الله تعالى؛ لأنه حين كان يوجهه يقصد به الذي يعبد من دون الله، وذلك معصية فدخل في قوله ﷺ: «لا نذر في معصية الله».

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله أوف بنذر.

30 - بَابُ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ

(بَابُ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ) أي: والحال أن عليه نذراً هل يقضى عنه أم لا، والذي ذكره في الباب يقتضي الأول لكن هل هو على سبيل الوجوب أو الندب فيه خلاف يأتي بيانه.

(وَأَمَرَ ابْنُ عُمَرَ) رضي الله عنهما (امْرَأَةً، جَعَلَتْ أُمُّهَا عَلَى نَفْسِهَا صَلَاةً بِقُبَاءٍ) بالصرف يعني: فماتت، (فَقَالَ) لها: («صَلِّي عَنْهَا») ويروى: صلي عليها ووجهه الكرمانى بأن على معنى عن إذ حروف الجر بينهما مناوبة، وبأن الضمير راجع إلى قباء.

وتعقبه العيني: بأن المناوبة بين الحروف ليست على الإطلاق، ولم يقل

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، نَحْوَهُ.

أحد أن على تأتي بمعنى عن مع أن جماعة زعموا أن على لا يكون إلا اسمًا، ونسبوه لسيبويه، أقول لم لا يجوز أن يكون صلي عليها بمعنى ادعي لها فيكون قد أمرها بالدعاء لها، لا بالصلاة عنها فتأمل.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، (نَحْوَهُ) أي: قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما نحو ما قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وقد وصله مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمته أنها حدثته عن جدته أنها كانت جعلت على نفسها مشيًا إلى مسجد قباء فماتت ولم تقضه فأفتى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ابنتها أن تمشي عنها، وأخرجه ابن أبي شيبه بسند صحيح عن سعيد بن جبير قال مرة: عن ابن عباس، قال: إذا مات وعليه نذر قضى عنه وليه، ومن طريق عون بن عبد الله بن عتبة أن امرأة نذرت أن تعتكف عشرة أيام، فماتت ولم تعتكف، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: اعتكف عن أمك، وقد جاء عن ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما خلاف ذلك. ففي «الموطأ» قال مالك: إنه ينبغي أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، وأخرج النسائي من طريق أيوب ابن موسى، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد» أورده ابن عبد البر من طريقه موقوفًا ثم قال: والنقل عن ابن عباس في هذا مضطرب.

قال الحافظ العسقلاني: ويمكن الجمع بحمل الإثبات في حق من مات، والنفي في حق الحي، قال: ثم وجدت عنه ما يدل على تخصيصه في حق الميت فعند ابن أبي شيبه بسند صحيح سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل مات، وعليه نذر، فقال: يقضى عنه النذر.

وقال ابن المنير: يحتمل أن يكون ابن عمر رضي الله عنهما أراد بقوله صلى عنها العمل بقوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث» فعد منها الولد؛ لأن الولد من كسبه، وأعماله الصالحة مكتوبة للوالد من غير أن ينقص من أجره فمعى صلي عنها أن صلاتك مكتوبة لها ولو كنت إنما تنوي عن نفسك كذا، قال: ولا يخفى تكلفه، وحاصله: تخصيص الجواز بالولد، وإلى ذلك

6698 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ، اسْتَفْتَى النَّبِيَّ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، فَتَوَقَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، «فَأُفْتَاهُ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنْهَا»، فَكَانَتْ سُنَّةً بَعْدُ⁽¹⁾.

ذهب ابن وهب، وأبو مصعب من أصحاب مالك، وبهذا الأثر أخذت الظاهرية، وقالوا: يجب قضاء النذر عن الميت على ورثته صومًا كان أو صلاة.

وقال الشافعية: تجوز النيابة عن الميت في الصلاة والحج وغيرها لتضمن أحاديث الباب بذلك، وفي التوضيح: الفعل الذي يتضمن فعل النذر خاصة كالصلاة والصوم فالمشهور من مذاهب الفقهاء أنه لا يفعل، وقال محمد بن عبد الحكم: يصام عنه، وهو القديم للشافعي، وصحت به الأحاديث فهو المختار، وقاله أحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وأهل الظاهر وعند الحنفية لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم عنه، وما نقل ابن بطال من إجماع الفقهاء على أنه لا يصلي أحد عن أحد فرضًا ولا سنة لا عن حي ولا عن ميت، لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما كذلك، وحمل قوله في الأثر المذكور على أن المراد صلى عنها إن شئت ففيه نظر لا يخفى، ونقل عن المهلب أن ذلك لو صح لجاز في جميع العبادات البدنية، ولكان الشارع أحق بذلك أن يفعله عن أبويه، ولما نهى عن الاستغفار لعمه وبطل معنى قوله: ولا تكسب كل نفس إلا عليها انتهى.

وجميع ما قاله لا يخفى وجه تعقبه خصوصًا ما ذكره في حق الشارع، وأما الآية فعمومها مخصوص اتفاقًا فليتأمل.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحمصي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وفي رواية أبي ذر: زيادة بن عتبة، (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، (أَخْبَرَهُ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ) رضي الله عنه. (اسْتَفْتَى النَّبِيَّ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ) عمرة، (فَتَوَقَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَأُفْتَاهُ) (أَنَّ يَقْضِيَهُ عَنْهَا، فَكَانَتْ سُنَّةً بَعْدُ) قال الحافظ العسقلاني: أي صار

قضاء الوارث ما على المورث طريقة شرعيته أعم من أن يكون وجوباً أو ندباً، وكذا قال الكرمانى.

وتعقبه العيني بأنه وإن كان هذا حاصل المعنى لكن معنى التركيب ليس كذلك، وإنما معناه فكانت فتوى النبي ﷺ سنة يعمل بها بعد إفتائه ﷺ وضمير كانت يرجع إلى الفتوى بدليل قوله: فأفتاه وهو من قبيل قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8] أي: العدل فإنه يدل عليه قوله: ﴿اعْدِلُوا﴾.

قال الحافظ العسقلاني: ولم أر هذه الزيادة يعني قوله فكانت سنة بعد في غير رواية شعيب، عن الزهري، وقد أخرج الحديث الشيخان من رواية مالك والليث، وأخرجه مسلم أيضاً من رواية ابن عيينة، ويونس، ومعمر، وبكر بن وائل، والنسائي من رواية الأوزاعي، والإسماعيلي من رواية موسى بن عقبة، وابن أبي عتيق، وصالح بن كيسان كلهم عن الزهري بدونها، والظاهر أنه من كلام الزهري، ويحتمل من شيخه، وفيها تعقب على ما نقل عن مالك لا يحج أحد عن أحد، واحتج بأنه لم يبلغه عن أحد من أهل دار الهجرة منذ أمر رسول الله ﷺ أنه حج عن أحد ولا أمر به، فيقال: لمن قلده قد بلغ ذلك غيره، وهذا الزهري معدود من فقهاء أهل المدينة، وكذا شيخه في هذا الحديث، وقد استدل بهذه الزيادة ابن حزم للظاهرية ومن يوافقهم في أن الوارث يلزمه قضاء النذر عن مورثه في جميع الحالات قال، وقد وقع نظير ذلك في حديث الزهري عن سهيل في اللعان لما فارقها الرجل قبل أن يأمره النبي ﷺ بفراقها، قال: وكانت سنة، واختلف في تعيين نذر أم سعد، ف قيل: كان صوماً لما رواه مسلم البطين عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما جاء رجل، فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه عنها؟ قال: «نعم».

وتعقب: بأنه لم يتعين أن الرجل المذكور هو سعد بن عبادة، وقيل كان عتقا قاله ابن عبد البر واستدل بما أخرجه من طريق القاسم بن محمد أن سعد بن عبادة قال: يا رسول الله، إن أمي هلكت فهل ينفعها أن أعتق عنها؟ قال: «نعم».

وتعقب: بأنه مع إرساله ليس فيه التصريح بأنها كانت نذرت ذلك، وقيل:

6699 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ أُخْتِي.....

كان نذرها صدقة ففي «الموطأ» وغيره أن سعدًا خرج مع النبي ﷺ فقليل لأمه: أوصي، قالت: المال مال سعد، فتوفيت قبل أن يقدم فقال: يا رسول الله، هل ينفعها أن أتصدق عنها؟ قال: «نعم» وليس فيه أيضًا التصريح بأنها نذرت ذلك، وقال القاضي عياض: والذي يظهر أنه كان نذرها في المال أو مبهما.

وقال الحافظ العسقلاني: بل وظاهر حديث الباب أنه كان معينا عند سعد، وفي الحديث قضاء الحقوق الواجبة عن الميت وقد ذهب الجمهور إلى أن من مات وعليه نذر مالي أنه يجب قضاؤه من رأس ماله، وإن لم يوص إلا إن وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث، وشرط المالكية، والحنفية أن يوصي بذلك مطلقا، واستدل للجمهور بقصة أم سعد هذه، وقول الزهري أنها صارت سنة بعد ولكن يمكن أن يكون سعد قضاها من تركتها أو تبرع به فلا استدلال ليس بتام. وفيه: استفتاء الأعلام.

وفيه: فضل بر الوالدين بعد الوفاة والتوصل إلى براءة ما في ذمتهم وقد اختلف أهل الأصول في الأمر بعد الاستئذان هل يكون كالأمر بعد الحظر، أو لا، فرجح صاحب المحصول، أنه مثله، والراجح عند غيره أنه للإباحة كما رجح جماعة في الأمر بعد الحظر أنه للاستحباب.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في كتاب الوصايا في باب ما يستحب لمن يتوفى فجاءة أن يتصدقوا عنه، ويأتي في الحيل إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) بكسر الموحدة وسكون الشين المعجمة جعفر بن أبي وحشية إياس اليشكري أنه (قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ) يحدث (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: أَتَى رَجُلٌ) هو عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه (النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ): يا رسول الله (إِنَّ أُخْتِي) لم تسم نذرت، وفي رواية أبي ذر

نَذَرْتُ أَنْ تُحْجَّ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاقْضِ اللَّهَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ»⁽¹⁾.

31 - باب النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَفِي مَعْصِيَةٍ

عن الحموي والمستملي: (نَذَرْتُ أَنْ تُحْجَّ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ) ولم تف بنذرهما، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ) لمخلوق (أَكُنْتُ قَاضِيَهُ؟) عنها (قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَاقْضِ) دَيْنَ (اللَّهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ) أي: فدين الله أحق بالأداء، فهذا تمثيل منه ﷺ وتعليم لأمره القياس والاستدلال قيل إذا اجتمع حق الله، وحق العباد يقدم حق العباد فما معنى فهو أحق، وأجيب أن معناه إذا كنت تراعي حق الناس فلا تراعى حق الله كان أولى ولا دخل فيه للتقديم والتأخير إذ ليس معناه أحق بالتقديم، وقد سبق في أواخر كتاب الحج في باب الحج عن الميت بلفظ: أن امرأة قالت: إن أمتي نذرت إلى آخره، ولا منافاة لاحتمال وقوع الأمرين جميعاً كما قاله الكرمانى، وقد سبق تفصيل ذلك في الباب المذكور.
ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

31 - باب النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَفِي مَعْصِيَةٍ

حكم (باب النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ) الناذر وحكم النذر (وَفِي مَعْصِيَةٍ) وفي بعض النسخ ولا في معصية، وقع في شرح ابن بطال ولا نذر في معصية وقال: ذكر فيه حديث عائشة رضي الله عنها «من نذر أن يطيع الله فليطعه» الحديث، وحديث أنس رضي الله عنه في الذي رآه يمشي بين ابنيه فنهاه، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما في الذي طاف وفي أنفه خزامة فنهاه.

وحديثه في الذي نذر أن يقوم ولا يستظل فنهاه، قال: ولا مدخل لهذه الأحاديث في النذر في ما لا يملك، وأن يدخل في نذر المعصية، وأجاب ابن المنير: بأن الصواب مع البخاري فإنه يكفي البخاري عدم لزوم النذر في ما لا يملك من عدم لزومه في المعصية؛ لأن نذره في ملك غيره تصرف في ملك الغير

بغير إذنه وهو معصية، ثم قال: ولهذا لم يقل باب النذر فيما لا يملك وفي المعصية، بل قال باب النذر فيما لا يملك ولا نذر في المعصية فأشار إلى اندراج نذر مال الغير في نذر المعصية انتهى. ما نفاه ثابت في معظم الروايات من البخاري وهو لا يخرج عن التقرير الذي قرره؛ لأن التقدير باب النذر فيما لا يملك وحكم النذر في معصية فإذا ثبت نفي النذر في المعصية التحق به النذر فيما لا يملك؛ لأنه يستلزم المعصية لكونه تصرفاً في ملك الغير، وقال الكرماني: الدلالة على الترجمة من جهة أن الشخص لا يملك تعذيب نفسه، ولا تحريم الله، ولا التزام المشقة التي لا تلزمه حيث لا قرينة فيها لكن الجمهور فسروا ما لا يملك بمثل النذر بإعتاق عبد فلان واتفقوا على جواز النذر في الذمة بما لا يملك كإعتاق عبد ولم يملك شيئاً انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: وما وجهه به ابن المنير أقرب لكن يلزم عليه تخصيص ما لا يملك بما إذا نذر شيئاً معيناً كعتق عبد فلان إذا ملكه مع أن اللفظ عام فيدخل فيه ما إذا أنذر عتق عبد غير معين فإنه يصح ويجاب بأن دليل التخصيص الاتفاق على انعقاد النذر في المبهم، وإنما وقع الاختلاف في المعين، وقد تقدم التنبيه في باب من حلف بملة سوى الإسلام على الموضع الذي أخرج البخاري فيه التصريح بما يطابق الترجمة وهو في حديث ثابت بن الضحاك بلفظ: «وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك»، وقد أخرجه الترمذي مقتصرًا عليه أيضًا، ولفظه نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر ببوانة يعني موضعًا، وهو بفتح الموحدة وتخفيف الواو وبنون فذكر الحديث، وأخرج مسلم من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قصة المرأة التي كانت أسيرة فهربت على ناقة للنبي ﷺ كان الذي أسروا المرأة انتهبوا فنذرت إن سلمت أن تنحرها فقال النبي ﷺ: «لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم» وأخرج ابن أبي شيبة من حديث أبي ثعلبة الحديث دون القصة بنحوه، وأخرجه النسائي من حديث عبد الرحمن بن سمرة مثله، وأخرجه أبو داود من حديث عمر رضي الله عنه بلفظ: «لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب، ولا في قطيعة رحم، ولا فيما لا يملك» وأخرجه أبو داود، والنسائي من رواية عمرو بن

6700 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ»⁽¹⁾.

شعيب، عن أبيه، عن جده مثله، واختلف فيمن وقع منه النذر في ذلك هل تجب فيه كفارة، فقال الجمهور: لا، وعن أحمد، وإسحاق، وبعض الشافعية، والحنفية نعم، ونقل الترمذي اختلاف الصحابة في ذلك كالقولين واتفقوا على تحريم النذر في معصية وكفارته كفارة يمين أخرجه أصحاب السنن، ورواته ثقات لكنه معلول فإن الترمذي رواه عن أبي سلمة ثم بين أن سليمان بن أرقم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة فدلّسه بإسقاط اثنين، وحسن الظن بسليمان وهو عند غيره ضعيف باتفاقهم، وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال: لا يصح ولكن له شاهد من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أخرجه النسائي، وضعفه، وأخرج الدارقطني من حديث عدي بن حاتم نحوه، وفي الباب أيضاً عموم حديث عقبة بن عامر كفارة النذر كفارة اليمين أخرجه مسلم، وقد حمّله الجمهور على نذر اللجاج والغضب وبعضهم على النذر المطلق لكن أخرج الترمذي، وابن ماجه حديث عقبة بلفظ: «كفارة النذر إذا لم يسم كفارة اليمين»، ولفظ ابن ماجه: «من نذر نذراً لم يسمه» الحديث.

وفي الباب حديث ابن عباس رضي الله عنهما رفعه: «من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين» ورواته ثقات، لكن أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً وهو أشبه، وأخرجه الدارقطني من حديث عائشة رضي الله عنها، وحمّله أكثر فقهاء أصحاب الحديث على عمومته لكن قالوا: إن الناذر بين الوفاء بما التزمه وكفارة اليمين.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النبيل الضحاك بن مخلد البصري، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ) الأيلي، (عَنِ الْقَاسِمِ) هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ» وفيه دليل على أن

من نذر طاعة يلزمه الوفاء به، ولا تلزمه الكفارة، فلو نذر صوم يوم العيد لا يجب عليه شيء، ولو نذر نحر ولده فباطل وإليه ذهب مالك والشافعي فأما إذا نذر مطلقاً كأن قال عليّ نذر ولم يسم شيئاً فعليه كفارة اليمين وكذا إن نذر شيئاً لم يطقه، وقد مر الآن.

وقال الحافظ العسقلاني: وحديث عائشة رضي الله عنها بمعنى حديث: «لا نذر في معصية» ولو ثبتت الزيادة لكانت مبينة لما أجمل فيه. واحتج بعض الحنابلة بأنه ثبت عن جماعة من الصحابة ولا يحفظ عن صحابي خلافة قال: والقياس يقتضيه؛ لأن النذر يمين كما وقع في حديث عقبة بن عامر لما نذرت أخته أن تحج ماشية لتكفر يمينها فسمي النذر يميناً، ومن حيث النظر هو عقد الله بالترام شيء والحالف عقد يمينه بالله ملتزماً بشيء، ثم بين أن النذر أكد من اليمين ورتب عليه أنه لو نذر معصية ففعلها لم يسقط عنه الكفارة بخلاف الحالف وهو وجه للحنابلة، واحتج له بأن الشارع نهى عن المعصية وأمره بالكفارة فتعينت، واستدل بحديث لا نذر في معصية بصحة النذر في المباح؛ لأن فيه نفي النذر في المعصية فبقي ما عداه ثابتاً، واحتج من قال: إنه يشرع في المباح بما أخرجه أبو داود من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وأخرجه أحمد، والترمذي من حديث بريدة أن امرأة قالت: يا رسول الله، إني نذرت أن أضرب على رأسك الدف، فقال: «أوف بنذرك»، وزاد في حديث بريدة أن ذلك في وقت خروجه فنذرت إن رده الله صالحاً، قال البيهقي: يشبه أن يكون أذن لها في ذلك لما فيه من إظهار الفرح بالسلامة ولا يلزم من ذلك القول بانعقاد النذر به، ويدل على أن النذر لا ينعقد في المباح حديث ابن عباس رضي الله عنهما ثالث أحاديث الباب فإنه أمر الناذر بأنه «يقوم ولا يقعد ولا يتكلم، ولا يستظل، ويصوم ولا يفطر بأن يتم صومه فيتكلم ويستظل ويقعد فأمره بفعل الطاعة» وأسقط عنه المباح وأصرح من ذلك ما أخرجه أحمد من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده أيضاً إنما النذر ما يبتغي به وجه الله.

والجواب عن قصة التي نذرت الضرب بالدف، ما أشار إليه البيهقي، ويمكن أن يقال: إن من قسم المباح ما قد يصير بالقصد مندوباً كالنوم في القائلة

6701 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ

للتقوي على قيام الليل وأكله السحور للتقوي على صيام النهار، فيمكن أن يكون إظهار الفرح بعود النبي ﷺ سالمًا تعني مقصود يحصل الثواب، وقد اختلف في جواز الضرب بالدفع في غير النكاح، والختان، ورجح الرافعي في المحرر والنووي في «المنهاج» الإباحة، والحديث حجة في ذلك، وقد حمل بعضهم إذنه لها في الضرب بالدفع على أصل الإباحة لا على خصوص الوفاء بالنذر كما تقدم، ويشكل عليه أن في رواية أحمد في حديث بريرة: «إن كنت نذرت فاضربي وإلا فلا»، وزعم بعضهم أن معنى قولها نذرت حلفت، والإذن فيه للبر بفعل المباح، ويؤيد ذلك أن في آخر الحديث أن عمر رضي الله عنه دخل فتركت، فقال النبي ﷺ: «إن الشيطان ليخاف منك يا عمر»، فلو كان ذلك مما يتقرب به ما قال ذلك لكن هذا بعينه يشكل على أنه مباح لكونه نسبه إلى الشيطان، ويجب بأن النبي ﷺ اطلع على أن الشيطان حضر لمحبهته في سمع ذلك لما يرجوه من تمكنه من الفتنة به فلما حضر عمر رضي الله عنه وفر منه لعلمه بمبادرته إلى إنكار مثل ذلك أو أن الشيطان لم يحضر أصلاً، وإنما ذكر مثلاً بصورة ما صدر من المرأة المذكورة وهي أنها شرعت في شيء أصله من اللهو فلما دخل عمر رضي الله عنه خشيت من مبادرته لكونه لم يعلم بخصوص النذر أو اليمين الذي صدر منها فشبه النبي ﷺ حالها بحال الشيطان الذي يخاف من حضور عمر رضي الله عنه. والشيء بالشيء يذكر، وقريب من قصتها قصة القينتين اللتين كانتا تغنيان عند النبي ﷺ في يوم عيد فأنكر أبو بكر رضي الله عنه عليهما، وقال: أمزموه الشيطان عند النبي ﷺ فأعلمه النبي ﷺ بإباحة مثل ذلك في يوم العيد.

ومطابقة الحديث للجزء الثاني من الترجمة ظاهرة لا للجزء الأول، وقد تؤخذ كما سبق، وقد سبق الحديث قريباً.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ حُمَيْدٍ) هو ابن أبي حميد الطويل البصري، (عَنْ ثَابِتٍ) البناني وفي رواية أبي ذر: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه. (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه

قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ» وَرَأَهُ يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ وَقَالَ الْفَرَارِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ⁽¹⁾.

(قَالَ: إِنَّ اللَّهَ) تعالى (لَغَنِيٌّ عَنْ تَعْذِيبِ هَذَا) الشيخ (نَفْسَهُ) قيل: هو أبو إسرائيل كما نقله مغلطي عن الخطيب (وَرَأَهُ يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ) لم يسميا قال: «ما بال هذا؟» قالوا: نذر أن يمشي وأمره أن يركب لعجزه عن المشي.

(وَقَالَ الْفَرَارِيُّ) بفتح الفاء والزاي المخففة وبعد الألف راء مكسورة هو مروان ابن معاوية، (عَنْ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ) كأنه أراد بهذا التعليق تصريح حميد بالتحديث، وقد تقدم الحديث في أواخر الحج قبيل فضائل المدينة بتمامه، وأوله رأى شيخاً يهادي بين ابنيه، قال: ما بال هذا الخ.

وقد وصل هذا التعليق أيضاً في الباب المشار إليه في الحج عن محمد بن سلام عن الفزاري، وذكر المصنف هناك حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، قال: نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله الحديث، وفيه: لتمشي ولتركب، وإنما أمر ﷺ الناذر في حديث أنس رضي الله عنه أن يركب جزماً، وأمر أخت عقبة أن تمشي وأن تركب؛ لأن الناذر في حديث أنس كان شيخاً ظاهر العجز، وأخت عقبة لم توصف بالعجز فكأنه أمرها أن تمشي إن قدرت وتركب إن عجزت، وبهذا ترجم البيهقي للحديث، أورده في بعض طرقه من رواية عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أخت عقبة نذرت، أن تحج ماشية، فقال: إن الله غني عن مشي أختك فلتركب، ولتهد بدنة، وأصله عند أبي داود بلفظ: «ولتهد هدياً» وأخرج الحاكم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: جاء رجل، فقال: إن أختي حلفت أن تمشي إلى البيت، وأنه يشق عليها المشي، فقال: «مرها فلتركب إذا لم تستطع أن تمشي فما أغنى الله أن يشق على أختك» وأخرج أصحاب السنن من طريق عبد الله بن مالك، عن عقبة بن عامر، قال: نذرت أختي أن تحج ماشية غير مختمرة فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «مر أختك فلتختمر ولتركب ولتصم ثلاثة أيام» ونقل الترمذي عن البخاري: أنه لا يصح فيه الهدي، وقد أخرج الطبراني من طريق أبي تميم الجيشاني عن عقبة بن عامر في

هذه القصة نذرت أن تمشي إلى الكعبة حافية حاسرة، وفيه لتركب وتلبس ولتصم وللطحاي من طريق عبد الرحمن الجيلي، عن عقبة بن عامر نحوه، وأخرج البيهقي بسند ضعيف، عن أبي هريرة رضي الله عنه بينما رسول الله ﷺ يسير في جوف الليل إذ بصر بخيال نفرت منه الإبل فإذا امرأة عريانة ناقضة شعرها، فقالت: نذرت أن أحج عريانة ناقضة شعري، فقال: مرها فلتلبس ولتهرق دمًا، وأورد من طريق الحسن، عن عمران رفعه: «إذا نذر أحدكم أن يحج ماشيًا فليهد هديًا وليركب» وفي سنده انقطاع.

وفي الحديث صحة النذر بإتيان البيت الحرام، وعن أبي حنيفة: إذا لم ينو حجًا ولا عمرة لا ينعقد، ثم إن نذره راكبًا لزمه دم لترففه بتوفر مؤنة الركوب، وإن نذره ماشيًا لزمه من حيث أحرم إلى أن ينتهي العمرة والحج، وهو قول صاحبي أبي حنيفة فإن ركب لعذر أجزاءه ولزمه دم واحد القولين عن الشافعي، واختلف هل يلزمه بدنة أو شاة وإن ركب بلا عذر لزمه الدم، وعن المالكية يرجع من قابل فيمشي ما ركب بلا عذر لزمه الدم وعن المالكية يرجع من قابل فيمشي ما ركب إلا إن عجز مطلقًا فيلزمه الهدى، وليس في طرق حديث عقبة ما يدل على الرجوع فهو حجة للشافعي ومن تبعه، وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما لا يلزمه شيء مطلقًا.

قال القرطبي: زيادة الأمر بالهدى رواها ثقات، ولا ترد، وليس سكوت من سكت منها بحجة قال: والتمسك بالحديث في عدم إيجاب الرجوع ظاهر، ولكن عمدة مالك عمل أهل المدينة.

تنبيه:

يقال: إن الرجل المذكور في حديث أنس رضي الله عنه هو أبو إسرائيل المذكور في حديث ابن عباس رضي الله عنهما كذا نقله مغلطاي عن الخطيب وهو تركيب منه، وإنما ذكر الخطيب ذلك في الرجل المذكور في حديث ابن عباس آخر الباب وتغاير القضيتين أوضح من أن يتكلف لبيانه.

ومطابقة الحديث للترجمة يمكن أن تكون باعتبار الجزء الثاني من الترجمة أيضًا.

6702 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِزِمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقَطَعَهُ»⁽¹⁾.

6703 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ، أَنَّ طَاوُسًا، أَخْبَرَهُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ يَقُودُ إِنْسَانًا بِخِزَامَةٍ فِي أَنْفِهِ، فَقَطَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَقُودَهُ بِيَدِهِ»⁽²⁾.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) أي: النبيل الضحاك، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز، (عَنْ سُلَيْمَانَ) أي: ابن أبي مسلم (الْأَحْوَلِ) المكي، (عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كيسان الإمام أبو عبد الرحمن اليماني من أبناء الفرس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ) وآخر يقوده (بِزِمَامٍ) وهو الخطام (أَوْ غَيْرِهِ) أي: أو غير زمام شك من الراوي، (فَقَطَعَهُ).

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) الفراء الرازي يعرف بـ «الصغير»، قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف، (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبد الملك، (أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ، أَنَّ طَاوُسًا، أَخْبَرَهُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ وَهُوَ) أي: والحال أنه (يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ يَقُودُ إِنْسَانًا بِخِزَامَةٍ فِي أَنْفِهِ) وجملة يقود صفة لقوله بإنسان والخزامة بكسر الخاء المعجمة وفتح الزاي المخففة حلقة من شعر أو وبر تجعل في الحاجز الذي بين منخري البعير يشد بها الزمام ليسهل انقياده إذا كان صعباً ولم يسم واحد من الإنسانيين المذكورين، ويحتمل أن يكونا بشراً وابنه طلقاً كما في الطبراني، وكما سبق في باب: الكلام في الطواف من الحج.

(فَقَطَعَهَا) أي: الخزامة (النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُ) أي: القائد (أَنَّ يَقُودَهُ بِيَدِهِ) ومطابقة هذا الحديث للترجمة تؤخذ من رواية النسائي من وجه آخر عن ابن جريج فإن فيها التصريح بأنه نذر ذلك، وقد سبق الحديث في الحج وذكره

(1) أطرافه 1620، 1621، 6703 - تحفة 5704 - 8/178.

(2) أطرافه 1620، 1621، 6702 - تحفة 5704.

6704 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ فَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَغْطِلَ،

هنا من وجهين الأول بعلو، والثاني بنزول كما ترى، وقد استدل به الداودي على أن من نذر ما لا طاعة لله فيه لا ينعقد نذره.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو سلمة المنقري التبوذكي، قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو مصغراً هو ابن خالد، قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السخيتاني، (عَنْ عِكْرَمَةَ) مولى ابن عباس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما أنه (قَالَ: بَيْنَا) بغير ميم (النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ) أي: يوم الجمعة كما عند الخطيب في المبهمات وجواب بينا قوله: (إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ) وفي رواية إبراهيم بن الحجاج، عن وهيب إذا التفت فإذا هو برجل قائم، وزاد أبو داود، عن موسى بن إسماعيل شيخ البخاري فيه في الشمس، وكذا في روايته أبي يعلى، وفي رواية طاوس قائم يصلي.

(فَسَأَلَ) سَأَلَ عَنْهُ قَالَ الْبِيضَاوِي: ظاهر اللفظ السؤال عن اسمه فلذلك ذكره، وزادوا فعله.

(فَقَالُوا) هو (أَبُو إِسْرَائِيلَ) لا يشاركه أحد في كنيته من الصحابة، واختلف في اسمه فقيل قشير بقاف وشين معجمة مصغراً، وقيل يسير بتحتانية ثم مهملة مصغراً أيضاً، وقيل: قيصر باسم ملك الروم، وقيل بالسين المهملة بدل الصاد، وقيل بغير راء في آخره وزاد الخطيب في مبهمات، فقال: إنه رجل من قريش، وترجم له ابن الأثير في الصحابة تبعاً لغيره، يقال: أبو إسرائيل الأنصاري، قال الحافظ العسقلاني: واغتر بذلك الكرمانى فجزم بأنه من الأنصار، والأول أولى، وأشهر.

وتعقبه العيني: بأنه إن كان الكرمانى اغتر بكلام ابن الأثير فهو اغتر بكلام الخطيب، وأولوية الأول من أين مع أن أبا عمرو بن عبد البر قال في «الاستيعاب» في باب الكنى أبو إسرائيل رجل من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ ثم ذكر حديثه المذكور.

(نَذَرُ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ) في رواية الخطيب: ويقوم في الشمس

وَلَا يَتَكَلَّمْ، وَيَصُومَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مُرُهُ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ» قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (1).

(وَلَا يَتَكَلَّمْ، وَيَصُومَ) قال البيضاوي: ويحتمل أن يكون سأل عن حاله فذكره، وزادوا التعريف به ثم قال: ولعله لما كان السؤال محتملاً ذكروا الأمرين جميعاً.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مُرُهُ) أي: مرّ أبا إسرائيل، وفي رواية أبي داود: ومروه بصيغة الجمع (فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ) لأنه قرابة بخلاف البواقي، والظاهر أنه ﷺ علم منه أن الصوم لا يشق عليه، وفي رواية طاوس: «ليقعد وليتكلم» وفي الحديث: أن السكوت عن المباح ليس من طاعة الله، وقد أخرج أبو داود من حديث علي رضي الله عنه: ولا صمت يوماً إلى الليل، وتقدم في السيرة النبوية قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه للمرأة أن هذا يعني الصمت من فعال الجاهلية، وفيه أن كل شيء ينذر به الإنسان، ولو ما لا مما لم يرد بمشروعيته كتاب أو سنة كالمشي حافياً، والجلوس في الشمس ليس هو من طاعة الله تعالى وإنما الطاعة ما أثر الله به ورسوله ﷺ، فلا ينقعد النذر به فإنه ﷺ أمر أبا إسرائيل بإتمام الصوم دون غيره.

قال القرطبي في قصة: أبي إسرائيل هذه أوضح الحجج للجمهور في عدم وجوب الكفارة على من نذر معصية أو ما لا طاعة فيه، فقد قال مالك لما ذكره ولم أسمع أن رسول الله ﷺ أمره بكفارة.

ومطابقة الحديث للجزء الثاني من الترجمة من حيث إن نذر الرجل بترك القعود، وترك الاستظلال، وترك التكلم ليس بطاعة فإذا كان نذره في غير طاعة يكون معصية؛ لأن المعصية خلاف الطاعة كذا، قال العيني: والحديث قد أخرجه أبو داود في الإيمان، وابن ماجه في الكفارات.

(قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد الثقفي، (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السخيتاني، (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أشار بهذا التعليق إلى أنه روي مرسلًا أيضًا؛ لأن عكرمة من التابعين.

32 - بَاب مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ أَيَّامًا، فَوَافَقَ النَّحْرَ أَوْ الْفِطْرَ

6705 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ،

قال الحافظ العسقلاني : وقد تمسك بهذا من يرى أن الثقات ، إذا اختلفوا في الوصل والإرسال يرجح قول من وصل لما معه من زيادة العلم ؛ لأن وهيباً وعبد الوهاب ثقتان ، وقد وصله وهيب وأرسله عبد الوهاب ، وصححه البخاري مع ذلك والذي عرفناه بالاستقراء من صنيع البخاري أنه لا يعمل في هذه الصورة بقاعدة مطردة بل يدور مع الترجيح إلا إن استوتوا فيقدم جانب الوصل والواقع هنا أن ممن وصله أكثر ممن أرسله ، قال الإسماعيلي : وصله مع وهيب عاصم ابن هلال ، والحسن بن أبي جعفر ، وأرسله مع عبد الوهاب ، خالد الواسطي ، وخالد متقن ، وفي عاصم ، والحسن مقال فيستوي الطرفان فيترجح الوصل ، وقد جاء الحديث المذكور من وجه آخر فازداد قوة أخرجه عبد الرزاق ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن أبي إسرائيل .

32 - بَاب مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ أَيَّامًا، فَوَافَقَ النَّحْرَ أَوْ الْفِطْرَ

أي : من نذر أن يصوم أياماً بعينها فاتفق أنه وافق يوم منها يوم النحر ويوم الفطر ، هل يجوز أن يصوم ذلك اليوم أو لا أم كيف حكمه ، ولم يبين الحكم على عادته في غالب الأبواب ، إما اكتفاء بما يوضح ذلك من متن الحديث أو اعتماداً على المستنبط مما قاله الفقهاء في ذلك الباب ، والحكم هنا إن شاء الصوم في يوم الفطر أو يوم النحر لا يجوز إجماعاً لا تطوعاً ولا عن نذر سواء عيّنهما أو أحدهما بالنذر أو وقعاً أو أحدهما اتفاقاً ، ولو نذر صومهما لا ينعقد عند الشافعي وهو المشهور من مذهب مالك ، وعند الحنابلة روايتان في وجوب القضاء ، وعند أبي حنيفة ينعقد ولكن لا يصوم ويجب عليه قضاؤه ، ولو أقدم فصام وقع ذلك عن نذره ، وقد تقدم بسط الكلام في ذلك في أواخر الصيام .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ) على صيغة اسم المفعول من التقديم هو محمد بن أبي بكر علي بن عطا بن مقدم الثقفي مولا هم البصري . قال :
(حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ) النميري بالنون مصغراً ، أبو سليمان البصري

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا حَكِيمُ بْنُ أَبِي حُرَّةَ الْأَسْلَمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا صَامَ، فَوَافَقَ يَوْمَ أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ، فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» [الأحزاب: 21] لَمْ يَكُنْ يَصُومُ

قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) مولى آل الزبير، قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (حَكِيمُ) بفتح الحاء المهملة وبالكاف (ابنُ أَبِي حُرَّةَ) بضم الحاء المهملة وتشديد الراء (الْأَسْلَمِيُّ) المدني أبو حرة لا يعرف اسمه، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث، وقد أورده متابعاً لزياد بن جببر في الحديث الآتي.

(أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سُئِلَ) جملة وقعت حالاً عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وسئل على بناء المفعول لم يسم السائل فيشمل ما إذا كان رجلاً أو امرأة.

قال الحافظ العسقلاني: وقد ظهر كونها رجل من رواية ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين أنها سألت ابن عمر رضي الله عنهما فقالت: جعلت على نفسي أن أصوم كل أربعاء، واليوم يوم الأربعاء، وهو يوم النحر، فقال: أمر الله بوفاء النذور، ونهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم النحر، ورواته ثقات يفسر بها المبهم في رواية حكيم بخلاف رواية زياد بن جببر حيث قال: فسأله رجل، قال: ثم وجدت الخبر في كتاب الصيام ليوسف بن يعقوب القاضي أخرجه عن محمد بن أبي بكر المقدمي شيخ البخاري فيه، وأخرجه أبو نعيم من طريقه وكذا أخرجه الإسماعيلي أيضاً من وجه آخر عن محمد بن أبي بكر المقدمي، ولفظه أنه سمع رجلاً يسأل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن رجل نذر فذكر الحديث.

وقال العيني: وهذا أقرب وأولى لتفسير المبهم المذكور من تفسيره بما في حديث أجنبي عن هذا مع أنه لا منافاة أن يكونا قضيتين في واحدة منهما السائل رجل وفي أخرى امرأة.

(عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا صَامَ، فَوَافَقَ يَوْمَ أَضْحَى) بفتح الهمزة (أَوْ فِطْرٍ) يحتمل أو الشك أو التقسيم، (فَقَالَ) أي: ابن عمر رضي الله عنهما (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) (أُسْوَةٌ) أي: قدوة، القدوة الاقتداء كالقسمة بمعنى الاقتسام (حَسَنَةٌ) لَمْ يَكُنْ أي: رسول الله ﷺ (يَصُومُ)

يَوْمَ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ، وَلَا يَرَى صِيَامَهُمَا»⁽¹⁾.

6706 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثَاءَ أَوْ أَرْبَعَاءَ مَا عَشْتُ، فَوَافَقْتُ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: «أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ،

يَوْمَ الْأَضْحَى وَ) لَا يَوْمَ (الْفِطْرِ، وَلَا يَرَى) أَي: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (صِيَامَهُمَا) ووقع عند الإسماعيلي من الزيادة في آخره، قال يونس بن عتبة فذكرت ذلك للحسن فقال: يصوم يوماً مكانه أخرجه من طريق محمد بن المنهال عن يزيد ابن زريع، الذي أخرجه البخاري من طريقه. قال الكرماني قوله: لا نرى بلفظ المتكلم فيكون من جملة مقول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أي: المخبر به عنه ﷺ وفي بعضها يرى بلفظ الغائب وفاعله عبد الله بن عمر وقائله حكيم. وقال الحافظ العسقلاني: وقع في رواية يوسف بن يعقوب القاضي بلفظ: لم يكن رسول الله ﷺ يصوم يوم الأضحى، ولا يوم الفطر، ولا يأمر بصيامهما، ومثله في رواية الإسماعيلي فتعين الاحتمال يعني أنه من مقول ابن عمر رضي الله عنهما ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي أحد الأعلام، قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضم الزاي وفتح الراء أخره عين مهملة مصغراً البصري، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن عبيد مصغراً أحد أئمة البصرة، (عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ) بضم الجيم وفتح الموحدة ابن حية بالتحية ابن مسعود بن معتب البصري أنه (قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما، (فَسَأَلَهُ رَجُلٌ) لم يسم، (فَقَالَ: نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثَاءَ أَوْ أَرْبَعَاءَ مَا عَشْتُ) شك من الراوي أو أربعاء بكسر الموحدة، والمد مع الهمزة لا ينصرف كسابقه لأجل ألف التانيث الممدودة كألف حمراء، وسمراء ونحوهما ويجمعان على ثلاثاوات، وأربعاوات، وحكي عن بعض العرب فتح الموحدة في أربعاء ويوم بغير تنوين لإضافته إلى ما بعده.

(فَوَافَقْتُ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ) أَي: ابن عمر رضي الله عنهما (أَمَرَ اللَّهُ) عز وجل (بِوَفَاءِ النَّذْرِ) حيث قال تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: 29].

وَنُهِينَا أَنْ نَصُومَ يَوْمَ النَّحْرِ» فَأَعَادَ عَلَيْهِ، فَقَالَ مِثْلُهُ، لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ⁽¹⁾.

33 - بَابُ هَلْ يَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ

الْأَرْضُ، وَالْغَنَمُ، وَالزَّرْعُ، وَالْأُمْتِعَةُ

(وَنُهِينَا) بضم النون وكسر الهاء (أَنْ نَصُومَ يَوْمَ النَّحْرِ) والعرف شاهد بأن رسول الله ﷺ هو الناهي، وفي باب صوم يوم النحر من كتاب الصيام ونهى النبي ﷺ صوم هذا اليوم.

(فَأَعَادَ عَلَيْهِ) أي: فأعاد الرجل السؤال على ابن عمر رضي الله عنهما، (فقال مثله) أي: فقال ابن عمر مثل ما قال في الأول.

(لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ) يعني لا يقطع بلا ولا بنعم، وهذا من غاية ورعه حيث توقف في الجزم بأحدهما لتعارض الدليلين عنده فإن قيل سبق أنه لا يرى صيامهما، فالجواب أنه يمكن أن يكونا قضيتين فتغير اجتهاده عند الثانية وذهب بعضهم إلى أن الأمر والنهي إذا تعارضا يقدم النهي، وفي التوضيح جواب ابن عمر جواب من أشكل عنده الحكم فتوقف نعم جوابه أنه لا يصام وهو مذهب الأئمة الأربعة انتهى. وقال العيني: وفي سياق الرواية إشعار بأن الراجح عنده المنع، وقد مضى الحديث في أواخر كتاب الصوم في باب الصوم في يوم النحر.

33 - بَابُ هَلْ يَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ

الْأَرْضُ، وَالْغَنَمُ، وَالزَّرْعُ، وَالْأُمْتِعَةُ

يعني هل يصح اليمين والنذر على الأعيان فصورة اليمين نحو قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده إن هذه الشملة لتشتعل عليه ناراً» وصورة النذر مثل أن يقول هذه الأرض لله نذراً، قال المهلب: أراد البخاري بهذا أن يبين أن المال يقع على كل ممتلك ألا يرى قول عمر رضي الله عنه أصبت أرضاً لم أصب ما لا قط أنفس منه، وقول أبي طلحة: أحب الأموال إليّ بئرحاء وهم القدوة في الفصاحة، وقال صاحب التوضيح: أراد البخاري بهذا الرد على أبي حنيفة فإنه

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ عُمَرُ، لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أَصِبْ مَا لَا قَطْ أَنْفَسَ مِنْهُ؟

يقول: إن من حلف أو نذر أن يتصدق بماله كله فإنه لا يقع يمينه ونذره من الأموال إلا على ما فيه الزكاة خاصة انتهى.

وقد كثر اختلافهم في تفسير المال حيث قال ابن عبد البر وآخرون: إن المال في لغة دوس قبيلة أبي هريرة رضي الله عنه غير العين كالعروض والثياب وعند جماعة المال هو العين كالذهب والفضة خاصة، وحكى المطرزي أن المال هو الصامت كالذهب والفضة والناطق، وحكى القالي عن ثعلب أنه قال: المال عند العرب أقله ما يجب فيه الزكاة وما نقص عن ذلك فلا يقال له مال، وبه جزم ابن الأنباري وقال ابن سيدة في العويض: العرب لا توقع اسم المال مطلقاً إلا على الإبل لشرفها عندهم وكثرة غنائها ومنهم من أوقعه على أنواع المواشي كلها، ومن القوم من أوقعه على جميع ما يملكه الإنسان لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: 5] فإنه يتناول كل ما يملكه الإنسان لا يخص شيئاً دون شيء.

وقيل: المراد به الأرقاء.

وقيل: الحيوان كله، وفي الحديث أَيضًا مَا جَاءَكَ مِنَ الرِّزْقِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُسْرِفٍ فَخْذُهُ وَتَمَوْلُهُ وَهُوَ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَا يَتَمَلَّكُ وَهُوَ اخْتِيَارُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فلما رأى البخاري هذا الاختلاف أشار إلى أن المال يقع على كل ما يملك كما حكى عنه المهلب فتبين من ذلك أنه اختار هذا القول فلا وجه لما قاله صاحب «التوضيح» أنه أراد به الرد على أبي حنيفة؛ لأنه اختار قولاً من الأقوال فكذلك اختار أبو حنيفة قولاً من الأقوال فلا اختصاص يذكر الرد عليه خاصة ولكن عرق من العصبية نزعه إلى ذلك.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) رضي الله عنهما: (قَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه (لِلنَّبِيِّ ﷺ): أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أَصِبْ مَا لَا قَطْ أَنْفَسَ مِنْهُ؟ وكان بها نخل وعند أحمد من رواية أيوب أن عمر رضي الله عنه أصاب من يهود بني حارثة يقال له: ثمغ بفتح المثلثة وسكون الميم بعدها غين معجمة أرض تلقاء المدينة، والنفيس الجيد المغتبط به وسمي نفيساً لأنه يأخذ بالنفس وفيه إطلاق المال على الأرض قال: أي النبي ﷺ

قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا» وَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ، لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ، لِحَائِطِ لَهُ، مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ⁽¹⁾.

6707 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَيْثِ مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، إِلَّا الْأَمْوَالَ وَالثِّيَابَ وَالْمَتَاعَ،

لعمر بعد أن (قَالَ) له: فكيف تأمرني كما في الوصايا (إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ) بالتخفيف وفي اليونانية بالتشديد أي: وقفت (أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا) أي بثمرها، وهذا تعليق ذكره البخاري في كتاب الوصايا موصولاً.

(وَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ) زيد بن سهل الأنصاري رضي الله عنه، (لِلنَّبِيِّ ﷺ): أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ) بتشديد الياء (بَيْرُحَاءَ) بفتح الموحدة وسكون التحتية وضم الراء وفتحها بالصرف.

وفي رواية أبي ذر: بعدمه وفيه لغات أخرى كثيرة سبقت في الزكاة.

وهذا الاسم (لِحَائِطِ لَهُ) فاللام للتبيين كهي في نحو: هيت لك، والحائط: البستان من النخل وقد أطلق عليه المال.

(مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ) أنث باعتبار النفقة، وقد وصله البخاري في الوصايا أيضاً، وقد تقدم موصولاً أيضاً في باب: الزكاة على الأقارب.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ) بفتح المثناة (الدِّيلِيِّ) بكسر الدال المهملة وسكون التحتية نسبة إلى ديل بن هداد بن زيد قبيلة في الأزد، وفي تغلب وفي ضبته.

(عَنْ أَبِي الْعَيْثِ) بفتح المعجمة وسكون التحتية وبالمثناة واسمه سالم (مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ) بضم الميم وكسر الطاء المهملة بعدها تحتية ساكنة فعين مهملة، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنه (قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ) وفي رواية: مع رسول الله ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ) لم يحضر أبو هريرة رضي الله عنه غزوة خيبر إلا بعد الفتح، (فَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، إِلَّا الْأَمْوَالَ وَالثِّيَابَ وَالْمَتَاعَ) كذا في الفرع

فَأَهْدَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي الضُّبَيْبِ، يُقَالُ لَهُ رِفَاعَةٌ بْنُ زَيْدٍ، لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُلَامًا، يُقَالُ لَهُ مِدْعَمٌ، فَوَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى وَادِي الْقُرَى، حَتَّى إِذَا كَانَ بِوَادِي الْقُرَى، بَيْنَمَا مِدْعَمٌ يَحْطُ رَحْلاً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا سَهْمٌ عَائِرٌ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ النَّاسُ: هَنِئْنَا لَهُ الْجَنَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ»

وأصله وغيرهما من الأصول المعتمدة، والثياب بإثبات الواو كالذي بعده.

قال الحافظ العسقلاني: إلا الأموال والمتاع والثياب كذا في رواية الأكثر بحذف الواو من المتاع ولا بن القاسم، والقعني والمتاع بالعطف قال: وقال بعضهم، وفي تنزيل ذلك على لغة دوس أي: القائلين أن المال غير العين كالعروض والثياب، نظر لأنه استثنى الأموال من الذهب والفضة، فدل على أنه منها إلا أن يكون منقطعاً فيكون إلا بمعنى لكن كذا قال: والذي يظهر أن الاستثناء من الغنيمة التي في قوله فلم نغنم فنفي أن يكونوا غنموا العين وأثبت أنهم غنموا المال فدل على أن المال عنده غير العين وهو المطلوب.

(فَأَهْدَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي الضُّبَيْبِ) بضم الضاد المعجمة، وفتح الموحدة، وسكون التحتية وبموحدة أخرى على صيغة التصغير.

(يُقَالُ لَهُ رِفَاعَةٌ بْنُ زَيْدٍ) بكسر الراء وتخفيف الفاء أي: ابن وهب الجذامي الضبيبي ممن وفد على رسول الله ﷺ، في هدنة الحديبية في جماعة من قومه فأسلموا وعقد له رسول الله ﷺ على قومه.

(لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُلَامًا، يُقَالُ لَهُ مِدْعَمٌ) بكسر الميم وسكون الدال وفتح العين المهملتين، وكان أسود، (فَوَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) على صيغة المبني للمجهول كذا ضبطه العيني كالكرماني، وقيل بفتح الواو فافهم، وفي غزوة خيبر من المغازي ثم انصرفنا مع رسول الله ﷺ (إِلَى وَادِي الْقُرَى) بضم القاف وفتح الراء جمع القرية مقصوراً موضع بقرب المدينة.

(حَتَّى إِذَا كَانَ بِوَادِي الْقُرَى، بَيْنَمَا) بميم (مِدْعَمٌ يَحْطُ رَحْلاً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا سَهْمٌ عَائِرٌ) بالعين المهملة وبعد الألف وضبطه الكرماني بالهمزة بعد الألف لا يدري من رمى به فأصابه (فَقَتَلَهُ، فَقَالَ النَّاسُ: هَنِئْنَا لَهُ الْجَنَّةُ) وفي المغازي: هَنِئْنَا له الشهادة (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَلَّا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ) بفتح الشين

الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ الْمَغَانِمِ، لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ، لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا» فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ النَّاسُ جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ - أَوْ شِرَاكَيْنِ - إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «شِرَاكٌ مِنْ نَارٍ - أَوْ: شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ»⁽¹⁾.

المعجمة وسكون الميم الكساء (الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ الْمَغَانِمِ، لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ) أي: أخذها قبل قسمة الغنائم وكان غلولاً، (لَتَشْتَعِلُ) بنفسها (عَلَيْهِ نَارًا) تعذيباً له لغلوله وأنها سبب لعذابه في النار، (فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ النَّاسُ جَاءَ رَجُلٌ) لم يعرف اسمه (بِشِرَاكِ - أَوْ شِرَاكَيْنِ) بكسر الشين فيهما سيراً أو سيرين يكونان على ظهر القدم عند لبس النعل (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ) ﷺ: «(شِرَاكٌ مِنْ نَارٍ - أَوْ: شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ)» وقد أشار بهذا الحديث إلى أن المال لا يطلق إلا على الثياب والأمتعة ونحوهما؛ لأن الاستثناء في قوله: إلا الأموال منقطع بمعنى لكن الأموال هي الثياب والمتاع، وقد مضى الحديث في المغازي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

84 - كِتَابُ كَفَّارَاتِ الْإِيمَانِ

1 - بَابُ كَفَّارَاتِ الْإِيمَانِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: 89]

وَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: 196]

84 - كِتَابُ كَفَّارَاتِ الْإِيمَانِ

كذا في رواية أبي ذر عن المستملي، وفي رواية غيره: باب كفارات الأيمان، والكفارات: جمع كفارة على وزن فعالة بالتشديد من الكفر وهو التغطية، وسميت كفارة؛ لأنها تكفر الذنب أي: تستره ومنه قيل للزراع كافر؛ لأنه يغطي البذر.

قال الراغب: الكفارة ما يعطي الحانث في اليمين، واستعمل في كفارة القتل والظهار، وهي من التكفير وهو ستر الفعل وتغطيته فيصير بمنزلة ما لم يعمل قال ويصح أن يكون أصله إزالة الكفر نحو التمريض في إزالة المرض، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [المائدة: 65] أي: أزلناها وأصل الكفر الستر يقال: كفرت الشمس النجوم سترتها ويسمى السحاب الذي يستر الشمس كافراً ويسمى الليل كافراً؛ لأنه يستر الأشياء من العيون وتكفر الرجل بالسلاح إذا تستر به.

1 - بَابُ كَفَّارَاتِ الْإِيمَانِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: 89]

وَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: 196]

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بالجر عطفاً على ما قبله: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ يريد إلى آخره أي: فكفارة ما عقدتم الأيمان بإطعام عشرة مساكين، واختلفوا في مقدار الإطعام فقالت طائفة: يجزيه لكل إنسان مد من طعام بمد

وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ، وَعِكْرِمَةَ: «مَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ أَوْ، فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ»

الشارع وروي ذلك عن ابن عباس، وابن عمر وزيد بن ثابت، وأبي هريرة رضي الله عنهم وهو قول عطاء، والقاسم، وسالم والفقهاء السبعة، وبه قال مالك، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وقالت طائفة: يطعم لكل مسكين نصف صاع من حنطة، وإن أعطى تمرًا أو شعيرًا فصاعًا صاعًا، روي هذا عن عمر بن الخطاب، وعلي، وزيد بن ثابت في رواية رضي الله عنهم، وهو قول النخعي، والشعبي، والثوري، وأبي حنيفة، وسائر الكوفيين، وقد تمسك به من قال يتعين العدد المذكور، وهو قول الجمهور خلافاً لمن قال لو أعطى ما تحت العشرة واحداً كفى وهو مروي عن الحسن أخرج ابن أبي شيبة، ومن قال كذلك قال عشرة أيام متوالية وهو مروي عن الأوزاعي، حكاة ابن المنذر، وعن الثوري مثله لكن قال: إن لم يجد العشرة.

(وَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن مِّاءٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾) كلمة ما موصولة أي: والذي أمر به النبي ﷺ يشير به إلى حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه الموصول في هذا الباب، وإنما ذكر البخاري حديث كعب في هذا الباب من أجل التخيير في كفارة الأذى كما في كفارة اليمين بالله وقال ابن المنير: يحتمل أن يكون البخاري أدخل حديث كعب هنا موافقة لمن قال إن الطعام نصف صاع في الكفارة كالفدية فنبه على حمل المطلق على المقيّد لأن النبي ﷺ نص في الفدية على أنها نصف صاع ولم يثبت عنه نص في قدر طعام الكفارة فهذا من إنصاف البخاري لأنه كثيراً ما يخالف الكوفيين إلا أن يظهر الحق معهم انتهى.

وما كان في القرآن بكلمة أو نحو قوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِّنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَبَّةٍ﴾ [المائدة: 89] فصاحبه بالخيار يعني أنه هو الواجب المخير.

(وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ، وَعِكْرِمَةَ: مَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ أَوْ) بفتح الهمة وسكون الواو فيهما.

(فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ) أما أثر ابن عباس رضي الله عنهما فوصله سفيان الثوري في تفسيره عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما

وَقَدْ خَبَرَ النَّبِيُّ ﷺ كَعْبًا فِي الْفِدْيَةِ.

6708 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، قَالَ: أَتَيْتُهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - فَقَالَ: «إِذْنٌ» فَدَنَوْتُ، فَقَالَ: «أَيُّؤْذِيكَ هَوَاثُكَ» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسْكِ»

قال: كل شيء في القرآن، أو نحو قوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾ [البقرة: 196] فهو فيه مخير. وما كان فمن لم يجد فهو على الولاء أي: الترتيب، وليث ضعيف، ولذلك لم يجزم به المصنف، وقد جاء عن مجاهد من قوله بسند صحيح عند الطبري وغيره وأما أثر عطاء فوصله الطبري من طريق ابن جريج، وقال لي عمرو بن دينار نحوه وسنده صحيح وأخرجه ابن عيينة في تفسيره، عن ابن جريج، عن عطاء بلفظ الأصل وسنده صحيح أيضًا، وأما أثر عكرمة فوصله الطبري من طريق داود بن أبي هند عنه قال: كل شيء في القرآن أو فليتخير أي: الكفارات شاء فإذا كان فمن لم يجد فالأول الأول، وقال ابن الصباغ: ليس من الكفارات ما فيه تخيير وترتيب إلا كفارة اليمين وما لحق بها.

(وَقَدْ خَبَرَ النَّبِيُّ ﷺ كَعْبًا فِي الْفِدْيَةِ) عَلَى مَا يَأْتِي الْآنَ.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي الكوفي نسب إلى جده، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ) هو الأصغر، واسمه عبد ربه بن نافع الخياط المدائني الأسدي، ويقال الهذلي البصري، (عَنِ ابْنِ عَوْنٍ) بفتح المهملة وسكون الواو عبد الله بن عون بن أربطان البصري، (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى) بفتح اللامين الأنصاري المدني، ثم الكوفي، (عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ) بضم العين وسكون الجيم رضي الله عنه أنه (قَالَ: أَتَيْتُهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - فَقَالَ: «إِذْنٌ» أي أقترب، (فَدَنَوْتُ، فَقَالَ: «أَيُّؤْذِيكَ»)، وفي رواية أبي ذر: أتؤذيك بالفوقية بدل التحتية (هَوَاثُكَ) جمع هامة بالتشديد يطلق على ما يدب من الحيوان كالقمل وشبهه وكان القمل يتناثر على وجهه من رأسه.

(قُلْتُ) وفي رواية أبي ذر: فقلت: (نَعَمْ، قَالَ): اخلق رأسك عليك (فِدْيَةٌ) مرفوع مبتدأ خبره محذوف، أي: عليك فدية، أو خبر مبتدأ محذوف أي: فالواجب عليك فدية (مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسْكِ) وقد أخرجه أبو نعيم في

وَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: «صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَالنُّسْكَ شَاةٌ، وَالْمَسَاكِينُ سِتَّةٌ» (1).

2 - باب قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [التحریم: 2]
مَتَى تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ؟

المستخرج من طريق بشر بن الفضل، عن ابن عون بهذا السند، عن كعب بن عجرة قال: في نزلت هذه الآية فأتيت النبي ﷺ فذكره، وفي رواية معتمر بن سليمان، عن ابن عون، عند الإسماعيلي نزلت في هذه الآية: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: 196] قال: فرأني النبي ﷺ فقال: ادن.

(وَأَخْبَرَنِي) بالافراد (ابْنُ عَوْنٍ) عطف على مقدر أي: قال أبو شهاب: أخبرني فلان كذا، وأخبرني ابن عون عبد الله، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني أنه (قَالَ): «صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَالنُّسْكَ شَاةٌ، وَالْمَسَاكِينُ سِتَّةٌ» وهو موصول بالأول، وقد أخرجه النسائي، والإسماعيل من طريق أزهر بن سعد، عن ابن عون، وقال في آخره فسر له لي مجاهد فلم أحفظه، فسيألت أيوب فقال: الصيام ويليهِ الصدقة على ستة مساكين، والنسك ما استيسر من الهدى. ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن فيه التخيير كما في كفارة الأيمان، كما سبق، وقد مضى الحديث في الحج.

2 - باب قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [التحریم: 2]
مَتَى تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ؟

وقول الله تعالى: (﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾) أي: ما تحللون أيمانكم وهي الكفارة (﴿وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾) أي: سيدكم ومتولي أموركم، وقيل: مولاكم أولى بكم من أنفسكم فكانت نصيحته أنفع لكم من نصائحكم لأنفسكم

(1) أطرافه 1814، 1815، 1816، 1817، 1818، 4159، 4190، 4191، 4517، 5665،

6709 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ فِيهِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ. قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «تَسْتَطِيعُ تُغْنِقُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «اجْلِسْ» فَجَلَسَ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ

(وَهُوَ الْعَلِيمُ) بما يصلحكم فيشرعه لكم (الْحَكِيمُ) فيما أحل وحرم كذا في رواية أبي ذر، وفي رواية غيره باب قول الله تعالى: ﴿قَدْ فُضَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ وساقوا الآية، وبعدها باب: (مَتَى تَحِبُّ الْكَفَّارَةَ عَلَى الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ) وأشار الكرمانى إلى تصويبه، فقال قوله تعالى: ﴿حَلَلَهُ أَيْمَانُكُمْ﴾ أي: تحليلها بالكفارة والمناسب أن يذكر هذه الآية في الباب الذي قبله، وقال العيني: الأنسب أن تذكر في التفسير في سورة التحريم، وقد سقط ذكر الآية عند البعض.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (قَالَ) أي: سفيان بن عيينة: (سَمِعْتُهُ مِنْ فِيهِ) أي: من فم الزهري أي: ليس معنعنا موهماً للتدليس.

(عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضم الحاء هو ابن عوف رضي الله عنه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، أنه (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ) قيل: هو سلمة بن صخر البياضي (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ) أي: فعلت ما هو سبب لهلاكى.

(قَالَ) ﷺ: (مَا) وفي رواية أبي ذر: «وَمَا شَأْنُكَ؟» أي: ما حالك وما جرى عليك (قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ) قد يقال: إنه واقع متعمداً، وفي الناسي خلاف فمذهب مالك: أنه لا كفارة عليه خلافاً لابن الماجشون.

(قَالَ) ﷺ: «تَسْتَطِيعُ تُغْنِقُ رَقَبَةً؟» كذا في رواية أبي ذر عن الكشميهني، وفي رواية غيره بإسقاط كلمة أن.

(قَالَ: لَا) أي: لا أستطيع (قَالَ) ﷺ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا) أي: لا أستطيع (قَالَ) ﷺ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. قَالَ) ﷺ: «اجْلِسْ» فَجَلَسَ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ بفتح

فِيهِ تَمْرٌ - وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ الضَّخْمُ - قَالَ: «خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» قَالَ: أَعْلَى أَفْقَرَ مِنَّا؟ فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَثَ نَوَاجِذُهُ، قَالَ: «أَطْعِمُهُ عِيَالَكَ»⁽¹⁾.

المهملة والراء السقيفة المنسوجة بالخصوص (من الخوص) (فِيهِ تَمْرٌ - وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ الضَّخْمُ -) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الفوقية يسع خمسة عشر صاعاً وأكثر.

(قَالَ) ﷺ: (خُذْ هَذَا) أي: العرق بتمره (فَتَصَدَّقْ بِهِ) أي: بالتمر. (قَالَ: أَعْلَى أَفْقَرَ مِنَّا؟) أي: أتصدق على شخص أفقر منا، وفي رواية أبي ذر: مني (فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَثَ) أي: ظهرت (نَوَاجِذُهُ) بالذال المعجمة آخر الأسنان وأولها الثنايا، ثم الرباعيات، ثم الأنياب، ثم الضواحك، ثم الإرجاء، ثم النواجذ، وقال ابن فارس: النواجذ السن بين الأنياب، والضرس، وقيل الأضراس كلها النواجذ ومثل هذا الضحك منه ﷺ من النوادر، وقيل سبب ضحكة التعجب من حاله، وقيل: هو وجوب الكفارة على هذا المجامع، وأخذه ذلك صدقة، وهو غير آثم (قَالَ) ﷺ: («أَطْعِمُهُ عِيَالَكَ»)، قيل هذا مخصوص، وقيل منسوخ، واستدل أبو حنيفة، والشافعي على أن كفارة الوقاع مرتبة إعتاق، ثم صوم، ثم صدقة، وتجب نيتها بأن ينوي الإعتاق، وكذا باقيه عن الكفارة ليطمئز عن غيرها كنذر. قال ابن المنير: مقصود البخاري أن ينبه على أن الكفارة إنما تجب بالحنث كما أن كفارة المواقع إنما كانت باقتحام الذنب، وأشار إلى أن الفقير لا يسقط عنه إيجاب الكفارة؛ لأن النبي ﷺ علم فقره، وأعطاه مع ذلك ما يكفر به، كما لو أعطى الفقير ما يقضي به دينه قال: ولعله كما نبه على احتجاج الكوفيين بالفدية نبه على ما احتج به من خالفهم من إلحاقها بكفارة المواقع وأنه مد لكل مسكين.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وأخرجه البخاري في مواضع في الصوم، وفي الهبة، والنذور، والأدب، والنفقات، والمحاريب، وأخرجه الجماعة.

(1) أطرافه 1936، 1937، 2600، 5368، 6087، 6164، 6710، 6711، 6821 تحفة

3 - بَابُ مَنْ أَعَانَ الْمُعْسِرَ فِي الْكَفَّارَةِ

6710 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ بِأَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «تَجِدُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا،

3 - بَابُ مَنْ أَعَانَ الْمُعْسِرَ فِي الْكَفَّارَةِ

أي: الواجبة عليه.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ) البصري، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) أي: ابن زياد العبدي، قال: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: ابن عوف رضي الله عنه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ) اسمه كما سبق سلمة بن صخر أو هو سلمان ابن صخر أو هما واقعتان سبق ذلك في الصيام.

(إِلَى رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية أبي ذر: إلى النبي (ﷺ) فَقَالَ: هَلَكْتُ) وفي بعض الطرق: وأهلكت.

(فَقَالَ) ﷺ: ((وَمَا ذَاكَ؟)) الذي أهلكك (قَالَ: وَقَعْتُ بِأَهْلِي) أي: جامععت امرأتي (في) (نهار) (رَمَضَانَ، قَالَ) ﷺ: ((تَجِدُ رَقَبَةً؟)) تعتقها استفهام محذوف الأداة، والمراد الوجود الشرعي فتدخل فيه القدرة بالشراء.

(قَالَ: لَا) أي: لا أجد (قَالَ) ﷺ: (هَلْ) وفي رواية أبي ذر: (تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: لَا)، وعند البزار من رواية ابن إسحاق، وهل لقيت ما لقيت إلا من الصوم.

(قَالَ) ﷺ: ((فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟)) قَالَ: لَا) قال البيضاوي رتب الثاني بالفاء على فقد الأول، ثم الثالث على فقد الثاني فدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان، وجواب السؤال فتنزل منزلة الشرط. وقال مالك: بالتخيير.

قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِعَرَقٍ - وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ - فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: «أَذْهَبَ بِهَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» قَالَ: عَلَى أَخَوَجَ مِنَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَخَوَجَ مِنَّا، ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبْ فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ»⁽¹⁾.

4 - باب يُعْطِي فِي الْكَفَّارَةِ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ، قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا

(قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) لم يعرف اسمه (بِعَرَقٍ - وَالْعَرَقُ) بفتح العين المهملة والراء آخره قاف.

(الْمِكْتَلُ - فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ) ﷺ: «أَذْهَبَ بِهَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» قَالَ: وفي رواية أبي ذر: فقال: (عَلَى) وفي رواية أبي ذر: أعلى أي أتصدق به على أحد (أَخَوَجَ مِنَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَخَوَجَ مِنَّا) لابتيتها⁽²⁾ بغير همز تشنية لابة يريد الحرتين أرضاً ذات حجارة سود والمدينة بينهما، وزاد في الرواية السابقة قريباً فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه.

(ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبْ فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ») بقطع همزة فأطعمه أي: أطعم ما في المكتل من التمر من يلزمك نفقته أو زوجك أو مطلق أقاربك.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة فكلما جازَ إعانة المعسر بالكفارة عن وقاعه في نهار رمضان كذلك يجوز إعانة المعسر بالكفارة عن يمينه إذا حنث، وقد قيل إن هذا الحديث استنبط بعضهم منه ألف مسألة وأكثر فتذكر.

4 - باب يُعْطِي فِي الْكَفَّارَةِ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ، قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا

(باب يُعْطِي) الشخص الذي وجبت عليه الكفارة (فِي الْكَفَّارَةِ) كانت عن يمين (عَشْرَةَ مَسَاكِينَ) كما في القرآن (قَرِيبًا كَانَ) أي: المسكين (أَوْ بَعِيدًا) وإنما قال: قريباً وبعيداً بالتذكير، أما باعتبار لفظ مسكين، ولذا قال كان ولم يقل كانت ولا كانوا، وإما باعتبار أن فعلاً يستوي فيه التذكير والتأنيث، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: 56] قيل: لا وجه في

(1) أطرافه 1936، 1037، 2600، 5368، 6087، 6164، 6709، 6711، 6821 تحفة 12275.

(2) اللابة بتخفيف الموحدة. والحررة بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء أرض ذات حجارة سود.

6711 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ، قَالَ: «وَمَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «هَلْ تَجِدُ مَا تُغْتِقُ».....

ذكر العشرة هنا؛ لأنها في كفارة اليمين، وحديث الباب في كفارة الوقاع فلا يطابق الحديث الترجمة، وأجاب المهلب بما حاصله أن حكم العشرة في كفارة اليمين مبهمة من حيث لم يذكر فيه قريب ولا بعيد، وجاء في كفارة الوقاع في حديث الباب «أطعمه أهلك» وهو مفسر، والمفسر يقضي على المجمل، وقاس كفارة اليمين على كفارة الوقاع في إجازة الصرف إلى الأقرباء؛ لأنه إذا جاز إعطاء الأقرباء فالبعداء أجوز انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: وهو على رأي من حمل قوله: «أطعمه أهلك» على أنه في الكفارة، وأما من حمّله على أنه أعطى التمر المذكور شفقة عليهم، وتستمر الكفارة في ذمته إلى أن يحصل له ميسرة فلا يتجه إلحاق، وكذا على قول من يقول تسقط عن المعسر مطلقاً، ومذهب الشافعي أنه لا يجوز إعطاء الكفارة أحداً من أهله إذا كان ممن يلزمه نفقته، وأما إذا كان ممن لا يلزمه نفقته فيجوز، ومن فروع المسألة اشتراط الإيمان فيمن يعطيه وهو قول الجمهور، وأجاز أصحاب الرأي يعني الحنفية إعطاء أهل الذمة ووافقهم أبو ثور، وقال الثوري: يجزئ إن لم يجد المسلمين، وأخرج ابن أبي شيبة عن النخعي، والشعبي مثله، وعن الحكم كالجمهور.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ) القعني، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ حُمَيْدٍ) بالتصغير ابن عبد الرحمن، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنه (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ) من بني بياضة اسمه سلمة بن صحراء أعرابي (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ): يا رسول الله (هَلَكْتُ) وفي رواية عائشة في الصوم أنه احترق وأطلق ذلك لا اعتقاده أن مرتكب الإثم يعذب بالنار فهو مجاز عن العصيان.

(قَالَ) ﷺ: («وَمَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي) أي: جامعتها (في) نهار (رَمَضَانَ، قَالَ) وفي رواية أبي ذر: فقال: (هَلْ تَجِدُ مَا تُغْتِقُ) بضم الفوقية

رَقَبَةً» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا أَحَدٌ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: «خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» فَقَالَ: أَعْلَى أَفْقَرُ مِنَّا؟ مَا بَيْنَ لَا بَتِّيْهَا أَفْقَرُ مِنَّا، ثُمَّ قَالَ: «خُذْهُ فَأُطْعِمَهُ أَهْلَكَ»⁽¹⁾.

5 - باب صَاع الْمَدِينَةِ، وَمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَبَرَكَتِهِ،

وَمَا تَوَارَثَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذَلِكَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ

(رَقَبَةً، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» قَالَ: لَا) سقط قوله: قال: فهل في رواية.

(قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا أَحَدٌ) قال أبو هريرة رضي الله عنه، (فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: خُذْ هَذَا) التمر (فَتَصَدَّقْ بِهِ) على ستين مسكينًا، (فَقَالَ: أَعْلَى) أي: أتصدق به على أحد (أَفْقَرُ مِنَّا مَا بَيْنَ لَا بَتِّيْهَا) أي: حرثي المدينة (أَفْقَرُ مِنَّا، ثُمَّ قَالَ ﷺ: (خُذْهُ) أي: التمر (فَأُطْعِمَهُ أَهْلَكَ) وفي رواية ابن إسحاق: خذها وكلها وأنفقها على عيالك قيل: أي لا عن الكفارة، بل هي تملكك مطلق بالنسبة إليه وإلى عياله، وكان ذلك من مال الصدقة، وأما حديث علي رضي الله فكله أنت وعيالك، فقد كفر الله عنك فضعيف لا يحتج به، وقد ورد الأمر بالقضاء، كما في حديث عند البيهقي.

5 - باب صَاع الْمَدِينَةِ، وَمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَبَرَكَتِهِ،

وَمَا تَوَارَثَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذَلِكَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ

أي: المد أو كل منهما، أو المراد بركته ﷺ في دعائه حيث دعا اللهم بارك لهم في مكياهم ومدهم وصاعهم، وأشار بذلك إلى وجوب الإخراج في الواجبات بصاع أهل المدينة؛ لأن التشريع وقع أولاً على ذلك وزيد فيه من زمن عمر بن عبد العزيز على ما يجيء إن شاء الله تعالى في حديث أنس رضي الله عنه.

(وَمَا تَوَارَثَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذَلِكَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ) أي: جيلاً بعد جيل أشار

(1) أطرافه 1936، 1037، 2600، 5368، 6087، 6164، 6709، 6710، 6821 تحفة

6712 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكِ الْمُزْنِي، حَدَّثَنَا الْجُعَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: «كَانَ الصَّاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلًا وَثُلْثًا بِمِثْلِكُمُ الْيَوْمَ، فَزِيدَ فِيهِ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ»⁽¹⁾.

بذلك إلى أن مقدار المد والصاع في المدينة لم يتغير لتواتره عندهم إلى زمنه ألا ترى أن أبا يوسف لما اجتمع مع مالك في المدينة فوقعت بينهما المناظرة في قدر الصاع، فزعم أبو يوسف أنه ثمانية أرطال، وقام مالك، ودخل بيته وأخرجه صاعًا، وقال هذا صاع النبي ﷺ، قال أبو يوسف: فوجدته خمسة أرطال، وثلثا فرجع أبو يوسف إلى قول مالك، وخالف صاحبيه في هذا، ووجه مناسبة ذكر هذا الباب بكتاب الكفارات هو أن في كفارة اليمين إطعام عشرة أمد أو لعشرة مساكين، وكفارة الوقاع إطعام ستين مسكينًا ستين مِثْلًا، وفي كفارة الحلق إطعام ثلاثة أصع لسته مساكين.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هو عثمان بن محمد بن أبي شيبة، واسمه إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي، قال: (حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكِ الْمُزْنِي) بضم الميم وفتح الزاي وكسر النون، قال: (حَدَّثَنَا الْجُعَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضم الجيم وفتح العين المهملة بعدها تحتية ساكنة فдал مهمة الكندي، (عَنِ السَّائِبِ ابْنِ يَزِيدَ) الكندي، ويقال الليثي، ويقال الأزدي المدني سمع النبي ﷺ حج به أبوه وأمه مع النبي ﷺ في حجة الوداع، وهو ابن سبع سنين، ويقال: ابن عشر سنين مات سنة إحدى وتسعين.

(قَالَ: كَانَ الصَّاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلًا وَثُلْثًا بِمِثْلِكُمُ الْيَوْمَ، فَزِيدَ فِيهِ) أي: في الصاع (فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ) قال ابن بطال: هذا يدل على أن مدهم حين حدث به السائب كان أربعة أرطال فإذا زيد عليه ثلثه، وهو رطل وثلث قام منه خمسة أرطال وثلث، وهو الصاع بدليل أن مده ﷺ رطل وثلث وصاعه أربعة أمداد، ثم قال: أما مقدار ما يزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز فلا نعلمه، وإنما الحديث يدل على أن مدهم ثلاثة أمداد بمده انتهى.

قال الحافظ العسقلاني: ومن لازم ذلك أن يكون صاعهم ستة عشر رطلًا

6713 - حَدَّثَنَا مُنْذِرُ بْنُ الْوَلِيدِ الْجَارُودِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ وَهُوَ سَلَمٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ، يُعْطِي زَكَاةَ رَمَضَانَ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ الْمُدَّ الْأَوَّلِ،

لكن لعله لم يعلم مقدار الرطل إذ ذاك انتهى.

والمدر رطل - وثلاث بالبغدادى وهو مد وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، وحينئذ فيكون الصاع ستمائة درهم وخمسة وثمانين وخمسة أسباع درهم، كما صححه النووي، وعند أبي حنيفة أن الصاع ثمانية أرطال.

قال القسطلاني: لنا ما نقل الخلف عن السلف بالمدينة وهم أعرف بمثل ذلك كما قال مالك مستدلاً به على أبي يوسف في مناظرته له بحضرة الرشيد فرجع أبو يوسف في ذلك إليه.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في الحج ويأتي في الاعتصام إن شاء الله تعالى، وأخرجه النسائي في الزكاة.

(حَدَّثَنَا مُنْذِرُ بْنُ الْوَلِيدِ الْجَارُودِيُّ) بالجيم ومنذر بلفظ اسم الفاعل من الإنذار، قال الرشاطي: الجارودي في عبد القيس نسب إلى جارود وهو بشر بن محمد عمرو من الجرد، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ) بضم القاف مصغر قتيبة الرحل (وَهُوَ سَلَمٌ) بفتح السين المهملة وسكون اللام ابن قتيبة، وفي رواية الدارقطني من وجه آخر عن المنذر، حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سلم بن قتيبة وهو الشغيري بفتح الشين المعجمة، وكسر العين المهملة بصري أصله من خراسان أدركه البخاري بالسن، ومات قبل أن يلقاه وهو غير سلم بن قتيبة البابلي، ولد أمير خراسان قتيبة بن سلمة، وقد ولي هو إمرة البصرة وهو أكبر من الشيعري ومات قبله أكثر من خمسين سنة.

(حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر أنه (قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ) رضي الله عنهما، (يُعْطِي زَكَاةَ رَمَضَانَ) أراد بها صدقة الفطر (بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ) وهو رطل وثلاث بالبغدادى وهو مد وثمانية وعشرون درهماً، وأربعة أسباع درهم كما مر.

(الْمُدَّ الْأَوَّلِ) بالجر نعت مد النبي ﷺ وهي صفة لازمة له، وأراد نافع بذلك أنه كان لا يعطي بالمد الذي أحدثه هشام بن الحارث، قال ابن بطال: وهو أكبر

وَفِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَبُو قُتَيْبَةَ: قَالَ لَنَا مَالِكُ: «مُدُّنَا أَعْظَمُ مِنْ مُدِّكُمْ، وَلَا نَرَى الْفَضْلَ إِلَّا فِي مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ» وَقَالَ لِي مَالِكُ: لَوْ جَاءَكُمْ أَمِيرٌ فَضْرَبَ مُدًّا أَضْعَرَ مِنْ مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تُعْطُونَ؟ قُلْتُ: كُنَّا نُعْطِي بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: أَفَلَا تَرَى أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا يَعُودُ إِلَى مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

من مد النبي ﷺ بثلاثي رطل، وهو كما قال: فإن المد الهشامي رطلان، والصاع منه ثمانية أرطال، وقال الكرمانى: المد الأول هو مد النبي ﷺ، وأما الثاني فهو المزيد فيه العمري.

(وَفِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ) وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مَدٌ وَاحِدٌ.
(قَالَ أَبُو قُتَيْبَةَ) سَلَّمَ الْمَذْكُورَ بِالسَّنَدِ: (قَالَ لَنَا مَالِكُ) الْإِمَامُ: (مُدُّنَا أَعْظَمُ مِنْ مُدِّكُمْ) يَعْنِي: فِي الْبَرَكَةِ أَيْ: مَدُ الْمَدِينَةِ وَإِنْ كَانَ دُونَ مَدِّ هِشَامٍ فِي الْقَدْرِ لَكِنْ مَدُ الْمَدِينَةِ مَخْصُوصٌ بِالْبَرَكَةِ بِدَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا فَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ مَدِّ هِشَامٍ ثُمَّ فَسَّرَ مَالِكٌ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ: (وَلَا نَرَى الْفَضْلَ إِلَّا فِي مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ) وَإِنْ كَانَ مَدُّ هِشَامٍ أَفْضَلَ بِحَسَبِ الْوِزْنِ. قَالَ أَبُو قُتَيْبَةَ: (وَقَالَ لِي مَالِكُ: لَوْ جَاءَكُمْ أَمِيرٌ فَضْرَبَ مُدًّا أَضْعَرَ مِنْ مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تُعْطُونَ؟) أَيْ: الْفِطْرَةُ وَالْكَفَّارَةُ، قَالَ أَبُو قُتَيْبَةَ: (قُلْتُ) لَهُ: (كُنَّا نُعْطِي) ذَلِكَ (بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ)، قَالَ مَالِكُ: (أَفَلَا تَرَى أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا يَعُودُ إِلَى مُدِّ النَّبِيِّ ﷺ) أَرَادَ بِذَلِكَ الْإِذَا مَخَالَفَةً إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ فِي مَطْلُوقِ الْمَخَالَفَةِ فَلَوْ احْتَجَّ الَّذِي تَمَسَّكَ بِالْمَدِّ الْهَشَامِيِّ فِي إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَغَيْرِهَا مِمَّا شَرَعَ إِخْرَاجَهُ بِالْمَدِّ كِطَاعِ الْمَسَاكِينِ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِأَنَّ الْإِخْرَاجَ بِالزَّائِدِ أَوْلَى، قِيلَ كَفَى بِاتِّبَاعِ مَا قَدَرَهُ الشَّارِعُ بَرَكَةً فَلَوْ جَازَتْ الْمَخَالَفَةُ بِالزِّيَادَةِ لَجَازَتْ بِالنَّقْصِ فَلَمَّا امْتَنَعَ الْمَخَالَفُ مِنَ الْإِخْرَاجِ بِالنَّقْصِ، قَالَ لَهُ: أَفَلَا تَرَى أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى مَدِّ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَتْ الْأُمْدَادُ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى، وَالْحَادِثُ وَهُوَ الْهَشَامِيُّ وَهُوَ زَائِدٌ عَلَيْهِ، وَالثَّلَاثُ الْمَفْرُوضُ وَقَوْعُهُ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلِ كَانَ الرَّجُوعُ إِلَى الْأَوَّلِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَحَقَّقَتْ شَرْعِيَّتُهُ.

قال ابن بطال: والحجة فيه نقل أهل المدينة قرناً بعد قرن، وجيلاً بعد جيل،

6714 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِيلِهِمْ وَصَاعِهِمْ وَمُدِّهِمْ»⁽¹⁾.

قال: وقد رجع أبو يوسف بمثل هذا إلى قول مالك في تقدير المد والصاع، وأخذ بقوله: ثم إن هذا الحديث غريب ما رواه عن مالك إلا أبو قتيبة ولا عنه إلا المنذر، وقد ضاق تخريجه على الإسماعيلي، وعلى أبي نعيم فلم يستخرجه بل ذكره من طريق البخاري وقد أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق البخاري، وأخرجه أيضًا عن ابن عقدة، عن الحسن بن القاسم البجلي، عن المنذر به دون كلام مالك وهو صحيح أخرجه البخاري عن المنذر به. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وهو من أفراد.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي الحافظ، قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ) أي: لأهل المدينة (فِي مَكِيلِهِمْ) بكسر الميم وهو ما يكال به (وَصَاعِهِمْ وَمُدِّهِمْ) وقد تقدم في البيوع عن القعني عن مالك، وزاد في آخره يعني أهل المدينة وكذا غندر رواه في «الموطأ» عن مالك.

قال ابن المنير: يحتمل أن تختص هذه الدعوة بالمد الذي كان حينئذ حتى لا يدخل المد الحادث بعده، ويحتمل أن تعم كل مكيال لأهل المدينة إلى الأبد، والظاهر هو الثاني كذا قال: وكلام مالك المذكور في الذي قبله يجنح إلى الأول وهو المعتمد، وقد تغيرت المكيال في المدينة بعد عصر مالك، وإلى هذا الزمن، وقد وجد مصداق الدعوة بأن بورك في مدهم، وصاعهم بحيث اعتبر قدرهما أكثر فقهاء الأمصار، ومقلديهم إلى اليوم في غالب الكفارات، وإلى ذلك أشار المهلب.

وقال الإمام أبو زكريا النووي: الظاهر أن المراد البركة في نفس المكيل بالمدينة بحيث يكفي المد فيها لمن لا يكفيه في غيرها، قال الإمام القسطلاني: وقد رأيت من ذلك في سنة خمس وتسعين وثمانمائة العجب العجيب.

6 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: 89]

وَأَيُّ الرِّقَابِ أَرْكَى .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في البيوع، وأخرجه مسلم، والنسائي كلاهما في المناسك.

6 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: 89]

في آية كفارة اليمين في سورة المائدة ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ ذكر هذا الجزء من الآية، واقتصر عليه اعتماداً على المستنبط قال الحافظ العسقلاني: يشير إلى أن الرقبة في كفارة اليمين مطلقة بخلاف آية كفارة القتل فإنها قيدت بالإيمان.

قال ابن بطال: حمل الجمهور، ومنهم الأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق المطلق على المقيد، كما أن الله تعالى قيد الشهادة بالعدالة في موضع فقال: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدَلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطلاق: 2] وأطلق في موضع فقال: ﴿وَأَسْأَلُهُمْ شَهِيدَيْنِ مِنْ رِّجَالِكُمُ﴾ [البقرة: 282] ثم العدالة شرط في جميعها حملاً للمطلق على المقيد كذلك هذا، وذهب أبو حنيفة وأصحابه، وأبو ثور، وابن المنذر إلى جواز تحرير الكفارة، واحتج له ابن المنذر في كتاب الكبير بأن كفارة القتل مغلظة بخلاف كفارة اليمين ومن ثمة اشترط التابع في صيام القتل دون صيام اليمين، وفيه نظر، وبقية الكلام في هذا الباب في كتب الأصول والفروع.

(وَأَيُّ الرِّقَابِ أَرْكَى) أي: أفضل يشير إلى الحديث الماضي في أوائل العتق، عن أبي ذر رضي الله عنه، وفيه قلت وأي الرقاب أفضل؟ قال: أغلاها ثمناً، وأنفسها عند أهلها، وكان المصنف رمز بذلك إلى أنه جنح إلى قول الحنفية؛ لأن أفعل التفضيل يقتضي الاشتراك في أصل الحكم. وقال ابن المنير: لم يثبت البخاري الحكم في ذلك لأنه لم يجد نصاً في اشتراط الإيمان في كفارة الإيمان فأورد الترجمة محتملة، ولكنه ذكر الفضل في عتق الرقبة المؤمنة لينبه على مجال النظر فلقاتل أن يقول: إذا تفاوت العتق وكان أفضله عتق المؤمنة، ووجب علينا عتق الرقبة في اليمين كان الأخذ بالأفضل أحوط في براءة الذمة وإلا كان المكفر بغير المؤمنة على شك في براءة الذمة، قال: وهذا أقوى من

6715 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَسَانَ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُوٍّ مِنْهُ غُضُوًّا مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ» (1).

الاستشهاد ويحمل المطلق على المقيد لظهور الفرق بينهما بالتغليظ هنالك.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) هو المعروف بـ «صاعقة» وهو من أقرانه قال: (حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ) بضم الراء وفتح الشين المعجمة مصغرا البغدادي مات سنة تسع وثلاثين ومائتين وليس له في صحيح البخاري غير هذا الحديث الواحد، قال: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) القرشي الأموي الدمشقي، (عَنْ أَبِي عَسَانَ) بفتح الغين المعجمة وتشديد السين المهملة وبالنون.

(مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ) بضم الميم وفتح الطاء المهملة، وكسر الراء المشددة، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) أبي أسامة العدوي مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، (عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ) بضم الحاء ابن علي بن أبي طالب المعروف بزين العابدين رضي الله عنهم، (عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَرْجَانَةَ) بفتح الميم وسكون الراء وفتح الجيم وبعد الألف نون اسم أمه، واسم أبيه عبد الله العامري، وفي هذا السند ثلاثة من التابعين على نسق واحد والثلاثة مدنيون.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً) وفي العتق أيما رجل أعتق امرأ مسلماً (أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُوٍّ مِنْهُ غُضُوًّا مِنَ النَّارِ) سقط منه الثانية هنا وفي مسلم غُضُوًّا منه في النار. (حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ) بالنصب وحتى هنا عاطفة بمنزلة الواو إلا أنها تفارقها من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن المعطوف حتى ثلاثة شروط أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً.
والثاني: أن يكون إما بعضاً من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة أو جزءاً من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها، أو كجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع أن يقال حتى ولدها، والذي يضبط ذلك أنها تدخل حيث

7 - باب عِتْقِ الْمُدَبِّرِ وَأُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُكَاتِبِ فِي الْكَفَّارَةِ، وَعِتْقِ وَلَدِ الزَّانَا وَقَالَ طَاوُسٌ: «يُجْزَى الْمُدَبِّرُ وَأُمُّ الْوَلَدِ».

يصح دخول إلا في الاستثناء، ويمتنع ضربت الرجلين حتى أفضلهما، وإنما جاز حتى نعله ألقاها؛ لأن الصحيفة وارد في معنى أنها ما تثقله.

والثالث: أن يكون غايته لما قبلها إما بزيادة أو نقص فالأول نحو مات الناس حتى الأنبياء، والثاني: نحو زارك الناس حتى الحجامون قاله في المغني، والشروط الثلاثة موجودة في هذا الحديث فقوله رقبة ظاهر منصوب، والفرج جزء مما قبله، وقوله: فرجه غاية لما قبلها بزيادة وخص الفرج بالذكر؛ لأنه محل أكبر الكبائر بعد الشرك، واعلم أن أهل الكوفة ينكرون العطف بحيثى البتة، ولهم في هذا دلائل مذكورة في موضعها، ومع ذلك فعند الجمهور العطف بحيثى قليل.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: رقبة، وقد مضى الحديث في أوائل العتق من وجه آخر، عن سعيد بن مرجانة، وقد أخرج مسلم هذا الحديث عن داود بن رشيد شيخ البخاري وبينه وبين البخاري محمد بن عبد الرحيم صاعقة.

7 - باب عِتْقِ الْمُدَبِّرِ وَأُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُكَاتِبِ فِي الْكَفَّارَةِ، وَعِتْقِ وَلَدِ الزَّانَا

(باب عِتْقِ الْمُدَبِّرِ وَأُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُكَاتِبِ فِي الْكَفَّارَةِ) وحكم (وَعِتْقِ وَلَدِ الزَّانَا، وَقَالَ طَاوُسٌ) هو ابن كيسان الخولاني الهمداني: «يُجْزَى الْمُدَبِّرُ وَأُمُّ الْوَلَدِ» روى هذا الأثر ابن أبي شبة بإسناد فيه لين بلفظ: يجزى عتق المدبر في الكفارة وأم الولد في الظهار، وقد اختلف السلف في هذا الباب فوافق طاووساً الحسن في المدبر، والنخعي في أم الولد، وخالف فيهما الزهري، والشعبي، وإبراهيم، وقال مالك، والأوزاعي: لا يجزى في الكفارة المدبر ولا أم الولد، ولا المكاتب، ولا المعلق عتقه وبه قول الكوفيين.

وقال أبو حنيفة والأوزاعي: إن كان المكاتب أدى شيئاً من كتابته فلا يجوز وإلا جاز، وبه قال الليث، وأحمد، وإسحاق.

وقال الشافعي، وأبو ثور: يجوز عتق المدبر.

وقال أبو ثور: يجوز عتق المكاتب ما دام عليه شيء من كتابته، وأما عتق أم الولد فلا يجوز في الرقاب الواجبة عند أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبي ثور، وعليه فقهاء الأمصار، واحتج لمالك بأن هؤلاء يثبت لهم عقد حرية لا سبيل إلى رفعها، والواجب في الكفارة تحرير رقبة، وأجاب الشافعي بأنه لو كان في المدبر شعبة من حرية ما جاز بيعه، وأما عتق ولد الزنا في الرقاب الواجبة، فقال ابن المنير: لا أعلم مناسبة بين عتق ولد الزنا وبين ما أدخله في الباب ألا يكون المخالف في عتقه خالف ما تقدم ذكره فاستدل عليه بأنه لا قائل بالفصل، ثم قال: ويظهر أنه لما جوز عتق المدبر واستدل له ولم يأت في أم الولد، بقول طاوس، ولا ولد الزنا بشيء أشار إلى أنه قد تقدم البحث على عتق الرقبة المؤمنة فيدخل ما ذكره بعده في العموم بل في الخصوص؛ لأن ولد الزنا مع إيمانه أفضل من الكافر، وقد روي جواز ذلك عن عمر وعلي وعائشة، وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وبه قال سعيد بن المسيب، والحسن، وطاوس، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وقال عطاء، والشعبي، والنخعي، والأوزاعي: لا يجوز عتقه، وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: أنه شر الثلاثة وفيه أنه روي عن ابن عباس، وعائشة رضي الله عنهم إنكار ذلك حتى قالت عائشة رضي الله عنها: ما عليه من ذنب أبويه شيء، ثم قرأت: ﴿وَلَا تُزْرُ وَأُزْرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164].

وقال الحافظ العسقلاني: جاء المنع من ذلك في الحديث الذي أخرجه البيهقي بسند صحيح عن الزهري أخبرني أبو حسن مولى عبد الله بن الحارث، وكان من أهل العلم والصلاح أنه سمع امرأة تقول لعبد الله بن نوفل تستفتيه في غلام لها ابن زنية تعتقه في رقبة كانت عليها؟ فقال: لا أراه يجزئك سمعت عمر رضي الله عنه يقول: لأن أحمل على نعلين في سبيل الله أحب إلي من أن أعتق ولد زنية، أخرجه ابن أبي شيبة، نعم في «الموطأ» عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه أفتى بعتق ولد الزنا.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أعتق ابن الزنا، وأخرج ابن أبي شيبة،

6716 - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ، أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَبَّرَ مَمْلُوكًا لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي» فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَامِ بِثَمَانٍ مِائَةِ دِرْهَمٍ فَسَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَبْدًا قِبْطِيًّا، مَاتَ عَامَ أَوَّلٍ⁽¹⁾.

والبيهقي بسند صحيح، وزاد قد أمرنا الله أن نمن على من هو شر منه، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا مَتَّ بَعْدَ وِثْمًا وَفِدَاءً﴾ [محمد: 4].

وقال الجمهور: يعجز عتقه وكرهه علي وابن عباس، وابن عمرو بن العاص رضي الله عنهم أخرجهم ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد لينه، والحجة للجمهور، وقوله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ وقد صح ملك الحالف له فيصح إعتاقه له، وقد أخرج ابن المنذر بسند صحيح عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه سئل عن ذلك فمنع قال أبو الخير: فسألنا فضالة بن عبيد رضي الله عنه فقال: يغفر الله لعقبة وهل هو إلا نسمة من النسمة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ) محمد بن الفضل الدوسي البصري يعرف بـ«عارم»، قال: (أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهم، (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينار، (عَنْ جَابِرٍ) أي: ابن عبد الله رضي الله عنهما، (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ) هو أبو مذكور بالذال المعجمة (دَبَّرَ مَمْلُوكًا لَهُ) اسمه يعقوب، أي: علق عتقه بموته، (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ) ذلك (النَّبِيَّ ﷺ) فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي» فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَامِ قال الكرمانى: وفي نسخة نعيم: النحام، وهو الصواب، ونعيم بضم النون وفتح العين المهملة مصغراً، والنحام بضم النون وتشديد الحاء المهملة لقب به؛ لأنه ﷺ قال: «سمعت نعمة نعيم - أي سئلته - في الجنة ليلة الإسراء».

(بِثَمَانٍ مِائَةِ دِرْهَمٍ) قال عمرو بن دينار: وكان بيعه ﷺ له بحكم ولايته على الرعية والنظر لمصالحهم، (فَسَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (يَقُولُ: عَبْدًا قِبْطِيًّا) أي: كان المدبر عبداً قبطياً بكسر القاف وسكون الموحدة نسبة إلى قبط مصر (مَاتَ عَامَ أَوَّلٍ) بفتح اللام على البناء وهو من

(1) أطرافه 2141، 2230، 2321، 2403، 2415، 2534، 6947، 7186 تحفة 2515 -

إضافة الموصوف إلى صفته وله نظائره والبصريون يقدرونه عام الزمن الأول أو نحوه.

ووجه مطابقة الحديث للترجمة على ما قال الكرمانى : أنه إذا جاز بيع المدبر جاز إعتاقه ، وقاس الباقي عليه.

وقال الحافظ العسقلاني : فيه احتجاج لمن قال بصحة بيعه فإن قضيته ذلك صحة عتقه في الكفارة ؛ لأن صحة بيعه فرع بقاء الملك فيه فيصح تنجيز عتقه بطريق الأولى ، وهذا على مذهب من يجوز بيع المدبر كالكرمانى وغيره ، وأما أم الولد فحكمها حكم الرقيق في أكثر الأحكام كالجنائيات ، والحدود ، والاستمتاع .

وذهب كثير من العلماء إلى جواز بيعها ولكن استقر الأمر على عدم صحته ، وأجمعوا على جواز تنجيز عتقها فيجزئ في الكفارة .

وأما عتق المكاتب فأجازه مالك والشافعي ، والثوري كذا حكاه ابن المنذر ، وعن مالك أيضًا لا يجزئ أصلاً .

وقال أصحاب الرأي إن كان أدى بعض الكتابة لم يجز لأنه يكون أعتق بعض الرقبة .

وبه قال الأوزاعي ، والليث ، وعن أحمد ، وإسحاق إن أدى الثلث فصاعداً لم يجز ، وقد أخرجه البخاري أيضًا في الإكراه ، وأخرجه مسلم في الأيمان والندور .

باب: إذا أعتق بينه وبين آخر

أي : إذا أعتق عبدًا مشتركًا بينه وبين آخر في الكفارة ، هل يجوز أم لا ؟ ولكن لم يذكر فيه حديثًا .

قال الكرمانى : قالوا إن البخاري ترجم الأبواب ترجمة ترجمة ، ليلحق الحديث بعدها بها فلم يجد حديثًا بشرطه يناسبها أو لم يف عمره بذلك .

وقيل : بل أشار إلى ما نقل فيه من الأحاديث التي ليست بشرطه .

وقال الحافظ العسقلاني : ثبتت هذه الترجمة للمستملي وحده بغير حديث فكأن المصنف أراد أن يكتب حديث الباب الذي بعده من وجه آخر فلم يتفق أو تردد في الترجمتين فاقصر الأكثر على الترجمة التي تلي هذه، وكتب المستملي الترجمتين احتياطًا والحديث الذي في الباب الذي يليه صالح لهما بضرب من التأويل، وجمع أبو نعيم الترجمتين في باب واحد انتهى.

وقال العيني : هذا الذي ذكره كله تخمين وحسبان.

أما الوجه الأول مما قاله الكرمانى فليس بسديد؛ لأن الظاهر أنه كان لا يكتب ترجمة إلا بعد وقوفه على حديث يناسبها.
وأما الوجه الثاني فكذلك.

وأما الوجه الثالث فأبعد من الوجهين الأولين؛ لأن الإشارة يكون للحاضر فكيف يطلع الناظر فيها أن ها هنا أحاديث ليست بشرطه، وأما الذي قاله بعضهم تعني الحافظ العسقلاني : إن المستملي كتب الترجمتين احتياطًا فإن الاحتياط فيه، وأما قوله والحديث الذي في الباب الذي يليه إلى آخره فليس بموجه أصلاً، ولا صالح لما ذكره؛ لأن الولاء لمن أعتق فالعبد الذي أعتقه له وولاؤه أيضاً له، فأين الاشتراك بين الاثنين في هذا غاية ما في الباب إذا أعتق عبداً بينه وبين آخر عن الكفارة أنه إن كان موسراً أجزأه ويضمن لشريكه حصته وإن كان معسراً لم يجزئه، وهو قول أبي يوسف، ومحمد، والشافعي، وأبي ثور.

وعند أبي حنيفة لا يجزئه مطلقاً عن الكفارة، لأنه يكون أعتق بعض عبد لا جميعه لأن الشريك عنده مخير بين أن يقوم عليه نصيبه وبين أن يعتقه هو وبين أن يستسقي العبد في نصيبه والصواب أن يقال : إن هذه الترجمة ليس لها وضع من البخاري، ولهذا لم تثبت عند غير المستملي من الرواة، ومع هذا في ثبوتها عنده نظر فليتأمل.

8 - بَابُ إِذَا أَعْتَقَ فِي الْكَفَّارَةِ، لِمَنْ يَكُونُ وَلَاؤُهُ

6717 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ، فَاشْتَرَطُوا عَلَيْهَا الْوَلَاءَ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «اشْتَرَيْهَا، إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»⁽¹⁾.

8 - بَابُ إِذَا أَعْتَقَ فِي الْكَفَّارَةِ، لِمَنْ يَكُونُ وَلَاؤُهُ

بفتح الواو والمد هو في الشرع عصوبة سببها زوال الملك عن الرقيق والحرية، جواب إذا محذوف تقديره يصح عند البعض في صورة، ولا يصح في صورة كذا، قدره العيني وفيه تأمل، وصورته عبد مشترك بين اثنين فأعتقه أحدهما عن الكفارة فإن كان موسراً يصح ويضمن لشريكه حصته وولاؤه له وإن كان معسراً فلا يصح كما مرّ، وهنا صورة أخرى وهي أن يقول الرجل أعتق عبدك عني لأجل كفارة عليّ فأعتق عنه أجزائه وبه قال مالك، والشافعي، وأبو ثور وإن أعتقه عنه بأمره على غير شيء ففي قول الشافعي يجزئ ويكون ولاؤه للمعتق عنه، وقال أبو ثور: يجزئ ذلك وولاؤه للذي أعتقه، وعند أبي حنيفة الولاء للمعتق ولا يجزئ ذلك.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنِ الْحَكَمِ) بفتح الحاء بفتحتين هو ابن عتيبة مصغر عتبة الدار، (عَنِ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنِ الْأَسْوَدِ) هو ابن يزيد خال إبراهيم النخعي، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها: (أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ) بفتح الموحدة، (فَاشْتَرَطُوا) أي: أهلها (عَلَيْهَا) أي: على عائشة (الْوَلَاءَ) أن يكون الولاء لهم، (فَذَكَرَتْ) عائشة رضي الله عنها (ذَلِكَ) الاشتراط (لِلنَّبِيِّ ﷺ)، فَقَالَ لَهَا: (اشْتَرَيْهَا) فأعتقها (إِنَّمَا) وفي رواية أبي ذر: (الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) يستفاد من التعبير بإنما إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه فمن أعتق من به رق ولو بكتابة أو بتدبير أو سراية فولأه له ولعصبته بنفسه، وفي صحيح ابن حبان، وصححه الحاكم الولاء لحمه كلحمه النسب.

(1) أطرافه 456، 1493، 2155، 2168، 2536، 2560، 2561، 2563، 2564، 2565، 2578، 2717، 2726، 2729، 2735، 5097، 5279، 5284، 5430، 6751، 6754، 6758، 6760 - تحفة 15930.

9 - باب الاستثناء في الإيمان

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله : إنما الولاء لمن أعتق ، وقد مضى الحديث في الطلاق ، والزكاة ويأتي في الفرائض ، وأخرجه النسائي في الزكاة ، والطلاق ، والفرائض .

9 - باب الاستثناء في الإيمان

وفي بعض النسخ : في اليمين والاستثناء استفعال من الثنيا بضم المثلثة بعدها تحنانية ، ويقال لها الثنوي أيضًا بواو بدل الياء مع فتح أوله ، وهي من ثنيت الشيء إذا عطفته كان المستثنى عطف بعض ما ذكره ؛ لأنها في الاصطلاح إخراج بعضهم ما تناوله اللفظ وأداتها إلا وأخواتها ويطلق على التعليق ، ومنها التعليق على المشيئة وهو المراد في هذه الترجمة ، فإذا قال : لأفعلن كذا إن شاء الله تعالى استثنى ، وكذا إذا قال : لأفعلن كذا إن شاء الله تعالى ومثله في الحكم أن يقول إلا إن شاء الله وإلا أن يشاء الله ، ولو أتى بالإرادة أو الاختيار بدل المشيئة جاز فلو لم يفعل إذا أثبت أو فعل إذا نفى لم يحث ، ولو قال : إلا إن غير الله نيتي أو بدل أو إلا أن يبدو لي أو يظهر أو إلا أن أشاء ، أو أريد أو أختار فهو استثناء لكن بشرط وجود المشروط ، واتفق العلماء كما حكاه ابن المنذر على أن شرط الحكم بالاستثناء أن يتلفظ بالمستثنى به وأنه لا يكفي القصد إليه بغير لفظ ، وذكر القاضي عياض أن بعض المتأخرين خرج من قول مالك أن اليمين تنعقد بالنية أن الاستثناء يجزئ بالنية لكن نقل في «التهذيب» أن مالكا نص على اشتراط التلفظ ، وأجاب الباكي بعقد الاستثناء فإنه حل والعقد أبلغ من الحل فلا يلتحق باليمين .

قال ابن المنذر : واختلفوا في وقته فالأكثر على أنه يشترط أن يتصل بالحلف قال مالك : إذا سكت أو قطع كلامه فلا استثناء .

وقال الشافعي : يشترط وصل الاستثناء بالكلام الأول ووصله أن يكون نسقًا فإن كان بينهما سكوت انقطع إلا إذا كانت سكتة بذكر أو نفس أو عي أو انقطاع صوت وكذا يقطعه الأخذ في كلام آخر ، ولو كان يسيرًا ، واختلف هل يقطعه ما

يقطع القبول عن الإيجاب على وجهين للشافعي أصحابهما : أن ينقطع بالكلام اليسير الأجنبي وإن لم ينقطع به الإيجاب والقبول وفي وجه لو تخلل استغفر الله لم ينقطع وتوقف فيه النووي، ونص الشافعي يؤيده حيث قال يذكر فإنه من صور الذكر عرفاً، ويلتحق به لا إله إلا الله ونحوه.

وقال إبراهيم، والحسن والثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، والأوزاعي، والليث، وجمهور العلماء شرط أن يتصل بالحلف عرفاً، وعن طاوس، والحسن له أن يستثنى ما دام في المجلس وعن أحمد نحوه حيث قال : ما دام في ذلك الأمر وعن إسحاق مثله، وقال : إلا أن يقع سكوت ثم عود إلى ذلك الأمر، وعن قتادة إذا استثنى قبل أن يقوم أو يتكلم، وعن عطاء قدر حلب ناقة، وعن سعيد بن جببر إلى أربعة أشهر، وعن مجاهد بعد سنتين .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أقوال منها له ذلك، ولو بعد حين وعنه كقول سعيد، وعنه شهر، وعنه سنة، وعنه أبداً حكاه ابن القصار .

وقال أبو عبيد : وهذا لا يؤخذ على ظاهره ؛ لأنه يلزم منه ألا يحنث أحد في يمينه وأن لا تتصور الكفارة التي أوجبها الله تعالى على الحالف قال : ولكن وجه الخبر سقوط الإثم عن الحالف لتركه الاستثناء المأمور به في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأْنٍ إِنْ فَعِلْتُ ذَلِكَ غَدًا ۚ﴾ (٢٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿٢٤﴾ [الكهف : 23 ، 24] ، فقال ابن عباس رضي الله عنهما : إذا نسي أن يقول إن شاء الله يستدركه ولم يرد أن الحالف إذا قال ذلك بعد أن انقضى كلامه أن ما عقده باليمين ينحل وحاصله حمل الاستثناء المنقول عنه على لفظ : إن شاء الله فقط، وحمل إن شاء الله على التبرك، وعلى ذلك حمل الحديث المرفوع الذي أخرجه أبو داود وغيره موصولاً ومرسلًا أن النبي ﷺ قال : «والله لأغزون قريشاً ثلاثاً» ثم سكت، ثم قال : «إن شاء الله أو على السكوت لتنفس» ونحوه وكذا ما أخرجه ابن إسحاق في سؤال من سأل النبي ﷺ عن قصة أصحاب الكهف، فقال : غداً أجيبكم فتأخر الوحي فنزلت : ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأْنٍ إِنْ فَعِلْتُ ذَلِكَ غَدًا ۚ﴾ (٢٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿٢٤﴾ فقال : إن شاء الله، ومع هذا لم يرد هكذا من وجه ثابت .

وقال أبو البركات النسفي في «مختصر الكشاف»: له وهذا عن ابن عباس محمول على تدارك التبرك بالاستثناء فأما الاستثناء المغير حكماً فلا يصح إلا متصلاً، وحكي أنه بلغ المنصور أن أبا حنيفة خالف ابن عباس رضي الله عنهما في الاستثناء المنفصل فاستحضره لينكر عليه، فقال أبو حنيفة: هذا يرجع عليك أنك تأخذ البيعة بالإيمان أفترضى أن يخرجوا من عندك فيستثنوا فيخرجوا عليك فاستحسن كلامه وأمر بإخراج الطاعن انتهى.

وقال ابن جرير أيضًا: معنى قول ابن عباس رضي الله عنهما أنه يستثنى ولو بعد سنة أي: إذا نسي أن يقول في حلفه أو كلاً من إن شاء الله، وذكر ولو بعد سنة فالسنة له أن يقول ذلك ليكون آتياً بسنة الاستثناء حتى، ولو كان بعد الحنث، وليس مراده أن ذلك كان رافعاً لحنث اليمين ومسقطاً للكفارة.

قال ابن كثير: وهذا الذي قاله ابن جرير هو الصحيح وهو الأليق بحمل كلام ابن عباس رضي الله عنهما عليه، والله تعالى أعلم.

ومما يدل على اشتراط اتصال الاستثناء بالكلام قوله في الحديث الذي في الباب فليكفر عن يمينه فإنه لو كان الاستثناء يفيد بعد قطع الكلام لقال فليستثنى؛ لأنه أسهل من التكفير وكذا قوله تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ﴾ [ص: 44] فإن قوله استثنى أسهل من التحيل لحل اليمين بالضرب هذا وكذلك يلزم منه بطلان الإقرارات والطلاق، والعتق فيستثنى من إقرار أو طلاق أو عتق بعد زمان ويرتفع حكم ذلك فالأولى بل الصواب تأويل ما نقل عن ابن عباس وغيره من السلف في ذلك، وإذا تقرر ذلك فقد اختلف هل يشترط قصد الاستثناء من أول الكلام أو لا حكي الرافعي فيه وجهين، ونقل عن أبي بكر الفارسي أنه نقل الإجماع على اشتراط وقوعه قبل فراغ الكلام، وعلمه بأن الاستثناء بعد الانفصال ينشأ بعد وقوع الطلاق مثلاً وهو واضح.

والإجماع المذكور إجماع من قال يشترط الاتصال وإلا فالخلف ثابت، ثم إنه على ثلاث صور أن يقصد من أوله أو في أثنائه، أو قبل فراغه، وأما بعد تمامه فلا يفيد فافهم.

6718 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ

وقال ابن العربي: قال بعض علمائنا يشترط الاستثناء قبل تمام اليمين، قال والذي أقول إنه لو نوى الاستثناء مع اليمين لم يكن يميناً ولا استثناء، وإنما حقيقة الاستثناء أن يقع بعد اليمين فيحل الاستثناء المتصل باليمين، واختلفوا أيضاً في دخول الاستثناء في كل ما يحلف به، فقال ابن أبي ليلى، والأوزاعي: لا يدخل في الطلاق، والعق، والمشي إلى بيت الله، وكذا جاء عن طاوس، وعن مالك مثله، وعنه إلا المشي.

وقال الحسن، وقتادة، والليث، يدخل في الجميع إلا الطلاق، وعن أحمد يدخل في الجميع إلا العق واحتج بتشوف الشارع له وورد فيه حديث عن معاذ رضي الله عنه رفعه إذا قال: لا مرأته أنت طالق إن شاء الله لم تطلق، وإن قال لعبده: أنت حر إن شاء الله فإنه حر، قال البيهقي: تفرد به حميد بن مالك، وهو مجهول، واختلف عليه في إسناده، واحتج من قال بأنه لا يدخل في الطلاق بأنه لا تحله الكفارة، وهي أغلظ على الحالف من النطق بالاستثناء، فلما لم يحله الأقوى لم يحله الأضعف، وقال ابن العربي: الاستثناء أخو الكفارة، وقد قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَثْرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: 89] فلا يدخل في ذلك إلا اليمين الشرعية، وهي الحلف بالله.

وحكي العيني أنهم اختلفوا في الاستثناء في الطلاق والعق، فقال ابن أبي ليلى، والأوزاعي، والليث، ومالك، لا يجوز الاستثناء، وروي مثله عن ابن عباس رضي الله عنهما، وابن المسيب، والشعبي، وعطاء، والحسن، ومكحول، وقتادة، والزهري، وقال: طاوس، والنخعي، والحسن، وعطاء في رواية، وأبو حنيفة وأصحابه، والشافعي، وأصحابه، وإسحاق يجوز الاستثناء انتهى. فتذكر فتفظن.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء البلخي، قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد؛ لأن قتيبة لم يدرك حماد بن سلمة، (عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ) بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية، وجرير بفتح الجيم الأزدي، (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة، وسكون الراء، واسمه عامر، وقيل: الحارث.

ابْنُ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ أَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: « وَاللَّهِ لَا أَخْمِلُكُمْ، مَا عِنْدِي مَا أَخْمِلُكُمْ » ثُمَّ لَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ فَأَتَيْتُ بِإِبِلٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثَةِ دَوْدٍ،

(ابْنُ أَبِي مُوسَى، عَنْ) أَبِيهِ (أَبِي مُوسَى) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ (الْأَشْعَرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: النَّبِيُّ ﷺ (فِي رَهْطٍ) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَا دُونَ الْعَشْرَةِ (مِنْ الْأَشْعَرِيِّينَ أَسْتَحْمِلُهُ) أَي: اطْلُبْ مِنْهُ مَا يَحْمِلُنَا وَأَنْقِلُنَا لَغَزْوَةِ تَبُوكَ.

(فَقَالَ: وَاللَّهِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكَشْمِيهِنِيِّ: لَا وَاللَّهِ (لَا أَخْمِلُكُمْ، مَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: وَمَا (عِنْدِي مَا أَخْمِلُكُمْ) عَلَيْهِ.

(ثُمَّ لَبِثْنَا) بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ أَي: مَكْثْنَا (مَا شَاءَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ (فَأَتَيْتُ) بِضَمِّ الهمزة وَكَسْرِ الْفَوْقِيَّةِ ﷺ (بِإِبِلٍ) كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِيِّ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ السَّرْحَسِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ بِشَائِلٍ بِالشِّينِ الْمَعْجَمَةِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ تَحْتَانِيَّةٌ مَهْمُوزَةٌ ثُمَّ لَا م.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: إِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ فَأُظْهِرَ بِشَوَائِلٍ كَأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ لَفْظَ شَائِلٍ مُفْرَدٌ وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ، بَلَى هُوَ اسْمُ جَنْسٍ قَطِيعٌ مِنَ الْإِبِلِ.

وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: جَاءَ هَذَا بِلَفْظِ الْوَاحِدِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْجَمْعُ كَالسَّامِرِ وَالْحَاجِّ. وَقَالَ صَاحِبُ الْعَيْنِ خَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ: نَاقَةٌ شَائِلَةٌ وَنَوَقٌ شَائِلٌ الَّتِي جَفَتْ لَبْنَهَا، وَشَوَّلَتْ الْإِبِلَ بِالتَّشْدِيدِ لَزَقَتْ بِطُونِهَا بِظَهْرِهَا.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: نَاقَةٌ شَائِلٌ قُلُوبُ لَبْنِهَا وَأَصْلُهُ مِنْ شَالَ الشَّيْءُ إِذَا ارْتَفَعَ كَالْمِيزَانِ وَالْجَمْعُ شَوْلٌ وَصَحْبٌ وَجَاءَ شَوَائِلٌ وَفِي مَا نَقَلَ مِنْ خَطِّ الدِّمِيَّاطِيِّ الْحَافِظِ الشَّائِلِ الَّتِي تَشَوْلُ بِذَنْبِهَا لِلْقَاحِ، وَلَيْسَ لَهَا لَبَنٌ وَالْجَمْعُ شَوْلٌ بِالتَّشْدِيدِ كَرَاعٍ وَرَكَعٍ، وَحَكَى قَاسِمُ بْنُ ثَابِتٍ فِي الدَّلَائِلِ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ إِذَا أَتَى عَلَى النَّاقَةِ مِنْ يَوْمٍ حَمَلَهَا سَبْعَةَ أَشْهُرٍ جَفَّ لَبْنُهَا، وَهِيَ شَائِلَةٌ وَالْجَمْعُ شَوْلٌ بِالتَّخْفِيفِ وَإِذَا شَالَتْ بِذَنْبِهَا بَعْدَ اللَّقَاحِ فَهِيَ شَائِلٌ وَالْجَمْعُ شَوْلٌ بِالتَّشْدِيدِ وَهَذَا تَحْقِيقٌ بَالِغٌ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي الْمَطَالَعِ فِي شَائِلٍ جَمْعُ شَائِلَةٍ فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ.

(فَأَمَرَ لَنَا) ﷺ (بِثَلَاثَةِ دَوْدٍ) أَي: بِأَنْ نَعْطِيَ ذَلِكَ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: بِثَلَاثِ

فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ : لَا يُبَارِكُ اللَّهُ لَنَا ، أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا فَحَمَلَنَا ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : «مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ ، بَلِ اللَّهُ حَمَلَكُمْ ، إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ،

ذود ، وقيل : هو الصواب ؛ لأن الذود مؤنث ، وقد وقع في رواية السليل عن زهدم كذلك عند البيهقي أخرجه ، وأخرج مسلم سنده ، وتوجيه الأخرى أنه ذكر باعتبار لفظ الذود أو أنه يطلق على الذكور والإناث ، أو الرواية بالتونين وذود إما بدل فيكون مجروراً وإما مستأنف فيكون مرفوعاً .

والذود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة من الثلاث إلى العشر من النوق .

وقيل : إلى السبع .

وقيل : من الاثنتين إلى السبع .

قال في الصحاح : لا واحد له من لفظه والكثير أذواد ، والأكثر على أنه خاص بالإناث ، وقد يطلق على الذكور أو على أعم من ذلك ، كما في قوله ﷺ : «فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة» وتقدم في المغازي بلفظ : خمس ذود .

قال ابن التين : الله أعلم أنه يصح ، وقال الحافظ العسقلاني : لعل الجمع بأنه أمر لهم أولاً بثلاث ذود ثم زادهم اثنتين .

(فَلَمَّا انْطَلَقْنَا) بها (قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ : لَا يُبَارِكُ اللَّهُ لَنَا ، أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا) وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي : أَلَا يَحْمِلُنَا (فَحَمَلْنَا) بفتحيتين وزاد فيما سبق تغفلنا رسول الله ﷺ يمينه ، والله لا نفلح أبداً .

(فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ) سقط في رواية أبي ذر لفظ : له ، (فَقَالَ) ﷺ : «مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ ، بَلِ اللَّهُ حَمَلَكُمْ» أي : شرع لكم ما حصل به الحمل بعد اليمين وهو الكفارة ، أو أتاني ما حملتكم عليه ولولا ذلك لم يكن عندي ما أحملكم عليه قاله المازري .

(إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -) وجواب القسم قوله : (لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ) وإن

فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»⁽¹⁾.

6719 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَقَالَ: «إِلَّا كَفَّرْتُ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ - أَوْ: أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْتُ -»⁽²⁾.

شاء الله معترض والقسمية خبر أن وقوله: على يمين، أي: محلوف يمين، (فَأَرَى) بفتح الهمزة (غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ) زاد الحموي، والمستملي بعد قوله: هو خير وكفرت فكرر لفظ التكفير، وإثباته في الأول قد يفيد جواز تقديم الكفارة على الحنث.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: إني والله إن شاء الله، لكن قال أبو موسى المدني في كتابه الثمين في استثناء اليمين لم يوجد قوله: إن شاء الله في أكثر الطرق لحديث أبي موسى.

وقال الحافظ العسقلاني: وسقط لفظ: والله من نسخة ابن المنير فاعترض بأنه ليس في حديث أبي موسى يمين، وليس كما ظن بل هي ثابتة في الأصول وإنما أراد البخاري بإيراده بيان صيغة الاستثناء، وقال: وأشار أبو موسى المدني في الكتاب المذكور إلى أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالها للتبرك لا للاستثناء وهو خلاف الظاهر، وقد سبق الحديث في النذور.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) هو محمد بن الفضل عارم، قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد بالسند السابق (وَقَالَ): فيه (إِلَّا كَفَّرْتُ) بِيَمِينِي وفي رواية أبي ذر، عن الحموي، والمستملي: عَنْ (يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ) بتقديم كفرت.

(أَوْ: أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْتُ) بتأخيرها فزاد فيه التردد في تقديم الكفارة وتأخيرها، وكذا أخرجه أبو داود عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد بالترديد أيضًا قيل: أراد بذكر طريق أبي النعمان هذا بيان التخيير بين تقديم الكفارة على الحنث، وتأخيرها عنه، وفيه الخلاف.

(1) أطرافه 3133، 4385، 4415، 5517، 5518، 6623، 6649، 6678، 6680، 6719، 6721 - تحفة 9122.

(2) أطرافه 3133، 4385، 4415، 5517، 5518، 6623، 6649، 6678، 6680، 6718، 6721 - تحفة 9122.

6720 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْبِيرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ: لَا طُوفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً،

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْبِيرٍ) بضم الحاء المهملة وفتح الجيم وسكون التحتية بعدها راء المكّي، ووقع في رواية الحميدي عن سفيان بن عيينة، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حُجْبِيرٍ، (عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كيسان الإمام أبو عبد الرحمن اليماني أنه (سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ) أي: ابن داود عليهما السلام، والله (لَا طُوفَنَ اللَّيْلَةَ) باللام جواب القسم المحذوف ويرشد إليه ذكر الحنث في قوله: لم يحنث؛ لأن ثبوته ونفيه يدل على سبق اليمين، وقيل اللام ابتدائية، والمراد بعدم الحنث وقوع ما أراد، وجزم النووي بأن الذي جرى منه ليس بيمين كذا، قال: وقد ثبت ذلك في بعض طرق الحديث، والنون في قوله: لَا طُوفَنَ للتأكيد يقال: طاف به ألم به، وقاربه، واللييلة: نصب على الظرف، واختلف في الذي حلف عليه هل هو جميع ما ذكر أو دورانه على النساء فقط، دون ما بعده من الحمل والوضع وغيرهما، والثاني: أوجه؛ لأنه الذي يقدر هو عليه بخلاف ما بعده فإنه ليس إليه، وإنما هو مجرد تمنّي حصول ما يستلزم جلب الخير له، وإلا فلو كان حلف على جميع ذلك لم يكن إلا بوحى، ولو كان بوحى لم يتخلف، ولو كان بغير وحى لزم أنه حلف على غير مقدور له، وذلك لا يليق بجنابه كذا قيل.

وقال الحافظ العسقلاني: وما المانع من جواز ذلك فيكون لشدة وثوقه بحصول مقصوده جزم بذلك، وأكدته بالحلف فقد ثبت في الحديث الصحيح أن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره.

(عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً) أي: لأجامعهن، وذكر أبو موسى المديني في كتابه المذكور أن في بعض نسخ مسلم عقب قصة سليمان عليه السلام الاختلاف في هذا العدد، وليس هو من قول النبي ﷺ، وإنما هو من الناقلين، ونقل الكرمانى: أنه ليس في الصحيح أكثر اختلافًا في العدد من هذه القصة فيه مائة وتسعة وتسعون وستون، وأجاب النووي، ومن وافقه عن اختلاف العدد في قصة سليمان عليه السلام بأن مفهوم العدد ليس بحجة عند الجمهور فذكر القليل لا

كُلُّ تِلْدٍ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ - قَالَ سُفْيَانُ: يَعْنِي الْمَلَكُ - قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَتَسِي، فَطَافَ بِهِنَّ فَلَمْ تَأْتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ بِوَلَدٍ إِلَّا وَاحِدَةً بِشَقٍّ غُلَامٍ.....

ينافي ذكر الكثير، وقد تعقب: بأن الشافعي نص على أن مفهوم العدد حجة، وجزم بنقل عنه الشيخ أبو حامد والماوردي وغيرهما أن شرطه ألا يخالف المنطوق، فافهم.

(كُلُّ) بالتنوين أي: كل واحدة منهن (تِلْدٌ) فيه حذف تقديره فتعلق فتحمل فتلد (غُلَامًا يُقَاتِلُ) أي: فينشأ ويتعلم الفروسية ويقاتل (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) وشاع الحذف؛ لأن كل فعل سبب عن الذي قبله وسبب السبب سبب.

(فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ - قَالَ سُفْيَانُ: يَعْنِي الْمَلَكُ -) هكذا فسره سفيان بن عيينة في هذه الرواية أن صاحب سليمان الملك، وتقدم في النكاح من وجه آخر الجزم بأنه الملك، وقيل: أو قرينه أو صاحبه من البشر أو وزيره من الإنس أو من الجن.

(قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَتَسِي) بفتح النون مخففاً السابق القدر أن يقول: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وزاد في النكاح فلم يقل وأبعد من قال في الكلام تقدير وتأخير والتقدير فلم يقل إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فقليل له: قل إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وهذا كان سببه أن قوله: فتسي، يغني عن قوله: فلم يقل، يقال: إِنْ قَوْلُ فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قل إِنْ شَاءَ اللَّهُ يستلزم أنه كان لم يقلها فالأولى عدم التقديم والتأخير.

(فَطَافَ بِهِنَّ) أي: جامعهن (فَلَمْ تَأْتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ بِوَلَدٍ إِلَّا وَاحِدَةً بِشَقٍّ غُلَامٍ) بكسر الشين المعجمة وتشديد القاف أي: نصف غلام، وفي رواية للبخاري: إلا واحد ساقط أحد شقيه، وفي نسخه: وجاءت بشق غلام، وفي أخرى أتت بشق غلام.

قال الكرمانى: فإن قلت الحنث معصية؛ فكيف يجوز على سليمان عليه السلام؟

قلت: لم يكن باختياره أو هو صغيرة معفو عنها انتهى.

وفيه: نظر لا يخفى؛ لأنه حمل الحنث على معناه الحقيقي وليس كذلك بل معناه هنا عدم وقوع ما أراد.

وفيه: نسبة وقوع الصغيرة من النبي عليه الصلاة والسلام وفيه ما فيه، وقد

فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَرْوِيهِ: قَالَ: «لَوْ قَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ» - وَقَالَ مَرَّةً: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - «لَوْ اسْتَنْتَى»،

قال القرطبي قوله: فلم يقل أي فلم ينطق بلفظ إن شاء الله تعالى بلسانه، وليس المراد أنه غفل عن التفويض إلى الله تعالى بقلبه والتحقيق أنه يرفع حكم اليمين، ففيه تعقب على من استدل به لا اشتراط النطق في الاستثناء، وفيه تأمل.

(فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه هو موصول بالسند المذكور أولاً: (يَرْوِيهِ) أي: عن النبي ﷺ أنه (قَالَ) هو كناية عن رفع الحديث وأوله موقوف على أبي هريرة، ولكنه رفعه بقوله يرويه، قال: وهو كما قال: قال رسول الله ﷺ، وقد وقع في رواية الحميدي التصريح بذلك، ولفظه: قال رسول الله ﷺ، وكذا أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر، عن سفيان.

(لَوْ قَالَ) أي: سليمان عليه السلام: (إِنَّ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنَثْ) بالثاء المثلثة من الحنث أي: وقع ما أراد.

وقال الكرمانى: ويروى: لم يخب بالخاء المعجمة من الخيبة وهي الحرمان قيل هذا خاص بسليمان عليه السلام وأنه لو قال في مثل هذه الواقعة إن شاء الله حصل مقصوده وليس المراد أن كل من قالها وقع ما أراد ويؤيد ذلك أن موسى عليه السلام قالها عندما وعد الخضر أنه يصبر عما يراه منه ولا يسأله ولم يصبر حتى قص الله تعالى علينا من أمرهما ما قص، وقد قالها الذبيح فوق ما ذكر في قوله عليه السلام: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ [الصفافات: 102] فصبر حتى فداه الله تعالى بالذبح، وقد سئل بعضهم عن الفرق بين الكلیم والذبيح في ذلك فأشار إلى أن الذبيح بالغ في التواضع في الصبر حتى جعل نفسه من جماعة الصابرين، فرزقه الله الصبر، وقد وقع لموسى عليه السلام أيضاً نظير ذلك مع شعيب عليه السلام حيث قال: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ فرزقه الله ذلك.

(وَكَانَ) أي: وكان قوله: إن شاء الله (دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ) بفتح المهملة والراء إدراكاً أو لحاقاً أو بلوغ أمل في حاجته، (وَقَالَ) أي: أبو هريرة رضي الله عنه (مَرَّةً: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - «لَوْ اسْتَنْتَى» أي: بدل قوله في الرواية الأولى، لو

وَحَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ: مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ⁽¹⁾.

قال: إن شاء الله، وجواب لو محذوف أي: لم يحنث، فاللفظ مختلف والمعنى واحد.

وقال ابن التين: ليس الاستثناء في قصة سليمان عليه السلام الذي يرفع حكم اليمين ويحل عقده وإنما هو بمعنى الإقرار لله بالمشيئة والتسليم لحكمة فهو نحو قوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَائِيٍّ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۖ﴾ (٢٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ۗ [الكهف: 23-24]، وإنما يرفع حكم اليمين الاستثناء الذي قصد به الرفع، فافهم.

(قال) أي: سفيان، وقد أفصح به مسلم في روايته وهو موصول بالسند الأول أيضًا وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق الحميدي عن سفيان بهما. (وَحَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ) عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز: (مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ) الذي ساقه من طريق طاوس عنه، والحاصل أن لسفيان فيه سندان عن أبي هريرة هشام، عن طاوس، وأبو الزناد، عن الأعرج، ووقع في رواية مسلم بدل قوله مثل حديث أبي هريرة بلفظ عن الأعرج، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله أو نحوه، ويستفاد منه ففي احتمال الإرسال في سياق البخاري لكونه اقتصر على قوله عن الأعرج مثل حديث أبي هريرة ويستفاد منه أيضًا احتمال المغايرة بين الروایتين في السياق لقوله مثله أو نحوه، وهو كذلك فبين الروایتين مغايرة في مواضع.

قال القرطبي في قصة سليمان عليه السلام: إن النبي يعاتب على ما لا يعاتب عليه غيره فإنه لإغفاله قول إن شاء الله تأخر عنه مطلوبه الذي هم به، وغلب على ظنه حصوله حتى حلف على أنه يقع.

وفيه: اتخاذ الملك الوزير اللبيب الناصح الذي يذكره إذا نسي.

وفيه: جواز قول لو أن النهي الوارد عنها محله فيما إذا وقع بها اعتراض على المقدور أو اعتماد على الأسباب وجدها.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: لو استثنى، وقد مضى الحديث بغير هذا

(1) أطرافه 2819، 3424، 5242، 6639، 7469 - تحفة 13535، 13682.

10 - باب الكَفَّارَةِ قَبْلَ الْحِنثِ وَبَعْدَهُ

6721 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ الْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرْمٍ

الطريق في الجهاد في باب من طلب الولد للجهاد.

وفيه: وقال الليث: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَرْمَزٍ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لِأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ أَوْ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ الْحَدِيثِ.

10 - باب الكَفَّارَةِ قَبْلَ الْحِنثِ وَبَعْدَهُ

قال ابن المنذر: قال ربيعه والأوزاعي، ومالك، والليث، وسائر فقهاء الأمصار غير أهل الرأي: إن الكفارة تجزئ قبل الحنث إلا أن الشافعي استثنى الصيام، فقال: لا تجزئ إلا بعد الحنث، وقال أصحاب الرأي: لا تجزئ الكفارة قبل الحنث، وسيأتي التفصيل في ذلك إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ) بضم الحاء المهملة وسكون الجيم وبالراء السعدي مات سنة أربع وأربعين ومائتين، قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هو المعروف بـ«ابن علي» اسم أمه، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (عَنِ الْقَاسِمِ) هو ابن عصام (التَّمِيمِيِّ)، عَنْ زَهْدَمِ)، بفتح الزاي وسكون الهاء وفتح الذال المهملة بعدها ميم (الْجَرْمِيِّ) بفتح الجيم وسكون الراء أنه (قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه، (وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرْمٍ) والحي بالفتح، وفي رواية أبي ذر بالكسر، وفي رواية الكشميهني، وكان بيننا وبينهم هذا الحي فزاد الضمير وقدمه على ما يعود عليه.

قال الكرمانى: كان حق العبارة أن يقول بيننا وبينه أي: أبي موسى؛ لأن زهدمًا من جرم فلو كان من الأشعريين لاستقام الكلام، قال: وقد تقدم على الصواب في باب لا تحلفوا بأبائهم حيث قال: كان بين هذا الحي وبين الأشعريين، وثم قال: لعله جعل نفسه من أتباع أبي موسى كواحد من

إِحَاءٌ وَمَعْرُوفٌ، قَالَ: فَقُدِّمَ طَعَامٌ، قَالَ: وَقُدِّمَ فِي طَعَامِهِ لَحْمٌ دَجَاجٍ، قَالَ: وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ، أَخْمَرُ كَأَنَّهُ مَوْلَى، قَالَ: فَلَمْ يَدْنُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: اذْنُ، فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ، قَالَ:

الأساعرة، وأراد بقوله بيننا أبا موسى وأتباعه الحقيقة والإعانة، وكأنه مولى لم يكن من العرب الخالص.

(إِحَاءٌ) بكسر الهمزة وبالحاء المعجمة والمد، أي: صداقة (وَمَعْرُوفٌ) أي: بر وإحسان، (قَالَ) أي: زهدم (فَقُدِّمَ طَعَامٌ) هكذا في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره: فقدم طعامه أي: وضع بين يديه، ومضى في باب قدوم الأشعرين بلفظ: هو يتغذى لحم دجاج، ويستفاد من الحديث جواز أكل الطيبات على الموائد، واستخدام الكبير من يباشر له نقل طعامه ووضعه بين يديه، قال القرطبي: ولا يناقض ذلك الزهد ولا ينقصه خلافاً لبعض المتشقة، قال الحافظ العسقلاني: والجواز ظاهر وأما كونه لا ينقض الزهد فيه وقفة.

(قَالَ: وَقُدِّمَ فِي طَعَامِهِ لَحْمٌ دَجَاجٍ) هو اسم جنس، وقيل: يقال للذكر وزعم الداودي أنه يقال للذكر والأنثى واستغربه ابن التين.

(قَالَ: وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ) هو اسم قبيلة من قضاة، ويقال لهم أيضاً: تيم اللات (أَخْمَرُ كَأَنَّهُ مَوْلَى) قال الحافظ العسقلاني في المقدمة: لم أعرف اسمه، وقد قيل: إنه زهدم الراوي، وتقدم في فرض الخمس كأنه في الموالي، قال الداودي: يعني أنه من سبي الروم كذا، قال فإن كان اطلع على نقل ذلك، وإلا فلا اختصاص لذلك بالروم دون الفرس أو النبط أو الديلم.

(قَالَ: فَلَمْ يَدْنُ) أي: لم يقرب من الطعام فيأكل منه، زاد عبد الوارث في روايته في الذبائح: فلم يدن من طعامه.

(فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى) الأشعري: (اِذْنُ) بصيغة فعل الأمر، أي: أقرب من دنا يدنو، وفي رواية عبد السلام هم في الموضعين وهو يرجع إلى معنى ادن، وكذا في رواية حماد، عن أيوب، ولمسلم من هذا الوجه، فقال له: هلم فتلكاً بمثناة ولا م مفتوحة وتشديد الكفار أي: تمتع أو توقف وزناً ومعنى.

(فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ) أي: من جنس الدجاج، (قَالَ)

إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا قَدِزْتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَطْعَمَهُ أَبَدًا، فَقَالَ : اذْنُ أَخْبِرَكَ عَنْ ذَلِكَ، أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ اسْتَحْمَلُهُ، وَهُوَ يَقْسِمُ نَعْمًا مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ - قَالَ أَيُّوبُ : أَحْسِبُهُ قَالَ : وَهُوَ غَضْبَانُ - قَالَ : « وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ »، قَالَ : فَاَنْطَلَقْنَا، فَأَتَيْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِنَهْبِ إِبِلٍ، فَقِيلَ : « أَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَشْعَرِيُّونَ؟ » فَأَتَيْنَا، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ دَوْدٍ غَرَّ الذُّرَى،

أي : الرجل : (إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا) قَدْرًا فَقَدِزْتُهُ ويروى : (قَدِزْتُهُ) بدون الفاء بكسر الهمزة والمعجمة، أي : كرهته، (فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَطْعَمَهُ أَبَدًا، فَقَالَ) أي : أبو موسى للرجل : (اِذْنُ أَخْبِرَكَ) بضم الهمزة والجزم ؛ لأنه جواب الأمر.

(عَنْ ذَلِكَ) أي : عن الطريق في حل اليمين.

(أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ اسْتَحْمَلُهُ) أي : نطلب منه ما نركبه لغزوة العسرة، ووقع عند مسلم من طريق أبي السليل بفتح المهملة ولا بين الأولى مكسورة عن زهدم، عن أبي موسى كنا مشاة فأتينا رسول الله ﷺ نستحمله، (وَهُوَ يَقْسِمُ نَعْمًا) بفتح النون والعين المهملة (مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ - قَالَ أَيُّوبُ) هو السخيتاني أحد الرواة بالسند السابق.

(أَحْسِبُهُ) أي : أحسب القاسم التميمي (قَالَ : وَهُوَ) أي : النبي ﷺ (غَضْبَانُ) قَالَ : وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ) زاد الكشميهني : عليه.

(قَالَ) أي : أبو موسى : (فَاَنْطَلَقْنَا، فَأَتَيْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِنَهْبِ إِبِلٍ) بفتح النون وسكون الهاء بعدها موحدة بإضافة نهب إلى إبل أي : غنيمة، وفي رواية أبي بردة : أنه ﷺ ابتاع الإبل التي حملهم عليها من سعد فيجمع باحتمال أن يكون الغنيمة لما حصلت لسعد منها ذلك، فاشتراه منه ﷺ وحملهم عليه.

فَقَالَ وفي رواية : (فَقِيلَ : « أَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَشْعَرِيُّونَ؟ » أَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَشْعَرِيُّونَ بالتركرار مرتين، وفي رواية أبي بريد فلم ألث إلا سويعة إذ سمعت بلالاً ينادي أين عبد الله بن قيس فأجبتة، فقال : أجب رسول الله ﷺ يدعوك، (فَأَتَيْنَا، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ دَوْدٍ) بالإضافة، وفي المغازي : بستة أبصرة ولا منافاة إذ ذكر القليل لا ينفي الكثير.

(غَرَّ الذُّرَى) بضم الهمزة والمعجمة وفتح الراء أي : الأسنة.

قَالَ: فَأَنْدَفَعْنَا، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْنَا فَحَمَلَنَا، نَسِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ، وَاللَّهُ لَئِنْ تَغَفَّلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ لَا نُفْلِحَ أَبَدًا، ارْجِعُوا بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَنُذَكِّرَهُ يَمِينَهُ، فَرَجَعْنَا فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلْتَنَا، فَظَنْنَا - أَوْ: فَعَرَفْنَا أَنَّكَ نَسِيتَ يَمِينَكَ - قَالَ: «انْطَلِقُوا، فَإِنَّمَا حَمَلَكُمُ اللَّهُ، إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَخْلِفُ عَلَى

(قَالَ: فَأَنْدَفَعْنَا) أي: سرنا مسرعين، والدفع: السير بسرعة، (فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي) وفي رواية حماد وعبد الوهاب قلنا: ما صنعنا، وفي رواية غيلان عن أبي بردة: فلما انطلقنا، قال: بعضنا لبعض (أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْنَا فَحَمَلَنَا) بفتحات.

(نَسِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ، وَاللَّهُ لَئِنْ تَغَفَّلْنَا) بسكون اللام (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ لَا نُفْلِحُ أَبَدًا) ومعنى تغفلنا أخذنا منه ما أعطانا في حال غفلته عن يمينه من غير أن نذكره بها ولذلك خشوا، وفي رواية حماد: فلما انطلقنا قلنا: ما صنعنا لا يبارك لنا.

(ارْجِعُوا بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَنُذَكِّرَهُ يَمِينَهُ) وفي رواية يزيد في الزيادة قول أبي موسى لأصحابه: لا أدعها حتى ينطلق بعضكم إلى من سمع مقالة رسول الله ﷺ، يعني من منعهم أولاً وإعطائهم ثانياً، قال القرطبي: فيه استدراك جبر خاطر السائل الذي يؤدب على الحاجة بمطلوبه إذا تيسر، وإن من أخذ شيئاً يعلم أن المعطي لم يكن راضياً بإعطائه لا يبارك له.

(فَرَجَعْنَا) إليه (فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلْتَنَا، فَظَنْنَا - أَوْ: فَعَرَفْنَا) بالشك من الراوي (أَنَّكَ نَسِيتَ يَمِينَكَ)، وفي رواية أبي يعلى من طريق مطر عن زهدم: فكرهنا أن ننسيكها، فقال: واللَّهِ ما نسيتها، وأخرجهم مسلم عن الشيخ الذي أخرجه عنه أبو يعلى، ولم يسق منه إلا قوله: قال: واللَّهِ ما نسيتها، قال: إِنَّكَ نَسِيتَ يَمِينَكَ وفي رواية حماد، قال: لست أنا أحملكم، ولكن الله حملكم، وفيه تأدية عنهم، وإضافة النعمة لمالكها الأصلي، ولم يرد أنه لا صنع له أصلاً في حملهم؛ لأنه لو أراد ذلك ما قال: (إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَخْلِفُ عَلَى

يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا».....

يَمِينٍ) أي: على محلوف يمين، فأطلق عليه لفظ يمين للملابسة، والمراد ما شأنه أن يكون محلوفًا عليه فهو في مجاز الاستعارة، ويجوز أن يكون فيه تضمين فقد وقع في رواية لمسلم على أمر، ويحتمل أن يكون على بمعنى الباء فقد وقع في رواية النسائي إذا حلفت بيمين، ورجح الأول بقوله: في رواية لمسلم على أمر، ويحتمل أن يكون على بمعنى الباء فقد وقع في رواية النسائي إذا حلفت بيمين، ورجح الأول بقوله: (فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا) لأن الضمير في غيرها لا يصح عوده على اليمين، وأجيب بأنه يعود على معناها المجازي للملابسة أيضًا.

وقال ابن الأثير في «النهاية»: الحلف هو اليمين فقوله: أحلف أي: اعقد شيئًا بالعزم والنية، وقوله: على يمين تأكيد لعقده، وإعلام بأنه ليست لغوا، وفي شرح «المشكاة» ويؤيده في رواية النسائي: «ما على الأرض يمين أحلف عليها» الحديث قال: فقوله: أحلف عليها صفة مؤكدة لليمين، قال: والمعنى لأحلف يمينًا جزمًا لا لغو فيها، ثم يظهر إلى أمر آخر يكون فعله أفضل من المضي في اليمين المذكورة إلا فعلته وكفرت عن يميني قال: فعلى هذا يكون قوله: مصدرًا مؤكدًا لقوله: أحلف.

(إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا) أي: كفرتها كذا في رواية حماد، وعبد الوارث، وعبد الوهاب كلهم عن أيوب، ولم يذكر في رواية عبد السلام، وتحللتها، وكذا لم يذكرها أبو السليل عن زهدم عند مسلم، ووقع في رواية غيلان عن أبي بردة إلا كفرت عن يميني بدل، وتحللتها وهو يرجح أحد احتمالين أبداهما ابن دقيق العيد، ثانيهما: إتيان ما يقتضي الحث، فإن التحليل يقتضي سبق العقد، والعقد هو ما يدل عليه اليمين في موافقة مقتضاها فيكون التحلل الإتيان بخلاف مقتضاها، لكن يلزم على هذا أن يكون فيه تكرار لوجود قوله أتيت الذي هو خير بالتحلل، وذكره بلفظ يناسب الجواز صريحًا؛ ليكون أبلغ مما لو ذكره بالاستلزام، وقد يقال: إن الثاني أقوى؛ لأن التأسيس أولى من التأكيد، وقيل معنى تحللتها خرجت من حرمتها إلى ما يحل منها، وذلك يكون

بالكفارة، وقد يكون بالاستثناء بشرط السابق لكن لا يتجه في هذه القصة إلا إن كان وقع منه استثناء لم يشعر وإن كان يكون قال: إن شاء الله مثلاً، أو قال: والله لا أحملكم إلا إن حصل شيء، ولذلك قال: ما عندي ما أحملكم عليه، قال المازري: معنى قوله: إن الله حملكم إن الله أعطاني ما حملتكم عليه، ولو لا ذلك لم يكن عندي ما حملتكم عليه، وقيل إنه يحتمل أن يكون نسي يمينه، والناسي لا يضاف إليه الفاعل ويرده التصريح بقوله: والله ما نسيتهما وهي عند مسلم كما مر، وقيل: المراد بالنفي عنه والإثبات لله الإشارة إلى ما تفضل الله به من الغنيمة المذكورة؛ لأنها لم تكن بتسبب من النبي ﷺ ولا كان متطلعاً إليها ولا منتظراً لها، وكان المعنى ما حملتكم لعدم ذلك، ولكن الله حملكم بما ساق إلينا من تلك الغنيمة.

تتميم:

اختلف هل كفر النبي ﷺ عن يمينه المذكورة كما اختلف في قصة حلفه على شرب العسل أو على غشيان مارية فروي عن الحسن البصري أنه قال: لم يكفر؛ لأنه مغفور له وإنما نزلت كفارة اليمين تعليمًا للأمة، وتعقب بما أخرجه الترمذي من حديث تمر رضي الله عنه في قصة حلفه على العسل، أو مارية فعاتبه الله عز وجل، وجعل له كفارة يمين، وهذا ظاهر في أنه كفر وإن كان ليس نصاً في رد ما ادعاه الحسن، وظاهر قوله أيضاً في حديث الباب كفرت عن يميني أنه لا يترك ودعوى أن ذلك كله للتشريع بعيد، والله تعالى أعلم.

وفي تفسير القرطبي عن زيد بن أسلم أنه ﷺ كفر بعق رقبة، وعن مقاتل أنه ﷺ أعتق رقبة في تحريم مارية، وقد اختلف لفظ الحديث فقدم لفظ الكفارة مرة، وأخرها أخرى لكن بحرف الواو والذي لا يوجب ترتيماً نعم، ورد في بعض الطرق بلفظ: ثم الذي يقتضي الترتيب عند أبي داود، والنسائي في حديث الباب، فلفظ أبي داود من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، فكفر عن يمينك، ثم أتت الذي هو خير.

وفي حديث عائشة رضي الله عنها عند الحاكم بلفظ: ثم.

تَابَعَهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، وَالْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ الْكَلْبِيِّ.

وفي حديث أم سلمة رضي الله عنه عند الطبراني نحوه ولفظه: «فليكفر عن يمينه، ثم ليفعل الذي هو خير»، وإذا علم هذا فليعلم أن للكفارة ثلاث حالات: إحداها: قبل الحلف فلا تجزى اتفاقاً.

ثانيتها: بعد الحلف والحنث فتجزي اتفاقاً.

ثالثتها: بعد الحلف، وقبل الحنث، فاختلف فيها، فقال مالك وسائر فقهاء الأئمة إلا أبو حنيفة تجزى قبله لكن استثنى الشافعي الصيام، فقال: لا تجزى إلا بعد الحنث؛ لأن الصيام من حقوق الأبدان، ولا يجوز تقديمها قبل وقتها كالصلاة بخلاف العتق والكسوة والإطعام، فإنها من حقوق الأموال فيجوز تقديمها؛ كالزكاة، واحتج للحنفية بأنها لما لم تجب صار كالتطوع، والتطوع لا يجزى عن الواجب ويقول تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِّمَن كَانَ عَلَىٰ حَلْفٍ فَإِذَا حَلَفْتَ﴾، فإن تقديره إذا حلفتم فحنثتم.

أجاب المخالفون: بأن التقدير فإذا أردتم الحنث والخلاف كما قال القاضي عياض مبني على أن الكفارة لحل اليمين، أو التكفير مأثمهما بالحنث فعند الجمهور أنها رخصة شرعها الله تعالى حل ما عقد من اليمين فلذلك تجزى قبل وبعد، نعم استحباب مالك والشافعي تأخيرها، ومطابقة الحديث للترجمة في قوله وبعده أي: وبعد الحنث، ولم يذكر في هذا الباب يدل على أن الكفارة قبل الحنث أيضاً، فكان اكتفى بما ذكره قبل هذا الباب عن أبي النعمان، عن حماد، وقد مر الحديث في مواضع كثيرة في فرض الخمس والمغازي، والذبائح، وسيأتي في التوحيد إن شاء الله تعالى.

(تَابَعَهُ)، أي: تابع إسماعيل بن إبراهيم الذي يقال له ابن علي (حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) مرفوع بالفاعلية في رواية، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ أَبِي قَلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله بن زيد الجرهمي، (وَالْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ الْكَلْبِيِّ) بضم الكاف وفتح اللام، وسكون التحتية، وبالموحدة نسبته إلى كليب بن حبشية في خزاعة، والقاسم مجرور؛ لأنه عطف على أبي قلابة، يعني: أن أبا أيوب روى عنهما جميعاً.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زُهْدَمَ، بِهَذَا، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ زُهْدَمَ، بِهَذَا⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد الثقفي، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) الجرهمي، (وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ)، عَنْ زُهْدَمَ، بِهَذَا) أي: بجميع الحديث.

قال الكرمانى: إنما أتى بلفظ تابعه أولاً، وبَحَدَّثَنَا ثانياً، وثالثاً إشارة إلى أن الآخرين حدثاه بالاستقلال، والأول مع غيره بأن قال: هو كذلك أو صدقه أو نحوه، والأول يحتمل التعليق بخلافهما انتهى.

قال الحافظ العسقلاني: لم يظهر لي معنى قوله مع غيره، وقوله يحتمل التعليق يستلزم أنه يحتمل عدم التعليق، وليس كذلك، بل هو في حكم التعليق؛ لأن البخاري لم يدرك حماداً، وتعقبه العيني: بأنه لا يحتاج إلى هذا الكلام، بل هذه المتابعة، وقعت في الرواية عن القاسم، ولكن حماداً ضم إليه أبا قلابة، فافهم.

وقد وصل المصنف متابعة حماد بن زيد في فرض الخمس، وقد ساق المصنف رواية قتيبة هذه في الباب: لا تحلفوا بأبائكم تامة، وقد ساقها أيضاً في كتاب التوحيد، عن عبد الله بن عبد الوهاب.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين بينهما عين مهملة ساكنة؛ هو عبد الله بن عمرو بن الحجاج التميمي المقعد البصري، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السخثياني، (عَنْ الْقَاسِمِ) التميمي، (عَنْ زُهْدَمَ، بِهَذَا) أي: بهذا الحديث السابق، وقد تقدم سياق رواية في كتاب الذبائح، وفي الحديث غير ما تقدم ترجيح الحنث في اليمين إذا كان خيراً من التمادي، وإن تعمد الحنث في ذلك يكون طاعة لا معصية، وجواز الحلف من غير استحلاف لتأكيد الخير ولو كان مستقلاً وهو يقتضي المبالغة في ترجيح الحنث بشرطه المذكور، وفي تطيب قلوب الأتباع، وفيه أي: الاستثناء بأن شاء الله تبركاً

(1) أطرافه 3133، 4385، 4415، 5517، 6623، 6649، 6678، 6680، 6718،

6722 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ بْنِ قَارِسٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ،

فإن قصد بها حل اليمين صح بشرطه المتقدم.

(حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي، الحافظ المشهور فيما جزم به المزني، وقال: نسبته إلى جده، وقال صاحب كتاب رجال الصحيحين روى عنه البخاري في قريب من ثلاثين موضعاً ولم يقل حَدَّثَنَا محمد بن يحيى الذهلي مصرحاً، ويقول: حَدَّثَنَا محمد تارة ولا يزيد عليه، وتارة يقول: حَدَّثَنَا محمد بن عبد الله فينسبه إلى جده، وتارة يقول: حَدَّثَنَا محمد بن خالد فينسبه إلى جد أبيه، والسبب في ذلك أن البخاري لما دخل نيسابور شغب عليه محمد بن يحيى الذهلي في مسألة خلق اللفظ، وكان قد سمع منه ولم يترك الرواية عنه ولم يصرح باسمه مات محمد بن يحيى بعد البخاري بيسير تقديره سنة سبع وخمسين ومائتين، وقال أبو علي الجبائي: لم أره منسوباً في شيء من الروايات.

وقال الحافظ العسقلاني: وقد روى البخاري في بدء الخلق عن محمد بن عبد الله بن أبي البلج، وفي الطلاق عن محمد بن عبد الله المحرمي وهما في هذه الطبقة، وروي أيضاً في عدة مواضع عن محمد بن عبد الله بن حوشب، ومحمد بن عبد الله بن نمير، ومحمد بن عبد الله الرقاشي وهم أعلى من طبقة المحرمي، ومنه معه، وروي أيضاً بواسطة تارة وبغير واسطة أخرى عن محمد بن عبد الله الأنصاري وهو أعلى من طبقة ابن نمير ومن ذكر معه، وقد ثبت هذا الحديث بعينه عن ابن عون شيخ عثمان بن عمر شيخ محمد بن عبد الله المذكور في هذا الباب، فعلى هذا لم يتعين من هو شيخ البخاري في هذا الحديث انتهى.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ بْنِ قَارِسٍ) بضم عين عمر البصري مر في الغسل قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ) هو عبد الله بن عون البصري المشهور، (عَنِ الْحَسَنِ) البصري، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ) بفتح المهملة وضم الميم القرشي سكن البصرة، ومات بالكوفة سنة خمسين، قال عكرمة: وكان اسم عبد الرحمن بن سمرة عبد كلوب فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن فمر به وهو يتوضأ، فقال:

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ»

«تعال يا عبد الرحمن، لا تطلب الإمارة» الحديث.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ) بكسر الهمزة أي: الإمارة (فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيتَهَا) بضم الهمزة (مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا) بضم الهمزة، (وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا) بضم الواو وكسر الكاف مخففة وضم همزة أعطيتها أيضًا، أي: وكلت إلى نفسك وعجزت، (وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ) أي: محلوف يمين، (فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ) وقد اختلف فيما تضمنه حديث عبد الرحمن بن سمرة، هل لأحد الحكمين تعلق بالآخر أو لا فليل له تعلق به، وذلك أن إعطاء الإمارة عن غير مسألة فقد لا يكون فيها أرب فيمتنع وإن كان فيها أرب فيلزم، وكذا إن حلف فإن كان الذي هو أولى في جانب الحنث يحنث، ويكفر وإن كان في الجانب الآخر يمضي على يمينه، ثم المراد بالرؤية هنا الاعتقاد به لا البصرية.

وقال القاضي عياض: معناه إذا ظهر له أن الفعل أو الترك خير له في دنياه أو آخرته، أو أوفق لمراده وشهوته ما لم يكن إثمًا، وقد وقع عند مسلم في حديث عدي بن حاتم فرأى غيرها اتقى الله فليات التقوى وهو يشعر بقصة ذلك على ما فيه طاعة، وينقسم المأمور به أربعة أقسام:

إن كان المحلوف عليه فعل كان فكان الترك أولى، أو كان المحلوف عليه تركًا فكان الفعل أولى، أو كان كل منهما فعلًا، أو تركًا لكن يدخل القسمان الأخيران في القسمين الأولين؛ لأن من لازم فعل أحد الشيئين، وتركه ترك الآخر، وفعله، ثم إن الرواية هنا فائت الذي هو خير وكفر عن يمينك، وهكذا وقع للأكثر وللكتير فكفر عن يمينك، واث الذي هو خير، ووقع في رواية عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن أبي داود فرأى خيرًا منها فليدعها وليأت الذي هو خير، فإن كفارتها تركها فأشار أبو داود إلى ضعفه، فقال: الأحاديث كلها فليكفر عن يمينه إلا ما لا يعبأ به يشير إلى حديث يحيى بن عبد الله، عن

تَابَعَهُ أَشْهَلُ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، وَتَابَعَهُ يُونُسُ، وَسِمَاكُ بْنُ عَطِيَّةَ، وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ،

أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه: «من حلف فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير» ومداره في الطرق كلها على عبد العزيز بن رفيع، عن تميم بن طرفة بن عدي والذي زاد ذلك حافظ هو المعتمد، واستدل به على أن الحالف يجب عليه فعل أي الأمرين كان أولى من المضي في حلفه، أو الحنث والكفارة وانفصل عنه من قال: إن الأمر فيه للندب لما مضى في قصة الأعرابي الذي قال: والله لا أزيد على هذا أو أنقص، فقال: «أفلح إن صدق» فلم يأمره بالحنث والكفارة مع أن حلفه على الزيادة مرجوح بالنسبة إلى فعلها، وقد مضى الحديث في أول كتاب الأيمان والنذور.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عثمان بن عمر في روايته، عن عبد الله بن عون.

(أَشْهَلُ) على وزن أحمد بالشين المعجمة هو ابْنُ حَاتِمٍ، وفي بعض النسخ: صرح باسم أبيه، ووصل هذه المتابعة أبو عوانة، والحاكم، والبيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي، (عَنْ) محمد بن عبد الله الأنصاري، وأشهل بن حاتم قالوا: حَدَّثَنَا (ابْنُ عَوْنٍ)، (وَتَابَعَهُ) أي: وتابع عبد الله بن عون (يُونُسُ) هو ابن عبيد بن دينار العبدي البصري، وصلها البخاري في كتاب الأحكام في باب: «من سأل الإمامة وكل إليها» قال: حَدَّثَنَا أبو معمر، نا عبد الوارث، نا يونس، عن الحسن قال: حَدَّثَنِي عبد الرحمن بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عبد الرحمن بن سمرة، لا تسأل الإمامة» الحديث.

(وَسِمَاكُ بْنُ عَطِيَّةَ) بكسر السين المهملة وتخفيف الميم، وبالكاف المربدي من أهل البصرة وصلها مسلم، وقال حَدَّثَنَا أبو كامل الجحدري، حَدَّثَنَا حماد بن زيد، عن سماك بن عطية، ويونس بن عبيد، وهشام بن حسان كلهم عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة، عن النبي ﷺ ثم أحاله على حديث جرير بن حازم فإنه أخرجه عنه فقال: حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حَدَّثَنَا جرير بن حازم، حَدَّثَنَا الحسن، حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن سمرة قال: قال لي رسول الله ﷺ.

(وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ) ضد الصلح هو أبو المغيرة الكوفي وصلها عبد الله بن أحمد في زياداته، والطبراني في الكبير من طريق حماد بن زيد عنه عن الحسن.

وَحُمَيْدٌ، وَقَتَادَةُ، وَمَنْصُورٌ، وَهَشَامٌ، وَالرَّبِيعُ⁽¹⁾.

(وَحُمَيْدٌ) وصلها مسلم من طريق هشيم قال: حَدَّثَنِي علي بن حجر السعدي، حَدَّثَنَا هشيم، عن يونس، ومنصور، وحמיד، عن الحسن.
(وَقَتَادَةُ) هو ابن دعامة وصلها مسلم أيضًا، قال: حَدَّثَنَا عقبة بن المكرم العجمي، حَدَّثَنَا سعيد بن عامر، عن شعبة، عن قتادة، وذكر جماعة آخرين قبله، ثم قال: كلهم عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة الحديث.
(وَمَنْصُورٌ) هو ابن المعتمر وصلها مسلم أيضًا وقد مر الآن.
(وَهَشَامٌ) هو ابن حسان القرطوسي وصلها أبو نعيم في المستخرج على مسلم من طريق حماد بن زيد، عن هشام، عن الحسن.
(وَالرَّبِيعُ) بفتح الراء هو ابن مسلم الجمحي البصري جزم ابن الحافظ الدمياطي، وهو من رجال مسلم، وقال الحافظ العسقلاني: والذي يغلب على ظني أنه ابن صبيح بفتح الصاد وهو من رجال الترمذي، وابن ماجه، وقد أطال فيه الكلام وصلها أبو عوانة من طريق الأسود بن عامر، عن الربيع بن صبيح، عن الحسن ووصلها الحافظ يوسف بن خليل في الجزء الذي جمع فيه طرق هذا الحديث من طريق وكيع، عن الربيع، عن الحسن ولم ينسب الربيع فيحتمل أن يكون هو الربيع بن مسلم كما قال الحافظ الدمياطي ويحتمل أن يكون هو الربيع ابن صبيح كما روى أبو عوانة.

خاتمة:

قد اشتمل كتاب الإيمان والنذور والكفارة الملحقة به من الأحاديث المرفوعة على مائة وسبعة وعشرين حديثًا المعلق منها فيه وفيما مضى ستة وعشرون، والبقية موصولة والمكرر منها فيه وفيما مضى مائة وخمسة عشر والخالص اثنا عشر وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة، عن أبي بكر رضي الله عنهما، وحديثها من نذر أن يطيع الله فليطعه، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما في قصة أبي إسرائيل، وحديثه: «أعوذ بعزتك»، وحديث عبد الله بن عمرو في اليمين الغموس، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما في نذر يوم وافق يوم عيد، وفيه من الآثار عن الصحابة: فمن بعدهم عشرة آثار، والله المستعان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

85 - كِتَابُ الْفَرَائِضِ (1)

85 - كِتَابُ الْفَرَائِضِ

أي: مسائل قسمة الموارث والفرائض جمع فَرِيضَةٍ؛ كَحَدِيقَةٍ وَحَدَائِقٍ فَعِيلَةٌ بمعنى مفروضة من الْفَرَضِ بمعنى القطع، يقال: فَرَضْتُ فلانًا كذا أي: قَطَعْتُ له شيئًا من المال أي: قدرته وبينته له، وقال الله تعالى: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا

(1) في «الأوجز»: والفرائض جمع فريضة؛ أي: مقدرة لما فيها من السهام المقدرة، فغلبت على غيرها، والفرض لغة التقدير، وشرعًا نصيب مقدر للوارث، وهي ستة: النصف، والرابع، والثلث، والثلثان، والثلث، والسدس، ثم يقال للعلم بمسائل الميراث علم الفرائض، وللعالم به فرضي، وفي الحديث: «أفرضكم زيد»؛ أي: أعلمكم بهذا النوع، قال الدردير: يسمى بعلم الفرائض وعلم الموارث، وهو علم يعرف به من يرث ومن لا يرث، ومقدار ما لكل وارث، وموضوعه التركات، وغايته إيصال كل ذي حق حقه من التركة، اهـ. وقال القسطلاني: وعلم الفرائض كما نقل عن أصحاب الشافعي ينقسم إلى ثلاثة علوم: علم الفتوى، وعلم النسب، وعلم الحساب، اهـ.

ثم لا يذهب عليك أن الإمام البخاري ترجم بعد كتاب الفرائض بقوله: باب قول الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11] الآية، وأشار بذلك عندي إلى مبدأ هذا الحكم كما يدل عليه حديث جابر الوارد في الباب من قوله: «فلم يعجني بشيء حتى نزلت آية الميراث»، ولذا قدمه على باب تعليم الفرائض، وإلى ذلك أشار الحافظ؛ إذ قال في كتاب التفسير في باب يوصيكم الله في أولادكم: وذكر فيه البخاري حديث جابر المذكور، وفي آخره: فقلت ما تأمرني أن أصنع في مالي يا رسول الله؟ فنزلت: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، قال الحافظ بعد رد من قال: إن الآية التي نزلت في قصة جابر الآية الأخيرة من النساء، وهي: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكُلَّةِ﴾ [النساء: 176]، وقد نطق البخاري بذلك فترجم في أول الفرائض قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، ثم ساق حديث جابر المذكور عن قتيبة عن ابن عيينة، وفي آخره حتى نزلت آية الميراث، انتهى مختصرًا.

فهذا الباب عندي من الأصل التاسع والخمسين من الأصول المتقدمة في المقدمة.

ثم لا يذهب عليك أن الشيخ قدس سره لم يبسط الكلام على أبواب الفرائض في «البخاري»؛ لأنه قد أشيع الكلام على أبوابها في «الكوكب الدرّي» على «جامع الترمذي»، وفي «الدر المنضود» على سنن أبي داود وهو لم يطبع بعد، والأول شائع منذ زمان.

1 - باب

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿وَفَرَضْنَا﴾ [النور: 1] أي: قدرنا فيها الأحكام، وقيل: هو اسم ما يفرض على المكلف، ومنه فرائض الصلوات والزكوات وسميت أيضًا الموارث فرائض وفروضًا لما أنها مقدرات لأصحابها ومبينات في كتاب الله تعالى ومقطوعات لا يجوز الزيادة عليها ولا النقصان منها.

وقال الراغب: وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى: ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7] أي: مقدورًا، أو معلومًا، أو مقطوعًا عن غيرهم، ثم قيل للعالم بمسائل الفرائض فرضي، وفي الحديث أفرضكم زيد، أي: أعلمكم بهذا النوع، وعلم الفرائض كما نقل عن أصحاب الشافعي يتوقف على ثلاثة علوم: علم الفتوى، وعلم النسب، وعلم الحساب والأنصاء المقدرة في كتاب الله تعالى سنة النصف ونصفه ونصف نصفه، والثلاثان ونصفه ونصفه هذا، وقيل: الفريضة من فرض القوس وهو الجزء الذي في طرفيه حيث يوضع الوتر؛ ليثبت فيه ويلزمه ولا يزول فتفطن.

1 - باب

(قَوْلِ اللَّهِ): عز وجل بالجر عطفاً على قوله الفرائض والآيتان المذكورتان سيقتا بتمامهما وغيره ساق الآية الأولى، وقال بعد قوله: ﴿عَلَيْمًا حَكِيمًا﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَلِيمٌ﴾ [النساء: 11، 12]، وهاتان الآيتان الكريمتان والآية التي هي خاتمة السورة التي هما منها، وهي سورة النساء آيات علم الفرائض، وهو مستنبط في هذه الآيات، ومن الأحاديث الواردة في ذلك مما هي كالتفسير لذلك، وكانت الوراثة في الجاهلية بالرجولية والقوة، وكانوا يورثون الرجال دون النساء، وكان في ابتداء الإسلام أيضًا بالمخالفة قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: 33] يعني الحلفاء ﴿فَتَأْتُوهُمْ نِصِيبَهُمْ﴾ فأعطوهم حظهم من الميراث فصارت بعده بالهجرة فنسخ هذا كله وصارت الوراثة بوجهين بالنسب والمسبب، فالسبب النكاح والولاء، والنسب القرابة، وبحث ذلك في علم الفرائض، والذين لا يسقطون في الميراث أصلاً ستة: الأبوان، والولدان،

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ

والزوجان، والذين لا يرثون أصلاً ستة: العبد، والمدير، والمكاتب، وأم الولد، وقاتل العمد، وأهل الملتين، وزاد بعضهم أربعة أخرى، وهي التبني وجهالة الوارث، وجهالة تاريخ الموتى، والارتداد، وسيجيء بيان سبب نزول هذه الآيات في الأبواب إن شاء الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾، أي: يعهد إليكم ويأمركم بالعهد أفاد السهيل أن الحكمة في التعبير بلفظ الفعل المضارع المستمر لا بالفعل الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: 151]، ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور: 1] الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة للوصية المكتوبة عليهم كما سيأتي بيانه قريباً في باب ميراث الزوج.

﴿فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ أي: في شأن ميراثهم قال السهيلي: وقال في أولادكم ولم يقل بأولادكم إشارة إلى الأمر بالعدل فيهم، ولذلك لم يخص الوصية بالميراث، بل أتى باللفظ عاماً، وأضاف الأولاد إليهم مع أنه الذي أوصى بهم إشارة إلى أنه أرحم بهم من آبائهم انتهى.

وبذلك نسخ ما كانت الجاهلية يمنعون توريث النساء فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين لاحتياج الرجل إلى مؤنة النفقة والكلفة ومعاناة التجارة والتكسب وتجسم المشقة حيث قال تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾، أي: للذكر منهم أي: من أولادكم فحذف الراجع إليه؛ لأنه مفهوم كقوله السمن منوان بدرهم، وبدر بذكر ميراث الأولاد؛ لأن تعلق الإنسان بولده أشد التعلقات وهذا بحظ الذكر ولم يقل الأنثيين مثل حظ الذكر، أو لأنثى نصف حظ الذكر لفضله كما ضوعف حظه لذلك أيضاً؛ ولأنهم كانوا يورثون الذكور دون الإناث وهو السبب لورود الآية فقليل كفى الذكور إن ضوعف لهم نصيب الإناث فلا يتمادى في حظهم حتى يحرم من إدلائهن من القرابة بمثل ما يدلون به، والمراد حال الاجتماع أي: إذا اجتمع الذكر والأنثيان كان له منهما كما أن لهما سهمين، وأما في حال الانفراد فالابن يأخذ المالك له والبنتان تأخذان الثلثين، والدليل عليه أنه أتبعه حكم الأفراد بقوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾، أي: فإن كان الأولاد المتروكون إناثاً خلا يعني بنات ليس معهن ابن ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ خبر ثان لكان

فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا يُؤْتِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشَّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشَّدُسُ

أو صفة لنساء يعني اثنتين فصاعدًا قيل لفظ فوق صلة كقوله: ﴿فَأَصْرَبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: 12]، وقيل هذا غير مسلم لا هنا ولا هناك، وليس في القرآن شيء زائد لا فائدة فيه، فافهم.

(﴿فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَّا تَرَكَ﴾) أي: الميت (﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾)، أي: وإن كانت المولودة المتروكة منفردة واحدة فلها نصف المال، وفي الآية دليل على أن المال كله للذكر إذا لم تكن معه أنثى؛ لأنه جعل للذكر مثل حظ الأنثيين وقد جعل للأنثى النصف إذا كانت منفردة فعلم أن للذكر في حال الانفراد وضعف النصف وهو الكل وواحدة نصب على أنه خبر كانت وقرئ بالرفع على معنى وإن وقعت واحدة فحيث لا خبر له؛ لأنها تامة (﴿وَلَا يُؤْتِيهِ﴾) أي: لأبوي الميت كناية عن غير مذكور لدلالة القرينة عليه، والمراد الأب والأم إلا أنه غلب المذكر (﴿لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشَّدُسُ﴾) بدل من أبويه بتكرير العامل وفائدة هذا البديل أنه لو قيل ولأبويه السدس لكان ظاهره اشتراكهما فيه، ولو قيل ولأبويه السدسان لا وهم قسمة السدسين عليهما على السوية، وعلى خلافها ولو قيل لكل واحد من أبويه السدس لذهبت فائدة التأكيد وهو التفصيل بعد الإجمال والسدس مبتدأ خبره لأبويه والبديل متوسط بينهما للبيان (﴿مِمَّا تَرَكَ﴾) أي: الميت (﴿إِنْ كَانَ لَهُ﴾) أي: للميت (﴿وَلَدٌ﴾) ذكرًا كان أو أنثى ويشمل ولد الابن والأب هنا صاحب فرض (﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ﴾) أي: للميت (﴿وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ﴾) أي: والحال أن أبويه يرثانه (﴿فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾)، أي: مما ترك، والمعنى وورثه أبواه فحسب؛ لأنه إذا ورثه أبواه مع أحد الزوجين كان للأم ثلث ما يبقى بعد إخراج نصيب الزوج لا ثلث ما ترك؛ لأن الأب أقوى من الأم في الإرث بدليل أن له ضعف حظها إذا خلاصا فلو ضرب لها الثلث كما لا أدى إلى حط نصيبه عن نصيبها فإن امرأة لو تركت زوجًا وأبوين فصار للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للأب حازت الأم سهمين والأب سهمًا واحدًا فينقلب الحكم أي: يكون للأنثى مثل حظ الذكرين (﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ﴾) أي: للميت (﴿إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشَّدُسُ﴾) والمراد بالإخوة أعم من أن يكونوا ذكورًا أو إناثًا أو بعضهم ذكورًا وبعضهم إناثًا

مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا

فهو من باب التغليب، والجمهور على أن الإخوة وإن كانوا بلفظ الجمع يقعون على الأنثيين فيحجب الأخوان أيضًا الأم من الثلث إلى السدس وكان ابن عباس رضي الله عنهما لا يحجب الأم عن الثلث إلى السدس بأقل من ثلاثة إخوة، وكان يقول في أبوين وأخوين للأم الثلث، وما بقي فلأب اتبع ظاهر اللفظ ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾ متعلق بما سبق من قسمة الموارث كلها إلا ما يليه وحده كأنه قيل قسمة هذه الأنصباء ومن بعد وصية ﴿يُوصِي﴾ أي: الميت ﴿بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ أي: أو بعد دين أجمع العلماء سلفًا وخلفًا أن الدين مقدم على الوصية، وقدمت الوصية على الذين في التلاوة، وأجيب بأن أولًا تدل على الترتيب، فالتقدير من بعد أحد هذين الشئيين الوصية أو الدين، ولما كانت الوصية تشبه الميراث؛ لأنها صلة بلا عوض فكأن إخراجها مما يشق على الورثة كان أداؤها مظنة للتفريط بخلاف الدين قدمت عليه ليسارعوا إلى إخراجها مع الدين.

وقال العيني: الدين على نوعين: دين العباد، ودين الله، فدين الله إن لم يوص به يسقط عندنا سواء كان صلاة أو زكاة ويبقى عليه المأثم، والمطالبة يوم القيامة، وعند الشافعي يلزم قضاؤه كدين العباد أوصى أو لم يوص وإن بعض الذين أولى من بعض فدين الصحة وما ثبت بالمعاينة في المرض أو بالبينة أولى مما يثبت فيه الإقرار عندنا، وقال الشافعي: دين الصحة وما أقر به في مرضه سواء، وما أقر به فيه مقدم على الوصية ولا يصح إقراره فيه لورثة بدين أو عين عندنا خلافًا له في أحد قوليه إلا أن يجوز بقية الورثة فيجوز وإن اجتمع الدينان، فدين العباد أولى عندنا وعنده دين الله أولى وعنه أنهما سواء، وأما الوصية في مقدار الثلث فمقدمة على الميراث بعد قضاء الدين فلا يحتاج إلى إجازة الورثة ﴿ءَابَاؤُكُمْ﴾ مبتدأ ﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ معطوف عليه والخبر ﴿لَا تَدْرُونَ﴾ وقوله: ﴿أَيُّهُمْ﴾ مبتدأ خبره ﴿أَقْرَبُ لَكُمْ﴾ والجملة نصب بتدرون ﴿نَفْعًا﴾ تمييز والمعنى فرض الله، الله الفرائض على ما هو عنده حكمة ولو وكل ذلك إليكم لم تعلموا أيهم لكم أنفع فوصفتكم أنتم الأموال على غير حكمة، والتفاوت في السهام بتفاوت المنافع وأنتم لا تدرون تفاوتها فتولى الله ذلك فضلًا منه ولم يكلها إلى اجتهدكم لعجزكم عن معرفة المقادير.

فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ أَرْبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوْصِيَتْ بِهَا أَوْ ذَيْنَّ وَلَهُنَّ أَرْبُعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تُوْصَوْنَ بِهَا أَوْ ذَيْنَّ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً

وقال العيني: أي لا تدرون من آبائكم وأبائكم الذين يرثون من أوصى منهم أو من لم يوص يعين أن من أوصى ببعض ماله لثواب الآخرة أو مضيتهم وصيته فهو أقرب لكم نفعاً، قال مجاهد في الدنيا، وقال الحسن: لا تدرون أيهم أسعد في الدين والدنيا (فَرِيضَةً) نصب على المصدر المؤكد أي: فرض ذلك فرضاً أي: هذا الذي ذكرنا من تفصيل الميراث وإعطاء بعض الورثة أكثر من بعض هو فرض من الله حاصله فرض الله تعالى ذلك فريضة (مِنَ اللَّهِ) وحكم به وقضاه وقدره (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا) بالأشياء قبل خلقها (حَكِيمًا) في كل ما فرض وقسم من الموارد وغيرها فإنه هو العليم الحكيم الذي يضع الأشياء في محلها ويعطي كلاماً يستحقه بحسبه (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ) أي: ولكم أيها الرجال نصف ما ترك زوجاتكم (إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ) ابن أو بنت (فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ) منكم أو من غيركم (فَلَكُمْ أَرْبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوْصِيَتْ بِهَا أَوْ ذَيْنَّ وَلَهُنَّ أَرْبُعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تُوْصَوْنَ بِهَا أَوْ ذَيْنَّ) والواحدة والجماعة سواء في الربع والثلث جعل ميراث الزوج ضعف ميراث الزوجة لدلالة قوله للذكر مثل حظ الأنثيين (وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ) يعني: الميت (يُوْرَثُ)، أي: يورث منه صفة رجل (كَلَالَةً) خبر كان أو يورث خبر كان، وكلاله حال من الضمير في يورث، وهو ينطلق على من لم يخلف ولداً ولا والدًا وهو في الأصل بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة في الإعياء.

وقال العيني: هي مشتقة من الإكليل وهو الذي يحيط الرأس بجوانبه، والمراد هنا من يرثه من حواشيه لا أصوله ولا فروعه، وهكذا قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكذا روي عن ابن مسعود، وعبد الله بن عباس، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، وبه قال الشعبي، والنخعي، والحسن البصري، وقتادة،

أَوْ أَمْرَاءَ وَلَهُ أَحٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلْثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَاكَرٍ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٧﴾ [النساء: 11، 12].

6723 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، سَمِعَ

وجابر بن زيد، والحكم وبه يقول: أهل المدينة والكوفة، والبصرة، وهو قول الفقهاء السبعة والأئمة الأربعة، وجمهور الخلف والسلف بل جميعهم.

وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد، وقال طاوس: الكلالة ما دون الولد، وقال عطية: هو الإخوة لأم، وقال عبيد بن عمير: هم الإخوة لأب، وقيل: هم الإخوة والأخوات، وقيل هو ما دون الأب (﴿أَوْ أَمْرَاءَ﴾) عطف على رجل (﴿وَلَهُ أَحٌ أَوْ أُخْتُ﴾)، أي: لأم دليله قراءة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وله أخ أو أخت لأم ولم يقل ولهما مع أن المذكور الرجل والمرأة؛ لأن العرب إذا ذكرت اسمين وأخبرت عنهما وكانا في الحكم سواء ربما أضافت إلى أحدهما وربما أضافت إليهما جميعاً كما في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ [البقرة: 45] (﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ﴾)، أي: من واحد اثنين فصاعداً (﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلْثِ﴾) بينهم بالسوية؛ لأنهم يستحقون بقرابة الأم وهي لا تترك أكثر من الثلث ولهذا لا يفضل الذكر منهم على الأنثى (﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾) وكررت الوصية لاختلاف الموضعين فالأولى الوالدان، والثاني الزوجة والثالث الزوج (﴿غَيْرِ مُضَاكَرٍ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾) حال أي: يوصى بها وهو غير مضار لورثته بأن يوصى بالزيادة على الثلث أو لوارث أو أن يوصى بدين ليس عليه وروى ابن أبي حاتم بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «الإضرار في الوصية من الكبائر وصية من الله» مصدر مؤكد أي: يوصيكم بذلك وصيته (﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾) بمن جار أو عدل في وصيته (﴿حَلِيمٌ﴾) عن الجائر لا يعاجله بالعقوبة.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء البلخي، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ) ابن الهدير التيمي المدني الحافظ، قال: (سَمِعَ) وفي رواية

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: «مَرَضْتُ فَعَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، وَهُمَا مَاشِيَانِ، فَأَتَانِي وَقَدْ أُغْمِيَ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَبَّ عَلَيَّ وَضُوءَهُ فَأَقْفُتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَضْنَعُ فِي مَالِي؟ كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمَوَارِيثِ»⁽¹⁾.

أبي ذر، عن الحموي، والمستملي قال: سمعت (جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: «مَرَضْتُ فَعَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ» رضي الله عنه، (وَهُمَا مَاشِيَانِ) الواو فيه للحال (فَأَتَانِي) أي: رسول الله ﷺ، ويروى: فأتاني (وَقَدْ أُغْمِيَ عَلَيَّ) بتشديد الباء وأغمي بضم الهمزة على البناء للمفعول.

(فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَبَّ عَلَيَّ) بتشديد الباء (وَضُوءَهُ) بفتح الواو، أي: ماء وضوئه (فَأَقْفُتُ) من إغمائي، (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَضْنَعُ فِي مَالِي؟ كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمَوَارِيثِ) وفي رواية أبي ذر الميراث بالإفراد هكذا وقع في رواية قتيبة.

وقد تقدم في تفسير النساء أن مسلماً أخرجه عن عمرو الناقد، عن سفيان وهو ابن عيينة شيخ قتيبة فيه، فزاد في آخره: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: 176].

وقد ذكر الحافظ العسقلاني هناك أن هذه الزيادة مدرجة، وأن الصواب ما أخرجه الترمذي من طريق يحيى بن آدم، عن ابن عيينة، حتى نزلت: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَفْوَاجِكُمْ﴾ [النساء: 11] قال: وأما قول البخاري في الترجمة إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: 12] فإنه أشار إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً﴾ قال ابن العربي: بعد أن ذكر الروایتين في إحداهما فنزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ وفي الأخرى آية المواريث هذا تعارض لم يتفق بيانه إلى الآن، ثم أشار إلى ترجيح آية المواريث وتوهم يستفتونك.

قال الحافظ العسقلاني: ويظهر أن يقال إن كلا من الروایتين من الآيتين لما كان فيهما ذكر الكلاله نزلت في ذلك لكن الآية الأولى لما كانت الكلاله فيها خاصة بميراث الإخوة من الأم كما كان ابن مسعود رضي الله عنه يقر أوله أخ، أو أخت

2 - باب تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ

وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ :

من أم وكذا قرأ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أخرجه البيهقي بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الأخوة فنزلت الأخيرة فيصح أن كلاً من الآيتين نزلت في قصة جابر لكن المتعلق به من الآية الأولى ما يتعلق بالكلالة، وأما سبب نزولها أولها فورد من حديث جابر رضي الله عنه أيضاً في قصة ابنتي سعد بن الربيع ومنع عمهما أن ترثا من أبيهما فنزلت: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ [النساء: 11] الآية، فقال للعم: أعط ابنتي سعد الثلثين، وقد وقع في بعض طرق حديث جابر المذكور في الصحيحين فقلت: يا رسول الله، إنما يرثني كلاله، فإن قيل روي أنها نزلت في سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قلت: لا منافاة لاحتمال أن بعضها نزلت في هذا، وبعضها في ذلك، وكانا في وقت واحد، واستدل بقوله فلم يجبني بشيء على أنه ﷺ كان لا يجتهد ورد بأنه لا يلزم من انتظاره الوحي في هذه القصة الخاصة عموم ذلك في كل قصة ولا سيما وهي في مسألة الموارث التي غالبها لا مجال للرأي فيه سلمنا أنه كان يمكنه أن يجتهد فيها لكن لعله كان ينتظر الوحي أولاً فإن لم ينزل اجتهد فلا يدل على نفي الاجتهاد مطلقاً، وحيث ما كان يتيسر عليه اجتهد ولم يكن من المسائل التعبدية، وفي الحديث عيادة المريض، والمشي فيها والتبرك بآثار الصالحين، وطهارة الماء المستعمل، وظهور بركة أثر رسول الله ﷺ، ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في الطب، عن عبد الله بن محمد.

2 - باب تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ

أي: هذا باب في بيان تعليم الفرائض قيل لا وجه لدخول هذا في هذا الباب ورد بأنه حث على تعليم العلم ومن العلم الفرائض وقد ورد حديث في الحث على تعلم الفرائض، ولكن لم يكن على شرطه فذلك لم يذكره وهو ما رواه أحمد والترمذي، والنسائي، والحاكم وصححه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «تعلموا الفرائض، وعلموها الناس فإنني امرؤ مقبوض، وأن العلم سيقبض حتى يختلف الاثنان في الفريضة» ولا يجدان من يفصل بينهما وسيجيء ما يتعلق بذلك. (وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ بِالْقَافِ الْجَهْنِيِّ وَالِي مَصْرٍ مِنْ قَبْلِ مَعَاوِيَةَ وَجَمَعَ لَهُ

«تَعَلَّمُوا قَبْلَ.....»

معاوية بين مصر والمغرب مات سنة اثنتين وستين بالمدينة، وقيل: بمصر، وقال ابن يونس: توفي بإسكندرية، وكان عقبة ابتنى بمصر داراً، قال أبو عمرو: توفي في آخر خلافة معاوية، وقال الواقدي: ودفن في المقطم، وقال خليفة: توفي سنة ثمان وخمسين (تَعَلَّمُوا) أي: العلم حذف مفعوله ليشمل كل علم ويدخل فيه علم الفرائض أيضاً، وهذا وجه المناسبة وبهذا يرد كلام صاحب التلويح حيث يقول: وأما كلام عقبة، والحديث الذي بعده فلا مناسبة فيهما لما ذكره على أنه يجوز أن يكون مراد عقبة من قوله تعلموا أي: علم الفرائض يريد هذا العلم المخصوص لشدة الاهتمام به؛ لأن الحديث الذي ذكر يدل على شدة الاعتناء بعلم الفرائض وتعليمه وتعلمه، وكيف لا، وقد جعله النبي ﷺ نصف العلم حيث جاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه ابن ماجة عنه أن النبي ﷺ قال: «تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنها نصف العلم وأنه أول ما ينزع من أمتي»، وفي رواية: «أول ما ينسى».

وفي الباب عن أبي بكرة رضي الله عنه أخرجه الطبراني في «الأوسط» من طريق راشد الحمامي، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه رفعه: «تعلموا القرآن والفرائض وعلموه الناس أو شك أن يأتي على الناس زمان يختصم الرجال في الفريضة فلا يجدان من يغسل بينهما» وراشد مقبول لكن الراوي عنه مجهول، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بلفظ: «تعلموا الفرائض وعلموها الناس»، وفي لفظ عنه: «تعلموا الفرائض فإنها من دينكم».

وعن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً أيضاً: «من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض» ورجاله ثقات إلا أن في أسانيده انقطاعاً قال ابن الصلاح: لفظ النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا، وقد قال ابن عيينة: إذ سئل عن ذلك؛ لأنه يبتلى به كل الناس، وقال غيره: لأن لهم حالتين: حالة حياة، وحالة موت، والفرائض يتعلق بأحكام الموت؛ لأن الأحكام تتلقى من النصوص، ومن القياس والفرائض لا تتلقى إلا من النصوص، وروى الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «العلم ثلاثة: وما سوى ذلك فهو فضل آية محكمة، أو سنة قائمة أو فريضة عادلة» (قَبْلَ

الظَّانِّينَ» يَعْنِي : «الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ بِالظَّنِّ».

6724 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

الظَّانِّينَ) وفسره بقوله : (يَعْنِي : «الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ بِالظَّنِّ»).

قال الحافظ العسقلاني : هذا الأثر لم يظفر به موصولاً ، وفي قوله : قيل : الظانين إشعار بأن أهل ذلك العصر كانوا يقفون عند النصوص ولا يتجاوزونها وإن نقل عن بعضهم الفتوى بالرأي فهو قليل بالنسبة وفيه إنذار بوقوع ما حصل من كثرة القائلين بالرأي ، وقيل : مراده قيل اندراس العلم وحدوث من يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند إلى علم ، قال ابن المنير : وإنما خص البخاري قول عقبة بالفرائض ؛ لأنها أدخل فيه من غيرها ؛ لأن الفرائض الغالب عليها التعبد والطاعة ، وجوه الرأي والخوض فيها بالظن ، ويؤخذ من هذا التقدير مناسبة الحديث المرفوع للترجمة ، وقيل : وجه المناسبة أن فيه إشارة إلى أن النهي عن العمل بالظن متضمن للحث على العمل بالعلم وذلك فرع تعلمه وعلم الفرائض يؤخذ غالباً بطريق العلم ، وقال الكرمانى : يحتمل أن يقال لما كان في الحديث : «وكونوا عباد الله إخوانا يؤخذ منه تعلم الفرائض ليعلم الأخ الوارث من غيره».

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري البصري ، ويقال له التبوذكي ، قال : (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) مصغر وهب هو ابن خالد البصري ، قال : (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) هو عبد الله بن طاوس ، (عَنْ أَبِيهِ) طاوس اليماني ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنه (قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ») أي : احذروا الظن واجتنبوه. قال المهلب : هذا الظن ليس هو الاجتهاد وعلى الظن ، وإنما هو الظن المنهي عنه في الكتاب والسنة وهو الذي لا يستند إلى أصل ، وقال الكرمانى : والأظهر أن المراد به ظنه السوء بالمسلمين لا ما يتعلق بالأحكام.

(فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ) قيل : إن الكذب لا يقبل الزيادة والنقصان فكيف عبر عنه بأفعل التفضيل وأجيب بأن معناه الظن أكثر كذباً من سائر الأحاديث فإن قيل الظن ليس بحديث ، أجيب بأنه حديث نفساني ومعناه : الحديث الذي منشؤه الظن أكثر كذباً من غيره ، وقال الخطابي : الظن يُشَى أكثر الكذب.

وَلَا تَحَسُّوْا، وَلَا تَجَسَّوْا، وَلَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَدَابَّرُوا، وَكُوْنُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»⁽¹⁾.

3 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»

6725 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،

(وَلَا تَجَسَّوْا) بالجيم وهو ما تطلبه لغيركم (وَلَا تَحَسُّوْا) بالحاء المهملة وهو ما تطلبه لنفسك، وقيل: التجسس بالجيم البحث عن بواطن الأمور، وأكثر ما يقال ذلك في الشر، وقيل بالجيم في الخير وبالحاء في الشرط، وقال الجرمي: معناهما واحد وهو تطلب الأخبار (وَلَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَدَابَّرُوا) بحذف إحدى التاءين فيهما أي: لا تقاطعوا ولا تهاجروا (وَكُوْنُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا).

ومطابقة الحديث للترجمة: ولا أثر عقبة قد ذكرت، وقد مضى الحديث في كتاب النكاح في باب: لا يخطب على خطبة أخيه.

3 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»

أي: معاشر الأنبياء على صيغة المجهول، ولو روي بكسر الراء على صيغة المعلوم له، وجه لصحة المعنى، ووجه هذا أن الله عز وجل لما بعثه إلى عباده ووعدده على التبليغ لدينه والصدع بأمره الجنة، وأمره أن لا يأخذ عليه أجرًا ولا شيئًا من متاع الدنيا بقوله: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [الفرقان: 57] أراد ﷺ أن لا ينسب إليه من متاع الدنيا شيء يكون عند الناس في معنى الأجر والثمن فلم يحل له شيء منها وما وصل إليه المرء وأهله فهو واصل إليه فلذلك حرم الميراث على أهله لئلا يظن به أنه جمع المال لورثته كما حرم عليهم الصدقات الجارية على يديه في الدنيا لئلا ينسب إلى ما يبرأ عنه في الدنيا، وكذلك سائر الرسل على ما عرف في موضعه «ما تركنا صدقة» ما موصولة، وتركنا صلة وصدقة بالرفع خبر ما ويجوز أن يقدر فيه لفظة هو أي: الذي تركناه هو صدقة وادعى الشيعة بالنصب على أن ما نافية، ورد عليهم بأن الرواية ثابتة بالرفع، وعلى التنزل فيجوز النصب على تقدير حذف تقديره ما تركنا مبدول صدقة، قال ابن مالك: وينبغي الإضراب عنه والوقوف مع ما ثبتت به الرواية.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسندي، قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف اليماني قاضيهما، قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ)

عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُمَا حِينَئِذٍ يَطْلُبَانِ أَرْضَيْهِمَا مِنْ فَدْكَ، وَسَهْمَهُمَا مِنْ خَيْبَرٍ⁽¹⁾.

6726 - فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا أَدْعُ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُهُ فِيهِ إِلَّا صَنَعْتُهُ، قَالَ: فَهَجَرْتُهُ فَاطِمَةُ،

ابن شهاب، (عَنْ عُرْوَةَ) أَي: ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها: (أَنَّ فَاطِمَةَ) الزهراء البتول (وَالْعَبَّاسَ)، أَي: ابن عبد المطلب رضي الله عنهما (أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ) الصديق رضي الله عنه بعد وفاة رسول الله ﷺ (يَلْتَمِسَانِ) يطلبان منه (مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، وَهُمَا حِينَئِذٍ يَطْلُبَانِ) منه (أَرْضَيْهِمَا مِنْ فَدْكَ) بفتح الفاء والبدال المهملة وبالكاف بالصرف وعدمه بلد بينها وبين المدينة ثلاث مراحل، وقيل مرحلتان كان النبي ﷺ صالح أهله على نصف أرضه، وكان خالصاً له.

(وَسَهْمَهُمَا) بالتثنية وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: وسهميهما بالإفراد (مِنْ خَيْبَرٍ) بعدم الصرف كان ﷺ افتتحها عنوة وكان خمسها له لكنه ﷺ لا يستأثر به بل ينفق حاصله على أهله، وعلى مصالح العامة.

(فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا نُورَثُ) بضم النون وفتح الراء مخففة، وعند النسائي من حديث الزبير: «أَنَا مُعَاوِشُ الْأَنْبِيَاءِ» (مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً) سبق الكلام فيه (إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ) مِنْ هَذَا الْمَالِ أشار به إلى المال الذي يحصل من خمس خيبر، وكلمة من للتبويض أَي: يأكلون البعض بقدر حاجتهم وما بقي منه للمصالح، وظاهره الحصر وأنهم لا يأكلون إلا من هذا المال وليس بمراد وإنما المراد العكس.

(قَالَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه: (وَاللَّهِ لَا أَدْعُ) أَي: لا أترك (أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُهُ فِيهِ) أَي: في المال (إِلَّا صَنَعْتُهُ، قَالَ: فَهَجَرْتُهُ فَاطِمَةُ) رضي الله عنها أَي: هجرت أبا بكر رضي الله عنه يعني: انقضت عن لقاءه،

فَلَمْ تُكَلِّمُهُ حَتَّى مَاتَتْ⁽¹⁾.

6727 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»⁽²⁾.

6728 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّثَانِ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ، ذَكَرَ لِي مِنْ حَدِيثِهِ ذَلِكَ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَسَأَلْتُهُ.....

(فَلَمْ تُكَلِّمُهُ حَتَّى مَاتَتْ) وليس المراد منه الهجران المحرم من تلك السلام ونحوه.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث بآتم منه في باب: فرض الخمس.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ) بفتح الهمزة والموحدة وبعد الألف نون أبو إسحاق الوراق الأزدي، قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ) عبد الله المروزي، (عَنْ يُونُسَ) أي: ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً» قال ابن المنير في الحاشية: يستفاد من أن من قال: داري مثلاً صدقة لا تورث أنها تكون حبساً ولا يحتاج إلى التصريح بالوقف والحبس، كذا قال الحافظ العسقلاني: وهو حسن لكن هل يكون ذلك صريحاً أو كناية يحتاج إلى نية، وهذا طريق آخر في حديث عائشة رضي الله عنها.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بكير بضم الموحدة مصغر بكر المصري نسبه لجدّه، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف هو ابن خالد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّثَانِ) بفتح الحاء المهملة والبدال المهملة وبالثاء المثناة، قال ابن شهاب: (وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ، ذَكَرَ لِي مِنْ حَدِيثِهِ) أي: من حديث مالك بن أوس (ذَلِكَ) أي: الآتي ذكره.

(1) أطرافه 3093، 3712، 4036، 4241 - تحفة 6630.

(2) طرفاه 4034، 6730 - تحفة 16716.

فَقَالَ: انْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى عُمَرَ، فَأَتَاهُ حَاجِبُهُ يَرْفَأُ فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عُثْمَانَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالزُّبَيْرِ، وَسَعْدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَذِنَ لَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَلِيٍّ، وَعَبَّاسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ عَبَّاسٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا، قَالَ: أَنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً» يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ،

(فَقَالَ: انْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى عُمَرَ) أي: ابن الخطاب رضي الله عنه، (فَأَتَاهُ حَاجِبُهُ يَرْفَأُ) بفتح التحتية وسكون الراء وفتح الفاء مهموزاً، وغير مهموز، ورسم بالتحية خطأ، وفي رواية أبي ذر بالألف بعد التحتية بغير همز في الفرع كأصله، وقال العيني: كالكرماني بالهمز وغيره، قال الحافظ العسقلاني: وبالتمر روايتنا من طريق أبي ذر.

(فَقَالَ) له: (هَلْ لَكَ) أي: رغبة (فِي) دخول (عُثْمَانَ) أي: ابن عفان، (وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: ابن عوف، (وَالزُّبَيْرِ) أي: ابن العوام، (وَسَعْدٍ) بسكون العين أي: ابن أبي وقاص وزاد النسائي على الأربعة طلحة بن عبيد الله. (قَالَ: نَعَمْ، فَأَذِنَ لَهُمْ) فدخلوا فسلموا أو جلسوا، (ثُمَّ قَالَ: هَلْ لَكَ) رغبة (فِي عَلِيٍّ) ابن أبي طالب، (وَعَبَّاسٍ) أي: ابن عبد المطلب.

(قَالَ: نَعَمْ) فَأَذِنَ لهما، فدخلوا فسلموا وجالسا.

(قَالَ عَبَّاسٌ) لعمر (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا) أي: علي رضي الله عنه زاد في الخمس وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله ﷺ من بني النضير، فقال: الرهط عثمان وأصحابه يا أمير المؤمنين اقض بينهما وارج أحدهما عن الآخر.

(قَالَ) أي: عمر رضي الله عنه: (أَنْشِدُكُمْ) بفتح الهمزة وضم الشين أي: أسألكم (بِاللَّهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ) فوق رؤوسكم بلا عمد (وَالْأَرْضُ) على الماء تحت أقدامكم، (هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً» يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ) الزكية وسائر الأنبياء عليهم السلام بقوله في الحديث الآخر: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث» فليس ذلك من الخصائص، وقيل: إن قول عمر رضي الله عنه يريد نفسه أشار به إلى أن النون في قوله:

فَقَالَ الرَّهْطُ: قَدْ قَالَ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ؟ قَالَا: قَدْ قَالَ ذَلِكَ. قَالَ عُمَرُ: فَإِنِّي أُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ

نورث للمتكلم خاصة لا للجميع، وحكى ابن عبد البر أن للعلماء في ذلك قولين وأن الأكثر على أن الأنبياء لا يورثون وأخرج الطبري من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي صالح في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوْتِ مِن وَرَائِي﴾ قال العصبه: وفي قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: 5] قال: يرث مالي ويرث من آل يعقوب النبوة، ومن طريق قتادة، عن الحسن نحوه لكن لم يذكر المال، ومن طريق مبارك بن فضالة، عن الحسن رفعه مرسلاً «رحم الله أخي زكريا ما كان عليه من يرث ماله» قال الحافظ العسقلاني: وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا ﷺ: «لا نورث ما تركنا صدقة» فيكون ذلك من خصائصه ﷺ أكرم بها بل قول عمر رضي الله عنه يريد نفسه اختصاصه بذلك.

وأما عموم قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11] الخ، فأجيب عنه: بأنها عامة فيمن ترك شيئاً كان يملكه وإذا ثبت أنه وقفه قبل موته فلم يحلف ما يورث عنه فلم يورث، وعلى تقدير أنه خلف شيئاً مما كان يملكه فدخله في الخطاب قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه.

وقد اشتهر عنه أنه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك قيل الناس، وقيل في الحكمة في قوله: لا نورث حسم المادة عن تمني الوارث موت المورث من أجل المال وقيل لكون النبي كالأب لأمته فيكون ميراثه للجميع وهذا معنى الصدقة العامة والله تعالى أعلم.

(فَقَالَ الرَّهْطُ) عثمان وأصحابه رضي الله عنهم: (قَدْ قَالَ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، (فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ؟) أي: لا نورث ما تركنا صدقة.

(قَالَا: قَدْ قَالَ) ﷺ: (ذَلِكَ. قَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه: (فَأِنِّي أُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، إِنَّ اللَّهَ) تعالى (قَدْ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ) وفي رواية أبي ذر: قد

فِي هَذَا الْفِيءِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [الحشر: 7] - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿قَدِيرٌ﴾ فَكَانَتْ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهُ مَا اخْتَارَهَا دُونَكُمْ وَلَا اسْتَأْثَرَ بِهَا عَلَيْكُمْ، لَقَدْ أَغْطَاكُمْوهُ وَبَثَّهَا فِيكُمْ حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا الْمَالُ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ هَذَا الْمَالِ نَفَقَةً سَنَتِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلَ مَالِ اللَّهِ، فَعَمِلَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيَاتَهُ، أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيِّ وَعَبَّاسٍ: أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ، هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ، فَتَوَقَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ.....

خص لرسوله (فِي هَذَا الْفِيءِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ) حيث خص الفيء كله برسوله ﷺ، وقيل: أي حيث حلل الغنيمة له، ولم تحل لغيره من الأنبياء عليهم السلام.

(فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿قَدِيرٌ﴾ فَكَانَتْ) بنو النضير وخيبر وفدك (خَالِصَةً) كذا في رواية الأكثرين، وفي رواية أبي ذكر عن المستملي والكشميهني: خاصة (لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) لا حق لأحد فيها غيره، (وَاللَّهُ) وفي رواية أبي ذكر: ووالله (مَا اخْتَارَهَا) بالحاء المهملة وبالنزاي المفتوحة من الحياة أي: ما جمعها لنفسه (دُونَكُمْ وَلَا اسْتَأْثَرَ) أي: ولا أستبد وأنفرد (بِهَا عَلَيْكُمْ، لَقَدْ أَغْطَاكُمْوهُ) أي: الفيء والمال، وفي رواية الكشميهني: لقد أعطاكموها أي: أموال الفيء (وَبَثَّهَا) بالموحدة والثاء المثناة فرقها (فِيكُمْ حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا الْمَالُ) الذي تطلبان حصتكما منه.

(فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ هَذَا الْمَالِ نَفَقَةً سَنَتِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ مَجْعَلًا) بفتح الميم والعين بينهما جيم ساكنة (مَالِ اللَّهِ) أي: الموضع الذي جعل مال الله في جهة مصالح المسلمين.

فَفَعَلَ بِذَلِكَ بغير لام، وفي رواية أبي ذر: (فَعَمِلَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيَاتَهُ، أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ) بحرف الجر (هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا) أي: عثمان وأصحابه رضي الله عنهم: (نَعَمْ) فعله، (ثُمَّ قَالَ) عمر رضي الله عنه (لِعَلِيِّ وَعَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ، هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ) قال عمر رضي الله عنه: (فَتَوَقَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه (أَنَا وَلِيُّ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَبَضَهَا فَعَمِلَ بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَوَقَّى اللَّهَ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: أَنَا وَلِيُّ وَلِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَبَضْتُهَا سَتَيْنِ أَعْمَلُ فِيهَا مَا عَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جِئْتُمَانِي وَكَلِمَتُكُمَا وَاحِدَةٌ وَأَمْرُكُمَا جَمِيعٌ، جِئْتَنِي تَسْأَلْنِي نَصِيْبَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، وَأَتَانِي هَذَا يَسْأَلُنِي نَصِيْبَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُمَا دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ، فَتَلْتَمِسَانِ مِنِّي قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ؟ فَوَاللَّهِ الَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، لَا أَقْضِي فِيهَا قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا فَادْفَعَاهَا إِلَيَّ فَأَنَا أَكْفِيكُمَاهَا»⁽¹⁾.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَبَضَهَا) أَي: الخالصة (فَعَمِلَ) فِيهَا (بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فِيهَا، (ثُمَّ تَوَقَّى اللَّهَ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: أَنَا وَلِيُّ وَلِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَبَضْتُهَا سَتَيْنِ أَعْمَلُ فِيهَا مَا) بغير موحدة (عَمِلَ) فِيهَا (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه، (ثُمَّ جِئْتُمَانِي وَكَلِمَتُكُمَا وَاحِدَةٌ) أَي: تتفقان لا نزاع بينكما، (وَأَمْرُكُمَا) جَمْعٌ وفي رواية صحيحة: (جَمِيعٌ).

(جِئْتَنِي) يا عباس (تَسْأَلُنِي نَصِيْبَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ) ﷺ، (وَأَتَانِي هَذَا) أَي: علي رضي الله عنه (يَسْأَلُنِي نَصِيْبَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا) ﷺ، (فَقُلْتُ) لكما: (إِنْ شِئْتُمَا دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ) أَي: بأن تعملَا فِيهَا كَمَا عَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وأبو بكر رضي الله عنه، أَي: فدفعتهما إليكما بهذا الوجه فالיום جئتما وتسالان مني قضاء غير ذلك وهو معنى قوله: (فَتَلْتَمِسَانِ) بحذف أداة الاستفهام أَي: أفتطلبان (مِنِّي قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ؟ فَوَاللَّهِ الَّذِي) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: فوالذي (بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، لَا أَقْضِي فِيهَا قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا) عنها (فَادْفَعَاهَا إِلَيَّ) بتشديد الياء (فَأَنَا أَكْفِيكُمَاهَا) فإن قيل: إذا كان علي وعباس رضي الله عنهما أخذاهما على الشرط المذكور فكيف يطلبان بعد ذلك من عمر رضي الله عنه، فالجواب أنهما اعتقدا أن عموم قوله لا نورث مخصوص ببعض ما يخلفه، وأما مخاصمتهما فلم تكن في الميراث، بل طلبا أن يقسم بينهما ليستقل كل منهما بالتصرف فيما يصير إليه

(1) أطرافه 2904، 3094، 4033، 4885، 5357، 5358، 7305 تحفة 10632، 10633،

6729 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَفْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي

فمنعهما رضي الله عنه؛ لأن القسمة إنما تقع في الأملاك، وربما تطاول الزمان فيظن أنه لملكهما قاله الكرمانى .

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «لا نورث ما تركنا صدقة»، وقد مضى الحديث في باب فرض الخمس بأطول منه.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بالزاي والنون عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَفْتَسِمُ) بتحتية ثم فوقية مفتوحتين بينهما قاف ساكنة كذا في رواية أبي ذر عن الكشميهني، وفي رواية الباقرين: لا يقسم بإسقاط الفوقية وهو برفع الميم على أنه نفي .

وقال ابن التين: كذلك قراءته في البخاري وكذلك في «الموطأ»، ورواه بعضهم بالجزم كأنه نهاهم أن خلف شيئًا لا يقسم بعده فإن قيل يعارضه ما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث الخزاعي ما ترك رسول الله ﷺ دينارًا ولا درهمًا قيل: نهاهم هنا عن القسمة على غير قطع بأنه لا يخلف دينارًا ولا درهمًا؛ لأنه يجوز أن يملك ذلك قبل موته، ولكنه نهاه عن قسمته وفي حديث الخزاعي المعنى ما ترك دينارًا ولا درهمًا لأجل القسمة للإرث فيتحد معناهما ويستفاد من رواية الرفع أنه لا يخلف شيئًا مما جرت به العادة بقسمته كالذهب والفضة وإن الذي يخلفه من غيرهما لا يقسم أيضًا بطريق الإرث، بل يقسم منافعه لمن ذكر.

(وَرَثَتِي) أي: بالقوة لو كنت ممن يورث أو المراد لا يقسم مال تركته لجهة الإرث فأتى بلفظ ورثتي ليكون الحكم معللاً بمادة الاشتقاق وهو الإرث فظهر أن المنفي هو الاقتسام بطريق الإرث قاله الشيخ تقي الدين السبكي الكبير.

(دِينَارًا، مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي) يريد أنه يؤخذ نفقة نسائه؛ لأنهن

وَمُؤْنَةٌ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ⁽¹⁾.

محبوسات عنده محرمات على غيره بنص القرآن ويدخل فيه كسوتهن وسائر اللوازم ومن ثمة استمرت المساكن التي كره فيها قبل وفاته ﷺ كل واحد باسم التي كانت فيه قاله السبكي.

(وَمُؤْنَةٌ عَامِلِي) هو القائم على الصدقات والناظر فيها، وقيل: كل عامل للمسلمين من خليفة وغيره؛ لأنه عامل للنبي ﷺ ونائب عنه في أمته، وقيل: خادمه ﷺ، وقيل: حافر قبره ﷺ، وقيل: الأجر.

(فَهُوَ صَدَقَةٌ) أي: فالمتروك صدقة، والصدقة لا تحل إلا له، فإن قيل ما وجه تخصيص النساء بالنفقة والعامل بالمؤنة وهل بينهما مغايرة، فالجواب ما قاله السبكي من أن المؤنة في اللغة القيام بالكفاية والإنفاق بدل القوت قال: وهذا يقتضي أن النفقة دون المؤنة ولله في التخصيص المذكور الإشارة إلى أن أزواجه ﷺ لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كان لا بد لهن من القوت فاقتصر على ما يدل عليه والعامل لما كان في صورة الأجير فيحتاج إلى ما يكفيه اقتصر على ما يدل عليه انتهى ملخصاً.

ومما يستفاد من الحديث جواز الوقف، وأن يجري بعد الوفاة كالحياة فلا يباح، ولا يملك كما حكم الشارع فيما أفاء الله عليه بأنه لا يورث، ولكن يصرف لما ذكره والباقي في مصالح المسلمين وها هنا قد أساء الأدب صاحب التوضيح، حيث يقول ويبين أي: الحديث المذكور فساد قول أبي حنيفة رحمه الله قال العيني: الفساد قول من لا يدرك مدارك الأمور فأبو حنيفة لم ينفرده ببطلان الوقف ولا قاله برأيه وهذا شريح قال جاء محمد يبيع الحبس ولأن الملك فيه باق؛ ولأنه تصدق بالغلة أو بالمنفعة المعدومة وهو غير جائز إلا في الوصية وفي الحديث ولا له على صحة وقف المنقولات وأن الوقف لا يختص بالعقد لعموم قوله: ما تركت بعد نفقة نسائي إلخ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في الخمس والوصايا.

6730 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَرْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَرَدْنَ أَنْ يَبْعَثْنَ عُثْمَانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ يَسْأَلْنَهُ مِيرَاثَهُنَّ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَلَيْسَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً»⁽¹⁾.

4 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَأْهُلِهِ»

6731 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ،

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَرْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَرَدْنَ أَنْ يَبْعَثْنَ عُثْمَانَ) أي: ابن عفان رضي الله عنه (إِلَى أَبِي بَكْرٍ) رضي الله عنه (يَسْأَلْنَهُ مِيرَاثَهُنَّ) أي: من رسول الله ﷺ، (فَقَالَتْ عَائِشَةُ) رضي الله عنها: (أَلَيْسَ قَالَ) وفي رواية أبي ذر: قد قال (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً».

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه مسلم في المغازي، وأبو داود في الخراج، والنسائي في الفرائض.

4 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَأْهُلِهِ»

هذه الترجمة لفظ الحديث المذكور في الباب من طريق أخرى، عن أبي سلمة، وأخرجه الترمذي في أول كتاب الفرائض من طريق محمد بن عمرو ابن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه بهذا اللفظ وبعده، ومن ترك ضياعاً فإلى، وقال بعده رواه الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري أنه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو سَلَمَةَ)

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً فَعَلَيْنَا قَضَاؤُهُ،»

أي: ابن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ») أي: أحق بهم في كل شيء من أمور الدين والدنيا، وحكم أنفذ عليهم من حكمها هكذا أورده مختصراً وتقدم في الكفالة من طريق عقيل، عن ابن شهاب، بذكر سببه في أوله ولفظه أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين، فيقول: «هل ترك لدين قضاء؟»، فإن قيل: نعم، صلى عليه، وإلا قال: «صلوا على صاحبكم» فلما فتح الله عليه الفتوح، قال: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» الحديث.

وتقدم في القرض وفي الأحزاب من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة اقرؤوا إن شئتم: ﴿الَّذِي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: 6]» الحديث.

وفي حديث جابر رضي الله عنه عند أبي داود أن النبي ﷺ كان يقول: «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ»، (فَمَنْ مَاتَ) من المسلمين (وَعَلَيْهِ دَيْنٌ) الواو للحال (وَلَمْ يَتْرُكْ) له (وَفَاءً) أي: ما يفي بدينه (فَعَلَيْنَا قَضَاؤُهُ)، وفي رواية عقيل بلفظ: (فَمَنْ تَوَفَّى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَتَرَكَ دَيْنًا فَعَلَيْنَا قَضَاؤَهُ) وكذا في الرواية في تفسير الأحزاب فإن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فأنا مولاه أي: وليه خوف أنه مخصوص بمن لم يترك وفاء فليأتني أي: من يقوم مقامه في السعي في وفاء دينه، والمراد صاحب الدين، وأما الضمير في قوله مولاه فهو للميت المذكور.

وبيان الحكمة في ترك الصلاة على من مات وعليه دين بلا وفاء، وأنه كان إذا وجد من يتكفل بوفائه صلى عليه، وإن ذلك كان قبل أن يفتح الفتوح، كما في رواية عقيل، وهل كان ذلك من خصائصه ﷺ أو يجب على ولاية الأمر بعده، والراجح الاستمرار لكن وجوب الوفاء إنما هو من المصالح. ونقل ابن بطال وغيره أنه كان ﷺ شرع بذلك وعلى هذا لا يجب على من بعده، وعلى الأول، قال ابن بطال: فإن لم يعط الأيام عنه من بيت المال لم يحبس عن دخول الجنة؛ لأنه يستحق العدد الذي عليه من بيت المال إلا إن كان القدر الذي عليه أكثر من

وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ⁽¹⁾.

القدر الذي في بيت المال مثلاً ، وقال المهلب : هذا على الوعد منه لما وعد الله به من الفتوحات من ملك كسرى ، وقيصر ، وليس على الضمانة والحماية بدليل تأخره عن الصلاة على المديان حتى ضمنه بعض من حضر ، وقال غيره : إن ناسخ لترك الصلاة على من مات وعليه دين ، وقوله : فعلينا قضاؤه ، أي : فعلينا الضمان اللازم .

وقال الكرمانى : قضاء دين المعسر الميت كان من خصائصه ﷺ وكان من خالص ماله وقيل من بيت المال وفيه أنه قائم بمصالح الأمة حياً وميتاً وولي أمرهم في الحالين .

(وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ) أي : فهو لورثته ذكر ذلك هنا في رواية الكشمهيني وكذا لمسلم ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة فلتروثه عصبته من كانوا ، وفي رواية مسلم من طريق الأعرج ، عن أبي هريرة رضي الله عنه : «إلى العصبة من كان» وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح ، عن أبي هريرة رضي الله عنه فماله لموالي العصبة أي : أولياء العصبة قال الداودي المراد بالعصبة ها هنا الورثة لا من يرث بالتعصيب ؛ لأن العاصب في الاصطلاح من ليس له سهم مقدر من المجمع على توريثهم ويرث كل المال إذا انفرد ويرث ما بقي بعد الفروض بالتعصيب . وقيل المراد بالعصبة هنا قرابة الرجل ومن يلتقي مع الميت في أب ولو علا سموا بذلك ؛ لأنهم يحيطون به يقال : عصب الرجل بفلان أحاط به ، ومن ثم قيل تعصب لفلان .

وقال الكرمانى : المراد بالعصبة من يرث الباقي من الفرائض ، فلا بد من الإتيان بأصحابها ، وقال : يؤخذ حكم أصحاب الفروض من ذكر العصبة بطريق الأولى ، ويشير إلى ذلك قوله من كانوا فإنه يتناول أنواع المنتسبين إليه ، وهذا مجمع عليه .

ومطابقة الحديث للترجمة في آخر الحديث ؛ لأن ورثته هم أهله ، وقد أخرجه مسلم في الفرائض .

(1) أطرافه 2298 ، 2398 ، 2399 ، 4781 ، 5371 ، 6745 ، 6763 - تحفة 15316 .

5 - باب مِيرَاثِ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: «إِذَا تَرَكَ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ بِنْتًا فَلَهَا النِّصْفُ، وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَلَهُنَّ الثُّلُثَانِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ بُدِئَ بِمَنْ شَرِكَهُمْ فَيُؤْتَى فَرِيضَتُهُ، فَمَا بَقِيَ فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ».

5 - باب مِيرَاثِ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ

ولفظ الولد أعم من الذكر والأنثى ويطلق على الولد للصلب وعلى ولد الولد وإن سفل، قال ابن عبد البر: أصل ما بني عليه مالك، والشافعي، وأهل الحجاز، ومن وافقهم في الفرائض قول زيد بن ثابت، وكل من الفريقين لا يخالف صاحبه إلا في اليسير النادر.

(وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ) رضي الله عنه: (إِذَا تَرَكَ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ بِنْتًا فَلَهَا النِّصْفُ) مما ترك أو تركت، (وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَلَهُنَّ) الثلث فأكثر أو البنتين (الثُّلُثَانِ) ثم إن كون النصف للبنت الواحدة وكذا كون الثلثين، وكذا للبنتين فأكثر قول الجماعة إلا من يقول بالرد، وابن عباس رضي الله عنهما كان يجعل للبنتين النصف.

(وَإِنْ كَانَ مَعَهُنَّ) أي: البنات أو البنتين (ذَكَرٌ) أي: أخ ذكر من أبيهن (بُدِئَ) على البناء للمفعول (بِمَنْ شَرِكَهُمْ) بفتح المعجمة وكسر الراء مخففة، أي: بمن شرك البنات والذكر فغلب التذكير على التأنيث يعني إن كان مع البنات أخ لهن وكان معهم غيرهم ممن له فرض مسمى كالأم مثلاً كما لو مات عن بنات وابن وأم يبدأ بالأم.

فَيُعْطَى وفي رواية غير أبي ذر: (فَيُؤْتَى فَرِيضَتُهُ) أي: فريضتها مثلاً، (فَمَا بَقِيَ) بعد فرض الأم مثلاً (فَلِلذَّكَرِ) أي: يقسم بين الابن والبنات للذكر (مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ)، وقال ابن بطال: قوله وإن كان معهن ذكر يريد إن كان مع البنات أخ من أبيهن وكان معهم غيرهم ممن له فرض مسمى كالأب مثلاً قال: ولذلك قال شركهم ولم يقل شركهن فيعطي الأب مثلاً فرضه، ويقسم ما بقي بين الابن والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين قال: وهذا تأويل حديث الباب وهو قوله ألحقوا الفرائض بأهلها.

6732 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذَكِيُّ الْحَافِظُ، قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وفتح الهاء هو ابن خالد، قَالَ (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) هو عبد الله، (عَنْ أَبِيهِ) طاوس اليماني، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: (الْحَقُّوا) بفتح الهمزة وكسر الحاء المهملة (الْفَرَائِضَ) جمع: فريضة فعيلة بمعنى مفعولة، والمراد: الأنصبة المقدرة في كتاب الله تعالى: وهي النصف ونصفه ونصف نصفه، والثلاثون ونصفهما ونصف نصفهما، والمراد (بِأَهْلِهَا) من يستحقها بنص القرآن ووقع في رواية روح بن القاسم، عن ابن طاوس: أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله تعالى أي: على وفق ما أنزل الله في كتابه.

(فَمَا بَقِيَ) أي: من أصحاب الفرائض، وفي رواية: روح بن القاسم فما تركت أي: أبقت (فَهُوَ لِأُولَى) وفي رواية الكشميهني: فلأولى (رَجُلٍ ذَكَرَ) والأولى بفتح الهمزة واللام بينهما واو ساكنة من الولي وهو القرب أي: لمن يكون أقرب في النسب إلى المورث، وليس المراد هنا الأحق قال النووي: وإلا لخلا عن الفائدة لأننا لا ندرى من هو الأحق، وقد حكى القاضي عياض أن في رواية ابن الحذاء، عن ابن مهران في مسلم فهو الأدنى بدال ونون وهو بمعنى الأقرب، قال الخطابي: المعنى أقرب رجل من العصبية.

وقال ابن بطال: المراد بأدنى رجل أن الرجال من العصبية بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فإن استووا اشتركوا قال: ولم يقصد في هذا الحديث من يدلي بالآباء والأمهات مثلاً؛ لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استووا في المنزلة، ولا يجوز أن يقال: أولى وهم سواء فلم يرد البنين بهذا الحديث، وإنما أراد غيرهم.

وقال ابن التين: إنما المراد به العمة مع العم، وبنت الأخ، مع ابن الأخ، وبنت العم مع ابن العم، وخرج من ذلك الأخ والأخت لأبوين، أو لأب فإنهم

يرثون بنص القرآن وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: 176] ويستثنى من ذلك من يحجب كالأخ لأب مع البنت والأخت الشقيقة، وكذا يخرج الأخ والأخت لأم بقوله تعالى: ﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: 12] وقد نقل الإجماع على أن المراد بها الإخوة في الأم، ثم إن قوله: رجل ذكر هكذا في جميع الروايات ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتلميذ فلاولي عصبه ذكر.

قال ابن الجوزي، والمنذري: هذه اللفظة ليست بمحفوظة.

وقال ابن الصلاح: فيها بعد عن الصحة من حيث اللغة فضلاً عن الرواية فإن العصبه في اللغة اسم للجمع لا للواحد كذا قال: وقال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر أنه جنس ويدل عليه ما وقع في بعض طرق حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في الباب قبله فليرثه عصبته من كانوا.

قال ابن دقيق العيد: قد استشكل بأن الأخوات عصبات البنات، والحديث يقتضي اشتراط الذكورة في العصبه المستحقة للباقي بعد الفروض.

والجواب: أنه من طريق المفهوم وقد اختلف هل له بالخبر الدال على أن الأخوات عصبات البنات، وقد استشكل التعبير بذكر بعد التعبير برجل مع أن الرجل لا يكون إلا ذكراً فقال الخطابي: إنما ذكر ليعلم أن العصبه إذا كان عمّاً أو ابن عم مثلاً، وكان معه أخت له أن الأخت لا ترث ولا يكون المال بينهما المذكور مثل حظ الأنثيين ورد بأنه ظاهر من التعبير بقوله رجل والإشكال باق إلا أن كلامه ينحل إلى أنه للتأكيد، وبه جزم غيره كابن التين قال ومثله قوله ابن لبون ذكر وزيفه القرطبي فقال: قيل إنه للتأكيد ورد بأن العرب إنما تؤكد حيث تفيد فائدة إما تعيين المعنى في النفس وأما رفع توهم المجاز وليس ذلك موجوداً هنا، وقال غيره: هذا للتأكيد لمتعلق الحكم وهو الذكورة؛ لأن الرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمر فقد حكى سيبويه مررت برجل رجل أبوه فلذا احتاج الكلام إلى زيادة التوكيد بذكر حتى لا يظن أن المراد به خصوص البالغ.

وقيل خشية أن يظن بلفظ رجل الشخص وهو أعم من الذكر والأنثى.
وقال ابن العربي في قوله: ذكر الإحاطة بالميراث إنما يكون للذكر دون الأنثى، ولا يرد من قال: إن البنت تأخذ جميع المال؛ لأنها إنما تأخذه بشيئين متغايرين والإحاطة مختصين بالنسب، وليس إلا الذكر فلهذا نبه عليه بالذكر قال: وهذا لا يفتن له كل بدع.

وقيل: إنه احتراز عن الخنثى وتعقب بأنه لا يخرج عن كونه ذكر أو أنثى.
وقيل: للاعتبار بالجنس، وقيل: للإشارة إلى الكمال في ذلك كما يقال امرأة أنثى.

وقيل: لنفي توهم اشتراك الأنثى معه لثلا يحمل على التغليب.
وقيل: للتنبيه على أن الرجولية ليست هي المعتبرة، بل مطلق الذكورة حتى يدخل الصغيرة.

قال في «أساس البلاغة»: وقيل: للتنبيه على سبب الاستحقاق بالعصوبة، وسبب الترجيح في الإرث، ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وذلك لأن الرجال يلحقهم المؤن كالقيام بالعيال والصغار، ومساعدة القاصرين ومواساة السائلين، وتحمل الغرامات وغير ذلك هكذا.

قال النووي: وسبقه القاضي عياض، فقال: قيل هو على معنى اختصاص الرجل بالتعصيب بالذكورية التي بها القيام على الإناث، وأصله للمازري فإنه قال بعد أن ذكر استحكال ما ورد في هذا وهو رجل وفي الزكاة ابن لبون قال: والذي يظهر أن قاعدة الشرع في الذكورة الانتقال من سن إلى سن أعلى منها، ومن عدد إلى عدد أكثر منه، وقد جعل في خمسة وعشرين بنت مخاض سنًا أعلى منها وهو ابن لبون فقد يتخيل أنه على خلاف القاعدة وأن الشيتين كالشيء الواحد؛ لأن ابن اللبون أعلى سنًا لكنه أولى قدرًا إلا أن الذكورية تبخسه حتى يصير مساويًا لبنت مخاض مع كونها أصغر منه.

وأما في الفرائض فلما علم أن الرجال هم العالمون بالأمور وفيهم معنى التعصيبية وترى لهم العرب ما لا ترى للنساء فعبر بلفظ ذكر إشارة إلى العلة التي

اختص بذلك فيهما وإن اشتركا في أن السبب في تعقيب كل منهما التنبيه على ذلك لكن متعلق التنبيه فيهما مختلف فإنه في ابن اللبون إشارة إلى النقص، وفي الرجل إشارة إلى الفضل، وهذا قد لخصه القرطبي وارتضاه، وأنت خير بأن ما ذكر في الوجوه كلها محل نظر لا يخفى على من تأمل.

ونقل الكرمانى عن السهيلي: ذكر صفة لأولي رجل لا الرجل والأولى بمعنى القريب الأقرب فكأنه قال: فهو لقريب الميت ذكر من جهة رجل وصلب لا من جهة بطن ورحم، فالأولى من حيث المعنى مضاف إلى الميت، وأشير بذكر الرجل إلى الأولوية فأفيد بذلك نفي الميراث عن الأولى الذي من جهة الأم كالخال وبقوله ذكر نفيه عن النساء بالعصوبة وإن كان في المدلين للميت من جهة الصلب، قال: ولو جعلناه صفة لرجل يلزم اللغو وأن لا يبقى معه حكم الطفل الرضيع إذ لا يقال الرجل في العُرف إلا للبالغ، وقد علم أنه يرثه ولو ابن ساعة، وأن لا تحصل التفرقة بين قرابة الأب وقرابة الأم انتهى.

قل ويحتمل أن يكون المراد بالرجل الميت؛ لأن الغالب في الأحكام أن يذكر الرجال ويدخل النساء بالتبعية.

وقال النووي: أجمعوا على أن الذي يبقى بعد الفروض للعصبة يقدم الأقرب فالأقرب فلا يرث عاصب مع عاصب قريب، والعصبة كل ذكر يدلي بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين الميت ابن فمتى انفرد أخذ جميع المال، إذا كان مع ذوي فروض غير مستغرقين أخذ ما وإن كان مع مستغرقين فلا شيء له.

قال القرطبي: وأما تسمية الفقهاء الأخت مع البنت عصبة فعلى سبيل التجوز؛ لأنها لما كانت في هذه المسألة تأخذ ما فضل عن البنت أشبهت العصبة.

وقال الطحاوي: استدل قول يعني ابن عباس رضي الله عنهما ومن تبعه على أن من خلف بنتاً أو أخاً شقيقاً، وأختاً شقيقة كان لابنته النصف وما بقي لأخيه، ولا شيء لأخته، ولو كانت شقيقة واطردوا ذلك فيما إذا كان مع الأخت الشقيقة عصبة فقالوا: لا شيء لها مع البنت، بل الذي يبقى بعد البنت للعصبة،

ولو بعدوا واحتجوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُهُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 176] قالوا: فمن أعطى الأخت مع البنت خالف ظاهر القرآن، قال: واستدل عليهم بالاتفاق على أن من ترك بنتًا وابن ابن وبنت ابن متساويين أن للبنت النصف، وما بقي بين ابن الابن، وبنت الابن ولم يخصصوا ابن الابن بما بقي لكونه ذكرًا بل ورثوا معه شقيقته، قال: فعلم بذلك أن حديث ابن عباس رضي الله عنهما ليس على عمومته، بل هو في شيء خاص وهو إذا ترك بنتًا وعمًا وعمًا، فإن للبنت النصف، وما بقي للعم دون العمة إجماعًا، قال: فافتضى النظر ترجيح إلحاق الأخت مع الأخ بالابن والبنت لا بالعم والعمة؛ لأن الميت لو لم يترك إلا أخًا وأختًا شقيقين فالمال بينهما، فكذلك لو ترك ابن ابن وبنت ابن بخلاف ما لو ترك عمًا وعمة فإن المال كله للعم دون العمة باتفاقهم، قال: وأما الجواب عما احتجوا به من الآية فهو أنهم أجمعوا على أن الميت لو ترك بنتًا وأختًا لأب كان للبنت النصف، وما بقي للأخ وأن معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ إنما هو ولد يجوز المال كله لا الولد الذي لا يجوز، وترتيب العصبات المذكور في موضعه.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه يدخل فيه ميراث الابن، وقد أخرجه مسلم في الفرائض أيضًا، وكذا أبو داود، والترمذي فيه، وأخرجه النسائي فيه أيضًا، وقيل تفرد بوصله وهيب ورواه الثوري عن ابن طاوس، ولم يذكر ابن عباس بل أرسله أخرجه النسائي، والطحاوي.

وأشار النسائي إلى ترجيح الإرسال ورجح عند صاحبي الصحيحين الموصول لمتابعة روح بن القاسم وهيبًا عندهما، ويحيى بن أيوب، عند مسلم، وزباد بن سعد، وصالح عند الدارقطني، واختلف على معمر فرواه عبد الرزاق عنه موصولًا أخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، ورواه عبد الله ابن المبارك، عن معمر، والثوري جميعًا مرسلاً أخرجه الطحاوي، وإذا تعارض الوصل والإرسال، ولم يرجح أحد الطرفين قدم الوصل والثوري وإن كان أحفظ منهم لكن العدد الكثير يقاومه، والله تعالى أعلم.

6 - باب ميراث البنات

6733 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ ابْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: مَرِضْتُ بِمَكَّةَ مَرَضًا، فَأَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا، وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: «لا»

6 - باب ميراث البنات

والأصل فيه الآية التي تقدمت في أول الكتاب، وهي قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11] وأن الجاهلية كانوا لا يورثون البنات، وأبطل الله ذلك وشاركهن مع الذكورة، وقد مر بيانه هناك، وحكي أن بعض عقلاء الجاهلية ورث البنت لكن سوى بينها وبين الذكر وهو عامر بن جُشم بضم الجيم وفتح المعجمة.

(حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزبير، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، قال: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) هو ابن شهاب، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَامِرُ بْنُ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ) بسكون عين سعد، (عَنْ أَبِيهِ) سعد رضي الله عنه أنه (قَالَ: مَرِضْتُ بِمَكَّةَ مَرَضًا، فَأَشْفَيْتُ) بهمزة قطع مفتوحة وسكون المعجمة بعدها فاء، أي: فأشرفت (مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ) في عام حجة الوداع أو عام الفتح حال كونه (يَعُودُنِي) مضارع عاد المريض إذا زاره.

(فَقُلْتُ) له: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا) بالمثلثة ويروى بالموحدة والأول هو الأصح.

(وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي) أم الحكم الكبرى والحصر هنا حصر خاص، فقد كان له ورثة بالتعصيب من بني عمه بالتقدير ولا يرثني بالفرض إلا ابنتي فإن كان له زوجة فالتقدير ولا يرثني من الأولاد إلا ابنتي (أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟) الهمزة للاستفهام والفعل معها مستفهم عنه، والفاء: عاطفة، وكان حقها أن تقدم فعارضها الاستفهام وله صدر الكلام وبثلي يتعلق به.

(قَالَ) ﷺ: (لا) حرف جواب وهي بمعناها تسد مسد الجملة أي: لا

قَالَ: قُلْتُ: فَالشَّطْرُ؟ قَالَ: «لا» قُلْتُ: الثُّلُثُ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ كَبِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا،

تتصدق بكل الثلثين، (قَالَ) سعد: (قُلْتُ): يا رسول الله (فَالشَّطْرُ؟) بالرفع في رواية أبي ذر علي الابتداء والخبر محذوف، أي: فالشطر أتصدق به وبالجر في غير رواية أبي ذر كما في الفرع كأصله عطفاً على قوله ثلثي.

وقال ابن فرحون كما في قوله خير في جواب كيف أصبحت، وفي الحديث: «صلاة الرجل تضعف على صلاته في بيته خمسة وعشرين ضعفاً» أي: بخمس وعشرين وفيه أيضاً إلى أن لي جارين إلى من أهدي قال: «أقربهما منك باباً» أي: إلى أقربهما، وضبطه الزمخشري في الفائق: بالنصب بفعل مضمّر أي أوجب الشطر.

وقال السهيلي في «أماليه»: الخفض أظهر من النصب؛ لأن النصب بإضمار فقل، والخفض مردود على قوله بثلثي، وقال في العدة: ولو روي بالنصب صح بتقدير أفأتصدق بالشطر، ثم حذف حرف الجر والمراد بالشطر النصف.

(قَالَ) (قُلْتُ): «لا» قُلْتُ: الثُّلُثُ بالرفع أو الجر كما مر ويجوز النصب لكن المرجع الرواية.

(قَالَ) (قُلْتُ): (الثُّلُثُ كَبِيرٌ) بالمثلثة ويروى بالموحدة، (إِنَّكَ) بكسر الهمزة على الاستئناف، والجملة معلل بها كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: 53]، ويجوز الفتح بتقدير حرف الجر أي: لأنك (إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ) أي: فهو خير فحذف المبتدأ مقروناً بالفاء، وأبقى الخبر على أنه جزاء الشرط.

(مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً) بتخفيف اللام جمع: عائل، وهو الفقير.

(يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ) أي: يمدون أكفهم إلى الناس للسؤال.

(وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً) بمعنى منفقاً اسم مفعول كالخلق بمعنى المخلوق،

وزاد في رواية تبغي بها وجه الله أي: ثبواه.

(إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا) بضم الهمزة وكسر الجيم فعل ماض مبني للمفعول.

حَتَّى اللَّقْمَةَ تَرْفَعُهَا إِلَيَّ فِي امْرَأَتِكَ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَأَخْلَفْتُ عَنْ هِجْرَتِي؟ فَقَالَ: «لَنْ تُخْلَفَ بَعْدِي، فَتَعْمَلْ عَمَلًا تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا ارْذَدَّتْ بِهِ رِفْعَةً وَدَرَجَةً، وَلَعَلَّ أَنْ تُخْلَفَ بَعْدِي حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ ابْنُ خَوْلَةَ».....

(حَتَّى اللَّقْمَةَ تَرْفَعُهَا إِلَيَّ فِي امْرَأَتِكَ) توجر عليها..

(فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَأَخْلَفْتُ) على البناء للمفعول وبحذف همزة الاستفهام أي: أبقى بمكة متخلفاً (عَنْ هِجْرَتِي) قاله إشفاقاً من صوته بمكة بعد أن هاجر منها، وتركها لله فخاف أن يقدح ذلك في هجرته أو في ثوابها، أو خاف من مجرد تخلفه عن أصحابه بسبب مرضه.

(فَقَالَ) ﷺ: (لَنْ تُخْلَفَ بَعْدِي، فَتَعْمَلْ عَمَلًا تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ) عز وجل (إِلَّا ارْذَدَّتْ بِهِ رِفْعَةً وَدَرَجَةً) وفي نسخة درجة ورفعة، وقوله فتعمل منصوب عطفاً على تخلف ويجوز أن يكون منصوباً بإضمار أن في جواب النفي؛ لأن الفاء فيها معنى السببية فالتقدير أن تخلف يكن، ذلك التخلف سبباً لفعل خير وهو زيادة الرفعة والدرجة ويحسن ذلك مع تقدير الشرط.

(وَلَعَلَّ) ويروى: ولعلك (أَنْ تُخْلَفَ بَعْدِي) بأن يطول عمرك واستعمل لعل هنا استعمال عسى.

(حَتَّى) رفع غاية ونصب أي: إلى أن (يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ) بفتح التحتية وكسر الفاء، (وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ) بضم التحتية وفتح الضاد المعجمة على البناء للمفعول، ولعل وإن كانت هنا بمعنى عسى لكن وقع ذلك فهو علم من أعلام النبوة فإن سعداً رضي الله عنه عاش بعد ذلك نيفاً وأربعين سنة، حتى فتح العراق وغيره، وانتفع به أقوام في دينهم ودنياهم وتضرر به الكفار في دينهم ودنياهم فإنهم قتلوا أو سبيت نساؤهم وأولادهم وغنمت أموالهم.

(لَكِنَّ) وفي رواية أبي ذر: ولكن (الْبَائِسُ) بالموحدة أي: الشديد الفقر والحاجة أو الفقير.

(سَعْدُ ابْنُ خَوْلَةَ) والبائس مبتدأ وسعد بدل منه، أو عطف بيان وابن خولة صفة لسعد وخبر المبتدأ محذوف أي: التوجه له أو يغفر الله له، ثم فسر الراوي

يَرِثِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ، قَالَ سُفْيَانُ: «وَسَعْدُ ابْنُ خَوْلَةَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ»⁽¹⁾.

6734 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ شَيْبَانُ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: أَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، بِالْيَمَنِ مُعَلِّمًا وَأَمِيرًا، «فَسَأَلْنَاهُ عَنْ رَجُلٍ: تُوفِّي وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَأُخْتَهُ، فَأَعْطَى الْإِبْنَةَ النِّصْفَ وَالْأُخْتَ النِّصْفَ»⁽²⁾.

مأخذ النبي ﷺ فقال: (يَرِثِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بكسر المثلثة أي: يرق ويرحم.
(أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ) بفتح الهمزة وأن معمولة ليرثي على أن المحل مجرور بلام التعليل أي: لأجل موته بالأرض التي هاجر منها فهو مفعول له قبل: هو كلام سعد، وقيل: كلام الزهري، (قَالَ سُفْيَانُ) هو ابن عيينة: (وَسَعْدُ ابْنُ خَوْلَةَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ) هاجر إلى الحبشة بدري توفي بمكة في حجة الوداع في الأصح، ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: ليس يرثني إلا ابنتي، وقد مضى الحديث في الجنائز في باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة، وأيضًا معنى في الوصايا في باب أن ترك ورثتك أغنياء.

(حَدَّثَنَا) كذا في رواية أبي ذر، وفي رواية غيره: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (مَحْمُودُ) وفي رواية أبي ذر: محمود بن غيلان بفتح الغين المعجمة أبو أحمد المروزي، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ) بالضاد المعجمة هو هاشم التميمي الملقب بقصي، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ شَيْبَانُ) بالشين المعجمة هو ابن عبد الرحمن النحوي المؤدب التميمي مولا هم البصري، (عَنْ أَشْعَثَ) بالشين المعجمة والعين المهملة والمثلثة ابن سليم يكنى بالشعثاء الكوفي، (عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ) أي: ابن قيس النخعي الكوفي أنه (قَالَ: أَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ) رضي الله عنه (بِالْيَمَنِ مُعَلِّمًا) بكسر اللام (وَأَمِيرًا، «فَسَأَلْنَاهُ عَنْ رَجُلٍ: تُوفِّي وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَأُخْتَهُ، فَأَعْطَى الْإِبْنَةَ النِّصْفَ وَالْأُخْتَ النِّصْفَ» وهذا أجمع عليه العلماء على أن ميراث

(1) أطرافه 56، 1295، 2742، 2744، 3936، 4409، 5354، 5659، 5668، 6373 تحفة 8/188 - 3890

(2) طرفه 6741 - تحفة 11307.

7 - باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن

وَقَالَ زَيْدٌ: «وَلَدُ الْأَبْنَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهُمْ وَلَدٌ ذَكَرَهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأَنْثَاهُمْ كَأَنْثَاهُمْ، يَرِثُونَ كَمَا يَرِثُونَ، وَيَحْجُبُونَ كَمَا يَحْجُبُونَ، وَلَا يَرِثُ وَلَدُ الْإِبْنِ مَعَ الْإِبْنِ».

البنت الواحدة النصف، وللأخت النصف.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: أعطى الابنة النصف، وقد أخرجه أبو داود في الفرائض.

7 - باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن

أي: إذا لم يكن للميت ابن لصلبه.

(وَقَالَ زَيْدٌ) هو ابن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، وسقطت الواو في رواية أبي ذر.

(وَلَدُ الْأَبْنَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ) أي: بمنزلة الولد للصلب، (إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهُمْ) أي: بينهم وبين الميت (وَلَدٌ) كذا في رواية أبي ذر عن الكشميهني وفي رواية الأكثرين لفظ: ذكر واحد عن الأنثى:

(ذَكَرَهُمْ كَذَكَرِهِمْ) أي: ذكر ولد الأبناء كذكر الأبناء، (وَأَنْثَاهُمْ) أي: أنثى ولد الأبناء (كَأَنْثَاهُمْ) أي: كأنثى الأبناء، (يَرِثُونَ) أي: أولاد الأبناء (كَمَا يَرِثُونَ) أي: الأبناء، (وَيَحْجُبُونَ) أي: من دونهم في الطبقة (كَمَا يَحْجُبُونَ) أي: الأبناء من دونهم، (وَلَا يَرِثُ وَلَدُ الْإِبْنِ مَعَ الْإِبْنِ) تأكيد لما تقدم فإن حجب ولد الابن مع الابن مفهوم من قوله: إذا لم يكن دونهم الخ، قال ابن بطال: قال أكثر الفقهاء فيمن خلفت زوجًا، وإما وبتًا، وابن ابن، وبنت ابن للزوج الربع، وللأم السدس، وللبنت النصف وما بقي بين ولدي الابن للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كانت البنت أسفل من الابن فالباقي له دونها، وقيل الباقي له مطلقًا لقوله فلاولى رجل ذكر، وقد وصل هذا الأثر سعيد بن منصور، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد، عن أبيه، وأخرجه أيضًا يزيد بن هارون، عن محمد بن سالم، عن الشعبي، عنه.

6735 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»⁽¹⁾.

8 - باب مِيرَاثِ ابْنَةِ ابْنٍ مَعَ ابْنَةٍ

6736 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو قَيْسٍ، سَمِعْتُ هُرَيزِلَ بْنَ شَرَحْبِيلَ،

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) أبو عمرو الفراهيدي، قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو هو ابن خالد بن عجلان البصري، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) عبد الله، (عَنْ أَبِيهِ) طاووس، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما أنه (قَالَ): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا» أي: أعطوها لهم فأعطوا كل ذي فرض فرضه المسمى له في الكتاب والسنة، (فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ) هذا الحديث بعينه تقدم عن قريب في باب: ميراث الولد من أبيه وأمه.

وفائدة إعادته لشيئين:

أحدهما: الإشارة إلى أن ولد الأبناء بمنزلة الولد.

والآخر: الإشارة إلى أنه روي هذا الحديث عن شيخين:

أحدهما: موسى بن إسماعيل، عن وهيب.

والآخر: مسلم بن إبراهيم عن وهيب.

8 - باب مِيرَاثِ ابْنَةِ ابْنٍ مَعَ ابْنَةٍ

وفي رواية عن الكشميهني: مع بنت.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي ابن الحجاج، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو قَيْسٍ) بفتح القاف وسكون التحتية، وبالسين المهملة هو عبد الرحمن ابن ثروان بفتح المثلثة وسكون الراء وبالواو، والنون الأودي بفتح الهمزة وسكون الواو وبالدال المهملة مات سنة عشرين ومائة، قال: (سَمِعْتُ هُرَيزِلَ بْنَ شَرَحْبِيلَ) بضم الهاء وفتح الزاي وسكون التحتية وباللام، وشرحبيل بضم الشين المعجمة وفتح الراء، وسكون الحاء المهملة، وكسر الموحدة، وسكون التحتية

(1) أطرافه 6732، 6737، 6746 - تحفة 5705.

قَالَ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ابْنَةٍ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأُخْتٍ، فَقَالَ: لِابْنَةِ النَّصْفِ، وَلِلْأُخْتِ النَّصْفِ، وَأُتِ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَسَيِّئًا بَعْضِي، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأُخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ: «لِلْابْنَةِ النَّصْفِ، وَلِلْابْنَةِ ابْنِ السُّدُسِ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ»

وباللام الأودي الكوفي المخضرم، قال الكرمانى: ولم يتقدم ذكرهما.

(قَالَ) وفي رواية أبي ذر: يقول: (سُئِلَ) بضم السين على البناء للمفعول (أَبُو مُوسَى) الأشعري رضي الله عنه، وفي رواية غندر عند النسائي: جاء رجل إلى أبي موسى الأشعري، وهو الأمير وإلى سليمان بن ربيعة الباهلي فسألهما وكذا أخرجه أبو داود من طريق الأعمش، عن أبي قيس لكن لم يقل وهو الأمير، وكذا الترمذي وابن ماجه، والطحاوي، والدارمي من طرق عن سفيان الثوري بزيادة سليمان بن ربيعة مع أبي موسى، وقد ذكروا أن سليمان بن ربيعة المذكور كان على قضاء الكوفة.

(عَنْ ابْنَةٍ) وفي رواية أبي ذر: عن بنت (وَابْنَةِ ابْنٍ وَأُخْتٍ، فَقَالَ) مجيباً (لِلْابْنَةِ) وفي رواية أبي ذر: للبنت (النَّصْفِ، وَلِلْأُخْتِ النَّصْفِ، وَأُتِ ابْنُ مَسْعُودٍ) عبد الله رضي الله عنه فسأله، وقال ذلك للاستنباط.

(فَسَيِّئًا بَعْضِي) أي: على ذلك قاله له ظناً منه؛ لأنه اجتهد في ذلك (فَسُئِلَ) بضم السين وكسر الهمزة على البناء للمفعول (ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأُخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا) أي: إن قلت بحرمان بنت الابن (وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ) قاله جواباً عن قول أبي موسى أنه سيتابعني، وأشار إلى أنه لو تابعه لخالف صريح السنة التي عنده، وأنه لو خالفها عامداً لضل.

(أَقْضِي فِيهَا) بفتح الهمزة وكسر المعجمة (بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ) والذي قضاه هو قوله: (لِلْابْنَةِ النَّصْفِ، وَلِلْابْنَةِ ابْنِ السُّدُسِ) وفي اليونينية: ولبنت الابن (السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ) وهو الثلث (فَلِلْأُخْتِ) وفي رواية الدارقطني من طريق حجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن ثروان فقال ابن مسعود رضي الله عنه: كيف أقول يعني بمثل قول أبي موسى وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره، وكانت هذه القضية في زمن عثمان رضي الله عنه؛ لأنه هو الذي أقر أبا موسى

فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرَنَا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ⁽¹⁾.

على الكوفة، وكان ابن مسعود رضي الله عنه قبل ذلك أميرها ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها بمدة، قال هزيل: (فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى) الأشعري (فَأَخْبَرَنَا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ) بفتح الحاء المهملة وكسرهما أيضًا، وسكون الموحدة حكاة الجوهري، ورجح الكسر وجزم الفراء بأنه بالكسر، وقال: سمي بالحبر الذي يكتب به، وقال العيني: هو بالفتح في رواية جميع المحدثين، وأنكر أبو الهيثم الكسر، وقال أبو عبيد الهروي: هو العالم بتحبير الكلام وتحسينه وهو بالفتح في رواية المحدثين.

وقال الراغب: سمي العالم حبرًا لما يبقى من أثر علومه، قال ابن بطال: فيه أن العالم يجتهد إذا ظن لكن لا يظن في المسألة، ولا يتوالى الجواب إلى أن يبحث عن ذلك، وفيه أن الحجة عند الشارع سنة النبي ﷺ فيجب الرجوع إليها وفيه ما كانوا من الإنصاف والاعتراف بالحق والرجوع إليه، وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل، وكثرة اطلاع ابن مسعود رضي الله عنه على السنة، وتثبت أبي موسى رضي الله عنه في الفتيا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه، وفي جواب أبي موسى إشعار بأنه رجع عما قاله، وقال ابن عبد البر: لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري، وسلمان بن ربيعة الباهلي، وقد رجع أبو موسى عن ذلك، ولعل سلمان أيضًا رجع كأبي موسى، وسلمان المذكور مختلف في صحبته، وله أثر في فتح العراق أيام عمر، وعثمان رضي الله عنهما، واستشهد في زمنه عثمان وكان يقال له سلمان الخيل لمعرفته بها، وقال ابن العربي: يؤخذ منه قصة أبي موسى، وابن مسعود رضي الله عنهما جواز العمل بالقياس قبل معرفة الخبر، والرجوع إلى الخبر بعد معرفته ونقض الحكم إذا خالف النص.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه أبو داود في الفرائض أيضًا، وكذا الترمذي والنسائي، وابن ماجة فيه.

9 - باب مِيرَاثِ الْجَدِّ مَعَ الْأَبِّ وَالْإِخْوَةِ

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ: «الْجَدُّ أَبٌ»

9 - باب مِيرَاثِ الْجَدِّ مَعَ الْأَبِّ وَالْإِخْوَةِ

المراد بالجد هنا من يكون من قبل الأب وبالإخوة الأشقاء، ومن الأب وقد انعقد الإجماع على أن الجد لا يرث مع وجود الأب.

(وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) الصديق رضي الله عنه، (وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ) رضي الله عنهم: («الْجَدُّ أَبٌ») أي: الجد الصحيح أب أي: حكمه حكم الأب عند عدمه، والجد الصحيح هو الذي لا يدخل في نسبته إلى الميت أم، وقد أطلق على الجد أباً في قوله عز وجل: ﴿كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: 27] والمخرج من الجنة آدم جدنا الأعلى فإذا أطلق على الجد الأعلى أب في إطلاقه على أبي الأب بطريق الأولى فإذا كان أباً فله أحوال ثلاث:

الفرض المطلق، والفرض والتعصيب، والتعصيب المحض، فهو كالأب في جميع أحواله إلا في أربع مسائل: فإنه لا يقوم مقام الأب فيها. الأولى: أن بني الأعيان والعلات كلهم يسقطون بالأب بالإجماع ولا يسقطون بالجد إلا عند أبي حنيفة.

الثانية: أن الأم مع أحد الزوجين والأب تأخذ ثلث ما يبقى ومع الجد تأخذ ثلث الجميع إلا عند أبي يوسف فإن عنده الجد كالأب فيه.

الثالثة: أن أم الأب وإن علت تسقط بالأب، ولا تسقط بالجد وإن علت.

الرابعة: أن المعتق إذا ترك أباً المعتق وابنه فسدس الولاء للأب، والباقي للابن عند أبي يوسف وعندهما كله للابن، ولو ترك ابن المعتق وجده الولاء كله للابن بالاتفاق وهذا هو شرح كلام هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم، أما قول أبي بكر رضي الله عنه فوصله الدارمي بسند على شرط مسلم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن أباً بكر الصديق رضي الله عنه جعل الجد أباً، وبسند صحيح إلى أبي موسى أن أباً بكر مثله، وبسند صحيح أيضاً إلى عثمان ابن عفان رضي الله عنه أن أباً بكر رضي الله عنه يجعل الجد أباً، ولفظ: له أنه جعل الجد أباً إذا لم يكن دونه أب، وبسند صحيح عن ابن عباس رضي الله

وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَبْنِيْٓ اٰدَمَ﴾ [الأعراف: 26] ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَٓ اٰبَآئِىْٓ اِثْرٰهِيْمَ وَاِسْحٰقَ وَيَعْقُوْبَ﴾ [يوسف: 38] «وَلَمْ يَذْكُرْ»

عنهما أن أبا بكر رضي الله عنه كان يجعل الجد أبا، وكذا مضى في المناقب موصولاً عن ابن الزبير أن أبا بكر رضي الله عنه أنزله أبا، وأما قول ابن عباس رضي الله عنهما فأخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الفرائض من طريق عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس قال: الجد أب، وأخرج الدارمي عن طاوس بسند صحيح أنه جعل الجد أبا، وأخرج يزيد بن هارون من طريق ليث، عن طاوس أن عثمان وابن عباس رضي الله عنهما كانا يجعلان الجد أبا، وأما قول ابن الزبير رضي الله عنهما فقد مضى في المناقب موصولاً من طريق ابن أبي مليكة، قال: كتب أهل الكوفة إلى ابن الزبير في الجد، فقال: إن أبا بكر أنزله أبا، وفيه دلالة على أنه أفناهم بمثل قول أبي بكر رضي الله عنه، وأخرج يزيد بن هارون من طريق سعيد بن جبيرة قال: كنت كاتباً لعبيد الله بن عتبة فأتاه كتاب ابن الزبير أن أبا بكر رضي الله عنه جعل الجد أبا.

(وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: ﴿يَبْنِيْٓ اٰدَمَ﴾، ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَٓ اٰبَآئِىْٓ اِثْرٰهِيْمَ وَاِسْحٰقَ وَيَعْقُوْبَ﴾ أشار به إلى احتجاجة بأن الجد أب بقوله تعالى: ﴿يَبْنِيْٓ اٰدَمَ﴾، وبقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَٓ اٰبَآئِىْٓ اِثْرٰهِيْمَ وَاِسْحٰقَ وَيَعْقُوْبَ﴾ فإنه أطلق على هؤلاء آباء مع أنهم أجداد، وأما احتجاجة بقوله تعالى: ﴿يَبْنِيْٓ اٰدَمَ﴾ فوصله محمد بن نصر من طريق عبد الرحمن بن معقل قال: جاء رجل إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال: كيف تقول في الجد؟ فقال: أي أب لك أكبر فسكت وكأنه عبي عن جوابه، فقلت: أبا آدم، فقال: ألا تسمع إلى قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْٓ اٰدَمَ﴾ وأخرجه الدارمي من هذا الوجه، وأما احتجاجة بقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَٓ اٰبَآئِىْٓ﴾ الآية فوصله سعيد بن منصور من طريق عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: الجد أب وقرأ ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَٓ اٰبَآئِىْٓ﴾ الآية فإطلاق الأب على أبي الأب أولى، واحتج بعض من قال بذلك بقوله ﷺ: «أنا ابن عبد المطلب» وإنما هو ابن ابنه.

(وَلَمْ يَذْكُرْ) على البناء للمفعول وهو الذي في اليونينية، وقيل: على البناء

أَنَّ أَحَدًا خَالَفَ أَبَا بَكْرٍ فِي زَمَانِهِ، وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مُتَوَافِرُونَ» وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يَرِثُنِي ابْنُ ابْنِي دُونَ إِخْوَتِي، وَلَا أَرِثُ أَنَا ابْنَ ابْنِي؟» وَيُذَكَّرُ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَزَيْدٍ، أَقَاوِيلُ مُخْتَلِفَةٌ.

للفاعل (أَنَّ أَحَدًا خَالَفَ أَبَا بَكْرٍ) رضي الله عنه فيما قاله إن الجد حكمه حكم الأب (فِي زَمَانِهِ، وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مُتَوَافِرُونَ) الواو فيه للحال أي: فيهم كثرة وعدد وهو إجماع سكوتي كأنه يريد بذلك تقوية القول المذكور فإن الإجماع السكوتي حجة وهو حاصل في هذا، وممن جاء منه التصريح بأن الجد يرث ما كان يرث الأب عند عدم الأب غير في سماه المصنف معاذ وأبو الدرداء، وأبو موسى، وأبي بن كعب، وعائشة، وأبو هريرة رضي الله عنهم ونقل ذلك أيضًا عن عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود على اختلاف عنهم رضي الله عنهم كما سيأتي، وفي التابعين عطاء، وطاوس، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبو الشعثاء، وشريح، والشعبي، وفي فقهاء الأمصار عثمان البتي، وأبو حنيفة، وإسحاق بن راهويه، وداود، وأبو ثور، والمزني، وابن سريج، وذهب عمر وعلي وزيد بن ثابت، وابن مسعود رضي الله عنهم إلى توريث الإخوة مع الجد لكن اختلفوا في كفيته ذلك وموضعه كتب الفرائض.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (يَرِثُنِي ابْنُ ابْنِي دُونَ إِخْوَتِي، وَلَا أَرِثُ أَنَا ابْنَ ابْنِي؟) أراد به الإنكار أي: لم لا يرث الجد فهو رد على من حجب الجد بالإخوة أو معناه فلم لا يرث الجد وحده دون الإخوة كما في العكس فهو رد على من قال: بالشركة بينهما، وقال ابن عبد البر: وجه قياس ابن عباس أن ابن الابن لما كان كالابن عند عدم الابن كان أبو الأب عند عدم الأب كالأب، وهذا التعليق وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عنه.

(وَيُذَكَّرُ) على البناء للمفعول بصيغة التعريض (عَنْ عُمَرَ) أي: ابن الخطاب رضي الله عنه، (وَعَلِيٍّ) أي: ابن أبي طالب رضي الله عنه، (وَابْنِ مَسْعُودٍ) رضي الله عنه، (وَزَيْدٍ) أي: ابن ثابت رضي الله عنه، (أَقَاوِيلُ) بالرفع على أنه نائب عن الفاعل (مُخْتَلِفَةٌ) فكان عمر رضي الله عنه يقاسم الجد مع الأخ والأخوين فإذا زاد أعطاه الثلث وكان يعطيه مع الولد السدس رواه الدارمي من

طريق عيسى الحنات عن الشعبي، وأخرج البيهقي بسند صحيح عن يونس بن يزيد، عن الزهري، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتْبَةَ، وَقَبِيصَةُ بْنُ ذُؤَيْبٍ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَضَى أَنَّ الْجَدَّ يَقَاسَمُ الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ مَا كَانَتْ الْمَقَاسِمَةُ خَيْرًا لَهُ مِنَ الثَّلَاثِ فَإِنْ كَثُرَتْ الْإِخْوَةُ أُعْطِيَ الْجَدَّ الثَّلَاثَ.

وأخرج يزيد بن هارون في كتاب الفرائض، عن هشام بن حسان، عن محمد ابن سيرين، عن عبيدة بن عمرو قال: إني لأحفظ عن عمر في الجد مائة قضية مختلفة لكن استبعد بعضهم هذا عن عمر رضي الله عنه، وتأول البزار صاحب المسند قوله: قضية مختلفة على اختلاف أحوال من يرث مع الجد كان يكون أخ واحد أو أكثر، أو أخت واحدة، أو أكثر ويدفع هذا التأويل ما تقدم من قول عبيدة بن عمر إني لأحفظ عن عمر في الجد مائة قضية مختلفة بأن ينقض بعضها بعضاً، وأما علي رضي الله عنه فأخرج ابن أبي شيبة، ومحمد بن نصر بسند صحيح، عن الشعبي كتب ابن عباس رضي الله عنهما إلى علي رضي الله عنه يسأله عن ستة: أخوه، وجد فكتب إليه أن اجعله كأحدهم وامح كتابي، وأخرج الدارمي بسند قوي عن الشعبي قال: كتب ابن عباس رضي الله عنهما إلى علي رضي الله عنه، وابن عباس بالبصرة إني أتيت بجد وستة إخوة فكتب إليه علي رضي الله عنه أن أعط الجد سبعة ولا تعطه أحداً بعده، وبسند صحيح إلى عبد الله بن سلمة أن علياً كان يشرك الجد مع الإخوة إلى السدس.

وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي رضي الله عنه أنه أفتى في جد وسبعة إخوة فأعطى الجد السدس.

وروى الحسن البصري أن علياً رضي الله عنه كان يشرك الجد مع الإخوة إلى السدس، وأخرج الطحاوي من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي قال: حدثت أن علياً رضي الله عنه كان ينزل بين الإخوة مع الجد منزلة آبائهم ولم يكن أحد من الصحابة يفعل غيرَه، وطريق السري بن يحيى، عن الشعبي، عن علي كقول الجماعة، وأما عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فأخرج الدارمي

6737 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلَاؤُلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»⁽¹⁾.

بسند صحيح إلى أبي إسحاق السبيعي، قال: دخلت على شريح، وعنده عامر، يعني الشعبي، وعبد الرحمن بن عبد الله، يعني ابن مسعود في فريضة امرأة منا تسمى العالية تركت زوجها، وأمها وأخاها لأبيها وجدها فذكر قصة فيها أن ابن مسعود رضي الله عنه جعل للزوج ثلاثة أسهم النصف وللأم ثلث ما بقي وهو السدس من رأس المال وللأخ سهم، وللجد سهم، وفي كتاب الفرائض لسفيان الثوري من طريق النخعي قال: كان عمر وابن مسعود رضي الله عنهما يكرهان أن يفضل أبا علي جد، وأخرج سعيد بن منصور، وأبو بكر بن أبي شيبة بسند واحد صحيح إلى عبيد بن فضلة قال: وكان عمر وابن مسعود رضي الله عنهما يقاسمان الجد مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون الثلث خير له من مقاسمتهم فأخذ بذلك عبد الله، وأما زيد بن ثابت فأخرج عبد الرزاق من طريق إبراهيم قال: كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه إياه وللإخوة ما بقي ويقاسم الأخ للأب، ثم يرد على أخيه ويقاسم الإخوة من الأب مع الإخوة الأشقاء ولا يورث الإخوة للأب شيئاً ولا يعطي أخاً لأم شيئاً مع الجد.

قال ابن عبد البر: تفرد زيد من بين الصحابة في معادلته الجد بالإخوة لأب مع الإخوة الأشقاء فلا معنى لإدخالهم معهم؛ لأنه حيف على الجد في المقاسمة قال: وقد سأل ابن عباس رضي الله عنهما زيداً عن ذلك، فقال: إنما أقول في ذلك برأيي كما تقول ائت برأيك، انتهى.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ)، بضم الواو، ابن خالد، (عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ) عبد الله، (عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: الْحَقُّوا) بكسر الحاء المهملة (الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلَاؤُلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ) قال ابن بطال: وقد احتج به من يشرك بين الجد والأخ فإنه أقرب إلى الميت بدليل أنه ينفرد بالولاية؛ ولأنه يقوم مقام الولد في الحجب

6738 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَمَّا الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُهُ، وَلَكِنْ خُلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ، أَوْ قَالَ: خَيْرٌ، فَإِنَّهُ أَنْزَلَهُ أَبَا، أَوْ قَالَ:

أي: حجب الأم من الثلث إلى السدس، ولأن الجد إنما يدلي بالميت وهو ولد ابنه والابن أقوى من الأب؛ لأن الابن ينفرد بالمال ويرد الأب إلى السدس ولا كذلك الأب فتعصيب الأخ تعصيب بنوة وتعصيب الجد تعصيب أبوة، والبنوة أقوى من الأبوة في الإرث، ولأن الأخت فرضها النصف إذا انفردت فلم يسقطها الجد كالبنات؛ ولأن الأخ يعصب أخاه بخلاف الجد فامتنع من قوة تعصيبه عليه أن يسقط به، وقال السهيلي: الجد أصل ولكن الأخ في الميراث أقوى سبباً منه؛ لأنه يدلي بولادة الأب والولادة أقوى الأسباب في الميراث فإن قال: الجد وأنا أيضاً ولدت الميت قيل له: إنما ولدت والده وأبوه ولد الإخوة فصار يشبههم، وولد الولد ليس ولداً إلا بواسطة وإن شاركه في مطلق الولدية، ووجه إيراد الحديث هنا مع أنه تقدم مع شرحه هو أنه دل على أن الذي يبقى بعد الفرض يصرف لأقر الناس إلى الميت فكان الجد أقرب فيقدم.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين بينهما عين مهملة ساكنة عبد الله بن عمرو ابن أبي الحجاج المنقري المقعد، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) أي: ابن سعيد البصري، قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السخثياني، (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما أنه (قَالَ: أَمَّا الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، أي: فيه: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَلِيلًا» يعني لو كنت منقطعاً إلى غير الله أرجع إليه في الحاجات واعتمد عليه في المهمات (لَاتَّخَذْتُهُ) يعني أبا بكر الصديق رضي الله عنه وإنما الذي ألجأ إليه واعتمد عليه في كل الأمور هو الله تعالى (وَلَكِنْ خُلَّةُ الْإِسْلَامِ) كذا في اليونينية، وفي رواية ولكن إخوة الإسلام، أي: معه (أَفْضَلُ) من الخلق مع غيره، وقيل: فإن قلت، كيف يكون إخوة الإسلام أفضل، والخلة تستلزمها وتزيد عليها أجيب بأن المراد أن مودة الإسلام مع النبي ﷺ أفضل من مودته مع غيره (أَوْ قَالَ: خَيْرٌ) شك من الراوي (فَإِنَّهُ) يعني أبا بكر رضي الله عنه (أَنْزَلَهُ) أي: أنزل الجد (أَبَا) في استحقاق الميراث (أَوْ قَالَ:

قَضَاهُ أَبَا»⁽¹⁾.

10 - باب مِيرَاثِ الرَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ

6739 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ،
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ،
فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ،

قَضَاهُ أَبَا) شك من الراوي أيضًا في حكم بأنه كالأب.

ومطابقة الحديث للترجمة: تؤخذ من قوله فإن أنزله أبًا، وقد سبق الحديث في باب الخوخة، والممر في المسجد، وفي المناقب، ولكن ليس بلفظ، أما الذي قال رسول الله ﷺ: ولا قوله فإنه أنزله أبًا نعم في المناقب من طريق أيوب، عن عبد الله بن أبي مليكة قال: كتب أهل الكوفة إلى ابن الزبير في الجد، فقال: أما الذي، قال رسول الله ﷺ: «لو كنت متخذًا من هذه الأمة خليلاً لاتخذته أنزله أبًا» يعني أبًا بكر رضي الله عنه.

10 - باب مِيرَاثِ الرَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ

أي: من الوارثين فلا يسقط الزوج بحال وإنما يحطه الولد من النصف إلى الربع.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) ابن واقد أبو عبد الله الفريابي من أهل خراسان سكن قيسارية من أرض الشام.

(عَنْ وَرْقَاءَ) أي: ابن عمر بن كليب الشكري الخوارزمي وورقاء مؤنث الأورق، (عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ) بفتح النون وكسر الجيم، واسمه عبد الله، واسم أبي نجيح يسار المكي قال يحيى القطان: كان قدرًا.

(عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ) ميراثًا، (وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ) في أول الإسلام واجبة (لِلْوَالِدَيْنِ) على ما يراه الموصى.

(فَنَسَخَ اللَّهُ) عز وجل (مِنْ ذَلِكَ) بآية الفرائض (مَا أَحَبَّ) أي: ما أراد،

فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وَجَعَلَ لِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمْنَ وَالرُّبْعَ، وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبْعَ⁽¹⁾.

11 - بَاب مِيرَاثِ الْمَرْأَةِ وَالزَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ

6740 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي

(فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) لفضله واختصاصه بلزوم ما لا يلزم الأنثى من الجهاد وغيره.

(وَجَعَلَ لِلْأَبَوَيْنِ) مع وجود الولد (لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ) مع وجود الولد (الثُّمْنَ وَ) عند عدمه (الرُّبْعَ، وَلِلزَّوْجِ) عنه عدم الولد (الشَّطْرَ) وهو النصف (وَ) عند وجوده (الرُّبْعَ) قال ابن المنير: استشهد البخاري بحديث ابن عباس رضي الله عنهما هذا مع أنه واضح إشارة منه إلى تقرير سبب نزول الآية وأنها على ظاهرها غير مؤولة ولا منسوخة انتهى. وأفاد السهيلي أن في الآية التي نسختها وهي ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11] إشارة إلى استمرارها ولذلك عبر بالفعل الدال على الدوام بخلاف ما مضى من الآيات حيث قال في الآية المنسوخة الحكم: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: 180] الآية.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

11 - بَاب مِيرَاثِ الْمَرْأَةِ وَالزَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ

(بَاب مِيرَاثِ الْمَرْأَةِ) أي: الزوجة (وَالزَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ) أي: من الوارثين فلا يسقط إرث واحد منهما بحال بل يحط الولد الزوج من النصف إلى الربع ويحط المرأة من الربع إلى الثمن.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام ذو المكارم والأخلاق الحميدة، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ) هو سعيد، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (أَنَّهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي

جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بِغُرَّةٍ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ،

جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ) جنين بفتح الجيم ونونين بينهما تحتية ساكنة بوزن عظيم حمل المرأة ما دام في بطنها سمي بذلك لاستتاره فإن خرج حيًّا فهو ولد أو ميتًا فهو سقط وقد يطلق عليه أيضًا، ولحيان بكسر اللام وفتحها وسكون المهملة بعدها تحتية قال البخاري: اقتتل امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر قتلها وما في بطنها الحديث يقال: إن الضاربة يقال لها أم عفيف بنت مسروح والمضروبة بليكة بنت عويم أو عويمر بالراء ذكره أبو عمر وفي لفظ للبخاري أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرح جنيها الحديث، وهنا قال إن المضروبة من بني لحيان ولا تخالف بينهما فإن لحيان بطن من هذيل وهو لحيان بن هذيل بن مدركة قال الجوهري: لحيان أبو قبيلة وضبطه بكسر اللام، وفي رواية هذلية عامرية، وفي إسنادها ابن أبي فروة وهو ضعيف وظاهرهما التعارض وفي الصحيح أن إحداهما كانت ضرة الأخرى، وفي رواية من طريق مجالد وكل منهما تحت زوج ولا منافاة أيضًا لاحتمال إرادة كونهما ليستا غريبتين وجاء أيضًا أنها ضربتها بعمود فسطاط وجاء فحذفتها وجاء فدقت إحداهما الأخرى بحجر ولا يخالف لاحتمال تكرار الفعل وقد جاء ضربة أو أكثر.

(سَقَطَ) أي: جنيها حال كونه (مَيِّتًا بِغُرَّةٍ) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء متعلق بقضى.

(عَبْدٌ) بالتنوين بيان لغرة ويروى بالإضافة أيضًا، (أَوْ أَمَةٌ) وكلمة أو للتنويع وليست للشك، وعند أبي داود فقضى رسول الله ﷺ في جنيها بغرة عبد أو أمة أو فرس، أو بغل أو حمار، والحديث معلول، وفي رواية لابن أبي شيبه من حديث عطاء مرسلاً أو بغل فقط، وفي أخرى أو فرس من حديث هشام، عن أبيه، وقال به مجاهد، وطاوس، وفي الدارقطني، من حديث معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه أن عمر رضي الله عنه قال: أو فرس، وقال ابن سيرين: يجزئ مائة شاة، وفي بعض طرق أبي داود خمسمائة شاة وهو وهم وصوابه مائة شاة كما نبه عليه أبو داود وفي مسند الحارث بن أبي أسامة من حديث حمل بن مالك، أو عشر من الإبل ومائة شاة وإسناده ضعيف، وروى وكيع عن عبد الله بن

ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى لَهَا بِالْغُرَّةِ تُؤْفِتُ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا»⁽¹⁾.

أبي بكر، عن أبي المليح الهذلي، قال: كان تحت حمل بن مالك امرأتان امرأة من بني سعد، وامرأة من بني لحيان فرمت السعدية اللحيانية فقتلتها وأسقطت غلاماً فقضى ﷺ في الجنين بغرة، فقال عويمر: أحد من قضى عليهم أخرة يا رسول الله، لا غرة لي فقال: «فعشر من الإبل» قال: يا رسول الله، لا إبل لي، قال: «فعشرون ومائة من الشاة ليس فيها عوراء ولا فارض ولا عضباء» قال: يا رسول الله، فأعني بها في صدقة بني لحيان، فقال لرجل: «فأعنه بها» وروى عبد الرزاق، عن أبي جابر البياضي وهو واه عن سعيد بن المسيب، عن رسول الله ﷺ في جنين يقتل في بطن المرأة بغرة في الذكر غلام وفي الأنثى جارية، وقال أبو عمر: الغرة معناها الأبيض يعني البيض فإن لم يكن عبيد تلك البلدة بيضاً كان من السودان، وقال مالك: ويكون من أوسط عبيد تلك البلدة إن كان أكثرهم الحمران فمن أوسطهم، وإن كان السودان فمن أوسطهم، وقال مالك: هو عبد أو وليدة.

(ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى ﷺ عَلَيْهَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكَشْمِيهِنِيِّ: (لَهَا بِالْغُرَّةِ تُؤْفِتُ) فِي رِوَايَتِهَا: بِالذِّيَاتِ.

(فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا) أَي: مِيرَاثَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ الْمَقْتُولَةِ (لِبَنِيهَا) بِتَحْتِيةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ النُّونِ الْمَكْسُورَةِ، (وَزَوْجِهَا) لَا لِعَصَبَتِهَا الَّذِينَ عَقَلُوا عَنْهَا فَلِلزَّوْجِ الرَّبْعِ وَلِبَنِيهَا مَا بَقِيَ.

(وَقَضَى ﷺ (أَنَّ الْعَقْلَ) أَي: الدِّيةَ وَهِيَ الْغُرَّةُ (عَلَى عَصَبَتِهَا) وَأَصْلُهُ أَنَّ الْقَاتِلَ إِذَا قَتَلَ قَتِيلًا جَمَعَ الدِّيةَ فِي الْإِبِلِ فَعَلَقَهَا بِفَنَاءِ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ أَي: شَهِدَهَا فِي عَقْلِهَا لِيَسْلَمَهَا إِلَيْهِمْ وَيَقْبِضُوهَا مِنْهُ فَسَمِيَتِ الدِّيةَ عَقْلًا بِالمَصْدَرِ يُقَالُ عَقَلَ الْبَعِيرُ يَعْقِلُهُ عَقْلًا وَجَمَعَهُ عَقُولٌ، وَالْعَصْبَةُ الْأَقَارِبُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِّ لِأَنَّهُمْ يَعَصِبُونَهُ وَيَعْتَصِبُ بِهِمْ أَي: يَحِيطُونَ بِهِ وَيَشُدُّ بِهِمْ قَالَ أَبُو عَمْرٍ: جَمْهُورُ النَّاسِ عَلَى أَنَّ الْمِيرَاثَ فِي هَذِهِ الْغُرَّةِ لِلوَرَثَةِ، وَالْعَقْلُ عَلَى الْعَصْبَةِ، وَاخْتَلَفُوا عَلَى مَنْ تَجِبُ

(1) أطرافه 5758، 5759، 5760، 6904، 6909، 6910 - تحفة 13225.

الغرة فقالت طائفة: منهم مالك، والحسن بن حي هي مال الجاني، ثم الكفار وهو قول الحسن والشعبي، وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه وبه قال إبراهيم، وعطاء، والحكم.

وقال آخرون: هي على العاقلة، وممن قاله الثوري، والنخعي، وأبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهم وهو قول ابن سيرين وإبراهيم في رواية وحجتهم حديث المغيرة الذي فيه وجعل الغرة على عاقلة المرأة، وقال أبو عمرو: هو نص ثابت صحيح في موضع الخلاف يجب الحكم به، واختلفوا في قيمة الغرة، فقال مالك: يقوم بخمسين دينارًا أو بستمئة درهم نصف عشر دية المسلم الحر الذكر وعشر دية الحرة، وهو قول الزهري، وربيعه، وسائر أهل المدينة.

وقال أبو حنيفة وأصحابه وسائر الكوفيين: قيمتها خمسمئة درهم وهو قول إبراهيم والشعبي، واختلفوا في صفة الجنين الذي يجب فيه الغرة ما هو، فقال مالك: ما طرحته في مضغة أو علقه أو ما يعلم أنه ولد ففيه الغرة، وإن سقط ولم يستهل ففيه غرة وسواء تحرك أو عطس ففيه الغرة أبدًا حتى يستهل ففيه الدية كاملة، وقال الشافعي: لا شيء فيه حتى يتبين من خلقه شيء فإن علمت حياته بحركة، أو بعطاس، أو باستهلال، أو بغير ذلك مما يستيقن به حياته ثم مات ففيه الدية، وقال ابن عبد البر: وهو قول سائر الفقهاء، وأجمع الفقهاء على أن الجنين إذا خرج ثم مات، وكانت فيه الدية أن فيه الكفارة معها، فقال مالك: بقسامة، وقال أبو حنيفة: بدونها، واختلفوا في الكفارة إذا خرج ميتًا، فقال مالك: فيه الغرة والكفارة، وقال أبو حنيفة، والشافعي: دون الكفارة، وبه قال داود.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد ذكره البخاري في الديات أيضًا، وأخرجه مسلم في الحدود، والترمذي في الفرائض، وأبو داود، والنسائي في الديات، وقال الترمذي هذا الحديث رواه يونس، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، وروى مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وعن الزهري، عن سعيد، عن النبي ﷺ.

12 - باب مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةً

6741 - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ،

12 - باب مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةً

(باب مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ) لأبوين أو لأب (مَعَ الْبَنَاتِ) أي: مع اجتماع البنات (عَصَبَةً) بالنصب حال وبالرفع خبر مبتدأ محذوف أي: هي عصبه مع البنات فيرثن ما فضل عن البنات فمن لم يخلف إلا بنتاً وأختاً فللبنت النصف وللأخت النصف الباقي على ما في حديث معاذ رضي الله عنه وإن خلف بنتين وأختاً فلهما الثلثان وللأخت ما بقي وإن خلف بنتاً وأختاً وبنت ابن فللبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة للثلثين وللأخت ما بقي على ما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه؛ لأن البنات لا يرثن أكثر من الثلثين، ولم يخالف في شيء من ذلك إلا ابن عباس رضي الله عنهما فإنه كان يقول لبنت النصف وما بقي للعصبة وليس للأخت شيء، وكذا للبنتين الثلثان، والبنت وبنت الابن كما مضى والباقي للعصبة فإذا لم يكن عصبه رد الفضل على البنت.

قال ابن بطال: ولم يوافق ابن عباس على ذلك أحد إلا أهل الظاهر قال، وحجة الجماعة أن عدم الولد في قوله تعالى: ﴿إِنْ أُمْرُوهُا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ﴾ [النساء: 176] إنما جعل شرطاً في فرضها الذي يقاسم به الورثة لا في توريثها مطلقاً فإذا عدم الشرط سقط الفرض ولم يمنع ذلك أن تراث لمعنى آخر كما شرط في ميراث الأخ من أخيه عند عدم الولد لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا﴾ [النساء: 176] وإن لم يكن لها وَلَدٌ ولم يمنع ذلك أن يأخذ النصف مع البنت فيأخذ نصف النصف بالفرض، والنصف الآخر بالتعصيب إن كان ابن عم مثلاً فكذلك الأخت والله أعلم.

(حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة أبو محمد العسكري وهو شيخ مسلم أيضاً مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين، قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو غندر، (عَنْ شُعْبَةَ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ سُلَيْمَانَ) هو ابن مهران

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: قَضَىٰ فِينَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «النِّصْفُ لِلْأَبْنَةِ وَالنِّصْفُ لِلْأَخْتِ» ثُمَّ قَالَ سُلَيْمَانُ: قَضَىٰ فِينَا، وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (1).

الأعمش، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) هو النخعي، (عَنِ الْأَسْوَدِ) هو ابن يزيد خال إبراهيم الراوي عنه أنه (قَالَ: قَضَىٰ فِينَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ) رضي الله عنه وهو في اليمن وكان أرسله رسول الله ﷺ إليهم أميرًا ومعلمًا.

(عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: النِّصْفُ لِلْأَبْنَةِ وَالنِّصْفُ) الباقي (لِلْأَخْتِ) قال شعبة: (ثُمَّ قَالَ سُلَيْمَانُ) هو الأعمش بالسند السابق.

(قَضَىٰ فِينَا) أي: معاذ، (وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وحاصله: أن الأعمش روى الحديث أولًا بإثبات قوله على عهد رسول الله ﷺ فيكون مرفوعًا على الراجح في المسألة، ومرة بدونها فيكون موقوفًا، وقد أخرجه الإسماعيلي عن القاسم بن زكريا، عن بشر بن خالد شيخ البخاري فيه لكن قال: قال سليمان بعد قال القاسم: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، ثنا خالد بسنده بلفظ: قضى بذلك معاذ فينا.

وفي وجه آخر عن الأسود بن يزيد قال: أتانا معاذ بن جبل اليمن معلمًا، وأميرًا فسألناه عن رجل فذكره وسياقه يشعر بأن ذلك كان في عهد النبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ هو الذي أمره على اليمن كما مضى صريحًا في كتاب الزكاة وغيره وأخرجه أبو داود والدارقطني.

ووجه آخر عن الأسود أن معاذًا رضي الله عنه ورث فذكره وزاد وهو باليمن ونبي الله ﷺ يومئذ حي.

وللدارقطني من وجه آخر عن الأسود وقدم علينا معاذ حين بعثه رسول الله ﷺ فذكره باختصار وهذا أصرح ما وجد.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى عن قريب في باب: ميراث البنات.

6742 - حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا أَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ النَّبِيِّ ﷺ «لِلابْنَةِ النَّصْفُ، وَلِلابْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ»⁽¹⁾.

13 - بَابُ مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ وَالْإِخْوَةِ

6743 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا.....

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَعَبَّاسٍ بِالْمَوْحِدَةِ الْبَصْرِيِّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ) هُوَ ابْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنْ أَبِي قَيْسٍ) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَزْوَانَ، (عَنْ هُزَيْلٍ) بضم الهاء وفتح الزاي مصغر هزل هو ابن شرحبيل أنه (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ابْنَةِ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأَخْتٍ: (لَا أَقْضِيَنَّ فِيهَا) أَي: فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حِينَ سُئِلَ عَنْهَا (بِقَضَاءِ النَّبِيِّ ﷺ) وَمُرَادُهُ الْقَضَاءُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِطَرِيقِ الْفَتْوَى فَإِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمئِذٍ لَمْ يَكُنْ قَاضِيًا وَلَا أَمِيرًا.

أَوْ قَالَ شَكَّ مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لِلابْنَةِ النَّصْفُ، وَلِلابْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ) وَهُوَ الثَّلَاثُ (فَلِلْأَخْتِ) بِالتَّعْصِيبِ وَقَوْلُهُ أَوْ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ثَبَتَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ فِي رِوَايَةٍ وَكَيْعٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ النَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِ سَاقِطٌ فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ، وَقَدْ سَبَقَ الْحَدِيثُ قَبْلَ هَذَا بِأَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ؟ وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ.

13 - بَابُ مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ وَالْإِخْوَةِ

(الْأَخَوَاتِ) جَمْعُ: أَخْتٍ، (وَالْإِخْوَةِ) جَمْعُ: أَخٍ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ) أَي: ابْنُ جَبَلَةَ الْمَلْقَبُ بِعَبْدَانَ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا) الْأَنْصَارِيَّ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ نَضَحَ عَلَيَّ مِنْ وَضُوءِهِ فَأَقْفُتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا لِي أَخَوَاتٌ، فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ»⁽¹⁾.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ) بتشديد الياء (النَّبِيُّ ﷺ) يعودني (وَأَنَا مَرِيضٌ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ) بفتح الواو وهو الماء الذي يتوضأ به (فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ نَضَحَ) بالنون والضاد المعجمة والحاء المهملة أي: رش (عَلَيَّ) بتشديد الياء (مِنْ وَضُوءِهِ) أي: الماء الذي توضأ به (فَأَقْفُتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا لِي أَخَوَاتٌ، فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ) أي: آية المواريث وبين فيها أن الأخوات يرثن وأجمعوا على أن الإخوة والأخوات من الأبوين أو من الأب ذكوراً كانوا أو إناثاً لا يرثن مع الابن ولا مع ابن الابن وإن سفل ولا مع الأب.

واختلفوا في ميراث الأخوات مع الجد على ما سبق وما عدا ذلك فللواحدة من الأخوات النصف وللثنتين فصاعداً الثلثان إلا في الأكدرية وهي زوج، وأم وجد، وأخت شقيقة أو لأب فللزوجة النصف وللأم الثلث، وللجد السدس، وللأخت النصف، وتقول إلى تسعة ثم يجمع نصيب الجد ونصيب الأخت وهو أربعة فيقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين فأربعة على ثلاثة لا تصح فتضرب ثلاثة في تسعة يكون سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية، وللأخت أربعة، وإنما سميت أكدرية؛ لأن عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلاً يقال له أكدر فأخطأ فيها فنسبت إليه.

وقيل: كان اسم الميتة أكدرية.

وقيل: سميت بذلك؛ لأنها كدرت على زيد بن ثابت أصلها؛ لأنه لا يفرض للأخت مع الجد إلا في هذه المسألة.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله إنما إلى أخوات؛ لأنه يقتضي أنه لم يكن له ولد واستنبط البخاري الإخوة، وقد مضى الحديث في أول كتاب الفرائض بآتم منه.

14 - باب: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ إِنَّ أَمْرًا هَلَكَ
لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ
فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الشُّلْثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنثَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٧٦﴾ [النساء: 176]

14 - باب: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ إِنَّ أَمْرًا هَلَكَ
لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ
فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الشُّلْثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنثَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٧٦﴾ [النساء: 176]

(﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾) أي: يستخبرونك في الكلالة، والاستفتاء طلب الفتوى،
يقال: استفتيت الرجل في المسألة، فأفتاني إفتاءً وفُتِيا، وهما اسمان وضعا
موضع الإفتاء، ويقال: أفتيت فلاناً في رؤيا رآها قال تعالى: ﴿يُؤَسِّفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ
أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ﴾ [يوسف: 46] ومعنى الإفتاء إظهار المشكل (﴿قُلِ اللَّهُ
يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾) متعلق بيفتيكم على إعمال الثاني وهو اختيار البصريين،
ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني وله نظائر في القرآن كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ
كِتَابِي﴾ [الحاقة: 19] واختلفوا في تفسير الكلالة فقل هو الميت الذي لا ولد له
ولا والد وهو قول جمهور اللغويين، وبه قال علي وابن مسعود رضي الله عنهما،
وقيل الذي لا والد له فقط وهو قول عمر رضي الله عنه، وقيل الذي لا ولد له
فقط، وقيل الذي لا يرثه أب ولا أم، وعلى هذه الأقوال فالكلالة اسم للميت.
وقيل الكلالة اسم للورثة ما عدا الأبوين والولد قاله قطرب، واختاره أبو بكر
رضي الله عنه وسموا بذلك؛ لأن الميت بذهاب طرفيه تكلمه الورثة أي: أحاطوا
به من جميع جهاته، قال السهيلي: الكلالة في الإكليل المحيط بالرأس كان
الكلالة وراثة تكللت العصابة أي: أحاطت بالميت من الطرفين وهي مصدر
كالقراية، وسمي إقرار الميت كلالة بالمصدر كما يقال هم قراية فلان أي: ذوو
قراية وإن عنيت المصدر قلت ورثوه عن كلالة ويطلق الكلالة على الوراثة مجازاً،
وأخرج أبو داود في «المراسيل» عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

جاء رجل، فقال: يا رسول الله، ما الكلالة؟ قال: «من لم يترك ولدًا ولأه والدة فورثته كلاله»، وفي صحيح مسلم عن عمر رضي الله عنه أنه خطب، ثم قال: إني لا أتعدى شيئاً أهم عندي من الكلالة، وما راجعت رسول الله ﷺ في شيء ما راجعته في الكلالة حتى طعن بإصبعه في صدري، فقال: ألا يكفيك آية النصف التي في سورة النساء، يريد ﷺ هذه الآية.

وفي مدارك التنزيل كان جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مريضاً فعاده رسول الله ﷺ فقال: إني كلاله فكيف أصنع في مالي فنزلت: ﴿إِنْ أَمْرُكَ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ أي: إن هلك امرؤ غير ذي ولد والمراد بالولد الابن وهو مشترك يقع على الذكر والأنثى؛ لأن الابن يسقط الأخت ولا تسقطها البنت.

﴿وَلَهُ أُخْتُ﴾ لأب وأم أو لأب ﴿فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ أي: الميت والفاء جواب أن ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا﴾ جملة لا محل لها من الأعراب لاستئنافها وهي دالة على جواب الشرط، وليست جواباً خلافاً للكوفيين وأبي زيد والضمير أن في قوله: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا﴾ عائدان إلى امرؤ وأخت دون معناهما فهو من باب قوله: وكل أناس قاربوا قيد فحلهم ونحن خلقنا قيد فهو سارب، والهالك لا يرث فالمعنى وامرؤ آخر غير الخال يرث أختاً له أخرى ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ أي: ابن لأن الأخ يستغرق ميراث الأخت إن لم يكن للأخت ابن فإن كان لها ابن فلا شيء للأخ، وإن كان ولدها أنثى فلا أخ ما فضل عن فرض البنات وهذا في الأخ للأبوين أو للأب، وأما الأخ من الأم فإنه لا يستغرق الميراث ويسقط بالولد ﴿فَإِنْ كَانَتْ﴾ أي: الأختان يدل عليه قوله وله أخت أي: فإن كانت الأختان ﴿أُتْنَيْنِ﴾ أي: فصاعدًا ﴿فَلَهُمَا﴾ أو فلهن ﴿الْثُلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ أي: الميت ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً﴾ أي: وإن كان من يرث بالإخوة، والمراد بالإخوة الإخوة والأخوات تغليباً لحكم الذكورة ﴿رِجَالًا وَنِسَاءً﴾ ذكوراً أو إناثاً ﴿فَلِلذَكَرِ﴾ منهم ﴿مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ﴾ حذف منهم لدلالة المعنى عليه ﴿يُتَيْنِ اللَّهُ لَكُمْ﴾ أي: الحق وهو مفعول يبين محذوف ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾ مفعول لأجله على حذف مضاف تقديره يبين الله لكم أمر الكلالة كرامة أن تضلوا

6744 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ،

في حكمها هذا تقدير المبرد، وقال الكسائي وغيره: من الكوفيين أن لا محذوفة بعد أن والتقدير لثلاثا تضلوا قالوا: وحذف لا شائع ذائع كقوله: رأينا ما رأى البصر منها فإلينا عليها أن تباعا أي: أن لا تباع.

(وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) يعلم الأشياء بكنهها قبل كونها وبعدها وسقط في رواية أبي ذكر من قوله: ﴿إِنْ أَمْرًا﴾ إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿فِي الْكَلَلَةِ﴾ الآية، وإنما ترجم بهذه الآية؛ لأن فيها التنصيص على ميراث الإخوة هذا قال السهيلي: ومن العجب أن الكلاله في الآية الأولى من النساء لا يرث فيها الإخوة مع البنت مع أنه لم يقع فيها التقييد بقوله ليس له ولد وقيد في الآية الثانية مع أن الأخت فيها ورثت مع البنت، والحكمة فيه أن الأولى عبر فيها بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً﴾ [النساء: 12] فإن مقتضاه الإحاطة بجميع المال وأغنى لفظ يورث القيد، ومثله قول تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ أي: يحيط بميراثها وأما الآية الثانية فالمراد بالولد فيها الذكر كما تقدم تقريره ولم يعبر فيها بلفظ يورث فلذلك ورثت مع البنت.

وقال ابن المنير: الاستدلال بآية الكلاله على أن الأخوات عصبه لطيف جدًا، وهو أن العرف في آيات الفرائض قد اطرده على أن الشرط المذكور فيها بمقدار الفرض لا لأصل الميراث فيفهم أنه إذا لم يوجد الشرط أن يتغير قدر الميراث فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُوْرَثُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلَّذِي الْتُمْتُ﴾ فتغير القدر ولم يتغير أصل الميراث وكذا في الزوج وفي الزوجة فقياس ذلك أن يطرد في الأخت فلها النصف إن لم يكن ولد فإن كان ولد تغير القدر ولم يتغير أصل الميراث، وليس هناك قدر يتغير إليه إلا التعصيب ولا يلزم من ذلك أن ترث الأخت مع الابن؛ لأنه خرج بالإجماع فيبقى ما عداه على الأصل والله تعالى أعلم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بضم العين (ابنُ مُوسَى) أي: ابن بادام أبو محمد الكوفي، (عن إِسْرَائِيلَ) هو ابن يونس بن أبي إسحاق عمرو السبيعي، (عن أَبِي إِسْحَاقَ)

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ خَاتِمَةُ سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾» [النساء: 176] (1).

15 - باب ابْنِي عَمٍّ: أَحَدُهُمَا أَخٌ لِلْأُمِّ، وَالْآخَرُ زَوْجٌ

السبيعي جد إسرائيل، (عَنِ الْبَرَاءِ) أي: ابن عازب رضي الله عنهما أنه (قَالَ: آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ) عليه ﷺ (خَاتِمَةُ سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾).

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما آخر آية نزلت آية الربا، وآخر آية نزلت: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: 1] وروي بعدما نزلت سورة النصر عاش رسول الله ﷺ عامًا ونزلت بعدها براءة وهي آخر آية نزلت كاملة فعاش رسول الله ﷺ بعدها ستة أشهر، ثم نزل في طريق حجة الوداع ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ فسميت آية النصف ثم نزلت وهو قائم بعرفات: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3] فعاش بعدها أحدًا وثمانين يومًا ثم نزلت آية الربا، ثم نزلت: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: 281] فعاش بعدها أحدًا وعشرين يومًا، وقد جاء أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما أن آخر آية نزلت: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: 128] وهذه روايات متعددة عن ابن عباس رضي الله عنهما والظاهر أنه قال ذلك عن ظن، وكذا البراء ها هنا قاله عن ظنه كما قال الكرمانى والله تعالى أعلم. والمطابقة بين الآية والحديث ظاهرة، وقد مضى الحديث في المغازي ..

15 - باب ابْنِي عَمٍّ: أَحَدُهُمَا أَخٌ لِلْأُمِّ، وَالْآخَرُ زَوْجٌ

حكم امرأة توفيت عَنْ (ابْنِي عَمٍّ: أَحَدُهُمَا أَخٌ لِلْأُمِّ، وَالْآخَرُ زَوْجٌ) وهذه الترجمة مثل اللغز ليس فيها بيان صورتها أن رجلاً تزوج امرأة فأتت منه بابن ثم تزوج أخرى فأتت منه بآخر ثم فارق الثانية فتزوجها أخوه فأتت منه ببنت فهي أخت الثاني لأمه وابنة عمه فتزوجت هذه البنت الابن الأول وهو ابن عمها ثم ماتت هي عن ابن عمها أحدهما أخوها لأمها والآخر زوجها.

وَقَالَ عَلِيٌّ: «لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلأَخِ مِنَ الأُمِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ».

(وَقَالَ عَلِيٌّ) رضي الله عنه: «لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلأَخِ مِنَ الأُمِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ» بالسوية حاصلة أن الزوج يعطى النصف لكونه زوجاً ويعطى الآخر السدس لكونه أخاً لأم فيبقى الثلث فيقسم بينهما بطريق العصوبة فيصح للأول الثلثان بالفرض والتعصيب وللآخر الثلث بالفرض والتعصيب.

وهذا الأثر وصله عن علي رضي الله عنه سعيد بن منصور من طريق حكيم ابن عفان، قال: أتى شريح في امرأة تركت ابني عم أحدهما زوجها، والآخر أخوها لأم فجعل للزوج النصف والباقي للأخ من الأم فأتوا علياً رضي الله عنه فذكروا لها ذلك فأرسل إلى شريح فقال: ما قضيت أبكتاب الله وبسنة من رسول الله ﷺ؟ فقال شريح بكتاب الله، قال: أين؟ قال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: 6] قال علي رضي الله عنه: فهل قال للزوج النصف وله ما بقي ثم أعطى الزوج النصف والأخ لأم السدس ثم قسم ما بقي بينهما، وأخرج يزيد بن هارون، والدارمي من طريق الحارث قال: أتى علي في ابني عم أحدهما أخ لأم فقال: إن عبد الله كان يعطي الأخ للأم المال كله فقال: يرحمه الله إن كان لفقيهاً ولو كنت أنا لأعطيت الأخ من الأم السدس، ثم قسمت ما بقي بينهما.

قال ابن بطال: وافق علياً زيد بن ثابت، والجمهور من المدنيين والثوري، ومالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وقال عمر، وابن مسعود رضي الله عنهما جميع المال للذي جمع القرايتين فله السدس بالفرض، والثلث الباقي بالتعصيب وهو قول الحسن البصري، وعطاء، والنخعي، وابن سيرين، وإليه ذهب أبو ثور، وأهل الظاهر، واحتجوا بالإجماع في أخوين أحدهما شقيق والآخر لأب أن الشقيق يستوعب المال لكونه أقرب بأم وحجة ما قاله الجمهور ما أشار إليه البخاري في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أورده في الباب بلفظ: «من مات وترك ما لا فماله لموالي العصبه» والمراد بموالي العصبه بنو العم فسوى بينهم ولم يفضل أحداً على أحد وكذا قال أهل التفسير في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَأْيِ﴾ [مريم: 5] أي: بني العم فإن احتجوا

6745 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَمَالُهُ لِمَوَالِي الْعَصْبَةِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا

بالحديث الآخر المذكور في الباب أيضًا من حديث ابن عباس رضي الله عنهما فما تركت الفرائض فلاولى رجل ذكر فالجواب أنهما من جهة التعصيب سواء والتقدير ألحقوا الفرائض بأهلها أي: أعطوا أصحاب الفروض حقهم فإن بقي شيء فهو للأقرب فلما أخذ الزوج فرضه وللأخ لأم فرضه صار ما بقي موروثًا بالتعصيب وهما في ذلك سواء وقد أجمعوا في ثلاثة إخوة لأم أحدهم ابن عم أن للثلاثة الثلث، والباقي لابن العم.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن غيلان بفتح الغين المعجمة، قال: (أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين هو ابن موسى وهو أيضًا شيخ البخاري يروى عنه كثيرًا بلا واسطة، (عَنْ إِسْرَائِيلَ) هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، (عَنْ أَبِي حَصِينٍ) بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين هو عمر بن عاصم أو عثمان بن عاصم، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) هو ذكوان السمان، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» - معنى الأولوية النصرة أي: أنا أتولى أمورهم بعد وفاتهم فأنصرهم فوق ما كان منهم لو عاشوا فإن تركوا شيئًا من المال فأدب المستأكل في الظلمة أن يحوموا حوله فيخلص لورثتهم وإن لم يتركوا وتركوا ضياعًا وكلاً من الأولاد فأنا كافلهم وإلينا ملجؤهم ومأواهم وإن تركوا دينًا فعليّ أداؤه فلذلك وصفه الله تعالى في كتابه بقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: 128] وهكذا ينبغي أن تفسر الآية أيضًا.

(فَمَنْ مَاتَ) منهم (وَتَرَكَ مَالًا) الفاء في فمن تفسيرية مفصلة لما أجمل قوله: أنا أولى بالمؤمنين.

(فَمَالُهُ لِمَوَالِي الْعَصْبَةِ) الإضافة بيانية نحو: شجر الأراك أي: الموالي الذين هم عصبه.

(وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا) بفتح الكاف وتشديد اللام وهو الثقل قال تعالى: ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ﴾ [النحل: 76] وجمعه: كلول وهو يشمل الدين والعيال.

أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا وَلِيُّهُ، فَلَاذْعَى لَهُ»⁽¹⁾.

6746 - حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحٍ،

(أَوْ ضَيَاعًا) بفتح الضاد المعجمة مصدر من ضاع الشيء يضيع ضيعة وضياعًا، أي: هلك قيل فهو على تقدير محذوف، أي: إذا ضياع، وقيل: هو بمعنى الضائع.

وقال الطيبي: الضياع اسم ما هو في معرض أن يضيع إن لم يتعهد كالذرية الصغار والزمنى الذين لا يقدمون بحمل أنفسهم ومن يدخل في معناهم، وقال أيضًا: روي الضياع بالكسر أيضًا على أنه جمع ضائع كجياح في جمع جائع.

(فَأَنَا وَلِيُّهُ) أقوم بمصالحه (فَلَاذْعَى لَهُ) بلفظ أمر الغائب المجهول والأصل في لام الأمر أن تكون مكسورة كقوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْفَقُوا نَذْوَهُمْ وَلْيَطَوْفُوا بِالْبَيْتِ الْعَرَبِيِّ﴾ [الحج: 29] وقد تسكن مع الفاء والواو غالبًا وقد قرئ بهما وإثبات الألف بعد العين جائز على قول من قال: ألم يأتيك والأخبار تنمى، وكان القياس فلاذع له أي: فادعوني له حتى أقوم بكله وضياعه، لأن حذفها علامة الجزم؛ لأنه مجزوم بلام الأمر هذا هو المشهور في اللغة، وفي رواية الابن كثير: من يتقي ويصبر بإثبات الياء وإسكان الراء وهي لغة أيضًا.

وفي رواية المستملي زاد: الكلُّ: العيالُ كذا في الفرع وأصله، وقال الكشميهني: وأصل الكل الثقل ثم استعمل في كل أمر يصعب والعيال فرد من أفرادها، وفي الأساس كل بصره فهو كليل وكل عن الأمر لم تنبعث نفسه له وكل كلاله أي قصر عن بلوغ القرابة.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: فماله لموالي العصابة؛ لأن الترجمة التي صورتها ما ذكر فيطابق قوله لموالي العصابة، وقد أخرجه النسائي في الفرائض.

(حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد التحتية، وبسطام بكسر الموحدة وبفتحها وسكون المهملة البصري، قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضم الزاي وفتح الراء آخره عين مهملة، (عَنْ رَوْحٍ) بفتح الراء آخره مهملة

(1) أطرافه 2298، 2398، 2399، 4781، 5371، 6731، 6763 - تحفة 12831.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٌ»⁽¹⁾.

16 - باب ذوي الأرحام

ابن القاسم العنبري، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ): «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٌ» أي: فلأقرب رجل ذكر.

ومطابقة الحديث للترجمة مثل مطابقة الحديث السابق، وقد مر عن قريب في باب: ميراث الولد من أبيه وأمه.

16 - باب ذوي الأرحام

(باب: حُكْمُ (ذوي الأرحام) هل يرثون أم لا؟ ومن هم ذوو الأرحام جمع ذو رحم وهو خلاف الأجنبي والأرحام جمع الرحم، والرحم في الأصل منبت الولد ووعاؤه في البطن، ثم سميت القرابة والوصلة من جهة الولادة رحمًا، وفي الشريعة عبارة عن كل قريب ليس بذي سهم ولا عصبه، وقال ابن الأثير: وذو الرحم هم الأقارب ويقع على كل من يجمع بينك وبينه نسب ويطلق في الفرائض على الأقارب من جهة النساء يقال: ذُو رَحِمٍ مَحْرَمٌ وهو من لا يحل نكاحه كالأم والبنت والأخت، والعمة، والخالة انتهى.

واختلف هل يرثون أم لا، وبالأول قال الكوفيون وأحمد محتجين بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ وهم عشرة أصناف: الخال، والخالة، والجد للأُم، وولد البنت، وولد الأخت، وبنت الأخ، وبنت العم، والعمة للأُم، وابن الأخ للأُم، ومن أدلى بأحد منهم فمن ورثهم قال: أولاهم أولاد البنت، ثم أولاد الأخت، وبنات الأخ، ثم العم والعمة، والخال والخالة، وإذا استوى الاثنان قدم الأقرب إلى صاحب فرض أو عصبه على ما ذكر في علم الفرائض، وقالت طائفة: إذا لم يكن للميت وارث له فرض مسمى فماله لموالي

6747 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أُسَامَةَ: حَدَّثَكُمْ إِدْرِيسُ، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ [النساء: 33] ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾

العناقة الذين أعتقوه فإن لم يكن له فماله لبيت مال المسلمين ولا يرث من لا فرض له من ذوي الأرحام، روي هذا عن أبي بكر وزيد بن ثابت، وابن عمر ورواية عن علي رضي الله عنهم وهو قول أهل المدينة الزهري وأبي الزناد، وربيعه، ومالك، وروي عن مكحول، والأوزاعي، وبه قال الشافعي: وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكذا ابن مسعود، وابن عباس، ومعاذ، وأبو الدرداء يورثون ذوي الأرحام ولا يعطون لمولاه مع الرحم شيئاً وبتوريث ذوي الأرحام، قال ابن أبي ليلى، والنخعي، وعطاء، وجماعة من التابعين وهو قول الكوفيين، وأحمد، وإسحاق، وفي كيفية توريثهم مذهبان:

أحدهما: وهو الأصح مذهب أهل التنزيل، وهو أن ينزل كل منهم منزلة من يدل به.

والثاني: مذهب أهل القرابة وهو تقديم الأقرب منهم إلى الميت ففي بنت بنت، وبنت بنت ابن المال على الأول بينهما أرباع وعلى الثاني لبنت البنت لقربها إلى الميت.

(حَدَّثَنِي) بالافراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) أي: ابن راهويه (قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أُسَامَةَ)، هو حماد بن أسامة، (حَدَّثَكُمْ إِدْرِيسُ) هو ابن يزيد من الزيادة ابن عبد الرحمن الأودي قال: (حَدَّثَنَا طَلْحَةُ) هو ابن مصرف بكسر الراء المشددة وبالفاء، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ أي: ولكل واحد أو لكل مال جعلنا وراثاً يلوونه ويجوزونه فالمضاف إليه محذوف، وحذف البخاري تاليه وهو قوله: ﴿مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ (وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ) المعاقدة المخالفة والأيمان جمع يمين في اليد والقسم وذلك أنهم كانوا عند المخالفة يأخذ بعضهم يد بعض على الوفاء والتمسك بالعهد والمراد عقد الموالاة وهي مشروعة والوراثة بها ثابتة عند عامة الصحابة رضي الله عنهم.

قَالَ: «كَانَ الْمُهَاجِرُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَرِثُ الْأَنْصَارِيُّ الْمُهَاجِرِيَّ دُونَ ذَوِي رَحِمِهِ، لِلْأُخُوَّةِ الَّتِي آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ [النساء: 33] قَالَ: «نَسَخْتَهَا: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾»⁽¹⁾.

(قَالَ) أَي: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (كَانَ الْمُهَاجِرُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَرِثُ الْأَنْصَارِيُّ الْمُهَاجِرِيَّ) بَرَفْعِ الْأَنْصَارِيِّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَنَصْبِ الْمُهَاجِرِيِّ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَلَيْسَتْ الْيَاءُ فِيهِ لِلنِّسْبَةِ وَإِنَّمَا هِيَ لِلْمُبَالَغَةِ كَمَا يَقَالُ الْأَحْمَرِيُّ فِي الْأَحْمَرِ، وَقِيلَ زِيدَتْ فِيهِ يَاءُ النِّسْبَةِ لِلْمَشَاكَلَةِ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أَيْنَ الْعَائِدُ إِلَى اسْمٍ كَانَ وَأَجَابَ بِأَنْ وَضَعَ الْمُهَاجِرِيُّ مَكَانَهُ عَائِدٌ وَاللَّازِمُ فِي مِثْلِهِ الْإِرْتِبَاطُ بَيْنَهُمَا سِوَاءَ كَانَ بِالضَّمِيرِ أَوْ بغيرِهِ، وَقَالَ أَيْضًا: تَقْدِمُ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ بِالْعَكْسِ قَالَ يَرِثُ الْمُهَاجِرِيُّ الْأَنْصَارِيَّ، وَقَالَ الْمَقْصُودُ: مِنْهُمَا بَيَانُ إِثْبَاتِ الْوَرَاثَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْجُمْلَةِ فَتَتَّحِدُ الرَّوَايَتَانِ.

(دُونَ ذَوِي رَحِمِهِ) أَي: أَقَارِبِهِ (لِلْأُخُوَّةِ الَّتِي آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ قَالَ) أَي: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((نَسَخْتَهَا: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾)) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: كَذَا وَقَعَ فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ نَسَخَتَهَا ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ وَالصَّوَابُ: أَنَّ الْمَنْسُوخَةَ وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ وَالنَّاسِخَةَ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى قَالَ: وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الطَّبْرِيِّ بَيَانُ ذَلِكَ، وَلَفْظُهُ فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ نَسَخَتْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْكِفَالَةِ وَالتَّفْسِيرِ مِنْ رِوَايَةِ الصَّلْتِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ مِثْلُ مَا عَزَاهُ لِلطَّبْرِيِّ وَكَانَ عَزَوُهُ إِلَى مَا فِي الْبُخَارِيِّ أَوْلَى مَعَ أَنَّ فِي سِيَاقِهِ فَائِدَةٌ أُخْرَى وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ وَرِثَةٌ فَأَفَادَ تَفْسِيرَ الْمَوَالِي بِالْوَرِثَةِ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ ابْتِدَاءُ شَيْءٍ يَرِيدُ أَنْ يَفْسِرَهُ أَيْضًا وَيُؤَيِّدَهُ أَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الصَّلْتِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ وَبَقِيَ قَوْلُهُ: نَسَخَتَهَا مُشْكَلاً كَمَا قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَقَدْ أَجَابَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ، فَقَالَ: الضَّمِيرُ فِي نَسَخَتَهَا عَائِدٌ إِلَى الْمُؤَاخَاةِ لَا عَلَى الْآيَةِ وَالضَّمِيرُ فِي نَسَخَتَهَا وَهُوَ الْفَاعِلُ الْمُسْتَتَرُّ يَعُودُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ

أَيَّمْنُكُمْ ﴿﴾ بدل من الضمير وأصل الكلام لما نزلت: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ نسخت ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾، وقال الكرمانى: فاعل نسختها آية جعلنا ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ منصوب بإضمار أعني انتهى. والمراد بإيراد الحديث هنا أن قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ نسخ حكم الميراث الذي دل عليه ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾.

وقال ابن بطال: أكثر المفسرين على أن الناسخ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ قوله تعالى في الأنفال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: 75] وبذلك جزم أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ، وكذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال ابن الجوزي: كان جماعة من المحدثين يروون الحديث عن حفظهم فتقصر عبارتهم خصوصاً العجم فلا يتبين للكلام رونق مثل هذا الكلام في هذا الحديث وبيان ذلك أن مراد الحديث المذكور أن النبي ﷺ كان أخى بين المهاجرين والأنصار وكانوا يتوارثون بتلك الإخوة ويرونها داخله في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ فلما نزل قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ نسخ الميراث بين المتعاقدين وبقي النصر والرفادة وجواز الوصية لهم وروى الزهري عن ابن المسيب قال: أمر الله تعالى: الذين تبنوا غير أبنائهم في الجاهلية وورثوهم في الإسلام أن يجعلوا لهم نصيباً في الوصية ورد الميراث إلى ذي الرحم والعصبة.

وقالت طائفة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ محكمة، وإنما أمر الله تعالى المؤمنين أن يعطوا الحلفاء أنصباءهم من النصرة والنصيحة والرفادة وما أشبه ذلك دون الميراث ذكره الطبري أيضاً، عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول مجاهد والسدي.

قال ابن بطال: اختلف العلماء في توريث ذوي الأرحام وهم من لا سهم له وليس بعصبة فذهب أهل الحجاز والشام إلى منعهم الميراث وذهب فقهاء الأمصار العراق والكوفة والبصرة، وأحمد، وإسحاق وغيرهم بتوريث ذوي

الأرحام، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ واحتج الآخرون بأن المراد بهم من له سهم في كتاب الله؛ لأن آية الأنفال مجملة وآية المواريث مفسرة وبقوله ﷺ: «من ترك ما لا فلعصبته» والجواب عنه أن ذلك إذا كان عصبه وأما إذا لم يكن له عصبه ولا ذوو فروض أعطوا ذوي الأرحام.

وقد روى أبو داود، والنسائي، وابن ماجه من حديث المقدم بن معدي كرب الخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه وصححه ابن حبان، والحاكم، وروى الترمذي مرفوعاً محسناً عن عمر رضي الله عنه الخال وارث من لا وارث له، وأخرجه النسائي من حديث عائشة رضي الله عنها، وأخرجه عبد الرزاق أيضاً، عن ابن جريج، عن عمرو بن مسلم، نا طاوس عنها رضي الله عنها وما أجيب عنه بأنه يحتمل أن يكون المراد من الخال السلطان؛ لأنه خال المسلمين فاحتمال بعيد جداً، فإن قيل روى الحاكم من حديث عبد الله ابن جعفر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أقبل رسول الله ﷺ على حمار فلقيه رجل فقال: يا رسول الله، رجل ترك عمته وخالته لا وارث له غيرهما فرفع رأسه إلى السماء، فقال: «اللهم رجل ترك عمته وخالته لا وارث له غيرهما، قال: أين السائل؟ قال: ها أنا ذا، قال: لا ميراث لهما» وقال الحاكم صحيح الإسناد، وفي عبد الله بن جعفر المدني مقال أبو حاتم منكر الحديث جداً يحدث عن الثقات بالمناكير يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الجوزجاني: واهي الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وعنه ليس بثقة وأخرجه الدارقطني من حديث أبي عاصم موقوفاً هذا، وكان ابن مسعود رضي الله عنه ينزل كل ذي رحم منزلة من يعجر إليه، وأخرج بسند صحيح، عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه جعل العمة كالأب والخاله كالأم فيقسم المال بينهما أثلاثاً.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: جعلنا موالى لأن الموالى الورثة وكذا فسرهم ابن عباس رضي الله عنهما في هذا الحديث، وقد أخرجه النسائي، وأبو داود في الفرائض.

17 - باب مِيرَاثِ الْمُلَاعَنَةِ

6748 - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ»⁽¹⁾.

17 - باب مِيرَاثِ الْمُلَاعَنَةِ

(مِيرَاثِ الْمُلَاعَنَةِ) بفتح العين المهملة في الفرع كأصله، ويجوز كسرهما كذا قال الحافظ العسقلاني، وقال العيني: الأمر بالعكس وهي التي وقع اللعان بينها وبين زوجها، والمراد بيان ممن يرث ولد الملاعنة وما ترث الملاعنة من ابنها. (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ) بفتح القاف والزاي والعين المهملة الحجازي، قال: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا) اسمه عويمر (لَاعَنَ امْرَأَتَهُ) خالة بنت قيس (فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ) بغير ألف بعد الميم وفي رواية أبي ذر: في زمان بالألف.

(وَأَنْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا) أي: بين المتلاعنين، (وَأَلْحَقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ) وقد اختلف السلف في معنى إلحاقه بأن مع اتفاقهم على أنه لا ميراث بينه وبين الذي نفاه فجاء عن علي، وابن مسعود رضي الله عنهما أنهما قالا في ابن الملاعنة عصبة أمه يرثهم ويرثونه أخرج ابن أبي شيبه، وبه قال النخعي والشعبي: وجاء عن علي، وابن مسعود رضي الله عنهما أيضًا أنهما كانا يجعلان أمه عصبة وحدها فتعطى المال كله فإن ماتت أمه قبله فماله لعصبتها، وبه قال جماعة: منهم الحسن وابن سيرين، ومكحول، والثوري، وأحمد في رواية.

وجاء عن علي رضي الله عنه أن ابن الملاعنة ترثه أمه، وأخوته منها فإن فضل شيء فهو لبيت المال، وهذا قول زيد بن ثابت وجمهور العلماء وأكثر فقهاء الأمصار، وقال مالك: وعلى ذلك أدركت أهل العلم وأخرج عن الشعبي قال:

(1) أطرافه 4748، 5306، 5313، 5314، 5315 - تحفة 8322.

بعث أهل الكوفة إلى الحجاز في زمن عثمان رضي الله عنه يسألون عن ميراث ابن الملاعة فأخبروهم أنه لأمه وعصبتها .

وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما عن علي أنه أعطى الملاعة الميراث وجعلها عصة ، قال ابن عبد البر : الرواية الأولى أشهد عند أهل الفرائض ، قال ابن بطال : هذا الخلاف إنما نشأ من حديث الباب حيث جاء فيه وألحق الولد بالمرأة ؛ لأنه لما ألحق بها وقطع نسب أبيه فصار كمن لا أب له من أولاد البغي وتمسك الآخرون بأن معناه أقامها مقام أبيه . فجعلوا عصة أمه عصة أبيه ، وقد جاء في المرفوع ما يقوي القول الأول فأخرج أبو داود من رواية مكحول مرسلًا ، وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده قال : جعل رسول الله ﷺ ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من بعدها وأصحاب السنن الأربعة ، وحسنه الترمذي ، وصححه الحاكم عن واثلة رضي الله عنه رفعه : تحوز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه ، قال البيهقي : ليس بثابت وليس فيه سوى عمار بن روبة بضم الراء ووثقه جماعة وله شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رجل من أهل الشام أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمه .

وفي رواية له أن عبد الله بن عبيد كتب إلى صديق له من أهل المدينة يسأل عن ولد الملاعة فكتب إليه أني سألت فأخبرت أن النبي ﷺ قضى به لأمه وهذه طرق يقوي بعضها بعضًا ، وعن مالك قال : بلغني أنه قال عروة في ولد الملاعة وولد الزنا إذا مات ورثت أمه حقها في كتاب الله وإخوته للأم حقوقهم ويورث البقية مولى أبيه إن كانت مولاة ، وإن كانت عربية ورثت حقها وورثت إخوته لأمه ، وكان ما بقي للمسلمين قال مالك : وبلغني عن سليمان بن يسار كذلك .

وقال أبو عمر : هذا مذهب زيد بن ثابت ، وروي عن ابن عباس مثل ذلك ، وروي عن علي وابن مسعود أن ما بقي يكون لعصبة أمه إذا لم يخلف ذا رحم له سهم فإنه خلفه جعل فاضل المال ردًا عليه ، وحكى عن علي رضي الله عنه أنه ورث ذوي الأرحام برحمهم ولا شيء لبيت المال وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه ، ومن قال بالرد يرد الباقي على أمه ، ويقول زيد قال جمهور أهل

18 - بَابُ الْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ، حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةً

المدينة ابن المسيب، وعروة، وسليمان، وعمر بن عبد العزيز، والزهري، وربيعه، وأبو الزناد، ومالك، وبه قال الشافعي، والأوزاعي، وقال ابن بطال: تمسك بعضهم بالحديث الذي جاء أن الملاءنة بمنزلة أبيه وأمه وليس فيه حجة؛ لأن المراد أنها بمنزلة أبيه وأمه في تربيته وتأديبه وغير ذلك مما يتولاه أبوه، وأما الميراث فقد جاء أن ابن الملاءنة لو لم يلاعن عن أمه وترك أباه وأمه لكان لأمه السدس فلو كان بمنزلة أبيه وأمه لورثت سدسين فقط سدسًا بالأُمومة، وسدسًا بالأبوة كذا قال وفيه نظر تصويرًا واستدلالًا، وحجة الجمهور ما تقدم في اللعان أن في رواية فليح عن الزهري عن سهل في آخره فكانت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض لها أخرجه أبو داود، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما فهو لأولى رجل ذكر فإنه جعل ما فضل من أهل الفرائض لعصبة الميت دون عصبة أمه فإذا لم يكن لولد الملاءنة عصبة من قبل أمه فالمسلمون عصبة، وقد تقدم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ومن ترك ما لا فلورثة عصبته من كانوا.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من آخر الحديث، وقد مضى الحديث في الطلاق.

18 - بَابُ الْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ، حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةً

(بَابُ الْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ) أي: لصاحب الفراش، والفراش بكسر الفاء كناية عن الزوج قال جرير:

باتت تعانقه وبات فراشها

ويقال: الفراش وإن كان يقع على الزوج فإنه يقع على الزوجة أيضًا؛ لأن كل واحد منهما فراش لصاحبه.

(حُرَّةٌ كَانَتْ) أي: المرأة المستفرشة (أَوْ أَمَةً) فعند مالك، والشافعي تصوير الأمة فراشًا لسيدها بوطئه إياها أو بإقراره أنه وطئها وبهذا حكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما أيضًا فمتى أتت بولد لسته أشهر من يوم وطئها ثبت نسبه منه وصارت به أم ولد له وله أن ينفيه إذا ادعى الاستبراء

6749 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ عْتَبَةُ عَهْدٌ إِلَى أَخِيهِ سَعْدٍ: أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ مِنِّي، فَأَقْبِضْهُ إِلَيْكَ، فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ

ولا يكون فراشاً بنفس الملك دون الوطاء عند مالك، والشافعي .

وقال أبو حنيفة: لا يكون فراشاً بالوطء ولا بالإقرار أصلاً فلو وطئها أو أقر بوطئها فأتت بولد لم يلحقه وكان مملوكاً له وأمه مملوكة وإنما يلحقه ولدها إذا قربه وله أن ينفيه بمجرد قوله ولا يحتاج أن يدعي استبراء.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) أبو محمد الدمشقي، ثم التنيسي الكلاعي الحافظ، فقال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير، وفي رواية الشعبي، عن الزهري في العتق، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ وَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ فِي الْمَغَازِي لَكِنْ أَخْرَجَهُ فِي الْوَصَايَا بِلَفْظٍ: عَنْ عُرْوَةَ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: كَانَ عْتَبَةُ) بضم المهملة وسكون الفوقية وفتح الموحدة هو ابن أبي وقاص أخو سعد بن أبي وقاص مختلف في صحبته فذكره العسكري في الصحابة وذكر أنه أصاب دماً بمكة في قريش فانتقل إلى المدينة، ولما كانت أوصى إلى سعد وذكره ابن منده في الصحابة ولم يذكر مستند إلا قول سعد عهد إلى أخي أنه ولده، وجزم السفاسقي والدمياطي بأنه مات كافراً.

(عَهْدٌ) بفتح العين وكسرهما الهاء أي: أوصى (إِلَى أَخِيهِ سَعْدٍ: أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ مِنِّي) أي: ابن أمة زمعة مني وكذا وقع في المظالم والوليدة فعيلة في الولادة، قال الجوهرى: هي الصبية والأمة والجمع ولائدة وكانت أمة يمانية، وزمعة بفتح الزاي وسكون الميم، وقد تحرك، قال النووي: التسكين أشهر، وقال أبو الوليد: التحريك في النسبة وهو ابن عبد قيس بن عبد شمس القرشي العامري والد سودة زوج النبي ﷺ، وقال الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسم الوليدة وأما ولدها فعبد الرحمن.

(فَأَقْبِضْهُ إِلَيْكَ) بكسر الموحدة، (فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ) بنصب عام بتقدير في، وبالرفع اسم كان.

أَخَذَهُ سَعْدٌ، فَقَالَ: ابْنُ أَخِي عَهْدٌ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَامَ عَبْدُ بَنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ: أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي، وَلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ،

(أَخَذَهُ سَعْدٌ) أي: ابن أبي وقاص، وكان رآه يوم الفتح فعرفه بالشبه فاحتضنه إليه، وقال ابن أخي: ورب الكعبة، وفي رواية الليث، (فَقَالَ) سعد: يا رسول الله، هذا (ابْنُ أَخِي) عتبة بن أبي وقاص (عَهْدٌ إِلَيَّ فِيهِ) إنه ابنه وعتبة بالجر بدل من لفظ أخي أو عطف بيان والضمير في أخي له سعد لا لعتبة.

(فَقَامَ عَبْدُ بَنُ زَمْعَةَ) بغير إضافة ووقع في مختصر ابن الحاجب عبد الله وهو غلط نعم عبد الله بن زمعة آخر، وفي بعض الطرق من غير رواية عائشة رضي الله عنها عند الطحاوي في هذا الحديث عبد الله بن زمعة ونبه على أنه غلط، وأن عبد الله بن زمعة هو ابن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى آخر، وقد وقع لابن مندة في ترجمة عبد الرحمن بن زمعة أن عبد الرحمن وعبد الله، وعبدًا ثلاثة أولاد: زمعة بن الأسود، وليس كذلك بل عبد بغير إضافة، وعبد الرحمن أخوان عامر بأن من قريش وعبد الله بن زمعة أسدي من قريش أيضًا ذكره الحافظ العسقلاني في «الإصابة في تمييز الصحابة».

(فَقَالَ) هو (أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي) أي: جارية أبي زمعة (وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ) من أمتة المذكورة وقد كانت عادة الجاهلية إلحاق النسب بالزنا وكانوا يستأجرون الإماء للزنى فمن اعترفت الأم أنه له لحق به.

وفي رواية يونس: يا رسول الله، هذا ابن زمعة ولد على فراشه زاد في رواية الليث انظر إلى شبهه يا رسول الله، وفي رواية يونس فنظر رسول الله ﷺ فإذا هو أشبه الناس بعتبة بن أبي وقاص.

وفي رواية الليث فرأى شبهًا بينا لعتبة، وقال الخطابي: وتبعه القرطبي، وغيرهما: كان أهل الجاهلية يقتنون الولائد، ويضربون عليهن الضرائب فيكتسبن بالفجور وكانوا يلحقون النسب بالزنا إذا ادعوا الولد كما في النكاح، وكانت لزمعة أمة، وكان يلم بها فظهر لها حمل زعم عتبة بن أبي وقاص أنه ابنه وعهد إلى أخيه سعد أنه ليستلحقه في صنم فيه عبد بن زمعة، فقال سعد هو ابن أخي على ما كان عليه الأمر في الجاهلية فقال: عبد هو أخي على ما استقر عليه الحكم في

الإسلام فأبطل النبي ﷺ حكم الجاهلية فألحقه بزمة، وأبدل عياش قوله: إذا دعوا الولد بقوله إذا اعترفت به الأم وبني عليهما القرطبي، فقال: ولم يكن إلحاقه بعتبة في الجاهلية إما لعدم الدعوى، وإما لكون الأمة لم تعترف به لعتبة.

وقال الحافظ العسقلاني: وقد مضى في النكاح من حديث عائشة رضي الله عنها ما يؤيد أنهم كانوا يعتبرون استلحاق الأم في صورة وإلحاق القائف في صورة ولفظها أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة: جاء الحديث وفيه يجمع الرهط ما دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها فإذا حملت ووضعت ومضت ليال أرسلت إليهم فاجتمعوا عندها فقالت: قد ولدت فهو ابنك يا فلان فليحق به ولدها فلا يستطيع أن يمتنع إلى أن قالت: ونكاح البغايا كن ينصبن على أبوابهن رايات فمن أرادهن دخل عليهن فإذا حملت إحداهن فوضعت جمعوا لها القافة ثم يلحقون ولدها بالذي يرى القائف لا يمتنع من ذلك انتهى.

واللائق بقصة زمعة الأخير فلعل جمع القافة لهذا الولد تعذر بوجه من الوجوه أو أنها لم تكن من البغايا بل أصابها عتبة سرًا من زنا وهما كافران فحملت وولدت ولدًا يشبه فغلب على ظنه أنه فبغته الموت قبل استلحاقه فأوصى أخاه أن يستلحقه فعمل سعد بذلك تمسكًا بالبراءة الأصلية، وقال القرطبي: كان عبد بن زمعة سمع بأن الشرع ورد بأن الولد للفراش، وإلا فلم تكن العادة الإلحاق به.

قال الحافظ العسقلاني: كذا قال وما أدري من أين له هذا الجزم بالنفي فكأنه بناء على ما قاله الخطابي أن أمة زمعة كانت من البغايا اللاتي عليهن الضرائب فكان الإلحاق مختصًا باستلحاقها على ما ذكر أو بإلحاق القائف على ما في حديث عائشة رضي الله عنها لكن لم يذكر الخطابي مستندًا لذلك والذي يظهر من سياق القصة أنها كانت أمة مستفرشة لزمنة فاتفق أن عتبة زنا بها، وكانت عادة الجاهلية في مثل ذلك أن السيد إذا استحلقه لحقه وإن نفاه انتفى عنه، فإذا ادعاه غيره كان مرد ذلك إلى السيد أو القافة، وأما قوله إن عبد بن زمعة سمع من الشرع إلى آخره ففيه نظر؛ لأنه يبعد أن يسمع ذلك عبد بن زمعة وهو

فَتَسَاوَقَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ أَخِي، قَدْ كَانَ عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةٍ أَبِي، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ»

بمكة لم يسلم بعد، ولا يسمعه سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الأولين الملازمين لرسول الله ﷺ من حين إسلامه إلى فتح مكة نحو العشرين سنة، ولو قلت إن ذلك لم يرد به الشرع إلا في زمن الفتح فبلوغه إلى عبد سعد بعيد أيضًا والذي يظهر أن شرعية ذلك إنما عرفت من قوله ﷺ في هذه القصة: «الولد للفراش» وإلا فما كان سعد لو سبق علمه بذلك ليدعيه بل الذي يظهر أن كلام سعد أو عتبة بني على البراءة الأصلية، وأن مثل هذا الولد يقبل النزاع انتهى.

وقد أطل الحافظ العسقلاني في ذلك الكلام، والله تعالى أعلم بالمراد.

(فَتَسَاوَقَا) أي: تماشيا وتلازما في الذهاب من التساوق وهو المتابعة كان أحدهما يتبع الآخر ويسوقه.

(إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) هذا (ابْنُ أَخِي، قَدْ كَانَ) أَخِي عْتَبَةَ (عَهْدَ إِلَيَّ فِيهِ) أنه ابنه، (فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ) هو (أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةٍ أَبِي، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ) سقط قوله: فقال سعد إلى آخره في رواية أبي ذر.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هُوَ) أي: الولد (لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ) بضم عبد ويرفعه وينصب ابن أبي هو أخوك إما بالاستلحاق، وإما بالقضاء بعلمه ﷺ؛ لأن زمعة كان صهره أو هو لك ملكًا؛ لأن ابن وليدة أبيه من غيره؛ لأن زمعة لم يقربه ولا شهد عليه والأصول تدفع قول ابنه فلم يبق إلا أنه عبد وتبعًا لأمه قاله ابن جرير، وقال الطحاوي معناه: هو بيدك لا أنك تملكه ولكن تمنع غيرك منه إلى أن تبين أمره كما قال لصاحب اللقطة: هي لك، وقال له: إذا جاء صاحبها فردها إليه، قال: ولما كانت سودة شريكة لعبد في ذلك لكن لم يعلم منها تصديق ذلك ولا الدعوى به ألزم عبدًا بما أقربه إلى نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها فأمرها بالاحتجاب، وقال الحافظ العسقلاني: وكلامه كله متعقب بالرواية المصرح فيها بقوله هو أخوك فإنها رفعت الأشكال وكأنه لم يقف عليها، ولا على حديث ابن الزبير وسودة الدال على أن سودة وافقت أخاها عبدًا في الدعوى بذلك انتهى.

الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ

وتعقبه العيني : بأنه روى أبو داود هذا الحديث عن سعيد بن منصور ومسدد وفيه وزاد مسدد في حديثه هو أخوك ، والصحيح ما رواه سعيد بن منصور وزيادة مسدد لم يوافقه عليها أحد ولئن سلمنا صحة هذه الرواية الزيادة ولكن يراد به أخوك في الدين ويحتمل أن يكون أصل الحديث هو لك فظن الراوي أن معناه أخوه في النسب فحمله على المعنى عنده ، والخبر الذي يرويه عبد الله بن الزبير صرح بأنه ﷺ قاله فإنه ليس لك بأخ وفي مسند أحمد ، وسنن النسائي أيضًا ليس لك بأخ لكن أعلها البيهقي ، وقال المنذري : إنها زيادة غير ثابتة ، وقال البيهقي معنى : قوله ليس لك بأخ شبهًا فلا يخالف قوله لعبد هو أخوك ، وقال الحافظ العسقلاني : أو معنى قوله ليس لك بأخ بالنسبة إلى الميراث من زمعة ؛ لأن زمعة مات كافرًا وخلف عبد بن زمعة ، والولد المذكور وسودة فلا حق لسودة في إرثه بل حازه عبد قبل الاستلحاق فإذا استلحق الابن المذكور شاركه دون سودة فلذا قال لعبد هو أخوك ، وقال لسودة ليس لك بأخ ، وقال المازري : يتعلق بهذا الحديث استلحاق الأخ لأخيه وهو صحيح عند الشافعي إذا لم يكن له وارث سواء ، وقد تعلق أصحابه بهذا الحديث ؛ لأنه لم يرد أن زمعة ادعاه ولدا ولا أعترف بوطء أمة فكان المعول في هذه القصة على استلحاق عبد بن زمعة قال : وعندنا لا يصلح استلحاق الأخ ولا حجة في هذا الحديث ؛ لأنه يمكن أن يكون ثبت عند النبي ﷺ أن زمعة كان يطاءً أمة فالحق الولد به ؛ لأن من ثبت وطؤه لا يحتاج إلى الاعتراف بالوطء ، وإنما يصعب هذا على العراقيين ويعسر عليهم الانفصال عما قال الشافعي لما قررنه أنه لم يكن لزمعة ولد من الأمة المذكورة سابق ومجرد الوطء لا عبرة به عندهم فلزمهم ما قال الشافعي .

(الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) قال صاحب التوضيح : وعند جمهور العلماء أن الحرة لا تكون فراشًا إلا بإمكان الوطء ، ويلحق الولد في مدة تلد في مثلها ، وأقل ذلك ستة أشهر وشذ أبو حنيفة فقال : إذا طلقها عقيب النكاح من غير إمكان وطء فأنت بولد لستة أشهر من وقت العقد فإنه يلحقه .

وقال أيضًا : وما ذهب إليه أبو حنيفة خلاف ما أجرى الله العادة في أن الولد

وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ

إنما يكون من ماء الرجل، وماء المرأة وتعقبه العيني بأن أبا حنيفة لم يشترط الوطء فيما ذهب إليه، ولا خالف ما أجرى الله من العادة، وأن صاحب التوضيح ومن سلك مسلكه لم يدركوا في هذه المسألة ما أدركه أبو حنيفة؛ لأنه احتج فيما ذهب إليه بقوله الولد للفراش أي: لصاحب الفراش ولم يذكر فيه اشتراط الوطء ولا ذكره؛ ولأن العقد فيها كالوطء بخلاف الأمة فإنه ليس لها فراش فلا يثبت نسب ما ولدته إلا باعتراف مولاها، والحاصل أن الأمة تصير فراشًا بالوطء فإذا اعترف السيد بوطء أمته أو ثبت وذلك بطريق شرعي ثم أتت بولد لمدة الإمكان بعد الوطء لحقيقه من غير استلحاق كما في الزوجة لكن الزوجة تصير فراشًا بمجرد العقد فلا يشترط إلا الإمكان؛ لأنها تراد للوطء فجعل العقد عليها كالوطء بخلاف الأمة فإنها تراد لمنافع آخر فاشتراط في حقها الوطء هذا قول الأكثر وعن الحنفية لا تصير الأمة فراشًا إلا إذا ولدت من السيد ولدًا لحق به فمهما ولدت بعد ذلك لحقه إلا أن ينفيه، وعن الحنابلة من اعترف بالوطء فأتت منه لمدة الإمكان لحقه وإن ولدت منه أولًا فاستلحقه لم يلحقه ما بعده إلا بإقرار مستأنف على الراجع عندهم، ونقل عن الشافعي أنه قال لقوله الولد للفراش معنيان:

أحدهما: ما لم ينفه فإذا أنفاه بما شرع له كاللعان انتهى عنه.

والثاني: إذا تنازع رب الفراش والعاهر فالولد لرب الفراش.

(وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ) أي: وللزاني الخيبة والحرمان، والعهر بفتحيتين الزنا،

وقد يختص بالليل، ومعنى الخيبة هنا الحرمان في الولد الذي يدعيه وجرت عادة العرب أن تقول لمن خاب له الحجر وبفيه التراب ونحو ذلك وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرجم قال النووي: وهو ضعيف لأن الرجم مختص بالمحصن، ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الولد والخبر إنما سيق لنفي الولد، قال السبكي: والأول أشبه لسياق الحديث لتعم الخيبة كل زان، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة إلى التخصيص من غير دليل، ويؤيد الأول أيضًا ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه: «الولد للفراش» وفي فم العاهر

ثُمَّ قَالَ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: «اِخْتَجِبِي مِنْهُ» لِمَا رَأَى مِنْ شَبْهِهِ بِعُتْبَةَ، فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ⁽¹⁾.

الحجر، وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه، عن ابن حبان «الولد للفراش» وفي فم العاهر الأثلب وهو بالمثلثة ثم موحدة بينهما لام ويفتح أوله ويكسر قيل هو الحجر وقيل: دقاقتة وقيل: التراب.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ) زوج النبي ﷺ: («اِخْتَجِبِي مِنْهُ») وفي رواية الليث: واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة، أي: من عبد الرحمن استحجاباً للاحتياط (لِمَا رَأَى) بكسر اللام وتخفيف الميم، أي: لأجل ما رأى (مِنْ شَبْهِهِ) البين (بِعُتْبَةَ) أي: ابن أبي قاص، (فَمَا رَأَاهَا) عبد الرحمن (حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ) عز وجل.

وفي رواية معمر قالت عائشة رضي الله عنها فوالله ما رآها حتى ماتت، وفي رواية الليث: فلم تره سودة يعني في المدة التي بين هذا القول وبين موت أحدهما، وكذا في رواية مسلم من طريقه.

وفي رواية ابن جريج في صحيح أبي عوانة مثله، وفي رواية الكشيمهني الآتية في حديث الليث أيضاً فلم تره سودة بعد وهذه إذا ضمت إلى رواية مالك ومعمر استفيد منها أنها امتثلت الأمر وبالغت في الاحتجاب منه حتى إنها لم تره فضلاً عن أن يراها؛ لأنه ليس في الأمر المذكور دلالة على منعها في رؤيتها إياه، وقد استدل به الحنفية على أنه لم يلحقه بزمعة؛ لأنه لو ألحقه به لكان أخا سودة، والأخ لا يؤمر بالاحتجاب عنه.

وأجيب: بأن الأمر بذلك كان للاحتياط؛ لأنه وإن كان حكم بأنه أخوها لقوله في الطرق الصحيحة هو أخوك يا عبد وإذا ثبت أنه أخو عبد لأبيه فهو أخو سودة لأبيها لكن لما رأى الشبه بينا بعتبة أمرها بالاحتجاب عنه احتياطاً وأشار الخطابى إلى أن في ذلك مزية لأمهات المؤمنين؛ لأن لهن في ذلك ما ليس لغيرهن قال: والشبه يعتبر في بعض المواطن لكن لا يقضى به إذا وجد ما هو

(1) أطرافه 2053، 2218، 2421، 2533، 2745، 4303، 6765، 6817، 7182 تحفة 16605.

أقوى منه وهو كما يحكم في الحادثة بالقياس ثم يوجد فيها نص فيترك القياس قال: وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث وليس بالثابت احتجبي منه يا سودة ليس لك بأخ وتعقبه النووي فقال: إن الزيادة باطلة مردودة وتعقب بأنها وقعت في حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنها عند النسائي ولفظ كانت لزمنة جارية يطؤها وكان يظن بأخ أنه يقع عليها فجاءت بولد يشبه الذي كان يظن فمات زمعة فذكرت ذلك سودة للنبي ﷺ فقال: «الولد للفراش، واحتجبي منه يا سودة فليس لك بأخ» ورجال سنده رجال الصحيح إلا شيخ مجاهد وهو يوسف مولى الزبير، وقد طعن البيهقي في سنده فقال فيه جرير وقد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ وفيه يوسف وهو غير معروف وعلى تقدير ثبوته فلا يعارض حديث عائشة رضي الله عنه المتفق على صحته، وتعقب بأن جريراً هذا لم ينسب إلى سوء الحفظ وكان اشتبه عليه بجرير بن حازم، وبأن الجمع بينهما يثبت هذه الزيادة بغير تأويل نفى الإخوة عن سودة على نحو ما تقدم وزاد ولو كان أخاها بنسب محقق لما منعها كما أمر عائشة رضي الله عنها أن لا تحتجب عن عمها من الرضاعة.

وقال البيهقي: معنى قوله ليس لك بأخ بالنسبة للميراث من زمعة؛ لأن زمعة مات كافراً، وخلف عبد بن زمعة، والولد المذكور وسودة فلا حق لسودة في إرثه بل حازه عبد قبل الاستلحاق فإذا استلحق الابن المذكور شاركه في الإرث دون سودة، ولهذا قال لعبد هو أخوك، وقال القرطبي: بعد أن قرر أن أمر سودة بالاحتجاب للاحتياط وتوقي الشبهات، ويحتمل أن يكون ذلك لتغليظ أمر الحجاب في حق أمهات المؤمنين.

وأيضاً فإن للزوج أن يمنع زوجته من الاجتماع بمحارمها فلعل المراد بالأمر بالاحتجاب عدم الاجتماع في الخلوة، وقال ابن حزم: لا يجب على المرأة أن يراها أخوها، بل الواجب عليها صلة رحمه، والله تعالى أعلم. ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «الولد للفراش»، وقد مضى في البيوع، والوصايا، والمغازي وسيجيء في الأحكام إن شاء الله تعالى.

6750 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْادٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْوَلَدُ لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد البصري، قال: (عَنْ يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ شُعْبَةَ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْادٍ) القرشي الجمحي مولاهم: (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «الْوَلَدُ لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ»)) وهذا حديث مستقل بنفسه بخلاف الماضي فإنه ذكر تبعاً لحديث عبد بن زمة، وللحديث سبب غير قصة زمة فقد أخرج أبو داود وغيره من حديث حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قام رجل، فقال: لما فتحت مكة أن فلاناً ابني، فقال النبي ﷺ: «لا دعوة في الإسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش وللعاشر الأثلب» قيل: ما الأثلب؟ قال: «الحجر».

وقال ابن عبد البر حديث: «الولد للفراش» هو من أصح ما يروى عن النبي ﷺ جاء عن بضعة وعشرين من الصحابة فذكر البخاري هنا حديث عائشة، وحديث أبي هريرة رضي الله عنهما، وقال الترمذي: عقيب حديث أبي هريرة، وفي الباب عن عمر، وعثمان، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو، وأبي أمامة، وعمرو بن خارجة، والبراء، وزيد بن أرقم، فحديث عمر رضي الله عنه عند ابن ماجه، وحديث عثمان رضي الله عنه عند أبي داود، وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النسائي، وحديث عبد الله بن الزبير عند النسائي أيضاً، وحديث عبد الله بن عمر، وعند أبي داود، وحديث أبي أمامة، عند أبي داود وابن ماجه، وحديث عمرو بن خارجة عند الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وحديث البراء عند الطبراني في «الكبير»، وحديث زين بن أرقم عند الطبراني فيه أيضاً، وزاد الشيخ زين الدين على هؤلاء معاوية، وابن عمر، فحديث معاوية عند أبي يعلى الموصلي، وحديث ابن عمر عند البزار، ووقع عند هؤلاء جميعهم «الولد للفراش والعاشر الحجر» رضي الله عنهم.

ومطابقة الحديث للترجمة: ظاهرة وفيه تفسير لقوله في الحديث الماضي: «الولد للفراش» أي: لصاحب الفراش.

19 - بَابُ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَمِيرَاثُ اللَّقِيطِ

وَقَالَ عُمَرُ: «اللَّقِيطُ حُرٌّ».

19 - بَابُ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَمِيرَاثُ اللَّقِيطِ

وفي أكثر النسخ: (باب): إنما (الولاء لِمَنْ أَعْتَقَ).

الولاء بفتح الواو مشتق من الولاية بالفتح وهو النصرة والمحبة؛ لأن في ولاء العتاقة والموالة تناصراً ومحبة، أو من الولي وهو القرب وهي قرابة حكمية حاصلة من العتق، أو من الموالة وهي المتابعة؛ لأن في ولاء العتاقة إراثاً يوالي وجود الشرط وكذا في ولاء الموالة.

وفي الشرع: هو عبارة عن التناصر بولاء العتاقة أو بولاء الموالة، ومن إثارة الإرث والعقل.

(وَمِيرَاثُ اللَّقِيطِ) هو بالرفع عطف على ما قبله ويجوز بالجر على تقدير أن يقال، وباب: ميراث اللقيط، ولكنه لم يذكر فيه شيئاً، وقال الكرمانى: لأنه لم يتفق له حديث على شرط الشيخين حتى يذكر فيه، ولم يجد شيئاً، واستمر من الترجمة. والظاهر أنه اكتفى بأثر عمر رضي الله عنه فإن فيه بيان حكمه.

(وَقَالَ عُمَرُ) أي: ابن الخطاب رضي الله عنه: («اللَّقِيطُ حُرٌّ») هذه الترجمة معقودة لميراث اللقيط، وأشار إلى ترجيح قول الجمهور: إن اللقيط حر فإذا كان حراً يكون ولاؤه في بيت المال؛ لأن ولاءه يكون لجميع المسلمين، وإليه ذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وأبو ثور، وقال شريح: إن ولاءه لملتقطه، وبه قال إسحاق بن راهويه، واحتج بحديث سنين أبي جميلة عن عمر رضي الله عنه أنه قال له في المنبوذ التلقطه اذهب فهو حر وعلينا نفقته ولك ولاؤه.

وقال ابن المنذر: أبو جميلة مجهول لا يعرف له خبر غير هذا الحديث، وحمل قول عمر رضي الله عنه لك ولاؤه أي: أنت الذي يتولى تربيته والقيام بأمره، وهذه ولاية الإسلام لا ولاية العتق، والحجة لذلك صريح الحديث المرفوع: «إنما الولاء لمن أعنتق» فافتضى أن من لم يعتق لا ولاء له لأن العتق يستدعي سبق ملك، واللقيط من دار الإسلام لا يملكه الملتقط؛ لأن الأصل في

6751 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرَيْهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ» وَأَهْدِي لَهَا شَاةً،

الناس الحرية إذ لا يخلو المنبوذ أن يكون ابن حرة فلا يسترق أو ابن أمة فميراثه لهم فإذا وضع في بيت المال ولا رق عليه للذي التقطه.

وقال عطاء، وابن شهاب: إنه حرّ فإن أحب أن يوالي الذي التقطه فيواليه وإن أحب أن يوالي غيره فيواليه، وجاء عن علي رضي الله عنه أن اللقيط يوالي من شاء، وقال أبو حنيفة: لا أن ينقل ولاءه حيث شاء فإن عقل عنه الذي والاه خباية لم يكن له أن ينقل عنه ولاءه ويرثه.

وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن اللقيط حر إلا رواية عن النخعي وعنه كالجماعة وعنه كالمنقول عن الحنفية.

ثم إن سنين بضم السين المهملة وفتح النون وسكون الياء وآخره نون قال أبو عمر: سنين أبو جميلة الضمري، ويقال السلمي: روى عنه ابن شهاب، وقال عنه معمر حَدَّثَنِي أبو جميلة، وزعم أنه أدرك النبي ﷺ قال الزبيدي: عن الزهري أدركت ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ، أنس بن مالك، وسهل بن سعد، وأبا جميلة سنين، وقال مالك: عن ابن شهاب أخبرني سنين أبو جميلة أنه أدرك النبي ﷺ عام الفتح، وقال الذهبي: أبو جميلة سنين السلمي أدرك النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح حديثه في الترمذي روى عنه الزهري.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) أبو عمر الحوضي، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنِ الْحَكَمِ) بفتحين ابن عتبة بضم العين وفتح الفوقية مصغراً، (عَنِ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنِ الْأَسْوَدِ) أي: ابن يزيد والثلاثة تابعيون كوفيون، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها أنها (قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ) بفتح الموحدة وكسر الراء الأولى.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرَيْهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ») فلا ولاء لملتقط.
(وَأَهْدِي) بضم الهمزة على بناء المفعول (لَهَا) أي: لبريرة (شَاةً) سقط قوله: شاة في رواية أبي ذر.

فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ» قَالَ الْحَكَمُ: «وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا» وَقَوْلُ الْحَكَمِ مُرْسَلٌ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «رَأَيْتُهُ عَبْدًا»⁽¹⁾.

(فَقَالَ) ﷺ: (هُوَ) أي: لحم الشاة (لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ).

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في كفارة الأيمان، والطلاق والزكاة.

(قَالَ الْحَكَمُ) هو ابن عتيبة المذكور بالسند المذكور: (وَكَانَ زَوْجُهَا) مغيث (حُرًّا، وَقَوْلُ الْحَكَمِ مُرْسَلٌ) أي: ليس بمسند إلى عائشة رواية الخبر رضي الله عنها، وقال الإسماعيلي: قول الحكم ليس من الحديث إنما هو مدرج، وقيل قول البخاري مرسل مخالف للاصطلاح إذ الكلام الموقوف على بعض الرواية لا يسمى مرسلًا، وقال الحافظ العسقلاني: لم يقل ذلك الحكم من قبل نفسه فسيأتي في الباب الذي يليه من طريق منصور عن إبراهيم أن الأسود قاله أيضًا فهو سلف الحكم فيه.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: «رَأَيْتُهُ عَبْدًا» أي: قال ابن عباس رضي الله عنهما: رأيت زوج بريرة عبدًا، وقول الأسود منقطع لم يصله إلى عائشة رضي الله عنها، وقول ابن عباس أصح؛ لأنه ذكر أنه رآه وقد صح أنه حضر القصة وشاهدها فيترجح على من قول من لم يشهدها فإن الأسود لم يدخل المدينة على عهد النبي ﷺ، وأما الحكم فقوله بعد ذلك بدهر طويل، ويستفاد من تغيير البخاري قول الأسود منقطع جواز إطلاق المنقطع في موضع المرسل خلافًا لما اشتهر في الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه في أثناء السند واحد إلا في صورة سقوط الصحابي بين التابعي والنبي ﷺ فإن ذلك يسمى عندهم مرسلًا، ومنهم من يخصه بالتابعي الكبير فيستفاد من قول البخاري أيضًا، وقول الحكم مرسل أنه يستعمل في التابعي الصغير أيضًا؛ لأن الحكم من صغار التابعين، واستدل به لإحدى الروایتين عن أحمد أن من أعتق عن غيره فالولاء لمن أعتق والأجر للمعتق عنه.

(1) أطرافه 456، 1493، 2155، 2168، 2536، 2560، 2561، 2563، 2564، 2565،

2578، 2717، 2726، 2729، 2735، 5097، 5279، 5284، 5430، 6717،

6754، 6758، 6760 - تحفة 15930.

6752 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ»⁽¹⁾.

20 - باب مِيرَاثِ السَّائِبَةِ

6753 - حَدَّثَنَا قَيْصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن أويس ابن أخت الإمام مالك، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الأصمحي إمام دار الهجرة، (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ»)) واحتج بهذا الحديث أبو حنيفة، والشافعي، ومحمد بن عبد الحكم أن من أعتق عبداً عن غيره فولاؤه للمعتق خلافاً لمالك حيث قال: إنه للمعتق عنه رضي بذلك أم لا. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى في الطلاق في باب: خيار الأمة تحت العبد وفي الباب الذي يليه.

20 - باب مِيرَاثِ السَّائِبَةِ

بسين مهملة وهمزة وموحدة على وزن فاعلة أي: المهملة، وقيل: هو العبد الذي يقول له سيده لا ولاء لأحد عليك أو أنت سائبة يريد بذلك عتقه وأن لا ولاء عليه لأحد، وقد يقال له: أعتقتك سائبة أو أنت حر سائبة، ففي الصيغتين الأوليين يفتقر في عتقه إلى نية وفي الآخرين يعتق، واختلف في الشرط والجمهور على كرامته وشذ من قال بإباحته وقد حل في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾ [المائدة: 103] هو أن يقول لعبده أنت سائبة لم يكن عليك ولاء، وأول من سيب السوائب عمرو بن لحي، واختلف العلماء في ميراث السائبة، فقال الكوفيون، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور: ولاؤه لمعتقه واحتجوا بحديث الباب، وقالت طائفة: ميراثه للمسلمين روي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وروي أيضاً عن عمر بن عبد العزيز، وربيعه، وأبي الزناد، وهو قول مالك: وهو مشهور مذهبه، وقال الزهري: يوالي المعتق سائبة من شاء فإن ما شاء ولم يوال أحد فولاؤه للمسلمين.

(حَدَّثَنَا قَيْصَةُ بْنُ عُقْبَةَ) السوائي، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري،

عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيَّبُونَ، وَإِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيَّبُونَ»⁽¹⁾.

(عَنْ أَبِي قَيْسٍ) عبد الرحمن بن ثروان بالمثلثة المفتوحة، والراء الساكنة وبعد الواو ألف فنون الأودي.

(عَنْ هُزَيْلٍ) بضم الهاء وفتح الزاي ابن شرحبيل، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) ابن مسعود رضي الله عنه زاد الإسماعيلي بسنده إلى هزيل قال: جاء رجل إلى عبد الله، فقال: إني أعتقت عبداً لي سائبة فمات وترك ما لا ولم يدع وارثاً، فقال عبد الله. (قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيَّبُونَ، وَإِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيَّبُونَ»)) وزاد الإسماعيلي أيضاً وأنت ولي نعمته فلك ميراثه فإن تأثمت أو تخرجت في شيء فنحن نقبله ويجعله في بيت المال، وفي رواية العدني فإن تخرجت ولم يشك، وقال: ما يجعله في بيت المال، ومعنى ما ثمت بالمثلثة قبل الميم خشيت أن تقع في الإثم، وتخرجت بالحاء المهملة، ثم الجيم بمعناه، وبهذا الحكم في السائبة، قال الحسن البصري، وابن سيرين، والشافعي، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح، عن ابن سيرين: إن سالمًا مولى حذيفة الصحابي المشهور أعتقته امرأة من الأنصار سائبة، وقالت له وال من شئت فوالى أبا حذيفة، فلما استشهد باليمامة دفع ميراثه للأنصارية أو لأبنائها، وأخرج ابن المنذر من طريق بكر بن عبد الله المزني أن ابن عمر رضي الله عنهما أتى بمال مولى له مات، فقال: إنا كنا أعتقناه سائبة فأمر أن يشتري بثمانه رقاباً تعتق، وهذا يحتمل أن يكون فعله على سبيل الوجوب، أو على سبيل الندب، وقد أخذ بظاهره عطاء، فقال: إذا لم يحالف السائبة وارثاً غير الذي أعتقه، فإن قبل ماله وإلا ابتيعت به رقاب فأعتقت، وفيه مذهب آخر وهو أن ولاية المسلمين يرثونه ويعقلون عنه قال عمر ابن عبد العزيز، والزهري، وهو قول مالك، وعن الشعبي، والنخعي، والكوفيين لا بأس ببيع ولاء السائبة وهبته، قال ابن المنذر: واتباع ظاهر قوله: «الولاء لمن أعتق أولى» وإليه أشار البخاري بإيراد حديث عائشة رضي الله عنها.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الحديث مختصر كما نبهت عليه.

6754 - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ لِتُعْتِقَهَا، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ لِأَعْتِقَهَا، وَإِنَّ أَهْلَهَا يَشْتَرِطُونَ وَلَاءَهَا، فَقَالَ: «أَعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» أَوْ قَالَ: «أَعْطَى الثَّمَنَ» قَالَ: فَاشْتَرَتْهَا فَأَعْتَقَتْهَا، قَالَ: وَخَيْرٌ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَقَالَتْ: لَوْ أُعْطِيتُ كَذَا وَكَذَا مَا كُنْتُ مَعَهُ قَالَ الْأَسْوَدُ: وَكَانَ رَوْجُهَا حُرًّا، قَوْلُ الْأَسْوَدِ مُنْقَطِعٌ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى)، هو ابن إسماعيل التبوذكي، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح العين المهملة وتخفيف الواو وبعد الألف نون واسمه الواضح الإشكري، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنِ الْأَسْوَدِ) هو ابن يزيد، (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ لِتُعْتِقَهَا) بضم الفوقية الأولى.

(وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا) أَنْ يَكُونَ لَهُمْ، (فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ لِأَعْتِقَهَا، وَإِنَّ أَهْلَهَا يَشْتَرِطُونَ وَلَاءَهَا، فَقَالَ) ﷺ: (أَعْتِقِيهَا) بعد أَنْ تَشْتَرِيهَا، (فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) سواء كان سائبة أو غيرها.

(أَوْ قَالَ) ﷺ: (أَعْطَى الثَّمَنَ) شك من الراوي.

(قَالَ: فَاشْتَرَتْهَا فَأَعْتَقَتْهَا، قَالَ: وَخَيْرٌ) بضم الهاء على البناء للمفعول، أي: لما عتقت خيرت بين فسخ نكاحها وإمضاء النكاح، واختيار الزوج، وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي زيادة نفسها.

(فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَقَالَتْ: لَوْ أُعْطِيتُ) بضم الهمزة وكسر الطاء المهملة أي: لو أعطاني مغيث (كَذَا وَكَذَا) من المال (مَا كُنْتُ مَعَهُ) أي: ما كنت أصحبه ولا أقمت عنده وكذا في رواية النسائي حيث قال: فخيرها رسول الله ﷺ من زوجها قالت: لو أعطاني كذا وكذا ما أقمت عنده فاختارت نفسها.

(قَالَ الْأَسْوَدُ) أي: ابن يزيد: (وَكَانَ رَوْجُهَا حُرًّا قَوْلُ الْأَسْوَدِ) هذا (مُنْقَطِعٌ) من الإسناد رجل أو يذكر فيه رجل مبهم وقال الخطيب: المنقطع ما روي عن التابعي فمن دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله، وقيل: المنقطع مثل المرسل وهو كل ما لا ينقل إسناده غير أن المرسل قول غير الصحابي قال رسول الله ﷺ، وفيه جواز إطلاق المنقطع في موضع المرسل خلافاً لما اشتهر من تخصيص

وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَأَيْتُهُ عَبْدًا، أَصَحُّ^(١).

21 - بَابُ إِثْمٍ مِّنْ تَبَرَّأَ مِنْ مَّوَالِيهِ

6755 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرُؤُهُ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ

المنقطع بما يسقط منه من أثناء السند واحد إلا في صورة فقط سقط الصحابي بين التابعي والنبوي ﷺ فإن ذلك يسمى المرسل.

(وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (رَأَيْتُهُ عَبْدًا، أَصَحُّ) أي: من قول الأسود؛ لأنه كان حضر القصة وشاهدها بخلاف الأسود فإنه لم يدخل المدينة في عهد النبي ﷺ.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الولاء لما كان للمعتق استوى السائبة وغيرها كما أشير إليه، وقد مضى الحديث أكثر من عشرين مرة.

21 - بَابُ إِثْمٍ مِّنْ تَبَرَّأَ مِنْ مَّوَالِيهِ

(بَابُ إِثْمٍ مِّنْ تَبَرَّأَ مِنْ مَّوَالِيهِ) بأن نفي كونه من موالي فلان أو موالي غيره، وروى أحمد في مسنده من طريق سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا لَا يَكْلِمُهُمُ اللَّهُ» الحديث، وفيه: «وَرَجُلٌ أَنْعَمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَكَفَرُوا نِعْمَتَهُمْ وَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ».

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء البلخي، قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ) هو إبراهيم ابن يزيد من الزيادة بن شريك بن طارق التيمي، تيم الرباب، وليس هو إبراهيم ابن يزيد بن الأسود بن عمرو، (عَنْ أَبِيهِ) يزيد بن شريك أنه (قَالَ: قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا عِنْدَنَا كِتَابٌ نَقْرُؤُهُ) وفي باب حرم المدينة من آخر كتاب الحج ما عندنا شيء (إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ) عز وجل.

(١) أطرافه 456، 1493، 2155، 2168، 2536، 2560، 2561، 2563، 2564، 2565،

2578، 2717، 2726، 2729، 2735، 5097، 5279، 5284، 5430، 6717،

6751، 6758، 6760 - تحفة 15992.

غَيْرَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قَالَ: فَأَخْرَجَهَا، فَإِذَا فِيهَا أَشْيَاءُ مِنَ الْجِرَاحَاتِ وَأَسْنَانِ الْإِبِلِ، قَالَ: وَفِيهَا: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ.....»

(غَيْرَ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ) قال الكرمانى: غير حال أو استثناء آخر، وحرف العطف مقدر، كما قال الشافعي: التحيات المباركات الصلوات تقديره: والصلوات.

(قَالَ) يزيد بن شريك: (فَأَخْرَجَهَا) أي: الصحيفة، (فَإِذَا فِيهَا أَشْيَاءُ) جمع: شيء لا ينصرف قال الكسائي: تركوا صرفها لكثرة استعمالها.

(مِنَ الْجِرَاحَاتِ) بكسر الجيم أي: من أحكام الجراحات، (وَأَسْنَانِ الْإِبِلِ) بفتح همزة أسنان، أي: إبل الديات المتعلقة بالجراح، أو الزكاة أو أعم.

(قَالَ) وفي رواية أبي ذر: وقال: (وَفِيهَا: الْمَدِينَةُ) أي: طيبة (حَرَمٌ) بفتحيتين ويروى: حرام أي: محرمة (مَا بَيْنَ غَيْرٍ) بفتح العين المهملة وسكون التحتية بعدها راء اسم جبل بالمدينة (إِلَى ثَوْرٍ) بفتح المثناة قيل: إنه اسم جبل أيضًا، وإن كان المشهور أنه بمكة، وقال القاضي عياض: أما ثور بلفظ الحيوان المشهور فمنهم من ترك مكانه بياضًا؛ لأنهم اعتقدوا أن ذكر ثور خطأ، إذ ليس في المدينة موضع يسمى ثورًا، ومنهم من كنى عنه بلفظ إلى كذا، أو قيل الصحيح أن بدله أخذ، وقيل: يحتمل أن ثورًا كان اسمًا لجبل هناك، إما أحد أو غيره فخفي اسمه.

(فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا) بفتحيتين وهو الأمر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف في السنة، أي: مخالفًا لما جاء به النبي ﷺ.

(أَوْ آوَى) بمد الهمزة (مُحْدِثًا) بضم الميم وكسر الدال المهملة وفتحها على الفاعل والمفعول فمعنى الكسر من نصر جائيًا وآواه، وأجاره من خصمه، وحال بينه وبين أن يقتص منه، ومعنى الفتح هو الأمر المبتدع نفسه ويكون معنى الإيواء فيه الرضا به، والصبر عليه فإنه إذا رضي ببدعته وأقر فاعلها عليها ولم ينكرها فقد آواه.

(فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ) أي: البعد عن الجنة التي هي دار الرحمة في أول الأمر لا مطلقًا.

وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ. وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ. وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ»⁽¹⁾.

(وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ) بضم التحتية وفتح الموحدة (مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ) أي: فريضة (وَلَا عَدْلٌ) أي: نافلة، وقيل: بالعكس وقيل: الصرف: التوبة والعدل الفدية.

(وَمَنْ وَالَى) بفتح اللام أي: اتخذ (قَوْمًا) موالي (بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ) زعم الخطابي أن له مفهوماً وهو أنه إذا استأذن مواليه منعه، والصواب أنه ليس الإذن لتقييد الحكم بعدم الإذن والقصر عليه وإنما ذكر تأكيداً للتحريم؛ لأنه إذا استأذنهم منعه، وحالوا بينه وبين ما يفعل من ذلك أو ورد الكلام بذلك على أنه الغالب.

(فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ) بضم التحتية (مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ) وفي رواية أبي ذر: لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً.

(وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ) المراد بالذمة العهد والأمان، أي: أمان المسلم للكافر صحيح، والمسلمون كنفس واحدة فيه (يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ) كالعبد والمرأة فإذا آمن أحدهم حربياً لا يجوز لأحد أن ينقص ذمته. (فَمَنْ أَخْفَرَ) بخاء معجمة ساكنة وفتح الفاء (مُسْلِمًا) أي: نقض عهده يقال: خفرت له أي: كنت له خفيراً أمنعه وأخفرتة أيضاً.

(فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ) وفي صحيح ابن حبان من حديث عائشة رضي الله عنه مرفوعاً: «من تولى إلى غير مواليه؛ فليتبوأ مقعده من النار».

قال ابن بطال: وفي الحديث: «أنه لا يجوز للمعتق أن يكتب فلان

(1) أطرافه 111، 1870، 3047، 3172، 3179، 6903، 6915، 7300 تحفة 10317.

6756 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ».

ابن فلان، ولكن يقول فلان مولى فلان» ويجوز له أن ينسب إلى نسبه كالقرشي، وقال غيره: الأولى أن يفصح بذلك أيضًا كأن يقول القرشي بالولاء أو مولاهم، وقال: وفيه أن من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما يترتب عليه من الوعيد ويجب عليه التوبة والاستغفار.

وفيه: جواز اللعنة على أهل الفسق عمومًا، ولو كانوا مسلمين، ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله ومن وإلى قومًا إلى قوله: «وذمة المسلمين» وقد مضى الحديث في الحج والجزية، وسيجيء في الاعتصام إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ»)

لأنه حق إرث المعتقد من العتيق وذلك؛ لأنه غير مقدور التسليم، وقال ابن بطال: أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب فإذا كان حكم الولاء حكم النسب فكما لا ينتقل لا ينتقل الولاء، وكانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنهي الشرع عن ذلك، وقال ابن عبد البر: اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث إلا ما روي عن ميمونة رضي الله عنها أنها وهبت ولأهلي سليمان بن يسار لابن عباس رضي الله عنهما، وروى عبد الرزاق، عن ابن جرير عن عطاء يجوز للسيد أن يأذن لعبده أن يوالي إلى من شاء.

وقال ابن العربي: معنى الولاء لحمة كلحمة النسب أن الله تعالى أخرجه بالحرية إلى النسب حكمًا كما أن الأب أخرجه بالنطفة إلى الوجود حسًا؛ لأن العبد كان كالمعدوم في حق الأحكام لا يقضي ولا يلي ولا يشهد فأخرجه سيده بالحرية إلى وجود هذه الأحكام من عدمها فلما شابه حكم النسب ارتبط بالعتق فلذلك جاء إنما الولاء لمن أعتق والحق برتبة النسب فنهي عن بيعه وهبته.

ومطابقة الحديث للترجمة: من حيث إن في هذا الحديث التصريح بالنهي عن بيع الولاء وهبته فيؤخذ منه عدم اعتبار الإذن بطريق الأولى؛ لأن السيد إذا منع من بيع الولاء مع ما فيه من العوض، وعن الهبة مع ما فيها من المنة فمنعه من

22 - بَابُ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ

وَكَانَ الْحَسَنُ، «لَا يَرَى لَهُ وِلَايَةً» وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»

الإذن فيه مجاناً وبلا منة أولى، والحديث أخرجه مسلم في العتق، والترمذي في البيوع، والنسائي في الفرائض، وابن ماجة فيه أيضاً.

22 - بَابُ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ

كذا في رواية النسفي، أي: إذا أسلم رجل على يدي رجل، وفي رواية الفريزي إذا أسلم رجل، وفي رواية الكشميهني إذا أسلم على يديه الرجل بالألف واللام وبدونهما أولى، واختلف العلماء فيمن أسلم على يد رجل من المسلمين، فقال الحسن، والشعبي: لا ميراث للذي أسلم على يديه وولائه للمسلمين إذ لم يدع وارثاً ولا ولاء للذي أسلم على يديه، وهو قول ابن أبي ليلى، والثوري، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد وحجتهم حديث الباب، وذكر ابن وهب، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «لا ولاء للذي أسلم على يديه» وكذا روي عن ابن مسعود، وزباد بن أبي سفيان، وروي عن النخعي وأيوب أن ولاءه للذي أسلم على يديه، وأنه يرثه ويعقل عنه وله أن يحول عنه إلى غيره ما لم يعقل عنه وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه.

(وَكَانَ الْحَسَنُ) البصري، (لَا يَرَى لَهُ) أي: للذي أسلم على يديه رجل (وِلَايَةً) بكسر الواو وفي رواية أبي ذر بفتحها، وفي روايته عن الكشميهني ولاءة بفتح الواو والهمز بدل الباء وبالمد وأثر الحسن هذا وصله سفيان الثوري في جامعه عن مطرف، عن الشعبي، عن يونس هو ابن عبيد، عن الحسن قال في الرجل يوالي الرجل قال: هو بين المسلمين، قال سفيان: وبذلك أقول وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة، عن وكيع، عن سفيان أيضاً، ورواه الدارمي، عن أبي نعيم، عن سفيان أيضاً، وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً من طريق يونس، عن الحسن لا يرثه إلا إن شاء أوصى له بماله.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ): «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» احتج به الحسن، وقال: قال النبي ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» يعني أن الولاء لا يكون إلا للمعتق فخرج به من أسلم على يديه رجل على أن في الرواية الأخرى إنما الولاء لمن أعتق.

وَيُذَكِّرُ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ، رَفَعَهُ قَالَ: «هُوَ أَوَّلَى النَّاسِ بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ» وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ هَذَا الْخَبَرِ.

(وَيُذَكِّرُ) بضم أوله وفتح ثالثه على البناء للمفعول (عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ) هو ابن أوس بن خارجة بن سواد اللخمي نسبة إلى بني الدار من لخم وكان من أهل الشام يتعاطى التجارة في الجاهلية وكان يهدي للنبي ﷺ فيقبل منه، وقد حدث النبي ﷺ وهو على المنبر عن تميم بقصة الجساسة والدجال وعد ذلك من مناقبه أسلم سنة تسع من الهجرة وكان من أفاضل الصحابة وله مناقب، وهو أول من أسرج المساجد وأول من قصص على الناس. أخرجهما الطبراني وسكن بيت المقدس ومات سنة أربعين.

(رَفَعَهُ) بالحركات الثلاث، وفي رواية أبي ذر رفعه بسكون الفاء وضم العين ويروى رفعه على صيغة الماضي أي: رفع تميم الحديث إلى النبي ﷺ ومعنى رفعه مثل معنى قوله: قال رسول الله ﷺ وقد وصله البخاري في تاريخه وأبو داود، وابن أبي عاصم، والطبراني والباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز تأليفه كلهم من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن موهب، عن تميم الداري قال: سألت رسول الله ﷺ: «ما السنة في الرجل يسلم على يدي رجل من المسلمين»، وفي رواية النسائي قال: سألت رسول الله ﷺ عن الرجل من المشركين أسلم على يدي الرجل من المسلمين.

(قَالَ: «هُوَ أَوَّلَى النَّاسِ بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ» أي: بحياته بالنصرة، وفي مماته أي: في موته بالغسل والتكفين والصلاة عليه، لا في ميراثه لأن الولاء لمن أعتق والمحيا والممات مصدران ميميّان قال البخاري: (وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ هَذَا الْخَبَرِ) أي: في خبر تميم الداري المذكور، فقال البخاري: قال بعضهم: عن ابن موهب سمع تميمًا ولا يصح لقول النبي ﷺ: «الولاء لمن أعتق»، وقال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت إنما يرويه عبد العزيز بن عمر، عن ابن موهب، وابن موهب ليس بالمعروف ولا نعلمه لقي تميمًا، ومثل هذا لا يثبت، وقال الخطابي: ضعف هذا الحديث أحمد، وقال الترمذي: إسناده ليس بمتصل قال: وأدخل بعضهم بين ابن موهب وبين تميم قبضة رواه يحيى بن حمزة،

وقيل : إنه تفرد بذكر قبيصة وقد رواه أبو إسحاق السبيعي عن ابن موهب بدون ذكر تميم رواه النسائي أيضًا .

وقال ابن المنذر : هذا الحديث مضطرب هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قبيصة ، وقال بعض الرواة فيه : عن عبد الله بن موهب ، وبعضهم ابن موهب ، وعبد العزيز رواية ليس بالحافظ .

وقال بعضهم : ابن موهب لم يدرك تميمًا ، وقد أشار النسائي إلى أن الرواية التي وقع التصريح فيها بسماعه من تميم خطأ ولكن وثقه بعضهم وكان عمر بن عبد العزيز ولاء القضاء بفلسطين ونقل أبو زرعة الدمشقي في تاريخه بسند له صحيح عن الأوزاعي أنه كان يدفع هذا الحديث ، ولا يرى له وجهًا ، وقد صحح هذا الحديث أبو زرعة الدمشقي ، وقال : هو حديث حسن المخرج متصل ورد على الأوزاعي ، فقال : وليس كذلك ، ولم أر أحدًا من أهل العلم يرفعه ، وأخرجه الحاكم من طريق ابن موهب ، عن تميم ، ثم قال : صحيح على شرط مسلم ، وأخرجه الأربعة في الفرائض .

ومما يؤيد صحة حديث تميم رضي الله عنه ما رواه ابن جرير الطبري في «التهذيب» وروى خصيف عن مجاهد قال : جاء رجل إلى عمر رضي الله عنه فقال : إن رجلًا أسلم على يدي ومات وترك ألف درهم فلمن ميراثه ، قال : أرأيت لو جنى جناية من كان يعقل عنه قال : أنا قال فميراثه لك ورواه مسروق عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وقاله إبراهيم ، وابن المسيب ، ومكحول ، وعمر ابن عبد العزيز ، وفي «الاستذكار» هو قول أبي حنيفة وصاحبيه وربيعة وفي فتح الباري ، وقال حماد ، وأبو حنيفة وأصحابه ، وروي عن النخعي أيضًا أنه يستمر إن عقل عنه وإن لم يعقل عنه فله أن يتحول عنه إلى غيره ، واستحق الثاني وهلم جرا ، وعن النخعي قول آخر ليس له أن يتحول وعنه إن استمر إلى أن مات تحول عنه وبه قال إسحاق وعمر بن عبد العزيز ، وقد وقع ذلك في طريق الباغندي التي أسلفها ، وفي غيرها أنه أعطى رجلًا أسلم على يديه رجل فمات وترك مالا وبتنا نصف المال الذي بقي بعد نصيب البنت ، وروي عن عمر وعثمان ، وعلي ،

وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم أجازوا الموالاة، وورثوا، وقاله الليث، وعن عطاء، والزهري، ومكحول نحوه هذا.

والجواب عما قاله الشافعي هذا الحديث ليس بثابت يردده كلام أبي زرعة الدمشقي أنه حديث حسن المخرج متصل وحكم الحاكم بصحته على شرط مسلم ورواية الأئمة الأربعة في كتبهم وإلى ذلك أشار البخاري بقوله: واختلفوا في صحة هذا الحديث ولم يجزم بضعفه نعم في التاريخ بأنه لا يصلح لمعارضته حديث: «إنما الولاء لمن أعتق» ويؤخذ منه أنه لو صح لما قام هذا الحديث وعلى التنزل فيتردد في الجمع هل يخص عموم الحديث المتفق على صحته بهذا فيستثنى منه من أسلم أو يتأول الأولوية في قوله: أولى الناس بمعنى النصر والمعاونة وما أشبه ذلك لا بالميراث ويبقى الحديث المتفق على صحته على عمومه جنح الجمهور إلى الثاني ورجحانه ظاهر وبه جزم ابن القصار فيما حكاه ابن بطل فقال: لو صح هذا الحديث لكان تأويله أنه أحق بموالاته في النصر والإعانة والصلاة عليه إذا مات ونحو ذلك ولو جاء الحديث بلفظ: «أحق بميراثه لوجب تخصيص الأول» والله تعالى أعلم.

وأما قول الشافعي، وابن موهب: ليس بمعروف ففيه أنه كيف يقول: إنه ليس بمعروف، وقد روى عنه عبد العزيز بن عمر والزهري، وزيد بن عبد الله، وعبد الملك بن أبي جميلة، وعمرو بن مهاجر، وقال صاحب الكمال: ابن موهب ولاه عمر بن عبد العزيز قضاء فلسطين، وهذا كله يدل على أنه ليس بمجهول لا عيناً ولا حالاً وكفاه شهرة وثقة بتولييه عمر بن عبد العزيز إياه، وقال يعقوب بن سفيان: ثنا أبو نعيم، نا عبد العزيز بن عمر وهو ثقة عن ابن موهب الهمداني وهو ثقة، قال: سمعت تميمًا وكيف يقول: ولا نعلمه لقي تميمًا، وقد قال في رواية يعقوب بن سفيان سمعت تميمًا وقد صرح بالسماع عنه وهل يتصور السماع إلا باللقي وعدم علمه بلقيه لا يستلزم نفي علم غيره بلقيه، وعبد العزيز ابن عمر ثقة من رجال الجماعة.

وقال يحيى، وأبو داود: ثقة، وعن يحيى ثبت وقول بعضهم عبد العزيز ليس

6757 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ: أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ،

بحافظ كلام ساقط؛ لأن الاعتبار بكونه ثقة وهو موجود، وقال محمد بن عمار: المشبه في الحفاظ بالإمام أحمد ثقة ليس بين الناس فيه اختلاف.

وقول الخطابي ضعف أحمد هذا الحديث ليس بذاك؛ لأنه لم يبين وجه ضعفه، وقول الترمذي ليس إسناده بمتصل يرده أنه سمع من تميم بواسطة وبلا واسطة وإن سلمنا أنه لم يسمع منه ولا لحقه فالواسطة وهو قبيصة ثقة أدرك زمان تميم بلا شك فعننته محمولة على الاتصال.

وقول ابن المنذر هذا الحديث مضطرب كلام مضطرب؛ لأن رواته كلهم ثقات فلا يضر هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قبيصة والاضطراب لا يضر الحديث إذا كان رجاله ثقات.

وقال الدارقطني: إنه حديث غريب، من حديث أبي إسحاق السبيعي عن ابن موهب تفرد به عنه ابنه يونس انفرد أبو بكر الحنفي عنه فأفاد الدارقطني متابعا لعبد العزيز وهو أبو إسحاق والغرابة لا تدل على الضعف فقد يكون في الصحيح والإسناد الذي ذكره صحيح على شرط الشيخين.

وفيه: رد لقول ابن المنذر أيضًا، وكيف يشير النسائي إلى أن الرواية التي وقع فيها التصريح بسماعه من تميم خطأ، ثم يقول: ولكن وثقه بعضهم فأخر كلامه ينقض أوله وكيف يحكم بالخطأ وقد ذكر عن ثقتين جليلين أنهما صرحا بسماع ابن موهب من تميم والله تعالى أعلم.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) البلخي، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما: (أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً) هي بريرة (تُعْتِقُهَا) أي: لأن تعتقها وهي بضم الفوقية، (فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ) ذَلِكَ (لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: ذكرت عائشة رضي الله عنها قولهم: نبيعكها على أن ولاءها لنا، وفي رواية أبي ذر فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، (فَقَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ) بكسر الكاف، وفي

فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ⁽¹⁾.

6758 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ، فَأَشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَغْتَقِيهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْطَى الْوَرِقَ» قَالَتْ: فَأَغْتَقْتُهَا، قَالَتْ:

رواية أبي ذر عن الكشميهني لا يمنعنك بنون التأكيد ذلك أي قولهم: (فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن اللام للاختصاص كما قاله الكرمانى يعني أن الولاء مختص بمن أعتقه وبذل المال في إعتاقه .

وحاصل كلامه: أن من أسلم على يده رجل ليس له ولاء؛ لأنه مختص بمن أعتقه، وقال العيني: ويجوز أن تكون اللام للاستحقاق كهي في قوله: ﴿وَيُلْ لِلْمُطَفِّينَ﴾ [المطففين: 1] واستحقاق المعتق الولاء لا ينافي استحقاق غيره ويجوز أن تكون للصيرورة، وصيرورة الولاء للمعتق لا تنافي بصيرورته لغيره فليتأمل، وقد مر الحديث غير مرة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) غير منسوب قال الحافظ العسقلاني: قال محمد الغساني: هو محمد بن سلام إن شاء الله، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني محمد بن يوسف، يعني البيكندي قال الحافظ العسقلاني: والمرجح أنه ابن سلام قال: (أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد ووقع في الاستقراض، حَدَّثَنَا محمد، حَدَّثَنَا جرير، وليس في الكتاب محمد عن جرير سوى هذين الموضوعين.

(عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنِ الْأَسْوَدِ) هو ابن يزيد خال إبراهيم، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ، فَأَشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا) أن يكون لهم، (فَذَكَرْتُ ذَلِكَ) الاشتراط وتاء ذكرت ساكنة ففيه التفات، أي: ذكرت عائشة رضي الله عنها ذلك (لِلنَّبِيِّ)، وفي رواية أبي ذر: لرسول الله ﷺ، فَقَالَ: «أَغْتَقِيهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْطَى الْوَرِقَ» بفتح الواو وكسر الراء هو الفضة.

(قَالَتْ) عائشة رضي الله عنها: (فَأَغْتَقْتُهَا، قَالَتْ) عائشة رضي الله عنها:

فَدَعَاَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَيَّرَهَا مِنْ زَوْجِهَا، فَقَالَتْ: لَوْ أَعْطَانِي كَذَا وَكَذَا مَا بَيْتُ عِنْدَهُ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا⁽¹⁾.

23 - بَابُ مَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ

6759 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ، أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ، فَقَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ الْوَلَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»⁽²⁾.

(فَدَعَاَهَا) أي: بريرة (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَيَّرَهَا مِنْ زَوْجِهَا) أي: خيرها بين المقام معه أو المفارقة، (فَقَالَتْ: لَوْ أَعْطَانِي كَذَا وَكَذَا) من المال (مَا بَيْتُ عِنْدَهُ، فَاخْتَارَتْ) بالفاء وفي رواية أبي ذر: واختارت بالواو (نَفْسَهَا) وزاد أبو ذر في روايته قال: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا، وقد سبق قبل باب من وجه آخر أن القائل هو الأسود رواية، عن عائشة رضي الله عنها، وفي الباب الذي قبله أنه الحكم فتذكر.

ومطابقة الحديث للترجمة كسابقه.

23 - بَابُ مَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) الحوضي، قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) بفتح الهاء وتشديد الميم الأولى ابن يحيى العوذى الحافظ، (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ) رضي الله عنها، (أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ) فاشترط أهلها أن يكون الولاء لهم، (فَقَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ الْوَلَاءَ) لهم، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) لها: «اشْتَرِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن فيه دلالة على أن النساء إذا أعتقن يستحقن الولاء.

(1) أطرافه 456، 1493، 2155، 2168، 2536، 2560، 2561، 2563، 2564، 2565، 2578، 2717، 2726، 2729، 2735، 5097، 5279، 5284، 5430، 6717،

6751، 6754، 6760 - تحفة 15991، 15992.

(2) أطرافه 2156، 2169، 2562، 6752، 6757 - تحفة 8516.

6760 - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ،
عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْطِيَ الْوَرَقَ،
وَوَلِيَ النِّعْمَةُ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام على الأشهر، واسمه محمد، قال:
(أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ) بفتح الواو وكسر الكاف ابن الجراح أحد الأعلام.
(عَنْ سُفْيَانَ) أي: الثوري، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ)
النخعي، (عَنِ الْأَسْوَدِ) أي: ابن يزيد، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها، أنها
(قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْطِيَ الْوَرَقَ) أي: الفضة ثمنًا، (وَوَلِيَ
النِّعْمَةَ) بكسر اللام المخففة بالإعتاق بعد إعطاء الثمن؛ لأن ولاية النعمة التي
يستحق بها الميراث لا يكون إلا بالعتق.

والحديث كما قاله ابن بطال يقتضي أن الولاء لكل معتق ذكرًا كان أو أنثى،
وهو مجمع عليه وليس بين الفقهاء خلف أنه ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن
أو جره إليهن من أعتق بولادة أو عتق إلا ما جاء عن مسروق أنه قال: لا يختص
الذكور بولاء، من أعتق آباؤهم بل الذكور والإناث فيه سواء كالميراث، والحجة
للجمهور اتفاق الصحابة ومن حيث النظر أن المرأة لا تستوعب المال بالفرض
الذي هو أكد من التعصيب فاختص بالولاء من يستوعب المال وهو الذكر وأشار
بقوله لمن أعطى الورق إلى أن المراد بقوله لمن أعتق أن يكون من عتق في ملكه
حين العتق لا لمن باشر العتق بوصية من المعتق عملاً بعموم قوله الولاء لمن
أعتق وإذا أعتق رجل وامرأة عبدًا ثبت الولاء لهما، وولاء ولده ذكورهم وإناتهم
وولاء ولد المذكورين كذلك.

وقوله: وولي النعمة هو لفظ وكيع، عن سفیان الثوري، عن منصور تفرد به
الثوري كما نبّه عليه الحافظ العسقلاني.
ومطابقة الحديث للترجمة كسابقه.

(1) أطرافه 456، 1493، 2155، 2168، 2536، 2560، 2561، 2563، 2564، 2565،
2578، 2717، 2726، 2729، 2735، 5097، 5279، 5284، 5430، 6717،
6751، 6754، 6758 - تحفة 15991.

24 - بَابُ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَابْنُ الْأَخْتِ مِنْهُمْ

6761 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، وَقَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» أَوْ كَمَا قَالَ⁽¹⁾.

24 - بَابُ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَابْنُ الْأَخْتِ مِنْهُمْ

أي: عتيق القوم منهم في النسبة إليهم والميراث منه.

(وَابْنُ الْأَخْتِ مِنْهُمْ) أي: ابن أخت القوم منهم في أنه يرثهم توريث ذوي الأرحام على القول به؛ لأنه ينسب إليهم أي: إلى بعضهم وهي أمه، وثبت قوله: منهم في رواية أبي ذر عن الكشميهني.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قال: (حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ) بضم القاف وفتح الراء المشددة هو ابن إياس بن هلال المدني البصري، (وَقَتَادَةُ) أي: ابن دعامة السدوسي، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هكذا وقع في رواية آدم، عن شعبة مقروناً، وأكثر الرواة قالوا عن شعبة، عن قتادة وحده عن أنس، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ): «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» أَوْ كَمَا قَالَ.

(1) قال ابن أبي جمره في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن ابن أخت القوم منهم وأنه يضاف إليهم.

والكلام عليه من وجوه:

أن يقال ما معنى منهم هل ذلك على العموم في كل من انقطع عن نسب أبيه أو ذلك في وجه خاص؟ وما الحكمة في أن أتى بصيغة القوم وما أراد بها هل القبيلة أو غير ذلك من الرجال دون النساء؟ وهل لهذه النسبة أمر لا يعقل معناه فيكون تعبدًا أو لحكمة تعرف؟ أما قولنا: ما معنى منهم وهل ذلك على العموم أو في أمر خاص؟ اللفظ محتمل وتخصيصه يؤخذ من غير هذا الحديث ويتبين أيضًا تخصيصه من قواعد الشريعة. فأما تخصيصه من جهة قواعد الشريعة فقد قال ﷺ: «من انتسب إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام» أو كما قال عليه السلام فلا يكون على عمومه حتى يقطع الابن من أبيه ونسبه وأما تخصيصه من غير هذا الحديث فقد قال إن «الخال أحد الأبوين» معناه فيما يجب من بره وتوقيره لا أنه اشترك هو والأبوان في الصبي ولا له معهما في ميراثه نصيب فكذلك ابن الأخت من القوم أي مثل بنيتهم لأنه ما يكون من القوم إلا بنيتهم فهو كبنيتهم في الشفقة عليه ولذلك قدم في الحضانة وأهلها من بعدها على الأب وأهله ويلزم الصبي من البر لهم والإكرام مثل ما يلزم من جهة الأب وقد قال بعض العلماء إذا أردت النصرة فأت الخؤولة فهم أحن عليك وأشفق =

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

ومما يبين ما ذكرناه أنه ﷺ دخل على عائشة رضي الله عنها وهي تكي فقال لها ما يبكيك فقالت: ليس لي بما أكنى وعادة العرب يكونون بالأكبر من بنهم فقال لها: «تكني بابن أختك عبد الله» فجعل ابن أختها مثل ابنها.

وأما قولنا: ماذا أراد بقوله القوم هل الرجال دون النساء أو الجميع. (فالجواب): أنه لما كان الحكم في هذا للرجال والنساء سواء وعادة العرب إذا كان مذكر ومؤنث وأرادوا جمعهما غلبوا المذكر وإن كان هو الأقل جمعوهما جمع المذكر فلذلك جمع هنا ﷺ بصيغة جمع المذكر.

(وأما قولنا): هل هذا تعبد أو لحكمة تعرف فالحكمة والله أعلم ظاهرة لأن العرب كانوا لا يلتفتون لجهة النساء ولا يعنون بهن وكانوا يقولون في ابن البنت الذي هو أقرب منه أعني من ابن الأخت:

أبناء أبنائنا أبنائنا وأبناء بناتنا أبناء الناس الأبعد فأراد ﷺ بهذا الحديث وما في معناه في نسخ أحكام الجاهلية والألفة بين الأهل والأقارب هو الأظهر والله أعلم.

وفيه دليل: على جواز المخاطبة باللفظ العام والمراد منه الخصوص إذا علمت من فهم المخاطب أنه فهم ما ألقى إليه يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «ابن أخت القوم منهم» والمقصود بقوله منهم ما أشرنا إليه باللفظ الخاص.

وفي هذا دليل لمالك حيث يقول بالمعاني استبعدنا لا بالألفاظ إشارة منه إلى هذا المعنى فلا نشاح في الألفاظ.

وفي هذا دليل: على فضل الصحابة رضي الله عنهم وتحريمهم في النقل يؤخذ ذلك من قول الراوي (منهم أو من أنفسهم) وهذا دأبهم في النقل.

وفيه دليل: لمن يقول إن الحديث إنما ينقل مثل القرآن بالواو والفاء يؤخذ ذلك من قوله: «منهم أو من أنفسهم» لأن المعنى في اللفظين سواء فلم يكن الأمر عندهم أنه ينقل بالفاء والواو ما فعل هذا.

وفيه دليل: لمن يقول إن للعالم أن يعلم قبل أن يسأل يؤخذ ذلك من أن سيدنا ﷺ بهذا الحديث من غير سؤال تقدم ولو تقدمه سؤال لذكره الراوي فإن هذا هو المعروف من عاداتهم رضي الله عنهم.

وفيه دليل: على أن لسيدنا ﷺ أن يقرر من الأحكام ما شاء بغير وحي في ذلك يؤخذ ذلك من أنه ﷺ أخبر بهذا الحديث ولم يذكر بأنه يوحى وبأي طريق أمرنا من هذين الوجهين يلزمنا العمل بذلك لقول الله عز وجل في كتابه: ﴿لَتَحْكُمَ بَيْنَ الَّذِينَ يَأْتِيكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105] وإن كانت المسألة مختلفاً فيها لكن هذا هو الظاهر والذي عليه الجمهور وهو المستقر أيضاً من أحكام الشريعة لمن تبعها غالباً.

6762 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ - أَوْ: مِنْ أَنْفُسِهِمْ -».

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ - أَوْ: مِنْ أَنْفُسِهِمْ -».) شك من الراوي اختصره هنا، وقد مضى بآتم منه في مناقب قريش في باب: ابن أخت القوم ومولى القوم منهم قال: حَدَّثَنَا سليمان بن حرب، نا شعبة، عن قتادة، عن أنس قال: دعا النبي ﷺ الأنصار خاصة فقال: «هل فيكم أحد من غيركم» قالوا: لا إلا ابن أخت لنا فقال رسول الله ﷺ: «ابن أخت القوم منهم»، واحتج به من قال: بتورث ذوي الأرحام كالعصبات، وبه قال شريح، والشعبي، والنخعي، ومسروق، وعلقمة بن الأسود، وطاوس، والثوري، وابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وإسحاق، ويحيى بن آدم وغيرهم من الأئمة، وهو قول عامة الصحابة منهم: علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عباس في أشهر الروايتين عنه، ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء، وأبو عبيدة ابن الجراح والخلفاء الأربعة على ما قاله القاضي أبو حازم، وذهب عثمان بن عفان في رواية، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم إلى أن لا ميراث لذوي الأرحام فمن مات ولم يخلف وارثاً ذا فرض أو عصبة فماله لبيت المال وبه أخذ مالك والأوزاعي، ومكحول، وسعيد بن المسيب، والشافعي، وأهل المدينة، وأهل الظاهر إلا أن أصحاب الشافعي يفتون اليوم بتورث ذوي الأرحام على قول أهل التنزيل لفساد بيت المال، وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فيه روايتان.

وحمل الحديث من لم يقل بتورث ذوي الأرحام على المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لا على الميراث، وقال ابن أبي جمرة: الحكمة في ذلك إبطال ما كانوا عليه في الجاهلية من الالتفات إلى أولاد البنات فضلاً عن أولاد الأخوات حتى قال قائلهم:

بنونا بنو آبائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد

وأراد بهذا الكلام التحريض على الألفة بين الأقارب، وأما الحكمة في

25 - باب مِيرَاث الْأَسِيرِ

قَالَ: وَكَانَ شَرِيحٌ، يُورَثُ الْأَسِيرَ فِي أَيْدِي الْعَدُوِّ، وَيَقُولُ: «هُوَ أَحْوَجُ إِلَيْهِ»
وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «أَجْزُ وَصِيَّةِ الْأَسِيرِ، وَعَتَاقُهُ،»

الموالي جواز نسبة العبد إلى مولاه بلفظ البنوة لما سيأتي قريباً من الوعيد
الثابت لمن انتسب إلى غير أبيه وجواز نسبته إلى نسب مولاه بلفظ النسبة،
ومطابقة الحديث للترجمة باعتبار الجزء الثاني كما لا يخفى .

25 - باب مِيرَاث الْأَسِيرِ

في يد العدو سواء عرف خبره أو لا ، واختلف فيه فعن سعيد بن المسيب لا
يورث الأسير رواه أبو بكر بن أبي شيبة عنه ، وفي رواية عنه يورث ، وعن الزهري
روايتان نحوه وعنه لا يجوز للأسير في ماله إلا الثلث ونقل ابن بطال عن أكثر
العلماء أنهم ذهبوا إلى أن الأسير إذا وجب له ميراث أنه يوقف له هذا قول مالك
والكوفيين ، والشافعي والجمهور وذلك أن الأسير إذا كان مسلماً فهو داخل
تحت عموم قوله: «من ترك ما لأفلورثته» وهو من جملة المسلمين الذين يجري
عليهم أحكام المسلمين ولا يتزوج امرأته ولا يقسم ماله ما تحققت حياته وعلم
مكانه فإذا انقطع خبره وجهل حاله فهو مفقود يجري فيه أحكام المفقود.

(قَالَ) أي: البخاري ، وليس في كثير من النسخ لفظ قال: (وَكَانَ شَرِيحٌ)
بضم الشين المعجمة وفتح الراء آخره حاء مهملة ابن الحارث القاضي الكندي
الكوفي (يُورَثُ الْأَسِيرَ) بفتح الواو وكسر الراء المشددة (فِي أَيْدِي الْعَدُوِّ،
وَيَقُولُ: «هُوَ أَحْوَجُ إِلَيْهِ») أي: إلى ميراثه ، وصله ابن أبي شيبة والدارمي من
طريق داود بن أبي هند ، عن الشعبي ، عن شريح قال: يورث الأسير إذا كان في
أرض العدو ، وزاد ابن أبي شيبة قال شريح: أحوج ما يكون إلى ميراثه وهو
أسير.

(وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَجْزُ) بهمزة مفتوحة فجيم مكسورة فزاي مجزوم
أمر من الإجازة (وَصِيَّةِ الْأَسِيرِ) منصوب به ، (وَعَتَاقُهُ) بفتح العين وبعد القاف
هاء وفي رواية أبي ذر وعتاقتة بفوقية بعد القاف.

وَمَا صَنَعَ فِي مَالِهِ، مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ دِينِهِ، فَإِنَّمَا هُوَ مَالُهُ يَصْنَعُ فِيهِ مَا يَشَاءُ.

6763 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِإِنَّا».

26 - بَابُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ

وَإِذَا أُسْلِمَ قَبْلَ أَنْ يُقَسَّمَ الْمِيرَاثُ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ.

(وَمَا صَنَعَ فِي مَالِهِ، مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ دِينِهِ) دين الإسلام إلى غيره طائعا.

(إِنَّمَا هُوَ مَالُهُ يَصْنَعُ فِيهِ مَا يَشَاءُ) بلفظ المضارع وعند الكشميهني ما شاء

بلفظ الماضي، وصله عبد الرزاق عن معمر، عن إسحاق بن راشد أن عمر كتب إليه أن أجز وصية الأسير، وأخرجه الدارمي من طريق ابن المبارك، عن معمر، عن إسحاق بن راشد، عن عمر بن عبد العزيز في الأسير يوصي فقال: أجز له وصيته ما دام على الإسلام لم يتغير عن دينه.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي:

ابن الحجاج، (عَنْ عَدِيِّ) هو ابن ثابت الأنصاري، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي سلمان الأشجعي، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا» بفتح الكاف واللام المشددة عيالا (فَلِإِنَّا).

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الأسير في أيدي العدو داخل تحت

قوله: من ترك، وقد مر الحديث في الاستقراض.

26 - بَابُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ

هكذا ترجم بلفظ الحديث ثم قال: (وَإِذَا أُسْلِمَ قَبْلَ أَنْ يُقَسَّمَ الْمِيرَاثُ فَلَا

مِيرَاثَ لَهُ) فأشار إلى أن عمومها يتناول هذه الصورة فمن قيد عدم التوارث بالقسمة احتاج إلى دليل وحجة الجماعة أن الميراث يستحق بالموت فإذا انتقل عن ملك المورث بموته لم ينتظر قسمته؛ لأنه يستحق الذي انتقل عنه إليه ولو لم يقسم.

قال ابن المنير: وصورة المسألة: إذا مات مسلم وله ولدان مسلم وكافر

فأسلم الكافر قبل قسمة المال، قال ابن المنذر: ذهب الجمهور إلى الأخذ بما دل عليه عموم حديث أسامة يعني المذكور في هذا الباب إلا ما جاء عن معاذ قال: يرث المسلم من الكافر من غير عكس، واحتج بأنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «الإسلام يزيد ولا ينقص» هو حديث أخرجه أبو داود، وصححه الحاكم من طريق يحيى بن معمر، عن أبي الأسود الدؤلي عنه قال الحاكم: صحيح الإسناد وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ، ولكن سماعه منه ممكن، وقد زعم الجوزقاني أنه باطل وهو مجازفة، وقال القرطبي في المفهم هو يحكى ولا يروى كذا قال وقد تقدم من رواه فكأنه ما وقف على ذلك وأخرج أحمد بن منيع بسند قوي عن معاذ رضي الله عنه أنه كان يورث المسلم من الكافر بغير عكس.

وأخرج مسدد عنه أن أخوين اختصما إليه مسلم ويهودي مات أبوهما يهودياً فحاز ابنه اليهودي ماله فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم.

وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن معقل قال: ما رأيت قضاء أحسن من قضاء قضى به معاوية نرث أهل الكتاب ولا يرثونا كما يحلّ لنا النكاح فيهم ولا يحل لهم وبه قال مسروق، وسعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي وإسحاق، وحجة الجمهور أنه قياس في معارضة النص وهو صريح في المراد ولا قياس مع وجوده، وأما الحديث فليس نصاً في المراد بل هو محمول على أنه يفضل غيره من الأديان ولا تعلق له بالإرث، وقد عارضه قياس آخر وهو أن التوارث معلق بالولاية ولا ولاية بين المسلم والكافر لقوله تعالى: ﴿لَا تَخْذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: 51] وبأن الذي نتزوج الحربية ولا نرثها، وأيضاً فإن الدليل ينقلب فيما لو قال الذمي: إرث المسلم؛ لأنه يتزوج فينا، وفيه قول ثالث: وهو الاعتبار بقسمة الميراث جاء ذلك عن عمر، وعثمان رضي الله عنهما ضعيفاً، وعن عكرمة، والحسن، وجابر بن زيد، وهو رواية عن أحمد، وقد ثبت عن عمر رضي الله عنه خلافه كما مضى في توريث دور مكة من كتاب الحج فإنه ذكر فيه حديث الباب مطولاً في ذكر عقيل بن أبي طالب وكان عمر رضي الله عنه يقول: فذكر المتن المذكور هنا سواء.

6764 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مخلد النبيل البصري، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ) المعروف بـ «زين العابدين»، (عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ) بضم العين وفي رواية أبي ذر: عن عمر وبفتح العين بدل عمر بضمها وكلاهما.

(ابْنُ عُثْمَانَ) ابن عفان القرشي الأموي رضي الله عنه واتفق الرواة، عن الزهري أن عمرو بن عثمان بفتح أوله وسكون الميم إلا أن مالكا وحده قال: عمر بضم أوله وفتح الميم وشذت روايات عن غير مالك على وفقه وروايات عن مالك على وفق الجمهور وقد بين ذلك ابن عبد البر وغيره ولم يخرج البخاري رواية مالك وقد عد ذلك ابن الصلاح في علوم الحديث في أمثلة المنكر والله تعالى أعلم.

(عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»)

أما الكافر فإنه لا يرث المسلم بالإجماع بالحديث وبقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141]، وفي الميراث إثبات السبيل للكافر على المسلم والمراد منه هي السبيل من حيث الحكم لا من حيث الحقيقة لتحقيق حقيقة السبيل، وأما المسلم فهل يرث من الكافر أم لا؟ فقالت عامة الصحابة رضي الله عنهم: لا يرث وبه أخذ علماؤنا والشافعي، وهذا استحسان والقياس أن يرث وهو قول معاذ بن جبل، ومعاوية ابن أبي سفيان، وبه أخذ مسروق، والحسن، ومحمد ابن الحنفية، ومحمد بن علي بن الحسين كما مر، وقد تقدم في المغازي بلفظ: المؤمن في الموضعين، وأخرجه النسائي من رواية هشيم، عن الزهري بلفظ: «لا يتوارث أهل ملتين».

وجاءت رواية شاذة عن ابن عيينة، عن الزهري بلفظ: «لا يتوارث أهل ملتين» وله شاهد عند الترمذي من حديث جابر رضي الله عنه، وآخر من حديث عائشة رضي الله عنها عند أبي يعلى، وثالث من حديث عمرو بن شعيب، عن

أبيه، عن جده في السنن الأربعة وتمسك به من قال: لا يرث أهل ملة كافرة من أهل ملة أخرى كافرة، وحملها الجمهور على أن المراد بإحدى الملتين الإسلام وبالأخرى الكفر فتكون الرواية مساوية للرواية التي بلفظ حديث الباب، وهو أولى من حملها على ظاهر عمومها حتى يمتنع على اليهودي مثلاً أن يرث من النصراني والأصح عند الشافعية أن الكافر يرث الكافر، وهو قول الحنفية والأكثر وروي عن مالك وأحمد وعنه التفرقة بين الحربي والذمي، وكذا عند الشافعية.

وعن أبي حنيفة: «لا يتوارث حربي وذمي فإن كانا حربيين» شرط أن يكونا من دار واحدة، وعند الشافعية لا فرق وعندهم وجه كالحنفية، وعن الثوري، وربيعه، وطائفة الكفر ثلاث ملل: يهودية، ونصرانية وغيرهم فلا ترث ملة من هذه في الملتين، وعن طائفة من أهل المدينة والبصرة كل فريق من الكفار ملة واحدة فلم يورثوا مجوسياً من وثني ولا يهودياً من نصراني وهو قول الأوزاعي وبالغ، فقال: لا يرث أهل ملة من دين واحد أهل ملة أخرى كاليعقوبية والملكاية من النصارى.

واختلف في المرتد فقال الشافعي وأحمد: يصير ماله إذا مات فيئاً للمسلمين، وقال مالك: يكون فيئاً إلا إن قصد برده أن يحرم ورثته المسلمين فيكون لهم، وكذا قال في الزنديق وهو من لا يتدين بدين، وعن أبي يوسف ومحمد لورثته المسلمين، وعن أبي حنيفة: ما كسبه قبل الردة لورثته المسلمين وبعد الردة لبيت المال، وعن بعض التابعين، وعلقمة يستحقه أهل الدين الذي انتقل إليه ولم يفصل فالحاصل من ذلك ستة مذاهب حررها الماوردي، واحتج القرطبي في المفهم لمذهبه بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: 48] فهي ملل متعددة وشرائع مختلفة قال: وأما ما احتجوا به من قوله تعالى: ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ حَتَّىٰ تَبْعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: 120] فوحد الملة فلا حجة فيه؛ لأن الوحدة في اللفظ، وفي المعنى الكثرة لأنه أضافه إلى مفيد الكثرة كقول القائل: أخذت عن علماء الدين علمهم يريد علم كل منهم قال: واحتجوا بقوله تعالى: ﴿قُلْ بَيَّأْتُهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: 1] إلى

27 - باب مِيرَاثِ الْعَبْدِ النَّصْرَانِيِّ،
وَمُكَاتَبِ النَّصْرَانِيِّ⁽¹⁾، وَإِثْمٍ مَنِ انْتَفَى مِنْ وَلَدِهِ

آخرها ، والجواب : أن الخطاب بذلك وقع لكفار قريش وهم أهل وثن وأما ما أجابوا به عن حديث لا يتوارث أهل ملتين بأن المراد ملة الكفر وملة الإسلام ، فالجواب عنه : بأنه إذا صح في حديث أسامة فمردود في حديث غيره ، واستدل بقوله : « لا يرث الكافر المسلم » على جواز تخصيص عموم الكتاب بالآحاد ؛ لأن قوله تعالى : ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي ذُلِّكُمْ مِنْ أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء : 11] عام في الأولاد فخص منه الولد الكافر فلا يرث من المسلم بالحديث المذكور .

وأجيب : بأن المنع حصل بالإجماع ، وخبر الواحد إذا حصل الإجماع على وفقه كان التخصيص بالإجماع لا بالخبر فقط .

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنها لفظ الحديث ، وقد مضى الحديث في المغازي .

27 - باب مِيرَاثِ الْعَبْدِ النَّصْرَانِيِّ،
وَمُكَاتَبِ النَّصْرَانِيِّ، وَإِثْمٍ مَنِ انْتَفَى مِنْ وَلَدِهِ

كذا في رواية الأكثر بغير حديث ، وفي رواية أبي ذر عن المستملي والكشميهني باب من ادعى أخاً أو ابن أخ ولم يذكر فيه حديثاً .

وقال الكرمانى : هنا ثلاث تراجم متوالية وأراد أن يلحق بها الأحاديث فلم يتفق له ، وخلّى بين الترجمتين بياضاً والنقلة ضموا البعض إلى البعض انتهى .

وجعلوا في باب إثم من انتفى من ولده قصة سعد وعبد بن زمعة فجري ابن بطل ، وابن التين على حذف باب من انتفى من ولده وجعلوا قصة ابن زمعة لباب من ادعى أخاً ولم يذكر في باب ميراث العبد النصراني حديثاً على ما وقع عند الأكثرين ، ووقع عند النسفي باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ، وقال : لم يكتب فيه حديثاً ، وفي عقبه باب إثم من انتفى من ولده ، ومن ادعى

(1) كذا في رواية أبي ذر وفي رواية غيره ومكاتب النصراني .

أخًا أو ابن أخ وذكر فيه قصة عبد بن زمعة فتلخص من ذلك أن الأكثر جعلوا قصة ابن زمعة لترجمة من ادعى أخًا، أو ابن أخ ولا إشكال فيه وأما الترجمتان فيسقطت إحداهما عند بعض وثبتت عند بعض قال ابن بطال: مذهب العلماء أن العبد النصراني إذا مات فماله لسيده بالرق؛ لأن ملك العبد غير صحيح وهو مال السيد يستحقه لا بطريق الإرث، وعن ابن سيرين: ماله لبيت المال وليس للسيد فيه شيء لاختلاف دينهما، وأما المكاتب فإن مات قبل أداء كتابته، وكان في ماله وفاء لباقي كتابته أخذ ذلك في كتابته فما فضل فهو لبيت المال.

وقال الحافظ العسقلاني: وفي مسألة المكاتب خلاف نشأ من الخلاف فيمن أدى بعض كتابته هل يعتق منه بقدر ما أدى أو يستمر على الرق ما بقي عليه شيء، وقد مضى الكلام على ذلك في كتاب العتق.

وحكى ابن التين في ميراث النصراني إذا أعتقه المسلم ثمانية أقوال: فقال عمر بن عبد العزيز، والليث، والشافعي هو كالمولى المسلم إن كانت له ورثة، وإلا فماله لسيده، وقيل: يرثه الولد خاصة، وقيل: الولد والوالد خاصة، وقيل هما والإخوة، وقيل: هم والعصبة، وقيل: ميراثه لذوي رحمه، وقيل: لبيت المال، وقيل يوقف فمن ادعاه من النصارى كان له انتهى ملخصًا.

قال الحافظ العسقلاني: وما نقله عن الشافعي لا يعرفه أصحابه، واختلف في عكسه والجمهور على أن الكافر إذا أعتق مسلمًا لا يرثه بالولاء.

وعن أحمد أنه يرثه ونقل مثله عن علي رضي الله عنه، وأخرج النسائي، والحاكم من طريق أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه مرفوعًا: «لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته» وأعله ابن حزم بتدليس أبي الزبير وهو مردود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج، عن أبي الزبير أنه سمع جابرًا فلا حجة لكل من المسألتين؛ لأنه ظاهر في المرقوق، وأما إثم من انتفى من ولده فقد ورد الوعيد في حقه من رواية مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما رفعه: «من انتفى من ولده ليفضحه في الدنيا فضحه الله يوم القيامة» الحديث، وفي سنده الجراح والد وكيع، وقد اختلف فيه، وله طريق أخرى عن ابن عمر رضي الله عنهما

28 - بَابُ مَنْ ادَّعَى أَخًا أَوْ ابْنَ أَخٍ

6765 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَنْظُرْ إِلَيَّ شَبَهُهُ،

أخرجه ابن عدي بلفظ: «من انتفى من ولده فليتبوأ مقعده من النار» وفي سنده محمد بن عمر وقال أبو حاتم: منكر الحديث وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أبو داود، والنسائي، وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ: «أَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ» الحديث وفي سنده عبد الله ابن يونس حجازي، ما روى عنه سوى يزيد ابن الهاد.

28 - بَابُ مَنْ ادَّعَى أَخًا أَوْ ابْنَ أَخٍ

وفي بعض النسخ وقع هكذا باب: إثم من انتفى من ولده ومن ادعى أخًا أو ابن أخ.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) البلخي، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ) مالك بن وهب بن عبد مناف ابن زهر الزهري شهد المشاهد كلها وهو أحد العشرة، (وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ) أي: ابن قيس بن عبد شمس القرشي العامري أخو سودة بنت زمعة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(فِي غُلَامٍ) اسمه عبد الرحمن، (فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ) ذكره ابن منده في الصحابة مستدلًا بقول أخيه سعد هنا.

(عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَنْظُرْ إِلَيَّ شَبَهُهُ) وليس في ذلك دلالة على إسلامه، وقد اشتد إنكار أبي نعيم على ابن منده في ذلك، وقال: إنه الذي كسر رباعية النبي ﷺ وما علمت له إسلامًا انتهى.

وبالجملة فليس في شيء من الآثار ما يدل على إسلامه بل فيها ما يصرح

وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبْهِهِ فَرَأَى شَبْهًا بَيْنًا بَعُتْبَةً، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ» قَالَتْ: فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ.

29 - باب مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

6766 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ،

بموته على الكفر، والله تعالى أعلم.

(وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي) زمعة (مِنْ وَلِيدَتِهِ) أي: أمته، (فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبْهِهِ فَرَأَى شَبْهًا بَيْنًا بَعُتْبَةً، فَقَالَ ﷺ: (هُوَ) أي: الغلام أخ (لَكَ يَا عَبْدُ) وفي رواية أبي ذر: يا عبد بن زمعة، (الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ) أي: الخيبة والحرمان، (وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ) تورعًا واحتياطًا (قَالَتْ: فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني بعد أي بعد قوله ﷺ: «واحجبني منه يا سودة» وقد مضى الكلام فيه عن قريب في باب: الولد للفراش، وأنه لا يجوز استلحاق غير الأب، واختلف العلماء فيما إذا مات الرجل وخلف ابنًا واحدًا لا وارث له غيره فأقر بأخ فقال ابن القصار: عند مالك والكوفيين لا يثبت نسبه وهو المشهور عن أبي حنيفة، وقال الشافعي: يثبت، فقال: قائم مقام الميت فصار إقراره كإقراره في حياته، واحتج هؤلاء بأنه حمل النسب على الغير فلا يجوز.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن فيه دعوى أخ ودعوى ابن أخ وهو ظاهر.

29 - باب مَنِ ادَّعَى ⁽¹⁾ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

وجواب (باب مَنْ) محذوف يظهر من الحديث، ولعل المراد إثم من (ادَّعَى) كما صرح به في الذي قبله أو أطلق لوقوع الوعيد فيه بالكفر وبتحريم الجنة فوكل ذلك إلى نظر من يسعى في تأويله.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) يعني

(1) أي: انتسب.

حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَعْدِ رَضِيَّ اللَّهِ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ»^(١).

الواسطي الطحان، قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو ابن مهران الحذاء، (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عبد الرحمن النهدي، (عَنْ سَعْدِ) هو ابن أبي وقاص (رَضِيَّ اللَّهِ عَنْهُ) أنه (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ) وفي رواية مسلم: من ادعى أباً في الإسلام غير أبيه والباقي مثله (وَ) الحال أنه (هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ) إن استحل ذلك أو هو محمول على الزجر

(١) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على المنع من أن ينتسب المرء إلى غير أبيه وهو يعلم ذلك وأن من فعل ذلك لا يدخل الجنة. والكلام عليه من وجوه:

أن يقال هل هو ممن يخلد في النار أو كيف حاله وهل يلحق به الناسي والمكره أو لا؟ وهل الذي يفعله غير مجد هل يلحق به أم لا وهل هذا تعبد أو لحكمة تعرف وهل يتعدى الحكم إلى غير هذا أم لا.

أما قولنا: هل يخلد في النار مع الكفار أم كيف يكون حاله أما إن مات على الإيمان فلا يخلد في النار ويكون معنى الحديث مثل ما قيل في معنى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مَّتَّعِيكَ فَخَرَّأَوْهُ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا﴾ [النساء: 93] قال علماء السنة: معناه فجزأه إن جازاه فيكون هذا كذلك لأنه من حرمت عليه الجنة فالنار مأواه لأنه ليس بعد الدنيا من دار إلا الجنة أو النار ويكون حكم هذا بمقتضى الشريعة التخليد في النار فيكون من الذين يخرجهم الله تعالى بشفاعته الجليلة كما جاء في الحديث: إن الله عز وجل يقول: بعد ما يشفع سيدنا رسول الله ﷺ ويرجع إلى النار عن ثلاث مرات يقال له في أول مرة: «أخرج من في قلبه مثقال ذرة من الإيمان» وفي الثانية: «أدنى ذرة من الإيمان» وفي الثالث: «أدنى ذرة من الإيمان فلا يبقى في النار إلا من حبسه القرآن فيقول الله جل جلاله شفعت الأنبياء والرسل وشفعت الملائكة وبقيت شفاعه أرحم الراحمين فيقبض الله قبضة من أهل النار ممن حبسهم القرآن فيخرجهم بشفاعته الجليلة ويسمون عتقاء الله من النار» والذين حبسهم القرآن في النار هم على نوعين كفار وغير كفار فغير الكفار مثل صاحب هذا الذنب الذي في هذا الحديث ومثل الذي في الآية وهو القاتل للمؤمن عمدا ومثل المتلاقيين بسيفيهما وما في معناهم مما نص الكتاب أو السنة على تخليدهم في النار فيكون الجمع بين ذلك بأن تقول إن الكفار لا يخرجون من النار أبداً وذلك بنص الكتاب والسنة وإجماع علماء المسلمين فتكون الشفاعه التي هي من قبل الله عز وجل لهذا القسم الثاني ويصدق عليهم أنهم "ممن حبسهم القرآن" حقيقة لأنه ما أخبرت السنة به فالكتاب مخبر به لأنه ﷺ ﴿وَمَا يَطُوقُ عَنِ الْمَوْتِ﴾ [النجم: 3] وقد تقدم أول الكتاب في هذا بياناً شافياً وما أعدنا منه هذا إلا لضرورة الموضع.

وأما قولنا: هل يلحق بالعامد في هذا الحكم الناسي والمكره أما بنص الحديث فيحتمل وأما =

والتغليظ للتنفير عنه، واستشكل بأن جماعة من خيار الأمة انتسبوا إلى غير آبائهم كالمقداد بن الأسود إذ هو ابن ثعلبة بن مالك بن ربيعة النهراني وكان أبوه حليف كندة ف قيل الكندي ثم حالف هو الأسود بن يغوث الزهري فتبني المقداد ف قيل له ابن الأسود، وأجيب بأن الجاهلية كانوا لا يستنكرون أن يتبنى الرجل غير ابنه

ما تقرر في الشريعة ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أو كما قال عليه السلام وذلك يعطي أن لا يلحقوا به في وقوع الإثم والله أعلم.

وأما قولنا: هل يلحق بهذا الذي نفعله غير مجد لفظ الحديث يعطي العموم ويزيد ذلك تأكيداً في حق اللاهي قوله ﷺ: «إن الرجل يتكلم بالكلمة من الشربلهمي بها أهله لا يبالي بها يهوي بها في النار سبعين خريفاً» أو كما قال عليه السلام ولوجه آخر من جهة الفقه لأنه يلعب بدين الله ويهزأ بقول الشارع عليه السلام وهذا أعظم الذنوب.

وأما قولنا: هل الذي يفعل ذلك مع غيره أي ينسب إلى غير أبيه فهذا لا يدخل تحت هذا الحكم وهو من باب القذف وحكم القاذف قد تقرر يحسب ما علم من الشريعة وهو بحيث لا يجهل فلا يحتاج إلى بيان.

وأما قولنا: هل هذا تعبد لا يعقل له معنى أو لحكمة نعرفها فإن قلنا: تعبد فلا بحث وإن قلنا لحكمة فما هي فنقول والله الموفق للصواب لما خالف هذا حكمة الله سبحانه وتعالى في عبيده و يترتب على ما فعله تحريم ما أحله الله وتحليل ما حرمه الله و يترتب عليه هذا الوعيد العظيم ولو اعتقد أن ذلك جائز لكان كافراً ببيان ذلك أن الله عز وجل يقول: ﴿وَجَعَلْنَا شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: 13] وحلل من النسب وحرم منه ما شاء، أعني في التناكح بينهم حسب ما يعرف ذلك من أحكام الشريعة وقد تقرر الحكم به فلا يحتاج إلى ذكره فإذا انتسب هذا إلى غير أبيه فقد أحرّم هذا النظام البديع وحرم على نفسه وعلى غيره نكاح من قد أحله الله له ولغيره وحلل لنفسه ما قد حرمه الله عليه وعلى غيره فإنه يتزوج بتلك النسبة التي انتسبها ذوي محارمه الحقيقيين وهم عليه حرام ويحرم على نفسه أو على غير محارمه الزورين بحسب انتسابه فيكون حرم من ذلك ما أحله الله تعالى.

وأما قولنا: هل يتعدى الحكم إلى غير هذا أم لا فحيث وجدنا من خالف حكم الله تعالى مثل ما فعل هذا قلنا له الحكم فيه كالحكم في هذا سواء لأنه بواحدة مما فعل هذا يكون الخلود في النار أعني من الاعتقاد لقوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا جِزَاءٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ أَتَيْنَاهُمْ يَرُدُّونَ إِلَيْكَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: 85] وجميعاً الأمة أن من أحل واحدة مما حرمه الله سبحانه أو حرم واحدة مما أحله الله عامداً لذلك مستبيحاً لذلك أنه كافر يستتاب فإن تاب وإلا قتل كفراً وفيه معنى آخر وهو سوء أدب العبودية مع الموالية لأن حكم العبودية اتباع كل ما أمرت به الموالية فالعبد إذا خالف حكم مولاه وجب أدبه ولذلك قال بعض أهل التوفيق: أعظم الكرامات الاتصاف بأوصاف العبودية وامتنال أمر الربوبية جعلنا الله من أهلها بمنه.

6767 - فَذَكَرْتُهُ لِأَبِي بَكْرَةَ، فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ أُذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

6768 - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ».

الذي خرج من صلبه ولم يزل ذلك في أول الإسلام حتى نزل: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾، ونزلت: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ [الأحزاب: 5] فغلب على بعضهم النسب الذي كان يدعى به قبل الإسلام فصار إنما يذكر للتعريف بالأشهر من أن يكون من المدعو تحول عن نسبه الحقيقي فلا يقتضيه الوعيد المذكور إنما تعلق بمن انتسب إلى غير أبيه على علم منه بأنه ليس أباه. قال أبو عثمان النهدي:

(فَذَكَرْتُهُ) أي: الحديث المذكور (لِأَبِي بَكْرَةَ) بفتح الموحدة واسمه نفع مصغر نفع الثقيفي رضي الله عنه، (فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ أُذْنَايَ) بفتح العين وسكون الفوقية.

(وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنها بعض الحديث، وقد مضى الحديث في المغازي في غزوة حنين.

(حَدَّثَنَا أَصْبَغُ) بالصاد المهملة والغين المعجمة بينهما موحدة مفتوحة (ابْنُ الْفَرَجِ) بالفاء والجيم الفقيه، قال ابن معين: كان أعلم خلق الله برأي مالك، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري، قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَمْرُو) بفتح العين هو ابن الحارث المصري، (عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ) الكندي، (عَنْ عِرَاكِ) بكسر العين المهملة وتخفيف الراء وبالكاف هو ابن مالك الغفاري، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ كُفْرٌ»)) كذا في رواية الكشميهني وفي رواية فهو كفر وكذا رواية مسلم هذه الكلمة إذا استعملت بكلمة عن تكون بمعنى الإعراض والترك وإذا استعملت بكلمة في تكون بمعنى الإقبال والتوجه، قال ابن بطال: وليس المراد بالكفر حقيقة الكفر الذي يخلد صاحبه في النار، وقد مر.

30 - بَابُ إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ ابْنًا

6769 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الرُّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا، جَاءَ الذُّبُّ فَذَهَبَ بِابْنٍ إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ لِصَاحِبَتِهَا: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ، وَقَالَتِ الْآخَرَى: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ، فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى، فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَأَخْبَرَتَاهُ، فَقَالَ:

وقال بعض الشراح: سبب إطلاق الكفر هنا أنه كذب على الله كأنه يقول: خلقتني الله من ماء فلان، وليس كذلك؛ لأنه إنما خلقه من ماء غيره، واستدل به على أن قوله في الحديث الماضي قريباً ابن أخت القوم من أنفسهم ومولى القوم من أنفسهم ليس على ظاهره وعمومه إذ لو كان كذلك لجاز أن ينسب إلى خاله مثلاً وكان معارضاً لحديث الباب المصرح بالوعيد الشديد لمن فعل ذلك فعرف أنه خاص، والمراد به أنه منهم في الشفقة والبر والمعاونة ونحو ذلك.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث معناه، وقد مر في مناقب قريش.

30 - بَابُ إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ ابْنًا

(بَابُ: إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ) وفي نسخة: امرأة (ابنًا).

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الرُّنَادِ) عبد الله بن ذكوان، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هو ابن هرمز الأعرج، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَانَتْ امْرَأَتَانِ) لم تسميا (مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا) لم يسميا أيضاً (جَاءَ الذُّبُّ فَذَهَبَ بِابْنٍ إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ لِصَاحِبَتِهَا: إِنَّمَا ذَهَبَ) الذئب (بِابْنِكَ، وَقَالَتِ) وفي رواية أبي ذر: فقالت: (الْآخَرَى: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ، فَتَحَاكَمَتَا) كذا في رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي، وفي رواية غيرهما فتحاكما، وذكر باعتبار الشخصين.

(إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى بِهِ) أي: بالولد الباقي (لِلْكُبْرَى) أي: للمرأة الكبرى منهما لكونه كان في يدها وعجزت عن إقامة البيعة.

(فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَأَخْبَرَتَاهُ) بالقصة، (فَقَالَ:

اَثْنُونِي بِالسَّكِينِ أَشَقُّهُ بَيْنَهُمَا، فَقَالَتِ الصُّغْرَى: لَا تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: « وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسَّكِينِ قَطُّ إِلَّا يَوْمَئِذٍ، وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمُدِيَّةَ ».

اَثْنُونِي بِالسَّكِينِ) بكسر السين وسميت سكينًا، لأنه تسكن حرارة الحيوان. (أَشَقُّهُ) أي: الولد (بَيْنَهُمَا) نصفين، ويروى لهذه نصيب ولهذه نصيب، وفي سنن النسائي الكبرى، فقالت: الكبرى: نعم اقطعوه.

(فَقَالَتِ الصُّغْرَى) منهما له: (لَا تَفْعَلْ) ذلك (يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا) أي: ابن الكبرى ويروى فقالت الصغرى: أَشَقُّهُ قَالَ: نعم، قالت: لَا تَفْعَلْ حظي منه لها، (فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى) لجزعها الدال على عظم شفقتها ولم يعمل بإقرارها بأنه لصاحبها قيل كيف نقض سليمان عليه السلام حكم داود عليه السلام، وأجيب بأنه حكما بالوحي وحكومة سليمان عليه السلام كانت ناسخة أو بالاجتهاد وجاز النقض لدليل أقوى على أن الضمير في قوله: فَقَضَى يحتتمل أن يكون راجعًا إلى داود عليه السلام وتعقب الجواب الأول بأن عمر سليمان عليه السلام كان حينئذٍ إحدى عشرة سنة ولم يكن يوحى إليه قالوا استخلفه داود وعمره اثنتا عشرة سنة، وقال مقاتل: كان سليمان أفضى من داود وكان داود أشد تعبدًا من سليمان عليهما السلام، وقال الكرمانى: لما اعترف الخصم بأن الحق لصاحبه كيف حكم بخلافه، ثم قال: لعله علم بالقرينة أنه لا يريد حقيقة الأمر، وقال النووي: استدل سليمان عليه السلام بشفقة الصغرى على أنها أمه، ولعل الكبرى أقرت بعد ذلك به للصغرى.

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ) أي: ما سمعت (بِالسَّكِينِ) أي: باسم السكين (قَطُّ إِلَّا يَوْمَئِذٍ) يعني يوم سمع الحديث (وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمُدِيَّةَ) بضم الميم وفتحها وكسرهما وسكون الدال سميت بها؛ لأنها تقطع مدى حياة الحيوان، والسكين لأنها تسكن حركتها.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن فيه دعوى كل واحدة من المرأتين أن الابن لها، وقيل ما وجه إirاده هذا الحديث ولا يتعلق به حكم قلت: يستنبط منه حكم وهو أن امرأة لا زوج لها، إذا قالت لابن لا يعرف له أب: هذا ابني ولم

31 - باب القَائِف

6770 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيَ أَنْ مُجَرَّزًا.....

ينازعها أحد فإنه يعمل بقولها وترثه ويرثها وأخوته لأمه، وإذا كان لها زوج وادعت هذا ابني وأنكره لا يعمل بقولها إلا إذا أقامت البينة فحينئذ قبلت.

31 - باب القَائِف

هو على وزن فاعِل من القِيَاْفَة وهي معرفة الآثار، وفي اصطلاح الفقهاء هو الذي يعرف الشبه ويميز الأثر وسمي بذلك؛ لأنه يَقْفُو الأشياء أي: يتبعها، وقال الأصمعي: هو الذي يَقْفُو الأثر وَيَقْتَاْفُه قَفْوًا وَقِيَاْفَةً، ويجمع القَائِف على القافة كذا وقع في الغربيين والنهاية قيل لا وجه لذكر باب القَائِف في كتاب الفرائض، وأجيب بجواب لا يمشي إلا على مذهب العامل بالقِيَاْفَة وهو الرد على من لا يعمل بها ويلزم من قول من يعمل بها التوارث بين الملحق والملحق به وله تعلق بالفرائض من هذا الوجه.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء البلخي، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ) بتشديد الياء حال كونه (مَسْرُورًا) حال كونه (تَبْرُقُ) أي: تضيء وتستنير من السرور (أَسَارِيرُ وَجْهِهِ) الأسارير الخطوط التي تجتمع في الجبهة وتنكسر واحدها سر وسرر وجمعها أسرار وأسرة وجمع الجمع أسارير، روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: دخل علي رسول الله ﷺ تبرق أكاليل وجهه وهو جمع إكليل وهي ناحية الجبهة وما يتصل بها من الجبين وذلك إنما يوضع الإكليل هناك وكل ما أحاط بالشيء وتكلله من جوانبه فهو إكليل قاله الخطابي.

(فَقَالَ: أَلَمْ تَرَيَ) حرف جزم ومعها همزة التقرير وتري مجزوم به بحذف النون ويروى: «ألم ترين» بالنون في آخره والمراد من الرؤية هنا الإخبار أو العلم (أَنَّ مُجَرَّزًا) بضم الميم وفتح الجيم وكسر الزاي المشددة الأولى ويحكى فتحها

نَظَرَ آئِفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

وفي آخره زاي أخرى وسمي بذلك؛ لأنه كان إذا أخذ أسيرًا في الجاهلية جز ناصيته وأطلقه وهو ابن الأعور بن جعدة المدلجي نسبة إلى مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة وقال الذهبي: روى عن النبي ﷺ، وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر وقال: لا أعلم له رواية، وقال ابن مأكولا وابنه علقمة بن مجز له صحبة، وقال الكلبي: بعثه عمر بن الخطاب رضي الله عنه في جيش إلى الحبشة فهلكوا كلهم، وقال ابن مأكولا أيضًا: بعد أن ضبط مجزًا كما ذكر، وقال ابن عيينة: محرر يعني بسكون الحاء المهملة وكسر الراء وفي آخره زاي، قال الحافظ العسقلاني: وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد يعترف لهم بذلك وليس ذلك خاصًا بهم على الصحيح، وقد أخرج يزيد بن هارون في الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب أن عمر رضي الله عنه كان قائفًا أورده في قصة وعمر رضي الله عنه قرشي ليس مدلجيًا ولا أسديًا لا أسد قريش ولا أسد خزيمة.

(نَظَرَ آئِفًا) خبر أن وأن مع ما عملت فيه سدت مسد مفعولي تري، وآئفًا بالمد ويجوز القصر ظرف زمان أي: الساعة من قولك استأنفت أي: ابتدأت ومنه قوله تعالى: ﴿مَاذَا قَالَ آئِفًا﴾ [محمد: 16] أي: في وقت يقرب منها.

(إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ) وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: لمن بعض، أي: لكائنة من بعض أو مخلوقة من بعض كقوله تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ أي: مخلوقون من بعض قال أبو داود: نقل أحمد بن صالح عن أهل النسب أنهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب أسامة؛ لأنه كان أسود شديد السواد وكان أبوه زيد أبيض من القطن فلما قال مجز: ما قال مع اختلاف اللون سر النبي ﷺ بذلك لكونه كافيًا لهم عن الطعن فيه لاعتقادهم ذلك، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسامة، أي: أم أيمن مولاة النبي ﷺ كانت سوداء فلهذا جاء أسامة رضي الله عنه أسود، وقد وقع في الصحيح حديث عن ابن شهاب، أن أم أيمن كانت حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي ﷺ ويقال: كانت من سبي الحبشة الذين قدموا

6771 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُوَ مَسْرُورٌ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَيَّ أَنَّ مُجَزَّرًا الْمُدْلِجِيَّ دَخَلَ عَلَيَّ فَرَأَى أَسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ، قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

زمن الفيل فصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله وتزوجت قبل زيد عبيداً الحبشي فولدت له أيمن فكنيت به واشتهرت بذلك وكان يقال لها أم الطبا، قال القاضي عياض: لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم ينكروا سواد ابنها أسامة؛ لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود ويحتمل أنها كانت صافية فجاء أسامة رضي الله عنه شديد السواد فوق الإنكار لذلك.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن مجزراً المذكور حكم بالقيافة في زيد ابن حارثة، وقد أخرجه مسلم في النكاح، وأبو داود في الطلاق، والترمذي في الولاء، والنسائي في الطلاق.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ)، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها أنها (قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ) أي: يوماً وهو من إضافة المسمى إلى اسمه أو ذات مقحم.

(وَهُوَ مَسْرُورٌ، فَقَالَ: يَا) وفي رواية أبي ذر: أي (عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَيَّ أَنَّ مُجَزَّرًا الْمُدْلِجِيَّ دَخَلَ عَلَيَّ) بتشديد الياء وسقطت في رواية غير أبي ذر. (فَرَأَى أَسَامَةَ) زاد أبو ذر ابنَ زَيْدٍ (وَزَيْدًا) أي: ابن حارثة (وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ) أي: كساء، وفي المغرب: دثار مخمل والجمع قطائف وقطف.

(قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا) بها (وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا) أي: ظهرت، (فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ) هذا هو الحديث المذكور غير أن فيه زيادة تفسر ما ذكر في الحديث السابق من اختصاره على ذكر الأقدام.

وفي الحديث العمل بالقافة لتقريره ﷺ وبه قال عطاء، ومالك، والأوزاعي، والليث، والشافعي، وأحمد، وأبو ثور، وقال الكوفيون، والثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه: الحكم بها باطل؛ لأنها تخرص وتخدش

وذلك لا يجوز في الشريعة وليس في حديث الباب حجة في إثبات الحكم ؛ لأن أسامة قد كان ثبت نسبه قبل ذلك فلم يحتج الشارع إلى إثبات ذلك إلى قول أحد وإنما تعجب من إصابة مجزز كما يتعجب من ظن الرجل الذي يصيب ظنه حقيقة الشيء الذي ظنه ولا يجب الحكم بذلك. وترك رسول الله ﷺ الإنكار عليه ؛ لأنه لم يتعاط بذلك إثبات ما لم يكن ثابتاً ، وقيل وفي الحديث جواز الشهادة على المنقبة والاكتفاء بمعرفتها من غير رؤية الوجه وجواز اضطجاع الرجل مع ولده في شعار واحد ، وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند عدم التهمة وسرور الحاكم بظهور الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى ، ثم إن وجه إدخال هذين الحديثين في كتاب الفرائض الرد على من زعم أن القائف لا يعتبر قوله فإن من اعتبر قوله فعمل به لزم منه حصول التوارث بين الملحق والملحق به.

خاتمة:

اشتمل كتاب الفرائض من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وأربعين حديثاً المعلق منها :

حديث تميم الداري رضي الله عنه فيمن أسلم على يديه رجل والبقية موصولة والمكرر منها فيه وفيما مضى سبعة وثلاثون حديثاً والبقية خالصة لم يخرج مسلم سوى حديث أبي هريرة في الجنين غرة .

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما ألحقوا الفرائض بأهلها .

وأما حديث معاذ في توريث الأخت والبنت .

وحديث ابن مسعود رضي الله عنه في توريث بنت الابن وحديثه في السائبة .

وحديث تميم الداري المعلق فانفرد البخاري بتخريجها ، وفيه من الآثار عن

الصحابه فمن بعدهم رضي الله عنهم أربعة وعشرون أثراً والله سبحانه وتعالى أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

86 - كِتَابُ الْحُدُودِ (1)

86 - كِتَابُ الْحُدُودِ

جمع حَدٌّ وهو المنع لغة ولهذا يقال للبواب حداد لمنعه الناس عن الدخول وفي الشرع الحد عقوبة مقدرة لله تعالى وإنما جمعه لاشتماله على أنواع وهي حد الزنا، وحد القذف، وحد الشرب والمذكور فيه حد الزنا والخمر والسرقة، وقيل أصل الحد ما يحجز بين الشيئين فيمنع اختلاطهما، وحد الدار ما يميزها، وحد الشيء وصفه المحيط به المميز له عن غيره، وسميت عقوبة الزاني حداً لكونها تمنعه المعاودة وتكون حاجزاً بينه وبين الزنا أي: لكونها مانعاً لمتعاطيه عن معاودة مثله ومانعاً لغيره أن يسلك مسلكه، قال الراغب: ويطلق الحدود ويراد بها نفس المعاصي كقول الله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: 187] وعلى فعل شيء فيه شيء مقدر ومنه: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: 1] وكأنها لما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً فمنها ما زجر عن فعله ومنها ما زجر عن الزيادة عليه والنقصان منه، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: 5] فهو من الممانعة، ثم إن

(1) في «الأوجز»: الحدود - بضم الحاء - جمع حد - بفتحها -، وهو الحاجز بين الشيئين يمنع اختلاط أحدهما بالآخر، سمي بذلك الحدود الشرعية، لكونها مانعة لمتعاطيه عن معاودة مثله، ولغيره أن يسلك مسلكه، قال الحافظ: قد حصر بعض العلماء ما قيل فيه بوجوب الحد به في سبعة عشر شيئاً بسطت في «الأوجز»، قال الراغب: وتطلق الحدود ويراد بها نفس المعاصي، كما في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: 187]، وعلى فعل شيء مقدور منه: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: 1]، وفي «الهداية»: الحد لغة المنع، ومنه الحداد للبواب، وفي الشريعة هو العقوبة المقدرة حقاً لله تعالى حتى لا يسمى القصاص حداً؛ لأنه حق العبد ولا التعزير لعدم التقدير، والمقصد الأصلي من شرعه الانزجار عما يتضرر به العباد، والطهارة ليست أصلية فيه، بدليل شرعه في حق الكافر، انتهى ما في «الأوجز» مختصراً.

2- باب لا يُشْرَبُ الْخَمْرُ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُنَزَعُ مِنْهُ نُورُ الْإِيمَانِ فِي الزَّنا».

6772 - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ،

البسملة ثابتة قبل قوله كتاب الحدود، وفي رواية غير أبي ذر، وفي رواية أبي ذر تأخير البسملة عن لفظ الكتاب.

وَمَا يُحْذَرُ مِنَ الْحُدُودِ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْمُسْتَمْلِيِّ : (بَابُ مَا يُحْذَرُ مِنَ الْحُدُودِ) وَلَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ فِيهِ حَدِيثًا.

2 - (بَابُ لَا يُشْرَبُ الْخَمْرُ)

بضم التحتية وفتح الراء على البناء للمفعول والخمر نائب الفاعل ويروى على البناء للفاعل فيكون مما حذف فاعله ، وفي رواية المستملي : (باب) : الزنا وشرب الخمر ، وسقط في رواية أبي ذر : (لَا يُشْرَبُ الْخَمْرُ) ، والمعنى باب : التحذير من تعاطيهما .

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما : «يُنْزَعُ مِنْهُ نُورُ الْإِيمَانِ فِي الزَّانَا»
والضمير في منه للزاني وصله أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان من طريق
عثمان بن أبي صفية قال : كان ابن عباس رضي الله عنهما يدعو بغلمانهم غلامًا
غلامًا ، فيقول : ألا أزوجك ما من عبد يزني إلا نزع الله تعالى نور الإيمان من
قلبه ، وقد روي مرفوعًا ، أخرجه أبو جعفر الطبري من طريق مجاهد ، عن ابن
عباس رضي الله عنهما : سمعت النبي ﷺ يقول : «من زنى نزع الله نور الإيمان
من قلبه ، فإن شاء أن يرده إليه رده إليه» ، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه
مرفوعًا عن أبي داود : «إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان وكان عليه كالظلة فإذا
أقلع عنه رجع إليه الإيمان» ويحتمل أن يكون الذي نقص منه الحياء المعبر عنه
بالنور والحياء من الإيمان.

(حَدَّثَنِي) بالإفراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة

حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ»

وفتح الكاف المخزومي مولا هم المصري وبكبر اسم جده، واسم أبيه عبد الله، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، (عَنْ عَقِيلٍ) بضم العين وفتح القاف ابن خالد، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: ابن الحارث بن هشام المخزومي ووقع في رواية مسلم من طريق شعيب، عن الليث، عن أبيه، حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ) قال الكرمانى: كلمة حين متعلقة بما قبلها أو بما بعدها، ثم قال: يحتملها أي: لا يزني في أي حين كان أو وهو مؤمن حين يزني، (لَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ) السَّارِقُ (حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ) قال ابن مالك: فيه جواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه والتقدير ولا يشرب الشارب الخمر إلى آخره ولا يرجع الضمير إلى الزاني لثلا يختص به بل هو عام في كل من شرب، ونظير حذف الفاعل بعد النفي قراءة هشام: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) [آل عمران: 169] بفتح التحتانية أي: ولا يحسبن حاسب، وفي رواية أبي ذر: «وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ»، (وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً) بضم النون وهو المال المنهوب، قال الكرمانى: النهبة بالفتح مصدر وبضمها المال المنهوب والمراد به المأخوذ قهراً جهراً كما يدل عليه قوله: (يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ) أي: إلى الناهب (فِيهَا أَبْصَارُهُمْ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ) والمعنى ولا يأخذ الرجل مال غيره قهراً وظلماً وهم ينظرون إليه ويتضرعون ويبكون ولا يقدرّون على رفعه، قال الكرمانى: ما فائدة ذكر الأبصار فأجاب بأنه إخراج الموهوب المشاع والموائد العامة فإن رفعها لا يكون إلا في الغارات ظلماً صريحاً انتهى.

وقيل: يحتمل أن يكون كناية عن عدم التستر بذلك فيكون صفة لازمة

للنهب بخلاف السرقة والاختلاس فإنه يكون في خفية والانتهاب أشد لما فيه من مزيد الجراءة وعدم المبالاة، قال الطبري: اختلف الرواة في أداء لفظ هذا الحديث وأنكر بعضهم أن يكون رسول الله ﷺ قاله فقال محمد بن زيد بن واقد بن عبد الله ابن عمر بن الخطاب وسئل عن تفسير هذا الحديث فقال: إنما قال رسول الله ﷺ: «لا يزنين مؤمن ولا يسرقن مؤمن» ومن أقوى ما يحمل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحد في الزنا على أنحاء مختلفة في حق الحر المحصن، والحر البكر، وفي حق العبد ولو كان المراد بنفي الإيمان ثبوت الكفر لاستوى في العقوبة؛ لأن المكلفين بما يتعلق بالإيمان والكفر سواء فلما كان الواجب فيه مختلفاً دل على أن مرتكب الكبيرة ليس بكافر حقيقة.

وقال النووي: اختلف العلماء في معنى الحديث والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء، والمراد كماله كما يقال لا أعلم إلا ما وقع ولا مال إلا ما فعل ولا عيش إلا عيش الآخرة، وإنما تناولناه لحديث أبي ذر رضي الله عنه: «من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق».

وحديث عبادة رضي الله عنه الصحيح المشهور أنهم بايعوا رسول الله ﷺ على أن لا يسرقوا ولا يزنوا الحديث، وفي آخره: «ومن فعل شيئاً من ذلك فعوقب في الدنيا فهو كفارة، ومن لم يعاقب فهو إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه» فهو مع قوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48] مع إجماع أهل السنة على أن مرتكب الكبائر لا يكفر إلا بالشرك يضطرنا إلى تأويل الحديث، ونظائره وهو تأويل ظاهر شائع في اللغة مستعمل فيها كثيراً قال وتأوله بعض العلماء على من فعله مستحلاً مع علمه بتحريمه، وقال الحسن البصري، ومحمد بن جرير الطبري معناه ينزع عنه اسم المدح الذي سمي الله به أولياءه، فلا يقال في حقه مؤمنه، ويستحق اسم الذم، فيقال: سارق وزان، وفاجر، وفاسق، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «ينزع منه نور الإيمان».

وفيه : حديث مرفوع وعن المهلب ينزع عنه بصيرته في طاعة الله تعالى لغلبة شهوته عليه فكأنه نور طغته الشهوة من قلبه يشهد لهذا قوله تعالى : ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين : 14] ، وعن الزهري أنه من المشكل الذي يؤمن به كما جاء ولا يتعرض لتأويله ، وقد ورد في تأويله بالمستحل حديث مرفوع عن علي رضي الله عنه عند الطبراني في الصغير لكن في سنده راو كذبوه وقيل هذا من باب التغليظ والتشديد كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران : 97] الخصال ليست من صفات المؤمنين لأنها منافية لحاله فلا ينبغي أن يتصف بها أشار الى ذلك الطيبي فيكون المراد به الزجر والتنفير .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أيضًا أن المراد منه الإنذار بزوال الإيمان إذا اعتاده فمن حام حول الحمى أوشك أن يقع فيه وعن الحسن أنه يكون منافقًا نفاقًا خطايا وذنوب يرجى لصاحبه الإنفاق تكذيب بمحمد ﷺ .

وعن الأوزاعي كانوا لا يكفرون أحدًا بذنب ولا يشهدون أحدًا بكفر ويتخوفون نفاق الأعمال على أنفسهم ، وقيل : إن معنى نفي كونه مؤمنًا إن شابه الكافر في عمله وموقع التشبيه أنه مثله في جواز قتاله في تلك الحال ليكف عن المعصية ولو أدى إلى قتله فإنه لو قتل في تلك الحالة كان دمه هدرًا فانتفت فائدة الإيمان في حقه بالنسبة إلى زوال عصمته في تلك الحالة ، وهذا يقوي التقييد بحالة التلبس بالمعصية .

وقال الخطابي : كان بعضهم يرويه لا يشرب بسكون الباء على معنى النهي ، فالمعنى المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك ، ورد بعضهم هذا القول بأنه لا يبقى للتقييد بالظرف فائدة فإن الزنا منهى عنه في جميع الملل وليس مختصًا بالمؤمنين ، وفي هذا الرد نظر واضح لمن تأمله .

وقيل : معنى قوله : ليس بمؤمن أي : ليس بمستحضر في حال تلبسه بالكبيرة جلال من آمن به فهو كناية عن الغفلة التي جلبتها غلبة الشهوة وعبر عن هذا ابن الجوزي بقوله : إن المعصية هذيلة عن مراعاة الإيمان وهو تصديق القلب فكأنه نسي من صدق به قال ذلك في تفسير نزع نور الإيمان ، ولعله هذا هو مراد المهلب .

وقيل : معناه نفي الأمان من عذاب الله ؛ لأن الإيمان مشتق من الأمن .

وقيل : إنه يسلب الإيمان حال تلبسه بالكبيرة فإذا فارقها عاد إليه وهو ظاهر ما أسنده البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما كما قال عكرمة : قلت لابن عباس : كيف ينزع منه الإيمان قال هكذا ، وشبك بين أصابعه ، وجاء مثل هذا مرفوعاً أخرجه أبو داود ، والحاكم بسند صحيح من طريق سعيد المقري أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه رفعه : «إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان فكان عليه كالظلة ، وإذا أقلع رجع إليه الإيمان» ، وأخرج الحاكم من طريق ابن حجر أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه رفعه : «من زنى أو شرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما يخلع الإنسان قميصه عن رأسه» ، وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم يسم رفعه : «من زنا خرج منه الإيمان ، فإن تاب تاب الله عليه» وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن رواحة مثل الإيمان مثل قميص بينما أنت مدير عنه إذ لبسته وبينما أنت قد لبسته إذ نزعته .

قال ابن بطال : وبيان ذلك أن الإيمان هو التصديق غير أن للتصديق معنيين أحدهما قول والآخر عمل فإذا ارتكب المصدق كبيرة فارق اسم الإيمان ، فإذا كف عنها عاد له الاسم ؛ لأنه في حالة كفه عن الكبيرة مصدق بلسانه ولسانه مصدق عقد قلبه ، وذلك معنى الإيمان .

قال الحافظ العسقلاني : وهذا القول قد يلاقي ما أشار إليه النووي فيما نقله عن ابن عباس رضي الله عنهما ينزع عنه نور الإيمان ؛ لأنه يحمل على أن المراد في هذه الأحاديث بالإيمان نور الإيمان وهو عبارة عن فائدة التصديق وثمرته وهو العمل بمقتضاه ويمكن رد هذا القول إلى القول الذي رجحه النووي فقد قال ابن بطال في آخر كلامه : تبعاً للطبري الصواب عندنا قول من قال يزول عنه اسم الإيمان الذي بمعنى المدح إلى الاسم الذي بمعنى الذم فيقال له : فاسق مثلاً ولا خلاف أنه يسمى بذلك ما لم يظهر منه التوبة ، فالزائل عنه حينئذ اسم الإيمان بالإطلاق لا عملاً من ذلك الكف عن المحرمات ، وأظن ابن بطال : تلقى ذلك من ابن حزم فإنه قال : المعتمد عليه عند أهل السنة أن الإيمان اعتقاد بالقلب

ونطق باللسان وعمل بالجوارح وهو يشمل عمل الطاعة والكف عن المعصية فالمرتكب لبعض ما ذكر لم يختل اعتقاده ولا نطقه، وإنما اختلت طاعته فقط فليس بمؤمن يعني أنه ليس بمطيع، وقد أشار المازري إلى أن القول المصحح هنا مبني على قول من يرى أن الطاعات تسمى إيماناً، والعجب من النووي كيف جزم بأن في التأويل المنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما حديثاً مرفوعاً ثم صح غيره فلعله لم يطلع على صحته، وقد تقدم أنه يمكن رده إلى القول الذي صححه النووي، وقال الطيبي: يحتمل أن يكون الذي نقص عن إيمان المذكور الحياء وهو المعبر عنه في الحديث الآخر بالنور وقد مضى أن الحياء من الإيمان فيكون التقدير: «لا يزني حين يزني وهو يستحي من الله تعالى؛ لأنه لو استحي من الله وهو يعرف أنه يشاهد حاله لم يرتكب ذلك» وإلى ذلك تقع إشارة ابن عباس رضي الله عنهما بتشبيك أصابعه ثم إخراجها ثم إعادتها ويعضده حديث: «من استحيى من الله حق الحياء فليحفظ الرأس ما وعى والبطن وما حوى» انتهى.

مطلب:

ومن جملة هذه التأويلات الظاهر منها أنه في حق المستحل مع العلم بتحريمه أو أنه يسلب الإيمان حال تلبسه بالكبيرة فإذا فارقتها عاد إليه أو أنه في باب التغليظ للتفسير عنه أو المراد نفي الكمال، وإلا فالمعصية لا يخرج المسلم عن الإيمان عند أهل السنة.

وقال المازري: هذه التأويلات تدفع قول الخوارج، ومن وافقهم من الروافض والإباضية من أن من فعل شيئاً من ذلك فهو كافر خارج عن الإيمان؛ لأنهم يكفرون المؤمن بالذنب ويوجبون عليه التخليد في النار بالمعاصي، إذا مات من غير توبة، وكذا قول المعتزلة أنه فاسق مخلد في النار فإن الطوائف المذكورة تعلقوا بظاهر حديث أبي هريرة هذا نظائره وإذا احتمل ما ذكر من التأويلات اندفعت حجتهم.

قال القاضي عياض: أشار بعض العلماء إلى أن في هذا الحديث تنبيهاً على

جميع أنواع المعاصي والتحذير منه فنبه بالزنا على جميع الشهوات، وبالسرقة على الرغبة في الدنيا والحرص على الحرام، وبالخمر على جميع ما يصد عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه، وبالاتهاب الموصوف على الاستخفاف بعبادة الله، وترك توقيهم والحياء منهم وعلى جميع الدنيا من غير وجهها.

وقال القرطبي: بعد أن ذكره ملخصاً: وهذا لا يتمشى إلا مع مسامحة والأولى أن يقال: إن الحديث يتضمن التحري في ثلاثة أمور هي من أعظم أصول المفاسد وخص الخمر بالذكر لكونها أغلب الوجوه التي يؤخذ بها مال الغير بغير حق وأشار بذلك إلى عموم ما ذكره للكبائر وليست الصغائر منها؛ لأنها تكفر باجتناّب الكبائر فلا يقع الوعيد عليها بمثل التشديد الذي في هذا الحديث.

وفي الحديث من الفوائد: أن من زنى دخل في هذا الوعيد سواء كان بكراً أو محصناً وسواء كان المزني بها محرمة أو أجنبية، ولا شك أنه في حق المحرم أفحش، وفي المتزوج أعظم، ولا يدخل فيه ما يطلق عليه اسم الزنا في اللمس المحرم، وكذا التقبيل والنظر؛ لأنها وإن سميت في عرف الشرع زناً فلا يدخل في ذلك؛ لأنها من الصغائر كما تقدم تقريره في تفسير اللمس.

وفيه: أن من سرق قليلاً أو كثيراً وكذا من انتهب أنه يدخل في الوعيد.

وفيه: نظر فقد شرط بعض العلماء وهو لبعض الشافعية أيضاً في كون الغضب كبيرة أن يكون المغضوب نصاباً، وكذا في السرقة بناء على ما اشتهر أن وجوب القطع يتوقف على وجوب النصاب وإن كان سرقة ما دون النصاب حراماً.

وفيه: تعظيم بيان أخذ حق الغير بغير حق؛ لأنه ﷺ أقسم عليه ولا يقسم إلا على إرادة تأكيد المقسم عليه كذا قيل وفيه نظر.

وفيه: أن من شرب الخمر دخل في الوعيد المذكور سواء كان المشروب قليلاً أو كثيراً؛ لأن شرب القليل من الخمر معدود من الكبائر وإن كان ما يترتب على الشرب من المحذور من اختلاط العقل أفحش من شرب ما لا يتغير من

وَعَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، إِلَّا النَّهْبَةَ.

العقل وعلى القول الذي رجحه النووي لا إشكال في شيء من ذلك؛ لأن لنقص الكمال مراتب بعضها أقوى من بعض، واستدل به لمن قال: إن الانتهاب كله حرام حتى ما أذن فيه مالكة كالنثار في العرس، ولكن صرح الحسن، والنخعي، وقتادة فيما أخرجه ابن المنذر عنهم إن شرط التحريم أن يكون بغير إذن المالك.

وقال أبو عبيد: هو كما قالوا وأما النهي المختلف فيها هو ما أذن صاحبه فيه وأباحه غرضه تساويهم أو مقارنة التساوي، وأما إذا كان القوي منهم يغلب الضعيف فلم يطب صاحبه بذلك فهو مكروه وقد ينتهي إلى التحريم، وقد صرح المالكية، والشافعية، والجمهور بكراهته وممن كرهه من الصحابة ابن مسعود البدرى رضي الله عنه، ومن التابعين النخعي وعكرمة، قال ابن المنذر: ولم يكرهوه من الجهة المذكورة، بل لكون الأخذ إنما يحصل لمن له فضل قوة وقلة حياء واحتج الحنفية ومن وافقهم بأنه ﷺ قال في الحديث الذي أخرجه أبو داود، ومن رواية عبيد الله بن قرط أن النبي ﷺ قال: «في البدن التي نحرها من شاء اقتطع» واحتجوا أيضًا بحديث معاوية رفعه: «إنما نهيتكم عن نهبي العساكر، وأما العرسات فلا» الحديث وهو حديث ضعيف في سنده ضعف وانقطاع.

قال ابن المنذر: وهو حجة قوية في جواز أخذ ما ينثر في العرس ونحوه؛ لأن المبيع لهم قد علم اختلاف حالهم في الأخذ كما علم النبي ﷺ ذلك وأذن فيه في أخذ البدن التي نحرها وليس فيها معنى إلا وهو موجود في النثار بل فيها معنى ليس في غيرها بالنسبة إلى المأذون لهم فإنهم كانوا الغاية في الورع والإنصاف وليس غيرهم في ذلك مثلهم.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه مسلم، وابن ماجه في الفتن.

(وَعَنْ ابْنِ شَهَابٍ) بالسند السابق، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ) أي: ابن عبد الرحمن بن عوف كلاهما، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ) أي: بمثل حديث أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة (إِلَّا النَّهْبَةَ) فليست فيه.

3 - باب مَا جَاءَ فِي ضَرْبِ شَارِبِ الْخَمْرِ⁽¹⁾

3 - باب مَا جَاءَ فِي ضَرْبِ شَارِبِ الْخَمْرِ

(1) في «الدر المنضود» على سنن أبي داود، وزدته توضيحًا لبعض المسائل بالاختصار أجمل الكلام عليها في «الأوجز»، فاعلم أن ههنا عدة مسائل:

الأولى: ما في «الأوجز» عن الموفق: يجب الحد على من شرب قليلا من المسكر أو كثيره، ولا نعلم فيه خلافاً بينهم في ذلك في عصير العنب غير المطبوخ، واختلفوا في سائرهما، فذهب إمامنا أحمد إلى التسوية بين عصير العنب وكل مسكر، وهو قول مالك والشافعي، وقالت طائفة: لا يحد إلا أن يسكر، منهم أبو وائل والنخعي، وكثير من أهل الكوفة وأهل الرأي، انتهى مختصراً. وتقدم الكلام عليه مفصلاً في حاشية اللامع في أول كتاب الأشربة.

المسألة الثانية: وهي مقدار الحد، ففي «الأوجز» أنهم اختلفوا في ذلك، قال القاضي عياض: أجمعوا على وجوب الحد في الخمر، واختلفوا في تقديره، فذهب الجمهور إلى الثمانين، وقال الشافعي في المشهور عنه وأحمد في رواية وداود أربعون، وتبعه على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهما، وتعقب بأن الطبري وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لا حد فيها وإنما فيها التعزير، وقال الحافظ بعد بسط الكلام على الروايات في ذلك: والذي تحصل لنا من الآراء في حد الخمر ستة أقوال: الأول أن النبي ﷺ لم يجعل فيها حداً معلوماً، بل كان يقتصر في ضرب الشارب بما يليق به، قال ابن المنذر: قال بعض أهل العلم: أتى النبي ﷺ بسكران فأمرهم بضربه وتبكيته، فدل على أن لا حد في السكر، بل فيه التنكيل والتبكي، ولو كان ذلك على سبيل الحد لبينه بيانا واضحا، ولأنه لو كان في ذلك عندهم عن النبي ﷺ شيء محدود ما استشار عمر - رضي الله عنه - الصحابة وما تجاوزه، الثاني: أن الحد فيه أربعون، ولا تجوز الزيادة عليها، الثالث: مثله، لكن للإمام أن يبلغ به ثمانين، وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تعزيراً قولان، الرابع: ثمانون، ولا تجوز الزيادة عليها، الخامس: كذلك، وتجوز الزيادة تعزيراً، وعلى الأقوال كلها هل يتعين بالسوط الجلد أو يتعين بما عداه أو يجوز بكل من ذلك أقوال، السادس: إن شرب فجلد ثلاث مرات فعاد الرابعة وجب قتله، وقيل: إن شرب الخامسة وجب قتله، وهذا السادس في الطرف الأبعد من الأول وكلاهما شاذ، وأظن أن الأول رأي البخاري، فإنه لم يترجم بالعدد أصلاً ولا أخرج ههنا في العدد الصريح شيئاً، اهـ.

وقال ابن عبد البر: وانعقد إجماع الصحابة ولا مخالف لهم منهم، وعليه جماعة التابعين وجمهور فقهاء المسلمين، والخلاف في ذلك كالشذوذ المحجوج بقول الجمهور، وتعقب بما في الصحيح أنه جلد الوليد في خلافة عثمان أربعين، ثم قال: جلد النبي ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وعمر - رضي الله عنه - ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إلي، فلو أجمعوا على الثمانين في زمن عمر لما خالفوا في زمن عثمان فيصح كلامه، قال الزرقاني، انتهى مختصراً من «الأوجز». =

6773 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 ح حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 «ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ».

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) أي: ابن الحارث بن سخبرة الأزدي الحوضي،
 قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي، (عَنْ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامه، (عَنْ أَنَسٍ)
 رضي الله عنه، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) (ح) تحويل من سند إلى آخر قال البخاري.
 (وَحَدَّثَنَا آدَمُ) وفي رواية أبي ذر: آدم بن أبي إياس، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)
 أي: ابن الحجاج، قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
 النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ) أي: أمر بالضرب (فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ) الباء في
 بالجرید للآلة، والجرید: سعف النخل وسمي به؛ لأنه جرد عن الخوص.
 (وَجَلَدَ) أي: أمر بالجلد (أَبُو بَكْرٍ) الصديق رضي الله عنه في خلافته
 (أَرْبَعِينَ) جلدة، وهذا لفظ طريق هشام عن قتادة، فأما لفظ طريق شعبة فأخرجه
 البيهقي في الخلافيات من طريق جعفر بن محمد القلانسي، عن آدم شيخ
 البخاري فيه بلفظ: أن النبي ﷺ: أتى برجل شرب الخمر فضربه بجریدتين نحوًا

= وكتب الشيخ قدس سره في «الدر المنضود» على سنن أبي داود في الأحاديث المتعلقة بقتل
 الشارب قوله: «ثم إن شربوا فاقتلوه»، فقيل: تشريع نسخ قبل العمل به، والظاهر أنه
 رخصة للحاكم إذا رأى ذلك تعزيرًا فلا يفتقر إلى القول بالنسخ، وقوله: «فكانت رخصة»؛
 أي: فصار الترك رخصة ولم يبق وجوب القتل، وقد عرفت جوابه، وإنما أورد بعده المؤلف
 ههنا أسانيد متعددة ليعلم بها أن اختلاف الروايات في أمر القتل بالرابعة أو الخامسة أو الثالثة
 ليس باضطراب لما روى كل منها بأسانيد متعددة، ثم أورد بعد الكل رواية تدل على نسخ ما
 تقدم، ولا ينافيه ما ذكرنا، فإن النبي ﷺ لم يقتله وإن كرر الشرب أربعًا؛ لأنه لم يؤد رأيه إلى
 ذلك، ولعله ارتجى منه المتاب، اهـ. وأجمل الشيخ قدس سره الكلام على ذلك في الكوكب
 أيضًا، وفي فتاوى الحافظ ابن تيمية وكان النبي ﷺ يجلد شارب الخمر ولم يقتله، بل قد ثبت
 عنه ﷺ في «صحيح البخاري» وغيره أن رجلاً كان يشرب الخمر، وكان اسمه عبد الله
 حمارًا، وكان يضحك النبي ﷺ، وكان كلما أتى به إليه جلده، فأتى به إليه مرة فلعنه رجل،
 فقال النبي ﷺ: «لا تلعنه، فإنه يحب الله ورسوله»، وهذا من أجود ما يحتج به على أن الأمر
 بقتل الشارب في الثالثة والرابعة منسوخ؛ لأن هذا أتى به ثلاث مرات، وقد أعياى الأئمة
 الكبار جواب هذا الحديث، ولكن نسخ الوجوب لا يمنع الجواز، فيجوز أن يقال: يجوز
 قتله إذا رأى الإمام المصلحة في ذلك، اهـ. وتبعه ابن القيم كما في البذل.

من أربعين، ثم صنع أبو بكر رضي الله عنه مثل ذلك، فلما كان عمر رضي الله عنه استشار الناس، فقال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: أخف الحدود ثمانون ففعل عمر رضي الله عنه أي: أمر به، واحتج الشافعي وأحمد وإسحاق، وأهل الظاهر على أن حد السكران أربعون سوطاً.

وقال ابن حزم: وهو قول أبي بكر وعمر، وعثمان، وعلي، والحسن بن علي، وعبد الله بن جعفر رضي الله عنهم وبه يقول الشافعي وأبو سليمان وأصحابنا، وقال الحسن البصري، والشعبي، وأبو حنيفة، ومالك، وأبو يوسف، ومحمد، وأحمد في رواية: ثمانون سوطاً، وروي ذلك عن علي، وخالد بن الوليد، ومعاوية بن أبي سفيان، قال أبو عمر: الجمهور من علماء السلف والخلف على أن الحد في الشرب ثمانون، وهو قول مالك، والثوري، والأوزاعي، وعبيد الله بن الحسن، والحسن بن حي، وإسحاق، وأحمد وهو أحد قولي الشافعي، وقال اتفق إجماع الصحابة في زمن عمر رضي الله عنه على الثمانين في حد الخمر ولا مخالف لهم منهم وعلى ذلك جماعة التابعين، وجمهور فقهاء المسلمين والخلاف في ذلك كالشذوذ المحجوج بالجمهور.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وقال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي».

وروى الدارقطني من حديث يحيى بن فليح، عن محمد بن يزيد، عن عكرمة عن مولاة أن الشراب كانوا يضربون في عهد رسول الله ﷺ بالأيدي والنعال والعصي حتى توفي وكان في خلافة أبي بكر رضي الله عنه يجلدهم أربعين، ثم عمر كذلك الحديث إلى أن قال: فقال عمر رضي الله عنه: ماذا ترون فقال علي رضي الله عنه: إذا شرب سكر وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون جلدة فأمر عمر رضي الله عنه فجلده ثمانين جلدة، أي: جلد السكران ثمانين سوطاً، وقد أخرج مسلم من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، ثم جلد أبو بكر رضي الله عنه أربعين فلما كان عمر ودنا الناس من الريف والقرى، قال: ما ترون في جلد الخمر، فقال عبد الرحمن بن عوف: أرى أن تجعلها كأخف

الحدود، قال: فجلد عمر رضي الله عنه ثمانين والريف بكسر الراء كل أرض فيها زرع ونخيل أو ما قارب المياه من أرض العرب وغيرها، أو ما فيه زرع وخصب أو هو الخصب والسعة في المأكّل والمشرب، وأخرج النسائي من طريق زيد بن هارون، عن شعبة فضربه بالنعال نحو من أربعين، ثم أتى به أبو بكر رضي الله عنه فصنع به مثل ذلك، ورواه همام عن قتادة بلفظ: فأمر قريباً من عشرين رجلاً فجلد كل رجل جلدتين بالجريد والنعال أخرجه أحمد، والبيهقي.

وقال الحافظ العسقلاني: وبهذا يجمع بين ما اختلف فيه عن شعبة وأن جملة الضربات كانت نحواً من أربعين بجريدتين فيكون الجملة ثمانين، وقد أخرج الطبراني والطحاوي، والبيهقي من طريق أسامة بن زيد، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن أن رجلاً من كلب يقال له: ابن وبرة أخبره أن أبا بكر رضي الله عنه كان يجلد أربعين وكان عمر رضي الله عنه يجلد فيها أربعين قال: فبعثني خالد بن الوليد رضي الله عنه إلى عمر رضي الله عنه فقلت: إن الناس قد انهمكوا في الخمر واستحقوا العقوبة، فقال عمر رضي الله عنه: لمن حوله: ما ترون، قال: ووجدت عنده علياً وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن رضي الله عنهم في المسجد، فقال علي رضي الله عنه: إن السكران إذا سكر الحديث، وأخرج ابن أبي شيبة من رواية أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي رضي الله عنه قال: شرب نفر من أهل الشام الخمر فتأولوا الآية يعني قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾⁽¹⁾ [المائدة: 93] فاستشار عمر رضي الله عنه فقلت: أرى أن تستيهم فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين وإلا ضربت أعناقهم؛ لأنهم استحلوا ما حرم الله فاستتابهم فتابوا فضربهم ثمانين ثمانين.

وأخرج أبو داود، والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أزهر في قصة الشارب الذي ضربه النبي ﷺ بحنين وفيه فلما كان عمر رضي الله عنه كتب إليه خالد بن الوليد رضي الله عنه أن الناس قد انهمكوا في الشرب وتحاقروا العقوبة

(1) قال ابن عباس رضي الله عنهما: إن بقية الآية تدل على أن الذي يرتكب ما حرم الله تعالى ليس بمتق وهو قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا أَقْبَوْا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ أَتَوْا وَأَمْنُوا ثُمَّ أَتَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 93].

قال : وعنده المهاجرون والأنصار رضي الله عنهم فسألهم وأجمعوا على أن يضربوا ثمانين ، وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ، ومعمار ، عن ابن شهاب ، قال : فرض أبو بكر رضي الله عنه في الخمر أربعين سوطاً وفرض فيها عمر رضي الله عنه ثمانين .

قال الطحاوي : جاءت الأخبار متواترة عن علي رضي الله عنه : أن النبي ﷺ لم يسن في الخمر شيئاً فذكر الأحاديث التي ليس فيها تقييد بعدد وحديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وحديث عقبة بن الحارث ، وحديث عبد الرحمن بن أذهر : أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر ، فقال للناس : اضربوه فمنهم من ضربه بالنعال ، ومنهم من ضربه بالعصي ، ومنهم من ضربه بالجريد ، ثم أخذ رسول الله ﷺ تراباً فرمى به وجهه .

وتعقب بأنه : قد ورد في بعض طرقه ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود ، والنسائي في هذا الحديث ، ثم أتى أبو بكر رضي الله عنه بسكران فتوخي الذي كان من ضربهم عند رسول الله ﷺ فضره أربعين ثم أتى عمر رضي الله عنه بسكران فضره أربعين فإنه يدل على أنه لو لم يكن في الحد تنصيص على عدد معين ففيما اعتمده أبو بكر رضي الله عنه حجة على ذلك ، ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حصين بمهملة وضاد معجمة مصغراً ابن المنذر أن عثمان أمر علياً رضي الله عنه بجلد الوليد بن عقبة في الخمر ، فقال لعبد الله بن جعفر اجلده فجلده فلما بلغ أربعين قال : أمسك جلد رسول الله ﷺ أربعين وجلد أبو بكر رضي الله عنه أربعين وجلد عمر رضي الله عنه ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلي ففيه الجزم بأنه ﷺ جلد أربعين .

والحاصل : أنه قد اختلف النقل عن الصحابة في التحديد والتقدير في الحد والذي تحصل من ذلك ستة :

أحدها : أن النبي ﷺ لم يجعل في ذلك حداً معلوماً بل كان يقتصر على ضرب الشارب على ما يليق به .

الثاني : أربعون بغير زيادة .

4 - بَاب مَنْ أَمَرَ بِضَرْبِ الْحَدِّ فِي الْبَيْتِ

6774 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: «جِيءَ بِالنُّعَيْمَانِ، أَوْ بِابْنِ النُّعَيْمَانِ،

الثالث: مثله لكن للإمام أن يبلغ به ثمانين، وهل الزيادة من تمام الحد أو تعزيزاً قولان.

الرابع: أنه ثمانون بغير زيادة عليها.

الخامس: كذلك ويجوز الزيادة عليها تعزيزاً.

السادس: إن شرب فجلد ثلاث مرات فعاد في الرابعة وجب قتله، وقيل: إن شرب أربعاً فعاد الخامسة وجب قتله وهو قول شاذ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه مسلم في الحدود أيضاً وكذا أبو داود فيه، وكذا الترمذي، وابن ماجه.

4 - بَاب مَنْ أَمَرَ بِضَرْبِ الْحَدِّ فِي الْبَيْتِ

فكأنه ترجم هذا الباب ردّاً على من قال: لا يضرب الحد سراً، وقد روى ابن سعد عن عمر رضي الله عنه في قصة ولده أبي شحمة لما شرب بمصر فحده عمرو ابن العاص في البيت أنكر عمر رضي الله عنه عليه وأحضره إلى المدينة وضربه الحد جهراً، وحمل العلماء ذلك على المبالغة في تأديب ولده لا لأن إقامة الحد لا تصح إلا جهراً.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد الحميد الثقفي، (عَنْ أَيُّوبَ) أي: السخثياني، (عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) هو عبد الله بن عبيد الله، واسم أبي مليكة زهير بن عبد الله ابن جدعان، (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ) أي: ابن عامر بن نوفل بن عبد مناف القرشي المكي وهو من أفراد البخاري ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب، عن أحمد، حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ، وقد اتفق هؤلاء على وصله وخالفهم إسماعيل ابن عليه، فقال: عن أيوب، عن ابن أبي مليكة مرسلًا أخرجه مسدد عنه.

(قَالَ) أي: أنه قال: (جِيءَ بِالنُّعَيْمَانِ) بالتصغير، (أَوْ بِابْنِ النُّعَيْمَانِ) بالشك

من الراوي وجيء بالبناء للمفعول وقد أخرج الزبير بن بكار، وابن مندة الحديث بالوجهين⁽¹⁾ فيهما النعيان بغير شك وسبق في الوكالة أن الذي جاء به هو عقبة ابن الحارث كما رواه الإسماعيلي ولفظه: جئت بالنعيان.

وفي رواية الزبير بن بكار وابن مندة: أن الذي كان أتى به قد شرب الخمر هو ابن النعيان.

وقال ابن عبد البر في موضع: أن النعيان جلد في الخمر أكثر من خمسين مرة.

وقال في موضع آخر: إنه كان رجلاً صالحاً، وكان له ابن انهك في شرب الخمر فجلده النبي ﷺ وكان النعيان مزاحاً يضحك النبي ﷺ.

وقال ابن الكلبي: كان ﷺ إذا نظر إلى نعيان لن يتمالك نفسه أن يضحك، روي أنه جاء أعرابي وأناخ ناقته فقبل لنعيان لو نحرته فأكلناها اليوم ويغرم رسول الله ﷺ ثمنها فنحرتها فخرج الأعرابي فصاح واعقراه يا محمد، فقال النبي ﷺ: «من فعله؟» قالوا: النعيان، فخرج النبي ﷺ فاتبعه يسأل عنه فوجدوه في دار ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب مستخفياً فأشار إليه رجل ورفع صوته يقول ما رأيته يا رسول الله وأشار بأصبعه حيث هو فأخرجه رسول الله ﷺ فقال له: ما حملك على هذا؟ قال: الذي دلوك علي يا رسول الله هم الذين أمروا، فجعل رسول الله ﷺ تمسح وجهه ويضحك وهو النعيان بن عمرو بن رفاعة بن الحارث بن سواء بن مالك بن غنم بن مالك البخاري الانصاري.

ومن جملة مزاحه أنه قال يوماً لسويط بن حرملة لأغيظنك فجاء إلى أناس فقال: ابتاعوا منا غلاماً غريباً فارها وهو ذو لسان ولعله يقول أنا حر فإن كنتم تاركيه لذلك فدعوه لا تفسدوا عليّ غلامي، فقالوا: بل نبتاعه منك بعشر قلائص فأقبل بها يسوقها وأقبل بالقوم حتى عقلوه ثم قال دونكم هذا هو فجاء القوم

(1) في نسخة: من وجهين.

شَارِبًا، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ بِالْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ، قَالَ: فَضْرِبُوهُ، فَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضَرَبَهُ بِالنَّعَالِ».

فقالوا قد اشتريناك فقال سويبط هو كاذب أنا رجل حر فقالوا: أخبرنا خبرك فذهب هو وأصحابه فردوا القلائص وأخذوه فلما عادوا إلى النبي ﷺ وأخبروه الخبر ضحك النبي ﷺ وأصحابه حوله وغرم ثمنها .

وقال ابن سعد: عاش النعيمان إلى خلافة معاوية رضي الله عنه وكان شهد العقبة مع السبعين وبدراً، وأحدًا، والخندق وسائر المشاهد .

وفي التوضيح: فجلده النبي ﷺ أربعًا أو خمسًا، فقال رجل: اللهم العنه ما أكثر ما يشرب، وأكثر ما يجلد، فقال ﷺ: «لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله» وفي لفظ: «لا تقولوا للنعيمان إلا خيرًا فإنه يحب الله ورسوله».

(شَارِبًا) حال أي: مسكرًا متصفًا بالسكر؛ لأنه حين جيء به لم يكن شاربًا حقيقة، بل كان سكران .

وفي رواية: وهيب وهو سكران وزاد فشق عليه أي: على النبي ﷺ ووقع في رواية معلى بن أسد، عن وهيب عند النسائي فشق على النبي ﷺ مشقة شديدة.

(فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ بِالْبَيْتِ) وفي نسخة: من كان في البيت (أَنْ يَضْرِبُوهُ، قَالَ) عقبة: (فَضْرِبُوهُ، فَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضَرَبَهُ بِالنَّعَالِ) بكسر النون يستدل به على جواز إقامة الحد على السكران في حالة سكره، وبه قال بعض الظاهرية: والجمهور على خلافه، وأولوا الحديث بأن المراد ذكر سبب الضرب، وأن ذلك الوصف استمر به في حال الضرب وأيدوا ذلك بالمعنى وهو أن المقصود بالضرب في الحد الإيلاء؛ ليحصل به الردع، ثم إنه لا يفرق الضرب على الأيام والساعات لعدم الإيلاء .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في الوكالة وهو من أفرادها.

5 - باب الضَّرْبِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ

6775 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِنُعَيْمَانَ، أَوْ يَابْنَ نُعَيْمَانَ، وَهُوَ سَكْرَانٌ، فَشَقَّ عَلَيْهِ، وَأَمَرَ مَنْ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ، فَضْرِبُوهُ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَكُنْتُ فِيمَنْ ضَرَبَهُ».

5 - باب الضَّرْبِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ

وأشار بذلك إلى جواز الاكتفاء في شرب الخمر بالضرب بالجريد والنعال، وقال النووي: أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال، وأطراف الثياب، ثم قال: والأصح جوازه بالسوط، وشذ من قال هو شرط وهو غلط منابذ للأحاديث الصحيحة، واختلف فيه بعض الأئمة من الشافعية حتى روي أن الشافعي قال في الأم: لو أقام عليه الحد بالسوط فمات وجبت عليه الدية فسوى بينه وبين ما إذا زاد فدل على أن الأصل النذب بغير السوط، وصرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط وصرح القاضي حسين بتعيين السوط واحتج بأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم وتوسط بعض المتأخرين فعين السوط للمتمردين وأطراف الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم ما يليق به وهو متجه.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي قاضي مكة، قال: (حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ) بضم الواو ابن عجلان الباهلي مولا هم أبو بكر البصري، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم وفتح اللام وهو جده، (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ) رضي الله عنه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِنُعَيْمَانَ) بضم النون، (أَوْ يَابْنَ نُعَيْمَانَ) بضم النون أيضًا، وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: بالنعيمان أو بابن النعيمان بزيادة الألف واللام فيها.

(وَهُوَ سَكْرَانٌ) بعدم الصرف، (فَشَقَّ) ذلك (عَلَيْهِ) زاده الله شرفاً لديه وعند النسائي: فشق على النبي ﷺ مشقة شديدة، (وَأَمَرَ مَنْ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ) الحد، (فَضْرِبُوهُ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ) قال عقبة: (وَكُنْتُ فِيمَنْ ضَرَبَهُ) وفيه: أن الحد يحصل بالضرب بالجريد والنعال، وكذا بالعصي المعتدلة وأطراف الثياب بعد قتلها حتى تشد إذ القصد الإيلاء وكذا بالسوط كما تقدم آنفاً.

6776 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ».

6777 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ أَنَسٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُنِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ، قَالَ: «اضْرِبُوهُ»

ومطابقة الحديث للترجمة كسابقة.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم الفراهيدي البصري، قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي، قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أي: ابن دعامة السدوسي، (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه أنه (قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه (أَرْبَعِينَ) ولا منافاة بين قوله: ضرب وجلد؛ لأن المراد من قوله: جلد ضرب فأصاب جلده، وليس المراد ضربه بالجلد.

ومطابقته للترجمة ظاهرة، وقد تقدم في باب: ما جاء في ضرب شارب الخمر.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وبالراء اسمه (أَنَسٌ) أي: ابن عياض، (عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ) هو من الزيادة ابن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد نسب إلى جده الأعلى، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) ابن الحارث بن خالد التيمي، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي: ابن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ويزيد وشيخه وشيخه مديون تابعيون، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه قال: (أُنِيَ) بضم الهمزة (النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ) يحتمل أن يكون هو النعيمان أو عبد الله الذي كان يلقب حمارًا المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر رضي الله عنه، والثاني أقرب؛ لأن في قصته فقال رجل من القوم اللهم العنه ونحوه في قصة المذكور في حديث أبي هريرة رضي الله عنه لكن لفظه قال بعض القوم: أخزأك الله كما سيجيء ويحتمل أن يكون ثالثًا.

(قَدْ شَرِبَ) الخمر (قَالَ) ﷺ: («اضْرِبُوهُ») لم يذكر عددًا فقل: لأنه لم يكن موقتًا بعدد مخصوص حينئذٍ.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمِنَّا الضَّارِبُ بِيَدِهِ، وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ، وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْزَاكَ اللَّهُ، قَالَ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ».

6778 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ، سَمِعْتُ عُمَيْرَ بْنَ سَعِيدٍ النَّخَعِيِّ،

وقد روى أبو داود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ لم يقت في الخمر حداً، أي: لم يوقت ويقال: أي: لم يقدر رسول الله ﷺ مقداراً ولم يحدده بعدد مخصوص.

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (فَمِنَّا الضَّارِبُ بِيَدِهِ، وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ، وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ) أي: بعد قتله للإيلاف، (فَلَمَّا انْصَرَفَ) من الضرب، (قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ) قيل: إنه عمر رضي الله عنه: (أَخْزَاكَ اللَّهُ، قَالَ) ﷺ: (لَا تَقُولُوا هَكَذَا) أي: لا تدعوا عليه بالخزي وهو الذل والهوان يقال: خزي يخزي من باب: علم خزيًا بالكسر، وأما معنى خزي يخزي من باب فتح يفتح استحيى ومصدره خزية بالفتح.

(لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ) لأن الشيطان يريد بتزيينه له المعصية أن يحصل له الخزي فإذا دعوتكم عليه بالخزي فقد عاونتم الشيطان فكأنكم قد حصلتم مقصود الشيطان أو لأنه إذا دعي عليه بحضرته ﷺ ولم ينه عنه ينفر عنه؛ أو لأنه يتوهم أنه مستحق لذلك فيوقع الشيطان في قلبه وساوس، وقال البيضاوي: لا تدعوا عليه بهذا الدعاء فإن الله إذا أخزاه استحوذ عليه الشيطان أو لأنه إذا سمع منكم انهمك في المعاصي أو حملة اللجاج والغضب على الإصرار فيصير الدعاء وصلة ومعونة على إغوائه وتسهيله.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه أبو داود في الحدود.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) الحجبي البصري، قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ) أي: ابن عبيد بن سالم الهجيمي البصري، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ) بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين واسمه عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي، قال: (سَمِعْتُ عُمَيْرَ بْنَ سَعِيدٍ) بضم العين وفتح الميم في الأول وكسر العين في الثاني وبالياء بعدها (النَّخَعِيِّ) وهو تابعي كبير ثقة

قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ، فَأَجِدَ فِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ، فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسُنَّهُ».

مات سنة خمس عشرة ومائة، (قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ) اللام فيه مكسورة لتأكيد النفي كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: 143] وأقيم منصوب بأن المقدرة فيه.

(حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ) مسبب من أقيم (فَأَجِدَ فِي نَفْسِي) أي: فأحزن عليه وهو مسبب عن مجموع السبب والمسبب معًا والفعْلان بالنصب على ما في الفرع ونص عليه الحافظ العسقلاني، وقال الكرمانلي: فيموت بالنصب فأجد بالرفع.

(إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ) أي: شاربها الاستثناء منقطع أي: لكن أجد من صاحب الخمر إذا مات شيئًا ويجوز أن يكون التقدير ما أجد في موت أحد يقام عليه الحد شيئًا إلا من موت صاحب الخمر فيكون متصلًا.

(فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ) بتخفيف الدال المهملة من ودي يدي دية أصله ودية أي: أعطيت ديته وغرمتها لمن يستحقها، وعند النسائي، وابن ماجة من رواية الشعبي عن عمر بن سعيد، قال: سمعت عليًّا رضي الله عنه يقول: من أقمنا عليه حدًّا فمات فلا دية له إلا من ضربناه في الخمر، وقال في «المصابيح»: «فإن قلت: لا شك أن الاستثناء المتقدم متصل وحكمه نقيض الحكم الثابت للمستثنى منه ضرورة أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس، وحكم المستثنى منه عدم الوجدان في النفس والثابت للمستثنى كونه يودى وليس نقيضًا للأول، وأجاب بأنه يلزم من القيام بديته ثبوت الوجدان في النفس من أمره ولذلك يديه على تقدير موته فهو حينئذٍ جارٍ على القاعدة والمعنى فإنه لو مات وجدت في نفسي منه فوديته فحذف السبب وأقام المسبب مقامه.

(وَذَلِكَ) إشارة إلى قوله: ما كنت لأقيم إلى آخره.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسُنَّهُ) أي: لم يقدر فيه حدًّا مضبوطًا، وفي رواية ابن ماجة: «(فإن رسول الله ﷺ لم يسن فيه شيئًا) إنما هو شيء جعلناه نحن فإن قيل روى حَدَّثَنَا ابن أبي داود قال: نا مسدد بن مسرهد قال: نا يحيى، قال: نا

سعيد بن أبي عروبة، عن الداناج عن حصين بن المنذر الرقاشي أبي ساسان عن علي رضي الله عنه قال: جلد رسول الله ﷺ في الخمر أربعين، وأبو بكر رضي الله عنه أربعين وكملها عمر رضي الله عنه ثمانين، وكل سنة وأخرجه أبو داود عن مسدد نحوه أي: كل واحد من الأربعين والثمانين سنة، وقال الخطابي يقول: إن الأربعين سنة قد عمل بها عمر رضي الله عنه في زمانه، فالجواب: أنه لما روى الطحاوي هذا قال: ذهب قوم إلى أن الحد الذي يجب على شارب الخمر هو أربعون واحتجوا بهذا الحديث ثم قال: وخالفهم آخرون في ذلك فادعوا فساد هذا الحديث، وأنكروا أن يكون علي رضي الله عنه قال: من ذلك شيئاً؛ لأنه قد روي عنه ما يخالف ذلك ويدفعه ثم روي حديث عمير بن سعيد عنه الذي مضى الآن، وأطال الكلام في رفع هذا الحديث الذي رواه الداناج المذكور عن حصين عنه، وقال غيره: حديث الداناج غير صحيح؛ لأن حديث البخاري أعني المذكور هنا يردّه ويخالفه، وفي قول علي رضي الله عنه: ما كنت لأقيم حداً إلى آخره حجة لمن قال: لا قود على أحد إذا مات المحدود في الضرب.

وقال الحنفية: لا دية فيه على الإمام، ولا على بيت المال ولا على جلاده، فيمن وجب عليه حد فجلده الإمام أو جلاده ولا كفارة فيه أيضاً، وعليه الجمهور إلا في حد الخمر فعن علي ما تقدم ولكنهم اختلفوا فيمن مات من التعزير فقال الشافعي: عقله على عاقلة الإمام وعليه الكفارة، وقيل على بيت المال، وجمهور العلماء على أنه لا يجب شيء على أحد، وفي التوضيح اختلف إذا مات في ضربه على أقوال: فقال: مالك، والشافعي لا ضمان على الإمام والحق قتله.

وقال الشافعي: إن مات المحدود وكان ضربه بغير السوط بأطراف الثياب والنعال لا يضمن الإمام قول واحد وإن ضرب بالسوط ضمن، وفي صفة ما يضمن وجهان:

أحدهما: جميع الدية.

6779 - حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْجُعَيْدِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: «كُنَّا نُؤْتَى بِالشَّارِبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

والثاني: لا يضمن إلا قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره والدية في ذلك على عاقلة الإمام وعنه أيضًا إن ضرب بالنعال وأطراف الثياب ضربًا يحيط العلم أنه لا يبلغ أربعين أو يبلغها ولا يتجاوزها فمات فلا عقل ولا دية ولا كفارة على الإمام، وإن ضربه أربعين سوطًا فمات فديته على عاقلة الإمام دون بيت المال.

وقال الطيبي: ويحتمل أن يراد بقوله: لم يسنه الحد الذي يؤدي إلى التعزير كما في حديث أنس ومشاورة عمر عليًا رضي الله عنهما قال: وتلخيص المعنى أنه إنما خاف من سنة سنه عمر رضي الله عنه برأي علي رضي الله عنه لا ما سنه رسول الله ﷺ.

ومطابقة الحديث للترجمة في آخر الحديث؛ لأن معنى قوله لم يسنه لم يقدر فيه حدًا مضبوطًا كذا فسرہ النووي، وقيل معناه لم يعينه بضرب السياط وهو مطابق للترجمة؛ لأنه ليس فيها حد معلوم، وقد أخرجه مسلم في الحدود، وكذا أبو داود وابن ماجه.

(حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) البلخي، (عَنِ الْجُعَيْدِ) بضم الجيم وفتح العين المهملة ابن عبد الرحمن التابعي الصغير وسند البخاري هذا في غاية العلو؛ لأن بينه وبين التابعي فيه واحد فهو في حكم الثلاثيات.

(عَنْ يَزِيدَ) من الزيادة (ابنِ خُصَيْفَةَ) بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة بعدها تحتية ساكنة وبالفاء الكوفي، (عَنِ السَّائِبِ) بالهمز بعد الألف (ابنِ يَزِيدَ) من الزيادة الكندي رضي الله عنه أنه (قَالَ: كُنَّا نُؤْتَى) بضم النون وفتح الفوقية، (بِالشَّارِبِ) الخمر (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فيه إسناد القائل الفعل بصيغة الجمع التي يدخل هو فيها مجازًا لكونه مستويًا معهم في أمر ما وإن لم يباشر هو ذلك الفعل الخاص؛ لأن السائب كان صغيرًا جدًا في عهد رسول الله ﷺ فقد تقدم في الترجمة النبوية أنه كان ابن ست سنين فيبعد أن يكون شارك من كان يجالس النبي ﷺ فيما ذكر من ضرب الشارب فكان مراده بقوله:

وَأَمْرَةَ أَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، فَتَقُومُ إِلَيْهِ بِأَيْدِينَا وَنَعَالِنَا وَأُرْدِيَتِنَا، حَتَّى كَانَ آخِرُ إِمْرَةِ عُمَرَ، فَجَلَدَ أَرْبَعِينَ، حَتَّى إِذَا عَتَوْا وَفَسَقُوا جَلَدَ ثَمَانِينَ».

كنا أي: الصحابة لكن يحتمل أن يحضر مع أبيه أو عمه فيشاركهم في ذلك، فيكون الإسناد على حقيقته.

(وَأَمْرَةَ أَبِي بَكْرٍ) بكسر الهمزة وسكون الميم أي: خلافته رضي الله عنه، وفي رواية حاتم في زمن النبي ﷺ وأبي بكر وبعض زمان عمر رضي الله عنهما، (وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ) رضي الله عنه أي: جانباً أولياً (فَتَقُومُ إِلَيْهِ بِأَيْدِينَا وَنَعَالِنَا وَأُرْدِيَتِنَا) جمع رداء، أي: فنضربه بها (حَتَّى كَانَ آخِرُ إِمْرَةِ عُمَرَ) بنصب آخر في رواية أبي ذر بالرفع في رواية غيره، (فَجَلَدَ أَرْبَعِينَ) ظاهره أن التحديد بأربعين إنما وقع في خلافة عمر رضي الله عنه وليس كذلك لما في قصة خالد بن الوليد رضي الله عنه وكتابته إلى عمر رضي الله عنه فإنه يدل على أن عمر أمر بجلده ثمانين في وسط إمارته؛ لأن خالدًا رضي الله عنه مات في وسط خلافة عمر رضي الله عنه وإنما المراد بالغاية المذكورة أولاً استمرار الأربعين فليست الفاء معقبة لآخر الأمر بل لزمان أبي بكر رضي الله عنه وبيان ما وقع في زمن عمر رضي الله عنه فالتقدير فاستمر أن يجلد أربعين والمراد بالغاية الأخرى في قوله: حتى إذا عتوا تأكيد الغاية الأولى وبيان ما صنع عمر رضي الله عنه بعد الغاية الأولى، وقد أخرجه النسائي من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن الجعيد بلفظ: حتى كان وسط إمارة عمر رضي الله عنه فجلد فيها أربعين حتى إذا عتوا وهذا لا إشكال فيه.

(حَتَّى إِذَا عَتَوْا) بفتح العين المهملة والفوقية من العتو وهو التجبر، أي: تجبروا وانهمكوا في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر؛ لأنه ينشأ عنه الفساد.

(وَفَسَقُوا) أي: خرجوا عن الطاعة فلم يرتدعوا (جَلَدَ ثَمَانِينَ) سوطًا ووقع في مرسل عبيد بن عمير أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه: أن عمر رضي الله عنه جعله أربعين سوطًا فلما رآهم لا يتناهون جعله ستين سوطًا فلما رآهم لا يتناهون جعله ثمانين سوطًا،

6 - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَإِنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنَ الْمِلَّةِ

وقال : هذا أدنى الحدود وهذا يدل على أنه وافق عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في أن الثمانين أدنى الحدود وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الزنا وحد السرقة القطع ، وحد القذف وهو أخفها عقوبة وأدناها عددًا ، وقد مضى من حديث أنس رضي الله عنه في رواية شعبة وغيره سبب ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال : أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر رضي الله عنه ، قال العيني : ولو أدرك هذا الزمان لجلدهم أضعاف ذلك ، ونعم ما قال .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة ، والحديث من إفراده .

6 - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَإِنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنَ الْمِلَّةِ

بسكون العين والكراهة للتنزيه عند قصد محض السبِّ وللتحريم عند قصد معناه الأصلي وهو الإبعاد من رحمة الله ، ولا سيما في حق من لا يستحق اللعن كهذا الذي يحب الله ورسوله كما سيجيء .

(وَإِنَّهُ) أي : الشارب (لَيْسَ بِخَارِجٍ) بمعصيته بشربه (مِنَ الْمِلَّةِ) كأنه أراد بهذه الترجمة إلى وجه التوفيق بين حديث الباب الذي فيه النهي عن لعن الشارب ، وبين قوله ﷺ : « لا يشرب الخمر وهو مؤمن » وقد مر عن قريب وهو أن المراد بحديث لا يشرب الخمر وهو مؤمن ، نفي كمال الإيمان لا أنه يخرج عن الإيمان وهو معنى قوله : وأنه ليس بخارج عن الملة وإذا لم يكن خارجا لا يستحق اللعن وعبر بالكراهة إشارة إلى أن النهي للتنزيه في حق من يستحق اللعن إذا قصد به السب ، وأما إذا قصد معناه الأصلي فيحرم ولا سيما فيمن لا يستحق اللعن ولا سيما مع إقامة الحد عليه بل يندب الدعاء له بالتوبة والمغفرة وبسبب هذا التفصيل عدل عن قوله في الترجمة كراهة لعن شارب الخمر إلى قوله : ما يكره فأشار بذلك إلى التفصيل ، وعلى هذا التقرير فلا حجة فيه لمن منع لعن الفاسق المعلن مطلقًا ، وقيل إن المنع خاص بما يقع في حضرة النبي ﷺ لثلاثتهم الشارب عند عدم الإنكار أنه مستحق لذلك فربما أوقع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من فتنته وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « لا

6780 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَكَانَ يُلقَّبُ حِمَارًا،

تكونوا أَعوانًا للشيطان على أخيكُم» وقيل: المنع مطلقاً في حق من أقيم عليه الحد؛ لأن الحد قد كفر عنه الذنب المذكور، وقيل المنع مطلقاً في حق ذي الزلة والجواز مطلقاً في حق المجاهرين وصوب ابن المنير أن المنع مطلقاً في حق المعين والجواز مطلقاً في حق غير المعين؛ لأنه في حق المعين أذى له وسب وقد ثبت النهي عن أذى المسلمين، وفي حق غير المعين زجر له عن تعاطي ذلك الفعل واحتج من أجاز لعن المعين بأن النبي ﷺ: إنما لعن من يستحق اللعن فيستوي المعين وغيره، وتعقب بأنه إنما يستحق اللعن بوصف الإبهام ولو كان لعنه قبل الحد جائزاً لاستمر بعد الحد كما لا يسقط التغريب بعد الجلد وأيضاً فنصيب غير المعين من ذلك يسير جداً، واحتج الإمام البلقيني على جواز لعن المعين بالحديث الوارد في المرأة إذا دعاها زوجها إلى فراشه فأبت لعنتها الملائكة حتى تصبح.

وتعقب بأن: اللاعن لها الملائكة فيتوقف الاستدلال به على جواز التأسي بهم ولئن سلمنا فليس في الحديث تسميتها وأجيب بأن الكل معصوم والتأسي بالمعصوم مشروع والله أعلم فليتأمل.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة وهو عبد الله بن بكير المخزومي المصري، قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد أيضاً (خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ) من الزيادة البجلي الفقيه، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ) بكسر العين الليثي المدني، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) مولى عمر بن الخطاب، (عَنْ أَبِيهِ) أسلم الحبشي مولى عمر رضي الله عنه وكان من سبي عين التمر ابتاعه عمر رضي الله عنه بمكة سنة إحدى عشرة لما بعثه أبو بكر رضي الله عنه ليقم للناس الحج.

(عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) رضي الله عنه، (أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: في زمنه (كَانَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَكَانَ يُلقَّبُ حِمَارًا) ذكر الواقدي في غزوة خيبر

وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

من مغازيه عن عبد الله بن جعفر، عن أبيه قال: ووجد في حصن الصعب بن معاذ فذكر ما وجد فيه من الثياب وغيرها إلى أن قال: وزقاق خمر فأريقت وشرب يومئذ من تلك الخمر رجل يقال له عبد الله الحمار: وهو باسم الحيوان المشهور وقد وقع في حديث الباب أن الأول اسمه، والثاني لقبه وجوز ابن عبد البر أنه ابن النعيمة المهم في حديث عقبة بن الحارث فقال في ترجمة النعيمة كان رجلاً صالحاً، وكان له ابن انهمك في الشرب فجلده النبي ﷺ فعلى هذا يكون كل من النعيمة وولده عبد الله جلد في الشرب، وقوي هذا عنده بما أخرجه الزبير بن بكار في الفكاهة من حديث محمد بن عمرو بن حزم قال: كان بالمدينة رجل يصيب الشراب فكان يؤتى به النبي ﷺ فيضربه بنعله ويأمر الصحابة رضي الله عنهم فيضربونه بنعالهم ويحثون عليه التراب فلما كثر ذلك منه، قال له رجل: لعنك الله، فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعل فإنه يحب الله ورسوله».

وحديث عقبة اختلف ألفاظ ناقله هل الشارب النعيمة أو ابن النعيمة، والراجح فيه النعيمة فهو غير المذكور هنا؛ لأن قصة عبد الله كانت في خيبر فهي سابقة على قصة النعيمة فإن عقبة بن الحارث من مسلمة الفتح والفتح كان بعد خيبر بنحو من عشرين شهراً والأشبه أن المذكور في حديث عبد الرحمن بن أذهر أنه أتى به، والنبي ﷺ عند رحل خالد بن الوليد، ويحتمل الجمع بأنه أطلق على رحل خالد بن الوليد بيتاً فكانه كان بيتاً من شعر فتذكر.

(وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) بضم الباء من الإضحاك، أي: يقول بحضرته أو يفعل ما يضحك به، وقد أخرج أبو يعلى من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم بسند الباب: أن رجلاً كان يلقب حماراً، وكان يهدي لرسول الله ﷺ العكة من السمن والعسل فإذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به إلى النبي ﷺ فقال: أعط هذا متاعه فما يزيد النبي ﷺ على أنه يتنسم ويأمر به فيعطى، وفي حديث محمد بن عمرو بن أحزم بعد قوله يحب الله ورسوله، وكان لا يدخل المدينة طرفة إلا اشترى منها ثم جاء، فقال: يا رسول الله، هذا أهديته لك فإذا جاء صاحبه يطلب عنه ثمنه جاء به فقال: «أعط هذا الثمن» فيقول: ألم تهده لي فيقول: «ليس عندي»

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأَتَيْ بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِّنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

فيضحك ويأمر لصاحبه بثمانه قال: وقد وقع نحو هذا للنعيمان فيما ذكره الزبير بن بكار في كتاب الفكاهة والمزاح.

(وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ) أي: بسبب شربه الشراب المسكر وكان فيه مضمر أي: كان قد جلده، (فَأَتَيْ) بضم الهمزة (بِهِ يَوْمًا) وقد شرب المسكر وكان في غزوة خيبر كما قاله الواقدي.

(فَأَمَرَ) ﷺ (بِهِ فَجُلِدَ) وفي رواية الواقدي: فأمر به فخفق بالنعال وعلى هذا، فقوله: فجلد أي: ضرب ضربًا أصاب جلده، ووقع في رواية معمر عن زيد بن أسلم بسنده هذا عند عبد الرزاق: أتى برجل قد شرب الخمر فحد ثم أتى به فحد ثم أتى به فحد ثم أتى به، فحد أربع مرات فأتى به يومًا فذكر سفيان اليوم الذي أتى به فيه والشراب الذي شربه عند الواقدي، ووقع في رواية وكان قد أتى به في الخمر مرارًا.

(فَقَالَ) وفي رواية أبي ذر: قال: (رَجُلٌ مِّنَ الْقَوْمِ) وعند الواقدي فقال عمر رضي الله عنه: (اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ؟) بضم التحتية وفتح الفوقية وما مصدرية أي: ما أكثر إتيانه وللواقدي ما أكثر ما يضرب، وفي رواية معمر ما أكثر ما يشرب وما أكثر ما يجلد.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَلْعَنُوهُ) وفي رواية الواقدي: لا تفعل يا عمر (فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ) أي: الذي علمت (أَنَّهُ) بفتح الهمزة أن واسمها وخبرها قوله: (يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) وأن مع اسمها وخبرها سد مسد مفعولي علمت لكونه مشتملاً على المنسوب، والمنسوب إليه والضمير في أنه يعود إلى الموصول والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذي علمت والجملة جواب القسم كذا، قال المظهري في «شرح المصابيح» قال الطيبي: وفيه تعسف.

وقال صاحب «المطالع»: ما موصولة وإنه بكسر الهمزة مبتدأ، وقيل بفتحها وهو مفعول علمت قال الطيبي: فعلى هذا علمت بمعنى عرفت وأنه خبر

الموصول، قال: وجعل ما نافية أظهر لاقتضاء القسم أن يتلقى بحرف النفي وبأن واللام بخلاف الموصول؛ ولأن الجملة القسمية جيء بها مؤكدة لمعنى النهي مقدرة للإنكار ويؤيده أنه وقع في شرح السُّنة: فوالله ما علمت إلا أنه وكذا في رواية أبي ذر عن الكشميهني بزيادة إلا وفتح همزة أنه وهذه الرواية تؤيد ما قاله الطيبي من جعل ما نافية، وقال أبو البقاء: ما زائدة أي: فوالله علمت أنه والهمزة على هذا مفتوحة قال: ويحتمل أن يكون المفعول محذوفاً أي: ما علمت عليه أو فيه سوءاً، ثم استأنف فقال: إنه يحب الله ورسوله، ونقل عن رواية ابن السكن أن التاء مفتوحة للخطاب ويصح على هذا كسر الهمزة وفتحها والكسر على جواب القسم والفتح معمول علمت.

وقد حكى في المطالع أن في بعض الروايات: فوالله لقد علمت وعلى هذا فالهمزة مفتوحة، ووقع في رواية معمر فإنه يحب الله ورسوله، وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم ولا إشكال فيها؛ لأنها جاءت تعليلاً لقوله لا تفعل يا عمر، وفي هذا الحديث من الفوائد جواز التلقيب وهو محمول هنا على أنه لا يكره وأنه ذكر به على سبيل التعريف لكثرة من كان يسمى عبد الله وأنه لما تكرر منه الإقدام على الفعل المذكور نسب إلى البلادة وأطلق عليه اسم من يتصف بها ليرتدع بذلك، وفيه: الرد على من زعم أن مرتكب الكبيرة كافر لثبوت النهي عنه والأمر بالدعاء له.

وفيه: أنه لا تنافي بين ارتكاب المنهي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب؛ لأنه ﷺ أخبر بأن المذكور يحب الله ورسوله مع وجود ما صدر منه وأن من تكررت منه المعصية لا تنزع عنه محبة الله ورسوله، ويؤخذ منه تأكيد ما تقدم أن نفي الإيمان عن شارب الخمر لا يراد به زواله بالكلية بل نفي كماله، ويحتمل أن يكون استمرار ثبوت محبة الله ورسوله في قلب العاصي مقيداً بما إذا ندم على وقوع المعصية أو أقيم عليه الحد فكفر عنه الذنب المذكور بخلاف من لم يقع منه ذلك فإنه يخشى بتكرير الذنب أن يطبع على قلبه حتى يسلب منه ذلك نسأل الله العافية.

فَأَمَرَ بِضَرْبِهِ، فَمِمَّا مَنْ يَضْرِبُهُ بِيَدِهِ وَمِمَّا مَنْ يَضْرِبُهُ بِتَعْلِهِ وَمِمَّا مَنْ يَضْرِبُهُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ رَجُلٌ: مَا لَهُ أَخْزَاهُ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَكُونُوا عَوْنَ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ».

7 - بَابُ السَّارِقِ حِينَ يَسْرِقُ

6782 - حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:

وبالشك، (فَأَمَرَ بِضَرْبِهِ) وفي رواية أبي ذر عن المستملي: فقام ليعضبه، قال الحافظ العسقلاني: وهو تصحيف فقد تقدم الحديث في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي ضمرة على الصواب بلفظ فقال: اضربوه.

(فَمِمَّا مَنْ يَضْرِبُهُ بِيَدِهِ وَمِمَّا مَنْ يَضْرِبُهُ بِتَعْلِهِ وَمِمَّا مَنْ يَضْرِبُهُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ رَجُلٌ) قيل: إنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (مَا لَهُ أَخْزَاهُ اللَّهُ) أي: أذله، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَكُونُوا عَوْنَ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ») المسلم لأن الله إذا أخزاه استحوذ عليه الشيطان، وقيل غير ذلك مما سبق قريباً في باب الضرب بالجريد والنعال، قال القرطبي: ظاهره أن السكر بمجردة موجب للحد؛ لأن الفاء للتعليل كقوله سها فسجد، ولم يفصل هل سكر من ماء عنب أو غيره ولا هل شرب قليلاً أو كثيراً ففيه حجة للجمهور على الكوفيين في التفرقة.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة أيضاً، وقد مضى الحديث قريباً في باب: الضرب بالجريد والنعال.

7 - بَابُ السَّارِقِ حِينَ يَسْرِقُ

وفي رواية أبي ذر: باب لا يسرق السارق، وفي رواية سقط لفظ السارق.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين، أي: ابن بحر الصيرفي وهو شيخ مسلم أيضاً قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ) أي: ابن عامر الكوفي، قال: (حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ) بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة وغزوان بفتح العين المعجمة وسكون الزاي الكوفي، (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ:

«لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

8 - بَابُ لَعْنِ السَّارِقِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ

لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ (حِينَ يَسْرِقُ) فِي سَرَقٍ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مَرْفُوعٌ رَاجِعٌ إِلَى السَّارِقِ الدَّالُّ عَلَيْهِ يَسْرِقُ بِالِاتِّزَامِ؛ لِأَنَّهُ يَسْرِقُ يَسْتَلْزِمُ سَارِقًا وَحَسَنَ ذَلِكَ تَقَدُّمُ نَظِيرِهِ وَهُوَ لَا يَزْنِي الزَّانِي وَلَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى الزَّانِي لِفَسَادِ الْمَعْنَى، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ (وَهُوَ مُؤْمِنٌ) وَفِي كِتَابِ الْمَظَالِمِ عَنِ الْفَرَبْرِى أَنَّهُ قَالَ: وَجَدْتُ بِخَطِّ أَبِي جَعْفَرٍ يَعْنِي وَرَاقَ الْبُخَارِيِّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ تَفْسِيرُهُ: أَنْ يَنْزِعَ مِنْهُ نُورُ الْإِيمَانِ أَنْتَهَى.

وَالْإِيمَانُ هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْجَنَانِ وَالْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ وَنُورُهُ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ، وَاجْتِنَابُ الْمَنَاهِي فَإِذَا زَنَى أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ أَوْ سَرَقَ ذَهَبَ نُورُهُ، وَبَقِيَ فِي الظُّلْمَةِ فَإِنْ تَابَ رَجَعَ إِلَيْهِ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَوْضَحُهَا، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي الْمَظَالِمِ وَالْحُدُودِ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَوَّلِ بَابِ الْحُدُودِ.

8 - بَابُ لَعْنِ السَّارِقِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ

أَيُّ: لَمْ يَعْنِ وَكَانَ الْمَصْنَفُ أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى وَجْهِ التَّوْفِيقِ بَيْنَ النَّهْيِ عَنِ لَعْنِ الشَّارِبِ الْمَعْنِيِّ كَمَا مَضَى تَقْرِيرُهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ الْبَابِ، وَقَالَ صَاحِبُ «التَّلْوِيحِ» قَوْلُهُ فِي التَّرْجُمَةِ بَابُ لَعْنِ السَّارِقِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ فَإِنَّ صَحْتَ التَّرْجُمَةِ فَهُوَ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي تَعْيِيرُ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَمُوَاجَهَتُهُمْ بِاللَّعْنَةِ وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَلْعَنَ فِي الْجُمْلَةِ مَنْ فَعَلَ فَعَلَهُمْ لِيَكُونَ ذَلِكَ رَدْعًا وَزَجْرًا عَنِ انْتِهَاكِ شَيْءٍ مِنْهَا فَإِذَا وَقَعَتْ فِي مَعْنٍ لَمْ يَلْعَنَ بَعِيْنَهُ لَثَلَا يَقْنَطُ وَيَبْأَسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَلَنْهِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ لَعْنِ النَّعِيمَانِ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَإِنْ كَانَ هَذَا مُرَادَ الْبُخَارِيِّ فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنِ لَعْنِ الشَّارِبِ، وَقَالَ: لَا تَعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ، وَقَالَ الدَّادُودِيُّ: قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «لَعْنُ اللَّهِ السَّارِقَ» يَحْتَمِلُ

6783 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ» قَالَ الْأَعْمَشُ: «كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ بَيِّضُ الْحَدِيدِ، وَالْحَبْلُ كَانُوا يَرَوْنَ.....»

أن يكون زجرًا ليرتدع من سمعه عن السرقة، ويحتمل أن يكون دعاء، وقال الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن لا يراد به حقيقة اللعن بل التنفير فقط، وقال الطيبي: لعل المراد باللعن هنا الإهانة والخذلان كأنه قيل استعمل أعز شيء في أحقر شيء خذله الله حتى قطع.

وقال القاضي عياض: جوز بعضهم لعن المعين في الجملة فحمله على المعين أولى وقد قيل: إن لعن النبي ﷺ لأهل المعاصي كان تحذيرا لهم عنها قبل وقوعها فإذا فعلوها استغفر لهم ودعا لهم بالتوبة وأما من أغلظ له ولعنه تأديبا على مثل فعله فقد دخل في عموم شرطه حيث قال: سألت ربي أن يجعل لعني له كفارة ورحمة وجاء في صحيح مسلم أنه مقيد بما إذا صدر في حق من ليس لها بأهل.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ) قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبِي) حفص بن غياث بن طلق النخعي الكوفي، قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ) ذكوان الزيات، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، وفي رواية محمد بن الحسين بن أبي الحسين عمر بن حفص شيخ البخاري فيه: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه وكذا في رواية عبد الرحمن بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح سمعت أبا هريرة قال ابن حزم وقد سلم من تدليس الأعمش.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ) بالمهملة المفتوحة والموحدة الساكنة (فَتُقَطَّعُ يَدُهُ) قَالَ الْأَعْمَشُ (مُوصُولٌ بِالسُّنَدِ السَّابِقِ: (كَانُوا) أَيِ الَّذِينَ رَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ (يَرَوْنَ) بِفَتْحِ التَّحْتِ مِنْ الرَّأْيِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ بِضَمِّهَا بِمَعْنَى الظَّنِّ (أَنَّهُ بَيِّضُ الْحَدِيدِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: بَيْضَةُ الْحَدِيدِ أَيِ: الَّتِي تَكُونُ عَلَى رَأْسِ الْمُقَاتِلِ.

(وَالْحَبْلُ كَانُوا يَرَوْنَ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّهِ كَمَا مَرَّ.

أَنَّهُ مِنْهَا مَا يَسْوَى دَرَاهِمَ».

(أَنَّهُ) أي : الحبل المذكور (منها ما يسْوَى) بفتح التحتية والواو بينهما سين مهملة ساكنة وفي رواية أبي ذر : ما يساوي بضم ففتح فالف فكسر (دَرَاهِمَ) وقد أنكر بعضهم الرواية الأولى والحق أنها جائزة لكن بقله ، وقال الكرمانى : يراد به ثلاثة دراهم كأنه نظر إلى أن أقل الجمع ثلاثة ، قال أبو محمد بن قتيبة : احتج الخوارج بهذا الحديث على أن القطع يجب في قليل الأشياء وكثيرها ولا حجة لهم فيه وذلك أن الآية لما نزلت قال ﷺ : «ذلك على ظاهر ما نزل» ثم أعلمه الله تعالى أن القطع لا يكون إلا في ربع دينار فكان بياناً لما أجمل فوجب المصير إليه قال : وأما قول الأعمش إن البيضة في هذا الحديث «بيضة الحديد تعفر الرأس في الحرب وأن الحبل من حبال السفن» ، فهذا تأويل لا يجوز عند من يعرف صحيح كلام العرب ؛ لأن كل واحد من هذين يبلغ دنائير كثيرة وهذا ليس موضع تكثير لما يسرقه السارق ولا من عادة العرب والعجم أن يقولوا : قبح الله فلاناً عرض نفسه للضرب في عقد جوهر وتعرض للعقوبة في الغلول في جراب مسك وإنما العادة في مثل هذا أن يقولوا لعنه الله تعرض لقطع اليد في حبل رث أو في كبة شعر أو في رداء خلق ، وكلما كان نحو ذلك كان أبلغ في النهي انتهى .

وتبعه الخطابي وعبارته تأويل الأعمش هذا غير مطابق لمذهب الحديث ومخرج الكلام فيه وذلك أنه ليس باتساع في الكلام أن يقال في مثل ما ورد هذا الحديث من اللوم والترتيب أخزى الله فلاناً عرض نفسه للتلف في ما له قدر ومزية وفي عرض له قيمة يضرب المثل في مثله بالشيء الذي لا وزن له ولا قيمة هذا حكم العرف الجاري في مثله وإنما وجه الحديث وتأويله ذم السرقة وتهجين أمرها وتحذير سوء عاقبتها فيما قل وكثر من المال تقول : إن سرقة الشيء اليسير الذي لا قيمة له كالبيضة المذرة والحبل الخلق الذي لا قيمة له إذا تعاطاه فاستمرت به العادة لم ينسب أن يؤديه ذلك إلى سرقة ما فوقها حتى يبلغ قدر ما تقطع به اليد فتقطع يده فليحذر هذا الفعل وليتوقه قبل أن تملكه العادة ويمرن عليها ليسلم من سوء عاقبته انتهى .

وفي «غريب الحديث» لابن قتيبة : وحضرت يحيى بن أكثم بمكة قال :

فرأيته يذهب إلى هذا التأويل ويعجب منه ويبدي ويعيد قال : وهذا لا يجوز وقد تعقبه أبو بكر الأنباري ، فقال : ليس الذي طعن به ابن قتيبة على تأويل الحديث بشيء ؛ لأن البيضة من السلاح ليست علمًا في كثرة الثمن ونهاية في علو القيمة فتجري مجرى عقد الجواهر والجراب في المسك اللذين يساويان الألوف في الدنانير بل البيضة من الحديد ربما اشترت بأقل ما يجب فيه القطع ، وإنما مراد الحديث أن السارق تعرض لقطع يده بما لا غنى له به ؛ لأن البيضة من السلاح لا يستغني بها أحد ، وحاصله أن المراد بالخبر أن السارق يسرق الجليل فتقطع يده ويسرق الحقير فتقطع يده فكأنه تعجيز له وتضعيف لاختياره لكونه باع يده بقليل من الثمن وكثيره .

وقال المازري : تأويل بعض الناس البيضة في الحديث ببيضة الحديد ؛ لأنها تساوي نصاب القطع وحمله بعضهم على المبالغة في التنبيه على عظيم ما جسر وحقير ما حصل وأراد من جنس البيضة والحبل ما يبلغ النصاب .

قال القرطبي : ونظير حمله على المبالغة ما حمل قوله ﷺ : «من بنى لله مسجدًا ولو كمفحص قطاة» فإن أحد ما قيل فيه أنه أراد المبالغة في ذلك ، وإلا فمن المعلوم أن مفحص القطاة وهو ما يحتضن فيه بيضها لا يتصور أن يكون مسجدًا قال : ومنه : تصدق ولو بظلف محرق وهو ما لا يتصدق به ومثله كثير في كلامهم .

وقال القاضي عياض : لا ينبغي أن يلتفت لما ورد أن البيضة بيضة الحديد ، والجبل جبل السفن ؛ لأن مثل ذلك له قيمة وقدر فإن سياق الكلام يقتضي ذم من أخذ القليل والكثير والخبر إنما ورد لتعظيم ما جنى على نفسه بما يقل به قيمته ؛ لا بما كثر والصواب تأويله على ما تقدم من تقليل أمره وتهجين فعله ، وأنه لم يقطع في هذا القدر جرته عادته إلى ما هو أكثر منه وأجاب بعض من انتصر لتأويل الأعمش أن النبي ﷺ قاله عند نزول الآية مجملة قبل بيان نصاب القطع انتهى .

وقد أخرج ابن أبي شيبة ، عن حاتم بن إسماعيل ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي رضي الله عنه : أنه قطع يد سارق في بيضة حديد ثمنها ربع دينار .

9 - باب الحُدُود كَفَّارَة

6784 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ،

قال الحافظ العسقلاني: ورجاله ثقات مع انقطاعه، ولعل هذا مستند التأويل الذي أشار إليه الأعمش، وأخرج الدارقطني من حديث أبي حباب الدلال، نا مختار بن نافع، نا أبو حبان التيمي، عن أبيه، عن علي رضي الله، عن رسول الله ﷺ: أنه قطع في بيضة من حديد قيمتها أحد وعشرون درهماً.

وقال بعضهم: البيضة في اللغة: تستعمل في المبالغة في المدح، وفي المبالغة في الذم فمن الأول قولهم: فلان بيضة البلد إذا كان فرداً في العظمة وكذا في الاحتقار ومنه قول أخت عمرو بن عبد ود، من كان يدعي قديماً بيضة الولد، ومن الثاني قول الآخر يهجو قومًا:

تأبى قضاة أن تبدي لكم نسبًا وابنا نزار وأنهم بيضة البلد

ويقال في المدح أيضًا: بيضة القدم أي: وسطهم وبيضة السنام، أي: شحمته فلما كانت البيضة تستعمل في كل من الأمرين حسن التمثيل بها كأنه قال: يسرق الجليل والحقير فيقطع فهب أنه عذر بالجليل فلا عذر بالحقير، وأما الحبل فأكثر ما يستعمل في الحقير كقولهم ما ترك فلان عقلاً ولا ذهب من فلان، فقال: وكان المراد أنه إذا اعتاد السرقة لم يتمالك مع غلبة العادة التمييز بين الجليل والحقير وأيضًا والعار الذي يلزمه بالقطع لا يساوي ما حصل له، ولو كان جليلاً وإلى هذا أشار القاضي عبد الوهاب بقوله: صيانة العضو أغلاها وأرخصها، صيانة المال فافهم حكمة الباري ورد بذلك على قول أبي العلاء سليمان المعري: يد بخمس مئين عسجدٍ وديت ما بالها قطعت في رُبْعِ دينارٍ ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أخرجه مسلم في الحدود، والنسائي في القطع، وابن ماجة في الحدود.

9 - باب الحُدُود كَفَّارَة

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) جزم أبو نعيم بأنه الفريابي ويحتمل أن يكون هو البيكندي، قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: أخبرنا (ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان،

عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ: «بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا - وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ كُلَّهَا - فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ»

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ) عائد الله بالعين المهملة وبالهمزة وبالذال المعجمة (الْخَوْلَانِيُّ) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وبالنون، (عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ: بَايَعُونِي) بكسر التحتية أي: عاهدوني (عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا) أي: على التوحيد، (و) على أن (لا تَسْرِقُوا) حذف المفعول ليدل على العموم، (و) على أن (لا تَزْنُوا - وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ كُلَّهَا)، قال الكرمانى: وهذه الآية قوله تعالى في سورة الممتحنة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ [الممتحنة: 12] الآية هذا وقدم في كتاب الإيمان «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا بيهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا في معروف».

(فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ) بتخفيف الفاء (فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) فضلا، (وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا) غير الشرك، (فَعُوقِبَ بِهِ) أي: بسببه (فَهُوَ) أي: العقاب (كَفَّارَتُهُ) فلا يعاقب عليه في الآخرة، وزاد الترمذي من حديث علي رضي الله عنه وصححه: فالله أكرم من أن يشني العقوبة على عبده في الآخرة، فإن قيل: روي عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «لا أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا» رواه البزار وصححه الحاكم أجاب عنه ابن بطال بأن إسناده حديث عبادة أصح من إسناده أبي هريرة: وأن الحاكم لا يخفى تساهله في التصحيح.

وقال ابن التين: حديث أبي هريرة رضي الله قبل حديث عبادة رضي الله عنه ثم أعلمه الله تعالى أنه مطهرة على ما في حديث عبادة فإن قيل كيف يكون حديث أبي هريرة قبل حديث عبادة، وأبو هريرة متأخر الإسلام عن بيعة العقبة؛ لأن بيعة العقبة كانت قبل إسلام أبي هريرة بست سنين أجابوا بأن البيعة المذكورة في حديث الباب كانت متراخية عن إسلام أبي هريرة بدليل أن الآية المشار إليها في

وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ.

قوله : وقرأ الآية كان نزولها في فتح مكة وذلك بعد إسلام أبي هريرة بنحو سنتين والإشكال إنما وقع من قوله هناك أن عبادة بن الصامت وكان أحد النقباء ليلة العقبة قال : إن النبي ﷺ قال : «بايعوني على أن لا تشركوا» الحديث فإنه يومه أن ذلك كان ليلة العقبة وليس كذلك بل البيعة التي وقعت ليلة العقبة كانت على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره إلى آخره قيل : آية المحاربة تعارض حديث عبادة رضي الله وهو قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة : 33] فدللت على أن الحدود ليست كفارة، فالجواب أن الوعيد في المحاربة عند جميع المؤمنين مرتب على قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء : 48] الآية فتأويل الآية إن شاء الله ذلك لقوله : ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فهذه الآية تبطل نفاذ الوعيد على أهل الشرك إلا أن ذكر الشرك في حديث عبادة رضي الله عنه مع سائر المعاصي لا يوجب أن من عوقب في الدنيا وهو مشرك كان ذلك كفارة له ؛ لأن الأمة مجمعة على تخليد الكفار في النار وبذلك نطق الكتاب والسنة فحديث عبادة معناه الخصوص في من أقيم عليه الحد من المسلمين خاصة أن ذلك كفارة له .

قال ابن العربي : دخل في عموم قوله : لا تشركوا المشرك وهو مستثنى فإن المشرك إذا عوقب على شركه لم يكن ذلك كفارة له بل زيادة في نكاله ، وأما القتل فهو كفارة بالنسبة إلى ولي المستوفي للقصاص في حق المقتول وتعقبه الحافظ العسقلاني بأن الذي قاله في حيز المنع فقد قيل إنه يبقى للمقتول. حق التشفي وهو أقرب من إطلاق ابن العربي ، وأما السرقة فتتوقف براءة الساحة منها على رد المسروق لمستحقه ، وأما الزنا فأطلق الجمهور أنه حق الله تعالى ، وهي غفلة ؛ لأن لآل المزني بها في ذلك حقاً لما يلزم منه من دخول العار على أبيها وزوجها وغيرهما ومحصل ذلك أن الكفارة تختص بحق الله تعالى دون حق الآدمي في جميع ذلك.

(وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ) بفضله ، (وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ) بعدله .

10 - بَابُ ظَهَرِ الْمُؤْمِنِ حِمَى إِلَّا فِي حَدٍّ أَوْ حَقٍّ

6785 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،

ومطابقة الحديث للترجمة يؤخذ من قوله: فعوقب به فهو كفارته، وقد مضى الحديث في كتاب الإيمان في باب حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ بِسَنَدِهِ أَنَّ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ وَكَانَ شَهِيدًا بِدَرٍّ وَهُوَ أَحَدُ النِّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقْبَةِ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ «بَايَعُونِي» الْحَدِيثُ.

10 - بَابُ ظَهَرِ الْمُؤْمِنِ حِمَى إِلَّا فِي حَدٍّ أَوْ حَقٍّ

(حِمَى) بكسر الحاء أي: محمي أي: محفوظ عن الإيذاء (إِلَّا فِي حَدٍّ) وجب عليه، (أَوْ حَقٍّ) لآدمي، وقال ابن الأثير: يقال أحميت المكان فهو محمي إذا جعلته حمى أي: محظورًا لا يقرب وحميته حماية إذا دفعت عنه ومنعت منه من يقربه ثم إن أصل حمى حمى على وزن فعل.

وقال المهلب: قوله ظهر المؤمن حمى يعني أنه لا يحل للمسلم أن يستبيح ظهر أخيه، ولا بشرته لنائرة تكون بينه وبينه أو عداوة كما كانت الجاهلية تفعله وتستبيحه من الأعراض والدماء، وإنما يجوز استباحة ذلك في حقوق الله أو حقوق الآدميين أو في أدب لمن قصّر في الدين كتأديب عمر رضي الله عنه بالدرّة وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقه من طريق محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «ظهور المسلمين حمى إلا في حدود الله» ومحمد بن عبد العزيز ضعيف، وأخرجه الطبراني من حديث عصمة بن مالك الخطمي بلفظ: «ظهر المؤمن حمى إلا بحقه» وفي سنده الفضل بن المختار وهو ضعيف، ومن حديث أبي أمامة رضي الله عنه «من جرد ظهر مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان» وفي سنده أيضًا مقال.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) قال الحاكم: هو الذهلي فتكون نسبته لجده واسم أبيه يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس، وقال أبو علي الجبائي لم أره منسوبًا في شيء من الروايات، وقد حدث البخاري في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن المبارك المحرمي، وعن محمد

حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «أَلَا، أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْبَرُ حُرْمَةً» قَالُوا: أَلَا شَهْرُنَا هَذَا، قَالَ: «أَلَا، أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْبَرُ حُرْمَةً» قَالُوا: أَلَا بَلَدُنَا هَذَا، قَالَ: «أَلَا، أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْبَرُ حُرْمَةً» قَالُوا: أَلَا يَوْمُنَا هَذَا، قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَرَّمَ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ»

ابن عبد الله بن أبي الثلج بالمثلثة والجيم وعن غيرهما وقد ثبت ذلك فقال: رواه البخاري عن عاصم بن علي.

(حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ) هو عاصم بن علي بن صهيب أبو الحسين مولى قرية بنت محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه القرشي من أهل واسط وهو أحد مشايخ البخاري روي عنه في الصلاة ومواضع بغير واسطة مات سنة إحدى وعشرين ومائتين، قال: (حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ) هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه العدوي القرشي، (عَنْ) أخيه (وَاقِدِ ابْنِ مُحَمَّدٍ) بالقاف أنه قال: (سَمِعْتُ أَبِي) محمد بن زيد بن عبد الله، (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن عمر بن الخطاب جد الراوي عنه رضي الله عنهما: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) بمنى في خطبته التي خطبها يوم النحر: (أَلَا) بالتخفيف للتنبيه (أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْبَرُ حُرْمَةً) برفع أي: قال ابن التين: أي هنا مرفوعة ويجوز نصبها والاختيار الرفع.

(قَالُوا: أَلَا) بالتخفيف (شَهْرُنَا هَذَا، قَالَ) ﷺ: («أَلَا، أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْبَرُ حُرْمَةً»، قَالُوا: أَلَا بَلَدُنَا هَذَا) الحرام، (قَالَ) ﷺ: («أَلَا، أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْبَرُ حُرْمَةً» قَالُوا: أَلَا يَوْمُنَا هَذَا) يوم النحر قال الكرمانى: فإن قلت صح أن أفضل الأيام يوم عرفة، قلت: إن المراد باليوم وقت المناسك وهما في حكم شيء واحد ويحتمل أن يختص يوم النحر بمزيد الحرمة ولا يلزم من ذلك خصوص المزية التي اختص بها يوم عرفة.

(قَالَ) ﷺ: (فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى) سقط في رواية أبي ذر ما بعد لفظ: الجلالة.

(قَدْ حَرَّمَ دِمَاءَكُمْ) وفي رواية أبي ذر: قد حرم عليكم دماءكم، (وَأَمْوَالَكُمْ)

وَأَعْرَاضَكُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ» ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُجِيبُونَهُ: أَلَا، نَعَمْ. قَالَ: «وَيَحْكُمُ، أَوْ وَيُلْكُمُ، لَا تَرْجِعَنَّ بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

وَأَعْرَاضَكُمْ) بفتح الهمزة (إِلَّا بِحَقِّهَا، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا) بالتخفيف (هَلْ بَلَّغْتُ ثَلَاثًا) أي: قاله ثلاث مرات.

(كُلُّ ذَلِكَ يُجِيبُونَهُ) أي: الصحابة (أَلَا، نَعَمْ) بلغت.

(قَالَ ﷺ): (وَيَحْكُمُ) بالحاء المهملة كلمة رحمة، (أَوْ وَيُلْكُمُ) كلمة عذاب

شك من الراوي.

(لَا تَرْجِعَنَّ) بضم العين وبالنون الثقيلة خطاب للجماعة، ويروى: لا ترجعوا وكذا في رواية مسلم.

(بَعْدِي) أي: بعد فراقي من موقعي هذا وكان يوم النحر في حجة الوداع أو بعد وفاتي فإنه يجوز أن يتحقق ﷺ أن هذا لا يكون في حياته فنهاهم عنه بعد وفاته.

(كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) فيه سبعة أقوال:

أحدها: أن ذلك في حق المستحل بغير حق.

الثاني: أن المراد كفر النعمة وحق الإسلام.

الثالث: أنه يقرب من الكفر ويؤدي إليه.

الرابع: أنه فعل كفعل الكفار.

الخامس: أن المراد حقيقة الكفر أي: لا تكفروا بل دوموا مسلمين.

السادس: أن المراد التكفر بالسلاح، وقال الأزهري: يقال للابس السلاح كافر حكاية الخطابي.

السابع: لا يكفر بعضكم بعضًا فتستحلوا قتال بعضكم بعضًا.

وأظهر الأقوال القول الرابع قاله النووي واختاره القاضي عياض.

وقوله: يَضْرِبُ بضم الباء كذا رواه المتقدمون والمتأخرون وبه يصح

11 - باب إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْإِنْتِقَامِ لِحُرْمَاتِ اللَّهِ

6786 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «مَا خَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَأْتُمْ،

المقصود هنا، وحكى القاضي عياض عن بعضهم ضبطه بإسكان الباء وكذا قاله أبو البقاء العكبري على تقدير شرط مضمّر أي: أن ترجعوا يضرب وصوب القاضي عياض والنوي الأول.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: فإن الله حرم عليكم دماءكم الخ بيان ذلك أن دم المؤمن وماله وعرضه حمى للمؤمن ولا يحل لأحد أن يستبيحه، وقد سبق الحديث في الحج في باب: الخطبة أيام منى، وقد أخرج أيضاً في مواضع.

11 - باب إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْإِنْتِقَامِ لِحُرْمَاتِ اللَّهِ

(باب إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْإِنْتِقَامِ لِحُرْمَاتِ اللَّهِ) وهي جمع: حرمة كظلمات جمع: ظلمة.

والحرمة: ما لا يحل انتهاكه، وقال المهلب: لا يحل لأحد من الأئمة ترك حرّات الله أن تنتهك وعليهم تغيير ذلك.

والانتقام: افْتِعَالٌ مِنْ نَقَمَ يَنْقُمُ مِنْ بَابٍ: عَلِمَ يَعْلَمُ، وَمِنْ بَابٍ: ضَرَبَ يَضْرِبُ، يُقَالُ: نَقَمَ مِنْ فُلَانٍ الْإِحْسَانَ إِذَا جَعَلَهُ مِمَّا يُوْدِيهِ إِلَى كُفْرِ النِّعْمَةِ وَمَعْنَى الْإِنْتِقَامِ لِحُرْمَاتِ اللَّهِ الْمُبَالَغَةُ فِي عَقُوبَةِ مَنْ يَنْتَهِكُهَا.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هو ابن عبد الله بن بكير المصري، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين هو ابن خالد، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: مَا خَيْرَ) بضم الخاء المعجمة وتشديد التحتية (النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ) من أمور الدنيا (إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَأْتُمْ) كذا في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره: ما لم يأت.

فَإِذَا كَانَ الْإِثْمُ كَانَ أَبْعَدُهُمَا مِنْهُ، وَاللَّهُ مَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتَى إِلَيْهِ قَطُّ، حَتَّى تُنْتَهَكَ حُرْمَاتُ اللَّهِ، فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ».

قال ابن بطال: هذا التخيير ليس من الله؛ لأن الله لا يخير رسوله بين أمرين:

أحدهما: إثم إلا إن كان في الدين.

والآخر: يؤول إلى الإثم كالغلو فإنه مذموم كما لو أوجب على نفسه شيئاً شاقاً من العبادة فيعجز عنه، ومن ثمة نهى النبي ﷺ عن الترهيب.

وقال ابن التين: المراد التخيير في أمر الدنيا، وأما أمر الآخرة فكلما صعب كان أعظم ثواباً.

وقال الكرمانى: إن كان التخيير من الكفار فظاهر وإن كان من الله والمسلمين فمعناه ما لم يؤد إلى إثم كالتخيير في المجاهدة في العبادة والاقتصاد فيها فإن المجاهدة بحيث تجرد إلى الهلاك لا تجوز.

قال الحافظ العسقلاني: وما أشار إليه ابن بطال أولى وأولى منهما أن ذلك في أمور الدنيا؛ لأن بعض أمورها قد يفضي إلى الإثم كثيراً، والأقرب أن فاعل التخيير الآدمي وهو ظاهر وأمثلته كثيرة ولا سيما إذا صدر من الكافر.

(فَإِذَا كَانَ الْإِثْمُ كَانَ أَبْعَدُهُمَا) أي: أبعد الأمرين (مِنْهُ) ﷺ، (وَاللَّهُ مَا انْتَقَمَ) ﷺ (لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتَى إِلَيْهِ) على صيغة المجهول.

(قَطُّ، حَتَّى تُنْتَهَكَ) بضم الفوقية الأولى وفتح الثانية بينهما نون ساكنة.

(حُرْمَاتُ اللَّهِ) بارتكاب معاصيه، (فَيَنْتَقِمُ لِلَّهِ) أي: فهو ينتقم.

وفي رواية أبي ذر «فَيَنْتَقِمُ» بالنصب عطفًا على تنتهك.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: وَاللَّهُ مَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ؛ لأن معنى قوله: ما انتقم لنفسه ما عاقب أحداً على مكروه أتاها من قبله، وقد مضى الحديث في باب صفة النبي ﷺ.

12 - باب إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ

6787 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أُسَامَةَ كَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فِي امْرَأَةٍ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا يُقِيمُونَ الْحَدَّ عَلَى الْوَضِيعِ وَيَتْرَكُونَ الشَّرِيفَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ فَعَلَتْ ذَلِكَ

12 - باب إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ

(الشَّرِيفِ) أي: الرجل الوجه المحترم عند الناس.

وَالْحَقِيرِ الَّذِي لَا يَبَالِي بِهِ يَعْنِي لَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا فَيَتْرَكُ الشَّرِيفَ وَيُحَدِّدُ الْوَضِيعَ، وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: لَا يَحِلُّ لِلْأُتَمَّةِ تَرْكُ الْحُدُودِ عَلَى الشَّرِيفِ (وَالْوَضِيعِ)، وَأَنَّ مَنْ تَرَكَ ذَلِكَ مِنَ الْأُتَمَّةِ فَقَدْ خَالَفَ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَغِبَ عَنْ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أَي: ابْنُ سَعْدٍ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ الزَّهْرِيُّ، (عَنْ عُرْوَةَ) أَي: ابْنِ الزَّبِيرِ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّ أُسَامَةَ) أَي: ابْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ (كَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فِي امْرَأَةٍ) يَعْنِي: شَفَعَ فِيهَا وَهِيَ فَاطِمَةُ الْمَخْزُومِيَّةُ وَكَانَتْ سَرَقَتْ حَلِيًّا، فَقَالُوا مَنْ يَكْلِمُ فِيهَا النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى لَا يَقْطَعَ يَدَهَا فَلَمْ يَجِبْهُ أَحَدٌ أَنْ يَكْلِمَهُ فِي ذَلِكَ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ كَمَا سَبَّحِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ.

(فَقَالَ) ﷺ: (إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ) أَي: لَأَنَّهُمْ (كَانُوا يُقِيمُونَ الْحَدَّ عَلَى الْوَضِيعِ) وَقَعَ هُنَا بِلَفْظِ: الْوَضِيعِ وَفِي الطَّرِيقِ الَّذِي يَلِيهِ بِلَفْظِ: الضَّعِيفِ وَهِيَ رِوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا بِلَفْظِ: الضَّعِيفِ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ بِلَفْظِ: الدُّونِ الضَّعِيفِ (وَيَتْرَكُونَ الشَّرِيفَ) أَي: يَتْرَكُونَ إِقَامَةَ الْحَدِّ الَّذِي وَجِبَ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكَشْمِيرِيِّ: وَيَتْرَكُونَ عَلَى الشَّرِيفِ يُقِيمُونَ عَلَيْهِ الْحَدَّ.

(وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ فَعَلَتْ ذَلِكَ) كَذَا وَقَعَ فِي الْأَصُولِ، وَأُورِدَهُ ابْنُ التِّينِ بِحَذْفِ أَنَّ أَي: لَوْ فَاطِمَةُ فَعَلَتْ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ تَقْدِيرُهُ: لَوْ فَعَلَتْ ذَلِكَ لِأَنَّ لَوْ يَلِيهَا الْفِعْلُ دُونَ الْاسْمِ، وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى ابْنِ التِّينِ إِيرَادَهُ هُنَا بِحَذْفِ أَنَّ وَلَيْسَ بِمَوْجَهٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ هُنَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكَشْمِيرِيِّ، وَكَذَا هُوَ فِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ، وَوَقَعَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ: لَوْ سَرَقَتْ فَاطِمَةُ.

لَقَطَعْتُ يَدَهَا» .

13 - بَابُ كَرَاهِيَةِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ

6788 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّتْهُمْ الْمَرْأَةُ.....

وقال الحافظ العسقلاني: الأولى التقدير بما جاء في الطرق: لو أن فاطمة وفيه نظر، وفاطمة هذه بنت النبي ﷺ.

(لَقَطَعْتُ يَدَهَا) ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من معنى الحديث، وقد مضى الحديث في ذكر بني إسرائيل، وفي المناقب في فضل أسامة، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة ومسلم.

13 - بَابُ كَرَاهِيَةِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ

وتقييده بقوله: (إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ) يدل على جواز الشفاعة في الحدود، قبل وصولها إلى السلطان روي ذلك عن أكثر أهل العلم وبه قال الزبير بن العوام، وابن عباس، وعمار رضي الله عنهم، وقال به من التابعين سعيد بن جبير، والزهري، وهو قول الأوزاعي قالوا: ليس على الإمام التحسس على ما لم يبلغه وكره ذلك طائفة فقال ابن عمر رضي الله عنهما: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حالت شفاعته دون حدٍّ من حدود الله فقد ضاد الله في حكمه» رواه أبو داود وأحمد، والحاكم وصححه، وسيأتي مزيد لذلك إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بفتح السين في الأول وضمها في الثاني، البزاز بتشديد الزاي الأولى البغدادي، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قُرَيْشًا) أي: القبيلة المشهورة وأن الذي نسبوا إليه هو فهر بن مالك على ما هو الأكثر والظاهر أن المراد منهم من أدرك منهم القصة بمكة الفتح، والنبي ﷺ مقيم بمكة كما في رواية مسلم، وقرش بالتونين مصروفًا على إرادة الحي ولو أريد القبيلة يمنع من الصرف.

(أَهَمَّتْهُمْ الْمَرْأَةُ) أي: جلبت إليهم همًّا أو صيرتهم في هموم بسبب ما وقع

الْمَخْزُومِيَّةُ الَّتِي سَرَقَتْ،

منها، يقال: أَهْمَنِي الأمرُ أي: أقلقني، والمعنى: أَهَمَّهُمْ شأنُ المرأة التي سرقت وهي: فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، وهي بنت أخي أبي سلمة بن عبد الأسد الصحابي الجليل الذي كان زوج أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها قبل النبي ﷺ قتل أبوها كافراً يوم بدر قتله حمزة رضي الله عنه ووهم من زعم أن له صحبة، وقيل: هي أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد وهي بنت عمرو المذكور وهو غلط ممن قاله نبه عليه الحافظ العسقلاني.

(الْمَخْزُومِيَّةُ) نسبة إلى مخزوم بن يقظة بفتح التحتية والقاف بعدها طاء معجمة مشالة بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب ومخزوم أخو كلاب بن مرة الذي ينسب إليه بنو عبد مناف.

(الَّتِي سَرَقَتْ) زاد يونس في روايته في عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح، وبين ابن ماجة في روايته: أنها سرقت قطيفة من بيت رسول الله ﷺ ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت: أنها سرقت حلياً، ويمكن الجمع بأن الحلي كان في القطيفة⁽¹⁾ والذي ذكر الحلي ذكر المظروف دون الظرف، وقال الحافظ العسقلاني: الذي رجح عندي أن ذكر الحلي في قصة هذه المرأة وهم، ووقع في مرسل الحسن بن محمد⁽²⁾ بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أن الحسن أخبره قال: سرقت امرأة قال عمرو: حسبت أنه قال: من ثياب الكعبة وسنده إلى حسن صحيح فإن أمكن الجمع وإلا فالأول أقوى.

وقد وقع في رواية معمر عن الزهري في هذا الحديث: أن المرأة المذكورة كانت تستعير المتاع وتجعله أخرجه مسلم وأبو داود، وأخرجه النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، بلفظ: «استعارت امرأة على السنة ناس يعرفون وهي لا تعرف فباعته وأخذت ثمنه» الحديث، وقد بينه أبو بكر بن عبد الرحمن بن هشام، فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح إليه: أن امرأة

(2) يعني محمد ابن الحنفية.

(1) القطيفة: كساء مخمل.

فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

جاءت امرأة فقالت: إن فلانة تستعيرك حلياً فأعارتها إياه فمكثت لا تراها فجاءت إلى التي استعارت لها فسألتها، فقالت: ما استعرتك شيئاً فرجعت إلى الأخرى فأنكرت فجاءت إلى النبي ﷺ فدعاها فسألها فقالت: والذي بعثك بالحق ما استعرت منها شيئاً فقال: «اذهبوا إلى بيتها تجدوه تحت فراشها» فأتوه فوجدوه، وأمر بها فقطعت، الحديث.

قال الحافظ العسقلاني: والذي اتضح أن الحديثين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا واقتصر كل طائفة من أصحاب الزهري على أحد الحديثين، وقد اختلف نظر العلماء في ذلك فأخذه بظاهره أحمد في أشهر الروايتين عنه، وإسحاق وانتصر له ابن حزم من الظاهرية وذهب الجمهور إلى أنه لا تقطع في جحد العارية وهي رواية عن أحمد أيضاً، وأجابوا عن الحديث بأن رواية من روي سرقته أرجح، وبالجمع بين الروايتين بضرب من التأويل فأما الترجيح فنقل النووي أن رواية معمر شاذة مخالفة لجماهير الرواة قال: والشاذة لا يعمل بها، وقال المنذري في الحاشية وتبعه المحب الطبري: قيل إن معمرًا انفرد بها.

وقال القرطبي: رواية أنها سرقته أكثر وأشهر من رواية الجحد فقد انفرد بها معمر وحده من بين الأئمة الحفاظ، وفي هذا كلام طويل في فتح الباري للحافظ العسقلاني: وأما الجمع فقد قال ابن المنذر قد يجوز أن تستعير المتاع وتجده ثم سرقته فوجب القطع للسرقة لا بجحد المتاع.

(فَقَالُوا) اي: لما أهتمهم، أي: صيرتهم ذوي خوف من لحوق العار وافتضاحهم بها بين القبائل وظنوا إمكان الشفاعة في مثل ذلك فلما جاء أهلها إلى من يشفع لهم فيها عند رسول الله ﷺ فقالوا: (مَنْ يُكَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أي: يشفع أن لا يقطع رسول الله ﷺ إما عفواً وإما بفداء، وأمر الفداء جاء في حديث مسعود ابن الأسود، ولفظه: أعظمنا ذلك فجئنا إلى النبي ﷺ فقالوا: «نحن نفديها بأربعين أوقية» فقال: تطهر خير لها وكأنهم ظنوا أن الحد يسقط بالفدية ومسعود بن الأسود بن حارثة القرشي العدوي وكان من أصحاب الشجرة واستشهد يوم مؤتة، ولحديث مسعود شاهد عند أحمد من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن

وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ، حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

امرأة سرقَت على عهد رسول الله ﷺ فقال قومها: «نحن نفديها».

(وَمَنْ يَجْتَرِئُ) بسكون الجيم وكسر الراء مع الهمزة من الاجترأ يفتعل من الجرأة وهي الإقدام على الشيء أي: من يتجاسر (عَلَيْهِ) بطريق الإدلال (إِلَّا أُسَامَةُ) وفي رواية أبي ذر: إِلَّا أُسَامَةُ بن زيد، وأسامه بالرفع على الفاعلية والمعنى: لا يجترئ عليه منا أحد لمهابته ولما لا يأخذه في دين الله رافة لكن أسامة (حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) له عليه دلال فهو يجيبه على ذلك.

ووقع في حديث مسعود رضي الله عنه بعد قوله: «تطهر خير لها» فلما سمعنا لين قول رسول الله ﷺ أتينا أسامة.

ووقع في رواية يونس في الفتح أي: في فتح مكة ففرع قومها إلى أسامة.

وفي رواية أيوب بن موسى في الشهادات فلم يجترئ أحد أن يكلمه إلا أسامة، وكان السبب في اختصاص أسامة بذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه أن النبي ﷺ قال لأسامه: «لا تشفع في حد» وكان إذا شفع شفعه وهو بتشديد الفاء أي: قبل شفاعته.

وكذا وقع في مرسل حبيب بن ثابت، وكان رسول الله ﷺ يشفعه، وحب رسول الله ﷺ بكسر الحاء المهملة أي: محبوبه مثل قسم بمعنى مقسوم.

(فَكَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) بالنصب، وفي رواية قتيبة: فكلمه أسامة، وفي الكلام شيء مطوي تقديره فجاءوا إلى أسامة فكلموه في ذلك فجاء أسامة إلى النبي ﷺ فكلمه.

ووقع في رواية يونس فأتى بها رسول الله ﷺ فكلمه فيها فأفادت هذه الرواية أن الشافع يشفع بحضرة المشفوع فيه ليكون أعذر له عنده إذا لم تقبل شفاعته، وعند النسائي من رواية إسماعيل بن أمية فأتاه فكلمه فزبره بفتح الزاي أي: أغلظ له في النهي حتى نسبته إلى الجهل؛ لأن الزبر بفتح ثم سكون هو العقل.

وفي رواية يونس فكلمه فتلون وجه رسول الله ﷺ زاد شعيب عند النسائي وهو يكلمه وفي مرسل حبيب بن ثابت فلما أقبل أسامة ورآه النبي ﷺ قال: «لا تكلمني يا أسامة».

فَقَالَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ خُدُودِ اللَّهِ» ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ، قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا ضَلَّ مَنْ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ عليها السلام، سَرَقَتْ لَقَطَعُ مُحَمَّدٌ يَدَهَا».

(فَقَالَ: أَتَشْفَعُ) بهمزة الاستفهام، وفيها معنى الإنكار (في) ترك (حَدٍّ مِنْ خُدُودِ اللَّهِ) زاد يونس وشعيب: «فقال أسامة: استغفر لي يا رسول الله».

(ثُمَّ قَامَ) عليه السلام (فَخَطَبَ) أي: الناس، وفي رواية قتيبة: فاخطب، وفي رواية يونس: فلما كان العشي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً، (قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ)، وفي رواية قتيبة بحذف يا من أوله، وفي رواية يونس: فقام خطيباً فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد:

(إِنَّمَا ضَلَّ مَنْ قَبْلَكُمْ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: «من كان قبلكم»، وفي رواية أبي الوليد: هلك، وكذا لمحمد بن ربح عند مسلم، وفي رواية سفيان عند النسائي: إنما هلك بنو إسرائيل، وفي رواية قتيبة: أهلك من كان قبلكم (أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ) وفي رواية قتيبة: «إذا سرق فيهم الشريف»، وفي رواية سفيان عند النسائي: «حين كانوا إذا أصاب فيهم الشريف الجلد تركوه ولم يقيموه عليه، (وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ)».

وفي رواية إسماعيل بن أمية: «وإذا سرق فيهم الوضع قطعوه» قال ابن دقيق العيد: الظاهر أن هذا الحصر ليس عاماً فإن بني إسرائيل كانت فيهم أمور كثيرة تقتضي الإهلاك فيحمل ذلك على حصر مخصوص، وهو الإهلاك بسبب المحاباة في الحدود فلا ينحصر في حد السرقة.

(وَإِنَّمَا اللَّهُ) بهمزة الوصل وهو مبتدأ وخبره محذوف أي: قسمي أو يميني أو لازم لي وقد مر الكلام فيه في كتاب الأيمان، وفي رواية يونس: «والذي نفسي بيده (لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ) رضي الله عنها (بِنْتُ مُحَمَّدٍ عليها السلام)، سَرَقَتْ لَقَطَعُ مُحَمَّدٌ يَدَهَا».

وفي رواية أبي الوليد لقطعت يدها وفي الأولى تجريد وهذا من الأمثلة التي صح فيها أن لو حرف امتناع لامتناع وقد أتقن القول في ذلك صاحب «المغني» وعند ابن ماجه، عن محمد بن ربح شيخه في هذا الحديث سمعت الليث يقول: عقب هذا الحديث: قد أعادها الله من أن تسرق وكل مسلم ينبغي له أن يقول

مثل هذا فينبغي أن لا يذكر هذا الحديث في استدلال ونحوه إلا بهذه الزيادة .

ووقع للشافعي أنه لما ذكر هذا الحديث قال : فذكر عضوًا شريفًا من امرأة شريفة واستحسنوا ذلك منه لما فيه من الأدب البالغ ، وإنما خص ﷺ فاطمة ابنته رضي الله عنها بالذكر ؛ لأنها أعز أهله عنده ؛ ولأنه لم يبق من بناته حينئذ غيرها فأراد المبالغة في تثبيت إقامة الحد على كل مكلف وترك المحابة في ذلك ؛ ولأن اسم السارقة وافق اسمها رضي الله عنها فناسب أن يضرب المثل بها ، وزاد يونس في روايته من رواية ابن المبارك في غزوة الفتح ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها .

ووقع في حديث ابن عمر رضي الله عنه عند النسائي : «قم يا بلال فخذ بيدها فاقطعها» وفي أخرى له : «فأمر بها فقطعت» وذكر أبو داود تعليقًا عن محمد بن عبد الرحمن وزاد فيه قال : فشهد عليها ، وزاد يونس أيضًا في روايته ، قالت عائشة رضي الله عنها : فحسنت توبتها بعد وتزوجت وكانت تأتي بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله ﷺ وعند أبي عوانة عن الزهري قال : وأخبرني القاسم بن محمد أن عائشة رضي الله عنها قالت : فنكحت تلك رجلاً من بني سليم وتابت وكانت حسنة التلبس تأتيني «فأرفع حاجتها» الحديث .

وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحاكم ، قال ابن إسحاق : وحدثني عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان بعد ذلك يرحمها ويصلها ، وفي حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عند أحمد ابنها ، قالت : هل لي من توبة يا رسول الله ؟ فقال : «أنت اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك» .

وفي الحديث من الفوائد منع الشفاعة في الحدود وقد تقدمت في الترجمة الدلالة على تقييد المنع بما إذا انتهى ذلك إلى والي الأمر واختلف العلماء في ذلك ، فقال أبو عمر بن عبد البر : لا أعلم خلافاً أن الشفاعة في ذوي الذنوب حسنة جميلة ما لم تبلغ السلطان وأن على السلطان أن يقيمها إذا بلغته وذكر الخطابي وغيره عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف فقال : لا يشفع الأول مطلقاً سواء بلغ الإمام أم لا ، وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس أن

يشفع له ما لم يبلغ الإمام وتمسك بحديث الباب من أوجب إقامة الحد على القاذف إذا بلغ الإمام ولو عفا المقذوف وهو قول الحنفية والثوري، والأوزاعي.

وقال مالك، والشافعي، وأبو يوسف: يجوز العفو مطلقاً ويدراً بذلك الحد؛ لأن الإمام لو حذّ بعد عفو المقذوف لجاز أن تقوم البينة بصدق القاذف وكانت تلك شبهة قوية، وفيه دخول النساء مع الرجال في حد السرقة، وفيه قبول توبة السارق، وفيه ما يدل على أن فاطمة رضي الله عنها عند أبيها ﷺ في أعظم المنازل فإن في القصة إشارة إلى أنها الغاية في ذلك ولا يؤخذ منها أنها أفضل من عائشة رضي الله عنها، وفيه ترك المحاباة في إقامة الحد على من وجب عليه ولو كان ولدًا أو قريبًا أو كبير القدر والتشديد في ذلك والإنكار على من رخص فيه أو تعرض للشفاعة فيمن وجب عليه وفيه جواز ضرب المثل بالكبير القدر للمبالغة في الزجر عن الفعل ومراتب ذلك مختلفة ولا يخفى ندب الاحتراز من ذلك حيث لا يترجح التصريح بحسب المقام كما تقدم نقله عن الليث، وعن الشافعي ويؤخذ منه جواز الإخبار عن أمر مقدر يفيد القطع بأنه محقق وفيه أن من حلف على أمر لا يتحققه أن يفعله أو لا يفعله أن لا حنث عليه كمن قال: لمن خاصم أخاه والله لو كنت حاضرًا لهشمت أنفك خلافاً لمن قال: يحنث مطلقاً، وفيه جواز التوجه لمن أقيم عليه الحد بعد إقامته عليه، وقد حكى ابن الكلبي في قصة أم عمرو بنت سفيان: أن امرأة أسيد بن حضير رضي الله عنها أوتها بعد أن قطعت وصنعت لها طعاماً وأن أسيداً رضي الله عنه ذكر ذلك للنبي ﷺ كالمنكر على امرأته فقال: رحمتها: رحمها الله تعالى وفيه الاعتبار بأحوال من ينقضي من الأمم ولا سيما من خالف أمر الشرع وتمسك به بعض من قال: إن شرع من قبلنا شرع لنا؛ لأن فيه إشارة إلى تحذير من فعل الشيء الذي جر الهلاك إلى الذين من قبلنا لئلا نهلك كما هلكوا وفيه نظر وإنما يعم أن لو لم يرد قطع السارق في شرعنا، وأما اللفظ العام فلا دلالة فيه على المدعي أصلاً.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وهو كالتفسير للحديث الذي ذكر في الباب الذي قبله.

14 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38] وَفِي كَمْ يُقْطَعُ؟

14 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38] وَفِي كَمْ يُقْطَعُ؟

كذا أطلق في الآية اليد وأجمعوا على أن المراد اليمين إن كانت موجودة بدليل قراءة عبد الله: ﴿وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتِ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾ رواه الترمذي واختلف فيما لو قطعت الشمال عمداً، أو خطأ هل تجزئ وقدم السارق على السارقة، وقدمت الزانية على الزاني لوجود السرقة في الذكور غالباً، ولأن السرقة من الجراءة وهي في الرجال أكثر، ولأن داعية الزنى في النساء أكثر؛ ولأن الأنثى سبب في وقوع الزنا إذ لا يتأتى غالباً إلا بطواعيتها وقوله: أيديهما بصيغة الجمع مع التثنية إشارة إلى أن المراد جنس السارق فلو حظ فيه المعنى فجمع في التثنية بالنظر إلى الجنسين المتلفظ بهما وإنما ترجم الباب بهذه الآية الكريمة لبيان أن قطع يد السارق ثبت بالقرآن وبالأحاديث أيضاً.

وقال القرطبي أبو عبد الله: أول من حكم بقطع السارق في الجاهلية الوليد ابن المغيرة، وأمر الله بقطعه في الإسلام فكان أول سارق قطعه رسول الله ﷺ في الإسلام الحبار بن عدي بن نوفل بن عبد منافق، ومن النساء مرة بنت سفيان ابن عبد الأسد من بني مخزوم، وقطع أبو بكر رضي الله عنه يد الفتى الذي سرق العقد وقطع عمر رضي الله عنه يد ابن سمرة أخي عبد الرحمن بن سمرة.

ثم السرقة بفتح السين وكسر الراء ويجوز إسكانها ويجوز كسر أوله وسكون ثانيه، وهي في اللغة: أخذ الشيء خفية بغير إذن صاحبه ما لا كان أو غيره، وفي الشرع: هي أخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة محرزة بمكان أو حافظ، وفي المقدار خلاف سيجيء وباشتراط الحرز ليس على المختلس والمنتهب، والجاحد لنحو ودیعة قطع، وعند الترمذي ما صححه ليس على المختلس والمنتهب والخائن قطع، قال ابن بطال: الحرز مستفاد من معنى السرقة يعني في اللغة: ويقال السارق الإبل الخارب بخاء معجمة ولسارق المكيال مطفف

وللسارق في الميزان : مخسر وفي أشياء أخر سارق ذكرها ابن خالويه ومن تبعه ، قال المازري : صان الله الأموال بإيجاب قطع سارقها وخص السرقة لقلّة ما عداها بالنسبة إليها من الانتهاب والغصب ونحوهما ولسهولة إقامة البينة على ما عدا السرقة بخلافها وشدّد العقوبة فيها لتكون أبلغ في الزجر ولم يجعل دية الجناية على العضو المقطوع منها بقدر ما يقطع فيه حماية للبد لما هانت وفي ذلك إشارة إلى الشبهة التي نسبت إلى أبي العلاء المعري في قوله :

يَدْ بِخَمْسِ مِئِينَ عَسَجِدٍ وَدِيَتْ مَا بِأَلْهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعِ دِينَارٍ
فأجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله :

صيانة العرض أغلاها وأرخصها صيانة المال فافهم حكمة الباري
وبيان ذلك أن الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنایات على الأيدي ولو كان نصاب القطع خمسمائة دينار لكثرت الجنایات على الأموال فظهرت الحكمة في الجانبيين وكان في ذلك صيانة من الطرفين وقد عسر فهم المعنى المتقدم ذكره في الفرق بين السرقة والنهب ونحوه على بعض منكري القياس فقال : القطع في السرقة دون الغصب وغيره غير معقول المعنى فإن الغصب أكثر هتكاً للحرمة من السرقة فدل على عدم اعتبار القياس ؛ لأنه إذا لم يعمل به في الأعلى فلا يعمل به في المساوي وجوابه أن الأدلة على العمل بالقياس أشهر من أن يتكلف لإيرادها فليتأمل .

(وَفِي كَمْ يُقَطَّعُ) أي في مقدار كم من المال يقطع ؟ وفيه خلاف كثير فقالت الظاهرية : يقطع في القليل والكثير ولا نصاب له ، وعند الحنفية عشرة دراهم ، وعند الشافعي : ربع دينار ، وعند مالك قدر ثلاثة دراهم ، وروى ابن أبي شيبة ، عن أبي هريرة ، وعن أبي سعيد رضي الله عنهما أنهما قالوا : « لا يقطع اليد إلا في أربعة دراهم فصاعداً » وقطع ابن الزبير في نعلين ، وقال ابن معمر : « كانوا يتسارقون السياط » فقال عثمان رضي الله عنه : لئن عدتم لأقطعن فيه ، وكان عروة بن الزبير ، والزهرى ، وسليمان بن يسار يقولون : ثمن المجنة خمسة دراهم ، وحكى أبو عمر في « استذكاره » عن عثمان البتي يقطع في درهم .

وَقَطَعَ عَلِيٌّ، مِّنَ الْكَفِّ.....

وروى منصور عن الحسن: أنه كان لا يوقت في السرقة شيئاً ويتلو ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾، وفي رواية قتادة عنه أجمع على درهمين، وذكر عن النخعي أربعون درهماً، وعن الزبير: أنه قطع في نصف درهم، وعن زياد في درهمين، وعن أبي سعيد في أربعة، وقيل: يقطع في كل ما له قيمة قل أو كثر. وتفصيل المذاهب الأربعة: إن عند الشافعية: يقطع في ربع دينار خالصاً أو قيمته.

وعند المالكية: يقطع بسرقة طفل وحرز مثله بأن يكون في دار أهله أو بربع دينار ذهباً فصاعداً أو ثلاثة دراهم فضة فأكثر فإن نقصا فلا قطع. وعند الحنفية عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم مضروبة. وقالت الحنابلة: يقطع بجحد عارية وسرقة ملح وتراب وأحجار ولبن وكلاء وسرجين طاهر، وملح، وصيد لا بسرقة سرجين نجس، ويقطع طرار وهو الذي يبط الجيب وغيره ويأخذ منه أو بعد سقوطه نصاباً، وبسرقة مجنون ونائم وأعمى لا يميز لو كان كبيراً.

(وَقَطَعَ عَلِيٌّ) رضي الله عنه (مِّنَ الْكَفِّ) وفي نسخة: وقطع علي الكف بدون كلمة من أشار بهذا إلى الاختلاف في محل القطع، وقد اختلف في حقيقة اليد فقيل: أولها من المنكب، وقيل: من المرفق، وقيل: من الكوع، وقيل: من أصول الأصابع فحجة الأول: أن العرب تطلق اليد على ذلك.

الثاني: آية الوضوء ففيها ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: 6].

وحجة الثالث: آية التيمم، ففي القرآن ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: 43] وبينت السنة كما تقدم في بابه أنه ﷺ مسح على كفيه فقط، وأخذ بظاهر الأول: بعض الخوارج، ونقل عن سعيد بن المسيب، واستنكره جماعة. والثاني: لا يعلم من قال به في السرقة.

والثالث: قول العامة ونقل بعضهم فيه الإجماع.

والرابع: نقل عن علي رضي الله عنه ورد بأنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا عرفاً، بل مقطوع الأصابع وبحسب هذا الاختلاف وقع الخلاف في محل القطع

وَقَالَ قَتَادَةُ، فِي امْرَأَةٍ سَرَقَتْ فَقُطِعَتْ شِمَالُهَا: «لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ».

فقال: بالأول الخوارج وهم محجوجون بإجماع السلف على خلاف قولهم وألزم ابن حزم الحنفية بأن يقولوا: بالقطع من المرفق قياساً على الوضوء وكذا التيمم عندهم قال: وهو أولى من قياسهم قدر المهر على نصاب السرقة ونقله القاضي عياض قولاً شاذاً وحجة الجمهور: الأخذ بأقل ما يطلق عليه الاسم؛ لأن اليد قبل السرقة كانت محترمة فلما جاء النص بقطع اليد وكانت تطلق على هذه المعاني وجب أن لا يترك المتيقن وهو تحريمها إلا بمتيقن وهو القطع من الكف.

وأما الأثر عن علي رضي الله عنه فوصله ابن أبي شيبة من مرسل رجاء بن حيوة، أن النبي ﷺ قطع في المفصل وأورده أبو الشيخ في كتاب حد السرقة من وجه آخر عن رجاء عن عدي رفعه مثله، ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي الزبير، عن جابر رفعه مثله.

وأخرج سعيد بن منصور، عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار قال: كان عمر رضي الله عنه يقطع من المفصل، وعلي رضي الله عنه يقطع من مشط القدم، وروى ابن أبي شيبة، عن وكيع، عن سمرة بن معبد إلى عبد الرحمن قال: رأيت أبا خبرة مقطوعاً من المفصل، فقلت: من قطعك؟ قال الرجل الصالح علي رضي الله عنه: أما إنه لم يظلمني، وذكر الشافعي في كتاب الاختلاف أن علياً رضي الله عنه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى خاصة، ويقول: أستحيي من الله أن أتركه بلا عمل.

قال الحافظ العسقلاني: وهذا يحتمل أن يكون بقي الإبهام والسبابة، وقطع الكف والأصابع الثلاثة، ويحتمل أن يكون بقي الكف أيضاً، والأول أليق لما نقل البخاري أنه قطع من الكف، وعند الدارقطني عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ: مر بقطع السارق الذي سرق رداء صفوان من المفصل أي: مفصل الكوع، قال ابن الرفعة: وادعى ابن الماوردي أنه فعل مجمع عليه، والمهني فيه أن البطش بالكف وما زاد من الذراع تابع، ولذا تجب في الكف دية اليد، وحكى ابن التين عن بعضهم قطع اليد من الإبط، وهو بعيد عجيب.

(وَقَالَ قَتَادَةُ، فِي امْرَأَةٍ سَرَقَتْ فَقُطِعَتْ شِمَالُهَا: «لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ») أي: فلا

6789 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»

يقطع بعد ذلك يمينها وصله أحمد في تاريخه عن محمد بن الحسن الواسطي عن عوف الأعرابي عنه هكذا قاله مغلطاي في شرحه، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر، عن قتادة فذكر مثل قول الشعبي لا يزداد على ذلك قد أقيم عليه الحد وكان ساق عن الشعبي أنه سئل عن سارق قدم ليقطع فقدم شماله فقطعت فقال: لا يزداد على ذلك وأشار المصنف بذكره إلى أن الأصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو قول الجمهور وقد قرأ ابن مسعود رضي الله عنه: فاقطعوا أيماهما، وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم قال: هي قراءتنا يعني أصحاب ابن مسعود، ونقل فيه القاضي عياض الإجماع والقراءة الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج بها، وقيل: شذ من قال: إذا قطع الشمال أجزأت كما هو ظاهر النقل عن قتادة وبه قال ابن الماجشون وإذا تعمد القاطع قطع شماله وجب القصاص على القاطع.

وقال مالك: إن كان عمداً وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليمين وإن كان خطأ وجبت الدية، ويجزئ عن السارق وكذا قال أبو حنيفة: إذا غلط القاطع فقطع اليسرى أنه يجزئ عن قطع اليمين ولا إعادة عليه. وعن الشافعي، وأحمد: على القاطع المخطئ الفدية في وجوب إعادة القطع قولان: عند الشافعي وروايتان عند أحمد.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني، قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُمَرَ) بنت عبد الرحمن الأنصارية قال الدارقطني في العلل: اقتصر إبراهيم بن سعد، وسائر من رواه عن ابن شهاب، عن عمرة، ورواه يونس عند فزاد مع عمرة عروة، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها أنها قالت: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: تُقَطَّعُ الْيَدُ) أي: يد السارق (فِي رُبْعِ دِينَارٍ) أي: في سرقة ربع دينار ذهباً (فَصَاعِدًا) نصب على الحال المؤكدة أي: ذهب ربع دينار حال كونه صاعداً إلى ما فوقه يؤيده ما وقع في رواية مسلم عن سليمان بن يسار عن عمرة فما فوقه.

وقال صاحب «المحكم»: يختص هذا بالفاء ويجوز ثم بدلها، ولا يجوز الواو، وقال ابن جني: هو منصوب على الحال المؤكدة، أي: ولو زاد لم يكن إلا صاعداً، واحتجت الشافعية بهذا الحديث: إن ربع الدينار أصل في القطع ونص فيه لا ما سواه قالوا: وحديث ثمن المجن وأنه كان ثلاثة دراهم لا ينافي هذا؛ لأنه إذ ذاك كان الدينار اثني عشر درهماً فهي ربع دينار فأمكن الجمع بهذا الطريق ويروى هذا عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم وبه يقول عمر بن عبد العزيز، ومالك، والليث بن سعد، والأوزاعي، وإسحاق في رواية، وأبو ثور، وداود بن علي الظاهري.

وقال أحمد: إذا سرق من الذهب ربع دينار قطعت وإذا سرق من الدراهم ثلاثة دراهم قطعت، وعنه أن نصابها ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو قيمة ثلاثة دراهم من العروض والتقويم بالدراهم خاصة، والأثمان أصول لا يقوم بعضها ببعض وعنه أن نصابها ثلاثة دراهم أو قيمة ذلك من الذهب والعروض.

وقال عطاء بن أبي رباح، وإبراهيم النخعي، وسفيان الثوري، وأيمن الحبشي، وحماذ بن أبي سليمان، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وزفر: لا تقطع حتى تكون عشرة دراهم مضروبة، وقال الكاشاني: وروي عن عمر وعثمان، وعلي، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما مثل مذهبنا، واحتجوا في ذلك بما رواه الطحاوي، حَدَّثَنَا ابن أبي داود، وعبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، قالوا: نا أحمد بن خالد الوهبي، قال: نا محمد بن إسحاق، عن أيوب بن موسى، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان قيمة المجن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم، ورواه النسائي، حَدَّثَنَا عبيد الله بن سعد، نا عمي، نا أبي، عن ابن إسحاق، حَدَّثَنِي عمرو بن شعيب أن عطاء بن أبي رباح، حدثه أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كان يقول: ثمنه عشرة دراهم، وأخرج النسائي أيضاً من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: كان ثمن المجن على عهد رسول الله ﷺ: عشرة دراهم.

ومطابقة الحديث للترجمة لقوله: وفي كم يقطع، وقد أخرجه مسلم في

تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَمَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

الحدود أيضًا، وكذا أبو داود، والترمذي فيه، والنسائي في القطع، وابن ماجة في الحدود.

(تَابَعَهُ) أي: تابع إبراهيم بن سعد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ) الفهمي المصري واليها، (وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ) محمد بن عبد الله بن مسلم، (وَمَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

أما متابعة عبد الرحمن بن خالد وهو ابن مسافر فوصلها الذهلي في الزهريات، عن عبد الله بن صالح، عن الليث عنه نحو رواية إبراهيم بن سعد. قال الحافظ العسقلاني: وقرأت بخط مغلطاي وولده شيخنا ابن الملقن أن الذهلي أخرجه في علل حديث الزهري عن محمد بن بكر، وروح بن عبادة جميعًا، عن عبد الرحمن، وهذا الذي قاله لا وجود له بل ليست لروح ولا لمحمد بن بكر، عن عبد الرحمن رواية أصلاً، انتهى.

قال العيني: أراد بمغلطاي صاحب التلويح وبشيخه صاحب التوضيح: وهذا منه كلام لا وجه له من وجوه:

الأول: أنه ناف والمثبت مقدم.

والثاني: أن عدم اطلاعه على ذلك لا يستلزم عدم اطلاع صاحب «التلويح» عليه.

والثالث: أن فيه القدح لصاحب التلويح مع أنه شيخ شيخه باعترافه فلا يترك كلام شيخين عارفين بهذه الصنعة مع اطلاعهما على كتب كثيرة من هذا الفن ويصغى إلى كلام من يطعن في الأكابر.

والرابع: أن نفي رواية روح، ورواية محمد بن بكر، عن عبد الرحمن بن خالد يحتاج إلى معرفة تاريخ زمانهم فلا يحكم بذلك بلا دليل.

وأما متابعة ابن أخي الزهري فوصلها أبو عوانة في صحيحه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي الزهري عن عمه.

وأما متابعة معمر فوصلها أحمد وابن عبد الرزاق عنه وأخرجه مسلم في صحيحه، عن إسحاق بن إبراهيم، وابن حميد كلاهما عن عبد الرزاق، عن معمر

6790 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ».

6791 - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَتْهُ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، حَدَّثَتْهُمْ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يُقَطَّعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ».

لكن لم يسق لفظه، وساقه النسائي ولفظه: تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً.
(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ) واسم أبي أويس عبد الله بن عبد الله الأصبحي ابن أخت الإمام مالك بن أنس وصهره على ابنته.

(عَنْ ابْنِ وَهْبٍ) عبد الله المصري، (عَنْ يُونُسَ) أي: ابن يزيد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) أي: ابن العوام، (وَعَمْرَةَ) بنت عبد الرحمن كلاهما، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ» وهذا أيضاً مما يحتج به الشافعية في قطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً).

وقد روى ابن عيينة، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان يقطع النبي ﷺ في ربع الدينار فصاعداً، وسفيان إمام عالم ورع، زاهد حجة ثبت مجمع على صحة حديثه.

ومطابقة الحديث للترجمة كسابقة سواء بسواء.

(حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ) ضد الميمنة البصري يقال له: صاحب الأديم، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعيد البصري، قال: (حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ) هو ابن ذكوان المعلم البصري، (عَنْ يَحْيَى) وفي رواية أبي ذر: (عَنْ يَحْيَى) ابن أبي كثير بالمثلثة، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ)، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أنها (حَدَّثَتْهُ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، حَدَّثَتْهُمْ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «يُقَطَّعُ بِالتَّحْتِيةِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ» وفي رواية أبي ذر: (يُقَطَّعُ) اليد بالفوقية وزيادة اليد (فِي رُبْعِ دِينَارٍ) وهذا طريق آخر كذا رواه مختصراً، وأخرجه أبو داود، عن أحمد بن

6792 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ: «أَنَّ يَدَ السَّارِقِ لَمْ تُقَطَّعْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا فِي ثَمَنِ مِجَنٍّ حَجَفَةٍ أَوْ تُرْسٍ».

صالح، عن ابن وهب، بلفظ: القطع في ربع دينار فصاعداً، والنسائي من طريق عبد الله بن المبارك، عن يونس بلفظ: «يد السارق في ربع دينار فصاعداً»، وأخرجه الطحاوي من رواية جماعة عن عمرة موقوفاً على عائشة رضي الله عنها قال ابن عيينة، ورواية يحيى مشعرة بالرفع، ورواية الزهري صريحة فيه وهو أحفظهم، وكأن البخاري أراد الاستظهار لرواية الزهري عن عمرة بموافقة محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عنها لما وقع في رواية ابن عيينة، عن الزهري من الاختلاف في لفظ المتن بل هو من في قوله ﷺ أو من فعله، وفي رواية يحيى بن يحيى، وجماعة عن ابن عيينة كان رسول الله ﷺ «يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً» ورواه الشافعي والحميدي وجماعة عن ابن عيينة بلفظ: قال رسول الله ﷺ يقطع اليد، الحديث، وقالت الحنفية: إنه تعارضه الأحاديث التي فيها القطع بالعشرة؛ لأنها لا تبيح القطع فيما دون العشرة وهذا يبيحه وخبر الحظر أولى من خبر الإباحة، وقد أطنب الحافظ العسقلاني في الكلام في هذا المقام وقد طوينا له ثلاثاً يؤدي إلى الملام.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هو عثمان بن محمد بن أبي شيبه، واسمه إبراهيم العبسي الكوفي أخو أبي بكر بن أبي شيبه، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُهُ) بفتح العين وسكون الموحدة ابن سليمان، (عَنْ هِشَامٍ)، وفي رواية أبي ذر زيادة: ابن عروة، (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير أنه (قَالَ: أَخْبَرْتَنِي) بتاء التأنيث والإفراد (عَائِشَةُ) رضي الله عنها: (أَنَّ يَدَ السَّارِقِ لَمْ تُقَطَّعْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا فِي ثَمَنِ مِجَنٍّ) بكسر الميم وفتح الجيم، وتشديد النون مفعول من الاجتئان وهو الاستتار والاختفاء فيما يحاذره المستتر وكسرت ميمه؛ لأنه آله في ذلك.

(حَجَفَةٍ) بفتح الحاء المهملة والجيم والفاء هي الدرقه وتكون من خشب أو عظم وتغلف بالجلد، (أَوْ تُرْسٍ) بضم التاء وسكون الراء بعدها مهملة هو الجحفة إلا أنه يطارق فيه بين جلدتين.

6792م - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، مِثْلَهُ.

6793 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «لَمْ تَكُنْ تُقَطِّعُ يَدَ السَّارِقِ فِي أَذْنَى مِنْ حَجَفَةٍ أَوْ تُرْسٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذُو ثَمَنِ»

وقيل: هما بمعنى واحد وعلى الأول أو في الخبر للشك وهو المعتمد والشك من الراوي ولم يعين فيه مقدار ثمن هذا المجن فيحتمل أن تكون قيمته ربع دينار أو عشرة دراهم فلا تقوم به حجة لأحد فيما ذهب إليه، والغالب أن ثمنه لا ينقص عن ربع دينار وهذا طريق آخر أيضاً في حديث عائشة رضي الله عنها، وقد أخرجه مسلم في الحدود أيضاً.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ) هو ابن أبي شيبة، قال: (حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: ابن حميد الرؤاسي ابن رؤاس بن كلاب الكوفي، قال: (حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها (مِثْلَهُ) أي: مثل الحديث السابق، عن عثمان أيضاً.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها أنها (قَالَتْ: لَمْ تَكُنْ تُقَطِّعُ يَدَ السَّارِقِ فِي أَذْنَى) أي: في أقل (مِنْ) سرقة (حَجَفَةٍ أَوْ تُرْسٍ) بالشك.

(كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) أي: من الحجفة والترس وكل واحد كلام إضافي مرفوع على أنه مبتدأ وقوله: (ذُو ثَمَنِ) خبره والتنوين في ثمن للتذكير والمراد به ثمن يرغب فيه فأخرج الشيء التافه كما فهمه عروة راوي الخبر وليس المراد ترساً بعينه ولا حجفة بعينها، وإنما المراد الجنس وأن القطع كان يقع في كل شيء يبلغ قدر ثمنه المجن كثيراً أو قليلاً والاعتماد إنما هو على الأقل فيكون نصاباً ولا يقطع فيما دونه.

وقال الحافظ العسقلاني: وكان كل واحد منهما ذا ثمن وزاد فيه لفظ كان ونصب ذا ثمن ثم كذا ثبت في الأصول ثم قال: وأفاد الكرمانى أنه وقع في بعض

رَوَاهُ وَكِيعٌ، وَابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا.

النسخ: وكان كل واحد منهما ذو ثمن بالرفع، وخرّجه على تقدير ضمير الشأن في كان انتهى.

وتعقبه العيني: بأنه ظن أن ذلك في رواية حميد عن هشام فقال: ما نصه، وقال بعضهم: وكان كل واحد منهما ذا ثمن فزاد لفظ كان ونصب ذا ثم قال: كذا ثبت في الأصول، ثم قال: وأفاد الكرمانى الخ، ثم قال العيني: قلت هذا التصرف منهما ما أبعد، أما قول هذا القائل: كذا ثبت في الأصول غير مسلم بل الذي ثبت في الأصول هي العبارة التي ذكرناها يعني قوله في رواية حميد عن هشام وكل واحد كلام إضافي مرفوع على أنه مبتدأ وقوله ذو ثمن خبره؛ لأنها على القاعدة السالمة عن الزيادة فيه المؤدية إلى تقدير شيء، وأما كلام الكرمانى بأنه وقع في بعض النسخ غير مسلم أيضًا؛ لأن مثل هذا الذي يحتاج فيه إلى تأويل غالبًا من النساخ الجهلة انتهى.

وهذا ذهول؛ لأن الحافظ العسقلاني: إنما قال ذلك في رواية أبي أسامة لا في رواية حميد، ولا في رواية عبدة، ولفظه: ورواية أبي أسامة، عن هشام جامعة بين الروایتين المذكورتين أولًا، وقوله فيها: وكان كل واحد منهما ذا ثمن الخ، وقد ذكر العيني رواية أبي أسامة بلفظها على عادته وفيها: وكان كل واحد منهما ذا ثمن بالنصب كذا قرره الإمام القسطلاني.

ومطابقة الحديث للترجمة كسابقة، وقد أخرج النسائي في القطع.

(رَوَاهُ) أي: روى الحديث المذكور (وَكِيعٌ) هو ابن الجراح الكوفي، (وَابْنُ إِدْرِيسَ) هو عبد الله بن إدریس الأودي الكوفي، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا) لأنه لم يرفع إسناده، وقال الكرمانى: لعله خلاف الاصطلاح المشهور في المرسلات.

وأما رواية وكيع فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه عنه ولفظه في هشام عن أبيه قال: كان السارق في عهد النبي ﷺ يقطع في ثمن المجن، وكان المجن يومئذ له ثمن ولم يكن يقطع في الشيء التافه.

وأما رواية ابن إدریس فأخرجها الدارقطني في العلل والبيهقي من طريق

- 6794 - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «لَمْ تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَدْنَى مِنْ ثَمَنِ الْمَجْنِّ ثُرْسٍ أَوْ حَجَفَةٍ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَا ثَمَنِ».
- 6795 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «قَطَعَ فِي مَجْنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ».

يوسف بن موسى، عن جرير، ووكيع، وعبد الله بن إدريس ثلاثتهم عن هشام عن أبيه فذكر مثل سياق أبي أسامة سواء وزاد ولم يكن يقطع في الشيء التافه، وقوله: رواه وكيع إلى آخره مؤخر عن طريق أبي أسامة عند غير أبي ذر.

(حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (يُونُسُ بْنُ مُوسَى) أي: ابن راشد بن بلال القطان الكوفي سكن بغداد، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (قَالَ: هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنَا) أي قال: أخبرنا هشام بن عروة، (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: لَمْ تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَدْنَى) أي: أقل (مِنْ ثَمَنِ الْمَجْنِّ ثُرْسٍ) بيان (أَوْ حَجَفَةٍ) بتقديم الحاء على الجيم والفتح فيهما.

(وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَا ثَمَنِ) بنصب ذا في الأصول المعتمدة وهي مصلحة في الفرع على كشط قد مضى فيه الكلام آنفاً وهذا طريق آخر في حديث عائشة رضي الله عنها، وأخرجه مسلم أيضاً.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أويس، قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ) أي: أمر بقطع يد السارق بحذف المفعول (فِي) سرقة (مَجْنٍّ) حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

(ثَمَنُهُ) مبتدأ خبره (ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ) قال ابن حزم: لم يروه عن ابن عمر إلا نافع، وقال ابن عبد البر: هو أصح حديث روي في ذلك.

وروي الطحاوي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان قيمة المجن الذي قطع به رسول الله ﷺ عشرة دراهم، وعن عمرو بن شعيب، عن

6796 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ».

أبيه عن جده مثله، وأخرجه النسائي أيضًا وروي عن أم أيمن مثله، ولما وقع الاختلاف في مقدار قيمة المِجَنِّ احتيط في ذلك فلم يقطع إلا فيما أجمع عليه وهو عشرة دراهم أو دينار.

وقد روي أن بلاً رضي الله عنه هو الذي باشر قطع يد فاطمة المخزومية فيحتمل أنه كان موكلاً بذلك ويحتمل غيره ولم يكن النبي ﷺ باشر القطع بنفسه.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وأخرجه مسلم، وأخرجه الطحاوي من خمس طرق صحاح.

تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ يَعْنِي عَنْ نَافِعٍ فِي قَوْلِهِ: ثَمَنُهُ وَقَدْ وَصَلَ هَذِهِ الْمَتَابَعَةُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَالِكٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ثَلَاثَتِهِمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

وَقَالَ اللَّيْثُ أَيُّ: ابْنُ سَعْدٍ الْإِمَامُ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ نَافِعٌ قِيمَتُهُ أَرَادَ أَنَّ اللَّيْثَ رَوَاهُ، عَنْ نَافِعٍ كَالْجَمَاعَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قِيمَتُهُ بَدَلَ قَوْلِهِمْ: ثَمَنُهُ.

ووصله مسلم، عن قتيبة، ومحمد بن رُمح عن الليث، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قطع سارقاً في مِجَنٍّ قيمته ثلاثة دراهم وقيمة الشيء ما تنتهي إليه الرغبة فيه ومن رواه بلفظ الثمن فقد تجوز ويحتمل أن تكون القيمة والثمن كانا حينئذٍ مستويين وهذه المتابعة وقول الليث ثابتان في رواية أبي ذر هنا.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُودَكِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةٌ) بضم الجيم وفتح الواو مصغراً هو ابن أسماء الضبعي، (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما أنه (قَالَ: قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ) أَيُّ: أَمْرٌ بِقَطْعِ يَدِ سَارِقٍ (فِي) سُرْقَةٍ (مِجَنٍّ) ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ وهذا طريق آخر في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما والحديث من إفراده.

6797 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ».

6798 - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَ سَارِقٍ فِي مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ» تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ قِيمَتُهُ.

6799 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ،

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين مصغراً هو ابن عمر بن حفص بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (نَافِعٌ، عَنْ) مولاه (عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن عمر رضي الله عنهما أنه (قَالَ: قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ) يد سارق (فِي مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ) وهذا طريق آخر في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وأخرجه مسلم عن أنس رضي الله عنه نحوه.

(حَدَّثَنِي) بالافراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) الخزامي المدني، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم أنس بن عياض، قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضم المهملة وسكون القاف، (عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَ سَارِقٍ) وفي نسخة: سارقاً (فِي مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ) والدرهم، جمع: درهم بكسر الدال، وفيه ثلاث لغات: أفصحها: فتح الهاء، والثاني: كسرهما، والثالث: درهام بزيادة ألف بعد الهاء قال الشاعر:

لو أن عند مائتي درهم يحار في إنفاقها خاتامي

وهذا طريق آخر أيضاً في حديث ابن عمر رضي الله عنهما وهو من أفراده وقد وقع هنا (تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ قِيمَتُهُ) في رواية غير أبي ذر، وقد سبق في رواية أبي ذر عقيب حديث إسماعيل.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري البصري التبوكي، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) أي: ابن زياد، قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران الكوفي،

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ».

15 - باب تَوْبَةِ السَّارِقِ

6800 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ،

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ) ذَكَوَانَ الزِّيَاتِ، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ) فِيهِ: جَوَازُ لَعْنِ غَيْرِ الْمُعِينِ مِنَ الْعَصَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَعْنُ الْجِنْسِ مُطْلَقًا، أَوْ الْمُرَادُ مِنْهُ الْإِهَانَةُ وَالْخِذْلَانُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لِمَا بَذَلَ أَغْزَى شَيْءٍ عِنْدَهُ فِي أَحْقَرِ شَيْءٍ خَذَلَهُ اللَّهُ حَتَّى قُطِعَ.

(يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ) مِنَ الْحَدِيدِ الَّتِي يَبْلُغُ قِيمَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِدًا، (فَتُقَطَّعُ يَدُهُ) وَوَجْهُ إِعَادَةِ هَذَا الْحَدِيثِ بَعْدَ مَا ذَكَرَهُ فِي بَابِ لَعْنِ السَّارِقِ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْبَيْضَةَ وَالْحَبْلَ الْمَذْكُورَ فِيهِمَا الْقُطْعُ مِمَّا يَبْلُغُ قِيمَتُهَا رُبْعَ دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ عَلَى الْإِخْتِلَافِ بِقَرِينَةِ الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ فَلِذَلِكَ خَتَمَهَا بِهَذَا الْحَدِيثِ.

15 - باب تَوْبَةِ السَّارِقِ

إِذَا تَابَ هَلْ تَفِيدُهُ فِي رَفْعِ اسْمِ الْفُسْقِ عَنْهُ حَتَّى تَقْبَلَ شَهَادَتُهُ أَمْ لَا، فَحَدِيثُ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى قَبُولِ تَوْبَتِهِ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَتَابَتْ وَحَسُنَتْ تَوْبَتُهَا إِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَسْمَعُ شَهَادَتَهُ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَبُولِ شَهَادَتِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا حَدَّثَ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، فَقَالَ مَالِكٌ فِي الْقَذْفِ وَالزَّانِ وَالسَّرْقَةِ وَغَيْرِهَا إِذَا تَابُوا قَبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ إِذَا زَادُوا فِي الصَّلَاحِ وَعَنْهُ تَقْبُلُ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْقَذْفِ وَالزَّانِ وَالسَّرْقَةِ، وَقَالَ أَصْحَابُنَا الْحَنْفِيَّةُ: لَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ الْقَاذِفِ وَإِنْ تَابَ وَحَسُنَتْ تَوْبَتُهُ وَحَالُهُ وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَسْقُطَ كُلُّ حَقٍّ لِلَّهِ تَعَالَى بِالتَّوْبَةِ وَعَنِ اللَّيْثِ، وَالْحَسَنُ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الْحُدُودِ وَعَنِ الطَّحَاوِيِّ لَا يَسْقُطُ إِلَّا قُطْعُ الطَّرِيقِ لَوُرُودِ النَّصْرِ فِيهِ.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَوْسِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: حَدَّثَنَا (ابْنُ وَهْبٍ) عَبْدُ اللَّهِ الْمَصْرِيُّ، (عَنْ يُونُسَ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «قَطَعَ يَدَ امْرَأَةٍ» قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَتْ تَأْنِي بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَتَابَتْ، وَحَسَنْتُ تَوْبَتُهَا.

6801 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ،

أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ، فَقَالَ: «أَبَايِعُكُمْ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ،

الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ): «قَطَعَ يَدَ امْرَأَةٍ» هي فاطمة المخزومية كما مر. (قَالَتْ عَائِشَةُ) رضي الله عنها بالسند المذكور: (وَكَانَتْ تَأْنِي بَعْدَ ذَلِكَ) أي: إلي، (فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَتَابَتْ) من السركة، (وَحَسَنْتُ تَوْبَتُهَا) ووصف التوبة بالحسن يقتضي رفع الفسوق عنه، وقبول شهادته فيعود إلى حالته التي كان عليها.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث بآتم منه في الشهادات.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ) بضم الجيم وسكون العين المهملة وبالفاء نسبة إلى جعفي بن سعد المغيرة من مذحج، وقال الجوهري: هو أبو قبيلة من اليمن والنسبة إليه كذلك وهو المعروف بـ «المسندي» قال: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) الصنعاني قاضيهما، قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ) عائد الله بن عبد الله، (عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ) قال أبو عبيد: ما دون العشرة وقيل: إلى الثلاثة.

(فَقَالَ) ﷺ: (أَبَايِعُكُمْ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا) حذف المفعول للتعميم، (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ) يريد وأد البنات وفي رواية أبي ذر: ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم (وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ) أي: بكذب يبهت سامعه أي: يدهشه لفظاعته كالرمي بالزنا (تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) أي: من قبل

وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَاخَذَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَظُهُورٌ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَذَلِكَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «إِذَا تَابَ السَّارِقُ بَعْدَ مَا قُطِعَ يَدُهُ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ، وَكُلُّ مُحْدُوذٍ كَذَلِكَ إِذَا تَابَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ».

أنفسكم فكفى باليد والرجل عن الذات لأن معظم الأفعال بهما (وَلَا تَعْصُونِي) وفي رواية أبي ذر: ولا تعصوا (فِي مَعْرُوفٍ) وهو ما عرف من الشارع حسنه نهياً أو أمراً (فَمَنْ وَفَى) بالتخفيف ويشدد أي: ثبت على العهد (مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) فضلاً ووعداً بالجنة (وَمَنْ أَصَابَ) أي: منكم (مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا) غير الشرك (فَاخَذَ بِهِ) أي: فعوقب به (فِي الدُّنْيَا) بأن أقيم عليه الحد (فَهُوَ) أي: العقاب (كَفَّارَةٌ لَهُ) فلا يعاقب عليه في الآخرة (وَظُهُورٌ) يطهره الله من دنس المعصية وإذا وصف بالتطهير مع التوبة عاد إلى ما كان عليه فتقبل شهادته (وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَذَلِكَ) مفوض (إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ) بعدله (وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ) بفضله (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو البخاري نفسه: (إِذَا تَابَ السَّارِقُ بَعْدَ مَا قُطِعَ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: قطعت (يَدُهُ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني، (وَكُلُّ مُحْدُوذٍ كَذَلِكَ) كل الحدود (إِذَا تَابَ) أصحابها (قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ)، ثم إن قول البخاري هذا ثبت في رواية أبي ذر، وسقط في رواية غيره وفيه خلاف ومضى الكلام فيه آنفاً.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن من أقيم عليه الحد وصف بالتطهير فإذا انضم إلى ذلك أنه تاب فإنه يعود إلى ما كان عليه فيقتضي ذلك قبول شهادته، وقد مضى الحديث في كتاب الإيمان عقيب باب علامة الإيمان والله الموفق وهو المعين.

87 - كِتَابُ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ

87 - كِتَابُ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ

(كِتَابُ الْمُحَارِبِينَ) بكسر الراء (مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ) زاد النسفي في روايته ، ومن يجب عليه الحد في الزنا .

قال الحافظ العسقلاني : كذا هذه الترجمة ثبتت للجميع هنا ، وفي كونها في هذا الموضع إشكال وأظنها مما انقلبت على الذين نسخوا كتاب البخاري من المسودة والذي يظهر لي أن محلها بين كتاب الديات وبين استتابة المرتدين ، وذلك أنها تخللت بين أبواب الحدود فإن المصنف ترجم كتاب الحدود وصدره بحديث : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » .

وفيه : ذكر السرقة وشرب الخمر ثم بدأ بما يتعلق بحد الخمر في أبوابه ، ثم بالسرقة كذلك فالذي يليق أن يثالث بأبواب الزنا على وفق ما جاء في الحديث الذي صدر به ثم بعد ذلك إما أن يقدم كتاب المحاربين ، وإما أن يؤخره ليعقبه باب استتابة المرتدين فإنه يليق أن يكون من جملة أبوابه ، ولم أر من نبه عليه إلا الكرمانى فإنه تعرض لشيء من ذلك في باب إثم الزناة ولم يستوفه ووقع في رواية النسفي زيادة وقد يرتفع بها الإشكال ، وذلك أنه قال بعد قوله من أهل الكفر والردة ومن يجب عليه الحد في الزنا : فإن كان ذلك محفوظاً فكان ضم حد الزنى إلى المحاربين لإفضائه إلى القتل في بعض صورته بخلاف الشرب والسرقة وعلى هذا فالأولى أن يبدل لفظ : كتاب بباب وتكون الأبواب كلها داخلة في كتاب الحدود انتهى .

وتعقبه العيني : بأن ما قاله من أنه مما انقلب على الذين نسخوا كتاب البخاري من المسودة بعيد جداً لتوفر الدواعي من ضباط هذا الكتاب من حين ألفه البخاري إلى يومنا هذا ولا سيما اطلاع خلق كثير من أكابر المحدثين وأفاضل الشراح عليه والمناسبة في وضع هذه الترجمة هنا موجودة ؛ لأن كتاب

1 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ
وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: 33]

الحدود الذي قبله مشتمل على أبواب مشتملة على شرب الخمر والسرقة والزنا وهذه معاص داخله في محاربة الله ورسوله، وأيضاً فقد ثبت ما في رواية النسفي كما قال وبأن قوله: وعلى هذا فالأولى أن يبدل لفظ كتاب بباب وتكون الأبواب كلها داخله في كتاب الحدود فيه أن فيه أبواباً لا تعلق لها إلا بغير ما يتعلق بالمحاربين فحيث ذكره بلفظ كتاب أولى؛ لأنه يشتمل على أبواب فافهم.

1 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ
وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: 33]

(باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى) بثبوت الواو والجـ، وفي رواية أبي ذر قول الله تعالى بالحذف، والرفع على الاستئناف ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ أي: يحاربون أولياءه كذا قدره الجمهور، وقال الزمخشري: يحاربون رسول الله ومحاربة المسلمين في حكم محاربته أي: المراد الإخبار بأنهم يحاربون رسول الله وإنما ذكر اسم الله تعالى تعظيماً وتفخيماً لمن يحارب ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ مصدر واقع موقع الحال أي: يسعون في الأرض مفسدين أو مفعول له أي: يحاربون ويسعون لأجل الفساد وخبر جزاء قوله: ﴿أَنْ يُقَتَّلُوا﴾ وما عطف عليه أي: قصاصاً من غير صلب إن أفردوا القتل ﴿أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ مع القتل إن جمعوا بين القتل وأخذ المال، وهل يقتل ويصلب أو يصلب حياً وينزل ويطعن حتى يموت خلاف ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ﴾ إن أخذوا المال ولم يقتلوا ﴿مِّنْ خَلْفٍ﴾ حال من الأيدي والأرجل أي: مختلفة فتقطع أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ أي:

ينفوا من بلد إلى بلد، وفسر أبو حنيفة رحمه الله النفي بالحبس وأو للتنويع أو للتخيير فالإمام مخير بين هذه العقوبات في قاطع الطريق، وسقط في رواية أبي ذر من قوله: ﴿وَيَسْعَوْنَ﴾ إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿وَرَسُولُهُ﴾ الآية ظاهر كلام البخاري أنه يريد بالذين يحاربون الله ورسوله في الآية الكريمة الكفار لا قطاع الطريق وساق حديث العرنين وليس فيه تصريح بذلك، ولكن أخرج عبد الرزاق عن معمر، عن قتادة حديث العرنين، وفي آخره قال: فبلغنا هذه الآية إنما نزلت فيهم: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية ووقع مثله في حديث أبي هريرة رضي الله عنه وممن قال ذلك الحسن وعطاء، والضحاك والزهري.

قال ابن بطال: وذبح جمهور الفقهاء إلى أنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسعى في الأرض بالفساد، ويقطع الطريق وهو قول مالك والشافعي وأبو ثور والكوفيين ومنهم أبو حنيفة.

وقال ابن القصار: وقيل: نزلت في أهل الذمة الذين كان بينهم وبين النبي ﷺ عهد فنقضوا العهد، وقطعوا السبيل، وأفسدوا.

وقال الكلبي: نزلت في قوم هلال بن عويمر، وذلك أن النبي ﷺ وادع هلال بن عويمر، وهو أبو برزة الأسلمي على أن لا يعينه ولا يعين عليه، ومن مر بهلال إلى رسول الله ﷺ فهو آمن فمر قوم منهم بني كنانة يريدون الإسلام بناس من أسلم من قوم هلال بن عويمر لم يكن هلال شاهداً فقتلوه وأخذوا أموالهم فنزل جبريل بالقصة ولذا ذهب البخاري إلى أن الآية نزلت في أهل الكفر والردة، والمعتمد أن الآية نزلت أولاً فيهم وهي تتناول بعمومها من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد في الأرض من المسلمين وغيرهم لكن عقوبة الفريقين مختلفة فإن كانوا كفاراً يميز الإمام فيهم إذا ظفر بهم وإن كانوا مسلمين ففيه قولان:

أحدهما: وهو قول الشافعي والكوفيين ينظر في الجناية فمن قتل قتل، ومن أخذ المال قطع، ومن قتل وأخذ صلب، ومن لم يقتل ولم يأخذ مالا نفي ولا يكون الإمام مخيراً فيه، وجعلوا أو للتنويع، وقال مالك: إذا أشهر السلاح وأخاف السبيل، ولم يقتل ولا أخذ مالا كان الإمام مخيراً فيه فإن رأى أن يقتل

6802 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ الْجَرْمِيُّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ نَفَرٌ مِنْ عُكْلٍ، فَاسْلَمُوا، فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ «فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ

أو يصلبه أو يقطع يده ورجله من خلاف، أو ينفية فعل ذلك فجعل أو للتخيير ورجح الطبراني الأول، واختلفوا في المراد بالنفي في الآية، فقال مالك، والشافعي: يخرج من بلد الجناية إلى بلد آخر، زاد مالك فيحبس فيها، وعن أبي حنيفة بل يحبس في بلده وتعتقب بأن الاستمرار في البلد، ولو كان مع الحبس إقامة فهو ضد النفي فإن حقيقة النفي الإخراج من البلد؛ لأنه أبلغ في الردع ومفارقة الوطن قريب من القتل، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ [النساء: 66] فقارنه بالقتل وحجة أبي حنيفة أنه لا يؤمن منه استمرار المحاربة في البلد الآخر فانفصل عنه مالك بأنه يحبس فيها، وقال الشافعي: يكفيه مفارقة الوطن خذلاناً وذلاً.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المشهور بـ«ابن المديني»، قال: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) الأموي، قال: (حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمرو، قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضاً (أَبُو قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله بن زيد (الجرمي) بفتح الجيم وسكون الراء أريد على القضاء بالبصرة فهرب إلى الشام فمات بها سنة أربع أو خمس ومائة في ولاية يزيد بن عبد الملك.

(عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) سنة ست (نَفَرٌ) نفر رهط الإنسان وعشيرته وهو اسم جمع يقع على جماعة من الرجال خاصة ما بين الثلاثة إلى العشرة ولا واحد له من لفظه.

(مِنْ عُكْلٍ) بضم العين المهملة وسكون الكاف قبيلة معروفة.

(فَاسْلَمُوا، فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ) بالجيم الساكنة وفتح الفوقية والواو الأولى وضم الثانية من الاحتواء أي: أصابهم الجوى وهو داء الجوف إذا تطاول أو كرهوا الإقامة بالمدينة لسقم أصابهم، (فَأَمَرَهُمْ) رسول الله ﷺ (أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ

الصَّدَقَةِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا» فَفَعَلُوا فَصَحُّوا فَارْتَدُّوا وَقَتَلُوا رُعَاتَهَا، وَاسْتَأْقُوا، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَأَتَى بِهِمْ «فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَخْسِمَهُمْ حَتَّى مَاتُوا».

2 - بَابُ «لَمْ يَخْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرَّدَّةِ حَتَّى هَلَكُوا»

6803 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ أَبُو يَعْلَى،

الصَّدَقَةِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا) للتداوي، (فَفَعَلُوا) الشرب المذكور، (فَصَحُّوا) من ذلك الداء (فَارْتَدُّوا) عن الإسلام (وَقَتَلُوا رُعَاتَهَا) أي: رعاة الإبل، وسبق في الوضوء، وقتلوا راعي النبي ﷺ يسارًا، (وَاسْتَأْقُوا) بحذف المفعول، وفي رواية أبي ذر: واستاقوا الإبل، (فَبَعَثَ) ﷺ (فِي آثَارِهِمْ) بمد الهمزة أي: وراءهم لطلب عشرين أميرهم كرز فأدركوهم فأخذوا.

(فَأَتَى بِهِمْ) النبي ﷺ أسارى (فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ) من خلاف، (وَسَمَلَ) بفتح المهملة أي: فقا (أَعْيُنَهُمْ) أي: أمر ﷺ بذلك؛ لأنه ما باشر ذلك بنفسه الزكية، (ثُمَّ لَمْ يَخْسِمَهُمْ) بسكون الحاء وكسر السين المهملتين أي: لم يَكُو مواضع القطع لينقطع الدم، بل تركهم (حَتَّى مَاتُوا) ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة من جهة العموم، وقد مضى الحديث في كتاب الوضوء في باب أبوال الإبل والدواب، ومضى الكلام فيه مستوفى.

2 - بَابُ «لَمْ يَخْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرَّدَّةِ حَتَّى هَلَكُوا»

الحَسَمُ: بفتح الحاء المهملة وسكون السين المهملة الكي بالنار؛ لقطع الدم، يقال: حَسَمْتُهُ فَنَحَسَمَ أي: قطعتُه فانقطع، وَحَسَمْتُ الْعِرْقَ بِمعناه أي: حبست دم العرق، فمنعته أن يسيل، وقال الداوودي: الحسم هنا أن توضع اليد بعد القطع في زيت حار قال الحافظ العسقلاني: هذا من صور الحسم وليس محصورًا فيه، وأما من قطع في سرقة مثلاً فإنه يجب أن يحسم؛ لأنه لا يأمن معه التلف غالبًا بنزف الدم، قاله ابن بطال، وقال: وإنما لم يحسمهم؛ لأنه أراد إهلاكهم.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ أَبُو يَعْلَى) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام بعدها فوقية (أبو يعلى) التوزي بفتح الفوقية وتشديد الواو بعدها زاي قال:

حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «قَطَعَ الْعُرَيْنَيْنِ وَلَمْ يَحْصِمَهُمْ حَتَّى مَاتُوا.

3 - باب لَمْ يُسَقِّ الْمُرْتَدُّونَ الْمُحَارِبُونَ حَتَّى مَاتُوا

6804 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ وَهَيْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ رَهْطٌ

(حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ) أي: ابن مسلم، قال: (حَدَّثَنِي) وفي رواية أبي ذر: أخبرني بالإنفراد فيهما (الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن أبي كثير، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله الجرمي، (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ الْعُرَيْنَيْنِ) نسبته إلى عرينه بضم العين المهملة وفتح الراء وسكون التحتية وبالنون اسم قبيلة أي: أمر بقطع أيديهم وأرجلهم لما قتلوا راعي النبي ﷺ واستاقوا الإبل قيل قد مر فيما مضى أنهم من عكل.

وأجيب: بأنهم كانوا منها، وقد مر في المغازي أن ناسًا من عكل وعرينة كذا وكذا، وفي كتاب القطع والسرقة لأبي الشيخ في رواية كانوا من مزينة، وفي رواية من سليم وبنو عرينة من نجيلة وأنه أحرقهم بالنار بعد ما قتلهم، وفيه عن أنس رضي الله عنه سمل النبي ﷺ منهم اثنين، وقطع اثنين وصلب اثنين (وَلَمْ يَحْصِمَهُمْ) أي: لم يكوهم مع القطع (حَتَّى مَاتُوا) وهذا طريق آخر في حديث أنس رضي الله عنه أخرجه مختصرًا.

3 - باب لَمْ يُسَقِّ الْمُرْتَدُّونَ الْمُحَارِبُونَ حَتَّى مَاتُوا

(باب: لَمْ يُسَقِّ) بضم التحتية، وفتح القاف على البناء للمفعول من السقي. (الْمُرْتَدُّونَ الْمُحَارِبُونَ) بالرفع على أنه نائب عن الفاعل أي: لم يسق النبي ﷺ المرتدين المحاربين (حَتَّى مَاتُوا).

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي، (عَنْ وَهَيْبٍ) بضم الواو وفتح الهاء مصغر وهب هو ابن خالد، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله الجرمي، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: قَدِمَ رَهْطٌ) هم عشيرة الرجل وأهله من الرجال ما دون العشرة، وقيل: إلى الأربعين، ولا يكون فيهم امرأة ولا

مِنْ عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، كَانُوا فِي الصُّفَّةِ، فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبْغِنَا رَسُولًا، فَقَالَ: «مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِإِبِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» فَأَتَوْهَا، فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، حَتَّى صَحُّوا وَسَمِنُوا وَقَتَّلُوا.....

واحد له من أصله وجمع على أرهط وأرهاط وأراهط جمع الجمع.

(مِنْ عُكْلٍ) أي: القبيلة (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) سنة ست من الهجرة النبوية، (كَانُوا فِي الصُّفَّةِ) هي سقيفة في مسجد النبي ﷺ كانت مسكن الغرباء والفقراء المهاجرين، (فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ) أي: استوخموها، فَقَالَ أي: قائل منهم، وفي نسخة: (فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبْغِنَا) بهمزة قطع مفتوحة ثم باء موحدة ساكنة، ثم غين معجمة مكسورة أي: اطلب لنا يقال: أبغاه الشيء طلبه أو أعانه على طلبه (رَسُولًا) بكسر الراء وسكون السين أي: لبنًا.

(فَقَالَ) وفي رواية أبي ذر: قال: (مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِإِبِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) سقطت التصلية في رواية أبي ذر.

قال الحافظ العسقلاني: فيه تجريد وسياق الكلام يقتضي أن يقول بإبلي، ولكنه كقول كبير القوم: يقول لكم الأمير مثلاً، ومنه قول الخليفة أمير المؤمنين يرسم لكم هكذا.

وتعقبه العيني: بأنه ليس فيه تجريد، بل فيه التفات.

وقيل: قد مر آنفاً أنه إبل الصدقة.

وأجيب: بأنه ﷺ كانت له إبل ترعى هي وإبل الصدقة في جهة واحدة فدل كل من الصنف المذكور على الصنف الآخر.

وقيل: بل الكل إبل الصدقة، وإضافتها إليه إضافة تبعية لكونها تحت حكمه ويؤيد الأول ما ذكر قريباً من تعطش آل محمد؛ لأنهم كانوا لا يتناولون الصدقة.

(فَأَتَوْهَا) أي: أتى العكليون الإبل (فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، حَتَّى صَحُّوا) من الداء (وَسَمِنُوا) بعد الهزال (وَقَتَّلُوا) وفي رواية أبي ذر عن

الرَّاعِي وَاسْتَأْقُوا الذَّوْدَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ الصَّرِيخُ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، فَمَا تَرَجَّلَ النَّهَارُ حَتَّى أَتَى بِهِمْ، فَأَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأُحْمِيَتْ، فَكَحَلَهُمْ، وَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَمَا حَسَمَهُمْ، ثُمَّ أُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ، يَسْتَسْقُونَ فَمَا سُقُوا حَتَّى مَاتُوا قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: «سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

الكشميهني: فقتلوا (الرَّاعِي) اسمه يسار ضد اليمين، (وَاسْتَأْقُوا الذَّوْدَ) بفتح الذال المعجمة وسكون الواو بعدها دال مهملة من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة، (فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ الصَّرِيخُ) بالصاد المهملة آخره خاء معجمة وبالرفع على الفاعلية أي: المستغيث وهو من الأضداد يجيء بمعنى المغيث أيضًا.

(فَبَعَثَ الطَّلَبَ) بفتححتين جمع: الطالب (فِي آثَارِهِمْ، فَمَا تَرَجَّلَ) بالراء والجيم بلفظ الماضي أي: فما ارتفع (النَّهَارُ حَتَّى أَتَى بِهِمْ، فَأَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأُحْمِيَتْ) بالنار (فَكَحَلَهُمْ) بها أي: سمل أعينهم (وَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَمَا حَسَمَهُمْ) بالحاء والسين المهملتين أي: ما كوى مواضع القطع من أيديهم وأرجلهم؛ لأنهم كانوا كفارًا فأراد إهلاكهم، (ثُمَّ أُلْقُوا) بضم الهمزة والقاف على البناء للمفعول (فِي الْحَرَّةِ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء وهي أرض ذات حجارة سود.

(يَسْتَسْقُونَ) أي: يطلبون الماء يشربونه (فَمَا سُقُوا) بضم السين والقاف على البناء للمفعول أيضًا (حَتَّى مَاتُوا) وقيل: ليس فيه أنه ﷺ أمر بعدم الحسم وعدم السقي.

وحكى ابن بطال عن المهلب أن الحكمة في ترك سقيهم كفرهم نعمة السقي الذي أنعشهم من المرض الذي كان بهم، وإنما سمل النبي ﷺ أعينهم معاقبة؛ لأنه سملوا أعين الرعاء وإنما تركهم حتى ماتوا؛ لأنه أراد إهلاكهم.

(قَالَ أَبُو قِلَابَةَ) بالسند السابق: (سَرَقُوا) الإبل (وَقَتَلُوا) الراعي (وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ) ﷺ وهذا أيضًا آخر في حديث أنس رضي الله عنه وضع له ترجمة في ترك سقي العرنيين.

4 - بَابُ سَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْيُنَ الْمُحَارِبِينَ

6805 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُكْلٍ، أَوْ قَالَ: عُرَيْنَةَ، وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: مِنْ عُكْلٍ، قَدِمُوا الْمَدِينَةَ «فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِيهَا» فَشَرَبُوا حَتَّى إِذَا بَرَّثُوا قَتَلُوا الرَّاعِيَّ، وَاسْتَأْفَوْا النَّعَمَ،

4 - بَابُ سَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْيُنَ الْمُحَارِبِينَ

السمر: بفتح السين المهملة، وسكون الميم مصدر مضاف إلى فاعله وهو النبي ﷺ وقوله: أعين المحاربين بالنصب مفعوله، ولفظ باب مضاف إلى السمر يقال: سمر عينه إذا أحمى له مسامير الحديد، ثم كحله به، ويجوز أن يكون سمر النبي بصيغة الماضي والنبي فاعله وأعين المحاربين مفعوله، وقال الحافظ العسقلاني: في هذا الوجه باب بالتنوين وتعقبه العيني لا يكون بالتنوين إلا أن يقدر باب يذكر فيه سمر النبي؛ لأن المعرب هو جزء المركب والمفرد وحده لا ينون معرباً فلي تأمل.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أي ابن جميل بن طريف أبو رجاء الثقفي مولاهم قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله الجرمي، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُكْلٍ، أَوْ قَالَ: عُرَيْنَةَ) وفي رواية أبي ذر، وقال: من عرينة، (وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: مِنْ عُكْلٍ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ) فاستوخموها، (فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ) بكسر اللام بعدها قال وبعد الألف حاء جمع: لقحة وهي الناقة الحلوب وكانت خمس عشرة لقحة، (وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا) إليها (فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِيهَا فَشَرَبُوا حَتَّى إِذَا بَرَّثُوا) بكسر الراء ويفتح يقال: برئت بالكسر برءاً بالضم، وبرأت من المرض بالفتح فأنا برئ وأبرأني الله من المرض.

(قَتَلُوا الرَّاعِيَّ) يساراً النوبي، (وَاسْتَأْفَوْا النَّعَمَ) بفتحتين واحد الأنعام وهي المال الراعية وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل، قال الفراء: هذا مذكر لا يؤنث يقولون: هذا نعم وأرد، ويجمع على نعمان مثل: جمل وجملان، والأنعام يذكر ويؤنث.

فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ غُدُوَّةً، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي إِثْرِهِمْ، فَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِيءَ بِهِمْ «فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، فَأُلْقُوا بِالْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ» قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: «هَؤُلَاءِ قَوْمٌ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

فَبَلَغَ النَّبِيَّ وفي رواية أبي ذر: (فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ غُدُوَّةً) بضم الغين المعجمة وسكون الدال المهملة، (فَبَعَثَ الطَّلَبَ) أي: سرية أميرها كرز بن جابر لطلبهم (في إِثْرِهِمْ) بكسر الهمزة وسكون المثلثة، (فَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِيءَ بِهِمْ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني حتى أتني بهم إليه ﷺ (فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ) بفتح القاف والطاء وأيديهم نصب على المفعولية، وأرجلهم عطف عليه، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني فقطع بضم القاف وكسر الطاء على البناء للمفعول وأيديهم نائب عن الفاعل وتاليه عطف عليه.

(وَسَمَرَ) بفتح السين وتخفيف الميم (أَعْيُنُهُمْ) نصب على المفعولية، وفي رواية أبي ذر، وسمر بضم السين وكسر الميم مشددة أعينهم بالرفع نائب عن الفاعل، قال القاضي عياض: سمر العين بالتخفيف كحلها بالمسمار الحديد المحمي، وفسر بأن يدني من العين حديدة محماة حتى يذهب نظرها فيطابق رواية الأوزاعي في أول المحاربين وسمل باللام فإنه فسر به، قال القاضي عياض: وضبطناه بالتشديد في بعض بالتشديد في بعض النسخ، والأول أوجه، وقد فسروا السمل أيضًا بأنه فقء العين: بالشوك، قال: وهو المراد هنا فتأمل.

(فَأُلْقُوا) بضم الهمزة على صيغة المجهول (بِالْحَرَّةِ) أي: الأرض المعروفة خارج المدينة حال كونهم (يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ) على البناء للمفعول في الثاني، وقال الكرماني: وكانت قصتهم قبل نزول الحدود، والنهي عن المثلة، وقيل ليس منسوخًا وإنما فعل ﷺ ما فعل قصاصًا، وقيل النهي عن المثلة نهى تنزيه.

(قَالَ أَبُو قِلَابَةَ) بالسند السابق: (هَؤُلَاءِ) أي: العكليون أو العرنيون (قَوْمٌ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ) وهذا طريق آخر أيضًا

..... حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

(أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بضم العين فيهما ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، (عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضم الحاء المهملة وفتح الموحدة الأول الأنصاري المدني،

عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فِي خَلَاءٍ فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَجُلَانِ

(عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) أي: ابن عمر رضي الله عنهما، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: سَبْعَةٌ) أي: من الأشخاص ليدخل النساء فيما يمكن أن يدخل فيه شرعاً والتقييد بالسبعة لا مفهوم له فقد روي غيرها والذي تحصل من ذلك ثنتان وتسعون سبقت الإشارة إليها في الزكاة وقوله: سبعة مبتدأ خبره (يُظِلُّهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ) إضافة الظل إلى الله تعالى إضافة تشريف إذ الظل الحقيقي محال في حقه تعالى؛ لأنه من خواص الأجسام، وقيل ثمة محذوف أي: ظل عرشه، وقيل المراد منه الكنف من المكاره في ذلك الموقف الذي تدنو الشمس منهم، ويشتد عليهم الحر ويأخذهم العرق يقال: فلان في ظل فلان أي: في كنفه وحمايته (إِمَامٌ عَادِلٌ) هو الواضع كل شيء في موضعه وعادل: اسم فاعل من عدله يعدله فهو عادل (وَشَابٌّ) أي: الثاني شاب (نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ) زاد الجوزقي من رواية حماد بن زيد: «حتى توفي على ذلك»، ولم يقل: رجل؛ لأن العبادة في حال الشباب أشق وأشدّ لغلبة الشهوة.

(وَرَجُلٌ) أي: الثالث رجل (ذَكَرَ اللَّهَ فِي خَلَاءٍ) بفتح الخاء المعجمة واللام وبهمزة مفتوحة أي: في موضع هو وحده إذ لا يكون ثمة شائبة رياء، وفي نسخة: خالياً أي: من الناس أو من الالتفات إلى غير المذكور وإن كان في ملأ (فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ) بقاء فألف فضاء معجمة أي: سالتا بدمع من خشية الله تعالى، كما زاده الجوزقي في روايته أو من الشوق إليه تعالى، وإسناده الفيض إلى العين مع أن الفائض هو الدمع لا العين مبالغة؛ لأنه يدل على أن العين صارت دمعاً فياضاً كقوله تعالى: ﴿رَأَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [المائدة: 83].

(وَرَجُلٌ) أي: الرابع رجل (قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسْجِدِ) بالإنفراد، وفي رواية أبي ذر: «في المساجد» أي: من شدة حبه له وإن كان خارجاً عنه، وهو كناية عن انتظاره لأوقات الصلاة ليصلي بالجماعة فيه (وَرَجُلَانِ) أي: الخامس رجلان

نَحَابًا فِي اللَّهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ إِلَى نَفْسِهَا، قَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ».

6807 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ،

حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ تَوَكَّلَ لِي

(تَحَابًا) أصله تحابيا فأدغمت الباء في الباء (فِي اللَّهِ) أي: بسببه لا لغرض دنيوي ولم يقل في هذه الرواية «اجتمعاً عليه وتفرقاً عليه»، (وَرَجُلٌ) أي: السادس رجل (دَعَتْهُ امْرَأَةٌ) أي: طلبته (ذَاتُ مَنْصِبٍ) بفتح الميم وسكون النون وكسر الصاد المهملة أي: ذات حسب ونسب شريف (وَجَمَالٍ إِلَى نَفْسِهَا، قَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ) وخصها بالذكر لكثرة الرغبة فيها (وَرَجُلٌ) أي: السابع رجل (تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ) تطوعاً (فَأَخْفَاهَا) وفي رواية أبي ذر: تصدق فأخفى (حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ) وفي الزكاة وغيرها ما تنفق (يَمِينُهُ) كان يتصدق على الضعيف في صورة المشتري منه فيدفع له مثلاً درهماً فيما يساوي نصف درهم فهي في الصورة مبايعة، وفي الحقيقة صدقة، وذكر اليمين والشمال مبالغة في الإخفاء أي: لو قدرت الشمال رجلاً متيقظاً لما علم صدقة اليمين لمبالغته في الإسرار.

ومطابقة الحديث للترجمة، تؤخذ من قوله: ورجل دعت امرأه، وقد مضى الحديث في الصلاة والزكاة والرقاق.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) المقدمي بلفظ اسم المفعول نسبه إلى جده مقدم قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ) بضم العين الأول عم الراوي عنه وهو موصوف بالتدليس لكنه صرح بالتحديث في هذه الرواية، وقد أورده في الرقاق عن محمد ابن أبي بكر وحده، وقرنه هنا بخليفة وساقه على لفظ خليفة وهو أيضاً من مشايخه. (ح) تحويل من سند إلى آخر.

(وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (خَلِيفَةُ) هو ابن خياط، قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ) هو السابق في السند الأول، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي واسمه سلمة بن دينار الأعرج، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بسكون السين والعين فيهما (السَّاعِدِيِّ) رضي الله عنه أنه قال: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ تَوَكَّلَ لِي) أي: من تكفل

مَا بَيْنَ رَجُلَيْهِ وَمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، تَوَكَّلْتُ لَهُ بِالْجَنَّةِ».

6 - باب إثم الزناة

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان: 68]

وقد ذكر في الرقاق بلفظ: تكفل وبللفظ حفظ وبللفظ تضمن وأصل التوكل الاعتماد على الشيء والثوق به.

(مَا بَيْنَ رَجُلَيْهِ) أي: فرجه (وَمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ) بفتح اللام وسكون الحاء المهملة وهو منبت اللحية والأسنان، ويجوز كسر اللام، وإنما ثني لأن له أعلى وأسفل أي: لسانه، وأكثر بلاء الإنسان من هذين العضوين فمن سلم من ضررهما فقد سلم من العذاب.

(تَوَكَّلْتُ) أي: تكفلت (لَهُ بِالْجَنَّةِ) وفي رواية أبي ذر، عن الحموي والمستملي الجنة بإسقاط حرف الجر أي: ضمنت له الجنة.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن من حفظ لسانه وفرجه يكون له فضل من ترك الفواحش، وقد أخرجه الترمذي، وقال: حسن صحيح غريب.

6 - باب إثم الزناة

بضم الزاي جمع زان كعصاة جمع عاص، وتعلق هذا الباب بالكتاب ارتكاب ما حرم الله، وهو داخل في محاربة الله ورسوله.

(قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بالجر عطفاً على إثم الزناة، وفي نسخة: قول الله بدون الواو على الاستئناف (﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾) وهي في الفرقان وأولها ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن ناساً من أهل الشرك قد قتلوا فأكثروا وزنوا فأكثروا، ثم أتوا النبي ﷺ وقالوا: إن الذي تقول وتدعوننا إليه لحسن لو تخبرنا أن لما عملناه كفارة فنزلت: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ﴾ الآية.

وقيل: نزلت في وحشي غلام ابن مطعم، وقال القاضي ناصر: نفي عنهم أمهات المعاصي بعد ما أثبت لهم أصول الطاعات وإظهار الكمال إيمانهم وإشعاراً بأن الأجر المذكور موعود للجامع بين ذلك وتعريضاً للكفرة بأضداده،

﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 32].

6808 - أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، أَخْبَرَنَا أَنَسٌ، قَالَ: لَا حَدَّثْتُكُمْ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْوهُ أَحَدٌ بَعْدِي، سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ» وَإِمَّا قَالَ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَا، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لِلْخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيمُ».....

وقوله الله تعالى في سورة الإسراء: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ﴾ (بالقصر على الأكثر والمد لغة فيه وهو نهى عن دواعي الزنا كالمس والقبلة ونحوهما ولو أريد النهي عن نفس الزنا، لقال ولا تزنوا) ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾ معصية كبيرة مجاوزة حد الشرع والعقل ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ وبئس طريقًا طريقه وسقط في رواية أبي ذر وساء سبيلًا.

(أَخْبَرَنَا) وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (دَاوُدُ بْنُ شَيْبٍ) بمعجمة وموحدة بوزن عظيم هو أبو سليمان الباهلي البصري صدوق قاله أبو حاتم، وقال البخاري: مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين ولم يخرج عنه إلا هذا الحديث هنا فقط قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى البصري، (عَنْ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامة أنه قال: (أَخْبَرَنَا أَنَسٌ) أي: ابن مالك رضي الله عنه، (قَالَ): لَا حَدَّثْتُكُمْ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْوهُ أَحَدٌ بَعْدِي) وذلك لأنه كان آخر الصحابة موتًا بالبصرة.

(سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ» وَإِمَّا) بكسر الهمزة وتشديد الميم (قَالَ) ﷺ: (مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ) أي: من علاماتها (أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ) بموت العلماء (وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ) بفتح التحتية (وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ) بضم التحتية على البناء للمفعول أي: يكثر شربه شرًا فاشيًا بلا مبالاة (وَيَظْهَرَ الزِّنَا) أي: يفشو (وَيَقِلَّ الرِّجَالُ) لكثرة القتل فيهم بسبب الفتن (وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ حَتَّى يَكُونَ لِلْخَمْسِينَ) ويروى: للخمسين (امْرَأَةً الْقِيمُ) بفتح القاف وكسر التحتية المشددة وهو الذي يقوم بأمر النساء، ويتولى مصالحهن وفي بعض الروايات أربعين ولا منافاة بينهما إذ ذكر القليل لا ينفي الكثير؛ لأنه مفهوم العدد وقد اختلف بل المراد بالخمسين الحقيقة أو المجاز عن الكثرة سبق الإلمام بذلك في كتاب العلم،

الوَاحِدُ).

6809 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا الْفَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزْنِي الْعَبْدُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» قَالَ عِكْرِمَةُ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ يُنْزَعُ الْإِيمَانُ مِنْهُ؟

ويحتمل أن يكون المراد بالقيم من يقوم عليهن سواء كن موطوءات أم لا، وأن ذلك يكون في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله، فيتزوج (الوَاحِدُ) بغير عدد جهلاً بالحكم الشرعي.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله ويظهر الزنا؛ لأن معناه أنه يشيع ويشتهر بحيث لا يتكاثم به لكثرة من يتعاطاه، والحديث من أفراد.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) أبو عبيد العنزي بالنون المفتوحة والزاي البصري المعروف بـ«الزمن»، قال: (أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ) الواسطي المعروف بـ«الأزرق»، قال: (أَخْبَرَنَا الْفَضِيلُ) بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة مصغر الفضل (ابْنُ غَزْوَانَ) بفتح الغين المعجمة وسكون الزاي.

(عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَزْنِي الْعَبْدُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ) فيه نفي الإيمان في حالة ارتكاب الزنا ومقتضاه أنه يعود إليه الإيمان بعد فراغه، وهذا هو الظاهر أو أنه يعود إليه إذا أفلح الإقلاع الكلي فلو فرغ مصرّاً على تلك المعصية فهو كالمرتكب فنتجه أن نفي الإيمان عنه مستمر ويؤيده قول ابن عباس الآتي في هذا الباب إن شاء الله تعالى: (وَلَا يَسْرِقُ) أي: السارق (حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ) الشارب (حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَقْتُلُ) القاتل مؤمناً بغير حق (وَهُوَ مُؤْمِنٌ) ومطابقة الحديث للترجمة في أول الحديث، وقد مر الحديث في أول كتاب الحدود، وهنا زيد قوله: ولا يقتل، ومضى الكلام فيه.

(قَالَ عِكْرِمَةُ) بالسند السابق: (قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (كَيْفَ يُنْزَعُ) بضم التحتية، وفتح الزاي (الْإِيمَانُ مِنْهُ) عند ارتكاب الزنا، والسرقه،

قَالَ: «هَكَذَا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ أَخْرَجَهَا، فَإِنْ تَابَ عَادَ إِلَيْهِ هَكَذَا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ».

6810 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ دَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ،

شرب الخمر، وقتل النفس، (قَالَ: هَكَذَا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ أَخْرَجَهَا) وفي حديث أبي داود، والحاكم بسند صحيح من طريق سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه رفعه: (إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان وكان عليه كالظلة فإذا أقلع رجع إليه الإيمان) وعند الحاكم من طريق ابن حجر أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه رفعه: (من زنى أو شرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما يخلع الإنسان قميصه عن رأسه).

(فَإِنْ تَابَ) المرتكب من ذلك (عَادَ إِلَيْهِ) الإيمان (هَكَذَا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ) وأخرج الطبري من طريق نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن فإذا زایل رجع إليه الإيمان) ليس إذا تاب منه، ولكن إذا تأخر عن العمل عنه ويؤيده أن المصر وإن كان إثمه مستمرًا لكن ليس إثمه كمن باشر الفعل كالسرقة مثلاً، وقال الطيبي: يحتمل أن يكون الذي نقص من الإيمان الحياء وهو المعبر عنه في الحديث الآخر بالنور، وقد سبق حديث «الحياء من الإيمان» فيكون التقدير: «لا يزني حين يزني» إلى آخره وهو يستحي من الله؛ لأنه لو استحى منه وهو يعلم أنه شاهد حاله لم يرتكب ذلك وإلى ذلك يصح إشارة ابن عباس رضي الله عنهما بتشبيك أصابعه ثم إخراجها ثم أعاد بها إليها.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران الكوفي، (عَنْ دَكْوَانَ) بفتح الذال المعجمة هو أبو صالح الزيات، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ) أي: كامل أو محمول على المستحل مع العلم بالتحريم أو هو خبر بمعنى النهي أو أنه شابه الكافر في عمله وموقع التشبيه أنه مثله في جواز قتاله في تلك الحالة ليكف عن المعصية ولو أدى إلى قتله

وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ).

6811 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، وَسُلَيْمَانُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟

(وَلَا يَسْرِقُ) السارق (حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ) أي: الخمر (حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ) على فاعلها (بَعْدُ) أي: بعد ذلك يعني أن باب التوبة مفتوح عليهم بعد فعلها، وقد تضمن الحديث التحرز من ثلاثة أمور: أعظم أصول المفساد، وأضدادها من أصول المصالح، وهي استباحة الفروج المحرمة، وما يؤدي إلى اختلاف العقل وخص الخمر بالذكر في الرواية الأخرى لكونها أغلب الوجوه في ذلك والسرقة لكونها أعلى الوجوه التي يؤخذ بها مال الغير بغير حق.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «لا يزني الزاني... إلخ»، وقد أخرجه مسلم في الإيمان والنسائي في القطع.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) هو الفلاس، قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَنْصُورٌ) هو ابن المعتمر، (وَسُلَيْمَانُ) هو ابن مهران الأعمش الكوفي كلاهما، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن مسلمة، (عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ) عمرو بن شرحبيل، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟) عند الله وفي رواية عاصم بن أبي وائل: أعظم الذنوب عند الله وفي رواية أبي عبيدة بن معن عم الأعمش: أي: الذنوب أكبر وفي رواية الحسين بن عبد الله عن أبي وائل: أكبر الكبائر وعند أحمد أي: الذنب أكبر.

(قَالَ) ﷺ: (أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا) بكسر النون وتشديد الدال المهملة أي: مثلاً وشريكاً.

(وَهُوَ خَلَقَكَ قُلْتُ): يا رسول الله (ثُمَّ أَيُّ؟) التنوين عوض عن المضاف إليه

قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ» قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي وَاصِلٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِثْلُهُ. قَالَ عَمْرُو: فَذَكَرْتُهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ حَدَّثَنَا

وأصله ثم أي شيء من الذنوب أكبر بعد الكفر؟

(قَالَ ﷺ): «(أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ)» بفتح التحتية والعين كذا في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَجْلٌ» بإسقاط حرف الجر ونصب أجل على نزع الخافض، ولا خلاف أن أكبر الذنوب بعد الكفر قتل النفس المسلمة بغير حق لا سيما قتل الولد خصوصًا قتله خوف الإطعام فإنه ذنب أيضًا؛ لأنه بفعله لا يرى الرزق من الله تعالى وذكر الإطعام لأنه كان الأغلب عند العرب.

(قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟) أعظم عند الله (قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ») بضم الفوقية وبعد الزاي ألف، وفي رواية المستملي والكشميهني: «أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ» الحليلة بحاء المهملة أي: امرأة جارك التي يحل له وطؤها أو التي تحل معه في فراشه يقال للرجل خليل والمرأة حليلة، وإنما عظم الزنا بحليلة الجار، وإن كان الزنا كله عظيمًا؛ لأن الجار له من الحرمة، والحق ما ليس لغيره، وقد قال ﷺ: «لَا يَزْنِي مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَائِقَهُ».

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ» وقد مضى الحديث في التفسير وفي الأدب وسيجيء في التوحيد أيضًا.

(قَالَ يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان: (وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: الثوري، قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (وَاصِلٌ) هو ابن حيان بفتح الحاء المهملة وتشديد التحتية هو المعروف بـ«الأحدب»، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رضي الله عنه، (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) فذكر (مِثْلُهُ) أي: مثل الحديث السابق بالسند المذكور أي: عن أبي ميسرة عن ابن مسعود رضي الله عنه ولم يذكر هنا أبو وائل أبا ميسرة.

(قَالَ عَمْرُو) بفتح العين أي: ابن علي الفلاس: (فَذَكَرْتُهُ) أي: الحديث المذكور (لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: ابن مهدي (وَكَانَ) أي: والحال أنه كان (حَدَّثَنَا)

عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَمَنْصُورٍ، وَوَاصِلٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ قَالَ: «دَعَهُ دَعَهُ».

بهذا الحديث (عَنْ سُفْيَانَ) الثوري، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (وَمَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (وَوَاصِلٍ) الأحذب ثلاثهم، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق، (عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ) عمرو بن شرحبيل (قَالَ) أي: عبد الرحمن بن مهدي: «دَعَهُ دَعَهُ» مرتين أي: اترك هذا الإسناد الذي ليس فيه ذكر أبي ميسرة بين أبي وائل، وبين عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

والحاصل: أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل فأما الأعمش ومنصور فأدخلا بين أبي وائل وابن مسعود أبا ميسرة. وأما واصل فحذفه فضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلاً.

وأما عبد الرحمن فحدث به أولاً بغير تفصيل فحمل رواية واصل على رواية منصور والأعمش فحدث به أولاً بغير تفصيل فجمع الثلاثة وأدخل أبا ميسرة في السند فلما ذكر له عمرو بن علي أن يحيى فصله كأنه تردد فيه فاقصر على التحديث به عن سفيان، عن منصور والأعمش حسب وترك طريق واصل وهذا معنى قوله: «دعه دعه» والضمير للطريق التي اختلفا فيها، وهي رواية واصل وقد تردد⁽¹⁾ الهيثم بن خلف في روايته فيما أخرجه الإسماعيلي عنه عن عمرو بن علي بعد قوله: «دعه» فلم يذكر فيه واصلًا بعد ذلك فعرف أن معنى قوله: «دعه» أي: اترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي ميسرة.

وقال الكرماني: حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثيراً عن عبد الله فإن هذا الحديث لم يروه عنه، قال: وليس المراد بذلك الطعن عليه لكن ظهر له ترجيح الرواية بالواسطة لموافقة الأكثرين.

وتعقبه العسقلاني بأن الذي يظهر أنه إنما تركه لأجل التردد فيه، وقد أطال الكلام فيه والله الموفق.

7 - بَاب رَجْمِ الْمُحْصَنِ

7 - بَاب رَجْمِ الْمُحْصَنِ

إذا زنى ووقع هنا قبل ذكر الباب عند ابن بطال كتاب الرجم، ثم قال : باب : الرجم ولم يقع ذلك في الروايات المعتمدة.

والمُحْصَن بفتح الصاد المهملة على وزن اسم المفعول من الإحصان وهو في اللغة : المنع ، وجاء فيه كسر الصاد فمعنى الفتح أحصن نفسه بالتزوج عن عمل الفاحشة ومعنى الكسر على القياس وهو ظاهر ، والفتح على غير القياس قال الحافظ العسقلاني : يمكن تخريجه على القياس وهو أن المراد هنا من له زوجة عقد عليها ودخل بها وأصابها فكان الذي زوجها له وحمله على التزويج بها حصنه أي : جعله في حصن من العقد أو منعه عن عمل الفاحشة وقال الراغب يقال للزوجة محصنة لأن زوجها أحصنها من نفسها.

قال ابن الأثير : وهو أحد الثلاثة التي جئن نوادر يقال : أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ ، وَأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ ، وَأُلْفَحَ فهو مُلْفَحٌ ، وقال ابن فارس ، والجوهري : هذا أحد ما جاء على أفعل فهو مُفْعَلٌ بالفتح يعني فتح الصاد .

وقال ثعلب : كل امرئ عفيف محصن وكل امرأة متزوجة فبالفتح لا غير ، وقال الحنفية : شروط الإحصان سبعة : الحرية ، والعقل ، والبلوغ ، والإسلام ، والوطء ، والسادس الوطء بنكاح صحيح ، والسابع كونهما محصنين حالة الدخول بنكاح صحيح .

وقال أبو يوسف ، والشافعي ، وأحمد : الإسلام ليس بشرط ؛ لأنه ﷺ رجم يهوديين ، وإنما كان ذلك بحكم التوراة قبل نزول آية الجلد في أول ما دخل ﷺ المدينة ، وصار منسوخاً بهما .

وقال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا يكون الإحصان بالنكاح الفاسد ولا الشبهة ، وخالفهم أبو ثور فقال : يكون محصناً واحتج بأن النكاح الفاسد يعطي أحكام الصحيح في تقرير المهر ووجوب العدة ولحوق الولد ، وتحريم الريبة ، وأجيب بعموم ادروؤا الحدود قال : وأجمعوا على أنه لا يكون بمجرد العقد

وَقَالَ الْحَسَنُ: «مَنْ زَنَى بِأَخْتِهِ حَدُّهُ حَدُّ الرَّأْيِيِّ».

محصناً، واختلفوا إذا دخل بها وادعى أنه لم يصبها حتى تقوم البينة، أو يؤخذ منه إقرار ويعلم له منها ولد، وعن بعض المالكية إذا زنى أحد الزوجين، واختلفا في الوطء لم يصدق الزاني ولو لم يمض إلا ليلة واحدة، وأما قبل الزنا فلا يكون إلا محصناً، ولو أقام معها ما أقام، واختلفوا إذا تزوج الحرأمة هل تحصنه؟ فقال الأكثرون: نعم، وعن عطاء، والحسن، وقتادة، والثوري، والكوفيون، وأحمد، وإسحاق لا واختلفوا إذا تزوج كتابية، فقال إبراهيم، وطاوس، والشعبي: لا تحصنه وعن الحسن لا تحصنه حتى يطأها في الإسلام أخرج ابن أبي شيبة، وعن جابر بن زيد، وابن المسيب تحصنه، وبه قال عطاء، وسعيد بن جبيرة.

وقال ابن بطلال: أجمع الصحابة وأئمة الأمصار على أن المحصن إذا زنى عامداً عالماً مختاراً؛ فعليه الرجم، ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واعتلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن، وحكاه ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب ولعلهم من بقايا الخوارج، واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ رجم، وكذلك الأئمة بعده، وإلى ذلك أشار علي رضي الله عنه بقوله في أول أحاديث الباب: رجمتها بسنة رسول الله ﷺ، وثبت في صحيح مسلم عن عباد بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً الثيب بالثيب الرجم»، وسيأتي في باب: رجم الحبلى من الزنا من حديث عمر رضي الله عنه أنه خطب فقال: إن الله بعث محمداً بالحق، وأنزل عليه القرآن فكان مما أنزل آية الرجم، ويأتي الكلام هناك إن شاء الله تعالى.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) أي: البصري كذا في رواية الأكثرين وعن الكشمية وحده، وقال منصور: بدل الحسن وزيفوه («مَنْ زَنَى بِأَخْتِهِ حَدُّهُ حَدُّ الرَّأْيِيِّ») أي: كحد الزاني وهو الجلد وفي رواية الكشمية حد الزنى، وصله ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث قال: سألت عمر أما كان الحسن يقول فيمن تزوج ذات محرم وهو يعلم قال: عليه الحد، وأخرج أيضاً ابن أبي شيبة من طريق جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء التابعي فيمن أتى ذات محرم منه قال: يضرب عنقه، ووجه الدلالة من حديث علي رضي الله عنه أنه قال: رجمتها بسنة رسول الله ﷺ

6812 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَلْمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ،

فإنه لم يفرق بين ما إذا كان الزنا بمحرم أو بغير محرم، وأشار البخاري إلى ضعف الخبر الذي ورد في قتل من زنى بذات محرم وهو ما رواه صالح بن راشد قال: أتى الحجاج برجل قد اغتصب أخته على نفسها فقال: سألوها من هنا من أصحاب رسول الله ﷺ فقال عبد الله بن أبي المطرف: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من تخطى الحرمتين فخطوا وسطه بالسيف» قال: فكتبوا إلى ابن عباس رضي الله عنهما فكتب إليهم مثله ذكره ابن أبي حاتم في العلل، ونقل عن أبيه أنه روي عن مطرف بن عبد الله بن الشخير من قوله: قال: ولا أدري أهو هذا أم لا؟ يشير إلى أنه يجوز أن يكون الراوي غلط فيه في قوله: عبد الله بن أبي مطرف، وفي قوله: سمعت وإنما هو مطرف بن عبد الله بن الشخير، وأبو بردة فقال: أحدهما: اضرب عنقه.

قال الحافظ العسقلاني: وصالح بن راشد ضعيف، والراوي عنه وهو رفة بكسر الراء وسكون الفاء ضعيف أيضاً ويوضح ضعفه قوله فيه: فكتبوا إلى ابن عباس، وابن عباس رضي الله عنهما مات قبل أن يلي الحجاج الإمارة بأكثر من خمس سنين، ولكن له طريق أخرى إلى ابن عباس أخرجها الطحاوي وضعف راويها وأشهر حديث الباب حديث البراء رضي الله عنه لقيت خالي ومعه الراية فقال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج بامرأة أبيه أن اضرب عنقه أخرجته أحمد، وأصحاب السنن وفي سنده اختلاف كثير، وله شاهد من طريق معاوية بن قرة، عن أبيه أخرجته ابن ماجة، والدارقطني، وقد قال بظاھرہ أحمد، وحمله الجمهور على من استحل ذلك بعد العلم بتحريمه بقريضة الأمر بأخذ ماله، وقسمته.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قال: (حَدَّثَنَا سَلْمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ) بضم الكاف وفتح الفاء مصغر كهل الحضرمي، وفي رواية علي الجعد عن شعبة عن سلمة ومجالد أخرجته الاسماعيلي وذكر الدارقطني عن وهب بن جرير عن شعبة فقال: عن سلمة عن مجالد وهو غلط والصواب سلمة ومجالد.

قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، يُحَدِّثُ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَجَمَ الْمَرْأَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: «قَدْ رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

(قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ) عامر بن شراحيل، (يُحَدِّثُ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَجَمَ الْمَرْأَةَ) هي: شراحة الهمدانية بضم الشين المعجمة وتخفيف الراء بعدها حاء مهملة، والهمدانية بفتح الهاء وسكون الميم بعدها دال مهملة.

(يَوْمَ الْجُمُعَةِ) في رواية علي بن الجعد أن علياً رضي الله عنه أتى بامرأة زنت فضربها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة، وكذا عند النسائي من طريق بهز ابن أسد عن شعبة، وفي رواية الدارقطني من طريق أبي حصين بفتح أوله عن الشعبي قال: أتى علي بشراحة، وقد فجرت فردها حتى ولدت، وقال: ائتوني بأقرب الناس منها فأعطاه الولد ثم رجمها، ومن طريق حصين بالتصغير عن الشعبي قال: أتى علي بمولاة لسعيد بن قيس فجرت، وفي لفظ وهي حبلى فضربها مائة ثم رجمها، وذكر ابن عبد البر أن في تفسير سند ابن داود من طريق أخرى إلى الشعبي: قال أتى بشراحة، فقال لها: لعل رجلاً استكرهتك، قالت: لا، قال: فلعله أتاك وأنت نائمة؟ قالت: لا، قال: لعل زوجك من عدونا؟ قالت: لا، فأمر بها فحبست فلما وضعت أخرجها يوم الخميس فجلدها مائة، ثم ردها إلى الحبس فلما كان يوم الجمعة حفر لها ورجمها.

ولعبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي: أن علياً رضي الله عنه لما وضعت أمر لها بحفرة في السوق ثم قال: إن أولى الناس أن يرمم الإمام إن كان بالاعتراف وإن كان بالشهود فالشهود ثم رماها.

(وَقَالَ: «قَدْ رَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».) زاد علي بن الجعد عن شعبة، عن سلمة: وجلدتها بكتاب الله زاد إسماعيل بن سالم في أوله عن الشعبي قيل لعلي: جمعت حدين فذكره، وفي رواية عبد الرزاق: اجلدها بالقرآن وارجمها بالسنة وتمسك به من قال: إن الزاني المحصن يجلد ثم يرمم وإليه ذهب أحمد في رواية، وإسحاق، وداود، وابن المنذر، وقال الجمهور: وهي روايته عن أحمد أيضاً لا يجمع بينهما وذكروا أن حديث عبادة منسوخ يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ: «الطيب بالثيب جلد مائة، والرجم بالبكر بالبكر جلد مائة» والنفي

والتاسخ له ما ثبت في قصة ماعز أن النبي ﷺ رجمه ولم يذكر الجلد .

قال الإمام الشافعي : فدلّت السنّة على أن الجلد ثابت على البكر وساقط عن الثيب ، والدليل على أن قصة ماعز متراخية عن حديث عبادة ناسخ لما شرع أولاً من حبس الزاني في البيوت فنسخ الحبس بالجلد وزيد للثيب الرجم وذلك صريح في حديث عبادة ، ثم نسخ الجلد في حق الثيب وذلك مأخوذ من الاقتصار في قصة ماعز على الرجم فإن قصة ماعز قد جاءت من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها أنه جلد ، وكذلك الغامدية والجهنية وغيرها ، وقال في ماعز : اذهبوا فارجموه وكذا في حق غيره ولم يذكر الجلد فدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه ، فلا يرد أنه ليس في قصة ماعز ، ومن ذكر معه تصريح بسقوط الجلد عن المرجوم لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه ، ولكونه الأصل فلا يرد ما وقع التصريح به فليتأمل ومن المذاهب المستغربة ما حكاه ابن المنذر ، وابن حزم عن أبي بن كعب رضي الله عنه زاد ابن حزم ، وأبو ذر ، وابن عبد البر ، عن مسروق أن الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخة ، وأما الشاب فيجلد أن لم يحصن ويرجم إن أحصن فقط وحجتهم في ذلك حديث عمر رضي الله عنه في باب رجم الحبلى من الزنى .

وقال القاضي عياض : شذت فرقة من أهل الحديث ، فقالت : الجمع على الشيخ الثيب دون الشاب ولا أصل له .

وقال النووي : وهو مذهب باطل كذا قال : وقال الحافظ العسقلاني : ونفي أصله ووصفه بالبطلان إن كان المراد طريقه فليس بجيد ؛ لأنه ثابت كما سألناه في باب البكران يجلدان ، وإن كان المراد دليله ففيه نظر أيضاً ؛ لأن الآية وردت بلفظ الشيخ ففهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أعذر منه في الجملة فهو معنى مناسب وفيه جمع بين الأدلة فكيف يوصف بالبطلان واستدل به على جواز نسخ التلاوة دون الحكم ، وخالف في ذلك بعض المعتزلة ، واعتل بأن التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية فلا ينفكان ، وأجيب بأن العالمية لا تنافي قيام العلم بالذات سلمنا لكن التلاوة أمانة الحكم فيدل وجودها على

6813 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: «هَلْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟» قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَبْلَ سُورَةِ الثَّوْرِ أَمْ بَعْدُ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي.

ثبوته، ولا دلالة في مجردها على وجوب الدوام فلا يلزم من انتفاء الأمانة في طرف الدوام انتفاء ما دلت عليه فإذا نسخت التلاوة لم ينتف الممدول، وكذلك بالعكس انتهى فليتأمل.

تنبيه:

قال الحازمي - بالحاء المهملة والزاي - : لم يثبت الأئمة سماع الشعبي عن علي رضي الله عنه وقيل للدارقطني سمع الشعبي عن علي رضي الله عنه قال : سمع منه حرفاً ما سمع منه غير هذا فإن قلت : ذكر البخاري في كتاب الحيض ، ويذكر عن علي رضي الله عنه فذكر في الحيض أثراً صحيحاً قالوا : إذا ذكر البخاري أثراً ممرضاً كان غير صحيح عنده ولئن سلمناه ما قالوا فيكون رواية الشعبي عن علي منقطعة ؛ لأنه لا علة في السند الممرض غير رواية الشعبي عن علي قلت : لعل البخاري لم يصح عنده سماع الشعبي عن علي إلا هذا الحرف كما ذكره الدارقطني فأتى به هنا مسنداً ، والذي في الحيض لم يصح عنده سماع الشعبي منه ذلك فمرضه هذا .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه النسائي في الرجم.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (إِسْحَاقُ) هو ابن شاهين الواسطي قاله الكلاباذي، قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو ابن عبد الله الطحان الواسطي، (عَنِ الشَّيْبَانِيِّ) بفتح الشين المعجمة وسكون التحتية وبالموحدة سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق مشهور بكنيته واسمه فيروز أنه قال: (سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى) اسم أبي أوفى علقمة الأسلمي شهد بيعة الرضوان.

(«هَلْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟» قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَبْلَ) نزول (سُورَةِ الثَّوْرِ) يريد قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ﴾ [النور: 2] (أَمْ بَعْدُ؟) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: أم بعدها، (قال) أي: ابن أبي أوفى: (لا أذري)

6814 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ قَدْ زَنَى، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَ، وَكَانَ قَدْ أَحْصَيْنَ».

رجم قبل نزولها أم بعده، وقد قام الدليل على أن الرجم وقع بعد نزول سورة النور؛ لأن نزولها كان في قصة الإفك، واختلف هل كان سنة أربع أو خمس، أو ست على ما تقدم بيانه والرجم كان بعد ذلك فقد حضره أبو هريرة رضي الله عنه: وإنما أسلم سنة سبع، وابن عباس إنما جاء مع أبيه إلى المدينة سنة تسع؟

وفائدة هذا السؤال أن الرجم إن كان وقع قبلها فيحتمل أن يدعي نسخة بالتنصيص فيها على أن حد الزاني الجلد، وإن كان بعدها فيستدل به على نسخ الجلد في حق المحصن لكن عورض بأنه في نسخ الكتاب السنة، وفيه خلاف.

وأجيب: بأن الممنوع نسخ الكتاب بالسنة إذا جاءت من طريق الآحاد، وأما السنة المشهورة فلا وأيضا فلا نسخ وأيضا هو مخصوص بغير المحصن.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه مسلم في الحدود.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: أَخْبَرَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) وفي رواية أبي ذر: أَخْبَرَنِي بالإنفراد فيهما (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: ابن عوف رضي الله عنهما، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ) رضي الله عنهما: (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ) اسمه ماعز ابن مالك الأسلمي، وأسلم قبيلة مشهورة.

(أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ) وفي رواية أبي ذر: أن (قَدْ زَنَى، فَشَهِدَ) أي: أقر (عَلَى نَفْسِهِ) بالزنا (أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ) أي: أربع مرات (فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَ، وَكَانَ قَدْ أَحْصَيْنَ) بالبناء للمفعول فيهما وفي رواية أبي ذر أحصن بفتح الهمزة والصاد، واختلف في اشتراط تكرار إقراره أربع مرات، فقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجب إلا باعترافه أربع مرات، في أربع مجالس وهو أن يغيب عن القاضي حتى لا يراه ثم يعود إليه فيقر كما في حديث ماعز

8 - باب لا يُرْجَمُ الْمَجْنُونُ وَالْمَجْنُونَةُ

وَقَالَ عَلِيٌّ، لِعُمَرَ: «أَمَّا عَلِمْتُ: أَنَّ الْقَلَمَ رُفِعَ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يُذْرِكَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ».

فإن اعترف في مجلس واحد ألف مرة فهو اعتراف واحد، وقال ابن أبي ليلي، وأحمد، وإسحاق، والثوري، والحسن بن حي، والحكم بن عتيبة يجب باعترافه أربع مرات في مجلس واحد، وقال مالك، والشافعي: يكفي مرة واحدة، وحديث الباب حجة عليهما.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرج مسلم في الحدود، وكذا أبو داود، والترمذي فيه، والنسائي في الجنائز.

8 - باب لا يُرْجَمُ الْمَجْنُونُ وَالْمَجْنُونَةُ

هذا إذا وقع الزنا في حال الجنون وهو إجماع، واختلف فيما إذا وقع في حال الصحة ثم طرأ الجنون، هل يؤخر إلى الإفاقة؟

قال الجمهور: لا؛ لأنه يراد به التلف فلا معنى للتأخير بخلاف من يجلد فإنه يقصد به الإيلاء فيؤخر حتى يفيق.

(وَقَالَ عَلِيٌّ) رضي الله عنه (لِعُمَرَ) رضي الله عنه: (أَمَّا عَلِمْتُ: أَنَّ الْقَلَمَ رُفِعَ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ) من جنونه، (وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يُذْرِكَ) الحلم، (وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ) من نومه، وصله البغوي في الجعديات موقوفاً وهو مرفوع حكماً، ورجح النسائي الموقوف ومع ذلك فهو مرفوع حكماً، وقد رواه النسائي مرفوعاً أيضاً، فقال: أخبرنا أحمد بن سراج في حديثه عن ابن وهب، أخبرني جرير بن حازم، عن سليمان بن مهران، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مر علي بن أبي طالب بمجنونة بني فلان قد زنت فأمر عمر رضي الله عنه برجمها فردها علي رضي الله عنه وقال لعمر: أما تذكر أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن النائم حتى يستيقظ» قال: صدقت فخلى عنها.

هذه رواية جرير بن حازم عن الأعمش وسندها متصل لكن أعله النسائي بأن

جرير بن حازم حدث بمصر أحاديث غلط فيها، وفي رواية جرير عن عبد الحميد، عن الأعمش سنده: أتى بمجنونة قد زنت فاستشار فيها أناساً فأمر بها عمر رضي الله عنه أن ترجم فمر علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال: ارجعوا بها ثم أتاه، فقال: أما علمت أن القلم قد رفع، فذكر الحديث، وفي آخره قال: بلى، قال: فما بال هذه ترجم فأرسلها فجعل يكبر ومن طريق وكيع عن الأعمش نحوه أخرجها أبو داود موقوفاً من الطريقتين ورجحه النسائي، ورواه عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان، عن علي رضي الله عنه بدون ذكر ابن عباس وفي آخره فجعل عمر رضي الله عنه يكبر أخرجها أبو داود، والنسائي بلفظ قال: أتى عمر رضي الله عنه بامرأة فذكر نحوه وفيه فخلى علي رضي الله عنه سبيلها، فقال عمر رضي الله عنه: ادعوا لي علياً فأتاه، فقال: يا أمير المؤمنين، إن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم فذكره» لكن بلفظ: «وعن المعنوه حتى يبرأ» وهذه معنوه بني فلان لعل الذي أتاها أتاها وهي في بلائها، ولأبي ذر رضي الله عنه من طريق أبي الضحى عن علي رضي الله عنه مرفوعاً نحوه لكن قال: وعن الخرف بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء، وآخره فاء.

ومن طريق حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «رفع القلم عن ثلاثة» فذكره بلفظ: وعن المبتلى حتى يبرأ، وهذه طرق يقوي بعضها بعضاً، وللمرفوع شاهد من حديث أبي إدريس الخولاني أخبرني غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم منهم شداد ابن أوس، وثوبان: أن رسول الله ﷺ قال: «رُفِعَ القلم في الحد عن الصغير حتى يكبر، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفق، وعن المعنوه الهالك» أخرج الطبراني، وقد أخذ العلماء بمقتضى هذه الأحاديث لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابه الشر عنهم دون الخير، قال الحافظ زين الدين العراقي: هو ظاهر في الصبي دون المجنون والنائم لأنهما في حيز من ليس قابلاً لصحة العبادة منه لزوال الشعور، وحكى ابن العربي أن بعض الفقهاء سئل عن إسلام الصبي فقال: لا يصح واستدل بهذا الحديث فعورض بأن الذي ارتفع عنه قلم المؤاخذة، وأما قلم الثواب فلا لقوله ﷺ للمرأة لما سألته ألهذا

6815 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ

حج فقال: نعم، ولقوله ﷺ: «مروهم بالصلاة فإذا جرى له قلم الثواب» فكلمه الإسلام أجل أنواع الثواب فكيف يقال: إنها تعد لغواً ويعتد بحجة وصلاته واستدل بقوله حتى يحتلم على أنه لا يؤاخذ قبل ذلك، واحتج من قال: يؤاخذ قبل ذلك بالردة وكذا من قال من المالكية يقام الحد على المراهق بقوله في الطريق الأخرى: حتى يكبر، وفي الأخرى: حتى يشب، وتعقبه ابن العربي بأن رواية لفظ حتى يحتلم هي العلامة المحققة فيتعين اعتبارها، وحمل باقي الروايات عليها.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) نسبه لجده واسم أبيه عبد الله، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين هو ابن خالد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي: ابن عبد الرحمن بن عوف، (وَسَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ) أي: ابن حرب الإمام أبي محمد المخزومي أحد الأعلام وسيد التابعين، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: أَتَى رَجُلٌ) زاد مسافر في روايته: رجل من الناس.

وفي رواية شعيب بن الليث: من المسلمين.

وفي رواية يونس، ومعمر: أن رجلاً من أسلم.

وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم: رأيت ماعز بن مالك الأسلمي حين جيء به رسول الله ﷺ الحديث.

وفيه: رجل قصير أعضل ليس عليه رداء، وفي لفظ: ذو عضلات بفتح المثلثة ثم المعجمة.

وقال أبو عبيدة: العضلة ما اجتمع من اللحم في أعلى باطن الساق.

وقال الأصمعي: كل عصابة معها لحمة فهي عضلة.

وقال ابن القطاع: لحم الساق والذراع، وكل لحمة مستديرة في البدن والأعضل الشديد الخلق، ومنه أعضل الأمر إذا اشتد لكن دلت الرواية الأخرى على أن المراد هنا الكثير العضلات.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى رَدَدَّ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ،

(رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ) حال من رسول الله ﷺ والجملة الثانية معطوفة على أتى.

(فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ) ﷺ زاد ابن مسافر: فتنحى لشق وجه رسول الله ﷺ الذي أعرض قبله بكسر القاف وفتح الموحدة، وفي رواية شعيب: فتنحى لتقاء وجهه أي: انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي ﷺ وتلقاء منصوب على الظرفية وأصله مصدر أقيم مقام الظرف أي: مكان تلقاء فحذف مكان قيل: وليس من المصادر يفعال بكسر أوله إلا هذا وتبيان وسائرهما بفتح أوله وأما الأسماء بهذا الوزن فكثيرة.

(حَتَّى رَدَدَّ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ) رَدَّ: كذا في رواية أبي ذر عن الكشميهني بدال واحدة، وفي رواية غيره: ردد عليه بدالين الأولى مشددة، وفي رواية شعيب بن الليث حتى ثني، ذلك عليه وهي بمثلثة بعدها نون خفيفة أي: كرر.

وفي حديث بريدة عند مسلم قال: «ويحك ارجع واستغفر الله وتب إليه» فرجع غير بعيد، ثم جاء، فقال: يا رسول الله، طهرني، وفي لفظ: فلما كان من الغد أتاه.

ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك، والنسائي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد أن رجلاً من أسلم قال لأبي بكر الصديق رضي الله عنه إن الآخر فقال: «تب إلى الله واستتر بستر الله» ثم أتى عمر رضي الله عنه كذلك فأتى رسول الله ﷺ فأعرض عنه ثلاث مرات حتى إذا أكثر عليه بعث إلى أهله.

(فَلَمَّا شَهِدَ) أي: أقر (عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ) وفي رواية أبي ذر أربع مرات، وفي رواية بريدة المذكورة حتى إذا كان الرابعة، قال: «فَبِمَ أَطْهَرُكَ».

وفي حديث جابر بن سمرة من طريق أبي عوانة، عن سماك، فشهد على نفسه أربع شهادات أخرجه مسلم، وأخرجه من طريق شعبة عن سماك قال: فردّه مرتين، وفي أخرى مرتين أو ثلاثاً قال شعبة: قال سماك: فذكرته لسعيد فقال:

دَعَاہُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبِكَ جُنُونٌ» قَالَ: لَا،

إنه رده أربع مرات، ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم أيضًا فاعترف بالزنا ثلاث مرات، والجمع بينها إما رواية مرتين فتحمل على أنه اعترف مرتين في يوم آخر، كما يشعر به قول بريدة: فلما كان من الغد فاقتصر الراوي على إحداهما أو مراده اعترف مرتين في يومين فيكون من ضرب اثنين في اثنين، وقد وقع عند أبي داود من طريق إسرائيل عن سماك عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما جاء ما عز بن مالك إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنى مرتين، وأما رواية الثلاث فكان المراد الاقتصار على المرات التي رده فيها، وأما الرابعة فإنه لم يرده بل استثبت فيه وسأل عن عقله لكن وقع في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن الصامت ما يدل على أنه الاستثبات فيه إنما وقع بعد الرابعة ولفظه جاء الأسلمي فشهد على نفسه أنه أصاب أمرًا أربع مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله ﷺ فأقبل في الخامسة فقال: تدري ما الزنا إلى آخره، والمراد بالخامسة الصفة التي وقعت من عند السؤال والاستثبات؛ لأن صفة الإعراض وقعت أربع مرات وصفة الإقبال عليه للسؤال وقعت بعدها.

دَعَاہُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبِكَ جُنُونٌ» بهمزة الاستفهام، وجنون مبتدأ والجار والمجرور متعلق بالخبر والمسوغ للابتداء بالنكرة تقديم الخبر في الظرف وهمزة الاستفهام.

(قَالَ: لَا) أي: ليس بي جنون، وفي رواية شعيب في الطلاق، وهل بك جنون؟ وفي حديث بريدة فسأل: أبه جنون فأخبر بأنه ليس بمجنون، وفي لفظ فأرسل إلى قومه، فقالوا: ما نعلم به بأسًا إلا أنه أصاب شيئًا يرى أنه لا يخرج منه إلا أن يقام عليه الحد لله، وفي مرسل سعيد بعث إلى أهله، فقال: «أيشتكى أبه جنة؟» فقالوا: يا رسول الله، إنه صحيح، ويجمع بينها بأنه سأل، ثم سأل عنه لاحتمال أن يكون كذلك ولا يعتد بقوله وعند أبي داود من طريق نعيم بن هزال، قال: كان ما عز بن مالك يتيمًا في حجر أبي فأصاب جارية من الحي، فقال له أبي: ائت رسول الله ﷺ فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك ورجا أن يكون له مخرج فذكر الحديث.

قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْتَ» قَالَ: نَعَمْ،

قال القاضي عياض: فائدة سؤاله أبك جنون؟ استقراء لحاله واستبعاد أن يلح عاقل بالاعتراف بما يقتضي إهلاكه أو لعله يرجع عن قوله فإن الإنسان غالباً لا يصبر على إقرار ما يقتضي هلاكه من غير سؤال مع أن له طريقاً إلى سقوط الإثم بالتوبة أو لأنه سمعه وحده أو ليتم إقراره أربعاً عند من يشترطه، وأما سؤاله قومه عنه بعد ذلك فمبالغة في الاستثبات، وتعقب بعض الشراح أو لأنه سمعه وحده بأنه كلام ساقط؛ لأنه وقع في نفس الخبر أن ذلك كان بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم في المسجد ويرد بوجه آخر وهو أن انفراده ﷺ بسماع إقرار المقر كاف في الحكم عليه بعلمه اتفاقاً إذ لا ينطق عن الهوى بخلاف غيره ففيه الاحتمال.

وقال القرطبي: إنما سأل بقوله: أبك جنون، لما ظهر عليه من الحال الذي يشبه حال المجنون وذلك أنه دخل منتفش الشعر ليس عليه رداء يقول: زنيته فطهرني كما في صحيح مسلم من حديث جابر بن سمرة، وإنما سأل قومه مبالغة في تحقيق حاله وفي صيانة دم المسلم فبنى الأمر عليه لا على مجرد إقراره بعدم الجنون فإنه لو كان مجنوناً لم يفد قوله: أنه ليس به جنون؛ لأن إقرار المجنون غير معتبر فهذه هي الحكمة في سؤاله عن قومه.

(قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْتَ») أي: تزوجت هذا معناه جزماً هنا لافتراق الحكم في حد من تزوج، ومن لم يتزوج.

(قَالَ: نَعَمْ) أحصنت زاد في حديث بريدة قبل هذا: «أشريت خمرًا» قال: لا، وفيه فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريحاً، وزاد في خبر ابن عباس رضي الله عنهما الآتي قريباً: «لعلك قبلت، أو غمزت» بمعجمة، وزاي أو نظرت أي: فأطلقت على كل ذلك زنى ولكنه لا حد في ذلك، قال: لا، وفي حديث نعيم: فقال: «هل ضاجعتها» قال: نعم، قال: «فهل باشرتها؟» قال: نعم قال: «جامعتها» قال: نعم.

وفي حديث ابن عباس المذكور فقال: «أنكثها» لا يكنى بفتح الياء التحتانية وسكون الكاف من الكناية أي: أنه ذكر هذا اللفظ صريحاً ولم يكن عنه بلفظ

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ».

6816 - قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ،

آخر: كالجماع ويحتمل أن يجمع بأنه ذكره بعد ذكر الجماع؛ لأن الجماع قد يحمل على مجرد الاجتماع قال: فعند ذلك أمر برجمه.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اذْهَبُوا بِهِ) الباء للتعدية أو الحال أي: اذهبوا مصاحبين له (فَارْجُمُوهُ) وفي حديث أبي هريرة: «أُنكِهها؟» قال: نعم، قال: «تغيب المروء في المكحلة، والرشاء في البئر»، قال: نعم، قال: «تدري ما الزنا؟» قال: نعم أتيت منها حرامًا ما يأتي الرجل من امرأته حلالًا، قال: «فما تريد بهذا القول؟» قال: تطهرني قال: فأمر به فرجم، وقبله عند النسائي هنا: هل أدخلته، وأخرجته؟ قال: نعم، واستدل به على اشتراط تكرار الإقرار بالزنا أربع مرات وأنه لا يكتفى بما دونها لظاهر قوله فلما شهد على نفسه أربع شهادات فإن فيه إشعارًا بأن العدد هو العلة في تأخير إقامة الحد عليه وإلا لأمر برجمه في أول مرة، ولما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال لماعز فيه: «شهدت على نفسك أربع شهادات اذهبوا به فارجموه» ومما يؤيده القياس على عدد شهود الزنا دون غيره من الحدود وهو قول الكوفيين منهم أبو حنيفة، والراجح عند الحنابلة، وزاد وهي رواية عن الحنفية قول ابن أبي ليلى: فاشتراط أن يتعدد مجالس الإقرار وتمسك بالصورة الواقعة لكن الرواية فيها اختلاف، قال الحافظ العسقلاني والذي يظهر أن المجالس تعددت لكن لا تعدد للإقرار وأكثر ما ينقل في ذلك أنه أقر مرتين، ثم عاد من الغد فأقر مرتين، وفيه نظر.

وأجيب: عن طرف المالكية والشافعية في عدم اشتراط ذلك بأن ذلك وقع في قصة ماعز وهي واقعة حال فجاز أن يكون لزيادة الاستثبات والتحقيق والاحتياط في درء الحد بالشبهة.

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) الزهري بالسند السابق: (فَأَخْبَرَنِي) بالافراد (مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري رضي الله عنهما صرح معمر، ويونس، في روايتهما بأنه أبو سلمة بن عبد الرحمن فكأن الحديث كان عند أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه كما عند سعيد بن المسيب، وعنده زيادة عليه عن

قَالَ: «فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ هَرَبَ، فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ».

جابر رضي الله عنه، (قَالَ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى) أي: مكان صلاة العيد والجنائز والمعنى في جماعة من رجمه وأعاد على لفظ من ولو أعاد على معناه لقال فيمن رجموه، وفي الكلام تقديم وتأخير أي: فرجمناه بالمصلى فكنت فيمن رجمه أو يقدر فكنت فيمن أراد حضور رجمه فرجمناه، وفي رواية معمر فأمر به فرجم بالمصلى.

وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه: فما أوثقناه ولا حفرنا ولا حفزنا له قال: فرميناه بالعظام والمدر والخزف بفتح المعجمة، والزاي وبالفاء وهي الآنية المتخذة من الطين المشوي، وكان المراد ما تكسر منه.

(فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ) بالذال المعجمة وفتح اللام بعدها قاف أي: أصابته بحدّها وأقلقته، قال أهل اللغة: الذلق بالتحريك القلق وممن ذكره الجوهري، وقال في «النهاية»: أذلقته بلغت منه الجهد حتى قلق يقال أذلقه الشيء أجهده.

وقال النووي: معناه أصابته بحدّها ومنه اندلق صار له حدّ يقطع (هَرَبَ) وفي رواية ابن مسافر بن جمر بجيم وميم مفتوحين ثم زاي أي: وثب مسرعاً، وليس بالشديد العدو بل كالقفز.

ووقع في حديث أبي سعيد: فاشتد فاشتدنا خلفه، (فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ) بالحاء المهملة المفتوحة والراء المشددة موضع ذو حجارة سود ظاهر المدينة (فَرَجَمْنَاهُ) زاد معمر في روايته حتى مات.

وفي حديث أبي سعيد حتى أتى عرض الحرة بضم أوله أي: جانب الحرة فرميناه بجلامد الحرة حتى سكت وعند الترمذي من طريق محمد بن عمر، وعن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة ماعز: فلما وجد مس الحجارة فر يشتد حتى مر برجل معه لحي جمل فضربه، وضربه الناس حتى مات.

وعند أبي داود والنسائي من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه في هذه القصة فوجد مس الحجارة فخرج يشتد فلقيه عبد الله بن أنيس فرماه بوظيف بغير فقتله فكان سبياً في قتله.

وفي رواية للطبراني في هذه القصة: فضرب به ساقه فصرعه فرجموه حتى قتلوه، والوظيف بمعجمة كعظيم خف البعير، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند النسائي: فانتهى إلى أصل شجرة فتوسد يمينه حتى قتل.

وللنسائي من طريق أبي مالك عن رجل من أصحاب النبي ﷺ فذهبوا به إلى حائط بلغ صدره فذهب يثب فرماه رجل، فأصاب أذنه فصرعه فقتله، وحكى الحاكم عن ابن جريج أنه قتله عمر رضي الله عنه، وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه رأس الذين رجموه ذكره ابن سعد وفي هذا الحديث من الفوائد منقبة عظيمة لماعز بن مالك جزاه الله خيراً عن نفسه؛ لأنه استمر على طلب إقامة الحد عليه مع توبته لئتم تطهيره ولم يرجع عن إقراره مع أن الطبع البشري يقتضي أن لا يستمر على الإقرار بما يقتضي إزهاق نفسه فجاهد نفسه على ذلك وقوي عليها وأقر من غير اضطرار إلى إقامة ذلك عليه بالشهادة مع وضوح الطريق إلى سلامته من القتل بالتوبة لا يقال لعله لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع إلى الإمام يرتفع بالرجوع؛ لأنه يقال كان له طريق أن يبرز أمره في صورة الاستفتاء فيعلم ما يخفى عليه من أحكام المسألة ويبني على ما يجاب به ويعدل عن الإقرار إلى ذلك، ويؤخذ من قصته أنه يستحب لمن وقع في مثل قصته أن يتوب إلى الله ويستتر نفسه ولا يذكر ذلك لأحد كما أشار إليه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما على ماعز رضي الله عنه، وأن من اطلع على ذلك يستر عليه ولا يفضحه ولا يرفعه إلى الإمام كما قال ﷺ في هذه القصة لو سترته بثوبك لكان خيراً لك، وبهذا جزم الشافعي فقال: أحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستر على نفسه ويتوب، واحتج بقصة ماعز مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقال ابن العربي: هذا كله في غير المجاهر فأما إذا كان متظاهراً بالفاحشة مجاهراً فإني أحب مكاشفته والتبريح به لينزجر هو وغيره.

وقد استشكل استحباب الستر مع ما وقع من الثناء على ماعز والغامدية وأجاب الشيخ زين الدين العراقي بأن الغامدية كان ظهر بها الحبل مع كونها غير ذات زوج فتعذر الاستتار للاطلاع على ما يشعر بالفاحشة، ومن ثمة قيد بعضهم

9 - بَابُ لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ

6817 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدٌ.....

ترجيح الاستتار حيث لا يكون هناك ما يشعر بضده وإن وجد فالرفع إلى الإمام؛ ليقيم عليه الحد أفضل انتهى.

والذي يظهر أن الستر مستحب، والرفع لقصد المبالغة في التطهير أحب والعلم عند الله تعالى.

وفي الحديث: أنه يستحب لمن وقع في معصية وندم أن يبادر إلى التوبة ولا يخبر بها أحدًا ويستتر بستر الله، وإن اتفق أن يخبر أحدًا فيستحب أن يأمره بالتوبة، وستر ذلك عن الناس كما جرى لما عزم مع أبي بكر ثم عمر رضي الله عنهما ثم إنه قد وقع في حديث أبي نعيم بن هزال هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه أخرجه أبو داود، وصححه الحاكم والترمذي وهو حجة للشافعي، ومن وافقه أن الهارب من الرجم إذا كان بالإقرار يسقط عن نفسه الرجم.

وعند المالكية لا يترك إذا هرب بل يتبع فيرجم؛ لأن النبي ﷺ لم يلزمهم ديته مع أنهم قتلوه بعد هربه، وأجيب بأنه لم يصرح بالرجوع، وقد ثبت عليه الحد.

وعند أبي داود من حديث بريدة، قال: كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدث أن ماعزًا والغامدية لو رجعا لم نطلبهما، ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله ﷺ: «أبك جنون» لأن المفهوم منه أنه إذا كان مجنونًا لا يرجم، وقد أخرجه مسلم في الحدود، والنسائي في الرجم.

9 - بَابُ لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ

أي: للزاني الخيبة والحرمان وقيل: الرجم.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدٌ) بسكون العين هو ابن وقاص

وَابْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بَنٍ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَاحْتَجَّيْ مِنْهُ يَا سَوْدَةُ» زَادَ لَنَا قُتَيْبَةُ، عَنِ اللَّيْثِ: «وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ».

6818 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ».

رضي الله عنه، (وَابْنُ زَمْعَةَ) عبد في ابن وليدة زمعة فكان عتبة عهد إلى أخيه سعد أن ابن وليدة زمعة مني فاقضه إليك فلما كان عام الفتح أخذه سعد، فقال: ابن أخي عهد إلي فيه فتساوقا إلى النبي ﷺ فقال سعد: يا رسول الله، إن أخي كان عهد إلي فيه فقال عبد بن زمعة: أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بَنٍ زَمْعَةَ) بضم عبد ونصب ابن.

(الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) أي: لصاحب الفراش، (وَاحْتَجَّيْ مِنْهُ) أي: من ابن وليدة زمعة، واسمه عبد الرحمن (يَا سَوْدَةُ) بنت زمعة أم المؤمنين رضي الله عنها استحباباً للاحتياط، قال البخاري رحمه الله بالسند إليه.

(زَادَ لَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد، وسقط لفظ: لنا في رواية أبي ذر، وفي رواية: زادنا، وفي البيوع حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، (عَنِ اللَّيْثِ) أي: ابن سعد: («وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ») وبه يطابق الحديث الترجمة.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه يقول: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) حرة كانت أو أمة، (وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ) سبق في الفرائض وغيرها أن المراد بقوله الحجر الخيبة أي: لا حق له في النسب.

وقيل: معناه وللزاني الرجم بالحجر، وأنه استبعد بأن ذلك ليس لجميع الزناة بل للمحصن لكن في ترجمة البخاري إشارة إلى أنه يرجح قول من أول الحجر هنا بأنه الحجر الذي يرم به الزاني فيكون المراد منه أن الرجم مشروع للزاني بشرطه وهو الإحصان لا أن على كل من زنى الرجم.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد سبق الحديث في مواضع.

10 - باب الرَّجْمِ فِي الْبَلَاطِ

6819 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أُنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودِيٍّ وَيَهُودِيَّةٍ قَدْ أَخَذْنَا جَمِيعًا، فَقَالَ لَهُمْ: «مَا تَحِدُّونَ فِي كِتَابِكُمْ؟»

10 - باب الرَّجْمِ فِي الْبَلَاطِ

في رواية المستملي: بالبلاط بالموحدة والباء فيه ظرفية أيضًا، والبلاط بفتح الموحدة وتخفيف اللام: ما تفرش به الدور من حجارة والمراد هنا: موضع معروف عند باب المسجد النبوي وكان مفروشًا بالبلاط ويؤيد ذلك قوله في هذا المتن فرجما عند البلاط، وليس المراد الآلة التي يرمج بها.

وقد قيل: المراد بالبلاط الأرض الصلبة سواء كانت مفروشة أم لا، ورجحه بعضهم، والراجح خلافه.

قال أبو عبيد البكري: البلاط بالمدينة ما بين المسجد والسوق.

قال العيني والبلاط أيضًا: موضع بالقسطنطينية كان محبسًا للأسرى أيام سيف الدولة بن حمدان ذكره أبو فراس في شعره.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ) وفي رواية أبي ذر زيادة: ابن كرامة العجلي الكوفي وهو من أفراد، قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم واللام المخففة بينهما خاء معجمة ساكنة القطواني الكوفي وهو أيضًا أحد مشايخ البخاري روي عنه في مواضع بلا واسطة وروي عنه هنا بالواسطة.

(عَنْ سُلَيْمَانَ) هو ابن بلال أبو أيوب مولى عبد الله بن أبي عتيق أنه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ) المدني، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: أُنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بضم الهمزة على البناء للمفعول (يَهُودِيٍّ) لم يسم (وَيَهُودِيَّةٍ) اسمها يسرة كما ذكره ابن العربي في أحكام القرآن، قال الزجاج: كانا من أهل خيبر، وعن ابن الطلاع ذكر البخاري أنهم أهل ذمة (قَدْ أَخَذْنَا جَمِيعًا) أي: زنيا، من أحدث إذا زنى، ويقال معناه فعلاً فِعْلاً فاحشاً، وأريد به الزنا.

(فَقَالَ) ﷺ (لَهُمْ) أي: لليهود: «مَا تَحِدُّونَ فِي كِتَابِكُمْ؟» أي: في

قَالُوا: إِنَّ أَحْبَارَنَا أَخَذُوا تَحْمِيمَ الْوَجْهِ وَالتَّجْبِيَةَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: اذْعُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِالتَّوْرَةِ، فَأَتَيْ بِهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، وَجَعَلَ يَقْرَأُ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَإِذَا آيَةُ الرَّجْمِ تَحْتَ يَدِهِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرُجِمَا عِنْدَ الْبَلَاطِ، فَرَأَيْتُ الْيَهُودِيَّ أَجْنَأَ عَلَيْهَا.

التوراة، (قَالُوا: إِنَّ أَحْبَارَنَا) بالحاء المهملة والموحدة جمع حبر وهو العالم الذي يزين الكلام أي: علماءنا (أَخَذُوا) أي: ابتكروا، قال الكرمانى: هو من الإحداث وهو الإبداء وهو الإظهار أي: أظهروا (تَحْمِيمَ الْوَجْهِ) أي: تسخيمة وتسويده بالفحم والحمم بضم الحاء المهملة وفتح الميم المخففة، قال ابن الأثير: هو جمع: حممة وهي الفحمة.

(وَالتَّجْبِيَةَ) بالجيم والباء الموحدة من باب التفعلة وهو الإركاب معكوساً، وقيل: أن يحمل الزانيان على حمار مخالفًا بين وجوههما، قال الحافظ العسقلاني: والمعتمد ما قال أبو عبيد التجبيه: أن يضع اليدين على الركبتين، وهو قائم فيصير كالراكن، وقال الفارابي: جبي بفتح الجيم وتشديد الموحدة قام قيام الراكن وهو عريان.

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام: (اذْعُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِالتَّوْرَةِ، فَأَتَيْ بِهَا) بضم الهمزة، (فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ) هو عبد الله بن سوريا (عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ) المكتوبة في التوراة، (وَجَعَلَ يَقْرَأُ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ) عنها فرفعها، (فَإِذَا آيَةُ الرَّجْمِ تَحْتَ يَدِهِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أن يرجما (فَرُجِمَا) أي: بعد إخراجهما إلى محل الرجم وإنما فعل ذلك إقامة للحجة عليهم وإظهاراً لما كتموه وبدلوه لا ليعرف الحكم ولا لتقليدهم.

(قَالَ ابْنُ عُمَرَ) رضي الله عنهما: (فَرُجِمَا عِنْدَ الْبَلَاطِ) بين السوق والمسجد النبوي وفائدة ذكر البلاط الإشارة إلى جواز الرجم من غير حفرة؛ لأن المواضع المبلطة لم تحرف غالباً أو أن الرجم يجوز في الأبنية ولا يختص بالمصلى ونحوه مما هو خارج المدينة.

(فَرَأَيْتُ الْيَهُودِيَّ أَجْنَأَ عَلَيْهَا) بالجيم والنون آخره همزة مفتوحة يقال: أجناً

عليه إجناء إذا أكب عليه يقيه شيئاً، وفي رواية أبي ذر أحنى بالحاء المهملة مقصوراً ومعناها واحد.

قال ابن التين: ورويناه هنا أجنأ بالجيم والهمزة وفي روايته فرأيته يجانئ عليها من باب المفاعلة، ويروى بالحاء المهملة يحني عليها بالحاء، أي: يكب عليها.

وقال الخطابي: الذي جاء في كتاب السنن يحنى يعني بالجيم، والمحفوظ إنما هو يحني يعني بالحاء يقال: حنا يحنو حنواً، وأحنى يحني أي: يعطف ويشفق قيل فيه سبع روايات كلها راجعة إلى الوقاية.

وقال القاضي عياض: الصحيح في هذا ما قاله أبو عبيد، يعني بالجيم والهمز، وقد روى الحديث مسلم من رواية نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ أتى بيهودي ويهودية قد زنيا فانطلق رسول الله ﷺ حتى جاء يهود فقال: «ما تجدون في التوراة على من زنى؟» قالوا: نسود وجوههما ونحممهما ونخالف بين وجوههما ويطاف بهما قال: «فأتوا بالتوراة إن كنتم صادقين» فجاؤوا بها فقرأوها حتى إذا مروا بآية الرجم وضع الفتى الذي يقرأ يده على آية الرجم وقرأ ما بين يديها وما وراءها فقال له عبد الله بن سلام: وهو مع رسول الله ﷺ: فليرفع يده فرفعها، فإذا تحتها آية الرجم فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجمهما، قال عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما: كنت فيمن رجمهما فلقد رأيت يدها من الحجارة بنفسه.

وروى أبو داود من رواية زيد بن أسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما أتى نفر من اليهود فدعوا رسول الله ﷺ إلى القف فأتاهم في بيت المدارس فقالوا: إن رجلاً منا زنى بامرأة فاحكم بينهما ووضعوا له وسادة فجلس عليها فقال: «اثنوني بالتوراة» فأتي بها فنزع الوسادة من تحته، ووضع التوراة عليها، وقال: «أمنت بك، ومن أنزلك»، ثم قال: «اثنوني بأعلمكم» فأتي بفتى شاب ثم ذكر قصة الرجم الحديث. واختلف العلماء في الحكم بينهم إذا ترافعوا إلينا أوجب ذلك علينا أم نحن مخيرون فيه؟ فقال جماعة من فقهاء الحجاز والعراق إن الإمام

أو الحاكم مخير إن شاء حكم بينهم إذا تحاكموا بحكم الإسلام، وإن شاء أعرض عنهم، وقالوا إن قوله: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ﴾ [المائدة: 42] أو أعرض عنهم لم ينسخها شيء، وممن قال بذلك مالك والشافعي في أحد قولي، وهو قول عطاء، والشعبي، والنخعي وروي ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ﴾ قال: نزلت في بني قريظة وهي محكمة، وقال عامر الشعبي: إن شاء حكم، وإن شاء لم يحكم، وعن ابن القاسم: إذا تحاكم أهل الذمة إلى حاكم المسلمين ورضي الخصمان به جميعاً فلا يحكم بينهما إلا برضا أساقتهم فإن كره ذلك أساقتهم فلا يحكم بينهما، وكذلك إن رضي الأساقفة ولم يرض الخصمان أو أحدهما لم يحكم بينهما.

وقال الأزهري: مضت السنة أن يردّ أهل الذمة في حقوقهم ومعاملاتهم وموارثهم إلى أهل دينهم إلا أن يأتوا راغبين في حكمنا فيحكم بينهم بكتاب الله عز وجل، وقال آخرون: واجب على الحاكم أن يحكم بينهم إذا تحاكموا إليه بحكم الله تعالى وزعموا أن قوله تعالى: ﴿وَأِنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ بِمَا أُنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: 49] ناسخ للتخيير في الحكم بينهم في الآية التي قبل هذه روي ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما، وبه قال الزهري: وعمر بن عبد العزيز، والسدي، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وهو أحد قولي الشافعي إلا أن أبا حنيفة قال: إذا جاءت المرأة والزوج فعليه أن يحكم بينهما بالعدل وإن جاءت المرأة وحدها ولم يرض الزوج لم يحكم، وقال صاحباه يحكم، وكذا اختلف أصحاب مالك واختلف الفقهاء أيضاً في اليهوديين من أهل الذمة إذا زنيا هل يرجمان إن رفعهم حكاهم إينا أم لا؟ فقال مالك: إذا زنى أهل الذمة، وشربوا الخمر فلا تعرض لهم الإمام إلا أن يظهروا ذلك في ديار المسلمين قال مالك: وإنما رجم رسول الله ﷺ اليهوديين؛ لأنه لم يكن لليهود يومئذ ذمة وتحاكموا إليه.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: يحدان إذا زنيا كحد المسلمين وهو أحد قولي الشافعي.

ومطابقة الحديث للترجمة في آخر الحديث، وقد أخرجه مسلم أيضاً.

11 - بَابُ الرَّجْمِ بِالْمُصَلَّى

6820 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ،

11 - بَابُ الرَّجْمِ بِالْمُصَلَّى

أي : عنده ، والمراد المكان الذي كان يصلي عنده العيد والجناز وهو من ناحية بقيق الغرقد ، وقد وقع في حديث أبي سعيد رضي الله عنه عند مسلم : فأمر أن نرجمه فانطلقنا به إلى بقيق الغرقد وقد فهم القاضي عياض من قوله بالمصلى أن الرجم وقع في داخل المصلى ، وقال يستفاد منه أن المصلى لا يثبت له حكم المسجد إذ لو ثبت له ذلك لاجتنب الرجم فيه ؛ لأنه لا يأمن التلويث من المرجوم خلافاً لما حكاه الرازي أن المصلى يثبت له حكم المسجد ، ولو لم يوقف وكأنه فهم ذلك من الباء الظرفية .

وتعقب : بأن المراد الرجم عنده لا فيه كما تقدم في البلاط ، وأن في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ رجم اليهوديين عند باب المسجد وبأنه ثبت في حديث أم عطية الأمر بخروج النساء حتى الحيض في العيد إلى المصلى وهو ظاهر في المراد .

وقال النووي : ذكر الدارمي من أصحابنا أن مصلى العيد وغيره إذا لم يكن بمسجد يكون في ثبوت حكم المسجد له وجهان أحدهما لا ، وقال البخاري وغيره في رجم هذا بالمصلى دليل على أن مصلى الأعياد والجناز إذا لم يوقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد إذ لو كان له حكم المسجد لاجتنب فيه ما يجتنب في المسجد ، قال الحافظ العسقلاني : وهو كلام القاضي عياض بعينه وليس للبخاري منه سوى الترجمة .

(حَدَّثَنِي) بالافراد ، وفي رواية أبي ذر : حَدَّثَنَا (مُحَمَّدٌ) هو ابن غيلان ، وفي رواية النسفي : محمود بن غيلان بفتح المعجمة المروزي ، وأكثر البخاري عنه قال : أَخْبَرَنَا وفي رواية : (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) هو ابن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني ، قال : (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي : ابن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ،

عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْتَرَفَ بِالزُّنَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبُكَ جُنُونٌ» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَخْصَنْتَ» قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَدْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ فَرَّ، فَأُذِرِكَ فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ

(عَنْ جَابِرٍ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ) هو ماعز بن مالك الأسلمي، وقد مر هكذا في حديث جابر رضي الله عنه أيضًا عن قريب في باب: رجم المحصن وليس في هذه الرواية التي مضت فرجم بالمصلى.

(جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَعْتَرَفَ بِالزُّنَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى شَهِدَ) أي: أقر (عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبُكَ جُنُونٌ» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَخْصَنْتَ») بمد الهمزة أي: أتزوجت ودخلت بها وأصبته، (قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ) ﷺ (فَرُجِمَ بِالْمُصَلَّى) أي: عنده، (فَلَمَّا أَدْلَقَتْهُ) بالذال المعجمة والقاف أي: أفلقته وأوجعته - وقد مر - (الْحِجَارَةُ) أي: حجارة الرمي فاللام للعهد.

(فَرَّ) بالفاء المفتوحة وتشديد الراء أي: هرب (فَأُذِرِكَ) بضم الهمزة بالحرّة (فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا) أي: ذكره بخير وجميل . وفي حديث أبي سعيد عند مسلم: «فما استغفر له وما سبّه» .

وفي حديث بريدة عند مسلم: فكان الناس فيه فريقين قائل يقول لقد هلك لقد أحاطت به خطيئته، وقائل يقول: ما توبته أفضل من توبة ماعز فلبثوا ثلاثًا ثم جاء رجل رسول الله ﷺ فقال: «استغفروا لماعز بن مالك لقد تاب توبة لو قُسمت على أمة لوسعتهم» .

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند النسائي: «لقد رأيته بين أنهار الجنة ينغمس» قال: يعني يتنعم كذا في الأصل وفي حديث جابر رضي الله عنه عند أبي عوانة: لقد رأيته يتحصص في أنهار الجنة، وفي حديث اللجلاج أبي داود، والنسائي لا تقل له خبيث لهو عند الله أطيب من ربح المسك .

وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه عند أحمد: «قد غفر له وأدخل الجنة» . (وَصَلَّى عَلَيْهِ) ﷺ هكذا وقع هنا عن محمد بن غيلان، عن عبد الرزاق،

لَمْ يَقُلْ يُونُسُ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: «فَصَلَّى عَلَيْهِ».

وخالفه محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق فقال في آخره، ولم يصل عليه، ومن الرواة أكثر من عشرة أنفس خالف محمود بن غيلان منهم من سكت من الزيادة، ومنهم من صرح بنفيها، والله تعالى أعلم.

ويجمع بين الروایتين بأن رواية المثبت مقدمة على رواية النافي أو يحمل رواية من قال: لم يصل عليه يعني حين رجم لم يصل عليه، ثم صلي عليه، ويؤيده ما رواه عبد الرزاق من حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة ما عز قال: فقيل: يا رسول الله، أنصلي عليه؟ قال: «لا» قال: فلما كان الغد قال: «صلوا على صاحبكم» فصلى عليه رسول الله ﷺ والناس فهذا الحديث يجمع الاختلاف فتحمل رواية النفي على أنه لم يصل عليه حين رجم، ورواية الإثبات على أنه ﷺ صلى عليه في اليوم الثاني، كذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود، عن بريدة أن النبي ﷺ لم يأمر بالصلاة على ما عز ولم ينه من الصلاة عليه.

وقد أخرج مسلم من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قصة الجهنمية التي زنت ورجمت أن النبي ﷺ صلى عليها فقال عمر رضي الله عنه: أتصلي عليها وقد زنت؟ فقال: «لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم».

وحكى المنذري قول من حمل الصلاة في الخبر على الدعاء، ثم قال: في قصة الجهنمية دلالة على توهين هذا الاحتمال، وكذا أجاب النووي فقال: إنه فاسد؛ لأن التأويل لا يصار إليه إلا عند الاضطرار إليه ولا اضطرار هنا.

وقال البخاري: (لَمْ يَقُلْ يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (وَابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب: «فَصَلَّى عَلَيْهِ» أما رواية يونس فوصلها البخاري في باب: رجم المحصن، ولفظه: فأمر به فرجم، وكان قد أحصن.

ورواية ابن جريج رواها مسلم مقرونة برواية معمر ولم يسق المتن وأحاله على رواية إسحاق شيخ مسلم في مسنده وأبو نعيم من طريقه ولم يذكر فيه وصلى

عليه وزاد في رواية المستملي وحده عن الفريري .

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَيُّ : البخاري : فَصَلَّى عَلَيْهِ ، يَصِحُّ ؟ أَيُّ هَلْ قَوْلُهُ : فَصَلَّى عَلَيْهِ يَصِحُّ أَمْ لَا ؟ قَالَ : رَوَاهُ مَعْمَرٌ ، أَيُّ : ابْنُ رَاشِدٍ قِيلَ لَهُ أَيُّ : لِلْبُخَارِيِّ أَيْضًا هَلْ رَوَاهُ غَيْرُ مَعْمَرٍ ؟ قَالَ : لَا .

قال الحافظ العسقلاني : وقد اعترض على البخاري في جزمه بأن معمرًا روى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها هو محمود بن غيلان عن عبد الرزاق ، وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه لكن ظهر لي أن البخاري قويته عنده رواية محمود بالشواهد انتهى .

وقد مر التفصيل في ذلك ، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة فقال مالك : إنه يأمر الإمام بالرجم ولا يتولاه بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت ، ويخلي بينه وبين أهله يغسلونه ويصلون عليه ، ولا يصلي عليه الإمام ، وأهل الفضل ردعًا لأهل المعاصي إذا علموا أنه ممن لا يصل ولا يجترئ الناس على مثل فعله .

وعن بعض المالكية : يجوز للإمام أن يصلي عليه ، وبه قال الجمهور والمعروف عن مالك أنه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرجوم وهو قول أحمد .

وعن الشافعي : لا يكره وهو قول الجمهور .

وعن الزهري : لا يصلي على المرجوم ولا على قاتل نفسه .

وعن قتادة : لا يصلي على المولود من الزنا .

وأطلق القاضي عياض فقال : لم يختلف العلماء في أنه يصلي على أهل الفسق والمعاصي والمقتولين في الحدود وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل إلا ما ذهب إليه الحسن في الميتة من نفاس الزنى وما ذهب إليه الزهري وقاتلة في المرجوم وحديث الباب حجة للجمهور .

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فرجم بالمصلى ، وقد أخرجه مسلم في الحدود وكذا أخرجه بقية الجماعة ما خلا ابن ماجة .

12 - بَابُ مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا دُونَ الْحَدِّ، فَأَخْبَرَ الْإِمَامَ، فَلَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ، إِذَا جَاءَ مُسْتَفْتِيًا

قَالَ عَطَاءٌ: «لَمْ يُعَاقِبْهُ النَّبِيُّ ﷺ»

12 - بَابُ مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا دُونَ الْحَدِّ، فَأَخْبَرَ الْإِمَامَ، فَلَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ، إِذَا جَاءَ مُسْتَفْتِيًا

أي: ارتكب ذنبًا لا حد له كالقبلة والغمزة، (فَأَخْبَرَ الْإِمَامَ) به، على صيغة المعلوم، والضمير الذي فيه يرجع إلى منه وقوله: الإمام بالنصب مفعوله.

(فَلَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ، إِذَا جَاءَ) إلى الإمام حال كونه.

(مُسْتَفْتِيًا) بكسر التاء طالبًا جواب ذلك كذا في رواية الأكثر، ويؤيده قوله في حديث الباب: فاستفتي رسول الله ﷺ.

وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني مستغثًا ضبطت بالغين المعجمة المكسورة والمثلثة والتحتية من الاستغائة، وهي طلب الغوث. وضبطت أيضًا مستعينًا بالعين بالمهملة وبالنون من الاستعانة، وضبطت أيضًا مستعتبًا بالعين المهملة الساكنة وبعد الفوقية عين مهملة ساكنة وبعدها فوقية مكسورة وبعدها موحدة من الاستعتاب وهو طلب الرضا، وإزالة العتب وفي بعض النسخ مستقيلاً بالقاف بعد الفوقية وبعدها تحتية فلام أي: طالبًا للإقالة والمعنى أنه يسقط عندما أصاب من الذنب الذي لا حد له بالتوبة، وليس للإمام الاعتراض عليه، وأما من أصاب ذنبًا فيه حد فإن التوبة لا ترفعه، ولا يجوز للإمام العفو عنه إذا بلغه، ومن التوبة عند العلماء أن يظهر ويكفر بالحد إلا الشافعي فذكر عنه ابن المنذر أنه قال: إذا تاب قبل أن يقام عليه الحد؛ سقط عنه، وقال صاحب التوضيح: وليس مراده بالنسبة إلى الباطن، وأما بالنسبة إلى الظاهر، فالأظهر من مذهبه عدم سقوطه.

(قَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح: (لَمْ يُعَاقِبْهُ النَّبِيُّ ﷺ) أي: لم يعاقب الذي أخبره أنه وقع في معصية بل أمهله حتى صلى معه، ثم أخبره أن صلاته كفرت ذنبه، وقال الكرمانى: لم يعاقبه أي: من أصاب ذنبًا لا حدّ عليه وتاب.

وقيل: يعني المجنون المجامع في نهار رمضان، فإن قيل: هذا إضمار قبل

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: «وَلَمْ يُعَاقِبِ الَّذِي جَامَعَ فِي رَمَضَانَ» وَلَمْ يُعَاقِبْ عُمَرُ، صَاحِبُ الظُّبْيِ وَفِيهِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الذكر أجيب: لا؛ لأن الضمير المنصوب الذي فيه يرجع إلى كلمة من أصاب في الترجمة.

(وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز: (وَلَمْ يُعَاقِبِ) أي: النبي ﷺ (الَّذِي جَامَعَ) أهله (فِي) نهار (رَمَضَانَ) بل أعطاه ما يكفر به وقد تقدم شرحه في كتاب الصيام.

(وَلَمْ يُعَاقِبْ عُمَرُ) رضي الله عنه، (صَاحِبُ الظُّبْيِ) وهو قبيصة بن جابر إذا صار ظبيًا وهو محرم وإنما أمره بالجزاء ولم يعاقب عليه ذكره مالك منقطعًا، ووصله سعيد بن منصور بسند صحيح عن قبيصة بن جابر قال: خرجنا حجاجًا فسنح لنا ظبي فرميته بحجر فمات فلما قدمنا مكة سألنا عمر، فسأل عبد الرحمن ابن عوف فحكما فيه بعنز فقلت: إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول حتى سأل غيره، قال: فعلاني بالدرة، قال: أيقتل الصيد في الحرم؟ وسبب الحكم قال الله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: 95] وهذا عبد الرحمن وأنا عمر ولا يعارض هذا المنفي الذي في الترجمة؛ لأن عمر رضي الله عنه إنما علاه بالدرة لما طعن في الحكم، وإلا لوجبت عنده عقوبته بمجرد الفعل المذكور لما أخرها.

(وَفِيهِ) أي: وفي معنى الحكم المذكور في الترجمة، (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عبد الرحمن بن ملّ النهدي، (عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله رضي الله عنه وفي رواية أبي ذر عن أبي مسعود، قال الحافظ العسقلاني: وهو غلط، والصواب: ابن مسعود، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: حديث يروى عنه، وزاد الكشميهني مثله مثله، وهي زيادة لا حاجة إليها؛ لأنه يصير ظاهره أن النبي ﷺ لم يعاقب صاحب الظبي، وقد وصله البخاري في أوائل كتاب مواقيت الصلاة في باب: الصلاة كفارة من رواية سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن ابن مسعود رضي الله عنه بلفظ: إن رجلاً أصاب من امرأة قبله فأتى النبي ﷺ فأخبره فنزلت: ﴿وَأَقْرِ الصَّلَاةَ طَرَفِي أَلْتَهَارِ وَزُلْفَا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَتِ يُذْهِبُ أَلْسِنَاتٍ﴾ [هود: 114]

6821 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ، فَاسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَأَطْعِمِ سِتِّينَ مَسْكِينًا».

6822 - وَقَالَ اللَّيْثُ: عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ،

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَيَّ هَذَا؟ قَالَ: «لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ»، وَالْأَصَحُّ فِي تَسْمِيَةِ هَذَا الرَّجُلِ أَنَّهُ أَبُو الْبَشَرِ كَعْبُ بْنُ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ، وَقَدْ وَقَعَ نَحْوُ ذَلِكَ لَجَمَاعَةٍ غَيْرِهِ.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هُوَ ابْنُ سَعْدِ الْإِمَامِ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزَّهْرِيِّ، (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَيُّ: ابْنِ عَوْفٍ الزَّهْرِيِّ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا) اسْمُهُ سَلَمَةُ بْنُ صَخْرٍ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَبِهِ جُزْمُ عَبْدِ الْغَنِيِّ.

وَتَعْقِبُ: بِأَنَّ سَلَمَةَ هُوَ الْمَظَاهِرُ فِي رَمَضَانَ، وَإِنَّمَا أَتَى أَهْلَهُ فِي اللَّيْلِ رَأَى خُلُوعًا لَهَا فِي الْقَمَرِ.

(وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي) نَهَارِ (رَمَضَانَ، فَاسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) عَنْ ذَلِكَ، (فَقَالَ) لَهُ: «(هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً)» تَعْتَقُهَا؟، (قَالَ: لَا) أَيُّ: لَا أَجِدُهَا، (قَالَ: هَلْ)، وَيُرْوَى: فَهَلْ (تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ)، أَيُّ: مُتَابِعِينَ كَمَا فِي رِوَايَةِ (قَالَ: لَا)، أَيُّ: لَا أَسْتَطِيعُ، (قَالَ: «فَأَطْعِمِ سِتِّينَ مَسْكِينًا»).

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعَاقِبْ هَذَا الْمَوَاقِعَ فِي رَمَضَانَ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ، وَفِي الْأَدَبِ وَالنَّذْرِ، وَالْهَبَةِ.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) أَيُّ: ابْنُ سَعْدٍ، وَقَدْ وَصَلَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الصَّغِيرِ» قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ وَالتُّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، (عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ أَيُّ: ابْنُ يَعْقُوبَ أَبُو أُمَيَّةِ الْأَنْصَارِيِّ مَوْلَاهُمُ الْمِصْرِيُّ أَحَدُ الْأَعْلَامِ، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ) أَيُّ: ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَذَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: هُوَ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ التِّيمِيِّ الْفَقِيهَ ابْنُ الْفَقِيهِ.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، قَالَ: احْتَرَقْتُ، قَالَ: «مِمَّ ذَاكَ» قَالَ: وَقَعْتُ بِامْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ لَهُ: «تَصَدَّقْ» قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، فَجَلَسَ، وَأَتَاهُ إِنْسَانٌ يَسُوقُ جِمَارًا وَمَعَهُ طَعَامٌ - قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَا أَذْرِي مَا هُوَ - إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؟، فَقَالَ: «أَيْنَ الْمُحْتَرَقُ؟» فَقَالَ: هَا أَنَا ذَا، قَالَ: «خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ»

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ) أي: ابن العوام رضي الله عنه، (عَنْ عَبَّادِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ) هو ابن عم محمد بن جعفر، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها أنها قالت: (أَتَى رَجُلٌ) هو سلمة بن صخر إن صح.

(النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ) بطيبة زاد في رواية ابن وهب في رمضان فسأله عن شأنه، (قَالَ) وفي رواية أبي ذر: فقال: (احْتَرَقْتُ) أطلق على نفسه أنه احترق لاعتقاده أن مرتكب الكبيرة⁽¹⁾ يعذب في النار فهو مجاز عن العصيان أو أنه يحترق يوم القيامة فجعل المتوقع كالواقع، وعبر عنه بالماضي.

(قَالَ) ﷺ: (مِمَّ) أي: من أي شيء ذلك، وفي نسخة مم (ذَاكَ) بغير لام؟ (قَالَ: وَقَعْتُ بِامْرَأَتِي) أي: وطئتها (فِي) نهار (رَمَضَانَ، قَالَ) ﷺ لَهُ: «تَصَدَّقْ» فيه اختصار إذ الكفارة مرتبة، وإن التصديق بعد الإعتاق والصيام، (قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ) أتصدق به، (فَجَلَسَ) الرجل، (وَأَتَاهُ) ﷺ (إِنْسَانٌ) قال الحافظ العسقلاني: لم أعرف اسمه (يَسُوقُ جِمَارًا وَمَعَهُ طَعَامٌ)، وفي رواية ابن وهب: فبينما هو على ذلك أقبل رجل عليه طعام، (قَالَ): وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي فقال: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ)، أي: ابن القاسم: (مَا أَذْرِي مَا هُوَ) أي: الطعام وفي رواية أبي هريرة رضي الله عنه التصريح بأنه تمر في مكتل (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) ووقع عند الإسماعيلي عرقان فيهما طعام، وقال: قال أبو صالح عن الليث عرق، وكذا قال عبد الوهاب الثقفي ويزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد قال الإسماعيلي: وعرقان ليس بمحفوظ، (فَقَالَ: «أَيْنَ الْمُحْتَرَقُ؟»)، أثبت له وصف الاحتراق إشارة إلى أنه لو أصر على ذلك لاستحق ذلك، (فَقَالَ: هَا أَنَا ذَا) يا رسول الله، (قَالَ: خُذْ هَذَا) أي: الطعام (فَتَصَدَّقْ بِهِ)

قَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنِّي؟، مَا لِأَهْلِي طَعَامٌ، قَالَ: «فَكُلُوهُ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَبَيْنُ، قَوْلُهُ: «أَطْعِمُ أَهْلَكَ».

13 - بَابُ إِذَا أَقَرَّ بِالْحَدِّ وَلَمْ يُبَيِّنْ هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَرَّ عَلَيْهِ؟

6823 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الْكِلَابِيُّ،

كُفَارَةً (قَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنِّي؟) اسْتَفْهَامٌ مُحذُوفٌ الْأَدَاةُ.

وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ: أَغِيرْنَا أَيْ: أَعْلَى غَيْرِنَا؟

(مَا لِأَهْلِي طَعَامٌ) وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ: إِنَّا لَجِياعٌ مَا لَنَا شَيْءٌ؟ (قَالَ) ﷺ: «فَكُلُوهُ» (وَفِي رَوَايَةٍ: فَكُلْ وَالْأَوَّلُ رَوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ).

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبَخَارِيُّ: (الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ) أَيْ: الْمُرُوي عَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ.

(أَبَيْنُ) أَيْ: أَبَيَّنْ شَيْءٌ فِي الْبَابِ (قَوْلُهُ: «أَطْعِمُ أَهْلَكَ») وَسَقَطَ قَوْلُهُ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخ، فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ.

13 - بَابُ إِذَا أَقَرَّ بِالْحَدِّ وَلَمْ يُبَيِّنْ هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَرَّ عَلَيْهِ؟

(بَابُ إِذَا أَقَرَّ بِالْحَدِّ) أَيْ إِذَا أَقَرَّ شَخْصٌ بِالْحَدِّ عِنْدَ الْإِمَامِ بِأَنْ قَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ مَا يُوْجِبُ الْحَدَّ فَأَقِمَهُ عَلَيَّ.

(وَلَمْ يُبَيِّنْ) أَيْ: لَمْ يَفْسِرِ الْحَدَّ (هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَرَّ عَلَيْهِ؟) أَمْ لَا، وَجَوَابُهُ: فَلَهُ أَنْ يَسْتَرَّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَوَابَ بِنَاءً عَلَى عَادَتِهِ اكْتِفَاءً بِمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ: أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ ﷺ لِلرَّجُلِ الَّذِي قَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمَهُ عَلَيَّ «أَلَيْسَ قَدْ صَلَيْتَ مَعَنَا؟» فَلَمْ يَسْتَكْشِفْهُ عَنْهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ السُّتْرَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ فِي الْكُشْفِ عَنْهُ نَوْعَ تَجَسُّسٍ الْمَنْهِي عَنْهُ.

(حَدَّثَنَا) كَذَا فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَفِي رَوَايَةِ غَيْرِهِ: حَدَّثَنَا (عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ) أَيْ: ابْنُ عَبْدِ الْكَبِيرِ بْنِ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ بِمَهْمَلَتَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ بَيْنَهُمَا مَوْحِدَةٌ سَاكِنَةٌ، وَآخِرُهُ مَوْحِدَةٌ الْبَصْرِي الْعِطَارُ، وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ وَمَا لَهُ فِي الْبَخَارِيِّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْمِيمِ (الْكِلَابِيُّ) بِكَسْرِ الْكَافِ وَبِالْمَوْحِدَةِ الْحَافِظِ وَهُوَ مِنْ شَيْوخِ

حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمُّهُ عَلَيَّ، قَالَ: وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ، قَالَ: وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ، قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْ فِيَّ كِتَابَ اللَّهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ.....»

البخاري أخرج عنه بغير واسطة في الأدب وغيره، وقد طعن الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البردعي في صحة هذا الخبر مع كون الشيخين اتفقا عليه، فقال: هو منكر وهم فيه عمرو بن عاصم مع أن همامًا كان يحيى بن سعيد لا يرضاه، ويقول: وهو عندي صدق يكتب حديثه ولا يحتج به، وأبان العطار أمثل منه، وقال الحافظ العسقلاني: لم يبين وجه الوهم، وأما إطلاقه كونه منكرًا فهو على طريقته في تسمية ما ينفرده الراوي منكرًا إذا لم يكن له متابع لكن يجاب بأنه وإن لم يوجد لهمام ولا لعمرو بن عاصم فيه متابع فشاهده حديث أبي أمامة أخرجه مسلم في التوبة، عن حسن بن علي الحلواني عن عمرو بن عاصم.

(حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى) العدوي الحافظ، قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ) عمه (أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَاءَهُ رَجُلٌ)، قال الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسمه، وقد قال في المقدمة: هو أبو أنيس بن عمر واسمه كعب، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا) أي: فعلت فعلًا يوجب الحد، (فَأَقِمُّهُ عَلَيَّ، قَالَ) أنس رضي الله عنه: (وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ) أي: لم يستفسره النبي ﷺ؛ لأنه قد يدخل في التجسس المنهي عنه أو إشارًا له، (قَالَ) أنس رضي الله عنه: (وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى) أي: الرجل (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ، قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْ فِيَّ) بتشديد الياء (كِتَابَ اللَّهِ) أي: ما حكم به تعالى في كتابه من الحد.

(قَالَ) ﷺ: («أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ

ذَنْبِكَ، أَوْ قَالَ: حَدَّكَ».

ذَنْبِكَ، أَوْ قَالَ: حَدَّكَ» أي: ما يوجب حدك، وفي رواية مسلم عن الحسن بن علي الحلواني، عن عمرو بن عاصم بسنده فيه قد غفر لك، وقد اختلف نظر العلماء فيه فظاهر ترجمة البخاري حكمه على من أقر بالحد ولم يفسره أنه لا يجب على الإمام أن يقيمه عليه إذا تاب.

وحمله الخطابي على أنه يجوز أن يكون النبي ﷺ اطلع بالوحي على أن الله تعالى قد غفر له؛ لأن الواقعة واقعة عين، وإلا لكان يستفسره عن الحد فيقيمه عليه، وقال أيضًا في هذا الحديث: إنه لا يكشف عن الحدود، بل تدفع مهما أمكن، وهذا الرجل لم يفصح بأمر يلزمه به إقامة الحد عليه، فلعله أصاب صغيرة فظنها كبيرة فوجب الحد فلم يكشفه النبي ﷺ عن ذلك، لأن موجب الحد لا يثبت بالاحتمال، وإنما لم يستفسره إما لأن ذلك يدخل في التجسس المنهي عنه، وإما إثارة للستر، ورأى أن في تعرضه لإقامة الحد عليه ندمًا ورجوعًا عنه.

وقد استحب العلماء تلقين من أقرّ بموجب الحد بالرجوع عنه إما بتعريض أو بأوضح منه ليدراً عنه الحدّ.

وجزم النووي وجماعة أن الذنب الذي فعله كان من الصغائر، بدليل قوله: إنه كفرته الصلاة بناء على أن الذي تكفره الصلاة من الذنوب الصغائر لا الكبائر، وهذا هو الأكثر الأغلب، وقد تكفر الصلاة بعض الكبائر كمن كثر تطوعه مثلاً بحيث صلح أن يكفر عددًا أكثر من الصغائر، ولم يكن عليه من الصغائر شيء أصلاً أو شيء يسير وعليه كبيرة واحدة مثلاً فإنها تكفر عنه بذلك؛ لأن الله تعالى: لا يضيع أجر من أحسن عملاً، كذا، قرره الحافظ العسقلاني.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: «أليس قد صليت معنا؟»، ولم يستفسر عن ما أصاب، وقد أخرجه مسلم أيضًا في التوبة.

14 - باب هل يَقُولُ الإمامُ لِلْمُقِرِّ: لَعَلَّكَ لَمَسْتَ أَوْ غَمَزْتَ

6824 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يَغْلَى بْنَ حَكِيمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

14 - باب هل يَقُولُ الإمامُ لِلْمُقِرِّ: لَعَلَّكَ لَمَسْتَ أَوْ غَمَزْتَ

(باب هل يَقُولُ الإمامُ لِلْمُقِرِّ) أي: بالزنا (لَعَلَّكَ لَمَسْتَ) المرأة (أَوْ غَمَزْتَ) أي: المرأة بعينك أو بيدك.

وفي بعض النسخ: هذا أو نظرت إليها، وجواب الاستفهام مقدر يوضحه حديث الباب.

وهذه الترجمة معقودة لجواز تلقين الإمام المقر بالحد ما يدفعه عنه وقد خصه بعضهم بمن يظن أنه أخطأ أو جهل.

(حَدَّثَنِي) بالافراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ) السندي، قال: (حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ) بفتح الجيم، قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) جرير بن حازم بن زيد البصري، (قَالَ: سَمِعْتُ يَغْلَى) بفتح الياء وسكون العين المهملة، وفتح اللام بوزن يرضى.

(ابْنُ حَكِيمٍ) بفتح الحاء المهملة الثقفي مولا هم من أهل البصرة مات بالشام.

(عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) لم يذكره موسى في رواية بل أرسله وأشار إلى ذلك أبو داود، وكان البخاري رحمه الله لم يعتبر هذه العلة؛ لأن وهب بن جرير وصله وهو أخبر بحديث أبيه من غيره؛ ولأنه ليس دون موسى في الحفظ، ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس رضي الله عنهما فقد أخرجه أحمد، وأبو داود من رواية خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن ماعز بن مالك أتى النبي ﷺ فقال: إنه زنى فأعرض عنه فأعاد عليه مراراً فسأل قومه: «أمجنون هو؟» قالوا: ليس به بأس، وسنده على شرط البخاري، وذكر الطبري في «الأوسط» أن يزيد بن زريع تفرد به عن خالد الحذاء فليتأمل.

قَالَ: لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ، أَوْ غَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ» قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَنِ كُنْتَهَا؟»، لَا يَكْنِي، قَالَ: فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ) الْأَسْلَمِي (النَّبِيَّ ﷺ) فَقَالَ: إِنَّهُ زَنَى... الخ. (قَالَ) ﷺ (لَهُ: لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ؟) أَي: الْمَرْأَةَ فَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَلَمْ يَعَيْنِ مَحَلَّ التَّقْبِيلِ (أَوْ غَمَزْتَ) بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالزَّايِ أَي: بِعَيْنِكَ أَوْ بِيَدِكَ أَي: أَشْرَتْ إِلَيْهَا بِعَيْنِكَ، أَوْ وَضَعْتَ يَدَكَ عَلَى عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهَا، وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ بِلَفْظٍ: لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ أَوْ لَمَسْتَ (أَوْ نَظَرْتَ) أَي: إِلَيْهَا، أَي: فَأَطْلَقْتَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ زَنَى فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْحَدِيثِ الْآخَرِ الْمَخْرُجِ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْعَيْنُ تَزْنِي وَزَنَاهَا النَّظَرُ، وَفِي بَعْضِ طَرَفِهِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ أَحْمَدَ ذَكَرَ اللِّسَانَ، وَالْيَدَ وَالرَّجْلَ وَالْأُذُنَ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ الضَّمَّ وَعِنْدَهُمُ وَالْفَرْجَ يَصْدُقُ ذَلِكَ أَوْ يَكْذِبُ.

(قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ) وَفِي حَدِيثِ نَعِيمِ بْنِ هِزَالٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ، «وَهَلْ ضَا جَعْتَهَا» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ بَاشَرْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «هَلْ جَامَعْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ ﷺ: (قَالَ: «أَنِ كُنْتَهَا؟») بِهَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ فَنُونٌ مَكْسُورَةٌ فَكَافٌ سَاكِنَةٌ فَفَوْقِيَّةٌ مَفْتُوحَةٌ فَهَاءٌ فَأَلْفٌ مِنَ النِّكَاحِ.

(لَا يَكْنِي) بِفَتْحِ التَّحْتِيَّةِ وَسُكُونِ الْكَافِ، وَكَسْرِ النُّونِ مِنَ الْكِنَايَةِ أَي: أَنَّهُ ﷺ ذَكَرَ هَذَا اللَّفْظَ صَرِيحًا وَلَمْ يَكُنْ عَنْهُ بِلَفْظٍ آخَرَ كَالْجَمَاعِ وَالْوَقَاعِ وَالْغُشْيَانِ؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ لَا تَتَبَثُ بِالْكِنَايَاتِ وَكَأَنَّ هَذِهِ الْكِنَايَةَ صَدَرَتْ مِنَ الْبُخَارِيِّ أَوْ مِنْ شَيْخِهِ لِلتَّصْرِيحِ فِي رِوَايَةِ الْبَابِ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ.

(قَالَ) أَي: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (فَعِنْدَ ذَلِكَ) الْإِقْرَارُ بِصَرِيحِ الزَّنَى (أَمَرَ) ﷺ (بِرَجْمِهِ) وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ تَلْقِينِ الْمُقَرَّرِ فِي الْحُدُودِ وَالتَّصْرِيحِ بِمَا يَسْتَحْيِي مِنَ التَّلَفُّظِ بِهِ لِلْحَاجَةِ الْمَجْلِبَةِ لَذَلِكَ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْحُدُودِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الرِّجْمِ.

15 - باب سُؤَالِ الْإِمَامِ الْمُقِرِّ: هَلْ أَحْصَنْتَ؟

6825 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَنَادَاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، يُرِيدُ نَفْسَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَجَاءَ لِشِقِّ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي أَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبُكَ جُنُونٌ؟»

15 - باب سُؤَالِ الْإِمَامِ الْمُقِرِّ: هَلْ أَحْصَنْتَ؟

(باب سُؤَالِ الْإِمَامِ) أي: الأعظم أو نائبه (الْمُقِرِّ) بالزنى: (هَلْ أَحْصَنْتَ؟) أي: تزوجت ووطئت.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ) بضم العين المهملة، وفتح الفاء وبعد التحتية الساكنة راء أبو عثمان الأنصاري المصري الحافظ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًا، (عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ خَالِدٍ) أمير مصر، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ) سعيد، (وَأَبِي سَلَمَةَ) أي: ابن عبد الرحمن عوف: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ) يعني ليس من أكابر الناس ولا بالمشهور فيهم (وَهُوَ) أي: والحال أنه ﷺ (فِي الْمَسْجِدِ، فَنَادَاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، يُرِيدُ نَفْسَهُ) ذكره ليبين أنه لم يجرئ مستفتيًا من جهة الغير ولا لنفسه، وإنما جاء مقرًا بالزنى مسندًا ذلك إلى نفسه على جهة العرض، (فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَتَنَحَّى) أي: بعد الرجل للجانب الذي أعرض مقاتلا له (لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ) بكسر القاف أي: مقابلًا له ومعانيًا له، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَجَاءَ لِشِقِّ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي أَعْرَضَ عَنْهُ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ) أنه زنى وجواب لما قوله: (دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبُكَ جُنُونٌ؟») الهمزة: للاستفهام، وجنون: مبتدأ والمجرور متعلق بالخبر.

قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَحْصَنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ».

6826 - قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا، قَالَ: «فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ الْحِجَارَةَ جَمَزَ، حَتَّى أَدْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ».

(قَالَ: لَا) أي: ليس بي جنون (يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَحْصَنْتَ؟») استفهام حذف منه الأداة.

(قَالَ: نَعَمْ) أحصنت (يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ) ﷺ: («اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ») بباء التعدية في رواية أبي ذرٍّ، ويحتمل الحال أي: اذهبوا مصاحبين له، وسقط لفظ: به في رواية غيره.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فقال: أحصنت وقد سبق الحديث أيضًا.

(قَالَ ابْنُ شَهَابٍ) الزهري بالسند السابق: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (مَنْ سَمِعَ جَابِرًا) رضي الله عنه قيل: إنه: أبو سلمة بن عبد الرحمن، (قَالَ) وفي نسخة يقول: (فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ) أي: في جماعة رجموه، وأعاد الضمير على لفظ: من ولو أعاده على معناها لقال: رجموه.

(فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى) أي: عند مصلى الجنائز بالبيع، وفي الكلام تقدير وتأخير أي: فرجمناه بالمصلى فكننت فيمن رجمه أو كنت فيمن أراد حضور رجمه فرجمناه، (فَلَمَّا أَذْلَقْتُهُ) بالذال المعجمة الساكنة والقاف، أي: أفلقته وأوجعته، وقال النووي: أي أصابته بحدها (الْحِجَارَةُ جَمَزَ) بفتح الجيم والميم والزاي وثب مسرعًا وليس بالشديد العدو بل كالقفز، وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه فاشتد واشتدنا خلفه، (حَتَّى أَدْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ) خارج المدينة (فَرَجَمْنَاهُ) زاد في الرواية السابقة في باب الرجم بالمصلى حتى مات.

وعند الترمذي من طريق أبي محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة ماعز: فلما وجد مس الحجارة فرّ يشتد حتى مرّ برجل معه لحى جمل فضربه وضربه الناس حتى مات، وقد مر ما يتعلق بقصته.

16 - باب الاعتراف بالزنا

6827، 6828 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ، قَالَا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: أَنُشَدُّكَ اللَّهَ.....

16 - باب الاعتراف بالزنا

أي: بيان حكمه.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (قَالَ: حَفِظْنَاهُ) أي: الحديث (مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ) أي: ابن شهاب أي: من فمه، وعند الحميدي عن سفيان حَدَّثَنَا الزهري، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود: (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ) الجهني رضي الله عنهما، (قَالَا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ) وهو جالس في المسجد، وفي رواية شعيب بينما نحن عند النبي ﷺ، وفي رواية ابن أبي ذئب الآتية أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس، وفي رواية شعيب في الأحكام إذ قام رجل من الأعراب، وفي رواية مالك الآتية قريباً أن رجلين اختصما، (فَقَامَ رَجُلٌ) ولم يقف الحافظ العسقلاني على اسمه ولا اسم خصمه، (فَقَالَ): يا رسول الله (أَنُشَدُّكَ اللَّهَ) بفتح الهمزة وسكون النون، وضم الشين المعجمة، والبدال المهملة أي: أسألك الله أي: بالله وضمن أنشدك معنى أذكرك من قولهم: نشده إذا سأله رافعاً نشيدته أي: صوته هذا أصله ثم استعمل في كل مطلوب مؤكد ولو لم يكن هناك رفع صوت وذكر أبو علي القابسي أن بعضهم ضبطه بضم الهمزة وتشديد المعجمة وغلطه ومعنى السؤال هنا القسم كأنه قال: إن بعضهم ضبطه بضم الهمزة وتشديد المعجمة وغلطه، أقسمت عليك بالله، أو معناه ذكرتكَ بتشديد الكاف وحيثُ فلا حاجة إلى تقدير حرف جر فيه، ولذا قال الفارسي: أجروه مجرى ذكرت وإذا قلنا معناه سأل كان متعدياً إلى مفعولين ليس ثانيهما المجرور بالباء لفظاً أو تقديرًا كما يتوهمه كثير، بل مفعوله الثاني ما يأتي بعده، فإذا قلت أنشدك الله أن تكرمني، فالمصدر المؤول من أن تكرمني هو مفعوله الثاني، وقس على ذلك وإن قلنا معناه

إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ،

ذكرتك الله، فالمراد به الإقسام عليه به فهذان مفعولان، وحيثُذِّ فما بعده على تقدير بحرف جر، وإذا قيل: نشدتك الله أن تكرمني كان معناه ذكرتكَ الله في إكرامي، ثم إن العرب تأتي بعد هذا التركيب بإلا مع أن صورة لفظه إيجاب ثم يأتون بعده بفعل فيقولون: أنشدك الله إلا فعلت كذا، وذلك لأن المعنى على النفي والحصر فحسن الاستثناء، وأما وقوع الفعل بعد إلا فعلى تأويله بالمصدر، وإن لم يكن معه حرف مصدري؛ لضرورة افتقار المعنى إليه قال سيبويه: معنى أنشدك إلا فعلت ما أطلب منك إلا فعلك، وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم، ويراد به النفي المحصور فيه المفعول، كما قاله صاحب «المفصل» حيث قال: وقد أوقع الفعل المتعدي موقع الاسم المستثنى في قوله أنشدك الله إلا فعلت، وقال أبو حيان: فهو كلام يعنون به النفي المحصور فيه المفعول، قال: وقد يصرح بما المصدرية مع الفعل بعد إلا كما وقع في هذا الحديث بعد أنشدك.

(إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ) أي: لا أسألك بالله إلا القضاء بيننا بكتاب الله، وقيل المعنى لا أسألك القضاء إلا بكتاب الله، قال الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن يكون إلا جواب القسم لما فيها معنى الحصر، وتقديره أسألك بالله لا تفعل شيئاً إلا القضاء فحذف الجواب وترك ما يدل عليه فدخلت إلا هنا لذلك المعنى، فالتأكيد إنما وقع لعدم التشاغل بغيره لا لأن لقوله بكتاب الله مفهوماً، وبهذا يندفع إيراد من استشكل فقال: إن لم يكن النبي ﷺ يحكم إلا بكتاب الله، فما فائدة السؤال والتأكيد في ذلك، ثم أجاب بأن ذلك من جفاء الأعراب، وقيل هذا من خفاء وجه الحكم عليه حين سأل أهل العلم الذين أجابوا بمائة جلدة، وتغريب عام، وهذا من قبيل قول الملكين ولداود عليه السلام: ﴿فَأَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ﴾ [ص: 22] ومن هذا قالوا: يجوز قول الخصم للإمام العادل اقض بيننا بالحق على أن النبي ﷺ لم ينكر عليه، وفي البسيط: إن «إلا» أيضاً جواب القسم لكن على أن الأصل نشدتك بالله لتفعلن كذا، ثم أوقعوا موقع المضارع الماضي، ولم يدخلوا لام التأكيد؛ لأنها لا تدخل على الماضي فجعلوا بدلها إلا وحملوها عليها فتلخص أن الاستثناء في هذا التركيب مفرغ فاختر ما شئت.

فَقَامَ خَصْمُهُ، وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ، فَقَالَ: اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذَنْ لِي؟

ثم المراد بكتاب الله ما حكم به وكتبه على عباده من الحدود والأحكام إذ الرجم ليس في القرآن وكذا التغريب إلا بواسطة أمر الله باتباع رسوله قال ابن دقيق العيد، أو المراد ما تضمنه كتاب الله أي: القرآن يعني قوله تعالى: ﴿وَأَوْجَعَلِ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: 15] فبين النبي ﷺ أن السبيل جلد البكر، ونفيه ورجم الثيب، ويحتمل أن يراد بكتاب الله الآية التي نسخت تلاوتها وهو الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما، وبهذا أجاب البيضاوي، ويبقى عليه التغريب.

وقيل: المراد بكتاب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة فيما وقع به الجواب الآتي ذكره، والعلم عند الله تعالى.

وقيل: إنما سأل ذلك مع أنهما يعلمان أنه ﷺ لا يحكم إلا بحكم الله ليفصل بينهما بالحكم الصرف لا بالنصائح والترغيب فيما هو الأرفق بهما إذ للحاكم أن يفعل ذلك، ولكن برضى الخصمين.

(فَقَامَ خَصْمُهُ، وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ) وفي رواية مالك فقال الآخر: وكان أفقهما.

وقال الشيخ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: يحتمل أن يكون الراوي كان عارفاً بهما قبل أن يتحاكما فوصف الثاني بأنه أفقه من الأول مطلقاً، أو في هذه القصة الخالصة أو استدل بحسن أدبه في استئذانه وترك رفع صوته إن كان الأول رفعه، وقد ورد: إن حسن السؤال نصف العلم أورده ابن السني في كتاب «رياضة المتعلمين» حديثاً مرفوعاً بسند ضعيف، والخصم مصدر خصمه يخصمه إذا نازعه وغالبه، ثم يطلق على المخاصم وصار اسماً له، فلذا يطلق على الواحد والاثنين والأكثر بلفظ واحد مذكراً كان المخاصم أو مؤنثاً؛ لأنه بمعنى ذو كذا على قول البصريين في رجل عدل ونحوه قال تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبُؤُا الْخَصْمِ إِذْ سُورُوا إِلَيْكَ الْحَرْبِ﴾ [ص: 21] وربما ثنى وجمع للتنبيه على فائدة تراد في الكلام نحو: ﴿لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾ [ص: 22] ونحو ذلك.

(فَقَالَ): يا رسول الله (اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذَنْ لِي؟) أي: في أن أتكلم، وفي رواية ابن أبي شيبة، عن سفيان حتى أقول، وفي رواية مالك فقال: أجل، وفي رواية الليث، فقال: نعم فاقض، وفي رواية ابن أبي ذئب، وشعيب

قَالَ: «قُلْ» قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا

فقال: صدق فاقض له يا رسول الله بكتاب الله تعالى، (قَالَ) ﷺ: («قُلْ») وفي رواية محمد بن يوسف، فقال النبي ﷺ: «قُلْ» وفي رواية مالك: تكلم.

(قَالَ) وفي نسخة: فقال، وظاهر السياق أن القائل هو الثاني، وجزم الكرمانى بأن القائل هو الأول واستند في ذلك بما وقع في كتاب الصلح عن آدم عن ابن أبي ذئب هنا، فقال الأعرابي: ابني بعد قوله في أول الحديث: جاء أعرابي وفيه فقال خصمه، قال الحافظ العسقلاني: وهذه زيادة شاذة والمحفوظ ما في سائر الطرق كما في رواية سفيان في هذا الباب، وكذا وقع في الشروط عن عاصم بن علي، عن ابن أبي ذئب موافقاً للجماعة ولفظه: فقال: صدق اقض له، يا رسول الله بكتاب الله، إن ابني، فالاختلاف فيه على ابن أبي ذئب، وقد وافق آدم أبو بكر الحنفي عند أبي نعيم في المستخرج، ووافق عاصمًا يزيد بن هارون عند الإسماعيلي.

(إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا) بفتح العين وكسر السين المهملتين وبالفاء أي: أجيرًا قاله مالك، وقال أبو عمر: قد يكون العبد، والسائل والخادم أي: يطلق على كل واحد منهم.

وقيل: يطلق على من يستهان به وفي المحكم العسيف الأجير المستهان.

وقيل: هو المملوك المستهان.

وقيل: كل خادم عسيف وفسره عبد الملك بن حبيب بالغلام الذي لم يبلغ الحلم فإن ثبت ذلك فإطلاقه على صاحب هذه القصة باعتبار حاله في ابتداء الاستتجار، ووقع في رواية النسائي تعيين كونه أجيرًا، ولفظه من طريق عمرو بن شعيب، عن ابن شهاب: كان ابني أجيرًا لامرأته، وسمي الأجير عسيفًا؛ لأن المستأجر يعسفه في العمل، ويكون بمعنى الفاعل أيضًا لكونه يعسف الأرض بالتردد فيها.

يقال: عسف الليل عسفًا إذا أكثر السير فيه، ويطلق العسف أيضًا على الكفاية والأجير يكفي المستأجر الأمر الذي أقامه فيه.

(عَلَى هَذَا) أي: عنده وفي رواية محمد بن يوسف، عن عمرو بن شعيب:

فَزَنَى بِأَمْرَأَتِهِ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي:

عسيفًا في أهل هذا أو على بمعنى اللام، وكان الرجل استخدمه فيما تحتاج إليه امرأته من الأمور فكان ذلك سببًا لما وقع له معها.

(فَزَنَى بِأَمْرَأَتِهِ) لم يعرف اسمها ولا اسم الابن (فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ) زاد الحميدي عن سفيان: فزنى بامرأته وأخبروا لي أن على ابني الرجم فافتديت، وقد ذكر علي ابن المديني رواية في آخره أن سفيان كان شك في هذه الزيادة فربما تركها وغالب الرواة عنه كأحمد وابن أبي شيبه، ومحمد بن يوسف لم يذكروها، وثبتت عند مالك، والليث، وابن أبي ذئب، وشعيب، وعمرو بن شعيب ووقع في رواية آدم: فقالوا لي: على ابنك الرجم؟ وفي رواية الحميدي: فأخبرت بضم الهمزة على البناء للمفعول، وفي رواية أبي بكر الحنفي: فقال لي بالإفراد، وكذا عند أبي عوانة من رواية ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب فإن ثبتت فالضمير في قوله: «فقال» لخصمه، وكأنهم ظنوا أن ذلك حق له يستحق أن يعفو منه على مال يأخذه، وهذا ظن باطل، وفي رواية عمرو بن شعيب: فسألت من لا يعلم فأخبروني أن على ابني الرجم فافتديت منه (بِمِائَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ) ويروى: وخادم والخادم الجارية المعدة للخدمة بدليل رواية وجارية، وقوله: بمائة شاة متعلق بافتديت من الرجم والشاة تذكر وتؤنث وأصلها شاهة؛ لأن تصغيرها شويهة والجمع شياه بالهاء تقول: ثلاث شياه إلى العشرة فإذا جاوزت، قلت: بلا هاء، فإذا كثرت قلت: هذه شياه كثيرة بالهمزة ومن للبدلية كقوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَوةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: 38] وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب بمائة من الغنم ووليدة وهي الجارية.

(ثُمَّ سَأَلْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ)، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان، وشعيب: ثم إنني سألت أهل العلم (فَأَخْبَرُونِي) ومثله لابن أبي ذئب لكن قال: فزعموا، وفي رواية معمر: ثم أخبرني أهل العلم، وفي رواية عمرو بن شعيب، ثم سألت من يعلم، وفي إشعار بأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يفتون في عهد رسول الله ﷺ، وقد ذكر محمد بن سعد منهم أبا بكر وعمر،

أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَعَلَى امْرَأَتِهِ الرَّجْمُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ، الْمِائَةُ شَاةٌ وَالْخَادِمُ رَدٌّ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ،»

وعثمان، وعليًا، وعبد الرحمن بن عوف، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد ابن ثابت رضي الله عنهم.

وقال الحافظ العسقلاني: لم أقف على أسماء هؤلاء المسؤولين، ولا على عددهم ولا على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة.

(أَنَّ عَلَى ابْنِي) وفي رواية مالك: إنما على ابني (جَلْدُ مِائَةٍ) بإضافة جلد إلى مائة، وقرأه بعضهم بتنوين جلد مرفوعًا وبتنوين مائة منصوبًا على التمييز، قال الحافظ العسقلاني: ولم تثبت رواية.

(وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَعَلَى امْرَأَتِهِ الرَّجْمُ) لإحصانها، وفي رواية مالك والأكثر: إنما الرجم على امرأتها، وفي رواية عمرو بن شعيب: فأخبروني أن ليس على ابني الرجم.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ) بتشديد النون للتأكيد (بَيْنَكُمَا) وفي رواية أبي ذر: بينكم بالجمع (بِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ، الْمِائَةُ شَاةٌ) على مذهب الكوفيين (وَالْخَادِمُ رَدٌّ) وفي الصلح الوليدة ولا تنافي بينهما؛ لأن الخادم لا يطلق على الذكر والأنثى، وفي رواية الكشميهني: رد عليك وكذا في رواية مالك ولفظه: أما غنمك وجارية فرد عليك، وفي رواية صالح بن كيسان: أما الوليدة والغنم فردوها وفي رواية عمرو بن شعيب أما ما أعطيته فرد عليك والضمير في أعطيته إما للخصم أو للعتاء، وقوله: رد من إطلاق المصدر على المفعول أي: مردود كالخلق والنسج والمعنى أنه يجب رد ذلك إليك وفيه دليل على أن المأخوذ في العقود الفاسدة كما في هذا الصلح الفاسد لا يملك بل يجب رده على صاحبه.

(وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ) كذا في رواية الأكثر، ووقع في رواية عمرو بن شعيب، وأما ابنك فنجلده مائة ونغربه سنة وفي رواية مالك، وصالح ابن كيسان: وجلد ابنه وغربه عامًا، وهذا ظاهر في أن الذي صدر حينئذٍ حكم لا

وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ

فتوى بخلاف رواية سفيان، ومن وافقه، وقال النووي: هو محمول على أنه ﷺ علم أن الابن كان بكرًا، وأنه اعترف بالزنا فإن إقرار الأب عليه لا يقبل، ويحتمل أن يكون أضرر اعترافه والتقدير وعلى ابنك إن كان ابنك اعترف بالزنا جلد مائة وتغريب عام، والأول أليق وأوجه؛ لأنه كان في مقام الحكم ولو كان في مقام الافتاء لم يكن فيه إشكال؛ لأن التقدير إن كان زنى وهو بكر وقرينة اعترافه حضوره مع أبيه كما في الرواية الأخرى أن ابني هذا وسكوته على ما نسب إليه، وأما العلم بكونه بكرًا فوقع صريحًا من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب، ولفظه كان ابني أجيرًا لامرأة هذا، وابني لم يحصن وفيه التغريب للبكر الزاني وبه تمسك الشافعية خلافاً لأبي حنيفة فلا يقول: به لأن إيجابه زيادة على النص، والزيادة على النص بخبر الواحد نسخ فلا يجوز.

(وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ) بضم الهمزة وفتح النون آخره سين مهملة مصغر أنس هو ابن الضحاك الأسلمي على الأصح وكانت المرأة أيضاً أسلمية كما ذهب إليه ابن عبد البر وقال ابن السكني في كتاب الصحابة: لا أدري من هو ولا وجدت له رواية ولا ذكر إلا في هذا الحديث.

وقيل: هو ابن مرثد وقيل ابن أبي مرثد وهو غير صحيح أن أنيس بن أبي مرثد صحابي مشهور غنوي بالغين المعجمة والنون أسلمي وهو بفتحتين والتصغير وغلط أيضاً من زعم أنه أنس بن مالك لأنه أنصاري لا أسلمي ووقع في رواية شعيب وابن أبي ذئب: وأما أنت يا أنيس لرجل من أسلم فاغد، وفي رواية مالك ويونس وصالح بن كيسان: وأمر أنيس الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر.

وفي رواية معمر: ثم قال لرجل من أسلم يقال له أنيس: قم يا أنيس فسل امرأة هذا، وكلمة اغد أمر من غدا يغدو هو الذهاب والتوجه هنا كما يطلق الرواح على ذلك، وليس المراد حقيقة الغدو وهو للتأخير إلى أول النهار كما لا يراد بالرواح التوجه نصف النهار وقد حكى القاضي عياض: إن بعضهم استدل به على جواز تأخير إقامة الحد عند ضيق الوقت واستضعفه بأنه ليس في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار.

عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا» فَعَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا

(عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ) بالزنى (فَأَرْجُمَهَا) وفي رواية يونس : فأمر أنيساً الأسلمي أن يرمي امرأة الأجير إن اعترفت (فَعَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا) كذا في رواية الأكثر، ووقع في رواية الليث فاعترفت فأمر رسول الله ﷺ فرجمت واختصره ابن أبي ذئب، فقال : فعدا عليها فرجمها ونحوه في رواية صالح بن كيسان ورواية الليث أتمها ؛ لأنها تشعر بأن أنيساً أعاد جوابها على النبي ﷺ فأمر حينئذٍ بـرجمها فإن قيل حد الزنا لا يثبت بالتجسس والاستكشاف عنه فما وجه إرسال أنيس إلى المرأة أجيبي بأن المقصود منه إعلام المرأة بأن هذا الرجل قذفها بابنه فلها عليه حد القذف فتطالب به أو تعفو لا أن تعترف بالزنا فلا يجب عليه حد القذف بل عليها حد الزنى وهو الرجم ؛ لأنها كانت محصنة فذهب إليها أنيس فاعترفت به فأمر ﷺ بـرجمها فرجمت.

قال النووي : كذا أوله العلماء من أصحابنا وغيرهم ولا بد منه ؛ لأن ظاهره أنه بعث لطلب إقامة حد الزنا وهو غير مراد ؛ لأن حد الزنا لا يحتاط له بالتجسس والكشف عنه بل يستحب تلقين المقر به ليرجع كما تقدم في قصة ماعز وكان لقوله : فإن اعترفت فأرجمها مقابلاً أي : وإن أنكرت فأعلمها أن لها طلب حد القذف فحذف لوجود احتمال فلو أنكرت وطلبت لأجيبت وقد أخرج أبو داود، والنسائي من طريق سعيد بن المسيب، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أقر بأنه زنى بامرأة فجلده النبي ﷺ مائة ثم سأل المرأة فقالت : كذب فجلده حد الفرية ثمانين، وقد سكت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستنكره النسائي .

وفيه : أن من أقر بالحد وجب على الإمام إقامته عليه، ولو لم يعرف من شاركه في ذلك، وإن من قذف غيره لا يقام عليه الحد إلا أن يطلبه المقذوف خلافاً لابن أبي ليلى فإنه قال : يجب ولو لم يطلب المقذوف خلافاً لابن أبي ليلى فإنه قال : يجب ولو لم يطلب المقذوف وفي الاستدلال به نظر ؛ لأن محل الخلاف إذا كان المقذوف حاضراً وأما إذا كان غائباً كهذه فالظاهر أن التأخير لاستكشاف الحال فإن ثبتت في حق المقذوف فلا حد على القاذف كما في هذه القصة فليتأمل وفي الحديث أنه يستحب للقاضي أن يصبر على قول أحد

الخصمين احكم بيننا بالحق ، ونحوه إذا تعدى عليه خصمه ونظير ذلك قوله تعالى حكاية عن قول الخصمين اللذين دخلا على داود عليه السلام : ﴿ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ ﴾ [ص : 22] ويحتمل أن يكون ذلك على حد قوله : ﴿ قُلْ رَبِّ أَمْحُرْ بِالْحَقِّ ﴾ [الأنبياء : 112] في أن المراد التعريض بأن خصمه على الباطل ، وأن بالحكم بالحق سيظهر باطله .

وفيه : حسن خلق النبي ﷺ وحكمه على من يخاطب بما الأولى خلافه ، وإن من يأتي به من الحكام في ذلك يحمد كمن لا ينزعج لقول الخصم مثلاً : ﴿ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ ﴾ .

وفيه : أن حسن الأدب في مخاطبة الكبير يقتضي تقديم الاستئذان في الخصومة وتقديمه ولو كان المستأذن مسبوقاً ، وأن للإمام أن يأذن لمن شاء من الخصمين في الدعوى إذا جاء معاً ، وأيقن أن كلا منهما يدعي .

وفيه : استحباب استئذان المدعي والمستفتي الحاكم والعالم في الكلام ويتأكد ذلك إذا ظن أن له عذراً .

وفيه : أن السائل يذكر كل ما وقع في القصة لاحتمال أن يفهم المفتي أو الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسألة لقول السائل : إن ابني كان عسيفاً على هذا وإنما هو جاء يسأل عن حكم الزنى والسر في ذلك أنه أراد أن يقيم لابنه معذرة ما وأنه لم يكن مشهوراً بالعهر ولم يهجم على المرأة مثلاً ولا استكرهها وإنما وقع له ذلك لطول الملازمة المقتضية لمزيد التأنيس فيستفاد منه الحث على إبعاد الأجنبي من الأجنبية مهما أمكن ؛ لأن العشرة قد تفضي إلى الفساد ويتسور بها الشيطان إلى الإفساد .

وفيه : جواز استفتاء المفضول مع وجود الفاضل والرد على من منع التابعي أن يفتي مع وجود الصحابي مثلاً .

وفيه : أن الحد لا يقبل الفداء وهو مجمع عليه في الزنى والسرقة ، وشرب المسكر واختلف في القذف فالصحيح أنه كغيره ، وإنما يجزي الفداء في البدن كالقصاص في النفس والأطراف .

قُلْتُ لِسُفْيَانَ: لَمْ يَقُلْ: فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ؟ فَقَالَ: «أَشْكُ فِيهَا مِنْ الزُّهْرِيِّ، فَرُبَّمَا قُلْتُهَا، وَرُبَّمَا سَكَتُ».

- وفيه: أن الصلح المبني على غير الشرع يرد ويعاد المال المأخوذ فيه.
- وقال ابن دقيق العيد: وبذلك يتبين عذر من اعتذر من الفقهاء عن نقض العقود الفاسدة بأن المتعاضدين تراضيا وأذن كل منهما للآخر في التصرف والحق أن الإذن في التصرف مقيد بالعقود الصحيحة.
- وفيه: جواز الاستنابة في إقامة الحد وقيل.
- وفيه: أن حضور الإمام الرجم ليس شرطًا.
- وفيه: نظر لا احتمال أن أنيسًا كان حاكمًا وقد حضر بل باشر الرجم لظاهر قوله: فرجمها.
- وفيه: الاكتفاء في الاعتراف بالمرة الواحدة؛ لأنه لم ينقل أن المرأة تكرر اعترافها وفيه نظر.
- وفيه: الاكتفاء بالرجم من غير جلد؛ لأنه لم ينقل في قصتها أيضًا، وفيه نظر لأن الفعل لا عموم له فالترك أولى.
- وفيه: جواز استئجار الحر وجواز إجارة الأب ولده الصغير لمن يستخدمه إذا احتاج لذلك.
- وفيه: أن حال الزانيين إذا اختلفا أقيم على كل واحد حده؛ لأن العسيف جلد والمرأة رجمت فكذا لو كان أحدهما حرًا والآخر رقيقًا وكذا لو زنى بالغ بصبية أو عاقل بمجنونة حدّ البالغ والعاقل دونهما وكذا عكسه.
- وفيه: أن من قذف ولده لا يحد؛ لأن الرجل قال ابني زنى، ولم يثبت عليه حد القذف وفيه شيء.
- (قُلْتُ) القائل هو علي ابن المديني (لِسُفْيَانَ) هو ابن عيينة: (لَمْ يَقُلْ) أي: الرجل الذي قال: إن ابني كان عسيفًا في كلامه.
- (فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ؟ فَقَالَ) سُفْيَانُ: (أَشْكُ فِيهَا) أي: في سماعها، وفي رواية المستملي: الشك فيها (مِنْ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (فَرُبَّمَا قُلْتُهَا، وَرُبَّمَا سَكَتُ) عنها.

6829 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ، حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ: لَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى وَقَدْ أَحْصَنَ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَمْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ. قَالَ سُفْيَانُ: كَذَا حَفِظْتُ - أَلَا وَقَدْ «رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: فاعترفت، وقد مضى الحديث في الوكالة، وفي الشروط وفي النذور وغير ذلك في مواضع كثيرة، وقد أخرجه بقية الجماعة.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: ابن عيينة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) مصغر ابن عبد الله بن عتبة، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: قَالَ عُمَرُ) أي: ابن الخطاب رضي الله عنه: (لَقَدْ خَشِيتُ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الشين المعجمة (أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ، حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ: لَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا) بكسر الصاد المعجمة من الضلال (بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ) تعالى في كتابه العزيز من قوله: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة كما روي من طرق متعددة متعاضدة أنها كانت متلوة فنسخ تلاوتها وبقي حكمها معمولاً به.

(أَلَا) بالتخفيف (وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى وَقَدْ أَحْصَنَ) بفتح الهمزة والصاد والواو في وقد للحال.

(إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ) بزناه، (أَوْ كَانَ الْحَمْلُ) بالميم الساكنة وفي رواية أبي ذر: الحبل بالموحدة المفتوحة بدل الميم.

(أَوْ الْإِعْتِرَافُ) من الزاني أنه زنى.

(قَالَ سُفْيَانُ) هو ابن عيينة بالسند السابق: (كَذَا حَفِظْتُ) هذه جملة معترضة بين قوله: أو الاعتراف وبين قوله: (أَلَا وَقَدْ «رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ») وهذا من قول عمر رضي الله، وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر الفريابي عن علي بن عبد الله شيخ البخاري فيه: فقال: بعد قوله أو الاعتراف وقد قرأناها الشيخ والشيخة فارجموهما البتة وقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده فسقط من

رواية البخاري من قوله : وقد إلى قوله : ألبتة ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك عمداً فقد أخرجه النسائي عن محمد بن منصور ، عن سفيان كرواية جعفر ، ثم قال : لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث من رواية مالك ويونس ، ومعمر ، وصالح بن كيسان ، وعقيل ، وغيرهم من الحفاظ عن الزهري ذلك فلم يذكره .

وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية «الموطأ» عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب قال : لما صدر عمر رضي الله عنه من الحج ، وقدم المدينة خطب الناس فقال : أيها الناس ، قد سنت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة ثم قال : إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل : لا نجد حدين في كتاب الله فقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبته بيدي الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة قال مالك : الشيخ والشيخة الثيب والشيبة .

ووقعت أيضاً في هذا الحديث في رواية أبي معشر الآتية في الباب الذي يليه فقال متصلاً بقوله ، وقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده ولولا أن يقولوا كتب عمر ما ليس في كتاب الله لكتبته قد قرأناها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم ، وأخرج النسائي وصححه الحاكم من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه قال : ولقد كان فيها أي : في سورة الأحزاب آية الرجم الشيخ الآية .

ومن حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الشيخ والشيخة» مثله إلى قوله : «البتة» ، ومن رواية أبي أمامة بن سهل أن خالته أخبرته قالت : لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم فذكره إلى قوله البتة وزاد بما قضينا من اللذة ، وأخرج النسائي أيضاً أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت : ألا نكتبها في المصحف قال : لا ، ألا ترى أن الشابين الثيبين يرجمان ولقد ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : «أنا أكفيكم» ، وفي «فضائل القرآن» لابن الضريس من طريق يعلى بن حكيم ، عن زيد بن أسلم : أن عمر رضي الله عنه خطب الناس ، فقال : لا تشكوا في الرجم فإنه حق ، ولقد هممت أن اكتبه في

17 - باب رَجْمِ الحُبْلَى مِنَ الزَّانَا إِذَا أَحْصَنَتْ

المصحف فسألت أبي بن كعب رضي الله عنه، فقال: أليس أتيتني وأنا أستقرئها رسول الله ﷺ فدفعت في صدري فقلت: أتستقرئ آية الرجم «وهم يتسافهون تسافه الحمر»، ورجاله ثقات وفيه: إشارة إلى بيان السبب في نسخ تلاوتها وهو الاختلاف، وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت، قال: زيد ابن ثابت، وسعيد بن العاص: كانا يكتبان المصحف فمرا على هذه الآية فقال زيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الشيخ والشيخة فارجموهما البتة»، فقال عمر رضي الله عنه: لما نزلت أتيت النبي ﷺ فقلت: أكتبها فكأنه كره ذلك، فقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم فيستفاد من هذا الحديث.

السبب في نسخ تلاوتها لكون العمل بها على غير الظاهر من عمومها، ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: ألا إن الرجم حق.

17 - باب رَجْمِ الحُبْلَى مِنَ الزَّانَا إِذَا أَحْصَنَتْ

(باب رَجْمِ الحُبْلَى مِنَ الزَّانَا) وفي رواية أبي ذر: في الزنا (إِذَا أَحْصَنَتْ) بأن تزوجت.

قال ابن بطال: معنى الترجمة هل يجب على الحبلى رجم أو لا، وقد استقر الإجماع على أنها لا ترجم حتى تضع.

وقال النووي: وكذا لو كان حدها الجلد لا تجلد حتى تضع، وكذا من وجب عليها قصاص، وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع بالإجماع في كل ذلك انتهى.

وقد كان عمر رضي الله عنه أراد أن يرجم الحبلى، فقال معاذ رضي الله عنه: لا سبيل لك على ما في بطنها أخرج ابن أبي شيبة، ورجاله ثقات، واختلف بعد الوضع، فقال مالك: إذا وضعت رجمت ولا ينتظر أن تكفل ولدها، وقال الكوفيون: لا ترجم حين تضع حتى تجد من يكفل ولدها، وهو

6830 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ رِجَالًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ،

قول الشافعي وهو رواية عن مالك، وزاد الشافعي لا ترجم حتى ترضع اللبا، وقد أخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن امرأة من جهينة أتت النبي ﷺ وهي حبلى من الزنى فذكرت أنها زنت فأمرها أن تقعد حتى تضع فلما وضعت أته فأمر بها فرجمت، وعنده من حديث بريدة أن امرأة من عامر قالت: يا رسول الله، طهرني، وقالت: إنها حبلى من الزنى، فقال لها: حتى تضعي فلما وضعت، قال: لا نرجمها وندع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه، فقال: رجل، فقال: إلي رضاعه يا رسول الله، فرجمها، وفي رواية: فأرضعته حتى فطمته فدفعته إلى رجل من المسلمين ورجمها وجمع بين روايتي بريدة بأن في الثانية زيادة فتحمل الأولى على أن المراد بقوله: إلي رضاعه أي: تربيته.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن يحيى الأوسي المديني، قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين أي: ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما أنه (قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ) بضم الهمزة من الإقراء أي: كنت أقرأ قرآنًا (رِجَالًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ) قال الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسم أحد منهم غيره زاد مالك في روايته في خلافة عمر فلم أر رجلاً يجد من الأقسعريرة ما يجده عبد الرحمن عند القراءة قال الداودي: فيما نقله ابن التين معنى قوله: كنت أقرأ رجالاً من المهاجرين أي: أتعلم منهم القرآن؛ لأن ابن عباس رضي الله عنهما كان عند وفاة النبي ﷺ إنما حفظ المفصل من المهاجرين والأنصاري قال: وهذا الذي قاله خروج عن الظاهر بل عن النص؛ لأن قوله: أقرأ معناه أعلم ويؤيد تعقبه ما في رواية ابن إسحاق عن عبد عبد الله بن أبي بكر عن الزهري: كنت أختلف إلى عبد الرحمن بن عوف ونحن بمنى مع عمر بن الخطاب

فَبَيْنَمَا أَنَا فِي مَنْزِلِهِ بِمَنَى، وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا، إِذْ رَجَعَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْ لَكَ فِي فُلَانٍ يَقُولُ: لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فُلَانًا،

رضي الله عنه أعلم عبد الرحمن بن عوف القرآن، أخرج به ابن أبي شيبة وكان ابن عباس رضي الله عنهما ذكيًا سريع الحفظ وكان كثير من الصحابة رضي الله عنهم لا اشتغالهم بالجهاد لم يستوعبوا القرآن حفظًا وكان من اتفق له ذلك يستدركه بعد الوفاة النبوية وإقامتهم بالمدينة فكانوا يعتمدون على نجباء الأبناء يقرئونهم تكتيبًا للحفظ، وفيه دلالة على أن العلم يأخذه الكبير من الصغير.

(فَبَيْنَمَا) بالميم (أَنَا فِي مَنْزِلِهِ بِمَنَى) وفي رواية ابن إسحاق: فَأَتَيْتُهُ فِي الْمَنْزِلِ فَلَمْ أَجِدْهُ فَانْتَظَرْتُهُ حَتَّى جَاءَ، (وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) رضي الله عنه، (فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا) أي: عمر رضي الله عنه وكان ذلك سنة ثلاث وعشرين.

(إِذْ رَجَعَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) أي: ابن عوف رضي الله عنه، وهو جواب بينما، (فَقَالَ: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا) قال الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسمه. (أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْيَوْمَ) جواب لو محذوف أي: لرأيت عجبًا أو كلمة لو للتمني فلا تحتاج إلى جواب.

(فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْ لَكَ فِي فُلَانٍ؟) قال الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسمه أيضًا، ووقع في رواية ابن إسحاق: أن من قال ذلك أكثر من واحد ولفظه أن رجلين من الأنصار ذكرا بيعة أبي بكر رضي الله عنه.

(يَقُولُ: لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فُلَانًا) قال الحافظ العسقلاني في الشرح هو طلحة بن عبيد الله أخرج به البزار من طريق أبي معشر عن زيد بن أسلم، عن أبيه، وعن عمر مولى غفرة بضم المعجمة وسكون الفاء قال: قدم على أبي بكر مال: فذكر قصة طويلة في قسم الفيء، ثم قال: حتى إذا كان من آخر السنة التي حج فيها عمر رضي الله عنه، قال بعض الناس: لو قد مات أمير المؤمنين أقمنا فُلَانًا يعنون طلحة بن عبيد الله.

ونقل ابن بطال عن المهلب أن الذي عنوا أنهم بايعوه رجل من الأنصار ولم يذكر مستنده هذا، وقال في المقدمة في مسند البزار، والجعديات بإسناد ضعيف

فَوَاللَّهِ مَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فَلْتَةً فَتَمَّتْ، فَغَضِبَ عُمَرُ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَقَائِمُ الْعَثِيَّةِ فِي النَّاسِ، فَمَحَذَرُهُمْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ أُمُورَهُمْ.

أن المراد بالذي يبايع له طلحة بن عبيد الله، ولم يسم القائل ولا الناقل، ثم وجدته في الأنساب للبلاذري بإسناد قوي من رواية هشام بن يوسف، عن معمر عن الزهري بالإسناد المذكور في الأصل ولفظه قال عمر: بلغني أن الزبير قال: لو قد مات عمر لبايعنا علياً الحديث.

(فَوَاللَّهِ مَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فَلْتَةً) بفتح الفاء وسكون اللام بعدها مثناة فوقية ثم تاء تأنيث أي: فجأة وزناً ومعنى وجاء عن سحنون عن أشهب أنه كان يقولها بضم الفاء ويفسرهما بإفلات الشيء من الشيء ويقول: إن الفتح غلط، وأنه إنما يقال فيما يندم عليه وبيعة أبي بكر رضي الله عنه مما لا يندم عليه كل واحد، بل يمكن الندم عليه من بعض دون بعض، وإنما أطلقوا علىبيعة أبي بكر ذلك بالنسبة لمن لم يحضرها في الحال الأولى.

(فَتَمَّتْ) أي: المبايعة بذلك، (فَغَضِبَ عُمَرُ) رضي الله عنه زاد ابن إسحاق عند ابن أبي شيبه: غضباً ما رأيته غضب مثله منذ كان، (ثُمَّ قَالَ: إِنِّي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَقَائِمُ الْعَثِيَّةِ فِي النَّاسِ، فَمَحَذَرُهُمْ) بالميم في اليونانية وفي غيرها بالنون.

(هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَغْصِبُوهُمْ أُمُورَهُمْ) بفتح التحتية وسكون الغين المعجمة وكسر الصاد المهملة منصوب بحذف النون بعد الواو كذا هو في رواية الجميع وفي رواية مالك يغتصبوهم بزيادة مثناة بعد الغين المعجمة من الافتعال، ويروى: أن يغصبونهم بالنون بعد الواو، وهي لغة كقوله تعالى: ﴿أَوْ يَفْقُؤْا أَلَّذِي يَدْرُهُ عُنْدَهُ إِلْتِكَاجٌ﴾ [البقرة: 237] بالرفع وهو تشبيههم أن بما المصدرية فلا ينصبون بها أي: الذين يقصدون أموراً ليست في وظيفتهم ولا مرتبتهم فيريدون أن يباشروها بالظلم والغصب وفي رواية الكشميهني أن يعضوهم بالعين المهملة والضاد المعجمة وفتح أوله.

وحكى ابن التين أنه روي بالعين المهملة وضم أوله: من أعضب أي: صار لا ناصر له والعضوب الضعيف من أعضبت الشاة إذا انكسر أحد قرنيها أو قرنها الداخل وهو المشاش والمعنى أنهم يغلبون على الأمر فيضعف لضعفهم والأول

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ الْمَوْسِمَ يَجْمَعُ رَعَاةَ النَّاسِ وَغَوْغَاءَهُمْ، فَإِنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَغْلِبُونَ عَلَى قُرْبِكَ حِينَ تَقُومُ فِي النَّاسِ، وَأَنَا أَخْشَى أَنْ تَقُومَ فَتَقُولَ مَقَالَةً يُطَيِّرُهَا عَنْكَ كُلُّ مُطَيِّرٍ،

أولى، والمراد أنهم يثبتون على الأمر بغير عهد ولا مشاورة وقد وقع ذلك بعد على وفق ما حذرهم رضي الله عنه.

(قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) أي: ابن عوف رضي الله عنه: (فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا تَفْعَلْ) ذلك فيه جواز الاعتراض على الإمام في الرأي إذا خشي من ذلك الفتنة واختلاف الكلمة.

(فَإِنَّ الْمَوْسِمَ يَجْمَعُ رَعَاةَ النَّاسِ) بفتح الراء بمهملتين وهي الجهلة الأراذل، وقيل: الشباب منهم، (وَعَوْغَاءَهُمْ) بغينين معجمتين مفتوحتين بينهما واو ساكنة ممدودة وهو في الأصل صغار الجراد حين تبدأ في الطيران ويطلق على السفلة المسرعين إلى الشر، وقيل المراد الكثير المختلط من الناس.

(فَإِنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَغْلِبُونَ عَلَى قُرْبِكَ) بضم القاف وسكون الراء ثم موحدة أي: المكان الذي يقرب منك أي: هم الذين يكونون قريباً منك، عند قيامك للخطبة لغلبتهم ولا يتركون المكان القريب إليك لأولي النهي بين الناس ووقع في رواية الكشميهني، وأبي زيد المروزي: قرنك بكسر القاف وبالنون بدل الموحدة قال الحافظ العسقلاني: وهو خطأ وعزاها في المصابيح للأصيلي وقال: إن الأولى هي الظاهرة انتهى.

والذي في حاشية فرع اليونينية كأصلها معزو لأبي ذر عن الكشميهني: قومك بالميم بدل النون، ووقع في رواية ابن وهب عن مالك: على مجلسك إذا قمت (حِينَ تَقُومُ فِي النَّاسِ) للخطبة (وَأَنَا أَخْشَى أَنْ تَقُومَ فَتَقُولَ مَقَالَةً يُطَيِّرُهَا عَنْكَ) بضم أوله من أطار الشيء إذا أطلقه وقوله: (كُلُّ مُطَيِّرٍ) بالرفع فاعل يطيرها والضمير المنصوب فيه يرجع إلى المقالة وضبطه العيني بضم الميم وكسر الطاء المهملة اسم فاعل من الإطارة وضبطه القسطلاني بفتح الطاء المهملة وتشديد التحتية فيهما وفي رواية السرخسي يطير بها بفتح التحتية وكسر الطاء وبالباء الموحدة بعد الراء، أي: يحملون مقالاتك على غير وجهها.

وَأَنْ لَا يَعُوهَا، وَأَنْ لَا يَضْعُوهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا، فَأَمْهَلُ حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةَ، فَإِنَّهَا دَارُ
الْهَجْرَةِ وَالسُّنَّةِ، فَتَخْلُصَ بِأَهْلِ الْفِقْهِ وَأَشْرَافِ النَّاسِ، فَتَقُولَ مَا قُلْتَ مُتَمَكِّنًا، فَيَعِيَ أَهْلُ
الْعِلْمِ مَقَالَاتِكَ، وَيَضْعُونَهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا. فَقَالَ عُمَرُ: أَمَّا وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا قَوْمَ
بِذَلِكَ أَوْلَّ مَقَامٍ أَقْوَمُهُ بِالْمَدِينَةِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فِي عَقَبِ ذِي الْحِجَّةِ،

(وَأَنْ لَا يَعُوهَا) أي: ولا يحفظوها من الوعي وهو الحفظ أو لا يعرفوا
المراد بها، (وَأَنْ لَا يَضْعُوهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا)، وفي رواية: وأن لا يضعونها
بإثبات النون.

قال الكرمانى: وترك النصب جائز مع النواصب لكنه خلاف الأفصح أي:
لا يضعوا دقيق العلم عند أهل الفهم له والمعرفة بمواضعه.

(فَأَمْهَلُ) بفتح الهمزة وكسر الهاء أمر من الإمهال وهو التؤدة والرفق والثاني
يقال: أمهلته ومهلته إذا انتظرته ولم تعاجله (حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةَ، فَإِنَّهَا دَارُ الْهَجْرَةِ
وَالسُّنَّةِ، فَتَخْلُصَ) بضم اللام بعدها صاد مهملة أي: تقبل (بِأَهْلِ الْفِقْهِ وَأَشْرَافِ
النَّاسِ، فَتَقُولَ) بالنصب وصحح عليه في الفرع كأصله (مَا قُلْتَ) حال كونك
(مُتَمَكِّنًا) بكسر الكاف، (فَيَعِيَ أَهْلُ الْعِلْمِ مَقَالَاتِكَ، وَيَضْعُونَهَا عَلَى مَوَاضِعِهَا.
فَقَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه: (أَمَّا) بتخفيف الميم وألف بعدها حرف استفتاح،
وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: أم بحذف الألف (وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -
لَا قَوْمَ بِذَلِكَ أَوْلَّ مَقَامٍ أَقْوَمُهُ) وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي:
أقوم بحذف الضمير.

(بِالْمَدِينَةِ) وفي رواية مالك فقال: لئن قدمت المدينة صالحًا لأكلمن الناس.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ) من مكة (فِي عَقَبِ ذِي
الْحِجَّةِ) بفتح العين المهملة وكسر القاف عند الأصيلي وعند غيره بضم ثم سكون
والأول أولى؛ لأن الثاني يقال لما بعد التكملة والأولى لما قرب منها يقال جاء
عقب الشهر بالوجهين والواقع الأول؛ لأن عمر رضي الله عنه قدم قبل أن ينسلخ
ذو الحجة في يوم الأربعاء، وقال الكرمانى: قوله: عقب ذي الحجة أي: يوم
هو آخره، أو الشهر المعاقب له أي: أول المحرم، وفي «التوضيح» يقال: جاء
عقب الشهر وفي عقبه بضم العين وإسكان القاف إذا جاء بعد تمامه.

فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ عَجَّلْنَا الرَّوَاحَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ، حَتَّى أَجَدَ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ بْنَ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ جَالِسًا إِلَى رُكْنِ الْمِنْبَرِ، فَجَلَسْتُ حَوْلَهُ.....

(فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ) برفع يوم أو بالنصب على الظرفية.

(عَجَّلْنَا الرَّوَاحَ) بنون الجمع وفي رواية الأصيلي وأبي ذر أبي الوقت : عجلت بتاء المتكلم، وفي رواية الكشميهني : بالرواح وزاد سفيان فيما رواه البزار: وجاءت الجمعة وذكرت ما حَدَّثَنِي عبد الرحمن بن عوف فهجرت إلى المسجد (حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ) أي : حين زالت عن مكانها ، والمراد زالت عن اشتداد الحر .

وفي رواية مالك : حين كانت صكة عمى بفتح الصاد وتشديد الكاف، وعمى بضم المهملة وتشديد التحتية، وقيل : بتشديد الميم بوزن حبلَى . قال أبو هلال العسكري : المراد به اشتداد الهاجرة، والأصل فيه أنه رجل من العمالقة يقال له : عمى غزا قومًا في قائم الظهيرة فأوقع بهم فصار مثلاً لكل من جاء في ذلك الوقت .

وقيل المعنى : إن الشخص في هذا الوقت يكون كالأعمى لا يقدر على مباشرة الشمس بعينه

وقيل : أصله أن الطيبي يسدر أي : يدرع من شدة الحر فيصك رأسه ما واجهه وللدارقطني من رواية سعيد بن داود، عن مالك صكة عمى ساعة من النار فسمتها العرب وهو نصف النهار أو قريب منه.

(حَتَّى أَجَدَ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ بْنَ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ) بضم النون وفتح الفاء وهو أحد العشرة المبشرة (جَالِسًا إِلَى رُكْنِ الْمِنْبَرِ) وقوله حتى أجدها بالنصب أو بالرفع، قال ابن هشام: لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا إذا كان حالًا، ثم إن كانت حالية بالنسبة إلى زمان المتكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول وإن كانت حالية ليست حقيقية، بل كانت محكية جاز نصبه إذا لم يقدر الحكاية نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾ [البقرة: 214] يقولون كذا وكذا.

(فَجَلَسْتُ حَوْلَهُ) وفي رواية الإسماعيلي حذوه، وكذا لمالك في رواية

تَمَسُّ رُكْبَتِي رُكْبَتَهُ، فَلَمْ أَنْشَبْ أَنْ خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ مُقْبِلًا، قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ: لَيَقُولَنَّ الْعَشِيَّةَ مَقَالََةً لَمْ يَقُلْهَا مُنْذُ اسْتُخْلِفَ، فَأَنْكَرَ عَلَيَّ وَقَالَ: مَا عَسَيْتَ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلْ قَبْلَهُ، فَجَلَسَ عُمَرُ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَلَمَّا سَكَتَ الْمُؤَدِّثُونَ قَامَ، فَأَنْتَنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي قَائِلٌ لَكُمْ مَقَالََةً قَدْ قُدِّرَ لِي أَنْ أَقُولَهَا، لَا أَذْرِي لَعَلَّهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَجْلِي،

إِسْحَاقُ الْفَرَبَرِيُّ عَنْ مَالِكٍ حَدَاهُ، وَفِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ: فَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ (تَمَسُّ رُكْبَتِي رُكْبَتَهُ، فَلَمْ أَنْشَبْ) بَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ أَيِ: فَلَمْ أَمْكُثْ وَلَمْ أَتَعْلَقْ بِشَيْءٍ (أَنْ خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِفَتْحِ هَمْزَةٍ إِنْ، أَيِ: خَرَجَ مِنْ مَكَانِهِ إِلَى جِهَةِ الْمَنْبَرِ وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ: أَنْ طَلَعَ أَيِ: ظَهَرَ يَوْمَ الْمَنْبَرِ أَيِ: يَقْصِدُهُ، (فَلَمَّا رَأَيْتُهُ مُقْبِلًا، قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ) لِيَسْتَعِدَّ وَيَحْضُرَ فَهْمَهُ.

(لَيَقُولَنَّ الْعَشِيَّةَ مَقَالََةً لَمْ يَقُلْهَا مُنْذُ اسْتُخْلِفَ) وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ: لَمْ يَقُلْهَا أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ، (فَأَنْكَرَ عَلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ اسْتِبْعَادًا لِذَلِكَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ وَالسَّنَنَ قَدْ تَقَرَّرَتْ وَزَادَ سَفِيَانٌ: فَغَضِبَ شَدِيدًا، (وَقَالَ: مَا عَسَيْتَ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلْ قَبْلَهُ) وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ: مَا عَسَى أَنْ يَقُولَ فَكَأَنَّهُ فِي مَعْنَى رَجُوتٍ وَتَوَقُّعٍ.

(فَجَلَسَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَلَى الْمَنْبَرِ، فَلَمَّا سَكَتَ الْمُؤَدِّثُونَ) بِالْفَوْقِيَّةِ بَعْدَ الْكَافِ مِنَ السَّكُوتِ عِنْدَ النُّطْقِ وَضَبْطِهِ الصَّغَانِيِّ سَكَبَ بِالْمَوْحِدَةِ بَدَلَ الْفَوْقِيَّةِ أَيِ: أَذْنُوا فَأَسْفَرَ السَّكَبَ لِلْإِفَاضَةِ فِي الْكَلَامِ كَمَا يُقَالُ أَفْرَغَ فِي أَذْنِي كَلَامًا أَيِ: أَلْقَى وَصَبَ.

(قَامَ، فَأَنْتَنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ)، ثُمَّ (قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي قَائِلٌ لَكُمْ مَقَالََةً قَدْ قُدِّرَ لِي) بِضَمِّ الْقَافِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ.

(أَنْ أَقُولَهَا، لَا أَذْرِي لَعَلَّهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَجْلِي) أَيِ: بِقَرَبِ مَوْتِي وَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي وَقَعَتْ وَجَرَتْ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَوْقَتْ كَمَا قَالَ (1)، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مَعْشَرٍ عِنْدَ الْبَزَارِ أَنَّهُ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ هَذِهِ: رَأَيْتُ رُؤْيَا وَمَا ذَاكَ إِلَّا عِنْدَ اقْتِرَابِ أَجْلِي رَأَيْتُ كَأَن دِيكًا نَقَرَنِي وَفِي مَرْسَلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فِي الْمَوْطَأِ: أَنَّ عُمَرَ لَمَّا صَدَرَ مِنَ الْحَجِّ دَعَا اللَّهَ أَنْ يَقْبِضَهُ إِلَيْهِ غَيْرَ مُضِيعٍ وَلَا مَفْرُطٍ.

(1) نسخة: من موافقات عمر التي وقعت.

فَمَنْ عَقَلَهَا وَوَعَاَهَا فَلْيُحَدِّثْ بِهَا حَيْثُ انْتَهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَمَنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَعْقِلَهَا فَلَا أُحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَرَأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا، رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي

وقال في آخر القصة: فما انسلخ ذو الحجة حتى قتل رضي الله عنه.

(فَمَنْ عَقَلَهَا) بفتح العين المهملة والقاف، (وَوَعَاَهَا) أي: حفظها (فَلْيُحَدِّثْ بِهَا حَيْثُ انْتَهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ) فيه الحضر لأهل العلم والضبط على التبليغ والنشر في الأسفار، (وَمَنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَعْقِلَهَا) بكسر القاف (فَلَا أُحِلُّ) بضم الهمزة وكسر الحاء المهملة من الإحلال وذلك نهي لأجل التقصير والجهل عن الحديث بما لم يعلموه ولا ضبطوه.

(لِأَحَدٍ) كان الأصل أن يقول له: ليرجع الضمير إلى الموصول لكن لما كان القصد هو الارتباط وعموم الأحد قام عموم أحد مقامه.

(أَنْ يَكْذِبَ عَلَيَّ) بتشديد الياء: (إِنَّ اللَّهَ) عز وجل (بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ) العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، قال الطيبي: قدّم عمر رضي الله عنه هذا الكلام قبل ما أراد أن يقول: توطئة له ليتيقظ السامع لما يقوله ودفعاً للتهمة ورفعاً للريبة.

(فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: فيما بالفاء بدل الميم (آيَةُ الرَّجْمِ) وهي قوله تعالى: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما» وهي قرآن نسخت تلاوته دون حكمه وآية بالنصب والرفع في اليونينية وقال الطيبي: بالرفع اسم كان وخبرها من التبعية في قوله: مما أنزل الله تقدم الخبر على الاسم وهو كثير.

(فَقَرَأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا) أي: حفظناها.

(رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: أمر برجم المحصن، وفي رواية الإسماعيلي: ورجم بزيادة الواو وكذا لمالك.

(وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى) وفي رواية مالك: وإني خائف (إِنْ) بكسر الهمزة (طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ) بفتح الهمزة (قَائِلٌ): وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي

كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ قَرِيبَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أُحْصِنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْاِغْتِرَافُ،

كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ قَرِيبَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ) أي: في الآية المذكورة التي نسخت تلاوتها وبقي حكمها، وقد وقع ما خشيه عمر رضي الله عنه فإن طائفة من الخوارج أنكروا الرجم، وكذا بعض المعتزلة أنكروه، ويحتمل أن يكون استند في ذلك إلى توقيف، وقد أخرج عبد الرزاق والطبري من وجه آخر، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عمر قال: سيجيء قوم يكذبون بالرجم الحديث، ووقع في رواية سعد بن إبراهيم، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة في حديث عمر رضي الله عنه عند النسائي، وأن ناسًا يقولون: ما بال الرجم؟ وإنما في كتاب الله الجلد إلا قد رجم رسول الله ﷺ وفيه إشارة إلى أن عمر استحضر أن ناسًا قالوا ذلك فرد عليهم.

(وَالرَّجْمُ) وفي نسخة: فالرجم بالفاء (فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أُحْصِنَ) بضم الهمزة أي: تزوج وكان بالغًا عاقلًا، وقد تزوج حرة تزويجًا صحيحًا وجامعها، (مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ) بالزنى بشرطها المقرر في الفروع.

(أَوْ كَانَ الْحَبْلُ) بفتح المهملة والموحدة أي: وجدت المرأة الخلية من زوج أو سيد حبلى ولم يذكر شبهة ولا إكراهًا، وفي رواية معمر: أو كان الحمل (أَوْ الْاِغْتِرَافُ) أي: الإقرار بالزنا والاستمرار عليه قيل المراد أنه حق قوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: 15] بين النبي ﷺ أن المراد به رجم الثيب وجلد البكر ففي مسند أحمد من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: أنزل الله تعالى على رسوله ﷺ ذات يوم فلما سري عنه قال: «خذوا عني قد ﴿يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ الثيب بالثيب، والبكر بالبكر الثيب جلد مائة ورجم بالحجارة، والبكر جلد مائة، ثم نفى سنة» ورواه مسلم وأصحاب.

السنن من طريق آخر بلفظ: «خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلًا للبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة».

والرجم قال الطيبي: التكرير في قوله: «خذوا عني» يدل على ظهور أمر قد

ثُمَّ إِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ فِيمَا نَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: أَنْ لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَإِنَّهُ كَفَرٌ بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، أَوْ إِنَّ كُفْرًا بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ. أَلَا تُمْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْظُرُونِي كَمَا أَطْرَيْ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».....

خفي شأنه وأبهم فإن قوله قد جعل الله لهن سبيلاً مبهم في التنزيل ولم يعلم ما تلك السبيل أي: الحد الثابت في حق المحصن وغيره، وقوله: البكر بالبكر بيان للمبهم وتفصيل للمجمل مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44] وقد ذهب الإمام أحمد إلى القول بمقتضى هذا الحديث وهو الجمع بين الجلد والرجم في حق الثيب، وذهب الجمهور إلى أن الثيب الزاني إنما يرجم فقط من غير جلد؛ لأنه ﷺ رجم ماعزاً والغامدية واليهوديين ولم يجلدهم فدل على أن الجلد ليس بحتم بل هو منسوخ فعلم أن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن.

(ثُمَّ إِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ فِيمَا نَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ) عز وجل أي: مما نسخت تلاوته، وبقي حكمه.

(أَنْ لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ) أي: لا تتركوا النسبة إلى آبائكم فتنسبون إلى غيرهم، (فَإِنَّهُ كَفَرٌ بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ) أي: فإن انتسابكم إلى غير آبائكم كفر حق ونعمة أو كفر إن استحللتموه أو هو للتغليظ.

(أَوْ إِنَّ كُفْرًا بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ) بالشك فيما كان في القرآن وهو أيضاً من منسوخ التلاوة، وفي رواية: «فإنه كفر بكم أو إن كفراً بكم».

(أَلَا) بالتخفيف: حرف استفتاح كلام غير سابق (ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية مالك: إلا وإن بالواو بدل ثم.

(قال: لَا تَنْظُرُونِي) بضم الفوقية وسكون المهملة من الإطراء وهو المبالغة في المدح أي: لا تبالغوا في مدحي بالباطل (كما أَطْرَيْ) بضم الهمزة على البناء للمفعول (عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ) عليهما السلام، وفي رواية سفيان: كما أطرت النصارى عيسى حيث قالوا: هو ابن الله، ومنهم من ادعى أنه هو الله.

(وَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ) وفي رواية مالك فإنما أنا عبد الله فقولوا: عبد الله ورسوله، قال ابن الجوزي: لا يلزم من النهي عن الشيء وقوعه لأننا لا

ثُمَّ إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ قَائِلًا مِنْكُمْ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ بَايَعْتُ فَلَانًا، فَلَا يَغْتَرَّنَ أَمْرُؤُا أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً وَتَمَّتْ، أَلَا وَإِنَّهَا قَدْ كَانَتْ كَذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ وَقَى شَرَّهَا،

نعلم أحدًا يدعي في نبينا ﷺ ما ادعته النصارى في عيسى عليه السلام، وإنما سبب النهي فيما يظهر ما وقع في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه لما استؤذن في السجود له فامتنع ونهاه فكأنه خشي أن يبالغ غيره بما هو فوق ذلك فبادر إلى النهي تأكيدًا للأمر.

وقال ابن التين: معنى قوله: «لا تطروني لا تمدحوني كمدح النصارى عيسى حتى غلا بعضهم فجعله إلهًا مع الله» وبعضهم ادعى أنه هو الله، وبعضهم أنه ابن الله، ثم أردف النهي بقوله: أنا عبد الله قال: والنكتة في إيراد عمر رضي الله عنه هذه القصة هنا أنه خشي عليهم الغلو، يعني خشي على من لا قوة له في الفهم أن يظن شخص استحقاقه بالخلافة فيقوم في ذلك مع أن المذكور لا يستحق فيطريه بما ليس فيه فيدخل في النهي، ويحتمل أن تكون المناسبة أن الذي وقع منه في مدح أبي بكر رضي الله عنه ليس من الإطراء المنهي عنه ومن ثمة قال: وليس فيكم مثل أبي بكر.

(ثُمَّ إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ قَائِلًا مِنْكُمْ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَوْ قَدْ مَاتَ) وفي رواية أبي ذر: لو قد مات (عُمَرُ بَايَعْتُ فَلَانًا، فَلَا يَغْتَرَّنَ) بتشديد الراء والنون (أَمْرُؤُا أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً وَتَمَّتْ، أَلَا) بالتخفيف (وَإِنَّهَا قَدْ كَانَتْ كَذَلِكَ) أي: فجأة من غير مشورة مع جميع من كان ينبغي أن يشاور كذا قال الداوودي، وقال الكرابيسي صاحب الشافعي: المراد أن أبا بكر ومن معه تفلتوا في ذهابهم إلى الأنصار فبايعوا أبا بكر رضي الله عنه بحضرتهم والمراد بالفلتة ما وقع من مخالفة الأنصار، وما أرادوه من مبايعة سعد بن عباد، وقال ابن حبان: معنى قوله: كانت فلتة أن ابتداءها كان في غير ملأ كثير والشيء إذا كان كذلك يقال له الفلتة فيتوقع فيه ما لعله يحدث من الشر بمخالفة من يخالف في ذلك عادة فكفى الله المسلمين الشر المتوقع في ذلك عادة وهذا هو المراد بقوله: (وَلَكِنَّ اللَّهَ) بتشديد النون أو تخفيفها (وَقَى) بتخفيف القاف أي: دفع (شَرَّهَا) أي: شر فلتة

وَلَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ تُقَطَّعُ الْأَعْنَاقُ إِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ،

بيعته أي : وقاهم ما في العجلة غالبًا من الشر ؛ لأن العادة أن من لم يطلع على الحكمة في الشيء الذي يفعل بغتة لا يرضاه ، وقد بين عمر رضي الله عنه سبب إسراهم ببيعة أبي بكر رضي الله عنه ، وذلك لما خشوا أن يبايع الأنصاري سعد ابن عباد ، وقال أبو عبيد : عاجلوا ببيعة أبي بكر خيفة انتشار الأمر وأن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر وفي التوضيح : وقال عمر : والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى منبيعة أبي بكر رضي الله عنه ، ولأن أقدم فيضرب عنقي أحب إلي من أن أتامر على قوم فيهم أبو بكر فهذا يبين أن قول عمر رضي الله عنه كانت فلتة لم يرد مبايعة أبي بكر رضي الله عنه وإنما أراد ما وصفه من مخالفة الأنصار ، وما كان من أمر سعد بن عباد وقومه .

(وَلَيْسَ مِنْكُمْ) وفي رواية أبي ذر : فيكم (مَنْ تُقَطَّعُ الْأَعْنَاقُ) أي : أعناق الإبل من كثرة السير ، ويروي : تنقطع (إِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ) قال الخطابي : يريد أن السابق منكم الذي لا يلحق في الفضل لا يصل إلى منزلة أبي بكر رضي الله عنه فلا يطمع أحد أن يقع له مثل ما وقع لأبي بكر من المبايعة له أولاً في الملاء السير ثم اجتماع الناس عليه وعدم اختلافهم عليه لما تحققوا من استحقاقه فلم يحتاجوا في أمره إلى نظر ولا إلى مشاورة أخرى ، وليس غيره في ذلك مثله انتهى ملخصاً .

وفيه : إشارة إلى التحذير من المسارعة إلى مثل ذلك حيث لا يكون هناك مثل أبي بكر رضي الله عنه لما اجتمع فيه من الصفات المحمودة من قوته في أمر الله تعالى ولين جانبه للمسلمين وحسن خلقه ومعرفته بالسياسة ، وورعة التام فمن لا يوجد فيه مثل صفاته لا يؤمن من مبايعته من غير مشورة للاختلاف الذي ينشأ عنه الشر ، وقبل عبر بقوله : تنقطع الأعناق لكون الناظر إلى السابق يمد عنقه لينظر فإذا لم يحصل مقصوده من سبق من يريد سبقه قيل انقطعت عنقه أو لأن المتسابقين تمتد إلى رؤيتهما الأعناق حتى يغيب السابق عن النظر فعبّر عن امتناع نظر بانقطاع عنقه .

وقال ابن التين : هو مثل يقال للفرس الجواد تقطعت أعناق الخيل دون لحاقه ، ووقع في رواية أبي معشر : ومن أين لنا مثل أبي بكر تمد أعناقنا إليه .

مَنْ بَايَعَ رَجُلًا عَنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يُبَايِعُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ، تَغَرَّةٌ أَنْ يُقْتَلَ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ خَبَرِنَا حِينَ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ إِلَّا أَنَّ الْأَنْصَارَ خَالَفُونَا، وَاجْتَمَعُوا بِأَسْرِهِمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ،

(مَنْ بَايَعَ رَجُلًا) مَنْ وَفِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِي : (عَنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) بفتح الميم وضم الشين المعجمة وسكون الواو وفتح الميم وسكون الشين وفتح الواو.

(فَلَا يُبَايِعُ هُوَ) جواب من على البناء للمفعول من المبايعة بالموحدة وجاء بالمشناة الفوقية من المتابعة وهو أولى لقوله : (وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ) بالمشناة الفوقية في أوله وبالموحدة.

(تَغَرَّةٌ أَنْ يُقْتَلَ) أي : المتابع والمتابع وقوله تغرة بمشناة مفتوحة وغين معجمة مكسورة وراء ثقيلة بعدها تاء تأنيث مصدر غرر يقال : غرر نفسه تغريراً وتغرة إذا عرضها للهلاك والمعنى من فعل ذلك فقد غرر بنفسه وبصاحبه وعرضهما للقتل ، وفي «المصابيح» : والذي يظهر لي في إعرابه أن يكون تغرة حال على المبالغة أو على حذف مضاف أي : ذا تغرة أي : مخافة أن يقتل فحذف المضاف الذي هو مخافة وأقيم المضاف إليه الذي هو تغرة مقامه وانتصب على أنه مفعول له ، وحاصله حذراً من القتل.

(وَإِنَّهُ) بكسر الهمزة أي : وإن أبا بكر رضي الله عنه (قَدْ كَانَ مِنْ خَبَرِنَا) بالخاء المعجمة وسكون المشناة التحتية (حِينَ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ) أَنَّ الْأَنْصَارَ بكسر الهمزة على أنه ابتداء كلام كذا وقع في رواية المستملي : من خبرنا بالموحدة فعلى هذا يقرأ أن الأنصاري بفتح الهمزة على أنه خبر كان ، وفي الفرع كأصله (إِلَّا أَنَّ الْأَنْصَارَ) بكسر الهمزة وتشديد اللام ، وفتح همزة أن الأنصار وقال العيني : إنها بالتخفيف للافتتاح بنية المخاطب بها على ما يأتي فيقرأ إن الأنصار بكسر الهمزة وأنها على رواية المستملي من خبرنا بالتحتية.

(خَالَفُونَا) أي : يجتمعوا معنا في منزل رسول الله ﷺ (وَاجْتَمَعُوا بِأَسْرِهِمْ) أي : بأجمعهم وكليتهم (فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ) بفتح السين وكسر القاف وهي الصفة وكانوا يجتمعون عندها لفضل القضاء وتدبير الأمور.

وَحَالَفَ عَنَّا عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَمَنْ مَعَهُمَا، وَاجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ انْطَلِقْ بِنَا إِلَى إِخْوَانِنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَاَنْطَلَقْنَا نُرِيدُهُمْ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْهُمْ، لَقِينَا مِنْهُمْ رَجُلَانِ صَالِحَانِ،

(وَحَالَفَ عَنَّا) أي: معرضًا عنا (عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَمَنْ مَعَهُمَا) فلم يجتمعوا عندنا حينئذٍ، وقال المهلب: أي في الحضور والاجتماع لا بالرأي والقلب، وفي رواية مالك ومعمّر: أن عليًا والزبير ومن معهما تخلفوا في بيت فاطمة رضي الله عنها، وكذا في رواية سفيان لكن قال العباس بدل الزبير.

(وَاجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ انْطَلِقْ بِنَا إِلَى إِخْوَانِنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ) وفي رواية جويرية عن مالك: فبينما نحن في منزل رسول الله ﷺ: إذا برجل ينادي من وراء الجدار: اخرج إلي يا ابن الخطاب، فقلت: إليك إني مشغول قال: اخرج إلي إنه قد حدث أمر أن الأنصار اجتمعوا فأدركهم قبل أن يحدثوا أمرًا يكون بينكم فيه حرب فقلت لأبي بكر انطلق، (فَاَنْطَلَقْنَا نُرِيدُهُمْ) زاد جويرية: فلقينا أبو عبيدة بن الجراح فأخذ أبو بكر بيده يمشي بيني وبينه، (فَلَمَّا دَنَوْنَا) أي: قربنا (مِنْهُمْ، لَقِينَا) بكسر القاف وفتح الياء (مِنْهُمْ رَجُلَانِ صَالِحَانِ) في رواية معمّر عن ابن شهاب: شهدا بدرًا.

وفي رواية ابن إسحاق: رجلا صدق عويم بن ساعدة، ومعن بن عدي كذا أدرج تسميتهما وبين مالك أنه قول عروة، ولفظه: قال ابن شهاب: أخبرني عروة أنهما معن بن عدي، وعويم بن ساعدة، وأخرج الإسماعيلي قال ابن شهاب: وأخبرني عروة أن الرجلين فسماهما وزاد فأما عويم فهو الذي بلغنا أنه قيل: يا رسول الله، من الذين قال الله فيهم: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا﴾ [التوبة: 108] قال: نعم المرء منهم عويم بن ساعدة، وقد شهد العقبتين جميعًا في قول الواقدي وغيره، وشهد بدرًا، وأحدًا والخندق، ومات في خلافة عمر رضي الله عنه بالمدينة.

قال الحافظ العسقلاني في المقدمة: وفيه رد على من زعم أن عويم بن ساعدة مات في حياته ﷺ، وأما معن فبلغنا أن الناس بكوا على رسول الله ﷺ حين توفاه الله، وقالوا: ودنا أنا متنا قبله لثلاث نفتن بعده، فقال معن: والله ما

فَذَكَرَا مَا تَمَالَى عَلَيْهِ الْقَوْمُ، فَقَالَا : أَيْنَ تُرِيدُونَ يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ؟ فَقُلْنَا : نُرِيدُ إِخْوَانَنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَا : لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقْرَبُوهُمْ، أَفْضُوا أَمْرَكُمْ، فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَنَأْتِيَنَّهُمْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَاهُمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَإِذَا رَجُلٌ مُزْمَلٌ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا : هَذَا سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقُلْتُ : مَا لَهُ؟ قَالُوا : يُوعَكُ،

أحب أن لو مت قبله حتى أصدقه ميتًا كما صدقته حيًّا شهد العقبة وبدراً وأحدًا والخندق، وسائر مشاهد النبي ﷺ، وقتل يوم اليمامة شهيدًا في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنهم.

(فَذَكَرَا) مَا تَمَالَى بِالْهَمْزِ أَيِ اتَّفَقَ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَبِرْوَى : (مَا تَمَالَى عَلَيْهِ الْقَوْمُ) وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ مِنْ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبَايَعُوا لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ.

(فَقَالَا : أَيْنَ تُرِيدُونَ يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ؟ فَقُلْنَا : نُرِيدُ إِخْوَانَنَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَا : لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَقْرَبُوهُمْ) كَلِمَةٌ لَا بَعْدَ أَنْ زَائِدَةً.

(أَفْضُوا أَمْرَكُمْ) وَفِي رِوَايَةِ سَفِيَّانَ : أَهْمَلُوا حَتَّى تَقْضُوا أَمْرَكُمْ وَيُؤْخَذَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْأَنْصَارَ كُلَّهُمْ لَمْ تَجْتَمِعْ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ.

(فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَنَأْتِيَنَّهُمْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَاهُمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَإِذَا رَجُلٌ مُزْمَلٌ) عَلَى وَزْنِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّزْمِيلِ أَيِ : مَلْفٌ بِثَوْبِهِ (بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ) بَفَتْحِ الظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالنُّونِ، أَيِ : بَيْنَهُمْ وَفِي وَسْطِهِمْ وَأَصْلُهُ : بَيْنَ ظَهْرِيهِمْ فَرِيدَتِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ لِلتَّأْكِيدِ.

(فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا : هَذَا سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقُلْتُ : مَا لَهُ؟ قَالُوا : يُوعَكُ) بضم أوله وفتح المهملة أَيِ : يَحْصُلُ لَهُ الْوَعَكُ وَهُوَ الْحُمَى بِنَافِضٍ وَلِذَلِكَ زَمِلَ فِي ثَوْبٍ وَفِي رِوَايَةِ سَفِيَّانَ وَعَكٌ بِصِيغَةِ الْفَعْلِ الْمَاضِي، وَزَعَمَ بَعْضُ الشَّرَاحِ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ لِسَعْدٍ مِنْ هَوْلِ ذَلِكَ الْمَقَامِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ سَعْدًا كَانَ مِنَ الشَّجْعَانِ وَالَّذِينَ كَانُوا عِنْدَهُ أَعْوَانَهُ وَأَنْصَارَهُ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى تَأْمِيرِهِ، وَسِيَاقُ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ جَاءَ فَوْجُهُ مَوْعُوكًا، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ حَصَلَ لَهُ بَعْدَ كَلَامِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَكَانَ لَهُ بَعْضُ اتِّجَاهٍ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْغَيْظِ، وَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ : قَالُوا : سَعْدٌ وَجَعَ يَوْعَكَ وَكَانَ سَعْدًا كَانَ مَوْعُوكًا فَلَمَّا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَيْهِ؛

فَلَمَّا جَلَسْنَا قَلِيلًا تَشَهَّدَ خَطِيبُهُمْ، فَأَتْنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَتَنَحَّنُ أَنْصَارُ اللَّهِ وَكُتَيْبَةُ الْإِسْلَامِ، وَأَنْتُمْ مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ رَهْطٌ، وَقَدْ دَقَّتْ دَاقَّةٌ مِنْ قَوْمِكُمْ، فَإِذَا هُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْتَرِلُونَا مِنْ أَصْلَانَا،

لأنه كان كبير بني ساعدة خرج إليهم من منزله وهو بتلك الحالة فوجده أبو بكر وعمر رضي الله عنهما في تلك الحالة.

(فَلَمَّا جَلَسْنَا قَلِيلًا تَشَهَّدَ خَطِيبُهُمْ) أي قال: كلمة الشهادة، قال الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسمه، وقال في المقدمة: قيل: هو ثابت بن قيس بن شماس يدعى خطيب الأنصار والذي يظهر أنه هو.

(فَأَتْنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَتَنَحَّنُ أَنْصَارُ اللَّهِ) لدينه (وَكُتَيْبَةُ الْإِسْلَامِ) بفتح الكاف وكسر المثناة الفوقية وبالموحدة بوزن عظيمة وهو الجيش المجتمع الذي لا ينتشر ويجمع على كتائب وأطلق عليهم ذلك مبالغة كأنه قال: إنهم مجمع الإسلام، (وَأَنْتُمْ مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ) كذا في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره: معاشر المهاجرين (رَهْطٌ) أي: قليل بالنسبة إلى الأنصار، قال الخطابي: أي: نفر يسير بمنزلة الرهط وهو من ثلاثة إلى عشرة ورفعته على الخبرية وزاد ابن وهب في رواية منا، وكذا في رواية معمر وهو يرفع الإشكال فإنه لم يرد حقيقة الرهط وإنما أطلق عليهم بالنسبة إليهم أي: أنتم بالنسبة إلينا قليل؛ لأن عدد الأنصار في المواطن النبوية التي ضببطت كان دائماً أكثر من عدد المهاجرين، وهو بناء على أن المهاجرين من كان مسلماً قبل فتح مكة، وهو المعتمد وإلا فلو كان أريد من كان من غير الأنصار لكان أضعاف أضعاف الأنصار.

(وَقَدْ دَقَّتْ دَاقَّةٌ) بتشديد الفاء من الدف وهو السير البطيء في جماعة (مِنْ قَوْمِكُمْ) أي: عدد قليل، وقال الكرمانلي: الدافة الرفقة يسرون سيراً ليناً أي: وإنكم قوم طراد غرباء أقبلتم من مكة إلينا.

(فَإِذَا هُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْتَرِلُونَا مِنْ أَصْلَانَا) بفتح التحتية وسكون الخاء المعجمة الفوقية وكسر الزاي من الاختزال وهو الاقتطاع أي: يقطعونا عن الأمور ويتفردون به دوننا قال أبو زيد: خزلته عن حاجته عوقته والمراد بالأصل

وَأَنْ يَخْضُنُونَا مِنَ الْأَمْرِ، فَلَمَّا سَكَتَ أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمُ، وَكُنْتُ زَوَّرْتُ

هنا ما كانوا عليه من الأضالة والتعين، (وَأَنْ يَخْضُنُونَا) بالحاء المهملة الساكنة وضم الضاد المعجمة وتكسر أي: يخرجونا (مِنْ الْأَمْرِ) أي: الإمارة والحكومة ويستأثرون علينا قاله أبو عبيد، وهو كما قال يقال: حضنه وأحضنه واحتضنه عن الأمر أي: أخرجته في ناحية عنه واستبد به أو حبسه عنه ووقع في رواية أبي علي ابن السكن يختصونا بالمشاة قبل الصاد المهملة المشددة ومثله في رواية الكشميهني لكن بضم الحاء بدون التاء وهو بمعنى الاقتطاع والاستئصال.

وفي رواية سفيان عند البزار: ويختصون بالأمر، أي: يستأثرون بالأمر دوننا.

وفي رواية أبي بكر الحنفي عن مالك عند الدارقطني ويخطفونا بالخاء المعجمة ثم طاء مهملة ثم فاء والروايات كلها متفقة على أن قوله فإذا هم إلى آخره بقية كلام خطيب الأنصار لكن وقع عند ابن حبان بعد قوله وقد دفت دافة من قومكم قال عمر رضي الله عنه: فإذا هم يريدون، وزيادة قوله هنا قال عمر: خطأ والصواب أن كله كلام الأنصار ويدل له قول عمر رضي الله عنه. (فَلَمَّا سَكَتَ) أي: خطيب الأنصار.

وحاصل ما تقدم من كلامه: أنه أخبر أن طائفة من المهاجرين أرادوا أن يمنعوا الأنصار من أمر يعتقد الأنصار أنهم يستحقونه وإنما عرض بذلك بأبي بكر وعمر ومن معهما رضي الله عنهم.

(أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمُ، وَكُنْتُ زَوَّرْتُ) بزاي مفتوحة ثم واو مشددة بعدها راء ساكنة أي: هيات، وحسنت، وفي رواية أبي ذر: وكنت قد زورت.

وفي رواية مالك: رويت براء ثم واو ثقيلة ثم تحتانية ساكنة من الروية ضد البديهة ويؤيده قول عمر رضي الله عنه بعد: فما ترك كلمة.

وفي رواية مالك: ما ترك من كلمة أعجبتني في رويتي إلا قالها في بديهته، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: وكان عمر يقول: واللّه ما أردت بذلك إلا أني قد هيات كلاماً قد أعجبنى حسبت أن لا يبلغه أبو بكر.

مَقَالَةً أَعْجَبْتَنِي أُرِيدُ أَنْ أَقْدِمَهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي بَكْرٍ، وَكُنْتُ أَذَارِي مِنْهُ بَعْضَ الْحَدِّ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَلَى رِسْلِكَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُغْضِبَهُ، فَتَكَلَّمْتُ أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ هُوَ أَحْلَمَ مِنِّي وَأَوْفَرُ، وَاللَّهُ مَا تَرَكَ مِنْ كَلِمَةٍ أَعْجَبْتَنِي فِي تَرْوِيرِي، إِلَّا قَالَ فِي بَدِيهِتِهِ مِثْلَهَا أَوْ أَفْضَلَ مِنْهَا حَتَّى سَكَتَ، فَقَالَ: مَا ذَكَّرْتُمْ فِيكُمْ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْتُمْ لَهُ أَهْلٌ،

(مَقَالَةً أَعْجَبْتَنِي أُرِيدُ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: أردت (أَنْ) أَقْدِمَهَا بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي بَكْرٍ قال الزهري: أراد عمر رضي الله عنه بالمقالة أن رسول الله ﷺ: «لم يمت» كذا في اللامع.

(وَكُنْتُ أَذَارِي) بضم الهمزة وكسر الراء بعدها تحتية، وفي رواية الأصيلي بالهمزة بدل التحتية أي: أرفع (مِنْهُ بَعْضَ الْحَدِّ) أي: بعض ما يعتريه من الحد بالحاء المهملة والdal المشددة المهملة أي: الحدة كالغضب ونحوه.

(فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه: (عَلَى رِسْلِكَ) بكسر الراء وسكون المهملة، ويجوز الفتح أي: على مهلك بفتحتين أي: اتئد واستعمل الرفق والتؤدة، وفي حديث عائشة رضي الله عنها الماضي في مناقب أبي بكر: فأسكته أبو بكر، (فَكَرِهْتُ أَنْ أُغْضِبَهُ) بضم الهمزة وسكون الغين المعجمة وكسر الضاد المعجمة وبالموحدة، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: أن أعصيه بفتح الهمزة وبالعين والصاد المهملتين، ثم التحتية.

(فَتَكَلَّمْتُ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه (فَكَانَ) - ويروى وكان - (هُوَ أَحْلَمَ مِنِّي) بالحاء المهملة الساكنة واللام المفتوحة من الحلم وهو الطمأنينة عند الغضب، أي: أشد حلماً مني (وَأَوْفَرُ) بالقف من الوقار، وهو التأني في الأمور، والرزانة عند التوجه إلى المطالب.

وفي حديث عائشة رضي الله عنها: فتكلم أبلغ الناس، (وَاللَّهُ مَا تَرَكَ مِنْ كَلِمَةٍ أَعْجَبْتَنِي فِي تَرْوِيرِي، إِلَّا قَالَ فِي بَدِيهِتِهِ مِثْلَهَا أَوْ أَفْضَلَ مِنْهَا) كذا في رواية الكشميهني وسقط في رواية غيره لفظ: منها (حَتَّى سَكَتَ، فَقَالَ: مَا ذَكَّرْتُمْ فِيكُمْ مِنْ خَيْرٍ) أي: من النصرة وكونكم كتبية الإسلام (فَأَنْتُمْ لَهُ أَهْلٌ) زاد ابن إسحاق في روايته عن الزهري: إنا والله يا معشر الأنصار ما ننكر فضلكم ولا بلاءكم في الإسلام ولا حقكم الواجب علينا.

وَلَنْ يُعْرِفَ هَذَا الْأَمْرُ إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ، هُمْ أَوْسَطُ الْعَرَبِ نَسَبًا وَدَارًا، وَقَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، فَبَايَعُوا أَيَّهُمَا شِئْتُمْ، فَأَخَذَ بِيَدِي وَبِيدَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَهُوَ جَالِسٌ بَيْنَنَا، فَلَمْ أَكْثَرَهُ مِمَّا قَالَ غَيْرَهَا، كَانَ وَاللَّهِ أَنْ أُقَدَّمَ فَتُضْرَبَ عُنُقِي، لَا يُقَرَّبُنِي ذَلِكَ مِنْ إِيَّامٍ، أَحَبَّ إِلَيَّ

(وَلَنْ يُعْرِفَ) بضم أوله على البناء للمفعول (هَذَا الْأَمْرُ) أي: الخلافة وفي رواية مالك: ولن تعرف العرب هذا الأمر، وكذا في رواية سفيان.

(إِلَّا لِهَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ) وفي رواية ابن إسحاق: قد عرفتم أن هذا الحي من قريش بمنزلة من القرب ليس منها غيرهم وأن العرب لن تجتمع إلا على رجل، فاتقوا الله ولا تصدعوا في الإسلام ولا تكونوا أول من أحدث في الإسلام.

(هُمْ) أي: قريش، وفي رواية الكشميهني: هو أي: الحي (أَوْسَطُ الْعَرَبِ) أي: أعدلهم، وأفضلهم (نَسَبًا وَدَارًا) وقد ثبت في رواية أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال يومئذ: قال رسول الله ﷺ: «الْأَثَمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ» (وَقَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، فَبَايَعُوا) بكسر المثناة التحتية (أَيَّهُمَا شِئْتُمْ) فإن قيل: كيف جاز لأبي بكر رضي الله عنه أن يقول ذلك، وقد جعله ﷺ إمامًا في الصلاة وهي عمدة الإسلام؟ أجيب: بأنه قاله تواضعًا وأدبًا وعلماً منه أن كلاً منهما لا يرى نفسه أهلاً لذلك مع وجوده؛ ولأنه لا يكون للمسلمين إلا إمام واحد، قال عمر رضي الله عنه.

(فَأَخَذَ) أي: أبو بكر رضي الله عنه (بِيَدِي وَبِيدَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَهُوَ) أي: أبو بكر رضي الله عنه (جَالِسٌ بَيْنَنَا، فَلَمْ أَكْثَرَهُ مِمَّا قَالَ) أبو بكر رضي الله عنه (غَيْرَهَا، كَانَ وَاللَّهِ أَنْ أُقَدَّمَ) بضم الهمزة وفتح الدال المشددة وكلمة أن مصدرية، وأن أقدم في تأويل المصدر اسم كان ولفظه: واللّه معترضة، وقوله: (فَتُضْرَبَ عُنُقِي) بالنصب عطف على أقدم.

(لَا يُقَرَّبُنِي) بضم أوله وفتح القاف (ذَلِكَ) أي: تقديم وضرب عنقي.

(مِنْ إِيَّامٍ) أي: لا أعصي الله به وقوله: (أَحَبَّ إِلَيَّ) بتشديد الياء وأحب بالنصب خبر كان.

مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُسَوَّلَ إِلَيَّ نَفْسِي عِنْدَ الْمَوْتِ شَيْئًا لَا أَحِذُّهُ الْآنَ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ، وَعُذَيْقُهَا الْمُرَجَّبُ،

(مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ) أي: من كوني أميرًا (عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه، (اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُسَوَّلَ) بكسر الواو المشددة، أي: تزين (إِلَيَّ) بالهمزة وتشديد الياء، وفي رواية أبي ذر: لي (نَفْسِي عِنْدَ الْمَوْتِ شَيْئًا لَا أَحِذُّهُ الْآنَ) من الوجدان والآن هي الساحة هذه يقال: سولت له نفسه شيئًا أي: زينته وسوّ له الشيطان أي: يقول له: افعل كذا وكذا.

(فَقَالَ قَائِلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) وفي رواية الكشميهني: من الأنصار، وقد سماه سفيان في روايته عند البزار، فقال حباب بن المنذر: بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة الأولى البدرى لكنه من هذه الطريق مدرج فقد بين مالك في روايته عن الزهري أن الذي سمّاه سعيد بن المسيب فقال: وقال ابن شهاب: فأخبرني سعيد ابن المسيب أن الحباب بن المنذر هو الذي قال: أنا جذيلها المحكك، وتقدم موصولاً في حديث عائشة رضي الله عنها فقال أبو بكر: نحن الأمراء وأنتم الوزراء، فقال الحباب بن المنذر: لا، والله لا نفعل منا أمير ومنكم أمير.

(أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ) بضم الجيم وفتح الذال المعجمة مصغر الجذل بفتح الجيم وكسرها وسكون المعجمة وهو أصل الشجر ويراد به هنا الجذع الذي يربط به الإبل الجربى وتضم إليه لتحكك والتصغير للتعظيم والمحكك بضم الميم وفتح الحاء المهملة وفتح الكاف الأولى المشددة على البناء للمفعول ووصفه بذلك؛ لأنه صار أملس لكثرة ذلك يعني أنا ممن يستشفى به كما يستشفى الإبل الجربى بهذا الاحتكاك.

(وَعُذَيْقُهَا) بالذال المعجمة مصغر عذق بفتح العين وسكون المعجمة النخلة وبالكسر العرجون، والقنو منها.

(الْمُرَجَّبُ) بضم الميم وفتح الراء والجيم المشددة بعدها موحدة اسم مفعول من الترجيب وهو التعظيم من قولك رجبت النخلة إذا دعمتها ببناء ونحوه خشية عليها لكرامتها وطولها، وكثرة حملها أن تقع أو ينكسر شيء من أغصانها أو يسقط شيء من حملها، وقيل هو ضم أعذاقها إلى سعفها وشدها بالخصوص

مِنَّا أَمِيرٌ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ، يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، فَكَثُرَ اللَّعْطُ، وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ، حَتَّى فَرَّقْتُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ، فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَدَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَبَسَطَ يَدَهُ فَبَايَعْتُهُ، وَبَايَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ

لثلاث تنغضها الريح أو هو وضع الشوك حولها لثلاث تصل إليها الأيدي المتفرقة.

(مِنَّا) معشر الأنصار (أَمِيرٌ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ، يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ) وزاد إسحاق بن الطباع هنا: وإلا أعدنا الحرب بيننا وبينكم جذعة فقلت: إنه لا يصلح سيفان في غمد، ولكن منا الأمير ومنكم الوزراء، (فَكَثُرَ اللَّعْطُ) بفتح اللام والغين المعجمة الصوت والجلبة، (وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ، حَتَّى فَرَّقْتُ) بفتح الفاء وكسر الراء ثم قاف من الفرق بفتحيتين وهو الخوف وفي رواية مالك: حتى خفت، وفي رواية جويرية: حتى أشفقنا الاختلاف.

(مِنَ الْاِخْتِلَافِ، فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَدَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ) أبابك، (فَبَسَطَ يَدَهُ) ووقع في رواية ابن إسحاق فيما أخرجه الذهلي في الزهريات بسند صحيح عنه، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، إِنْ أَوْلَى النَّاسُ بِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ﴿ثَانِيكَ أَتَيْنَ إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ﴾ [التوبة: 40] ووقع في حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند أحمد والنسائي من طريق عاصم بن زر بن حبیش أن عمر رضي الله عنه قال: يا معشر الأنصار، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَوْمَ بِالنَّاسِ فَأَيْكُمْ تَطِيبُ نَفْسَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ؟ فَقَالُوا: نَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ نَتَقَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ وَسِنْدُهُ حَسَنٌ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ سَالِمِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا، وَآخَرُ مِنْ طَرِيقِ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ الطَّائِي أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي مَسْنَدِ عُمَرَ بِلَفْظٍ فَأَيْكُمْ يَجْتَرِئُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ؟ فَقَالُوا: لَا، وَأَصْلُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَسِنْدُهُ حَسَنٌ وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنُهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَلَسْتُ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ؟ أَلَسْتُ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ؟ أَلَسْتُ صَاحِبَ كَذَا؟

(فَبَايَعْتُهُ، وَبَايَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ) فيه رد على الداوودي فيما نقله ابن التين عنه حيث أطلق أنه لم يكن مع أبي بكر حينئذ من المهاجرين إلا عمر وأبو عبيدة وكأنه استصحب الحال المنقول في توجههم لكن ظهر من قول عمر: وبايعه

ثُمَّ بَايَعْتُهُ الْأَنْصَارُ. وَنَزَوْنَا عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: قَتَلْتُمْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، فَقُلْتُ: قَتَلَ اللَّهُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، قَالَ عُمَرُ: وَإِنَّا وَاللَّهِ مَا وَجَدْنَا فِيهَا حَضْرَنَا مِنْ أَمْرِ أَقْوَى مِنْ مُبَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ،

المهاجرون بعد قوله: بايعته أنه حضر معهم جمع من المهاجرين فكأنهم تلاحقوا لهم لما بلغهم أنهم توجهوا إلى الأنصار فلما بايع عمر أبا بكر وبايعه من حضر من المهاجرين على ذلك بايعه الأنصار حين قامت عليهم الحجة بما ذكره أبو بكر وغيره رضي الله عنهم (ثُمَّ بَايَعْتُهُ الْأَنْصَارُ) بفوقية ساكنة بعد العين، وفي رواية ابن إسحاق: ثم أخذت بيده وبدرني رجل من الأنصار فضرب على يده قبل أن أضرب على يده ثم ضربت على يده فبايع الناس والرجل المذكور بشير بن سعد والد النعمان.

(وَنَزَوْنَا) بنون وزاي مفتوحتين أي: وثبنا (عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ) لم يعرف اسمه: (قَتَلْتُمْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ) أي: صيرتموه بالخذلان وسلب القوة؛ لأن من أبطل فعله وسلب قوته فهو كالمقتول.

(فَقُلْتُ: قَتَلَ اللَّهُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ) هو إخبار عما قدره الله تعالى من منعه الخلافة وإهماله أو دعاء صدر منه عليه في مقابلة عدم نصرته للحق واستجيب له فقليل: إنه تخلف عن البيعة وخرج إلى الشام فوجد ميتاً في مغتسله وقد اخضر جسده ولم يشعروا بموته حتى سمعوا قائلاً يقول: ولا يرون شخصه قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادة فرميناه بسهمين⁽¹⁾ فلم نخطئ فؤاده.

(قَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه: (وَإِنَّا) بكسر الهمزة وتشديد النون (وَاللَّهِ مَا وَجَدْنَا فِيهَا حَضْرَنَا) بسكون الراء قال قاله الكرمانى وتبعه البرماوى ويروى يفتحها قال الكرمانى: أي من دفن رسول الله ﷺ ونحوه: «مِنْ أَمْرِ أَقْوَى مِنْ مُبَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ» رضي الله عنه؛ لأن إهمال أمر المبايعة كان يؤدي إلى الفساد الكلي وأما دفنه ﷺ فكان العباس، وعلي رضي الله عنهما مباشرين لذلك.

وقال الحافظ العسقلاني: حضرنا بصيغة الفعل الماضي، وقوله: من أمر في موضع المفعول أي: حضرنا في تلك الحالة أمور فما وجدنا فيها أقوى من مبايعة

حَشِينًا إِنْ فَارَقْنَا الْقَوْمَ وَلَمْ تَكُنْ بَيْعَةً أَنْ يُبَايَعُوا رَجُلًا مِنْهُمْ بَعْدَنَا، فَإِمَّا بَايَعْنَاهُمْ عَلَى مَا لَا نَرْضَى، وَإِمَّا نُخَالِفُهُمْ فَيَكُونُ فَسَادًا، فَمَنْ بَايَعَ رَجُلًا عَلَى غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يُتَابَعُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ، نَعْرَةً أَنْ يُقْتَلَ.

أبي بكر والأموال التي حضرت حينئذٍ الاشتغال بالمشاورة واستيعاب من يكون أهلاً لذلك قال وجعل بعض الشراح فيها الاشتغال بتجهيز رسول الله ﷺ بدفنه وهو محتمل لكن ليس في سياق القصة إشعار به، بل تعليل عمر رضي الله عنه يشعر بالحصص فيما يتعلق بالاستخلاف وهو قوله: (حَشِينًا) أي: خفنا (إِنْ فَارَقْنَا الْقَوْمَ وَلَمْ تَكُنْ بَيْعَةً) جملة حالية (أَنْ يُبَايَعُوا رَجُلًا مِنْهُمْ بَعْدَنَا، فَإِمَّا) بكسر الهمزة (بَايَعْنَاهُمْ) بالموحدة أوله وبالتحتية، وفي رواية الكشميهني: تابعناهم بالمشاة الفوقية والموحدة قبل العين.

(عَلَى مَا لَا نَرْضَى) ويروى: على ما نرضى قيل: وهو الأوجه وهو رواية مالك (وَأَمَّا نُخَالِفُهُمْ فَيَكُونُ فَسَادًا) وفي رواية أبي ذر الأصيلي: فسادًا بالنصب خبر كان.

(فَمَنْ بَايَعَ) بالموحدة وفي رواية مالك بالمشاة الفوقية.

(رَجُلًا عَلَى غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يُتَابَعُ) بضم التحتية وفتح الفوقية وبعد الألف موحدة.

(هُوَ وَلَا الَّذِي بَايَعَهُ) ويروى: تابعه (نَعْرَةً) بفتح الفوقية وكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها هاء تأنيث منونة أي: مخافة (أَنْ يُقْتَلَ) أي: خوف وقوعهما في القتل فلا يطمئن أحد أن يبايع ويتم له المبايعة كما وقع لأبي بكر رضي الله عنه.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البنية، وفي الحديث فوائد:

منها: أخذ العلم عن أهله وإن صغر سن المأخوذ عنه، وكذا لو نقص قدره عنه.

ومنها: التنبيه على أن العلم لا يودع عند غيره أهله، ولا يحدث به إلا من يعقله ولا يحدث القليل الفهم بما لا يحتمله.

ومنها: جواز إخبار السلطان بكلام من يخشى منه وقوع أمر فيه إفساد الجماعة، ولا يعد ذلك من النيمة المذمومة ولكن محل ذلك أن تتهمه صوتاً له وجمعاً بين المصلحتين، ولعل الواقع في هذه القصة كان ذلك، واكتفى عمر رضي الله عنه بالتحذير من ذلك ولم يعاقب الذي قال ذلك ولا من قيل عنه.

ومنها: أن الخلافة لا تكون إلا في قريش وأدلة ذلك كثيرة.

ومنها: أنه ﷺ أوصى من ولي أمر المسلمين بالأنصار، وفيه دليل واضح على أن لا حق لهم في الخلافة.

ومنها: أن المرأة إذا وجدت حاملاً ولا زوج لها ولا سيد وجب عليها الحد إلا أن تقيم بينة على الاستكراه.

ومنها: أن من اطلع على أمر يريد الإمام أن يحدثه فله أن ينبه غيره عليه إجمالاً لا ليكون إذا سمعه على بصيرة كما وقع لابن عباس مع سعيد بن زيد، وإنما أنكر سعيد بن زيد على ابن عباس؛ لأن الأصل عنده أن الأمور استقرت فمهما أحدث بعد ذلك إنما يكون تفرعاً عليها، وإنما سكت ابن عباس عن بيان ذلك له، لعلمه أنه سيسمع ذلك من عمر رضي الله عنه على الفور.

ومنها: جواز الاعتراض على الإمام في الرأي إذا خشي أمراً أو كان فيما أشار به رجحان على ما أراده الإمام وقد استدل به أيضاً على أن أهل المدينة مخصوصون بالعلم والفهم لاتفاق عبد الرحمن بن عوف وعمر رضي الله عنهما على ذلك كذا قال المهلب فيما حكاه ابن بطل وأقره وهو صحيح في حق أهل ذلك العصر ويلتحق بهم من ضاهاهم في ذلك ولا يلزم من ذلك أن يستمر ذلك في كل عصر ولا في كل فرد فرد.

ومنها: الحث على تبليغ العلم فمن حفظه وفهمه وحث من لا يفهم على عدم التبليغ إلا إن كان يورده بلفظه ولا يتصرف فيه.

ومنها: أن في قول عمر رضي الله عنه: إن طال بالناس زمان إشارة إلى دروس العلم مع مرور الزمان فيجد الجهال السبيل إلى التأويل بغير علم.

ومنها: اهتمام الصحابة وأهل القرن الأول بالقرآن والمنع من الزيادة في

المصحف وكذا منع النقص بطريق الأولى ؛ لأن الزيادة إنما منعت لثلا يضاف إلى القرآن ما ليس منه فاطراح بعضه أشد. قال المهلب : وهذا يشعر بأن كل ما نقل عن السلف كأبي بن كعب وابن مسعود من زيادة ليست في الإمام إنما هي على سبيل التفسير ونحوه قال : ويحتمل أن يكون ذلك كان في أول الأمر ثم استقر الإجماع على ما في الإمام وبقيت تلك الروايات تنقل لا على أنها ثبتت في المصحف ، وفيه أيضًا دليل على أن من خشي من قوم فتنة وأن لا يخشى إلى امثال الأمر الحق أن يتوجه إليهم وينظرهم ويقيم عليهم الحجة .

ومنها : أن للكبير القدر أن يتواضع ويفضل من هو دونه على نفسه أدبًا وفرارًا من تزكية نفسه ويدل عليه أن عمر رضي الله عنه لما قال له : ابسط يدك لم يمتنع .
ومنها : أنه لا يكون للمسلمين أكثر من إمام .

ومنها : جواز الدعاء على من يخشى في بقاءه فتنة ، واستدل به على أن من قذف غيره عند الإمام لم يجب على الإمام أن يقيم عليه الحد حتى يطلبه المقذوف ؛ لأن له أن يعفو عن قاذفه أو يريد الستر .

ومنها : أن على الإمام إن خشي من قوم الوقوع في محذور أن يأتهم فيعظم ويحذرهم قبل الإيقاع بهم وتمسك بعض الشيعة بقول أبي بكر رضي الله عنه : قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين بأنه لم يكن يعتقد وجود إمامته ولا استحقاقه للخلافة ، والجواب من أوجه :

أحدها : أن ذلك كان تواضعًا منه .

الثاني : لتجويزه إمامة المفضول مع وجود الفاضل ، وأن من كان له الحق فله أن يتبرع لغيره .

الثالث : أنه علم أن كلاً منهما لا يرضى أن يتقدمه فأراد بذلك الإشارة إلى أنه لو قدر أنه لا يدخل في ذلك لكان الأمر منحصراً ، ومن ثمة لما حضره الموت استخلف عمر لكون أبي عبيدة كان إذ ذاك غائباً في جهاد أهل الشام متشاغلاً بفتحها .

ومنها : إشارة ذي الرأي على الإمام بالمصلحة العامة بما ينفع عموماً وخصوصاً ، وإن لم يستشره ورجوعه إليه عند وضوح الصواب .

18 - باب: الْبِكْرَانِ يُجْلَدَانِ وَيُنْفَيَانِ

18 - باب: الْبِكْرَانِ يُجْلَدَانِ وَيُنْفَيَانِ

هذه الترجمة لفظ خبر أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الشعبي ، عن مسروق ، عن أبي بن كعب رضي الله عنه مثله .

والبكران: تثنية بكر بكسر الموحدة من الرجال والنساء ، وهو من لم يجامع في نكاح صحيح ، وإنما ثناه ليشمل الرجل والمرأة ويجلدان وينفيان كلاهما على البناء للمفعول أي : إذا زنيا يجلدان وينفيان ، وزاد الشيباني : والشبان يجلدان ويرجمان وأخرج ابن المنذر الزيادة بلفظ : والشبان يرجمان واللذان بلغا يجلدان وينفيان .

ونقل محمد بن نصر في كتاب الإجماع الاتفاق على نفي الزاني إلا عن الكوفيين ووافق الجمهور منهم ابن أبي ليلى ، واختلف القائلون بالتغريب ، فقال الشافعي والثوري ، وداود ، والطبري بالتعميم ، وفي قول للشافعي : لا ينفي الرقيق وخص الأوزاعي النفي بالذكور ، وبه قال مالك وقيدته بالحر وبه قال إسحاق ، وعن أحمد روايتان واحتج من شرط الحرية بأن نفي العبد عقوبة لمالكة لمنعه منفعة مدة نفيه وتصرف الشرع يقتضي أن لا يعاقب غير الجاني ، ومن ثمة سقط فرض الحج والجهاد على العبد .

وقال ابن المنذر : أقسم النبي ﷺ في قصة العسيف أنه يقضى فيه بكتاب الله ، ثم قال : إن عليه جلد مائة وتغريب عام وهو المبين في كتاب الله ، وخطب عمر رضي الله عنه بذلك على رؤوس الأشهاد ، وعمل به الخلفاء الراشدون فلم ينكره أحد فكان إجماعاً .

واختلف في المسافة التي ينفي إليها فقل : هو إلى رأي الإمام .
وقيل : يشترط مسافة القصر .

وقيل : ثلاثة أيام .

وقيل : إلى يومين .

وقيل : يوم وليلة .

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: 2]

وقيل: من عمل إلى عمل أي: من دولة إلى دولة.

وقيل: إلى ميل.

وقيل: إلى ما ينطلق عليه اسم نفي وشرط المالكية الحبس في المكان الذي ينفي إليه.

(﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾) مرفوعان على الابتداء والخبر محذوف أي: فيما فرض أي: جلدهما أو الخبر قوله: (﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾) ودخلت الفاء في فاجلدوا لتضمنها معنى الشرط؛ لأن اللام بمعنى الذي وتقديره التي زنت والذي زنى فاجلدوهما، والخطاب للأئمة لأن إقامة الحد من الدين وهو على الكل وقدم الزانية؛ لأن الزنى في الأغلب يكون بتعريضها للرجل وعرض نفسها عليه، والجلد حكم يختص به من ليس بمحصن لما دل عليه أن حد المحصن هو الرجم، وزاد الشافعي عليه تغريب الحر سنة للحديث وليس في الآية ما يدل فيه لينسخ أحدهما الآخر (﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾) أي: بسببها (﴿رَأْفَةٌ﴾) أي: رحمة والمعنى لا تخففوا العذاب ولكن أوجعوهما (﴿فِي دِينِ اللَّهِ﴾) أي: في طاعته وإقامة حدوده فتعطلوه أو تسامحوا فيه (﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾) أي: إن كنتم تصدقون بتوحيد الله، ويوم البعث الذي فيه جزاء الأعمال فإن الإيمان يقتضي الجد في طاعة الله والاجتهاد في إقامة أحكامه (﴿وَلَشَهِدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾) [النور: 2].

اختلفوا في مبلغ عددها، فعن النخعي ومجاهد أقله رجل واحد فما فوقه، وعن عطاء، وعكرمة رجلان فصاعداً، وعن الزهري ثلاثة فصاعداً، وعن ابن زيد أربعة بعدد من يقبل شهادته على الزنى وكذا عن مالك والشافعي وعن ربيعة ما زاد عليها، وعن قتادة نفر من المسلمين، وعن الحسن: عشرة.

وقال الزجاج: لا يجوز أن يكون الطائفة واحد؛ لأن معناها معنى الجماعة والجماعة لا تكون أقل من اثنين، وقال غيره: لا يمنع ذلك على قول أهل اللغة لأن معنى طائفة قطعه يقال: أكلت طائفة من الشاة أي: قطعة منها، وذلك

الشهود زيادة في التنكيل فإن التفضيح قد ينكل أكثر مما ينكل التعذيب.

(﴿الزَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾) أي: لا يرغب الزاني في نكاح الصوالح من النساء، وكذلك الزانية لا ترغب في نكاح الصالحاء من الرجال؛ لأنه لا مشاكلة عرفاً بين الجنسين أي: جنس الزاني والزانية، وجنس العفيف والعفيفة وذكر هذه الآية لتعلقها بما قبلها، وسبب نزول هذه الآية ما قاله مجاهد إنه كان في الجاهلية نساء يزنين فأراد ناس من المسلمين نكاحهن فنزلت: (﴿وَحَرَّمَ ذَٰلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾) [النور: 3] الأخيار، وذلك في ضعفة المهاجرين أرادوا أن يتزوجوا بغايا يكرين أنفسهن لينفقن عليهن في إكسابهن على عادة الجاهلية فقلل التحريم خاص بهم، وبه قال الزهري وقتادة، وقيل: عام، ونسخ بقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ﴾ [النور: 32] وروي ذلك عن سعيد بن المسيب، والآية الأولى ناسخة لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَحْشَاءَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: 15] الآية.

ولقوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَتَاوَهُمَا﴾ [النساء: 16] فكل من زنى منهما أودى إلى الموت، قاله مجاهد، وقال النحاس: لا خلاف في ذلك بين المفسرين، وسقط لأبي ذر من قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ﴾ إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿فِي دِينِ اللَّهِ﴾ الآية: ثم المراد بهذه الآية أن الجلد ثابت بكتاب الله عز وجل، وقام الإجماع ممن يعتد به على اختصاصه بالبكر وهو غير المحصن واختلفوا في كيفية الجلد، فقال مالك: يختص بالظهر لقوله في حديث اللعان البينة أو جلد في ظهره.

وقال غيره: تفرق على الأعضاء، ويتقى الوجه والرأس، ويجلد في الزنى والشرب والتعزير قائماً مجزئاً، والمرأة قاعدة وفي القذف، وعليه ثيابه، وقال أحمد، وإسحاق، وأبو ثور: لا يجرد أحد في الحد، وليس في الآية للنفي ذكر فتمسك به الحنفية، وقالوا: لا يزداد على القرآن بخبر الواحد.

والجواب: أنه مشهور؛ لكثرة طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة وقد عملوا بمثله بل دونه كنقض الوضوء بالقهقهة في الصلاة، وجواز الوضوء بالنيذ

قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: «رَأَفَةٌ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ».

6831 - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ

عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُ فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ:

وغير ذلك مما ليس في القرآن، وقد أخرج مسلم من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه البكر بالبكر جلد مائة، وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة، والرجم.

وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كن يحسن في البيوت إن ماتت، ماتت، وإن عاشت عاشت لما نزلت: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّهِنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: 15] حتى نزلت: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: 2].
(قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) أَي: قَالَ سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾.

(إِقَامَةُ الْحَدِّ) وفي رواية أبي ذر: في إقامة الحدود كذا في رواية الأكثر، وسقط في رواية بعضهم، وفي رواية ابن علية بلام وتحتية ثقيلة وعليه جرى ابن بطال واسم ابن علية إسماعيل بن إبراهيم الأسدي البصري، وعليه: اسم أمه مولاة لبني أسد، والمعتمد هو الأول.

وقد ذكر مغلطاي في شرحه: أنه رآه في تفسير ابن عيينة، وقد وقع نظيره عند ابن أبي شيبه عن مجاهد بالسند صحيح إليه، وزاد بعد قوله في إقامة الحد: يقام ولا يعطل، والمراد بتعطيل الحد تركه أصلاً أو نقصه عدداً أو معنى.

(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو زِيَادٍ بْنُ دُرَيْمٍ أَبُو غَسَّانَ الْكُوفِيُّ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (ابْنُ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزَّهْرِيُّ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) أَي: ابْنُ مَسْعُودٍ (عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ) رضي الله عنه أنه (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُ فِيمَنْ زَنَى) رجل أو امرأة (وَلَمْ يُحْصَنْ) بضم

«جَلَدَ مِائَةً وَتَغْرِبَ عَامٍ».

6832 - قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ،
«عَرَبَ ، ثُمَّ لَمْ تَزَلْ تِلْكَ السَّنَةَ» .

6833 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُقَيْلٍ ،

أوله وفتح الصاد (جَلَدَ مِائَةً) بالنصب على نزع الخافض ، ووقع في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي ، عن عبد العزيز بلفظ : سمعت رسول الله ﷺ يأمر من زنى ولم يحصن بجلد مائة (وَتَغْرِبَ عَامٍ) عطف عليه والمقصود إيحاشه بالبعد عن الأهل والوطن إلى مسافة القصر فأكثر؛ لأن عمر رضي الله عنه غرب إلى الشام ، وعثمان رضي الله عنه إلى مصر ، وعلياً رضي الله عنه إلى البصرة ولا يكفي تغريبه إلى ما دون مسافة القصر إذ لا يتم الإيحاش المذكور؛ لأن الأخبار تتواصل إليه حينئذٍ ، وقد مر الكلام في ذلك .

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة ، وقد مضى في الشهادات ، وأخرجه بقية الجماعة.

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) هو موصول بالسند السابق : (وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) أي : ابن العوام : (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) رضي الله عنه (عَرَبَ) وهذا منقطع ؛ لأن عروة لم يسمع من عمر رضي الله عنه لكنه ثبت عن عمر من وجه آخر أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة ، والحاكم من رواية عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَبَ ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَرَبَ وَغَرَبَ ، وَأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَرَبَ وَغَرَبَ ، أَخْرَجُوهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْهُ ، وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ : أَنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَوَوْهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .
(ثُمَّ لَمْ تَزَلْ) بفتح الفوقية والزاي (تِلْكَ السَّنَةَ) بضم السين ، وروي بالرفع والنصب ، أي : دامت .

وزاد عبد الرزاق في روايته عن مالك : ثم لم تزل تلك السنة حتى غرب مروان ، ثم ترك الناس ذلك يعني : أهل المدينة.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) قال : (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام ، (عَنْ عُقَيْلٍ)

عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ بِنَفْسٍ عَامٍ، بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ».

بضم العين ابن خالد، (عَنِ ابْنِ شَهَابٍ) الزهري، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) أي: ابن حزن المخزومي سيد التابعين، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ» بفتح الصاد على البناء للمفعول (بِنَفْسٍ عَامٍ، بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ) أي: ملتبسًا بها جامعًا بينهما ويروى: وإقامة الحد عليه.

وفي رواية النسائي: أن ينفي عامًا بإقامة الحد عليه، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق حجاج بن محمد، عن الليث.

والمراد بإقامة الحد ما ذكر في رواية عبد العزيز: جلد مائة، وأطلق عليها الحد لكونها بنص القرآن، وقد تمسك بهذه الزيادة من زعم أن النفي تعزير وأنه ليس جزءًا من الحد.

وأجيب: بأن الحديث يفسر بعضه بعضًا، وقد وقع التصريح في قصة العسيف من لفظ النبي ﷺ: أن عليه جلد مائة، وتغريب عام، وهو ظاهر في كون الكل حده ولم يختلف على روايته في لفظه فهو أرجح من حكاية الصحابي الاختلاف.

وفي الحديث جواز الجمع بين الجلد والنفي في حق الزاني الذي لم يحصن خلافًا للحنفية، واحتج بعضهم بأن حديث عبادة الذي فيه النفي منسوخ بآية النور؛ لأن فيها الجلد بغير نفي وتعقب بأنه يحتاج إلى ثبوت التاريخ وبأن آية الجلد مطلقة في حق كل زان محصن أو غير محصن ولا يلزم من خلو آية النور عن النفي عدم مشروعيته كما لا يلزم من خلوها من الرجم عدم ذلك.

ومن الحجج القوية أن قصة العسيف كانت بعد آية النور؛ لأنها كانت في قصة الإفك، وهي مقدمة على قصة العسيف؛ لأن أبا هريرة رضي الله عنه حضرها، وإنما هاجر بعد قصة الإفك بزمان.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه النسائي أيضًا.

19 - باب نَفْيِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْمُخَنَّثِينَ

6834 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ،

19 - باب نَفْيِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْمُخَنَّثِينَ

وهو جمع مُخَنَّثٍ بتشديد النون المفتوحة وبكسرهما والفتح أشهر، وهو القياس مأخوذ من خَنَّثْتُ الشيءَ فَتَخَنَّثَ أي: عَطَفْتَهُ فَتَعَطَّفَ، ومنه سمي المخَنَّثُ، قاله الجوهري، وفي المغرب: تركيب الحنث يدل على لين وتكسر، ومنه المخنث وهو المتشبه في كلامه بالنساء تكسرًا وتعطفًا.

وقال الكرمانى: والغرض من ذكر هذا الباب هنا التنبيه على أن التغريب على الذنب الذي لا حد عليه ثابت، وعلى الذي عليه الحد بالطريق الأولى.

وقال العيني: يفهم من هذا أن مرتكبًا بمعصية من المعاصي يجوز نفيه والترجمة أيضًا تدل عليه، وقال بعض العلماء: لا ينفى إلا ثلاثة بكر زان ومخنث ومحارب، والمخنث إذا كان يُوْتَى رَجِمَ مع الفاعل أحصنا أو لم يحصنا عند مالك.

وقال الشافعي: إن كان غير محصن فعليه الحد، وكذا عند مالك إذا كانا كافرين أو عبيدين، وقيل يرقى على رأس جبل ثم يرمى منكوسًا ثم يتبع بالحجارة وهو نوع من الرجم، وفعله جائز.

وقال أبو حنيفة: لا حد فيه، وإنما فيه التعزير، وعند بعض أصحابنا إذا تكرر يقتل، وحديث «ارجموا الفاعل والمفعول» متكلم فيه، وقال بعض أهل الظاهر: لا شيء على من فعل ذلك الصنيع، وقال الخطابي: هذا أبعد الأقوال من الصواب.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الفراهيدي، قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو الدستوائي، قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن أبي كثير، (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ) أي: المتشبهين بالنساء كسرًا وتعطفًا لا من يؤتى، (و) لعن (وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ)

وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ» وَأَخْرَجَ فَلَانًا، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فَلَانًا.

أي: اللاتي يتشبهن بالرجال تكلّفًا، (وَقَالَ ﷺ): («أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ»)، (وَأَخْرَجَ ﷺ) (فَلَانًا) وَفَلَانًا قَالَ الكرمانى: هما مائع بالباء المثناة الفوقية أو بالعين المهملة، وهيت بكسر الهاء وسكون التحتية وبالمثناة الفوقية، وأخرج أبو داود من طريق أبي هاشم، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ: أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه، فقال: «ما بال هذا؟» قيل: يتشبه بالنساء فأمر به فنفي إلى النقيع بالنون.

(وَأَخْرَجَ عُمَرُ) رضي الله عنه (فَلَانًا) كذا في رواية أبي ذر، وفي رواية غيره سقط لفظ عمر، فعلى هذا الفاعل في كليهما هو النبي ﷺ، ويؤيده رواية أبي داود الحديث عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري المذكور، وفيه بعد قوله: وقال: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ»، وَأَخْرَجُوا فَلَانًا، وَفَلَانًا يعني المخنثين، وقال الحافظ العسقلاني: ولم أذكر اسم الذي نفاه عمر رضي الله عنه.

ووقع في كتاب الغريبين لأبي الحسن المدائني من طريق الوليد بن سعيد قال: سمع عمر رضي الله عنه قومًا يقولون: أبو ذؤيب أحسن أهل المدينة فدعاه، فقال: أنت لعمرى فأخرج من المدينة، فقال: إن كنت مخرجي فإلى البصرة حيث أخرجت ابن عمي نصر بن حجاج، وذكر قصة نصر بن حجاج، وهي مشهورة، وساق قصة جعدة السلمي، وأنه كان يخرج إلى البقيع ويتحدث إليهن فأخرجه، وعن سلمة بن محارب، عن إسماعيل بن مسلم أن أمية بن يزيد الأسدي، ومولى مزينة كانا يحتكران الطعام بالمدينة فأخرجهما عمر رضي الله عنه، ثم ذكر عدة قصص لمبهم ومعين فيمكن التفسير في هذه القصة ببعض هؤلاء، قال ابن بطال: أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة عقب ترجمة الزاني إلى أن النفي إذا شرع في حق من أتى بمعصية لا حد فيها فلأن يشرع في حق من أتى ما فيه حد أولى فيتأكد السنة الثابتة بالقياس فيرد به من عارض السنة بالقياس فإذا تعارض القياسان بقيت السنة بلا معارض.

ومطابقة الحديث للترجمة في آخره، وقد مضى الحديث في اللباس وأخرجه أبو داود في الأدب، والترمذي، والنسائي أيضًا.

20 - باب مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الْإِمَامِ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ غَائِبًا عَنْهُ

6835، 6836 - حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْضُ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَضْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ، أَفْضِلُ لَهُ.....

20 - باب مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الْإِمَامِ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ غَائِبًا عَنْهُ

(باب مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الْإِمَامِ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ) على مستحقه حال كون الغير أو المقام عليه الحد.

(غَائِبًا عَنْهُ) أي: عن الإمام، قال الكرمانى: في هذا التركيب تعجرف، وقلق وكان الأولى أن يبدل لفظ غير بالضمير فيقول من أمره الإمام إلخ.

وقال البرماوى: لا عجرفة فيه، إذ عادة البخاري التعميم في المعنى فيقول باب من فعل كذا فيكون الفاعل لذلك معيناً إشارة إلى أن الحكم عام فقوله من أمره الإمام، وقوله غير الإمام أي: غيره فأقام الظاهر مقام المضمرة؛ لأنه لم يكن قد صرح به، ولكن التركيب غير واضح.

قال ابن بطال: قد ترجم بعد يعني في آخر أبواب الحدود، هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه، ومعنى الترجمتين واحد كذا قال: وقال الحافظ العسقلاني: ويظهر لي أن بينهما تغييراً من جهة أن قوله في الأول: غائباً عنه حال من المأمور وهو الذي يقيم الحد، وفي الآخر حال من الذي يقام عليه الحد.

(حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ) الواسطي، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) هو محمد بن عبد الرحمن، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين ابن عبد الله ابن عتبة بن مسعود، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ) الجهني رضي الله عنهما: (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ) لم يسم (جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ) في المسجد، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْضُ) أي: بيننا (بِكِتَابِ اللَّهِ) أي: بحكم الله الذي قضى به على المكلفين، (فَقَامَ خَضْمُهُ) لم يسم أيضاً، (فَقَالَ: صَدَقَ، أَفْضِلُ لَهُ

يَا رَسُولَ اللَّهِ بِكِتَابِ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَزَنِي بِأَمْرَاتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَفْتَدَيْتُ بِمِائَةِ مِنَ الْغَنَمِ وَوَلِيدَةً، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَرَعَمُوا أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْغَنَمُ وَالْوَلِيدَةُ فَرَدُّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُتَيْسُ، فَأَعُدُّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَارْجُمُهَا» فَعَدَّا أُتَيْسُ فَرَجَمَهَا.

يَا رَسُولَ اللَّهِ بِكِتَابِ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي قَالَ الْكُرْمَانِي: الْقَاتِلُ هُوَ الْأَعْرَابِيُّ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي كِتَابِ الصَّلْحِ، جَاءَ أَعْرَابِي، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا وَتَبَعَهُ الْعَيْنِيُّ، وَالْبِرْمَاوِيُّ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بَلِ الَّذِي، قَالَ: أَقْضِ بَيْنَنَا هُوَ وَالِدُ الْعَسِيفِ فِي الرِّوَايَةِ الْمَاضِيَةِ قَرِيبًا فِي بَابِ الْإِعْتِرَافِ بِالزَّنَى: فَقَامَ خَصْمُهُ وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَقَالَ: أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَائْذَنْ لِي. هَذِهِ رِوَايَةُ سَفِيَّانِ بْنِ عَيْنِيَّةَ وَوَافَقَهُ الْجُمْهُورُ، قَالَ الْعَيْنِيُّ تَبَعًا لِلْعَسْقَلَانِيِّ وَالْإِخْتِلَافُ فِي هَذَا عَلَى ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ فَإِنَّهُ رَوَاهُ عَنِ الزَّهْرِيِّ فَالرَّوَايَةُ لَهُ فِي الصَّلْحِ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ أَدَمُ ابْنِ أَبِي إِيَّاسٍ وَهَذَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ.

(كَانَ عَسِيفًا) أَي: أَجِيرًا (عَلَى هَذَا) أَي: لَهُ فَعَلَ بِمَعْنَى اللَّامِ، (فَرَزَنِي بِأَمْرَاتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَفْتَدَيْتُ) أَي: مِنْهُ (بِمِائَةِ مِنَ الْغَنَمِ وَوَلِيدَةً) وَفِي بَابِ الْإِعْتِرَافِ بِالزَّنَى: وَخَادِمٍ، (ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَرَعَمُوا) وَفِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ: فَأَخْبَرُونِي (أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ) لِأَنَّهُ كَانَ بَكَرًا وَأَقْرَبَ بِالزَّنَى، (فَقَالَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْغَنَمُ وَالْوَلِيدَةُ فَرَدُّ) وَفِي رِوَايَةٍ: رَدَّ (عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُتَيْسُ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ النُّونِ مُصَغَّرًا (فَاعْدُدْ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا) فَادْهَبْ إِلَيْهَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ بِالزَّنَى (فَارْجُمُهَا فَعَدَّا) أَي: ذَهَبَ (أُتَيْسُ) إِلَيْهَا فَاعْتَرَفَتْ، (فَرَجَمَهَا) لِأَنَّهُمَا كَانَتَا مُحَصَّنَتَيْنِ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى فِي بَابِ الْإِعْتِرَافِ بِالزَّنَى. وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ فِي آخِرِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فِي النِّدْوَرِ، وَالْمُحَارِبِينَ وَالصَّلْحِ، وَالْأَحْكَامِ، وَالْوُكَالَةِ، وَالشُّرُوطِ، وَالْإِعْتِصَامِ، وَخَبَرَ الْوَاحِدَ، وَأَخْرَجَهُ بِقِيَةِ الْجَمَاعَةِ.

21 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيَنْكِحُهُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ

21 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾) أي: غنى واعتلاء وأصله الفضل والسعة وهو مفعول يستطع ﴿أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾) في موضع نصب بطولا أي: ومن لم يستطع أن يعتلي نكاح المحصنات، أو بفعل مقدر صفة له، أي: ومن لم يستطع غني يبلغ به نكاح المحصنات أي: الحرائر العفائف المؤمنات ﴿فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيَنْكِحُهُمُ اللَّهُ﴾) أي: من إمائكم المؤمنات، والفتيات جمع فتاة، وهي الأمة، وفي ظاهره حجة للشافعي حيث حرم نكاح الأمة على من ملك صداق حرة، ومنع نكاح الأمة الكتابية مطلقًا وهو المعروف من مذهب مالك، وجوزه أبو حنيفة، وأول التقييد بالاستحباب، واستدل بأن الإيمان ليس بشرط في الحرائر اتفاقًا مع التقييد به ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾) يعني هو العالم بحقائق الأمور فاكتفوا بظاهر الإيمان فإنه العالم بالسرائر ويتفاضل ما بينكم في الإيمان قرب أمة تفضل الحرية فيه فمن حققكم أن تعتبروا فضل الإيمان لا فضل النسب، والمراد منعهم عن الاستنكاف عن نكاح الإماء ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾) فيه قولان:

أحدهما: إنكم مؤمنون وأنتم إخوة في الإسلام.

والثاني: أنكم وأنهم بنو آدم، وإنما قيل لهم هذا فيما روي؛ لأنهم كانوا في الجاهلية يعيرون بالهجنة ويسمون ابن الأمة هجينًا، فقال تعالى: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾) يدل على أن السيد هو ولي أمته لا تزوج إلا بإذنه، وكذلك هو ولي عبده ولا يزوج إلا بإذنه، كما في الحديث: «أيما عبد تزوج بغير إذن مواليه، فهو مجاهر أي زان، وإن كان مالك الأمة امرأة زوجها من يزوج المرأة بإذنها» لما جاء في الحديث: «لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها» وهذا مذهب الشافعي.

وعند الحنفية أن لهن أن يباشرن العقد بأنفسهن على ما فضل في الفروع

وَأَتَوْهُمْ أَجُورُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَتٍ غَيْرَ مُسْفَحَةٍ وَلَا مُتَّخَذَاتٍ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِيَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَنَاحَةٍ فَعَلَيْنَّ يَنْصُفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٦٥﴾ .

(﴿وَأَتَوْهُمْ أَجُورُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾) أي: وأدوا إليهن فهو رهن من غير مطل وضرار، وملاك مهورهن مواليهن فكان أدائها اليمين إليهن أداء إلى مواليهن؛ لأنهن وما في أيديهن مال الموالي أو التقدير فاتوا مواليهن فحذف المضاف وقوله: بالمعروف أي: عن طيب نفس منكم ولا تبخسوهن منه شيئاً استهانة بهن لكونهن إماء مملوكات (﴿مُحْصَنَاتٍ﴾) عفاف عن الزنى، ولهذا قال: (﴿غَيْرَ مُسْفَحَةٍ﴾) أي: غير زواني لا يمنعن أنفسهن عن أحد (﴿وَلَا مُتَّخَذَاتٍ أَخْدَانٍ﴾) أي: أخلاء وهو جمع خدن بكسر الخاء وهو الصديق، وكذلك الخدين، والمراد الزواني سرّاً (﴿فَإِذَا أُحْصِيَ﴾) فيه قراءتان: إحداهما: ضم الهمزة وكسر الصاد.

والأخرى: فتح الهمزة والصاد فقليل معنى القراءتين واحد واختلفوا فيه على قولين:

أحدهما: أن المراد بالإحصان أي: الإسلام روي ذلك عن ابن مسعود، وابن عمر، وأنس رضي الله عنهم، وعن الأسود بن يزيد، وزر بن حبيش، وسعيد بن جبير، وعطاء، وإبراهيم النخعي، والشعبي، والسدي، وبه قال مالك، والليث والأوزاعي، والكوفيون، والشافعي.

والآخر: أن المراد التزويج، وهو قول ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وطاوس، والحسن، وقتادة (﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَنَاحَةٍ﴾) أي: بزنى (﴿فَعَلَيْنَّ يَنْصُفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ﴾) الحرائر (﴿مِنْ الْعَذَابِ﴾) أي: الحد وهو يدل على أن حد العبد نصف حد الحر؛ وأنه لا يرجم؛ لأن الرجم لا ينتصب وهو خمسون جلدة، وتغريب نصف سنة (﴿ذَلِكَ﴾) أي: نكاح الإماء عند عدم الطول (﴿لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾) أي: لمن خاف الإثم الذي يؤدي إليه غلبة الشهوة هكذا فسرهُ الثعلبي، يقال العنت الزنى وهو في الأصل المشقة (﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا﴾) أي: وصبركم عن نكاح الإماء متعافين (﴿خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ﴾) لمن يصبر (﴿رَحِيمٌ﴾) بأن رخص له في ذلك، وسقط في رواية أبي ذر قوله: (﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾)

22 - بَابُ إِذَا زَنَّتِ الْأَمَةُ

6837، 6838 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ.....

إلى آخره، وقال بعد ﴿الْمُحْصَنَاتِ﴾ الآية، وسقط أيضًا في رواية الأصيلي من قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾ إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿مِنْ فَيَسِّرْكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وزاد أبو ذر عن المستملي غير ﴿مُسْفَحَتٍ﴾: زَوَانِي، ﴿وَلَا تُنْجِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾: أَخِلَاءَ بفتح الهمزة وكسر المعجمة وتشديد اللام جمع خليل، قال الراغب: وأكثر ما يستعمل الخدن فيمن يصاحب غيره؛ لشهوة، وأما قول الشاعر:

خديين المعالي...

فهو استعارة والنكتة فيه أن جعله يشتهي معالي الأمور كما يشتهي غيره الصورة الجميلة فجعله خديناً لها .

22 - بَابُ إِذَا زَنَّتِ الْأَمَةُ

أي: ما حكمها، وسقطت هذه الترجمة في رواية الأصيلي، وجرى على ذلك ابن بطلال، وصار الحديث المذكور فيها حديث الباب الذي قبلها، ولكن صرح الإسماعيلي بأن الباب الذي قبلها لا حديث فيه، وقد تقدم الجواب عن نظيره، وأنه إما أن يكون أخلى بياضاً في المسودة فسوده النساخ بعده، وإما أن يكون اكتفاء بالآية وتأويلها عن الحديث المرفوع، وهذا هو الأقرب لكثرة وجود مثله في هذا الكتاب.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الْأَصْلُ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكُ) الْإِمَامُ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزَّهْرِيِّ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بَضْمُ الْعَيْنِ، (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرِّيَّةٍ: ابْنِ عَتَبَةَ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ) الْجَهَنِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ) تَحَدَّأَوْ لَا؟، وَفِي رِوَايَةِ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: جَارَيْتِي زَنْتَ فَبَيْنَ زَنَاها، قَالَ: «اجْلِدْهَا» قَالَ الْحَافِظُ

وَلَمْ تُحْصَنْ؟ قَالَ: «إِذَا زَنْتَ فَأَجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَأَجْلِدُوهَا،

العسقلاني: ولم أقف على اسم هذا الرجل.

(وَلَمْ تُحْصَنْ) من الإحصان الذي هو بمعنى العفة عن الزنى.

وفي التلويح: اختلف العلماء في إحصان الإمام غير ذات الأزواج ما هو، فقالت طائفة: إحصان الأمة تزويجها فإذا زنت ولا زوج لها فعليها التأديب ولا حدّ عليها هذا قول ابن عباس، وطاوس، وقتادة، وبه قال أبو عبيدة.

وقالت طائفة: إحصان الأمة إسلامها فإذا كانت الأمة مسلمة، وزنت، وجب عليها خمسون جلدة سواء كانت ذات زوج أو لم تكن، وروي هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رواية، وهو قول علي، وابن مسعود، وابن عمر، وأنس رضي الله عنهم، وإليه ذهب النخعي، ومالك، والليث، والأوزاعي، والكوفيون، والشافعي، وزعم أهل المقالة الأولى أنه لم يقل في هذا الحديث، ولم تحصن غير مالك، وليس كما زعموا فقد رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن ابن شهاب، كما قال مالك، وكذا رواه طائفة عن ابن عيينة عنه، وإذا اتفق مالك، ويحيى، وسفيان بن عيينة على شيء فهم حجة على من خالفهم، وعلى تقدير أن مالكا تفرد بها فهو من الحفاظ، وزيادته مقبولة، وقد فسر الإحصان بالعفة عن الزنى فتذكر.

(قَالَ ﷺ: (إِذَا) وفي رواية أبي الوقت: إِنْ زَنْتَ فَأَجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَأَجْلِدُوهَا) قيل: أعاد الزنى في الجواب وهو غير مقيد بالإحصان للتنبيه على أنه لا أثر له، وأن الموجب للحد في الأمة مطلق الزنى، ومعنى اجلدوها الحد اللائق بها المبين في الآية وهو نصف ما على الحرة، وقد وقع في رواية أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه فليجلد بالحد، والخطاب في اجلدها لمن يملك الأمة، واستدل به على أن السيد يقيم الحد على من يملكه من جارية أو عبد أما الجارية فبالنص، وأما العبد فبالإلحاق، وقد اختلف السلف فيمن يقيم الحد على الأرقاء، فقالت طائفة: لا يقيمه إلا الإمام أو من أذن له، وهو قول الحنفية، وعن الأوزاعي، والثوري لا يقيم السيد إلا حد الزنى، واحتج

ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَأَجْلِدُوهَا ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ» قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: «لَا أَذْرِي بَعْدَ الثَّالِثَةِ

الطحاوي بما أورده من طريق مسلم بن بشار، قال: كان أبو عبد الله رجلاً من الصحابة يقول: الزكاة والحدود، والفيء والغنيمة إلى السلطان، قال الطحاوي: لا نعلم له مخالفاً من الصحابة، وتعقبه ابن حزم، فقال: بل خالفه اثنا عشر نفساً، وقال آخرون: يقيمه السيد ولو لم يأذن له الإمام، وهو قول الشافعي، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح، عن ابن عبد راضي الله عنهما في الأمة إذا زنت، ولا زوج لها يحدها السيد، وإن كانت ذات زوج فأمرها إلى الإمام، وبه قال مالك إلا إن كان زوجها عبد للمالك فأمرها إلى السيد، واستثنى مالك القطع في السرقة، وهو قول للشافعية وفي آخر يستثنى حد الشرب.

(ثُمَّ يَبْعُوهَا) وأتى بثم؛ لأن الترتيب مطلوب لمن يريد الإمساك بأتمته الزانية، وإما من يريد بيعها في أول مرة فله ذلك.

(وَلَوْ بِضَفِيرٍ) بفتح الضاد المعجمة وكسر الفاء، وبالراء وهو الشعر المنسوج فعيل بمعنى مفعول، وزاد يونس وابن أخي الزهري، ويحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند النسائي: الضفير الحبل، وهو مدرج في هذا الحديث من قول الزهري، ووقع في رواية المقبري: ولو بحبل من شعر، وأصل الضفر نسج الشعر، وإدخال بعضه في بعض، ومنه ضفائر شعر الرأس للمرأة، وللرجل قيل لا يكون مضفوراً إلا إن كان في ثلاث، وقيل شرطه أن يكون عريضاً وعبر بالحبل للمبالغة في التنفير عنها، وعن مثلها لما في ذلك من الفساد، ويؤخذ منه الزجر عن مخالطة الفساق، ومعاشرتهم إذا تكرر زجرهم ولم يرتدعوا، والأمر ببيعها للندب عند الشافعية والجمهور ولا يضر عطفه على الأمر بالحد مع كونه للوجوب؛ لأن دلالة الاقتران ليست بحجة عند غير المزني وأبي يوسف، وزعم ابن الرفعة أنه للوجوب، وبه قالت الظاهرية، ولكن نسخ ويحتاج ذلك إلى ثبوت.

وقال ابن بطال: حمل الفقهاء الأمر بالبيع على الحض على مباحة من تكرر منه الزنى لثلا يظن بالسيد الرضى بذلك، ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنى.

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) وهو موصول بالسند السابق: (لَا أَذْرِي بَعْدَ الثَّالِثَةِ) وفي

أَوِ الرَّابِعَةِ.

رواية : أبعد الثالثة بهمزة التسوية وأصلها الاستفهام لكن لما كان المستفهم يستوي عنده الوجود والعدم وكذا المستفهم سميت بذلك أي : لا أدري هل يجلدُها ثم يبيعُها ولو بضمير بعد الزينة الثالثة (أَوِ الرَّابِعَةِ) وروى الترمذي من حديث أبي صالح ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا زنت أمة أحدكم ، فليجلدها ثلاثاً بكتاب الله فإن عادت فليبيعها ولو بحبل من شعر» فهذا يدل على أن يبيعها بعد الرابعة .

وروى النسائي من حديث حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أتى النبي ﷺ رجل فقال : جاريتي زنت فتبين زناها قال : «اجلدُها خمسين» وأتاه وقال : عادت فتبين زناها ، قال : «اجلدُها خمسين» ثم أتاه ، فقال : عادت فتبين زناها قال : «بيعها ولو بحبل من شعر» فهذا يدل على أن يبيعها بعد الثالثة .

وفي الحديث أن الزنى عيب يرد به الرقيق للأمر بالحظ من قيمة المرقوق إذا وجد منه الزنى ، كما جزم به النووي إلا أن قوله : ولو بضمير ، وقوله : ولو بحبل من شعر لا يراد به ظاهره ، وإنما ذكر للمبالغة كما وقع في حديث : «من بنى مسجداً ولو كمفحص قطاة» على أحد الأجوبة ؛ لأن قدر المفحص لا يسع أن يكون مسجداً حقيقة ، وقال ابن العربي : المراد من الحديث الإسراع بالبيع وإمضاؤه ، ولا تربص به طلب الراغب في الزيادة ، وليس المراد بيعه بالحبل حقيقة .

وقال القاضي عياض : إن عيب الزنى ينقص به القيمة عند كل أحد فيكون يبيعها بالنقصان بيعاً بثمن المثل ، وتوقف فيه ابن دقيق العيد لجواز أن يكون المقصود بالأمر بالبيع ولو انحطت القيمة أمراً متعلقاً بأمر وجود لا إخباراً عن حكم شرعي إذ ليس في الحديث تصريح بالأمر بحط القيمة .

وفي الحديث : أنه يجب عليه أن يعلم المشتري بعيب السلعة ؛ لأن قيمتها إنما تنقص مع العلم بالبيع حكاه ابن دقيق العيد ، وتعقبه بأن العيب لو لم يعلم لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الإمام ، واستشكل الأمر ببيع الرقيق إذا زنى مع أن

أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةُ فَلْيَبْعِهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرِ»

رضي الله عنه، (أَنَّهُ) أي: كيسان (سَمِعَهُ) أي: سمع أبا هريرة (يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَتَبَيَّنَ) أي: تحقق (زِنَاهَا) وثبت وشرط بعضهم أن يظهر بالبيئة مراعاة للفظ تبين، وقيل: يكتفي في ذلك بعلم السيد، (فَلْيَجْلِدْهَا) أي: سيدها الحد الواجب عليها المعروف من صريح الآية ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ووقع في رواية النسائي من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه: فليجلدها بكتاب الله، (وَلَا يُثْرَبْ) أي: لا يعيرها، وقد جاء بلفظ: «فلا يعنفها» أي: لا يجمع عليها العقوبة بالجلد وبالثريب.

قال البيضاوي: قال تأديب الزناة قبل مشروعية الحد التثريب وحده، فأمرهم بالحد ونهاهم عن الاقتصار على التثريب أي: لا يقنع بالتوبيخ دون الجلد، وفي رواية سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن عبد الرزاق: ولا يعيرها ولا يفندھا، وقال ابن بطال: يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الحد لا يغور بالتعنيف واللوم، وإنما يليق ذلك بمن صدر عنه إلى أن يرفع إلى الإمام للتحذير والتخويف فإذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه.

(ثُمَّ إِنْ زَنَتِ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةُ فَلْيَبْعِهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرِ) قيد بالشعر؛ لأنه كان الأكثر في حبالهم، وفي الحديث إقامة السيد الحد على عبده وأمه، وهي مسألة خلافية، فقال الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور: يعم في الحدود كلها وهو قول جماعة من الصحابة أقاموا الحدود على عبيدهم منهم ابن عمر، وابن مسعود، وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

وقال الثوري، والأوزاعي: يحده المولى في الزنى، وقال مالك، والليث: يحده في الزنا والشرب، والقذف إذا شهد عنده الشهود لا بإقرار العبد إلا القطع خاصة لا يقطعه إلا الإمام، وقال الكوفيون: لا يقيمها إلا الإمام خاصة، واحتجوا بما روي عن الحسن، وعبد الله بن محيريز، وعمر بن عبد العزيز أنهم قالوا: الجمعة، والحدود، والزكاة والنفي إلى السلطان خاصة، وفيه دليل على

تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

24 - باب أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَإِحْصَانِهِمْ، إِذَا زَنَوْا وَرَفَعُوا إِلَى الْإِمَامِ

التغابن، وأن المالك الصحيح الملك جائز له أن يبيع ماله ذا القدر الكثير بالتافه اليسير وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء إذا عرف قدر ذلك، واختلفوا فيه إذا لم يعرف قدر ذلك قال ﷺ: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض».

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: ولا يثرب، وقد مضى الحديث في البيوع، وأخرجه مسلم في الحدود، والنسائي في الرجم.

(تَابَعَهُ) أي: تابع الليث (إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد التحتية، (عَنْ سَعِيدٍ) المقبري، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وصل هذه المتابعة النسائي من طريق بشر بن المفضل، عن إسماعيل بن أمية ولفظه مثل لفظ الليث إلا أنه قال: «إن عادت فزنت فليبعها والباقي سواء».

24 - باب أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَإِحْصَانِهِمْ، إِذَا زَنَوْا وَرَفَعُوا إِلَى الْإِمَامِ

(باب أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ) أي: اليهود والنصارى وسائر من يؤخذ منهم الجزية، (وَإِحْصَانِهِمْ) أي: هل الإسلام فيه شرط أم لا كما سيأتي بيان الخلاف فيه (إِذَا زَنَوْا) ظرف لقوله أحكام أهل الذمة (وَرَفَعُوا) على البناء للمفعول (إِلَى الْإِمَامِ) أي: سواء جاؤوا إلى حاكم المسلمين ليحكم بينهم، أو رفعهم إليه غيرهم مستعدياً عليهم وهنا فصلان:

الأول: اختلف العلماء في إحصان أهل الذمة، فقالت طائفة في الزوجين الكتابيين يزنيان ويرفعان إلينا: عليهما الرجم وهما محصنان هذا قول الزهري والشافعي، وقال الطحاوي: وروي عن أبي يوسف أن أهل الكتاب يحصن بعضهم بعضاً ويحصن المسلم النصرانية، ولا تحصنه النصرانية. وقال النخعي: لا يكونا محصنين حتى يجامعا بعد الإسلام وهو قول مالك، والكوفيين، وقالوا: الإسلام من شرط الإحصان.

الفصل الثاني: اختلفوا أيضاً في وجوب الحكم بين أهل الذمة ذوي التخيير

6840 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى، عَنِ الرَّجْمِ فَقَالَ: «رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ» فَقُلْتُ: أَقْبَلَ الثُّورَ أَمْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: «لَا أَدْرِي» تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،

فيه عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعطاء، والشعبي، والنخعي، وبه قال مالك، وأحمد، والشافعي، وقال آخرون: إنه واجب روي ذلك عن مجاهد، وعكرمة وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وهو الأظهر من قول الشافعي.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري البصري ويقال له التبوذكي، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) أي: ابن زياد، قال: (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ) هو بفتح الشين المعجمة وسكون التحتية وبالموحدة وبالنون أبو إسحاق اسمه سليمان بن أبي سليمان فيروز الكوفي، قال: (سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى) علقمة بن خالد الأسلمي (عَنِ الرَّجْمِ) أي: عن حكم رجم من ثبت أنه زنى وهو محصن، (فَقَالَ: «رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ» فَقُلْتُ: أَقْبَلَ الثُّورَ) أي: أَقْبَلَ نَزُولَ آيَةِ سُورَةِ النُّورِ (أَمْ بَعْدَهُ؟) في رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: أم بعد بضم الدال من غير ضمير أي: بعد النزول (قَالَ: «لَا أَدْرِي»)) فيه أن الصحابي الجليل قد يخفى عليه بعض الأمور الواضحة وأن الجواب من الفاضل بلا أدري لا عيب فيه، بل يدل على تحريره وتبنيته فيمدح به.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إطلاق قوله: رجم كذا قال الكرمانى، وقال الحافظ العسقلاني: والذي ظهر لي أنه جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وهو ما أخرجه أحمد، والطبراني، والإسماعيلي، ومن طريق هشيم عن الشيباني، قال: قلت لعبد الله بن أبي أوفى: هل رجم النبي ﷺ؟ فقال: نعم رجم يهودياً ويهودية، وسياق أحمد مختصر، والحديث أخرجه مسلم في الحدود.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبد الواحد (عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بضم الميم وسكون المهملة، وكسر الهاء بعدها راء أبو الحسن القرشي الكوفي، وصلها ابن أبي شيبة عنه، عن الشيباني قال: قلت لعبد الله بن أبي أوفى فذكر مثله.

(وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أي: الطحان رواها البخاري في باب: رجم المحصن

وَالْمُحَارِبِيُّ، وَعَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَائِدَةُ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

6841 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَّرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً.....

بلفظ: سألت عبد الله بن أبي أوفى فذكر مثله.

(وَالْمُحَارِبِيُّ) بضم الميم بعدها حاء مهملة وبعد الألف راء مكسورة

فموحدة عبد الرحمن بن محمد الكوفي، قال العيني: لم أقف على من أخرجها وسكت الحافظ العسقلاني.

(وَعَبِيدَةُ) بفتح العين وكسر الموحدة (ابْنُ حُمَيْدٍ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم الضبي الكوفي وصلها الإسماعيلي (عَنِ الشَّيْبَانِيِّ) ولفظه قبل النور أو بعدها، (وَقَالَ بَعْضُهُمْ) هو عبيدة بن حميد أحد المذكورين: (الْمَائِدَةُ) بدل سورة النور والمائدة رفع على رواية أبي ذر، وفي رواية غيره بالجبر بتقدير: سورة المائدة، (وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ) أي: سورة النور أصح، ولعل من ذكر سورة المائدة توهم من ذكر اليهودي واليهودية أن المراد سورة المائدة؛ لأن فيها الآية التي نزلت بسبب سؤال اليهود عن حكم اللذين زنيا فقال لهم رسول الله ﷺ: ما تجدون في التوراة، وهي قوله تعالى: ﴿وَكَفَّ يَحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ﴾ [المائدة: 43] الآية.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن أبي أويس بن عبد الله أبو عبد الله الأصبحي ابن أخت مالك الإمام وصهره على ابنته قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر وفي موطأ محمد بن الحسن، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْيَهُودَ) من خبير وذكر ابن العربي، عن الطبري، والثعلبي، عن المفسرين منهم كعب بن الأشرف، وكعب بن سعد، وسعيد بن عمر، ومالك بن الصيف، وكنانة بن أبي الحقيق، وساس بن قيس، ويوسف بن عازورا، (جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) في السنة الرابعة في ذي القعدة، (فَذَكَّرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا) لم يسم وفتحت أن لسدها مسد المفعول.

(مِنْهُمْ وَامْرَأَةً) ذكر أبو داود السهيلي، عن ابن العربي أن اسم المرأة بسرة

زَنِيًّا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟» فَقَالُوا: نَفَضُّهُمْ وَيُجْلَدُونَ،

بضم الموحدة، وسكون المهملة (زَنِيًّا) وذكر أبو داود السبب في ذلك من طريق الزهري سمعت رجلاً من مزينة ممن تتبع العلم وكان عند سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: زنى رجل من اليهود بامرأة، فقال بعضهم لبعض: اذهبوا بنا إلى هذا النبي فإنه بعث بالتحفيف فإن أفتانا بفتيا دون الرجم قبلناها، واحتججنا بها عند الله، وقلنا: فتيا نبي من أنبيائك، قال: فأتوا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه، فقالوا: يا أبا القاسم، ما ترى في رجل وامرأة منا زنيا.

وقال الباجي: ظاهر الأمر أنهم قصدوا في جوابهم تحريف حكم التوراة والكذب على النبي ﷺ إما رجاء أن يحكم بينهم بغير ما أنزل الله أو قصدوا اختبار أمره ﷺ فإنه من المقرر أن من كان نبيا لا يقر على باطل فظهر بتوفيق الله نبيه كذبهم وصدقه ولله الحمد.

(فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ) مبتدأ من أسماء الاستفهام وتجدون جملة في محل الخبر، والمبتدأ والخبر معمول للقول وتقدير الاستفهام أي شيء تجدوه في التوراة فيتعلق حرف الجر بمفعول ثان لوجد.

(فِي شَأْنِ الرَّجْمِ) قال الباجي: يحتمل أن يكون علم ذلك بأخبار عبد الله بن سلام وغيره ممن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم لصحة نقله، وقيل لما سألوهم نزل جبريل عليه السلام على النبي ﷺ فقال: «اجعل بينك وبينهم ابن سوريا» ذكره ابن العربي عن الطبري، والثعلبي، وإنما سألوهم إلزاماً لهم بما يعتقدونه في كتابهم الموافق لحكم الإسلام، وإقامة للحجة عليهم وإظهاراً لما كتموه وبدلوه من حكم التوراة فضحهم الله، وقيل: إنما سألوهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم استعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى.

(فَقَالُوا: نَفَضُّهُمْ) بفتح أوله وثالثه من الفضيحة أي: نجد أن نفضحهم أي: نكشف مساوئهم يقال: فضحه فافتضح.

(وَيُجْلَدُونَ) على صيغة المجهول أي: ادعوا أن ذلك في التوراة على

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ، فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْزُقْ يَدَكَ فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ،

زعمهم وهم كاذبون، ويحتمل أن يكون ذلك مما فسروا به التوراة أي: الحكم عندنا أن نفضحهم ويجلدوا وإنما أتى بأحد الفعلين مبنياً للفاعل والآخر مبنياً للمفعول إشارة إلى أن الفضيحة موكلة إليهم وإلى اجتهداهم بكشف مساوئهم. وفي رواية أيوب عن نافع الآتية في التوحيد قالوا: نسحم وجوههما ونخزيهما.

وفي رواية عبيد الله بن عمر قالوا: نسود وجوههما ونحممهما ونخالف بين وجوههما ويطاف بهما.

وفي رواية عبد الله بن دينار: أن أحبارنا أحدثوا تحميم الوجه والتجبيه.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه نحّم ونجّبي ونجلد والتجبيه أن يحمل الزاني على حمار ويقابل أفقيتهما ويطاف بهما، وقال المنذري: يشبه أن يكون أصله الهمزة وهو الردع والزجر يقال: جبّأته تجبيئاً إذا ردعته ويروى ونجبه والتجبيه أن ينكس رأسه، ويحتمل أن يكون من العجة وهو الاستقبال بالمكروه وهو أصله من أصاب العجبة يقال: جبهته إذا أصبت جبهته كراسته إذا أصبت رأسه.

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام: (كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ) فاتوا بالتوراة، (فَأَتَوْا) بصيغة الماضي (بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا) أي: فتحوا التوراة وبسطوا، (فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ) هو عبد الله بن سوريا (يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ) منها، (فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْزُقْ يَدَكَ فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ) وفي رواية ابن أبي حاتم من طريق مجاه: أن اليهود استفتوا رسول الله ﷺ في الزانيين فأفتاهم بالرجم فأنكروه فأمرهم أن يأتوا بأحبارهم فناشدهم فكتموه إلا رجلاً من أصاغرهم أعور، فقال: كذبوك يا رسول الله، إنه في التوراة، وقد وقع عند النقاش في تفسيره أنه أسلم لكن ذكر مكّي في تفسيره أنه ارتد بعد إسلامه كذا ذكر القرطبي.

قَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدٌ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَا فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَخْنِي.....

وعند الطبري، بالسند المذكور في الحديث أن النبي ﷺ لما ناشده قال: يا رسول الله، إنهم ليعلمون إنك نبي مرسل ولكنهم يحسدونك ثم كفر بعد ذلك ابن سوريا ونزلت فيه: ﴿وَلَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [آل عمران: 176] الآية، ووقع في حديث البراء رضي الله عنه: نجده الرجم ولكنه كثر في أشرافنا فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد فقلنا: تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم.

وقد وقع بيان ما في التوراة من آية الرجم في رواية أبي هريرة رضي الله عنه: المحصن والمحصنة إذا زنيا فقامت عليهما البينة رجماً، وإن كانت حبلى تربص بها حتى تضع ما في بطنها وعند أبي داود من حديث جابر رضي الله عنه أنا نجد في التوراة: «إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجماً» زاد البزار من هذا الوجه: فإن وجدوا الرجل مع المرأة في بيت، أو في ثوبها أو على بطنها فهي زانية وفيها عقوبة.

(قَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدٌ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ) وفي رواية البزار قال: يعني النبي ﷺ: «فما منعكما أن ترجموهما» قالوا: ذهب سلطاننا فكرهنا القتل، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند الطبراني: إنا كنا شبية، وكان في شباننا حسن أوجه فكثر فينا فلم نقم له فصرنا نجلد.

(فَأَمَرَ بِهِمَا) أي: بالزانيين (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَا) وزاد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه فقال رسول الله ﷺ: «إني أحكم بما في التوراة» قال ابن عمر رضي الله عنهما: (فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَخْنِي) بالحاء المهملة وكسر النون من حنى إذا عطف كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي.

وفي روايته عن المستملي، والكشميهني: يحنأ بجيم ونون مفتوحة ثم همزة إذا أكب عليه وهو الذي قال ابن دقيق العيد: إنه الراجح.

وقال ابن عبد البر: وقع في رواية يحيى بن يحيى كالسرخسي والصواب:

عَلَى الْمَرْأَةِ، يَقِيهَا الْحِجَارَةُ.

يحنى أي: يميل، وجملة ما تحصل من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة أوجه سردها الحافظ العسقلاني في شرحه: ثم الرؤية بصرية ويحنى في موضع الحال وقوله: (عَلَى الْمَرْأَةِ) يتعلق به أي: ينعطف عليها (يَقِيهَا) بفتح أوله ثم قاف (الْحِجَارَةُ) وفي رواية عبيد الله بن عمر: فلقد رأيت يقيها من الحجارة قام على صاحبته حتى قتلا جميعاً فكان ذلك مما صنع الله لرسوله في تحقيق الزنا منهما، وجملة يقيها يحتمل أن تكون بدلاً من يحنى أو حالاً أخرى واللام في الحجارة للعهد أي حجارة الرمي.

وفي الحديث من الفوائد: وجوب الحد على الكافر الذمي إذا زنى وهو قول الجمهور وفيه خلاف عند الشافعية، وقد ذهل ابن عبد البر فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم الإحصان ورد عليه بأن الشافعي وأحمد لا يشترطان ذلك ويؤيد مذهبهما وقوع التصريح بأن اليهوديين اللذين رجما كانا قد أحصنا.

وقالت المالكية ومعظم الحنفية، وربيعه شيخ مالک: أن الإسلام شرط الإحصان، وأجابوا عن حديث الباب بأنه ﷺ إنما رجمهما بحكم التوراة وليس هو من حكم الإسلام في شيء، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم في التوراة الرجم على المحصن وغير المحصن، قالوا: وكان ذلك أول دخول النبي ﷺ المدينة، وكان مأموراً باتباع حكم التوراة، والعمل بها حتى ينسخ ذلك في شرعة فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى يَاتِيكَ الْفَلْحَشَةَ﴾ إلى قوله: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: 15] ثم نسخ ذلك بالفرقة بين من أحصن ومن لم يحصن انتهى.

وفيه: كلام طويل في فتح الباري، ومن فوائد الحديث: قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وأن أنكحة الكفار صحيحة، وأن اليهود كانوا ينسبون إلى التوراة ما ليس فيها وإن شرع من قبلنا يلزمنا ما لم يقض الله بالإنكار.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث عن قريب في باب الرجم في البلاط، ومضى أيضاً في علامات النبوة.

25 - بَابُ إِذَا رَمَى امْرَأَتَهُ أَوْ امْرَأَةً غَيْرَهُ بِالزَّنَا، عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالنَّاسِ،
هَلْ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهَا فَيَسْأَلَهَا عَمَّا رُمِيَتْ بِهِ؟

6842، 6843 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، أَنََّّهُمَا أَخْبَرَاهُ:
أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَفْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَقَالَ
الْآخَرُ، وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَفْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأُذِّنْ لِي أَنْ

25 - بَابُ إِذَا رَمَى امْرَأَتَهُ أَوْ امْرَأَةً غَيْرَهُ بِالزَّنَا، عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالنَّاسِ،
هَلْ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهَا فَيَسْأَلَهَا عَمَّا رُمِيَتْ بِهِ؟

(بَابُ إِذَا رَمَى) الرجل (امْرَأَتَهُ أَوْ امْرَأَةً غَيْرَهُ بِالزَّنَا، عِنْدَ الْحَاكِمِ وَ) عند
(النَّاسِ) كأن يقول: امرأتي زنت أو قال: امرأة فلان زنت (هَلْ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ
يَبْعَثَ إِلَيْهَا) أي: إلى المرأة المريبة بالزنا (فَيَسْأَلَهَا عَمَّا رُمِيَتْ بِهِ) من الزنا،
وجواب الاستفهام محذوف ولم يذكره اكتفاء بما في الحديث، وقد اختلف فيه
فقال الجمهور: إن ذلك بحسب ما يراه الإمام، وقال النووي: الأصح عندنا
وجوبه، والحجة فيه بعث أنيس إلى المرأة وتعقب بأنه فعل وقع في واقع حال لا
دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سبب البعث ما وقع بين زوجها وبين
والد العسيف من الخصام، والمصالحة على الحد واشتهار القصة حتى صرح به
والد العسيف بما صرح به ولم ينكر عليه زوجها فالإرسال على هذا يختص بمن
كان على حالها في التهمة القوية بالفجور، وإنما علق على اعترافها؛ لأن حد
الزنا لا يثبت في مثلها إلا بإقرارها لتعذر إقامة البينة على ذلك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ
ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ) الجهني رضي الله عنهما، (أَنََّّهُمَا
أَخْبَرَاهُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ) لم يسميا (اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا)
يا رسول الله: (أَفْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ) أي: بحكم الله الذي قضى به على
المكلفين، (وَقَالَ الْآخَرُ، وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا: أَجَلْ) بفتح الهمزة والجيم
وتخفيف اللام أي: نعم (يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَفْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأُذِّنْ لِي أَنْ

أَتَكَلَّمُ، قَالَ: «تَكَلَّمُ» قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا - قَالَ مَالِكُ: وَالْعَسِيفُ: الْأَجِيرُ - فَرَزَنِي بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَفْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَبِجَارِيَةٍ لِي، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرُدُّ عَلَيْكَ» وَجُلْدَ ابْنِهِ مِائَةً وَغَرَبَهُ عَامًا، وَأَمَرَ أَنْ يُنْسَا الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الْآخَرِ: «فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجُمُهَا» فَأَعْتَرَفْتُ فَرَجَمَهَا.

أَتَكَلَّمُ) استدلل به على كونه أफقه من الآخر.

(قَالَ) ﷺ له: («تَكَلَّمُ» قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا - قَالَ مَالِكُ: وَالْعَسِيفُ: الْأَجِيرُ - فَرَزَنِي بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَأَفْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَبِجَارِيَةٍ لِي) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: وجارية لي، بإسقاط الموحدة، وفي رواية عمرو بن شعيب: فسألت من لا يعلم فأخبروني أن على ابنك الرجم فافتديت منه.

(ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا) بالتخفيف (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا غَنَمُكَ) المائة (وَجَارِيَتُكَ فَرُدُّ عَلَيْكَ) أي: فمردود عليك.

(وَجُلْدَ ابْنِهِ مِائَةً) أي: أمر من يجلده فجلده (وَغَرَبَهُ) من موطن الجناية (عَامًا، وَأَمَرَ أَنْ يُنْسَا الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الْآخَرِ) ليعلمها أن الرجل قذفها بابنه فلها عليه حد القذف فتطالبه أو تعفو عنه.

(فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجُمُهَا) أي: بعد إعلامي أو فوض إليه الأمر، (فَاعْتَرَفْتُ) بالزنا (فَرَجَمُهَا) بعد أن أعلم النبي ﷺ باعترافها مبالغة في الاستثبات مع أنه كان علق له رجمها على اعترافها وقد تقدم شرح الحديث مستوفى، وقال ابن بطال: أجمع العلماء على أن من قذف امرأته أو امرأة غيره بالزنى فلم يأت على ذلك ببينة أن عليه الحد إلا أن أقر المقذوف فلهذا يجب على الإمام أن يبعث إلى المرأة يسألها عن ذلك، ولو لم تعترف المرأة في قصة العسيف لوجب على والد العسيف حد القذف ومما يتفرع على ذلك لو اعترف رجل بأنه زنى بامرأة معينة

26 - بَابُ مَنْ أَدَّبَ أَهْلَهُ أَوْ غَيْرَهُ دُونَ السُّلْطَانِ

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ،

فأنكرت، هل يجب عليه حد الزنى وحد القذف أو حد القذف فقط، قال بالأول مالك، وبالثاني أبو حنيفة، وقال الشافعي، وصاحبنا أبي حنيفة: من أقرَّ بهما فإنما عليه حد الزنى فقط، والحجة فيه أنه إن كان صدق في نفس الأمر فلا حد عليه لقذفها وإن كذب فليس بزان وإنما يجب عليه حد الزنى؛ لأن كل من أقر على نفسه، وعلى غيره لزمه ما أقرَّ به على نفسه وهو مدع فيما أقرَّ به على غيره فيؤخذ بإقراره على نفسه دون غيره.

ومطابقة الحديث للترجمة، والحديث قد مر غير مرة، وقد مر عن قريب في باب: من أمر عليه الإمام بإقامة الحد.

26 - بَابُ مَنْ أَدَّبَ أَهْلَهُ أَوْ غَيْرَهُ دُونَ السُّلْطَانِ

(بَابُ مَنْ أَدَّبَ أَهْلَهُ) كزوجته وأرقائه (أَوْ) أدب (غَيْرُهُ) أي: غير أهله (دُونَ السُّلْطَانِ) أي: دون إذن السلطان له في ذلك، قال الحافظ العسقلاني: هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف هل يحتاج من وجب عليه الحد في الأرقاء إلى أن يستأذن سيده الإمام في إقامة الحد عليه أو له أن يقيم ذلك بغير مشورة وقد تقدم بيانه في باب إذا زنت الأمة.

وأن مذهب أبي حنيفة وأصحابه أنه لا يقيم الحدود على العبيد والإماء إلا السلطان دون المولى في الزنا، وسائر الحدود وبه قال الحسن بن حي، وقال الثوري والأوزاعي: يحده في الزنا.

وقال مالك: يحده المولى عبده وأمه في الزنا وشرب الخمر والقذف، إذا شهد عنده الشهود لا بإقراره ولا يقطعه في السرقة إلا السلطان وبه قال الليث: وروي عن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا الحدود على عبيدهم منهم ابن عمر، وابن مسعود، وأنس بن مالك رضي الله عنهم، وقال ابن أبي ليلى: أدركت بقايا الأنصار يضربون الوليدة من ولائدهم إذا زنت في مجالسهم.

(وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ) سعد بن مالك بسكون العين الخدري رضي الله عنه:

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا صَلَّى، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ» وَفَعَلَهُ أَبُو سَعِيدٍ.

6844 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَاضِعَ رَأْسَهُ عَلَى فَخْذِي» فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسَ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، فَعَاتَبَنِي وَجَعَلَ يَطْعُنُ

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إِذَا صَلَّى، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى) أي: امتنع إلا أن يمر (فَلْيُقَاتِلْهُ) وهذا مختصر من الحديث الذي تقدم موصولاً في باب من يرد المصلي من مر بين يديه ولفظه: فإن أراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه وإن أبى فليقاتله فإنما هو شيطان أخرجه من طريق أبي صالح، عن أبي سعيد.

(وَفَعَلَهُ أَبُو سَعِيدٍ) وهو في الباب المذكور رأيت أبا سعيد يصلي فأراد شاب أن يجتاز بين يديه فدفعه أبو سعيد في صدره من غير استئذان حاكم ولذا لم ينكر عليه مروان بل استفهم عن السبب فلما ذكره له أقره على ذلك وفيه دلالة على جواز تأديب الرجل غير أهله إذا كان في واجب، فإن النبي ﷺ أذن لمن صلى وأراد أحد أن يمر بين يديه بأن يدفعه وهو تأديب له.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس، قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها أنها (قَالَتْ: جَاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفي تفسير سورة المائدة بهذا السند أنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش انقطع عقد لي فأقام رسول الله ﷺ على التماسه وأقام الناس معه، وليسوا على ماء وليس معهم ماء فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقالوا: ألا ترى ما صنعت عائشة أقامت برسول الله ﷺ وبالناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء فجاء أبو بكر رضي الله عنه (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعَ رَأْسَهُ عَلَى فَخْذِي) بالذال المعجمة قد نام، (فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسَ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ) أي: وليس معهما ماء والواو للحال، (فَعَاتَبَنِي وَجَعَلَ يَطْعُنُ) بضم العين، وقيل:

بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي «وَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التِّيْمَمِ».

6845 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ، فَلَكَزَنِي لَكَزَةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: «حَبَسَتِ النَّاسَ فِي قِلَادَةٍ، فِيهِ الْمَوْتُ، لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

بِفَتْحِهَا، وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ: طَعَنَ بِالرَّمْحِ يَطْعَنُ بِالضَّمِّ، وَطَعَنَ يَطْعَنُ بِالْفَتْحِ فِي الْقَوْلِ (بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي وَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ)، وَفِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكَشْمِيهِنِيِّ: مِنَ التَّحَوُّلِ بِالْوَاوِ وَاللَّامِ بَدَلَ الرَّاءِ وَالْكَافِ.

(إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: هُوَ كَقَوْلِهِمْ: جَنَابُ فَلَانٍ مَجْلِسُهُ أَوْ إِلَّا مَكَانَهُ عَلَى فَخْذِي أَوْ عِنْدِي أَوْ إِلَّا كَوْنَهُ عِنْدِي.
(فَأَنْزَلَ اللَّهُ) تَعَالَى (آيَةَ التِّيْمَمِ) فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَدَبَ ابْنَتَهُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَأْذِنَهُ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ مَطْوَلًا فِي الطَّهَارَةِ وَالنِّكَاحِ، وَالتَّفْسِيرِ وَفِي فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ وَالنِّسَائِيُّ فِيهِ وَفِي التَّفْسِيرِ، وَمَضَى الْكَلَامُ فِيهِ فِي الطَّهَارَةِ.

(حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) أَيُّ: ابْنُ سَعِيدٍ الْكُوفِيُّ نَزَلَ مِصْرَ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (ابْنُ وَهْبٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ الْمِصْرِيُّ، قَالَ: (أَخْبَرَنِي) وَفِي نَسْخَةٍ: حَدَّثَنِي (عَمْرُو) بِفَتْحِ الْعَيْنِ هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ الْمِصْرِيُّ، (أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الْقَاسِمِ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ) الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا فَقَدَتْ قِلَادَتَهَا وَأَقَامُوا عَلَى غَيْرِ مَاءٍ (فَلَكَزَنِي لَكَزَةً شَدِيدَةً) لَكَزَنِي وَوَكَزَنِي بِالزَّايِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: اللَّكْزُ الضَّرْبُ بِالْجَمْعِ عَلَى الصَّدْرِ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ فِي جَمِيعِ الْجَسَدِ، وَالْجَمْعُ بَضْمُ الْجِيمِ وَسُكُونُ الْمِيمِ هُوَ الضَّرْبُ بِجَمِيعِ أَصَابِعِهِ الْمَضْمُومَةِ يُقَالُ: ضَرَبَهُ بِجَمِيعِ كَفِّهِ، وَالْمَعْنَى ضَرَبَنِي ضَرْبَةً شَدِيدَةً.

(وَقَالَ: حَبَسَتِ النَّاسَ فِي قِلَادَةٍ) النَّاسُ بِكَسْرِ الْقَافِ (فِيهِ الْمَوْتُ) أَيُّ: فَالْمَوْتُ يَلْتَبِسُ بِي (لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) عَلَى فَخْذِي فَخَفْتُ أَنْ أَكُونَ سَبَبَ

وَقَدْ أَوْجَعَنِي نَحْوَهُ.

27 - بَاب مَنْ رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ

6846 - حَدَّثَنَا مُوسَى ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ،

انتباهه من نومه ، (وَقَدْ أَوْجَعَنِي) لكز أبي إياي وقوله : (نَحْوَهُ) إلى نحو الحديث السابق وزاد أبو ذر عن المستملي أبو عبد الله أي : قال أبو عبد الله هو البخاري نفسه لَكَزَ وَوَكَزَ بالواو بدل اللام ، (وَاحِدٌ) في المعنى وهو من كلام أبي عبيدة ولم يثبت هذا إلا في رواية المستملي .
ومطابقتها للترجمة كسابقة إذ هو طريق آخر فيه .

27 - بَاب مَنْ رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ

كذا أطلق ولم يبين الحكم ، وقد اختلف فيه فقال الجمهور : عليه القود ، وقال أحمد ، وإسحاق : إن أقام بينته أنه وجده مع امرأته هدر دمه ، وقال الشافعي : يسعه فيما بينه وبين الله قتل الرجل إن كان ثيباً وعلم أنه نال منها ما يوجب الغسل ، ولكن لا يسقط عند القود في ظاهر الحكم ، وقال ابن حبيب : إن كان المقتول محصناً فالذي ينجي قاتله من القتل أن يقيم بأربعة شهداء أنه فعل بامرأته وإن كان غير محصن فعلى قاتله القود وإن أتى بأربعة شهداء ، وذكر ابن مزين ، عن القاسم أن ذاك في البكر والثيب سواء يترك قاتله إذا قامت له البينة بالرؤية ، وقال أصبغ : عن ابن القاسم ، وأشهد استحب الدية في البكر في مال القاتل ، وقال المغيرة لا قود فيه ولا دية ، وقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح إلى هانئ بن حزم أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فقتلها فكتب عمر رضي الله عنه كتاباً في العلانية أن تقيده به وكتائباً في السر أن تعطوه الدية ، وقال ابن المنذر : جاءت الأخبار عن عمر رضي الله عنه في ذلك مختلفة ، وعامة أسانيدها منقطعة ، فإن ثبت عن عمر رضي الله عنه أنه أهدر الدم فيها فإنما ذلك الشيء ثبت عنده يسقط الدم ، وقد ثبت عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن رجل قتل رجلاً وجده مع امرأته ، فقال : إن لم يأت بأربعة شهداء وإلا فليعط بدمه قال الشافعي : وبهذا نأخذ ولا نعلم لعلي رضي الله عنه مخالفاً في ذلك .
(حَدَّثَنَا مُوسَى) هو ابن إسماعيل التبوذكي ، قال : (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ وَرَادٍ، كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُضْفَحٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي».

العين المهملة هو الواضاح الإشكري، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ) هو ابن عمير، (عَنْ وَرَادٍ) بفتح الواو والراء المشددة وبعد الألف دال مهملة وفي رواية المستملي زيادة (كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ) أي: ابن شعبة (عَنِ الْمُغِيرَةِ) ابن شعبة رضي الله عنه أنه (قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ) الأنصاري رضي الله عنه: (لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي) غير محرم لها (لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُضْفَحٍ) بضم الميم وسكون الصاد المهملة، وفتح الفاء وكسرها بعدها حاء مهملة، أي: غير ضارب بعرضه بل بحده للقتل والإهلاك والصفح العرض.

(فَبَلَغَ ذَلِكَ) أي: الذي قاله سعد (النَّبِيُّ) في رواية أبي ذر: رسول الله ﷺ فَقَالَ: أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ) بفتح العين المعجمة قال في الصحاح: مصدر قولك غار الرجل أهله يغار غيره وغيرا ورجل غيور وغيران وجمع غيور غير وجمع غيران غيارى، ورجل مغيار وقوم مغاير، وامرأة غيور ونسوة غير وامرأة غيرى ونسوة غيارى، وقال الكرمانى: الغيرة المنع أي: يمنع من التعلق بأجنبي بنظر أو غيره، وقال في النهاية: الغيرة الحمية والأنفة يقال رجل غيور، وامرأة غيور بناء مبالغة كشكور؛ لأن فعولاً يستوي فيه الذكر والأنثى.

(لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ) بلام التأكيد، (وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي) وغيره الله تعالى منعه عن المعاصي، وعند مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن سعد بن عبادة قال: يا رسول الله، أرأيت إن وجدت مع امرأتي رجلاً أمهل حتى آتي بأربعة شهداء الحديث.

وعنده من وجه آخر فقال سعد: كلا، والذي بعثك بالحق إن كنت لأعجله بالسيف قبل ذلك، وعند أبي داود من هذا الوجه أن سعد بن عبادة، قال: يا رسول الله، الرجل يجد مع أهله رجلاً أيقنتله؟، قال: «لا»، قال: بلى، والذي أكرمك بالحق، وأخرج الطبراني من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، لما نزلت آية الرجم قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لَهَن سَبِيلًا» الحديث، وفيه فقال: إياس لسعد بن

28 - باب مَا جَاءَ فِي التَّغْرِيبِ

6847 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ أَغْرَابِيٌّ.....

عبادة، يا أبا ثابت قد نزلت الحدود أرايت لو وجدت مع امرأتك رجلاً كيف كنت صانعاً، قال: كنت ضاربه بالسيف حتى يسكن فإذا ن اذهب واجمع أربعة فأنتى ذلك قد قضى الخائب حاجته فانطلق وأقول رأيت فلاناً فيجلدونى ولا يقبلون لى شهادة أبداً فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «كفى بالسيف شاهداً».

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الذى يفهم من كلام سعد بن عبادة رضى الله عنه أن هذا الأمر لو وقع له لقتل الرجل ولهذا لما بلغ النبى ﷺ لم ينهه عن ذلك حتى قال الداودى: قوله ﷺ: «أتعجبون من غيرة سعد» يدل على أنه حمد ذلك وأجازه له فيما بينه وبين الله تعالى، والغيرة من كل أحد محمود، ومن لم يكن فيه ذلك فليس على خلق محمود، وبالغ أصحابنا الحنفية فى هذا حيث قالوا رجل: وجد مع امرأته أو جاريتها رجلاً يريد أن يغلبها ويزنى بها له أن يقتله فإن رآه مع امرأته أو مع محرم له وهى مطاوعة له على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعاً، ومنهم من منع ذلك مطلقاً، فقال المهلب: الحديث دال على وجوب القود فيمن قتل رجلاً وجده مع امرأته؛ لأن الله عز وجل وإن كان أغير من عبادة فإنه أوجب الشهود فى الحدود فلا يجوز لأحد أن يتعدى حدود الله ولا يسقط دماء بدعوى، وقد مضى الحديث فى أواخر النكاح فى باب الغيرة.

28 - باب مَا جَاءَ فِي التَّغْرِيبِ

بالعين المهملة آخره ضاد معجمة وهو نوع من الكناية ضد التصريح، قال الراغب: هو كلام له وجهان: ظاهر، وباطن فيقصد قائله الباطن ويظهر إرادة الظاهر.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبى أويس، قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهرى، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ أَغْرَابِيٌّ) اسمه ضمضم بن قتادة رواه عبد الغنى ابن سعيد فى المبهمات وابن فتحون من طريقه، وأبى موسى فى الذيل.

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟»
 قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا أَلْوَانُهَا؟» قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟» قَالَ: نَعَمْ،
 قَالَ: «فَأَتَى كَانَ ذَلِكَ» قَالَ: أَرَاهُ عِرْقٌ نَزَعُهُ، قَالَ: «فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعُهُ عِرْقٌ».

وعند أبي داود من رواية ابن وهب: أن أعرابياً من فزارة، وكذا عند بقية
 أصحاب الكتب الستة.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي) لم يسم (وَلَدَتْ غُلَامًا) لم يعرف اسمه
 أيضاً (أَسْوَدَ) صفة لغلام لا ينصرف للوزن والصفة أي: وأنا أبيض فكيف يكون
 ابني فعرض بأن أمه أتت به من الزنا، (فَقَالَ) ﷺ: ((هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟)) قَالَ:
 الرجل: (نَعَمْ، قَالَ: «مَا أَلْوَانُهَا؟» كلمة ما مبتدأ من أسماء الاستفهام،
 وألوانها الخبر، (قَالَ): أي: الرجل ألوانها (حُمْرٌ) جمع أحمر وأفعل فعلاء لا
 يجمع إلا على فعل، (قال) ﷺ: ((فِيهَا)) وفي رواية أبي ذر: «هل (فِيهَا مِنْ
 أَوْرَقٍ؟)) أي: جمل أورك لا ينصرف كأسود وهو ما في لونه بياض إلى سواد
 كالرماد من الورقة وهي اللون الرمادي ومنه بغير أورك إذا كان لونه لون الرماد،
 ومنه قيل للحمامة ورقاء وقال ابن التين الأورك الأسمر، وفي رواية أبي ذر عن
 الحموي: من أورك بزيادة من لتقدم الاستفهام الذي بمعنى النفي.

(قَالَ) أي: الرجل: (نَعَمْ) فيها أورك، (قَالَ) ﷺ: ((فَأَتَى)) بفتح الهمزة
 والنون المشددة أي: من أين (كَانَ ذَلِكَ) اللون الأورك وأبواها ليسا بهذا اللون.

(قَالَ) أي: الرجل: (أَرَاهُ) بضم الهمزة أي: أظنه (عِرْقٌ) بكسر العين
 المهملة وسكون الراء بعدها قاف أي أصل من النسب، ومنه فلان معرق في
 النسب والحسب، وفي المثل العرق نزاع والعرق الأصل مأخوذ من عرق
 الشجرة، قال ابن التين: أي: لعله وقع بالنسبة إلى أحد أجداده.

(نَزَعَهُ) بفتح النون والزاي والعين جذبه إليه وأخرجه من لون أبويه، والمعنى
 أن ورقها إنما جاء لأنه كان في أصولها البعيدة ما كان في هذا اللون فجره إليه،
 كما قال ابن التين.

(قَالَ: «فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعُهُ عِرْقٌ» قال الخطابي: وإنما سألته عن ألوان
 الإبل؛ لأن الحيوانات يجري طباع بعضها على مشاكلة بعض في اللون والخلفة،

وقد ينذر منها شيء لعارض فكذلك الآدمي يختلف بحسب نواذر الطباع ونوازع العروق انتهى.

وفائدة: الحديث المنع عن نفي الولد بمجرد الأمارات الضعيفة، بل لا بد من تحقق وظهور دليل قوي كأن لا يكون وطئها أو أتت بولد قبل ستة أشهر من مبدأ وطئها، واستدل به الشافعي على أن التعريض بالقذف لا يعطي حكم الصريح فتبعه البخاري حيث أورد هذا الحديث في الموضعين فليس التعريض قذفًا، وقال الخطابي فيه: إن التعريض بالقذف لا يوجب الحد، وقال الزهري: إنما تكون الملاعة إذا قال رأيت الفاحشة، وقد اختلف العلماء في هذا الباب فقال قوم: لا حد في التعريض، وإنما يجب الحد بالتصريح روي هذا عن ابن مسعود رضي الله عنه وبه قال القاسم بن محمد، والشعبي، وطاوس، وحماد، وابن المسيب في رواية، والحسن البصري، والحسن بن حي، وإليه ذهب الثوري، وأبو حنيفة، والشافعي إلا أنهما يوجبان عليه الأدب، والزجر، واحتجوا بحديث الباب، وعليه يدل تبويب البخاري، وقال آخرون: التعريض التصريح روي ذلك عن عمر وعثمان رضي الله عنهما، وعن عروة والزهري، وربيعه، وبه قال مالك والأوزاعي، وقال ابن عبد البر: روي من وجوه أن عمر رضي الله عنه حد في التعريض بالفاحشة، وعن ابن جريج الذي حده عمر رضي الله عنه في التعريض عكرمة بن عامر بن هشام بن عبد مناف بن عبد الدار هجا وهب بن زمعة بن الأسود بن الأسود بن عبد المطلب بن أسد فعرض له في هجائه وروي نحو هذا عن ابن المسيب، وقالت المالكية: التعريض من غير الأب إذا فهم الرمي بالزنا أو اللواط، أو نفي النسب كالتصريح في ترتب الحد كقوله لمن يخاصمه أما أنا فلست بزنان أو لست بلائط أو أني معروف وهو ثمانون جلدة، وقد أجمعوا على تأديب من عرض بذلك بدون الحد فقد ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال في التعريض: عقوبة وقال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج، قلت لعطاء: ما التعريض؟ قال: ليس فيه حد، قال عطاء: وعمر بن دينار فيه نكال، ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله غلامًا أسود، فإن معناه وإنّا بيض وقد مضى الحديث في الطلاق.

29 - بَابُ كَيْفِ التَّعْزِيرِ وَالْأَدَبِ

6848 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ.....

29 - بَابُ كَيْفِ التَّعْزِيرِ وَالْأَدَبِ

التَّعْزِيرُ: مصدر عَزَّرَ وهو مأخوذ من العَزْر وهو الرد والمنع واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم من إضراره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمْنُكُمْ رُبُّسِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ﴾ [المائدة: 12] وكدفعه عن إتيان القبيح ومعاودته، ومنه: عَزَّرَهُ القاضي أي أَدَبَهُ لئلا يعود إلى القبيح ويكن بالقول والفعل بحسب ما يليق به، وأما الأدب فبمعنى التأديب وهو أعم من التعزير؛ لأنه يكون بسبب المعصية بخلاف الأدب ومنه تأديب الأدب وتأديب المعلم، وقال الأزهري، وأبو زيد: الأدب اسم يقع على كل رياضة محمودة يتخرج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل وأورد الكمية بلفظ الاستفهام إشارة إلى الاختلاف فيها كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (يَزِيدُ) من الزيادة (ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ) بفتح المهملة أبو رجاء البصري واسم أبي حبيب سويد، (عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بضم الموحدة وفتح الكاف ابن الأشج، (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ) ضد اليمين، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري، وفي رواية عمرو بن الحارث الآتية في الباب أن بكيرًا حدثه قال: بينما أنا جالس عند سليمان بن يسار أو جاء عبد الرحمن بن جابر فحدثه سليمان بن يسار، ثم أقبل علينا سليمان، فقال: حَدَّثَنِي عبد الرحمن، وفي رواية الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني، عن عبد الرحمن، عن جابر ثم خط على قوله عن جابر فصار عن عبد الرحمن، (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء بن نيار بكسر النون، وتخفيف التحتية الأوسي الحارثي الأنصاري المديني خال البراء بن عازب شهد بدرًا وسمع النبي ﷺ روى عنه جابر بن عبد الله عند الشيخين، وعبد الرحمن بن جابر عند البخاري هاهنا.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلْدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ».

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: لَا يُجْلَدُ) بضم التحتية وسكون الجيم وفتح اللام على البناء للمفعول وهو خبر بمعنى الأمر أي: لا يجلد أحد. وفي رواية بالجزم. ويؤيده ما وقع في الرواية التي بعدها بصيغة النهي: لا تجلدوا (فَوْقَ عَشْرِ جَلْدَاتٍ) بفتحات مصححاً عليه في الفرع كأصله وفي رواية علي بن إسماعيل لا عقوبة فوق عشر ضربات (إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ) عز وجل أي: إلا في موجب حد من حدود الله.

ظاهره: أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارع عدد من الجلد أو الضرب مخصوص أو عقوبة مخصوصة، والمتفق عليه من ذلك أصل الزنى والسرقة، وشرب الخمر والحراة قبل أن يقدر عليه، والقذف بالزنا، والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد، واختلف في تسميته الأخيرين حدًا، واختلف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة هل تسمى عقوبته حدًا أو لا، وهي جحد العارية، واللواط وإتيان البهيمة وتحميل المرأة العجل من البهائم عليها أي: استنكاح المرأة البهيمة والسحاق، وأكل الدم والميتة في حال الاختيار، ولحم الخنزير، وكذا السحر والقذف وشرب الخمر وترك الصلاة تكاسلاً والفطر في رمضان، والتعريض بالزنا هذا، وقيل: المراد بالحد في حديث الباب حق الله تعالى.

قال ابن دقيق العيد: بلغني أن بعض العصريين قوى هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدرات المقدم ذكرها أمر اصطلاحى من الفقهاء وأن عرف الشرع أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية كبرت أو صغرت.

وتعقبه ابن دقيق العيد: بأنه خروج عن الظاهر ويحتاج إلى نقل، والأصل عدمه قال: ويرد عليه ما إذا جوزنا في كل حق من حقوق الله أن يزاد على العشرة لم يبق الناشئ يختص المنع به؛ لأن ما عدا المحرمات لا يجوز الزيادة فيها وهو ما ليس بمحرم، وأصل التعزير أنه لا يشرع فيما ليس بمحرم فلا يبقى لخصوص الزيادة معنى.

قال الحافظ العسقلاني: والعصري المشار إليه أظنه ابن تيمية، وقد نقل صاحبه ابن القيم المقالة المذكورة، وقال الصواب في الجواب: أن المراد بالحدود هنا الحقوق التي هي أوامر الله ونواهيه، وهي المراد بقوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَعْذَ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: 229]، وفي أخرى: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: 231]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: 187] وقال: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا﴾ [النساء: 14] قال: فمعنى الحديث لا يزداد على العشر في التأديبات التي لا تتعلق بمعصية كتأديب الأب لولده الصغير.

وقال الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن يفرق بين مراتب المعاصي فما ورد فيه تقدير لا يزداد عليه وهو المستثنى وما لم يرد فيه تقدير فإن كانت كبيرة جازت الزيادة فيه، وأطلق عليه اسم الحد كما في الآيات المشار إليه والتحق بالمستثنى، وإن كانت صغيرة فهي المقصود بمنع الزيادة، وقد أخرج ابن ماجة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لا تعزروا فوق عشرة أسواط».

واختلف السلف في مدلول هذا الحديث، وأخذ بظاهره الليث وأحمد في المشهور عنه، وإسحاق، وبعض الشافعية، وقال مالك، والشافعي، وصاحب أبي حنيفة: تجوز الزيادة على العشر، ثم اختلفوا، فقال الشافعي: لا يبلغ أدنى الحدود، وهل الاعتبار بحد الحر أم العبد قولان والأوزاعي لا يبلغ به الحد ولم يفصل، وفي قول أو وجه يستنبط كل تعزير من جنس حده، ولا يجاوز، وقال الباقر: هو إلى رأي الإمام بالغاً ما بلغ وهو اختيار أبي ثور، وعن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى رضي الله عنه لا تجلد في التعزير أكثر من عشرين، وعن عثمان رضي الله عنه ثلاثين وعن عمر رضي الله عنه أنه بلغ بالسوط مائة، وكذا عن ابن مسعود رضي الله عنه، وعن مالك، وأبي ثور لا يعزر إلا من تكرر بغيه ومن وقع منه مرة واحدة في معصية لا حد فيها فلا يغزر، وعن أبي حنيفة لا يبلغ أربعين، وعن ابن أبي ليلى، وأبي يوسف لا يبلغ ثمانين، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها الطعن فيه فإن المنذر من ذكر إسناده مقلاً

6849 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ

أَبِي مَرْيَمَ،

وقال الأصيلي: اضطرب إسناده فوجب تركه وفيه كلام ومنها قصره على الجلد، وأما الضرب بالعصي مثلاً وباليد تجوز الزيادة، ولكن لا يجاوز أدنى الحد وهذا رأي الاصطخري من الشافعية وكأنه لم يقف على الرواية الواردة بلفظ الضرب، ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة، ورد بأنه قال به بعض التابعين: وهو قول الليث بن سعد أحد فقهاء الأمصار، ومنها معارضة الحديث بما هو أقوى منه وهو الإجماع على أن التعزير يخالف الحد، وحديث الباب يقتضي تحديده بالعشرة فما دونها فيصير مثل الحد وبالإجماع على أن التعزير موكول إلى رأي الإمام فيما يرجع إلى التشديد والتخفيف لا من حيث العدد؛ لأن التعزير شرع للردع ففي الناس من يردعه الكلام، ومنهم من لا يردعه الضرب الشديد فلذلك كان تعزير كل أحد بحسبه وتعقب بأن الحد لا يزداد فيه ولا ينقص فاختلفا وبأن التخفيف والتشديد مسلم لكن وقع مع مراعاة العدد المذكور وبأن الردع لا يراعى في الأفراد بدليل أن من الناس من لا يردعه الحد ومع ذلك لا يجمع عندهم بين الحد والتعزير ومنها جملة على واقعة عين أو رجل معين.

ونقل القرطبي: أن الجمهور، قالوا بما دل عليه حديث الباب وعكسه النووي، وهو المعتمد فإنه لا يعرف القول به عن أحد من الصحابة، وكان مالك يرى العقوبة بقدر الذنب ويرى ذلك موكولاً إلى اجتهاد الإمام على حسب ما يغلب على ظنه أنه يردع به وإن جاوز ذلك الحد، وقال الداوودي: لم يبلغ مالكا هذا الحديث فكان يرى العقوبة بقدر الذنب، وهذا يقتضي أنه لو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذ به فافهم.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه بين قوله في الترجمة كم التعزير، وأخرجه مسلم في الحدود، وكذا أبو داود والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين وسكون الميم ابن الحر، أبو حفص الباهلي البصري الصيرفي، قال: (حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بضم الفاء وفتح المعجمة النميري البصري، قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) السلمي قال:

حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، عَمَّنْ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «لَا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرْبَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ».

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ) الأنصاري، (عَمَّنْ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ) أبهم الصحابي وقد سماه حفص بن ميسرة وهو أوثق من فضيل بن سليمان فيما أخرجه الإسماعيلي فقال عن مسلم بن أبي مريم، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه، وقال الإسماعيلي: رواه إسحاق بن راهويه، عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن مسلم بن أبي مريم، عن عبد الرحمن بن جابر، عن رجل من الأنصار.

قال الحافظ العسقلاني: وهذا لا يعين أحدًا من الاثنين فإن كلاً من جابر وأبي بردة الأنصاري قال: الإسماعيلي لم يدخل الليث بين يزيد بن عبد الرحمن وأبي بردة أحدًا، وقد وافقه سعيد بن أبي يوب، عن يزيد، ثم ساقه من روايته كذلك، وحاصل الاختلاف هل هو من صحابي مبهم أو مسمى الراجح الثاني ثم الراجح أنه أبو بردة بن نيار وهل بين عبد الرحمن، وأبي بردة واسطة وهو أبو جابر أو لا الراجح الثاني أيضًا، وقد ذكر الدارقطني في العلل الاختلاف فيه ثم قال القول، قول الليث: ومن تابعه وخالف ذلك في كتاب البيوع فقال: القول قول عمرو بن الحارث عن بكير كما سيأتي، ولم يقدح هذا الاختلاف عند الشيخين في صحة الحديث فإنه كيف ما دار يدور على ثقة والشيخان هما العمدة في تصحيح الحديث وإبهام الصحابي لا يضر.

ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير ثم تحدث سليمان بكير أنه عن عبد الرحمن كما سيأتي أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدثه تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة.

(قَالَ: لَا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرْبَاتٍ) بسكون الشين وضربات بفتح الراء.

(إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ) عز وجل قال بعض المالكية في مؤدب «الأطفال»: لا يزيد على ثلاث، قال ابن دقيق العيد: وهذا تحديد يبعده إقامة الدليل المبني عليه، ولعله أخذه من أن الثلاثة اعتبرت في مواضع، وفي ذلك

- 6850 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، أَنَّ بُكَيْرًا، حَدَّثَهُ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، إِذْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، فَحَدَّثَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «لَا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ».
- 6851 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ،

ضعف، وقد يؤخذ هذا من حديث أول نزول الوحي فإن فيه أن جبريل عليه السلام قال: أقرأ فقال ﷺ: «ما أنا بقارئ ثلاث مرات» فأخذ منه أن تبنيه المعلم للمتعلم لا يكون بأكثر من ثلاث.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وهو طريق آخر في الحديث المذكور.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) الكوفي نزيل مصر، قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله، قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد أيضًا (عَمْرُو) بفتح العين هو ابن الحارث المصري، (أَنَّ بُكَيْرًا) بضم الموحدة ابن عبد الله الأشج، (حَدَّثَهُ قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم (أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ) ضد اليمين (إِذْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ جَابِرٍ، فَحَدَّثَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ) نصب على المفعولية.

(ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ جَابِرٍ، أَنَّ أَبَاهُ) جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، (حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيَّ) رضي الله عنه، (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: لَا تَجْلِدُوا) بلفظ الجمع وفي رواية أبي ذر: لا يجلد على البناء للمفعول أي: أحد (فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ) فوق ظرف وهو نعت لمصدر محذوف أي: جلدًا فوق وعشرة مضاف إليه وأسواط جمع سوط أي: فوق ضربات سوط كما تقول: ضربته عشرة أسواط، أي: ضربات بسوط فأقيمت الآلة مقام الضرب في ذلك، ومعنى الحديث في الطرق الثلاثة واحد لكن ألفاظه مختلفة ففي الأول عشر جلدات، وفي الثاني عشر ضربات، وفي الثالث عشرة أسواط.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولا هم المصري، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ» فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُوَاصِلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّكُمْ مِثْلِي، إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ» فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوَصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ، فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْتُكُمْ» كَالْمُنْكَلِ بِهِمْ

وفتح القاف هو ابن خالد، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري أنه قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (أَبُو سَلَمَةَ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ» أَي: بَيْنَ الصَّوْمِينَ فَرْضًا أَوْ نَفْلًا وَهُوَ صَوْمُ يَوْمَيْنِ فِصَاعِدًا مِنْ غَيْرِ أَكَلٍ وَشَرْبٍ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ وَصَلَ الصَّوْمَ بِالصَّوْمِ، وَلَوْ قُلْنَا إِنَّهُ بِاللَّيْلِ يَصِيرُ مَفْطَرًا حَكَمًا.

(فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: رَجُلٌ بِالْإِفْرَادِ وَلَمْ يَسْمَ: (فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُوَاصِلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّكُمْ مِثْلِي») بكسر الميم وسكون المثناة (إِنِّي أَبِيتُ) وقد مر في كتاب الصَّوْمِ أَظْلُ وَيُرَادُ مِنْهُمَا الْوَقْتُ الْمَطْلُوقُ لَا الْمَقِيدُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ) كَذَا بغير ياء بعد النون في الفرع كالمصحف العثماني في سورة الشعراء، وجملة يطعمني حالية إطعام الطعام له، وسقيه محمول على الحقيقة بأن يرزقه الله تعالى: طَعَامًا وَشَرَابًا مِنَ الْجَنَّةِ لِيَالِي صِيَامِهِ كَرَامَةً لَهُ، وَقِيلَ هُوَ مُجَازٌ عَنْ لَازِمِهَا أَي: يَجْعَلُ فِيهِ قُوَّةَ الطَّاعِمِ وَالشَّارِبِ، وَقِيلَ: هُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَقِيقَةً بِالنَّهَارِ لَمْ يَكُنْ صَائِمًا وَبِاللَّيْلِ لَمْ يَكُنْ مُوَاصِلًا.

(فَلَمَّا أَبَوْا) أَي: اِمْتَنَعُوا (أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوَصَالِ) أَي: اِلْتِمَاسُ الْإِنْتِهَاءِ عَنِ الْوَصَالِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْتَهُوا؛ لِأَنَّهُمْ فَهَمُّوا مِنْهُ أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ وَالْإِرْشَادِ إِلَى الْأَصْلَحِ.

(وَاصَلَ) ﷺ (بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا) أَي: يَوْمَيْنِ لِيَبِينَ لَهُمُ الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ يَعْنِي إِنَّمَا رَضِيَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْوَصَالِ لِاحْتِمَالِ الْمَصْلَحَةِ تَأْكِيدًا لَزَجْرِهِمْ وَبَيَانًا لِلْمُفْسَدَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الْوَصَالِ.

(ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ فَقَالَ) ﷺ: («لَوْ تَأَخَّرَ») أَي: الْهَلَالَ (لَزِدْتُكُمْ) فِي الْوَصَالِ إِلَى تَمَامِ الشَّهْرِ حَتَّى يَظْهَرَ عِجْزُكُمْ وَتَعْجِزُوهَا عَنْهُ (كَالْمُنْكَلِ بِهِمْ) وَفِي

حِينَ أَبَوْا تَابَعَهُ شُعَيْبٌ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَيُونُسُ،

رواية أبي ذر: لهم باللام بدل الموحدة بضم الميم وفتح النون وكسر الكاف المشددة أي: المعاقب لهم من النكال وهو العقوبة.

(حِينَ أَبَوْا) أي: امتنعوا عن الانتهاء عن الوصال، وفي الحديث كما قال المهلب: إن التعزير ما يراه الإمام لقوله: لو تأخر لزدتكم فدل على أن للإمام أن يزيد في التعزير بما يراه وهو كما يراه، لكن الحديث المذكور ورد في عدده من الضرب أو الجلد فتعلق بشيء محسوس، وهذا يتعلق بشيء متروك وهو الإمساك عن المفطرات والألم فيه يرجع إلى التجويع والتعطيش، وتأثيرهما في الأشخاص متفاوت جدًا.

والظاهر أن الذي واصل بهم كأن لهم اقتدار على ذلك في الجملة فأشار إلى أن ذلك لو تمادى حتى ينتهي إلى عجزهم عنه لكان هو المؤثر في زجرهم فيستفاد منه أن المراد من التعزير ما يحصل به الردع، وذلك ممكن في العشر بأن يختلف الحال في صفة الجلد أو الضرب تخفيفًا وتشديدًا نعم يستفاد منه جواز التعزير بالتجويع ونحوه من الأمور المعنوية والله تعالى أعلم كذا قرره الحافظ العسقلاني.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله كالمنكل بهم أي: كالمحذر المرید لعقوبتهم، والحديث بهذا الوجه من إفراده.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عقيلًا (شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة وصلها المؤلف في كتاب الصيام في باب التنكير فمن أكثر الوصال في الصوم حَدَّثَنَا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حَدَّثَنِي أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه، قال: نهى النبي ﷺ عن الوصال في الصوم فقال له رجل من المسلمين إنك تواصل إلى آخره.

(وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الأنصاري وصلها الذهلي في الزهريات، ومسلم أيضًا من طريق ابن وهب عنه حَدَّثَنِي أبو الظاهر قال: سمعت عبد الله بن وهب يحدث عن يحيى بن سعيد، عن الزهري إلى آخره.

(وَيُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي وصلها مسلم أيضًا من طريق ابن وهب عنه،

عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

6852 - حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَافًا، أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ، حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ».

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب (وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ) الفهمي أمير مصر لهشام ابن عبد الملك بن مروان (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ سَعِيدٍ) بكسر العين ابن المسيب، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) فخاله فهم عبد الرحمن فقال سعيد بن المسيب: وذكر الإسماعيلي أن أبا صالح رواه عن الليث عن عبد الرحمن المذكور فجمع فيه بين سعيد وأبي سلمة قال: وكذا رواه عبد الرحمن بن نمير، عن الزهري بسنده إليه كذلك انتهى.

وسياطي الكلام عليها في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنِي) بالافراد (عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية وبعد الألف شين معجمة أبو الوليد الرقام البصري، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) هو ابن عبد الأعلى السامي، قال: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين بينهما عين مهملة ساكنة ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ) أبيه (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما، وفي رواية أبي أحمد الجرجاني عن الفربري، عن سالم ابن عبد الله بن عمر فتصحف عن فصارت بن فكانت صورة الإسناد الإرسال والصواب عن سالم، عن عبد الله بن عمر، وقد وقع في رواية مسلم عن أبي بكر ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى بهذا الإسناد عن سالم، عن ابن عمر: (أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ) بضم أوله وفتح ثالثة على البناء للمفعول (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَافًا) بكسر الجيم وفتحها وضمها أي: من غير كيل ولا وزن وهو فارسي معرب أصله كزاف بالكاف بدل الجيم والتقدير شراء جزاف أو على الحال.

(أَنْ يَبِيعُوهُ) أي: لأن يبيعهوه وأن مصدرية أي: يضربون لبيعهم إياه (فِي مَكَانِهِمْ، حَتَّى يُؤْوُوهُ) كلمة حتى للغاية وأن مقدرة بعدها والمعنى إلى إيوائهم إياه (إِلَى رِحَالِهِمْ) أي: منازلهم، والمراد النهي عن بيع المبيع حتى يقبضه المشتري.

6853 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «مَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتَى إِلَيْهِ حَتَّى تُنْتَهَكَ مِنْ حُرْمَاتِ اللَّهِ، فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ».

وفيه: جواز تأديب من خالف الأمر الشرعي فتعاطى العقود الفاسدة بالضرب ومشروعيته إقامة المحتسب في الأسواق، والضرب المذكور فمحمول على من يخالف الأمر الشرعي بعد أن علم به.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنهم كانوا يضربون الخ، وذلك لمخالفتهم الأمر الشرعي، وقد سبق الحديث في البيوع من طريق يونس، عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله أن ابن عمر رضي الله عنهما قال فذكر نحوه. (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة العتكي المروزي الحافظ، وعبدان لقبه، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ) هو ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: مَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: ما عاقب أحداً (لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتَى إِلَيْهِ) بضم التحتية وفتح الفوقية، قال ابن التين: معنى الحديث: ما عاقب رسول الله ﷺ أحداً على مكروه أتاه من قبله بل يعفو عنه كعفوه عن الذي جذب بردائه حتى أثر في كتفه، يقال: نقم ينقم، ونقم ينقم، فالأول من باب علم، والثاني من باب ضرب والانتقام هو المبالغة في العقوبة.

(حَتَّى تُنْتَهَكَ) بضم أوله وسكون النون وفتح الفوقية والهاء أي: يرتكب شيء (مِنْ حُرْمَاتِ اللَّهِ) عز وجل جمع حرمة كظلمة يجمع على ظلمات أي: حتى يبالغ في خرق محارم الشرع وإتيانها، (فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ) لا لنفسه ممن ارتكب تلك الحرمة وينتقم منصوب عطفاً على المنصوب أعني قوله تنتهك؛ لأن أن مقدرة بعد حتى.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن النبي ﷺ كان ينتقم لله إذا انتهكت حرمة من حرّمات الله، أي: ارتكبت المعاصي إما بالضرب أو بغيره من الجنس أو بشيء يكرهه فهذا داخل في باب: التعزير والتأديب، وقد سبق الحديث في صفة رسول الله ﷺ وأخرجه مسلم في الفضائل.

30 - بَابُ مَنْ أَظْهَرَ الْفَاحِشَةَ وَاللَّطَخَ وَالثَّهْمَةَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ

6854 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: «شَهِدْتُ الْمُتْلَاعَيْنِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ، فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ زَوْجُهَا: كَذَبْتُ عَلَيْهَا إِنْ أُمْسَكْتُهَا» قَالَ: فَحَفِظْتُ ذَلِكَ مِنَ الزُّهْرِيِّ: إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا

30 - بَابُ مَنْ أَظْهَرَ الْفَاحِشَةَ وَاللَّطَخَ وَالثَّهْمَةَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ

(بَابُ مَنْ أَظْهَرَ الْفَاحِشَةَ) بَأَن يَتَعَاطَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا عَادَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَثْبُتَ ذَلِكَ بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارًا.

(وَاللَّطَخَ) بِفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا خَاءٌ مَعْجَمَةٌ هُوَ الرَّمْيُ بِالشَّرِّ أَيْ: وَمَنْ أَظْهَرَ اللَّطَخَ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: لَطَخَهُ بِكَذَا مَخْفَفًا وَمَثَلًا فَتَلَطَّخَ بِهِ أَيْ: لَوَّثَهُ بِهِ فَتَلَوَّثَ، وَلَطَخَ فُلَانٌ بِكَذَا أَيْ: رَمَى بَشَرًا.

(وَالثَّهْمَةَ) بِضَمِّ الثَّوِيَّةِ وَفَتْحِ هَاءِ الْفُرْعِ، وَسُكُونِ هَاءِ، وَقَالَ الْفَاكِهَانِيُّ: الْمَشْهُورُ سُكُونُ هَاءِ، لَكِنْ قَالُوا الصَّوَابُ فَتَحَهَا.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الثَّهْمَةُ فَعْلَةٌ مِنَ الْوَهْمِ، وَالتَّاءُ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ يُقَالُ: أَتَهَمْتَهُ إِذَا ظَنَنْتَ فِيهِ مَا نَسَبَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَحَقَّقَ فِيهِ وَلَوْ عَادَةً.

(بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ) وَلَا إِقْرَارًا.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ، (قَالَ الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابٍ، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بِسُكُونِ هَاءِ فِي الْأَوَّلِ وَالْعَيْنِ فِي الثَّانِي السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: شَهِدْتُ الْمُتْلَاعَيْنِ) بِفَتْحِ النُّونِ الْأُولَى وَهُمَا: عُوَيْمَرُ الْعَجْلَانِي وَزَوْجَتُهُ (وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ) وَزَادَ أَبُو ذَرٍّ: سَنَةَ فَذَكَرَ التَّمْيِيزَ وَالْجُمْلَةَ حَالِيَةً.

(فَرَّقَ) صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (بَيْنَهُمَا، فَقَالَ زَوْجُهَا: كَذَبْتُ عَلَيْهَا) يَا رَسُولَ اللَّهِ (إِنْ أُمْسَكْتُهَا) فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ ﷺ بِطَلَقِهَا.

(قَالَ) أَيْ: سُفْيَانُ: (فَحَفِظْتُ ذَلِكَ) أَيْ: الْمَذْكُورَ بَعْدَ (مِنَ الزُّهْرِيِّ) ابْنِ شَهَابٍ وَهُوَ (إِنْ جَاءَتْ بِهِ) أَيْ: بِالْوَلَدِ (كَذَا وَكَذَا) أَيْ: أَسْوَدَ أَعْيُنَ ذَا الْإِتَيْنِ

فَهُوَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا، كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ، فَهُوَ. وَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: جَاءَتْ بِهِ لِلَّذِي يُكْرَهُ.

6855 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ، الْمُتْلَاعَيْنِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ: هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا امْرَأَةً عَنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ»

(فَهُوَ) صادق عليها، (وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا) أي: أحمر قصيرا كذا وقع بالكفاية وبالاكتفاء في الموضوعين، وتقدم في اللعان بيانه من طريق ابن جريج، عن ابن شهاب، ولفظه إن جاءت به أحمر قصيرا كأنه وحررة فلا أراها إلا قد صدقت وكذبتها وإن جاءت به أسود أعين ذا ألتين فلا أراه إلا قد صدق عليها.

(كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ) بفتح الواو والحاء المهملة، والراء دويبة كسام أبرص، أو دويبة حمراء تلصق بالأرض أو الوزغة يقع في الطعام فتفسده فيقال طعام وحر (فَهُوَ) أي: كاذب فتقدير الكلام في الأولى فهو صادق، وفي الثانية فهو كاذب ففيه الكناية والاكتفاء وعرف منه أن الضمير للزوج كأنه قال إن جاءت به أسود فزوجها صادق، وإن جاءت به أحمر فزوجها كاذب.

(وَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: جَاءَتْ بِهِ) أي: بالولد (لِلَّذِي يُكْرَهُ) بضم أوله وفتح ثالثه وهو شبهه بمن رميت به.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن فيه إظهار الفاحشة واللطخ، وقد مضى الحديث في الطلاق، وفي التفسير وسيجيء في الاعتصام، وفي الأحكام إن شاء الله تعالى، ومضى الكلام فيه في الطلاق.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ) عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) أي: ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه (قَالَ: ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، (الْمُتْلَاعَيْنِ) بلفظ التثنية، (فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ) بالمعجمة والمهملتين الأولى مشددة بينهما ألف ابن الهاد الليثي: (هِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا امْرَأَةً عَنْ) في رواية أبي ذر، عن الحموي والمستملي من الميم المكسورة بدل العين (غَيْرِ بَيِّنَةٍ) أي: لرجمتها.

قَالَ: لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنْتُ.

6856 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ذُكِرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا ثُمَّ انْصَرَفَ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ، فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا ابْتُلِيتَ بِهَذَا إِلَّا لِقَوْلِي، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُضْغَرًّا،

(قَالَ) أَي: ابن عباس رضي الله عنه: (لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنْتُ) أَي: بالفجور.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: عن غير بينة، وقد مر الحديث في اللعان.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) ابن سعد الفهمي المصري، قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنِي بالإفراد (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الأنصاري، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ) أبيه (الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) أَي: ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنه كذا بإثبات قوله عن القاسم بن محمد في رواية أبي ذر، وقال الحافظ العسقلاني: ووقع لبعضهم بإسقاط القاسم بن محمد من السند وهو غلط، وقد أسقطه العيني.

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه قال: (ذُكِرَ التَّلَاعُنُ) بضم الدال على البناء للمفعول والتلاعن مرفوع (عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ)، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ بفتح العين المهملة وكسر الدال المهملة ابن الجد بن عجلان العجلاني ثم البلوى شهد بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها وقيل لم يشهد بدرًا مات سنة خمس وأربعين وقد بلغ قريبًا من عشرين ومائة سنة.

(فِي ذَلِكَ قَوْلًا ثُمَّ انْصَرَفَ، وَأَتَاهُ) أَي: أتى عاصمًا (رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ) هو عويمر (يَشْكُو أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ) أَي: امرأته رجلًا كذا في رواية أبي ذر بإثبات المفعول وفي رواية غيره بحذفه، (فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا ابْتُلِيتُ) على البناء للمفعول في الابتلاء (بِهَذَا إِلَّا لِقَوْلِي، فَذَهَبَ) عاصم (بِهِ) أَي: بالرجل الذي شكاه (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُضْغَرًّا) لونه

قَلِيلَ اللَّحْمِ، سَبَطَ الشَّعْرَ، وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَ أَهْلِهِ آدَمَ خَذَلًا، كَثِيرَ اللَّحْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَيْنَ» فَوَضَعَتْ شَبِيهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ رُؤُوسَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا، فَلَا عَنَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ: هِيَ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ» فَقَالَ: لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ الشُّوَّ.

(قَلِيلَ اللَّحْمِ، سَبَطَ الشَّعْرَ) بفتح السين المهملة وسكون الموحدة وكسرهما وصحح عليه في الفرع كأصله نقيض الجعد.

(وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَ أَهْلِهِ آدَمَ) بمد الهمزة من الأدمة، وهي السمرة الشديدة، وقيل: من أدمة الأرض؛ وهي لونها ومنه سمي آدم عليه السلام أي: أسمر شديد السمرة (خَذَلًا) بفتح الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة؛ وهو الممتلى الساق غليظه.

وقال ابن فارس: يقال امرأة خذلة؛ أي: ممتلئة الأعضاء دقيقة العظام.

وقال الجوهري: الحذلاء البينة الحذل، وهي الممتلئة الساقين والذراعين.

وقال الهروي: الحذل الممتلى الساق وذكر الحديث، وقال: وروينا خذلاً بفتح الدال وتشديد اللام، وقال الكرمانى: ويروى بكسر الخاء والتخفيف.

(كَثِيرَ اللَّحْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَيْنَ» فَوَضَعَتْ) وَلَدًا (شَبِيهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ رُؤُوسَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا، فَلَا عَنَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَجُلٌ) هو عبد الله بن شداد المذكور في الحديث السابق (لَابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (فِي الْمَجْلِسِ) مستفهماً: (هِيَ) المرأة (الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ)، وفي رواية أبي ذر، وأبي الوقت رسول الله ﷺ: «لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ».

(فَقَالَ) أي: ابن عباس رضي الله عنهما: (لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ الشُّوَّ) وفي رواية عروة، عن ابن عباس رضي الله عنهما بسند صحيح عند ابن ماجه: «لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمت فلانة فقد ظهر منها الريبة في منطقتها وهبتها ومن يدخل عليها» قال الحافظ العسقلاني: ولم أقف على اسم المرأة المذكورة، وكأنهم تعمدوا إيهامها سترًا عليها، قال المهلب: فيه أن الحد لا يجب على أحد بغير بينة، أو إقرار، ولو كان متهمًا بالفاحشة.

31 - بَابُ رَمِي الْمُحْصَنَاتِ

﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ

وقال النووي: معنى تظهر السوء أنه اشتهر عنها، وشاع، ولكن لم تقم البينة عليها بذلك ولا اعترفت، فدل على أن الحد لا يجب بالاستفاضة، وقد أخرج الحاكم من طريق ابن عباس، عن عمر رضي الله عنه أنه قال لرجل أقعد جاريته، وقد اتهمها بالفاحشة على النار حتى احترق فرجها، هل رأيت ذلك عليها؟ قال: لا، قال: فاعترفت لك، قال: لا، فضربه، وقال: لولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقاد مملوك من مالك لأخذتها منك» قال الحاكم: صحيح الإسناد.

وتعقبه الزيني: لعله الذهبي لأن الميزان له وهو تاريخ ولعله تصحيف بأن في إسناده عمرو بن عيسى شيخ الليث فيه، وهو منكر الحديث كذا، قال فأوهم أن لغيره كلاماً، وليس كذلك فإنه ذكره في الميزان، فقال: لا نعرف ولم يزد على ذلك، ولا يلزم من ذلك القدح فيما رواه، بل يتوقف فيه.

ومطابقة الحديث للترجمة كسابقه.

31 - بَابُ رَمِي الْمُحْصَنَاتِ

الحرائر العفيفات، ولا يختص بالمزوجات، بل حكم البكر كذلك بالإجماع.

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: 4] أي: يقذفون بالزنى الحرائر العفيفات المسلمات المكلفات، والقذف يكون بالزنى وبغيره والمراد هنا قذفهن بالزنى بأن يقول: يا زانية، لذكر المحصنات عقيب الزواني، ولاشترط أربعة شهداء، وناب فيها ذكر رمي النساء عن ذكر رمي الرجال؛ لأن حكم المحصن في القذف كحكم المحصنات قياساً، واستدلالاً، وأن من قذف حرّاً عفيفاً عليه الحد ثمانون كمن قذف حرة محصنة، واختلف في حكم قذف الأرقاء على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ على زناهم برؤيتهم ﴿فَاجْلِدُوهُمْ﴾ أي: كل واحد منهم ﴿ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ إن كان القاذف حرّاً ونصف ثمانين إن كان رقيقاً ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ

شَهْدَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥﴾ [النور: 4، 5] ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعْنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 23].

6857 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ

أَبِي الْعَيْثِ،

شَهْدَةٌ أَبَدًا) ما لم يتب، وعند أبي حنيفة إلى آخر عمره ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ لا تيانهم كبيرة ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ عن القذف ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ أعمالهم ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لهم قذفهم ﴿رَحِيمٌ﴾ بهم بإلهامهم التوبة فيها ينتهي فسقهم، وتقبل شهادتهم عند الشافعي، واعلم أن الآية الأولى ساقها أبو ذر، والنسفي إلى قوله: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ﴾ فقال الآية وساقها غيرهما إلى ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وساق الآية الثانية أبو ذر إلى قوله: ﴿لُعْنُوا﴾ وقال الآية وساق غيره إلى ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 23] هكذا ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ﴾ السليمات الصدور، النقيات القلوب اللاتي ليس فيهن دهاء ولا مكر؛ لأنهن لم يجربن الأمور ﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾ بما يجب الإيمان به ﴿لُعْنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ جعل القذفة ملعونين في الدنيا، وتوعدهم بالعذاب العظيم الأليم في الآخرة، إن لم يتوبوا، وقيل: مخصوص بمن قذف أزواجه ﷺ ذكر هاتين الآيتين؛ لأن الأولى تدل على بيان حكم القذف، والثانية تدل على أنه من الكبائر، وفي بعض الأصول، وكذا في فتح الباري، وقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: 6] بالزنا ثم لم يتوبوا الآية، كذا في رواية أبي ذر وحده، قال أبو ذر: كذا وقع في البخاري ﴿ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا﴾ والتلاوة ولم يكن ونبه على أنه وقع فيه وهم؛ لأن التلاوة ولم يكن لهم شهداء، وهو كذلك، ولكن في إيرادها هنا تكرار؛ لأنها تتعلق باللعان وقد تقدم قريباً في باب من رمى امرأته.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن يحيى الأوسي المدني وهو من أفراد البخاري، قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (سُلَيْمَانُ) هو ابن بلال، (عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ) بالمثلثة المدني، (عَنْ أَبِي الْعَيْثِ) بالمعجمة والمثلثة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ».

اسم سالم مولى ابن مطيع، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» بضم الميم وسكون الواو وكسر الموحدة بعدها قاف أي: المهلكات، وسميت بذلك؛ لأنها سبب لإهلاك مرتكبها قاله المهلب، والمراد بها الكبائر كما ثبت في حديث أبي هريرة رضي الله عنه من وجه آخر أخرجه البزار، وابن المنذر من طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه: «الكبائر: الإشرak بالله، وقتل النفس» الحديث مثل رواية أبي الغيث إلا أنه ذكر بعد السحر الانتقال إلى الأعرابية بعد الهجرة، وأخرج النسائي، والطبري، وصححه ابن حبان، والحاكم من طريق صهيب، عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد يصلي الخمس، ويجتنب الكبائر إلا كرهًا إلا فتحت له أبواب الجنة» الحديث.

(قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟) أي: الموبقات (قَالَ) ﷺ: هن (الشِّرْكُ بِاللَّهِ) بأن يتخذ معه إلهاً غيره (وَالسَّحَرُ) بكسر السين وسكون الحاء المهملتين وهو أمر خارق للعادة صادر عن نفس شريرة، والذي عليه الجمهور أن له حقيقة تؤثر وتغير المزاج (وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ) قتلها (إِلَّا بِالْحَقِّ) كالقصاص والقتل على الردة والرجم (وَأَكْلُ الرِّبَا) وهو في اللغة الزيادة، وفي الشرع الفضل الخالي عن العوض (وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ) بغير حق (وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ) أي: الإعراض والفرار يوم القتال في الجهاد (وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ) بفتح الصاد جمع محصنة أي: التي أحصنها الله من الزنا، وبكسرها اسم فاعلة أي: التي حفظت فرجها من الزنا (الْمُؤْمِنَاتِ) فخرجت الكافرات (الْغَافِلَاتِ) بالغين المعجمة، والفاء كناية عن البريئات؛ لأن البريء غافل عما بهت به من الزنا، والتنصيص على العدد لا ينفي غيره إذا ورد في أحاديث أخر كاليمين الفاجرة، وعقوق الوالدين، والإلحاد في الحرم، والتعرب بعد الهجرة، وشرب الخمر،

وقول الزور، والغلول، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، والسرقعة، وترك التنزه من البول، وشتم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والنميمة، ونكث الصفقة أي: العهد وقد فسر بالخروج على الإمام، وفراق الجماعة، واختلف في حد الكبيرة، ف قيل كل ما يوجب الحد من المعاصي، وقيل كل ما توعد عليه بنص الكتاب أو السنة.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لم أقم على ضابط للكبيرة يعني لنسلم من الاعتراض، والأولى ضبطها بما يشعر بتهاون مرتكبها إشعار أصغر الكبائر المنصوص عليها، قال: وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعيد أو لعن. وقال ابن الصلاح: لها أمارات منها: إيجاب الحد. ومنها: الإيعاد عليها بالعذاب بالنار ونحوها في الكتاب والسنة. ومنها: وصف فاعلها بالفسق.

ومنها: اللعن.

وقال أبو العباس القرطبي: كل ذنب أطلق عليه بنص كتاب أو سنة، أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم، أو أخبر فيه بشدة العقاب، أو علق عليه الحد، أو شدة النكير عليه فهو كبيرة.

وقال ابن عبد السلام أيضاً: إذا أردت معرفة الفرق بين الكبائر والصغائر فأعرض مفسدة الذنب على مفسد الكبائر المنصوص عليها فإن نقصت من أقل مفسد الكبائر فهي من الصغائر، وإن ساوت أدنى مفسد الكبائر فهي من الكبائر فحكم القاضي بغير الحق كبيرة، فإن شاهد الزور متسبب متوسل فإذا جعل السبب كبيرة فالمباشرة أكبر من تلك الكبيرة، فلو شهد اثنان بالزور على قتل موجب للقصاص فسلمه الحاكم إلى الولي فقتله، وكلهم عالمون بأنهم باطلون فشهادة الزور كبيرة، والحكم بها أكبر منها ومباشرة القتل أكبر من الحكم.

وقال الحلبي في المنهاج: ما من ذنب إلا وفي نوعه صغيرة وقد تنقلب الصغيرة كبيرة بقرينة تضم إليها وتنقلب الكبيرة فاحشة كذلك إلى الكفر بالله

32 - بَابُ قَذْفِ الْعَبِيدِ

6858 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنِ ابْنِ

أَبِي نُعْمٍ،

فإنه أفحش الكبائر وليس من نوعه صغيرة ثم ذكر الحليمي أمثلة لما قال والثاني كقتل النفس بغير حق فإن قتل أصلاً أو فرعاً أو ذات رحم أو بالحرم أو الأشهر الحرم فهو فاحشة والزنى كبيرة فإن كان بحليلة جاره أو بذات الرحم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهي فاحشة، وشرب الخمر كبيرة فإن كان في شهر رمضان نهاراً أو في الحرم أو جاهر فهو فاحشة، والأول كالمفاخدة مع الأجنبية صغيرة فإن كان مع امرأة الأب أو حليلة الابن أو ذات رحم كبيرة، وسرقة ما دون النصاب صغيرة وإن المسروق منه لا يملك غيره وأفضى به إلى الضعف فهو كبيرة وهو منهج حسن لا بأس به باعتباره ومداره على شدة المفسدة وضعفها، والله أعلم.

ومطابقة الحديث للترجمة في آخر الحديث، وقد مضى الحديث في الوصايا والطب.

32 - بَابُ قَذْفِ الْعَبِيدِ

أي: الأرقاء عبر بالعبيد اتباعاً للفظ الخبر وحكم الأمة والعبد في ذلك سواء والإضافة فيه إلى المفعول وطوى ذكر الفاعل، بدليل ما تضمنه حديث الباب أن تكون إلى الفاعل والحكم أن على العبد إذا قذف نصف ما على الحر ذكراً كان أو أنثى وهذا قول الجمهور، وعن عمر بن عبد العزيز، والزهرى، والأوزاعي، وأهل الظاهر حده ثمانون وخالفهم من أهل الظاهر ابن حزم فوافق الجمهور.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان، (عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ) بضم الفاء وفتح المعجمة في الأول، وفتح المعجمة وسكون الزاي، وبعد الواو المفتوحة ألف ونون في الثاني الضبي مولا هم، (عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ) بضم النون وسكون العين المهملة عبد الرحمن البجلي الكوفي، وقال

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ، وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ، جُلِدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ».

الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسم أبيه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفي رواية الإسماعيلي: حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ نَبِي التَّوْبَةِ (يَقُولُ: مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ) وفي رواية الإسماعيلي: «من قذف عبده بشيء، (وَهُوَ بَرِيءٌ) أي: والحال أنه بريء، (مِمَّا قَالَ) سيده عنه (جُلِدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) أي: جلد السيد يوم الجزاء عند زوال ملك السيد المجازي، وانفراد الباري تعالى بالملك الحقيقي والتكافؤ في الحدود ولا مفاضلة حينئذٍ إلا بالتقوى.

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ) المملوك (كَمَا قَالَ) أي: السيد عنه فلا يجلد، وعند النسائي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «من قذف مملوكه كان لله في ظهره حدّ يوم القيامة إن شاء أخذه، وإن شاء عفا عنه».

ظاهره: أنه لا حدّ على السيد في الدنيا إذ لو وجب عليه لذكره كما ذكره في الآخرة قال المهلب: أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبداً لم يجب عليه الحد ودل هذا الحديث على ذلك إذ لو وجب على السيد أن يجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره وإنما خص ذلك بالآخرة تمييزاً للأحرار عن المملوكين، وفيه نظر فقد أخرج عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع سئل ابن عمر رضي الله عنهما عن من قذف أم ولد لآخر، فقال: يضرب الحد صاغراً، وهذا سند صحيح، وبه قال الحسن، وأهل الظاهر.

وقال ابن المنذر: اختلفوا فيمن قذف أم الولد فقال مالك: وجماعة يجب فيه الحد، وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد، وكذا كل من يقول: إنها عتقت بموت السيد.

وعن الحسن البصري: أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد وقال مالك والشافعي من قذف من يحسبه عبداً، فإذا هو حر فعليه الحد.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن لفظ المملوك يطلق على العبد، وقد أخرجه مسلم في الأيمان والنذور، وأبو داود في الأدب، والترمذي في البر والنسائي في الرجم.

33 - بَابُ هَلْ يَأْمُرُ الْإِمَامُ رَجُلًا فَيَضْرِبُ الْحَدَّ غَائِبًا عَنْهُ

وَقَدْ فَعَلَهُ عُمَرُ.

6859، 6860 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، قَالَا: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أُنْشِدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ،

33 - بَابُ هَلْ يَأْمُرُ الْإِمَامُ رَجُلًا فَيَضْرِبُ الْحَدَّ غَائِبًا عَنْهُ

يعني أن رجلاً إذا وجب عليه الحد، وهو غائب عن الإمام هل له أن يقول لرجل اذهب إلى فلان الذي هو غائب فأقم عليه الحد، وجواب الاستفهام محذوف تقديره له ذلك بقرينة الحديث.

(وَقَدْ فَعَلَهُ عُمَرُ) رضي الله عنه، وهذا الأثر لم يثبت إلا في رواية الكشميهني كذا قال الحافظ العسقلاني والعيني، وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: وفعله عمر بإسقاط لفظ: قد فافهم.

وقد ورد ذلك في عدة آثار منها ما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى عامله إن عاد فحدّوه.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) أي: ابن واقد الفريابي، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ) أي: ابن مسعود، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ) رضي الله عنهما أنهما (قَالَا: جَاءَ رَجُلٌ) من الأعراب لم يسم (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ): يا رسول الله (أُنْشِدُكَ اللَّهَ) فعل ومفعول ونصب الجلالة بإسقاط الخافض أي: أقسم عليك بالله (إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ) أي: ما أطلب منك إلا قضاءك بحكم الله، قيل الجملة من قضيت في محل الحال، وشرط الفعل الواقع حالاً بعد إلا أن يكون مقترناً بقدر أو يتقدم إلا فعل منفي كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [يس: 46] ولما لم يأت هنا شرط الحال، قال ابن مالك: التقدير ما أسألك إلا فعلك فهي في معنى كلام آخر.

قال ابن الأثير: المعنى أسألك، وأقسم عليك أن ترفع نشدتي أو صوتي بأن

فَقَامَ خَصْمُهُ، وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ، فَقَالَ: صَدَقَ، أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذَنْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُلْ» فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا فِي أَهْلِ هَذَا، فَزَنَى بِأَمْرَأَتِهِ، فَأُتِدْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْمِائَةُ وَالْخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَيَا أُتَيْسُ اغْدُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا

تلمي دعوتي وتجيبي، وقال ابن مالك في شواهد «التوضيح»: التقدير ما نشدتك إلا الفعل وبتقدير: ابن مالك هنا، وفي التسهيل: يحصل شرط الحال بعد إلا، وقد مر الكلام في هذه الكلمة في حديث سهل بن سعد في قصة العسيف.

(فَقَامَ خَصْمُهُ) لم يسم أيضًا، (وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ) جملة معترضة لا محل لها من الإعراب، (فَقَالَ: صَدَقَ) يا رسول الله (أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذَنْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ) أن أقول (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُلْ») أي: ما في نفسك أو ما عندك، (فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا) أي: أجيرًا (في) خدمة (أَهْلِ هَذَا، فَزَنَى بِأَمْرَأَتِهِ، فَأُتِدْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) أي: وحق الذي نفسي بيده فالذي مع صلته وعائده مقسم به، ونفسي مبتدأ ويده في محل الخبر وبه يتعلق حرف الجر، وجواب القسم قوله: (لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ) أي: بما تضمنه كتاب الله، أو بحكم الله وهو أولى؛ لأن الحكم فيه التغريب، والتغريب ليس مذكورًا في القرآن (المائة) أي: المائة شاة (وَالْخَادِمُ رَدٌّ) أي: مردود (عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ) مصدر غرب وهو مضاف إلى ظرف؛ لأن التقدير أن يجلد مائة، وأن يغرب عامًا، وليس هو ظرفًا على ظاهره مقدرًا بقي؛ لأنه ليس المراد التغريب فيه حتى يقع في جزء منه، بل المراد أن يخرج فيلبث عامًا فيقدر بغرب بيغيب أي: يغيب عامًا.

(وَيَا أُتَيْسُ) إنما خصه؛ لأنه من أسلم والمرأة أسلمية (اغْدُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا) أي: اذهب إليها متأمرًا عليها، وحاكمًا واغد مضمن معنى اذهب؛ لأنهم يستعملون الرواح والغدو بمعنى الذهاب يقولون رحت إلى فلان وغدوت إلى

فَسَلَّهَا، فَإِنْ اغْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا» فَأَعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا.

فلان فيعدونها بالي بمعنى الذهاب فيحتمل أن يكون أتى بعلى لفائدة الاستعلاء.
(فَسَلَّهَا) بفتح السين وسكون اللام بلا همز هل تعفو عن الرجل فيما ذكر
عنها من القذف أو لا.

(فَإِنْ اغْتَرَفَتْ) بالزنى (فَارْجُمَهَا) وفيه حذف تقديره فذهب أنيس إليها فسألها
(فَأَعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا) بإقرارها بعد أن راجع النبي ﷺ أو بما له من التآمر عليها،
والحكم من قبله ﷺ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «ويا أنيس اغد» وقد سبق الحديث.

خاتمة:

اشتمل كتاب الحدود والمحاربين من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث
وثلاثة أحاديث الموصولة منها تسعة وسبعون، والبقية متابعات وتعاليق المكرر
فيه، وفيما مضى اثنان وسبعون حديثاً، والخالص سبعة عشر حديثاً وافقه مسلم
منها على تخريجها سوى ثمانية أحاديث، وهي حديث أبي هريرة أتى النبي ﷺ
برجل قد شرب وفيه لا تعينوا عليه الشيطان.

وحديث السائب بن يزيد في ضرب الشارب، وحديث عمر رضي الله عنه
في قصة الشارب الملقب حماراً، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «لا
يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، وحديث علي رضي الله عنه في رجم
المرأة وجلدها، وحديث علي رضي الله عنه في «رفع القلم»، وحديث أنس
رضي الله عنه في الرجل الذي قال: يا رسول الله، أصبت حدًا فأقمه عليه،
وحديث ابن عباس رضي الله عنهما في قصة ماعز، وحديث عمر رضي الله
عنه في قصة السقيفة المطول مما اشتمل عليه، وقد اتفقا على أوله في قصة
الرجم، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثرًا بعضها موصول
في ضمن الأحاديث المرفوعة مثل قول ابن عباس رضي الله عنهما: ينزع نور
الإيمان من الزاني، ومثل إخراج عمر رضي الله عنه المخثنين ومثل كلام
الحباب بن المنذر.

1 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: 93]

88 - كِتَابُ الدِّيَّاتِ

بتخفيف التحتانية جمع دية مثل عدات وعدة أصلها ودى من وديت القتل أديه دية إذا أعطيت ديته واتدیت أي: أخذت ديته فحذفت الواو منه وعوض عنها الهاء وإذا أردت الأمر منه تقول بكسر الدال أصله إود فحذفت الواو منه تبعاً لفعله فصار على وزن فتقول ديا ديا دي ديا دين، ويجوز إدخال الهاء السكت في الأمر للواحد فيقال: ده كما يقال قه في ق الذي هو أمر من وقى يقي، وفي المغرب الدية مصدر ودى القتل إذا أعطى وليه ديته، وأصل التركيب على معنى الجري والخروج، ومنه الوادي؛ لأن الماء يدي فيه أي: يجري فيه، والمراد هنا المال الواجب بالجنابة على الحر في نفس أو في ما دونها، فإن قيل ترجم غير البخاري كتاب القصاص، وأدخل تحته الديات والبخاري بالعكس، فالجواب: أن ترجمته أعم من ترجمة غيره؛ لأن ما يجب فيه القصاص يجوز العفو عنه على ما فتكون الدية أشمل وغير البخاري بنى على أن القصاص هو الأصل في العمد.

1 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: 93]

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بالجر عطفًا على قوله الديات هذا على وجود الواو في قول الله، وسقطت الواو في رواية أبي ذر، والنسفي فيكون حينئذ مرفوعًا على الابتداء خبره قوله تعالى: (﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا﴾) الآية، كذا قال العيني: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا﴾ (مُتَعَمِّدًا) حال من ضمير القاتل أي: قاصدًا قتله (﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾) خالدًا فيها كذا في نسخة فإن قيل: ما وجه تصدير هذه

(1) قال الحافظ: الديات بتخفيف التحتانية جمع دية، مثل عدات وعدة تقول: ودى القتل يديه =

6861 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

الترجمة بهذه الآية، فالجواب أن فيها وعيداً شديداً لمن قتل المؤمن متعمداً بغير حق، فمن فعل ذلك وصولح عليه بمال فتشملة الدية.

وقد اختلف العلماء في تأويل هذه الآية: هل للمقاتل توبة في ذلك أم لا؟ فروي عن ابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وابن عمر رضي الله عنهم: أنه لا توبة له، وأنها غير منسوخة وأنها نزلت بعد الآية التي في الفرقان التي فيها توبة القاتل بستة أشهر، ونزلت آية الفرقان في أهل الشرك، ونزلت آية النساء في المؤمنين، وروى سعد بن مينا أن ابن عمر رضي الله عنهما سأله رجل أني قتلت فهل لي من توبة؟ قال: «تزود بالماء البارد فإنك لا تدخل الجنة أبداً».

وذكر ابن أبي شيبه أيضاً عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وأبي الدرداء رضي الله عنهم، وروي عن علي، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم للمقاتل توبة من طريق لا يحتج بها، واحتج أهل السنة بأن القاتل في مشيئة الله بحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه الذي فيه ذكر بيعة العقبة، وفيه: «من أصاب ذنباً فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له» وإلى هذا ذهب جماعة من التابعين وفقهاء الأمصار، وقيل: الآية في من قتل مؤمناً لإيمانه، وقيل: في حق المستحل، وقيل: المراد بالخلود طول الإقامة، والله تعالى أعلم.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء البلخي، قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم هو ابن عبد الحميد الضبي القاضي، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران الكوفي، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) هو شقيق بن سلمة، (عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ) بفتح العين وسكون الميم في الأول، وضم المعجمة، وفتح الراء وسكون المهملة وكسر الموحدة وآخره لام في الثاني الهمداني الكوفي أنه (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رضي الله عنه: (قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) هو عبد الله بن مسعود كما في باب: إثم الزناة بلفظ عن

⁼ إذا أعطى وليه ديته وهي ما جعل في مقابلة النفس، وأورد البخاري تحت هذه الترجمة ما يتعلق بالقصاص؛ لأن كل ما يجب فيه القصاص يجوز العفو عنه على مال فتكون الدية أشمل، وترجم غيره كتاب القصاص وأدخل تحته الديات بناء على أن القصاص هو الأصل في العمد، اهـ. ويمكن أن يوجه أن الإمام البخاري ترجم بكتاب الديات والقصاص معاً، أما الأول فنصاً، وأما الثاني فإشارة.

أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ» قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ» قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقَهَا: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [الفرقان: 68] الآية⁽¹⁾.

عبد الله قال: قلت يا رسول الله، (أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ نِدًّا) بكسر النون وتشديد المهملة وهو النظير والمثل وكذلك النديد، (وَهُوَ) أي: والحال أنه (خَلَقَكَ قَالَ) أي: ابن مسعود: (ثُمَّ أَيُّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء، أي: ثم أي ذنب بعد ذلك، قال الزركشي: بالتنوين والتشديد على رأي ابن الخشاب، قال في «المصابيح»: بل وعلى قول كل ذي فطرة سليمة، وقد سبق الرد على من أوجب الوقف عليه بالسكون ولم يجز تنوينه بما فيه مقنع في كتاب الصلاة.

(قَالَ) ﷺ: (ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ أَنْ)، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: خشية أن (يَطْعَمَ مَعَكَ) أي: لأجل خشية أن يطعم معك، قيل: القتل مطلقاً أعظم، فما وجه هذا التقييد، وأجيب: بأنه خرج مخرج الغالب إذ كانت عادتهم ذلك، وهذا المفهوم لا اعتبار له، وجواب آخر وهو أن فيه شيئين: القتل، وضعف الاعتقاد في أن الله هو الرزاق، وفي ذلك أن لا ترى الرزق من الله، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: 31] وقوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: 140]، ثم إنه لا يمتنع أن يكون الذنب أعظم من غيره، وبعض أفراد أعظم من بعض.

(قَالَ) أي: ابن مسعود رضي الله عنه: (ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ) ﷺ: (ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ) وفي رواية أبي ذر، والأصيلي، وابن عساكر: «حليلة جارك» بالحاء المهملة أي: زوجة (جارك)، وفيه: الزنى والخيانة مع الجار الذي أوصى الله بحفظ حقه، ورعاية جانبه، (فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقَهَا)، أي: تصديق هذه الأشياء أو الأحكام المذكورة في سورة الفرقان: (﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾) متعلق بالفعل المحذوف أو بلا يقتلون (﴿وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾) أي: ما ذكر من الثلاثة (يَلْقَ أَثَامًا) أي:

6862 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ، مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا»⁽¹⁾.

عقوبة، قال مجاهد: الأثام وإد في جهنم، وقال سيبويه، والخليل: أي: يلق جزاء الأثام، وسقط في رواية ابن عساكر من قوله: ﴿وَلَا يَزُولُ﴾، وقال بعد ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ الآية. وفي رواية أبي ذر ﴿وَلَا يَزُولُ﴾ الآية. وثبت ﴿يَلْقَى أَثَامًا﴾ في رواية الأصيلي، وفي رواية غيره بعد قوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ الآية.

ومطابقة الحديث للآية المذكورة في قوله: «ثم أن تقتل ولدك»، وفي قوله: ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الفرقان: 68]، وقد مضى في الحديث في التفسير والأدب، وسيجيء في التوحيد أيضًا.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) كذا في رواية الجميع غير منسوب لم يذكره أبو علي الجباني في تقييده، ولا نبه عليه الكلاباذي، وقد ذكر الحافظ العسقلاني في المقدمة أنه علي بن الجعد؛ لأن علي ابن المدني لم يدرك إسحاق بن سعيد، وقال العيني: علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري الهاشمي مولا هم البغدادي، قال جامع رجال الصحيحين: روى عنه البخاري في كتابه اثني عشر حديثًا، وذكر في ترجمة علي بن أبي هاشم أنه سمع إسحاق بن سعيد المذكور في رجال هذا الحديث.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يَزَالَ») وفي رواية أبي ذكر عن الحموي والمستملي: «لا يزال (المؤمن في فُسْحَةٍ)» بضم الفاء وسكون السين المهملة، وبحاء مهملة أيضًا أي: سعة ينشرح الصدر (من دينه) بكسر الدال المهملة وسكون التحتية بعدها نون من الدين، وفي رواية الكشميهني: «من ذنبه» بفتح الذال المعجمة وسكون النون وبالموحدة (مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا) بأن يقتل نفسًا بغير حق، فمعنى الأول: أنه مضيق عليه دينه لما أوعد الله على القتل عمدًا بغير حق بما يوعد به الكافر، وفي «معجم الطبراني»

6863 - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، سَمِعْتُ أَبِي، يُحَدِّثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ، الَّتِي لَا مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا: سَفْكُ الدَّمِ الْحَرَامِ بِغَيْرِ حِلٍّ»⁽¹⁾.

من حديث ابن مسعود رضي الله عنه بسند رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً مثل حديث ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً، وزاد في آخره فإذا أصاب دماً حراماً نزع منه الحياء، ومعنى الثاني: أنه يصير في ضيق بسبب ذنبه، ففيه إشارة إلى استبعاد العفو عنه لاستمراره في الضيق المذكور، والفسحة في الذنب قبوله للغفران بالتوبة، فإذا وقع القتل ارتفع القبول قاله ابن العربي.

قال الحافظ العسقلاني: وحاصله: أنه فسرهُ على رأي ابن عمر رضي الله عنهما في عدم قبول توبة القاتل، وهذا حديث مطابق للحديث السابق المطابق للآية المذكورة، والحديث من أفرادهِ.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ) المسعودي الكوفي وهو من أفرادهِ، قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: أَخْبَرَنَا (إِسْحَاقُ)، وفي رواية أبي ذر والأصيلي، وابن عساكر: إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ، قال: (سَمِعْتُ أَبِي) سعيد بن عمرو، (يُحَدِّثُ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْقُوفًا، (قَالَ: إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ) بفتح الواو والراء، وحكى ابن مالك أنه قيد في الرواية بسكون الراء، والصواب التحريك كثمرات ورطبات وهي جمع ورطة بسكون الراء وهي الهلاك يقال وقع فلان في ورطة أي: في شيء لا ينجو منه، وقد فسرهما في الخبر بقوله: (الَّتِي لَا مَخْرَجَ) بفتح الميم والراء بينهما خاء معجمة آخره جيم.

(لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا) بل يهلك فلا ينجو: (سَفْكُ الدَّمِ) نصب بأن أي: إراقة الدم (الْحَرَامِ بِغَيْرِ حِلٍّ) أي بغير حق من الحقوق المحللة للسفك، وفي رواية أبي نعيم: بغير حقه وهو موافق للفظ الآية، قال الكرمانى: الوصف بالحرام يغني عن هذا القيد إلا أن الحرام قد يراد به ما شأنه أن يكون حراماً، أو هو للتأكيد، والمراد بالسفك: القتل بأي صفة كان لكن لما كان الأصل إراقة الدم عبر به،

6864 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ»⁽¹⁾.

وقال الحافظ العسقلاني: وهذا الموقوف على ابن عمر رضي الله عنه منتزع من المرفوع، وقد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لمن قتل عامداً بغير حق: «تزود من الماء البارد فإنك لا تدخل الجنة» وأخرج الترمذي من حديث الحسن عن عبد الله بن عمرو «زوال الدنيا كلها أهون عند الله من قتل رجل مسلم»، وأخرجه النسائي بلفظ: «لقتل رجل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا».

قال ابن العربي: ثبت النهي عن قتل البهيمة بغير حق، والوعيد في ذلك فكيف بقتل الآدمي فكيف بالمؤمن فكيف بالتقي الصالح.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين (ابنُ مُوسَى) ابن باذام أبو محمد العبسي الكوفي، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران الكوفي، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي ابن مسعود رضي الله عنه أنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ» بالرفع مبتدأ (مَا يُقْضَى) بضم أوله وفتح الضاد المعجمة على البناء للمفعول في محل الصفة، وما نكرة موصوفة، والعائد الضمير في يقضي أي: أول قضاء يقضى (بَيْنَ النَّاسِ) زاد مسلم من طريق أخرى عن الأعمش يوم القيامة (في الدماء).

قال ابن فرحون: في الدماء في محل خبر عن أول فيتعلق حرف الجر بالاستقرار المقدر فيكون التقدير أول ما يقضي كائن يوم القيامة في الدماء، فإن قيل روي عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أول ما يحاسب به المرء في الصلاة» أخرجه النسائي، وبينهما تعارض، فالجواب: أن حديث ابن مسعود رضي الله عنه فيما بينه وبين غيره، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه في خاصة نفسه، فلا منافاة بينهما، وفيه عظم قدر القتل؛ لأن الابتداء إنما يقع بالأهم، وقد استدل به على أن القصاص يختص بالناس ولا مدخل فيه للبهائم وهو غلط؛ لأن مفاده حصر الأولية في إلقضاء بين الناس، فليس فيه القضاء بين البهائم بعد القضاء بين الناس.

ومطابقة الحديث وللآية المذكورة من حيث كون الوعيد الشديد فيها بكون

6865 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيٍّ، حَدَّثَهُ: أَنَّ الْمُقْدَادَ بْنَ عَمْرِو الْكِنْدِيَّ، حَلِيفَ بَنِي زُهْرَةَ، حَدَّثَهُ، وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَقِيتُ كَافِرًا فَاقْتُلْنَا، فَضَرَبَ يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَادَ بِشَجَرَةٍ،

أول ما يقضى يوم القيامة بين الناس في الدماء أي: في القضاء بها؛ لأن أعظم المظالم فيما يرجع إلى العباد.

وقال الحافظ العسقلاني: هذا السند يلتحق بالثلاثيات، وهي أعلى ما عند البخاري من حيث العدد، وهذا في حكمه من جهة أن الأعمش تابعي وإن كان روي هذا عن تابعي آخر، فإن ذلك التابعي أدرك النبي ﷺ، وإن كان لم يحصل له صحبة.

وتعقبه العيني: بأنه إذا لم يكن له صحبة كيف يكون الحديث من الثلاثيات، والذي ليست له صحبة هو من أحاد الناس سواء كان تابعيًا أو غيره فافهم.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد العتكي المروزي الحافظ، قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: أخبرنا (عُبَيْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: أخبرنا (يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) أي: ابن شهاب أنه قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنِي بالإفراد (عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ) في الزيادة الليثي، (أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ) بضم العين مصغراً (ابْنَ عَدِيٍّ) بفتح العين وكسر الدال المهملتين آخره تحتية مشددة بن الخيار بكسر المعجمة وفتح التحتية النوفلي، (حَدَّثَهُ: أَنَّ الْمُقْدَادَ بْنَ عَمْرِو) بفتح العين (الْكِنْدِيَّ) المعروف بـ«ابن الأسود» (حَلِيفَ بَنِي زُهْرَةَ) بضم الزاي وسكون الهاء، (حَدَّثَهُ، وَكَانَ) أي: المقداد رضي الله عنه (شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَقِيتُ كَافِرًا بحرف الشرط (لَقِيتُ كَافِرًا) وفي رواية أبي ذر، والأصيلي: إني بصيغة الإخبار عن الماضي فيكون سؤاله عن شيء وقع قالوا: والذي في نفس الأمر بخلافه، وإنما سأل المقداد عن الحكم في ذلك إذا وقع وقد تقدم في غزوة بدر بلفظ: أرايت إن لقيت رجلاً من الكفار (فَاقْتُلْنَا، فَضَرَبَ يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَادَ) بمعجمة أي: التجاء (بِشَجَرَةٍ)، وفي رواية

وَقَالَ: أَسَلَّمْتُ لِلَّهِ، أَقْتُلُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْتُلُهُ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ طَرَحَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا، أَقْتُلُهُ؟ قَالَ: «لَا تَقْتُلُهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ»⁽¹⁾.

الكشميهني ثم لا ذمني بشجرة أي: منع نفسه مني، (وَقَالَ: أَسَلَّمْتُ لِلَّهِ) أي: دخلت في الإسلام.

(أَقْتُلُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟) أي: كلمة أسلمت لله، (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْتُلُهُ») بالجزم أي: بعد أن قالها.

(قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ طَرَحَ) أي: قطع بالسيف (إِحْدَى يَدَيَّ) بتشديد الياء، (ثُمَّ قَالَ) ذَلِكَ أي: ذلك القول وهو: أسلمت لله (بَعْدَ مَا قَطَعَهَا، أَقْتُلُهُ؟) بهمزة الاستفهام كالسابق (قَالَ) ﷺ: (لَا تَقْتُلُهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ) قال الكرمانى: القتل ليس سبباً لكون كل منهما بمنزلة الآخر لكنه مؤول عند النحاة بالإخبار، أي: هو سبب لإخباري لك بذلك، وعند البيانين المراد لازمة كقوله يباح دمك إن عصيت، والمعنى بالإسلام معصوم فلا يقطع يده بيدك التي قطعها في كفره.

(وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ) أي قالها.

قال الخطابي: معناه إن الكافر مباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم، فإذا أسلم صار مصان الدم كالمسلم، فإن قتله المسلم بعد ذلك صار دمه مباحاً بحكم القصاص كالكافر بحق الدين، وليس المراد إلحاقه به في الكفر كما يقوله الخوارج من تكفير المسلم بالكبيرة، وحاصله: اتحاد المنزلتين مع اختلاف المآخذ، فالأول: أنه مثلك في صون الدم.

والثاني: أنه مثلك في الهدر.

ونقل ابن التين عن الداودي قال: معناه إنك صرت قابلاً كما كان هو قاتل قال، وهذا من المعارض؛ لأنه أراد الإغلاظ بظاهر اللفظ دون باطنه، وإنما أراد أن كلاً منهما قاتل ولم يرد أنه صار كافراً بقتله إياك.

6866 - وَقَالَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمُقَدَّادِ: «إِذَا كَانَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ يُخْفِي إِيْمَانَهُ.....

ونقل ابن بطال عن المهلب معناه: إنك بقصد قتله عمداً آثم، كما كان هو أيضاً بقصد قتلك آثماً فإنما في حالة واحدة من الإثم والعصيان، وقيل المعنى أنت عنده حلال الدم قبل أن يسلم، كما كان هو عندك حلال الدم قبل ذلك، وقيل معناه: إنه مغفور له بشهادة التوحيد، كما أنك مغفور له بشهود بدر، وقيل: إن قتله مستحلاً لقتله فأنت مثله في الكفر.

ونقل ابن بطال: إن معنى قوله: وأنت بمنزلته أي: في إباحة الدم، وإنما قصد بذلك ردعه وزجره عن قتله لا أن الكافر إذا قال: أسلمت حرم قتله وتعقب بأن الكافر مباح الدم، والمسلم الذي قتله إن لم يتعمد قتله، ولم يكن عرف أنه مسلم، وإنما قتله متأولاً فلا يكون بمنزلته في إباحة الدم.

وقال القاضي عياض: معناه أنه مثله في مخالفة الحق وارتكاب الإثم، وإن اختلف النوع في كون أحدهما كفراً والآخر معصية، والحاصل من ذلك كله النهي عن قتل من يشهد بالإسلام واحتج بعضهم بقوله: أسلمت لله على صحة إسلام من قال ذلك، ولم يزد عليه، ورد ذلك بأنه كان ذلك في الكف على أنه ورد في مسلم من رواية معمر، عن الزهري في هذا الحديث أنه قال: لا إله إلا الله، واستدل به على جواز السؤال عن النوازل قبل وقوعها، وأما ما نقل عن بعض السلف من كراهة ذلك، فهو محمول على ما يندر وقوعه، وأما ما يمكن وقوعه عادة فيشرع السؤال عنه ليعلم.

ومطابقة الحديث للآية المذكورة من حيث إن فيه نهياً عظيماً عن قتل النفس التي أسلمت لله، وقد مضى الحديث في المغازي في غزوة بدر، وأخرجه مسلم في الإيمان، وأبو داود في الجهاد، والنسائي في السير.

(وَقَالَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ) بفتح العين وسكون الميم القصاب الكوفي لا يعرف اسم أبيه، (عَنْ سَعِيدٍ) بكسر العين هو ابن جبير، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما أنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمُقَدَّادِ) المعروف بـ «ابن الأسود»: إِذَا كَانَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: رجل ممن (يُخْفِي إِيْمَانَهُ

مَعَ قَوْمٍ كُفَّارٍ، فَأَظْهَرَ إِيمَانَهُ فَقَتَلْتُهُ؟ فَكَذَلِكَ كُنْتَ أَنْتَ تُخْفِي إِيمَانَكَ بِمَكَّةَ مِنْ قَبْلُ»⁽¹⁾.

2 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: 32]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مَنْ حَرَّمَ قَتْلَهَا إِلَّا بِحَقِّ حَيٍّ النَّاسُ مِنْهُ جَمِيعًا».

مَعَ قَوْمٍ كُفَّارٍ، فَأَظْهَرَ إِيمَانَهُ فَقَتَلْتُهُ؟ فَكَذَلِكَ كُنْتَ أَنْتَ تُخْفِي إِيمَانَكَ بِمَكَّةَ) قَبْلُ، وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: (مِنْ قَبْلُ)، وهذا التعليق وصله البزار والدارقطني في الأفراد، والطبراني في «الكبير»، من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم، والد محمد بن أبي بكر المقدمي، عن حبيب وأوله بعث رسول الله ﷺ سرية فيها المقداد فلما أتوهم وجدوهم تفرقوا وفيهم رجل له مال كثير لم يبرح، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله فأهوى إليه المقداد، فقتله الحديث، وفيه فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «يا مقداد، قلت رجلاً قال: لا إله إلا الله فكيف لك بلا إله إلا الله» فأنزل الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَكَ أَهْمُؤًا إِذَا ضَرَيْتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ [النساء: 94] الآية. فقال النبي ﷺ للمقداد: «كان رجلاً مؤمناً يخفي إيمانه» إلى آخره.

قال الدارقطني: تفرد به حبيب وتفرد به أبو بكر. وقال الحافظ العسقلاني: وقد تابع أبو بكر سفيان الثوري لكنه أرسله أخرجه ابن أبي شيبة، عن وكيع عنه، وأخرجه الطبري من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن الثوري كذلك، ولفظ وكيع بسنده عن سعيد بن جبير خرج المقداد بن الأسود في سرية إلى آخر هذه القصة، ومطابقة هذا التعليق لحديث المقداد من حيث المعنى.

2 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: 32]

وفي رواية أبي ذر: (باب ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾)، وزاد الإسماعيلي والأصيلي: ﴿فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (مَنْ حَرَّمَ قَتْلَهَا إِلَّا بِحَقِّ) مِنْ قِصَاصِ (حَيٍّ النَّاسُ مِنْهُ جَمِيعًا)، كذا وفي غير رواية أبي ذر عن المستملي، وفي رواية أبي ذر عن المستملي: ﴿فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32]،

والمراد من هذه الآية قوله تعالى : ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ ، وعليه ينطبق أول أحاديث الباب ، وهو قوله إلا كان على ابن آدم كفل منها ، وسائرهما في تعظيم أمر القتل وهو اثنا عشر حديثاً .

قال ابن بطال : وفيها تغليظ أمر القتل والمبالغة في الزجر عنه قال : واختلف السلف في المراد بقوله : قتل الناس جميعاً ، وإحياء الناس جميعاً فقالت طائفة : معناه تغليظ أمر الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرجه الطبري عن الحسن ، ومجاهد ، وقتادة ، ولفظ الحسن : «إن قاتل النفس الواحدة يصير إلى النار كما لو قتل الناس جميعاً» .

وقيل معناه : إن الناس خصماؤه جميعاً .

وقيل : يجب عليه من القود بقتله المؤمن مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعاً ؛ لأنه لا يكون عليه غير قتلة واحدة لجميعهم أخرجه الطبري عن زيد بن أسلم ، واختار الطبري أن المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث إن قتل الواحد ، وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب الله وعقابه ، وفي مقابله أن معناه إن من لم يقتل أحداً فقد حيي الناس منه جميعاً لسلامتهم منه .

وحكى ابن التين : أن معناه أن من وجب له قصاص ؛ فعفا عنه أعطي من الأجر مثل ما لو أحيا الناس جميعاً .

وقيل : وجب شكره على الناس جميعاً ، وكأنما من عليهم جميعاً .

قال ابن بطال : وإنما اختار هذا ؛ لأنه لا يؤخذ نفس يقوم قتلها في عاجل الضرر مقام قتل جميع النفوس ، وإلا إحيائها في عاجل النفع مقام إحياء جميع النفوس .

قال الحافظ العسقلاني : واختار بعض المتأخرين تخصيص الشق الأول بابن آدم الأول ؛ لكونه سن القتل ، وهتك حرمة الدماء ، وجر الناس على ذلك وهو ضعيف ؛ لأن الإشارة بقوله في أول الآية من أحل ذلك لقصة ابني آدم فدل على أن المذكور بعد ذلك يتعلق بغيرهما فالحمل على ظاهر العموم أولى ، والله أعلم .

6867 - حَدَّثَنَا قَيْصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ.....»

وفي المدارك: ومن أحيائها ومن أسعدها من بعض أسباب الهلكة من قتل أو غرق، أو هدم، أو غير ذلك، وجعل قتله الواحد كقتل الجميع، وكذلك الأحياء ترغيباً وترهيباً؛ لأن المتعرض لقتل النفس إذا تصور أن قتلها كقتل الناس جميعاً عظيم ذلك عليه فثبطه، وكذا الذي أراد إحياءها إذا تصور أن حكمه حكم إحياء جميع الناس رغب في ذلك، والله الموفق.

وتعليق ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه إسماعيل بن أبي زياد الشامي في تفسيره عنه ووصله ابن أبي حاتم، ورواه وكيع عن سفیان.

(حَدَّثَنَا قَيْصَةُ) بفتح القاف وكسر الموحدة وهو ابن عقبة أبو عامر السوائي، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، وقيل: الثوري والأول هو الظاهر، نعم في الاعتصام من رواية الحميدي، عن ابن عيينة، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ) وفي رواية حفص بن غياث عن الْأَعْمَشِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْقَبٍ ضَمَّ الْمِيمَ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ الْخَارِفِي بِالْخَاءِ المعجمة والراء والفاء المكسورتين.

(عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع الهمداني أحد الأعلام، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق وهم كوفيون، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ) زاد حفص في روايته: «ظُلُمًا» وفي الاعتصام: ليس من نفس تقتل ظُلُمًا (إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ) هو قابيل عند الأكثر، وعكس القاضي جمال الدين بن واصل في تاريخه، فقال: اسم المقتول قابيل اشتق من قبول قربانه.

وقيل: اسمه قابن بنون بدون اللام بغير ياء.

وقيل: قبن مثله بغير ألف، وأخرج الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما: كان من شأنهما أنه لم يكن مسكين يتصدق عليه، وإنما كان القربان يقربه الرجل فمهما قبل تنزل النار فتأكله وإلا فلا، وعن الحسن لم يكونا ولدي آدم لصلبه،

كَفْلٌ مِنْهَا»⁽¹⁾.

وإنما كانا في بني إسرائيل، أخرجه الطبري، ومن طريق ابن أبي نجیح، عن مجاهد قال: كانا ولدي آدم لصلبه، وهذا هو المشهور، ويؤيده حديث الباب بوصفه بأنه الأول أي: أول ما ولد لآدم، ويقال: إنه لم يولد لآدم في الجنة غيره، وغير توأميه، ومن ثمة فجر على أخيه هابيل، فقال: نحن من أولاد الجنة، وأنتما من أولاد الأرض ذكر ذلك ابن إسحاق في المبتدأ.

وعن الحسن: ذكر لي أن هابيل قتل وله عشرون سنة ولأخيه القاتل خمس وعشرون سنة، وتفسير هابيل: هبة الله، ولما قتل هابيل وحزن عليه آدم عليه السلام ولد له بعد ذلك شيث عليه السلام، ومعناه عطية الله، ومنه انتشرت ذرية آدم عليه السلام.

وقال الثعلبي: ذكر أهل العلم بالقرآن أن حواء ولدت لآدم أربعين نفساً في عشرين بطناً، أولهم: قابيل وأخته إقليما، وآخرهم عبد المغيث وأخته المغيث، ثم لم يمت حتى بلغ ولده وولد ولده أربعين ألفاً، وهلكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان إلا ذرية نوح عليه السلام وهو من نسل شيث عليه السلام قال الله تعالى: ﴿رَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هَرُ الْبَاقِينَ﴾ [الصافات: 77] وكان معه في السفينة ثمانون نفساً، وهم المشار إليهم بقوله تعالى: ﴿وَمَاءَ أَمْنٍ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: 40] فما بقي إلا نسل نوح عليه السلام فتوالدوا حتى ملؤوا الأرض.

(كفْلٌ) بكسر الكاف وسكون الفاء نصيب، وأكثر ما يطلق على الأجر والضعف على الإثم ومنه قوله تعالى: ﴿كَفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِي﴾ [الحديد: 28] ووقع على الإثم في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كَفْلٌ مِنْهَا﴾ [النساء: 85].

(مِنْهَا) زاد في الاعتصام، وربما قال سفيان: من دمها، وزاد في آخره؛ لأنه أول من سن القتل، وفيه أن من سن شيئاً كتب له أو عليه وهو أصل في أن المعونة على ما لا يحل حرام، وقد أخرج مسلم من حديث جرير: «من سن في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن في الإسلام

6868 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: وَقَدْ بُنِيَ عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ: سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا،»

سنة سيئة كان عليه وزرها، ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة» وهو محمول على من لم يتب من ذلك الذنب، وعن السدي شذخ قابيل راس أخيه بحجر فمات، وعن ابن جريج تمثل له إبليس فأخذ حجراً فشذخ به رأس طير ففعل قابيل مثله، وكان ذلك على جبل ثور.

وقيل: على عقبة حراء.

وقيل: بالهند.

وقيل: بموضع المسجد الأعظم بالبصرة، وكان من شأنه في دفنه ما نصه الله تعالى في كتابه.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد سبق في خلق آدم، وأخرجه مسلم في الحدود.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (قَالَ: وَقَدْ بُنِيَ عَبْدُ اللَّهِ) بكسر القاف نسبة أبو الوليد شيخ المؤلف لجده الأعلى، وهو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، فالمراد بأبيه محمد لا عبد الله وهو يروي عن جده عبد الله، وقد وقع للمصنف في الأدب من رواية خالد بن الحارث، عن شعبة على الحقيقة، فقال عن واقد بن محمد ويأتي في الفتن عن حجاج بن منهال عن شعبة كذلك، وكذا لمسلم والنسائي من رواية غندر، عن شعبة نعم في هذا النسب واقد بن عبد الله بن عمر تابعي معروف وهو أقدم من هذا فإنه عم والد واقد المذكور هنا وله ولد اسمه عبد الله بن واقد أخرج له مسلم.

(أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَنْ أَبِيهِ) محمد بن زيد، وهذا من تقديم الاسم على الصيغة، والتقدير: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي واقد بن عبد الله، عن أبيه محمد أنه (سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) رضي الله عنهما، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ) في حجة الوداع عند جمره العقبة واجتماع الناس للرمي وغيره: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا» أي: لا تصيروا بعد موقفي أو موتي كفاراً فيه استعمال رجع بمعنى صار، قال ابن مالك: وهو مما خفي على كثير من النحويين.

يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»⁽¹⁾.

6869 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ

(يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) على الاستئناف بيانا لقوله لا ترجعوا، أو حالاً من ضمير لا ترجعوا أو صفة، ويجوز جزمه بتقدير شرط، أي: فإن ترجعوا يضرب الخ، جملة ما فيه من الأقوال ثمانية:

أحدها: قول الخوارج، أنه على ظاهره.

ثانيها: هو من المستملين.

ثالثها: المعنى كفاراً بحرمة الدماء، وحرمة المسلمين.

رابعها: تفعلون فعل الكفار في قتل بعضهم بعضاً.

خامسها: لا تستروا السلاح يقال: كفر درعه إذا لبس فوقها ثوباً.

سادسها: كفاراً بنعمة الله.

سابعها: المراد الزجر عن القتل، وليس ظاهره مراداً.

ثامنها: لا يكفر بعضكم بعضاً كان يقول أحد الفريقين للآخر يا كافر فيكفر أحدهما.

ومطابقة الحديث للترجمة تأتي على قول من فسر قوله: كفاراً بحرمة الدماء، ولقوله: يضرب بعضكم رقاب بعض، وقد سبق الحديث في العلم وسيأتي إن شاء الله تعالى في كتاب الفتن والعياذ بالله تعالى.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة المشددة ابن عثمان أبو بكر العبدي مولاهم الحافظ بندار، قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) هو محمد بن جعفر، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ) بضم الميم وسكون المهملة وكسر الراء النخعي الكوفي أنه (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ) هو هرم بفتح الهاء وكسر الراء (بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ) جده (جَرِيرٍ) بفتح الجيم هو ابن عبد الله البجلي أسلم في رمضان سنة عشر رضي الله عنه أنه (قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ

(1) أطرافه 1742، 4403، 6043، 6166، 6785، 7077 - تحفة 7418.

فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

6870 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فَرَّاسٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْكَبَائِرُ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، - أَوْ قَالَ: - الْيَمِينُ الْغُمُوسُ» شَكَّ شُعْبَةُ

فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ: اسْتَنْصِتِ النَّاسَ) أمر أي: أطلب منهم الإنصات ليستمعوا الخطيب والخطاب لجري، ويروى استنصت الناس بصيغة الماضي جملة حالية بتقدير قد ثم قال ﷺ بعد أن انصتوا: (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) ومطابقة الحديث مثل مطابقة الحديث السابق والحديثان سواء وقد مضى الحديث في العلم (رَوَاهُ) أي: قوله في الحديث: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا» (أَبُو بَكْرَةَ) بفتح الموحدة نفع بضم النون، وفتح الفاء وبالعين المهملة مصغراً الثقفي الصحابي رضي الله عنه، وقد وصله المؤلف مطولاً في الحج، (وَابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما وقد مضى في الحج أيضاً، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) المعروف بـ«بندار»، قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) المعروف بـ«غندر»، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج (عَنْ فَرَّاسٍ) بكسر الفاء وتخفيف الراء وبالسين المهملة ابن يحيى الخارفي بالخاء المعجمة والراء والفاء، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة بعدها موحدة عامر، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) بفتح العين أي: ابن العاص رضي الله عنهما، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قال) وفي رواية أبي ذر: عن رسول الله، وفي رواية الأصيلي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (الْكَبَائِرُ) وهي كل ما توعده عليه بعقاب (الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ) أي: الاتخاذ إلهاً غيره تعالى (وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ) بعضيان أمرهما وترك خدمتهما (أَوْ قَالَ: الْيَمِينُ الْغُمُوسُ) بفتح الغين المعجمة وهو الحلف على ماض متعمداً للكذب أو أن يحلف كاذباً ليذهب بمال غيره، وسمي غموساً؛ لأنه يغمس صاحبه في الإثم، أو في النار أو في الكفارة.

(شَكَّ شُعْبَةُ) وتقدم في الأيمان والنذور من طريق النضر بن شميل، عن شعبة

وَقَالَ مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: «الْكَبَائِرُ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، أَوْ قَالَ: وَقَتْلُ النَّفْسِ»⁽¹⁾.

6871 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْكَبَائِرُ». وَحَدَّثَنَا عَمْرُو،

بالواو وبغير شك، وزاد مع الثلاثة وقتل النفس.

(وَقَالَ مُعَاذٌ) بضم الميم وآخره ذال معجمة هو ابن معاذ أيضاً العنزي، (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (قَالَ: «الْكَبَائِرُ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، أَوْ قَالَ: وَقَتْلُ النَّفْسِ» أي: بدل عقوق الوالدين شك شعبة أيضاً، وهو من تعاليق البخاري، وجوز الكرمانى أن يكون هذا التعليق من مقول ابن بشار فيكون موصولاً، وقد وصله الإسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، ولفظه: «الكبائر: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، أَوْ قَالَ: قتل النفس، واليمين الغموس»، وهذا مطابق لتعليق البخاري إلا أن فيه تأخير اليمين الغموس، أو الغرض، إنما هو إثبات قتل النفس، وحاصل الاختلاف على شعبة أنه تارة ذكرها، وتارة لم يذكرها، وأخرى ذكرها مع الشك.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «وقتل النفس»، وقد مضى الحديث في الأيمان والنذور في باب: اليمين الغموس.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) أي: ابن بهرام الكوسج أبو يعقوب المروزي، قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: أخبرنا (عَبْدُ الصَّمَدِ) هو ابن عبد الوارث العنبري البصري، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين (ابْنُ أَبِي بَكْرٍ) أي: ابن أنس أنه (سَمِعَ أَنَسًا) جده، وفي رواية أبي ذر: أنس بْنُ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «الْكَبَائِرُ» (ح) تحويل من سند إلى آخر أي: قال البخاري: (وَحَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر، وحدثني بالإفراد (عَمْرُو) بفتح العين، وزاد أبو ذر وهو ابْنُ مَرْزُوقٍ

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ: الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ، - أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ -»⁽¹⁾.

6872 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، حَدَّثَنَا

أَبُو ظَبْيَانَ،

قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: أخبرنا (شُعْبَةُ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ) هو عبيد الله، (عَنْ) جده (أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ: الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ) بغير حق، (وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ، - أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ -) بالشك من الراوي، وفي الحديث دلالة على انقسام الكبائر في عظمها إلى كبير وأكبر ما يؤخذ منه ثبوت الصغائر؛ لأن الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها، ولا يلزم من كون هذه المذكورات أكبر الكبائر استواء رتبها في نفسها فالإشراك بالله أكبر الذنوب، ولا يقال: كيف عد الكبائر أربعاً أو خمساً، وهي أكثر، وقد قيل لابن عباس رضي الله عنهما هي سبع، قال: هي إلى السبعين أقرب، وعنه أيضاً إلى السبع مائة أقرب، وقيل: هي إحدى عشرة؛ لأن ﷺ لم يتعرض للحصر، بل ذكر ﷺ في كل مجلس ما أوحى إليه أو سنع له باقتضاء حال السائل وتفاوت معنى الحديث في الشهادات، والأدب، والطريق الثاني: أخرجه مسلم في الإيمان، والترمذي في البيوع، والتفسير والنسائي في القضاء، والتفسير والقصاص.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ) بفتح العين وسكون الميم، وزرارة بضم الزاي وتخفيف الراء الأولى هو ابن واقد الكلابي النيسابوري وهو شيخ مسلم أيضاً قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر والأصيلي: أخبرنا (هُشَيْمٌ) بضم الهاء وفتح الشين المعجمة هو ابن بشير بضم الموحدة، وفتح المعجمة الواسطي، قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر والأصيلي: أخبرنا (حُصَيْنٌ) بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين هو ابن عبد الرحمن الواسطي من صغار التابعين قال:

(حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَانَ) بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة، وتخفيف

قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يُحَدِّثُ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْحُرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ، قَالَ: فَصَبَّحْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ، قَالَ: وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِّنَ

التحتية، واسمه حصين أيضاً، وهو ابن جند المذحجي بضم الميم وسكون الذال المعجمة وكسر الحاء المهملة بعدها جيم وهو من كبار التابعين، (قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ) بالمثلثة مولى رسول الله ﷺ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يُحَدِّثُ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْحُرَقَةِ) بضم الحاء المهملة وفتح الراء والقاف وهو بطن (مِنْ جُهَيْنَةَ) في رمضان سنة سبع أو ثمان.

قال ابن الكلبي: سموا بذلك لوقعة كانت بينهم وبين بني مرة بن عوف بن سعد بن دينار فأحرقوهم بالسهام؛ لكثرة من قتلوا منهم، وهذه السرية يقال لها: سرية غالب بن عبد الله الليثي، وكانت في رمضان سنة سبع فيما ذكره ابن إسحاق عن شيخه، وكذا ذكر ابن إسحاق في المغازي، حَدَّثَنِي شيخ من أسلم، عن رجال من قومه قالوا: بعث رسول الله ﷺ غالب بن عبيد الله الكلبي، ثم الليثي إلى أرض بني مرة، وبها مرداس بن نهيك بفتح النون وكسر حليف لهم من بني الحرقة فقتله أسامة فبهذا تبين السبب في قول أسامة بعثنا إلى الحركات من جهينة، والذي يظهر أن قصة الذي قتل ثم مات فدفن، ولفظة الأرض غير قصة أسامة؛ لأن أسامة عاش بعد ذلك دهرًا طويلاً، وترجم البخاري بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحركات من جهينة فجرى الداودي في شرحه على ظاهره، فقال فيه: تأمير من لم يبلغ وتعقب من وجهين:

أحدهما: أنه ليس فيه تصريح بأن أسامة كان الأمير إذ يحتمل أن يكون جعل الترجمة باسمه لكونه وقعت له تلك الواقعة لا لكونه كان الأمير.

والثاني: أنهما إن كانت سنة سبع أو ثمان فما كان أسامة يومئذ إلا بالغاً؛ لأنهم ذكروا أنه كان له لما مات النبي ﷺ ثمانية عشر عاماً (قَالَ: فَصَبَّحْنَا الْقَوْمَ) أي: إتيانهم صباحاً بغتة قبل أن يشعروا بنا يقال صبحته أي: أتيته صباحاً بغتة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَحَهُمْ بَكْرَةً عَدَابٌ مُّسْتَفِرٌّ﴾ [القمر: 38] أي: فقاتلناهم، (فَهَزَمْنَاهُمْ، قَالَ) أي: أسامة: (وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِّنَ

الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، قَالَ: فَلَمَّا غَشِينَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: فَكَفَّ عَنْهُ
الْأَنْصَارِيُّ، فَطَعَنَتْهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ،

الْأَنْصَارِ) قال الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسم الأنصاري المذكور هنا
(رَجُلًا مِنْهُمْ) قال ابن عبد البر: اسمه مرداس بن عمرو الفدكي، ويقال: مرداس
ابن نهيك الفزاري، وهو قول الكلبي قتله أسامة وساق القصة وذكر ابن مندة أن
أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال: بعث رسول الله ﷺ سرية فيها أسامة إلى
بني ضمرة فذكر قتل أسامة الرجل، وقال ابن أبي عاصم في الديات: حَدَّثَنَا
يعقوب بن حميد، حَدَّثَنَا يحيى بن سليم، عن هشام بن حسان، عن الحسن أن
رسول الله ﷺ بعث خيلاً إلى فذك فأغاروا عليهم، وكان مرداس الفدكي قد
خرج من الليل، وقال لأصحابه: «إني لأحق بمحمد وأصحابه» فبصر به رجل
فحمل عليه، فقال: إني مؤمن فقتله، فقال النبي ﷺ: «فهلا شققت عن قلبه»
قال: فقال أنس: إن قاتل مرداس مات فدفنوه فأصبح فوق القبر فأعادوه فأصبح
فوق القبر مراراً فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمر أن يطرح في واد بين جبلين، ثم قال:
«الأرض لتقبل من هو شر منه ولكن الله وعظكم». قال الحافظ العسقلاني: إن
ثبت هذا فهو مرداس آخر، وقتيل أسامة لا يسمى مرداساً، وقد وقع مثل هذا عند
الطبراني في قتل محكم بن جثامة عامر بن الأضبط وأن محكمًا لما مات، ودفن
لفظته الأرض فذكر نحوه.

(قَالَ) أي: أسامة: (فَلَمَّا غَشِينَاهُ) بفتح أوله وكسر ثانيه معجمتين أي لحقناه
حتى تغطى بنا، وفي رواية الأعمش عن أبي ظبيان عند مسلم: فأدركت رجلاً
(قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ) أسامة (فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ، فَطَعَنَتْهُ)، وفي رواية
أبي ذر والأصيلي، وابن عساكر: وطعنته بالواو بدل الفاء.

(بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، قَالَ) أي: أسامة: (فَلَمَّا قَدِمْنَا) أي: المدينة (بَلَغَ ذَلِكَ
النَّبِيُّ ﷺ) أي: قتلى له بعد قوله: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وفي رواية الأعمش: فوقع في
نفسي من ذلك شيء فذكرته للنبي ﷺ ولا منافاة بينهما؛ لأنه يحمل على أن ذلك
بلغ النبي ﷺ من أسامة لا من غيره فتقدير الأول بلغ ذلك النبي ﷺ مني.

قَالَ: فَقَالَ لِي: «يَا أُسَامَةُ، أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا، قَالَ: «أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا عَلَيَّ، حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ⁽¹⁾.

(قَالَ) أَي: أُسَامَةُ: (فَقَالَ لِي) ﷺ: (يَا أُسَامَةُ، أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ مَا)، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: بعد أن (قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ)، أَي: أُسَامَةُ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا) بكسر الواو المشددة بعدها معجمة أَي: لم يكن قاصداً للإيمان، بل كان غرضه التعوذ من القتل، وفي رواية الأعمش: قالها خوفاً من السلاح، وفي رواية ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أُسَامَةَ: إنما فعل ذلك. (قَالَ: أَقْتَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ)، وفي رواية أبي ذر والأصيلي، وابن عساكر بعد ما (قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وفي مسلم من حديث جندب بن عبد الله أنه قال ﷺ: «كيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة» قال: قلت: يا رسول الله، إنما كان متعوذاً كذا أعاد الاعتذار وأعيد عليه الإنكار (قَالَ) أُسَامَةُ: (فَمَا زَالَ) ﷺ (يُكْرِّرُهَا)، أَي: يكرر مقالته أقتلته، بعد أن قال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (عَلَيَّ) بتشديد الياء.

قال ابن التين: في هذا اللوم تعظيم أمر القتل، وإبلاغ في الموعظة حتى لا يقدم أحد على قتل من تلفظ بالتوحيد.

وقال القرطبي في تكراره ذلك: والإعراض عن قبول العذر زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك وفي رواية الأعمش أولاً شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم، قال النووي: الفاعل في قوله: أقالها هو القلب، ومعناه أنك إنما كلفت بالعمل الظاهر، وما ينطق به اللسان، وأما القلب فليس لك طريق إلى ما فيه فأنكر عليه ترك العمل بما ظهر من اللسان، فقال: «أفلا شققت عن قلبه حتى تنظر هل كانت فيه ما قالها واعتقدها أو لا» والمعنى أنك إذا كنت لست قادراً على ذلك فاكثف منه باللسان، وقال القرطبي: فيه حجة لمن أثبت الكلام النفسي، وفيه دليل على ترتيب الأحكام على الأسباب الظاهرة دون الباطنة.

(حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ) لأن الإسلام يجب ما قبله

فتمنى أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الإسلام؛ ليأمن من جريرة تلك الفعل، ولم يرد أنه تمنى أن لا يكون مسلماً قبل ذلك.

قال القرطبي: وفيه إشعار بأنه كان استصغراً ما سبق له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعل لما سمع من الإنكار الشديد، وإنما ورد ذلك على سبيل المبالغة، وبين ذلك في بعض طرقه في رواية الأعمش: حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ، ووقع عند مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصة زيادات، ولفظه: بعث بعثاً من المسلمين إلى قوم من المشركين فالتقوا فأوقع رجل من المشركين فيهم فأبلغ فقصد رجل من المسلمين قتلته كنا نتحدث أنه أسامة بن زيد فلما وقع عليه السيف قال: «لا إله إلا الله» فقتله الحديث.

وفيه: أن النبي ﷺ قال له: «كيف تصنع بلا إله إلا الله إذا كان يوم القيامة؟» قال يا رسول الله استغفر لي قال: «كيف تصنع بلا إله إلا الله؟»، فجعل لا يزيده على ذلك.

وفي هذه القصة مخالفة لحديث أسامة في كون قتله الرجل كان يطعن الرمح لا بضرب السيف ويترجح الأول بأنه من طريق صاحب القصة أو يكون هذه القصة لغير أسامة، وقوله: كنا نتحدث أنه أسامة كان على سبيل الظن، والأول أولى، وقال الخطابي: لعل أسامة تأول قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ [غافر: 85] ولذلك عذره النبي ﷺ ولم يلزمه دية ولا غيرها.

قال الحافظ العسقلاني: كأنه حمل نفي النفع على عمومه دنيا وأخرى، وليس ذلك المراد والفرق بين المقامين أنه في مثل تلك الحالة ينفعه نفعاً مقيداً بأن يجب الكف عنه حتى يختبر أمره، هل قال ذلك خالصاً من قلبه أو خشية من القتل، وهذا بخلاف ما لو هجم عليه الموت، ووصل خروج الروح إلى الغرغرة، وانكشف الغطاء فإنه إذا قالها لم ينفعه بالنسبة لحكم الآخرة، وهو المراد من الآية، وأما كونه لم يلزمه دية ولا كفارة، فتوقف فيه الداوودي، فقال: لعله سكت عنه لعلم السامع أو كان ذلك قبل نزول آية الدية والكفارة.

وقال القرطبي: لا يلزم من السكوت عنه عدم الوقوع لكن فيه بعد؛ لأن

6873 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ أَبِي الْحَيْرِ،
عَنِ الصَّنَابِجِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِنِّي مِنَ النَّقَبَاءِ الَّذِينَ
بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَايَعَنَاهُ عَلَى أَنْ لَا

العادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك إن وقع، قال فيحتمل أنه لم يجب عليه شيء؛ لأنه كان مأذوناً له في أصل القتل فلا يضمن ما أتلّف من نفس ولا مال كالخاتن والطبيب أو لأن المقتول كان من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين يستحق ديته، قال: وهذا يتمشى على بعض الآراء أو لأن أسامة أقر بذلك ولم يقر بذلك بينة فلم تلزم العاقلة الدية وفيه نظر.

قال ابن بطال: كانت هذه القصة سبب حلف أسامة أن لا يقاتل مسلماً بعد ذلك، ومن ثمة تخلف عن علي رضي الله عنه في الجمل وصفين كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن.

قال الحافظ العسقلاني: وكذا وقع في رواية الأعمش أن سعد بن أبي الوقاص رضي الله عنه كان يقول: لا أقاتل مسلماً حتى يقاتل أسامة، واستدل به النووي على رد الفرع الذي ذكره الرافعي فيمن رأى كافراً أسلم فأكرم إكراماً كثيراً، فقال: ليتني كنت كافراً فأسلمت لأكرم، فقال الرافعي: يكفر بذلك، ورده النووي بأنه لا يكفر؛ لأنه جازم بالإسلام في الحال والاستقبال، وإنما تمنى ذلك في الحال الماضي مقيداً لها بالإيمان لئتم له الإكرام واستدل بقصة أسامة، ثم قال: ويمكن الفرق، ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من معنى قوله: «أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله» بالتركرار وفيه عظم قتل النفس المؤمنة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد، قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (يَزِيدُ) هو ابن حبيب المصري، (عَنْ أَبِي الْحَيْرِ) هو مرثد بن عبد الله، (عَنِ الصَّنَابِجِيِّ) بضم الصاد المهملة بعدها نون فألف فموحدة فحاء مهملة عبد الرحمن بن عسيلة بمهملتين مصغراً نسبة إلى صنابح بن زاهر بن عامر بن عسال بطن من مراد.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: إِنِّي مِنَ النَّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)، يعني ليلة العقبة وكانوا اثني عشر نقبياً، (بَايَعَنَاهُ عَلَى أَنْ لَا

نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقُ، وَلَا نَزْنِي، وَلَا نَقْتُلُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَلَا نَنْتَهَبُ، وَلَا نَعْصِي، بِالْجَنَّةِ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَإِنْ عَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ⁽¹⁾.

نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقُ) أي: شيئًا فحذف المفعول ليدل على العموم (وَلَا نَزْنِي، وَلَا نَقْتُلُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَلَا نَنْتَهَبُ)، بفوقية قبل الهاء المكسورة من الانتهاب، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني ولا نتهب بإسقاط الفوقية، وفتح الهاء من النهب كذا في الفرع (وَلَا نَعْصِي) أي: في المعروف وهو بالعين والصاد المهملتين، وذكر ابن التين أنه روي بالقاف والصاد المعجمة، وذكره ابن قرقول بالعين والصاد المهملتين، وقال كذا في رواية أبي ذر والنسفي، وابن السكيني والأصيلي، وعند القابسي ولا نقضي، وقال القاضي: الصواب العين كما في الآية: ﴿وَلَا يَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ [الممتحنة: 12]، وقوله: (بِالْجَنَّةِ) على رواية العين، والصاد المهملتين يتعلق بقوله: بايعناه أي: بايعناه بالجنة، وعلى رواية القابسي يتعلق بقوله ولا نقضي أي: ولا نحكم بالجنة من قبلنا، وفي رواية أبي ذر، عن الحموي والمستملي فالجنة بالفاء بدل الموحدة وبالرفع أي: فلنا الجنة، إن تركنا ما ذكر من الإشراف وما بعده وذلك معنى قوله: (إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ) إشارة أولاً إلى التروك، كذا في اليونينية وغيرها وعليه شرح الكرمانى وتبعه العيني وفي الفرع: إن غشنا الخ.

(فَإِنْ عَشِينَا) بزيادة الفاء بفتح الغين وكسر الشين المعجمتين أي: إن أصبنا (مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا) المبايع على تركه من الأفعال (كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ) أي: حكمه (إِلَى اللَّهِ) إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه، وفيه دليل لأهل السنة أن المعاصي لا يكفر بها.

قال الحافظ العسقلاني: وظاهر الحديث أن هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليلة العقبة، وليس كذلك وإنما كانت ليلة العقبة على المنبسط والمكره في العُسر واليسر إلى آخره، وأما البيعة المذكورة هنا فهي التي تسمى: بيعة النساء وكانت بعد ذلك بمدة فإن آية النساء التي فيها البيعة المذكورة نزلت بعد غزوة

(1) أطرافه 18، 3892، 3893، 3999، 4894، 6784، 6801، 7055، 7199، 7213،

6874 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» رَوَاهُ أَبُو مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

6875 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، وَيُونُسُ،

الحديبية في زمن الهدنة، وقبل فتح مكة فكأن البيعة التي وقعت للرجال على وفقها كانت عام الفتح.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «ولا نقتل النفس التي حرم الله»، وقد مضى الحديث في المناقب في باب: وفود الأنصار، وفي كتاب الأيمان في باب مجرد.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي، قال: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ) بالجيم مصغر جارية وهو ابن أسماء، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ) مولاه (عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفي رواية أبي ذر زيادة: ابْنُ عُمَرَ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، قَالَ: مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ) أي: قاتلنا (فَلَيْسَ مِنَّا) المراد من حمل السلاح حمله للقتال، لما فيه من إدخال الرعب عليهم؛ لأن من حمله لحراستهم مثلاً فإنه يحمله لهم لا عليهم، وقوله: فليس منا أي: على طريقتنا، وأطلق اللفظ مع احتمال إرادة أنه ليس على الملة للمبالغة في الزجر والتخويف أو محمول على الاستباحة.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من معنى الحديث.

(رَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (أَبُو مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وسيأتي موصولاً في كتاب الفتن في باب: قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السلاح» ومعه حديث أبي هريرة رضي الله عنه بمعناه وهو عند مسلم من حديث سلمة بلفظ: (من حمل علينا السيف).

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ) أي: ابن عبد الله العبسي البصري، قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهم الأزدي الأزرق، قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) ابن أبي تيممة أبو بكر السخيتاني الإمام، (وَيُونُسُ) هو ابن عبيد بضم العين البصري

عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: ذَهَبْتُ لَأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقَيْنِي أَبُو بَكْرَةَ، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ، قَالَ: ارْجِعْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»⁽¹⁾.

أحد أئمة البصرة كلاهما، (عَنِ الْحَسَنِ) البصري، (عَنِ الْأَخْنَفِ) بالحاء المهملة والنون بعدها فاء (ابن قَيْسٍ) السعدي البصري واسمه الضحاك والأحنف لقبه يكنى أبا بحر أدرك النبي ﷺ ولم يره قال أبو عمرو قال: أسلم على عهد النبي ﷺ قلت: فلذلك دعا له النبي ﷺ مات سنة سبع وستين بالكوفة أنه (قَالَ: ذَهَبْتُ لَأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ) يعني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في وقعة الجمل، وكان الأحنف تخلف عنه، (فَلَقَيْنِي أَبُو بَكْرَةَ) نفع بن الحارث، (فَقَالَ) لي: (أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ) له: (أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ) علياً رضي الله عنه، (قَالَ: ارْجِعْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا) بالثنية فضرب كل واحد منهما الآخر، وفي رواية أبي ذر، عن الحموي والمستملي: بسيفيهما بالافراد (فَالْقَاتِلُ) بالفاء جواب إذا، وقال الكرمانى: ويروى بدون الفاء وهي رواية أبي ذر، وهذا دليل على جواز حذف الفاء من جواب الشرط نحو: من يفعل الحسنات الله يشكرها قال ويحتمل أن يقال إذا ظرفية (وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ) أي: أن أنفذ الله ذلك عليهما؛ لأنهما فعلاً فعلاً يستحقان أن يعذبا من أجله.

وقال الخطابي: هذا الوعيد إذا لم يكونا يتقاتلان على تأويل وإنما يتقاتلان على عداوة دنيوية أو طلب ملك مثلاً فأمن قاتل أهل البغي أو دفع الصائل فقتل فلا يدخل في هذا الوعيد؛ لأنه مأذون له في القتال شرعاً للذب عن نفسه غير قاصد قتل صاحبه، أما إذا كانا صحابيتين فأمرهما عن اجتهاد لإصلاح الدين، وحمل أبو بكرة الحديث على عمومهما حسماً للمادة.

(قُلْتُ) أي: قال أبو بكرة قلت: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ) ﷺ: (إِنَّهُ) أي: المقتول (كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ) احتج به

3 - **بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾**
 الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ
 وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ
 فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾ [البقرة: 178]

الباقلاني ومن تبعه على أن من عزم على المعصية يأثم، ولو لم يفعلها، وأجاب من خالفه: بأن هذا شرع في الفعل والاختلاف فيمن هم مجرداً ثم صمم ولم يفعل شيئاً، هل يأثم، وقد تقدم شرحه مستوفى في حديث: من هم بحسنة ومن هم بسيئة في كتاب الرقاق.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في كتاب الأيمان في باب: المعاصي من أمر الجاهلية.

3 - **بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾**
 الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ
 وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ
 فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾ [البقرة: 178]

(﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ﴾) أي: فرض (﴿عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾) جمع قتيل والمعنى فرض عليكم اعتبار المماثلة والمساواة بين القتلى (﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾) مبتدأ وخبر أي: الحر مأخوذ، ومقتول بالحر (﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ﴾) أي: فمن ترك له (﴿مِنْ أَخِيهِ﴾) أي: من جهة أخيه (﴿شَيْءٌ﴾) يعني بعد استحقاق الدم أي: شيء من العفو، وفيه إشعار بأن بعض العفو كالعفو التام في إسقاط القصاص، والأخ ولي المقتول وذكره بلفظ الإخوة بعثاً له على العطف لما بينهما من الجنسية والإسلام (﴿فَأَتْبَاعُ﴾) أي: فليكن اتباع أو فالأمر اتباع يعني، فعلى الطالب اتباع إذا قبل الدية (﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾) أي: يطالب العافي القاتل مطابقة جميلة (﴿وَأَدَاءٌ﴾) أي: وليؤد القاتل بدل الدم (﴿إِلَيْهِ﴾) أي: إلى العافي (﴿بِإِحْسَنٍ﴾) بأن لا يمثله ولا يبخسه (﴿ذَلِكَ﴾) أي: الحكم المذكور من العفو وأخذ الدية (﴿تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾) فإنه كان في التوراة القتل لا غير،

4 - باب سُؤَالِ الْقَاتِلِ حَتَّى يُقَرَّ، وَالْإِقْرَارِ فِي الْحُدُودِ

6876 - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ

فعن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كانت في بني إسرائيل قصاص ولم يكن فيهم الدية، فقال الله لهذه الأمة : كتب عليكم القصاص إلى آخر الحديث، كما سيأتي، وفي الإنجيل : العفو لا غير، وأبيح لنا القصاص والعفو، وأخذ المال بطريق الصلح توسعة وتيسيراً ﴿فَمَنْ أَمْتَدَّى بَعْدَ ذَلِكَ﴾ أي : بعد التخفيف فتجاوز ما شرع له من قتل غير القاتل أو القتل بعد أخذ الدية أو العفو ﴿فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرة كذا ساق كريمة في روايته الآية كلها وسقط في رواية أبي ذر من قوله الحر بالحر آخرها، وقال بعد قوله في القتل الآية، وسقط في رواية الأصيلي من قوله بالحر، وقال إلى قوله : ﴿أَلِيمٌ﴾.

وقال ابن عساكر في روايته إلى ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، وزاد الأصيلي في الترجمة : وإذا لم يزل يسأل القاتل بضم التحتية من يسأل حتى أقروا بالإقرار في الحدود، ولم يذكر المؤلف حديثاً في هذا الباب.

4 - باب سُؤَالِ الْقَاتِلِ حَتَّى يُقَرَّ، وَالْإِقْرَارِ فِي الْحُدُودِ

(باب سُؤَالِ الْقَاتِلِ) أي : سؤال الإمام القاتل، أي : من اتهم بالقتل ولم تقم عليه بينة (حَتَّى يُقَرَّ) فيقيم عليه الحد، (وَالْإِقْرَارِ فِي الْحُدُودِ) قال الحافظ العسقلاني : كذا لأبي ذر، وفي رواية الأصيلي والنسفي، وكريمة، وأبي نعيم في المستخرج بحذف باب، وبعد قوله : ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وإذا لم يسأل القاتل حتى أقر، والإقرار في الحدود قال : وصنع أبي ذر أشبه.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم وسكون النون الأنماطي البصري، قال : (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى الحافظ، (عَنْ قَتَادَةَ) أي : ابن دعامه أبي الخطاب السدوسي الأعمى الحافظ المفسر، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفي رواية حبان بفتح المهملة وتشديد الموحدة عن همام الآية بعد سبعة أبواب : حَدَّثَنَا أَنَسٌ (أَنَّ يَهُودِيًّا) قال الحافظ العسقلاني : لم أقف على اسمه (رَضَّ) بفتح الراء والضاد المعجمة المشددة من رض يرض رَضًا إذا رضح ودق

رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟ أَفُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ، حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ،

(رَأْسَ جَارِيَةٍ) قال الحافظ العسقلاني: يحتمل أن تكون أمة، ويحتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ، وقد وقع في رواية هشام بن زيد، عن أنس رضي الله عنه في الباب الذي يليه خرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة فرماها يهودي بحجر، وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ: عدا يهودي على جارية فأخذ أوضاعاً كانت عليها ورضح رأسها، وفيه فأتى أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق، وهذا لا يعين كونها حرة لاحتمال أن يراد بأهلها موالها رقيقة كانت أو عتيقة لكن في بعض طرقه أنها من الأنصار وتعبه العيني بأن هذا عدول عن الظاهر فإن الموالي لا يطلق عليهم أهل بالحقيقة، وبلا احتمال الناشئ عن غير دليل لا يثبت الحكم وفيه نظر. والأوضاع جمع وضح، وهي الحلي من فضة قاله أبو عبيدة وغيره، وقال الجوهري: الأوضاع حلي من الدراهم الصحاح ونقل القاضي عياض أنها حلي من حجارة ولعله أراد حجارة الفضة احترازاً عن الفضة المضروبة أو المنقوشة.

(بَيْنَ حَجَرَيْنِ) ولا تنافي بين قوله: رض رأسها بين حجرين، وبين قوله: رماها بحجر، وبين قوله: يرضح رأسها؛ لأنه يجمع بينها بأنه رماها بحجر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر.

(فَقِيلَ لَهَا) أي: قال لها رسول الله ﷺ: (مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟) أي: الرض، أي: أفعله (أَفُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ)، وفي رواية الكشميهني قال: «فلان وفلان» بحذف الهمزة وتقدم في الأشخاص من وجه آخر عن همام: أفلان أفلان بالتكرار بغير واو، وجاء بيان الذي خاطبها بذلك في الرواية التي تلي هذه بلفظ، فقال لها رسول الله ﷺ: فلان قتلك، وبين في رواية أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه عند مسلم، وأبي داود فدخل عليها رسول الله ﷺ فقال لها: «من قتلك حتى» أي: تكرر ذلك (حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ) بضم السين وكسر الميم المشددة على البناء للمفعول فاليهود رفع على الفاعلية، وفي رواية أبي ذر بفتح السين والميم على البناء للفاعل فاليهودي نصب على المفعولية، وزاد في الروایتين اللتين في

فَأَتَيْ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ «فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى أَقَرَّ بِهِ،»

الأشخاص والوصايا فأومت برأسها، ووقع في رواية هشام بن زيد في الرواية التي بعد هذه بيان الإيماء المذكور وأنه كان تارة دالاً على النفي، وتارة دالاً على الإثبات بلفظ فلان قتلك فرفعت رأسها وهو مشعر بأن فلاناً الثاني غير الأول ووقع التصريح بذلك في الرواية التي في الطلاق، وكذا الآتية بعد بابين فأشارت برأسها أن لا قال ففلان لرجل آخر يعني عن رجل آخر فأشارت أن لا قال: ففلان قاتلها فأشارت أن نعم.

(فَأَتَيْ بِهِ) بضم الهمزة وكسر الفوقية أي: باليهودي (النَّبِيُّ ﷺ) فَلَمْ يَزَلْ بِهِ حَتَّى أَقَرَّ) أي: اليهودي، وزاد أبو ذر عن الكشميهني: به أي: بالفعل، وفي الوصايا فجيء به يعترف فلم يزل حتى اعترف، قال أبو مسعود: لا أعلم أحداً قال في هذا الحديث فاعترف، ولا فأقر إلا همام بن يحيى.

قال المهلب فيه: أنه ينبغي للحاكم أن يستدعي أهل الجنايات، ثم يتلطف بهم حتى يقرؤا ليؤخذوا بإقرارهم، وهذا بخلاف، إذا جاؤوا تائبين فإنه يعرض عمن لم يصرح بالجناية فإنه يجب إقامة الحد عليه إن أقر وسياق القصة يقتضي أن اليهودي لم يقر عليه بينة، وإنما أخذ بإقراره، وفيه أنه يجب المطالبة بالدم بمجرد الشكوى وبالإشارة قال وفيه دليل على جواز وصية غير البالغ ودعواه بالدين والدم.

قال الحافظ العسقلاني في هذا نظر؛ لأنه لم يتعين كون الجارية دون البلوغ، وقال المازري: فيه الرد على من أنكر القصاص بغير السيف، وقتل الرجل بالمرأة، وسيأتي البحث فيها في بابين مفردين قال: واستدل به بعضهم على التدمية؛ لأنها لو لم تعتبر لم يكن لسؤال الجارية.

فائدة:

قال: ولا يصح اعتباره مجرداً؛ لأنه خلاف الإجماع فلم يبق إلا أنه يفيد القسامة.

وقال النووي: ذهب مالك إلى ثبوت قتل المتهم بمجرد قول المجروح، واستدلوا بهذا الحديث ولا دلالة فيه، بل هو قول باطل؛ لأن اليهودي اعترف كما

فَرَضَ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ.

وقع التصريح به في بعض طرقه، وأجيب عنه أيضًا بأن هذا كان في ابتداء الإسلام، وكان يقتل القاتل بقول القتل وسيجيء ما فيه، وقيل يمكن أن يكون قتله بلا بينة واعتراف بسبب آخر موجب لقتله، وقيل كان ﷺ علمه بالوحي فلذلك قتله ونازعه بعض المالكية، فقال: لم يقل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المجروح، وإنما قالوا إن المحتضر لو قال عند موته فلان قتلني لرب يوجب القسامة فيقسم اثنان فصاعدًا من عصبته بشرط الذكورية، وقد وافق بعض المالكية الجمهور، واحتج من قال بالتدمية أن دعوى من وصل إلى تلك الحالة، وهي وقت إخلاصه وتوبته عند معاينة مفارقة الدنيا يدل على أنه لا يقول إلا حقًا قال: وهي أقوى من قول الشافعية: إن الولي يقسم إذا وجد قرب وليه المقتول رجلًا معه سكين لجواز أن يكون القاتل غير من معه السكين.

(فَرَضَ) بضم الراء أي: دق (رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ) وفي رواية الأشخاص: فرضح رأسه بين حجرين، ويأتي في رواية حبان: أن همامًا قال: كلاً من اللفظين، وفي رواية هشام التي تليها فقتله بين حجرين، ومضى في الطلاق بلفظ الرواية التي في الأشخاص، وفي رواية أبي قلابة عند مسلم: فأمر به فرجم حتى مات، لكن في رواية أبي داود من هذا الوجه فقتل بين حجرين، قال القاضي عياض: رضح بين حجرين، ورميه بالحجارة ورحمه بها بمعنى، والجامع أنه رمى بحجر أو أكثر ورأسه على آخر.

وقال ابن التين: أجاب بعض الحنفية بأن هذا الحديث لا دلالة فيه على المماثلة في القصاص؛ لأن المرأة كانت حية، والقود لا يكون في حي، وتعقبه بأنه إنما أمر بقتله بعد موته؛ لأن في الحديث «أفلا نقتلك» فدل على أنها ماتت حينئذ؛ لأنها كانت تجود بنفسها فلما ماتت اقتص منها وادعى ابن المرابط أن هذا الحكم كان في أول الإسلام، وهو قبول قول القاتل، وأما ما جاء أنه اعترف هو في رواية قتادة ولم يقله غيره، وهذا مما عدّ عليه انتهى.

قال الحافظ العسقلاني: ولا يخفى فساد هذه الدعوى فقتادة حافظ زيادته مقبولة؛ لأن غيره لم يتعرض لنفيها فلم يتعارضوا والنسخ لا يثبت بالاحتمال هذا

5 - بَابُ إِذَا قَتَلَ بِحَجَرٍ أَوْ بِعَصَا

وقد ثبتت هذه اللفظة في الصحيحين ، وكفى بذلك شاهداً على ثبوتها واستدل به على وجوب القصاص على الذمي ، وتعقب بأنه ليس فيه تصريح بكونه ذمياً فيحتمل أن يكون معاهداً أو مستأمناً ، والله تعالى أعلم .

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله : فلم يزل به حتى أقر ، وقد مضى الحديث في الأشخاص والوصايا .

5 - بَابُ إِذَا قَتَلَ بِحَجَرٍ أَوْ بِعَصَا

(باب إذا قتل) أي : شخص شخصاً (بحجرٍ أو بعصاً) هل يقتل بما قتل به أو بالسيف كذا قدره العيني وقال : وإنما قدرنا هكذا وإن كان يحتمل أن يقال : لا يقتل إلا بالسيف لأجل موافقته لحديث الباب ولم يذكره على عادته اكتفاء بحديث الباب ، وقال الحافظ العسقلاني : كذا أطلق ولم يثبت الحكم إشارة إلى الاختلاف في ذلك ، ولكن إirاده الحديث يشير إلى ترجيح قول الجمهور ، وتعقبه العيني بأن الوجه في تركه الجواب ما ذكرناه ، وأي شيء من الترجمة يدل على الاختلاف فيه ، ولا وجه أيضاً لقوله إirاده الحديث يشير إلى ترجيح قول الجمهور فليتأمل .

وقد اختلف العلماء في صفة القود ، فقال مالك : إنه يقتل بمثل ما قتل به ، فإن قتله بعصا أو حجر ، أو بالخنق ، أو بالتغريق قتل بمثله ، وبه قال الشافعي ، وأحمد ، وأبو ثور ، وإسحاق ، وابن المنذر ، وقال الشافعي : إن طرحه في النار عمداً حتى مات طرح في النار حتى يموت .

وقال إبراهيم النخعي ، وعامر الشعبي ، والحسن البصري ، وسفيان الثوري ، وأبو حنيفة وأصحابه : لا يقتل القاتل في جميع الصور إلا بالسيف واحتجوا بما رواه الطحاوي ، حَدَّثَنَا بن مرزوق ، قال : حَدَّثَنَا أبو عاصم ، قال : حَدَّثَنَا سفيان الثوري ، عن جابر ، عن أبي عازب ، عن النعمان قال : قال رسول الله ﷺ : « لا قود إلا بالسيف » وأبو عاصم الضحاك بن مخلد شيخ البخاري ، وجابر الجعفي ، وأبو عازب مسلم بن عمرو ، أو مسلم بن أراك ،

6877 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَدِّهِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: خَرَجَتْ جَارِيَةٌ عَلَيْهَا أَوْصَاحٌ.....

والنعمان بن بشير، وأخرجه أبو داود والطيالسي، ولفظه: «لا قود إلا بحديدة»، وأجابوا عن حديث الباب أنه نسخ بنسخ المثلة كما فعل رسول الله ﷺ بالعربيين، فإن قيل، قال البيهقي: هذا الحديث لم يثبت له إسناد، وجابر مطعون فيه.

فالجواب: أنه وإن طعن فيه فقد قال وكيع: مهما شككتم في شيء فلا تشكوا أن جابراً ثقة، وقال شعبة: صدوق في الحديث، وأخرج له ابن حبان في صحيحه، وقد روي مثله عن أبي بكرة رواه ابن ماجة بإسناده الجيد، وعن أبي هريرة رضي الله عنه رواه البيهقي من حديث الزهري عن أبي سلمة عنه نحوه. وعن عبد الله بن مسعود أخرجه البيهقي أيضاً من حديث إبراهيم، عن علقمة عنه، ولفظه: «لا قود إلا بالسلاح».

وعن علي رضي الله عنه رواه معلى بن هلال، عن أبي إسحاق، عن عاصم ابن ضمرة عنه، ولفظه: «لا قود إلا بحديدة».

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه الدارقطني من حديث أبي عازب عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «لا قود إلا بالسيف، والخطأ على العاقلة» وهؤلاء ستة أنفس من الصحابة رووا عن النبي ﷺ أن القود لا يكون إلا بالسيف، ويشد بعضه بعضاً، وأقل أحواله أن يكون ضعيفاً فصح الاحتجاج به كذا قرره العيني وسيجيء ما يتعلق به.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) قال الكلاباذي: هو محمد بن عبد الله بن نمير، وقال أبو علي بن السكن هو محمد بن سلام، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ) أي: ابن يزيد الأودي أبو محمد أحد الأعلام، (عَنْ شُعْبَةَ) أي: ابن الحجاج الحافظ أبي بسطام العتكي أمير المؤمنين في الحديث.

(عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ جَدِّهِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه أنه (قَالَ: خَرَجَتْ جَارِيَةٌ) أمة أو حرة لم تبلغ كالغلام في الذكر الذي لم يبلغ (عَلَيْهَا أَوْصَاحٌ) بفتح الهمزة وسكون الواو وبالضاد المعجمة وبعد الألف حاء مهملة جمع وضح، وقد مر تفسيره.

بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: فَرَمَاهَا يَهُودِيٌّ بِحَجَرٍ، قَالَ: فَجِئَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهَا رَمَقَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فُلَانٌ قَتَلَكَ؟» فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا، فَأَعَادَ عَلَيْهَا، قَالَ: «فُلَانٌ قَتَلَكَ؟» فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا، فَقَالَ لَهَا فِي الثَّالِثَةِ: «فُلَانٌ قَتَلَكَ؟» فَخَفَضَتْ رَأْسَهَا، فَدَعَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَتَلَهُ بَيْنَ الْحَجَرَيْنِ.

(بِالْمَدِينَةِ، قَالَ) أنس رضي الله عنه: (فَرَمَاهَا يَهُودِيٌّ) لم يسم (بِحَجَرٍ، قَالَ) أنس رضي الله عنه: (فَجِئَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهَا رَمَقَ) بفتح الراء والميم بعدها قاف أي: بقية من الحياة، (فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فُلَانٌ قَتَلَكَ؟» فَرَفَعَتْ) أي: المرأة (رَأْسَهَا) أن لا، (فَأَعَادَ) ﷺ (عَلَيْهَا، قَالَ: «فُلَانٌ قَتَلَكَ؟» فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا) إشارة بها أن لا، (فَقَالَ) ﷺ (لَهَا فِي الثَّالِثَةِ: «فُلَانٌ قَتَلَكَ؟» فَخَفَضَتْ رَأْسَهَا)، أي: نعم فلان قتلني، (فَدَعَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فسأله فاعترف (فَقَتَلَهُ بَيْنَ الْحَجَرَيْنِ) قال الحافظ العسقلاني: وهو حجة للجمهور أن القاتل يقتل بما قتل به، وتمسكوا بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: 126].

وقوله تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 194] وخالف الكوفيون محتجين بحديث: «لا قود إلا بالسيف» وهو ضعيف أخرجه البزار، وضعف وذكر البزار الاختلاف فيه مع ضعف إسناده، وقال ابن عدي: طرقة كلها ضعيفة، وعلى تقدير ثبوته فإنه على خلاف قاعدتهم في أن السنة لا تنسخ الكتاب ولا تخصصه، والنفي عن المثلة وإن كان صحيحاً؛ لكنه محمول عند الجمهور على غير المماثلة في القصة جمعاً بين الدليلين انتهى.

وقد مر الكلام فيه آنفاً.

وقال ابن المنذر: قال الأكثر إذا قتل بشيء يقتل مثله غالباً فهو عمد، قال ابن أبي ليلى: إن قتل بالحجر أو بالعصا نظر إن كرر ذلك فهو عمد، وإلا فلا، وقال عطاء، وطاوس: شرط العمد أن يكون بسلاح، وقال الحسن البصري والشعبي والنخعي والحكم، وأبو حنيفة ومن تبعهم: شرطه أن يكون بحديدة، واختلف فيمن قتل بعصا وأقيد بالضرب بالعصا فلم يمت، هل يكرر عليه فليل يكرر، وقيل: إن لم يمت قتل بالسيف، وكذا فيمن قتل بالتجويع.

6 - **بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَاللِّسْنَ بِاللِّسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: 45]**

قال ابن العربي: يستثنى من المماثلة ما كان فيه معصية؛ كالخمر واللواط، والتحريق، وفي الثالثة خلاف عند الشافعية والأولان بالاتفاق لكن قال بعضهم: يقتل بما يقوم مقام ذلك انتهى.

ومن أدلة المانعين: حديث المرأة التي رمت ضرعتها بعمود الفسطاط فقتلها فإن النبي ﷺ جعل فيها الدية، الله تعالى أعلم.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «فرماها يهودي بحجر»، وقد أخرجه مسلم في الحدود وأبو داود في الديات، والنسائي وابن ماجة فيه أيضاً.

فائدة:

قال ابن الحاجب: فلان وفلان كناية عن أسماء الأناسي وهي أعلام، والدليل على علميتها منع صرف فلانة، وليس فيه إلا التأنيث، والتأنيث لا يمنع إلا مع العلمية؛ ولأنه يمنع مع دخول الألف واللام عليه انتهى.

وقال ابن فرحون: وفلانة كما يقال ممتنع، وفلان منصرف، وإن كان فيه العلمية لتخلف السبب الثاني والألف والنون فيه ليستا زائدتين، بل هو موضوع هكذا، وقال في المحيد وفل: كناية عن نكرة الإنسان نحو يا رجل وهو مختص بالنداء، وفلة بمعنى يا امرأة، ولام فل ياء أو واو، وليس مرخماً من فلان خلافاً للفرء، ووهم سببويه أنه كناية عن النكرة بالنقل عن العرب انتهى.

6 - **بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَاللِّسْنَ بِاللِّسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: 45]**

أول الآية ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ﴾ أي: وفرضنا على اليهود فيها، أي: في التوراة ﴿أَنَّ النَّفْسَ﴾ مأخوذة ﴿بِالنَّفْسِ﴾ مقتولة بها إذا قتلها بغير حق ﴿وَالْعَيْنَ﴾

مفقوءة ﴿يَالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ﴾ مجدوعة ﴿يَالْأَنْفِ وَالْأَذُنَ﴾ مقطوعة ﴿يَالْأَذُنِ وَالْيَسْنَ﴾ مقلوعة ﴿يَالْيَسْنَ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ أي: ذات قصاص وهو المقاصة ومعناه ما يمكن فيه القصاص وتعرف المساواة ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ﴾ من أصحاب الحق ﴿يَبْءُ﴾ أي: بالقصاص وعفا عنه ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ أي: فالتصدق به كفارة للمتصدق بإحسانه يكفر الله عنه سيئاته وعن عبد الله بن عمرو يهدم عنه ذنوبه بقدر ما تصدق به ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ من القصاص وغيره ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ بالامتناع عن ذلك وتركهم العدل الذي أمروا به، وبالتسوية بينهم فيه فخالفوا وتعدوا وظلموا، وسيقت هذه الآية الكريمة بكما لها إلى قولها ﴿الظَّالِمُونَ﴾، وفي رواية أبي ذر والأصيلي باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ وفي رواية النسفي كذلك، ولكن بعده إلى قوله: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ وهذه الآية الكريمة وإن وردت في اليهود فإن حكمها مستمر في شريعة الإسلام لما ذهب إليه كثر من الأصوليين والفقهاء من أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا قص الله ورسوله من غير نكير.

وقد احتج الأئمة كلهم على أن الرجل يقتل بالمرأة بعموم هذه الآية واحتج أبو حنيفة وأصحابه أيضًا بعمومها على أن المسلم يقاد بالذمي في العمد، وبه قال النووي: وجعلوا هذه الآية ناسخة للآية التي في البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ﴾ [البقرة: 178] عن أبي مالك أن هذه الآية منسوخة بقوله: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ ويؤخذ من قوله: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ جواز قتل الحر بالعبد أيضًا كقتل المسلم بالذمي وهو قول الثوري والكوفيين، وقال مالك، والليث، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور: لا يقتل حر بعبد.

وفي التوضيح: هذا مذهب أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، واحتجوا بحديث الصحيحين: «لا يقتل مسلم بكافر» وقد حكى الإمام الشافعي الإجماع على خلاف قول الحنفية في ذلك، قال ابن كثير: ولكن لا يلزم من ذلك بطلان قولهم إلا بدليل مخصص للآية.

6878 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثٌ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ،

وقال صاحب «الجواهر النقي»: هذه الآية يعني آية البقرة حجة لمن قال: يقتل المسلم بالذمي؛ لأن عموم القتل يشمل المسلم والكافر خوطب المؤمنون بوجوب القصاص في عموم القتل وكذا قوله الحر بالحر يشملهما بعمومه.

وقال الشافعي: ليس بين الحر والعبد قصاص، واحتج بأن العبد سلعة فلا تجب فيه إلا القيمة لو قتل خطأ وسيأتي مزيد لذلك بعد باب إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث، قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ) بضم الميم وتشديد الراء الخارقي، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ)، وفي رواية الثوري: رجل (يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ) فيه دلالة على أن المراد بالمسلم هو الآتي بالشهادتين الطيبي: الظاهر أن يشهد حال جيء مقيداً للموصوف مع صفته إشعاراً بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم.

(إِلَّا يَأْخُذُ ثَلَاثٌ) إلا يأخذى خصال ثلاث وفي رواية الثوري إلا ثلاثة نفر، وفي رواية سفيان الثوري، عن الأعمش عند مسلم والنسائي زيادة في أوله وهي قام فينا رسول الله ﷺ فقال: «والذي لا إله غيره لا يحل الحر» والباء في قوله يأخذى يتعلق بحال والتقدير إلا ملتبساً بفعل إحدى ثلاث فيكون الاستثناء مفرغاً لعمل قبل إلا فيما بعدها ثم إن المستثنى منه يحتمل أن يكون الدم فيكون التقدير لا يحل دم امرئ مسلم إلا دم ملتبساً بإحدى الثلاث، ويحتمل أن يكون الاستثناء من امرئ فيكون التقدير لا يحل دم امرئ مسلم إلا امرء ملتبساً بإحدى ثلاث خصال فملتبساً حال من امرئ، وجاز؛ لأنه وصف ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ بالجبر والرفع أي: بقتل (النَّفْسُ بِالنَّفْسِ) أو إحداهما قتل النفس بالنفس فيحل قتلها قصاصاً بالنفس التي قتلها عمداً بغير حق بمقابلة النفس المقتولة وهو مخصوص بولي الدم لا يحل قتله لأحد سواه فلو قتله غيره لزمه القصاص على ما قيل.

وَالثَّيْبُ الزَّانِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ.

(وَالثَّيْبُ الزَّانِي) الثيب من ليس ببيكر ويقع على الذكر والأنثى يقال: رجل ثيب وامرأة ثيب، وأصله واوي؛ لأنه من ثاب يثوب إذا رجع؛ لأن الثيب من شأنه العود والرجوع أي: يحل قتله بالرجم بالحجارة ووقع في حديث عثمان رضي الله عنه عند النسائي بلفظ رجل زنى بعد إحصائه فعليه الرجم، وأجمع المسلمون على ذلك فلو قتله مسلم غير الإمام فالأظهر عند الشافعية لا قصاص على قاتله لإباحة دمه وكذلك أجمعوا على أن الزاني الذي ليس بمحصن حده جلد مائة، والزاني بالياء على الأصل ويروى بحذفها اكتفاء بالكسرة كقوله تعالى الكبير المتعال.

(وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ) أي: الخارج منه كذا هو في رواية الأكثرين، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني والمفارق لدينه، وفي رواية النسفي والسرخسي، والمستملي والمارق لدينه، قال الطيبي: هو التارك لدينه من المروق وهو الخروج، ولفظ الترمذي، والتارك لدينه المفارق للجماعة، وقال الشيخ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: هو المرتد، وقد أجمع العلماء على قتل الرجل المرتد إذا لم يرجع إلى الإسلام وأصر على الكفر واختلفوا في قتل المرتدة فجعلها أكثر العلماء كالرجل المرتد، وقال أبو حنيفة: لا تقتل المرتدة لعموم النهي عن قتل النساء والصبيان.

(التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ) من المسلمين، وفي رواية غير أبي ذر، وابن عساكر: «التارك الجماعة» بغير لام قيد به لإشعار بأن الدين المعتبر هو ما عليه الجماعة، وقال الطيبي: والتارك للجماعة صفة مؤكدة للمفارق أي: الذي ترك جماعة المسلمين، وخرج من جملتهم، وانفرد من زمريتهم، واستدل بهذا الحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها لكونه ليس من الأمور الثلاثة قال القسطلاني: وبذلك استدل الحافظ أبو الحسن بن المفضل المقدسي وهو كاف في تحصيل المقصود هنا.

والرأي عندي أن يعزره الإمام بكل تعزيز يراه صواباً فالأصل عصمته إلى أن يمتطي إحدى الثلاث إلى الهلاك ركاباً، وقد اختلفوا فيه والجمهور على أنه يقتل حداً لا كفرًا بعد الاستتابة فإن تاب وإلا قتل، وقال أحمد، وبعض المالكية،

وابن خزيمة من الشافعية : إنه يكفر بذلك ولو لم يجحد وجوبها ، وقال الحنفية : لا يكفر ولا يقتل لحديث عبادة عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان مرفوعاً : «خمس صلوات كتبهن الله عليّ» الحديث .

وفيه : «ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه ، وإن شاء أدخله الجنة ، والكافر لا يدخل الجنة» وتمسك الإمام أحمد بظواهر أحاديث وردت في تكفيره وحملها من خالفه على المستحل جمعاً بين الأخبار واستثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل ، فإنه يجوز قتله للدفع انتهى .

قال الكرمانى : فإن قلت الشافعي يقتل بترك الصلاة ، قلت : لأنه تارك للدين الذي هو الإسلام ، يعني الأعمال فإن قلت : لم لا يقتل تارك الزكاة والصوم ؟ قلت : الزكاة يأخذها السلطان قهراً ، وأما الصوم فليل تاركه يمنع الطعام والشراب ؛ لأن الظاهر أنه ينوبه ؛ لأنه معتقد لوجوبه انتهى .

وتعقبه العيني : بأن في كل ما قاله نظراً ، أما قوله في الصلاة ؛ لأنه تارك للدين الذي هو الإسلام ، يعني الأعمال فإنه غير موجه ؛ لأن الإسلام هو الدين والأعمال غير داخله فيه ؛ لأن الله عز وجل عطف الأعمال على الإيمان في سورة العصر والمعطوف غير المعطوف عليه ، ولهذا استشكل إمام الحرمين قتل تارك الصلاة من مذهب الشافعي واختار المزني أنه لا يقتل ، واستدل الحافظ أبو الحسن علي بن الفضل المصري المالكي بهذا الحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل إذا كان تكاسلاً من غير جحد ، فإن قلت احتج بعض الشافعية على قتل تارك الصلاة بقوله ﷺ : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة» ووجه الدليل منه أنه وقف العصمة على المجموع ، والمرتب على أشياء لا يحصل إلا بحصول مجموعها ويتنفي بانقضاء بعضها فالجواب أنه رد عليه ابن دقيق العيد بأنه إن أخذه بمنطوق قوله أقاتل الناس ، ففيه بعد فإنه فرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه فإن المقاتلة مفاعلة يقتضي الحصول من الجانبين فلا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إباحة قتل الممتنع من فعلها إذا لم يقاتل وليس النزاع في أن قومًا لو تركوا

الصلاة، ونصبوا القتال أنه يجب قتالهم وإنما النظر فيما إذا تركها إنسان من غير نصب، فقال: هل يقتل أو لا، وإن كان أخذه من قوله: «فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم» فإن مفهومه يدل على أنها لا ترتب على فعل بعضه بان الأمر؛ لأنها دلالة المفهوم والخلاف فيها معروف وأما من يقول به فلنا أن ندفع حجته بأنه عارضته دلالة المنطوق وهي أرجح من دلالة المفهوم فدلالة منطوق حديث الباب تترجح على دلالة المفهوم.

قال العيني: وأما قول الكرمانى بأن الزكاة يأخذها الإمام قهراً ففيه خلاف مشهور، فلا يقوم به حجة، وأما قوله لأنه معتقد لوجوبه، أي: لأن تارك الصوم معتقد لوجوبه فيرد عليه أن تارك الصلاة أيضاً يعتقد وجوبه.

واستدل بعض جماعة بقول التارك للجماعة على أن المخالف لأهل الإجماع كافر، فمن أنكر وجوب مجمع عليه فهو كافر، والصحيح تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين ضرورة؛ كالصلوات الخمس، وقيد بعضهم ذلك بإنكار وجوب ما علم وجوبه بالتواتر كالقول بحدوث العالم فإنه معلوم بالتواتر، وقد حكى القاضي عياض الإجماع على تكفير القائل بقدم العالم. وقال ابن دقيق العيد وقع من يدعي الحذف في المعقولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر؛ لأنه من قبيل مخالفة الإجماع، وتمسك بقولنا: إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع، قال: وهو تمسك ساقط، أما عن عمى في البصيرة أو تعامى؛ لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل.

وقال النووي: قوله التارك لدينه عام في كل من ارتد بأي ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام، وقوله: المفارق للجماعة يتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة أو نفي إجماع كالروافض، والخوارج وغيرهم.

وقال القرطبي في المفهم: قوله: «المفارق للجماعة» إنه نعت للتارك لدينه؛ لأنه إذا ارتد فارق جماعة المسلمين ويلتحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين، وإن لم يرتد كمن يمتنع من إقامة الحد عليه إذا وجب ويقا تل على

ذلك كأهل البغي، وكقطاع الطريق والمحاربين من الخوارج وغيرهم قال: فيتناولهم لفظ المفارق للجماعة بطريق العموم ولو لم يكن كذلك لم يصح الحصر؛ لأنه يلزم أن يبقى من ذكر ودمه حلال فلا يصح الحصر وكلام الشارع منزّه عن ذلك فدل على أن وصف المفارق للجماعة يعم جميع هؤلاء قال وتحقيقه أن كل من فارق الجماعة ترك دينه غير أن المرتد ترك كله والمفارق بغير ردة بعضه وفيه ما فيه من أن الخصلة الثالثة الارتداد فلا بد من وجوده، والمفارق بغير ردة لا يسمى مرتدًا فيلزم الخلف في الحصر والتحقيق في جواب ذلك الحصر أن فيمن يجب قتله عينًا، وأما من ذكره فإن قتل الواحد منهم إنما يباح إذا وقع حال المحاربة والمقاتلة بدليل أنه إذا أسر لم يجز قتله صبرًا اتفاقًا في غير المحاربين وعلى الراجح في المحاربين أيضًا.

وقال الشيخ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: استثنى بعضهم مع الثلاثة المذكورين قتل الصائل فإنه يجوز قتله للدفع، وأشار بذلك إلى قول النووي يخص من عموم الثلاثة الصائل ونحوه، فيباح قتله في الدفع، وقد يجاب بأنه داخل في المفارق للجماعة، وبأنه إنما يجوز قتله إذا كان للدفع، فلا يحل تعمد قتله إذا اندفع بدون ذلك فلا يقال يجوز قتله بل دفعه وإن أدى إلى القتل بخلاف الثلاثة، واستحسنه الطيبي.

وحكى ابن العربي عن بعضهم: أن أسباب القتل عشرة قال: ولا يخرج عن هذه الثلاث بحال فإن من سحر أو سب الله، أو سب النبي ﷺ، أو الملك فإنه كافر داخل في التارك لدينه. وقال الداوودي: هذا الحديث منسوخ بآية المحاربة ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: 32] قال: فأباح القتل بمجرد الفساد في الأرض، قال: وقد ورد في القتل بغير الثلاث أشياء منها قوله تعالى: ﴿فَقَتِّلُوا آلَ نَجْمٍ﴾ [الحجرات: 9] وحديث: «من رأيتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه»، وحديث: «من أتى بهيمة فاقتلوه»، وحديث: «من خرج وأمّ الناس يريد تفرقتهم فاقتلوه» وقول جماعة من الأئمة: إن تاب أهل القدر وإلا قتلوا، وقول جماعة منهم أنه يضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت.

7 - بَاب مَن أَقَادَ بِالْحَجَرِ

6879 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ.....

وقول جماعة منهم: يقتل تارك الصلاة قال وهذا كله زائد على الثلاثة.

قال الحافظ العسقلاني وزاد غيره: يقتل من طلب أخذ مال إنسان أو حريمه بغير حق، ومانع الزكاة المفروضة، ومن ارتد ولم يفارق الجماعة، ومن خالف الإجماع، وأظهر الشقاق والخلاف والزندق وإن تاب على رأي، والساحر، والجواب عن ذلك كله أن الأكثر في المحاربة أنه إن قتل قتل، وأن حكم الآية في الباغي أن يقاتل لا أن يقصد إلى قتله، وأن الخبرين في اللواط، وإتيان البهيمة لا يصحان، وعلى تقدير الصحة فهما داخلان في الزنى.

وحديث الخارج على المسلمين أن المراد بقتله حبسه ومنعه من الخروج، والقول في القدرية، وسائر المبتدعة متفرع على القول بتكفيرهم، وإن قتل تارك الصلاة عند من لا يكفره مختلف فيه كما تقدم، وأما طالب المال والحريم فحكمه حكم دفع الصائل، ومانع الزكاة تقدم جوابه، ومخالف الإجماع داخل في مفارق الجماعة، وقتل الزنديق لاستصحاب حكم كفره وكذا الساحر والعلم عند الله تعالى.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ وقد أخرجه مسلم، وأبو داود في الحدود، والترمذي في الديات، والنسائي في المحاربة.

7 - بَاب مَن أَقَادَ بِالْحَجَرِ

(بَاب مَن أَقَادَ) أي: اقتص (بِالْحَجَرِ) أي: حكم بالقوقد بفتحيتين وهو المماثلة في القصاص.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة بNDAR، قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) غندر، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ) جده (أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ) بضاد معجمة وحاء مهملة، حلي من فضة كما سبق.

لَهَا، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، فَجِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهَا رَمَقُ، فَقَالَ: «أَقْتَلَكِ فُلَانٌ؟» فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَنْ لَا، ثُمَّ قَالَ الثَّانِيَّةُ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَنْ لَا، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّالِثَةُ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَنْ نَعَمْ، فَقَتَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِحَجَرَيْنِ.

8 - بَاب مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ

(لَهَا، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، فَجِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهَا رَمَقُ) بعض الحياة، (فَقَالَ) ﷺ لها: (أَقْتَلَكِ) بهمة الاستفهام (فُلَان) كذا في اليونانية وقد سقط لفظ: فُلَان في رواية للعلم به.

(فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَنْ لَا) بنون بدل الياء وكلاهما يجيء لتفسير سابقه، والمراد أنها إشارة مفهومة يستفاد منها لو نطقت لقات: لَا، (ثُمَّ قَالَ) ﷺ (الثَّانِيَّةُ)، وفي رواية أبي ذر، وابن عساكر في الثانية: «أي أقتلك فُلَان» (فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَنْ لَا ثُمَّ سَأَلَهَا) ﷺ (الثَّالِثَةُ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا) إشارة مفهومة: (أَنْ نَعَمْ)، وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: أي: نعم بالياء بدل النون كذا في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره: نعم بدون إن والباء في برأسها في الثلاثة باء الآلة (فَقَتَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِحَجَرَيْنِ)، وفي الباب السابق: بين الحجرين، وقد مر الحديث ومضى الكلام فيه.

8 - بَاب مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ

(بَاب مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ) على البناء للمفعول، قال الكرمانى: فإن قلت: الحي يقتل لا القتل؛ لأن قتل القتل محال، وأجاب بأن المراد القتل بهذا القتل لا بقتل سابق قال ومثله يذكر في علم الكلام على سبيل المغالطة، قالوا: لا يمكن إيجاد موجود؛ لأن الموجد إما أن يوجد في حال وجوده فهو تحصيل الحاصل وأما حال عدمه فهو جمع بين النقيضين فيجانب باختيار الشق الأول إذ ليس إيجاداً للموجود بوجود سابق ليكون تحصيل الحاصل، بل إيجاداً له بهذا الوجود، وكذا حديث «من قتل قتيلاً فله سلبه».

(فَهُوَ) أي: ولي القتل (بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ) وأما الدية وأما القصاص ترجم بلفظ

6880 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا»

الخبر، وظاهرة حجة لمن قال: إن الإحسان في أخذ الدية والاقتصاص راجع إلى أولياء المقتول، ولا يشترط في ذلك رضى القاتل، وهذا القدر مقصود الترجمة، ومن ثمة عقب حديث أبي هريرة رضي الله عنه بحديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي فيه تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: 178] أي: ترك له دمه، ورضي منه بالدية في العمد ﴿فَأَبْيَأُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي: في المطالبة بالدية، وقد فسر ابن عباس رضي الله عنهما العفو بقبول الدية في العمد، وقبول الدية راجع إلى الأولياء الذين لهم طلب القصاص، وأيضاً فإنما لزم القاتل الدية بغير رضاه؛ لأنه مأمور بإحياء نفسه لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: 29] فإذا رضي أولياء القاتل بأخذ الدية لم يكن للقاتل أن يمتنع من ذلك، قال ابن بطال: ومعنى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: 178] إشارة إلى أن أخذ الدية لم يكن في بني إسرائيل، بل كان القصاص متحتماً فخفف الله عن هذه الأمة بمشروعيته أخذ الدية إذا رضي أولياء المقتول.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، قال: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) هو ابن عبد الرحمن النحوي البصري بفتح الشين المعجمة وسكون التحتية بعدها موحدة أصله بصرى سكن الكوفة، (عَنْ يَحْيَى) أي: ابن أبي كثير الطائي، واسم أبي كثير صالح، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي: ابن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه كذا في رواية الأكثر ممن رواه عن يحيى بن أبي كثير في الصحيحين وغيرهما ووقع في رواية النسائي مرسلاً وهو من رواية يحيى بن حميد عن الأوزاعي وهي شاذة.

(أَنَّ خُرَاعَةَ) بضم الخاء المعجمة وفتح الزاي المخففة وبعد الألف عين مهملة وهي قبيلة مشهورة (قَتَلُوا رَجُلًا) وكانت خزاعة قد غلبوا على مكة وحكموا فيها ثم أخرجوا منها فصاروا في ظاهرها وكانت بينهم وبين بني بكر عداوة ظاهرة في الجاهلية، وكانت خزاعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عهد النبي ﷺ

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ، قَتَلْتُ خُرَاعَةَ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ، بِقَتِيلٍ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ،

وكانت بنو بكر حلفاء قريش، ح تحويل من سند إلى آخر.

(وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ) ضد الخوف ابن المثنى شيخ المؤلف.

(حَدَّثَنَا حَرْبٌ) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها موحدة هو ابن شداد ولفظ الحديث له، وقد تقدم لفظ شيبان في كتاب العلم وطريق عبد الله بن رجاء هذه وصلها البيهقي من طريق هشام بن علي السيرافي عنه وقد تقدم في اللقطة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مصرحاً بالتحديث في جميع السند.

(عَنْ يَحْيَى) أي: ابن أبي كثير أنه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن ابن عوف، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (أَنَّهُ) أي: أن الشأن (عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ، قَتَلْتُ خُرَاعَةَ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ) بالمثلثة (بِقَتِيلٍ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) وقع في رواية ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري عن أبي شريح أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ» فذكر الحديث.

وفيه: «ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل وإني عاقلة فأما خزاعة» فتقدم نسبهم في أول مناقب قريش، وأما بنو ليث فقبيلة كبيرة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وكان اسم القاتل من خزاعة خراش بمعجمتين ابن أمية الخزاعي، وأن المقتول منهم في الجاهلية كان اسمه أحمر، وأن المقتول من بني ليث لم يسم وكذا القاتل.

قال الحافظ العسقلاني: ثم رأيت في السيرة النبوية لابن إسحاق أن الخزاعي المقتول اسمه منبه، وقال ابن إسحاق في المغازي: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَنْدٍ الْأَسْلَمِيُّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَحْمَدُ وَكَانَ شَجَاعًا وَكَانَ إِذَا نَامَ غَطَّ وَإِذَا طَرَقَهُمْ شَيْءٌ صَاحُوا بِهِ فَيُثَوِّرُ مِثْلَ الْأَسَدِ فَقَرَأَهُمْ قَوْمٌ مِنْ هَذِيلِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ لَهُمْ ابْنُ الْأَنْوَعِ: وَهُوَ بِالنَّاءِ الْمَثْلُثَةِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ لَا تَعْجَلُوا حَتَّى أَنْظُرَ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ أَحْمَرُ أَيْ: يَقْطَانًا فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِمْ فَاسْتَمَعَ فَإِذَا غَطِيطَ أَحْمَرٌ فَمَشَى إِلَيْهِ حَتَّى وَضَعَ السِّيفَ فِي صَدْرِهِ فَقَتَلَهُ، وَأَغَارُوا عَلَى الْحَيِّ،

فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ،»

فلما كان عام الفتح وكان الغد من يوم الفتح أتى ابن الأثوث الهذلي حتى دخل مكة وهو على شركه فرأته خزاعة فعرفوه فأقبل خراش بن أمية فقال: أفرجوا عن الرجل قطعنه بالسيف في بطنه فوق قتيلاً فقال رسول الله ﷺ: «يا معشر خزاعة، ارفعوا أيديكم عن القتل، ولقد قتلتم قتيلاً لأدينه».

قال ابن إسحاق، و حَدَّثَنِي عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن سعيد بن المسيب قال: لما بلغ النبي ﷺ ما صنع خراش بن أمية، قال: إن خراشاً لقتال أي: يعيبه بذلك، ثم ذكر حديث أبي شريح الخزاعي كما تقدم فهذه قصة الهذلي، وأما قصة المقتول من بني ليث فكانها أخرى، وقد ذكر ابن هشام أن المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الأدلع، وقال: بلغني أن أول قتيلا وداه رسول الله ﷺ يوم الفتح جندب بن الأدلع قتله جندب بن الأعجب فواداه بمائة ناقة لكن ذكر الواقدي أن اسمه جندب بن الأدلع فرآه جندب بن الأعجب الأسلمي، فخرج يستجيش عليه فجاء خراش فقتله فظهر أن القصة واحدة فلعله كان هذلياً حالف بني ليث أو بالعكس.

قال الحافظ العسقلاني: ورأيت في الجزء الثالث من فوائد أبي علي بن خزيمة أن اسم الخزاعي القاتل هلال بن أمية فإن ثبت فلعل هلالاً لقب خراش.

(فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ) وفي رواية شيبان المشار إليها في العلم: فأخبر النبي ﷺ بذلك فركب راحلته فخطب فقال: (إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ) أي: منع (عَنْ مَكَّةَ الْفِيلِ) بالفاء اسم الحيوان المشهور وأشار بحبسه عن مكة إلى قصة الحبشة، وهي مشهورة ساقها ابن إسحاق مبسوطه، وحاصل ما ساقه أن أبرهة الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانياً بنى كنيسة سماها القليس وألزم الناس بالحج إليها فعمد بعض العرب فاستغفل الحجة وتغوط فهرب فغضب أبرهة وعزم على تخريب الكعبة فتجهز في جيش كثيف واستصحب فيلاً عظيماً اسمه محمود فلما قرب من مكة خرج إليه عبد المطلب فأعظمه وكان جميل الهيئة فطلب أن يرد عليه إبلاً له نهبت فاستصغر همته، وقال: لقد ظننت أنك لا تسألني إلا في الأمر الذي جئت فيه، فقال: إن لهذا البيت رباً سيحمله فأعاد عليه إبله، وتقدم أبرهة

وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ،

بجيشه فقدموا الفيل فبرك، وكانوا كلما قدموه نحو الكعبة تأخر وعجزوا فيه فأرسل الله عليهم طيرًا مع كل واحد ثلاثة أحجار، حجران في رجله، وحجر في منقاره فألقوها عليهم فلم يبق أحد منهم إلا أصيب، وأخرج ابن مردويه عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أصحاب الفيل حتى نزلوا الصفاح وهو بكسر المهملة، ثم فاء ثم حاء مهملة موضع خارج مكة من جهة اليمن فاتاهم عبد المطلب، فقال: إن هذا بيت الله لم يسلم عليه أحدًا قالوا: لا ترجع حتى نهدمه فكانوا لا يقدمون فيلهم إلا تأخر فدعا الله الطير الأبايل فأعطاهم حجارة سودًا فلما حاذتهم رمتهم فما بقي منهم أحد إلا أخذته الحكمة فكان لا يحك أحد منهم جلده إلا تساقط لحمه، قال ابن إسحاق: حَدَّثَنِي يعقوب بن عقبة، قال: حدثت أنه أول ما وقعت الحصبة والجدرى بأرض العرب من يومئذ، وعند الطبراني بسند صحيح، عن عكرمة أنها كانت طيرًا خضرًا خرجت من البحر لها رؤوس كرؤوس السباع، ولابن أبي حاتم من طريق عبيد بن عمير بسند قوي بعث الله عليهم طيرًا أنشأها من البحر كأمثال الخطاطيف فذكر نحو ما تقدم.

(وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ) أي: على أهل مكة (رَسُولُهُ) ﷺ (وَالْمُؤْمِنِينَ) رضي الله عنهم.

(أَلَا) بالتخفيف (وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي) كذا في اليونينية ويروى: من قبلي ومن بعدي بزيادة من، والجار يتعلق بتحل، وقيل: يتعلق بخبر كان مقدراً، أي: لأحد كان كائنًا من قبلي.

(أَلَا وَإِنَّمَا) وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: وأنها بالهاء بدل الميم (أُحِلَّتْ لِي) أي: أن أقاتل فيها (سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ) ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر، (أَلَا) بالتخفيف (وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ) قوله: وإنها ساعتي أن واسمها وخبرها وهذه يحتمل أن تكون بدلًا من ساعتي أو عطف بيان فيكون قوله حرام خبر مبتدأ محذوف، أي: هي حرام، ويحتمل أن يكون الكلام تم ثم ابتدأ، فقال: هذه؟ أي: مكة حرام، ويكون قد حذف صفة ساعتي أي: أنها ساعتي التي

فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، يُقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ، فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ» ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّمَا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا،

وفي رواية أبي داود، وابن ماجه، وعلقه الترمذي من وجه آخر، عن أبي شريح: «فمن قتل له قتيل بعد اليوم فإنه يختار إحدى ثلاث: إما أن يقتص، وإما أن يعفو، وإما أن يأخذ الدية فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه» أي: أراد زيادة على القصاص أو الدية، والمراد على تقدير أن لا يعفو مجاناً، ثم إنه وقع في العلم بلفظ: إما أن يعقل بدل إما أن يودي وهو بمعناه، والعقل الدية، وفي الحديث جواز إيقاع القصاص بالحرم وسيجيء الكلام فيه؛ لأنه ﷺ خطب بذلك بمكة ولم يقيده بغير الحرم.

وقد اختلف العلماء في أخذ الدية من قاتل العمد فروي عن سعيد بن المسيب، والحسن، وعطاء أن ولي المقتول بالخيار بين القصاص وأخذ الدية، وقال الليث، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وقال الثوري، والكوفيون: ليس له إذا كان عمداً إلا القصاص، ولا يأخذ الدية إلا إذا رضي القاتل وبه قال مالك في المشهور عنه، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

(فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، يُقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ) بالشين المعجمة بعدها ألف فهاء، وحكى السلفي: أن بعضهم نطق بها بقاء في آخره وهو غلط، وقال هو فارس من فرسان الفرس الذين بعثهم كسرى إلى اليمن، (فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ) أي: الخطبة التي سمعتها منك، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اَكْتُبُوا) أي: الخطبة (لِأَبِي شَاهٍ) قال ابن دقيق العيد: كان قد وقع الاختلاف في الصدر الأول في كتابة غير القرآن، وورد فيه نهى ثم استقر الأمر بين الناس على الكتابة ليقيد العلم بها، وهذا الحديث يدل على ذلك، ومن ثمة قيل: قيدوا العلم بالكتابة.

(ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ) هو العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخِرَ) بكسر الهمزة وسكون الذال وكسر الخاء المعجمتين وبالراء وهي حشيشة طيبة الرائحة (فَإِنَّمَا) بالميم بعد النون (نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا) أي: نسقف بها البيوت فوق الخشب، (وَقُبُورِنَا) ليسد به فرج اللحد المتخللة بين

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ» وَتَابَعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ شَيْبَانَ فِي الْفِيلِ قَالَ بَعْضُهُمْ: عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ: «الْقَتْلَ» وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: «إِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ».

6881 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قِصَاصٌ

البنيان والاستثناء من محذوف يدل عليه ما قبله تقديره: حرم الشجر والخلا إلا الإذخر فيكون استثناء متصلًا.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ»).

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الترجمة من لفظ الحديث ومعنى الحديث في العلم في باب: كتابة العلم.

(وَتَابَعَهُ) أي: تابع حرب بن شداد (عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين هو ابن موسى بن باذام الكوفي شيخ المؤلف في روايته (عَنْ شَيْبَانَ) ابن عبد الرحمن، عن يحيى، عن أبي سلمة.

(فِي الْفِيلِ) بالفاء يعني في قوله: حبس عن مكة الفيل وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريقه.

(قَالَ بَعْضُهُمْ) هو الإمام محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، (عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين: («الْقَتْلَ») أي: روي عن أبي نعيم القتل بالقاف والفوقية بدّل الفاء التحتية، وأما البخاري فرواه عنه بالشك كما تقدم في كتاب العلم.

(وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين أي: ابن موسى بن باذام في روايته، عن شيبان بالسند المذكور: (إِمَّا أَنْ يُقَادَ) بضم التحتية (أَهْلُ الْقَتِيلِ) أي: أن يؤخذ لهم بثارهم هكذا يفسر حتى لا يبقى الإشكال، وقد استشكله الكرمانى ثم أجاب بقوله هو مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يودى له، وأما مفعول يقاد ضمير عائد إلى القتل، وعلى التفسير المذكور يزول الإشكال، فلا يحتاج إلى التكلف، وهذا وصله مسلم بلفظ: إما أن يعطى الدية، وإما أن يقاد أهل القتل.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ)، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ عَمْرِو) بفتح العين هو ابن دينار، (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: كَانَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قِصَاصٌ) وفي رواية الحميدي: عن سفيان كان

وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ، فَقَالَ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأَمَّةِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ - إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ - ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَالْعَفْوُ أَنْ يَقْبَلَ الدِّيَّةُ فِي الْعَمْدِ» قَالَ: ﴿فَأَنْبِئَا بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 178] «أَنْ يُطْلَبَ بِمَعْرُوفٍ وَيُؤَدَّى بِإِحْسَانٍ».

في بني إسرائيل القصاص، كما تقدم في التفسير وهو أوجه وكأنه أنث كانت باعتبار معنى القصاص، وهو المماثلة والمساواة، وقال العيني: باعتبار معنى المقاصة.

(وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ) وكانت في شريعة عيسى عليه السلام الدية فقط، ولم يكن فيها قصاص، فإن ثبت ذلك امتازت شريعة الإسلام بأنها جمعت الأمرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط.

(فَقَالَ اللَّهُ) تعالى في كتابه (لِهَذِهِ الْأَمَّةِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ - إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ - ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾) كذا وقع في رواية قتبية، وكذا وقع هنا عند أبي ذر، والأكثر ووقع في رواية النسفي والقاسبي إلى قوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ ووقع في رواية ابن أبي عمر في مسنده، ومن طريق أبو نعيم في المستخرج إلى قوله في هذه الآية، وبهذا يظهر المراد وإلا فالأول يوهم أن قوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ﴾ أنه تلا الآية المبدأ بها، وليس كذلك.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما مفسراً لقوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ﴾: (فَالْعَفْوُ أَنْ يَقْبَلَ) ولي المقتول (الدِّيَّةُ فِي الْعَمْدِ) ويترك الدم ويرضى عنه بالدية.

(قَالَ) أي: ابن عباس رضي الله عنهما: (﴿فَأَنْبِئَا بِالْمَعْرُوفِ﴾) [البقرة: 178] هو (أَنْ يُطْلَبَ) ولي المقتول الدية من القاتل (بِمَعْرُوفٍ) وفي رواية أبي ذر: أن يطلب على البناء للمفعول، (وَيُؤَدَّى) أي: القاتل الدية (بِإِحْسَانٍ) واستدل بالآية على أن الواجب في قتل العمد القود والدية، بدل منه.

وقيل: الواجب الخيار وهما قولان للعلماء وكذا في مذهب الشافعي أصحهما: الأول، واختلف في سبب نزول الآية فذكر الطبري عن الشعبي أن هذه الآية نزلت في حيين من العرب كان لأحدهما طول على الآخر في الشرف وكانوا يتزوجون من نسائهم بغير مهر، وإذا قتل منهم عبد قتلوا به حرّاً أو امرأة قتلوا بها رجلاً.

9 - باب مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ

6882 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ،

وأخرج أبو داود من طريق علي بن صالح بن حي، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان قريظة والنضير، وكان النضير أشرف من قريظة فكان إذا قتل رجل من قريظة رجلاً من النضير قتل به، وإذا قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة يودي بمائة وسق من تمر، فلما بعث النبي ﷺ قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة فقالوا: ادفعوه لنا نقتله، فقالوا: بيننا وبينكم النبي ﷺ فأتوه فنزلت: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: 42] النفس بالنفس.

ثم نزلت: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: 50] واستدل به للجمهور على جواز أخذ الدية في قتل العمد، ولو كان غيلة، وهو أن يخدع شخصاً حتى يصير به إلى موضع خفي فيقتله خلافاً للمالكية، وألحقه مالك بالمحارب فإن الأمر فيه إلى السلطان، وليس للأولياء العفو عنه، وهذا على أصله في أن المحارب حده القتل إذا رآه الإمام، وإن أو في الآية للتخيير لا للتنوع.

وفيه: أن من قتل متأولاً كان حكمه حكم من قتل خطأ في وجوب الدية لقوله ﷺ: «فإني عاقله»، واستدل به بعض المالكية على قتل من التجأ إلى الحرم بعد أن يقتل عمداً خلافاً لمن قال: لا يقتل في الحرم بل يلجأ إلى الخروج منه.

ووجه الدلالة أنه ﷺ قال في قصة قتيل خزاعة المقتول في الحرم وأن القود مشروع فيمن قتل عمداً فيه ولا يعارضه ذكر من حرمة الحرم، فإن المراد تعظيمه بتحريم ما حرم الله، وإقامة الحد على الجاني به من جملة تعظيم حرمة الله تعالى.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن لولي القتل ترك القصاص والرضى بالدية.

9 - باب مَنْ طَلَبَ دَمَ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قال: (أخبرنا شُعَيْبٌ) هو ابن

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ،

أَبِي حَمْزَةَ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بضم الحاء المهملة المدني النوفلي نسب إلى جده قال: (حَدَّثَنَا نَافِعُ ابْنُ جُبَيْرٍ) بضم الجيم وفتح الموحدة مصغراً هو ابن مطعم القرشي، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ)، قَالَ: أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ) هو أفعل التفضيل بمعنى المفعول من البغض وهو شاذ ومثله أعدم من العدم إذا افتقر، وإنما يقال أفعل من كذا للمفاضلة في الفعل الثلاثي، وفي الصحاح، وقولهم ما أبغضه لي شاذ لا يقاس عليه، والبغض من الله إرادة إيصال المكروه، والمراد من الناس المسلمون.

(ثَلَاثَةٌ): قال المهلب وغيره المراد بهؤلاء الثلاثة أنهم أبغض أهل المعاصي إلى الله فهو كقوله أكبر الكبائر وإلا فالشرك أبغض إلى الله من جميع المعاصي (مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ) وهو المائل عن الحق العادل عن القصد أي: الظالم، قال سفيان الثوري في تفسيره عن السدي عن مرة، عن عبد الله يعني ابن مسعود رضي الله عنه: ما من رجل بهم بسيئة فتكتب عليه إلا أن رجلاً لوهم بعدن أبين أن يقتل رجلاً بهذا البيت لأذاقه الله من عذاب الأليم، وهذا سند صحيح.

وفي تفسير ابن أبي حاتم: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَنَانَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ السَّيِّدِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ مَرَّةً يَحْدُثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَمِ يُظْلَمِ﴾ [الحج: 25] لو أن رجلاً أراد فيه بالحاد بظلم وهو بعدن أبين لأذاقه الله من العذاب الأليم، قال شعبة: إن السدي رفعه لهم، وكان شعبة يرويه عنه مرفوعاً، أخرجه أحمد، عن يزيد بن هارون، عن شعبة ويقول هو رفعه لنا وأنا لا أرفعه لكم، وأخرجه الطبري من طريق أسباط بن نصر، عن السدي موقوفاً، قال الحافظ ابن كثير: هذا الإسناد صحيح على شرط البخاري، ووقفه أشبه من رفعه، ولهذا صمم شعبة على وقفه من كلام ابن مسعود رضي الله عنه، وكذا رواه أسباط، وسفيان الثوري، عن السدي عن مرة، عن ابن مسعود رضي الله عنه انتهى.

وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ،

وسياتي الحديث : أن فعل الصغيرة في الحرم المكي أشد من فعل الكبيرة في غيره وهو مشكل فيتعين أن المراد بالإلحاد فعل الكبيرة، وقد يؤخذ ذلك من سياق الآية فإن الإتيان بالجملة الاسمية في قوله : ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحُكْمِ يُظَلَمِ﴾ الآية يفيد ثبوت الإلحاد ودوامه والتنوين للتعظيم أي : من يكون إلحاده عظيماً .

وقيل : إن الإلحاد في العرف يستعمل في الخروج عن الدين فإذا وصف به من ارتكب معصية كان ذلك إشارة إلى عظمها .

وقيل : معناه الظلم في أرض الحرم بتغييرها عن وضعها أو تبديل أحكامها . وقال ابن كثير : أي : هم فيه بأمر فظيع من المعاصي الكبار وقوله بظلم أي : عامداً قاصداً أنه ظلم ليس بمتأول، وقال ابن عباس رضي الله عنه : فيما رواه عنه علي بن أبي طلحة بظلم أي : بشرك .

وقال مجاهد : أن يعبد غير الله ، وهذا من خصوصيات الحرم فإنه يعاقب النಾಯي فيه الشر إذا كان عازماً عليه ، ولو لم يوقعه .

(وَمُبْتَغٍ) أي : وثاني الثلاثة الذين هم أبغض الناس إلى الله تعالى مبتغ ، بضم الميم وسكون الموحدة وبعد الفوقية عين معجمة أي : طالب (في الإسلام سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ) أي : طريقة الجاهلية اسم جنس يعم ما عليه أهل الجاهلية يعتمدونه من أخذ الجار بجاره ، والحليف بحليفه ونحو ذلك ويلتحق بذلك ما كانوا يعتقدونه ، والمراد منه ما جاء الإسلام بتركه الطيرة والكهانة والنوح وغير ذلك .

وقيل : هي أن يكون له الحق عند شخص فيطلبه من غيره ممن لا يكون له فيه مشاركة كوالده أو وليه أو قريبه .

وقيل : المراد من يريد بقاء سيرة الجاهلية وإشاعتها أو تنفيذها ، وقد أخرج الطبراني والدارقطني من حديث أبي شريح رفعه : «إن أعتى الناس على الله من قتل غير قاتله أو طلب بدم الجاهلية في الإسلام» فيمكن أن يفسر به سنة الجاهلية في هذا الحديث .

وفي التوضيح : ومبتغ روي بالغين المعجمة من الابتغاء وهو الطلب وبالعين المهملة من التتبع والذي شرحه ابن بطال هو الأول .

وَمُطْلَبٌ دَمِ امْرِئٍ بَغَيْرِ حَقٍّ لِيُهِرِيقَ دَمَهُ».

10 - بَابُ الْعَفْوِ فِي الْخَطَا بَعْدَ الْمَوْتِ

6883 - حَدَّثَنَا فَرْوَةُ

(وَمُطْلَبٌ) أي: وثالث الثلاثة مطلب بضم الميم وتشديد الطاء المهملة مفتعل من الطلب، أي: مطلب فأبدلت التاء طاء فأدغمت الطاء في الطاء، ومعناه متكلف للطلب المبالغ فيه.

(دَمِ امْرِئٍ بَغَيْرِ حَقٍّ لِيُهِرِيقَ دَمَهُ) بضم التحتية وفتح الهاء وتسكين وخرج بقوله بغير حق من طلب بحق كالقصاص مثلاً، وقال الكرمانبي: فإن قلت الإهراق هو المحذور المستحق لمثل هذا الوعيد لا مجرد الطلب، وأجاب بأن المراد الطلب المترتب عليه المطلوب أو ذكر الطلب ليلزم في الإهراق بطريق الأولى ففيه مبالغة، وقد تمسك به من قال: إن العزم المصمم يؤخذ به، وتقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث: «من هم بحسنة» في كتاب الرقاق. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة والحديث من إفراده.

10 - بَابُ الْعَفْوِ فِي الْخَطَا بَعْدَ الْمَوْتِ

أي عفو ولي المقتول عن القاتل في القتل الخطأ بعد موت المقتول، وليس المراد عفو المقتول؛ لأنه محال، وإنما قيده بما بعد الموت؛ لأنه لا يظهر أثره إلا فيه إذ لو عفا المقتول ثم مات لم يظهر لعفوه أثر؛ لأنه لو عاش تبين أنه لا شيء له يعفو عنه.

وقال ابن بطل: أجمعوا على أن عفو الولي إنما يكون بعد موت المقتول، وأما قبل ذلك فالعفو للقتيل خلافاً لأهل الظاهر فإنهم أبطلوا عفو القاتل، وحجة الجمهور أن الولي إنما قام مقام المقتول في طلب ما يستحقه فإذا جعل له العفو كان ذلك للأصيل أولى، وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة من مرسل قتادة أن عروة ابن مسعود لما دعا قومه إلى الإسلام فرمى بسهم فقتل عفا عن قاتله قبل أن يموت فأجاز النبي ﷺ عفوه.

(حَدَّثَنَا فَرْوَةُ) بفتح الفاء وسكون الواو، وفي رواية أبي ذر وابن عساكر فروة ابْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ بضم الميم وسكون الغين المعجمة بعدها راء ممدودة أبو القاسم

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: «هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ» وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «صَرَخَ إِبْلِيسُ يَوْمَ أُحُدٍ فِي النَّاسِ: يَا عِبَادَ اللَّهِ أُخْرَاكُمُ، فَرَجَعْتَ أَوْلَاهُمْ عَلَى أُخْرَاهُمْ، حَتَّى قَتَلُوا الْيَمَانَ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَبِي أَبِي، فَقَتَلُوهُ. فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ. قَالَ: وَقَدْ كَانَ انْهَزَمَ مِنْهُمْ قَوْمٌ حَتَّى لَحِقُوا بِالطَّاغُتِ».

الكندي الكوفي، قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بضم الميم وسكون السين المهملة وبعد الهاء المكسورة راء أبو الحسن الكوفي الحافظ، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها أنها قالت: (هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ) وقعة (أُحُدٍ) بضم الهاء وكسر الزاي وسقط في رواية أبي ذر والأصيلي وابن عساكر من قوله: عن أبيه إلى آخره ح تحويل من سند إلى آخر، (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ) الواسطي النشاي بالنون المكسورة والشين المعجمة بعدها مدة كان يبيع النشأ وظاهره أن الروایتين سواء وليس كذلك، وسياق المتن على الرواية الثانية، وأما لفظ علي بن مسهر فقد تقدم في باب: «من حنث ناسياً» من كتاب الأيمان والنذور، (حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ) الغساني الشامي سكن واسط، وزاد أبو ذر عن المستملي، وابن عساكر يعني الواسطي، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: صَرَخَ إِبْلِيسُ) بفتح الصاد المهملة والراء المخففة بعدها خاء معجمة (يَوْمَ أُحُدٍ فِي النَّاسِ) الذين يقاتلون (يَا عِبَادَ اللَّهِ أُخْرَاكُمُ) أي: احذروا واقتلوا أخراكم بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة، (فَرَجَعْتَ أَوْلَاهُمْ عَلَى أُخْرَاهُمْ، حَتَّى قَتَلُوا الْيَمَانَ) أي: قتل المسلمون اليمان بفتح التحتية والميم المخففة وبعد الألف نون مكسورة مصحح عليها في الفرع وفي غيره بفتحها مصحح عليها أيضاً وهو والد حذيفة رضي الله عنهما، (فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَبِي أَبِي) أي: هذا أبي أبي مرتين لا تقتلوه فلم يسمعوا منه، (فَقَتَلُوهُ) خطأ ظانين أنه من المشركين، قال: ويروى: (فَقَالَ) بالفاء (حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ) أي: فدعا لهم حذيفة، قال الكرمانى: فدعا لهم وتصدق بدية على المسلمين.

(قَالَ: وَقَدْ كَانَ انْهَزَمَ مِنْهُمْ) أي: من المشركين (قَوْمٌ حَتَّى لَحِقُوا بِالطَّاغُتِ) وهو البلد المشهور وراء مكة شرفها الله تعالى.

11 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾﴾ [النساء: 92]

قال الخطابي: فيه أن المسلم إذا قتل صاحبه خطأ عند اشتباك الحرب لا شيء عليه، وكذلك في جميع الازدحامات إلا إذا فعله قاصداً لهلاكه. وقال الحافظ العسقلاني: استدل به من قال إن ديته وجبت على من حضر؛ لأن معنى قوله غفر الله لكم عفوت عنكم وهو لا يعفو إلا عن شيء استحق له أن يطالب به، وقد أخرج أبو إسحاق الفزاري في السنن عن الأوزاعي، عن الزهري قال: أخطأ المسلمون بأبي حذيفة يوم أحد حتى قتلوه، فقال حذيفة: يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين، فبلغت النبي ﷺ فزاده عنده خيراً ووداه من عنده، وهذه الزيادة ترد قول من حمل قوله فلم يزل في حذيفة منها بقية خير على الحزن على أبيه، ويؤخذ منها أيضاً التعقب على المحب الطبري حيث قال: حمل البخاري قول حذيفة غفر الله لكم على العفو عن الضمان، وليس بصريح فيجواب وإن كان ليس على شرطه بأنه يؤيد ما ذهب إليه.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله غفر الله لكم؛ لأن معناه عفوت عنكم، وقد سبق الحديث في باب صفة إبليس من كتاب بدء الخلق.

11 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾﴾ [النساء: 92]

﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ) أي: وما صح له وليس من شأنه (أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا) ابتداء بغير حق (إِلَّا خَطَاً) صفة مصدر محذوف أي: قتلاً خطأ أو على

الحال أي: لا يقتله في شيء من الأحوال إلا حال الخطأ أو مفعول له أي: لا يقتله لعله إلا للخطأ، وقيل هو استثناء منقطع، وظاهره غير مراد فإنه لا يشرع قتله خطأ ولا عمداً لكن تقديره أن قتله خطأ، وقال الأصمعي، وأبو عبيد: المعنى إلا أن يقتله مخطئاً ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا﴾ قتلاً ﴿خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ مبتدأ والخبر محذوف، أي: فعله تحرير رقبة أي: عتقها والرقبة النسمة ﴿مُؤْمِنَةً﴾ محكوم بإسلامها قيل لما أخرج نفساً مؤمنة من جملة الأحياء لزمه أن يدخل نفساً مثلها في جملة الأحرار؛ لأن إطلاقها من قيد الرق كإحيائها من قبل أن الرقيق ملحق بالأموال إذ الرق أثر من آثار الكفر والكفر موت حكماً. قال تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: 122]، وإنما وجب عليه ذلك لما ارتكبه من الذنب العظيم وإن كان خطأ، وإنما قيل مؤمنة؛ لأنه لا تجوز الكافرة وحكى ابن جرير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، والشعبي وإبراهيم النخعي، والحسن البصري أنهم قالوا: لا يجزئ الصغير حتى يكون قاصداً للإيمان، واختار ابن جرير أنه إن كان مولوداً بين أبوين مسلمين جاز وإلا فلا، والذي عليه الجمهور أنه متى كان مسلماً صح عتقه عن الكفارة سواء كان صغيراً أو كبيراً ﴿وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ مؤداة إلى ورثته عوضاً عما فاتهم من قريبهم يقتسمونها كما يقتسمون الميراث لا فرق بينها وبين سائر التركات فيقضى بها الديون وتنفذ الوصية إلى آخره، وإنما تجب على العاقلة لا في مال القاتل ﴿إِلَّا أَنْ يَضَدَّ قَوْا﴾ أي: يتصدقوا عليه بالدية أي: يعفو عنه فلا يجب ﴿فَإِنْ كَانَ﴾ أي: المقتول خطأ ﴿مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ أي: أعدائكم أي: كفرة محاربين والعدو يطلق على الجمع ﴿وَهُوَ﴾ أي: المقتول ﴿مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ أي: فعلى قاتله الكفارة دون الدية لأهله إذا لا وراثته بينه وبينهم؛ لأنهم محاربون أي: إذا كان القاتل مؤمناً ولكن أولياؤه من الكفار أهل حرب فلا دية لهم وعلى قاتله تحرير رقبة مؤمنة لا غير ﴿وَلِنْ كَاتٍ﴾ أي: المقتول ﴿مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ﴾ أي: بين المسلمين ﴿وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ أي: عهد ذمة أو هدنة ﴿وَدِيَةٌ﴾ أي: فالواجب دية ﴿مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ أي: أهل القاتل ﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ كالمسلم ولعله فيما إذا كان المقتول معاهداً وكان له وارث مسلم ﴿فَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ أي: رقبته بأن لا يملكها ولا ما يتوصل به إليها ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ أي: فعله صيام

شهرين ﴿مُتَكَائِعَيْنِ﴾ لا إفطار بينهما بل يسرد صومهما إلى آخرهما فإن أفطر من غير عذر من مرض أو حيض أو نفاس استأنف، واختلفوا في السفر هل يقطع أم لا على قولين ﴿تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ أي: قبولاً من الله ورحمة منه من تاب الله إذا أقبل توبته، يعني شرع ذلك توبة له تيسراً عليكم وتخفيفاً عنكم بتحرير الرقبة المؤمنة إذا أيسر أو فليتب توبة فهو نصب على المصدر ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾ بما أمر ﴿حَكِيمًا﴾ فيما قدر أي: لم يزل عليماً بما يصلح عباده فيما يكلفهم من فرائضهم حكيمًا فيما يقضي فيه، ويأمر، وقد سقط في رواية أبي ذر وابن عساكر من قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾ [النساء: 92] إلى ﴿حَكِيمًا﴾ وقالوا بعد قوله: «إلا خطأ» الآية وساق الباقيون الآية إلى: ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ وهذه الآية الأصل في الديات قد ذكر فيها ديتين وثلاث كفارات:

ذكر الدية والكفارة بقتل المؤمن في دار الإسلام.

والكفارة دون الدية في قتل المؤمن في دار الحرب في صف المشركين إذا حضر معهم الصف فقتله مسلم.

وذكر الدية والكفارة في قتل الذمي في دار الإسلام، ولم يذكر المؤلف في هذا الباب حديثاً.

تتمة:

قال مجاهد، وعكرمة: هذه الآية نزلت في عياش بن أبي ربيعة المخزومي قتل رجلاً مسلماً يقال له الحارث بن زيد، ولم يعلم بإسلامه، وكان ذلك الرجل يعذبه بمكة مع أبي جهل ثم أسلم، وخرج مهاجراً إلى النبي ﷺ فلقبه عياش في الطريق بظاهر الحرية فقتله وهو يحسبه كافراً ثم جاء إلى النبي ﷺ فأخبره بذلك فأمره أن يعتق رقبة ونزلت الآية حكاية الطبري عنهما.

وقال السدي: قتله يوم الفتح وقد خرج من مكة ولا يعلم بإسلامه.

وقيل: نزلت في أبي عامر والد أبي الدرداء، خرج إلى سرية فعدل إلى شعب فوجد رجلاً في غنم فقتله وأخذها وكان يقول: لا إله إلا الله فوجد في نفسه من ذلك فذكره لرسول الله ﷺ فأنكر عليه قتله إذ قال: «لا إله إلا الله»، فنزلت.

وقيل: نزلت في والد حذيفة بن اليمان قتل خطأ يوم أحد، وقد مضى عن قريب.

12 - باب إِذَا أَقْرَ بِالْقَتْلِ مَرَّةً قُتِلَ بِهِ

6884 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: «أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجْرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟، أَفْلَانُ، أَفْلَانُ؟ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ، فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَجِيءَ بِالْيَهُودِيِّ فَأَعْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرُضَ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ»،

12 - باب إِذَا أَقْرَ بِالْقَتْلِ مَرَّةً قُتِلَ بِهِ

(باب إِذَا أَقْرَ) شخص (بِالْقَتْلِ مَرَّةً) واحدة (قُتِلَ بِهِ) أي: بذلك الإقرار كذا وقع هذه الترجمة عند الأكثرين، وفي رواية النسفي لم يذكر هذه الترجمة معنونة بالباب، بل قال بعد قوله خطأ الآية، وإذا أقر إلى آخره ثم ذكر الحديث كغيره وحينئذ فيحتاج إلى مناسبة بين الآية والحديث ولم يظهر أصلاً، والصواب كما قال الحافظ العسقلاني: صنيع الجماعة وهو إثبات الباب.

(حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (إِسْحَاقُ) غير منسوب، قال أبو علي الجبائي يشبه أن يكون ابن منصور، وهو ابن بهرام الكوسج أبو يعقوب المروزي انتقل بآخره إلى نيسابور وهو شيخ مسلم أيضاً مات سنة إحدى وخمسين ومائتين، وقيل: لا يبعد أن يكون إسحاق بن راهويه فإنه كثير الرواية عن حبان، قال: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (حَبَّانُ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة ابن هلال الباهلي، قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) بفتح الهاء وتشديد الميم الأولى هو ابن يحيى بن دينار البصري، قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أي: ابن دعامة، وفي رواية أبي ذر عن قتادة أنه قال: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رضي الله عنه: (أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ) أي: دق رأسها (بَيْنَ حَجْرَيْنِ، فَقِيلَ) على البناء للمفعول وهو القائم مقام الفاعل ضمير المصدر أي: قيل قول، أو فقال النبي ﷺ (لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟) استفهام ليعرف المتهم من غيره فيطالب فإن اعترف أقيم عليه الحد (أَفْلَانُ، أَفْلَانُ؟) فعل بك ذلك (حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ) بضم السين على البناء للمفعول واليهودي رفع نائب عن الفاعل.

(فَأَوْمَأَتْ) بالهمزة بعد الميم (بِرَأْسِهَا) أي: نعم، (فَجِيءَ بِالْيَهُودِيِّ) فُسِّلَ (فَأَعْتَرَفَ) بذلك، (فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرُضَ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ) بضم الراء من فرض

وَقَدْ قَالَ هَمَّامٌ: بِحَجْرَيْنِ.

13 - بَابُ قَتْلِ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ

6885 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، «قَتَلَ يَهُودِيًّا بِجَارِيَةٍ قَتَلَهَا عَلَى أَوْصَاحِ لَهَا».

على البناء للمفعول والحجارة بالجمع، (وَقَدْ قَالَ هَمَّامٌ: بِحَجْرَيْنِ) بالثنية أي: بعد موت الجارية المذكورة، وفي التوضيح: فيه حجة على الكوفيين في قولهم: لا بد من الإقرار مرتين وهو خلاف الحديث؛ لأنه لم يذكر فيه أن اليهودي أقر أكثر من مرة واحدة، ولو كان فيه حد معلوم لبيته وبه قال مالك والشافعي انتهى.

وتعقبه العيني: بأن اشتراط الكوفيين مرتين في الإقرار قياس على اشتراط الأربعة في الزنى، ومطلق الاعتراف لا ينحصر على المرأة انتهى.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من إطلاق قوله فجيء باليهودي فاعترف فإنه لم يذكر فيه عدد، والأصل عدمه، وقد سبق الحديث في مواضع في الأشخاص والوصايا والديات، وفي باب من أقاد بالحجر، وأخرجه بقية الجماعة.

13 - بَابُ قَتْلِ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ

أي: بيان وجوب قتل الرجل بمقابلة قتله المرأة وهو قول عامة فقهاء الأمصار، وجماعة العلماء وشذ الحسن وروي عن عطاء فقالا: إن قتل أولياء المرأة الرجل بها أدوا نصف الدية وإن قتل أولياء الرجل المرأة أخذوا من أوليائها نصف الدية، وروي مثله عن الشعبي، وعن علي رضي الله عنه، وبه قال عثمان البتي وحجة الجماعة حديث الباب.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضم الزاي وفتح الراء آخره مهملة مصغراً، قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) بكسر العين هو ابن أبي عروبة بفتح العين المهملة وضم الراء، (عَنْ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامة، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، «قَتَلَ يَهُودِيًّا بِجَارِيَةٍ قَتَلَهَا عَلَى أَوْصَاحِ لَهَا» جمع وضح نوع من الحلبي كما مر تفصيله، وقد مر أيضاً: أن القتل بالحجر والمثقل الذي يحصل به القتل غالباً يوجب القصاص وهو قول أكثر أهل

14 - باب الْقِصَاصِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْجَرَاحَاتِ

وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ وَيُذَكَّرُ عَنْ عُمَرَ: «تُقَادُ الْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ، فِي كُلِّ عَمَدٍ يَبْلُغُ نَفْسَهُ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْجِرَاحِ» وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ.....

العلم كمالك ، والشافعي ولم ير بعضهم القصاص إذا كان القتل بالمثل وهو قول أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد ذكر غير مرة مع شرحه.

14 - باب الْقِصَاصِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْجَرَاحَاتِ

جمع جراحة ، ووجوب القصاص في ذلك قول الثوري والأوزاعي ، ومالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا قصاص بين الرجال والنساء ، فيما دون النفس من الجراح ؛ لأن المساواة معتبرة في النفس دون الأطراف ألا ترى أن اليد الصحيحة لا تؤخذ بيد سلاء والنفس الصحيحة تؤخذ بالمریضة .

وأجاب ابن القصار بأن اليد الشلاء في حكم الميتة والحي لا يقاد بالميت.

وقال ابن المنذر: لما أجمعوا على القصاص في النفس واختلفوا فيما دونها وجب رد المختلف إلى المتفق.

(وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ) أراد بأهل العلم الجمهور من العلماء فإن عندهم يقتل الرجل بالمرأة بالنص.

(وَيُذَكِّرُ عَنْ عُمَرَ) رضي الله عنه : (تَقَادُ الْمَرْأَةُ) بضم الفوقية بعدها قاف ، أي : يقتص منها إذا قتلت (مِنَ الرَّجُلِ ، فِي كُلِّ عَمْدٍ) أي : قتل عمد (يَبْلُغُ نَفْسَهُ) أي : نفس الرجل (فَمَا دُونَهَا) أي : دون النفس (مِنَ الْجِرَاحِ) أي : في كل عضو من أعضائها عند قطعها من أعضائه ، وفيه الخلاف الذي ذكر آنفاً وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور من طريق النخعي قال : كان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند عمر رضي الله عنه قال : جرح الرجال والنساء سواء وسنده صحيح إن كان النخعي سمعه من شريح ، وفيه كلام ، ولهذا ذكره البخاري بصيغة التعريض ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن إبراهيم ، عن شريح قال : أتاني عروة فذكره . (وَبِهِ) أي : بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (قَالَ عُمَرُ بْنُ

عَبْدُ الْعَزِيزِ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَأَبُو الزِّنَادِ عَنِ أَصْحَابِهِ وَجَرَحَتْ أُخْتُ الرَّبِيعِ إِنْسَانًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْقِصَاصُ».

عَبْدُ الْعَزِيزِ، وَإِبْرَاهِيمُ) أَي: النخعي أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن جعفر بن برقان، عن عمر بن عبد العزيز عن مغيرة، عن إبراهيم قالا القصاص بين الرجل والمرأة في العمد سواء، وأخرج الأثرم في هذا الوجه عن عمر بن عبد العزيز، قال: القصاص فيما بين المرأة والرجل حتى في النفس.

(وَأَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ أَصْحَابِهِ) أَي: أصحاب أبي الزناد كعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير وغيرهم، وأثر أبي الزناد أخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه قال: كل من أدركت من فقهاءنا وذكر السبعة في مشيخة سواهم أهل فقه وفضل ودين قال وربما اختلفوا في شيء فأخذنا بقول أكثرهم وأفضلهم رأيًا أنهم كانوا يقولون المرأة تقاد بالرجل عينًا بعين وأذنًا بأذن وكل شيء من الجراح على ذلك وإن قتلها قتل بها.

(وَجَرَحَتْ) بالجيم المفتوحة (أُخْتُ الرَّبِيعِ) بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد التحتية المكسورة بعدها عين مهملة مصغرة الربيع ضد الخريف بنت النضر بنون مفتوحة فمعجمة ساكنة.

(إِنْسَانًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْقِصَاصُ»)

بالرفع في الفرع وفي غيره بالنصب على الإغراء، وفي رواية النسفي كتاب الله القصاص والمعتمد ما عند الجماعة، قال أبو ذر كذا: وقع هنا والصواب الربيع بنت النضر عمة أنس رضي الله عنه قال الكرمانى: قيل: صوابه، وجرحت الربيع بحذف لفظ أخت فإنه الموافق لما تقدم في البقرة في آية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ من وجه آخر عن أنس رضي الله عنه أن الربيع بنت النضر عمة أنس كسرت ثنية جارية فقال رسول الله ﷺ: «كتاب الله القصاص»، قال: «إلا أن يقال إن هذه امرأة أخرى» لكنه لم ينقل عن أحد كذا قال، وقد ذكر جماعة أنهما قضيتان والمذكور هنا طرف من حديث أخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه: أن أخت الربيع أم حارثة جرحت إنسانًا فاختصموا إلى النبي ﷺ فقال: «القصاص

6886 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ،

القصاص» فقالت أم الربيع : يا رسول الله، أيقصد من فلانة، والله لا يقتص منها، فقال : «سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله» قال : فما زالت حتى قبلوا الدية فقال : «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره» والحديث الذي أشار إليه في سورة البقرة مختصر من حديث طويل ساقه البخاري في الصلح بتمامه من طريق حميد، عن أنس رضي الله عنه وفيه، فقال أنس بن النضر : أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله، لا، والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتهما قال : «يا أنس، كتاب الله القصاص» فرضي القوم وعفوا فقال : «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره» وسيأتي بعد أربعة أبواب أيضًا باختصار.

قال النووي : قال العلماء : المعروف رواية البخاري، ويحتمل أن تكونا قضيتين.

قال الحافظ العسقلاني : وجزم ابن حزم بأنهما قضيتان صحيحتان وقعتا لامرأة واحدة إحداهما أنها جرحت إنساناً فقضي عليها بالضمان، والأخرى أنها كسرت ثنية جارية فقضي عليها بالقصاص وحلفت أمها في الأولى، وأخوها في الثانية.

وقال البيهقي بعد أن أورد الروایتين : ظاهر الخبرين يدل على أنهما قضيتان فإن قبل هذا الجمع وإلا فثابت أحفظ من حميد.

قال الحافظ العسقلاني : في القضيتين مغايرات منها هل الجانية الربيع أو أختها، وهل الجناية كسر الثنية أم الجراحة، وهل الحالف أم الربيع أو أخوها أنس بن النضر، وأما ما وقع في أول الجنائيات عند البيهقي من وجه آخر عن حميد، عن أنس قال : لطمت الربيع بنت معوذ جارية فكسرت ثنيتهما فهو خلط في ذكر أبيها، والمحفوظ أنها بنت النضر عمة أنس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري، وفي الحديث : أن كل من وجب له القصاص في نفس أو دونها فعفي على مال فرضوا به جاز.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين وسكون الميم، وفي رواية أبي ذر : زيادة ابنِ بَحْرٍ الباهلي الصيرفي البصري وهو أبو الحفص شيخ مسلم أيضًا قال :

حَدَّثَنَا يَحْيَى ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : لَدَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ ، فَقَالَ : « لَا تَلْدُونِي » فَقُلْنَا : كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ : « لَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا لُدَّ ، غَيْرَ الْعَبَّاسِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ ».

(حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان ، قال : (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري ، قال : (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ) الهمداني الكوفي أبو بكر ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الابن وتكبير الأب أي : ابن عتبة بن مسعود ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ : لَدَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ) بفتح اللام والdal المهملة بعدها دال مهملة أخرى ساكنة ، ثم نون من اللدود وهو ما يصب من المسعط من الدواء في أحد شقي الفم يقال لد الرجل فهو ملدود وألدته أنا فالتد أي : جعلنا في أحد شقي فمه بغير اختياره .

(فِي مَرَضِهِ) الذي توفي فيه (فَقَالَ ﷺ : « لَا تَلْدُونِي ») بضم اللام (فَقُلْنَا) أي : امتناعه (كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ) فوق كراهية خبر مبتدأ محذوف ، وفي رواية أبي ذر : كراهية بالنصب مفعول له أي : نهانا لكراهية الدواء ولم ينهنا نهى تحريم ، بل نهى كراهة كراهية المريض للدواء ، وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي : الدواء بألف بدل لام الجر .

(فَلَمَّا أَفَاقَ) ﷺ (قَالَ : لَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا لُدَّ) بلفظ المجهول أي : قصاصاً لفعالهم ومكافأة وعقوبة عليه لتركهم امتثال نهيه عن ذلك ، وفيه : إشارة إلى مشروعية القصاص من المرأة بما جنته على الرجل ؛ لأن الذين لدوه كانوا رجالاً ونساء وقد ورد التصريح في بعض طرقه بأنهم لدوا ميمونة وهي صائمة من أجل عموم الأمر وبهذا يطابق الترجمة .

(غَيْرَ الْعَبَّاسِ) ينصب غير وفي رواية أبي ذر بالرفع أي : فلا تلدوه ، (فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ) أي : لم يحضركم حالة اللد .

وفي الحديث أخذ الجماعة بالواحد ، وقال الخطابي : فيه حجة لمن رأى في اللطمة ونحوها من الإيلام والضرب القصاص على جهة التحري ، وإن لم يوقف على حده ؛ لأن اللدود يتعذر ضبطه وتقديره على حد لا يتجاوز ولا يوقف

15 - بَاب مَن أَخَذَ حَقَّهُ أَوْ اقْتَصَّ دُونَ السُّلْطَانِ

6887 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ الْأَعْرَجَ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

عليه إلا بالتحري وفيه أن الشركاء في الجناية يقتص من كل واحد منهم إذا كانت أفعالهم لا تتميز بخلاف الجناية في المال لأنها تتبع بعض إذ لو اشترك جماعة في سرقة ربع دينار لم يقطعوا اتفاقاً، وقد سبق الحديث في باب: مرض النبي ﷺ ووفاته.

15 - بَاب مَن أَخَذَ حَقَّهُ أَوْ اقْتَصَّ دُونَ السُّلْطَانِ

(بَاب مَن أَخَذَ حَقَّهُ) أي: من جهة غريمه بغير حكم حاكم (أَوْ اقْتَصَّ) أي: ذا وجب له قصاص في نفس أو طرف، هل يشترط أن يرفع أمره إلى الحاكم أو يجوز أن يستوفيه (دُونَ السُّلْطَانِ) والمراد بالسلطان الحاكم؛ لأن السلطان من له حكم وتسلط والنون فيه زائدة ولم يذكر الحكم على عادته، إما اكتفاء بما ذكر في الحديث، وإما اعتماداً على ذهن مستنبط الحكم من الخبر.

قال ابن بطال: اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون السلطان قال: وإنما اختلفوا فيمن أقام الحد على عبده كما تقدم تفصيله قال: وأما أخذ الحق فإنه يجوز عندهم أن يأخذ حقه من المال خاصة إذا جحدته إياه ولا بينة له عليه كما سيأتي تقريره قريباً، ثم أجاب عن حديث الباب بأنه خرج على التغليظ والزجر عن الاطلاع على عورات الناس انتهى.

وقيل: إذا كان السلطان لا ينصر المظلوم ولا يوصله إلى حقه جاز له أن يقتص دون الإمام.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان، (أَنَّ الْأَعْرَجَ) عبد الرحمن بن هرمز، (حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ») أي: في الدنيا (السَّابِقُونَ) وزاد أبو ذر: (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) قيل: لا مطابقة أصلاً بين الترجمة والحديث المذكور،

6888 - وَبِإِسْنَادِهِ: «لَوْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ، وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ، خَذَفْتُهُ بِحَصَاةٍ، فَقَطَّاتٌ عَيْنُهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ».

وقال صاحب التوضيح: أدخل هذا الحديث في الباب، وليس منه؛ لأنه سمع الحديثين معاً، يعني سمع هذا الحديث والحديث الذي بعده في نسق واحد فحدث بهما جميعاً كما سمعهما، وبهذا أجاب الكرمانى قبله، وأجاب الكرمانى بجوابين آخرين أيضاً أحدهما أن الراوى عن أبي هريرة رضي الله عنه سمع منه أحاديث أولها ذلك فذكرها على الترتيب الذي سمعه منه، والآخر كتاب أول الصحيفة ذلك فاستفتح بذكره انتهى.

وقد مر الحديث في أواخر كتاب الوضوء في باب البول في الماء الدائم بعين هذا الإسناد.

(وَبِإِسْنَادِهِ) أي: بإسناد الحديث المتقدم إلى النبي ﷺ أنه قال: (لَوْ أَطْلَعَ) بتشديد الطاء (فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ) فاعل اطلع (وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ) أن يطلع فيه احتراز عن اطلع بإذن لأنه لو أذن له بذلك ففقاً عينه بحصاة أو نواة أو نحوهما يلزمه القصاص (خَذَفْتُهُ) بالخاء والذال المعجمتين ففاء، وفي رواية أبي ذر والقاسمي بالخاء المهملة، والأول أوجه؛ لأنه ذكر الحصاة والرمي بالحصاة الخذف بالمعجمة.

وقال القرطبي: الرواية بالمهملة خطأ؛ لأن في نفس الخبر أنه الرمي بالحصاة وهو بالمعجمة جزماً، وهذا الرمي إما يكون بين الإبهام والسبابة، وإما بين السبابتين وجزم النووي بأنه في مسلم بالمعجمة، ثم إن قوله خذفته هنا بغير فاء، وأخرجه الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن بجدة عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه بلفظ فخذفته بالفاء وهو الأولى والأول جائز، وسيأتي بعد سبقه أبواب من رواية سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد بلفظ: لو أن امرأً اطلع عليك بغير إذن فخذفته (بِحَصَاةٍ، فَقَطَّاتٌ عَيْنُهُ) بالفاء والقاف أي: فقلعتها.

وقال ابن القطاع: فقاً عينه أطفأ ضوءها (مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ) أي: إثم أو مؤاخظة وفي رواية لابن عصام من حرج بدل جناح، ويروى ما كان عليه من ذلك من شيء، وفي رواية أخرى: «يحل له فقه عينه» ويروى من حديث ثوبان

6889 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ حُمَيْدٍ: أَنَّ رَجُلًا اِطَّلَعَ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ

«فَسَدَّدَ إِلَيْهِ»

مرفوعاً: «لا يحل لامرئ من المسلمين أن ينظر في جوف بيت حتى يستأذن فإن فعل فقد دخل»، وفي رواية صححها ابن حبان والبيهقي: «فلا قود، ولا دية» وقال الطحاوي: لم أجد لأصحابنا في المسألة نصاً غير أن أصلهم أن من فعل شيئاً دفع به عن نفسه مما له فعله أن لا ضمان عليه مما تلف منه كالمعضوض إذا انتزع يده من العاض؛ لأنه دفع عن نفسه، وقال أبو بكر الرازي: ليس هذا بشيء ومذهبهم أن يضمن؛ لأنه يمكنه أن يدفعه من الاطلاع من غير فقء العين بخلاف المعضوض؛ لأنه لم يمكنه خلاصه إلا بكسر سن العاض ومذهب الشافعية أنه لا شيء عليه، وعبارة النووي ومن نظر إلى حرمة في داره من كوة أو ثقب فرماه بخفيف كحصاة فأعماه أو أصاب قرب عينه فجرحه فهدر بشرط عدم محرم انتهى.

والمعنى فيه: المنع عن النظر وإن كانت حرمة مستوردة أو منقطعة لعموم الأخبار ولأنه لا يدري متى تستر وتنكشف فيحسم باب النظر وخرج بالدار المسجد والشارع ونحوهما وبالثقب الباب والكسوة الواسعة والشباك الواسع العيون وبقرب عينه ما لو أصاب موضعاً بعيداً عنها فلا يهدر في الجميع.

وروى ابن عبد الحكم، عن مالك أن عليه القود وقالت المالكية الحديث خرج مخرج التغليظ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ حُمَيْدٍ) الطويل: (أَنَّ رَجُلًا) هو الحكم بن أبي العاص ظاهره الإرسال؛ لأن حميداً لم يدرك القصة لكن بين في آخر الحديث أنه موصول وسيأتي بعد سبعة أبواب من وجه آخر عن أنس ويذكر فيه ما قيل في تسمية الرجل المذكور.

(اِطَّلَعَ) بتشديد الطاء (فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَدَّدَ) بالسین المهملة، وتشديد الدال الأولى أي: صوب بوزنه، ومعناه والتصويب توجيه السهم إلى المرماة كذا في رواية أبي ذر والأصيلي وكذلك التشديد بالشين المعجمة، ومنه البيت المشهور:

أعلمه الرماية كل حين فلما اشتد ساعده رمانى

مَشَقَّصًا» فَقُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ.

وقد حكى فيه الأعجام ويترجح كونه بالمهملة إسناده إلى التعليم؛ لأنه الذي في قدرة المعلم بخلاف الشدة بمعنى القوة فإنه لا قدرة للمعلم على اختلافها.

ووقع في رواية أبي ذر عن السرخسي وفي رواية كريمة عن الكشميهني بالشين المعجمة والأول أولى فقد أخرجه أحمد عن محمد بن أبي عدي، عن حميد بلفظ: فأهوى إليه أي: أمال إليه وقال القاضي عياض وهو وهم.

وقال ابن التين رويناه بتشديد الشين المعجمة أي: أوثقه قال وروي بالسين المهملة أي: قومه وهداه.

(مَشَقَّصًا) بكسر الميم وسكون الشين المعجمة بعدها قاف مفتوحة وبالصاد المهملة هو النصل العريض أو السهم الذي فيه ذلك، وقد أخرجه أحمد عن يحيى القطان شيخ شيخ البخاري فيه فزاد في آخره حتى آخر رأسه بتشديد الخاء المعجمة أي: أخرجه من المكان الذي اطلع فيه، وفاعل آخر هو الرجل، ويحتمل أن يكون المشقص وأسند الفعل إليه مجازًا، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ؛ لأنه السبب في ذلك، والأول أظهر فقد أخرجه أحمد أيضًا عن سهل ابن يوسف، عن حميد بلفظ: فأخرج الرجل رأسه وعنده في رواية ابن أبي عدي: فتأخر الرجل.

(فَقُلْتُ) أي: قال يحيى، فقلت لحميد: (مَنْ حَدَّثَكَ؟) أي: بهذا الحديث (قَالَ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) أي: حدثني به أنس بن مالك رضي الله عنه، وهذا من المتون التي سمعها حميد، عن أنس رضي الله عنه، وقد قيل: إنه لم يسمع منه سوى خمسة أحاديث، والبقية سمعها من أصحابه كتابت وقتادة، فكان يدلسها ويرويها عن أنس بلا واسطة، والحق أنه سمع منه أضعاف ذلك وقد أكثر البخاري من تخريج حديث حميد عن أنس بخلاف مسلم فلم يخرج منه إلا القليل لهذه العلة، لكن البخاري لا يخرج من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث أو ما قام مقام التصريح ولو باللزوم كما لو كان من رواية شعبة عنه فإن شعبة لا يحمل عن شيوخه إلا ما عرف أنهم سمعوه قال الكرمانى: فإن قلت هذا الحديث لا يطابق الترجمة؛ لأنه ﷺ هو الإمام الأعظم، فلا يدل على جواز ذلك لآحاد الناس

16 - باب إِذَا مَاتَ فِي الزَّحَامِ أَوْ قُتِلَ

6890 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ هَزَمَ الْمُشْرِكُونَ، فَصَاحَ إِبْلِيسُ: أَيُّ عِبَادَ اللَّهِ أُخْرَاكُمُ، فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأَخْرَاهُمْ، فَتَنَظَرَ حُذَيْفَةُ فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ الْيَمَانِ، فَقَالَ: أَيُّ عِبَادَ اللَّهِ أَبِي أَبِي» قَالَتْ: «فَوَاللَّهِ مَا اخْتَجَزُوا»

قلت حكم أقواله وأفعاله عام متناول لأحاديث الأمة إلا ما دل الدليل على تخصيصه به فلي تأمل.

16 - باب إِذَا مَاتَ فِي الزَّحَامِ أَوْ قُتِلَ

(باب إِذَا مَاتَ) شخص (فِي الزَّحَامِ أَوْ قُتِلَ) وفي رواية ابن بطال: أو قتل به أي: بالزحام ولم يذكر جواب إذ الذي هو الحكم لمكان الاختلاف فيه.

(حَدَّثَنِي) بالافراد، وفي رواية الأصيلي: حَدَّثَنَا، وفي رواية أبي ذر: أخبرنا (إِسْحَاقُ) قال الغساني: لا يخلو أن يريد به، إما (ابْنُ مَنْصُورٍ) الكوسج، وإما ابن نصر، وإما ابن إبراهيم الحنظلي لكن قد وقع في بعض النسخ إسحاق بن منصور بذكر أبيه قال: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة (قَالَ: هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا) هو من تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز قال أبو أسامة: أخبرنا هشام (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها أنها (قَالَتْ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ) وقعة (أُحُدٍ هَزَمَ الْمُشْرِكُونَ) بضم الهاء وكسر الزاي على البناء للمفعول (فَصَاحَ إِبْلِيسُ) في المسلمين: (أَيُّ عِبَادَ اللَّهِ أُخْرَاكُمُ)، أي: قاتلوا أخراكم واحذروهم (فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ) لأجل قتال أخراهم طائنين أنهم من المشركين (فَاجْتَلَدَتْ) بالجيم الساكنة فالفوقية واللام والبدال المفتوحات من الجلد وهو القوة والصبر والمعنى هنا فاقتلت.

(هِيَ وَأَخْرَاهُمْ، فَتَنَظَرَ حُذَيْفَةُ) أي: ابن اليمان (فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ الْيَمَانِ) يقتله المسلمون يظنونونه من المشركين، (فَقَالَ: أَيُّ عِبَادَ اللَّهِ أَبِي أَبِي) أي: هذا أبي هذا أبي لا تقتلوه.

(قَالَتْ) عائشة رضي الله عنها: (فَوَاللَّهِ مَا اخْتَجَزُوا) بالحاء المهملة الساكنة

حَتَّى قَتَلُوهُ، قَالَ حُذَيْفَةُ غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ» قَالَ عُرْوَةُ: «فَمَا زَالَتْ فِي حُذَيْفَةَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ».

ثم الفوقية وبالجميم المفتوحتين وضم الزاي أي: ما امتنعوا وما انفصلوا وما انفكوا أو ما تركوه ومن ترك شيئاً فقد احتجز عنه.

(حَتَّى قَتَلُوهُ، قَالَ حُذَيْفَةُ) معذراً عنهم بأنهم ظانون أنه من المشركين (غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ، قَالَ عُرْوَةُ) أي: بالسند المذكور: (فَمَا زَالَتْ فِي حُذَيْفَةَ مِنْهُ) أي: من قتلهم لأبيه، وقال الحافظ العسقلاني: أي من ذلك الفعل وهو العفو.

(بَقِيَّةٌ) أي: حزن على أبيه، وفي رواية أبي ذر والأصيلي: بقية خَيْرٍ أي: من دعاء واستغفار لقاتل أبيه (حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ) عز وجل، قال ابن بطال: اختلف على عمر وعلي رضي الله عنهما، هل تجب ديتة في بيت المال أو لا؟ وبالوجوب قال إسحاق: وتوجيهه أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجب ديتة في بيت مال المسلمين ولعل حجته ما أخرجه أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عكرمة أن والد حذيفة قتل يوم أحد قتله بعض المسلمين وهو يظن أنه من المشركين فوداه رسول الله ﷺ ورجاله ثقات مع إرساله.

وروى مسدد في مسنده من طريق يزيد بن مذكور: أن رجلاً زحم يوم الجمعة فمات فوداه علي رضي الله عنه من بيت المال.

وفي المسألة مذاهب أخرى:

منها قول الحسن البصري: إن ديتة تجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله وتوجيهه أنه مات بفعلهم فلا يتعداهم إلى غيرهم.

ومنها قول الشافعي: إنه يقال لوليه ادع على من شئت، واحلف فإن حلفت استحققت الدية وإن نكلت حلف المدعى عليه على النفي وسقطت المطالبة وتوجيهه أن الدم لا يجب إلا بالطلب.

ومنها قول مالك: دمه هدر وتوجيهه أنه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله فوالله ما احتجزوا حتى قتلوه؛ لأنهم كانوا متزاحمين عليه.

17 - باب: إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَاً فَلَا دِيَّةَ لَهُ

6891 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ.....

17 - باب: إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَاً فَلَا دِيَّةَ لَهُ

(باب: إِذَا قَتَلَ) شخص (نَفْسَهُ خَطَاً) أي: قتلاً خطأً أو مخطئاً (فَلَا دِيَّةَ لَهُ) أي: فلا تجب الدية له، قال الإسماعيلي: ولا إذا قتلها عمداً يعني أنه لا مفهوم لقوله خطأً.

قال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر أن البخاري إنما قيد بالخطأ؛ لأنه محل الخلاف. قال ابن بطال: قال الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق: تجب دية على عاقلته فإن عاش فهي له عليهم، وإن مات فهي لورثته، وقال الجمهور: منهم ربيعة، ومالك، والثوري، وأبو حنيفة، والشافعي: لا يجب في ذلك شيء، وحديث الباب حجة لهم حيث لم يوجب الشارع لعامر بن الأكوع دية على عاقلته، ولا على غيرها ولو وجب شيء لبينه؛ لأنه مكان يحتاج فيه إلى البيان، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة والنظر يمنع أن يجب للمرء على نفسه شيء بدليل الأطراف فكذا الأنفس وقد أجمعوا على أنه لو قطع طرفاً من أطرافه عمداً أو خطأً لا يجب فيه شيء.

وقال الكرمانى: إن لفظ فلا دية له في الترجمة المذكورة لا وجه له وموضعه اللائق به الترجمة السابقة أي: إذا مات في الزحام، فلا دية له على المزاحمين عليه لظهور أن قاتل نفسه لا دية له ولعله من تصرفات النقلة عن نسخة الأصل، وقالت الظاهرية: دية على عاقلته فربما أراد البخاري بها رده انتهى. وتعبه العيني بأنه على هذا لا وجه لقوله وموضعه اللائق به الترجمة السابقة بل اللائق به أن يذكر في الترحمتين قال الحافظ العسقلاني: وما أظن أن مذهب الظاهرية انتشر عند تصنيف البخاري كتابه فإنه صنف كتابه في حدود العشرين ومائتين وكان داود بن علي الأصبهاني رأسهم في ذلك الوقت طالباً وكان سنه يومئذ دون العشرين. وأما قول الكرمانى أن قول الكرمانى إن قول البخاري فلا دية له يلتحق بترجمة من مات في الزحام فهو صحيح لكنه في ترجمة من قتل نفسه أليق لأن الخلاف فيمن مات في الزحام قوي فمن ثمة لم يعجز في الترجمة بنفي الدية بخلاف فيه ضعيف فجزم فيه بالنفي وهو من محاسن تصرف البخاري فظهر أن النقلة لم يخالفوا تصرفه فافهم.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الحنظلي البلخي الحافظ، قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من

ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَسْمِعْنَا يَا عَامِرٌ مِنْ هُنَيْهَاتِكَ، فَحَدَّا بِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنِ السَّائِقُ» قَالُوا: عَامِرٌ، فَقَالَ: «رَحِمَهُ اللَّهُ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَا أُمْتَعَتْنَا بِهِ، فَأَصِيبَ صَبِيحَةَ لَيْلَتِهِ،

الزيادة (ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ) بضم العين المهملة مولى سلمة بن الأكوع، (عَنْ) موله (سَلَمَةَ) بفتحتين هو بن عمرو بن الأكوع أبو مسلم، واسم الأكوع سنان بن عبد الله الأسلمي وهذا الحديث هو التاسع عشر من ثلاثيات البخاري أنه (قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ) هي قرية كانت لليهود نحو: أربع مراحل من المدينة إلى الشام، (فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ) هو أسيد بن حضير: (أَسْمِعْنَا) بفتح الهمزة أو من الإسماع (يَا عَامِرٌ) هو ابن سنان عم سلمة بن الأكوع وقيل: أخوه.

(مِنْ هُنَيْهَاتِكَ) بضم الهاء وفتح النون وتشديد التحتانية بعد النون فألف ففوقية فكان جمع هنية، وقد تبدل الياء هاء، فيقال: هنية وجمع على هنيهات وأراد بها الأراجيز، ووقع في رواية المستملي بحذف التحتانية.

(فَحَدَّا بِهِمْ) أي: ساقهم عامر منشداً للأراجيز يقول:

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا
إِلَى آخِرِ الْأَبْيَاتِ

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنِ السَّائِقُ» قَالُوا): هو (عَامِرٌ، فَقَالَ ﷺ: «رَحِمَهُ اللَّهُ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَا أُمْتَعَتْنَا بِهِ) بهمزة مفتوحة وسكون ميم أي: بحياة عامر أي: وجبت له الشهادة بدعائك وليتك تركته لنا، وذلك لأنه ﷺ ما قال: مثل ذلك لأحد ولا استغفر لإنسان قط يخصه بالاستغفار عند القتال إلا استشهد وفي غزوة خيبر قال رجل من القوم: وجبت يا نبي الله لو أُمْتَعَتْنَا بِهِ، ووقع في مسلم أن هذا الرجل هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(فَأَصِيبَ) على البناء للمفعول، أي: فأصيب عامر (صَبِيحَةَ لَيْلَتِهِ) تلك وذلك أن سيفه كان قصيراً فتناول به يهودياً ليضربه فرجع ذبابه فأصاب ركبته.

ولم يذكر في هذا الطريق كيفية قتله على عادته حرصاً على عدم التكرار بغير فائدة، وحثاً للطالب على تتبع طرق الحديث والاستكثار منها ليتمكن من الاستنباط كذا قيل، فافهم.

فَقَالَ الْقَوْمُ: حَبِطَ عَمَلُهُ، قَتَلَ نَفْسَهُ، فَلَمَّا رَجَعْتُ وَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَذَاكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهَا، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ اثْنَيْنِ، إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، وَأَيُّ قَتْلٍ يَزِيدُهُ عَلَيْهِ».

(فَقَالَ الْقَوْمُ) ومنهم أسيد بن حضير كما عند المؤلف في الأدب.

(حَبِطَ عَمَلُهُ) بكسر الموحدة أي بطل لأنه (قَتَلَ نَفْسَهُ، فَلَمَّا رَجَعْتُ) القائل به سلمة (وَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ) وفي رواية أبي ذر: يا رسول الله فَذَاكَ بفتح الفاء (فَذَاكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ فَقَالَ) ﷺ: (كَذَبَ مَنْ قَالَهَا) أي: كلمة حبط عمله (إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ) أجر الجهد في الطاعة، وأجر الجهاد في سبيل الله، واللام في الأجرين للتأكيد (اثْنَيْنِ) تأكيد للأجرين (إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ) كلاهما اسم الفاعل الأول: من الجهد، والثاني: من جاهد مجاهدة، ومعناه: جاهد في الخير أو مرتكب للمشقة في الخير مجاهد في سبيل الله، وقال الكرمانى: ويروى إنه لجاهد بلفظ الماضي مجاهد بفتح الميم جمع مجهد يعني حضر مواطن من الجهاد عدة مجاهد.

(وَأَيُّ قَتْلٍ) بفتح القاف وسكون الفوقية (يَزِيدُهُ عَلَيْهِ) أي: يزيد الأجر على أجره، وفي رواية النسفي: «وأي قتيل» بكسر الفوقية، وزيادة تحتية ساكنة يزيده وصوبها ابن بطال وكذا القاضي وليست الرواية الأخرى خطأ محضاً بل يمكن ردها إلى معناها، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني وأي قتل يزيد عليه بإسقاط الهاء من يزيده يعني أنه بلغ أرقى الدرجات، وفضل النهاية، وفي التوضيح: وإنما قالوا: «حبط عمله» لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ إنما هو فيمن يتعمد قتل نفسه إذ الخطأ لا ينهى عنه أحد، وقال الداوودي: ويحتمل أن يكون هذا قبل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانِ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ [النساء: 92].

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه ﷺ لم يحكم بالدية لورثة عامر على عاقلته أو على بيت المال، وقد مضى الحديث في المغازي، وفي الأدب، والمظالم، والدعوات، وأخرجه مسلم وابن ماجة أيضاً.

18 - بَابُ إِذَا عَضَّ رَجُلًا فَوَقَعَتْ ثَنَائِيَاهُ

6892 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ،

18 - بَابُ إِذَا عَضَّ رَجُلًا فَوَقَعَتْ ثَنَائِيَاهُ

(بَابُ إِذَا عَضَّ) رجل (رَجُلًا فَوَقَعَتْ ثَنَائِيَاهُ) أي: ثنايا العاض وهو جمع ثنية وهي مقدم الأسنان، والعض هو القبض بالأسنان يقال عضه وعض به، وعض عليه وجواب إذا محذوف تقديره هل يلزمه شيء أم لا؟ واختلف العلماء فيه فقالت طائفة: من عض يد رجل فانتزع العضوض يده من فم العاض فقلع سنًا من أسنان العاض فلا شيء عليه في السن، روي هذا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وشريح وهو قول الكوفيين والشافعي قالوا: ولو جرحه العضوض في موضع آخر فعليه ضمانه، وقال ابن أبي ليلى، ومالك: هو ضامن لدية السن، وقال عثمان البتي: إن كان انتزع من ألم ووجع أصابه فلا شيء عليه، فإن انتزعها من غير ألم؛ فعليه الدية، وحديث الباب حجة الأولين.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أي: ابن دعامة (قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى) بضم الزاي المعجمة وتخفيف الراء الأولى، وأوفى بالفاء من الوفاء أبو صاحب العامري قاضي البصرة، (عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ) كلاهما هنا مبهمان، وفي رواية محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة عند مسلم بهذا السند، عن عمران قال: قاتل يعلى بن أمية رجلاً فعض أحدهما صاحبه الحديث، ويستفاد منه تعيين أحد المبهمين وأنه يعلى بن أمية، وقد روى يعلى هذه القصة، وهي الحديث الثاني في هذا الباب فبين في بعض طرقه أن أحدهما كان أجيرًا له، ولفظه في الجهاد غزوت مع رسول الله ﷺ وذكر الحديث وفيه فاستأجرت أجيرًا فقاتل رجلاً فعض أحدهما الآخر فعرف أن الرجلين المبهمين يعلى وأجيره، وأن يعلى أبهم نفسه لكن عينه عمران بن حصين.

قال الحافظ العسقلاني: ولم أقف على تسمية أجيره، وأما تمييز العاض من العضوض فوقع بيانه في غزوة تبوك من المغازي من طريق محمد بن بكر، عن

ابن جريج في حديث يعلى قال عطاء: فلقد أخبرني صفوان بن يعلى أيهما عض الآخر فنسبته فيظن أنه مستمر على الإبهام، لكن وقع عند مسلم والنسائي من طريق بديل بن ميسرة، عن عطاء بلفظ: إن أجيراً ليعلى عض رجل ذراعه، وأخرجه النسائي أيضاً عن إسحاق بن إبراهيم، عن سفيان بلفظ: فقاتل أجيري رجلاً فعضه الآخر ويؤيده ما أخرجه النسائي من طريق صفوان بن يعلى عن عمه سلمة بن أمية ويعلى بن أمية قالا: خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك ومعنا صاحب لنا فقاتل رجلاً من المسلمين فعض الرجل ذراعه.

وأخرج النسائي أيضاً من رواية محمد بن مسلم الزهري، عن صفوان بن يعلى، عن أبيه نحو رواية سلمة، ولفظه: فقاتل رجلاً فعض الرجل بذراعه فأوجعه، وعرف بهذا أن العاض هو يعلى بن أمية ولعل هذا هو السر في إبهامه نفسه، وقد أنكر القرطبي أن يكون يعلى هو العاض فقال: يظهر من هذه الرواية أن يعلى هو الذي قاتل الأجير، وفي الرواية الأخرى أن أجيراً ليعلى عض يد رجل وهذا هو الأولى والأليق إذ لا يليق ذلك الفعل بيعلى مع جلالته وفضله.

وقال الحافظ العسقلاني: لم يقع في شيء من الطرق أن الأجير هو العاض، وإنما التبس عليه أن في بعض طرقه عند مسلم أن أجيراً ليعلى عض رجل ذراعه فجوز أن يكون العاض غير يعلى، وأما استبعاده أن يقع ذلك من يعلى مع جلالته فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح فيحمل على أن يكون صدر ذلك منه في أوائل إسلامه فلا استبعاد.

وقال النووي: وأما قوله: يعني في الرواية الأولى أن يعلى هو العضوض، وفي الرواية الثانية والثالثة أن العضوض هو أجير يعلى لا يعلى، فقال الحفاظ: الصحيح المعروف أن العضوض أجير يعلى لا يعلى قال: ويحتمل أنهما قضيتان جرتا ليعلى وأجيره في وقت أو وقتين وتعبه الشيخ زين الدين العراقي في شرح الترمذي بأنه ليس في روايات مسلم ولا في رواية غيره في الكتب الستة ولا غيرها أن يعلى هو العضوض لا صريحاً ولا إشارة والذي عند مسلم أن أجير يعلى هو العضوض فيتعين على هذا أن يعلى هو العاض.

فَنَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ، فَأَخْتَصَمُوا

قال الحافظ العسقلاني : وإنما تردد القاضي عياض وغيره في العاض ، هل هو يعلى أو آخر أجنبي لما قدمته من كلام القرطبي .

(فَنَزَعَ) المعضوض (يَدَهُ مِنْ فَمِهِ) أي : من فم العاض ، وفي رواية الأصيلي وابن عساكر ، وأبي ذر ، عن الحموي ، والمستملي : من فيه بالتحية بدل الميم ، وهو الأكثر في اللغة وإن كانت الأولى فاشية كثيرة .

وفي رواية هشام عن قتادة عند مسلم عض ذراع رجل فجذبه ، وفي حديث يعلى الماضي في الإجارة فعض أصبع صاحبه فانتزع أصبعه وفي الجمع بين الذراع والأصبع عسر ويبعد الحمل على تعدد القصة لاتحاد المخرج ؛ لأن مدارها على عطاء عن صفوان بن يعلى ، عن أبيه ، ووقع في رواية إسماعيل ابن عليه ، عن ابن جريج عنه أصبعه ، وهذه في البخاري ولم يسق مسلم لفظها في رواية بديل عن ميسرة ، عن عطاء عند مسلم وكذا في رواية الزهري ، عن صفوان عند النسائي ذراعه ووافقه سفيان بن عيينة ، عن ابن جريج في رواية إسحاق بن راهويه عنه فالذي يترجح الذراع وقد وقع أيضًا في حديث سلمة بن أمية عند النسائي مثل ذلك ، وانفرد ابن عليه ، عن ابن جريج بلفظ الأصبع وهو لا يقاوم هذه الروايات المتعاضدة على الذراع .

(فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ) كذا في رواية الأكثرين بالثنية ، وفي رواية الكشميهني والأصيلي ثنياه الجمع ، وفي رواية هشام فسقطت ثنيته بالافراد ، وكذا في رواية ابن سيرين عن عمران ، وكذا في رواية سلمة بن أمية بلفظ فجذب صاحبه يده فطرح ثنيته ، وقد ترجح رواية الثنية ؛ لأنه يمكن حمل الرواية التي بصيغة الجمع عليها على رأي من يجيز في الاثنین صيغة الجمع ورد الرواية التي بالافراد عليها على إرادة الجنس لكن وقع في رواية محمد بن بكر فانتزع إحدى ثنيتيه فهذه أصرح في الوحدة ، وقول من يقول في هذا بالحمل على التعدد بعيد أيضًا لاتحاد المخرج ، ووقع في رواية الإسماعيلي فندرت ثنيته .

(فَأَخْتَصَمُوا) بلفظ الجمع كذا في هذه المواضع والمراد يعلى وأجيريه ، ومن انضم إليهما ممن يلوذ بهما أو بأحدهما ؛ أو لأن ضمير الجمع قد يقع على المثني

إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «بَعْضُ أَحَدِكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعْضُ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَكَ».

كقوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصَّانِ﴾ [ص: 22].

(إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية هشام: فرفع إلى النبي ﷺ، وفي رواية ابن سيرين: فاستعدى إليه، وفي رواية ابن علية في حديث يعلى: فانطلق، وفي رواية سفيان: فأتى، وفي رواية محمد بن بكر في المغازي: فأتيا ثم إن قوله: إلى النبي يتعلق باختصموا، وتعدى بإلى، وإن كان اختصم لا يتعدى بإلى؛ لأنه ملموح فيه معنى تحاكموا.

(فَقَالَ) ﷺ: (بَعْضُ أَحَدِكُمْ أَخَاهُ) بحذف همزة الاستفهام والأصل أيعض على طريق الإنكار، وحذفت كما حذفت من قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّهَا﴾ [الشعراء: 22] على تقدير أو تلك نعمة، ويعض بفتح العين المهملة بعدها ضاد معجمة ثقيلة وأصل عض عضض بكسر الضاد الأولى يعضض بفتحها فأدغمت، وفي رواية مسلم: «يعمد أحدكم إلى أخيه فيعضه»، والمعنى أيعض أحدكم يد أخيه (كَمَا يَعْضُ الْفَحْلُ)، أي: الذكر من الإبل ويطلق على غيره من ذكور الدواب وهو نعت لمصدر محذوف أي: أيعض أحدكم أخاه عضًا مثل عضاض الفحل، ووقع في الرواية التي في الجهاد، وكذا في حديث هشام فيقضمها بسكون القاف وفتح الضاد المعجمة على الأفصح «كما يقضم الفحل من القضم» وهو الأكل بأطراف الأسنان، والخضم بالخاء المعجمة بدل القاف الأكل بأقصاها وبأدنى الأضراس ويطلق على الدق والكسر ولا يكون في الشيء الصلت حكاها صاحب الوافي في اللغة.

(لَا دِيَّةَ لَكَ) هكذا في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره لا دية له، ووقع في رواية هشام فأبطله، وقال: أردت أن تأكل لحمه، وفي رواية سلمة، ثم يأتي يلتمس العقل لا عقل لها وأبطلها، وفي رواية ابن سيرين فقال: ما تأمرني أتأمرني أن أمره يدع يدك في فيك تقضمها قضم الفحل ادفع يدك حتى يقضمها ثم انزعها كذا لمسلم وعند أبي نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه مسلم إن شئت أمرناه يعض يدك ثم انزعها أنت، وفي حديث يعلى بن أمية فاهدرها، قال النووي: ولو عض يده خلصها بالأسهل من فك لحية وضرب شذقيه فإن عجز

6893 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «خَرَجْتُ فِي غَزْوَةٍ،

فَسَلَهَا فَنَدَتِ أَسْنَانَهُ أَي: سَقَطَتْ فَهَدَرَ لَأَنَ الْعُضَّ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه يوضح ما فيها من الإبهام، وقد أخرج مسلم في الديات، والنسائي في القصاص، وابن ماجة في الديات أيضًا.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) هو الضحاك بن مخلد النبيل، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي، (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح المكي، (عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ) يعلى بوزن يرضى من العلو بالعين المهملة هو ابن منية بضم الميم وسكون النون، وفتح التحتية اسم أمه، وأما اسم أبيه فأمية بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد التحتية، وقال أبو عمر: يعلى بن أمية ابن أبي عبيدة التميمي الحنظلي، ويقال له: يعلى بن منية ينسب حينًا إلى أبيه، وحينًا إلى أمه أسلم يوم الفتح، وشهد حينًا والطائف، وتبوك، وقتل سنة ثمان وثلاثين مع علي رضي الله عنه بصفين بعد أن شهد الجمل مع عائشة رضي الله عنها، وهذا السند وقع هنا بعلو درجة، ومضى في الإجارة والجهاد، والمغازي من طريق ابن جريج بنزول لكن سياقه فيها أتم مما هنا.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (خَرَجْتُ فِي غَزْوَةٍ) بسكون الزاي وفتح الواو، وفي رواية الكشميهني في غزاة وثبت في رواية سفيان أنها غزوة تبوك، ومثله في رواية بلفظ جيش العسرة وبه جزم غير واحد من الشراح، وأبعد من قال إنه كان في سفر كان فيه الإحرام بعمره واعتمد في هذا على ما روي في باب من أحرم جاهلاً وعليه قميص من كتاب الحج في البخاري من حديث يعلى كنت مع النبي ﷺ فأتاه رجل عليه جبة بها أثر صفرة فذكر الحديث، وفيه فقال: «اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك»، وعض رجل يد رجل فانتزع ثنيته فأبطله النبي ﷺ فهذا يقتضي أن يكون ذلك كان في سفر كان فيه الإحرام بعمره.

قال الحافظ العسقلاني: وليس ذلك صريحًا في هذا الحديث، بل هو محمول على أن الراوي سمع الحديثين فأوردهما معًا عاطفًا لأحدهما على الآخر بالواو التي لا تقتضي الترتيب وعجب ممن يتكلم على الحديث فيرد ما

فَعَضَّ رَجُلٌ فَأَنْتَزَعَ ثَنِيَّتَهُ، فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ.

جاء فيه صريحًا بالأمر المحتمل، وما سبب ذلك إلا إثارة لراحة بترك تتبع طرق الحديث فإنها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالبًا انتهى.

(فَعَضَّ رَجُلٌ فَأَنْتَزَعَ ثَنِيَّتَهُ) كذا وقع هنا عنده بالاختصار المجحف، وقد بينه الإسماعيلي من طريق يحيى القطان عن ابن جريج، ولفظه: قاتل رجل آخر فعض يده فانتزع يده فابتدرت ثنيته، (فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ) أي: حكم بأن لا ضمان على العضوض وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور، وقالوا: لا يلزم العضوض قصاص ولا دية؛ لأنه في حكم الصائل واحتجوا أيضًا بالإجماع على أن من شهر سلاحًا على آخر ليقته فدفع عن نفسه فقتل الشاهر أنه لا شيء عليه فكذا لا يضمن سنه بدفعه إياه عنها ولو جرحه العضوض في موضع آخر لم يلزمه شيء، وشرط الإهدار أن يتألم العضوض وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك من ضرب في شذقيه أو فك لحية ليرسلهما ومهما أمكن التخلص بدون ذلك فعدل عنه إلى الأثقل لم يهدر كما مر.

وفي هذه القصة من الفوائد: التحذير من الغضب، وأن من وقع له ينبغي أن يكظمه ما استطاع؛ لأنه أدى إلى سقوط ثنية الغضبان؛ لأن يعلى غضب من أجيره فضربه فدفع الأجير عن نفسه فعضه يعلى فنزع يده فسقطت ثنية العاض، ولولا الاسترسال مع الغضب لسلم من ذلك.

وفيه: استئجار الحر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو لا ليقاتل عنه.

وفيه: رفع الجناية إلى الحاكم من أجل الفصل وأن المراد لا يقتص لنفسه وأن المتعدي بالجناية يسقط ما يثبت له قبلها من جناية إذا ترتبت الثانية على الأولى.

وفيه: جواز تشبيه فعل الآدمي بفعل البهيمة إذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل وقد حكى الكرمانى أنه رأى من صحف قوله كما يعض الفجل بالجيم بدل الحاء المهملة وحمله على البقال المعروف وهو تصحيف قبيح.

وفيه: دفع الصائل وأنه إذا لم يمكن الخلاص منه إلا بجنائية على نفسه، أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدرًا.

19 - بَابُ السِّنِّ بِالسِّنِّ

6894 - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وفيه : أن من وقع له أمر يأنف أو يحتشم من نسبته إليه إذا حكاه عن نفسه بأن يقول فعل رجل أو إنسان، أو نحو ذلك كذا وكذا كما وقع ليعلى في هذه القصة، وكما وقع لعائشة رضي الله عنها حيث قالت قبل رسول الله ﷺ امرأة من نسائه فقال لها عروة: وهل هي إلا أنت فتبسمت.

ومطابقة الحديث للترجمة كسابقه، وقد مضى الحديث في الإجارة والجهاد والمغازي.

19 - بَابُ السِّنِّ بِالسِّنِّ

أي : السن تقلع في مقابلة السن، قال ابن بطال : أجمعوا على قلع السن بالسن في العمد، واختلفوا في سائر عظام الجسد، فقال مالك : فيها القود إلا ما كان مخوفاً أو كان كالمأمومة، والمثقلة والهاشمة ففيها الدية، واحتج بالآية ووجه الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد على لسان نبينا ﷺ بغير إنكار وقد دل قوله : والسن بالسن على إجراء القصاص في العظم ؛ لأن السن عظم إلا ما أجمعوا أن لا قصاص فيه إما لخوف ذهاب النفس، وإما لعدم الاقتدار على المماثلة فيه.

وقال الشافعي، والليث، والحنفية : لا قصاص في العظم غير السن ؛ لأن دون العظم حائل من جلد ولحم وعصب يتعذر معه المماثلة فلو أمكنت لحكمنا بالقصاص، ولكن لا يصل إلى العظم حتى ينال ما دونه مما لا يعرف قدره، وقال الطحاوي : اتفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فيلحق بها سائر العظام، وتعقب الحافظ العسقلاني بأنه قياس مع وجود النص فإن في حديث الباب أنها كسرت الثانية فأمرت بالقصاص مع أن الكسر لا يطرد فيه المماثلة، وقال العيني : لا يرد ما ذكره ؛ لأن مراده من قوله سائر العظام هي التي لا يتحقق فيها المماثلة.

(حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ) هو محمد بن عبد الله بن المثنى أبو عبد الله البصري، قال : (حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) بضم الحاء الطويل، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وهذا الحديث هو المتمم للعشرين من ثلاثيات البخاري، وقد أخرجه في سورة البقرة

«أَنَّ ابْنَةَ النَّضْرِ لَطَمَتْ جَارِيَةً فَكَسَرَتْ ثَنِيَّتَهَا، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِالْقَصَاصِ».

حيث قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، نا حميد أن أنسًا حدثهم عن النبي ﷺ قال: «كَتَابَ اللَّهُ الْقَصَاصَ» (أَنَّ ابْنَةَ النَّضْرِ) هي الربيع بضم الراء، وفتح الموحدة وتشديد الياء بنت النضر بفتح النون وسكون الضاد المعجمة وهو جد أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم والربيع المذكورة عمة أنس رضي الله عنه وتقدم في التفسير بهذا السند أن الربيع عمته وفي تفسير المائدة من رواية الفزاري عن حميد عن أنس كسرت الربيع عمة أنس، وفي رواية أبي داود من طريق معتمر، عن حميد، عن أنس كسرت الربيع أخت أنس بن النضر.

(لَطَمَتْ جَارِيَةً فَكَسَرَتْ ثَنِيَّتَهَا) وفي رواية الفزاري السابقة في سورة المائدة جارية من الأنصار، وفي رواية معتمر امرأة بدل جارية وهو وضح أن المراد بالجارية المرأة الشابة لا الأمة الرقيقة زاد في الصلح ومثله لابن مجاهد والنسائي من وجه آخر عن أنس رضي الله عنه فطلبوا إليهم العفو فأبوا فعرضوا عليهم الأرش فأبوا أي: طلب أهل الربيع أهل التي كسرت ثنيتها أن يعفو عن الكسر المذكور مجانًا أو على مال فامتنعوا، وزاد في الصلح فأبوا إلا القصاص، وفي رواية الفزاري فطلب القوم القصاص.

(فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ) يطلبون القصاص (فَأَمَرَ بِالْقَصَاصِ) وزاد في الصلح فرضي القوم وعفوا ووقع في رواية الفزاري فرضي القوم فقبلوا الأرش وفي رواية معتمر فرضوا بأرش أخذه، وفي رواية مروان بن معاوية، عن حميد عند الإسماعيلي فرضي أهل المرأة بأرش أخذه وعفوا فعرف أن قوله فعفوا على الدية وزاد معتمر فعجب النبي ﷺ وقال: «إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرِهِ» أي: لأبر قسمه، ووقع في رواية خالد الطحان، عن حميد، عن أنس رضي الله عنه في الحديث عند ابن أبي عاصم كم من رجل لو أقسم على الله لأبره، ووجه تعجبه أن أنس بن النضر رضي الله عنه أقسم على نفي فعل غيره مع إصرار ذلك الغير على إيقاع ذلك الفعل فكأن قضيته ذلك في العادة أن يحنث في يمينه فألهم الله الغير العفو فبر قسم أنس، وأشار بقوله إن من عباد الله الخ إلى أن هذا الاتفاق إنما وقع إكرامًا من الله لأنس لتبر يمينه وأنه من جملة عباد الله الذين

20 - بَابُ دِيَةِ الْأَصَابِعِ

6895 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ،

يجيب دعاءهم ويعطيهم أربهم، وقد استشكل إنكار أنس بن النضر كسر سن الربيع مع سماعه من النبي ﷺ الأمر بالقصاص، ثم قال: أتكسر سن الربيع ثم أقسم أنها لا تكسر.

وأجيب: بأنه أشار إلى التأكيد على النبي ﷺ في طلب الشفاعة إليهم أن يعفوا عنها، وقيل كان حلفه قبل أن يعلم أن القصاص حتم على أنه المخير بينه وبين الدية أو العفو.

وقيل: لم يرد الإنكار المحض، والرد بل قال: توقعًا ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضى حتى يعفوا أو يقبلوا الأرش، وبهذا جزم الطيبي فقال: لم يقله ردًا للحكم، بل نفى وقوعه لما كان له عند الله من اللطف في أموره، والثقة بفضله أن لا يخيبه فيما حلف، ولا يخيب ظنه فيما أراده.

وفيه: جواز الحلف فيما يظن وقوعه، والثناء على من وقع له ذلك عند أمن الفتنة بذلك عليه، واستحباب العفو عن القصاص والشفاعة في العفو، وأن الخيرة في القصاص أو الدية للمستحق على المستحق عليه، وإثبات القصاص في الجراحات والأسنان بين النساء.

وفيه: الصلح على الدية وجريان القصاص في كسر السن، ومحلله إذا أمكن التماثل بأن يكون المكسور مضبوطًا فيبرد من سن الجاني ما يقابله المبرد مثلاً قال أبو داود في السنن قلت لأحمد كيف؟ فقال: تبرد، ومنهم من حمل الكسر في هذا الحديث على القلع وهو بعيد من السياق.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

20 - بَابُ دِيَةِ الْأَصَابِعِ

أي: هل هي مستوية أم مختلفة؟

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ قَتَادَةَ) أي: ابن دعامه، (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ)

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ» يَغْنِي الْخَنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، نَحْوَهُ.

رضي الله عنهما، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ» فِي الدِّيةِ (يَغْنِي: الْخَنْصَرَ) بِكسر المعجمة وفتح المهملة (وَالْإِبْهَامَ) وَفِي رواية النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة الإبهام والخنصر وحذف لفظ يعني، وزاد في رواية عنه عشر عشر، ولعلي بن الجعد، عن شعبة عند الإسماعيلي وأشار إلى الخنصر والإبهام. وللإسماعيلي من طريق عاصم بن علي، عن شعبة ديتهما سواء، وفي رواية أبي داود والترمذي من طريق يزيد النحوي عن عكرمة بلفظ: «الأسنان والأصابع سواء»، وفي لفظ: أصابع اليدين والرجلين سواء.

وفي رواية أبي داود من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن شعبة: الأصابع، والأسنان سواء الثنية والضرس سواء. وأخرج ابن أبي عاصم من رواية يحيى القطان، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب قال: بعث مروان إلى ابن عباس رضي الله عنهما يسأله عن الأصابع، فقال: قضى رسول الله ﷺ في اليد خمسين في كل أصبع عشر، وكذا في كتاب عمرو بن حزم عند مالك في الأصابع عشر عشر، وسيدكر سنده، ولا بن ماجة من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده رفعه الأصابع سواء كلهن فيه عشر من الإبل، وفرقه أبو داود حديثين، وسنده جيد، وسيأتي الكلام فيه.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه أوضح الحكم في الترجمة، وقد أخرجه أبو داود في الديات، وكذا الترمذي، والنسائي، وابن ماجة فيه.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بِالْمَوْحِدَةِ وَالْمَعْجَمَةِ بِنْدَارٍ، قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) مُحَمَّدٌ، وَاسْمُ أَبِي عَدِيٍّ إِبْرَاهِيمُ، (عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، نَحْوَهُ) أَي: نَحْوَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ نَزَلَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا السَّنَدِ دَرَجَةً مِنْ أَجْلِ وَقُوعِ التَّصْرِيحِ فِيهِ بِالسَّمَاعِ، وَفِي الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ نَوْعُ إِرسَالِ صَوْرِي لِرَوَايَتِهِ بِلَفْظِ عَنْ، وَأَمَّا نَحْوُهُ فَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ بِلَفْظِ الْأَصَابِعِ سَوَاءٌ

فأخرجاه من رواية ابن أبي عدي أيضًا مقروناً به غندر، والقطان بلفظ الرواية الأولى لكن بتقديم الإبهام على الخنصر.

قال الترمذي: العمل على هذا عند أهل العلم، وبه يقول الثوري والشافعي، وأحمد، وإسحاق قال الحافظ العسقلاني، وبه قال جميع فقهاء الأمصار وأجمع العلماء على أن في اليد نصف الدية وأصابع اليد والرجل سواء وعلى هذا أئمة الفتوى ولا فضل لبعض الأصابع عندهم على بعض، وكان فيه خلاف فأخرج ابن أبي شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن عمر أنه جعل في الإبهام خمسة عشر، وفي السبابة والوسطى عشراً عشراً وفي البنصر تسعاً، وفي الخنصر ستاً ومثله عن مجاهد، وفي جامع الثوري عن عمر نحوه، وزاد قال سعيد بن المسيب حتى وجد في كتاب الديات عند عمرو بن حزم أنه ﷺ قال: «الأصابع كلها سواء» فأخذ به وترك الأول.

وروى أبو جعفر بن عون، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب قال: قضى عمر رضي الله عنه في الإبهام بثلاث عشرة والتي تليها بثنتي عشرة، وفي الوسطى بعشر، وفي التي تليها بتسع، وفي الخنصر بست ولم يلتفت أحد من الفقهاء إلى هذين القولين لما ثبت حديث الباب عن ابن عباس رضي الله عنهما، وحديث عمرو بن حزم وهو ما أخرجه مالك في الموطأ، عن عبد الله ابن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو ابن حزم في العقول أن في النفس مائة من الإبل.

وفيه: وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل، ووصله أبو داود في المراسيل والنسائي من وجه آخر عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه عن جده مطولاً وصححه ابن حبان وأعله أبو داود، والنسائي، وأخرج عبد الرزاق، عن معمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه في الإبهام، والتي تليها نصف دية اليد، وفي كل واحدة عشر، وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد نحو أثر عمر رضي الله عنه إلا أنه قال في البنصر: ثمان وفي الخنصر سبع، ومن طريق الشعبي كنت عند شريح فجاءه رجل فسأله فقال:

في كل أصبع عشر، فقال: سبحان الله، هذه وهذه سواء الإبهام والخنصر، فقال: ويحك إن السنة منعت القياس اتبع ولا تبتدع، وأخرجه ابن المنذر وسنده صحيح.

وأخرج الموطأ أن مروان بعث أبا غطفان المزني إلى ابن عباس رضي الله عنهما ماذا في الضرس؟ فقال خمس من الإبل، قال: فردني إليه أتجعل مقدم الفم مثل الأضراس، فقال: لو لم يعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها، وهذا يقتضي أن لا خلاف عند ابن عباس رضي الله عنهما، ومروان في الأصابع وإلا لكان في القياس المذكور نظر.

قال الخطابي: وهذا أصل في كل جنابة لا يضبط كميتها فإذا ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الاسم فتساوى ديتها، وإن اختلف حالها ومنفعتها ومبلغ فعلها فإن للإبهام من القوة ما ليس للخنصر، ومع ذلك فديتهما سواء، ومثله في الجنين غرة سواء كان ذكرًا أو أنثى، وكذا القول في المواضع ديتها سواء، ولو اختلفت المساحة، وكذلك الأسنان نفع بعضها أقوى من بعض وديتها سواء نظرًا إلى الاسم فقط.

وأما ما أخرجه مالك في الموطأ عن ربيعة قال: سألت سعيد بن المسيب كم في أصبع المرأة قال: عشر، قلت: ففي أصبعين قال: عشرون، قلت: ففي ثلاث، قال: ثلاثون، قلت: ففي أربع، قال: قال: عشرون، قلت: حين كبر جرحها، واشتدت مصيبتها نقص عقلها، قال: يا ابن أخي، هي السنة فإنما قال ذلك؛ لأن دية المرأة نصف دية الرجل لكنها عنده تساويه فيما كان قدر ثلث الدية فما دونه فإذا زاد على ذلك رجعت إلى حكم النصف.

تتمة:

وأما فواصل الأصابع فروي عن قتادة، عن عكرمة، عن عمر رضي الله عنه أنه قضى في كل أنملة بثلاث دية الأصبع وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال في الأصبع الزائدة ثلث دية الأصبع، وقال آخرون: لا شيء فيها، وقال آخرون فيها حكومة.

21 - بَابُ إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ، هَلْ يُعَاقَبُ أَوْ يَقْتَصُّ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ وَقَالَ مُطَرِّفٌ،

21 - بَابُ إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ، هَلْ يُعَاقَبُ أَوْ يَقْتَصُّ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ

بفتح القاف على البناء للمفعول، وفي رواية: «يعاقبون» بصيغة الجمع وفي أخرى يعاقبوا بحذف النون وهي لغة ضعيفة، وقال الكرمانى: فإن قلت ما مفعوله أي: مفعول قوله يعاقب قلت هو من تنازع الفعلين في لفظ كلهم فإن قلت ما فائدة الجمع بين المعاقبة والاقتصاص قلت: الغالب أن القصاص يستعمل في الدم والمعاقبة المكافأة والمجازاة مثل مجازاة الله ونحوه فالمعنى هل يكافأ الذين أصابوه وفجعوه ويجازى على فعلهم.

(أَوْ يَقْتَصُّ) على البناء للمفعول أيضًا، وفي اليونينية على البناء للفاعل فيهما (كُلُّهُمْ) يعني إذا قتل أو جرح جماعة شخصًا واحدًا، بل يجب القصاص على الجميع أو يتعين واحد منهم ليقص منه، ولم يذكر الجواب اكتفاء بما ذكره في الباب ولمكان الاختلاف فيه فروي عن محمد بن سيرين أنه قال في الرجل يقتله الرجلان يقتل أحدهما، ويؤخذ الدية من الآخر، وقال الشعبي في الرجل يقتله النفر يدفع إلى أولياء المقتول فيقتلون من شأؤوا ويعفون عمن شأؤوا ونحوه عن ابن المسيب، والحسن، وإبراهيم، ومذهب جمهور العلماء أن جماعة إذا قتلوا واحدًا قتلوا به أجمع وروى نحوه عن علي والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما، وعطاء، وروى عن عبد الله بن الزبير، ومعاذ رضي الله عنهم أن لولي القتل أن يقتل واحدًا من الجماعة ويأخذ بقية الدية من الباقيين مثل أن يقتله عشرة فله أن يقتل واحدًا منهم، ويأخذ من التسعة تسعة أعشار الدية، وبه قال ابن سيرين والزهرى: وقالت الظاهرية: لا قود على واحد منهم أصلًا وعليهم الدية وبه قال ربيعة: وهو خلاف ما أجمعت عليه الصحابة رضي الله عنهم وحجة الجمهور أن النفس لا تتبعض فلا يكون زهوقها بفعل بعض دون بعض، فكان كل منهم قاتلاً، ومثله لو اشتركوا في دفع حجر على رجل فقتله فإن كل واحد منهم دافع بخلاف ما لو اشتركوا في أكل رغيف، فالرغيف يتبعض حسًا ومعنى.

(وَقَالَ مُطَرِّفٌ) بضم الميم وفتح المهملة وكسر الراء المشددة بعدها فاء هو

عَنِ الشَّعْبِيِّ: فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ، فَقَطَعَهُ عَلِيٌّ، ثُمَّ جَاءَ بَاخِرَ وَقَالَا: أَخْطَأْنَا، فَأَبْطَلَ شَهَادَتَهُمَا، وَأَخَذَا بِدِيَةِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمَا تَعَمَّدُمَا لَقَطَعْتُكُمَا».

6896 - وَقَالَ لِي ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى،

ابن طريف بفتح الطاء وكسر الراء، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر: (فِي رَجُلَيْنِ) لم يسميا (شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ) لم يسم أيضا (أَنَّهُ سَرَقَ) وكانت الشهادة عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه (فَقَطَعَهُ) أي: فقطع يده (عَلِيٌّ) رضي الله عنه لثبوت سرقة عنده بشهادة هذين الاثنين.

(ثُمَّ جَاءَ) أي: الشاهدان (بَاخِرَ) أي: برجل آخر إلى علي رضي الله عنه، (وَقَالَا) وفي رواية أبي ذر: فقالا: بالفاء بدل الواو: (أَخْطَأْنَا) أي: أخطأنا في ذلك، وكان السارق هذا لا ذاك.

(فَأَبْطَلَ) علي رضي الله عنه (شَهَادَتَهُمَا) أي: التي وقعت على الرجل الثاني كما في رواية الشافعي كما سيأتي.

وفيه: رد على من حمل الإبطال فيقوله فأبطل شهادتهما على إبطال شهادتهما معاً الأولى لا عترافهما فيها بالخطأ، والثانية لكونهما صاراً متهمين، فاللفظ وإن كان محتملاً لكن رواية الشافعي عينت أحد الاحتمالين، فافهم.

(وَأَخَذَا) بضم الهمزة على البناء للمفعول أي: وأخذ الشاهدان المذكوران (بِدِيَةِ) يد الرجل (الْأَوَّلِ، وَقَالَ) أي: علي رضي الله عنه: (لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمَا تَعَمَّدُمَا) في شهادتكما (لَقَطَعْتُكُمَا) أي: لقطعت أيديكما.

وهذا التعليق وصله الشافعي عن سفيان بن عيينة أحد مشايخه، عن مطرف ابن طريف، عن الشعبي: أن رجلين أتيا علياً رضي الله عنه فشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ثم أتياه باخِر، فقالا: هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول فلم يجز شهادتهما على الآخر وأغرمهما دية الأول، وقال: لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتكما، قال البخاري.

(وَقَالَ لِي ابْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة، وتشديد الشين المعجمة وبالراء هو محمد بن بشار المعروف بـ«بندار» (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان،

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ غُلَامًا قُتِلَ غِيلَةً، فَقَالَ عُمَرُ: «لَوْ اشْتَرَكْتُ فِيهَا أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ» وَقَالَ مُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ: «إِنَّ أَرْبَعَةً قَتَلُوا صَبِيًّا»، فَقَالَ عُمَرُ: مِثْلُهُ.....

(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين هو ابن عمر العمري، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ غُلَامًا) اسمه أصل كما رواه البيهقي.

(قُتِلَ) بضم القاف على البناء للمفعول (غِيلَةً) بكسر الغين المعجمة وسكون التحتية بعدها لام مفتوحة أي: سرًا وغفلة وخديعة.

(فَقَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه: (لَوْ اشْتَرَكْتُ فِيهَا) أي: في هذه الغيلة أو التأنيث على إرادة النفس، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: فيه أي: في قتله (أَهْلُ صَنْعَاءَ) بلد باليمن معروف (لَقَتَلْتُهُمْ) وهذا الأثر موصول إلى عمر رضي الله عنه بأصح إسناد، وقد أخرجه ابن أبي شيبه، عن عبد الله بن نمير، عن يحيى القطان من وجه آخر، عن نافع، ولفظه أن عمر رضي الله عنه: قتل سبعة من أهل صنعاء برجل قتلوه غيلة، وقال لو تما لأ عليه صنعاء لقتلتهم جميعاً، وقوله: تما لأ بهمزة مفتوحة بعد اللام، ومعناه توافق وهذا الأثر حجة الجمهور على أن الجمع يقتل بواحد، وقال صاحب التوضيح: كان البخاري أراد بأثر عمر رضي الله عنه الرد على محمد بن سيرين قال في الرجل يقتله الرجلان يقتل أحدهما ويؤخذ الدية من الآخر، وقد مر عن قريب.

(وَقَالَ مُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ) الصنعاني الأنباري، وثقه يحيى والعجلي والنسائي، وابن حبان روى له مسلم والنسائي، والترمذي، واستشهد به البخاري.

(عَنْ أَبِيهِ) حكيم (إِنَّ أَرْبَعَةً) بكسر الهمزة وتشديد النون.

(قَتَلُوا صَبِيًّا، فَقَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه: (مِثْلُهُ) أي مثل قوله: لو اشتراك فيه أهل صنعاء لقتلتهم، وهذا مختصر في الأثر الذي وصله ابن وهب من طريق قاسم ابن أصبغ، والطحاوي، والبيهقي، قال ابن وهب: حَدَّثَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ حَكِيمٍ الصنعاني حدثه عن أبيه أن امرأة بصنعاء غاب عنها زوجها، وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له: أصيل فاتخذت المرأة بعد زوجها خليلاً، فقالت له: إن هذا الغلام يفضحنا فاقتله، فأبى فامتنعت منه

وَأَقَادَ أَبُو بَكْرٍ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَلِيٌّ وَسُوَيْدُ بْنُ مَقْرَنٍ مِنْ لَطْمَةٍ، وَأَقَادَ عُمَرُ مِنْ ضَرْبَةٍ
بِالدَّرَّةِ

فطاوعها فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر، والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء، وجعلوه في عيبة بفتح لمهمله وسكون التحتية بعدها موحدة مفتوحة وهي وعاء من أدم فطرحوه في ركية بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتية هي البئر التي لم تطو في ناحية القرية التي ليس فيها ماء فأخذ خليلها فاعترف، ثم اعترف الباقون فكتب يعلى وهو يومئذ أميرهم إلى عمر رضي الله عنه فكتب إليه عمر رضي الله عنه بقتلهم.

وفي أثر عمر رضي الله عنه هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله: لم يقل فيه أنه قتله غيلة إلا مالك.

(وَأَقَادَ) بالقاف (أَبُو بَكْرٍ) الصديق رضي الله عنه، (وَابْنُ الزُّبَيْرِ) عبد الله رضي الله عنهما، (وَعَلِيٌّ) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه، (وَسُوَيْدٌ) بضم السين وفتح الواو (ابْنُ مَقْرَنٍ) بضم الميم وفتح القاف وكسر الراء المشددة بعدها نون المزني (مِنْ لَطْمَةٍ) وهي: الضرب على الخد بالكف أما أثر أبو بكر رضي الله عنه فوصله ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن الحصين سمعت طارق بن شهاب يقول: لطم أبو بكر يوماً رجلاً لطمة، فقليل: ما رأينا كالיום قط منعة ولطمة، فقال أبو بكر: إن هذا أتاني يستحملني فحملته فإذا هو يمنعهم فحلفت أن لا أحمله ثلاث مرات، ثم قال له: اقتص فعفا الرجل، وأما أثر ابن الزبير فرواه ابن أبي شيبة ومسدد جميعاً عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن الزبير أنه أقاد من لطمة، وأما أثر علي رضي الله عنه فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ناحية أبي الحسن، عن أبيه أن علياً رضي الله عنه قال في رجل لطم رجلاً قال: للملطوم: اقتص منه، وأما أثر سويد بن مقرن فوصل ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عنه.

(وَأَقَادَ عُمَرُ) رضي الله عنه (مِنْ ضَرْبَةٍ بِالدَّرَّةِ) بكسر الدال المهملة وتشديد الراء آلة يضرب بها، أخرجه أبو الفرج الأصبهاني في تاريخه بسند فيه ضعف وانقطاع، وأخرجه الموطأ عن عاصم، عن عبد الله منقطعاً.

وَأَقَادَ عَلِيٍّ، مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْوَاطٍ وَاقْتَصَّ شَرِيحٌ، مِنْ سَوَاطٍ وَخُمُوشٍ.

ووصله عبد الرزاق عن مالك، عن عاصم، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: كنت مع عمر رضي الله عنه في طريق مكة، فقال: تحت شجرة فناده رجل فضربه بالدرة، فقال: عجلت علي فأعطاه المخففة وقال: اقتصص، وأبى، فقال: لتفعلن، فقال: فإني أغفرها.

(وَأَقَادَ عَلِيٍّ) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه (مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْوَاطٍ) أخرجه ابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور من طريق فضيل بن عمر، عن عبد الله بن معقل بكسر القاف قال: كنت عند علي رضي الله عنه فجاءه رجل فساره، فقال: يا قنبر، أخرج فاجلده ثلاثة أسواط، ثم جاء المجلود، فقال: إنه زاد على ثلاثة أسواط، فقال: صدق، فقال: خذ السوط فاجلده ثلاثة أسواط، ثم قال: يا قنبر إذا جلدت فلا تتعد الحدود، وقنبر بفتح القاف والموحدة بينها نون ساكنة آخره راء.

(وَاقْتَصَّ شَرِيحٌ) بضم الشين المعجمة، وفتح الراء بعدها تحتية ساكنة فمهملة هو ابن الحارث القاضي، (مِنْ سَوَاطٍ وَخُمُوشٍ) بضم الخاء المعجمة والميم وبعد الواو معجمة وهو الخدوش وزناً ومعنى، وصله ابن سعد، وسعيد ابن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال: جاء رجل إلى شريح، فقال له: أقدني من جلواذك فسأله، فقال: ازدحموا عليك فضربتة سوطاً فأقاده منه.

ومن طريق ابن سيرين قال: اختصم إليه يعني شريحاً عبد جرح آخر، فقال: إن شاء اقتصص ولا حرج، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحاق عن شريح أنه أقاد من لظمة وخموش.

والخماشة: ما ليس له أرش معلوم من الجراحة.

والجلواز بكسر الجيم وسكون اللام وآخره زاي هو الشرطي سمي بذلك؛ لأن من شرطه حمل الجلاز بكسر الجيم وباللام الخفيفة وهو السير الذي يشد في الوسط وعادة الشرطي أن يربطه في الوسيطة.

قال ابن بطال: جاء عن عثمان، وخالد بن الوليد رضي الله عنهما نحو قول أبي بكر رضي الله عنه، وهو قول الشعبي وطائفة من أهل الحديث. وقال الليث، وابن القاسم: يقاد من الضرب بالسوط وغيره إلا اللظمة على

6897 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَدَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ، وَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: «لَا تَلْدُونِي» قَالَ: فَقُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ بِالْذَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «أَلَمْ أَنْهَكُمُ أَنْ تَلْدُونِي» قَالَ: قُلْنَا: كَرَاهِيَةُ لِلذَّوَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبْقَى مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا لُدَّ»

العين ففيها العقوبة خشية على العين وروي هذا عن الحسن وقتادة وهو قول الكوفيين والشافعي والمشهور عن مالك وهو قول الأكثرين لا قود في اللطمة إلا أن جرحت ففيها الحكومة والسبب فيه تعذر المماثلة لافتراق لطمتي القوي والضعيف فيجب التعزير بما يليق باللائم.

وقال ابن القيم: بالغ بعض المتأخرين فنقل الإجماع على عدم القود في اللطمة والضرب، وإنما يجب التعزير، وذهل في ذلك فإن القول بجريان القود في ذلك ثابت عن الخلفاء الراشدين فهو أولى بأن يكون إجماعاً وهو مقتضى إطلاق الكتاب والسنة هذا.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ سُفْيَانَ) هو الثوري أنه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ) الهمداني، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين وفتح الموحدة (ابن عَبْدِ اللَّهِ) ابن عتبة بن مسعود أنه (قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ) رضي الله عنها: (لَدَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) بدالين مهملتين أي: جعلنا دواء في أحد جانبي فمه ﷺ بغير اختياره (فِي مَرَضِهِ) الذي توفي فيه، (وَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: «لَا تَلْدُونِي» بضم اللام وقيل: بالكسر.

(قَالَ: فَقُلْنَا) نهيه ﷺ هذا ليس للإيجاب بل (كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ بِالذَّوَاءِ) وفي رواية أبي ذر: كراهة وهي بالرفع أي: بل هو كراهية، ويروى: للدواء باللام بدل الموحدة.

(فَلَمَّا أَفَاقَ) ﷺ قال: (أَلَمْ أَنْهَكُمُ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: «ألم أنهكن» بنون جمع الإناث بدل ميم جمع الذكور (أَنْ تَلْدُونِي) قَالَ: قُلْنَا: كَرَاهِيَةُ بالنصب والرفع منونا (لِلذَّوَاءِ) وفي رواية الكشميهني: كراهية المريض الدواء، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَبْقَى مِنْكُمْ أَحَدٌ) من الرجال والنساء (إِلَّا لُدَّ) بضم

وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَّا الْعَبَّاسَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ».

22 - باب القَسَامَةِ

وَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ:

اللام وتشديد الدال المهملة على البناء للمفعول.

(وَأَنَا أَنْظُرُ) جملة حالية أي: لد بحضوري وحال نظري إليه (إِلَّا الْعَبَّاسَ) رضي الله عنه استثناء من أحد (فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ) أي: لم يكن حاضراً وقت اللد فلا قصاص عليه قد يتمسك به من قال: إنه فعله قصاصاً لا تأديباً قيل هذا الحديث لا يناسب الترجمة؛ لأنه غير ظاهر في القصاص لاحتمال أن يكون عقوبة لهم حيث خالفوا أمره ﷺ.

وقال شارح التراجع: أما القصاص من اللطمة والدرّة والأسواط فليس من الترجمة؛ لأنه من شخص واحد، وقد يجاب عنه بأنه إذا كان القود يؤخذ من هذه الأمور المحقرات فكيف لا يقاد من الجمع من الأمور العظام؛ كالقتل والقطع وأشبه ذلك، وقد مضى هذا الحديث آنفاً في باب القصاص بين الرجال والنساء.

22 - باب القَسَامَةِ

بفتح القاف وتخفيف السين المهملة مصدر أَقْسَمَ قَسَمًا وَقَسَامَةً، وفي بعض النسخ كتاب القسامة، وقال الكرمانى: هي مشتقة من القسم على الدم وهو اليمين أو من قسمة اليمين انتهى.

يقال: أَقْسَمْتُ إِذَا حَلَفْتُ، وَقَسَمْتُ قَسَامَةً؛ لأن فيها اليمين.

وقال الأزهري: القسامة أنها اسم للأولياء الذي يحلفون على استحقاق دم المقتول، وقال ابن سيدة: القَسَامَةُ الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به ويمين القسامة منسوبة إليهم، ثم أطلقت على الأيمان نفسها، والصحيح أنها هي الأيمان تقسم على أولياء القتيل إذا ادعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم، وخص القسم على الدم بلفظ القسامة.

(وَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ) بسكون الشين المعجمة وبالمثلثة الكندي قدم على النبي ﷺ في ستين راكباً من كندة، وأسلم ثم ارتد عن الإسلام بعد النبي ﷺ

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: «لَمْ يُقَدِّ بِهَا مُعَاوِيَةُ»

ثم راجع الإسلام في خلافة أبي بكر رضي الله عنه ومات سنة أربعين بعد قتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه بأربعين يوماً، وصلى عليه الحسن بن علي رضي الله عنهما.

(قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ») برفع شاهداك خبر مبتدأ محذوف، أي: المثبت لدعواك شاهداك أو يمينه عطف عليه طرف من حديث تقدم موصولاً في كتاب الشهادات، ثم في كتاب الأيمان والنذور، ومعنى الكلام فيه.

قال الحافظ العسقلاني: أشار البخاري بذكره هنا إلى ترجيح رواية سعيد بن عبيد في حديث الباب أن الذي يبدأ في يمين القسامة المدعى عليهم، وتعقبه العيني بأن الظاهر أن البخاري ذهب إلى ترك القتل بالقسامة؛ لأنه صدر هذا الباب أولاً، بحديث الأشعث بن قيس والحكم فيه مقصور على البيعة واليمين، ثم ذكر عن ابن أبي مليكة، وعمر بن عبد العزيز بالإرسال بغير إسناد.

وروى ابن أبي شعبة عن عبد الرحيم بن سليمان، عن الحسن أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما والجماعة الأول لم يكونوا يقتلون بالقسامة، وروى عن إبراهيم بسنده العقود بالقسامة جور، وفي رواية أبي معشر القسامة يستحق فيها الدية ولا يقاد فيها.

(وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة بضم الميم واسم أبي مليكة زهير وهو جد عبد الله وأبوه عبيد الله، وقيل: عبد الرحمن نسب إلى جده وكان قاضي ابن الزبير رضي الله عنهما.

(لَمْ يُقَدِّ) بضم التحتية وكسر القاف من أقاد أي: لم يقتص (بِهَا) أي: بالقسامة (مُعَاوِيَةُ) أي: ابن أبي سفيان رضي الله عنه يعني لم يحكم بالقيود في القسامة، وقد وصله حماد بن سلمة في مصنفه، ومن طريق ابن المنذر قال حماد عن ابن أبي مليكة: سألتني عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرته أن عبد الله بن الزبير أقاد بها وأن معاوية يعني ابن أبي سفيان لم يقد بها، وهذا سند صحيح، وقد توقف ابن بطال في ثبوته فقال: قد صح عن معاوية أنه أقاد بها، ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق.

وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، إِلَى عَدِيِّ بْنِ أَرْطَاةَ، وَكَانَ أَمْرُهُ عَلَى الْبَصْرَةِ، فِي قَتِيلٍ
وُجِدَ عِنْدَ بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ السَّمَانِيِّينَ: «إِنْ وَجَدَ أَصْحَابُهُ بَيْتَهُ، وَإِلَّا فَلَا تَطْلِمِ النَّاسَ،
فَإِنَّ هَذَا لَا يُقْضَى فِيهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قال الحافظ العسقلاني: هو في صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه،
ومن طريقه أخرجه البيهقي قال: حَدَّثَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: قَتَلَ رَجُلٌ مِنَ
الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى ذَلِكَ بَيْنَهُ وَلَا لَطَخَ فَاجْتَمَعَ وَلَا
النَّاسَ عَلَى أَنْ يَحْلِفَ وَلَااةِ الْمَقْتُولِ ثُمَّ يَسْلَمُ إِلَيْهِمْ فَيَقْتُلُوهُ فَرَكِبَتْ إِلَى مَعَاوِيَةَ فِي
ذَلِكَ فَكَتَبَ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ إِنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ حَقًّا فافْعَلْ مَا ذَكَرُوهُ فدفعت
الكتاب إلى سعيد فأحلفنا خمسين يمينًا ثم أسلمه إلينا، ويمكن الجمع بأن
معاوية لم يقد بها لما وقعت له وكان الحكم في ذلك، ولما وقعت لغيره، وكل
الأمر في ذلك إليه فنسب إليه أنه أقاد بها لكونه أذن في ذلك، ويحتمل أن معاوية
كان يرى القود بها ثم رجع عن ذلك أو بالعكس. وقد تمسك مالك بقول خارِجَةَ
المذكور فأطلق أن القول بها إجماع.

(وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) رَحِمَهُ اللَّهُ (إِلَى عَدِيِّ بْنِ أَرْطَاةَ) بفتح الهمزة
وسكون الراء بعدها مهملة غير منصرف وهو فزاري من أهل دمشق، وكان أميرًا
على البصرة في سنة تسع وتسعين وقتله معاوية بن يزيد بن المهلب في آخر سنة
اثنين ومائة.

(وَكَانَ أَمْرُهُ) أي: جعله عمر بن عبد العزيز أميرًا (عَلَى الْبَصْرَةِ، فِي قَتِيلٍ)
أي: في أمر قَتِيلٍ (وُجِدَ) بضم الواو على البناء للمفعول.

(عِنْدَ بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ السَّمَانِيِّينَ) جمع سَمَانٍ وهم الذين يبيعون السَّمَنَ (إِنْ
وَجَدَ) هو إلى آخره بيان كتاب عمر بن عبد العزيز.

(أَصْحَابُهُ) أي: أصحاب القَتِيلِ (بَيْتَهُ) يحكم بها (وَالِإِلَّا) أي: وإن لم يجد
أصحابه بينة (فَلَا تَطْلِمِ النَّاسَ) بالحكم في ذلك بغير بينة (فَإِنَّ هَذَا لَا يُقْضَى فِيهِ
إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) أي: فإن هذه القضية من القضايا التي لا يحكم فيها إلى يوم
القيامة؛ لأن فيها الشهادة على الغائب، وشهادة من لا يصلح لها، وقد وصله
سعيد بن منصور، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، حَدَّثَنَا حَمِيدُ الطَّوِيلِ قَالَ: كَتَبَ عَدِيُّ بْنُ أَرْطَاةَ

إلى عمر بن عبد العزيز في قتيل وجد في سوق البصرة فكتب إليه عمر أن من القضايا ما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة وإن هذه لمنهن، وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن حميد قال: وجد قتيل بين قشير وعابس فكتب فيه عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر نحوه، وهذا أثر صحيح، وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود بالقسامة، كما اختلف على معاوية، فذكر ابن بطال: أن في مصنف حماد بن سلمة، عن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة في إمرته على المدينة.

قال الحافظ العسقلاني: ويجمع بأنه كان يرى بذلك لما كان أميراً على المدينة ثم رجع لما ولي الخلافة، ولعل سبب ذلك ما سيأتي في آخر الباب من قصة أبي قلابة حيث احتج على عدم القود بها فكأنه وافقه على ذلك، وأخرج ابن المنذر من طريق الزهري قال: قال لي عمر بن عبد العزيز: إني أريد أن أدع القسامة يأتي رجل من أرض كذا، وآخر من أرض كذا فيحلفون على ما لا يرون، فقلت: إنك إن تركها يوشك أن الرجل يقتل عند بابك فيبطل دمه، وإن للناس في القسامة لحياة.

وروى ابن أبي شيبة، حَدَّثَنَا عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري قال: دعاني عمر بن عبد العزيز فسألني عن القسامة، وقال: بدا لي إن أردتها أن الأعرابي يشهد والرجل الغائب يجيء فيشهد، قلت: يا أمير المؤمنين إنك لن تستطيع ردها قضى بها رسول الله ﷺ والخلفاء بعده

وَحَدَّثَنَا ابن نمير، نا سعيد، عن قتادة أن سليمان بن يسار حدث أن عمر بن عبد العزيز قال: ما رأيت مثل القسامة قط أقيد بها والله تعالى يقول: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: 2] وقالت الأسباب: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾ [يوسف: 81]، قال سليمان: فقلت القسامة حق قضى بها رسول الله ﷺ، وقد سبق عمر بن عبد العزيز إلى إنكار القسامة سالم بن عبد الله فأخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول: ما لقوم يحلفون على أمر لم يروه ولم يحضروه، ولو كان لي أمر لعاقبتهم ولجعلتهم نكالا ولم أقبل لهم شهادة، وهذا يقدر في نقل إجماع

6898 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ: - زَعَمَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ - سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ قَوْمِهِ

أهل المدينة على القود بالقسامة فإن سالمًا من أجل فقهاء المدينة، وأخرج ابن المنذر أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما أن القسامة لا يقاد بها، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق الحكم بن عتيبة أنه كان لا يرى القسامة شيئًا ومحصل الاختلاف في القسامة: هل يعمل بها أو لا، وعلى الأول فهل يوجب القود أو الدية، وهل يبدأ بالمدعين أو المدعى عليهم، واختلفوا أيضًا في شرطها.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ) أبو الهذيل الطائي الكوفي، (عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ) بضم الموحدة وفتح المعجمة ويسار بالتحية وتخفيف المهملة المزني وهو من موالي بني حارثة من الأنصار قال ابن سعد كان شيخًا كبيرًا فقيها أدرك عامة الصحابة ووثقه يحيى بن معين والنسائي وكناه محمد بن إسحاق في روايته أبا كيسان أنه (زَعَمَ أَنَّ رَجُلًا) أي: قال: إن رجلاً (مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ) بفتح الحاء المهملة، وسكون المثلثة، وقال الحافظ المزني: هو سهل بن عبد الله بن أبي حثمة، واسم أبي حثمة عامر بن ساعدة بن عامر الأنصاري، وكنيته أبو يحيى، وقيل: أبو محمد، ويقال: اسم أبيه عبيد الله فاشتهر بالنسبة إلى جده، وهو من بني حارثة بطن من الأوس، ولم يقع في رواية ابن نمير عند مسلم زعم بل عنده عن سهل بن أبي حثمة الأنصاري أنه أخبره، وكذا في رواية أبي نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخاري.

(أَخْبَرَهُ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ قَوْمِهِ) اسم جمع يقع على جماعة الرجال خاصة من الثلاثة إلى العشرة لا واحد له من لفظه وسمي يحيى بن سعيد الأنصاري في روايته عن بشير بن يسار منهم اثنين وتقدم في الجزية من طريق بشر بن المفضل، عن يحيى بهذا السند انطلق عبد الله بن سهل، ومحبيصة بن مسعود بن زيد، ومحبيصة بضم الميم وفتح الخاء المهملة وتشديد التحتية المكسورة بعدها صاد مهملة، وفي الأدب من رواية حماد بن زيد، عن يحيى عن بشير، عن سهل بن أبي حثمة، ورافع بن خديج أنهما حدثاه أن عبد الله بن سهل ومحبيصة بن

انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ، فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، وَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا، وَقَالُوا لِلَّذِي وَجَدَ فِيهِمْ: قَتَلْتُمْ.....

مسعود، انطلقا وعند مسلم من رواية الليث، عن يحيى، عن بشير، عن سهل، ورافع بن خديج أنهما قالا: خرج عبد الله بن سهل بن زيد، ومحبيصة بن مسعود ابن زيد، وبين الطحاوي أن المراد بهم محبيصة، وأخوه حويصة بضم الحاء المهملة وفتح الواو وتشديد التحتية المكسورة بعدها صاد مهملة ولدا مسعود، وعبد الرحمن، وعبد الله ولدا سهل بن زيد.

(انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ) وفي رواية ابن إسحاق، عن ابن أبي عاصم: فخرج عبد الله بن سهل في أصحاب له يمتارون ثمرًا ثم زاد سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد في زمن رسول الله ﷺ وهي يومئذ صلح وأهلها يهود، والمراد أن ذلك وقع بعد فتحها فإنها لما فتحت أقر النبي ﷺ أهلها فيها على أن يعملوا في المزارع على الشطر مما يخرج منها.

(فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، وَوَجَدُوا) بالواو، وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي فوجدوا بالفاء (أَحَدَهُمْ قَتِيلًا) هو عبد الله بن سهل، ففي رواية بشر بن المفضل فأتى محبيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتسخط في دمه قتيلاً أي: يضطرب فيتمرغ في دمه فدفعه.

وفي رواية الليث: ثم إن محبيصة وجد عبد الله بن سهل قتيلاً فدفعه. وفي رواية سليمان بن بلال: فوجد عبد الله بن سهل مقتولاً في سرية فدفعه صاحبه.

وفي رواية ابن أبي ليلى: فأخبر محبيصة أن عبد الله قتل وطرح في فقير بقاء مفتوحة ثم قاف مكسورة أي: حفيرة، أو عين هو شك من الراوي.

وفي رواية محمد بن إسحاق فوجد في عين قد كسرت عنقه وطرح فيها. وفي رواية الطحاوي من طريق يحيى بن سعيد، وجد عبد الله بن سهل قتيلاً في قلب من قلب خبير.

(وَقَالُوا لِلَّذِي) أي: لأهل خبير الذين (وَجَدَ) بضم الواو وكسر الجيم (فِيهِمْ) أي: عبد الله بن سهل قتيلاً: (قَتَلْتُمْ) وفي رواية أبي ذر عن الحموي: قد قتلتم

صَاحِبَنَا، قَالُوا: مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا، فَأَنْطَلَقُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْطَلَقْنَا إِلَى خَبِيرٍ، فَوَجَدْنَا أَحَدًا قَتِيلًا، فَقَالَ: «الْكَبِيرُ الْكَبِيرُ».....

(صَاحِبَنَا) وقوله: للذي بحذف النون فهو كقوله تعالى: ﴿وَحُضِّمْتُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: 69].

(قَالُوا) أي: أهل خبير (مَا قَتَلْنَا) صاحبكم (وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا) له، وفي رواية ابن أبي ليلى: فأتى محيصة يهود، فقال: أنتم والله قتلتموه، قالوا: ما قتلناه والله، (فَأَنْطَلَقُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية حماد بن زيد: فجاء عبد الرحمن بن سهل، وحبيصة وحويصة ابنا مسعود بن زيد إلى النبي، وفي رواية أبي ذر: إلى رسول الله ﷺ، (فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْطَلَقْنَا إِلَى خَبِيرٍ، فَوَجَدْنَا أَحَدًا قَتِيلًا) وفي رواية حماد بن زيد فتكلموا في أمر صاحبهم، وفي رواية سليمان بن بلال فأتى أخو المقتول عبد الرحمن، ومحبيصة وحويصة فذكروا لرسول الله ﷺ شأن عبد الله حيث قتل، وفي رواية الليث ثم أقبل محبيصة إلى النبي ﷺ وحويصة، وعبد الرحمن بن سهل، وزاد أبو ليلى في روايته، وهو أي: حويصة أكبر منه أي: من محبيصة.

(فَقَالَ) ﷺ: «(الْكَبِيرُ الْكَبِيرُ)» بضم الكاف وسكون الموحدة وبالنصب فيهما على الإغراء، وقال الكرمانى: الكبر بضم الكاف مصدرًا وجمع الأكبر أو مفرد بمعنى الأكبر، يقال: هو كبرهم أي: أكبرهم ويروى الكبر بكسر الكاف وفتح الباء أي: كبر السن أي: قدموا الأكبر سنًا في الكلام، وزاد في رواية يحيى بن سعيد فبرأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم، وزاد حماد بن زيد، عن يحيى عند مسلم في أمر أخيه.

وفي رواية بشر وهو أحدث القوم، وفي رواية الليث فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال: كبر الكبر الأولى أمر، والأخرى كالأول ومثله في رواية حماد بن زيد، وزاد فقال فقال: يبدأ الأكبر.

وفي رواية بشر بن المفضل كبر كبر بتكرار الأمر، وكذا في رواية أبي ليلى وزاد يريد السن، وفي رواية الليث عند مسلم فسكت وتكلم صاحبه.

وفي رواية بشر وتكلما، وتكرير الكبر للتأكيد أي: لبيد الأكبر بالكلام أو

فَقَالَ لَهُمْ: «تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ» قَالُوا: مَا لَنَا بَيِّنَةٌ، قَالَ: «فَيَحْلِفُونَ».....

قدموا الأكبر إشارة إلى الأدب في تقديم الأسن وحقيقة الدعوى إنما هي لعبد الرحمن أخي القتل لاحق فيها لابني عمه، وإنما أمر ﷺ أن يتكلم الأكبر وهو حويصة؛ لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى بل سماع صورة القصة وعند الدعوى يدعى المستحق أو المعنى ليكون الأكبر وكيلاً له (فَقَالَ) ﷺ (لَهُمْ): أي للثلاثة (تَأْتُونَ) بفتح النون من غير تحية وفي رواية أبي ذر عن المستملي تأتوني (بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ قَالُوا: مَا لَنَا بَيِّنَةٌ)، كذا في رواية سعيد بن عبيد، ولم يقع في رواية يحيى بن سعيد الأنصاري ولا في رواية أبي قلابة الآتية، وقال بعضهم: إن ذكر البينة وهم؛ لأنه ﷺ قد علم أن خير حينئذ لم يكن بها أحد من المسلمين.

وفيه: أن دعوى نفي العلم مردودة فإنه وإن سلم لم يكن مع اليهود فيها أحد من المسلمين لكن في نفس القصة أن جماعة من المسلمين خرجوا يمتارون فيجوز أن يكون طائفة أخرى خرجوا بمثل ذلك، وإن لم يكن في نفس الأمر كذلك وقد وجد لطلب البينة في هذه القصة شاهد من وجه آخر أخرجه النسائي من طريق عبيد الله بن الأحنس، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده أن ابن محبيصة الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خيبر، فقال رسول الله ﷺ: «أقم شاهدين على من قتله ادفعه إليك برمته» قال: يا رسول الله، إني أصيب شاهدين، وإنما أصبح قتيلاً على أبوابهم، قال: قال فتخلف خمسين قسامة، قال: كيف أحلف على ما لا أعلم، قال: فتستحلف خمسين منهم قال: كيف وهم يهود، وهو سند حسن وهو نص في الحمل الذي ذكر فيتعين المصير إليه، وقد أخرج أبو داود، عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: أصبح رجل من الأنصار مقتولاً بخيبر فانطلق أولياؤه إلى النبي ﷺ فقال: شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم قال: لم يكن ثمة أحد من المسلمين وإنما هم اليهود وقد يجترئون على أعظم من هذا.

(«فَيَحْلِفُونَ») أبي اليهود أنهم ما قتلوه.

وفي رواية ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد فيبرئكم يهود بخمسين يوماً أي: يخلصوكم من الأيمان بأن تحلفوهم فإذا حلفوا انتهت الخصومة فلم يجب عليهم

قَالُوا: لَا نَرْضَى بِإِيمَانِ الْيَهُودِ، فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ، فَوَدَّاهُ مِائَةً مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ.

شيء وخلصتم أنتم من الأيمان فقالوا: كيف نأخذ بأيمان قوم كفار.

وفي رواية الليث كيف نقبل بدل نأخذ، وفي رواية أبي قلابة ما يبألون أن يقتلونا أجمعين ثم يحلفون كذا في رواية سعيد بن عبيد لم يذكر عرض الأيمان على المدعين كما لم يقع في رواية يحيى بن سعيد طلب البينة أولاً، ففي روايته أتخلفون وتستحقون صاحبكم أو قاتلكم بأيمان خمسين منكم، وطريق الجمع أنه ﷺ طلب البينة أولاً فلم يكن لهم بينة فعرض عليهم الأيمان فامتنعوا فعرض عليهم تحليل المدعى عليهم فأبوا وقد سقط من رواية حديث الباب تبدئة المدعين باليمين واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ فوجب قبولها وهي تقضي على من لم يعرفها.

والحاصل: أنه حفظ أحدهما ما لم يحفظ الآخر وزيادة الثقة مقبولة وإلى البداية بالمدعين في اليمين ذهب الشافعي وأحمد فإن أبوا ردت على المدعى عليهم، وقال بعكسه أهل الكوفة وكثير من البصرة.

(قَالُوا) يَا رَسُولَ اللَّهِ: (لَا نَرْضَى بِإِيمَانِ الْيَهُودِ) يعني فإنهم لا يبألون، (فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ) بضم أوله وكسر الطاء من أبطل، أي: يهدر دمه (فَوَدَّاهُ) بلا همز مع التخفيف (مِائَةً) وفي رواية الكشميهني: مائة (مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ) زعم بعضهم: أنه غلط من سعيد بن عبيد لتصريح يحيى بن سعيد بقوله: من عنده وجمع بعضهم بين الروایتين باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمال دفعه من عنده، أو المراد بقوله: من عنده أي: من بيت المال المرصد للمصالح وأطلق عليهم صدقة باعتبار الانتفاع به مجاناً لما في ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات البين، وقد حملة بعضهم على ظاهره فحكى القاضي عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة في المصالح العامة، واستدل بهذا الحديث وغيره وتقدم شيء من ذلك في كتاب الزكاة في الكلام على حديث حملنا النبي ﷺ على إبل من الصدقة في الحج وعلى هذا المراد بالعندية كونها تحت حكمه وأمره للاحتراز من جعل ديته على اليهود أو غيرهم.

6899 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَسَدِيُّ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ، مِنْ آلِ أَبِي قِلَابَةَ:

وقال أبو العباس القرطبي في المفهم: فعل النبي ﷺ ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته وجلباً للمصلحة، ودرءاً للمفسدة على سبيل التأليف ولا سيما عند تعذر الوصول إلى استيفاء الحق، ورواية من قال: من عنده أصح من رواية من قال من إبل الصدقة، وقد قيل إنها غلط والأولى أن لا يغلط الراوي ما أمكن فيحتمل أوجهها منها ما تقدم، وزاد أن يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة ليدفعه من مال الفيء أو أن أولياء القتل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم ذلك من سهم المؤلف استئلاً لهم واستجلاباً لليهود انتهى.

وفي الحديث مشروعية القسامة، وبه أخذ كافة الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة، وفقهاء الأمصار من الحجازيين والشاميين والكوفيين، وإن اختلفوا في صورة الأخذ به، وروي التوقف في ذلك عن طائفة لم يروا القسامة ولا أثبتوا لها في الشرع حكماً، وهذا مذهب الحكم بن عتيبة، وأبي قلابة، وسالم بن عبد الله، وسليمان بن يسار، وقتادة، ومسلم بن خالد، وإبراهيم بن واليه ينحو البخاري. وقد سبق الكلام في ذلك أيضاً.

قال العيني: ذكر الحديث مطابقاً لما قبله في عدم القود في القسامة، وأن الحكم فيها مقصور على البينة واليمين كما في حديث الأشعث، وقد سبق الحديث في الصلح والعجزة.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء البلخي، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة (إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَسَدِيُّ) بفتح السين المهملة هو المعروف بـ«ابن علي» وهي أمه، واسم أبيه إبراهيم كما هنا واسم جده مقسم وهو الثقة المشهور، وهو المنسوب إلى بني أسد بن خزيمة؛ لأن أصله من مواليهم قال: (حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ) هو المعروف بـ«الصواف» واسم أبي عثمان ميسرة، وقيل: سالم وكنية الحجاج أبو الصلت يقال غير ذلك وهو بصري وهو مولى بني كندة، قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَبُو رَجَاءٍ) اسمه سلمان (مِنْ آلِ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف وتخفيف اللام عبد الله بن زيد الجرهمي بفتح

حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَبْرَزَ سَرِيرَهُ يَوْمًا لِلنَّاسِ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ؟ قَالَ: نَقُولُ: الْقَسَامَةُ الْقَوْدُ بِهَا حَقٌّ، وَقَدْ أَقَادَتْ بِهَا الْخُلَفَاءُ،

الجيم وسكون الراء وهو مولى بني قلابة، ووقع هنا من آل أبي قلابة، وفيه تجوز فإنه منهم باعتبار الولاء لا بالأصالة وقد أخرجه أحمد، فقال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، وَكَذَا عِنْدَ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَكَذَا عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ كُلُّهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلٍ.

(حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (أَبُو قِلَابَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ) يَعْنِي الْخَلِيفَةَ الْمَشْهُورَ (أَبْرَزَ سَرِيرَهُ) أَي: أَظْهَرَهُ وَكَانَ ذَلِكَ فِي زَمَنِ خِلَافَتِهِ وَهُوَ بِالشَّامِ، وَالْمُرَادُ بِالسَّرِيرِ مَا جَرَتْ عَادَةُ الْخُلَفَاءِ بِالْإِخْتِصَاصِ بِالْجُلُوسِ عَلَيْهِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ إِلَى ظَاهِرِ الدَّارِ لَا إِلَى الشَّارِعِ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَذِنَ لِلنَّاسِ.

(يَوْمًا لِلنَّاسِ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا) وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ كُنْتُ خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

(فَقَالَ) لَهُمْ: (مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ؟) زَادَ أَحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ ابْنِ عَلِيٍّ، عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ فَأَضْبَ النَّاسُ أَي: سَكَتُوا مَطْرَقِينَ يَقَالُ: أَضْبُوا إِذَا سَكَتُوا، وَأَضْبُوا إِذَا تَكَلَّمُوا وَأَصْلُ أَضْبَ أَضْمَرُ مَا فِي قَلْبِهِ، وَيَقَالُ: أَضْبَ عَلَى الشَّيْءِ لَزَمَهُ، وَالْأَسْمُ الضَّبُّ كَالْحَيَوَانِ الْمَشْهُورِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ عَلِمُوا رَأْيَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي إِنْكَارِ الْقَسَامَةِ فَلَمَّا سَأَلَهُمْ سَكَتُوا مُضْمِرِينَ مَخَالَفَتَهُ ثُمَّ تَكَلَّمُ بَعْضُهُمْ بِمَا عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ كَمَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ حَيْثُ قَالَ: قَالُوا وَفِي الْفُرْعِ كَأَصْلِهِ قَالَ: أَي (قَالَ) قَائِلٌ مِنْهُمْ: (نَقُولُ: الْقَسَامَةُ الْقَوْدُ بِهَا حَقٌّ) الْقَسَامَةُ مَبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ الْقَوْدُ مَبْتَدَأٌ ثَانٍ وَحَقُّ خَبْرِهِ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ وَمَعْنَى حَقٍّ وَاجِبٌ.

(وَقَدْ أَقَادَتْ بِهَا الْخُلَفَاءُ) وَأَرَادُوا بِذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَكَذَا جَاءَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ أَنَّهُ أَقَادَ بِهَا ثُمَّ نَدِمَ كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو قِلَابَةَ بَعْدَ ذَلِكَ.

قَالَ لِي: مَا تَقُولُ يَا أَبَا قَلَابَةَ؟ وَنَصَبَنِي لِلنَّاسِ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، عِنْدَكَ رُؤُوسُ الْأَجْنَادِ وَأَشْرَافُ الْعَرَبِ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُخَصَّنٍ بِدِمَشْقٍ أَنَّهُ قَدْ زَنَى، لَمْ يَرَوْهُ،

وفي رواية حماد بن زيد، عن أيوب، وحجاج الصواف عن أبي رجاء أن عمر بن عبد العزيز استشار الناس في القسامة، فقال قوم هي حق قضى بها رسول الله ﷺ وقضى بها الخلفاء أخرجه أبو عوانة في صحيحه وأصله عند الشيخين من طريقه.

(قَالَ لِي: مَا تَقُولُ يَا أَبَا قَلَابَةَ؟) فيها وأصله يا أبا قلابة بالهمزة حذفت للتخفيف وأبو قلابة هو الراوي في الحديث.

(وَنَصَبَنِي لِلنَّاسِ) أي: أبرزني لمناظرتهم أو لكونه كان خلف السرير فأمره أن يظهر، وفي رواية أبي عوانة وأبو قلابة خلف السرير قاعد فالتفت إليه، وقال: ما تقول يا أبا قلابة، (فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، عِنْدَكَ رُؤُوسُ الْأَجْنَادِ)، بفتح الهمزة وسكون الجيم بعدها نون جمع جند، وهو في الأصل الأنصار والأعوان ثم اشتهر في المقاتلة وكان عمر قسم الشام بعد موت أبي عبيدة، ومعاذ على أربعة أمراء مع كل أمير جند فكان كل من فلسطين ودمشق وحمص وقنسرين يسمى جنداً باسم الجند الذين نزلوها، وقيل: كان الرابع الأردن وإنما أفردت قنسرين بعد ذلك، وفي رواية ابن ماجه، وصححه ابن خزيمة من طريق أبي صالح الأشعري، عن أبي عبد الله الأشعري في غسل الأعقاب قال أبو صالح: فقلت لأبي عبد الله من حدثك، قال: أمراء الأجناد خالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سفيان، وشرحيل بن حسنة، وعمرو بن العاص.

(وَأَشْرَافُ الْعَرَبِ) أي: رؤوساؤهم، وفي رواية أحمد بن حرب: وأشرف الناس، جمع شرف يقال فلان شرف قومه أي: رئيسهم وكريمهم وذو قدر وقيمة عندهم يرفع الناس أبصارهم للنظر إليه ويستطرفونه.

(أَرَأَيْتَ) أي: أخبرني (لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُخَصَّنٍ) بفتح الصاد كان (بِدِمَشْقٍ) بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين المعجمة البلد المشهور بالشام ديار الأنبياء عليهم السلام (أَنَّهُ قَدْ زَنَى، لَمْ يَرَوْهُ) وفي رواية

أَكُنْتُ تَرْجُمُهُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِحِمَصٍ أَنَّهُ سَرَقَ، أَكُنْتُ تَقْطَعُهُ وَلَمْ يَرَوْهُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَوَاللَّهِ مَا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطُّ إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: رَجُلٌ قَتَلَ بِجَرِيرَةٍ نَفْسَهُ فَقُتِلَ، أَوْ رَجُلٌ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ رَجُلٌ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ الْقَوْمُ: أَوْلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي السَّرْقِ، وَسَمَرَ الْأَعْيُنَ،

أبي ذر عن الحموي المستملي: ولم يره (أَكُنْتُ تَرْجُمُهُ) في رواية حماد شهد عندك أربعة من أهل حمص على رجل من أهل دمشق أكنت ترجمه (قَالَ: لَا، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِحِمَصٍ أَنَّهُ سَرَقَ) ويروى: قد سرق (أَكُنْتُ تَقْطَعُهُ وَلَمْ يَرَوْهُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَوَاللَّهِ مَا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَحَدًا (قَطُّ) وفي رواية حماد: ولا والله لا أعلم رسول الله ﷺ قتل أحداً من أهل الصلاة (إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ) وفي رواية أحمد بن حرب: إلا بإحدى ثلاث خصال وهو موافق لحديث ابن مسعود رضي الله عنه الماضي مرفوعاً في أول الديات لا يحل دم امرئ مسلم.

(رَجُلٌ قَتَلَ) بفتحات ملتبساً (بِجَرِيرَةٍ نَفْسِهِ) بفتح الجيم أي: بما يجره إلى نفسه من الذنب أو من الجناية أي: فقتل ظلماً، (فَقُتِلَ) قصاصاً بضم القاف وكسر الفوقية.

(أَوْ رَجُلٌ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ) وكذا امرأة.

(أَوْ رَجُلٌ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ) قيل: هذا الحديث حجة على أبي قلاب؛ لأنه إذا ثبت القسامة فقتل قصاصاً أيضاً، وأجيب: بأنه ربما أجاب بأنه بعد ثبوتها لا يستلزم القصاص لانتفاء الشرط.

(فَقَالَ الْقَوْمُ: أَوْلَيْسَ) الهمزة للاستفهام والواو للعطف على مقدر لائق بالمقام (قَدْ حَدَّثَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) وعند مسلم من طريق ابن عون فقال عنبسة بن سعيد، قد حَدَّثَنَا أَنَسُ رضي الله عنه (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي السَّرْقِ) بفتح السين والراء مصدر سرق سرقاً، وقال الكرمانى: السرق جمع سارق وبالكسر السرقة.

(وَسَمَرَ) بالتخفيف أي: كحل (الْأَعْيُنَ) بالمسامير المحمأة، وفي رواية

ثُمَّ نَبَذَهُمْ فِي الشَّمْسِ؟ فَقُلْتُ: أَنَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثَ أَنَسٍ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ عُكْلٍ ثَمَانِيَّةٍ، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَوْخَمُوا الْأَرْضَ فَسَقِمَتْ أَجْسَامُهُمْ، فَشَكُّوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَفَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِيْنَا فِي إِبِلِهِ، فَتُصِيبُونَ مِنَ الْبَانِيهَا وَأَبْوَالِهَا» قَالُوا: بَلَى، فَخَرَجُوا فَشَرِبُوا مِنْ الْبَانِيهَا وَأَبْوَالِهَا، فَصَحُّوا، فَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَطْرَدُوا النَّعَمَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلَ

أبي ذر والأصيلي بالتشديد قال القاضي عياض: والتخفيف أوجه.

(ثُمَّ نَبَذَهُمْ) بالذال المعجمة أي: طرحهم (فِي الشَّمْسِ) وعنبة المذكور بفتح المهملة، وسكون النون وفتح الموحدة بعدها سين مهملة هو الأموي أخو عمرو بن سعيد المعروف بـ«الأشديق» واسم جده العاص بن سعيد بن العاص بن أمية، وكان عنبة من خيار أهل بيته، وكان عبد الملك بن مروان بعد أن قتل أخاه عمرو بن سعيد يكرمه، وله رواية وأخبار مع الحجاج بن يوسف ووثقه ابن معين وغيره.

(فَقُلْتُ) أي: قال أبو قلابة: فقلت: (أَنَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثَ أَنَسٍ) رضي الله عنه: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَنَسٌ) وفي رواية أحمد بن حرب: فإياي حدث أنس: (أَنَّ نَفَرًا مِنْ عُكْلٍ) بضم العين المهملة، وسكون الكاف وتقدم في الطهارة وغيرها بلفظ: العربيين وجمع بأن بعضهم كان من عكل وبعضهم كان من عرينة.

(ثَمَانِيَّةً) نصب بدل من نفرًا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَوْخَمُوا الْأَرْضَ) أي: أرض المدينة فلم توافقهم وكرهوها وأصله من الوخم بالخاء المعجمة يقال: وخم الطعام إذا ثقل فلم يستمرأ فهو وخيم.

(فَسَقِمَتْ) بكسر القاف (أَجْسَامُهُمْ) وفي رواية أحمد بن حرب: أجسادهم (فَشَكُّوا ذَلِكَ) السقم وعدم موافقة أرض المدينة لهم (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فلما شكوا، (قَالَ) لهم: (أَفَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِيْنَا) هو يسار ضد اليمين النوبي بضم النون والباء الموحدة (فِي إِبِلِهِ) أي: التي يرعاها لنا، (فَتُصِيبُونَ مِنَ الْبَانِيهَا وَأَبْوَالِهَا قَالُوا: بَلَى، فَخَرَجُوا فَشَرِبُوا مِنْ الْبَانِيهَا وَأَبْوَالِهَا، فَصَحُّوا) بتشديد الحاء، (فَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَطْرَدُوا) بفتح الهمزة وسكون الطاء وروي بتشديد الطاء (النَّعَم) أي: ساقوا الإبل، (فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلَ

فِي آثَارِهِمْ، فَأُذِرْكُمْ فَجِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ نَبَذَهُمْ فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا، قُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ، ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا وَسَرَقُوا، فَقَالَ عَنبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ: وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ، فَقُلْتُ: أَرْتَدُّ عَلَى حَدِيثِي يَا عَنبَسَةُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ جِئْتُ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ،

فِي آثَارِهِمْ) شباباً من الأنصار قريباً من عشرين، وكان أميرهم كرز بن جابر في السنة السادسة، (فَأُذِرْكُمْ) بضم الهمزة على البناء للمفعول (فَجِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ) رسول الله ﷺ (بِهِمْ فَقُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ) بتشديد الطاء في الفرع.

(وَسَمَرَ) بالتخفيف، وفي رواية أبي ذر بالتشديد أي: كحل (أَعْيُنَهُمْ) فاقتص منهم بمثل ما فعلوا، وقال الشافعي: إنه منسوخ وتقرير ذلك أنه ﷺ لما فعل ذلك بالعربيين كان بحكم الله وحياً أو باجتهاد مصيب فنزلت آية المحاربة: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المائدة: 33] الآية ناسخة لذلك.

(ثُمَّ نَبَذَهُمْ) أي: طرحهم (فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا) قال أبو قلابة: (قُلْتُ): وفي نسخة: فقلت: (وَأَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ، ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا) الراعي، (وَسَرَقُوا) النعم.

(فَقَالَ عَنبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ: وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ) بكسر الهمزة وتخفيف النون بمعنى ما النافية والمفعول محذوف، أي: ما سمعت قبل اليوم مثل ما سمعت منك اليوم، قال أبو قلابة: (فَقُلْتُ: أَرْتَدُّ عَلَى) بتشديد الياء (حَدِيثِي يَا عَنبَسَةُ؟) كان فيهم من كلام عنبسة إنكار ما حدث به وفي رواية حماد فقال عنبسة يا قوم ما رأيت كاليوم قط.

ووقع في رواية ابن عون: تتهمني يا عنبسة، (قَالَ: لَا) أي: قال عنبسة: لا أرد عليك، (وَلَكِنْ جِئْتُ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ) وفي رواية ابن عون، قال: لا، هكذا حَدَّثَنَا أَنَسُ، وهذا دال على أن عنبسة كان سمع حديث العكليين من أَنَسِ.

وفيه: إشعار بأنه كان غير ضابط له على ما حدث به أَنَسُ فكان يظن أن فيه دليلاً على جواز القتل في المعصية ولو لم يقع الكفر فلما ساق أبو قلابة الحديث فذكر أنه هو الذي حدثهم به أَنَسُ فاعترف لأبي قلابة بضبطه ثم أثنى عليه.

وَاللَّهِ لَا يَزَالُ هَذَا الْجُنْدُ بِخَيْرٍ مَا عَاشَ هَذَا الشَّيْخُ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ، قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ فِي هَذَا سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، دَخَلَ عَلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَتَحَدَّثُوا عِنْدَهُ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فَقُتِلَ، فَخَرَجُوا بَعْدَهُ، فَإِذَا هُمْ بِصَاحِبِهِمْ يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ، فَارْجِعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَاحِبُنَا كَانَ تَحَدَّثَ مَعَنَا، فَخَرَجَ بَيْنَ أَيْدِينَا، فَإِذَا نَحْنُ بِهِ يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «بِمَنْ تَظُنُّونَ، أَوْ تَرَوْنَ، قَتَلَهُ» قَالُوا: نَرَى أَنَّ الْيَهُودَ قَتَلَتْهُ،

(وَاللَّهُ لَا يَزَالُ هَذَا الْجُنْدُ) أي: أهل الشام (بِخَيْرٍ مَا عَاشَ هَذَا الشَّيْخُ) أي: أبو قلابه (بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ) ووقع في رواية ابن عون: يا أهل الشام لا تزالون بخير ما دام هذا ومثل هذا، وفي رواية حماد: والله لا يزال هذا الجند بخير ما أبقاك الله بين أظهرهم، قال: أبو قلابه، (قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ فِي هَذَا) قال الكرمانى: أي: في شأنه (سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وهي أنه لم يحلف المدعى للدم، بل حلف المدعى عليه أولاً فقوله دخل عليه إلى آخره بيان لهذه السنة.

(دَخَلَ عَلَيْهِ) ﷺ (نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) يحتمل أنهم عبد الله بن سهل ومحبيصة، (فَتَحَدَّثُوا عِنْدَهُ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ) إلى خير (بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) هو عبد الله بن سهل، (فَقُتِلَ) بها (فَخَرَجُوا بَعْدَهُ) إلى خير، (فَإِذَا هُمْ بِصَاحِبِهِمْ) عبد الله بن سهل (يَتَشَحَّطُ) بفتح التحتية والفوقية والشين المعجمة والحاء المشددة المهملة بعدها طاء مهملة أيضاً أي: يضطرب (فِي الدَّمِ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميين: في دمه، (فَرَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَاحِبُنَا) عبد الله بن سهل الذي (كَانَ) يُحَدِّثُ والذي في اليونينية: (تَحَدَّثَ مَعَنَا) عندك، (فَخَرَجَ بَيْنَ أَيْدِينَا) إلى خير، (فَإِذَا نَحْنُ بِهِ) عندها (يَتَشَحَّطُ فِي الدَّمِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) من بيته أو مسجده إليهم، (فَقَالَ) لهم: (بِمَنْ تَظُنُّونَ، أَوْ مَنْ تَرَوْنَ) بضم الفوقية أو بفتحها وهو بمعنى تظنون، والشك من الراوي، وفي رواية أبي ذر: ومن ترون (قَتَلَهُ، قَالُوا: نَرَى) بضم النون أو بفتحها أي: نظن (أَنَّ الْيَهُودَ قَتَلَتْهُ) بتاء التانيث، قال العيني: كذا في رواية المستملي.

وفي رواية غيره قتله بدون التاء قال، وقوله في فتح الباري.

وفي رواية المستملي قتله بصيغة الجمع غلط فاحش؛ لأنه مفرد مؤنث ولا

فَأَرْسَلَ إِلَى الْيَهُودِ فَدَعَاهُمْ، فَقَالَ: «أَنْتُمْ قَتَلْتُمْ هَذَا؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «أَتَرْضَوْنَ نَفْلَ خَمْسِينَ مِنَ الْيَهُودِ مَا قَتَلُوهُ» فَقَالُوا: مَا يُبَالُونَ أَنْ يَقْتُلُونَا أَجْمَعِينَ، ثُمَّ يَنْتَفِلُونَ، قَالَ: «أَفْتَسْتَحِقُّونَ الدِّيَةَ بِأَيِّمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ» قَالُوا: مَا كُنَّا لِنُخْلِفَ، فَوَدَّاهُ مِنْ عِنْدِهِ،

يصح أن يقال: قتلته بالنون بعد اللام؛ لأنه صيغة جمع المؤنث.

(فَأَرْسَلَ) ﷺ (إِلَى الْيَهُودِ فَدَعَاهُمْ، فَقَالَ) لَهُمْ مُسْتَفْهَمًا: (أَنْتُمْ) بِمَدِّ الهمزة (قَتَلْتُمْ هَذَا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ) ﷺ (لِلْمَدْعِينَ: (أَتَرْضَوْنَ نَفْلَ) بِفَتْحِ النون والفاء مصححًا عليها في الفرع كأصله، وقال في الفتح بسكونها، وقال الكرمانى: بسكون الفاء وفتحها الحلف، وأصله النفي وسمي اليمين في القسامة نفلاً؛ لأن القصاص ينفي بها وينفلون أي: يحلفون أي: أترضون بحلف (خَمْسِينَ) رَجُلًا (مِنَ الْيَهُودِ) أَنَّهُمْ (مَا قَتَلُوهُ فَقَالُوا): إِنَّهُمْ (مَا يُبَالُونَ أَنْ يَقْتُلُونَا أَجْمَعِينَ، ثُمَّ يَنْتَفِلُونَ) بِفَتْحِ التَّحْتِيَةِ وسكون النون وفتح الفوقية وكسر الفاء، وفي نسخة ينفلون بضم التحتية وسكون النون، وفي رواية أبي ذر والأصيلي ينفلون بضم التحتية وفتح النون وتشديد الفاء مكسورة أي: يحلفون، (قَالَ) ﷺ (لِلْمَدْعِينَ: (أَفْتَسْتَحِقُّونَ الدِّيَةَ) بِهمزة الاستفهام (بِأَيِّمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ) بِالْإِضَافَةِ (قَالُوا: مَا كُنَّا لِنُخْلِفَ) بِالنَّصْبِ أي: لَأَنْ نَحْلِفَ (فَوَدَّاهُ) أي: النَّبِيَّ ﷺ (مِنْ عِنْدِهِ).

وفي رواية سعيد بن عبيد: فوداه مائة من إبل الصدقة، وسبق الجمع بينهما باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمال دفعه من عنده وفي الحديث: أن اليمين توجه أولاً على المدعى عليه لا على المدعي كما في قصة النفر الأنصاريين واستدل بإطلاق قوله خمسين منكم على أن من يحلف في القسامة لا يشترط أن يكون رجلاً ولا بالغاً، وبه قال أحمد.

وقال مالك: لا يدخل النساء في القسامة، وقال الشافعي: لا يحلف في القسامة إلا الوارث البالغ؛ لأنها يمين في دعوى حكمية، فكانت كسائر الأيمان ولا فرق في ذلك بين الرجال والنساء.

وقد نبه ابن المنير في الحاشية على النكته في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق الدالة على تحليف المدعي وهي ما يحالف فيه القسامة بقية الحقوق، وقال مذهب البخاري: تضعيف القسامة، فلهذا صدر الباب

بالأحاديث الدالة على أن اليمين في جانب المدعى عليه ، وأورد حديث سعيد بن عبيد وهو جار على القواعد وإلزام المدعى عليه البينة ليس من خصوص القسامة من شيء ، ثم ذكر حديث القسامة الدال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب المواعدة والحزبة فراراً من أن يذكرها هنا فيغلط المستدل بها على اعتقاد البخاري قال الحافظ العسقلاني : بعد أن نقل ذلك والذي يظهر لي أن البخاري لا يضعف القسامة من حيث هي بل يوافق الشافعي في أنه لا قود فيها ويخالفه في أن الذي يحلف فيها هو المدعي ، بل يرى أن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الأنصار ويهود خيبر فيرد المختلف إلى المتفق عليه من أن اليمين على المدعى عليه فمن ثمة أورد سعيد بن عبيد في باب القسامة ، وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر ، وليس في شيء من ذلك تضعيف أصل القسامة ، وادعى بعضهم أن قوله يحلفون فتستحقون استفهام إنكار واستعظام للجمع بين الأمرين .

وتعقب : بأنهم لم يبدؤوا بطلب اليمين حتى يصح الإنكار عليهم ، وإنما هو استفهام تقرير وتشريع .

وقال القرطبي : الأصل في الدعاوى أن اليمين على المدعى عليه ، وحكم القسامة أصل بنفسه لتعذر إقامة البينة على القتل فيها غالباً فإن القاصد للقتل يقصد الخلوة ويترصد الغفلة وتأيدت بذلك الرواية الصحيحة المتفق عليها ، وبقي ما عدا القسامة على الأصل ثم ليس ذلك خروجاً عن الأصل بالكلية بل لأن المدعى عليه إنما كان القول قوله لقوة جانبه بشهادة الأصل له بالبراءة مما ادعى عليه وهو موجود في جانب المدعي لقوة جانبه باللوث الذي يقوي دعواه هذا . ثم إن قوله وقد كانت في هذا سنة إلى قوله فوداه من عنده من كلام أبي قلابة أورده مرسلًا .

قال الحافظ العسقلاني : ويغلب على ظني أنه قصة عبد الله بن سهيل ومحبيصة فإن كان كذلك فلعل عبد الله بن سهيل ورفقته تحدثوا عند النبي ﷺ قبل أن يتوجهوا إلى خيبر ثم توجهوا ، فقتل عبد الله بن سهيل كما تقدم ، وهو المراد بقوله هنا فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل والله أعلم . قال أبو قلابة وهي قصة

قُلْتُ: وَقَدْ كَانَتْ هَذِيلٌ خَلَعُوا خَلِيعًا لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَطَرَقَ أَهْلَ بَيْتٍ مِنَ الْيَمَنِ بِالْبَطْحَاءِ، فَانْتَبَهَ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَحَذَفَهُ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ، فَجَاءَتْ هَذِيلٌ، فَأَخَذُوا الْيَمَانِيَّ فَرَفَعُوهُ إِلَى عُمَرَ بِالْمَوْسِمِ،

موصولة بالسند المذكور لكنها مرسله أن أبا قلابه لم يدرك عمر رضي الله عنه.

(قُلْتُ: وَقَدْ كَانَتْ هَذِيلٌ) بالذال المعجمة القبيلة المشهورة المنسوبة إلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر.

(خَلَعُوا خَلِيعًا لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) بفتح الخاء المعجمة فيهما وبالعين المهملة، وكسر اللام في الثاني وهو فاعل بمعنى مفعول يقال تخالغ القوم إذا نقضوا الحلف بينهم فإذا فعلوا ذلك لم يطالبوه بجنائته فكأنهم خلعوا اليمين التي كانوا لبسوها معه ومنه سمي الأمير إذا عزل خليعًا ومخلوعًا، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني حليفًا بالحاء المهملة والفاء بدل المعجمة والعين المهملة، وقد كانت العرب يتعامدون على النصرة وأن يؤخذ كل منهم بالآخر فإذا أرادوا أن يتبرؤوا من الذين حالقوه أظهروا ذلك للناس، وسموا ذلك الفعل خلعًا والمبرأ منه خليعًا أي: مخلوعًا فلا يأخذون بجنائته ولا يأخذ بجنائتهم فكأنهم قد خلعوا اليمين التي كانوا لبسوها معه، ولم يكن ذلك في الجاهلية يختص بالحليف بل كانوا خلعوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها إذا صدرت منه جناية تقتضي ذلك وهذا مما أبطله الإسلام من حكم الجاهلية ومن ثمة قيده في الخبر بقوله في الجاهلية، قال الحافظ العسقلاني: ولم أقف على اسم الخليع المذكور ولا على اسم أحد ممن ذكر في القصة.

(فَطَرَقَ أَهْلَ بَيْتٍ) بضم الطاء المهملة وكسر الراء على البناء للمفعول (مِنْ الْيَمَنِ بِالْبَطْحَاءِ) وادٍ بمكة أي: هجم عليها ليلاً في خفية ليسرق منهم، (فَانْتَبَهَ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ) من أهل البيت، (فَحَذَفَهُ) بالحاء المهملة والذال المعجمة أي: رماه (بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ، فَجَاءَتْ هَذِيلٌ، فَأَخَذُوا) الرجل (الْيَمَانِيَّ) بالتخفيف ويروى بالتشديد (فَرَفَعُوهُ إِلَى عُمَرَ) أي: ابن الخطاب رضي الله عنه (بِالْمَوْسِمِ) بكسر السين وهو الوقت الذي يجتمع فيه الحاج كل سنة كأنه وسم بذلك الوسم وهو مفعول منه اسم الزمان؛ لأنه معلم لهم يقال: وسمه يسمه وسمًا وسمه إذا أثر فيه.

وَقَالُوا: قَتَلَ صَاحِبِنَا، فَقَالَ: إِنَّهُمْ قَدْ خَلَعُوهُ، فَقَالَ: يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْ هَذَا مَا خَلَعُوهُ، قَالَ: فَأَقْسَمَ مِنْهُمْ تِسْعَةً وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا، وَقَدِمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ مِنَ الشَّأَمِ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقْسِمَ، فَأَفْتَدَى يَمِينَهُ مِنْهُمْ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَأَذْخَلُوا مَكَانَهُ رَجُلًا آخَرَ، فَدَفَعَهُ إِلَى أَخِي الْمَقْتُولِ، فَقَرِنْتُ يَدُهُ بِيَدِهِ، قَالُوا: فَاذْخُلُوا وَالْخَمْسُونَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِنَخْلَةٍ، أَخَذَتْهُمْ السَّمَاءُ، فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي الْجَبَلِ، فَأَنْهَجَمَ الْغَارُ عَلَى الْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا فَمَاتُوا جَمِيعًا، وَأَفْلَتَ الْقَرِيبَانِ، وَاتَّبَعَهُمَا حَجَرٌ فَكَسَرَ رِجْلَ أَخِي الْمَقْتُولِ، فَعَاشَ حَوْلًا

(وَقَالُوا: قَتَلَ صَاحِبِنَا، فَقَالَ) أي: القاتل إن المقتول لص: (إِنَّهُمْ) يعني قومه (قَدْ خَلَعُوهُ) وفي نسخة: قد خلعوا بحذف الهاء. (فَقَالَ) عمر رضي الله عنه: (يُقْسِمُ) بضم أوله أي: يحلف (خَمْسُونَ مِنْ هَذَا) أنهم (مَا خَلَعُوهُ) وفي نسخة: بحذف الهاء.

(قَالَ: فَأَقْسَمَ مِنْهُمْ تِسْعَةً وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا) أنهم ما جعلوه كاذبين، (وَقَدِمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ) أي: من هذيل (مِنَ الشَّأَمِ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقْسِمَ) كقسمهم، (فَأَفْتَدَى يَمِينَهُ مِنْهُمْ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَأَذْخَلُوا) بفتح الهمزة (مَكَانَهُ رَجُلًا آخَرَ، فَدَفَعَهُ إِلَى أَخِي الْمَقْتُولِ، فَقَرِنْتُ) بضم القاف (يَدُهُ بِيَدِهِ، قَالُوا) وفي رواية أبي ذر: قال: قالوا: (فَاذْخُلُوا) نحن (وَالْخَمْسُونَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا) أنهم ما خلعوه وهو من إطلاق الكل وإرادة الجزء؛ لأن الذين أقسموا تسعة وأربعون أو المراد الخمسون تقريبًا (حَتَّى إِذَا كَانُوا بِنَخْلَةٍ) بفتح النون وسكون الخاء المعجمة موضع على ليلة من مكة لا ينصرف (أَخَذَتْهُمْ السَّمَاءُ) أي: المطر، (فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي الْجَبَلِ، فَأَنْهَجَمَ) بسكون النون وفتح الهاء أي: سقط بغته، وفي رواية الأصيلي: فانهدم (الْغَارُ عَلَى الْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا فَمَاتُوا جَمِيعًا، وَأَفْلَتَ) بضم الهمزة على البناء للمفعول أي: تخلص يقال: أفلت وتفلت وانفلت كلها بمعنى تخلص (الْقَرِيبَانِ) أخو المقتول والرجل الذي جعلوه مكان الرجل الشامي وهما اللذان قرنت يد أحدهما بيد الآخر أي: تخلصا.

(وَاتَّبَعَهُمَا) بتشديد الفوقية بعد همزة الوصل وبالموحدة (حَجَرٌ) أي: وقع عليهما بعد أن تخلصا وخرجا من الغار (فَكَسَرَ رِجْلَ أَخِي الْمَقْتُولِ، فَعَاشَ حَوْلًا

ثُمَّ مَاتَ، قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ أَقَادَ رَجُلًا بِالقَسَامَةِ، ثُمَّ نَدِمَ بَعْدَ مَا صَنَعَ، فَأَمَرَ بِالْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا، فَمُحُوا مِنَ الدِّيَّانِ، وَسَيَّرَهُمْ إِلَى الشَّامِ.

ثُمَّ مَاتَ) وحاصل القصة أن القاتل ادعى أن المقتول لص وأن قومه خلعه فأنكروا ذلك وحلفوا كاذبين فأهلكهم الله بحنث القسامة وخلص المظلوم وحده والغرض من هذه القصة أن الحلف توجه أولاً على المدعى عليه لأجل المدعي كقصة النفر من الأنصار هذا قال أبو قلابة: بالسند السابق موصولاً.

(قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ أَقَادَ رَجُلًا) قال الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسمه (بِالقَسَامَةِ، ثُمَّ نَدِمَ بَعْدَ مَا صَنَعَ) بضم الدال وفي رواية أحمد ابن حرب على الذي صنع (فَأَمَرَ بِالْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا) وفي رواية أحمد بن حرب: الذين حلفوا، (فَمُحُوا) بضم الميم والحاء المهملة (مِنَ الدِّيَّانِ) بكسر الدال وفتحها الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأصل العطاء فارسي معرب، وأول من دون الديوان عمر رضي الله عنه، (وَسَيَّرَهُمْ) أي: نفاهم (إِلَى الشَّامِ) وفي رواية أحمد بن حرب عند أبي نعيم في مستخرجه: من الشام بدل إلى الشام وهذه أوجه؛ لأن إقامة عبد الملك كانت بالشام، ويحتمل أن يكون وقع ذلك بالعراق عند محاربة مصعب بن الزبير فحينئذ يكونون من أهل العراق فنفاهم إلى الشام.

وقال القابسي: بالقاف والموحدة عجباً لعمر بن عبد العزيز كيف أبطل حكم القسامة الثابت بحكم رسول الله ﷺ وعمل الخلفاء الراشدين بقول أبي قلابة وهو من بله التابعين وسمع منه في ذلك قولاً مرسلًا غير مسند مع أنه انفلت عند قصة الأنصار إلى قصة خبير فركب إحداهما مع الأخرى لقله حفظه، وكذا سمع حكاية مرسله مع أنها لا تعلق لها بالقسامة إذ الخلع ليس قسامة، وكذا محو عبد الملك لا حجة فيه.

وقال المهلب: الذي اعترض به أبو قلابة في قصة العرنين لا يفيد مراده من ترك القسامة لجواز إقامة البينة، والدلائل التي لا تدفع على تحقق الجناية في حق العرنين فليس قصتهم من طريق القسامة في شيء؛ لأنها إنما تكون في الاكتفاء بالقتل حيث لا بينة ولا دليل.

وأما العرنيون فإنهم كشفوا وجوههم لقطع السبيل والخروج على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث لا بينة هناك قال: وما ذكره من انهدم الغار يعارضه ما تقدم من السنة قال وليس رأي أبي قلابة حجة ولا ترد به السنة وكذا محو عبد الملك الذين أقسموا من الديوان.

وقال الحافظ العسقلاني: الذي يظهر لي أن مراد أبي قلابة بقصة العرنيين خلاف ما فهمه المهلب أن قصتهم كان يمكن فيها القسامة ولم يفعلها النبي ﷺ، وإنما أراد الاستدلال بها لما ادعاه من الحصر الذي ذكره في أن النبي ﷺ لم يقتل أحداً إلا لإحدى ثلاث فعورض بقطعه العرنيين وحاول المعترض إثبات قسم رابع فرد عليه أبو قلابة حاصله أنهم استوجبوا القتل بقتلهم الراعي وبارتدادهم عن الدين وهذا بين لا خفاء فيه، وإنما استدل على ترك القود بالقسامة بقصة القتل عند اليهود فليس فيها للقود بالقسامة ذكر بل ولا في أصل القصة التي هي عمدة الباب الصريح بالقود.

وقال ابن المنير: ما حاصله توهم المهلب أن أبا قلابة عارض حديث القسامة بحديث العرنيين فأنكر عليه قوهم، وإنما اعترض أبو قلابة بالحديث الدال على حصر القتل في ثلاثة أشياء: فإن الذي عارضه ظن في أن قصة العرنيين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور وبه كان يتمسك الحجاج في قتل من لم يثبت عليه واحدة من الثلاث وكان عنبسة تلقف ذلك عنه فإنه كان صديقه فبين أبو قلابة أنه ثبت عليهم قتل الراعي بغير حق والارتداد عن الإسلام وهو جواب ظاهر فلم يورد أبو قلابة قصة العرنيين مستدلاً بها على ترك القسامة بل على من تمسك بها للقود بالقسامة من غير علم كما وقع في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قصة القتل التي وقعت القسامة بسببه قبل البعثة، وقد مضى في كتاب المبعث ثم إنه ليس في قصة الهذليين تصريح بما صنع عمر رضي الله عنه، هل أقاد بالقسامة أو حكم بالدية، وقول المهلب ما تقدم من السنة إن كان أشار به إلى صنيع عمر رضي الله عنه فليس بواضح، وأما قوله إن رأي أبي قلابة ومحو عبد الملك من الديوان لا ترد بهما السنة فمقبول لكن ما هي السنة التي وردت بذلك.

23 - بَاب مَنِ اطَّلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ فَفَقَّوُوا عَيْنَهُ، فَلَا دِيَّةَ لَهُ

6900 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ فِي بَعْضِ حُجَرِ النَّبِيِّ ﷺ،

قال الحافظ العسقلاني : لم يظهر لي وجه استدلال أبي قلابة بأن القتل لا يشرع إلا في الثلاثة لرد القود بالقسامة مع أن القود قتل نفس بنفس وهو أحد الثلاثة وإنما وقع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك واللَّه تعالى أعلم، هذا ثم إن إيراد البخاري هذا الحديث هنا من حيث إن الحلف فيه توجه أولاً على المدعى عليه لا على المدعي كقصة النفر من الأنصار كما تقدم فليتأمل فيه.

23 - بَاب مَنِ اطَّلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ فَفَقَّوُوا عَيْنَهُ، فَلَا دِيَّةَ لَهُ

(بَاب مَنِ اطَّلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ) بغير إذنهم (فَفَقَّوُوا عَيْنَهُ) أي : ففقا القوم عين المطلع (فَلَا دِيَّةَ لَهُ) جواب مَن أي : فلا يجب الدية للمطلع.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) الحكم بن نافع ولأبي الوقت ولأبي ذر والأصيلي وابن عساكر أبو النعمان أي : محمد بن الفضل قال : (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين (ابن أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ) جده (أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا) قال الحافظ العسقلاني : لم أعرف اسمه صريحاً لكن نقل ابن بشكوان عن الحسن بن مغيث أنه الحكم بن أبي العاص بن أمية والد مروان ولم يذكر مستنداً لذلك، وذكر الفاكهي في كتاب مكة من طريق أبي سنان، عن الزهري، وعطاء الخراساني أن أصحاب النبي ﷺ دخلوا عليه وهو يلعن الحكم بن أبي العاص ويقول اطلع عليّ وأنا مع زوجتي فلانة فكلح في وجهي وهذا ليس صريحاً في المقصود هنا ووقع في سنن أبي داود من طريق هذيل بن شرحبيل قال : جاء سعد فوقف على باب النبي ﷺ يستأذن فقام على الباب، فقال : هكذا عنك وإنما الاستئذان من أجل النظر، وهذا أقرب إلى أن يفسر به المبهم الذي في باقي أحاديث الباب ولم يثبت سعد هذا في رواية أبي داود ووقع في رواية الطبراني أنه سعد بن عبادة رضي الله عنه.

(اطَّلَعَ) أي : نظر من علو مِّنْ حُجْرٍ بضم الجيم وسكون الحاء المهملة. وهو الشق في الباب (فِي بَعْضِ حُجَرِ النَّبِيِّ ﷺ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني : في

«فَقَامَ إِلَيْهِ بِمَشْقَصٍ، أَوْ بِمَشَاقِصَ، وَجَعَلَ يَخْتَلُهُ لِيَطْعَنَهُ».

6901 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي جُحْرِ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِذْرَى يَحْكُ بِهِ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَوْ أَعْلَمُ أَنْ»

بعض حجر وهو بضم الحاء المهملة وفتح الجيم جمع حجرة أي: في بعض منازلها، (فَقَامَ إِلَيْهِ) ﷺ (بِمَشْقَصٍ) بكسر الميم وسكون الشين المعجمة بعدها قاف مفتوحة فصاد مهملة أي: نصل عريض، (أَوْ بِمَشَاقِصَ) شك من الراوي وهو جمع: مشقص، وفي رواية أبي ذر: أو مشاقص بحذف الباء.

(وَجَعَلَ يَخْتَلُهُ) بفتح التحتية وكسر الفوقية بينهما خاء معجمة ساكنة وبعد اللام هاء من الختل بفتح أوله وسكون ثانيه أي: يستفعله ويأتيه من حيث لا يراه (لِيَطْعَنَهُ) بضم العين المهملة في الفرع كأصله بناء على المشهور من أن الطعن بالفعل بضم العين وبالقول بفتحها وقد قيل هما سواء زاد أبو الربيع الزهراني عن حماد عند مسلم فذهب أو لحقه فأخطأ وفي رواية عاصم بن علي، عن حماد عند أبي نعيم فما أدري أذهب أم كيف صنع، قيل: لا يطابق الحديث الترجمة؛ لأنه ليس فيه التصريح بأن لا دية له وأجيب بأن في بعض طرقه التصريح بذلك، وقد جرت عادته بالإشارة إلى ما ورد فيه من ذلك، وقد مضى الحديث في الاستئذان، ومعنى الكلام فيه.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء البلخي، قال: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ) هو ابن سعد الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ) بسكون العين فيهما رضي الله عنه، (أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي جُحْرِ) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة (فِي بَابِ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: من حجر من باب، (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِذْرَى) بكسر الميم وسكون الدال المهملة بعدها راء منونة حديدة يسوى بها شعر الرأس المتلبد كانحلال لها رأس وقيل هو شبيهة بالمشط له أسنان من حديث، وقال في الأولى مشقص وفسر بالنصل العريض فيحتمل التعدد أو أن رأس المدى كان محدداً فأشبهه النصل (يَحْكُ بِهِ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَوْ أَعْلَمُ أَنْ) بالتخفيف

تَنْتَظِرُنِي، لَطَعْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ». قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ قَبْلِ الْبَصَرِ».

6902 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ امْرَأً أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَحَذَفْتَهُ بِعَصَاٍ فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ».

(تَنْتَظِرُنِي) وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: أنك بتشديد النون بعدها كاف تنتظرني أي: تنظرني، (لَطَعْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ) كذا في رواية الكشميهني بالإنفراد، وفي رواية غيره: في عينك بالتثنية يعني إنما لم أطعنك لأنني كنت متردداً بين نظرك، وبين وقوفك غير ناظر.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ») أي: الاستئذان في دخول الدار (مِنْ قَبْلِ الْبَصَرِ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: جهة البصر؛ لئلا يطلعه على عورة أهلها، ولولاه لما شرع، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني من قبل النظر بالنون والطاء المعجمة بدل الموحدة والصاد.

قال الطيبي: قوله لو أعلم أنك تنتظرني بعد قوله اطلع يدل على أن الاطلاع من غير قصد النظر لا يترتب هذا الحكم عليه فلو قصد النظر فرماه صاحب الدار بنحو حصاة فأصاب عينه فعمي أو سرت إلى نفسه فتلفت فهدر والكلام في وجه الترجمة مثل الكلام في الحديث السابق وقد مر الحديث في الاستئذان أيضاً.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن المديني وسقط في رواية أبي ذر بن عبد الله قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله ابن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه أنه (قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ امْرَأً أَطْلَعَ عَلَيْكَ» بتشديد الطاء أي: في منزلك (بِغَيْرِ إِذْنٍ فَحَذَفْتَهُ) بالخاء والذال المعجمتين أي: رميته (بِعَصَاٍ) بِحَصَاٍ: بين إصبعيك قيد بالحصاة؛ لأنه لو رماه بحجر ثقيل أو سهم مثلاً تعلق به القصاص وجه لا ضمان مطلقاً.

(فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ) أي: خرج وعند ابن أبي عاصم من وجه آخر عن ابن عيينة بلفظ: ما كان عليك من حرج، وعند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه: «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفقؤوا عينه».

قال المحافظ العسقلاني : فيه رد على من حمل الجناح هنا على الإثم ، ورتب على ذلك وجوب الدية إذ لا يلزم من رفع الإثم رفعها ؛ لأن وجوب الدية من خطاب الوضع ، ووجه الدلالة أن إثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية وأصرح من هذا عند أحمد ، وابن أبي عاصم ، والنسائي ، وصححه ابن حبان ، والبيهقي كلهم من رواية بشير بن نهيك عنه رضي الله عنه من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم ففقؤوا عينه فلا دية ولا قصاص ، وفي رواية من هذا الوجه فهو هدر .

وفي هذه الأحاديث من الفوائد : إبقاء شعر الرأس وتزيينه واتخاذ آلة يزيل بها عنه الهوام ويحتال به لدفع الوسخ أو القمل ، وفيه مشروعية الاستئذان على من يكون في بيت مغلق الباب ومنع التطلع عليه من خلل الباب ، وفيه مشروعية الامتشاط ، واستدل به على جواز رمي من يتجسس فلو لم يندفع بالشئ الخفيف جاز بالثقل وأنه إن أصيب نفسه أو بعضه فهو هدر وذهب المالكية إلى القصاص وأنه لا يجوز قصد العين ولا غيرها واعتلوا بأن المعصية لا تدفع بالمعصية وأجاب الجمهور بأن المأذون فيه إذا ثبت الإذن لا يسمى معصية ، وإن كان الفعل لو تجرد عن هذا السبب يعد معصية وقد اتفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفس المدفوع وهو بغير السبب المذكور معصية فهذا يلتحق به مع ثبوت النص فيه ، وأجابوا عن الحديث بأنه ورد على سبيل التغليظ والإرهاب ، ووافق الجمهور منهم ابن نافع ، وهل يشترط الإنذار قبل الرمي وجهان :

قيل : يشترط كدفع الصائل وأصحهما لا لقوله في الحديث يختله بذلك وفي حكم المتطلع من خلل الباب الناظر من كوة من في الدار وكذا من وقف في الشارع فنظر إلى حريم غيره أو إلى شيء في دار غيره ، وهل يلحق الاستماع بالنظر وجهان الأصح لا ؛ لأن النظر إلى العورة أشد من استماع ذكرها وشرط القياس المساواة أو أولوية المقيس وهنا بالعكس ويستثنى من ذلك من له في تلك الدار زوج أو محرم أو متاع فأراد الاطلاع عليه فيمتنع رمية للشبهة .

وقيل : لا فرق ، وقيل : يجوز إن لم يكن في الدار غير حريمه فإن كان فيها غيرهم أنذر فإن انتهى ، وإلا جاز ، ولو لم يكن في الدار إلا رجل واحد هو

24 - بَابُ الْعَاقِلَةِ

مالكها أو ساكنها لم يجز الرمي قبل الإنذار إلا إن كان مكشوف العورة، وقيل : يجوز مطلقاً؛ لأن من الأحوال ما يكره الاطلاع عليه، ولو قصر صاحب الدار بأن ترك الباب مفتوحاً أو كان الناظر مجتازاً فنظر غير قاصد لم يجز فإن تعمد النظر فوجهان أصحهما لا، ويلتحق بهذا من نظر في سطح بيته ففيه الخلاف، وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك.

قال ابن دقيق العيد: وبعض تصرفاتهم مأخوذة من إطلاق الخبر الوارد في ذلك وبعضها من مقتضى فهم المعنى المقصود وبعضها بالقياس على ذلك، والله أعلم.

24 - بَابُ الْعَاقِلَةِ

بكسر القاف، جمع عَاقِل وهو دافع الدية وسميت الدية عقلاً تسمية بالمصدر؛ لأن الإبل كانت تعقل بفناء ولي القتل ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ولو لم تكن إبلاً.

وقيل: اشتقاقها من عقل يعقل إذا تحمل فمعناه أنه تحمل الدية عن القاتل.

وقيل: من عقل يعقل إذا منع ودفع وذلك أنه كان في الجاهلية كل من قتل التجأ إلى قومه؛ لأنه يطلب ليقتل فيمنعون منه القتل فسميت عاقلة أي: مانعة ومنه سمي العقل لمنعه عن الفواحش، وقال ابن فارس: عقلت القتل أي: أعطيت ديته وعقلت عنه إذا التزمت ديته وأديتها عنه والعقال أهل الديوان وهم أهل الرايات وهم الجيش الذين كتبت أساميهم في الديوان، وعند مالك والشافعي، وأحمد هم أهل العشيرة وهي العصابات، وعن بعض الشافعية عاملة الرجل قراباته من قبل الأدب وهم عصبته، وقال الكرمانى: العاقلة أولياء النكاح.

وقيل: إن لم يكن القاتل من أهل الديوان فعاقلته أهل حرفته، وإن لم يكن فأهل حلفه، وتحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة وأجمع أهل العلم على ذلك وهو مخالف لظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164] لكن خص من عمومها ذلك لما فيه من المصلحة؛ لأن القاتل لو أخذ بالدية لأوشك أن يأتي

6903 - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ وَقَالَ مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: «وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ، إِلَّا فَهَمَّا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ،

على جميع ماله؛ لأن تتابع الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك بغير تغريم لأهدر دم المقتول، ويحتمل أن يكون السرف فيه أنه لو أفرد بالتغريم حتى يفتقر لآل الأمر إلى الإهدار بعد الاقتصار فجعل على عاقلته؛ لأن احتمال فقر الواحد أكثر من احتمال فقر الجماعة؛ ولأنه إذا تكرر منه كان تحذيره من العود إلى مثل ذلك من جماعة ادعى إلى القبول من تحذير نفسه والعلم عند الله تعالى، وهي على الرجال البالغين الأحرار أولى اليسار منهم.

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ) المروزي الحافظ، قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان الهلالي مولا هم الكوفي أحد الأعلام، قال: (حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ) بضم الميم وفتح الطاء المهملة وكسر الراء المشددة بعدها فاء ابن طريف الكوفي الثقة.

(قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ) هو عامر بن شراحيل، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة وبعد التحتية الساكنة فاء فهاء تأنيث وهب بن عبد الله السوائي، (قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا) هو ابن أبي طالب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هَلْ عِنْدَكُمْ) أي: أهل البيت النبوي أو الميم للتعظيم (شَيْءٌ) ما وفي رواية أبي ذر: (مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ) أي: مما كتبتموه عن النبي ﷺ سواء حفظتموه أم لا، وليس المراد تعميم كل مكتوب ومحفوظ لكثرة الثابت عن علي رضي الله عنه من مروية عن النبي ﷺ مما ليس في الصحيفة المذكورة.

(وَقَالَ) أي: سفيان (مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ؟) خصكم به النبي ﷺ (فَقَالَ) علي رضي الله عنه: (وَالَّذِي) أي: والله الذي (فَلَقَ الْحَبَّةَ) وفي رواية أبي ذر: الحبة أي: شقها (وَبَرَأَ النَّسَمَةَ) أي: خلق الإنسان (مَا عِنْدَنَا) شيء (إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ، إِلَّا فَهَمَّا يُعْطَى) بضم التحتية وفتح الطاء المهملة (رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ) تعالى والاستثناء منقطع أي: لكن الفهم عندنا هو الذي أعطيه الرجل في القرآن، وقيل: حرف العطف مقدر أي: وفهما وقد مر في كتاب العلم أنه قال: لا إلا

وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «العَقْلُ، وَفِكَائُكَ الْأَسِيرَ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ».

كتاب أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة، والفهم بالسكون ما يفهم من فحوى كلامه، ويستدل به من باطن معانيه التي هي عين الظاهر من نصه، ويدخل فيه جميع وجوه القياس قاله الخطابي: وفي رواية الحميدي إلا أن يعطي الله العبد فهمًا في كتابه، ومراد علي رضي الله عنه أن الذي عنده زائد على القرآن مما كتب عنه في الصحيفة المذكورة، وما استنبطه من القرآن كأنه كان يكتب ما نفع له ذلك لئلا ينساه بخلاف ما حفظه من النبي ﷺ في من الأحكام فإنه يتعاهدها بالفعل والإفتاء بها فلم يخش عليها من النسيان.

(وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ) وقد في كتاب العلم أنها كانت معلقة في قبضة سيفه وعند النسائي فأخرج كتابًا من قراب سيفه قال أبو جحيفة، (قُلْتُ) لعلِّي رضي الله عنه: (وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ) علي رضي الله عنه فيها: (العَقْلُ) أي: الدية أي: أحكام الدية ومقاديرها وأوصافها وأسنانها.

(وَفِكَائُكَ الْأَسِيرَ) بفتح الفاء ويكسر وهو ما يحصل به خلاصه.

(وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ) احتج به عمر بن عبد العزيز والأوزاعي، والثوري، وابن شبرمة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور على أن المسلم لا يقتل بالكافر وإليه ذهب أهل الظاهر، وقال ابن حزم في المحلى: وإن قتل مسلم عاقل بالغ ذميًا أو مستأمنًا عمدًا أو خطأ فلا قود عليه ولا دية، ولا كفارة، ولكن يؤدب في العمد خاصة ويسجن حتى يتوب.

وقال الشعبي، وإبراهيم النخعي، ومحمد بن أبي ليلى، وعثمان البتي، وأبو حنيفة وصاحبه، وزفر: يقتل المسلم بالكافر، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما وحملوا قوله لا يقتل مسلم بكافر على ذي عهد انتهى. وظاهر قوله تعالى: ﴿الْأَنْفُسُ بِالْأَنْفُسِ﴾ [المائدة: 45] وإن كان عامًا في قتل المسلم بالكافر لكنه خص بالسنة.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله العقل وهو الدية، وقد مضى الحديث في كتاب العلم في باب: كتاب العلم.

25 - باب جَنِينِ الْمَرْأَةِ

6904 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِلٍ، رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا بَغْرَةً، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ».

25 - باب جَنِينِ الْمَرْأَةِ

الجنين: بفتح الجيم على وزن عظيم حمل المرأة ما دام في بطنها سمي بذلك لاستئثارها فإن خرج حيًّا فهو ولد أو ميتًا فهو سقط وقد يطلق عليه الجنين سواء كان ذكرًا أو أنثى قال الباجي في شرح الموطأ: الجنين ما ألقته المرأة مما يعرف أنه ولد ما لم يستهل صارخًا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي الحافظ، قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام.

(ح) قال البخاري.

(وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس كذا في رواية الأكثر وسقطت رواية إسماعيل هنا في رواية أبي ذر: قال: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: ابن عوف رضي الله عنه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِلٍ، رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) في مسند أحمد الرامية هي أم عفيف بنت مسروح والأخرى مليكة بنت عويمر.

وفي رواية البيهقي وأبي نعيم في المعرفة عن أبي عباس رضي الله عنهما: أن المرأة الأخرى أم عفيف، وهاتان المرأتان كانتا ضرتين تحت حمل بن مالك ابن النابغة الهذلي نزل البصرة ذكره مسلم في تسمية من روى عن النبي ﷺ وحمل بفتح الحاء المهملة والميم وفي رواية الباب التالية لهذا فرمت إحداهما الأخرى بحجر وكذا في رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد، وزاد عبد الرحمن فأصاب بطنها وهي حامل، (فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا) ميتًا وفي رواية عبد الرحمن بن خالد فقتلت ولدها في بطنها.

وفي رواية عبد الرحمن بن خالد، ويونس فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، (فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا بَغْرَةً، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ) بجر عبد على أنه بدل من الغرة،

6905 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ.....

وروي بالإضافة قال القاضي عياض: والتنوين أوجه؛ لأنه بيان للغرة ما هي وعلى الإضافة يكون من إضافة الشيء إلى نفسه، ولا يجوز إلا بتأويل وكلمة أو للتنوع والغرة بضم الغين المعجمة وتشديد الراء.

وقال ابن الأثير: الغرة العبد نفسه أو الأمة وأصل الغرة البياض الذي يكون في جبهة الفرس، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء وسمي غرة لبياضه فلا يقبل في الدية عبد أسود أو جارية سوداء، وليس ذلك شرطاً عند الفقهاء، وإنما الغرة عندهم ما بلغ ثمنه نصف عشر الدية من العبيد والإماء، واشترط الشافعية كونهما مميزين بلا عيب؛ لأن الغرة الخيار وغير المميز والمعيب ليسا من الخيار وأن لا يكونا هرمين وأن يبلغ قيمتها عشر الدية، وقيل المرفوع من الحديث قوله بغرة، وأما قوله عبد أو أمة فمن الراوي.

وقال ابن الأثير: وقد جاء في بعض الروايات في هذا الحديث بغرة عبد أو أمة أو فرس، أو بغل، وقيل إن الفرس والبغل غلط من الراوي ثم إن الغرة إنما تجب في الجنين إذا سقط ميتاً وإن سقط حياً ثم مات ففيه الدية كاملة.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في الطب وأخرجه مسلم، والنسائي أيضاً.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري ويقال له التبوذكي، قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وفتح الواو هو ابن خالد، قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة ابن الزبير، (عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ عُمَرَ) أي: ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ) أي: استشار الصحابة رضي الله عنهم، وفي رواية مسلم، عن هشام، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة استشار الناس أي: طلب ما عندهم من العلم في ذلك، وهل سمع أحد منهم من رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً كما صرح بذلك في بعض الطرق ولا يعارض هذا ما في بعض الطرق أنه استشار بعض أصحابه وفسر بأنه عبد الرحمن بن عوف فيكون من إطلاق الناس عليه كقوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: 173] فإنه أريد به نعيم بن مسعود

في إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ:

الأشجعي أو أربعة كما نص عليه الشافعي في الرسالة أو أنه استشار الناس عموماً واستشار عبد الرحمن خصوصاً.

(في إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ) بكسر الهمزة وسكون الميم آخره صاد مهملة مصدر أَمْلَصَ وهو إلقاء المرأة ولدها ميتاً وسيجيء في الاعتصام من طريق أبي معاوية، عن أبيه، عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن إِمْلَاصِ المرأة، وهي التي تضرب بطنها فتلقي جنينها فقال: أيكم سمع من النبي ﷺ فيها شيئاً، وهذا التفسير أخص من قول أهل اللغة أن الإِمْلَاصَ أن تزلق المرأة قبل الولادة أي: قبل حين الولادة هكذا نقله أبو داود في السنن عن أبي عبيد وهو كذلك في الغريب له، وقال الخليل: أَمْلَصَتِ الْمَرْأَةُ وَالنَّاقَةُ إِذَا رَمَتْ وَلَدَهَا، وقيل لفظ أَمْلَصَ يأتي متعدداً كَأَمْلَصَتِ الشَّيْءَ أَزْلَقْتَهُ فَسَقَطَ وَيَأْتِي قَاصِراً كَأَمْلَصَ الشَّيْءَ إِذَا تَزَلَّقَ وَفَسَقَطَ وَيُقَالُ أَمْلَصَتِ الْمَرْأَةُ بَوْلَهَا وَأَزْلَقَتْ بِهِ بِمَعْنَى وَضَعَتْهُ قَبْلَ أَوَانِهِ فَالْمَصْدَرُ هُنَا مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ وَالْمَفْعُولُ بِهِ مَحْذُوفٌ.

ووقع في بعض الروايات ملاص بغير ألف كأنه اسم فعل الولد فحذف وأقيم المضاف إليه مقامه أو اسم لتلك الولادة كالخداج ووقع عند الإسماعيلي من رواية ابن جريج عن هشام، قال هشام: إِمْلَاصُ الْجَنِينِ وَهَذَا يَتَخَرَّجُ أَيْضاً عَلَى الْحَذْفِ، وَقَالَ صَاحِبُ الْبَارِعِ: الْإِمْلَاصُ يَنْبُئُ مِنَ الْإِسْقَاطِ وَإِذَا قَبِضْتَ عَلَى شَيْءٍ فَسَقَطَ مِنْ يَدِكَ، تَقُولُ: أَمْلَصَ مِنْ يَدِي إِمْلَاصاً، وَمَلَصَ مَلَصاً.

ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب أن عمر رضي الله عنه نشد الناس من سمع النبي ﷺ قضى في السقط يعني أي: فيما يجب على الجناني في إجهاض المرأة في الجنين أو بالجنين على تقدير التعدي واللزوم ونسب الفعل إليها؛ لأن بالجنانية عليها كانت الفاعلة لذلك.

(فَقَالَ الْمُغِيرَةُ) أي: ابن شعبة رضي الله عنه، كذا في رواية عبيد الله بن موسى وفي رواية ابن عيينة فقام المغيرة بن شعبة فقال: أنا يا أمير المؤمنين، وفيه تجريد وكأن السياق يقتضي أن يقول فقلت كما في رواية المصنف في الاعتصام من طريق أبي معاوية.

«قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْغُرَّةِ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ».

6906 - فَقَالَ: ائْتِ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ

قَضَى بِهِ.

(قَضَى) أَي: حَكَمَ (النَّبِيُّ ﷺ بِالْغُرَّةِ) فِي الْجَنِينِ (عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ) بِالْجَرِّ فِيهِمَا عَلَى الْبَدَلِيَّةِ بَدَلَ كُلِّ مَنْ كَذَبَ فِي رِوَايَةِ عَفَانَ عَنْ وَهَيْبٍ بِاللَّامِ وَهُوَ يُؤَيِّدُ رِوَايَةَ التَّنَوَّرِينَ وَسَائِرَ الرِّوَايَاتِ بِغُرَّةٍ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مَعَاوِيَةَ بِلَفْظِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِيهِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، وَالْغُرَّةُ بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: فِي صَحَاحِهِ الْغُرَّةُ الْعَبْدُ أَوْ الْأَمَةُ.

وَفِي الْحَدِيثِ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ وَكَأَنَّهُ عَبْرَ عَنِ الْجِسْمِ كُلِّهِ بِالْغُرَّةِ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ الْمَرَادُ الْأَبْيَضُ لَا الْأَسْوَدَ وَلَوْلَا أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ بِالْغُرَّةِ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى شَخْصِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ لَمَّا ذَكَرَهَا قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهُوَ خِلَافُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ مِنْ إِجْزَاءِ الْغُرَّةِ السُّودَاءِ وَالْبَيْضَاءِ.

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْغُرَّةُ عِنْدَ الْعَرَبِ أَنْفُسُ الشَّيْءِ وَأَطْلَقَتْ هُنَا عَلَى الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَهُ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ فَهُوَ مِنْ أَنْفُسِ الْمَخْلُوقَاتِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: 70].

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ (فَقَالَ) عَمْرٌ: (ائْتِ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ)، فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَشَهِدَ بِذَلِكَ، (فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَاللَّامِ الْخَزْرَجِيِّ الْبَدْرِيِّ الْكَبِيرِ الْقَدَرِ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ: (أَنَّهُ شَهِدَ) أَي: حَضَرَ (النَّبِيُّ ﷺ قَضَى بِهِ) كَذَبَ فِي رِوَايَةِ وَهَيْبٍ مُخْتَصِرًا، وَفِي رِوَايَةِ وَكَيْعٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ فَقَالَ: ائْتَنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ فَجَاءَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَشَهِدَ مَعِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِهِ، قِيلَ خَبَرَ الْوَاحِدَ حُجَّةً فِي أَمْرِ الدِّينِ يَجِبُ قَبُولُهُ فَلَمْ يَطْلُبِ الشَّاهِدَ، وَأَجِيبَ لِلتَّشْبِثِ وَالتَّأَكِيدِ وَمَعَ هَذَا فَشَهَادَتُهُ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ فِي قَوْلِهِ الْمَرَادُ بِهَا الرِّوَايَةُ، وَقَدْ شَرَطَ الْفُقَهَاءُ فِي وَجُوبِ الْغُرَّةِ انْفِصَالَهُ مِيتًا بِسَبَبِ الْجَنَايَةِ، فَإِنْ انْفَصَلَ حَيًّا فَإِنْ مَاتَ عَقِبَ انْفِصَالِهِ أَوْ دَامَ أَلَمَهُ فَمَاتَ فَدِيَّةٌ لِأَنَّا قَدْ تَقَبَّلْنَا جَنَايَةً وَقَدْ مَاتَ بِالْجَنَايَةِ وَإِنْ بَقِيَ زَمَنًا وَلَا أَلَمَ بِهِ ثُمَّ مَاتَ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ لِأَنَّا لَمْ نَتَحَقَّقْ مَوْتَهُ بِالْجَنَايَةِ.

6907 - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ نَشَدَ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي السَّقَطِ؟ وَقَالَ الْمُغِيرَةُ: أَنَا سَمِعْتُهُ «قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ» قَالَ: اثْبِتْ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ هَذَا.

6908 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه أبو داود في الديات. (حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ) بضم العين (ابنُ مُوسَى) أبو محمد العبسي الحافظ أحد الأعلام على تشييعه وبدعته، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام رضي الله عنه: (أَنَّ عُمَرَ) أي: ابن الخطاب رضي الله عنه (نَشَدَ النَّاسَ) بفتح الشين المعجمة أي: استحلف الصحابة رضي الله عنهم: (مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ) هذه صورته الإرسال؛ لأن عروة لم يسمع عمر رضي الله عنه لكن تبين من الرواية السابقة واللاحقة أن عروة حمله عن المغيرة وإن لم يصرح به في هذه الرواية، وفي عدول البخاري عن رواية وكيع إشارة إلى ترجيح رواية من قال فيه عن عروة، عن المغيرة وهم الأكثر.

(قَضَى فِي السَّقَطِ) بثلاث السين والضم رواية أبي ذر.

فَقَالَ الْمُغِيرَةُ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَهُوَ الْأَوْجَهُ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ، (وَقَالَ الْمُغِيرَةُ) بالواو: (أَنَا سَمِعْتُهُ) ﷺ (قَضَى فِيهِ) أي: في السقط (بِغُرَّةٍ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ) بالجر فيهما بدل كل من كل ونكرة من نكرة.

(قَالَ) عمر رضي الله عنه: (اثْبِتْ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا) أي: الذي ذكرته واثبت بهمة ساكنة فعل أمر من الإتيان وحذفت الموحدة من بمن في الفرع، وفي رواية أبي ذر عن الحموي، والمستملي أنت بهمة للاستفهام ثم نون ساكنة فمشنة فوقية استفهام على إرادة الاستثبات للمخاطب أي: أنت تشهد ثم استفهام ثانيًا من يشهد معك على هذا، (فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ هَذَا) أي: بمثل ما شهد المغيرة قال الحافظ العسقلاني: وهذا الحديث في حكم الثلاثيات؛ لأن هشامًا تابعي وهذا طريق آخر في الحديث المذكور.

(حَدَّثَنِي) بالإفراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو محمد

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، مِثْلَهُ.

26 - بَابُ جَنِينِ الْمَرْأَةِ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْوَالِدِ وَعَصَبَةَ الْوَالِدِ، لَا عَلَى الْوَلَدِ

6909 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ

ابْنِ الْمُسَيَّبِ،

ابن يحيى بن عبد الله الذهلي نسبه إلى جده قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ) الفارسي البغدادي روى عن البخاري بدون واسطة في باب الوصايا فقط قال: (حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) أي: ابن قدامة بضم القاف قال: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ) رضي الله عنه: (أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ) أي: الصحابة رضي الله عنهم (فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، مِثْلَهُ) أي: مثل الحديث المذكور وهو رواية وهيب المذكورة في هذا الباب.

قال ابن دقيق العيد: واستشارة عمر رضي الله عنه في ذلك أصل في سؤال الإمام عن الحكم إذا كان لا يعلمه أو كان عنده شك أو أراد الاستثبات فيه، وفيه أن الوقائع الخاصة قد تُخفى على الأكابر ويعلمها من هو دونهم، وهذا طريق آخر أيضاً في الحديث المذكور.

26 - بَابُ جَنِينِ الْمَرْأَةِ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْوَالِدِ وَعَصَبَةَ الْوَالِدِ، لَا عَلَى الْوَلَدِ

(بَابُ: جَنِينِ الْمَرْأَةِ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْوَالِدِ وَعَصَبَةَ الْوَالِدِ) أي: والد القاتلة وعلى عَصَبَةِ الْوَالِدِ، (لَا عَلَى الْوَلَدِ) وذكر لفظ الوالد إشارة إلى ما ورد في بعض طرق القصة قال ابن بطال: يريد أن ولد المرأة إذا لم يكن من عصبتها لا يعقل عنها؛ لأن العقل على العصبه دون ذوي الأرحام ولذلك لا يعقل الإخوة من الأم قال: ومقتضى الخبر أن من لا يرثها لا يعقل عنها إذا لم يكن من عصبتها.

قال ابن المنذر: وهذا قول مالك والشافعي، وأحمد، وأبي ثور وكل من أحفظ عنهم يعني أنه متفق عليه بين العلماء.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ)، أي: ابن سعد الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ)، أي: ابن الحارث،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «قَضَى فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ بِغُرَّةٍ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُؤْفَيْتُ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا».

6910 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِلٍ،

أبو محمد المخزومي أحد الأعلام وسيد التابعين (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: قَضَى فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ) بكسر اللام وفتحها وسكون الحاء المهملة وهي بطن من هذيل فلا منافاة بينه وبين قوله فيما تقدم أنها من هذيل، والمرأة قيل اسمها مليكة بنت عويمر ضربتها امرأة يقال لها: أم عفيفة بنت مسروح بحجر فسقط جنينها ميتاً (بِغُرَّةٍ) بالتنوين (عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ) بالجر فيهما على البدلية كما سبق.

(ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى) ﷺ (عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُؤْفَيْتُ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا) بتحتية ساكنة بعد النون (وَزَوْجِهَا) فله الربع ولبنيتها ما بقي، (وَأَنَّ الْعَقْلَ) أي: الدية (عَلَى عَصَبَتِهَا) أي: عصبه المرأة المتوفاة حتف أنفها واختلفوا في أن الغرة تكون لمن؟ فذكر ابن حبيب: أن مالكا اختلف قوله فيه فمرة، قال: إنها لأمه وهو قول الليث ومرة قال إنها بين الأبوين الثلثان للأب والثلث للأم وهو قول أبي حنيفة والشافعي قيل لا مطابقة بين الترجمة والحديث لأنه ليس فيه إيجاب العقل على الوالد، وأجيب: بأنه ورد في بعض طرق الحديث وعادته أنه يترجم بمثل هذا ليحض الطالب على البحث عن جميع الطرق وقد سبق الحديث في الفرائض ومعنى الكلام فيه.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أبو جعفر المصري يعرف بـ«ابن الطبراني» كان أبوه من طبرستان قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري، قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: أخبرني بالإفراد (يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ) سعيد، (وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: ابن عوف رضي الله عنه: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِلٍ

فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ قَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ، عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى دِيَةَ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا.

27 - بَابُ مَنْ اسْتَعَانَ عَبْدًا أَوْ صَبِيًّا

وَيُذَكَّرُ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ،

فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ قَتَلَتْهَا) وفي رواية أبي ذر: فقتلتها بفاء العطف وتاء التانيث (وَمَا فِي بَطْنِهَا) عطف على ضمير المفعول أو الواو بمعنى مع أي: قتلها مع ما فيه بطنها وهو الجنين.

(فَاخْتَصَمُوا) أي: أهل المقتولة مع القاتلة وأهلها (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ) رفع خبر أن بالتنوين (عَبْدٌ) رفع بدل من غرة، (أَوْ وَلِيدَةٌ) عطف عليه أي: أمة أو للتنويع لا للشك.

(وَقَضَى) ﷺ (دِيَةَ الْمَرْأَةِ) وفي رواية أبي ذر: أَنَّ دِيَةَ الْمَرْأَةِ (عَلَى عَاقِلَتِهَا) أي: على عاقلة القاتلة وهي عصبتها، وهذا وجه آخر في حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

27 - بَابُ مَنْ اسْتَعَانَ عَبْدًا أَوْ صَبِيًّا

(باب: مَنْ اسْتَعَانَ) من الاستعانة وهو طلب العون هكذا في رواية الأكثرين استعان بالنون، وفي رواية النسفي والإسماعيلي استعار بالراء من الاستعارة هو طلب العارية (عَبْدًا أَوْ صَبِيًّا) ووجه ذكر هذا الباب في كتاب الديات هو أنه إذا هلك العبد في الاستعمال تجب الدية واختلفوا في دية الصبي وفي التوضيح إن استعان حرًا بالغًا متطوعًا أو بإجارة وأصابه شيء فلا ضمان عليه عند الجميع إن كان ذلك العمل لا غرر فيه وإنما يضمن من جنى أو تعدى، واختلف إذا استعمل عبدًا بالغًا في شيء فعطب، فقال ابن القاسم: إن استعمل عبدًا في بئر يحفرها ولم يؤذن له في الإجارة فهو ضامن إن عطب وكذلك إذا بعثه إلى سفر بكتاب، وروى ابن وهب عن مالك لا ضمان عليه سواء أذن له سيده في الإجارة أو لم يأذن مما أصاب إلا أن يستعمله في غرر كبير؛ لأنه لم يؤذن له فيه.

(وَيُذَكَّرُ) على البناء للمفعول (أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ) والدة أنس رضي الله عنهما،

بَعَثْتُ إِلَى مُعَلِّمِ الْكِتَابِ: «ابْعَثْ إِلَيَّ غُلَمَانًا يَنْفُسُونَ صُوفًا، وَلَا تَبْعَثْ إِلَيَّ حُرًّا».

6911 - حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ،

وفي رواية أبي ذر: أن أم سلمة هند زوج النبي ﷺ (بَعَثْتُ إِلَى مُعَلِّمِ الْكِتَابِ) وفي رواية النسفي: إلى معلم كتاب بالتنكير وهو بضم الكاف وتشديد الفوقية.

قال الجوهري: الكتاب الكتبة والكتاب أيضًا المكتب والجمع الكتابيب. (ابْعَثْ إِلَيَّ) بتشديد الياء (غُلَمَانًا) لم يبلغوا الحلم (يَنْفُسُونَ) بضم الفاء والشين المعجمة من نفشت القطن أو الصوف أنفسه نفشًا وعهن منفوش.

(صُوفًا، وَلَا تَبْعَثْ إِلَيَّ) بتشديد الياء أيضًا (حُرًّا) كذا في رواية الجمهور وذكره ابن بطل بلفظ إلا التي للاستثناء وشرحه على ذلك، وهذا عكس معنى رواية الجمهور واشترط أم سلمة أن لا يرسل إليها حرًّا؛ لأن الجمهور قائلون بأن من استعان صبيًّا حرًّا لم يبلغ أو عبدًا بغير إذن مولاه فهلك في ذلك العمل فهو ضامن لقيمة العبد ولدية الصبي الحر على عاقلته.

قال الكرمانى: لعل غرضها من منع الحر إكرام الحر إيصال العوض؛ لأنه على تقدير هلاكه في ذلك العمل لا يضمه بخلاف العبد فإن الضمان عليها لو هلك به.

وقال الحافظ العسقلاني: وإنما خصت أم سلمة العبيد؛ لأن العرف جرى برضى السادة باستخدام عبيدهم في الأمر اليسير الذي لا مشقة فيه بخلاف الأحرار، وفيه دليل على جواز استخدام الأحرار وأولاد الجيران فيما لا كثير مشقة فيه ولا يخاف منه التلف.

وهذا الأثر وصله الثوري في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عنه عن محمد ابن المنكدر عن أم سلمة رضي الله عنها، قال الحافظ العسقلاني: وكأنه منقطع بين ابن المنكدر وأم سلمة، ولذلك لم يذكر البخاري فذكره بصيغة التعريض.

ومطابقة الأثر للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ) بضم العين في الأول وفتح الزاي بعدها راءان بينهما ألف آخره هاء تأنيث في الثاني

أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، أَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِي، فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَنَسًا غُلَامٌ كَيِّسٌ فَلْيَخْدُمْكَ، قَالَ: «فَخَدَّمْتُهُ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فَوَاللَّهِ مَا قَالَ لِي لَشَيْءٍ صَنَعْتُهُ لَمْ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا، وَلَا لَشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعُهُ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا».

النيسابوري، قال: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هو ابن علي، (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ) أي: ابن صهيب، (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه، (قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ) من مكة مهاجراً وليس له خادم يخدمه، (أَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ) زيد بن سهل الأنصاري زوج أم سليم والدة أنس رضي الله عنهم (بِيَدِي، فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَنَسًا غُلَامٌ كَيِّسٌ) بفتح الكاف وتشديد التحتية وبالسين المهملة أي: طريف.

وقيل: أي: عاقل وهو خلاف الأحمق (فَلْيَخْدُمْكَ) بسكون اللام والجزم على الطلب.

(قَالَ) أي: أنس رضي الله عنه: (فَخَدَّمْتُهُ) ﷺ (فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فَوَاللَّهِ مَا قَالَ لِي لَشَيْءٍ صَنَعْتُهُ لَمْ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا، وَلَا لَشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعُهُ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا) أي: لم يعترض عليه في فعل ولا في ترك ففيه حسن خلقه ﷺ: «إنه لعلى خلق عظيم» واعلم أن ترك اعتراضه ﷺ على أنس رضي الله عنه أنه فيما يتعلق بالخدمة والآداب لا فيما يتعلق بالتكاليف الشرعية فإنه لا يجوز ترك الاعتراض فيها.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الخدمة مستلزمة للاستعانة أو أعقد على ما في سائر الروايات أنه ﷺ قال له: «التمس لي غلاماً يخدمني» وقد كان أنس في كفالة أمه فأحضرته إلى النبي ﷺ وكان زوجها معها فنسب الإحضار إليها تارة وإليه أخرى وهذا صدر من أم سليم أول قدومه ﷺ المدينة.

وكان لأبي طلحة في إحضاره أنساً قصة أخرى وذلك عند إرادته ﷺ الخروج إلى خيبر كما سبق في المغازي.

28 - باب: الْمَعْدِنُ جُبَارٌ وَالْبِئْرُ جُبَارٌ

6912 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ،»

28 - باب: الْمَعْدِنُ جُبَارٌ وَالْبِئْرُ جُبَارٌ

بضم الجيم وتخفيف الموحدة أي: هدر ومعنى (الْمَعْدِنُ جُبَارٌ) هو أن يحفر معدناً في موات أو في ملكه فيهلك فيه الأجير أو غيره ممن يمر به فلا ضمان عليه في ذلك، وقال الترمذي: المعدن جبار إذا احتفر الرجل معدناً فوقه فيه إنسان فلا غرم عليه ذكر في تفسير حديث الباب، (وَالْبِئْرُ جُبَارٌ) يعني إذا احتفر بئراً للسبيل في ملك أو موات فوقه فيها إنسان فلا غرم على صاحبها، ويقال المراد بالبيئر في الحديث العادية القديمة التي لا يعلم لها مالك تكون في البادية فيقع فيها إنسان أو دابة فلا شيء في ذلك على أحد.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، قال: (حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (ابْنُ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) المخزومي، (وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: ابن عوف رضي الله عنه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: الْعَجَمَاءُ) مبتدأ (جَرَحُهَا) بدل منه وخبره قوله: (جُبَارٌ)، أي: هدر والعجماء تأنيث الأعجم، وهي البهيمة سميت عجماء لأنها لا تتكلم.

وقال الترمذي: فسر بعض أهل العلم قالوا: العجماء، الدابة المنفلتة من صاحبها فما أصاب من انفلاتها فلا غرم على صاحبها، والجرح هنا بفتح الجيم مصدر والجرح بالضم اسم، قال القاضي: إنما عبر بالجرح؛ لأنه الأغلب أو هو مثال منه على ما عدها وسقط في رواية لفظ جرحها وحينئذ، فالمراد أن البهيمة إذا أتلفت شيئاً ولم يكن معها قائد ولا سائق، وكان نهاراً فلا ضمان، فإن كان معها أحد من مالك أو مستأجر، أو مستعير أو مودع، أو وكيل، أو غاصب أو غيرهم وجب عليه ضمان ما أتلفته نفساً ومالاً ليلاً أو نهاراً سواء كان سائقها أو قائدها أو راكباً؛ لأنها في يده وعليه تعهدا وحفظها نعم لو أركبها أجنبي بغير

وَالْبِئْرُ جُبَارٌ،

إِذْنُ الْوَلِيِّ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا لَا يَضْبِطُهَا مِثْلُهُمَا أَوْ نَخْسُهَا إِنْسَانٌ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنْ صَاحِبِهَا أَوْ غَلَبَتْهُ فَاسْتَقْبَلَهَا إِنْسَانٌ فَرَدَّهَا فَأَتَلَفَتْ شَيْئًا فِي انْصِرَافِهَا فَالضَّمَانُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ، وَالنَّاحِصُ وَالرَّادُ، وَبِذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: لَا ضَمَانُ فِيمَا أَتَلَفْتَهُ الْبِهَائِمُ مَطْلَقًا سِوَاءَ فِيهِ الْجَرْحُ وَغَيْرُهُ، وَسِوَاءَ فِيهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَسِوَاءَ كَانَ مَعَهَا أَحَدٌ أَوْ لَا إِلَّا أَنْ يَحْمِلَهَا الَّذِي مَعَهَا عَلَى الْإِتْلَافِ أَوْ يَقْصِدُهُ فَحِينَئِذٍ يَضْمَنُ لَوْجُودِ التَّعْدِي مِنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ دَاوُدَ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَاحْتَجُّوا أَنَّ الْحَدِيثَ مَطْلُوقٌ عَامٌ فَوَجِبَ الْعَمَلُ بِعَمُومِهِ، وَأَمَّا التَّعْدِي فَخَارِجٌ عَنْهُ.

(وَالْبِئْرُ جُبَارٌ) الْبِئْرُ: بِكَسْرِ الْمَوْحِدَةِ بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ مَهْمُوزَةٌ، وَتَسْهَلُ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ وَيَذَكَّرُ عَلَى مَعْنَى الْقَلِيبِ، وَالْجَمْعُ بؤُورٌ وَأَبَارٌ بِالْمَدِّ وَالتَّخْفِيفِ وَبِهَمْزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا مَوْحِدَةٌ سَاكِنَةٌ إِذَا حَفَرَهَا إِنْسَانٌ فِي مَلَكِهِ أَوْ فِي مَوَاتٍ فَوْقَ فِيهَا إِنْسَانٌ أَوْ غَيْرُهُ، فَتَلَفٌ فَهُوَ جُبَارٌ لَا ضَمَانُ فِيهِ، وَكَذَا لَوْ اسْتَأْجَرَ إِنْسَانًا لِيَحْفَرَهَا فَانْهَارَتْ عَلَيْهِ نَعَمْ لَوْ حَفَرَهَا فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ بَلَا إِذْنٍ مِنْهُ فَتَلَفَ بِهَا إِنْسَانٌ فَإِنَّهُ يَجِبُ ضَمَانُهُ عَلَى عَاقِلَةِ الْحَافِرِ وَالْكَفَّارَةِ فِي مَالِهِ، وَإِنْ تَلَفَ بِهَا غَيْرُ آدَمِي وَجِبَ ضَمَانُهُ فِي مَالِ الْحَافِرِ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَخَالَفَ الْحَنْفِيَّةُ فِي ذَلِكَ فَضَمَّنُوا حَافِرَ الْبِئْرِ مَطْلَقًا قِيَاسِيًّا عَلَى رَاكِبِ الدَّابَّةِ وَلَا قِيَاسَ مَعَ النَّصِّ فَافْهَمُ وَيَلْتَحِقُ بِالْبِئْرِ كُلِّ حَفْرَةٍ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ.

وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: وَالْبِئْرُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْمُرَادُ بِجَرْحِهَا مَا يَحْصُلُ لِلْوَاقِعِ فِيهَا مِنَ الْجَرَاةِ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: اتَّفَقَتِ الرِّوَايَاتُ الْمَشْهُورَةُ عَلَى التَّلْفِظِ بِالْبِئْرِ وَجَاءَتْ رِوَايَةٌ شَاذَةٌ بِلَفْظِ النَّارِ جُبَارٌ بَنُونَ وَأَلْفٌ وَرَاءَ، وَمَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ مَنْ اسْتَوْقَدَ نَارًا مِمَّا يَجُوزُ لَهُ فَتَعَدَّتْ حَتَّى أَتَلَفَ شَيْئًا فَلَا ضَمَانُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: صَحَّفَهَا بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْيَمَنِ يَكْتُبُونَ النَّارَ بِالْيَاءِ لَا بِالْأَلْفِ فَظَنَّ بَعْضُهُمُ الْبِئْرَ بِالْمَوْحِدَةِ النَّارَ بِالنُّونِ فَرَوَاهَا كَذَلِكَ.

وَالْمَعْدِنُ جُبَّارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

(وَالْمَعْدِنُ) بفتح الميم وسكون العين وكسر الدال المهملتين المكان من الأرض يخرج منه شيء من الجواهر والأجساد، كالذهب والفضة، والحديد والرصاص، والكبريت، وغيرها من عدن بالمكان إذا أقام به يعدن بالكسر عدوناً سمي به لعدون ما أنبته الله فيه كما قال الأزهري: إذا انهار على من حفر فهلك قدمه (جُبَّارٌ) لا ضمان فيه الكبائر، ووقع في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم، والمعدن جرحها جبار والحكم فيه قد تقدم في أول الباب.

(وَفِي الرِّكَازِ) بكسر الراء آخره زاي بمعنى مركز ككتاب بمعنى مكتوب وهو ما وجد من دفن الجاهلية مما يجب فيه الزكاة من ذهب أو فضة مقدار ما يجب فيه الزكاة وهو النصاب (الْخُمْسُ) أي: يجب فيه الخمس على سبيل الزكاة الواجبة كذا، قال الشيخ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: ثم قال هذا عند جمهور العلماء، وهو قول مالك والشافعي وأحمد، وفيه حجة على أبي حنيفة وغيره من العراقيين حيث قالوا: الركاظ هو المعدن وجعلوهما لفظين مترادفين، وقد عطف ﷺ أحدهما على الآخر وذكر لهذا حكماً غير الحكم الذي ذكره في الأول انتهى قال العيني: «المعدن هو الركاظ».

فلما أراد أن يذكر له حكماً آخر ذكره بالاسم الآخر، وهو الركاظ ولو قال وفيه الخمس بدون أن يقول، وفي الركاظ الخمس لحصل الالتباس باحتمال عود الضمير إلى البئر وفيه نظر، وقد أورد أبو عمر في التمهيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال رسول الله ﷺ في كنز وجده رجل إن كنت وجدته في قرية مسكونة أو في سبيل فعرفه وإن كنت وجدته في خربة جاهلية، أو في قرية غير مسكونة، أو في غير سبيل ففيه، وفي الركاظ الخمس.

وقال القاضي عياض: وعطف الركاظ على الكنز دليل على أن الركاظ غير الكنز وأن المعدن كما يقول أهل العراق فهو حجة لمخالف الشافعي.

وقال الخطابي: الركاظ وجهان فالمال الذي يوجد مدفوناً لا يعلم له مالك ركاظ وعروق الذهب والفضة ركاظ، وعن هذا قال صاحب الهداية: الركاظ يطلق على المعدن، وعلى المال المدفون.

29 - باب: الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «كَانُوا لَا يُضْمَنُونَ مِنَ النَّفْحَةِ، وَيُضْمَنُونَ مِنْ رَدِّ الْعِنَانِ» وَقَالَ حَمَّادٌ: «لَا تُضْمَنُ النَّفْحَةُ إِلَّا أَنْ يَنْحُسَ إِنْسَانُ الدَّابَّةِ».....

وقال أبو عبيد الهروي: اختلف في تفسير الركاز أهل العراق، وأهل الحجاز، فقال أهل العراق: هي المعادن، وقال أهل الحجاز: هي كنوز أهل الجاهلية، وكل محتمل في اللغة، والأصل فيه قولهم: ركز في الأرض إذا نبت أصله.

ومطابقة الحديث للترجمة: من حيث إن الترجمة بعض الحديث، وهذا الحديث أخرجه مسلم، وأصحاب السنن الأربعة.

29 - باب: الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ

أفردھا بترجمة لما فيها من التفاريع الزائدة على البئر والمعدن.

(وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ) أي: قال محمد بن سيرين: (كَانُوا) أي: علماء الصحابة أو التابعين (لَا يُضْمَنُونَ) بالتشديد من التضمين (مِنَ النَّفْحَةِ) بفتح النون وسكون الفاء وبالحاء المهملة، وهي الضربة الصادرة من الدابة برجلها يقال: نفحت الدابة: إذا ضربت برجلها، ونفح بالمال: رمى به، ونفح عن فلان ونافع: دفع ودافع.

(وَيُضْمَنُونَ) بالتشديد أيضاً (مِنْ رَدِّ الْعِنَانِ) بكسر العين المهملة وتخفيف النون وهو ما يوضع في فم الدابة ليصرفها الراكب لما يختاره يعني أن الدابة إذا كانت مركوبة فلفت الراكب عنانها فأصاب برجلها شيئاً ضمنه الراكب وذلك لأن في الأول لا يمكنه التحفظ، وفي الثاني يمكنه، وهذا التعليق وصله سعيد بن منصور عن هشيم، نا ابن عون، عن محمد بن سيرين وهذا سند صحيح وأسنده ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي سيرين نحوه.

(وَقَالَ حَمَّادٌ) هو ابن أبي سليمان مسلم أحد فقهاء الكوفة: (لَا تُضْمَنُ النَّفْحَةُ) بالحاء المهملة رفع نائب عن الفاعل (إِلَّا أَنْ يَنْحُسَ) بتثنية الخاء المعجمة (إِنْسَانُ الدَّابَّةِ) والنخس بالنون والخاء المعجمة هو غرز مؤخر الدابة أو جنبها وطعنه بعود ونحوه وهو أعم من أن يكون صاحبها أو غيره وهذا الأثر

وَقَالَ شُرَيْحٌ: «لَا تُضْمَنُ مَا عَاقَبْتَ، أَنْ يَضْرِبَهَا فَتَضْرِبَ بِرِجْلِهَا» وَقَالَ الْحَكَمُ، وَحَمَادٌ: «إِذَا سَاقَ الْمُكَارِي حِمَارًا عَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَتَخِرُّ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ» وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: «إِذَا سَاقَ دَابَّةً فَأَتَعَبَهَا، فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهَا مُتْرَسِّلًا لَمْ يَضْمَنْ».

وصل بعضه ابن أبي شيبة من طريق شعبة سألت الحكم عن رجل واقف على دابته فضربت رجلها فقال: يضمن، وقال حماد: لا يضمن.

(وَقَالَ شُرَيْحٌ) بضم الشين المعجمة وفتح الراء آخره حاء مهملة هو ابن الحارث الكندي القاضي المشهور: (لَا تُضْمَنُ) على البناء للمفعول (مَا عَاقَبْتَ) أي: الدابة ويروى بالتذكير فالمعنى على التذكير لا يضمن صاحب الدابة ما دام في معاقبتها بالضرب وهي أيضًا تضرب برجلها على سبيل المعاقبة أي: المكافأة (أَنْ يَضْرِبَهَا) أي: بأن يضربها رجل فهو مجرور بمقدر أو هو أن يضربها فمرفوع خبر مبتدأ محذوف وإسناد الضمان إلى الدابة من باب المجاز أو المراد ضاربها، وهذا كالتفسير للمعاقبة وفي نسخته إلا أن يضربها (فَتَضْرِبَ بِرِجْلِهَا) بنصب فتضرب عطفاً على المنصوب السابق، وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن شريح قال: يضمن السائق والراكب ولا يضمن الدابة إذا عاقبت قلت: وما عاقبت قال إذا ضربها رجل فأصابته، وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه وزاد لا أن يضربها رجل فتعاقبه فلا ضمان.

(وَقَالَ الْحَكَمُ) بفتح الحاء مفتحة هو ابن عتيبة بمثناة وموحدة مصغر عتبة هو الكوفي أحد فقهاءهم، (وَحَمَادٌ) هو ابن أبي سليمان أحد فقهاء الكوفة أيضًا: (إِذَا سَاقَ الْمُكَارِي حِمَارًا عَلَيْهِ امْرَأَةٌ فَتَخِرُّ) بالحاء المعجمة أي: تسقط (لَا شَيْءَ عَلَيْهِ) أي: لا ضمان على المكاري.

(وَقَالَ الشَّعْبِيُّ) هو عامر بن شراحيل الكوفي ونسبته إلى شعب من همدان أدرك غير واحد من الصحابة ومات أول سنة ست ومائة وهو ابن سبع وسبعين سنة. (إِذَا سَاقَ دَابَّةً فَأَتَعَبَهَا) من الإتعاب ويروى: فاتبعها من الاتباع.

(فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ) أي: الدابة (وَإِنْ كَانَ خَلْفَهَا) أي: وراءها ويروى خلفها بتشديد اللام من التفعيل (مُتْرَسِّلًا) بضم الميم وتشديد السين نصب على أنه خبر كان أي: متسهلاً في السير لا يسوقها ولا يبعثها (لَمْ يَضْمَنْ) شيئاً مما

6913 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْعَجَمَاءُ عَقْلُهَا جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ».

أصابته وصله سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق إسماعيل بن سالم، عن عامر وهو الشعبي قال: إذا ساق دابة فأتعبها فأصابت إنساناً، فهو ضامن وإن كان خلفها مترسلاً أي: يمشي على هينته، فليس عليه ضمان فيما أصابت.

قال ابن بطلال: فرق الحنفية فيما أصابت الدابة بيدها أو رجلها فقالوا: لا يضمن ما أصابت برجلها وذنبها ولو كان بسبب ويضمن ما أصابت بيدها وفمها فأشار البخاري إلى الرد بما نقله عن أئمة أهل الكوفة مما يخالف ذلك وقد احتج لهم الطحاوي بأنه لا يمكن التحفظ من الرجل والذنب بخلاف اليد والفم واحتج برواية سفيان بن حسين الرجل جبار وقد غلظه الحفاظ ولو صح فاليد أيضاً جبار بالقياس على الرجل، وكل منهما مقيد بما إذا لم يكن لمن هي معه مباشرة ولا تسبب.

وقيل: عند الحنفية اختلاف، فقال أكثرهم لا يضمن الراكب والقائد في الرجل والذنب إلا أن أوقفها في الطريق، وأما السائق فقليل ضامن لما أصابت بيدها أو رجلها؛ لأن النفحة بمرأى عينيه فيمكنه الاحتراز عنها، والراجح عندهم لا يضمن النفحة وإن كان يراها إذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز بخلاف الكدم فإنه يمنعها باللباس، وكذا قالت الحنابلة.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم الأزدي القصاب البصري، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ) بتخفيف الياء من الزيادة الجمحي بضم الجيم، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ) وفي نسخة: أن رسول الله ﷺ أنه (قَالَ: الْعَجَمَاءُ عَقْلُهَا) أي: ديتها (جُبَارٌ) لا دية فيما أهلكته وفي رواية الأسود بن العلاء، عند مسلم العجماء جرحها جبار، وقدر الكلام فيه (وَالْبِئْرُ جُبَارٌ) هدر أيضاً (وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ) لا قود فيه ولا دية إذا انهار على حافره فقتله (وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ) تقدم الكلام في ذلك كله.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه مسلم في الحدود.

30 - بَابُ إِثْمِ مَنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا بِغَيْرِ جُرْمٍ

6914 - حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ».....

30 - بَابُ إِثْمِ مَنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا بِغَيْرِ جُرْمٍ

(بَابُ إِثْمِ مَنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا) يهوديًا أو نصرانيًا والذمي منسوب إلى الذمة وهي العهد، ذمته وذمة المسلمين واحدة (بِغَيْرِ جُرْمٍ) بضم الجيم وسكون الراء بعدها ميم أي: بغير موجب شرعي لقتله وقد عرف هذا القيد في قاعدة الشرع وإن لم يذكر في الخبر.

(حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ) أبو محمد الدارمي البصري وهو من أفراد البخاري مات سنة تسع وعشرين ومائتين، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد، قال: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ) بفتح الحاء هو ابن عمرو بفتح العين الفقيمي بضم الفاء وفتح القاف التميمي وهو أخو فضيل بن عمرو، قال: (حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ) هو ابن جبر، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) بفتح العين.

قال الحافظ العسقلاني: هكذا في جميع الطرق بالنعنة ووقع في رواية مروان بن معاوية، عن الحسن بن عمرو، عن مجاهد، عن جنادة بن أبي أمية، عن عبد الله بن عمرو فزاد فيه رجلًا بين مجاهد، وعبد الله أخرجه النسائي، وابن أبي عاصم من طريقه، وجزم أبو بكر البردنجي في كتابه في بيان المرسل أن مجاهدًا لم يسمع من عبد الله بن عمرو نعم ثبت أن مجاهدًا ليس مدلسًا وأنه سمع من عبد الله بن عمرو فرجحت رواية عبد الواحد لأنه توبع وانفرد مروان بالزيادة.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا) ويروى معاهدة وهو الظاهر؛ لأن النفس مؤنث والأول باعتبار الشخص ويجوز فتح الهاء وكسرهما والمراد به من له عهد بالمسلمين سواء كان بعقد جزية أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الترمذي من قتل نفسًا معاهدًا له ذمة الله وذمة رسوله (لَمْ يَرَحْ) بفتح التحتية وفتح الراء وكسرهما أي: لم يجد (رَائِحَةَ الْجَنَّةِ) ولم يشمها وزعم أبو عبيد أنه يقال: يَرُحُ، وَيَرُحُ أَي:

وَأَنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا.

بالضم من أَرَحْتَ وعند الهروي روي بثلاثة أوجه يَرَح ويَرُح ومثلثة الراء .
وقال الجوهري : رَاحَ الشيء يَرَا حُهُ وَيَرِيحُه أي : وجد رِيحَه .

وقال الكرمانى : المؤمن لا يخلد في النار ، وأجاب : بأنه لم يجد أول ما يجدها سائر المؤمنين الذين لم يقترفوا الكبائر يعني أن عموم هذا النبي مخصوص بزمان للدلالة على أن من مات مسلمًا وكان من أهل الكبائر غير مخلد في النار ومآله إلى الجنة فهو وعيد تغليظًا ، ويقال : ليس هذا على الحتم والإلزام وإنما هذا لمن أراد الله عز وجل إيعاد الوعيد عليه .

(وَأَنَّ رِيحَهَا) يُوجَدُ كَذَا فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِي ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ : (لَيُوجَدُ) بزيادة اللام (مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا) كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ ، وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ «سَبْعِينَ عَامًا» .

ومثله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الترمذي من طريق محمد بن عجلان عن أبيه عنه ولفظه وَأَنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ خَرِيفًا ، وَفِي الْأَوْسَطِ لِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «مِنْ مَسِيرَةِ مِائَةِ عَامٍ» ، وَفِي الطَّبْرَانِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ «مَسِيرَةِ خَمْسِ مِائَةِ عَامٍ» .

وفي الفردوس من حديث جابر رضي الله عنه أَنَّ رِيحَ الْجَنَّةِ يَدْرِكُ مِنْ مَسِيرَةِ أَلْفِ عَامٍ وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ شَدِيدٌ .

قال الحافظ العسقلاني : والذي يظهر لي في الجمع أن يقال : إن الأربعين أقل من يدرك به ريح الجنة في الموقف والسبعين فوق ذلك أو ذكرت للمبالغة ، والخمسمائة والألف أكثر من ذلك ، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال ، فمن أدركه من المسافة البعدى أفضل ممن أدركه من المسافة القربى ، وبين ذلك ، والحاصل أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص بتفاوت منازلهم ودرجاتهم .

وقال ابن العربي : ريح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عادة ، وإنما يدرك بما يخلق الله تعالى في إدراكه فتارة يدركه من شاء الله من مسيرة سبعين عامًا ، وتارة من مسيرة خمسمائة .

31 - باب لا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ

6915 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، أَنَّ عَامِرًا، حَدَّثَهُمْ،

وقال الكرمانى: يحتمل أن لا يكون العدد بخصوصه مقصودًا بل المقصود المبالغة والتكثير، ولهذا خص بهذين العددين أي: الأربعين، والسبعين؛ لأن الأربعين مشتمل على جميع أنواع العدد فيه الآحاد وآحاده عشرة، والمائة عشرات والألف والمئات والسبع هو عدد فوق العدد الكامل وهو ستة إذ أجزأه بقدره وهي الثلث والنصف، والسدس لا زائد ولا ناقص، وأما الخمسمائة؛ فهو بعد ما بين السماء والأرض.

وقال ابن بطلال: يحتمل أن يكون ذلك؛ لأن الأربعين أشد العمر فإذا بلغ ابن آدم إليها زاد عقله وبقينه ودينه فكأنه وجد ربح الجنة التي تبعثه على الطاعة والسبعين آخر المعترك ويعرض عندها الندم وخشية هجوم الأجل فيزداد الطاعة بتوفيق الله تعالى فيجد ربحها من المدة المذكورة، وذكر في الخمسمائة كلامًا متكلفًا حاصله أنها مدة الفترة بين نبي ونبي، فمن جاء في آخرها، وآمن بالنبين يكون أفضل من غيره.

ومطابقة الحديث للترجمة غير ظاهرة؛ لأن الترجمة بالذمي وهو كتابي عقد معه عقد الجزية، وأجاب الكرمانى: بأن المعاهد أيضًا ذمي باعتبار أن له ذمة المسلمين فالذمي أعم من ذلك، وقد مضى الحديث في الجزية أخرجه ابن ماجة في الديات.

31 - باب لا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ

على البناء للمفعول أي: بمقابلة الكافر عقب هذه الترجمة بالتي قبلها للإشارة إلى أنه لا يلزم من الوعيد الشديد على قتل الذمي أن يقتص من المسلم إذا قتله عمدًا وللإشارة إلى أن المسلم إذا كان لا يقتل بالكافر فليس له قتل كل كافر بل يحرم عليه قتل الذمي والمعاهد بغير حق.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس الكوفي، قال: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هو ابن معاوية الكوفي، قال: (حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ) بكسر الراء المشددة ابن طريف بوزن عظيم الكوفي، (أَنَّ عَامِرًا) هو ابن شراحيل الشعبي (حَدَّثَهُمْ،

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ: وَحَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، يُحَدِّثُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟، وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: «وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فَهَمَّا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ» قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «الْعَقْلُ، وَفِكَائُكَ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ».

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة وبعد التحتية الساكنة فاء هو وهب بن عبد الله السوائي أنه (قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ) رضي الله عنه، وسقط من قوله: حَدَّثَنَا أحمد بن يونس إلى قوله قلت لعلي في رواية أبي ذر، وكذا في الفرع كأصله. قال الحافظ العسقلاني: والصواب ما عند الأكثر يعني من السقوط وطريق أحمد بن يونس تقدمت في الجزية.

(ح) تحويل من سند إلى آخر.

(وَحَدَّثَنَا) بواو العطف على السابق، وفي رواية أبي ذر: سقوطها كالجمهور (صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ) أبو الفضل المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان، قال: (حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ) قال: (سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، يُحَدِّثُ) كذا في اليونينية يحدث (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا) هو ابن أبي طالب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟، وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان، وفي بعض النسخ: قال أحمد عن سفيان بن عيينة أي: قال أحمد بن يونس الراوي عن سفيان بالسند المذكور (مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ) بدل قوله: مما ليس في القرآن.

(فَقَالَ) أي: علي رضي الله عنه (وَالَّذِي) أي: والله الذي (فَلَقَ الْحَبَّةَ) أي: شققها (وَبَرَأَ النَّسَمَةَ) أي: خلق الإنسان (مَا عِنْدَنَا) شيء (إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فَهَمَّا يُعْطَى) على البناء للمفعول (رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ) جل وعلا، (وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ) أي: التي كانت معلقة في قبضة سيفه قال أبو جحيفة: (قُلْتُ) له: (وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟) سقط في رواية أبي ذر من قوله، وقال ابن عيينة إلى هنا.

(قَالَ: الْعَقْلُ) أي: : الدية، (وَفِكَائُكَ الْأَسِيرِ) ما يخلص به من الأسر.

(وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ) وقالت الحنفية: يقتل المسلم بالذمي إذا قتله بغير

32 - باب إِذَا لَطَمَ الْمُسْلِمُ يَهُودِيًّا عِنْدَ الْغَضَبِ

رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

6916 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ».

حق ولا يقتل بالمستأمن، وعن الشعبي والنخعي يقتل باليهودي والنصراني دون المجوسي، وقد مر الكلام في ذلك قريباً في باب العاقلة.
ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

32 - باب إِذَا لَطَمَ الْمُسْلِمُ يَهُودِيًّا عِنْدَ الْغَضَبِ

ماذا يكون حكمه؟ ولم يذكره ولكن تقديره لم يجب عليه شيء؛ لأنه لم يذكر في حديث الباب القصاص فلو كان فيه قصاص لبينه، وهو قول جماعة الفقهاء.
وفي التوضيح: وهذه المسألة إجماعية؛ لأن الكوفيين لا يرون القصاص في اللطمة، ولا الأدب إلا أن يجرحه ففيه الأرش.

(رَوَاهُ) أي: لطم المسلم اليهودي (أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وقد تقدم موصولاً في قصة موسى عليه السلام في أحاديث الأنبياء ومضى شرحه هناك فقال اليهودي: إن لي ذمة وعهداً.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: الثوري، (عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ) يحيى بن عمار بن أبي الحسن المازني الأنصاري المدني، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) بكسر العين سعد بسكون العين ابن مالك بن سنان الخدري رضي الله عنه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ»)
عليهم السلام تخيروا يوجب نقصاناً أو يؤدي إلى الخصومة أي: لا تقولوا بعضهم خير من بعض فإن قيل سيدنا محمد ﷺ أفضلهم قال: «أنا سيد ولد آدم» فالجواب أنه قال ذلك تواضعاً أو يقال قال ذلك قبل علمه بأنه أفضل أو معناه تخيراً يوجب نقصاناً أو يؤدي إلى الخصومة كما سبق.

ومطابقة الحديث للترجمة في تمامه فإنه أخرجه هنا مختصراً وتاماً جاء رجل من اليهود فقال: يا أبا القاسم ضرب وجهي رجل من أصحابك،

6917 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْ لَطَمَ وَجْهَهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ لَطَمَ فِي وَجْهِ، قَالَ: «ادْعُوهُ»، فَدَعَا، قَالَ: «لَمْ لَطَمْتُ وَجْهَهُ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: وَالَّذِي اضْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ، قَالَ: قُلْتُ: وَعَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ: فَأَخَذَنِي غَضَبُهُ فَلَطَمْتُهُ، قَالَ: «لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ»

الحديث، وبجيء أيضًا في الحديث الذي يليه، وكذا أخرجه أبو داود مختصرًا نحوه، وقد مضى في الأشخاص، والتفسير وأحاديث الأنبياء، وسيجيء في التوحيد إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) البيكندي، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ) يحيى، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رضي الله عنه أنه (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ) وفي رواية أبي ذر: رسول الله ﷺ قَدْ لَطَمَ وَجْهَهُ) بضم اللام وكسر الطاء على البناء للمفعول ووجهه نائب الفاعل.

(قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ) لم يسم (لَطَمَ)، وفي رواية أبي ذر عن الحموي: قل لطم (فِي وَجْهِ، قَالَ) فقال كذا في رواية ﷺ: «ادْعُوهُ» فَدَعَا، قَالَ ﷺ: (لَمْ لَطَمْتُ وَجْهَهُ؟)، وفي رواية أبي ذر، عن الحموي والمستملي: «ألطمت» بهمزة الاستفهام، (قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ فَسَمِعْتُهُ) أي: اليهودي (يَقُولُ: وَالَّذِي اضْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ، قَالَ) أي: الأنصاري (قُلْتُ: وَعَلَى مُحَمَّدٍ) وفي رواية أبي ذر: فقلت: «أعلى محمد» ﷺ) وسقطت التصلية في رواية أبي ذر: (قَالَ) أي: الأنصاري (فَأَخَذَنِي غَضَبُهُ فَلَطَمْتُهُ، قَالَ) ﷺ: (لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ) قاله تواضعًا أو قبل أن يعلم أنه سيد البشر كما سبق، وأخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهدي، عن سفیان بلفظ: «لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَهُمْ كَمَا بَعَثَنِي» (فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ) أي: يغشى عليهم من الفرع من صعق إذا غشي

يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيْقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي، أَمْ جُزْيَ بِصَعْقَةِ الظُّوْرِ».

عليه (يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيْقُ) من الغشي (فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ) اسم فاعل من أخذ (بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ) وفيه: أن العرش جسم وأنه ليس بعلم كما قال سعيد ابن جبير لأن القائمة لا يكون إلا جسمًا (فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي، أَمْ جُزْيَ) بضم الجيم وكسر الزاي، وفي رواية أبي ذر، عن الحموي، والمستملي جوزي بواو ساكنة بينهما (بِصَعْقَةِ الظُّوْرِ) التي صعقها لما سأل رؤية الله تعالى.

قال القسطلاني: وقوله: «فلا أدري أفاق قبلي» لعله قاله قبل أن يعلم أنه أول من تنشق عنه الأرض فتأمل. وقد مر في كتاب الخصومات: «لا أدري أفاق قبلي أو كان ممن استثنى الله» أي: في قوله: ﴿فَصَعَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الزمر: 68] والتلفيق بينهما أن المعنى لا أدري أي: هذه الثلاثة الإفاقة، أو الاستثناء، أو المجازاة.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد ذكر المواضع التي مضى فيها.

خاتمة:

اشتمل كتاب الديات والقصاص من الأحاديث المرفوعة على أربعة وخمسين حديثًا المعلق منها وفيما مضى من المتابعات سبعة أحاديث، والباقي موصول المكرر فيه وفيما مضى أربعون حديثًا والخالص منها أربعة عشر حديثًا وافقه مسلم على تخريجها سوى أثر عمر رضي الله عنه أن من ورطت الأمور، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم» الحديث.

وحديث أنس رضي الله عنه: «لو اطلع عليك»، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «هذه وهذه سواء».

وحديث أبي قلابة: المرسل «ما قتل أحد قط إلا في إحدى ثلاث»، وحديثه المرسل: «رجل عليه نفر من الأنصار» الحديث في القسامة، وفيه من الآثار من الصحابة رضي الله عنهم: فمن بعدهم ثمانية وعشرون أثرًا بعضها موصول

وسائرهما معلق ، واللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

قد وقع الفراغ من تنميق الأوراق بعون الله الملك الخلاق من القطعة الثامنة والعشرين من شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه ربه الباري على يد جامعها الفقير إلى عناية ربه الصمد أبي محمد عبد الله بن محمد المدعو بيوسف أفندي زاده غفر الله لهم ، وكتب لهم الحسنی وزيادة وقت الضحوة الكبرى يوم الجمعة اليوم السادس من شهر رمضان المبارك المنسلک في عقد شهور سنة إحدى وستين بعد المائة والألف من تاريخ هجرة من يأخذ العفو ويأمر بالعرف ، عليه من الصلوات أزكاها ، ومن التسليمات أوفأها ، ومن التحيات أنماها ويتلوها القطعة التاسعة والعشرون المبتدأة بكتاب «استتابة المرتدين» يسر الله إتمامها وإتمام ما يتلوها إلى آخر الكتاب بتوفيق الله العزيز الوهاب جعل الله إياه لي ذخراً ليوم الحساب بحرمة النبي والآل والأصحاب صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى الآل والأصحاب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

89 - كِتَابُ اسْتِثَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ⁽¹⁾

89 - كِتَابُ اسْتِثَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ

بالنون بعد الألف أي: الحائدين عن القصد الباغين الذين يردون الحق مع العلم به.

(وَقِتَالِهِمْ) كذا في رواية الفريري، وسقط لفظ: كتاب من رواية المستملي، وفي رواية النسفي كتاب المرتد، ثم ذكر التسمية، ثم قال: باب: (اسْتِثَابَةُ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ)، وإثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة، وقوله:

(1) قال الكاندهولي: الإمام البخاري ترجم بلفظين: استتابة المرتدين وقتالهم، وأشار بذلك إلى بداية الاستتابة قبل القتال، وهذا هو الأوجه عندي، وقد مال ابن بطل إلى خلافه كما سيأتي في كلامه، والمسألة خلافية شهيرة بسطت في «الأوجز»، ففيه في قوله ﷺ: «من غير دينه فاضربوا عنقه» خمسة أبحاث طويلة:

الأول: في الاستتابة، وسيأتي مبسوطاً.

البحث الثاني: إذا أثبت وجوب الاستتابة فاختلّفوا في مدته.

الثالث: في قبول توبته.

الرابع: هل تدخل فيه المرتدة أم لا؟ وسيأتي في البخاري في باب مفرد.

الخامس: هل يختص هذا الحكم بالارتداد عن الإسلام أو يعم الانتقال من دين كفر إلى دين كفر آخر؟ أما الأول وهو مقصود البخاري عندي فبسط في «الأوجز» في فروعه على أنواع كثيرة عن ابن حزم، وذكر فيه تحت قوله: «من غير دينه» الحديث، أوله بعضهم بأن المراد بعد الاستتابة، وقال بعضهم إنه محمول على الزنديق وأنه لا يستتاب، وعليه حمله الإمام مالك، وقال ابن بطل: اختلف في استتابة المرتد، فقيل: يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وهو قول الجمهور، وقيل: يجب قتله في الحال، وبه قال الحسن وأهل الظاهر، وعليه يدل تصرف البخاري، فإنه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها للاستتابة وبعموم قوله: «من بدل دينه» قال الطحاوي: ذهب هؤلاء إلى أن حكم من ارتد عن الإسلام حكم الحربي الذي بلغته الدعوة، فإنه يقاتل من قبل أن يدعى، وفي المحلى: قال النووي أجمعوا على قتله، واختلفوا في استتابه، فقال الأئمة الأربعة والجمهور إنه يستتاب، ونقل ابن القصار إجماع الصحابة عليه، وقال أبو يوسف وابن الماجشون وغيرهما لا يستتاب، قلت: المعروف عن المالكية وجوب الاستتابة، وعن الحنفية استحبابها، انتهى ملخصاً.

1 - باب إِثْمِ مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، وَعُقُوبَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: 13] ﴿لَئِنْ أَشْرَكَ يُحَبِّطَنَّ
عَمَلَكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: 65].

6918 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ
عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.....

والمعاندین کذا فی رواية الأكثرین بالنون، وفي رواية الجرجاني بالهاء بدل النون، والأول هو الصواب.

1 - بابِ إِيْثِمَ مَنْ أَشْرَكَ بِاللّٰهِ، وَعُقُوبَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

وفي رواية القاسبي سقط لفظ باب، وقوله: **إِثْمٌ** من أشرك بالله إلى آخره بعد قوله: **وَقَاتِلْهُمْ هَكَذَا**، وإثم من أشرك بالله **(قَالَ اللَّهُ تَعَالَى)** وفي رواية أبي ذر عز وجل: **(إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)**؛ لأنه لا إثم أعظم من الشرك والظلم، وضع الشيء في غير موضعه فالمشرك أضل من وضع الشيء في غير موضعه؛ لأنه سوى من لا نعمة إلا وهي منه وبين من لا نعمة منه أصلاً **(لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْطَبَنَّ عَلَيْكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ)** ووقع في بعض النسخ: **(وَلَئِنْ أَشْرَكَتَ)** بالواو، والواو فيه لعطف هذه الآية على الآية التي قبلها تقديره، وقال تعالى: **(لَئِنْ أَشْرَكَتَ)** وإنما قال: **(لَئِنْ أَشْرَكَتَ)** على التوحيد والموحى إليه جماعة في قوله: **وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ** لأن معناه أوحى إليك لئن أشركت ليحبطن عملك وإلى الذين من قبلك مثله وخوطب بذلك النبي ﷺ، ولكن المراد غيره أو لأنه على سبيل الفرض والمحالات يصح فرضها واللام الأولى موطئة للقسم المحذوف والثانية لام الجواب، وهذا الجواب ساد مسد الجوابين، أعني جوابي القسم والشرط، والإحباط المذكور مفيد بالموت على الشرك لقوله تعالى: **(فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ)** [البقرة: 217].

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) بكسر العين قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم هو ابن عبد الحميد الرازي الكوفي الأصل، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنْ عَلْقَمَةَ) أي: ابن قيس (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: 82] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالُوا: أَئِنَّا لَمْ يَلْبَسْ إِيمَانُهُ بِظُلْمٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ، أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾» [لقمان: 13].

6919 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾ (أي: لم يخلطوا) ﴿إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ (وفي رواية أبي ذر: رسول الله ﷺ)، وَقَالُوا: أَئِنَّا لَمْ يَلْبَسْ إِيمَانُهُ بِظُلْمٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ»، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني بذلك بزيادة لام قبل الكاف ليس بالظلم مطلقاً، بل المراد به ظلم عظيم يدل عليه التنوين وهو الشرك.

(ألا) بالتخفيف (تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ) المذكور في سورتِهِ ﴿إِنَّ الشِّرْكَ﴾ بالله ﴿لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ قال الطيبي ردّاً على من زعم أن اللبس يأبى تفسير الظلم: هنا بالشرك معتلاً بأن اللبس الخلط، ولا يصح هنا؛ لأن الكفر والإيمان لا يجتمعان، فأجاب بأن المراد بالذين آمنوا أعم من المؤمنين الخالص وغيره، واحتج بأن اسم الإشارة الواقع خبراً للموصول مع صلته يشير إلى أن ما بعده ثابت لمن قبله لاكتسابه ما ذكر من الصفة، ولا ريب أن الأمن المذكور ثانياً هو المذكور أولاً، وهو الأمن الحاصل للموحدين في قوله تعالى: ﴿أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: 81]؛ لأن المعروف إذا أعيد كان الثاني عين الأول، فيجب أن يكون الظلم غير الشرك، وأما معنى اللبس فلبس الإيمان بالظلم أن يصدق بوجود الله ويخلط به عبادة غيره ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: 106] وعرف بذلك مناسبتها، وذكرها في أبواب المرتد، وكذا الآية التي صدر بها، وأما الآية الأخرى فقالوا: هي قضية شرطية ولا تستلزم الوقوع، وقد مر أن الخطاب له ﷺ والمراد غيره والله تعالى أعلم.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قال: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ) بفتح الضاد المعجمة المشددة، قال: (حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ) بضم الجيم وفتح الراء نسبة إلى جرير بن عباد بضم العين وتخفيف الموحدة، واسمه سعيد بن إياس البصري.

وَحَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ - ثَلَاثًا - أَوْ: قَوْلُ الزُّورِ» فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ.

ح تحويل من سند إلى آخر.

(وَحَدَّثَنِي) بالإفراد (قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ) أي: ابن محمد الدارمي مولا هم البصري، قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) المعروف بـ «ابن علي» قال: (أَخْبَرَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أبي بكرة نفيح بن الحارث الثقفي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ) جمع: كبيرة، أصله وصف مؤنث أي: الفعلة الكبيرة ونحو ذلك وكبرها باعتبار شدة مفسدتها وعظم إثمها، ويؤخذ منه انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر وفيه رد على من يجعل المعاصي كلها كبائر، وبه قال ابن عباس رضي الله عنه، وأبو إسحاق الإسفرائيني، والقاضي أبو بكر ابن القشيري، ونقله ابن فورك عن الأشاعرة، واختاره الشيخ تقي الدين السبكي وكأنهم أخذوا الكبيرة باعتبار الوضع اللغوي، ونظروا في ذلك إلى عظم جلال من عصي بها وخولف أمره ونهيه، لكن جمهور السلف والخلف وهو يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً على الانقسام المذكور.

(الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ) بالرفع خبر مبتدأ، والإشراك أن يجعل من شريكاً أو هو مطلق الكفر على أي نوع كان، وهو المراد هنا.

(وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ) عطف على سابقه مصدر عَقَّ يقال عَقَّ والده يعق عقوقاً، فهو عاق إذا آذاه وعصاه، وهو ضد البر به، وأصله من العق الذي هو بمعنى الشق والقطع.

(وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ) قال ذلك (ثَلَاثًا أَوْ) قال: (قَوْلُ الزُّورِ) شك من الراوي، (فَمَا زَالَ) ﷺ (يُكْرَرُهَا) أي: يكرر شهادة الزور (حَتَّى) أي: إلى أن (قُلْنَا: لَيْتَهُ) ﷺ (سَكَتَ) وليت: حرف تمنٍّ يتعلق بالمستحيل غالباً وبالممكن قليلاً، وإنما قال ذلك تعظيماً لما حصل لمرتكب هذا الذنب من غضب الله

6920 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْكِبَائِرُ؟ قَالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ» قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْيَمِينُ الْغُمُوسُ»

ورسوله، ولما حصل للسامعين من الرعب والخوف من هذا المجلس، قيل: تمتوا سكوته وكلامه لا يملّ عنه، وأجيب: بأنهم أرادوا استراحته، وما ورد من قوله ﷺ: (القتل من الكبائر، وكذا الزنا) ونحوه فوارد في كل مكان بمقتضى المقام، ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: (الإشراك بالله)، وقد مضى الحديث في الشهادات، وفي كتاب الأدب في عقوق الوالدين.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ) بضم الحاء (ابن إبراهيم) المعروف بـ«ابن إشكاب» أخو علي وهو من أقران البخاري لكنه سمع قبله قليلاً ومات بعده قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بضم العين ابن موسى العبسي الكوفي وهو أحد مشايخ البخاري روى عنه في الأيمان بلا واسطة، وسقط ابن موسى في رواية غير أبي ذر: قال: (أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ) بالمعجمة هو ابن عبد الرحمن النحوي، (عَنْ فِرَاسٍ) بكسر الفاء وتخفيف الراء وبعد الألف سين مهملة هو ابن يحيى، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو) بفتح العين أي: ابن العاص (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ) قال الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسمه (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْكِبَائِرُ؟ أي: من الذنوب، (قَالَ) ﷺ: «(الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ)» أي: الكبر به تعالى، قيل: هو مفرد، كيف طابق السؤال بلفظ الجمع، أجيب: بأنه لما قال: ثم ماذا، علم أنه سأل عن أكثر من واحد، وقيل: فيه حذف مضاف تقديره ما أكبر الكبائر؟ فافهم.

(قَالَ) أي: الأعرابي: (ثُمَّ مَاذَا؟) يا رسول الله (قَالَ: «ثُمَّ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» بإيذائهما.

(قَالَ) أي: الأعرابي (ثُمَّ مَاذَا؟) يا رسول الله (قَالَ: «الْيَمِينُ الْغُمُوسُ» بفتح الغين المعجمة آخره سين مهملة، أي: التي تغمس صاحبها في الإثم أو النار.

قُلْتُ: وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: «الَّذِي يَقْتَطِعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ».

6921 - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْوَأَخُذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: «مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أُخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ».

(قُلْتُ) القائل، إما عبد الله بن عمرو أو راو عنه: (وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ ﷺ): (الَّذِي يَقْتَطِعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ) أي: يأخذ قصعة من ماله لنفسه وهو على سبيل المثال.

(هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ) وقد تقدم في أول كتاب الديات قريباً أنه قال: «ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك»، ولعل حال ذلك السائل يقتضي تغليظ أمر القتل والزجر عنه، وحال هذا تغليظ أمر العقوق واليمين الغموس.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «الإشراك بالله» أيضاً، وقد مضى الحديث في النذور والديات.

(حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى) هو ابن صفوان، أبو محمد السلمي الكوفي، نزيل مكة قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (وَالْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران الكوفي، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة، (عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: قَالَ رَجُلٌ) لم يعرف اسمه: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْوَأَخُذُ) بهمزة الاستفهام، وفتح الخاء المعجمة على البناء للمفعول أي: أنعاقب (بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟) يقال: فلان أخذ بذنبه؛ أي: حبس وجوزي عليه وعوقب به.

(قَالَ ﷺ): (مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ) بالاستمرار عليه وترك المعاصي (لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: 38] من الكفر والمعاصي، وبه استدل أبو حنيفة على أن المرتد إذا أسلم لم يلزمه قضاء العبادات المتروكة (وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ) بأن ارتد عن الإسلام ومات على الكفر (أُخِذَ بِالْأَوَّلِ) أي: الذي عمله في الجاهلية والكفر (وَالْآخِرِ) بكسر الخاء؛ أي: الذي عمله في الإسلام من

الكفر وكأنه لم يسلم فيعاقب على جميع ما أسلفه، وكذا أورد المؤلف هذا الحديث بعد حديث: «أكبر الكبائر الإشراك بالله» وأوردهما في أبواب المرتدين.

ونقل ابن بطال عن جماعة من العلماء: أن الإساءة هنا لا تكون إلا بالكفر للإجماع على أن المسلم لا يؤخذ بما عمل في الجاهلية فإن أساء في الإسلام غاية الإساءة وركب أشد المعاصي وهو مستمر على الإسلام فإنه إنما يؤخذ بما خبأه من المعصية في الإسلام، هذا.

وقال الخطابي: ظاهره خلاف ما اجتمعت عليه الأمة أن الإسلام يجب ما قبله، ووجه هذا الحديث: أن الكافر إذا أسلم لم يؤخذ بما مضى فإن أساء في الإسلام غاية الإساءة، وهو مستمر على الإسلام فإنه إنما يؤخذ بما خبأه من المعصية في الإسلام ويبكت بما كان منه في الكفر، كما يقال له: ألسنت فعلت كذا وكذا، وأنت كافر، فهلا منعك إسلامك من معاودة مثله إذا أسلمت ثم يعاقب على المعصية التي اكتسبها، أي: في الإسلام، وحاصله أنه أول المؤاخدة في الأولى بالتبكي وفي الآخرة بالعقوبة، والأولى قول غيره أن المراد بالإساءة الكفر؛ لأنه غاية الإساءة وأشد المعاصي فإذا ارتد ومات على كفره كان كمن لم يسلم ويعاقب على جميع ذلك، وبه جزم المحب الطبري.

ونقل ابن التين عن الداوودي أن معنى «من أحسن مات على الإسلام، ومن أساء مات على غير الإسلام».

وعن أبي عبد الملك البوني معنى من أحسن في الإسلام أي: أسلم إسلامًا صحيحًا لا نفاق فيه ولا شك، ومن أساء في الإسلام، أي: أسلم رياءً وسمعة، وبهذا جزم القرطبي، ولغيره معنى الإحسان الإخلاص حين دخل فيه، ودوامه عليه إلى موته والإساءة ضد ذلك فإنه إذا لم يخلص إسلامه كان منافقًا فلا ينهدم عنه ما عمل في الجاهلية فيضاف نفاقه المتأخر إلى كفره الماضي، فيعاقب على جميع ذلك.

والحاصل: أن الخطابي حمل قوله في الإسلام على صفة خارجة عن ماهية

الإسلام، وحمل غيره على صفة في نفس الإسلام، ولعله أوجه، والله تعالى أعلم.

ثم إن حديث ابن مسعود رضي الله عنه هذا يقابل حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الماضي في كتاب الإيمان معلقاً عن مالك، فإن ظاهر هذا أن من ارتكب المعاصي بعد أن أسلم يكتب عليه ما عمله من المعاصي قبل أن يسلم، فظاهر ذلك أن من عمل الحسنات بعد أن أسلم يكتب له ما عمله من الخيرات قبل أن يسلم، وقد مضى القول في توجيه الثاني عند شرحه، ويحتمل أن يجيء هنا بعض ما ذكر هناك كقول من قال: إن معنى كتابة ما عمله من الخير في الكفر أنه كان سبباً لعمله الخير في الإسلام، وفي كتاب السنة لعبد العزيز بن جعفر وهو من رؤوس الحنابلة ما يدفع دعوى الخطابي وابن بطال الإجماع الذي نقله وهو ما نقل عن الميموني عن أحمد أن أبا حنيفة رحمه الله يقول: إن من أسلم لا يؤخذ بما كان في الجاهلية.

ثم رد عليه بحديث ابن مسعود رضي الله عنه ففيه أن الذنوب التي كان الكافر يفعلها في الجاهلية إذا أصر عليها في الإسلام فإنه يؤخذ بها؛ لأنه بإصراره لا يكون تاب عنها، وإلى هذا ذهب الحليمي من الشافعية، وتأول بعض الحنابلة قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: 38] على أن المراد بما سلف ما انتهوا عنه قال: والاختلاف في هذه المسألة مبني على أن التوبة هي الندم على الذنب، والإقلاع عنه، والعزم على عدم العود إليه، والكافر إذا تاب من الكفر ولم يعزم على عدم العود إلى الفاحشة لا يكون تائباً منها فلا تسقط عنه المطالبة بها، والجواب عن الجمهور أن هذا خاص بالمسلم، وأما الكافر فإنه يكون بإسلامه كيوم ولدته أمه، والأخبار دالة على ذلك كحديث أسامة رضي الله عنه لما أنكر عليه النبي ﷺ قتل الذي قال: لا إله إلا الله، حتى قال في آخره: (تمنيت أنني كنت أسلمت يومئذ).

ومطابقة الحديث للترجمة يؤخذ من قوله: «ومن أساء في الإسلام؛ يؤخذ بما عمل في الجاهلية؛ لأن منهم من أشرك»، وقد أخرج مسلم في الإيمان.

2 - بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَالزُّهْرِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ: «تُقْتَلُ الْمُرْتَدَّةُ» وَاسْتِثْنَاءُ بَنِيهِمْ.

2 - بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ

هل حكمهما سواء أو لا؟

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) عبد الله رضي الله عنهما، (وَالزُّهْرِيُّ) محمد بن مسلم، (وَإِبْرَاهِيمُ) أي النخعي، («تُقْتَلُ الْمُرْتَدَّةُ») إن لم تتب، فعلى هذا لا فرق بين المرتد والمرتدة، وأن حكمهما سواء، وأثر ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه ابن أبي شيبة، عن وكيع، عن سفيان، عن عبد الكريم عمن سمع ابن عمر رضي الله عنهما، وقال صاحب التلويح: ينظر في جزم البخاري على قول من قال: المجزوم صحيح، وأثر الزهري وصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في المرأة تكفر بعد إسلامها قال: تستاب فإن تابت، وإلا قتلت، وأثر إبراهيم أخرجه عبد الرزاق أيضاً، عن معمر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن أبي معشر، عن إبراهيم مثله واختلف النقلة عن إبراهيم فقد أخرج ابن أبي شيبة، عن حفص، عن عبيدة، عن إبراهيم: لا تقتل، قيل عبيدة ضعيف، وروى أبو حنيفة عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس رضي الله عنهما: لا تقتل النساء إذا ارتددن، أخرجه ابن أبي شيبة، والدارقطني، وخالفه جماعة من الحفاظ في لفظ المتن، وأخرج الدارقطني من طرق عن ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه: أن امرأة ارتدت فأمر النبي ﷺ بقتلها. قال الحافظ العسقلاني: وهو يعكر على ما نقله ابن الطلاع في الأحكام أنه لم ينقل عنه ﷺ أنه قتل مرتدة.

(وَاسْتِثْنَاءُ بَنِيهِمْ) كذا ذكر هذا بعد ذكر الآثار المذكورة، وفي رواية أبي ذر ذكره قبلها، وفي رواية القاسمي واستثنائهم بالتثنية على الأصل؛ لأن المذكور اثنان المرتد والمرتدة، وأما وجه الجمع، فقال الحافظ العسقلاني: جمع على إرادة الجنس وتعقبه العيني، بل هو على مذهب من يرى بإطلاق الجمع على التثنية كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: 4] والمراد قلباً كما قال ابن المنذر: قال الجمهور تقتل المرتدة، وقال علي: تسترق، وقال عمر ابن عبد العزيز: تباع بأرض أخرى، وقال الثوري: تحبس ولا تقتل، وأسنده

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (٨٦) أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ ﴿٨٨﴾

إلى ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول عطاء، وقال أبو حنيفة: تحبس الحرة يؤمر مولى الأمة أن يجبرها.

(وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى): في سورة آل عمران: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ استبعاد؛ لأن يهديهم الله فإن الحائد عن الحق بعد ما وضح له منهمك في الضلال بعيد عن الرشاد، وقيل نفى وإنكار له وذلك يقتضي أن لا تقبل توبة المرتد، والآية نزلت في رهط أسلموا ثم رجعوا عن الإسلام ولحقوا بمكة وعن ابن عباس رضي الله عنهما كان رجل من الأنصار أسلم ثم ارتد ثم ندم فأرسل إلى قومه، فقالوا: يا رسول الله، هل له من توبة؟ فنزلت: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [آل عمران: 89] رواه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه والواو في قوله: ﴿وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ﴾ للحال وقد مضى أي: كفروا وقد شهدوا أن الرسول أن محمداً ﷺ حق أو للعطف على ما في إيمانهم من معنى الفعل؛ لأن معناه بعد أن آمنوا ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ من الشواهد، كالقرآن وسائر المعجزات أي: قامت عليهم الحجج والبراهين على ما جاء به الرسول ووضح لهم الأمر ثم ارتدوا إلى ظلمة الشرك فكيف يستحق هؤلاء الهداية بعد ما تلبسوا به من العماية ولذلك قال: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ أو ما داموا مختارين الكفر أو لا يهديهم طريق الجنة إذا ماتوا على الكفر ﴿أُولَئِكَ﴾ مبتدأ ﴿جَزَاؤُهُمْ﴾ مبتدأ ثان خبره ﴿أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ﴾ وهما خبر أولئك أو جزاؤهم بدل اشتمال من أولئك ﴿وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ حال من الهاء والميم في عليهم ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ أي: في اللغة أو العقوبة أو النار، وإن لم يجز ذكرهما لدلالة الكلام عليهما وهو يدل بمنطوقه على جواز لعنهم وبمفهومه ينفي جواز، لعن غيرهم ولعل الفرق أنهم مطبوعون على الكفر ممنوعون عن الهدى مأيوسون عن الرحمة بخلاف غيرهم، والمراد بالناس المؤمنون أو العموم، فإن الكافر أيضاً يلعن منكر الحق والمرتد عنه، ولكن لا يعرف الحق بعينه قاله القاضي: ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾

إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٨٩﴾ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ ﴿٩٠﴾ [آل عمران: 86 - 90] وَقَالَ: ﴿يَتَّابِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ تَطِيعُوا قَرِيبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرِينَ ﴿٩١﴾﴾ [آل عمران: 100] وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّمْ

إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾) (الارتداد) ﴿وَأَصْلَحُوا﴾) ما أفسدوا أو دخلوا في الصلاح ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾) [آل عمران: 89] بهم وهذا من لطفه ورحمته ورأفته وعادته على خلقه أنه من تاب إليه تاب عليه ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾) بعيسى والإنجيل ﴿بَعْدَ آمَنِهِمْ﴾) (بموسى والتوراة) ﴿ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾) (بمحمد والقرآن أو كفروا بمحمد بعد ما كانوا به مؤمنين قبل مبعثه، ثم ازدادوا كفراً بإصرارهم على ذلك وطعنهم فيه في كل وقت، أو نزل في الذين ارتدوا ولحقوا بمكة، وازديادهم الكفر أن قالوا: نقيم بمكة نتربص بمحمد ريب المنون ﴿لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾) إيمانهم؛ لأنهم لا يتوبون أو لا يتوبون إلى أن أشرفوا على الهلاك فكنى عن عدم توبتهم بعدم قبولها ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾) الثابتون على الضلالة، وسقط في رواية أبي ذر من قوله: ﴿وَجَاءَهُمُ الْيَقِينُ﴾) إلى آخر قوله: ﴿الضَّالُّونَ﴾) وقال بعد قوله: ﴿حَقٌّ﴾) إلى قوله: ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾)، وفي رواية القاسبي بعد قوله: ﴿حَقٌّ﴾) إلى قوله: ﴿لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾) وساق في رواية كريمة والأصيلي إلى آخر الآيات الخمس، وفي رواية النسفي ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾) الآيتين إلى قوله: ﴿كُفْرِينَ﴾) وكأنه وقع عنده خلط هذه بالتى بعدها.

(وَقَالَ) جل وعلا: ﴿يَتَّابِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ تَطِيعُوا قَرِيبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾) أي: التوراة ﴿يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾) بمحمد ﷺ ﴿كُفْرِينَ﴾) وفيها إشارة إلى التحذير من مصادقة أهل الكتاب أن لا يؤمنوا أن يفتنوا من صادقهم عن دينه حذر الله عباده المؤمنين من أن يطيعوا طائفة من الذين أوتوا الكتاب الذين يحسدون المؤمنين على ما آتاهم الله من فضله وما منحهم به من إرسال رسوله.

(وَقَالَ) تعالى في سورة النساء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾) بموسى عليه السلام ﴿ثُمَّ كَفَرُوا﴾) حين عبدوا العجل ﴿ثُمَّ ءَامَنُوا﴾) بموسى بعد عوده ﴿ثُمَّ كَفَرُوا﴾) بعيسى عليه السلام ﴿ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾) بكفرهم بمحمد ﷺ ﴿لَّمْ

يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴿١٣٧﴾ [النساء: 137] وَقَالَ: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ، فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: 54]

يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا) إلى النجاة أو إلى الجنة أو هم المنافقون آمنوا في الظاهر وكفروا في السريرة بعد أخرى وازدياد الكفر منهم ثباتهم عليه إلى الموت، وسقط في رواية أبي ذر من قوله: ﴿ثُمَّ كَفَرُوا﴾، وقال: إلى سبيلاً، وفي رواية النسفي: ﴿ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾ الآية، وسيقت بتمامها في رواية كريمة أخبر الله تعالى عمن دخل في الإيمان ثم رجع واستمر على ضلاله وازداد حتى مات، فإنه لا يغفر الله له، ولا يجعل له فرجاً ولا مخرجاً، ولا طريقاً إلى الهدى، ولهذا قال: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾.

(وَقَالَ) تعالى في سورة المائدة: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾ بتشديد الدال بالإدغام وفي رواية أبي ذر من يرتدد بالإظهار على الأصل للجزم، وهي قراءة نافع، وابن عامر ويقال إن الإدغام لغة تميم والإظهار لغة الحجاز، وأول الآية ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) من يرجع منكم عن دين الإسلام إلى ما كان عليه من الكفر (﴿فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾). قال الحسن: هو والله أبو بكر وأصحابه رضي الله عنهم رواه ابن أبي حاتم.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: سمعت أبا بكر بن عياش يقول: أهل القادسية، أي: الذين جاهدوا يوم القادسية، وعن مجاهد: قوم من سبأ، وقال ابن أبي حاتم: بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال: ناس من أهل اليمن ثم من كندة، ثم من الشوك، أي: فسوف يأتي الله بقوم مكانهم، ومحبة الله تعالى للعباد إرادة الهدى والتوفيق لهم في الدنيا، وحسن الثواب في الآخرة، ومحبة العباد له إرادة طاعته والتحرز عن معاصيه (﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾) عاطفين عليهم متذللين لهم على سبيل التواضع جمع ذليل واستعماله مع على، إما لتضمنه معنى العطف والحنو أو التنبيه على أنهم مع علو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين حافظون لهم (﴿أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾) أشداء عليهم فهم على المؤمنين كالولد لوالده، والعبد لسيدته ومع الكافرين كالسبع على فريسته وسيقت هذه الآية الكريمة بتمامها في رواية كريمة، وسقط في رواية أبي ذر من قوله: ﴿أَذِلَّةٌ﴾ إلى آخر الآية.

وَقَالَ: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (١٠٦) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿١٠٧﴾ وَأُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٠٨﴾ لَا جَرَمَ ﴿١٠٩﴾ يَقُولُ: حَقًّا - ﴿أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ... مِنْ بَعْدِهَا لَعَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: 106 - 109] ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكَ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ

(وَقَالَ: ﴿وَلَكِنْ﴾) وفي رواية أبي ذر وقال: أي الله جل وعلا ولكن (﴿مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾) طاب به نفساً فاعتقده (﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾) إذ لا أعظم من جرمه (﴿ذَلِكَ﴾) إشارة إلى الوعيد وهو لحوق الغضب والعذاب العظيم (﴿بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا﴾) أي: آثروا (﴿الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾) أي: بسبب إيثارهم الدنيا على الآخرة (﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾) ما داموا مختارين للكفر (﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾) فلا يتدبرون ولا يصغون إلى المواعظ ولا يبصرون طريق الرشاد (﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾) الكاملون في الغفلة لا أحد أغفل منهم؛ لأن الغفلة عن تدبر العواقب هي غاية الغفلة لا أحد أغفل منهم؛ لأن الغفلة عن تدبر العواقب هي غاية الغفلة ومنتهاها (﴿لَا جَرَمَ﴾) بمعنى (حَقًّا)، وجرم فعل عند البصريين واسم عند الكوفيين بمعنى حَقًّا وتدخل اللام في جوابه نحو لا جرم لآتينك.

وقال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ فعلى قول البصريين لا رد لقول الكفار، وجرم معناه عندهم كسب أي: كسب كفرهم النار (﴿أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾) إذ ضيعوا أعمارهم وفي الآية وعيد شديد لمن ارتد مختاراً لقوله ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾ إلى آخره صرفوها فيما أفضى بهم إلى العذاب المخلد إلى قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا﴾ [النحل: 110] أي: من بعدها أي: من الأفعال المذكورة قبل: وهي الهجرة والجهاد والصبر حيث قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ﴾ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا قُتِلُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ (مِنْ بَعْدِهَا لَعَفُورٌ رَحِيمٌ) ﴿١١٠﴾.

(﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكَ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾) إلى الكفر وحتى معناها التعليل نحو فلان يعبد الله حتى يدخل الجنة: ﴿يُقْتَلُونَكَ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ﴾ وقوله:

إِنْ أَسْتَظَلُّوْا وَمَنْ يَّرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ۖ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢١٧﴾ [البقرة: 217].

(﴿إِنْ أَسْتَظَلُّوْا﴾) استبعاد لاستطاعتهم (﴿وَمَنْ يَّرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾) ومن يرجع من دينه إلى دينهم (﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾) أي: فيمت على الردة (﴿فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾) ما يفوتهم بالردة مما للمسلمين في الدنيا من ثمرات الإسلام، وفي الآخرة من الثواب وحسن المآب (﴿وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾) كسائر الكفرة هذه الآية في سورة البقرة وسيقت بتمامها في رواية كريمة وفي رواية أبي ذر سقط من قوله ومن يرتدد إلى آخرها، واحتج الإمام الشافعي بالتقييد في الردة بالموت عليها أن الردة لا تحبط العمل إلا بالموت عليها، وقالت الحنفية: قد علق الحبط بنفس الردة بقوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيْمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: 5] والأصل عندنا أن المطلق لا يحمل على المقيد، وعند الشافعي يحمل عليه.

قال ابن بطال: اختلف في استتابة المرتد، فقيل: يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وهو قول الجمهور، وقيل: يجب قتله في الحال جاء ذلك عن الحسن، وطاوس، وبه قال أهل الظاهر. قال الحافظ العسقلاني ونقله ابن المنذر عن معاذ، وعبيد بن عمير وعليه يدل تصرف البخاري فإنه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها للاستتابة والتي فيها أن التوبة لا تنفع ولعموم قوله: من بدل دينه فاقتلوه وبقصة معاذ التي بعدها ولم يذكر غير ذلك.

قال الطحاوي: ذهب هؤلاء إلى أن حكم من ارتد عن الإسلام حكم الحربي الذي بلغته الدعوة فإنه يقاتل قبل أن يدعى قالوا: وإنما تشرع الاستتابة لمن خرج عن الإسلام لا عن بصيرة فأما من خرج عن بصيرة فلا ثم نقل عن أبي يوسف موافقتهم، لكن قال: إن جاء مبادراً بالتوبة خليت سبيله ووكل أمره إلى الله تعالى، وعن ابن عباس رضي الله عنهما، وعطاء: إن كان أصله مسلماً استتيب، واستدل ابن القصار لقول الجمهور بالإجماع يعني السكوتي؛ لأن عمر رضي الله عنه كتب في أمر المرتد: هلا حبستموه ثلاثة أيام وأطعمتموه في كل يوم رغيفاً لعله يتوب، فيتوب الله عليه، ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة كأنهم فهموا

6922 - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ عَلِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِزَنَادِقَةٍ فَأَخْرَقَهُمْ،

من قوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» أي: إن لم يسلم، وقد قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: 5] واختلف القائلون بالاستتابة، هل يكتفى بالمرة أو لا بد من ثلاث، وهل الثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام، وعن علي رضي الله عنه يستتاب شهرًا، وعن النخعي يستتاب أبدًا كذا نقله عنه مطلقًا، والتحقيق أنه في حق من تكررت منه الردة، وسيأتي مزيد في الحديث الأول عند ذكر الزنادقة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ) قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس رضي الله عنهما أنه (قَالَ: أَتَيْتُ عَلِيَّ) هو ابن أبي طالب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِزَنَادِقَةٍ) بفتح الزاي جمع زنديق بكسر الزاي فارسي معرب أصله زنده كرد أي: يقول بدوام الدهر لأن زنده الحياة وكرد العمل ويطلق على من يكون دقيق النظر في الأمور، وقال سيبويه: الهاء في زنادقة بدل من ياء زنديق، وقد تزندق والاسم الزندقة، وقال ثعلب: ليس في كلام العرب زنديق، وإنما قالوا: زنديقي لمن يكون شديد التخييل وإذا أرادوا ما يريد العامة قالوا: ملحد ودهري بفتح الدال، أي يقول: بدوام الدهر وإذا قالوا بضم الدال أرادوا كبر السن، وقد اختلف في تفسيره فقيل: هو المبطن للكفر المظهر للإسلام كالمنافق كما قاله النووي، والرافعي في كتاب الردة، ويأتي في صفة الإيمان والفرائض، وقيل: من لا ينتحل دينًا كما قال في اللغات وصوبه في المهمات، وقيل: إنهم طائفة من الروافض يدعون السبائية ادعوا أن عليًا رضي الله عنه إله وكان رئيسهم عبد الله بن سبأ بفتح السين المهملة وتخفيف الموحدة وكان أصله يهوديًا وفسره بعض الشراح بأنه الذي يدعي أن مع الله إلهًا آخر، وتعقب بأنه يلزم منه أن يطلق على كل مشرك، وقد أطال الحافظ العسقلاني الكلام في ذلك.

(فَأَخْرَقَهُمْ) وعند الإسماعيلي من حديث عكرمة: أن عليًا أتى بقوم قد ارتدوا عن الإسلام، أو قال: بزنادقة، ومعهم كتب لهم فأمر بنار فأجبت

فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحْرِقْهُمْ، لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَقَتَلْتُهُمْ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ».

وَأَلْقَاهُمْ فِيهَا، وروى عن قتادة: أن علياً أتى بناس من الزط يعبدون وثناً فأحرقهم، وروى الحميدي عن سفيان بلفظ: حرق المرتدين، وروى ابن أبي شيبة كان أناس يعبدون الأصنام في الشرك، وروى الطبراني في «الأوسط» من طريق سويد بن غفلة أن علياً رضي الله عنه بلغه أن قومًا ارتدوا عن الإسلام فبعث إليهم، ثم دعاهم إلى الإسلام فأبوا فحفر حفيرة ثم أتى بهم فضرب أعناقهم ورماهم فيها ثم ألقى عليهم الحطب فأحرقهم، وقد مضى في كتاب الجهاد في باب لا يعذب بعذاب الله من طريق سفيان بن عيينة، عن أيوب بسند حديث الباب أن علياً رضي الله عنه حرق قومًا.

(فَبَلَغَ ذَلِكَ) أي: بلغ ما فعله علي رضي الله عنه من الإحراق (ابْنَ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، وكان ابن عباس رضي الله عنهما إذ ذاك أميراً على البصرة من قبل علي رضي الله عنه.

(فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحْرِقْهُمْ، لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) عن القتل بالنار بقوله: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ» وسقط في رواية غير أبي ذر: «لَا تعذبوا بعذاب الله» وهذا يحتمل أن يكون ابن عباس رضي الله عنهما قد سمعه من النبي ﷺ ويحتمل أن يكون قد سمعه من بعض أصحابه، وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند أبي داود في قصة أخرى: «أنه لا يعذب بالنار إلا رب النار».

(وَلَقَتَلْتُهُمْ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»)

زاد إسماعيل ابن علية في روايته فبلغ علياً، فقال: ويح أم ابن عباس كذا عند أبي داود، وعند الدارقطني بحذف أم وهو يحتمل أنه لم يرض لما اعترض به ورأى أن النهي للتنزيه، وأن الإمام إذا رأى التغليظ بذلك فعله وهو بناء على أن كلمة ويح مفسرة بأنها كلمة رحمة فتوقع له لكونه حمل النهي على ظاهره واعتقد التحريم مطلقاً فأنكر، ويحتمل أن يكون قالها رضي بما قال، وأنه حفظ ما نسيه بناء على ما قيل في تفسير ويح أنها تقال بمعنى المدح والتعجب كما حكاه في «النهاية» وكأنه أخذه من قول الخليل هي في موضع رافة واستملاح كقولك للصبي ويحه ما

أملحه وأحسنه حكاه الأزهري ثم قوله من بدل هو عام يخص منه من بدله في الباطن فإنه تجري عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه بدل دينه في الظاهر لكن مع الإكراه واستدل به على قتل المرتدة كالمرتد وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء، وحمله غيرهم على الكافرة الأصلية إذا لم تباشر القتال ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة ما كانت هذه لتقاتل ثم نهى عن قتل النساء واحتجوا أيضًا بأن من شرطية لا تعم المؤنث وتعقب بأن ابن عباس رضي الله عنهما راوي الخبر وقد قال تقتل المرأة وقتل أبو بكر الصديق رضي الله عنه في خلافته امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم ينكروا ذلك عليه وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر، وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر رضي الله عنه من وجه حسن، وأخرج مثله مرفوعًا: «قتل المرتدة» لكن سنده ضعيف، واحتجوا من حديث النظر بأن الأصلية تسترق فتكون غنيمة والمرتدة لا تسترق عندهم فلا غنم فيها، فلا يترك قتلها، وقد وقع في حديث معاذ أن النبي ﷺ لما أرسله إلى اليمن قال له: «أيما رجل ارتد عن الإسلام، فادعه فإن عاد وإلا فاضرب عنقه، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها».

قال الحافظ العسقلاني: وسنده حسن وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير إليه ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها الزنا والسرقة وشرب الخمر، والقذف ومن صور الزنا رجم المحصن حتى يموت، واستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء، فكذاك يستثنى قتل المرتدة وتمسك به بعض الشافعية في قتل من انتقل من دين كفر إلى دين كفر سواء مما كان يقر أهله بالجزية أو لا، وأجاب بعض الحنفية بأن العموم في الحديث في البذل لا في التبديل، فأما التبديل فهو مطلق لا عموم فيه، وعلى تقدير التسليم فهو متروك الظاهر اتفاقًا في الكافر لو أسلم فإنه يدخل في عموم الخبر، وليس مرادًا، واحتجوا أيضًا بأن الكفر ملة واحدة، فلو تنصر اليهودي لم يخرج عن دين الكفر، وكذا لو تهود الوثني فوضح أن المراد من بدل دين الإسلام بدين غيره؛ لأن الدين في الحقيقة هو الإسلام، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: 19]،

لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ ﴿[النساء : 137] الآية.

وأجيب : بأن المراد من مات منهم على ذلك كما فسرہ ابن عباس رضي الله عنهما فيما أخرجه ابن أبي حاتم وغيره ، واستدل لمالك بأن توبة الزنديق لا تعرف قال : وإنما لم يقتل النبي ﷺ المنافقين للتألف ؛ لأنه لو قتلهم لقتلهم بعلمه فلا يؤمن أن يقول أحد إنما قتلهم لأمر آخر .

ومن حجة من استتابهم قوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾ [المجادلة : 16] فدل على أن إظهار الإيمان تحصن من القتل وكلهم أجمعوا على أن أحكام الدنيا على الظاهر ، والله يتولى السرائر ، وقد قال ﷺ لأسامة : « هلا شققت عن قلبه » وقال للذي ساره في قتل رجل « أليس يصلي ؟ » قال : نعم ، قال : أولئك الذين نهيت عن قتلهم .

وسأتي قريباً أن في بعض طرق أبي سعيد أن خالد بن الوليد رضي الله عنه لما استأذن في قتل الذي أنكر القسمة ، وقال : كم من مصل يقول بلسانه أليس في قلبه ، فقال ﷺ : « إنني لم أؤمر بأن أنقب عن قلوب الناس » أخرجه مسلم والأحاديث في ذلك كثيرة .

وحاصل اختلاف المذاهب في أن الزنديق هل يستتاب أو لا ، قال مالك ، والليث ، وأحمد ، وإسحاق : يقتل ولا تقبل توبته ، وقول أبي حنيفة ، وأبي يوسف مختلف فمرة قال لا بالاستتابة ومرة قال لا ، وروي عن أبي حنيفة أنه قال : إن أوتيت بزنديق استتبته فإن تاب وإلا قتلته .

وقال الشافعي : يستتاب كالمرتد ، وهو قول عبيد الله بن الحسن ، وذكر ابن المنذر عن علي رضي الله عنه مثله ، وقيل لمالك : لم تقتله ورسول الله ﷺ : لم يقتل المنافقين ، وقد عرفهم فقال : لأن توبته لا تعرف .

وقال ابن الطلاع : لم يقع في شيء من المصنفات المشهورة أنه ﷺ قتل مرتدّاً ولا زنديقاً ، وقتل الصديق امرأة يقال لها أم فروة : ارتدت بعد إسلامها . ومطابقة الحديث للترجمة في قوله : « من بدل دينه فاقتلوه » ، والذي يبدل دينه هو المرتد » ، وقد مضى الحديث في الجهاد .

6923 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ، حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكُ، فَكِلَاهُمَا سَأَلَ، فَقَالَ: «يَا أَبَا مُوسَى، أَوْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ» قَالَ: قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا،

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قال: حَدَّثَنِي بالإنفراد (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ) بضم القاف وتشديد الراء السدوسي أنه قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ) بضم الحاء المهملة، وفتح الميم العدوي أبو نصر البصري الثقة العالم، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء عامر أو الحارث، (عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه أنه (قَالَ: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ) لم يعرف اسمهما، وفي مسلم رجلان من بني عمي (أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكُ، فَكِلَاهُمَا) أي: كلا الرجلين المذكورين (سَأَلَ) بحذف المسؤول، ولمسلم أمرنا على بعض ما ولاك الله وفي رواية أحمد سأل العمل بمعنى الولاية ولأحمد والنسائي عن أبي بردة فتشهد أحدهما فقال جئناك لتستعين بنا على عملك فقال الآخر مثله وعندهما من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه أناني ناس من الأشعريين فقالوا: انطلق معنا إلى رسول الله ﷺ وإن لنا حاجة فقمتم فقالوا استعن بنا في عملك ويجمع بأنه كان معهما من يتبعهما أو أطلق صيغة الجمع على الاثنين.

(فَقَالَ) ﷺ: «(يَا أَبَا مُوسَى، أَوْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ)» بالشك من الراوي بأيهما خاطبه، وعند أبي موسى عن أحمد بن حنبل ومسدّد كلاهما، عن يحيى القطان بسنده فيه، فقال: ما تقول يا أبا موسى فذكر ما يذكره من القول في رواية الباب، ومثله لمسلم عن محمد بن حاتم، عن يحيى.

(قَالَ) أبو موسى: (قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا) يفسر به رواية أبي العميس فاعتذرت إلى رسول الله ﷺ مما قالوا: وقلت لم أدر ما حاجتهم فصدقني وعذرتني، وفي لفظ فقال: لم أعلم لماذا جاء.

وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِه تَحْتَ شَفَتَيْهِ قَلَصْتُ، فَقَالَ: «لَنْ، أَوْ: لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ، وَلَكِنْ اذْهَبْ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى، أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، إِلَى الْيَمَنِ» ثُمَّ أَتْبَعَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ أَلْقَى لَهُ وَسَادَةً،

(وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِه تَحْتَ شَفَتَيْهِ قَلَصْتُ) بفتح القاف واللام المخففة والصاد المهملة أي: انزوت أو ارتفعت، ويقال: قلص ارتفع.

(فَقَالَ) ﷺ: (لَنْ، أَوْ) قال: (لَا نَسْتَعْمِلُ) شك من الراوي (عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ) أي: من أراد العمل، وفي رواية: أبي العميس ما سألناه بفتح اللام، وفي رواية يزيد أحدًا سألته، ولا أحدًا حرص عليه، وفي أخرى: إن إخوانكم عندنا من يطلبه فلم يستعن بهما في شيء حتى مات أخرجهما أحمد من رواية إسماعيل ابن خالد عن أخيه عن أبي بردة وأدخل أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلاً.

(وَلَكِنْ اذْهَبْ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى، أَوْ) قال: (يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، إِلَى الْيَمَنِ) أي: عاملاً عليها (ثُمَّ أَتْبَعَهُ) بسكون التاء المثناة من فوق أي: ثم اتبع رسول الله ﷺ أبا موسى (مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ) بالنصب أي: بعثه بعده، وظاهره أنه ألحقه به بعد أن توجه، ويروى ثم اتبعه بهمة وصل، وتشديد التاء، فعلى هذا يكون معاذ بالرفع على الفاعلية، ولكن تقدم في المغازي بلفظ بعث النبي ﷺ أبا موسى، ومعاذًا إلى اليمن، فقال: «يسرا ولا تعسرا» ويحمل على أنه أضاف معاذًا إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قبل توجهه فوصاهما عند التوجه بذلك، ويمكن أن يكون المراد أنه وصى كل واحد منهما به واحدًا بعد واحد.

(فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ) أي: معاذ على أبي موسى، وتقدم في المغازي أن كلاً منهما على عمل مستقل، وأن كلاً منهما إذا سار في أرضه فقرب من صاحبه أحدث فيه عهدًا، وفي أخرى هناك فجعلوا يتزاوران فزار معاذ أبا موسى، وفي أخرى فضرب فسطاطًا.

(أَلْقَى لَهُ وَسَادَةً) بكسر الواو، وهي المخدة، وقال الحافظ العسقلاني: ومعنى ألقى له وسادة فرشها له؛ ليجلس عليها، وتعقبه العيني: بأن الوسادة ما تفرش وإنما المعنى وضع الوسادة تحته ليجلس عليها وكانت عاداتهم وضع

قَالَ: انْزِلْ، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مُوْتَقٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ، قَالَ: اجْلِسْ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ،

الوسادة تحت من أرادوا إكرامه مبالغة فيه، وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ دخل عليه فألقى له وسادة، وفي حديث ابن عمر أنه دخل على عبد الله بن مطيع فطرح له وسادة، فقال: ما جئت لأجلس أخرجته مسلم.

وقال النووي: ولم أر في شيء من الكتب أن الفراش يسمى وسادة. (قَالَ: انْزِلْ) أي: فاجلس على الوسادة، (وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ) قال الحافظ العسقلاني: ولم أفق على اسم الرجل المذكور.

(مُوْتَقٌ) بضم الميم وسكون الواو، وفتح المثناة أي: مربوط بقيد. (قَالَ: مَا هَذَا؟) أي: الرجل الموثق، (قَالَ: كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ) وفي رواية مسلم، وأبي داود: ثم راجع دينه دين السوء، وفي رواية أحمد من طريق أيوب، عن حميد بن هلال، عن أبي بردة قال: قدم معاذ بن جبل على أبي موسى فإذا رجل عنده، فقال: ما هذا، فذكر مثله فزاد ونحن نريده على الإسلام منذ أحسبه شهرين، وأخرج الطبراني من وجه آخر عن معاذ، وأبي موسى رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أمرهما أن يعلما الناس فزار معاذ أبا موسى فإذا عنده رجل موثق بالحديد، فقال له: يا أخي أوبعثت تعذب الناس إنما بعثنا نعلمهم دينهم، ونأمرهم بما ينفعهم، فقال: إنه أسلم ثم كفر، فقال: والذي بعث محمدًا بالحق لا أبرح حتى أحرقه بالنار.

(قَالَ) أي: أبو موسى لمعاذ (اجْلِسْ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ) هذا (قَضَاءُ اللَّهِ وَ) قضاء (رَسُولِهِ) ﷺ بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا قضاء الله أي: حكم الله، قال الحافظ العسقلاني: ويجوز النصب، أي: حكم الله ورسوله، أن من رجع عن دينه وجب قتله (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) أي: قال: ذلك معاذ ثلاث مرات، وفي رواية أبي داود أنهما كررا القول أبو موسى يقول: اجلس، ومعاذ يقول: لا أجلس فعلى هذا فقله ثلاث مرات من كلام الراوي لا من كلام معاذ، ووقع في رواية أيوب بعد قوله: قضاء الله ورسوله «أن من رجع عن دينه فاقتلوه»، أو قال: «من بدل دينه فاقتلوه».

فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ، ثُمَّ تَذَاكَرْنَا قِيَامَ اللَّيْلِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَمَّا أَنَا فَأَقُومُ وَأَنَا، وَأَرْجُو فِي نَوْمَتِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمَتِي.

(فَأَمَرَ بِهِ) أي: أبو موسى (فَقُتِلَ) وفي رواية أيوب فقال: واللَّهِ لا أقعد حتى تضربوا عنقه فضرب عنقه، وفي رواية الطبراني: فأتى بحطب فألهب فيه النار، فكتفه وطرحه فيها، ويمكن الجمع بين الروایتين بأنه ضرب عنقه، ثم ألقاه في النار، ويؤخذ منه أن معاذاً وأبا موسى كانا يريان جواز التعذيب بالنار، وإحراق الميت بالنار مبالغة في إهانته وترهيباً عن الاقتداء به، وقد مر أن علياً رضي الله عنه أحرق الزنادقة بالنار، وقال الداودي: إحراق علي رضي الله عنه الزنادقة ليس بخطأ؛ لأنه ﷺ قال لقوم: «إن لقيتم فلاناً وفلاناً فأحرقوهم بالنار»، ثم قال: «إن لقيتموهما فاقتلوهما فإنه لا ينبغي أن يعذب بعذاب الله» ولم يكن ﷺ يقول في الغضب والرضى إلا حقاً، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَطَّقُ عَنِ الْمَوْتِ﴾ [النجم: 3].

وأخرج أبو داود من طريق طلحة بن يحيى، ويزيد بن عبد الله كلاهما عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قدم علي معاذ فذكر قصة اليهودي، وفيه فقال: لا أنزل عن دابتي حتى يقتل فقتل، قال: أحدهما وكان قد استتيب قبل ذلك، وله من طريق أبي إسحاق الشيباني، عن أبي بردة أتى أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدعاه عشرين ليلة أو قريباً منها، وجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عنقه، قال أبو داود: رواه عبد الملك بن عمير، عن أبي بردة فلم يذكر الاستتابة، وكذا ابن فضيل عن الشيباني، وقال المسعودي عن القاسم: يعني ابن عبد الرحمن في هذه القصة فلم يزل حتى ضربت عنقه، وما استتابه وهذا تعارض الرواية المثبتة؛ لأن معاذاً استتابه وهو أقوى من هذه الروايات الساكتة عنها، وعلى تقدير ترجيح رواية المسعودي فلا حجة فيه لمن قال: يقتل المرتد بلا استتابة؛ لأن معاذاً يكون اكتفى بما تقدم من استتابة أبي موسى.

(ثُمَّ تَذَاكَرْنَا) أي: معاذ وأبو موسى (قِيَامَ اللَّيْلِ) في رواية سعيد بن أبي بردة فقال: كيف تقرأ القرآن أي: في صلاة الليل، (فَقَالَ أَحَدُهُمَا) هو معاذ (أَمَّا) بتشديد الميم (أَنَا فَأَقُومُ) أصلي متهجداً (وَأَنَا، وَأَرْجُو) أي: الأجر (فِي نَوْمَتِي مَا) أي: الذي (أَرْجُو) أي: أرجوه (فِي قَوْمَتِي) بفتح القوم وسكون الواو، أي:

3 - بَابُ قَتْلِ مَنْ أَبَى قَبُولَ الْفَرَائِضِ، وَمَا نُسِبُوا إِلَى الرَّدَّةِ

في صلاتي في الليل، وفي رواية سعيد، وأحتسب في الموضعين، وحاصله أنه يرجو الأجر في ترويح نفسه بالنوم؛ ليكون أنشط له عند القيام، وفي رواية سعيد ابن أبي بردة فقال أبو موسى: أقرؤه قائماً وقاعداً، وعلى راحلتي وأتفوقه تفوقاً بقاء وقاف بينهما واو ثقيلة أي: اللازم قراءته في جميع الأحوال، وفي أخرى فقال أبو موسى: كيف تقرأ أنت يا معاذ، قال: أنام أول الليل فأقوم وقد قضيت حاجتي فأقرأ ما كتب الله لي، وفي الحديث تزاور الإخوان والأمرء والعلماء وإكرام الضيف، والمبادرة إلى إنكار المنكر وإقامة الحد على من وجب عليه، وأن المباحات يؤجر عليها بالنية إذا صارت وسائل للمقاصد الواجبة أو المندوبة أو حملاً لشيء منهما، وفيه كراهة سؤال الإمامة والحرص عليها، ومنع الحريض منها؛ لأن فيه تهمته ويوكل إلى نفسه، ولا يعان عليها فينجر إلى تضييع الحقوق لعجزه.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: فأمر به فقتل، وقد مضى الحديث مختصراً ومطولاً في الإجارة، وسيجيء في الأحكام إن شاء الله تعالى بعون الله وتوفيقه.

3 - بَابُ قَتْلِ مَنْ أَبَى قَبُولَ الْفَرَائِضِ، وَمَا نُسِبُوا إِلَى الرَّدَّةِ

أي: امتنع من التزام الأحكام الواجبة والعمل بها.

قال المهلب: من امتنع من قبول الفرائض نظر فإن أقر بوجوب الزكاة ومنعها بخلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل فإن أضاف إلى امتناعه نصب القتال قوتل إلى أن يرجع قال مالك في «الموطأ»: الأمر عندنا في من منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها منه كان حقاً عليهم جهاده.

قال ابن بطال: مراده إذا أقر بوجوبها لا خلاف في ذلك. قال الغيني: وهذا مختلف فيه، فمن أبى أداء الزكاة وهو مقر بوجوبها فإن كان بين ظهرانينا ولم يطلب حرباً ولا امتنع بالسيف فإنها تؤخذ منه قهراً وتُدفع إلى المساكين ولا يقتل، وإنما قاتل الصديق رضي الله عنه مانعي الزكاة؛ لأنهم امتنعوا بالسيف

ونصبوا الحرب للأمة، وأجمع العلماء أن من نصب الحرب في منع فريضة أو منع حقاً يجب عليه لآدمي أنه يجب قتاله فإن أبى القتل على نفسه فدمه هدر، وأما الصلاة فمذهب الجماعة أن من تركها جاحداً فهو مرتد فيستتاب فإن تاب وإلا قتل، وكذلك جحد سائر الفرائض واختلفوا فيمن تركها تكاسلاً، وقال: لست أفعلها فمذهب الشافعي إذا ترك صلاة واحدة حتى أخرجها عن وقتها، أي: وقت الضرورة فإنه يقتل بعد الاستتابة إن أصر على الترك والصحيح عنده أنه يقتل حداً لا كفرًا، ومذهب مالك أنه يقال له صل ما دام الوقت باقياً فإن صلى ترك، وإن امتنع حتى خرج الوقت قتل، ثم اختلفوا، فقال بعضهم: يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وقال بعضهم: يقتل؛ لأن هذا حد الله عز وجل يقام عليه لا يسقطه التوبة بفعل الصلاة وهو بذلك فاسق كالزاني والقاتل لا كافر.

وقال أحمد: تارك الصلاة مرتد كافر وماله فيء ولا يدفن في مقابر المسلمين سواء ترك الصلاة جاحداً أو تكاسلاً.

وقال أبو حنيفة، والثوري، والمزني: لا يقتل بوجه ويخلى بينه وبين الله تعالى.

قال العيني: المشهور من مذهب أبي حنيفة أنه يعزر حتى يصلي، وقال بعض أصحابنا: يضرب حتى يخرج الدم من جلده.

(وَمَا نُسَبُّوا إِلَى الرَّدَّةِ) قال الكرمانى: ما نافية كذا قال، وقال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر أنها مصدرية أي: ونسبتهم إلى الردة، وقال العيني: الأظهر أنها موصولة، والتقدير: وقتل الذين نسبوا إلى الردة.

قال القاضي عياض: وغيره كان أهل الردة ثلاثة أصناف: صنف عادوا إلى عبادة الأوثان.

وصنف تبعوا مسيلمة، والأسود العنسي فإن كلا منهما ادعى النبوة قبل موت النبي ﷺ بقليل، وبقي بعض من آمن به فقاتلهم عمال النبي ﷺ في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وأما مسيلمة فجهاز إليه أبو بكر رضي الله عنه الجيش وعليهم خالد بن الوليد فقتلوه.

6924 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا تُوْفِّي النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ،

وصنف ثالث استمروا على الإسلام لكن جحدوا الزكاة وتأولوا أنها خاصة بزمان النبي ﷺ وهم الذين ناظر عمر أبا بكر رضي الله عنهما في قتالهم كما وقع في حديث الباب.

وقال أبو محمد بن حزم في «الملل والنحل» انقسمت العرب بعد موت النبي ﷺ على أربعة أقسام:

طائفة ثبتت على ما كانت عليه في حياته ﷺ وهم الجمهور.
وطائفة بقيت على الإسلام أيضًا إلا أنهم قالوا: نقيم الشرائع إلا الزكاة وهم كثير ولكنهم قليل بالنسبة إلى الطائفة الأولى.

وطائفة أعلنت بالكفر والردة كأصحاب طليحة وسجاح، وهم قليل بالنسبة إلى من قبلهم إلا أنه كان في كل قبيلة من يقاوم من ارتد.

وطائفة توقفت فلم يقطع أحدًا من الطوائف الثلاث، وتربصوا لمن تكون الغلبة فأخرج أبو بكر رضي الله عنه إليهم البعوث، وكان فيروز ومن معه غلبوا على بلاد الأسود وقتلوه، وقتل مسيلمة باليمامة، وعاد طليحة إلى الإسلام، وكذا سجاح، ورجع غالب من كان ارتد إلى الإسلام فلم يحل الحول إلا والجميع قد راجعوا دين الإسلام، ولله الحمد.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بكير بضم الموحدة وفتح الكاف المخزومي مولاهم المصري، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف ابن خالد، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ) أي: ابن مسعود، (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (قَالَ: لَمَّا تُوْفِّي النَّبِيُّ) وفي رواية أبي ذر: نبي الله ﷺ (وَاسْتُخْلِفَ) بضم الفوقية، وكسر اللام على البناء للمفعول (أَبُو بَكْرٍ) الصديق رضي الله عنه، (وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ) وفي حديث أنس رضي الله عنه عند ابن خزيمة: لما توفي رسول الله ﷺ ارتد عامة العرب.

قَالَ عُمَرُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ».

6925 - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا قَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ،

قال الطيبي: يريد غطفان وفزارة، وبني سليم، وبني يربوع، وبعض بني تميم وغيرهم فمنعوا الزكاة فأراد أبو بكر رضي الله عنه أن يقاتلهم (قَالَ عُمَرُ) أي: ابن الخطاب رضي الله عنه: (يَا أَبَا بَكْرٍ، كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟) وفي حديث أنس رضي الله عنه: أتريد أن تقاتل العرب، (وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية أبي ذر: النبي (ﷺ أُمِرْتُ) بضم الهمزة وكسر الميم (أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) كذا ساقه الأكثر.

وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما: حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، وفي حديث أنس رضي الله عنه عند أبي داود: حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به.

(فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، عَصَمَ وفي رواية أبي ذر: (فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ) فلا يجوز هدر دمه واستباحة ماله بسبب من الأسباب (إِلَّا بِحَقِّهِ) أي: إلا بحق الإسلام من قتل نفس محرمة، أو ترك صلاة، أو منع زكاة بتأويل باطل. (وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ) فيترك مقاتلته ولا يفتش باطنه هل هو مخلص أم لا، فإن ذلك إلى الله وحسابه عليه.

(قَالَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه: (وَاللَّهِ لَا قَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ) بتشديد الراء وتخفيفها (بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ) بأن أقر بالصلاة وأنكر الزكاة جاحداً أو مانعاً مع الاعتراف، وإنما أطلق في أول الحديث الكفر ليشمل الصنفين، وإنما قاتلهم الصديق ولم يعذرهم بالجهل؛ لأنهم نصبوا القتال فجهز إليهم من دعاهم إلى الرجوع فلما أصروا قاتلهم.

وقال المازري: ظاهر السياق أن عمر رضي الله عنه كان موافقاً على قتال من جحد الصلاة فأنزله الصديق بمثله في الزكاة لورودهما في الكتاب والحديث مورداً واحداً، ثم استدل أبو بكر رضي الله عنه بمنع التفرقة التي

فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا قَالَ عُمَرُ: «فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ».

ذكرها بقوله: (فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ) يعني كما أن الصلاة حق النفس، فمن صلى عصم نفسه، ومن زكى عصم ماله. قال الطيبي: فهذا الرد يدل على أن عمر رضي الله عنه حمل الحق في قوله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه على غير الزكاة، وإلا لم يستقم استشهاده بالحديث على منع المقاتلة ولا رد أبي بكر رضي الله عنه بقوله: فإن الزكاة حق المال.

(وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا) بفتح العين الأنثى من ولد المعز وفي رواية ذكرها أبو عبيد: لو منعوني جدياً أذوط وهو الصغير الفك والذقن وهو يفيد أن رواية عناقاً مبالغة في التقليل لا العناق نفسها لكن قال النووي: إن كانت صغاراً فماتت أمهاتها في بعض الحول فتزكى بحول أمهاتها ولو لم تبق من الأمهات شيء على الصحيح ويتصور فيما إذا مات معظم الكبار، وحدث صغار فحال الحول في الكبار على بقيتها وعلى الصغار.

(كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا قَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه: (فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ) أي: بالدليل الذي أقامه الصديق وغيره (أَنَّهُ الْحَقُّ) لا أنه قلده في ذلك؛ لأن المجتهد لا يجوز له أن يقلد مجتهداً، والمستثنى منه في قوله: ما هو إلا أن رأيت غير مذكور، أي: ليس الأمر شيئاً إلا علمي بأن أبا بكر محق وهو نحو قوله تعالى: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الجاثية: 24] هي ضمير مبهم يفسره ما بعده.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في الزكاة، ومضى الكلام فيه وسيجيء في الاعتصام إن شاء الله تعالى.

تتمة:

قال الخطابي: زعم الروافض أن حديث الباب متناقض؛ لأن في أوله أنهم كفروا وفي آخره أنهم ثبتوا على الإسلام إلا أنهم منعوا الزكاة فإن كانوا

4 - بَابُ إِذَا عَرَّضَ الذَّمُّيَّ وَغَيْرُهُ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يُصَرِّحْ، نَحْوَ قَوْلِهِ: السَّامُ عَلَيْكَ

6926 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ،

مسلمين فكيف استحلوا قتالهم وسبي ذراريهم وإن كانوا كفارًا فكيف احتج على عمر بالترقية بين الصلاة والزكاة فإن في جوابه إشارة إلى أنهم كانوا مقرين بالصلاة.

قال: والجواب عن ذلك أن الذين نسبوا إلى الردة كانوا صنفين: صنفًا رجعوا إلى عبادة الأوثان.

وصنفًا منعوا الزكاة وتأولوا قوله تعالى: ﴿حُذِّمْنَ أَمْوَالُهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّى عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: 103] فزعموا أن دفع الزكاة خاص به ﷺ؛ لأن غيره لا يطهرهم ولا يصلى عليهم فتكون صلاته سكنًا لهم وإنما أراد عمر رضي الله عنه بقوله: تقاتل الناس الصنف الثاني؛ لأنه لا تردد في جواز قتل الصنف الأول.

وقد أطل الكلام الحافظ العسقلاني في هذا الباب.

4 - بَابُ إِذَا عَرَّضَ الذَّمُّيَّ وَغَيْرُهُ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يُصَرِّحْ، نَحْوَ قَوْلِهِ: السَّامُ عَلَيْكَ

(باب: إِذَا عَرَّضَ) بتشديد الراء (الذَّمُّيُّ) أي: اليهودي أو النصراني (وَعَيْرُهُ)، أي: وغير الذمي المعاهد ومن يظهر إسلامه (بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ) أي: بما ينبي عن تنقيصه (وَلَمْ يُصَرِّحْ) بذلك وهو تأكيد إذ التعريض خلاف التصريح وهو نوع من الكناية، (نَحْوَ قَوْلِهِ: السَّامُ) بالسين المهملة وتخفيف الميم وهو الموت (عَلَيْكَ) وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي عليكم بالجمع وقيل ليس فيه تعريض بالسب فلا مطابقة بينه وبين الترجمة.

وأجيب: بأنه لم يرد بها لتعريض المصطلح وهو أن يستعمل لفظًا في حقيقته يلوح به إلى معنى آخر يقصده، بل المراد به ما يخالف التصريح.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ) الكسائي نزيل بغداد ثم مكة قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) أي:

عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَذَرُونَنِي مَا يَقُولُ؟ قَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَقْتُلُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ».

ابن الحجاج، (عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ) وسقط ابن مالك في رواية غير أبي ذر.

(قَالَ: سَمِعْتُ) جدي (أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رضي الله عنه، (يَقُولُ: مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ) بالإفراد اتفاقاً ولم يختلف أحد أن لفظ عليك بالإفراد في حديث أنس، وكذا في رواية الكشميهني في حديث عائشة رضي الله عنها والحديث الذي يليه، وفي رواية غيره «عليكم»، وكذا الخلاف في حديث ابن عمر الذي بعده، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ») فإن قيل الواو في وعليك تقتضي التشريك، قيل: معناه وعليك ما تستحق من اللغة، والعذاب أو ثمة مقدر أي: وأنا أقول وعليك أو الموت مشترك أي: نحن وأنتم كلنا نموت قاله الكرمانى.

(فَقَالَ) وفي نسخة: ثم قال (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَذَرُونَنِي مَا يَقُولُ؟») وفي رواية أبي ذر: ماذا يقول: (قَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا) بالتخفيف (نَقْتُلُهُ؟ قَالَ: لَا) أي: لا تقتلوه، (إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، فَقُولُوا) لهم: (وَعَلَيْكُمْ) أي: ما تستحقونه من اللعنة والعذاب الظاهر أن البخاري يختار في هذا مذهب الكوفيين فإن عندهم من سب النبي ﷺ أو عابه فإن كان ذمياً عزر ولا يقتل وهو قول الثوري أيضاً، وقال أبو حنيفة: إن كان مسلماً صار مرتدّاً بذلك لا ينتقص عهده.

وقال الطحاوي: وقول اليهودي لرسول الله ﷺ السام عليك لو كان صادراً من مسلم لكانت ردة يقتل به، وأما صدوره من اليهود فالذي هم عليه من الكفر أشد من سبه ولذلك لم يقتله النبي ﷺ وتعقب: بأن دماءهم لم تحقن إلا بالعهد وليس في العهد أنهم يسبون النبي ﷺ فمن سبه منهم تعدى العهد فينتقض فيصير كافراً بلا عهد فيهدر دمه إلا أن يسلم ويؤيده أنه لو كان كل ما يعتقدونه لا

يؤاخذون به لكانوا لو قتلوا مسلماً لم يقتلوا؛ لأن من معتقدهم حل دماء المسلمين ومع ذلك لو قتل منهم أحد مسلماً لقتل به، فإن قتل إنما يقتل بالمسلم قصاصاً به، بدليل أنه يقتل به ولو أسلم ولو سب ثم أسلم لم يقتل قيل الفرق بينهما أن قتل المسلم يتعلق بحق آدمي فلا يهدر، وأما السب فإن وجوب القتل به يرجع إلى حق الدين فيهدمه الإسلام.

قال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر أن ترك قتل اليهودي، إنما كان لمصلحة التأليف أو لكونهم لم يعلنوا به، بل يمكن أن يحمل على الدماء بالموت الذي لا بد منه ولذلك قال في الرد وعليكم أي: الموت نازل علينا وعليكم أشار إلى ذلك القاضي عياض، فلم يكن صريحاً في السب فلذلك لم يقتله.

وقد تقدم أنه ﷺ لم يقتلهم بما هو أعظم منه وهو الشرك. ونقل ابن المنذر: الاتفاق على أن من سب النبي ﷺ بما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء، فلو تاب لم يسقط عنه القتل؛ لأن حد قذفه القتل، وحد القذف لا يسقط بالتوبة، وخالفه القفال فقال: كفر بالسب فسقط القتل بالإسلام، وقال الصيدلاني: يزول القتل ويجب حد القذف وضعفه الإمام، فإن عرض، فقال الخطابي: لا أعلم خلافاً في وجوب قتله إذا كان مسلماً.

وقال ابن بطال: اختلف العلماء في من سب النبي ﷺ فأما أهل العهد والذمة كاليهود، فقال ابن القاسم عن مالك: يقتل إلا أن يسلم، وأما المسلم فيقتل بغير استتابة، ونقل ابن المنذر عن الليث، والشافعي، وأحمد، وإسحاق مثله في اليهود ونحوه من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، ومالك في المسلم هي ردة يستتاب منها، وعن الكوفيين إن كان ذمياً عزز وإن كان مسلماً فهي ردة، وحكى القاضي عياض خلافاً هل كان ترك قتل من وقع منه ذلك؛ لعدم التصريح أو لمصلحة التأليف، ونقل عن بعض المالكية أنه إنما لم يقتل اليهودي في هذه القصة؛ لأنهم لم تقم عليهم البينة بذلك، ولا أقروا به فلم يقض فيهم بعلمه، وقيل: إنهم لم يظهروه ولووه بألسنتهم فترك قتلهم، وكذا من قال: السأم بالهمز بمعنى السامة وهو دعاء بأن يملوا الدين وليس بصريح في السب هذا فإن

6927 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقُلْتُ: بَلْ عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ».....

قيل: قتل النبي ﷺ كعب بن الأشرف فإنه قال: من لكعب بن الأشرف فإنه يؤذي الله ورسوله ووجه إليه من قتله غيلة، وقتل أبا رافع. قال البزار: كان يؤذي رسول الله ﷺ، ويعين عليه، وفي حدث آخر أن رجلاً كان يسبه، فقال: من يكفيني عدوي، فقال: خالد أنا فبعثه إليه فقتله، قال ابن حزم: وهو حديث صحيح مسند رواه عن النبي ﷺ رجل من بلقين، وقال ابن المديني: وهو اسمه وبه يعرف وذكر عبد الرزاق أنه ﷺ سبه رجل، فقال: «من يكفيني عدوي» فقال الزبير: أنا فقتله فكيف يقول الكوفيون: لم يقتل الشارع القائل به من اليهود؛ لأن ما هم عليه من الشرك أعظم من سبه، فالجواب في هذا كله أنه ﷺ لم يقتلهم بمجرد سبهم وإنما كانوا عوناً عليه ويجمعون من يحاربونه ويؤيده ما رواه البزار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عقبة بن أبي معيط نادى يا معاشر قريش ما لي أقتل من بينكم صبراً، فقال له ﷺ: «بكفرك وافترائك على رسول الله ﷺ على أن هؤلاء كلهم لم يكونوا من أهل الذمة بل كانوا مشركين يحاربون الله ورسوله ﷺ».

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه النسائي في اليوم والليلة.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون الفضل بن دكين، (عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ) سفيان، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَهْطٌ) قد مر غير مرة أن الرهط: ما دون العشرة من الرجال ولا يكون فيهم امرأة ولا واحد له من لفظه وجمعه: أرهط وأرهاط وأرهاط جمع الجمع.

(مِنَ الْيَهُودِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ) بالإفراد وفي رواية أبي ذر الحموي والمستملي: عليكم، (فَقُلْتُ: بَلْ عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ) والسام: الموت فإن كان عربياً فهو من سام يسوم إذا مضى؛ لأن الموت مضى.

(فَقَالَ) ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ» قالت

قُلْتُ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: «قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ».

6928 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمُوا عَلَى أَحَدِكُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ: سَامٌ عَلَيْكَ، فَقُلْ: عَلَيْكَ».

عائشة رضي الله عنها: (قُلْتُ) ويروى، فقلت: (أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟) بواو العطف المسبوقه بهمزة الاستفهام.

(قَالَ) ﷺ: (قُلْتُ) أي: قد قلت لهم: (وَعَلَيْكُمْ) بإثبات الواو، وكذا في أكثر الروايات، والمعنى قالوا: عليك الموت، فقال ﷺ: «وعليكم أيضًا» أي: نحن وأنتم فيه سواء كلنا نموت أو الواو هنا للاستئناف لا للعطف والتشريك، أي: وعليكم ما تستحقونه من الدم، واختار بعضهم حذف الواو ولئلا يفضي إلى التشريك وصوبه الخطابي، وصوب النووي جواز الحذف والإثبات كما صرحت به الروايات قال: وإثباتها أجود؛ لأن السام: الموت وهو علينا وعليهم فلا ضرر فيه.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد مضى الحديث في الأدب في باب الفرق في الأمر كله، وقد أخرجه مسلم والترمذي في الاستئذان، والنسائي في التفسير وفي اليوم واللييلة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان، (عَنْ سُفْيَانَ) أي: ابن عيينة، (وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ) الإمام، (قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ) العدوي مولاهم أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر رضي الله عنهما أنه (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمُوا عَلَى أَحَدِكُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ: سَامٌ عَلَيْكَ) وفي رواية أبي ذر عن المستملي: «عَلَيْكُمْ» بالجمع.

(فَقُلْ: عَلَيْكَ) بالإفراد في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره عليكم بالجمع قال الكرماني: فإن قلت المقام يقتضي أن يقال فليقل أمرًا غائبًا قلت أحذركم فيه معنى الخطاب لكل أحد.

5 - باب

6929 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، ضَرْبَهُ قَوْمَهُ فَأَذَمُّهُ، فَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ».

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه النسائي في اليوم واللييلة.

5 - باب

كذا في الأكثر بلا ترجمة فهو كالفصل لسابقه.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث، قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (شَقِيقٌ) أبو وائل بن سلمة، (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رضي الله عنه: (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ) عليهم السلام قيل: هو نوح عليه الصلاة والسلام، (ضَرْبَهُ قَوْمَهُ) الذين أرسل إليهم (فَأَذَمُّهُ) أي: جرحوه بحيث جرم الدم، (فَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ) وفي رواية عبد الله بن نمير، عن الأعمش في هذا الحديث عند مسلم عن جبينه (وَيَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي) أضافهم إليه شفقة ورأفة بهم ثم اعتذر عنهم بجهلهم فقال: (فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ).

وعن ابن عساكر في تاريخه من رواية يعقوب بن عبد الله الأشعري، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبيد الله بن عمير قال: إن نوحًا عليه السلام ليضربه قومه حتى يغمى عليه ثم يفيق فيقول: اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون، وقال القرطبي: إن النبي ﷺ هو الحاكي والمحكي عنه، وكأنه أوحى إليه بذلك قبل قضية يوم أحد ولم يعين له ذلك فلما وقع تعين له ذلك، وقد سبق في غزوة أحد وقوع ذلك لنبينا ﷺ، وعند الإمام من رواية عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «نحو ذلك يوم حنين» لما ازدحموا عليه عند قسمة الغنائم وأشار المؤلف بإيراد هذا الحديث في هذا الباب إلى ترجيح القول بأن ترك قتل اليهودي كان لمصلحة التأليف؛ لأنه إذا لم يؤاخذ الذي ضربه حتى جرحه بالدعاء عليه ليهلك بل صبر على أذاه وزاد فدعا له فلان يصبر على الأذى

6 - بَابُ قَتْلِ الْخَوَارِجِ وَالْمُلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ

بالقول أولى ويؤخذ منه ترك القتل بالتعريض بطريق الأولى فكان هذا من رفقهِ وصبره على أذى الكفار والأنبياء عليهم السلام كانوا بالصبر أولى، قال الله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَرْشِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: 35]، وقد مضى الحديث في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء بهذا السند، وأخرجه مسلم، وابن ماجة في المغازي، وابن ماجة في الفتن أيضاً.

6 - بَابُ قَتْلِ الْخَوَارِجِ وَالْمُلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ

وهي جمع خارجة، أي: طائفة خرجوا عن الدين وهم قوم مبتدعون سمو بذلك؛ لأنهم خرجوا على خيار المسلمين، وقال الشهرستاني في «الملل والنحل»: كل من خرج على الإمام، فهو خارجي سواء كان في زمن الصحابة أو بعدهم.

وقال الفقهاء: الخوارج غير الباغية وهم الذين خالفوا الإمام بتأويل باطل ظناً والخوارج خالفوا لا بتأويل أو بتأويل باطل قطعاً، والمشهور أنهم قوم مبتدعون خرجوا على علي رضي الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه ويقدر عليهم ولا يقتصص منهم لرضاه بقتله أو مواطأته إياهم كذا قال: وهو خلاف ما أطبق عليه أهل الأخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يطالبوا بدم عثمان، بل كانوا ينكرون عليه أشياء ويتبرؤون منه وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنكر سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك وكان يقال لهم القراء لشدة اجتهادهم في التلاوة والعبادة إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه ويستبدون بآرائهم ويتنطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك فلما قتل عثمان رضي الله عنه قاتلوا مع علي رضي الله عنه واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا إمامة علي رضي الله عنه وكفر من قاتله من أهل الجمل الذين كان رئيسهم طلحة، والزبير رضي الله عنهما فإنهما خرجا إلى مكة بعد أن بايعا علياً رضي الله عنه فلقيا عائشة رضي الله عنها وكانت حجت تلك السنة فاتفقوا على طلب قتلة عثمان وخرجوا إلى البصرة يدعون الناس إلى ذلك فبلغ

عليّاً رضي الله عنه فخرج إليهم فوقعت بينهم وقعة الجمل المشهورة وانتصر علي رضي الله عنه ، وقتل طلحة رضي الله عنه في المعركة ، وقتل الزبير رضي الله عنه بعد أن انصرف من الوقعة ، فهذه الطائفة هي التي تطلب بدم عثمان رضي الله عنه بالاتفاق ، ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك ، وكان أمير الشام إذ ذاك وكان علي رضي الله عنه أرسل إليه ؛ لأن يبايع له أهل الشام فاعتل بأن عثمان قتل مظلوماً وتجب المبادرة إلى الاقتصاص من قتلته وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك ، ويلتمس من علي أن يمكنه منهم ثم يبايع له بعد ذلك ، وعلي رضي الله عنه يقول : ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم أي : احكم فيهم بالحق ، فلما طال الأمر خرج على أهل العراق طالباً قتال أهل الشام فخرج معاوية في أهل الشام قاصداً إلى قتاله فالتقى بصفين فدامت الحرب بينهم شهراً وكاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح ونادوا : ندعوكم إلى كتاب الله وكان ذلك بإشارة عمرو بن العاص هو ومعاوية فترك جمع كثير ممن كان مع علي وخصوصاً القراء القتال بسبب ذلك تديناً ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَفِيسًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران : 23] الآية فراسلوا أهل الشام في ذلك فقالوا : ابعثوا حكماً منكم وحكماً منا ، ويحضر معهما من لم يباشر القتال فمن رأوا الحق معه أطاعوه فأجاب علي ومن معه إلى ذلك وأنكرت ذلك تلك الطائفة التي صاروا خوارج وكتب علي بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام هذا ما قاضى عليه أمير المؤمنين علي معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك ، وقالوا : اكتبوا اسمه واسم أبيه فأجاب إلى ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضاً .

ثم انفصل الفريقان على أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد مدة عینوها في مكان وسط بين الشام والعراق ويرجع العسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم فرجع معاوية إلى الشام ورجع علي إلى الكوفة ففارقه الخوارج ، وهم ثمانية آلاف ، وقيل : كانوا أكثر من عشرة آلاف ، وقيل : ستة آلاف ونزلوا مكاناً يقال له : حرورا بفتح المهملة وضم الراء الأولى ، وهو موضع قريب من الكوفة وكان أول مجتمعهم وتحكيهم فيها من ثمة قيل لهم الحرية وكان رئيسهم عبد الله بن

الكواء بكاف مفتوحة وتشديد الواو مع المد اليشكري وشبت بفتح المعجمة والموحدة بعدها مثلثة التميمي فأرسل علي رضي الله عنه ابن عباس رضي الله عنهما فناظرهم فرجع كثير منهم معه، ثم خرج إليهم علي فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة، ومنهم رئيساهم المذكوران ثم أشاعوا أن علياً تاب من الحكومة، ولذلك رجعوا معه فبلغ ذلك علياً فخطب وأكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لا حكم إلا لله، فقال: كلمة حق يراد به باطل، فقال لهم: لكم علينا ثلاث أن لا نمنعكم من المساجد. ولا من رزقكم من الفيء، ولا نبدؤكم ما لم تحدثوا فساداً، وخرجوا شيئاً بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن فراسلهم علي في الرجوع وأصروا على الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر لرضاه بالتحكيم ويتوب ثم راسلهم أيضاً فأرادوا قتل رسوله ثم اجتمعوا على أن من لا يعتقد معتقدهم يكفر ويباح دمه وماله وأهله، وانتقلوا إلى القتل واستعرضوا الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين ومر بهم عبد الله بن حباب الأرت، وكان والياً لعلي على تلك البلاد ومعه سريره وهي حامل فقتلوه وبقروا بطن سريره عن ولد ميت فبلغ علياً فخرج إليهم في الجيش الذي هبأ للخروج إلى الشام فأوقع بهم بالنهر وان لم ينج منهم إلا دون العشرة ولا قتل ممن معه إلا نحو العشرة فهذا ملخص أول أمرهم ثم انضم إلى من بقي منهم من مال إلى رأيهم وكانوا مختلفين في خلافة علي رضي الله عنه منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل علياً بعد أن دخل علي في صلاة الصبح.

ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية رضي الله عنهما ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام بمكان يقال له النخيلة ثم كانوا متعمقين في ولاية زياد وابنه عبيد الله على العراق طول مدة معاوية وولده يزيد، وظفر زياد وابنه منهم بجماعة وأبادهم بين قتل وحبس طويل، فلما مات يزيد ووقع الافتراق وولي الخلافة عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما وأطاعه أهل الأمصار إلا بعض أهل الشام فثار مروان وادعى الخلافة وغلب على جميع الشام ثم مصر فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق، وباليمامة مع نجدة بن عامر، وزاد نجدة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدهم وعظم

البلاء بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد فأبطلوا رجم المحصن، وقطعوا يد السارق من الإبط. وأوجبوا الصلاة على الحائض في حال حيضها، وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن كان قادرًا وإن لم يكن قادرًا فقد ارتكب كبيرة وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر، وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقًا وقضوا فيمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبي والنهب، فمنهم من يفعل ذلك مطلقًا بغير دعوى، ومنهم من يدعو أولًا ثم يقتل ولم يزل البلاء بهم يزيد إلى أن أمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفر بهم وتقلل جمعهم، ثم لم يزل منهم بقايا في طول المدة الأموية وصدر الدولة العباسية ودخلت طائفة منهم المغرب، وقد صنف في أخبارهم أبو مخنف بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح النون بعدها فاء واسمه لوط بن يحيى كتابًا لخصه الطبري في تاريخه، وصنف في أخبارهم أيضًا الهيثم بن عدي كتابًا، ومحمد بن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري وصنف البخاري خارج الصحيح كتابًا كبيرًا، وجمع أخبارهم أبو العباس المبرد في «الكامل» لكن بغير أسانيد بخلاف المذكورين قبله، قال القاضي أبو بكر ابن العربي: الخوارج صنفان:

أحدهما: يزعم أن عثمان وعليًا، وأصحاب الجمل، وصفين وكل من رضي بالتحكيم كفار.

والآخر: يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر مخلد في النار أبدًا.

وقال غيره: بل الصنف الأول مفرع عن الصنف الثاني؛ لأن الحامل لهم على تكفير أولئك كونهم أذنبوا فيما فعلوا بزعمهم.

وقال ابن حزم: ذهب نجدة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة؛ عذب بغير النار، ومن أدمن على صغيرة فهو كمن ارتكب كبيرة في التخليد في النار، وذكر أن منهم من غلا في معتقدهم الفاسد فأنكر الصلوات الخمس.

وقال الواجب: صلاة بالغد وصلاة بالعشي، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت ابن الأخ والأخت، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن، وأن من قال: لا إله إلا الله فهو مؤمن عند الله، ولو اعتقد بقلبه الكفر.

قال أبو منصور البغدادي في المقالات: عدة فرق الخوارج عشرون فرقة، وقال ابن حزم: أسوأهم حالًا الغلاة المذكورون وأقربهم إلى قول الحق الإباضية وقد بقيت منهم بقية بالمغرب.

وقال الجوهري: الإباضية فرقة من الخوارج أصحاب عبد الله بن إباح التيمي بكسر الهمزة وتخفيف الموحدة وبالضاد المعجمة وهو في الأصل الحبل الذي يشد به رسغ البعير إلى عضده حتى يرتفع يده عن الأرض، وقد وردت بما ذكر من أصل حال الخوارج أخبار جياذ منها ما أخرجه عبد الرزاق، وأخرجه الطبري من طريق يونس، عن الزهري قال: لما نشر أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص رضي الله عنه حين كاد أهل العراق أن يغلبوهم هاب أهل العراق ذلك إلى أن آل الأمر إلى التحكيم، ورجع كل إلى بلده إلى أن اجتمع الحكماء في العام المقبل بدومة الجندل، وافترقا عن غير شيء فلما رجعوا خالفت الحرورية عليًا رضي الله عنه، وقالوا: لا حكم إلا لله، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق رزين قال: لما وقع الرضى بالتحكيم، ورجع علي إلى الكوفة اعتزلت الخوارج بحرورا فبعث إليهم علي عبد الله بن عباس رضي الله عنهم فناظرهم فلما رجعوا جاء رجل إلى علي رضي الله عنه فقال: إنهم يتحدثون أنك أقررت لهم بالكفر لرضاك بالتحكيم فخطب وأنكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لا حكم إلا لله، ومن وجه آخر أن رؤوسهم حينئذ الذين اجتمعوا بالنهروان عبد الله بن وهب الراسي وزياد بن حصين الطائي، وحر قوص بن زهير السعدي فاتفقوا على تأمير عبد الله بن وهب، وسيأتي زيادة على ذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى.

وقال الغزالي في «الوسيط»: تبعًا لغيره في حكم الخوارج وجهان:

أحدهما: أنه كحكم أهل الردة.

والثاني: أنه كحكم أهل البغي، ورجح الرافعي الأول وليس الذي قاله مطردًا في كل خارجي فإنهم على قسمين:

أحدهما: من تقدم ذكره.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ يُضِلُّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ لَهُمْ مَا يَنْتَقُونَ﴾ [التوبة: 115]

والثاني: من خرج في طلب الملك لا للدعاء إلى معتقده، وهم على قسمين أيضاً قسم خرجوا غضباً للدين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالسيرة النبوية فهؤلاء أهل الحق ومنهم الحسين بن علي رضي الله عنهما وأهل المدينة في الحرة والقراء الذين خرجوا على الحجاج، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت لهم فيه شبهة أم لا، وهم البغاة وسيأتي حكمهم في كتاب الفتن، وبالله التوفيق.

(وَالْمُلْحِدِينَ) أي: وقتل الملحدين جمع ملحد وهو العادل عن الحق المائل إلى الباطل.

(بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ) بإظهار بطلان دلائلهم يشير البخاري بذلك إلى أنه لا يجب قتال خارجي ولا غيره إلا بعد الإعذار عليه ودعوته إلى الحق وتبين ما التبس عليه فإن أبى من الرجوع إلى الحق وجب قتاله بدليل الآية التي ذكرها.

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بجر قول عطفًا على المجرور السابق وبالرفع على الاستيناف: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ يُضِلُّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ لَهُمْ مَا يَنْتَقُونَ﴾ أي: ما أمر الله باتقائه واجتنابه مما نهى عنه، وبين أنه محظور أي: لا يؤاخذ به عباده الذين هداهم للإسلام ولا يخذلهم إلا إذا أقدموا عليه بعد بيان حظره وعلمه بأنه واجب الاجتناب، وأما قبل العلم والبيان فلا أشار البخاري بهذه الآية الكريمة إلى أن قتال الخوارج والملحدين لا يجب إلا بعد إقامة الحجة عليهم، وإظهار بطلان دلائلهم والدليل عليه هذه الآية؛ لأنها تدل على أن الله لا يؤاخذ عبده حتى يبين لهم ما يأتون وما يذرون، وهكذا فسرهما الضحاك، وقال مقاتل والكلبي: لما أنزل الله الفرائض فعمل بها الناس جاء ما نسخها من القرآن، وقد مات ناس وهم كانوا يعملون الأمر الأول من القبلة والخمر وأشباه ذلك فسألوا عنه رسول الله ﷺ فأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ يُضِلُّ قَوْمًا﴾ الآية، يعني وما كان الله ليبطل عمل قوم عملوا بالمنسوخ حتى يبين لهم الناسخ.

وقال الثعلبي: أي: ما كان الله ليحكم عليهم بالضلال بعد استغفارهم

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ، يَرَاهُمْ شِرَارَ خَلْقِ اللَّهِ، وَقَالَ: «إِنَّهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى آيَاتِ نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ، فَجَعَلُوهَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ».

للمشركين قبل أن يقدم إليهم بالنهي أي: ما كان الله؛ ليوقع الضلالة في قلوبهم بعد الهدى حتى يبين لهم ما يتقون، أي: ما يخافونه ويتركونه.

وقال الزمخشري: المراد بما يتقون ما يجب اتقاؤه للنهي، وقال: وفي هذه الآية شديدة ما ينبغي أن يغفل عنها وهي أن المهدي للإسلام إذا أقدم على بعض محظورات الله داخل في حكم الإضلال.

قال الطيبي: وفي هذه شديدة أي: خصلة أو بلية أو قارعة، أو داهية حذف الموصوف لشدة الأمر وفظاعته يعني في الآية تهديد عظيم للعلماء الذين يقدمون على المناكير على سبيل الإدماج وتسميتهم ضلالاً من باب التغليظ.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) رضي الله عنهما، (يَرَاهُمْ) أي: الخوارج (شِرَارَ خَلْقِ اللَّهِ) أي: المسلمين؛ لأن الكفار لا يؤولون كتاب الله.

(وَقَالَ: إِنَّهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى آيَاتِ نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ، فَجَعَلُوهَا) أي: أولوها وصيروها (عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) وصله الطبري في مسنده من «تهذيب الآثار» من طريق بكر بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعاً كيف كان رأي ابن عمر رضي الله عنهما في الحرورية قال: كان يراهم شرار خلق الله انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها في المؤمنين، وسنده صحيح، وقد ثبت في الحديث الصحيح المرفوع عند مسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه في وصف الخوارج هم شر الخلق والخلقة، وعند أحمد بسند جيد، عن أنس مرفوعاً مثله، وعند البزار من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت: ذكر رسول الله ﷺ الخوارج فقال: «هم شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي».

وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه عند أحمد «هم شر البرية».

وفي حديث عبد الله بن أبي رافع، عن علي رضي الله عنه عند مسلم: «من أبغض خلق الله إليه».

وفي حديث عبد الله بن حباب يعني عن أبيه عند الطبراني: «شر خلق أظلمهم السماء، وأقلمهم الأرض».

6930 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا خَيْثَمَةُ، حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ رَاضِي اللَّهِ عَنْهُ،

وفي التوضيح: عن كتاب الإسفرائيني كان عبد الله بن عمر، وابن عباس، وابن أبي أوفى، وجابر، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، وعقبة بن عامر وأقرانهم رضي الله عنهم يوصون إلى أخلافهم بأن لا يسلموا على القدرية، ولا يعودوهم ولا يصلوا خلفهم، ولا يصلوا عليهم إذا ماتوا انتهى. يعني أنهم كانوا يكرهون القدرية، ويرونهم من الشرار.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ) بكسر الغين المعجمة، وتخفيف التحتية وبعد الألف مثله قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص، قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، قال: (حَدَّثَنَا خَيْثَمَةُ) بفتح الخاء المعجمة والمثلثة بينهما تحتية ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة بفتح المهملة، وسكون الموحدة الجعفي من كبار التابعين لأبيه وجده صحبة، ولم يصرح بالتحديث فيه إلا حفص بن غياث فقد أخرجه مسلم من رواية وكيع، وعيسى بن يونس، والثوري، وجريز وأبي معاوية وتقدم في علامات النبوة، و«فضائل القرآن» من رواية سفيان الثوري وهو عند أبي داود، والنسائي من رواية الثوري أيضًا وعند أبي عوانة من رواية يعلى بن عبيد، وعند الطبراني أيضًا من رواية يحيى بن عيسى الرملي، وعلي بن هاشم كلهم عن الأعمش بالعنعنة وذكر الإسماعيلي أن عيسى بن يونس زاد فيه رجلًا فقال عن الأعمش حَدَّثَنِي عمرو بن مرة، عن خيثمة قال الحافظ العسقلاني: ولم أرفي رواية عيسى عند مسلم ذكر عمرو بن مرة وهو من المزيدي متصل الأسانيد؛ لأن أبا معاوية هو الميزان في حديث الأعمش.

(حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ) بفتح الغين المعجمة والفاء واللام الجعفي من كبار التابعين ومن المخضرمين عاش مائة وثلاثين سنة، وقيل إن له صحبة.

(قَالَ عَلِيُّ) أي: ابن أبي طالب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفيه لفظ: قال آخر مقدر تقديره، قال: قال علي أي: قال سويد بن غفلة، قال علي: وقد مضى في أواخر فضائل القرآن من رواية الثوري عن الأعمش بهذا السند قال: قال علي، وعند النسائي من هذا الوجه عن علي قال الدارقطني: لم يصح لسويد بن غفلة عن علي

إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا، فَوَاللَّهِ لَأَنْ أُخْرِجَ مِنَ السَّمَاءِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، فَإِنَّ الْحَرْبَ خِدْعَةٌ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيُخْرِجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ،

مرفوع إلا هذا وقيل وما له عنه في الكتب الستة ولا عند أحمد وغيره، وله في المستدرک عن طريق الشعبي عنه قال: خطب علي بنت أبي جهل أخرجه من طريق أحمد، عن يحيى بن أبي بريدة عن زكريا عن الشعبي وسنده جيد لكنه مرسل لم يقل فيه عن علي.

(إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا، فَوَاللَّهِ لَأَنْ أُخْرِجَ) بفتح الهمزة وكسر الخاء وفتح الراء المشددة أي: أسقط (مِنَ السَّمَاءِ) أي: إلى الأرض كما هو في رواية أبي معاوية، والثوري عن أحمد.

(أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ) ﷺ وفي رواية يحيى بن عيسى سبب هذا الكلام فأول الحديث عنده عن سويد بن غفلة قال: كان علي يمر بالنهر أو بالساقية فيقول صدق الله ورسوله فقلنا: يا أمير المؤمنين لا تزال تقول هذا قال إذا حدثتكم الخ وكأن علياً رضي الله عنه كان في حال المحاربة يقول هذا إذا وقع له أمر يوهم أن عنده في ذلك أثراً فخشي في هذه القصة أن يظنوا أن ذلك من ذلك القبيل فأوضح أن عنده في هذه القصة نصاً صريحاً وبين لهم أنه إذا حدث عن النبي ﷺ لا يكتفى ولا يعرض ولا يورّي وإذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليخدع بذلك من يحاربه ولذلك استدل بقوله إن الحرب خدعة فقال: (وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، فَإِنَّ الْحَرْبَ خِدْعَةٌ) بتثنية الخاء المعجمة يعني أنه يجوز فيه التورية والكناية والتعريض بخلاف التحديث عنه ﷺ وفي رواية يحيى بن عيسى فإنما الحرب خدعة، وقد تقدم في كتاب الجهاد: إن هذا أعني الحرب خدعة حديث مرفوع.

(وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سَيُخْرِجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ) كذا وقع في هذه الرواية، وفي حديث أبي برزة عند النسائي «يخرج في آخر الزمان قوم».

قال الحافظ العسقلاني: وهذا يخالف حديث أبي سعيد المذكور في الباب بعده فإن مقتضاه أنهم خرجوا في خلافة علي رضي الله عنه، وكذا أكثر

أَخَذَاتُ الْأَسْنَانِ، سُفْهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ،

الأحاديث الواردة في أمرهم، وأجاب ابن التين السفاقي بأن المراد زمان الصحابة رضي الله عنهم، وفيه نظر لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة، ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان آخر زمان خلافة النبوة فإن في آخر حديث سفينة المخرج في السنن وصحيح ابن حبان، وغيره مرفوعاً «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تصير ملكاً» وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهروان في أواخر خلافة علي رضي الله عنه سنة ثمان وثلاثين بعد النبي ﷺ بدون الثلاثين بنحو ستين انتهى.

وقال العيني: يسقط السؤال من الأول إن قلنا بتعدد خروجهم وقد وقع خروجهم مراراً.

(أَخَذَاتُ الْأَسْنَانِ) بضم الحاء المهملة وتشديد الدال المهملة وبعد الألف مثله هكذا في رواية المستملي، والسرخسي قال في المطالع: معناه شباب جمع حديث السن وفي أكثر الروايات أحداث الأسنان جمع: حدث بفتحيتين وهو الصغير السن، وقال ابن الأثير: حادثة السن، كناية عن الشباب وأول العمر، وقال ابن التين: حدث بالضم جمع حديث مثل كرام جمع كريم، وكبار جمع كبير، والحديث الجديد: «من كل شيء» ويطلق على الصغير بهذا الاعتبار، وتقدم في علامات النبوة بلفظ حدثاء بوزن سفهاء وهو جمع حديث، والأسنان جمع: سن وهو العمر، والمراد أنهم شباب صغار السن.

(سُفْهَاءُ الْأَحْلَامِ) جمع حلم بكسر الحاء المهملة، والمراد به العقل وكأنه من الحلم بمعنى الأناة والتثبت في الأمور وذلك من شعار العقلاء وأما بالضم فعبارة عما يراه النائم يعني أن عقولهم رديّة ضعيفة.

قال النووي: ويستفاد منه أن التثبت وقوة البصيرة يكون عند كمال السن وكثرة التجارب، وقوة العقل.

قال الحافظ العسقلاني: ولم يظهر لي وجه الأخذ منه فإن هذا معلوم بالعادة لا من خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة فافهم.

(يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ) بتشديد التحتية الناس، قيل: إنه مقلوب،

لَا يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ، كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ،

والمراد من قول خير البرية، أي: النبي ﷺ أو القرآن.

وقال الكرمانى: أي خير أقوال الناس أو خير من قول البرية، يعني القرآن، قال العيني: فعل هذا ليس بمقلوب، وقال الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن يكون على ظاهره، والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على خلاف ذلك كقولهم لا حكم إلا لله، وجواب علي كما سيأتي، وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال: خرجنا مع علي رضي الله عنه فذكر الحديث، وفيه: «يخرج قوم يتكلمون كلمة الحق لا يجوز حلوقهم»، وفي حديث أنس، عن أبي سعيد، عن أبي داود، والطبراني «يحسنون القول ويسئون الفعل» وفي حديث مسلم عن علي رضي الله عنه «يقولون الحق لا يجاوز هذا» وأشار إلى حلقة.

(لَا يُجَاوِزُ) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: لا يجوز (إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ) بالحاء المهملة في أوله وبالنون والجيم جمع حنجرة بوزن قسورة، وهي الحلقوم والبلعوم، وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المري مما يلي الفم أي: يؤمنون بالنطق لا بالقلب، وفي رواية مسلم من رواية زيد بن وهب عن علي رضي الله عنه «يقولون: الحق بألسنتهم لا يجاوز صلواتهم تراقيهم» وكأنه أطلق الصلاة على الإيمان، وفي حديث أبي ذر: «لا يجاوز إيمانهم حلاقيهم».

(يَمْرُقُونَ) أي: يخرجون من المروق وهو الخروج (مِنَ الدِّينِ) يقال: مرق من الدين مروقا خرج ببدعته أو ضلاله، ومرق السهم من الغرض إذا أصابه ثم نفذه، ومنه قيل للمرق: مرق لخروجه من اللحم.

وفي رواية أبي إسحاق، عن سويد بن غفلة عند النسائي، والطبري: «يمرقون من الإسلام» وكذا عند المؤلف في باب: من رأى بالقرآن من طريق سفيان الثوري عن الأعمش، وعند النسائي من رواية طارق بن زياد عن علي رضي الله عنه: «يمرقون من الحق» (كَمَا يَمْرُقُ) أي: يخرج (السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ) بفتح الراء وكسر الميم وتشديد التحتية أي: الشيء الذي يرمى، ويطلق على الطريدة من الوحش، وقال العيني: الرمية فعيلة من الرمي يعني المرمية أي: الصيد مثلاً فإن قلت: الفعيل بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث فلم

فَأَيُّنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

أدخل التاء فيه قلت: هي لنقله من الوصفية إلى الاسمية، وقيل ذلك الاستواء إذا كان الموصوف مذكورًا معه، وقيل ذلك الدخول غالبًا للذي لم يقع بعد يقال: خذ ذبيحتك للشاة التي لم تذبح بعد يعني أن دخولهم في الإسلام ثم خروجهم منه ولم يتمسكوا منه بشيء؛ كالسهم الذي دخل في الرمية ثم يخرج سهمًا ولم يعلق به شيء منها.

(فَأَيُّنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وفي رواية زيد بن وهب: «لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى الله لهم على لسان نبيهم لا تكلوا على العمل»، ولمسلم في رواية عبيدة بن عمرو، عن علي رضي الله عنه: «لولا أن تبطروا لحدثكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ» قال عبيدة: قلت لعلي أنت سمعته قال: أي ورب الكعبة ثلاثًا.

وله في رواية زيد بن وهب في قصة قتل الخوارج أن عليًا لما قتلهم قال: صدق الله وبلغ رسوله، فقام إليه عبيدة فقال: يا أمير المؤمنين، الله الذي لا إله إلا هو لقد سمعت هذا من رسول الله ﷺ قال: «أي والله الذي لا إله إلا هو حتى استحلفه ثلاثًا»، قال النووي: إنما استحلفه لتوكيد الأمر عند السامعين وليظهر معجزة النبي ﷺ وأن عليًا ومن معه على الحق، قال الحافظ العسقلاني: وليطمئن قلب المستحلف لإزالة توهم ما أشار إليه على أن الحرب خدعة فخشي أن يكون لم يسمع في ذلك شيئًا منصوصًا وإلى ذلك يشير قول عائشة رضي الله عنها لعبد الله بن شداد في روايته حيث قالت له: ما قال علي حينئذ، قال: سمعته يقول: صدق الله ورسوله قالت: رحم الله عليًا إنه كان لا يرى شيئًا يعجبه إلا قال: صدق الله ورسوله فيذهب أهل العراق فيكذبون عليه ويزيدونه، فمن هذا أراد عبيدة من علي التثبت في هذه القصة بخصوصها وأن فيها نقلًا منصوصًا مرفوعًا، وأخرج أحمد نحو هذا الحديث عن علي رضي الله عنه، وزاد في آخره: «قتالهم حق على كل مسلم».

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن القوم المذكورين فيه هم الخوارج، وقد مضى الحديث في علامات النبوة، وكذا مضى بهذا السند في «فضائل القرآن».

6931 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّهُمَا أَتَيَا أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَسَأَلَاهُ عَنِ الْحُرُورِيَّةِ: أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي مَا الْحُرُورِيَّةُ؟ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ - وَلَمْ يَقُلْ مِنْهَا -

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) العنزي بفتح العين والنون، وبالزاي المعروف بـ«الزمن» قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد الثقفي، (قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ) الأنصاري، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) التيمي، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) أي: ابن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، (وَعَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ) ضد اليمين وفي السند ثلاثة من التابعين على نسق.

(أَنَّهُمَا أَتَيَا أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ) سعد بن مالك رضي الله عنه، (فَسَأَلَاهُ عَنِ الْحُرُورِيَّةِ) بفتح الحاء المهملة وضم الراء نسبة إلى حرورا قرية بالكوفة نسبة على غير قياس خرج منها نجدة بفتح النون وسكون الجيم بعدها دال مهملة، وأصحابه على علي رضي الله عنه وخالفوه في مقالات علمية وعصوه وحاربوه كما مر تفصيلاً.

(أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ؟) بهمزة الاستفهام الاستخباري والمسموع محذوف كذا في رواية الجميع، وقد بينه ابن ماجة في روايته عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه، فقال: يذكرها، وفي رواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة قلت لأبي سعيد: هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الحرورية أخرج ابن ماجة والطبري، (قَالَ) أي: أبو سعيد رضي الله عنه: (لَا أَدْرِي مَا الْحُرُورِيَّةُ؟) قال الحافظ العسقلاني: هذا يغاير قوله في أول حديث الباب الذي يليه وأشهد أن علياً رضي الله عنه قتلهم وأنا معه فإن مقتضى الأول أنه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحرورية أو لا، مقتضى الثاني أنه ورد فيهم ويمكن الجمع بأن مراده بالنفي هنا أنه لم يحفظ فيهم نصاً بلفظ الحرورية، وإنما سمع صفتهم التي دل وجود علامتهم في الحرورية بأنهم هم.

(سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ) أي: أمة النبي ﷺ (وَلَمْ يَقُلْ مِنْهَا) أي: ولم يقل النبي ﷺ من هذه الأمة بكلمة من فيه ضبط للرواية وتحريم

قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ، - أَوْ حَنَاجِرَهُمْ -

لمواقع الألفاظ وإشعار بأنهم ليسوا من هذه الأمة، وظاهره أنه يرى إكفارهم لكن عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ: «سيكون بعدي من أمتي قوم» وعنده من طريق زيد بن وهب، عن علي رضي الله عنه: «يخرج قوم من أمتي».

قال الحافظ العسقلاني: ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد بالأمة في حديث أبي سعيد أمة الإجابة، وفي رواية غيره أمة الدعوة.

(قَوْمٌ) مرفوع؛ لأنه فاعل يخرج (تَحْقِرُونَ) بفتح التاء وكسر القاف أي: تستقلون (صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ) وفي رواية الزهري عن أبي سلمة كما في الباب بعده «وصيامكم مع صيامهم» وفي رواية عاصم بن سمح، عن أبي سعيد: «يحقرون أعمالكم مع أعمالهم»، ووصف عاصم أصحاب نجدة بأنهم يصومون النهار، ويقومون الليل، ويأخذون الصدقات على السنة أخرجه الطبري، وفي رواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عنه: «يتعبدون يحقر أحدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم» وزاد في رواية الأسود بن العلاء، عن أبي سلمة: «وأعمالكم مع أعمالهم» وعند مسلم والطبري في رواية سلمة بن كهيل، عن زيد ابن وهب، عن علي رضي الله عنه ليست قراءتكم إلى قراءتهم شيئاً، ولا صلاتكم إلى صلاتهم شيئاً.

وعند الطبري من طريق سليمان التيمي، عن أنس رضي الله عنه ذكر لي عن رسول الله ﷺ قال: «إن فيكم قوماً يدأبون ويعملون حتى يعجبوا الناس وتعجبهم أنفسهم» ومن طريق حفص ابن أخي أنس عن عمر بلفظ يتعمقون في الدين وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند الطبري في قصة مناظرته للخوارج قال: «فأتيتهم فدخلت على قوم لم أر أشد اجتهاداً منهم أيديهم كأنها نفق الإبل، ووجوههم معلمة من آثار السجود»، أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ذكر عنده الخوارج: واجتهادهم في العبادة فقالوا: ليسوا أشد اجتهاداً من الرهبان.

(يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ، - أَوْ حَنَاجِرَهُمْ -) فلا تفقهه قلوبهم

يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ، إِلَى نَضْلِهِ، إِلَى رِصَافِهِ، فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقَةِ، هَلْ عَلِقَ بِهَا مِنَ الدَّمِ شَيْءٌ».

ولا ينتفعون بما يتلون منه أو لا تصعد تلاوتهم في جملة الكلم الطيب إلى الله تعالى والشك من الراوي.

(يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ) المحمدي (مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ) أي: الصيد الذي يصاب بالسهم فيدخل فيه ويخرج منه فلا يعلق من جسد الصيد شيء منه لسرعة خروجه، (فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ، إِلَى نَضْلِهِ) هو حديدة السهم بدل من سهمه، (إِلَى رِصَافِهِ) بكسر الراء بعدها صاد مهملة فألف ففاء جمع رصفة وهي العصب الذي يلوي فوق مدخل النصل.

وقال الكرمانى: قال بعضهم: فيه وقوع بدل الغلط في كلام البليغ أي: ينظر إليه جملة وتفصيلاً، وعند الطبراني من رواية أبي ضمرة، عن يحيى بن سعيد ينظر إلى سهمه فلا يرى شيئاً، ثم ينظر إلى نصله، ثم إلى رصافه وهو تمثيل بحال هؤلاء بحال الرامي المذكور بهذه الصفة في عدم حصول الفائدة من عبادتهم كعدم حصول مقصود هذا الرامي من رمية.

(فَيَتَمَارَى) بفتح التحتية والراء أي: يتشكك ولأبي ذر فيماري بضم التحتية.

(فِي الْفُوقَةِ) بضم الفاء وفتح القاف بينهما واو ساكنة موضع الوتر من السهم، وفي المخصص وجمعه أفواق وفوق وفوقه بالكسر، وعن أبي حنيفة فوق وفوقه وقد يجعل فوق واحداً وجمع أفواقاً.

(هَلْ عَلِقَ) بكسر اللام (بِهَا مِنَ الدَّمِ شَيْءٌ) فكذلك قراءتهم لا يحصل لهم منها شيء من الثواب أولاً وآخرًا ولا وسطًا؛ لأنهم تأولوا القرآن على غير الحق، لكن قال ابن بطال: ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين من جملة المسلمين لقوله يتمارى من الفوق؛ لأن التماري بمعنى الشك، وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام؛ لأن من ثبت له عقد الإسلام بيقين لم يخرج منه إلا بيقين، وتعقب بأن في بعض طرق الحديث المذكور لم يعلق منه شيء، وفي بعضها سبق الفرث والدم ويجمع بينهما بأنه تردد هل في الفوق شيء أم لا، ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من المرمى شيء. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة؛ لأن الحرورية هم الخوارج،

6932 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ، أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَذَكَرَ الْحُرُورِيَّةَ، فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

وقد سبق الحديث في علامات النبوة والأدب، وفضائل القرآن.

(حَدَّثَنَا) وفي نسخة: حَدَّثَنِي بالإفراد (يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) أبو سعيد الجعفي الكوفي نزيل مصر، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، وفي رواية أبي ذر: حَدَّثَنَا (عُمَرُ) بضم العين كذا في رواية الجميع غير منسوب لكن ذكر أبو علي الجياني عن الأصيلي قال: قرأه علينا أبو زيد في عرضه ببغداد عمرو بن محمد بفتح العين والصواب ضمها وهو عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم كذا مضى في كتاب التفسير في سورة لقمان.

(أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما.

(وَذَكَرَ الْحُرُورِيَّةَ) أي: والحال أنه ذكر الحرورية والمراد أنه حدث بالحديث عند ذكر الحرورية، (فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ») وساق هذا الحديث بعد حديث أبي سعيد إشارة إلى أن توقف أبي سعيد المذكور محمول على أنه لم ينص في الحديث المرفوع إلى تسميتهم بخصوص هذا الاسم لا أن الحديث لم يرد فيهم، وفي الحديث أنه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم بدعائهم إلى الرجوع إلى الحق والإعذار إليهم، وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة بالآية المذكورة قريباً، واستدل به من قال بتكفير الخوارج وهو مقتضى صنيع البخاري في الترجمة حيث قرنهم بالملحدين وأفرد عنهم المتأولين بترجمة واستدل القاضي أبو بكر ابن العربي لتكفيرهم بقوله في الحديث: «يمرقون من الإسلام» وبقوله: «أولئك هم شرار الخلق».

وقال الشيخ تقي الدين السبكي في فتاويه: احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم أعلام الصحابة لتضمنه تكذيب النبي ﷺ في شهادته لهم بالجنة قال: وهو عندي احتجاج صحيح، وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساد وأن حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين

7 - بَابُ مَنْ تَرَكَ قِتَالَ الْخَوَارِجِ لِلتَّأْلِيفِ، وَأَنْ لَا يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهُ

6933 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ،

ومواظبتهم على أركان الإسلام وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين ذاهبين إلى تأويل فاسد، وجرهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك، وقال القاضي عياض: كادت هذه المسألة أن تكون أشد إشكال عند المتكلمين من غيره حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المعالي عنها فاعتذر بأن إدخال كافر في الملة، وإخراج مسلم عنها عزيمة في الدين قال، وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني، وقال لم يصرح القوم بالكفر، وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر، وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين الإيمان والزندقة الذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه بعض حديث أبي سعيد غير أن في حديثه: «يمرقون من الدين» وهنا من الإسلام.

7 - بَابُ مَنْ تَرَكَ قِتَالَ الْخَوَارِجِ لِلتَّأْلِيفِ، وَأَنْ لَا يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهُ

(لِلتَّأْلِيفِ وَ) لأجل (أَنْ لَا يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهُ) بفتح التحتية وسكون النون وكسر الفاء والضمير في عنه لمن أي: التارك، وفي بعض النسخ: ولئلا ينفر الناس عنه. وقال الداوودي: قوله من ترك قتال الخوارج ليس بشيء لأنه لم يذكر له يومئذ فيه قتال ولو قال لم يقتل لأصاب وتسميتهم ذا الخويرة من الخوارج ليس بشيء؛ لأنه لم يكن يومئذ هذا الاسم، وإنما سموا به لخروجهم على علي رضي الله عنه، وقال المهلب: التأليف إنما كان في أول الإسلام إذ كانت الحاجة ماسة إليه لدفع مضرتهم فأما اليوم فقد أعلى الله الإسلام فلا يجب التأليف إلا أن ينزل بالناس جميعهم حاجة لذلك فلا إمام الوقت ذلك، وقال ابن بطال: لا يجوز ترك قتال من خرج عن الأمة وشق عصاها وأما ذو الخويرة فإنما ترك الشارع قتله؛ لأنه عذره لجهله وأخبر أنه من قوم يخرجون ويمرقون من الدين فإذا خرجوا وجب قتالهم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) هو الجعفي المسندي بفتح النون قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف الصنعاني، قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد،

عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ، جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ ذِي الْخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ،

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالك الخدري رضي الله عنه أنه (قَالَ: بَيْنَا) أصله بين فأشبع فتحة النون فصارت بينا، وقد يقال بينما بزيادة الميم، وفي رواية شعيب بينما بالميم وكلاهما يحتاج إلى جواب وجوابه هنا قوله: جاء عبد الله.

(النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ) قال الكرمانى أي: يقسم مالا ولم يبين القوم ما هو ولا متى كانت القسمة وفي رواية شعيب بينما نحن عند النبي ﷺ وهو يقسم قسماً زاد أفلح بن عبد الله في رواية يوم حنين، وتقدم في الأدب من طريق عبد الرحمن بن أبي نعيم، عن أبي سعيد رضي الله عنه أن المقسوم كان تبراً أي: ذهباً بعثه علي بن أبي طالب من اليمن سنة تسع وخص به أربعة أنفس: الأقرع بن حابس الحنظلي، وعيينة بن حصن الفزاري، وعلقمة بن علامة العامري، وزيد الخير الطائي.

(جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: إذ جاء عبد الله (ابْنُ ذِي الْخُوَيْصِرَةِ) بضم الخاء المعجمة وبالصاد المهملة مصغر الخاصرة (التَّمِيمِيُّ) وقد تقدم في باب علامات النبوة فأتى ذو الخويصرة رجل من تميم، وفي جل النسخ، بل في كلها عبد الله ابن ذي الخويصرة بزيادة الابن، وأخرج الثعلبي ثم الواحدي في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي، عن عبد الرزاق قال: عن معمر إذ جاءه ابن ذي الخويصرة، وكذا عند الإسماعيلي من رواية عبد الرزاق، ومحمد بن ثور، وأبي شيبان الحميري، وعبد الله بن معاذ أربعتهم، عن معمر وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج، وقال الحافظ العسقلاني: وما أدري من الذي قال: وهو حرقوص الخ، وقد اعتمد على ذلك ابن الأثير فترجم لذي الخويصرة في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي إسحاق الثعلبي، وقال بعد فراغه فقد جعل في هذه الرواية اسم ذي الخويصرة حرقوصاً، وقد جاء أن حرقوصاً اسم ذي الثدية، وقد ذكر أبو جعفر الطبري حرقوص بن زهير في الصحابة، وذكر أنه

فَقَالَ: اَعْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ، مَنْ يَعْدِلْ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ» قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَهُ،

كان له في فتوح العراق أثر وأنه الذي افتتح سوق الأهواز ثم كان مع علي رضي الله عنه في حروبه، ثم صار مع الخوارج فقتل معهم، ووصف في رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم بأنه مشرق النوجنتين غائر العينين باشر الجبهة كث اللحية، محلوق الرأس، مشمر الإزار، وفي حديث أبي بكرة عند أحمد والطبري فأتاه رجل أسود طويل مشمر محلوق الرأس بين عينيه أثر السجود، وفي رواية أبي الرضى، عن أبي بردة عند أحمد، والطبري، والحاكم أتى رسول الله ﷺ بدنانير وكان رسول الله ﷺ يقسمها ورجل أسود مطموم الشعر بين عينيه أثر السجود، وفي حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عند البزار، والطبري رجل من أهل البادية حديث عهد بأعرابية.

(فَقَالَ: اَعْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ) بهمزة وصل وجزم اللام على الطلب أي: اعدل في القسمة، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم، فقال: اتق الله يا محمد، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند البزار، والحاكم، فقال: يا محمد، والله لئن كان الله أمرك أن تعدل، ما أراك تعدل، وفي رواية مقسم فقال: يا محمد قد رأيت الذي صنعت، قال: «وكيف رأيت؟» قال: لم أرك عدلت، وفي حديث أبي بكرة فقال: يا محمد، والله ما تعدل، وفي لفظ: ما أراك عدلت في القسمة.

(فَقَالَ) ﷺ: «ويحك» وفي رواية الكشيمهني (وَيْلَكَ) وهي رواية شعيب، والأوزاعي كما تقدم في الأدب «من» وفي رواية أبي ذر: (وَمَنْ يَعْدِلْ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ) وفي رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم: «ومن يطع الله إذا عصيته»، ولمسلم من طريقه: «أولست أحق أهل الأرض أن يطيع الله»، وفي حديث عبد الله بن عمرو: «وعند من يلتمس العدل بعدي»، وفي رواية مقسم عنه فغضب رسول الله ﷺ وقال: «العدل إذا لم يكن عندي فعند من يكون»، وفي حديث أبي بكرة: فغضب حتى احمرت وجنتاه، وفي حديث أبي برزة، قال: فغضب غضباً شديداً وقال: «والله لا تجدون بعدي رجلاً هو أعدل عليكم مني».

(قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رضي الله عنه: يا رسول الله، (دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَهُ)،

قَالَ: «دَعُهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا، يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ،

وفي رواية أبي ذر: ائذن لي فأضرب عنقه بهزمة قطع منصوبًا بفاء الجواب، وفي رواية الأوزاعي فلاضرب بزيادة لام، وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقسم عنه فقال عمر: يا رسول الله، ألا أقوم عليه فأضرب عنقه، وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم، عن أبي سعيد رضي الله عنه في هذا الحديث فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتله، وفي رواية لمسلم، فقال ابن الوليد بالجزم، وأجاب الكرمانى بقوله: لا محذور في صدور هذا القول منهما، وعند مسلم من طريق جرير، عن عمارة بن القعقاع بسنده فيه، فقام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: يا رسول الله، ألا أضرب عنقه، قال: «لا ثم أدبر» فقام إليه خالد بن الوليد سيف الله، فقال: يا رسول الله، ألا أضرب عنقه، قال: «لا»، فهذا نص في أن كلاً منهما سأل، وقد يستشكل سؤال خالد في ذلك؛ لأن بعث علي إلى اليمن كان عقب بعث خالد بن الوليد إليها والذهب المقسوم أرسله علي من اليمن كما في صدر حديث ابن أبي نعيم، عن أبي سعيد، ويجاب عنه بأن علياً رضي الله عنه لما وصل إلى اليمن رجع خالد منها إلى المدينة فأرسل علي بالذهب فحضر خالد قسمته وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه في قصة قسم وقع بالجعرانة من غنائم حنين، والسائل في قتله عمر بن الخطاب جزماً. قال الحافظ العسقلاني: وقد ظهر لي أن المعترض في الموطنين واحد.

(قَالَ) لِعُمَرَ رضي الله عنه: (دَعُهُ) أي: اتركه، وفي رواية شعيب، فقال له: «دعه» كذا لأبي ذر، وفي رواية الأوزاعي، فقال: وزاد أفلح بن عبد الله في روايته قال: «ما أنا الذي أقتل أصحابي».

(فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا، يَحْقِرُ) بكسر القاف أي: يستقل (أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ) كذا في هذه الرواية بالافراد فيهما، وفي رواية شعيب وغيره مع صلاته بصيغة الجمع فيه وفي قوله مع صيامهم، وزاد في رواية شعيب، ويونس «يقروون القرآن لا يجاوز تراقيهم» بمثناة وقاف جمع ترقوة بفتح أوله وسكون الراء وضم القاف، وفتح الواو وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والعائق والمعنى أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها، وقيل لا يعملون بالقرآن

يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يُنْظَرُ فِي قُدْذِهِ

فلا يثابون على قراءتهم فلا يحصل لهم إلا سرده، وقال النووي: المراد أنهم ليس لهم فيه حظ إلا مروره على لسانهم لا يصل إلى حلوقهم فضلاً عن أن يصل إلى قلوبهم؛ لأن المطلوب تعقله وتدبره بوقوعه في قلوبهم.

قال الحافظ العسقلاني: وهو مثل قوله فيهم أيضاً: «لا يجاوز إيمانهم حناجرهم» أي: ينطقون بالشهادتين ولا يقربها قلوبهم.

ووقع في رواية لمسلم: «يقرؤون القرآن رطباً» قيل: المراد الحذق في التلاوة أي: يأتون به على أحسن أحواله.

وقيل: المراد أنهم يواظبون على تلاوته فلا تزال ألسنتهم رطبة به.

وقيل: هو كناية عن حسن الصوت به حكاها القرطبي، ويرجح الأول ما وقع في رواية أبي الرداك، عن أبي سعيد عند مسدد «يقرؤون القرآن كأحسن ما يقرؤه الناس» ويؤيد الآخر قوله في رواية مسلم بن أبي بكر، عن أبيه «قوم أشداء أحداً ذلقة ألسنتهم بالقرآن» أخرجه الطبراني.

وزاد هنا في رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم، عن أبي سعيد «يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان»، وأرجحها الثالث، ثم إن ظاهر قوله فإن له أصحاباً إلى آخره إن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحاباً بالصفة المذكورة، وهذا لا يقتضي ترك قتله مع ما ظهر منه من مواجهة النبي ﷺ بما واجهه به فيحتمل أن يكون المصلحة التأليف كما فهمه البخاري؛ لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع إظهار الإسلام فلو أذن في قتلهم لكان في ذلك تنفير عن دخول غيرهم في الإسلام.

وفي التوضيح، وفي قول عمر رضي الله عنه دليل على أن قتله كان مباحاً؛ لأن الشارع لم ينكر عليه وإنما أبواه لمصلحة (يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ) أي: الصيد المرمي كالغزالة المرمية والمروق سرعة نفوذ السهم من الرمية حتى يخرج من الطرف الآخر ولشدة سرعة خروجه لقوة ساعد الرامي لا يعلق بالسهم من جسد الصيد شيء (يُنْظَرُ) على البناء للمفعول (فِي قُدْذِهِ) بضم القاف وفتح الذال المعجمة الأولى جمع قذة؛ وهي ريش السهم ليعرف هل

فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَضْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي رِصَافِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَضِيٍّ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، قَدْ سَبَقَ الْفَرْتُ وَالْدَمُّ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ، أَوْ قَالَ: تَذْيِيهِ، مِثْلُ تَذْيِ الْمَرَأَةِ، أَوْ قَالَ: مِثْلُ الْبَضْعَةِ

أَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ (فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ) من أثر الصيد المرمي، (ثُمَّ يُنْظَرُ فِي) وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني إلى (نَضْلِهِ) حديدة السهم، (فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ) وسقط لفظ: ينظر في رواية أبي ذر، (ثُمَّ يُنْظَرُ فِي رِصَافِهِ) قد مر ضبطه وتفسيره قريباً، (ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَضِيٍّ) بفتح النون وكسر الضاد المعجمة وتشديد التحتية بعدها هاء وفي التوضيح وحكى فيه كسر النون وهو عود السهم من غير ملاحظة أن يكون له نصل وریش.

(فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ) من دم الصيد أو غيره فيظن أنه لم يصبه والفرس أنه أصابه.

(قَدْ سَبَقَ الْفَرْتُ) بفتح الفاء وسكون الراء بعدها مثلثة السرجين ما دام في الكرش.

(وَالْدَمُّ) أي: جاوزهما ولم يعلق فيه شيء منهما بل خرجا بعده شبه خروجهم من الدين وكونهم لم يتعلقوا منه بشيء بخروج ذلك السهم، وفي مسند الحميدي، وابن أبي عمر من طريق أبي بكر مولى الأنصار عن علي رضي الله عنه «أن ناساً يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه أبداً».

(آيَتُهُمْ) أي: علامتهم، وعند الطبراني من رواية أبي مريم عن علي رضي الله عنه علامتهم.

(رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ) بفتح الياء والdal بالتثنية، (أَوْ قَالَ: تَذْيِيهِ) شك من الراوي بفتح الشاء المثناة وسكون الدال تثنية ثدي والشك، هل هي تثنية يد بالتحية أو تثنية ثدي بالمثلثة، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني ثدييه من غير شك. قال الحافظ العسقلاني: بالمثلثة فيهما فالشك عنده هل هو بالافراد أو بالتثنية، قال: ووقع في رواية الأوزاعي يديه تثنية يد ولم يشك وهذا هو المعتمد فقد وقع في رواية شعيب ويونس «إحدى عضديه» (مِثْلُ تَذْيِ الْمَرَأَةِ) بالمثلثة والافراد (أَوْ قَالَ: مِثْلُ الْبَضْعَةِ) بفتح الموحدة وسكون الضاد كمعجمة أي:

تَدَرَّدَرُ، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينٍ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ»

القطعة من اللحم (تَدَرَّدَرُ) بفتح الفوقية والدالين المهملتين بينهما راء ساكنة آخره راء أخرى وهو على حذف إحدى التاءين وأصله تتدردر أي: تحرك وتضطرب تجيء وتذهب، وأصله حكاية صوت الماء في بطن الوادي إذا تدافع، وفي رواية عبدة بن عمرو، عن علي رضي الله عنه عند مسلم فيهم رجل مخدج اليد، أو مودر اليد أو مثدور اليد، والمخدج بخاء معجمة وجيم والمودر بوزنه والمثدور بفتح الميم وسكون المثلثة وكلها بمعنى وهو الناقص، ولمسلم من رواية زيد بن وهب، عن علي رضي الله عنه وآية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلمة الثدي عليه شعرات بيض، وعند الطبري من وجه آخر فيهم رجل مخدج اليد كأنها ثدي حبشية، وقد ذكر ﷺ للخوارج علامة أخرى، ففي رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد، قيل ما سيماهم؟ قال: سيماهم التحليق، وفي رواية عاصم بن شمش، عن أبي سعيد فقام رجل، فقال: يا نبي الله، هل في هؤلاء القوم علامة؟ قال: «يحلِقون رؤوسهم»، وفي حديث أنس، عن أبي سعيد «هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا»، قيل: يا رسول الله، ما سيماهم؟ قال: «التحليق» هكذا أخرجه الطبري (يَخْرُجُونَ عَلَى حِينٍ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ) بكسر الحاء المهملة وبعد التحتية الساكنة نون وفرقة بضم الفاء أي: على زمان افتراق الناس، ووقع في رواية عبد الرزاق عند أحمد وغيره حين فترة من الناس بفتح الفاء وسكون المثناة، ووقع في رواية الكشميهني: «على خير فرقة» بفتح الخاء المعجمة آخره راء، وفرقة بكسر الفاء أي: أفضل طائفة في عصره، وقال القاضي عياض وهم علي وأصحابه أو خير القرون وهم الصدر الأول.

قال الحافظ العسقلاني: والأول المعتمد، وهو الذي عند مسلم وغيره، وإن كان الآخر صحيحاً، ويؤيد الأول أن عند مسلم من طريق أبي نضرة، عن أبي سعيد: «تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق»، وفي لفظ له: «يكون في أمتي فرقتان فيخرج من بينهما طائفة مارقة يلي قتلهم أولاها بالحق» وفي لفظ له: «يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق»، وفيه فقال أبو سعيد: «وأنتم قتلتموهم يا أهل العراق».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا، قَتَلَهُمْ، وَأَنَا مَعَهُ،

وفي رواية الضحاك المشرقي عن أبي سعيد: "يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق"، والضحاك هو شرحبيل، أو شراحيل، والمشرقي بكسر الميم وسكون المعجمة، وفتح الراء بعدها قاف منسوب إلى مشرق بطن من همدان، وأن البزار حكى أنه الضحاك بن مزاحم، وأن ذلك غلط، قاله الحافظ العسقلاني نقلاً عن الطبري.

(قَالَ أَبُو سَعِيدٍ) الخدري: وهو متصل بالسند المذكور إليه: (أَشْهَدُ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ) كذا هنا باختصار، وفي رواية شعيب، ويونس، قال أبو سعيد: فأشهد أنني سمعت هذا الحديث من النبي ﷺ، وفي رواية أفلح بن عبد الله: حضرت هذا مع رسول الله ﷺ، (وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا) رضي الله عنه (قَتَلَهُمْ) بالنهروان (وَأَنَا مَعَهُ) وفي رواية شعيب أن علي بن أبي طالب: قاتلهم.

ووقع في رواية أفلح بن عبد الله، وحضرت مع علي رضي الله عنه يوم قتلهم بالنهروان، ونسبة قتلهم لعلي لكونه كان القائم في ذلك، وقد مضى في الباب قبله من رواية سويد بن غفلة، عن علي رضي الله عنه أمر النبي ﷺ بقتلهم، ولفظه: «فأينما لقيتموهم فاقتلوهم» وله شواهد منها حديث نصر بن عاصم، عن أبي بكره رفعه: «إن في أمتي أقواماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم فأقيمهم» أي: اقتلوهم، أخرجه الطبري وتقدم في أحاديث الأنبياء: «لئن أدركتهم لأقتلنهم».

وأخرج الطبري في رواية مسروق قال: قالت لي عائشة رضي الله عنها: من قتل المخدج، فقلت: علي، قالت: فأين قتله؟ قلت: على نهر يقال لأسفله النهروان، قالت: أبغي علي هذا بينة فأتيتهما بخمسين نفساً؛ فشهدوا أن علياً قتله بالنهروان. أخرجه أبو يعلى، والطبري، وأخرج الطبراني في «الأوسط» من طريق عامر بن سعد، قال: قال عمار لسعد: أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يخرج قوم من أمتي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلهم علي بن أبي طالب» قال: أي والله، وأما صفة قتالهم وقتلهم فوقعت عند مسلم في رواية زيد ابن وهب الجهني أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي حين ساروا إلى

الخوارج، فقال علي بعد أن حدث بصفتهم عن النبي ﷺ: واللّه إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم فإنهم قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا في سرج الناس، قال: فلما التقينا، وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي، فقال لهم: ألقوا الرماح، وسلوا سيوفكم من جفونها فإنني أخاف أن يناشدوكم كما ناشدوكم يوم حرورا، قال: فشجرهم الناس برماحهم، قال: فقتل بعضهم على بعض، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلاً. وأخرج يعقوب بن سفيان من طريق عمران بن حدير عن أبي مجلز، قال: كان أهل النهر أربعة آلاف قتلهم المسلمون، ولم يقتل من المسلمين سوى تسعة فإن شئت فاذهب إلى أبي بردة فسله فإنه شهد بذلك، وأخرج إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق حبيب بن أبي ثابت قال: أتيت أبا وائل، فقلت: أخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي فيم فارقه، وفيهم استحل قتالهم، قال: لما كنا بصفين استحر القتل في أهل الشام فرفعوا المصاحف فذكر قصة التحكيم، فقال الخوارج: ما قالوا ونزلوا حرورا فأرسل إليهم علي فرجعوا، ثم قالوا نكون في ناحية فإن قبل القضية قتلناه، وإن نقضها قاتلنا معه، ثم افرقت منهم فرقة يقتلون الناس فحدث علي عن النبي ﷺ بأمرهم، وعند أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة رضي الله عنها مرجعه من العراق ليالي قتل علي، فقالت له عائشة رضي الله عنها تحدّثني عن أمر هؤلاء القوم الذين قتلهم علي، قال: إن علياً لما كاتب معاوية وحكما الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فنزلوا بأرض يقال لها حرورا من جانب الكوفة وعصوا عليه فقالوا: انسلخت من قميص ألبسكه الله، ومن اسم سماك الله به، ثم حكمت الرجال في دين الله، ولا حكم إلا الله فبلغ ذلك علياً فجمع الناس فدعا بمصحف عظيم فجعل يضربه بيده، ويقول: أيا المصحف حدث الناس، فقالوا: ماذا إنسان إنما هو مداد، وورق ونحن نتكلم بما رويانا منه، فقال: كتاب الله بيني وبين هؤلاء يقول الله في رجل وامرأة ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 35] الآية. وأمة محمد ﷺ أفضل من امرأة ورجل، ونقموا عليّ أن كاتب معاوية وقد كاتب رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو، ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ

جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَهُ النَّبِيُّ ﷺ،

اللَّهُ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴿[الأحزاب: 21]﴾ ثم بعث إليهم ابن عباس رضي الله عنهما فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن الكواء، فبعث علي إلى الآخرين أن يرجعوا فأبوا فأرسل إليهم كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دماً حراماً ولا تقطعوا سبيلاً ولا تظلموا أحداً فإن فعلتم نبذت لكم الحرب، قال عبد الله بن شداد: فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل، وسفكوا الدم الحرام، وأخرج النسائي في الخصائص صفة مناظرة ابن عباس رضي الله عنهما بطولها، وفي «الأوسط» للطبراني من طريق أبي النابغة⁽¹⁾ عن جندب بن عبد الله البجلي قال: لما فارقت الخوارج علياً رضي الله عنه خرج في طلبهم فانتهينا إلى عسكرهم وإذا لهم كدوي النحل من قراءة القرآن وإذا فيهم أصحاب البرانس، يعني الذين كانوا معروفين بالزهد والعبادة قال: فدخلني من ذلك شدة فنزلت أصلي فقلت: اللهم إن كان في قتال هؤلاء لك طاعة فائذن لي فيه، فمر بي علي رضي الله عنه فقال: لما حاذاني نعوذ بالله من الشك يا جندب فلما جئته أقبل رجل على بردون، وقال: إن كان لك بالقوم حاجة فإنهم قد قطعوا النهر قال: ما قطعوه ثم جاء آخر كذلك، قال لا ما قطعوه ولا يقطعونه وليقتلن من دونه عهد من الله ورسوله، قلت: الله أكبر، ثم ركبنا فسايرته، فقال: لي سأبعث إليهم رجلاً يقرأ المصحف ويدعوهم إلى كتاب الله وسنة نبيهم فلا يقبل علينا بوجهه حتى يرشقوه بالنبل ولا يقتل منا عشرة ولا ينجو منهم عشرة، قال: فانتهينا إلى القوم فأرسل إليهم رجلاً؛ فرماه إنسان فأقبل علينا بوجهه فقعد وقال علي: دونكم القوم فما قتل منا عشرة ولا نجا منهم عشرة، وعند الطبراني من حديث أبي مريم قال: أخبرني أخي أبو عبد الله أن علياً سار إليهم حتى إذا كان حذاءهم على شط النهر وان أرسل إليهم يناشدهم فلم تزل رسله تختلف إليهم حتى قتلوا رسوله فلما رأى ذلك نهض إليهم فقاتلهم حتى فرغ منهم كلهم.

(جِيءَ بِالرَّجُلِ) أي: بالرجل الذي قال ﷺ فيه إحدى ثدييه مثل ثدي المرأة (عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَهُ النَّبِيُّ ﷺ) أي: على الوصف الذي وصفه، وهو قوله:

قَالَ: فَتَزَلَّتْ فِيهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: 58].

وَأَيَّتَهُمْ رَجُلٌ إِلَى قَوْلِهِ: تَدْرُدُ، وَفِي رِوَايَةِ أَفْلَحٍ فَالْتَمَسَهُ عَلِيٌّ فَلَمْ يَجِدْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَحْتَ جِدَارٍ عَلَى هَذَا النِّعْتِ، وَفِي رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، فَقَالَ عَلِيٌّ: التَّمَسُوا فِيهِمُ الْمَخْذَجَ فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَقَامَ عَلِيٌّ بِنَفْسِهِ حَتَّى أَتَى نَاسًا قَدْ قَتَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ: أَخْرَوْهُمْ فَوَجَدُوهُ مِمَّا يَلِي الْأَرْضَ فَكَبِرَ، ثُمَّ قَالَ: صَدَقَ اللَّهُ وَبَلَغَ رَسُولُهُ، وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، فَلَمَّا قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ، قَالَ: انْظُرُوا فَانْظُرُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا، فَقَالَ: ارْجِعُوا فَوَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ، وَلَا كَذَبْتُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ وَجَدُوهُ فِي خَرِبَةٍ فَأَتَوْا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمًا، وَفِي رِوَايَةِ لِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ فَقَالَ عَلِيٌّ: اطْلُبُوا ذَا الثَّدْيَةِ فَطَلَبُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَقَالَ: مَا كَذَبْتُ وَلَا كَذَبْتُ فَطَلَبُوهُ فَوَجَدُوهُ فِي وَهْدَةٍ مِنَ الْأَرْضِ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنَ الْقَتْلَى فَإِذَا رَجُلٌ عَلَى ثَدْيِيهِ مِثْلُ سِبْلَاتِ السَّنُورِ فَكَبِرَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالنَّاسُ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ مَوْلَى الْأَنْصَارِ عَنْ عَلِيٍّ حَوْلَهَا سَبْعُ هَلَبَاتٍ وَهُوَ بَضْمُ الْهَاءِ وَبِمَوْحَدَةٍ جَمَعَ هَلْبَةً، وَفِيهِ أَنَّ النَّاسَ وَجَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ بَعْدَ قَتْلِ أَهْلِ النَّهْرِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: إِنِّي لَا أَرَاهُ إِلَّا مِنْهُمْ فَوَجَدُوهُ عَلَى شَفِيرِ النَّهْرِ تَحْتَ الْقَتْلَى، فَقَالَ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَفَرَحَ النَّاسُ حِينَ رَأَوْهُ وَاسْتَبَشَرُوا وَذَهَبَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَجِدُونَهُ، وَفِي رِوَايَةِ: أَفْلَحَ بَعْدَ مَا حَدَّثَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ عَلِيٌّ: «أَيُّكُمْ يَعْرِفُ هَذَا؟» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: نَحْنُ نَعْرِفُهُ هَذَا حَرْقُ قَوْصٍ، وَأُمُّهُ هَا هُنَا فَأَرْسَلَ عَلِيٌّ إِلَى أُمِّهِ، فَقَالَتْ: كُنْتُ أُرْعَى غَنَمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَغَشِيَتْنِي كَهَيْئَةُ الظِّلْمَةِ فَحَمَلْتُ مِنْهُ فَوَلَدْتُ هَذَا.

(قَالَ) أَيُّ: أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَتَزَلَّتْ فِيهِ) أَيُّ: فِي الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ، وَفِي رِوَايَةِ السَّرْحَسِيِّ فِيهِمْ، أَيُّ: فِي الْحُرُورِيَّةِ أَيُّ: نَزَلَتْ آيَةٌ: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ اللَّمَزَ: الْعَيْبَ أَيُّ: يَعْيِبُكَ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ حِينَ قَالَ: هَذِهِ قِسْمَةٌ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقِيلَ: الْوُقُوعُ فِي النَّاسِ.

وَقِيلَ: بِقَيْدِ أَنْ يَكُونَ مُوَاجِهَهُ وَالْهَمْزُ فِي الْغِيَةِ.

غريبة:

جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قصة أخرى تتعلق بالخوارج تخالف هذه الرواية حيث قال فيها دعه، وذلك فيما أخرجه أحمد بسند جيد، عن أبي سعيد قال: جاء أبو بكر إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني مررت بوادي كذا، وإذا رجل حسن الهيئة متخشح يصلي فيه، فقال: «اذهب إليه فاقتله»، قال: فذهب إليه أبو بكر رضي الله عنه فلما رآه يصلي كره أن يقتله فرجع، فقال النبي ﷺ لعمر: «اذهب فاقتله» فذهب فرآه في تلك الحالة فرجع، فقال: «يا علي، اذهب إليه فاقتله» فذهب علي فلم يره، فقال النبي ﷺ: «إن هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية لا يعودون فيه أبداً فاقتلوهم هم شر البرية».

وله شاهد من حديث جابر رضي الله عنه أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات، ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول، وكانت قصة هذه الثانية متراخية عن الأولى، وأذن ﷺ في قتله بعد أن منع لزوال علة المنع، وهي التأليف فكأنه استغنى عنه بعد انتشار الإسلام كما نهى عن الصلاة على من ينسب إلى النفاق بعد أن كان يجري عليهم أحكام الإسلام قبل ذلك، وكان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما تمسكاً بالنهي الأول عن قتل المصلين وحملوا الأمر هنا على قيد أن لا يكون يصلي فلذلك عللا عدم القتل بوجود الصلاة أو غلبا جانب النهي.

وفي مغازي الأموي من مرسل الشعبي في نحو أصل القصة، ثم دعا رجلاً فأعطاهم، فقام رجل فقال: إنك لتقسم وما نرى عدلاً، قال: إذن لا يعدل أحد بعدي، ثم دعا أبا بكر رضي الله عنه فقال: اذهب فاقتله، فذهب فلم يره، فقال: لو قتلته لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم، فهذا يؤيد الجمع المذكور لما تدل عليه ثم من التراخي، والله أعلم.

وفي الحديث فوائد:

منها: أن فيه منقبة لعلي رضي الله عنه، وأنه كان الإمام الحق، وأنه كان على الصواب في قتال من قاتله في حروبه في الجمل وصفين وغيرهما.

ومنها : الكف عن قتل من يعتقد الخروج على الإمام ما لم ينصب حرباً ،
لذلك أو يستعد لذلك .

ومنها : أنه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم
بدعائهم إلى الرجوع إلى الحق والإعذار إليهم .

ومنها : أن فيه علماً من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع وذلك
ظاهر .

ومنها : التحذير من الغلو في الديانة والتنطع في العبادة بالحمل على النفس
فيما لم يأذن فيه الشرع ، وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سمحة ، وإنما ندب
على الشدة على الكفار ، وعلى الرأفة على المؤمنين .

ومنها : جواز قتال من خرج عن طاعة الإمام العادل ، ومن نصب الحرب ،
وقاتل على اعتقاد فاسد ، ومن خرج يقطع الطريق ، ويخيف السبيل ، ويسعى في
الأرض بالفساد ، وأما من خرج عن طاعة إمام جائر أراد الغلبة على ماله أو
نفسه ، أو أهله فهو معذور لا يحل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وأهله وماله بقدر
طاقته ، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من بني
نضر عن علي رضي الله عنه ، وذكر الخوارج فقال : إن خالفوا إماماً عادلاً
فقاتلوهم ، وإن خالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوهم وعلى ذلك يحمل ما وقع
للحسين بن علي رضي الله عنهما ، ثم لأهل المدينة في الحرة ، ثم لعبد الله بن
الزبير رضي الله عنهما ، ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة
عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث .

ومنها : ذم استئصال شعر الرأس كذا قيل ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون
المراد بيان صفتهم الواقعة لا لإرادة ذمها .

ومنها : أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد أن يخرج
منه ، ومن غير أن يختار ديناً على دين الإسلام ، وأن الخوارج شر الفرق المبتدعة
من الأمة المحمدية ، ومن اليهود والنصارى كذا قيل والأخير مبني على القول
بتكفيرهم مطلقاً .

6934 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا يُسَيْرُ بْنُ عَمْرِو، قَالَ: قُلْتُ لِسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: فِي الْخَوَارِجِ شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ، وَأَهْوَى بِيَدِهِ قَبْلَ الْعِرَاقِ: «يَخْرُجُ مِنْهُ قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ،

ومنها: منقبة لعمر رضي الله عنه لشدة في الدين، وأنه لا يكتفي بالتعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديله الغاية في العبادة والتقشف والورع حتى يختبر باطن حاله وقد ذكر ابن بطال عن المهلب قال التأليف إنما كان في أول الإسلام فلا يجب التأليف إلا أن ينزل بالناس حاجة لذلك فلا إمام الوقت ذلك، والله تعالى أعلم.

وقيل: لا مطابقة بين الحديث والترجمة؛ لأن الحديث في ترك قتل للمفرد والترجمة في ترك قتال الخوارج إلا أنه أشار المؤلف إلى أنه لو اتفقت حالته مثل حالة المذكور واعتقد فرقة مذهب الخوارج مثلاً، ولم ينصبوا حرباً أنه يجوز للإمام الإعراض عنه إذا رأى المصلحة في ذلك كأن يخشى أنه لو تعرض له لأظهر من يخفى حاله فيكون سبباً لخروجهم ونصبهم القتال للمسلمين.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أبو سلمة المنقري البصري، ويقال له: التبوذكي، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) ابن زياد، قال: (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ) بفتح الشين المعجمة، سليمان أبو إسحاق، قال: (حَدَّثَنَا يُسَيْرُ بْنُ عَمْرِو) بضم التحتية، وفتح السين المهملة، وسكون التحتية بعدها هو ابن عمرو بفتح العين أو ابن جابر وقيل هو أسير بن عمرو بن جابر نسب لجده الكوفي، ويقال: أسير أيضاً بضم الهمزة، وقيل: هو أصله فسهلت الهمزة وهو من بني محارب بن ثعلبة نزل الكوفة، ويقال: إن له صحبة قال: توفي النبي ﷺ وأنا ابن عشر سنين وليس له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد.

(قَالَ: قُلْتُ لِسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ) بفتح السين المهملة، وسكون الهاء، وحنيف بضم الحاء المهملة وفتح النون آخره فاء ابن وهب الأنصاري البصري: (هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: فِي الْخَوَارِجِ شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ، وَأَهْوَى بِيَدِهِ) أي: مدها (قَبْلَ الْعِرَاقِ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: جهته، وفي رواية علي ابن مسهر، عن الشيباني عند مسلم نحو المشرق (يَخْرُجُ مِنْهُ قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ،

لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

8 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:

«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُوتَ فِئَتَانِ، دَعَوْتُهُمَا وَاحِدَةٌ»

6935 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،
.....

لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ) جمع ترقوة، قال في القاموس: العظم بين ثغرة النحر والعاتق، يعني أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها الله لعلمه تعالى باعتقادهم الفاسد.

(يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ) أي: كمروق السهم (مِنَ الرَّمِيَّةِ) وقد أخرج الطبراني في «الأوسط» بسند جيد من طريق الفرزدق الشاعر أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد رضي الله عنهما وسألهما فقال: إني رجل من أهل الشرق، وأن قوماً يخرجون علينا يقتلون من قال: لا إله إلا الله ويؤمنون من سواهم، فقالا: سمعنا النبي ﷺ يقول: «من قتلهم فله أجر شهيد، ومن قتلوه فله أجر شهيد»، وقد روى الحديث في الخوارج خمسة وعشرون نفساً من الصحابة سردهم الحافظ العسقلاني، والطرق إلى أكثرهم متعددة كعلي، وأبي سعيد، وعبد الله بن عمرو، وأبي بكر، وأبي برزة فيفيد مجموع خبرهم القول بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أخرجه مسلم في الزكاة والنسائي في فضائل القرآن.

8 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:

«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُوتَ فِئَتَانِ، دَعَوْتُهُمَا وَاحِدَةٌ»

(لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُوتَ فِئَتَانِ) أي: جماعتان دعواهما كذا، وفي رواية أبي ذر، وفي رواية غيره (دَعَوْتُهُمَا) بالفوقية بعد الواو (وَاحِدَةٌ) والمراد بالدعوى الإسلام على القول الراجح، وقيل: المراد اعتقاد كل منهما أنه على الحق وصاحبه على الباطل بحسب اجتهادهما.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن عبد الله المديني، قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة،

حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتُلَ فِتْنَانِ، دَعَوَاهُمَا وَاحِدَةٌ».

9 - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُتَأَوَّلِينَ

6936 - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ،

قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتُلَ فِتْنَانِ) جماعة علي وجماعة معاوية (دَعَوَاهُمَا وَاحِدَةٌ) وقال الداودي: هاتان الفيتتان أصحاب الجمل إن شاء الله تعالى زعم علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن طلحة والزبير بايعاه فتعلق بذلك، وزعم طلحة والزبير أن الأشتر النخعي أكرهما على المشي إلى علي رضي الله عنه وقد جاء في الكتاب والسنة الأمر بقتال الفئة الباغية إذا تبين بغيتها.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنها لفظ الحديث، وهو بهذا السند من إفراده.

9 - بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُتَأَوَّلِينَ

(بَاب مَا جَاءَ) من الأخبار (في) حق (الْمُتَأَوَّلِينَ) ولا خلاف بين العلماء أن كل متأول معذور بتأويله غير ملوم فيه إذا كان تأويله شائعاً في «لسان العرب» أو كان له وجه في العلم ألا يرى أنه ﷺ لم يعنف عمر بن الخطاب في تلبينه بردائه على ما سيجيء في حديثه وعذره في ذلك لصحة مراد عمر رضي الله عنه في اجتهاده. وقيل إن من أكفر المسلم نظر فإن كان بغير تأويل استحق الذم وربما كان هو الكافر وإن كان بتأويل نظر إن كان غير شائع استحق الذم أيضاً ولا يصل إلى الكفر بل يبين خطأه ويزجر بما يليق به ولا يلحق بالأول عند الجمهور وإن كان بتأويل سائع لم يستحق الذم بل تُقام عليه الحجة حتر يرجع إلى الصواب.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو البخاري وسقط في رواية أبي ذر: قال أبو عبد الله، (وَقَالَ اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد، (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ)

أَنَّ الْمُسَوِّرَ بْنَ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ، أَخْبَرَاهُ: أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَائَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرُؤُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَلِكَ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَانْتَهَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمَ، ثُمَّ لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ أَوْ بِرِدَائِي، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ؟ قَالَ: أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ لَهُ: كَذَبْتَ، فَوَاللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرُؤُهَا،

أي: ابن العوام، (أَنَّ الْمُسَوِّرَ بْنَ مَخْرَمَةَ) أي: ابن نوفل الزهري أبا عبد الرحمن له صحبة، (وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ) بتشديد التحتية من غير همز والقارة هم ولد الهون بن خزيمة أخي أسد بن خزيمة ولد على عهد ﷺ ليس له منه سماع ولا رؤية.

(أَخْبَرَاهُ: أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) رضي الله عنه، (يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ) بفتح الحاء المهملة بن خزام الأسدي (يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَائَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرُؤُهَا) وفي رواية أبي ذر: يقرؤها بالواو صورة الهمزة بدل الألف.

(عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَلِكَ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ) بضم الهمزة بعدها سين مهملة، أي: أواثبه وزنا ومعنى وأحمل عليه.

وقيل: هو من قولهم ساريسور إذا ارتفع ذكره، وقد يكون بمعنى البطش؛ لأن السورة قد تطلق على البطش؛ لأنه ينشأ عنها.

(فِي الصَّلَاةِ) أي: وهو في الصلاة (فَانْتَهَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمَ) وانصرف منها، (ثُمَّ) وفي رواية أبي ذر: فلما سلم (لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ) بتشديد الموحدة الأولى وسكون الثانية من التلبيب وهو جمع الثياب عند الصدر في الخصومة والجور ويروى بتخفيف الموحدة أيضًا.

(أَوْ بِرِدَائِي) شك من الراوي، (فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ؟ قَالَ: أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ) وفي رواية أبي ذر: فقلت: (لَهُ: كَذَبْتَ، فَوَاللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرُؤُهَا) وفي رواية أبي ذر: تقرؤها بالواو بدل الألف، وفيه إطلاق التكذيب على غلبة الظن فإن

فَانْطَلَقْتُ أَقُوْدُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقَرَأَنَّ بِهَا، وَأَنْتَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسِلْهُ يَا عُمَرُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ» فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَافْرُؤُوا مَا تَيْسَّرَ مِنْهُ».

عمر رضي الله عنه إنما فعل ذلك على اجتهد منه لظنه أن هشامًا خالف الصواب، قال عمر رضي الله عنه: (فَانْطَلَقْتُ) به (أَقُوْدُهُ) أي: أجره بردائه (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا) أي: هشامًا (يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ) بباء الجر في سورة (عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقَرَأَنَّ بِهَا، وَأَنْتَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْسِلْهُ يَا عُمَرُ) بهمزة قطع أي: أطلقه، ثم قال ﷺ: (اقْرَأْ يَا هِشَامُ فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُهَا، قَالَ): وفي رواية أبي ذر: فقال: (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ يَا عُمَرُ» فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ» ثُمَّ قَالَ) ﷺ: تطييبًا لقلب عمر لثلاثين تصوير الشئيين المختلفين (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ) أي: لغات، هي أفصح اللغات، وقيل الحرف الإعراب، يقال: فلان يقرأ بحرف عاصم، أي: بالوجه الذي اختاره من الإعراب، وقيل توسعة وتسهيل لم يقصد به الحصر وفي الجملة قالوا هذه القراءات السبع ليس كل واحد منها واحدًا من تلك السبع، بل يحتمل أن يكون كلها واحدًا من اللغات السبع: (فَافْرُؤُوا مَا تَيْسَّرَ مِنْهُ).

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن النبي ﷺ لم يؤخذ عمر بتكذيبه لهشام ولا بكونه لبيه بردائه وأراد الإنفاع به، بل صدق هشامًا في نقله وعذر عمر في إنكاره، وقوله في السند، وقال الليث الخ، هو تعليق من البخاري ومضى هذا الحديث في الأشخاص في باب كلام الخصوم بعضهم في بعض أخرجه، عن عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال: سمعت عمر بن الخطاب إلى آخره، وليس

6937 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، ح حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: 82] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالُوا: أَتَيْنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: ﴿يَبْنَى لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾» [لقمان: 13].

فيه ذكر المسور بن مخرمة، ومضى الكلام فيه، ووصل هذا التعليق للإسماعيلي من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه، ويونس شيخ الليث فيه وهو ابن يزيد وقد تقدم في «فضائل القرآن» وغيره من رواية الليث موصولاً أيضاً لكن عن عقيل لا عن يونس. قال الحافظ العسقلاني ووهم مغلطاي ومن تبعه يريد صاحب التوضيح في أن البخاري وصله عن سعيد بن عفير، عن الليث، عن يونس.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: وَحَدَّثَنَا (إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) المشهور بـ«ابن راهويه» قال: (أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ) بفتح الواو، وابن الجراح.

(ح) تحويل من سند إلى آخر.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية أبي ذر: وَحَدَّثَنَا (يَحْيَى) أي: ابن موسى المعروف بـ«خت» قال: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنِ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنْ عَلْقَمَةَ) أي: ابن قيس (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ) أي التي في سورة الأنعام: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ﴾ أي: لم يخلطوه ﴿بِظُلْمٍ﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالُوا: أَتَيْنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ كَمَا تَظُنُّونَ» أنه الظلم مطلقاً (إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: ﴿يَبْنَى لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾) لأنه تسوية بين من لا نعمة إلا وهي منه وبين من لا نعمة منه أصلاً.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه ﷺ لم يؤاخذ الصحابة رضي الله عنهم بحملهم الظلم في الآية على عمومه حتى يتناول كل معصية بل عذرهم؛ لأنه ظاهر في التأويل ثم بين لهم المراد بقوله: ليس كما تظنون إلى آخره، والإسناد

6938 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ، قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: غَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخَشْنِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَّا:

كلهم كوفيون، ومضى الحديث في أول كتاب استتابة المرتدين.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو لقب عبد الله بن عثمان المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن المبارك المروزي، قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ) بفتح الراء وكسر الموحدة الخزرجي الصحابي الصغير وجلّ روايته عن الصحابة، (قَالَ: سَمِعْتُ) ولأبي ذر عن الكشميهني: سمع (عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ) بكسر العين وسكون الفوقية ابن عجلان الأنصاري الصحابي.

(يَقُولُ: غَدَا عَلَيَّ) بتشديد الياء (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فيه حذف ذكره في باب المساجد في البيوت من طريق عقيل، عن الزهري بلفظ: أنه أي: عتبان أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، قد أنكرت بصري، وأنا أصلي لقومي فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم فما أستطيع أن آتي مسجدهم فأصلي بهم وددت يا رسول الله، إنك تأتيني فتصلي في بيتي فاتخذته مصلى، قال: فقال له رسول الله ﷺ: «سأفعل إن شاء الله» قال عتبان: فغدا عليّ رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه حين ارتفع النهار، فاستأذن رسول الله ﷺ فأذنت له فلم يحبس حين دخل البيت، ثم قال: «أين تحب أن أصلي من بيتك؟» قال: فأشرت له إلى ناحية من البيت، فقام رسول الله ﷺ فكبر فقمنا فصففنا فصلّى ركعتين، ثم سلم قال: وحبسناه على خزيرة⁽¹⁾ صنعناها له، قال: فبات في البيت رجال من أهل الدار ذوو عدد فاجتمعوا.

(فَقَالَ رَجُلٌ) منهم لم يسم: (أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخَشْنِ؟) بضم الدال المهملة وسكون الخاء المعجمة، وضم الشين المعجمة، ثم نون، وجاء الدخشم أيضاً بالميم موضع النون وقد يصغر، (فَقَالَ رَجُلٌ مِنَّا) قيل: هو عتبان مالك الراوي

(1) الخزير والخزيرة أن تنصب القدر بلحم يقطع صغاراً على ماء كثير فإذا نضج ذر عليه الدقيق وإن لم يكن فيها لحم فهي عصيدة.

ذَلِكَ مُنَافِقٌ، لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا تَقُولُوهُ: يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّهُ لَا يُؤَافِي عَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ».

6939 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ،

(ذَلِكَ) بِاللَّامِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: ذَاكَ بِدُونِ اللَّامِ أَيُّ: ابْنِ الدَّخْشَنِ (مُنَافِقٌ، لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ): تَقُولُوهُ بِالْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ بِصِيغَةِ النَّهْيِ كَذَا فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالسَّرْحَسِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ: (أَلَا تَقُولُوهُ) بِإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ قَبْلَ لَا، قَالَ ابْنُ التِّينِ: جَاءَتْ الرِّوَايَةُ كَذَا، وَالصَّوَابُ تَقُولُونَهُ أَيُّ: تَظُنُونَهُ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: حَذَفَ النَّونَ مِنَ الْجَمْعِ بِلَا نَاصِبٍ وَلَا جَازِمٍ لُغَةً فَصِيحَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَطَابًا لِلوَاحِدِ وَالْأَصْلُ أَلَا تَقُولُهُ، وَالْوَاوُ مِنْ إِشْبَاعِ الضَّمَّةِ جَوْزُهُ ابْنُ التِّينِ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: الَّذِي رَأَيْتُهُ لَا تَقُولُوهُ بِغَيْرِ أَلِفٍ أَوَّلُهُ وَهُوَ مُوجَّهٌ، وَتَفْسِيرُ الْقَوْلِ بِالظَّنِّ فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ بِمَعْنَى الرُّؤْيَا أَوْ السَّمَاعِ انْتَهَى.

وَنَقَلَ فِي التَّوْضِيحِ: عَنْ ابْنِ بَطَّالٍ أَنَّ الْقَوْلَ بِمَعْنَى الظَّنِّ كَثِيرٌ بِشَرَطِ كَوْنِهِ فِي الْمَخَاطَبِ وَكَوْنِهِ مُسْتَقْبَلًا ثُمَّ أَشَدَّ مَضَافًا إِلَى سَبِيحِهِ:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

يَعْنِي فَمَتَى تَظُنُّ الدَّارَ تَجْمَعُنَا، وَالْبَيْتُ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ.

(يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، قَالَ) أَيُّ: الرَّجُلُ الْمَفْسُورُ

بِعَتَبَانَ فِيمَا قِيلَ.

(بَلَى، قَالَ) ﷺ: (فَإِنَّهُ لَا يُؤَافِي) بِكَسْرِ الْفَاءِ أَيُّ: لَا يَأْتِي وَيُرَوِّى: لَنْ يُؤَافِي (عَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِهِ) أَيُّ: بِالتَّوْحِيدِ (إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ) إِذَا أَدَّى الْفَرَائِضَ، وَاجْتَنَبَ الْمَنَاهِيَ أَوْ الْمَرَادُ تَحْرِيمُ التَّخْلِيدِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْخُذِ الْقَائِلِينَ فِي حَقِّ مَالِكِ ابْنِ الدَّخْشَنِ بِمَا قَالُوا: بَلْ بَيْنَ لَهُمْ أَنْ إِجْرَاءُ الْأَحْكَامِ عَلَى الظَّاهِرِ دُونَ مَا فِي الْبَاطِنِ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي الصَّلَاةِ فِي بَابِ الْمَسَاجِدِ فِي الْبُيُوتِ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُودَكِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الْيَشْكُرِيُّ،

(عَنْ حُصَيْنٍ) بَضْمُ الْحَاءِ وَفَتْحُ الصَّادِ الْمَهْمَلَتَيْنِ مُصَغَّرًا ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ

عَنْ فُلَانٍ، قَالَ: تَنَازَعَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَحِبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ،
لِحِبَّانَ: لَقَدْ عَلِمْتُ مَا الَّذِي

أبو الهذيل الكوفي، (عَنْ فُلَانٍ) كذا وقع هنا مبهمًا، وفي روايتي أبي ذر والأصيلي هو سعد بن عبيدة، وكذا وقع في رواية هشيم في الجهاد، وعبد الله ابن إدريس في الاستئذان وهو سلمى كوفي يكنى أبا حمزة بالحاء المهملة وبالزاي وكان زوج بنت أبي عبد الرحمن السلمى شيخه في هذا الحديث، وقد وقع في نسخة الصنعاني هنا بعد قوله عن فلان ما نصه هو أبو حمزة سعد بن عبيدة السلمى ختن أبي عبد الرحمن السلمى انتهى.

ولعل القائل هو إلى آخره من دون البخاري وسعد تابعي روى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كابن عمر والبراء.

(قَالَ) أي: أنه قال: (تَنَازَعَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ) عبد الرحمن بن ربيعة بفتح الموحدة وتشديد التحتية السلمى الكوفي المقري المشهور بكنيته ولأبيه صحبة وزاد في رواية عفان قوله: السلمى، (وَحِبَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ) السلمى، وحبان بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة، وحكى أبو علي الجياني أن بعض رواة أبي ذر ضبطه بفتح أوله وهو وهم.

قال الحافظ العسقلاني: وحكى المزي أن ابن ماكولا ذكره بالكسر، وأن ابن الفرضي ضبطه بالفتح، وقال وتبعه أبو علي الجياني كذا قال: والذي جزم به أبو علي الجياني توهيم من ضبطه بالفتح، وذلك في تقييد المهمل و صوب أنه بالكسر حيث ذكره مع حبان بن موسى، وهو بالكسر إجماعًا وكان حبان بن عطية سلميًا أيضًا، ومواخيًا لأبي عبد الرحمن السلمى وإن كانا مختلفين في تفضيل عثمان، وعلي رضي الله عنهما وكان أبو عبد الرحمن عثمانياً، أي: يفضل عثمان على علي وحبان بن عطية علويًا يفضل عليًا على عثمان رضي الله عنهما، وقال في التقريب: لا أعرف له أي: لحبان رواية، وإنما ذكر في البخاري وهو من الطبقة الثانية.

(فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لِحِبَّانَ: لَقَدْ عَلِمْتُ) الَّذِي وفي رواية أبي ذر الحموي والمستملي: علمت من الذي، وفي رواية عن الكشيمهني: (مَا الَّذِي)،

جَرًّا صَاحِبَكَ عَلَى الدِّمَاءِ، يَعْني عَلِيًّا، قَالَ: مَا هُوَ لَا أَبَا لَكَ؟ قَالَ: شَيْءٌ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ، قَالَ: مَا هُوَ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالزُّبَيْرُ وَأَبَا مَرْثَدٍ،

وكذا في أكثر الطرق، ووقع في الجهاد في باب: إذا اضطر الرجل إلى النظر في عشور أهل الذمة بلفظ ما الذي (جَرًّا) بفتح الجيم وتشديد الراء وبالهمز من الجراءة وهو الإقدام على الشيء.

(صَاحِبَكَ عَلَى الدِّمَاءِ) أي: على إراقة دماء المسلمين، لأن دماء المشركين مندوب إلى إراقتها اتفاقاً.

(يَعْني عَلِيًّا) رضي الله عنه قال الكرمانى: فإن قلت كيف جاز نسبة الجراءة على القتل إلى علي رضي الله عنه قلت: غرضه أنه لما كان جازماً بأنه من أهل الجنة عرف أنه إن وقع خطأ فيما اجتهد فيه عفي عنه يوم القيامة قطعاً.

(قَالَ) أي: حبان (مَا هُوَ) أي: ما هو الذي جراه (لَا أَبَا لَكَ؟) بفتح الهمزة، وهي كلمة تقال عند الحث على الشيء، قال الكرمانى: جوزوا هذا التركيب تشبيهاً له بالمضاف وإلا فالقياس لا أب لك وهو مما يستعمل دعامة للكلام ولا يراد به حقيقة الدعاء عليه، والأصل فيه: أن الإنسان إذا وقع في شدة عاونه أبوه، فإذا قيل: لا أباً لك فمعناه ليس لك أب جد في الأمر جد من ليس له معاون، ثم أطلق في الاستعمال في موضع استبعاد ما يصدر من المخاطب من قول أو فعل.

(قَالَ) أي: أبو عبد الرحمن شَيْءٌ مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف أي: جراه (شَيْءٌ سَمِعْتُهُ) صفة لشيء والضمير المنصوب فيه يرجع إلى شيء أو في رواية المستملي والكشميهني: سمعت بحذف الضمير والأول أوجه لقوله قال: وما هو.

(يَقُولُ) بحذف الضمير المنصوب (قَالَ) أي: حبان (مَا هُوَ؟) أي: ذلك الشيء، (قَالَ) أي: أبو عبد الرحمن السلمي قال علي وسقطت قال الثانية على عادتهم بإسقاطها في الخط: كذا قيل والظاهر أن فاعل قال: هو علي رضي الله عنه.

(بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالزُّبَيْرُ) أي: ابن العوام (وَأَبَا مَرْثَدٍ) بفتح الميم والمثلثة بينهما راء ساكنة واسمه كنان بفتح الكاف وتشديد النون وبالزاي الغنوي

وَكُلُّنَا فَارِسٌ، قَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ حَاجٍ - قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: هَكَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ: حَاجٍ -

بالغين المعجمة، والنون المفتوحتين، وقوله: والزبير نصب عطف على نون الوقاية؛ لأن محلها النصب، وفي مثل هذا العطف خلاف بين البصريين والكوفيين ومثله قراءة حمزة: (والأرحام) بالخفض عطفًا على الضمير المجرور في به من غير إعادة الجار وهو مذهب كوفي لا يجيزه البصريون، وتقدم في غزوة الفتح من طريق عبيد الله بن أبي رافع، عن علي رضي الله عنه ذكر المقداد بدل أبي مرثد وجمع بأن الثلاثة كانوا مع علي رضي الله عنه، وفي باب الجاسوس أنا والزبير والمقدام، قال الكرمانى: ذكر القليل لا ينفي الكثير، ووقع عند الطبري في «تهذيب الآثار» من طريق أعمش ثقيف، عن أبي عبد الرحمن السلمي في هذا الحديث، ومعنى الزبير بن العوام ورجل من الأنصار، وليس المقداد ولا أبو مرثد من الأنصار إلا إن كان بالمعنى الأعم، ووقع في الأسباب للواحد أن عمر وعمارًا وطلحة رضي الله عنهم كانوا معهم ولم يذكر له سند أو كأنه من تفسير ابن الكلبي، ووجد ذكر عمر من وجه آخر أخرجه ابن مردويه في تفسيره من طريق الحكم بن عبد الملك، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه في قصة المرأة المذكورة فأخبر جبريل النبي ﷺ فبعث في أثرها عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(وَكُلُّنَا فَارِسٌ) أي: راكب فرس، (قَالَ: انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ حَاجٍ) بالحاء المهملة وبالجيم موضع قريب من مكة أو بقرب المدينة نحو اثني عشر ميلًا، وقال الواقدي: هي بالقرب من ذي الحليفة على بريد من المدينة، وقال أبو ذر: كذا الرواية هنا بالحاء والجيم والصواب خاخ بخاءين معجمتين.

(قَالَ أَبُو سَلَمَةَ) موسى بن إسماعيل شيخ المؤلف فيه: (هَكَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح: (حَاجٍ) بالحاء المهملة والجيم فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرف أن الصواب خاخ بمعجمتين، ولكن شيخه قالها بالمهملة والجيم وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية محمد بن إسماعيل الصائغ، عن عفان فذكرها بلفظ حاج بمهملة، ثم جيم، قال عفان: والناس يقولون خاخ أي: بمعجمتين قال

فَإِنَّ فِيهَا امْرَأَةً مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، فَأَتُونِي بِهَا»

النووي: قال العلماء هو غلط من أبي عوانة، وكان أشبه عليه بمكان آخر، يقال له ذات حاج بالحاء المهملة وبالجيـم وهو موضع بين المدينة والشام يسلكه الحاج وأما روضة خاخ فإنها بين مكة والمدينة بقرب المدينة، وأخرج سَمُويه في فرائده من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال: وكان حاطب من أهل اليمن حليفاً للزبير فذكر القصة، وفيها أن المكان على قريب من اثني عشر ميلاً من المدينة، وزعم السهيلي أن هشيمًا كان يقولها أيضًا حاج بمهملة وجم وهو وهم أيضًا، وقد سبق في آخر الجهاد من طريق هشيم بلفظ: «حتى تأتوا روضة كذا» فلعن البخاري كنى عنها أو شيخه إشارة إلى أن هشيمًا كان يصحفها وعلى هذا فلم ينفرد أبو عوانة بتصحيحها لكن أكثر الرواة عن حصين قالوا على الصواب بمعجمتين.

(فَإِنَّ فِيهَا امْرَأَةً) اسمها سارة كما عند ابن إسحاق (مَعَهَا صَحِيفَةٌ مِنْ حَاطِبِ ابْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ) بالحاء والطاء المهملتين بينهما ألف آخره موحدة وبلتعة بالحاء والطاء المهملتين بينهما ألف آخره موحدة وبلتعة بفتح الموحدة وسكون اللام وفتح الفوقية والعين المهملة.

(إِلَى الْمُشْرِكِينَ) بمكة، (فَأَتُونِي بِهَا) أي: بالصحيفة، وفي رواية عبيد الله ابن أبي رافع فإن بها ظعينة معها كتاب، والظعينة بطاء معجمة بوزن عظيمة ففعيلة بمعنى فاعلة من الظعن، وهو الرحيل.

وقيل: سميت ظعينة؛ لأنها تركب الطعائن التي تظعن براكيها.

وقال الخطابي: سميت ظعينة؛ لأنها تظعن مع زوجها.

وقيل: لا تسمى ظعينة إلا إذا كانت في الهودج.

وقيل: إنه اسم الهودج سميت به المرأة؛ لركوبها فيه ثم توسعوا فيه وأطلقوه على المرأة ولو لم تكن في الهودج، وفي اسمها اختلاف تقدم في غزوة الفتح.

وذكر الواقدي أنها من مزينة وأنها من أهل العرج بفتح الراء بعدها جيم يعني قرية بين مكة والمدينة.

وذكر الثعلبي ومن تبعه أنها كانت مولاة أبي صيفي بن عمرو بن هاشم بن عبد مناف، وقيل: عمران بدل عمرو.

فَانْطَلَقْنَا عَلَى أَفْرَاسِنَا حَتَّى أَدْرَكْنَاهَا حَيْثُ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، وَكَانَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ بِمَسِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقُلْنَا: أَيْنَ الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكَ؟ قَالَتْ: مَا مَعِيَ كِتَابٌ، فَأَنْخُنَا بِهَا بِعِيرَهَا، فَأَبْتَغَيْنَاهُ فِي رَحْلِهَا فَمَا وَجَدْنَا شَيْئًا،

وقيل: مولاة بني أسد بن عبد العزى.

وقيل: كانت مولاة من موالي العباس.

وعند ابن مردويه أنها مولاة لقريش.

وفي تفسير مقاتل بن حبان أن حاطبًا أعطاه عشرة دنانير وكساها بردًا وعند الواحدي أنها قدمت المدينة فقال لها النبي ﷺ: «جئت مسلمة؟» قالت: لا، ولكن احتجت قال: «فأين أنت عن شباب قريش» وكانت مغنية قالت: ما طلب مني بعد وقعة بدر شيء من ذلك وكساها وحملها فأناها حاطب وكتب معها كتابًا إلى أهل مكة أن رسول الله ﷺ يريد أن يغزو فخذوا حذرکم.

وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب: فكتب حاطب إلى كفار قريش كتابًا ينتصح لهم.

وعند أبي يعلى والطبري من طريق الحارث بن علي لما أراد النبي ﷺ: أن يغزو مكة أسر إلى ناس من أصحابه ذلك، وأفشى في الناس أنه يريد غير مكة فسمعه حاطب بن بلتعنة فكتب حاطب إلى مكة بذلك، وذكر الواقدي أنه كان في كتابه أن رسول الله ﷺ: «أذن في الناس بالغزو ولا أراه إلا يريدكم، وقد أحببت أن يكون إنذارى لكم بكتابي إليكم».

(فَانْطَلَقْنَا عَلَى أَفْرَاسِنَا حَتَّى أَدْرَكْنَاهَا حَيْثُ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا) جملة وقعت حالًا من المرأة التي معها الكتاب، وفي رواية محمد ابن فضيل عن حصين تشتد بشين معجمة وفوقية أي: تعدو.

وَكَانَتْهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: (وَكَانَ) أَي: حاطب (كَتَبَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ) صفوان ابن أمية وسهيل بن عمرو وعكرمة بن أبي جهل يخبرهم (بِمَسِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقُلْنَا) لها: (أَيْنَ الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكَ؟ قَالَتْ: مَا مَعِيَ كِتَابٌ، فَأَنْخُنَا بِهَا بِعِيرَهَا، فَأَبْتَغَيْنَا) أي: طلبناه (فِي رَحْلِهَا فَمَا وَجَدْنَا شَيْئًا)، وفي رواية محمد

فَقَالَ صَاحِبِي: مَا نَرَى مَعَهَا كِتَابًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَقَدْ عَلِمْنَا مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ حَلَفَ عَلَيَّ: وَالَّذِي يُخَلْفُ بِهِ، لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَأَجْرَدَنَّكَ،

ابن فضيل فأنخنا بعيرها وفي رواية الحارث: فوضعنا متاعها وفتشنا فلم نجد (فَقَالَ صَاحِبِي) بالأفراد باعتبار أن وابدأ منها قال وفي نسخة: صاحباي الزبير وأبو مرثد: (مَا نَرَى مَعَهَا كِتَابًا، قَالَ): أي: علي رضي الله عنه: (فَقُلْتُ: لَقَدْ عَلِمْنَا) وفي رواية الكشميهني: لقد علمتما بالخطاب لصاحبيه.

(مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ حَلَفَ عَلَيَّ) رضي الله عنه: (وَالَّذِي يُخَلْفُ بِهِ) أي قال: والله؛ لأن الذي يحلف به هو لفظة الله، وصرح به في حديث أنس رضي الله عنه، وفي حديث عبد الرحمن بن حابس. (لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ) بضم الفوقية وكسر الراء والجيم.

(أَوْ لَأَجْرَدَنَّكَ) أي: أنزع ثيابك حتى تصيري عريانة، وفي رواية ابن فضيل أو لأقتلنك، وذكر الإسماعيلي أن في رواية خالد بن عبد الله مثله، وعنده من رواية ابن فضيل لأجزرنك بالجيم والزاي أي: أصيرك مثل الجزور إذا ذبحت.

قال الحافظ العسقلاني: رواية لأجزرنك أشهر ورواية لأجزرنك كأنها مغيرة عنها، ورواية لأقتلنك كأنها بالمعنى من لأجزرنك فلا في الترجمة لأنها إذا قتلت سلبت في العادة فيستلزم التجزء الذي ذكره، ويؤيد الرواية المشهورة ما وقع في رواية عبيد الله بن أبي رافع بلفظ: لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب.

وقال ابن التين: كذا وقع بكسر القاف، وفتح الياء التحتانية وتشديد النون قال: والياء زائدة.

قال الكرمانى: هو بكسر الياء وفتحها كذا جاء في الرواية بإثبات الياء، والقواعد التصريفية تقتضي حذفها، لكن إذا صحت الرواية فلتحمل على أنها وقعت على طريق المشاكلة لتخرجن وهذا توجيه الكسرة، وأما الفتحة فتحمل على خطاب المؤنث الغائب على طريق الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، ويجوز فتح القاف على البناء للمفعول، وعلى هذا فترفع الثياب.

قال الحافظ العسقلاني: ويظهر لي أن صواب الرواية لتلقين بلفظ الجمع وهو ظاهر جدًا لا إشكال فيه البتة، ولا يفتقر إلى تكلف تخريج.

فَأَهْوَتْ إِلَى حُجْرَتِهَا، وَهِيَ مُحْتَجِرَةٌ بِكَسَاءٍ، فَأَخْرَجَتِ الصَّحِيفَةَ، فَأَتَوْا بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

ووقع في حديث أنس رضي الله عنه فقالت: ليس معي كتاب، فقال: كذبت، حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَعَكَ كِتَابًا، وَاللَّهُ لَتُعْطِيَنِي الَّذِي مَعَكَ أَوْ لَا أَتْرَكَ عَلَيْكَ ثَوْبًا إِلَّا التَّمَسْنَا فِيهِ، فَقَالَتْ: أَوْلَسْتُمْ بِنَاسٍ مُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا ظَنَنْتُ أَنْهُمَا يَلْتَمَسَانِ فِي كُلِّ ثَوْبٍ مَعَهَا حَلَّتْ عَقَاصُهَا، وَفِيهِ فَرَجَعَا إِلَيْهَا فَسَلَا سَيْفِيهِمَا، فَقَالَا: وَاللَّهُ لَنُذَيِّقَنَّكَ الْمَوْتَ أَوْ لَتُدْفَعَنَّ إِلَيْنَا الْكِتَابَ فَأَنْكَرْتُ، وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنْهُمَا هَدَدَاها بِالْقَتْلِ أَوَّلًا، فَلَمَّا أَصْرَتْ عَلَى الْإِنْكَارِ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا إِذَنْ بِقَتْلِهَا هَدَدَاها بِتَجْرِيدِ ثِيَابِهَا فَلَمَّا تَحَقَّقَتْ ذَلِكَ؛ خَشِيتُ أَنْ يَقْتُلَا حَقِيقَةً، وَزَادَ فِي حَدِيثِ أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا فَقَالَتْ: أَدْفَعُهُ إِلَيْكُمَا عَلَى أَنْ لَا تَرُدَّانِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي رِوَايَةٍ أُعْشِيَ ثَقِيفٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَلَمْ يَزَلْ عَلَيَّ بِهَا حَتَّى خَافْتُهُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا هَلْ كَانَتْ مُسْلِمَةً أَوْ عَلَى دِينِ قَوْمِهَا فَالْأَكْثَرُ عَلَى الثَّانِي فَقَدْ عُدْتُ فِيمَنْ أَهْدَرَ النَّبِيُّ ﷺ دِمَهُمْ يَوْمَ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَغْنِي بِهَجَائِهِ وَهَجَاءِ أَصْحَابِهِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِ أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ بِقَتْلِ أَرْبَعَةٍ فَذَكَرَهَا فِيهِمْ.

(فَأَهْوَتْ) أَي: مَالَتْ بِيَدِهَا (إِلَى حُجْرَتِهَا) بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْجِيمِ وَبِالزَّايِ وَهِيَ مَعْقَدُ الْإِزَارِ.

(وَهِيَ مُحْتَجِرَةٌ بِكَسَاءٍ) مَنْ احْتَجَزَ بِإِزَارِهِ شَدَهُ عَلَى وَسْطِهَا، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ: الْجَاسُوسُ أَنَّهَا أَخْرَجَتْهُ مِنْ عَقَاصِهَا أَي: مِنْ شَعُورِهَا، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لَعَلَّهَا أَخْرَجَتْهُ مِنَ الْحِجْزَةِ أَوَّلًا، وَأَخْفَتْهُ فِي الشَّعْرِ ثُمَّ اضْطُرَّتْ إِلَى الْإِخْرَاجِ مِنْهَا أَوْ بِالْعَكْسِ.

(فَأَخْرَجَتِ الصَّحِيفَةَ، فَأَتَوْا بِهَا) أَي: بِالصَّحِيفَةِ (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) فَقَرِئَتْ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَبِي رَافِعٍ فَأَتَيْنَا بِهِ أَي: الْكِتَابَ وَنَحْوَهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَزَادَ فَقَرِئَ عَلَيْهِ فَإِذَا فِيهِ مِنْ حَاطَبِ نَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ سَمَاهُمْ الْوَاقِدِيُّ فِي رِوَايَتِهِ سَهِيلُ بْنُ عَمْرٍو الْعَامِرِيُّ وَعُكْرَمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ الْمُخْزُومِيُّ وَصَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ الْجُمَحْمِيُّ.

فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، دَعْنِي فَأَضْرِبْ عُقْفَهُ،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا حَاطِبُ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا
لِي أَنْ لَا أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟ وَلَكِنِّي أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ يُدْفَعُ بِهَا
عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَلَيْسَ مِنْ أَضْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَهُ هُنَالِكَ مِنْ قَوْمِهِ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ
أَهْلِهِ وَمَالِهِ، قَالَ: «صَدَقَ،»

(فَقَالَ عُمَرُ) رضي الله عنه: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنِينَ، دَعْنِي فَأَضْرِبْ عُقْفَهُ) بنصب أضرب، وفي غزوة الفتح: دعني
أضرب عنق هذا المنافق، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا حَاطِبُ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا
صَنَعْتَ؟») وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب: فدعا رسول الله ﷺ حاطبًا
فقال: أنت كتبت هذا الكتاب قال: نعم قال: فما حملك على ذلك؟ وكأن
حاطبًا لم يكن حاضرًا لما جاء الكتاب فاستدعي بعد لذلك (قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
مَا لِي) وفي رواية أبي ذر عن المستملي: ما بي بالموحدة بدل اللام وهي أوجه.

(أَنْ لَا أَكُونَ) بفتح الهمزة (مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) وفي رواية أبي ذر:
وبرسوله، وفي رواية ابن عباس رضي الله عنهما: واللّه إني لناصح لله ورسوله،
وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب أما والله ما أذنبت منذ أسلمت في الله.

(وَلَكِنِّي أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ) أي: عند مشركي مكة (يَدٌ) أي: منّة
(يُدْفَعُ بِهَا) بضم التحتية وفي نسخة: يدفع الله بها (عَنْ أَهْلِي وَمَالِي) وفي رواية
أعشى ثقيف: والله ورسوله أحب إلي من أهلي ومالي، وتقدم في تفسير
الملتحنة قوله كنت ملصقًا وتفسيره في رواية عبد الرحمن بن حاطب، ولكنني
كنت امرأً غريبًا فيكم، وكان لي بنون وإخوة بمكة فكتبت لعلي أدفع عنهم.

(وَلَيْسَ مِنْ أَضْحَابِكَ أَحَدٌ إِلَّا لَهُ هُنَالِكَ) أي: بمكة، وفي رواية أبي ذر عن
الكشميهني هناك بإسقاط اللام.

(مِنْ قَوْمِهِ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ) وفي حديث أنس رضي الله عنه،
وليس منكم رجل إلا له بمكة من يحفظه في عياله غيري.

(قَالَ) ﷺ: (صَدَقَ) أي: حاطب يحتمل أن يكون ﷺ صدقه بما ذكر،
ويحتمل أن يكون بوحى.

لَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا» قَالَ: فَعَادَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنِينَ، دَعْنِي فَلَا ضَرْبَ عُنُقِهِ، قَالَ: «أَوَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ،

(لَا تَقُولُوا) وفي رواية أبي ذر: وَلَا (لَهُ إِلَّا خَيْرًا قَالَ) أي: علي رضي الله عنه:
(فَعَادَ عُمَرُ) رضي الله عنه أي: إلى كلامه الأول في حاطب.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، دَعْنِي) وفي رواية
أبي ذر عن الكشميهني: فدعني (فَلَا ضَرْبَ عُنُقِهِ) بكسر اللام والجرم فالفاء زائدة
على مذهب الأخفش واللام للأمر ويجوز فتحها على لغة سليم وتسكينها مع
الفاء عند قريش وأمر المتكلم نفسه باللام فصيح قليل الاستعمال ذكره ابن مالك
في قوموا فلاصلي لكم، ويروى بالنصب وهو في تأويل مصدر محذوف، وهو
خبر مبتدأ محذوف أي: اتركني لأضرب عنقه فتركك لي من أجل الضرب
وبالرفع أي: فوالله لأضرب واستشكل قول عمر رضي الله عنه ثانيًا دعني
أضرب عنقه بعد قول النبي ﷺ: «صَدَقَ لَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا».

وأجيب عنه: بأنه ظن أن صدقه في عذره لا يدفع عنه ما وجب عليه من
القتل، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال عمر: فاخترت سيفي،
وقلت: يا رسول الله، أمكني منه فإنه قد كفر، وأنكر القاضي أبو بكر الباقلاني
هذه الرواية، وقال: ليست بمعروفة قاله في الرد على الجاحظ رأس المعتزلة
تلميذ إبراهيم النظام؛ لأنه احتج بها على تكفير العاصي وليس لإنكار القاضي
معنى؛ لأنها وردت بسند صحيح، وذكر البرقاني في مستخرجه أن مسلمًا
أخرجها ورده الحميدي والجمع بينهما أن مسلمًا أخرج سندها ولم يسق لفظها،
وإذا ثبت فعله أطلق الكفر وأراد به كفر النعمة، كما أطلق النفاق، وأراد به نفاق
المعصية، وفيه نظر لأنه استأذن في ضرب عنقه فأشعر بأنه ظن أنه نافق نفاق كفر
ولذلك أطلق أنه كفر، ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من
ارتكب معصية ولو كبرت كما تقول المبتدعة، ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق
حاطب فلما بين له النبي ﷺ عذر حاطب رجع (قَالَ) ﷺ: (أَوَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ)
وفي رواية الحارث: «أليس قد شهد بدراً» وهو استفهام تقرير.

وجزم في رواية عبيد الله بن أبي رافع أنه قد شهد بدراً، وزاد الحارث فقال

وَمَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ أُوجِبْتُ لَكُمْ الْجَنَّةَ»

عمر رضي الله عنه : بلى ، ولكنه نكث ، وظاهر أعداءك عليك ، فقال ﷺ : (وَمَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ عَلَيْهِمْ) أي : على أهل بدر ، (فَقَالَ : اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) في المستقبل (فَقَدْ أُوجِبْتُ لَكُمْ الْجَنَّةَ) وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع : «فقد غفرت لكم كذا» في غزوة الفتح أي : أن ذنوبهم تقع مغفورة حتى لو تركوا فرضاً مثلاً لم يؤاخذوا بذلك ويؤيده ما وقع في حديث سهل ابن الحنظلية في قصة الذي حرس ليلة حنين ، فقال له النبي ﷺ : «هل نزلت الليلة؟» قال : لا إلا لقضاء الحاجة ، قال : «لا عليك أن لا تعمل بعدها» وهذا يوافق ما فهمه أبو عبد الرحمن السلمي ، ويؤيده قول علي رضي الله عنه فيمن قتل الحرورية لو أخبرتك بما قضى الله تعالى على لسان نبيه ﷺ : «لمن قتلهم لا تكتم عن العمل» وهذا فيه إشعار بأن من باشر بعض الأعمال الصالحة يثاب من جزيل الثواب بما يقاوم الآثام الحاصلة من ترك الفرائض الكثيرة .

وقد تعقب ابن بطل على أبي عبد الرحمن السلمي ، فقال : هذا الذي قاله ظن منه ؛ لأن علياً رضي الله عنه على مكانة من العلم والفضل والدين لا يقتل إلا من وجب عليه القتل .

ووجه ابن الجوزي ، والقرطبي في «المفهم» : قول السلمي كما تقدم ، وقال الكرمانى : يحتمل أن يكون مراده أن علياً استفاد من هذا الحديث الجزم بأنه من أهل الجنة فعرف أنه لو وقع منه خطأ في اجتهاده لم يؤاخذ به قطعاً كذا ، قال وفيه نظر ؛ لأن المجتهد معفو عنه فيما اخطأ فيه إذا بذل فيه وسعه وله مع ذلك أجر فإن أصاب فله أجران ، والحق أن علياً رضي الله عنه كان مصيباً في حروبه فله في كل ما اجتهد فيه من ذلك أجران فظهر أن الذي قاله السلمي استند فيه إلى ظنه ، كما قال ابن بطل والله أعلم .

ولو كان الذي فهمه السلمي صحيحاً لكان علي رضي الله عنه يتجرأ على غير الدماء كالأموال والواقع أنه كان في غاية الورع وهو القائل «يا صفراء ويا بيضاء غري غري» ولم ينقل عنه في أمر المال إلا التحري بالمهملة لا التجري بالميم .

فَاغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.....

(فَاغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ) بالغين المعجمة الساكنة والراءين بينهما واو ساكنة ثم قاف افعوعلت من الغرق أي: امتلأت عينا عمر من الدموع حتى كأنها غرقت، وفي رواية الحارث، عن علي رضي الله عنه ففاضت عينا عمر، ويجمع على أنها امتلأت ثم فاضت، (فَقَالَ) أي: عمر رضي الله عنه (اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) وفي الحديث من الفوائد: أن المؤمن ولو بلغ في الصلاح أن يقطع له بالجنة لا يعصم من الوقوع في الذنب؛ لأن حاطبًا دخل فيمن أوجب الله لهم الجنة، ووقع منه ما وقع، وفيه تعقب: على أن من تأول المراد بقوله: «اعملوا ما شئتم أنهم حفظوا من الوقوع في شيء من الذنوب» وفيه: الرد على من كفر المسلم بارتكاب الذنب، وعلى من جزم بتخليده في النار، وعلى من قطع بأنه لا بد أن يعذب.

وفيه: أن من وقع منه الخطأ لا ينبغي له أن يجحده بل يعترف ويعتذر لثلاث يجمع بين ذنبين.

وفيه: جواز التشديد في استخلاص الحق والتهديد بما لا يفعله المهدد تخويلاً لمن يستخرج منه الحق.

وفيه: هتك سر الجاسوس، وقد استدلل به من يرى قتله من المالكية لاستئذان عمر رضي الله عنه في قتله ولم يرده النبي ﷺ عن ذلك إلا لكونه من أهل بدر ومنهم من قيده بأن يتكرر ذلك منه، والمعروف عن مالك يجتهد فيه الإمام، ونقل الطحاوي الإجماع على أن الجاسوس المسلم لا يباح دمه، وقال الشافعية: والأكثر يعزر وإن كان من أهل الهيئات يعفى عنه، وكذا قال الأوزاعي، وأبو حنيفة: يوجع عقوبة ويطال حبسه.

وفيه: العفو عن زلة ذي الهيئة، وأجاب الطبري من قصة حاطب واحتجاج من احتج بأنه إنما صفح عنه لما أطلقه الله عليه من صدقه في اعتذاره فلا يكون غيره كذلك، قال الطبري: وهو ظن خطأ؛ لأن أحكام الله في عباده إنما تجري على ما ظهر منهم وقد أخبر الله نبيه عن المنافقين الذين كانوا بحضرته ولم يبح له قتلهم مع ذلك لإظهارهم الإسلام، وكذلك الحكم فيمن أظهر الإسلام يجري عليه أحكام الإسلام.

وفيه : من إعلام النبوة اطلاع الله تعالى نبيه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه من الروايات في ذلك .

وفيه : إشارة الكبير على الإمام بما يظهر له من الرأي العائد نفعه على المسلمين ، ويتخير الإمام في ذلك .

وفيه : أن العاصي لا حرمة له ، وقد أجمعوا على أن الأجنبية يحرم النظر إليها مؤمنة كانت أو كافرة ، ولولا أنها لعصيانها سقطت حرمتها ما هدها علي رضي الله عنه بتجريدتها قاله ابن بطال .

وفيه : جواز غفران جميع الذنوب الجائزة الوقوع عمن شاء الله تعالى خلافاً لمن أبى ذلك من أهل البدع .

وفيه : جواز غفران ما تأخر من الذنوب ، ويدل على ذلك الدعاء به في عدة أخبار ، وقد جمع الحافظ العسقلاني جزءاً من الأحاديث الواردة في بيان الأعمال الموعود لعاملها بغفران ما تقدم وما تأخر سمّاه الخصال المكفرة للذنوب المتقدمة والمتأخرة فيها عدة أحاديث بأسانيد جيد .

وفيه : تأدب عمر رضي الله عنه وأنه لا ينبغي إقامة الحد والتأديب بحضرة الإمام إلا بعد استئذانه .

وفيه : منقبة لأهل بدر كلهم .

وفيه : البكاء عند السرور ويحتمل أن يكون عمر بكى حينئذ لما لحقه في الخشوع والندم على ما قاله في حق حاطب رضي الله عنه .

وقال العيني : قال العلماء : معناه الغفران لهم في الآخرة وإلا فلو توجه على أحد منهم حداً وغيره أقيم عليه في الدنيا ، ونقل القاضي عياض الإجماع على إقامة الحد ، قال ضرب النبي ﷺ مسطحاً الحد وكان بدرياً ، قالوا : وكان ينبغي أن لا يحد لحاطب ، والجواب أن المراد غفر لهم عقاب الآخرة دون الدنيا ، وقد قام الإجماع على أن من كل من ركب من أهل بدر ذنباً بينه وبين الله فيه حداً وبينه وبين الخلق من القذف أو الجرح أو القتل فإن عليه فيه الحد والقصاص وليس يدل عدم العفو في الدنيا ، وإقامة الحدود عليه على أنه معاقب في الآخرة

لقوله ﷺ في ماعز والغامدية: «لقد تابا توبة لو قسمت على أهل الأرض لو سعتهم».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هُوَ الْبَخَارِيُّ نَفْسُهُ: «خَاخَ بِالْمَعْجَمَتَيْنِ أَصَحُّ، وَلَكِنْ كَذَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ وَهُوَ الْوَضَّاحُ الْيَشْكُرِيُّ: حَاجٌّ بِمَهْمَلَةٍ ثُمَّ جِيمٌ: وَحَاجٌّ أَيُّ: بِالْمَهْمَلَةِ وَالْجِيمِ تَضْحِيفٌ، وَهُوَ مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

وَهَيْثُمُ بَفَتْحِ الْهَاءِ وَبَعْدَ التَّحْتِيَةِ السَّاكِنَةِ مِثْلُثَةً كَذَا فِي الْفَرْعِ، وَلَعَلَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ وَالَّذِي فِي الْيُونَنِيَّةِ، وَفِي الْأَصُولِ الْمَعْتَمَدَةِ: وَهَشِيمٌ بَضْمِ الْهَاءِ وَفَتْحِ الشِّينِ الْمَعْجَمَةِ مَصْغَرًا ابْنُ بَشِيرٍ الْوَاسِطِيُّ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ أَبِي حَصِينٍ.

يَقُولُ: خَاخَ بِالْمَعْجَمَتَيْنِ، وَقِيلَ: بَلْ هُوَ كَقَوْلِ أَبِي عَوَانَةَ وَبِهِ جَزْمُ السَّهْلِيِّ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْبَخَارِيَّ لَمَّا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِهِ فِي الْجِهَادِ عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ رَوْضَةٌ، كَذَا، فَلَوْ كَانَ بِالْمَعْجَمَتَيْنِ لَمَّا كُنِيَ عَنْهُ.

وَوَقَعَ فِي السِّيَرَةِ لِلْقُطْبِ الْحَلْبِيِّ «رَوْضَةُ خَاخَ» بِمَعْجَمَتَيْنِ وَكَانَ هَشِيمٌ يَرْوِي الْأَخِيرَةَ مِنْهَا بِالْجِيمِ، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ أَنْتَهَى. وَهُوَ يُوْهِمُ أَنَّ الْمَغَايِرَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْخَاءِ الْأَخِيرَةِ فَقَطْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْأَوَّلَى فَعِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ أَنَّهَا بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ جَزْمًا، وَأَمَّا هَشِيمٌ، فَالْرِّوَايَةُ عَنْهُ مُحْتَمَلَةٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

خاتمة:

اشتمل كتاب «استتابة المرتدين» من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً فيها واحد معلق والبقية موصولة المكرر منها فيه، وفيما مضى سبعة عشر حديثاً، والأربعة خالصة وافقه مسلم على تخريجها جميعها، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار بعضها موصول، والله أعلم.

فهرس المحتويات

3	82 - كِتَابُ الْقَدَرِ
3	1 - باب فِي الْقَدَرِ
23	2 - باب جَفَ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ
28	3 - باب اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ
32	4 - باب: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾
42	5 - باب الْعَمَلُ بِالْخَوَاتِيمِ
45	6 - باب إِقَاءِ النَّذْرِ الْعَبْدُ إِلَى الْقَدَرِ
48	7 - باب لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
51	8 - باب الْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ
54	9 - باب: ﴿وَحَرَّمْ عَلَى قَرَبَةٍ أَهْلَكْنَهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (٩٥)
60	10 - باب: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الزُّبَيَّا الَّتِي آوَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾
62	11 - باب تَحَاجَّ آدَمَ وَمُوسَى عِنْدَ اللَّهِ
74	12 - باب لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَى اللَّهُ
76	13 - باب مَنْ تَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنْ ذَرْكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ
77	14 - باب: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: 24]
80	15 - باب: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَكَ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾
84	16 - باب: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾، ﴿لَوْ أَنَّهُ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنْ الْمُتَّقِينَ﴾

87	83 - كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ
89	1 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٨٩)

- 2 - باب قَوْل النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَيْنُمُ اللَّهُ» 104
- 3 - باب كَيْفَ كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ 106
- 4 - باب: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» 130
- 5 - باب لَا يُحْلَفُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى وَلَا بِالطَّوَاعِثِ 144
- 6 - باب مَنْ حَلَفَ عَلَى الشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يُحْلَفْ 148
- 7 - باب مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ سِوَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ 150
- 8 - باب لَا يَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، وَهَلْ يَقُولُ: أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ؟ 155
- 9 - باب قَوْل اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ 158
- 10 - باب إِذَا قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ، أَوْ شَهِدْتُ بِاللَّهِ 165
- 11 - باب عَهْدُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ 167
- 12 - باب الْحَلْفِ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَكَلِمَاتِهِ 170
- 13 - باب قَوْل الرَّجُلِ: لَعَمْرُ اللَّهِ 174
- 14 - باب ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُحْشِ وَالْغَبَا فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ
حَلِيمٌ﴾ 177
- 15 - باب إِذَا حَنَثَ نَاسِيًا فِي الْإِيمَانِ 179
- 16 - باب الْيَمِينَ الْعُمُوس 198
- 17 - باب قَوْل اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَأَيْمَانَهُمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ
فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ
أَلِيمٌ﴾ 203
- 18 - باب الْيَمِينَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَفِي الْمَعْصِيَةِ وَفِي الْعَصَبِ 212
- 19 - باب إِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَتَكَلَّمُ الْيَوْمَ، فَصَلَّى، أَوْ قَرَأَ، أَوْ سَجَّ، أَوْ كَبَّرَ، أَوْ حَمِدَ، أَوْ
هَلَّلَ، فَهُوَ عَلَى نِيَّتِهِ 218
- 20 - باب مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى أَهْلِهِ شَهْرًا، وَكَانَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ 223
- 21 - باب: إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ نَبِيذًا، فَشَرِبَ طِلَاءً، أَوْ سَكْرًا، أَوْ عَصِيرًا لَمْ يَحْنُثْ
فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ بِأَبْدَةٍ عِنْدَهُ 224
- 22 - باب: إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَأْتِيَهُمْ، فَأَكَلَ ثَمَرًا بِخَبْرٍ، وَمَا يَكُونُ مِنَ الْأَذَمِ 230

- 23 - باب النِّبَةِ فِي الْإِيْمَانِ 235
- 24 - باب إِذَا أَهْدَى مَالَهُ عَلَى وَجْهِ النَّذْرِ وَالتَّوْبَةِ 238
- 25 - باب إِذَا حَرَّمَ طَعَامَهُ 242
- 26 - باب الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ 246
- 27 - باب إِنْ مَنَ لَا يَبْقَى بِالنَّذْرِ 258
- 28 - باب النَّذْرِ فِي الطَّاعَةِ 259
- 29 - باب إِذَا نَذَرَ، أَوْ حَلَفَ: أَنْ لَا يُكَلِّمَ إِنْسَانًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ أَسْلَمَ 261
- 30 - باب مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ 265
- 31 - باب النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَفِي مَعْصِيَةٍ 270
- 32 - باب مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ أَيَّامًا، فَوَافَقَ النَّحْرَ أَوْ الْفِطْرَ 280
- 33 - باب هَلْ يَدْخُلُ فِي الْإِيْمَانِ وَالنَّذْرِ الْأَرْضُ، وَالْعَنَمُ، وَالزُّرُوعُ، وَالْأُمْتِعَةُ 283
- 84 - كِتَابُ كَفَّارَاتِ الْإِيْمَانِ 289
- 1 - باب كَفَّارَاتِ الْإِيْمَانِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ وَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ: ﴿فِيذِيَّةٍ مِنْ مِيسِرٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ 289
- 2 - باب قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ فَضَّ اللَّهُ لَكُمْ نُحْلَةً أَنْتُمْ لَكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَانَا وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ 292
- تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ 292
- 3 - باب مَنْ أَعَانَ الْمُعْسِرَ فِي الْكَفَّارَةِ 295
- 4 - باب يُعْطَى فِي الْكَفَّارَةِ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ، قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا 296
- 5 - باب صَاعِ الْمَدِينَةِ، وَمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَبَرَكَتِهِ، وَمَا تَوَارَتْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذَلِكَ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ 298
- 6 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ 303
- 7 - باب عِنَقِ الْمُدْبَرِ وَأُمِّ الْوَلَدِ وَالْمَكَاتِبِ فِي الْكَفَّارَةِ، وَعِنَقِ وَلَدِ الزَّانَا 305
- 8 - باب إِذَا أُعْتِقَ فِي الْكَفَّارَةِ، لِمَنْ يَكُونُ وَلَاؤُهُ 310
- 9 - باب الْاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيْمَانِ 311
- 10 - باب الْكَفَّارَةُ قَبْلَ الْحِنْثِ وَبَعْدَهُ 322

85 - كِتَابُ الْفَرَائِضِ

335

336

1 - باب

343

2 - باب تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ

346

3 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»

355

4 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَا هِلَهُ»

358

5 - باب مِيرَاثِ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ

364

6 - باب مِيرَاثِ الْبَنَاتِ

368

7 - باب مِيرَاثِ ابْنِ الْإِبْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ابْنٌ

369

8 - باب مِيرَاثِ ابْنَةِ ابْنٍ مَعَ ابْنَةٍ

372

9 - باب مِيرَاثِ الْجَدِّ مَعَ الْأَبِ وَالْإِخْوَةِ

378

10 - باب مِيرَاثِ الزَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ

379

11 - باب مِيرَاثِ الْمَرْأَةِ وَالزَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ

383

12 - باب مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةً

385

13 - باب مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ وَالْإِخْوَةِ

14 - باب: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُهُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ إِنْ كَانَتَا أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

387

15 - باب ابْنِي عَمٍّ: أَحَدُهُمَا أَخٌ لِلْأُمِّ، وَالْآخَرُ زَوْجٌ

390

16 - باب دَوِي الْأَرْحَامِ

394

17 - باب مِيرَاثِ الْمُلَاعَنَةِ

399

18 - باب الْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ، حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةً

401

19 - باب الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ وَمِيرَاثِ اللَّقِيطِ

411

20 - باب مِيرَاثِ السَّائِيَةِ

414

21 - باب إِثْمٍ مَنْ تَبَرَّأَ مِنْ مَوَالِيهِ

417

22 - باب إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ

421

- 23 - باب مَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ 427
- 24 - باب مَوَلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَابْنُ الْأَخْتِ مِنْهُمْ 429
- 25 - باب مِيرَاثِ الْأَسِيرِ 432
- 26 - باب لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ 433
- 27 - باب مِيرَاثِ الْعَبْدِ النَّصْرَانِيِّ، وَمُكَاتِبِ النَّصْرَانِيِّ، وَإِثْمِ مَنْ انْتَفَى مِنْ وَلَدِهِ 437
- 28 - باب مَنْ ادَّعَى أَخًا أَوْ ابْنَ أَخٍ 439
- 29 - باب مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ 440
- 30 - باب إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ ابْنًا 444
- 31 - باب الْقَائِفِ 446
- 86 - كِتَابُ الْحُدُودِ**
- 1 - باب مَا يُحَذَّرُ مِنَ الْحُدُودِ 451
- 2 - باب لَا يُشْرَبُ الْخَمْرُ 452
- 3 - باب مَا جَاءَ فِي ضَرْبِ شَارِبِ الْخَمْرِ 460
- 4 - باب مَنْ أَمَرَ بِضَرْبِ الْحَدِّ فِي الْبَيْتِ 465
- 5 - باب الضَّرْبِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ 468
- 6 - باب مَا يُكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَإِنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنَ الْمِلَّةِ 475
- 7 - باب السَّارِقِ حِينَ يَسْرِقُ 481
- 8 - باب لَعْنِ السَّارِقِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ 482
- 9 - باب الْحُدُودِ كَفَّارَةً 486
- 10 - باب ظَهَرَ الْمُؤْمِنُ جَمِيٍّ إِلَّا فِي حَدٍّ أَوْ حَقٍّ 489
- 11 - باب إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْإِتِّقَامِ لِحُرْمَاتِ اللَّهِ 492
- 12 - باب إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ 494
- 13 - باب كَرَاهِيَةِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ 495
- 14 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38] وَفِي كَمْ يُقَطَّعُ؟ 502
- 15 - باب تَوْبَةِ السَّارِقِ 516

- 87 - كِتَابُ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ 519
- 1 - باب: وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ 520
- 2 - باب «لَمْ يَحْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرَّدَّةِ حَتَّى هَلَكُوا» 523
- 3 - باب لَمْ يُسَقِ الْمُرْتَدُّونَ الْمُحَارِبُونَ حَتَّى مَاتُوا 524
- 4 - باب سَمَرِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْيَنَ الْمُحَارِبِينَ 527
- 5 - باب فَضْلُ مَنْ تَرَكَ الْفَوَاحِشَ 529
- 6 - باب إِنْهُمُ الزَّانَاةُ 532
- 7 - باب رَجَمِ الْمُحْصَنِ 539
- 8 - باب لَا يُرْجَمُ الْمَجْنُونُ وَالْمَجْنُونَةُ 546
- 9 - باب لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ 555
- 10 - باب الرَّجْمُ فِي الْبَلَاطِ 557
- 11 - باب الرَّجْمُ بِالْمُصَلَّى 561
- 12 - باب مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا دُونَ الْحَدِّ، فَأَخْبَرَ الْإِمَامَ، فَلَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ، إِذَا جَاءَ مُسْتَفْتِيًا 565
- 13 - باب إِذَا أَقَرَّ بِالْحَدِّ وَلَمْ يُبَيِّنْ هَلْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتُرَ عَلَيْهِ؟ 569
- 14 - باب هَلْ يَقُولُ الْإِمَامُ لِلْمُقَرَّرِ: لَعَلَّكَ لَمَسْتَ أَوْ عَمَزْتَ 572
- 15 - باب سُؤَالُ الْإِمَامِ الْمُقَرَّرِ: هَلْ أَحْصَنْتَ؟ 574
- 16 - باب الْإِعْتِرَافُ بِالزَّنَا 576
- 17 - باب رَجَمِ الْحُبْلَى مِنَ الزَّنَا إِذَا أَحْصَنْتَ 588
- 18 - باب: الْبُكَرَانِ يُجْلَدَانِ وَيُتَمَيَّانِ 614
- 19 - باب نَفْيِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْمُحْتَشِينَ 620
- 20 - باب مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الْإِمَامِ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ غَائِبًا عَنْهُ 622
- 21 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْكِحُوهُنَّ

624

626

630

632

639

641

644

646

649

659

663

667

669

673

673

682

690

700

704

- 6 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُم الظَّالِمُونَ﴾ 707
- 7 - باب مَن أَفَادَ بِالْحَجَرِ 714
- 8 - باب مَن قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ 715
- 9 - باب مَن طَلَبَ دَمَ امْرَأَةٍ بِغَيْرِ حَقٍّ 724
- 10 - باب الْعَفْوُ فِي الْخَطَا بَعْدَ الْمَوْتِ 727
- 11 - باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَن يَصَدَّقُوا فَإِن كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَإِن كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّبْرَئٌ فِدْيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُّتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾﴾ 729
- 12 - باب إِذَا أَقْرَ بِالْقَتْلِ مَرَّةً قُتِلَ بِهِ 732
- 13 - باب قَتْلُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ 733
- 14 - باب الْقِصَاصُ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْجَرَاحَاتِ 734
- 15 - باب مَن أَخَذَ حَقَّهُ أَوْ اقْتَصَصَ دُونَ السُّلْطَانِ 738
- 16 - باب إِذَا مَاتَ فِي الرَّحَامِ أَوْ قُتِلَ 742
- 17 - باب إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَاً فَلَا دِيَّةَ لَهُ 744
- 18 - باب إِذَا عَصَى رَجُلًا فَوَقَعَتْ ثَنَائِيَاهُ 747
- 19 - باب السِّنِّ بِالسِّنِّ 753
- 20 - باب دِيَّةُ الْأَصَابِعِ 755
- 21 - باب إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ، هَلْ يُعَاقَبُ أَوْ يَقْتَصُّ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ 759
- 22 - باب الْقَسَامَةُ 765
- 23 - باب مَنِ اطَّلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ فَفَقَّوْا عَيْنَهُ، فَلَا دِيَّةَ لَهُ 787
- 24 - باب الْعَاقِلَةُ 791
- 25 - باب جَنِينِ الْمَرْأَةِ 794
- 26 - باب جَنِينِ الْمَرْأَةِ، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْوَالِدِ وَعَصَبَةُ الْوَالِدِ، لَا عَلَى الْوَلَدِ 799

801	27 - باب مَن اسْتَعَانَ عَبْدًا أَوْ صَبِيًّا
804	28 - باب: المَعْدِن جُبَارٌ وَالْبِئْرُ جُبَارٌ
807	29 - باب: العَجَمَاءُ جُبَارٌ
810	30 - باب إِنْهُمْ مَنْ قَتَلَ ذِمِّيًّا بِغَيْرِ جُرْمٍ
812	31 - باب لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ
814	32 - باب إِذَا لَطَمَ الْمُسْلِمُ يَهُودِيًّا عِنْدَ الْعَصَبِ
819	89 - كِتَابُ اسْتِثَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ
820	1 - باب إِنْهُمْ مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، وَعُقُوبَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ
827	2 - باب حُكْمُ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ
842	3 - باب قَتْلُ مَنْ أَبَى قَبُولَ الْفَرَائِضِ، وَمَا نُسِبُوا إِلَى الرَّدَّةِ
847	4 - باب إِذَا عَرَّضَ الذَّمِّيُّ وَغَيْرُهُ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يُصْرِّحْ، نَحْوَ قَوْلِهِ: السَّامُ عَلَيْكَ
852	5 - باب
853	6 - باب قَتْلُ الْخَوَارِجِ وَالْمُلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ
869	7 - باب مَنْ تَرَكَ قِتَالَ الْخَوَارِجِ لِلتَّأْلُفِ، وَأَنْ لَا يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهُ
883	8 - باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقْتِيلَ فِتْنَانِ، دَعَوْتُهُمَا وَاحِدَةً»
884	9 - باب مَا جَاءَ فِي الْمُتَأَوَّلِينَ
903	فهرس المحتويات

